

فَقَاةُ المَحَامِي

المَحَامَاة

فهرست

السنة التاسعة والثلاثون

١٩٥٨ - ١٩٥٩

الطبعة العالمية ١٧١٦ شارع مصرع سعد والفاخرة

بيان

جرينا في ترتيب فهرست السنة التاسعة والثلاثون لمجلة المحاماة يجعلها على ثلاثة أقسام :

الأول : خاص بالأبحاث .

الثاني : خاص بالقوانين والقرارات الجمهورية والوزارية والأحكام العسكرية والجمهورية والنشورات .

الثالث : خاص بالأحكام الصادرة من قضاء محكمة النقض الجنائية والمدنية والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الجنايات ومحاكم الاستئناف ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الابتدائية والجزئية بترتيب الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تلخيص الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها عند اللزوم .

والله ولي التوفيق .

فهرست الأبحاث

- ١ — الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق —
جامعة عين شمس . ص ٥١
- ٢ — الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل العامل — للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضى
بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ٧١
- ٣ — تفسير الخطأ المبنى الجسيم فى خصوص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات — للدكتور أحمد
رفعت خفاجى — وكيل النائب العام . ص ٨٨
- ٤ — حجية الأحكام الجنائية فى دعاوى الأحوال الشخصية — للأستاذ إيهاب اسماعيل — وكيل
النائب العام . ص ٩٤
- ٥ — تأثير الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضى . ص ١٧٥ ،
٣٠٩ ، ٤٦٣
- ٦ — مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة — للدكتور محمد عبد الجواد — الأستاذ بالمعهد
الإسلامى بباريس . ص ١٨٨ ، ٣٤٥
- ٧ — النظام العام فى الأحوال الشخصية فى مصر — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب — وكيل
نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٩٥ ، ٣٤٨
- ٨ — مدى حجية الحكم الجنائى فى دعاوى الأحوال الشخصية وبخاصة دعاوى التطليق للزنا —
للأستاذ إيهاب اسماعيل وكيل النائب العام . ص ٢٠٥
- ٩ — براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — التطور الحديث فى التشريع المصرى الخاص
بها — للأستاذ محمود كامل المحامى . ص ٣٢٥
- ١٠ — وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة والغاؤها — للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضى بمحكمة
القاهرة الابتدائية . ص ٣٣٠ ، ٤٨٣
- ١١ — الطعن فى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية
الحقوق — جامعة عين شمس . ٤٧١ ، ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٣٥
- ١٢ — التنازع الداخلى فى الشرائع المصرية فى الأحوال الشخصية — للأستاذ صلاح عبد الوهاب
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ٤٩٧ ، ٦٨٠
- ١٣ — التبنى فى القانون المقارن وتنازع بعض أحكام التبنى فى قوانين الولايات المتحدة الأمريكية —
للأستاذ محمود كامل المحامى . ص ٥١٤
- ١٤ — رقابة المحاكم الدستورية للقوانين — للأستاذ مصطفى محمد البرادعى تقيب المحامين . ص ٦٤١
- ١٥ — ملكية الرسائل — للدكتور مختار القاضى . ص ٦٦٨

- ١٦ — الجرائم السياسية — للأستاذ على منصور المحامى . ص ٧٨٧
- ١٧ — النقل من المصنفات للأغراض العلمية — للدكتور مختار القاضي . ص ٨٠٩
- ١٨ — شرط تحقق الوجود في الدين المحجوز به تحفظاً على ما للمدين لدى الغير — للأستاذ محمود كامل المحامى . ص ٨٢٩
- ١٩ — الاعتراف في القانون الدولي — للأستاذ يحيى الجمل المحامى . ص ٩١١
- ٢٠ — في قانون النقد : الجريمة التي نص عليها قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بتقديم شهادة قيمة عن الواردات ؛ هل هي جنحة أم مخالفة ؟ للأستاذ مصطفى كامل كيرة — القاضي بمكتب مراجعة أحكام أمن الدولة . ص ٩٥٦
- ٢١ — دعاوى فسخة الوقف — للأستاذ محمود سليمان غنام المحامى . ص ٩٦٣
- ٢٢ — حول أحكام المجالس العسكرية وقوة الشيء المحكوم فيه — للأستاذ أحمد مهدي الديوانى — وكيل نيابة بور سعيد الكلية . ص ٩٦٩
- ٢٣ — التأمين من المسؤولية — دعوى للتضرر المباشر — مدى سريان الدفع المستمدة من أحكام عقد التأمين على التضرر — للدكتور فرنان بالي المحامى بحلب ص ١٠٩٣ ، ١٢٦٢ ، ١٣٧٥
- ٢٤ — الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٠٥ مكرر عقوبات وموضعها من جريمة الرشوة — للأستاذ مصطفى كامل كيرة — القاضي بمكتب مراجعة أحكام أمن الدولة . ص ١١٠٣
- ٢٥ — تزوير المحررات التجارية وأوراق البنوك — للدكتور أحمد رفعت خفاجى — وكيل نيابة استئناف القاهرة . ص ١١٠٩
- ٢٦ — المركز القانونى لمديرى شركات المساهمة في القانون المصرى والمقارن — للأستاذ محمود كامل المحامى . ص ١١٢٣
- ٢٧ — الوحدة والانحداد — للدكتور عثمان خليل عثمان المحامى والأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ص ١٢٣٥
- ٢٨ — الكفالة التضامنية — للدكتور أبو اليزيد على التيت — المحامى بقلم قضايا الحكومة باسكندرية ص ١٢٧٠
- ٢٩ — الرقابة على دستورية القوانين — للدكتور السيد صبرى . ص ١٣٨٤
- ٣٠ — المحاماة في خدمة الأوطان والسلام والوحدة — للأستاذ حسن الجداوى المحامى . ص ١٤١٦
- * * *
- ٣١ — قرارات المؤتمر الرابع للحامين العرب المنعقد ببغداد في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ . ص ١٢١٣
- ٣٢ — مشروع قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية . ص ١٢١٩

فهرست القوانين والقرارات والأوامر العسكرية

- ١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على أحكام قانون الاستملاك المعمول به في سوريا . ص ١
- ٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل مهلة التقدم للضرائب مدة سنة بالإقليم السوري . ص ٤
- ٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعفاء المكلفين في الإقليم السوري من الجزاءات والغرامات ومنحهم تنزيلا من الضرائب المترتبة عليهم إذا دفعوا الضرائب خلال مدة معينة . ص ٥
- ٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ بشأن أصول تحقق ضريبة أرباح المهن في الإقليم السوري . ص ٦
- ٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل قانون الدخل في الإقليم السوري . ص ٩
- ٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة . ص ١٥
- ٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ١٦
- ٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري . ص ٢١
- ٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية في الإقليم المصري . ص ٣٦
- ١٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٥٢
- ١١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ . ص ٥٣
- ١٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف لإدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٥

- ١٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية . ص ٥٧
- ١٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الإعفاءات الجمركية . ص ٦٩
- ١٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن العمل الزراعى في الإقليم السورى . ص ٧٠
- ١٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية بالإقليم المصرى . ص ١١٣
- ١٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ . ص ١٢٤
- ١٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية . ص ١٢٦
- ١٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل تبليغ أو إعلان أو تنفيذ جميع الأوراق والوثائق والأحكام القضائية بين إقليمى الجمهورية مباشرة بين السلطات القضائية المتماثلة فيهما . ص ١٢٧
- ٢٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنتاج بذرة تقاوى قطن الإكثار والمحافظة على نقاوتها في إقليم مصر . ص ١٢٨
- ٢١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد . ص ١٣١
- ٢٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعى في الإقليم السورى . ص ١٣٣
- ٢٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . ص ١٤٢
- ٢٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى في الإقليم المصرى . ص ١٤٦
- ٢٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية . ص ١٦١
- ٢٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام

- المرسوم التشريعى رقم ٨٦ المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ بإلغاء الوقف الذرى والمشارك وحل الأوقاف الذرية والمشاركة وتصفيتهما . ص ١٦٤
- ٢٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تأسيس المصرف الصناعى فى الإقليم السورى . ص ١٦٦
- ٢٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٨ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات . ص ١٧٤
- ٢٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعديل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة بالإقليم المصرى . ص ١٧٥
- ٣٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨ بإلزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين . ص ١٧٧
- ٣١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله . ص ١٧٨
- ٣٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى . ص ٢٠٩
- ٣٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بالإقليم المصرى . ص ٢١١
- ٣٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء الحكومات والهيئات الأجنبية من رسوم التسجيل عن العقارات التى تملكها فى الإقليم المصرى . ص ٢١٢
- ٣٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل . ص ٢١٣
- ٣٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد التصرف بالهجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة . ص ٢٤٧
- ٣٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة . ص ٢٤٨

٣٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته في إقليم مصر . ص ٢٤٩

٣٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر . ص ٢٥١

٤٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعيين للمساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر . ص ٢٥٢

٤١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين . ص ٢٥٣

٤٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان . ص ٢٥٥

٤٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ ببعض التدابير الضريبية لمولى بورسعيد والإسماعيلية والسويس . ص ٢٥٧

٤٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائي الداخلى بالإقليم المصرى . ص ٢٦٢

٤٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن عدم سريان الأحكام الخاصة بالشفعة على مايباع من أملاك الدولة لطوائف معينة وبشروط خاصة . ص ٢٦٧

٤٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العدل . ص ٣١٥

٤٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ص ٣١٨

٤٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد . ص ٣٢٣

٤٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية . ص ٣٢٩

٥٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية . ص ٣٣١

- ٥١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتخصيمهم . ص ٣٣٢
- ٥٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما . ص ٣٣٦
- ٥٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ٣٣٨
- ٥٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤١٥
- ٥٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم دوائر الكتاب بالعدل بالإقليم السوري . ص ١ ملحق
- ٥٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة . ص ١٣ ملحق
- ٥٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية . ص ٣٣ ملحق
- ٥٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ص ٦٥ ملحق
- ٥٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة . ص ٧٤ ملحق
- ٦٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري . ص ٧٦
- ٦١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل للمادتين ١٠ و ٣٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٤١٧
- ٧٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن . ص ٤١٨
- ٦٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية الواردة في قانون التجارة في الإقليم السوري . ص ٤٢٠

- ٦٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . ص ٤٢٧
- ٦٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها بالإقليم المصري على الإقليم السوري . ص ٤٢٩
- ٦٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة . ص ٤٣١
- ٦٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعديل قانون السلطة القضائية . ص ٤٣٢
- ٦٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ بتحويل محكمة القضاء الإداري الاختصاص بالفصل في المنازعات التي يرفعها الملاك الفرنسيون ومن في حكمهم طبقاً لأحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بالتطبيق للمادة الخامسة من البروتوكول الثاني الملحق بالاتفاق العام من مجموعة الاتفاقات المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية بمدينة زيورخ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ . ص ٤٥١
- ٦٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ٤٥٤
- ٧٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . ص ٣٣٩
- ٧١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . ص ٣٨٦
- ٧٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ٤٥٥
- ٧٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر . ص ٤٦٧
- ٧٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية . ص ٤٧٠
- ٧٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن إضافة فقرة

- جديدة إلى المادة ٢٩ من قانون الرسوم والتأمينات القضائية الصادر في الإقليم السوري بالرسوم التشريعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٠/٤/١٩٥٣ . ص ٤٧١
- ٧٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٥٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية الصادرة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ . ص ٤٧٢
- ٧٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن المصارف الحقلية . ص ٤٧٥.
- ٧٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . ص ٤٧٧
- ٧٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمي ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم . ص ٤٨٠
- ٨٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الغرف التجارية في الإقليم السوري . ص ٤٨٢
- ٨١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن قانون الانتخابات العامة . ص ٤٩٤
- ٨٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن عرض جداول الناخبين وقبول الطلبات بشأنها . ص ٤٩٤
- ٨٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٤٩٦
- ٨٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ . ص ٤٩٦
- ٨٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المتضمن تنظيم إدارة قضايا الحكومة . ص ٤٩٨
- ٨٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع الوطني . ص ٤٩٩
- ٨٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون موظفي الدولة . ص ٥١٥
- ٨٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات العسكري . ص ٥١٥

- ٨٩ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس . ص ٥١٨
- ٩٠ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشردين والمشتبه فيهم . ص ٥١٨
- ٩١ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري . ص ٥١٩
- ٩٢ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بمنع استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي . ص ٥٢٢
- ٩٣ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إرشاد السفن في ميناء السويس . ص ٥٢٣
- ٩٤ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . ص ٥٢٦
- ٩٥ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ باستبدال ضريبة الصيد البحري في مياه الإقليم السوري الشاطئية برسم رخصة على المراكب . ص ٥٢٧

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- ٩٦ — قرار رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ . ص ١٤٨
- ٩٧ — قرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ . ص ١٥٠
- ٩٨ — قرار رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله . ص ١٨٩
- ٩٩ — قرار رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع طرح النهر لصغار المزارعين . ص ١٩٢
- ١٠٠ — قرار رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ بالإصلاح الزراعي في الإقليم السوري . ص ٢٨٣
- ١٠١ — قرار رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن اللائحة الداخلية لمؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري . ص ٢٨٨
- ١٠٢ — قرار رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية . ص ٢٩٨
- ١٠٣ — قرار رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة . ص ٤٥٧
- ١٠٤ — قرار رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ بتحديد دائرة اختصاص المحكمة الإدارية بدمشق . ص ٤٥٧

- ١٠٥ — قرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القومي في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٠٦
- ١٠٦ — قرار رقم ٩٨٧ لسنة ١٩٥٩ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومي في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٢٩
- ١٠٧ — قرار رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٢٩
- ١٠٨ — قرار رقم ١٠٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل موعد دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومي في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٣٠
- ١٠٩ — اللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القومي . ص ٥١١

• • •

قرارات اتحادية :

- ١١٠ — النظام الداخلي لمجلس اتحاد الدول العربية المتحدة . ص ٤٦٣

• • •

قرارات وزارية

وزارة الداخلية :

- ١١١ — قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن طلبات التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ص ٦٤
- ١١٢ — قرار بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايع . ص ٢٠٠
- ١١٣ — قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكر السوابق . ص ٣٠٥
- ١١٤ — قرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية . ص ٤٤٥
- ١١٥ — قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل جدول المدن والجهات التي تسري عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين . ص ٤٤٦

١١٦ — قرار ٥٠٠ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر . ص ٥٣١

١١٧ — قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على إذن (تأشيرة) لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة ص ٥٣٨

وزارة الاقتصاد والتجارة :

١١٨ — قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن « بورصة مينا البصل » . ص ٢٠١

١١٩ — قرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ ص ٢٠٢

١٢٠ — قرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٨ ص ٣٠٧

١٢١ — قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن « بورصة مينا البصل » . ص ٤٤٤

وزارة الخزانة :

١٢٢ — قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . ص ٦٤

١٢٣ — قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٣٠٦

١٢٤ — قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن إضافة مادة جديدة لللائحة المناقصات والمزايدات تتعلق بالنقل البحري . ص ٤٦٢

وزارة العدل :

١٢٥ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣١٢

١٢٦ — قرار بتحويل الخبراء والمفتشين بمصلحة تحقيق الشخصية صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣١٢

١٢٧ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣١٣

١٢٨ — قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مأمورية لإدارة قضايا الحكومة يكون مقرها مدينة بورسعيد . ص ٤٤٧

١٢٩ — قرار وزير العدل . ص ٤٤٧

١٣٠ — قرار وزير العدل . ص ٤٤٨

- ١٣١ — قرار بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن من يقبل عن الهيئات للمرافعة أمام المحاكم . ص ٤٥٨
- ١٣٢ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة المواصلات صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٥٨
- ١٣٣ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الثقافة والإرشاد القومي صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣٥٩
- ١٣٤ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الثقافة والإرشاد القومي صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٦٠
- ١٣٥ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الثقافة والإرشاد القومي صفة مأموري الضابط القضائي . ص ٤٦٠
- ١٣٦ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٥٣٩
- ١٣٧ — قرار بشأن لأئحة التفتيش القضائي . ص ٥٤٠
- ١٣٨ — قرار بتشكيل ونظام واختصاص إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة بالاقليم المصري . ص ٥٤٣
- ١٣٩ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٥٤٥
- ١٤٠ — قرار بتعيين الأعمال القضائية والفنية التي تحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال بالمحاماة . ص ٥٤٦
- ١٤١ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٥٤٧
- ١٤٢ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٥٤٧

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

- ١٤٣ — قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي على العمال الذين يعملون في منشآت تستخدم عادة أقل من خمسين عاملاً . ص ٤٤٩

وزارة الصناعة :

- ١٤٤ — قرار رقم ٥١٤ لسنة ١٩٥٨ صادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ . ص ٣٠٨

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

- ١٤٥ — قرار رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال السباق والرماية وغيرها من محال الألعاب التي تجرى عليها المراهنات بجميع أنواعها . ص ٦٦
- ١٤٦ — قرار رقم ٩٢١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ١٩ من القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة . ص ٥٤٨
- ١٤٧ — قرار رقم ٩٨١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين . ص ٥٤٩

وزارة الزراعة :

- ١٤٨ — قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها . ص ٢٠٣
- ١٤٩ — قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها . ص ٢٠٤

وزارة الاصلاح الزراعى :

- ١٥٠ — قرار رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١) لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله . ص ٤٦١

وزارة التموين :

- ١٥١ — قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة التصدير النقي إلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقدير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ١٥١
- ١٥٢ — قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨ بإلغاء المادة ١٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ١٥٢
- ١٥٣ — قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن . ص ١٥٢

- ١٥٤ — قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعبئة الأرز الأبيض المنقى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة في عبوات خاصة . ص ١٥٣
- ١٥٥ — قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٥٤
- ١٥٦ — قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية . ص ١٥٥
- ١٥٧ — قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الأرباح بالنسبة لجميع الأدوات المنزلية المستوردة المصنوعة من الصينى بكافة أنواعه . ص ١٥٦
- ١٥٨ — قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية . ص ١٥٧
- ١٥٩ — قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن . ص ١٥٧
- ١٦٠ — قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بإضافة الأقمشة والمنسوجات الصوفية المنتجة محلياً للجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ص ١٥٨
- ١٦١ — قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض . ص ٢٠٥
- ١٦٢ — قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ . ص ٢٠٧
- ١٦٣ — قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تداول الصفيح والصاج . ص ٢٠٨

أوامر عسكرية :

- ١٦٤ — أمر رقم ٣٥ بتعديل الأمر رقم ١ خاص بالرقابة . ص ١٥٩
- ١٦٥ — أمر رقم ٣٦ خاص بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين . ص ١٦٠

أوامر جمهورية :

- ١٦٦ — أمر رقم ٣٩ بتشكيل محكمة أمن دولة عليا . ص ١٩٧
- ١٦٧ — أمر رقم ٤٠ بتشكيل محاكم أمن الدولة . ص ١٩٨
- ١٦٨ — أمر رقم ٤١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة . ص ١٩٨
- ١٦٩ — أمر رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري . ص ٣١٤
- ١٧٠ — أمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة في الإقليم السوري . ص ٤١٤

- ١٧١ — أمر رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل محاكم أمن دولة مؤلفة من ضباط في الإقليم السوري . ص ٤٤١
- ١٧٢ — أمر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن رفع الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والاستراليين . ص ٤٤٢
- ١٧٣ — أمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل لدى الأشخاص والهيئات التي رفعت عنها الحراسة . ص ٤٤٣

مذكرات إيضاحية:

- ١٧٤ — المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية . ص ٢٦٩
- ١٧٥ — المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٧٧
- ١٧٦ — المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بقانون العمل . ص ٤٣٣

* * *

- ١٧٧ — استدراك خطأ بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل . ص ٤٥٠

فهرست

أحكام محكمتي النقض المدنية والجنائية والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف
ومحاكم الجنايات والأحوال الشخصية والمحاكم الكلية
والضرائية والإيجارات والمستعجلة والجزئية

معيب « . استناد الحكم في إدانة المتهم
على دليل ظني . قصور .

(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧٠٩ رقم ٢٤٠) .

إثبات . حكم . «تسبيب كاف» . تشكك
المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين .
كفايته لسلامة الحكم بالبراءة .

(نقض جنائي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢
رقم ٥) .

إثبات . حكم «تسبيب معيب» عدم إزالة
الحكم الخلاف بين الدليل القولي والدليل
الفني . قصور .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٦ رقم ٢٧٤) .

إثبات . خير . دفاع . رفض المحكمة
طلب المتهم مناقشة الخير لأسباب تبرره .
لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٨ رقم ١٠١) .

١ — إثبات . خير . دفاع . طلب
الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض
العقلية لفحصه . انتهاء المحكمة إلى أن
هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدي .
سلطانها في عدم الاستعانة برأي الطبيب .

(١)

١ . إثبات . اعتراف . تفتيش . دخول رجال
البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش .
اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة .
الاعتراض على الاعتراف بقوله إنه تولد
عن إكراه . غير صحيح .

(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٥ رقم ١٤٩) .

٢ . إثبات . اعتراف . حكم «تسبيب كاف» .
إدانة المتهم استناداً إلى الأدلة القائمة في
الدعوى بعد امتنع الاعتراف . التزيد
الخاطيء في الحكم بإمكان الأخذ بالدليل
المستمد من الاعتراف غير الاختياري .
لا عيب .

(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٦ رقم ١٥٣) .

٣ . إثبات . اعتراف . حكم «تسبيب معيب» .
استناد الحكم في الإدانة على اعتراف المتهم .
عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الاعتراف
وليد إكراه . قصور .

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٥ رقم ٢٨٦) .

٤ . إثبات . الإثبات بوجه عام . حكم «تسبيب

١٢ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » .
نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى تحقيق
النيابة في حين أنه أدلى بها في الجلسة .
لا عيب .

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٨٠ رقم ١٦٥) .

١٣ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف »
نسبة الحكم إلى الشهود على خلاف الثابت
بالأوراق واقعة معينة لم يجعل لها اعتباراً
في إدانة المتهم . لا عيب .

(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٨ رقم ٥٥) .

١٤ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب معيب » .
استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية
أخرى دون سماع شهادته في الدعوى
أو ضم القضية المذكورة . بطلانه .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧١ رقم ١٣٦) .

١٥ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب معيب » .
عدم ذكر الحكم حقوى شهادة الشاهد
الذي استند إليه في إدانة المتهم . قصور .
(نقض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٥ رقم ١٢) .

١٦ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب معيب »
نسبة ما ليس له أصل في الأوراق إلى
الشاهد . قصور .

(نقض جنائي — أول أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٤ رقم ٢٧٠) .

١٧ — ١ — إثبات . شهادة . دفاع . تصريح
المحكمة للمتهم بإعلان شهود نفي . عدم
حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك
المهم بسماعهم . عدم إجابته إلى طلبه .
إخلال بحق الدفاع .

٢ — إثبات . خير . دفاع . إلتفات
المحكمة عن طلب المتهم إجراء مضاهاة
البصبات في مكان الحادث . عدم رد الحكم
على هذا الطلب وأخذه المتهم بأقواله وبما
نسبه إليه متهم آخر وبما ضبط لديه من
متحصلات الجريمة . لا عيب .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٧ رقم ٢٧٢) .

٩ — إثبات . شهادة . استئناف . حكم « تسبیب
معيب » . قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة
المتهم المحكوم ببراءته ابتدائياً دون أن
تسمع شهادة الصراف . استنادها إلى أن
الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل
ما شهد به في قضية أخرى . عدم إشارة
الحكم إلى إطلاع المحكمة على أقوال الصراف
في تلك القضية ولا ماهية الصلة بين القضيتين .
قصور .

(نقض جنائي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١
رقم ٢) .

١٠ — ١ — إثبات . شهادة . استناد الحكم إلى
أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود
آخرين . جوازه .

٢ — إجراءات . محضر الجلسة . حكم .
اعتبار الحكم مكملاً لمحضر الجلسة في إثبات
إجراءات المحاكمة .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٢ رقم ١٣٩) .

١١ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » .
سلطة المحكمة في الأخذ بقول للشاهد
دون قول آخر له من غير أن تعرض لكلا
القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما
دون الآخر .

(نقض جنائي — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٨ رقم ٢٤) .

- ٢ — إثبات . شهادة . عدم حواز الحكم
على أقوال الشاهد قبل سماعه .
(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
س ٧٠٩ رقم ٢٣٩) .
- ١٨ — إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في التعويل
على أقوال شاهد لم يعلن بالحضور لأداء
الشهادة أمامها .
(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ٦ رقم ١٦) .
- ١٩ — إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في الأخذ
بأقوال الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم
خصومة قائمة .
(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ٤ رقم ٩) .
- ٢٠ — ١ — إثبات . طرق « الإثبات بالبينة » .
مق يجوز لمحكمة الموضوع الاعتماد على
أقوال الشهود الذين سمعهم الحبير دون
حلف يمين ؟
- ٢ — إثبات . طرق الإثبات « الإثبات
بالبينة » . ذكر محكمة الموضوع أن
« الطاعة لم تستشهد بشهود ما ينفون
ما قرره شهود الإثبات » . مؤداه . هذا
لا يفيد أن المحكمة قد فاتها العلم بأن
للطاعة شهوداً .
- ٣ — إثبات . طرق الإثبات « الإثبات
بالبينة » . حق محكمة الموضوع في تقدير
أقوال الشهود تقديرها مسألة موضوعية
(نقض مدني — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨
س ١٣٠٦ رقم ٤٢٤) .
- ٢١ — إثبات . قرآن قضائية . استعراف الكلب
البوليسي . الاستناد إليه كقربة في تعزيز
الأدلة القائمة في الدعوى . صحيح .
(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ٦ رقم ١٧) .
- ٢٢ — ١ — إثبات . قرآن . استنباط المحكمة
صورة الواقعة بطريق الاستنتاج
والاستقراء . جائز .
- ٢ — جريمة . توافق المتهمين على
ارتكابها . جواز وقوعه فجأة في اللحظة
التي تسبق وقوعها .
- ٣ — مسئولية جنائية . مجرد توافق
المتهمين على ارتكاب الجريمة . عدم
مساءلة كل من المتهمين إلا عن نتيجة فعله .
(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٨
س ٧١٢ رقم ٢٤٥) .
- ٢٣ — ١ — إثبات . قوة الأمر المقضي . حجية
الأحكام . مداها . عدم ورود الحجة
إلا على المنطوق . مثال .
- ٢ — معارضة . متى تقبل المعارضة
في الحكم الحضوري الاعتباري ؟
م ٢٤١/٢ ج . استئناف . تصدى .
حكم حضوري اعتباري صادر في دعوى
وجائز استئنافه قانوناً . القضاء خطأ من
محكمة أول درجة بقبول معارضة المتهم
شكلاً . استنفاد المحكمة ولايتها بالفصل
في المعارضة . استئناف الحكم الحضوري
الاعتباري . النص على الحكم الاستئنافي
برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة .
لا محل له .
- ٣ — محكمة الموضوع . خبراء . رأيهم .
للمحكمة أن تأخذ بما نراه من تقاريرهم
وتطرح ما عداها .
(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٨
س ١١٦٠ رقم ٣٧٠) .
- ٢٤ — ١ — إثبات . محكمة الموضوع . سلطة

القانونى للموظف المصرى بمجرد حصوله على الجنسية المصرية . صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك . عدم مساحته بهذا المركز القانونى .
(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥١٠ رقم ٢٢٨) .

إجارة . إخلاء . ضرورة . زواج .
خطبة المسلم أو المسيحي ، سواء . لا يجوز تحقق الضرورة .
(عكة القاهرة الكلية — إيجارات — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ م ١٠٨٦ رقم ٣٤٣) .

١ — إجارة . التزامات المستأجر . حق مستأجر الأرض الزراعية في طلب إنقاص الأجرة وفقاً لنص المادة ٦١٦/٢ . شروطه .
٢ — قوة القاهرة . إجارة . إذعان . الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة . جائز قانوناً . عقد الإيجار الذى يتضمنه لا يعتبر من عقود الإذعان .
٣ — إجارة . آثار الإيجار . المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدنى . لاتلازم بينهما في التطبيق .

٤ — خير . رأى الخبير . عنصر من عناصر الإثبات . حق محكمة الموضوع في تقديره .

٥ — التزام . تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مسألة واقعية .
(نقض مدنى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م ١٠٢٧ رقم ٣٣٠) .

إجارة . دفاع . حكم «تسبيب معيب» . قصور الحكم إذا أغفل دفاع المستأجر بأن

محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التى يحتج بها لديها هى السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التى تقدم لها .

٢ — حكم «تسبيب كاف» . مثال .
(نقض مدنى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ م ١٣١٠ رقم ٤٢٥) .

أثر مباشر . القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ . تضمنه مزايا جديدة للموظفين المجندين ترتب أعباء مالية على الخزانة . ليس في نصوصه ما يشير إلى سريانه بأثر رجعى . عدم سريانه إلا من تاريخ العمل به .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٥٣ رقم ١٢٠) .

١ — أثر مباشر . المجال الزمنى لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .

٢ — أثر مباشر . القاعدة التى استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية . الأجنبي الذى اكتسب الجنسية وكان موظفاً بالحكومة قبل العمل بهذا القانون ، لا يجوز فصله استناداً إلى عدم إتمامه السنوات الخمس المنصوص عليها بتلك المادة . الأجنبي الذى يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذا القانون . يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به .

٣ — أثر رجعى . أجنبي . توظيفه بالحكومة المصرية . اكتسابه المركز

٢٧

٢٨

٢٩

٢٥

٢٦

بالحكم . عدم توقيمه على مسودته أو على
قائمة الحكم . بطلانه . م ٣٤٢ مرافعات .
(نقض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٤ رقم ١٢) .

٣٤ إجراءات . شقوية المرافعة . إصرار المتهم
على حضور الشاهد . عدم اجابة المحكمة
هذا الطلب واستنادها الى أقواله في إدانة
المتهم . خطأ .
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٥ رقم ٩٣) .

٣٥ إجراءات . شقوية المرافعة . تأسيس
المحكمة بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير
التحليل دون سماع أى شاهد في الدعوى .
بطلان الحكم .
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٧ رقم ٩٩) .

٣٦ إجراءات . شقوية المرافعة . حكم .
استئناف . سماع محكمة أول درجة الشهود
في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى .
عدم التزام المحكمة بالاستئنافى سماع
الشهود .

(نقض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٢ رقم ٣٥٠) .

٣٧ إجراءات . شقوية المرافعة . عدم سماع
الشهود أمام درجتى التقاضى رغم تمسك
المتهم بسماعهم أمام محكمة ثانى درجة .
بقاء حقه في الطعن مادام لم يحضر معه
محام يمكن أن يعترض بالجلسة .

(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١٠٠١ رقم ٢٢٥) .

٣٨ إجراءات . شهادة . حكم « تسبب
كاف » محكمة الجنائيات عدم اتباع

الأرض المطالب بأجرتها ليست هى الأرض
التي تم التعاقد عليها .

(نقض مدنى — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨
ص ٤٠٩ رقم ١٧٨) .

٣٠ إجراءات . استجواب المتهم . اجابة المتهم
بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة
من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه .
دفعه بعد ذلك بىطلان الإجراءات . غير
جائز .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧١ رقم ١٣٧) .

٣١ إجراءات . بطلان إعلان عريضة الدعوى
في المنازعة الإدارية . لا يسطل العريضة
نفسها مادامت قد تمت صحيحة . القياس
في ذلك على المادة ٤٠٦ مكرراً من
قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف .
قياس مع الفارق . الأثر الذى يترتب على
بطلان هذا الإعلان .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ فبراير سنة
١٩٥٨ ص ٤٥٠ رقم ١٩٤) .

٣٢ إجراءات . تشكيل المحكمة . قاض .
صلاحية . جواز اشتراك قاضى المحكمة
العسكرية العليا الذى قرر بإحالة القضية
الى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها — عملاً
بأحكام القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ —
في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة
العادية .

(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٨ رقم ٥٦) .

٣٣ إجراءات . تشكيل هيئة المحكمة . حكم .
النطق به . عدم اشتراك أحد قضاة الهيئة
التي سمعت المرافعة في الهيئة التي نظمت

المتهم الإجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ أ. ج. عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم بسماع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند على هذا الأساس . لا عيب .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ م ٣٧٣ رقم ١٤٤) .

٣٩ ١ — إجراءات . يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو شابه عيب جوهري أضر بالحكم . لصاحب المصلحة أن يتنازل عن التمسك بالبطلان صراحة أو ضمناً ما دام غير متعلق بالنظام العام . للمادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات . انطباق أحكام قانون المرافعات أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة .

٢ — إجراءات . نص المادة ٢٩ من قانون مجلس الدولة على إعلان الخصوم للجلسة المحددة لنظر الدعوى حكمته . تمكينهم من الحضور لإبداء دفاعهم ثبوت أن الإعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم . وقوع عيب في الإجراءات مبطل للحكم .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١٣٥٢ رقم ٤٣٨) .

٤٠ ١ — أجنبي . إقامته في مصر هي مركز قانوني لا بد لنشوته من صدور قرار إداري . يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

٢ — أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها . إذا كانت إقامته خاصة أو عادية فللإدارة رفض الترخيص بها أو رفض تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان عالة على الدولة . لا ضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التي يتعين فيها أخذ رأي هذه اللجنة .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٤٨ رقم ٨٢) .

٤١ ١ — أحوال شخصية . تطليق . أجنبي . قانون . طلب التطليق من زوج مالمطى الأصل بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وإنما يقيم بمصر وجوب تطبيق القانون الإنجليزي . المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ مدني .

٢ — جنسية . الجنسية البريطانية طبقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ . شمولها جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

(نقض مدني — أول مايو سنة ١٩٥٨ م ٣٩٠ رقم ١٧١) .

٤٢ ١ — أحوال شخصية . توثيق . شكل محلي .

٢ — الزواج الديني . شكل اختياري . لا يعني عن التوثيق .

- ٤٥ ١ — أحوال شخصية لغير المسلمين .
شكل الطلاق . القانون الواجب التطبيق .
٢ — القاعدة العامة في منازعات غير
المسلمين المختلفي الملة .
٣ — استثناء . حالة عدم اعتقاد أحد
الزوجين غير المسلمين ديانة ما بمبدأ
انحلال عقد الزواج بالطلاق .
٤ — تفسير المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب
المحاكم الشرعية .
٥ — الذمية مطلقة الذمى لا عدة لها
ولا نفقة ولا سكنى .
٦ — المادة ٩٩ مرافعات لا تنطبق على
الدعوى المستعجلة التي لا ينضب موضوعها
على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال
الشخصية .
(القاهرة الكلية — مستعجل مستأنف —
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م ٢٩٧ رقم ١٣٤) .
٤٦ ١ — اختصاص . أعمال إدارية . حجز
إدارى . ضرائب . رفع الدعوى بعدم
أحقية الحكومة في مطالبة إحدى
الشركات التي تملك داراً للسبنا بفروق
ضريبة الملاهي ويطلان الحجز الإدارى
المتوقع من أجلها . اختصاص المحاكم
بالفصل في هذه الدعوى .
٢ — نقض « الخصوم في الطعن » .
شركات . الغرض من ذكر البيانات العامة
المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن
كل منهم في تقرير الطعن . كفاية كل
بيان من شأنه تحقيق هذا الغرض .
مثال . م ٤٢٩ مرافعات .
(نقض مدنى — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ م
٧١٧ رقم ٢٥٥) .

- ٣ — عدم النوثيق . بطلان .
(استثناء القاهرة — أحوال شخصية —
١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٢٧٩ رقم ١٣٠) .
٤٣ ١ — أحوال شخصية . طعن من يتعدى إليه
الحكم . دفاع « طلب الإحالة إلى
التحقيق » . إثبات بالبينة . حكم .
« تسبب معيب » . قوة الأمر المقضى .
وقف . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق
دون بيان سبب مقبول . قصور مثال
في الطعن ممن يتعدى إليه الحكم الصادر
باستحقاق في وقف .
(نقض مدنى — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ م
٧٣٠ رقم ٢٦١) .
٤٤ ١ — أحوال شخصية . طلاق . حضانة .
نقض « المصلحة في الطعن » . الحكم
بالتطليق لخطأ الزوجين معاً طبقاً للقانون
المدنى الفرنسى وبحضانة الزوج لابنه .
انعدام مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة
العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك
القانون .
٢ — أحوال شخصية . حضانة . محكمة
الموضوع . سلطتها في إصدار قرار مؤقت
بشأن حضانة الطفل حين الفصل في
دعوى التطليق وفي العمدول عن هذا
القرار أو استبقائه عند الفصل في الدعوى .
م ٢٣٨ / ٢ و ٥ من القانون المدنى
الفرنسى .
٣ — أحوال شخصية . حضانة . نقض
« أسباب موضوعية » . نفي الحكم عن
الأم أهليتها لحضانة ولدها لأسباب سائغة .
الجدل في ذلك . موضوعى .
(نقض مدنى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨ م
١٤١ رقم ٧٨) .

٤٧ اختصاص . أعمال إدارية . حجز إداري .
ضرائب . رفع الدعوى بعدم أحقية
الحكومة في المطالبة بفروق ضريبة
الملاهي وبيطلان الحجز الإداري المتوقع
من أجلها اختصاص المحاكم بالفصل في
هذه الدعوى .

(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨
س ١١٨٠ رقم ٣٨٠) .

٤٨ ١ — اختصاص . القانون المعدل
للاختصاص يسري على الدعاوى المنظورة
التي لم يقفل باب المرافعة فيها ما لم يتضمن
حكماً خاصاً ، إما صراحة أو ضمناً ، يشير
إلى عدم سريانه على تلك الدعاوى . مثال .
٢ — اختصاص . القانون رقم ٧٣
لسنة ١٩٥٧ الذي ألغى اختصاص
القضاء الإداري في التعقيب على التخطي
في الترقية من الدرجة الثانية إلى الأولى
ومن الأولى إلى ما يعاوها . انطواؤه
على أحكام تفيد عدم سريانه على الدعاوى
المنظورة وقت العمل به . عدم سريانه
إلا على قرارات التخطي التي تصدر على
مقتضى أحكامه .

٣ — ترقية بالاختيار . عدم جواز تخطي
الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير
هو الأصلح . من الوظائف ما هو متميز
بطبيعته مما يقتضي تأهيلاً خاصاً وصلاحيه
سعيه بحيث لا يقوم أفراد المرشحين
بعضهم مقام بعض إلا إذا توافر ذلك فيهم
جميعاً .

٤ — ديوان المحاسبة . اصطباغ وظائفه
الإدارية بطبيعة متميزة . عدم شغل

ما يخلو منها إلا بمن يحمل بكالوريوس
التجارة أو ليسانس الحقوق . تخطي
من لا يتوافر فيه هذا الشرط أياً كانت
كفايته . صحيح قانوناً .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢ نوفمبر سنة
١٩٥٧ س ١١٩٣ رقم ٣٨٥) .

٤٩ ١ — اختصاص . المناط في تحديد دائرة
اختصاص كل محكمة إدارية هو اتصال
الجهة الإدارية بالمنازعة موضوعاً ،
لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند
رفع الدعوى ولو كان لا شأن لها بموضوع
المنازعة أصلاً . دليل ذلك .

٢ — اختصاص . صدور حكم من محكمة
إدارية بعدم اختصاصها بإحالة الدعوى
إلى محكمة إدارية أخرى . صيرورة هذا
هذا الحكم نهائياً . صدور حكم بعدم
الاختصاص من المحكمة الثانية . الطعن
فيه أمام المحكمة العليا . مثل هذا الطعن
يشير مسألة التنازع السلبي بين المحكمتين
وهو أمر لا يمس التجزئة بما يقتضي
التصدي للحكم الأول رغم نهائيته . القضاء
بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى إن
اتضح أنها هي المختصة قانوناً .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٨ مايو سنة
١٩٥٧ س ٧٨٣ رقم ٢٦٩) .

٥٠ اختصاص . تنازع الاختصاص . غرفة
الاتهام . تنازع الاختصاص بين غرفة
الانهاام ودائرة الجناح المستأنفة . اختصاص
محكمة النقض بالفصل فيه . م ٢٢٦
و ٢٢٧ أ ج .

(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٥٨
س ٥٤٣ رقم ٢٠٣) .

- ٥١ الاختصاص . تنازع الاختصاص . وقوع
تنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة
من جهات التحقيق . اختصاص محكمة
النقض بالفصل فيه . م ٢٢٧ أ . ج .
(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٥٤٤ رقم ٢٠٤) .
- ٥٢ ١ — اختصاص . قرار من المجلس الملى
بتوقيع عقوبة دينية على كاهن . اعتباره
صادرآ في غير المجال الإدارى . خروجه
عن ولاية القضاء الإدارى . علة ذلك .
٢ — اختصاص . ثبوت أن العلاقة محل
المسازعة ليست من العلاقات التى تنشأ
بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح
الصادرة فى هذا الشأن ، بل تدخل فى
نطاق روابط القانون الخاص . عدم
اختصاص القضاء الإدارى .
(المحكمة الإدارية العليا — ٩ فبراير سنة
١٩٥٧ ص ٤٤٢ رقم ١٩٢) .
- ٥٣ ١ — اختصاص . معارضة جرمية .
منعقدة للمحكمة الابتدائية . مهما كانت
قيمة المعارضة .
٢ — نطاق تطبيق كل من الساتين
٣٧ ، ٣٨ من اللائحة الجرمية . المادة
٣٧ تنطبق على العجز فى الطرود . والمادة
٣٨ تنطبق على العجز فى محتويات الطرود .
(محكمة اسكندرية السكينة — تجارى —
١٨ يناير سنة ١٩٥٩ ص ١٣٦٥ رقم ٤٥١) .
- ٥٤ اختلاس . إخفاء سبائك فى معمل كلية
الهندسة قطعة من الرصاص ومحاولته
الخروج بها . اعتبار الواقعة جنائية اختلاس
بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع .
(نقض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٢٠ رقم ٦٠) .
- ٥٥ اختلاس . تحقق الجريمة متى كان المال
المختلس قد سلم إلى التهم بسبب وظيفته
ولو لم يثبت ذلك فى دفاتره . م ١١٢ ع .
(نقض جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٢٣ رقم ٦٨) .
- ٥٦ ١ — إختلاس . شروع . متى تعتبر
جريمة الاختلاس تامة ؟ مثال .
٢ — شروع . عقوبة . اختلاس .
غرامة . عقوبة الغرامة النسبية فى جريمة
الاختلاس . انطباقها على الجريمة التامة
دون الشروع فيها .
٣ — عقوبة . عقوبة العزل . متى تكون
مؤقتة ؟ م ٢٧ ع .
(نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٩ رقم ٤٢٠) .
- ٥٧ إختلاس . صورة واقعة تتوفر فيها جنائية
الاختلاس المنصوص عليها فى م ١١٣ ع .
(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٢ رقم ٣٤٩) .
- ٥٨ ١ — إختلاس . متى تتحقق جنائية
الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ ؟
٢ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . فقد
الشعور والاختيار . عدم اعتبار الإصابة
بالدرن والإرهاق فقدآ للشعور .
٣ — اجراءات . شفوية المرافعة . إثبات .
شاهد . الاعتماد على أقواله فى التحقيق
الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصح ؟
(نقض جنائي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٥ رقم ٤١٤) .
- ٥٩ ١ — اختلاس . متى يعتبر التهم مندوبآ
للتحصيل فى حكم المادة ١١٢ ع ؟
٢ — سرقة السندات المودعة . اشتراط

- ٦٤ أسباب الإباحة وموانع العقاب . الجنون
أو عاهة العقل المغنيان من المسؤولية .
جنون . محكمة الموضوع . تقدير الجنون
أو العاهة العقلية . موضوعي ٦٢م ع .
(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٩ رقم ٣٦٩) .
- ٦٥ ١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعي . الفعل المتخوف منه الذي
يسوغ الدفاع الشرعي لا يلزم أن يكون
خطراً حقيقياً .
- ٢ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعي . مناط تقدير ظروف
الدفاع الشرعي .
(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٤ رقم ٢٨١) .
- ٦٦ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعي . حالة الضرورة . تقدير قيامهما .
موضوعي . عدم التزام الحكم بالتحديث
عن كل ركن من أركانها في عبارة
مستقلة .
(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٥ رقم ٢٥٠) .
- ٦٧ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعي . حكم « تسبب معيب » .
إبداء التهم بجلسة المحاكمة ما يتضمن معنى
الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي .
عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه
سليم . قصور .
(نقض جنائي — ١٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٦ رقم ٢٨٨) .
- ٦٨ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعي . حكم « تسبب معيب » .
- أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق
المسروقة . غير لازم . ١٥١م ع .
(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٥ رقم ٢٥١) .
- ٦٠ اختلاس أشياء محجوزة . حجز إداري .
مقى ينقذ ؟
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٧ رقم ٩٧) .
- ٦١ اختلاس أشياء محجوزة . مقى يتوفر القصد
الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات ؟
(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٢٢ رقم ٦٥) .
- ٦٢ ١ — إساءة استعمال السلطة . عيب
الانحراف هو من اليوب القصدية في
السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى
الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة .
عرض الإستقالة على موظف وتبصيره
بأحكام القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ .
اعتقاد الإدارة وقتئذ أنه غير صالح .
مشروعية هذا المسلك .
- ٢ — استقالة . قرار مجلس الوزراء
في ٤ نوفمبر ١٩٥٣ . القول بأن سلطة
الإدارة في تنفيذه نقف عند حد إذاعته
على الموظفين دون التدخل بتحذيرهم من
مغبة إحتمال تطبيقه أو تطبيق القانون
رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ عليهم غير صحيح
قانوناً . حجة ذلك .
(المحكمة الإدارية العليا — ٩ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٢٠١ رقم ٣٩٠) .
- ٦٣ ١ — أسباب التظليق من النظام العام .
٢ — التظليق قاصر على علة الزنا .
(استثناء أسيرط — أحوال شخصية —
٤ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١٥ رقم ٣٥) .

الوزراء في إنهاء خدمة الموظف، بالتطبيق للمادة ١٠٧/٦ من قانون نظام موظفي الدولة، عملية إدارية أخرى تتم بشروطها وأوضاعها.

٢ — استقالة، مدة الخدمة التي تضاف للموظف المستقيل إعمالاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ اعتباراً بمشابة مدة خدمة تحسب في المعاش عند تسويته.

٣ — استقالة. تقديمها إعمالاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣. قبول مجلس الوزراء لهذه الاستقالة رغم عدم استكمال مقدمها لمدة الخمس عشرة سنة المطلوبة لاستحقاق المعاش. صحيح قانوناً، لمجلس الوزراء منح معاشات استثنائية طبقاً لقانون المعاشات فلا تثريب عليه في استعمال سلطته هذه في مناسبات اعتزال الخدمة على أساس. القرارين سالف الذكر.

٤ — استقالة. الإكراه المفسد لرضاء المستقيل. وجوب أن يبعث الرهبة بوسائل غير مشروعة والغاية غير مشروعة.

٥ — استقالة. قرار مجلس الوزراء في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣، استهدافها في النهاية غاية واحدة هي إصلاح الأداة الحكومية. تلويح الوزارة بتطبيق هذا القانون على الموظف في مناسبة إقناعه بالاستقالة إعمالاً للقرارين سالف الذكر. القول بانطوائه على انحراف بالسلطة باستعمال أداة قانونية لغیر الغاية التي أعدت لها. في غير محله

اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعي. غير لازم.

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ٤ رقم ١١).

٦٩ أسباب الإباحة وموانع العقاب. دفاع شرعي. حكم « تسبب معيب ». إنكار الحكم في بعض أسبابه حق المتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من اللؤد عن ماله. قصور. (نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨
س ٣٨٠ رقم ١٦٤).

٧٠ أسباب الإباحة وموانع العقاب. دفاع شرعي. حكم « تسبب معيب » إيراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي. التزام الحكم يبحث حالة الدفاع الشرعي ولو لم يدفع المتهم بقيامها (نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
س ٧١١ رقم ٢٤٤).

٧١ أسباب الإباحة وموانع العقاب. دفاع شرعي. صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي. (نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
س ٧٠٩ رقم ٢٣٨).

٧٢ ١ — استقالة. قرار مجلس الوزراء في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتسهيل اعتزال الخدمة لموظفي الدرجة الثانية فأعلى عند توافر شروط معينة. صدورها بدافع من المصلحة العامة. اعتزال الخدمة على أساسهما هو عملية إدارية تثار بطلب يقدمه الموظف ويتم بموافقة مجلس الوزراء على أساس تحقيق كافة المزايا المبينة في القرارين سالف الذكر، لا بمزايا أقل. حق مجلس

مادامت تلك التنظيمات الثلاثة تستهدف أغراضاً واحدة .

(المحكمة الإدارية العليا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١١٩٦ رقم ٢٨٧) .

٧٣ استقالة . معاشات . حق القاضي في الاستقالة في أي وقت ووجوب تسوية معاشه في هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م ٨٦٠ رقم ٢٩٨) .

٧٤ ١ — استقالة . وقوعها تحت تأثير الغلط في فهم القانون من جانب الإدارة ومقدم الاستقالة . زوال عيب فساد الرضا . لا وجه للتمسك بعد ذلك بهذا العيب .

٢ — استقالة . عملية تقديم الاستقالة وقبولها ليست عملية تعاقدية ، بل هي عملية إدارية . إنتهاء الخدمة بقرار إداري بقبول الاستقالة . وجوب أن يصدر طلب الاستقالة وقرار قبولها برضاء صحيح . إنطباق الحكم المقرر في المادة ١٢٤ مدني . تطبيق القرار الإداري لهذا النص لا باعتباره مانزماً بتطبيقه ، بل بحسبانه مقرر الأصل طبعى هو وجوب تنفيذ العقود والإلتزامات بحسن نية .

٣ — استقالة . تقديمها مع النص فيها على وجوب الإسراع في صرف مكافأة الخدمة أو المبالغ المستحق في صندوق الإِدخار أيهما أكبر . عدم اعتبار هذه العبارة شرطاً تعلق عليه الاستقالة قبولاً أو رفضاً . (المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٨٩ رقم ٢٢٧) .

٧٥ ١ — استئناف . إجراءات . إعداز . إعلان . لا محل لإعداز من لم يحضر من

المستأنف عليهم طبقاً للمادة ٩٦ مرافعات إذا لم يكن وجهت إليه طلبات أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف . مثال .

٢ — استئناف « الخصوم في الاستئناف » عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . م ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات .

٣ — نقض . « الخصوم في الطعن » . إختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .

٤ — نقض « أسباب جديدة » إجراءات . إستئناف . إعداز . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما تقضى به المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتان ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات . غير جائز .

٥ — عقد « تفسيره » . بيع . حكم « تسبيب كاف » . تفسير عقد بيع بما لا مخالفة فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده عن مدلول مستند آخر في الدعوى . لا خطأ ولا عيب .

(نقض مدني — ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ م ٥٥٢ رقم ٢١٨) .

٧٦ استئناف . أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن تقرير الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية أسباباً ولا قلم الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص

دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها.
لا اقيات على السلطة التشريعية .
(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١١٨٨ رقم ٣٨٣) .

٧٩ ١ — استئناف . الأحكام الصادرة قبل
الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة
باستئناف الحكم الموضوعي . م ٤٠٤
مرافعات .

٢ — قوة الأمر المقضي . استئناف « أحكام
يجوز استئنافها » . إفلاس . كماله . حكم
انتهى في أسبابه إلى تقرير حق الكفيل في
الرجوع على المدين المفلس بما أداه عنه من
ديون . اكتسابه قوة الأمر المقضي بمضي
ميعاد الاستئناف دون استئنافه . م ٣٧٨
مرافعات .

٣ — استئناف . قوة الأمر المقضي .
ميعاد الطعن . بدايته . م ٣٧٩ / ٢ مرافعات
(نقض مدني — ٦ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ١٠ رقم ٢٧) .

٨٠ ١ — استئناف . تصد . سلطة المحكمة
الاستئنافية . متى يجب على المحكمة
الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول
درجة . م ٤١٩ ج .

٢ — إعلان . وصف التهمة . إجراءات .
دفاع . موازين . إعلان المتهم بورقة
التكليف بالحضور بتهمة حيازة « سنج »
غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول
درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط
إستناداً إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة
وتقرير المعايرة وإقرار المتهم . لا إخلال
بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٧ رقم ٢٧٥) .

تقرير الاستئناف وأسبابه . المواد ٨٦٩
و ٨٧٠ و ٨٧٧ مرافعات .
(نقض مدني — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٢٤٩ رقم ١١٩) .

٧٧ ١ — استئناف . أحوال شخصية . وقف .
دفاع . إثبات . الأثر الناقل للاستئناف
طبقاً للمادتين ٣١٧ و ٣٣١ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية . مثال في دعوى
استحقاق في وقف .

٢ — قوة الأمر المقضي . إثبات « بالقرائن »
أحوال شخصية . وقف . الاستناد إلى
قرارين صادرين بالنظر على الوقف
والتمكن باعتبار ما جاء فيهما قرينة إلى
جانب قرائن أخرى على عدم انتساب
مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف .
لا خطأ .

(نقض مدني — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ٧٢٤ رقم ٢٥٨) .

٧٨ استئناف . « الأثر الناقل للاستئناف » .
الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثاني
درجة في حدود طلبات المستأنف .

٢ — إثبات « قوة الأمر المقضي » . حكم
برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً حائز
لقوة الأمر المقضي . يمنع من العودة للتمسك
بالدفع ولو كان متعلقاً بالنظام العام .

٣ — ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية » . تحول المادة ٣٧ من دستور
سنة ١٩٢٣ للسلطة التنفيذية حق إصدار
لوائح تنفيذية في شكل قرارات وزارية إذا
نص القانون على ذلك . المادة ٧٢ من ق
١٤ لسنة ١٩٣٩ عهدت لوزير المالية
إضافة مهن أخرى بقرارات تصدر منه .

امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة الرسمية . م ٢٣ مرافعات .

٢ — استئناف « الاستئناف الوصفي » .
نقض « أسباب قانونية يخالفها واقع » .
التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالفه واقع .

(نقض مدني — ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ١٢ رقم ٣٠) .

استئناف . ميعاده . إضراب الأمة في يوم الجزائر . اعتباره عطلة وامتداد ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي .

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٨ رقم ٢٩٤) .

استئناف . ميعاده . وجود مانع قهري حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة . عدم سريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه أو علمه رسمياً بصذور الحكم .
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٦ رقم ٩٦) .

استئناف . ميعاده في دعاوى بطلان تصرفات المفلس الواقعة خلال فترة الرتبة هو خمسة عشر يوماً .

(محكمة استئناف القاهرة — تجاري —
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ١٢٠٥ رقم ١٢٩٦) .

١ — استيلاء . شرطه . وجوب استصدار مرسوم نزع الملكية . عدم صدوره واقعة مادية تنطوي على الغصب تستوجب التعويض .

١ — استئناف . دعوى مدنية . متى يجوز للتهم استئناف الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين ؟ م ٤٠٣ أ . ج .

٢ — دعوى مدنية . تقدير قيمتها . تعويض . تقدير قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .
(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٦ رقم ١٥١) .

استئناف . سقوط الاستئناف . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلاً قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف . تسليم التهم نفسه إلى قوة الحرس قبل الجلسة . كفايته .
م ٤١٢ أ . ج .

(نقض جنائي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٩ رقم ٥٩) .

استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة .

(نقض جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٦ رقم ٥٠) .

استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟

(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٢١٦ رقم ٢٥٣) .

استئناف . معارضة . إعلان التهم بجلاسة المعارضة في مواجهة النيابة . اعتبار المحكمة الاستئنافية مبدأ سريان ميعاد الاستئناف تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم التهم بالحكم . خطأ .

(نقض جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٧ رقم ٥١) .

١ — استئناف « ميعاد » . مواعيد .

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩٤ ١ — إعلان . إجراءات . دفع .
حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه مانع
له من التمسك ببطلان ورقة التكليف
بالحضور . م ٣٣٤ ايج .

٣ — إجراءات . شفوية المرافعة . عدم
اشتراط تحقيق شفوية المرافعة في مواد
المخالفات م ٣٠١ ا ج .

(نقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٥٨
مز ١١٥١ رقم ٣٤٦) .

٩٥ إعلان . « الإعلان في المحل المختار » .
إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر
إعلاناً صحيحاً في خصوص بدء سريان مدة
الطعن . المحكمة في ذلك ، م ١١ ،
٣٧٩ مرافعات .

(نقض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١٣٤٣ رقم ٤٣٢) .

٩٦ إعلان . حكم « تسبيب معيب » . التمسك
ببطلان إعلان الحكم المستأنف لخلو ورقة
إعلانه من بيان عدم وجود المعلن إليه
حتى يصح تسليم الإعلان لغيره . دفاع
جوهرى . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .
عدم الرد عليه . قصور في التسبيب .
(نقض مدني — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨
ص ٨٦٩ رقم ٣٠٣) .

٩٧ ١ — إفلاس . إشهار الإفلاس . ليس
لمجرد إمتناع التاجر عن الدفاع وإعما
بسبب عجزه عنه .

٢ — دين . منازعة جدية فيه . تمنع
عن شهر الإفلاس . مثال .

(اسكندرية الكلية — تجارى —
٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٢١ رقم ٣٧) .

٩٨ ١ — إفلاس . الشك في صفة التاجر
يقتضيه رفض الدعوى .

٢ — أرض بناء أو أرض زراعية .
فصل التفرقة .

(محكمة استئناف القاهرة — ٢٤ يونيو
سنة ١٩٥٨ ص ١٠٦٣ رقم ٣٢٧) .

٩١ ١ — اشتراك . الاشتراك بالاتفاق
والمساعدة . متى يتحقق ؟

٢ — اشتراك . قبض بدون وجه حق .
حكم « تسبيب معيب » . استناد الحكم
في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية القبض
على المجنى عليه وتعذيبه إلى وساطته في
إعادة المجنى عليه وقبض الفدية . قصور .
(نقض جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٥ رقم ٩١) .

٩٢ أعمال السيادة . رفع الدعوى العمومية
ضد الموظف العمومي طريقها القانوني .
القوة القاهرة والحادث الفجائي والمسئولية
المدنية . العمل الحربي والسيادة . تعديل
المادة ٦٣ إجراءات بالقانون ١٢١ لسنة
١٩٥٦ ، حكمته . أمر النيابة بتقديم
الدعوى إلى المحكمة . حالة الضرورة
الواردة بالمادة ٦١ عقوبات . الخطأ
المشترك مسئولية ورثة المسئول مدنياً .
مسئولية المتبوع . التعويض عن الضرر
الأدنى والضرر المادي . دخول نفقات
تعليم المجنى عليه في تقدير التعويض .

(محكمة بنها الكلية — قضاء الجنح —
٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ ص ٨٨٣ رقم ٣٠٩)

٩٣ إعلام شرعى . تزوير . إثبات . القول
بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات
ما يخالف ما انضبط في الإعلام . غير
صحيح .

(نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٨
ص ٩٩٨ رقم ٣١٧) .

الأمر بالأداء الموضوعية تقديره للقاضي المختص وللمحكمة المعارضة عند نظر موضوع المعارضة .

(السيدة الجزئية ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٤٤ رقم ٤٤) .

١٠٣ أمر الحفظ تعريفه . الفرق بينه وبين

الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

(الوالي الجزئية - جنح - ١٨ مايو سنة ١٩٥٩ ص ١٣٧٣ رقم ٤٥٥) .

١٠٤ أمر حفظ . تحقيق . غرفة الاسهام . وقف

النيابة سير التحقيق الذي لم تكبد تبداه

نزولا على حكم القانون وإصدارها أمراً

بالحفظ . الطعن فيه . غير جائز . مثال .

(نقض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١١٥٤ رقم ٣٥٧) .

١٠٥ ١ - انصاف . مبدأ تخصيص الانصاف .

عدم جواز الجمع بين مزايا أكثر من

إنصاف واحد . من نال إنصافاً كاملاً في

ظل سلك معين انتهى إليه في فترة ما من

خدمته لا يكون له حق في إنصاف جديد

عن الفترة نفسها .

٢ - كادر العمال . الإنصاف المقرر

بمقتضاه لا يفيد منه إلا فريقان من العمال .

من لم يسبق لإنصافه أصلاً ، ومن سبق

إنصافه إنصافاً أدنى . مثال لحالات لا يسرى

عليها كادر العمال .

(المحكمة الإدارية العليا - ٢٩ ديسمبر

سنة ١٩٥٦ ص ٤٣٠ رقم ١٨٦) .

١٠٦ ١ - إنكار التوقيع . تزوير . عدم

الترام منكر التوقيع بالخطم بسلوك سييل

الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الخطم

أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها

٢ - مندات إذنية . قيمتها بضاعة .

اتفاق بأن قيمتها قرض . العبرة بالاتفاق .

٣ - مندات إذنية . توقيع غير التاجر

لا يفترض معه تجارية الدين . الإثبات على

من يدعيه .

(استئناف اسكندرية - تجارى - ١٨

يناير سنة ١٩٥٨ ص ٢٩٣ رقم ١٣٣) .

٩٩ ١ - إفلاس . الطابع المختلط للمعارضة

في حكم شهر الإفلاس . معارضة من المدين

واعترض من غير الخصم .

٢ - الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦

أثره على امتداد ميعاد المعارضة .

(محكمة اسكندرية الكلية - تجارى -

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ٩٠٧ رقم

٣١١) .

١٠٠ إفلاس . قفل أعمال التفليسة . إجراء

مؤقت . لا يجوز قوة الأمر المقضى ،

ويجوز نقضه في أى وقت . شرط ذلك .

(محكمة اسكندرية الكلية - تجارى -

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٩٠٧ رقم ٣١٢)

١٠١ أمر إدارى . التفرقة بين الأمر الإدارى

والأمر القضائي قرار النيابة بمنع التعرض

قرار إدارى . إختصاص القضاء المستعجل

بوقف تنفيذ الأمر الإدارى . مداه . الأمر

الإدارى المردوم .

(محكمة القاهرة الابتدائية - مستعجل -

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ٨٩٩ رقم

٣١٠) .

١٠٢ ١ - أمر الأداء ليس أمراً على عريضة .

اختلافهما من حيث الإجراءات والصدور

والآثار .

٢ - أوامر الأداء لا تصدر باسم الأمة .

٣ - البحث في توافر شروط إصدار

استقلاله عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات . قيامه بمهمة الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

٢ — الاتحاد القومى . عملية الترشيح لمجلس الأمة . ليس للسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أى اختصاص يؤثر تأثيراً قانونياً فيها .

٣ — الاتحاد القومى . ليس للمدريبات والمحافظات اختصاص ذو أثر قانونى فى ذات عملية الترشيح لمجلس الأمة أو فى نتائجها . ما تقوم به من إجراءات فى هذا الصدد ليس سوى معاونة للاتحاد القومى وحسابه .

٤ — مجلس الأمة . اختصاص محكمة النقض فى صدد تحقيق صحة عضويته هو من قبيل المعاونة له وحسابه فى حدود معينة .

٥ — الاتحاد القومى . عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة عملية متراكبة تبدأ بصدر القرار بدعوة الناخبين وتنتهى بصدر قرار الاتحاد القومى بتعيين المرشحين للعضوية . الاتحاد القومى هو صاحب الولاية بحسب وظيفته الدستورية فى النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية فى جميع عناصرها . إذا تعسفت الجهة الإدارية فى عدم قبول أوراق الترشيح فلصاحب الشأن أن يتظلم إلى الاتحاد القومى . بل على الجهة الإدارية أن تثبت اعتراض صاحب الشأن وأن ترسل الأوراق بحالتها للاتحاد القومى للتصرف فى الترشيح .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٢ يونيو — سنة ١٩٥٧ ص ١٠٤٤ رقم ٣٣٤)

التمسك بالورقة . أثر عدم نوافر إحدى هاتين الحالتين . المادتان ٢٦٢ و ٢٩٠ مرافعات .

٢ — إنكار التوقيع . عدم توقيع رئيس المحكمة على الورقة المطعون عليها بالإنكار . لا بطلان . المادة ٣٦٣ مرافعات .

٣ — إثبات « بالبينه » . شهادة محكمة الموضوع . سلطتها فى ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين .

(نقض مدنى — ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ص ٧٣٨ رقم ٢٦٣) .

١٠٧ ١ — أهلية . قاصر . عقد . مواريث « ما يعتبر ما لا يورث » . خلف عام . بيع . بطلان نسبي . حق القاصر فى طلب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته . ١١١ م مدنى

٢ — نقض . « التوكيل فى الطعن » . محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامى الذى قرر الطعن وإلا كان الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .

٣ — نقض « الخصوم فى الطعن » . عدم قبول الطعن الموجه إلى أحد المطعون عليهم متى كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمته أمام محكمة أول درجة وأثبتت تلك المحكمة هذا النزاع ولم يختصم فى المرحلة الاستئنافية .

(نقض مدنى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ١٣ رقم ٣٣) .

١٠٨ ١ — الاتحاد القومى . اعتباره هيئة مستقلة ذات وظيفة دستورية خاصة .

١٠٩ إيجاب .. بيع . كل قبول ينطوى على

ما يعدل في الإيجاب يكون بمثابة إيجاب

جديد . م ٩٦ مدنى .

(نقض مدنى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨

ص ١١٧٧ رقم ٣٧٩) .

١١٠ إيقاف الأعمال الجديدة مدى اختصاص

القضاء المستعجل . تقدير أساس الحق

لتبين جدية النزاع . معنى المساس بأصل

الدعوى . حكم المادة ٤٩ مرافعات .

اختصاص القاضى المستعجل إذا ترتب على

قراره ضرر بأحد الخصوم .

(محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة —

١٣ يناير سنة ١٩٥٨ ص ٩٠٩ رقم ٣١٤) .

(ب)

١١١ ١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائى .

مق يتوافر ؟

٢ — قذف ركن العلانية . إرسال

برقية تتضمن عبارات القذف . عدم

توفر ركن العلانية إلا إذا قصد الجانى

إذاعة ما أسنده إلى الخفى عليه .

٣ — قذف . قصد الإذاعة . البحث فى

توافره . موضوعى .

(نقض جنائى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

ص ٦ رقم ١٨) .

١١٢ ١ — بيع . التزامات البائع « الالتزام

بنقل الملكية » . للبائع بعقد لم يشهر

الحق فى طلب تثبيت ملكيته إلى المبيع

ضد من ينازعه فيه عدا المشتري الذى

يلتزم بعدم التعرض له بمقتضى الضمان

المتولد عن العقد .

٢ — شفعة « آثار الحكم بالشفعة » .

إمتلاك الشفع للمبيع من وقت الحكم له

بالشفعة . حله محل المشتري . التزام

البائع بالضمان لا يجوز له طلب تثبيت

ملكته إلى العقار المبيع فى مواجهة

المشتري لمجرد أنه لم يشهر عقده .

(نقض مدنى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

ص ١٠١٣ رقم ٤٢٢) .

١١٣ بيع « التزامات الطرفين فيه » . حكم

« تسبب كاف » . انتهاء الحكم إلى قيام

البائع بعرض المبيع على المشتري عرضاً

حقيقياً وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن

على الرغم من هذا العرض . النعى بأنه يجب

الوفاء بالتزام البائع بالتسليم والتزام المشتري

بدفع الثمن فى وقت واحد . غير منتج .

(نقض مدنى — ١٣ مارس سنة ١٩٥٨

ص ١٢٣ رقم ٧٢) .

١١٤ بيع « بعض أنواع البيوع » . حكم

« تسبب معيب » . البيع F. O. B. وإن

كان يتضمن أن التسليم يتم فى ميناء

الشحن بشحن البضاعة إلا أن هذا

التسليم المادى لا يتعارض مع حق

المشتري فى التحقق من مطابقة البضاعة

للبينة للعينة المتفق عليها وذلك عقب

وصول البضاعة إلى ميناء الوصول .

(نقض مدنى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

ص ١٠٣٢ رقم ٣٣١) .

١١٥ بيع . تبعة هلاك المبيع فى العقد المعلق

على دفع الثمن . مسئولية البائع . أساسها .

القانون المدنى القديم والجديد .

(محكمة استئناف القاهرة — تجارى — ٢٨

أكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ١٢٠٥ رقم ٣٩٥) .

١١٦ بيع . « تسليم المبيع . دفع الثمن » .

حكم « تسبب معيب » . إلزام الحكم

للمشتري بأداء ثمن قدر من المبيع تأسيساً

على أن تسليم البائع له كان تسليماً صحيحاً .

١٢١ تجمهر . مسئولية جنائية . متى يسأل الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر عن الجريمة التي ترتكب .

(نقض جنائي — ٣ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٤١ رقم ١٩٧) .

١٢٢ تحقيق . إجراءات . إثبات . محكمة

الموضوع . دفاع . فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة إطلاع محررة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٨٥٣ رقم ٢٨٠) .

١٢٣ تحقيق . إجراءات . استدعاء النيابة

الشاهد لسماع أقواله بناء على طلب المتهم . اعتذاره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا عيب .

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ م ٢٣١ رقم ١١٠) .

١٢٤ تحقيق . تفتيش . ضبطية قضائية .

رشوة . اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أى مكان .

(نقض جنائي — ٣ يوفيه سنة ١٩٥٨ م ١١٥٩ رقم ٣٦٨) .

١٢٥ تحقيق . محضر التحقيق . متى يسوغ

للمحقق ندب آخر غير كاتب المحكمة ؟ (نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٤٧ رقم ٢١٣) .

١٢٦ تحقيق . محضر جمع استدالات . إثبات .

نقض « المصلحة في الطعن » . بطلان محضر جمع استدالات حرر بعد أن

هذا القدر استبدل به غيره برضاء الطرفين . ليس هو البيع الذي يلتزم المشتري بأداء ثمنه .

(نقض مدني — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ م ٦٧ رقم ٣٧٦) .

١١٧ ١ — بيع . عقد « تفسيره » .

محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير شروط البيع في خصوص تحديد كمية البيع .

٢ — حكم « تسبب مريب » . دفاع .

إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له في الحكم . قصور . مثال .

(نقض مدني — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ م ١٢٦ رقم ٧٤) .

(ت)

١١٨ تأمين . المصلحة في التأمين . تعتبر

متوافرة بمجرد قيام رابطة أو علاقة حق وعدالة للمؤمن على الشيء المؤمن عليه .

(محكمة اسكندرية السكاية — تجارى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٧٤ رقم ٣٤١) .

١١٩ تأمين سرقة . إثبات وقوعها .

(اسكندرية السكاية — ١٦ يوفيه سنة ١٩٥٨ م ٣٣ رقم ٤١) .

١٢٠ تبديد . جريمة . تقادم . أعمال الخبرة

بالتطبيق لأحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

(محكمة الوايلي الجزئية — جنح — ١٦ مارس سنة ١٩٥٩ م ١٠٨٩ رقم ٣٤٥) .

تولت النيابة التحقيق . شرط انعدام
الجدوى من التمسك به .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٨ رقم ٢٧٨)

١٢٧ — ١ — ترقية . المناط في الترقية بالاختيار .

كانت الأقدمية هي مناط المفاضلة بين
المشاركين في الحصول على درجة جيد ، ثم
أصبح المناط هو ترتيب درجات الكفاية
وحدها وقوامها الأرقام الحسائية . المادة
٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة قبل وبعد
تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

٢ — ترقية . مناط للمفاضلة عند الترقية
بالاختيار هو رجحان الكفاية . تقرير
ذلك من إطلاقات الإدارة التي لا يجردها
إلى عيب إساءة استعمال السلطة .

٣ — رقابة القضاء الإداري . خروج
الإدارة على الأسس أو الضوابط المحددة
للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار .
مخالفة قرارها للقانون . سلطة القضاء في
الرقابة على السبب الذي أدى إلى إصدار
القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته
ومطابقته للقانون . تقدير أهمية السبب .
وخطورته ، من إطلاقات الإدارة .

٤ — ترقية . نص للشرع على أن العبرة
في الترقية بالاختيار بترتيب درجات
الكفاية . أدنى فرق في الرقم الحسابي
لهذه الدرجات مهما كان ضئيلاً يكون
عنصراً حاسماً للترجيح .

٥ — موظف . تقدير كفايته . تقديرات
الرئيس المباشر أو المدير المحلي أو رئيس
المصلحة أو لجنة شئون الموظفين لا رقابة
للقضاء عليها لتعلقها بصميم اختصاص

الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه
مكانها فيه .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٦ ص ٢٥٣ رقم ١٢١)

١٢٨ — تزوير . استعمال ورقة مزورة . جريمة .

متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية
فيها ؟

(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٤ رقم ٢٤٩) .

١٢٩ — ١ — تزوير . استعمال ورقة مزورة .

حكم « تسبب كاف » . إثبات الحكم
اشتراك المتهم في تزوير الورقة التي
استعملتها . تحدته استقلالاً عن ركن العلم
في جريمة الاستعمال . غير لازم .

٢ — دعوى جنائية . وقفها . متى يجب
على المحكمة وقف الدعوى الجنائية ؟
م ١٢٢٣ ج .

٣ — دعوى جنائية . دعوى مدنية .
أحوال شخصية . تزوير . وجوب ترقب
القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية .
فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة
المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل
على الإثبات .

(نقض جنائي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٤ رقم ٤١٣) .

١٣٠ — تزوير . تزوير في محررات رسمية .

إعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة
الرسمية ومظهرها . توفر الجريمة ولو لم
تصدر فعلاً من الموظف المختص .

(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩١ رقم ٤٠٧) .

١٣١ — ١ — تزوير . تزوير في محرر رسمي .

تسيير تاريخ وفاة المورث في الإعلام

٣ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن .

إعدام مصلحة الطاعن . مثال .

(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨
س ١٢٩١ رقم ٤٠٦) .

١٣٦ تسجيل . بيع « تراحم المشترين » . تصرف

البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتري ثان .

قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة

تعاقد وتسجيلهما الصحيفتين في يوم واحد

وساعة واحدة ثم قيام كل منهما بتسجيل

حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة

بأسبقة رقم تسجيل صحيفة الدعوى .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨

س ٤١٩ رقم ١٨٢) .

١٣٧ تسجيل . بيع « تراحم المشترين » تمسك

المشتري الثاني بأسبقيته في تسجيل صحيفة

دعواه بصحة التعاقد على تسجيل صحيفة

دعوى المشتري الآخر بصحة التعاقد والتأشير

بالحكم الصادر فيها . إهدار الحكم لذلك .

خطأ . قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

(نقض مدني — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨

س ٧٢٠ رقم ٢٥٦) .

١٣٨ تسعير جبري . توفر الحرمة ولو كان

الامتناع عن البيع جزئياً . ق رقم ١٦٣

سنة ١٩٥٠ .

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨

س ٥٤٦ رقم ٢١١) .

١٣٩ تعدد الجرائم . حكم « تسبب معيب » .

استناد الحكم في براءة المتهم من التهمتين

المسندتين إليه إلى أسباب تنصرف كلها

إلى تهمة واحدة . قصور .

(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

س ١١٨ رقم ٥٤) .

١٤٠ تعدد الجرائم . قتل عمد . إحراز سلاح .

الشرعي . تزوير في ورقة رسمية .

٢ — تزوير . تزوير في محرر رسمي .

ضرائب . ارتكاب التزوير بقصد

التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة

بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة .

(نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨

س ١٢٩٩ رقم ٤١٩) .

١٣٢ تزوير . تغيير الأرقام والمبالغ الواردة في

الإيصال . تزوير بطريق الاصطناع .

لا بعد نصياً .

(محكمة بندر النيا الجزئية — جنح — ٣١

مايو سنة ١٩٥٨ س ١٣٧٤ رقم ٤٥٦) .

١٣٣ تزوير . تقليد الأختام . متى تتحقق

جناية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح .

م ٢٠٦ ع .

(نقض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٥٨

س ٨٤٥ رقم ٢٧١) .

١٣٤ تزوير أوراق رسمية . إثبات . إجراءات .

جواز إدعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في

الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن

بالتزوير .

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨

س ٥٤٤ رقم ٢٠٦) .

١٣٥ ١ — تزوير في ورقة رسمية . متى تتحقق

رسمية الورقة ؟ . حكم . منطوق الحكم .

تحريره بالرول قبل النطق به . لا يوجب

القانون التوقيع عليه من القاضي . تغيير

الحقيقة فيه يعتبر تزويراً .

٢ — تزوير في ورقة رسمية . القصد

الجنائي . توافره . لا عبرة بالبائع . ركن

الضرر . تحققه بمجرد تغيير الحقيقة في

الورقة الرسمية . علته .

١٤٥ تفتيش . اقتياد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بأن ما معه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح .

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨ ص ٢٢٦ رقم ٩٥)

١٤٦ تفتيش . إلقاء المتهم الخدر لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها . اعتباره تخلياً عنه طوعية .

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٨٠٦ رقم ٢٨٩)

١٤٧ ١ — تفتيش . الاذن به . إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق . ورود الأسماء في هذا المحضر بأرقام سلسلة على صورة منظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي صدر فيه . صحة الأمر بالتفتيش .

٢ — تفتيش . تنفيذه . صدور أمر بتفتيش منزل المتهم . مساكنته مع أخيه في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش . إجراء سليم .

(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٥٤٣ رقم ٢٠٢)

١٤٨ ١ — تفتيش . الإذن به . تفتيش منزل متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص الحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ . إعتبره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق .

٢ — تفتيش . تنفيذ الإذن . مواد مخدرة . صدور أمر للمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . عثوره عرضاً أثناء التفتيش على

محكمة النقض «سلطة محكمة النقض» . تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل . مثال .

(نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١١٥٦ رقم ٣٦١)

١٤٩ ١ — تعدي على الموظفين . مناهة تطبيق المادة ١٠٩ ع .

٢ — تعدي على الموظفين . رشوة . إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدي من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة . م ١٠٩ ع معدلة بق ٩٥٣/٦٩ .

(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١٠٠٠ رقم ٣٢٢)

١٤٢ توبيخ . التعويض عن تفويت الفرصة . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق . عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها .

(نقض مدني — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٠٢٥ رقم ٣٢٩)

١٤٣ تعويض . شرطه . توافر الضرر المادي . أحواله .

(محكمة الوايلي الجزئية — جنح — ١١ مايو سنة ١٩٥٩ ص ١٣٧٣ رقم ٤٥٤)

١٤٤ ١ — تفتيش . إثبات . اعتراف . بطلان التفتيش . سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش .

٢ — اختلاس . النص في لائحة النقل المشترك بإبذار المختلس ومنحه مهلة . لا أثر له في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها .

(نقض جنائي — ٥ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٩٩٧ رقم ٣١٥)

١٥١ — ١ — تفتيش . بطلانه . الدفع به .
انعدام المصلحة في التمسك بطلان التفتيش .
مثال .

٢ — تلبس . تفتيش . صحته . مثال .
٣ — تفتيش . تحقيق . فض الأحرار .
مق يجوز فض الأحرار المغلقة الموجودة
بمنزل المتهم ؟ المادة ٥٢ من قانون
الإجراءات الجنائية .

٤ — وصف التهمة . عدم تقييد المحكمة
بوصف النيابة . مدى تكييف الواقعة .
دفاع . اعتبار المتهم شريكاً في الجريمة بعد
أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه
فاعلاً . الواقعة المسادية التي اتخذتها
المحكمة أساساً للوصف الجديد هي بعينها
التي كانت مبينة بأمر الإحالة ومطروحة
بالجلسة . دخول ذلك في سلطة المحكمة .

٥ — حكم . بياناته . بطلانه . إغفال
الإشارة إلى مواد الاشتراك . الإشارة
إلى المادة التي تنطبق على العقوبة .
لا بطلان .

٦ — نقض . طعن . أسباب الطعن .
تجهيل سبب الطعن . الالتفات عنه .

٧ — مواد مخدرة . جريمة الوساطة في
شئ مما حظره نص المادة الثانية من
المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
المقاب على هذه الوساطة بالمادة ٣٣ دون
المادة ٤ . علة ذلك .

(نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٧ رقم ٤١٨) .

١٥٢ تفتيش . بطلانه . عدم وقوع التفتيش

مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم .
ضبطه المخدر . صحيح . المادة ٢/٥٠ من
قانون الإجراءات الجنائية .

٣ — حكم . بياناته . بطلانه . حكم
حضورى في جنابة . عدم إشارته إلى
الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة
الجنابات . لا يعيبه . علة ذلك . المادة
٣٩٥ . ج .

٤ — إثبات . شهادة . إجراءات . دفاع .
محكمة الجنابات . عدم سلوك المتهم الطريق
المرسوم قانوناً في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ،
١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية
لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب
سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٤ رقم ٤١٢) .

١٤٩ — ١ — تفتيش . الإذن به . ماهية التحقيق
المفتوح المنصوص عليه في م ١٩١ . ج .
إصدار وكيل النيابة أمراً بتفتيش مسكن
المتهمة بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط
البوليس بمحضره من أن التهمة تدير
مسكنها للدعارة السرية . صحيح .

٢ — تحقيق . إجراءات . تفتيش .
استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش
منزل المتهم . جائز .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٧ رقم ٣٦٤) .

١٥٠ تفتيش . الإذن به . مدته . انقضاء الأجل
المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به .
جواز الإحالة عليه بصدد تحديد مفعوله .
(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٣ رقم ٣٥٣) .

على المتهم أو منزله . دفعه بيطان التفتيش .
غير جائز .

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٣١ رقم ١٠٩) .

١٥٣ ١ — تفتيش . تقرير جدية التحريات
وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك
لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .

٢ — تفتيش . الخطأ في ذكر اسم
المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به .
(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨ ص
١٢٩٢ رقم ٤٠٨)

١٥٤ ١ — تفتيش . تنفيذه . صدور الإذن
بتفتيش المتهم ومسكنه دون تحديد مسكن
معين . شموله كل مسكن لغيرهم مهما
تعدد .

٢ — نيابة عمومية . اختصاص وكيل
النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة
المحكمة الكلية دون حاجة إلى ندبه
من رئيس النيابة بذلك .
(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ ص
١٠٠٠ رقم ٣٢٣) .

١٥٥ تفتيش . دفع . الدفع بيطان التفتيش
أو الأمر الصادر به . ممن يقبل ؟
(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٥٨ ص
٥٤٤ رقم ٢٠٥) .

١٥٦ ١ — تفتيش . صدور أمر النيابة
بتفتيش شخص معين ومن قد يكون
موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش .
صحيح .

٢ — تفتيش . تنفيذه . تكليف
الضابط المتهمة بأن تقلب جيوبها ويزور

جزء من علبة صفيح أخرجتها كما
أخرجت ورقة أخفها في راحة يدها .
أخذ الضابط الورقة منها . عدم مفاة
ذلك لحكم المادة ٤٦ . ج .

(نقض جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٥ رقم ٤٨) .

١٥٧ تفتيش . غرفة الاتهام . نقض « سبب
جديد » إثارة الدفع بيطان التفتيش
أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع .
إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض .
غير جائز .

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٧ رقم ٢٩٠) .

١٥٨ تفتيش . ماهية التفتيش الذي يجريه
مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٤٦
إجراءات .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ ص
١١٥٩ رقم ٣٦٧) .

١٥٩ تفتيش . مواد مخدرة . لقاء المتهم المخدر
لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتبعهم
حركاته خشية تعرضهم له . اعتباره تخلياً
عنه طوعية .

(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ ص
٨٥٣ رقم ٢٧٩) .

١٦٠ ١ — تفتيش . نقض « سبب موضوعي »
قبول إثارة الدفع بيطان التفتيش لأول
مرة أمام محكمة النقض . شرطه .

٢ — إجراءات . بطلانها . أحوال
البطلان المتعلقة بالنظام العام . عدم
ورودها على سبيل الحصر في المادة
٣٣٢ . ج .

٣ — تفتيش . « بطلانه » غرفة

صورية . انقطاع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي . دعوى الصورية التي يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر قاطعة للتقادم وعدم دفعها لا يعتبر إقراراً ضمناً قاطعاً للتقادم .

٢ — تقادم مسقط « انقطاعه » .
المطالبة القضائية التي تقطع التقادم .
م ٨٢ مدني قديم و ٣٨٣ مدني جديد .
٣ — تقادم مسقط « انقطاعه » .
الغاية مما ورد في المادة ٣٨٣ مدني جديد من أن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم . م ١٥٢ و ١٥٣ مرافعات .
(نقض مدني — ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ س ١٢٦ رقم ٧٠)

١٦٣ تقادم مكسب « التقادم الحمسي » . السبب الصحيح . بيع الشريك المشتاع جزءاً مفروزاً محددآ . صلاحية بيعه لأن يكون سبباً صحيحاً .

(نقض مدني — ١٠٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ س ٨٦٤ رقم ٢٩٩) .

١٦٤ تقدير قيمة الدعوى . الثمن في عقد الشفعة . الشفع من الغير بالنسبة للعقد العرفي المستتر . جواز الإحالة إلى التحقيق .
(صدف الجزئية — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٦ س ٤١ رقم ٤٣) .

١٦٥ تقليد أختام . تزوير . ماهية التقليد المعاقب عليه . م ٢٠٦ ع .
(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ س ٨٥٤ رقم ٢٨٢) .

١٦٦ تلبس . أثره . رشوة . قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذاً لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه . عدم اعتبارها وليدة

الاتهام إصدار الغرفة أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم — الذي لم يحضر أمامها — لعدم كفاية الأدلة . استنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش . جوازه .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ س ١١٥٨ رقم ٣٦٦) .

١٦١ ١ — تقادم . انقطاع . مدته طلب المساعدة القضائية لا يقطع مدة التقادم في مجال القانون الخامس .

٢ — تقادم . في مجال القانون العام يقوم الطلب أو التظلم الموجه من الموظف إلى الإدارة مقام المطالبة القضائية في قطع مدة التقادم طلب المساعدة القضائية يقطع مدة التقادم في هذا المقام . حجة ذلك .

٣ — تقادم انقطاع مدته بطلب المساعدة القضائية . عدم سريان التقادم أو اليعاد حتى تاريخ صدور القرار في طلب المساعدة القضائية ، سواء بالقبول أو الرفض ، ثم حساب اليعاد من هذا التاريخ .

٤ — موظف . تعيينه تحت الاختبار . المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة . مصير التعيين رهين بتحقيق شرط اللياقة للنهوض بأعباء الوظيفة العامة فصله إذا تخلف الشرط خلال فترة الاختبار . المرجع في تقدير الصلاحية هو إلى الوقت الذي يتم فيه وزنها والحكم عليها .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٧ س ٧٤٣ رقم ٢٦٥) .

١٦٢ ١ — تقادم مسقط « انقطاعه » .

التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم . م ٣٤ ج .
(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ص ٢٣٠ رقم ١٠٥) .

١٧٠ — ١ — تلبس . مشاهدة الضابط حالة التلبس . ملطته في منع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره . م ٣٢ ج .

٢ — مواد مخدرة . حكم « تسبب كاف » . خلط الحكم بين وزن القطعة التي ألقيها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه . إثباته أن المتهم أخرج القطعتين كليهما . لا عيب .
(نقض جنائي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١ رقم ١) .

١٧١ — تلبس . مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة التلبس .
(نقض جنائي — ٣ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٥٤١ رقم ١٩٦) .

١٧٢ — ١ — تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .
٢ — إثبات . اعتراف . تفتيش باطل عدم جدوى التمسك ببطلان التفتيش عند اعتراف المتهم في التحقيق واطمئنان المحكمة إليه .

(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ١١٦١ رقم ٣٧٢) .

١٧٣ — تموين . قانون . مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ بعدم إرساله البيانات الخاصة بالكاوتشوك . صدور القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ سنة ١٩٥٧ بمد أجل

الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي . لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة .
١٣٧٢ ج .

(نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٤ رقم ١٤٦) .

١٦٧ — ١ — تلبس . أثره . صورة واقعة يتوافر فيها التلبس .

٢ — تلبس . وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . كفايتها في توفر حالة التلبس . لا يلزم أن يشاهد رجل البوليس المادة المخدرة .

٣ — حكم . تسبب كاف . مواد مخدرة . القصد الجنائي . تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم ما دامت ظروف الدعوى لا تسخ القبول بانتفائه .

(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ١١٦٠ رقم ٣٧١) .

١٦٨ — تلبس . تفتيش . ضبطية قضائية . اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس إدارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد النور في حالة تلبس . سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يرافقه في القيام بالتفتيش دون حاجة إلى إذن .

(نقض جنائي — ٥ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٩٩٧ رقم ٣١٦) .

١٦٩ — ١ — تلبس . صورة واقعة تتوفر فيها التلبس . م ٣٠ ج .

٢ — تفتيش . ضبطية قضائية . وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . اعتبار التفتيش صحيحاً ولو لم يسفر

إرسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك .

٥٢ ع .

(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

ص ٣٧٥ رقم ١٥٠) .

١٧٤ ١ — تموين . متى يعفى المتهم من وجوب

الإخطار عن البيانات المطلوبة بموجب

القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ ؟

٢ — تموين . قانون . قانون أصلح .

صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة

١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤

سنة ١٩٥٦ . مد أجل الإخطار عن

البيانات المطلوبة . وجوب استفادة المتهم

منه .

٣ — نيابة عمومية . دعوى جنائية .

تموين . تعاليم وزارة التموين إلى

موظفيها بالتغاضي عن بعض المخالفات

التموينية . عدم التزام النيابة العامة بها .

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

ص ٧١٤ رقم ٢٤٨) .

١٧٥ ١ — تنظيم . قانون . نفاذ القانون رقم ٥٢

لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره في الجريدة

الرسمية . أعمال ما لا يتوقف على شرط

من نصوصه بغض النظر عن عدم صدور

لائحته التنفيذية .

٢ — تنظيم . شرط صحة الحكم بالإدانة

في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم .

ق ٥٢ سنة ١٩٤٠ .

٣ — نقض . سلطة المحكمة . تنظيم . صدور

القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ بعد الحكم

في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم .

سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها

بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة .

٢٠٤٢/أج .

(نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٨ ص

٩٩٩ رقم ٢٢١) .

١٧٦ ١ — تنظيم . مبان . القانون رقم ٥٢ سنة

١٩٤٠ . إقامة بناء على الأراضي المقسمة

قبل صدوره . اشتراط صدور مرسوم

بالواقعة على التقسيم . غير لازم .

٢ — تنظيم . مبان . إقامة المتهم مبان قبل

الحصول على ترخيص . تعلله بخطأ البلدية .

لا يقبل . ق ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ .

(نقض جنائي — ١٧ يونيو سنة ١٩٥٩ ص

١٢٩٣ رقم ٤١١) .

١٧٧ تنفيذ . تنفيذ الأحكام . نيابة عامة . وجوب

مبادرة النيابة الى تنفيذ الأحكام . صدور

أمر كتابي بذلك . غير لازم . ٤٦٢م/أج .

(نقض جنائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

ص ٤ رقم ١٠) .

١٧٨ ١ — تيارات . دور السينما تنظمها أحكام

لائحة التيارات مع الأحكام التي تنظم

المحال العامة فيما يتصل بتلك الدور .

أساس ذلك .

٢ — ترخيص . الترخيص في فتح دار للسينما

أو تشغيلها هو عملية إدارية تمر بمراحل

وأجراءات خاصة يلزم استيفائها قبل أن

تتوج بالرخصة النهائية . الإذن المؤقت

بتشغيل تلك الدور لا يغني عن هذه الرخصة .

من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال

العامة ما يتصل بالنظام العام كتملك الواردة

بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب

احترام الإدارة لذلك . مثال .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٤ نوفمبر سنة

١٩٥٦ ص ٢٥٨ رقم ١٢٣) .

(ج)

١٧٩ جزاء تأديبي . الادارة ملائمة تقريره في حدود

النصاب القانوني . تقدير الجزاء على أساس ثبوت تهمتين أو عدة تهم . توت إنتفاء إحدى هذه التهم أو بعضها . عدم قيام الجراء على كامل سببه . إلعاؤه ولو كانت الأفعال المنسوبة للموظف لا تقبل التجزئة .

(المحكمة الإدارية العليا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٠٢ رقم ٣٩٢)

١٨٠ ١ — جمارك . للرسوم بقانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٣٩ لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع المبينة بالجدول المرفق به . إجازته لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه . القرار الوزاري رقم ٦٧ أضاف « النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية » . تطبيق الحكم للمرسوم بملحقه على النقود الذهبية . صحيح فيما انتهى اليه ولو ذكر خطأ أنها من المعادن المصنوعة الواردة في الجدول الأول

٢ — جمارك . المادة ٣٣ من اللائحة تنص على جزاءين . المصادرة والغرامة . هذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة للهربة للرسم .

٣ — جمارك . التهريب والنصير ومحاولة الإخراج في تعبير التشريعات الجمركية . لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ ع . ٤ — جمارك . المادة ٤ من اللائحة الجمركية . مناط تطبيقها .

٥ — جمارك « مخالفات التهريب » . حكم

« تسبب كاف » . استخلاص الحكم لتوافر نية التهريب من الأفعال التي حصرها استخلاصاً سائفاً . لا قصور .

٦ — جمارك . قوة الأمر المقضي . أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق في نطاق انصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها . لهذه الأوامر ما للأحكام من قوة الأمر المقضي . إمتداد سلطة قانون آخر — من غير القوانين الجنائية — على الواقعة . أمر الحفظ لا يجوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صورته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي . علة ذلك .

(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ م ١١٦٩ رقم ٣٧٧) .

١٨١ جمارك . تفتيش . ضبطية قضائية . تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية . ق رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ (نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٨٥٩ رقم ٢٩٦) .

١٨٢ جمارك . م ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية . سريانها على البضائع الواردة بطرود والمشحونة صباحاً قبل العمل بق ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣/١٠/١٩٥٥ . (محكمة اسكندرية الكلية — تجاري — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٧٠ رقم ٣٤٠)

١٨٣ ١ — جمعيات . طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة . فيها وجمعيتها العامة بانباع نصوص لائحتها فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش . ٢ — جمعيات . طوائف . عقد « تفسيره » .

تفسير المادتين ١٤ و ١٥ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

٣ — جمعيات . طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

٤ — نقض « سبب جديد » . جمعيات . طوائف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ما ورد بالمادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية من تحويل مجلس الادارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش . (نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٢٤١ رقم ١١٦) .

١٨٤ ١ — جنائية التخابر مع دولة أجنبية . المادة ٧٨ مكرراً (١) من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٩ . نية الاضرار ليست شرطاً .

٢ — ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ — جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد . المادة ٨٠ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطاً تطبيقها . كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر . غير لازم . شمول النص السر المادى والمعنوى . عدم تفريقه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله الى الدولة الأجنبية . انطباق النص ولو لم يفش من السر إلا بعضه ولو كان السر أفشى على وجه خاطيء أو ناقص . سكوت السلطات عن المنهين مدة زمنية . ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس . أثر ذلك .

٩ — قانون دولى . حرب . معناها

في القانون الدولى . أمر واقع . أثره في الحالة القائمة بين مصر واسرائيل . ١٠ — قانون جنائى طبيعته . ذاتية أحكامه . أثر ذلك .

١١ — حرب . حق محكمة الموضوع في تحديد معناها على ضوء ما قصده المشرع الجنائى . ١٢ — حرب . حكم . تسبب كاف . مثال . ١٣ — قانون دولى . هدنة . توقف القتال ولا تنهيه . أثر ذلك .

١٤ — حكم . تسبب كاف . مثال . في جريمة اشتراك في جنائية تخابر مع ا دولة أجنبية .

١٥ — حكم . تسبب كاف مثال في رشوة . ١٦ — حكم . نقض . طعن . للصلحة في الطعن . اتفاؤها . مثال .

(نقض جنائى — ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١٠٠٢ رقم ٣٢٧) .

١٨٥ جنسية مصرية . منحها بحكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالأراضي المصرية في ١١/٥/١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠/٣/١٩٢٩ . المقصود بالإقامة في حكم هذه الفقرة . عدم سريانها على الإقامة بالسودان .

(المحكمة الإدارية العليا — ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ٨٧٨ رقم ٣٠٥) .

(ح)

١٨٦ ١ — حجز إدارى . اجراءاته . لاعتبار من قبيل القرارات الإدارية . القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

به . « خلو الحكم ذاته من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم .

(نقض مدنى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٣٠٣ رقم ٤٢٣) .

١٩١ — ١ — حكم « القبول المانع من الطعن فيه » أحوال شخصية . نقض . قوة الأمر المقضى . الطعن بالنقض من زوجة فى الحكم الصادر برفض دعواها بالمطالبة بميراثها عن زوجها قبل صدور حكمين آخرين فى دعويين رفعتهما للمطالبة بمؤخر الصداق وبالنفقة وقبولها هذين الحكمين . عدم انسحاب أثر هذا القبول إلى الحكم المطعون فيه .

٢ — نقض « تقديم الأوراق والمستندات » . أحوال شخصية . عدم تقديم صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم قبول الطعن . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد ، لا يغنى عن هذا الإجراء . المواد ٤٢٩ و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

٣ — حكم « بياناته » . أحوال شخصية . حكم صادر فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية فيه . بطلان الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات .

(نقض مدنى — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ٧٢٧ رقم ٢٦٠) .

١٩٢ — ١ — حكم . المادة ٣٤٩ مرافعات . أثر

٢ — قرار إدارى . تعريف .

٣ — اختصاص . منازعة حول صحة أو بطلان إجراءات اتخذت فى نطاق قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها لاختصاص القضاء العادى لا الإدارى . أساس ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ص ٤٣٩ رقم ١٩٠) .

١٨٧ — ١ — حراسة . الحراسة على أموال الفرنسيين . أوامر الحراسة العامة بشأن أتعاب الحراسة . طبيعتها .

٢ — الأمر الإدارى . متى يعد عقبة مادية يختص القضاء المستعجل برفعها .

(محكمة القاهرة الابتدائية — مستعجل مستأنف — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٦٠٨ رقم ٣٣٢ العدد الخامس) .

١٨٨ — ١ — حراسة . المنازعات التى تثار حول أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة العرفية لا تكون بمنجاة من تدخل القضاء وفقاً للأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .

٢ — التكليف الذى أتى به الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فى المادة ١٣ مقصور على دفع الديون التى على الأموال التى وضعت تحت الحراسة ودياً . (الاسكندرية الكلية — تجارى — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ٢٣ رقم ٣٨) .

١٨٩ — حريق عمد . مجال تطبيق للمادة ٢٥٢ ع . (نقض جنائى — ٧ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٨٤٥ رقم ٧٧٢) .

١٩٠ — حكم . إصداره « المداولة فيه والنطق

بطلان حكم محكمة أول درجة أمام المحكمة
الاستثنائية .

٢ — ادعاء بالوراثه . لقاضى الأمور
المستعجلة بحث جديته فى دعوى حراسة .
(القاهرة — مستعجل مستأنف — ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٥٨ ص ٣٠٤ رقم ١٣٥) .

١٩٣ ١ — حكم « النطق به » . إجراءات .
اختصاص . استبعاد القضية من الرول لعدم
سداد الرسم . بعد النطق بالحكم . خطأ .
٢ — استئناف . ميعاده . متى يبدأ ميعاد
استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم
الغيايى .
٣ — دعوى مدنية . اختصاص . شرط
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى
المدنية .

٤ — نقض . حالات الطعن . حكم .
بطلانه . ماهية الشهادة التى يصح
الاحتجاج بها على عدم ختمه فى
الثلاثين يوماً .

(نقض جنائى — ١٠ يونيه سنة ١٩٥٨
ص ١٢٨٩ رقم ٤٠٢) .

١٩٤ ١ — حكم « بياناته » استقالة أحد
أعضاء الهيئة التى سمعت المرافعة وقبول
هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم .
بطلان الحكم .

٢ — إعلان . الإعلان لجهة الإدارة .
جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ
البلد فى أحد البنادر دون مأمور البندر .
١٢ م مرافعات .

(نقض مدنى — ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ ص
٥٥٢ رقم ٢١٧) .

١٩٥ حكم . بياناته . استئناف . أخذ الحكم

الاستثنائى بأسباب الحكم الابتدائى .
خلو الحكم الابتدائى من البيانات
الجزهرية . بطلان الحكم الاستثنائى .

(نقض جنائى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٣١ رقم ٦٣) .

١٩٦ حكم . بياناته . إشارة الحكم إلى المواد
التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها وإلى
اطلاعها على تلك المواد . كفاية ذلك فى بيان
نصوص القانون الذى طبقته المحكمة .
(نقض جنائى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٤ رقم ٨٧) .

١٩٧ حكم . بياناته . خطأ الحكم فى المادة
المنطبقة . إتهامه إلى النتيجة الصحيحة .
لا عيب .

(نقض جنائى — ٦ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٣ رقم ٨٤) .

١٩٨ حكم . بياناته . خلو الحكم من بيان
المحكمة التى أصدرته . اعتباره كأنه
لا وجود له .

(نقض جنائى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٣ رقم ٦) .

١٩٩ حكم . بياناته . خلو الحكم من ذكر
مادة العقاب على المتهم . بطلانه .

(نقض جنائى — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ ص
٨٥٤ رقم ٢٨٣) .

٢٠٠ حكم . بياناته . عدم حمل الحكم تاريخ
إصداره . بطلانه .

(نقض جنائى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٧ رقم ٢٢) .

٢٠١ حكم . بياناته . عقوبة . ظروف مخففة .
إزالة المحكمة حكم المادة ١٧ ع دون
الإشارة إليها . لا عيب .

(نقض جنائى — ١٤ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٥ رقم ٩٠) .

٢٠٢ ١ — حكم . ياناته . متى يعتبر محل الواقعة من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها في الحكم ؟

٢ — تحقيق . معانة . لزوم القيام بها . متروك إلى السلطة التي تباشر التحقيق .

٣ — دعوى مدنية . تعويض . متى يكون التضامن في التعويض واجباً بحكم القانون ؟

(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ١٢٩٢ رقم ٤٠٩) .

٢٠٣ ١ — حكم « تسبب كاف » . إقامة الحكم على أسباب صحيحة كافية لملحه وتزيده في الأسباب بعد ذلك مما كان محلاً للنعي عليه . لا يعيه مهما كان في هذا التزيد من خطأ .

٢ — عقد « تفسير العقد » أخذ محكمة الموضوع بما تفيده ظاهر عبارات العقد . عدم التزامها بإيراد أسباب لذلك . لا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى سواء ما دام لم يوجد مسوغ للعدول ولم تستبين أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى آخر خلافه .

٣ — التزام . « تعويض » . حكم « تسبب كاف » المساءلة بالتعويض لا تقوم على الضرر فحسب . وجوب ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين . نفي الحكم وقوع خطأ منه . إثباته من جهة أخرى أن الدائن قد أخل بالتزامه حسب هذا التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض .

٤ — إثبات . « سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل » الموازنة بين الأدلة

والأخذ بدليل تطمئن إليه المحكمة وإطراح دليل آخر . لا يعتبر من قبيل المسخ لواقعة الدعوى .

٥ — خير . أخذ محكمة الموضوع بما جاء بتقرير الخير . عدم التزامها بالرد على الطعون التي يوجهها الخصوم إلى تقريره . أخذها بما ورد فيه دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها .

(نقض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٣٢٨ رقم ٤٢٨) .

٢٠٤ ١ — حكم « تسبب كاف » . تسجيل الحكم على الطاعنين عجزهم عن الإثبات وهم المكلفون بتقديمه . عدم تقديمهم أي دليل في هذا الخصوص . النعي عليه بالقصور . غير صحيح .

٢ — عقد . انحلال القوة الملزمة للعقد « الدفع بعدم التنفيذ » إخلال بالتعاقد بالتزامه عمداً وإعرا به عن نيته في عدم الوفاء عيناً . دفعه بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامه . لا يقبل .

٣ — التزام . تعويض . إخلال المدين بالتزامه التماقدي عمداً . مسؤوليته عن الضرر المتوقع وغير المتوقع . المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ مدني قديم .

٤ — التزام المقاصة . الدفع بها . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ص ١١٦٢ رقم ٣٧٤) .

٢٠٥ ١ — حكم « تسبب كاف » . خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل إليها

المجنى عليه وقريقه . لا عيب .

٢ — إثبات . شهادة دفاع حكم
« تسبیب كاف » . عدم بیان الحكم
سبب إطراحه لأقوال شهود لم ير الأخذ
بشهادتهم . عدم رده على دفاع المتهم
الموضوعي . لا عيب .

(نقض جنائي — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص
٨ رقم ٢٥) .

٢٠٦ ١ — حكم « تسبیب كاف » . فوائد .
حسب الحكم أن يكون مسبباً في خصوص
قضائه في أصل الإلزام ليقام على أسبابه
الحكم بالفوائد . لا قصور .

٢ — فوائد . سريان السعر المقرر
للفائدة القانونية بالمادة ٢٢٦ من القانون
المدني الجديد من تاريخ العمل به . عدم
جواز الحكم على مصلحة الضرائب
بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للممولين
إعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ .

(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١١٨٦ رقم ٣٨٢) .

٢٠٧ حكم « تسبیب معيب » . إثبات « بالبينه »
أحوال شخصية . موارد « ثبوت الوفاة
والوراثة » . عدم بيان ماهية البينة التي
استند إليها الحكم في ثبوت الوفاة
والوراثة ومؤداه والحقيقة التي ثبتت
للمحكمة من هذه البينة . قصور . المادة
٣٤٧ مرافعات .

(نقض مدني — ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ ص
٥٦٠ رقم ٢٢) .

٢٠٨ حكم « تسبیب معيب » . استناد الحكم
في ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود
وإلى التقرير الطبي على ما فيها من تعارض .

عدم إرادته ما يرفع هذا التعارض .
قصور .

(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٥ رقم ١٥) .

٢٠٩ حكم « تسبیب معيب » . الدفع بطلان
السند محل المنازعة . م ١٢٥ مدني .
دفاع جوهرى إغفاله قصور .

(نقض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١٣٣٦ رقم ٤٢٩) .

٢١٠ حكم « تسبیب معيب » . إيجاب . شركة
« تقدير الأرباح فيها » . إثبات . طلب
الشريك مبلغاً معيناً كتقدير جزافي
لأرباحه بشرط الدفع فوراً وتحديد
الغرض من هذا الإيجاب . رفض
الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه
في قضائه . خطأ .

(نقض مدني — ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ ص
١٢٤ رقم ٦٩) .

٢١١ ١ — حكم « تسبیب معيب » مثال الحكم
مشوب بالقصور .

٢ — خير . رأى الخبير . حق محكمة
الموضوع في الاخذ بتقرير الخبير وما أوردته
من أسباب سائفة تنفيذاً لمطاعن الطاعن .
(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١١٩٠ رقم ٣٨٤) .

٢١٢ حكم . تصحيحه . عقوبة . معافاة المتهم
خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن .
عدم جواز تعديله أو تصحيحه من المحكمة
التي أصدرته لزوال ولايتها . مثال .

(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٢ رقم ٣٤٨) .

٢١٣ حكم . تناقض أسبابه مع منطوقه . مخالفته
للقانون . إلغاؤه .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٣ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٢٠٣ رقم ٣٩٣) .

٢١٤ حكم . حكم حضوري اعتباري . متى تجوز للمعارضة فيه ؟

(نقض جنائي - ١١ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٧ رقم ١٥٤) .

٢١٥ ١ - حكم . « حكم حضوري » . كفاية حضور المتهم بجاسة المرافعة لاعتبار الحكم حضورياً . إعلانه بالجلسة المحددة للنطق بالحكم . غير لازم .

٢ - حكم . بياناته استئناف عدم ذكر الحكم الاستئنافي مادة العقاب . بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستئنافي له دون ذكرها . لا عيب .

(نقض جنائي - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٢٩٦ رقم ٤١٦) .

٢١٦ حكم . حكم حضوري . معارضة . تقديم المتهم بلسان محاميه بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله . صدور الحكم حضوري اعتباري . عدم جواز المعارضة في هذا الحكم . م ٢٣٩ و ٢٤١ ج .

(نقض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١١٥٦ رقم ٣٦٢)

٢١٧ حكم . صدور حكيم متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات السبب . فوات مواعيد الطعن بالنسبة لأولهما ، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيهما وهو الحكم اللاحق . لامندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يصب الحق في قضائه ، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به . إذا فرض أن الحكم الأول هو المطعون فيه

في الميعاد أمام المحكمة العليا فإنها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق . دليل ذلك . ٢ - حكم . صدوره من المحكمة العليا . صدور حكم آخر مخالف من المحكمة الأدنى في ذات النزاع . وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده . ولو لم يثر أمامها صدور الحكم الآخر .

(المحكمة الادارية العليا - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٥٣ رقم ٤٣٩) .

٢١٨ حوالة . شروطها . متى تعتبر صحيحة . (محكمة استئناف مصر - تجاري - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٢٠٦ رقم ٣٩٧) .

٢١٩ حيازة الصور العارية بقصد الاتجار . متى تتوافر الجزية لا يشترط أن تكون بقصد إفساد الأخلاق . يكفي منافاتها للآداب وقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار .

(السيدة الجزئية - جنح - ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٤٨ رقم ٤٥) .

(خ)

٢٢٠ خير . رايه . تقليد أختام الحكومة . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ركن التقليد . مخالفة هذا التقدير لما رآه الخير الفني . لا عيب .

(نقض جنائي - ٣ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٥٤٢ رقم ٢٠٠) .

٢٢١ ١ - خطف . متى تتوفر جريمة الخطف .

٢ - هتك عرض . ظروف مشددة . متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجنى عليه . م ٢٦٩ ع .

٢٢٧ خيانة الأمانة . اشتراط المطالبة برد
الأمانة لتوفر جريمة التبديد . غير لازم .
(نقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٧ رقم ٢٧٦) .

(٥)

٢٢٨ دعوى . إجابة الإدارة لطلبات المدعى
بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها .
اعتبار الخصومة منتبهة مع إلزام الإدارة
بالمصروفات .

(المحكمة الادارية العليا — ٩ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١١٩٩ رقم ٣٨٨) .

٢٢٩ ١ — دعوى . استئناف . تحضير .
إجراءات . إغفال تلاوة تقرير التلخيص
أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم .
المادتان ١١٦ و ٤١٦ مرافعات .

٢ — نقض « إعلان الطعن » .
إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن
للمطعون عليه شخصياً وتسليمها إلى
شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون
إثبات أنه يقيم معه . بطلان الإعلان .
المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(نقض مدني — ٥ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ٥٥١ رقم ٢١٦) .

٢٣٠ ١ — دعوى . استئناف . تحضير .
حكم . إجراءات . إغفال إيداع التلخيص
وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة
الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان
١١٦ و ٤١٦ مرافعات .

٢ — نقض « الخصوم في الطعن »
المطعون عليه لم يكن طرفاً في الخصومة
أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون
فيه . عدم قبول الطعن .

(نقض مدني — ٨ مايو سنة ١٩٥٨
ص ٣٩٦ رقم ١٧٣) .

٣ — عقوبة . تقديرها . موضوعي .
(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥١ رقم ٣٤٧) .

٢٢٢ خيانة أمانة . اختلاس محجوزات .
استناد الحكم في إدانة المتهم بالتبديد إلى
عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على
تبعده بذلك . خطأ .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧١ رقم ١٣٨) .

٢٢٣ خيانة أمانة . اختلاس محجوزات . حكم
« تسبب كاف » . ذكر الحكم أن
المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع
علمه بالحجز . تحدته بعد ذلك عن نية
التبديد . غير لازم .

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٩ رقم ١٦١) .

٢٢٤ خيانة أمانة . دفع . إثبات . عدم
اعتراض المتهم على سماع الشهود لعدم
جواز إثبات عقد الاثنان بالبينه . سقوط
حقه في التمسك بهذا الدفع .

(نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٦ رقم ١٩) .

٢٢٥ خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محجوزة .
القضاء براءة المتهم لعدم علمه باليوم
المحدد للبيع رغم اعترافه بتصرفه فيها .
خطأ .

(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٥ رقم ٢٥٢) .

٢٢٦ خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محجوزة .
حكم . « تسبب معيب » . عدم تحقق
المحكمة من علم المتهم باليوم المحدد
للبيع . قصور .

(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٠ رقم ٢٤١) .

الخصومة» . الشروط الواجب توافرها في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط .

٣ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . محكمة الموضوع . سلطتها في تقرير أن الطلب المقدم من المتمسك بسقوط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف باستحضار ملف الاستئناف من محكمة أخرى لا يفيد تنازلاً عن طلب السقوط وقبولاً بموالات النظر في الاستئناف .

٤ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » نقض « أسباب جديدة » . استصدار التمسك بسقوط الخصومة أمراً بعد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه في حكم النقض وإعلان هذا الأمر وتنفيذه والتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هذه الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير جائز .

٥ — دعوى خصومة « سقوط الخصومة » . معنى أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية .

٦ — دعوى خصومة « سقوط الخصومة » . نفاذ أحكام وقتية . الأحكام التي تخمبها المادة ٣٠٤ مرفعات من أثر سقوط الخصومة .

٧ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . استئناف . أثر سقوط الخصومة في الاستئناف . المادة ٣٠٥ مرفعات .

٨ — نقض « حالات الطعن » . الطعن بمخالفة حكم سابق . إجراءات قوة الأمر

٢٣١ دعوى . إقرار الإدارة للمدعى بوضع مخالف للفوائين أو اللوائح لا يمنع المحكمة من إنزال حكم القانون الصحيح في المنازعة المطروحة . تعلق الأمر بأوضاع إدارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لإرادة الخصوم أو اتفاقهم .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٤٩ رقم ٤٣٥)

٢٣٢ ١ — دعوى بطلان الأحكام . سبيل التمسك بالبطلان هو طرق الطعن .

٢ — قصر هذه القاعدة على البطلان الذي يؤثر في صحة الحكم . البطلان الذي يمتد إلى كيان الحكم وانعقاده . قبول دعوى البطلان بصدده .

٣ — أهمية التفرقة بين بطلان الحكم وانعدامه .

(محكمة الدنيا الابتدائية — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٦١٢ رقم ٣٣٣ العدد الخامس)

٢٣٣ دعوى . تقدير قيمتها . مطالبة بفرق مرتب ، وعلاوة الغلاء ، وبدل الطوارئ . تمويل النزاع لأصل الاستحقاق ، وامتداد حجية الحكم الصادر في شأنه إلى عناصر غير قابلة للتقدير سلفاً . اعتبارها من الدعاوى غير قابلة لتقدير قيمتها في أشطارها الثلاثة .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٥٠ رقم ٤٣٦)

٢٣٤ ١ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . قانون . سريان قانون المرافعات الحالي بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت المدة في السريان بعد العمل به . المادتان ١ و ٣٠١ مرفعات .

٢ — دعوى . خصومة « سقوط

المقضى . الحكم الصادر بسقوط الخصومة في الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره حكماً في موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٣٦ مرافعات .

٩ — قوة الأمر المقضى . اعدام حجة الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه .

١٠ — دفاع . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإحالة هذا الطلب متى استكملت دفاع الخصوم ومنحتم الأجل الكافية لتقديم المذكرات والمستندات .

(نقض مدني — أول مايو سنة ١٩٥٨ س ٣٨١ رقم ١٦٦)

٢٣٥ دعوى . دعاوى الحيازة . عدم جواز الاستناد في دعوى اليد إلى دليل المالك م ٢٩ مرافعات قديم و ٤٨ مرافعات جديد .

(نقض مدني — ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ س ١٣٦ رقم ٧٣)

٢٣٦ دعوى . رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الرسم الخفيض إلى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة بتلك المادة . لا اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع .

(نقض مدني — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ س ٨٦٧ رقم ٣٠١)

٢٣٧ دعوى . رفعها ضد الحكومة أمام محكمة

مختصة بنظرها . صدور قانون قبل الفصل فيها بقضى بعدم اختصاص المحاكم بتلك المنازعات الحكم بعدم الاختصاص . إلزام الحكومة بالمصروفات .

(المحكمة الادارية العليا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ س ١٢٠٢ رقم ٣٩١)

٢٣٨ دعوى . صدور حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضى به . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها . مثال .

(المحكمة الادارية العليا — ١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ س ٢٦٣ رقم ١٢٥)

٢٣٩ ١ — دعوى . طلبات الخصوم فيها . الترام القاضي بالقيود بمحدودها .

٢ — نقض « إعلان الطعن » . إعلان . غنابلة أحد المطعون عليهم مع زوجته القيمة معه وتسليمها صورة الإعلان الخاصة به . عدم وجود باقي المطعون عليهم وعدم وجود من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع المقدم من المطعون عليهم جميعاً ببطالان الطعن لبطلان إعلان التقرير إليهم تأسيساً على أن ورقة الاعلان لم تتضمن اسم مستلمها واستدلواهم على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد . لا محل له .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ س ٤١٤ رقم ١٨٠)

٢٤٠ دعوى « طلبات الخصوم فيها » . تضامن . حكم « تسبيب معيب » . إبداء المدعى في مذكراته المقدمة للجلسة التحضير إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على

هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية .

عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى

قرر في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على

الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية .

مخالفة هذا التحصيل للثابت بالأوراق .

(نقض مدنى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

س ١٤١ رقم ٧٧)

٢٤١ ١ — دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » .

تقرير التلخيص . لم يوجب قانون المرافعات

الملغى إعداد تقرير تلخيص من قاضى

التحضير إحالة دعوى إلى المرافعة قبل

العمل بقانون المرافعات الحالى . النعى

بطلان الحكم لإغفاله هذا الإجراء .

في غير محله .

٣ — حكر . « تعريف الحكر » أثره .

« إنتهاء الحكر » . حكم « تسبيب كاف » .

٣ — حكر . ماهيته . هل هو حق عيى ؟

التحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦ و ١٠٨٧

من مشروع القانون المدنى فى غير محله .

(نقض مدنى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨

س ١٣٢٣ رقم ٤٢٧) .

٢٤٢ دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » .

تقرير التلخيص . وجوب تلاوته فى الجلسة

قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوة

تقرير جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة .

إغفال هذا الإجراء . بطلان الحكم .

(نقض مدنى — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

س ٨٦٩ رقم ٣٠٢) .

٢٤٣ ١ — دعوى الحبس لعدم أداء النفقة .

إجراء تنفيذى فى مواد النفقات .

٢ — تحقيق القدرة على الأداء هو

الإجراء الحتمى للدعوى . لا حاجة إلى

حكم بالتحقيق .

(محكمة المنصورة الابتدائية — ٣١ يناير

سنة ١٩٥٩ ص ٦٢١ رقم ٣٣٤ العدد الخامس) .

٢٤٤ دعوى الطرد . حق الحبس للمستأجر .

إجراؤه . تحسينات بعلم المؤجر . عدم

اختصاص القضاء المستعجل فى هذه الحالة .

(محكمة القاهرة الابتدائية — مستعجل . ستأنف —

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٦٠٦ رقم ٣٣١

العدد الخامس) .

٢٤٥ ١ — دعوى الإفلاس ليست إلا دعوى

إجراءات لا دعوى خصومة لا تهدف إلى

الفصل فى نزاع بل إلى مجرد إثبات حالة

التوقف عن الدفع مثال .

٢ — وضع الأختام على المحال المملوكة

لغير المفلس . لا يجوز إلا إذا اتضح بجلاء

أنه أخفى أمواله فيها .

(محكمة اسكندرية الابتدائية — تجارى —

٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ ص ٦٢٩ رقم ٣٣٦

العدد الخامس)

٢٤٦ ١ — دعوى الإلغاء المنازعة الإدارية ،

ولو كانت طعنا بالغاء ، هى خصومة

قضائية . المناط فيها هو قيام النزاع وقت

رفعها ، واستمراره إلى حين الفصل فيها .

فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى .

الحكم بعدم قبولها . فقدان هذا الركن

أثناء نظرها . الحكم باعتبار الخصومة

منتهية .

٢ — دعوى الإلغاء . الخصومة فيها تقوم

على اختصاص القرار الإدارى والحكم الصادر

بإلغائه يكون حجة على الكافة . دعوى

غير الإلغاء . الخصومة فيها ذاتية والحكم

الصادر فيها له حجية نسبية . اشتراك دعوى

الإلغاء ودعوى غير الإلغاء فى إنهاء

خصومة قضائية . مناطها قيام النزاع واستمراره .

٣ — دعوى الإلغاء . خضوعها للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات للدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وأياً كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٥٥ رقم ١٢٢)

٢٤٧ ١ — دعوى الإلغاء وجوب النظم إلى جهة الإدارة قبل رفع الدعوى في بعض المنازعات الخاصة بالموظفين وإلا كانت الدعوى غير مقبولة . المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . التظلم الوجوبى لا يكون إلا بالنسبة للقرارات القابلة للسحب . لا جدوى من هذا التظلم إذا امتنع على الإدارة إعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على مصدره .

٢ — لجنة الشياخات . اختصاصها في شأن تأديب العمدة والمشايخ . قرارها الذى تصدره في هذا الصدد تستنفد به سلطتها ويمتنع عليها إلغاؤه . لا ضرورة للتظلم من هذا القرار قبل رفع الدعوى بطلب إلغاؤه .

٣ — طعن . صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه . الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا . لها أن تتصدى للفصل في الموضوع ولا وجه

لإعادته إلى المحكمة الأولى .

٤ — عمد ومشايخ . اختلاف العقوبة التى توقع عليهم ومالجهمة المختصة بتوقيعها بحسب جسامته التهمة ونوع الجزاء . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة في حدود النصاب المقرر .

٥ — عمد ومشايخ . الواجبات المفروضة عليهم بعض حالات المؤاخذه التى تستوجب مجازاتهم

٦ — قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب يسوغ تدخل الإدارة لإحداث أثر قانونى هو توقيع الجزاء للغاية التى استهدفها المشرع وهى حسن سير العمل . إنعدام السبب إذا لم تتوافر حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل الإدارة . ليس للقضاء الإدارى أن يبحث ملائمة توقيع الجزاء أو مناقشة مقداره . ليس له أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التأديب من دلائل وقرائن إثباتاً ونفياً في خصوص قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب أو يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب ومعقاته . الرقابة منحصرة في التحقق من أن نتيجة القرار مستفادة من أصول موجودة ومستخلصة استخلاصاً سائماً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً .

٧ — قرار إدارى . قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة لخروجه على مقتضيات وظيفته

والإخلال بكرامته . استناده إلى وقائع صحيحة ثابتة بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها عدم إلغائه لقيامه على سبب ومطابقته للقانون .

٨ — عمد ومشايخ . تأديبهم . عدم تحديد القانون عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذله . تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الإداري في نطاق القانون من الملامات التي تنفرد الإدارة بها . خروجها عن رقابة القضاء الإداري .

٩ — قرار إداري قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة . ثبوت أن بعض الوقائع المنسوبة إليه يمكن النقص عنها وعدم الاعتداد بها وأن باقي مانسب إليه ينهض في جملة سبباً كافياً لمبرر القرار . مطابقته للقانون .

(المحكمة الادارية العليا — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٣٤ رقم ٣٣٢) .

٢٤٨ دعوى جنائية تقادم . دفع . نقض . الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم متعلق بالنظام العام شرط إثارته لأول مرة أهام محكمة النقض .

(نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٨ م ٩٩٩ رقم ٣٣٠) .

٢٤٩ دعوى حراسة . مهمة الحارس . استبداله . اعتباره متخلياً عن الحراسة المحكمة المختصة .

(. اسكندرية الكلية — مستعجل مستأنف — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٨ م ٣٦ رقم ٤٢) .

٢٥٠ دعوى مباشرة . دفع . حكم « تسبيب معيب » دفع للتهم في الدعوى المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . إغفال

المحكمة الرد عليه . قصور

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٨٥٧ رقم ٢٩٢) .

٢٥١ دعوى مباشرة . نقض ما لا يجوز فيه

الطعن . غرفة الاتهام . ق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٢١٠ ج . تفسيره . تخريجه استئناف القرار بالألا وجه لإقامة الدعوى الصادر ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق النقض . علة ذلك .

(نقض جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ م ١٢٩٦ رقم ٤١٧) .

٢٥٢ ١ — دعوى مدنية . تعويض . متى

يكون المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ؟ م ١٧٤ مدني .

٢ — نقض « سبب جديد » دعوى مدنية حضور محامي الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٤٤ رقم ٢٠٧) .

٢٥٣ دعوى مدنية . تعويض . متى ينتقل

التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المحنى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير ؟ م ٢٢٢ مدني .

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨ م ٢٢٦ رقم ٩٤) .

٢٥٤ ١ — دعوى مدنية . رفعها على التهم

القاصر . غير جائز . م ٢٥٣ أ . ج .

٢ - إجراءات . محضر الجلسة . قصور
محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال
إقامتهم . لا عيب .

(نقض جنائي - ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
س ٣٧٦ رقم ١٥٢) .

٢٥٥ دعوى مدنية . قتل وإصابة خطأ . منط
مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية .
م ١٧٨ مدني .

(نقض جنائي - ١٠ مارس سنة ١٩٥٨
س ٥٤٥ رقم ٢٠٩) .

٢٥٦ دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض
المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع
وبإزالة البناء الذي أقامه فيه إذا لم يرفع
دعواه بالحق في خلال أجل معين .
لا مخالفة في ذلك لنص المادة ٤٨/٢
مرافعات .

(نقض مدني - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨
س ١٢ رقم ٣١) .

٢٥٧ ١ - دفاع . أخذ المشرع بنظام المرافعة
الكتابية الى جانب المرافعة الشفوية .
حق الخصوم في ابداء طلباتهم بالطريقة
التي يرونها .

٢ - محاماة « أتعاب المحاماة » . دعوى
« مصاريف الدعوى » أدخل المشرع
مقابل أتعاب المحاماة ضمن مصاريف
الدعوى . وجوب الحكم بها على المحكوم
عليه بالمصاريف .

٣ - حكم « تسبیب معيب » . « التزام
فوائد » . عدم تبيان الحكم لأصل المبلغ
والفوائد التي احتسبها . إرادته لها جملة .
قصور .

٤ - إلتزام « فوائد » لا يجوز للمحكوم

له أن يتقاضى فوائد اتفاقية تزيد على ٧٪
من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني .
لا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم
بالدين والفوائد بواقع ٩٪ على أساس
اتفاق سابق قبل العمل بأحكام القانون
المدني الجديد .

(نقض مدني - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨
س ١٣٣٧ رقم ٤٣٠) .

٢٥٨ دفاع . تحقيق . خلو الملف المطبوع من
ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس
المتهم . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ٧ يناير سنة ١٩٥٨
س ٢٢٣ رقم ٨٥) .

٢٥٩ دفاع . طلب المعاينة . حكم « تسبیب
معيب » . طلب المتهم من المحكمة إجراء
معاينة لتحقيق من حالة الضوء بنفسها .
عدم ردها على هذا الطلب . قصور .

(نقض جنائي - ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨
س ٢٣٠ رقم ١٠٧) .

٢٦٠ دفاع . محام . إعادة القضية إلى المرافعة
وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي
الذي حضر التحقيق الأول . إخلال بحق
الدفاع .

(نقض جنائي - ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
س ٣٧٧ رقم ١٥٥) .

٢٦١ ١ - دفع بعدم القبول . قبول أو عدم
قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .
تعلقه بالنظام العام .

٢ - محكمة إدارية عليا . الطعن
أمامها . تأسيسه على أن الحكم المطعون
فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى
حالات التماس إعادة النظر . جوازه .
أساس ذلك .

٣ — مهندس . ترقيته إلى مساعد مدير

أعمال . القواعد المتبعة في ذلك .

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ .

٤ — لجنة شئون الموظفين . اختصاصها

بالتعقيب على تقدير كفايات الموظفين في

حدود المادة ٣١ من قانون الموظفين ،

والنظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة

الأولى بما في ذلك الترقية بالاقتدار . إذا

باشرت الجهة اختصاصها الأول وصار

تقديرها نهائياً فليس لها عند مباشرة

اختصاصها الثاني أن تعدل عن تقديرها

الأول لدرجة الكفاية إلى تقدير آخر .

٥ — لجنة شئون الموظفين . القول بأنها

لا تملك سوى تسجيل تقدير الكفاية

كما هو إذا لم يبد المدير المحلي فرئيس

المصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس

الباشر . في غير محله . مهمتها التعقيب

الجدي قبل وضع التقدير النهائي إذا قامت

لديها أسباب مبررة لذلك وإلا سجلت

تقدير الرؤساء عند انعدام ما يستوجب

التعقيب .

(المحكمة الادارية العليا — ١٦ مارس سنة

١٩٥٧ ص ٥٨٦ رقم ٢٢٦) .

(ر)

٢٦٢ رد اعتبار . عود . تأثر مواد العود

وشروط رد الاعتبار بالقوبة المحكوم

بها بقطع النظر عن وصف الجريمة .

(قض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨

ص ١١٥٣ رقم ٣٥٤) .

٢٦٣ ١ — رد القضاة . القواعد الواردة

بالباب التاسع من قانون المرافعات .

سريانها على القضاء الإداري .

٢ — عدم صلاحية القاضي . أسبابها .

عند توافر أحدها يصبح القاضي ممنوعاً

من سماع الدعوى والحكم فيها ولو لم

يرده أحد الخصوم . إغفال ذلك يؤدي

إلى بطلان الحكم . وقوع هذا البطلان

في حكم صادر من محكمة النقض يحيز

للخصم أن يطلب منها سحبه . سريان

هذه القاعدة على أحكام المحكمة الإدارية

العليا .

٣ — رد القضاة . عدم قبول طلب رد

جميع مستشاري النقض ، أو رد عدد

منهم بحيث لا يتبقى ما يكفي للحكم في

طلب الرد . المادة ٣٣٦/٢ مرافعات .

سريان هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب

من الأسباب الواردة بالمادة ٣١٣

مرافعات . حكمة تقرير هذه القاعدة

ألا يفصل في الردهيئة يجلس في تشكيلها

مستشار من مرتبة أدنى بمن وجه ضدهم

طلب الرد . اختلاف هذه الحكمة عن

تلك التي شرع من أجلها نص المادة ٢٧

من قانون استقلال القضاء الذي يخول

وزير العدل سلطة ندب مستشار

بالاستئناف للاشتغال بمحكمة النقض

مؤقتاً .

٤ — رد القضاة . القاعدة التي تقررها

المادة ٣٣٦/٢ مرافعات . انطباقها في

شأن مستشاري المحكمة الإدارية العليا .

٥ — محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها .

قصره على رئيس هيئة المفوضين دون

ذوي الشأن . منع ذوي الشأن لا ينصرف

إلى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية

العليانفسها إذا شأها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .

٦ — قرابة . حساب درجتها : أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته . وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته

٧ — عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة (أولاً) من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوى . المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصيل فيها مدعياً أو مدعى عليه . عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة . القرابة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات . عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

٨ — دعوى الإلغاء . توجيهها إلى الوزير بصفته . موضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإداري . الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لا شخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب للأخير إساءة استعمال السلطة .

٩ — عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن تكون مباشرة . تعريف القرابة المباشرة .

(المحكمة الادارية العليا — ٩ مارس سنة ١٩٥٧ ص ٥٧٢ رقم ٢٢٥) .

٢٦٤ رشوة . الرشوة اللاحقة بالمعاقب عليها بالمادة ١٠٥ . ع . الفرق بينها وبين الرشوة السابقة . الفعل المادى المكون للجريمة . القصد الجنائى .

(جنایات القاهرة — ١٤ يناير سنة ١٩٥٩ ص ٨٨٢ رقم ٣٠٨) .

٢٦٥ رشوة . متى تتوفر في حق الموظف العمومى ١٠٢٢ ع .

(نقض جنائى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٩ رقم ٢٦) .

٢٦٦ ١ — رشوة . نقض « المصلحة في الطعن » . انعدام مصلحة التهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه . م ١٠٣٠ ج .

٢ — رشوة وجوب اختصاص المرتضى بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم . (نقض جنائى — ٧ يناير سنة ١٩٥٩ ص ٢٢٣ رقم ٨٦) .

٢٦٧ ١ — روابط القانون العام . القضاء الإدارى . عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدنى على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك . عند انعدام النص تكون له حريره في انتزاع الحلول المناسبة له أن يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعته .

٢ — تقادم . نص المادة ١٧٢ مدنى الخاص بتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . نص استثنائى . قصر تطبيقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التي يكون منشؤها مصدرآ آخر من مصادر الالتزام .

٣ — مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية . مصدرها العمل غير المشروع .

(س)

- ٢٦٨ ١ — سبق إصرار . قتل عمد .
انصراف غرض النهم إلى الاعتداء على
شخص غير معين وجده أو النقي به
مصادقة . كفايته لتوفر ظرف سبق
الإصرار .
- ٢ — اشتراك . فاعل . قتل عمد .
إطلاق التهم النار يميناً وشمالاً بقصد
تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض
المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في
مشرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل
هربهم . اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة
القتل .
- ٣ — إثبات . شهادة . حكم « تسبیب
كاف » . عدم إشارة الحكم عند القضاء
بالإدانة إلى شهادة شهود النفي والرد
عليها . لا عيب .
- (نقض جنائي — ٩ ديسبر سنة ١٩٥٧
س ١١٧ رقم ٥٣) .
- ٢٦٩ سرقة . اشتراك . حكم « تسبیب معيب »
إدانة المتهم بصفته فاعلاً أو شريكاً في
السرقه لمجرد وجوده مع غيره وقت
ارتكابها . عدم بيان اتفاقهم على السرقه .
قصور .
- (نقض جنائي — ٣١ مارس سنة ١٩٥٨
س ٧١٦ رقم ٢٥٤) .
- ٢٧٠ ١ — سرقة . حكم « تسبیب كاف » .
استخلاص المحكمة وقوع السرقة .
كفايته في توفر فعل الاختلاس .
- ٢ — نقض . سبب جديد . إحراز .
الدفع لأول مرة أمام محكمة انتقض بطلان
إجراءات التحريز . غير جائز .

- مستوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة
في شأن الموظفين . مصدرها القانون .
- ٤ — تقادم . لا إلزام على القضاء
الإداري بتطبيق النصوص المدنية الخاصة
بالتقادم إلا إذا وجد نص خاص ، أو
رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط
القانون العام . مثال بالنسبة لقواعد
التقادم في الفقه الإداري الفرنسي .
- ٥ — ماهية . صيرورتها حقاً مكتسباً
للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها في مدة
خمس سنوات . عدم تخلف أي التزام
طبيعي في ذمة الدولة . المحاكم تقضي
بهذا السقوط من تلقاء نفسها عند توافر
شرائطه . أوجه الخلاف مع قواعد
التقادم المدنية . المادة ٥ من اللائحة
المالية للميزانية والحسابات .
- ٦ — تقادم . دعوى المطالبة بتعويض
بسبب الفصل قبل بلوغ السن القانونية
سريان مدة التقادم المسقطه للراب ذاته
- ٧ — تقادم . المطالبة التي تقطع التقادم
طبقاً للقواعد المدنية في المطالبة القضائية .
تقرير القضاء الإداري لقاعدة مدسرة في
علاقة الحكومة بموظفيها . الاكتفاء
في قطع التقادم بمجرد الطلب أو التظلم .
طلب الإغفاء من الرسوم القضائية قاطع
للتقادم .
- ٨ — مستخدمون خارج هيئة العمال .
من الفصل بالنسبة إليهم هو من الخامسة
والستين .
- (المحكمة الادارية العليا — ٨ ديسبر سنة
١٩٥٦ س ٢٦٧ رقم ١٢٧) .

المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ ع عدم انطباق
الظرف المشدد النصوص عليه في م ٣/٣٦
من ق ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون
٥٢٦ سنة ١٩٥٤ والخاص باحراز السلاح .
(نقض جنائي - ١٢ مايو سنة ١٩٥٨
س ١٠٠٠ رقم ٣٢٢) .

٢٧٦ ١ - سن المعاش . موظف دائم يشغل
وظيفة دائمة . إحالته إلى المعاش في سن
الستين . لا يغير من ذلك أن يكون قد
تقدم بطلب لمعاملته معاملة الموظفين المؤقتين
حتى ينتفع بالبقاء في الخدمة إلى سن الخامسة
والستين .

٢ - مجالس المديريات . طلب بعض
موظفيها الدائمين معاملتهم كموظفين مؤقتين
حتى ينتفعوا بالبقاء في الخدمة إلى سن
الخامسة والستين . المركز القانوني الجديد
لا ينشأ إلا بصدور القرار بمن يملكه قانوناً
أي من وزارة المالية .
(المحكمة الإدارية العليا - ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٧ س ١٣٥٥ رقم ٤٤١) .

٢٧٧ ١ - سند شحن . مسؤولية الناقل إذا
تحفظ لعدم صحة البيان تحفظاً مجهلاً .
عليه إثبات سلامة التحفظ . وإذا تحفظ
صراحة ينقل عبء الإثبات على الشاحن
أو المرسل إليه .

٢ - معاهدة سندات الشحن . التحفظ
من الناقل بأن الوزن مجهلاً يكفي لنقل
عبء إثبات الوزن على الشاحن أو المرسل
إليه .

(استئناف اسكندرية - تجاري - ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٧ س ٢٩٠ رقم ١٣٢) .

٣ - دعوى مدنية . متى يعتبر المدعى
بالحق المدني تاركاً لدعواه ؟ م ٣٦١
ج ١ .

(نقض جنائي - ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨
س ٨٥٨ رقم ٢٩٣) .

٢٧١ سرقة بإكراه . الاعتداء الذي تتوفر
به جريمة السرقة بإكراه . اعتبار كل من
ساهم فيها فاعل في الجريمة .

(نقض جنائي - ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨
س ٣٧٧ رقم ١٥٦) .

٢٧٢ سرقة . سرقة بإكراه . طعن التهم المجنى
عليه بمطواة لتعطيل مقاومته وليتمكن
من الفرار بالقطن المسروق . توفر
ظروف الإكراه .

(نقض جنائي - ٣ مارس سنة ١٩٥٨
س ٥٤١ رقم ١٩٨) .

٢٧٣ ١ - سرقة . شروع . صورة واقعة
يتوافر فيها الشروع في السرقة .

٢ - سرقة . إجراءات . تسليم
المسروقات للمجنى عليه بعد معاينتها وقبل
الحكم في الدعوى . لا عيب .

٣ - تحقيق . معاينة . استناد الحكم
إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق في غيبة
المتهم . لا عيب .

(نقض جنائي - ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
س ٢٢٨ رقم ١٠٠) .

٢٧٤ سرقة . ظروف مشددة . ظرف الإكراه .
سريانه في حق كل من ساهم في الجريمة

(نقض جنائي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ٧ رقم ٢١) .

٢٧٥ سلاح . اختلاس أشياء محجوزة . سرقة .
ظروف مشددة . سبب ارتكاب التهم
ياحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات

(ش)

٢٧٨ شركات . الشركة التي يجتاز دور التصفية .

عدم خضوعها لقيود النسب المقررة بالمادة

٩٣ من ق رقم ٣٦ سنة ١٩٥٤ .

(نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٨

ص ٩٩٨ رقم ٣١٨) .

٢٧٩ ١ — شركة قناة السويس . اتفاقها مع

الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب

الشركة تدريجياً بعناصر مصرية المولد ،

أى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم

بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند

الولادة . نصوص كل من اتفاقيتي سنتي

١٩٣٧ ، ١٩٣٩ متحدتان في هذا المعنى .

٢ — جنسية . سرد لبعض المراحل

التشريعية التي مرت بها التنظيمات الخاصة

بالجنسية في مصر .

٣ — جنسية . القوانين المختلفة السابقة

على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت

لتعريف من يعتبر مصرية أو يان صفة

الرعوية المحلية . عدم معالجتها الجنسية

المصرية مباشرة بتنظيم أسسها . اكنفاؤها

بيان الشروط التي استلزمها تطبيقها

لتحقيق الغاية المقصودة منها . مثال .

٤ — جنسية . إثباتها . الحالة الظاهرة

ليست لها حجية قطعية في إثبات الجنسية .

جواز إقامة الدليل على العكس .

٥ — جنسية . إثباتها . بطاقة الانتخاب

أو استعمال الحق الدستوري في الانتخاب .

عدم اعتبارها كدليل قاطع على ثبوت

الجنسية المصرية .

٦ — جنسية . المرسوم بقانون رقم ١٩

لسنة ١٩٢٩ ، التفرقة بين حالات الجنسية

المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة

الأولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة

الثالثة .

٧ — جنسية . المرسوم بقانون الصادر

في ٢٦ / ٥ / ١٩٢٦ وإن كان سابقاً

للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

إلا أنه ظل بسبب الظروف السياسية .

النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية

إلى ٥ / ١١ / ١٩١٤ بالنسبة لبعض الرعايا

العثمانيين . استبعاد هذا الارتداد بنص

الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم

بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ليس

لهؤلاء الرعايا التحدى بأكتسابهم الجنسية

منذ ٥ / ١١ / ١٩١٤ . تنظيم الجنسية يتعلق

بسيادة الدولة . لا محل للاحتجاج بوجود

حق مكتسب للفرد قبل الدولة في

اكتساب جنسيتها على وجه معين متى

كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

٨ — جنسية . الرعايا العثمانيون المشار

إليهم بالفقرة الثالثة من المادة الأولى

للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية

المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص الذي

كان يرجعها إلى ٥ / ١١ / ١٩١٤ . منحهم

الجنسية المصرية مرهون بتحقيق شرط

الإقامة حتى ١٠ / ٣ / ١٩٢٩ ، ومن تاريخ

هذا التحقق .

٩ — شركة قناة السويس . النص في

اتفاقية سنة ١٩٤٩ على أن يكون المرشح

المصري لبعض مناصبها مولوداً لأب يعد

مصرياً بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥

والمادة ١ / ٦ و ٢ من المرسوم بقانون

رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . وجوب أن يكون

(ص)

٢٨٤ صلح وافي . تعريفه . أحواله . متى يلزم
المدن التاجر .

(محكمة استئناف القاهرة — تجارى —
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٢٠٦
رقم ٣٩٨) .

٢٨٥ ١ — صورية « سلطة محكمة الموضوع
ورقابة محكمة النقض » استخلاص المحكمة
استخلاصاً سائفاً من أدلة الدعوى أن العقد
صورى . النعى عليها فى هذا الخصوص
يكون على غير أساس .

٢ — صورية . الحكم بصورية عقديزيل
أثره . إفساح الطريق أمام عقد آخر
محكوم بصحة التوقيع عليه للقيام بالإجراءات
المؤدية إلى نقل الملكية .

٣ — عقد « تفسير العقد » . محكمة
الموضوع حق محكمة الموضوع فى تفسير
العقود واستظهار نية طرفيها مادام قضاؤها
فى ذلك يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها
لم تخرج فى تفسيرها للعقد واستظهار نية
المتعاقدين عن المعنى الظاهر لمباراتة .
(نقض مدنى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١٣١٩ رقم ٤٢٦) .

٢٨٦ ١ — صورية . عقد . عيوب الرضا .
تواطؤ . اختلاف الطعن على العقود
بالصورية عن مجرد الطعن بالتواطؤ .

٢ — تسجيل . بيع « تزاحم المشترين »
إثبات « إقرار » . انتقال الملكية إلى
المشتري الذى سجل عقده بالتسجيل ولو
ثبت علمه بالتصرف السابق الذى لم يسجل
ووقع كشاهد على العقد السابق .

٣ — نقض « الخصوم فى الطعن » .

دخول الأب فى الجنسية المصرية سابقاً
على ولادة ابنه المرشح للوظيفة بقطع
النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة
أو بعدها .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٥٦ ص ١٥٢ رقم ٨٣) .

٢٨٠ ١ — شهادة الزور . جرائم الجلسة .
سلطة المحكمة فى توجيه شهادة الزور
فى الجلسة .

٢ — قاض . رد القضاة . نقض .
« سبب جديد » . قيام سبب من أسباب
الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارتة
لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
(نقض جنائى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٣ رقم ٧) .

٢٨١ شيك . سداد المتهم قيمة الشيك قبل
تاريخ استحقاقه . عدم استرداده الشيك
من المحبى عليه . توفر الجريمة .
(نقض جنائى — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٥٨ رقم ٢٩٥) .

٢٨٢ ١ — شيك . متى يتحقق الركن المادى
لجريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٢ — تعدد الجرائم . شيك . إصدار
المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد فى
يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل
استحقاق كل منها فى تاريخ معين . وجوب
إعمال نص م ٣٢ ع .

(نقض جنائى — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٥ رقم ٣٥٩) .

٢٨٣ شيك . يتطلب سبب حقيقى ومشروع .
إنعدامهما . بطلان الدين . حقه فى التمسك
بالبطلان فى مواجهة المستلم وحامل الشيك
سبب النية .

(محكمة استئناف القاهرة — ١١ ديسمبر سنة
١٩٥٨ ص ١٠٦٤ رقم ٣٣٨) .

تمهيداً لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة
٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون ١٤٢
لسنة ١٩٤٤

٣ — نقض « أسباب جديدة » .
ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز
التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن
الأرض موضوع النزاع من الأطيان
الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة
الأولى من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ .

٣ — ضرائب . رسم الأيلولة . أرض
كانت من الأطيان الزراعية في حياة
مورث الورث ثم تغيرت صفتها بعد وفاته
وأصبحت معدة للبناء . عدم جواز
تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها
إلى النصف .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨
ص ٤١٠ رقم ١٧٩) .

٢٩٠ — ١ — ضرائب . رسم الأيلولة على
التركات . المقصود بالديون النصوص
عليها في المادة ١٦ من القانون ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ .

٢ — نقض « أسباب يخالطها واقع »
و « أسباب جديدة » ضرائب رسم
الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك
لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق
المادة ١٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
على الديون المتنازع على خصمها من
قيمة التركة .

(نقض مدني — ٦ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ١١ رقم ٢٨) .

٢٩١ — ضرائب . شركات التضامن « تصفية »

دعوى « دعوى الضمان » . قيام المدعى
برفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلبه
الحكم في مواجهة ضامن أدخله بنشيت
ملكته إلى أطيان متنازع عليها وصدر
الحكم ضد المدعى عليه . حق المدعى
عليه عند الطعن في الحكم في اختصام
المدعى دون الضامن .

(نقض مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٢٣٣ رقم ١١٣) .

٢٨٧ — ١ — ضرائب . إجراءات لجنة التقدير
عدم مراعاتها ميعاد إعلان الممول بالحضور
أمامها ورفضها طلب الممول بالتأجيل .
بطلان قرارها الصادر بتقدير الأرباح .
٢ — نقض « أسباب قانونية » . تعلق
النفي بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية
مطروحة على محكمة الموضوع . جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض مدني — ١٣ مارس سنة ١٩٥٨
ص ١٣٠ رقم ٧١) .

٢٨٨ — ١ — ضرائب . الضريبة العامة على الإيراد.
قبول الدعوى برد ما هو ثابت دفعه زيادة
عن المستحق . إذا كان عدم البت في
إقرارات المولين وعدم إتمام الربط
راجحاً لتلك مصلحة الضرائب .
٢ — سريان التصرفات بين الأصول
والفروع على مصلحة الضرائب . التصرف
بعوض يقام فيه الدليل على دفع المقابل .
(القاهرة الكلية — ضرائب — ٢٩ مارس
سنة ١٩٥٦ ص ٢٧ رقم ٣٩) .

٢٨٩ — ١ — ضرائب . رسم الأيلولة . أرض
ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد المبانى
ورغم كونها تزرع فإنها تعتبر من الأراضي
المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها

إجراءات . التزام كل شريك في شركة التضامن شخصياً عن حصته في أرباح الشركة وبطلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء التضامنين ما لم يكونوا قد أنابوا هذا المدير في تقديم إقرار الأرباح .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٤٠٦ رقم ١٧٦) .

٢٩٢ ١ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . العبرة في خضوع الربح الناتج من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لهذه الضريبة . القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

٢ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتحان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له . مثال .

٣ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . اعتبارها الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(نقض مدني — ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ٥٤٨ رقم ٢١٥) .

٢٩٣ ضرائب . « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن ربط الضريبة على الإرادة الحكمي . الغرض من إصداره . اعتبار « نتيجة الأعمال » في سنة ١٩٤٧ ربحاً كانت أو خسارة أساساً لمعاملة

الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

(نقض مدني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٣٤٢ رقم ٤٣١) .

٢٩٤ ضرائب . « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . الأفراد الذين يشتركون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها . مناط فرض الضريبة عليهم . ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية . غير لازم

٢ — ضرائب . « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . العبرة في خضوع أرباح العمليات السابقة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . هي بطبيعة الاستغلال لا بصفة الاستغل .

(نقض مدني — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١١٧٤ رقم ٣٧٨) .

٢٩٥ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطمع في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . وتنازله عن الطمع بعد صدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنازله عن الطمع .

(نقض مدني — أول مايو سنة ١٩٥٨ ص ٣٨٨ رقم ١٧٠) .

٢٩٦ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . حكم « تسبيب معيب » .

القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات
الضريبية السابقة .

(نقض مدنى — أول مايو سنة ١٩٥٨
ص ٣٨٥ رقم ١٦٨) .

٢٩٩ ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح
سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في
سنة ١٩٤٨ مادام الربط في هذه السنة
لم يصبح نهائياً وقت سريان المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان
التقدير مطعوناً عليه من جانب
الممول وحده .

(نقض مدنى — ٣ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٢٣٩ رقم ١١٥) .

٣٠٠ ضرائب . « لجنة الطعن » . المادة ٥٠
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة
بالرسوم بقانون ٩٧ . هي هيئة إدارية
أعطاهها القانون ولاية القضاء للفصل في
خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب .
يجب عليها أن ترتبط بالأصول العامة
والمبادئ العامة للتقاضى . بطلان قرار
لجنة الطعن إذا كان المأمور الفاحص لأرباح
الممول قد اشترك في إصداره .

(نقض مدنى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨
ص ١٣٤٥ رقم ٤٣٣) .

٣٠١ ضرب . حكم « تسبيب كاف » . استفادة
توفر القصد الجنائى في الضرب من عبارة
الحكم . كفايته .

(نقض جنائى — ٣ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٥٤٢ رقم ١٩٩) .

٣٠٢ ضرب . ضرب نشأ عنه عاهة . دفاع .
خير . طلب التهم اعتبار الواقعة لجنة
لبساطة الإصابة إذ أن إزالة سنتيمتر من

دفاع . اتخاذ أرباح الممول في سنة ١٩٤٧
أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨
والاستناد في تقدير أرباح سنة ١٩٤٧
إلى حكم ابتدائى صادر به مع أنه ألغى
استئنافاً وتمسك مصلحة الضرائب بذلك .
إغفال هذا الدفاع في الحكم . قصور .
الرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .

(نقض مدنى — أول مايو سنة ١٩٥٨
ص ٣٨٧ رقم ١٦٩) .

٢٩٧ ١ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية . سريانها بالنسبة لأرباح المخرج
السينائى طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
٢ — ضرائب . ضريبة المهن غير
التجارية . دستور . قانون . لوائح .
دستور تفويض وزير المالية الوارد بالمادة
٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة
في هذه المادة .

٣ — ضرائب . قانون . التعديل الذى
أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . عدم
سريانه على الماضى .

(نقض مدنى — ١٢ يولييه سنة ١٩٥٨
ص ٥٦٠ رقم ٢٢١) .

٢٩٨ ١ — ضرائب . ضريبة المهن التجارية .
سريانها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل
إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ رقم
١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

٢ — ضرائب . ضريبة المهن التجارية .
قانون « رجعية القوانين » . عدم سريان

(ط)

٣٠٦ ١ — طرح النهر . إثبات « عبء الإثبات » . ملكية الحكومة لأطيان طرح النهر . وقوع عبء إثبات انتقال ملكيتها إلى من يدعى الملكية فيها .

٢ — حكم استثنائي « تسببيه » . عدم التزام محكمة الدرجة الثانية إذا هي ألغت حكماً ابتدائياً بالرد على جميع ما ورد في هذا الحكم من الأدلة .

٣ — إثبات « بالقرائن » . محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستنبط من الوقائع قرائن مؤدية .

٤ — تقادم . حيازة . حكم « تسبيب كاف » . دفاع . نفي الحيازة المقرنة بذية النملك عن مدعى الحيازة وعن مورثه . اعتبار ذلك رداً ضمنيّاً على تمسك مدعى الحيازة بالتملك بالتقدم بنوعيه .

(نقض مدنى — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ م ٧٣١ رقم ٢٦٢) .

٣٠٧ طرد . دعوى . اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة غير مختص بطرد واضع اليد غير سند قانونى . مداه . ولايته في طرد واضع اليد على العين . السند القانونى . مداه . مستأجر بعقد إيجار شفوى . ظاهر المستندات تؤيده . عدم اختصاص . (محكمة القاهرة الكلية — مستعجل — ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ م ١٠٨٣ رقم ٣٤٢) .

٣٠٨ ١ — طعن أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه .

العظم لا يعتبر عاهة واحتكم في ذلك إلى تقدير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة المتهم دون إجابته إلى طلبه . خطأ .

(نقض جنائى — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٨٥٧ رقم ٢٩١) .

٣٠٣ ضرب . عاهة مستديمة . إثبات الطبيب الشرعى أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية . إدانة المحكمة المتهم دون التحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه أو رفضه إجرائها . خطأ .

(نقض جنائى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٢١ رقم ٦٤) .

٣٠٤ ضرب . قدر متيقن . قتل عمد . سبق إصرار . مسئولية جنائية . حكم « تسبيب معيب » . نفي الحسك عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم . قصور .

(نقض جنائى — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ م ١١٥٦ رقم ٣٦٠) .

٣٠٥ ١ — ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات التقدير وما يتبعه من طعون يسرى عليها ما جاء بضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أحكام فيماعد المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ و ٥٥ طبقاً للمادة ١٣ من القانون ٢٠ سنة ١٩٤٤ .

٢ — الطعن في ضريبة الأرباح الاستثنائية أمام المحكمة الابتدائية يجب أن يسبقه طعن أمام لجنة الطعن طبقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(القاهرة الكلية — ضرائب — ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ م ٣٠ رقم ٤٠) .

حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين .
أساس ذلك . مثال .

٢ — كادر العمال . ثبوت أن العامل دخل الخدمة بغير امتحان . وأنه لا يحمل مؤهلاً فنياً . شغله لو وظيفة مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال . تسوية حالته على أساس القاعدة الواردة بكتاب المالية الدوري الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٥ .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ص ١٤٥ رقم ٧٩) .

٣٠٩ — ط.من. تقديمه للمحكمة الإدارية العليا مقصوراً على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالإلغاء . حق المحكمة العليا في أن تتصدى للشق الأخير . أساس ذلك .

٢ — فصل غير تأديبي . الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥١ . عدم مخالفته للدستور .

٣ — فصل غير تأديبي . تقرير حق مجلس الوزراء في ذلك في ظل قانون نظام موظفي الدولة وفي ظل الأوامر العالية والقوانين السابقة عليه . وجوب أن يتم الفصل لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية قائمة بالموظف .

٤ — فصل غير تأديبي . الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . تقريره مبدأ كان مقررأ في ظل الأوضاع السابقة على صدوره . استحداثه ضمانات للموظف .

٥ — دعوى الإلغاء . تحريم رفعها طبقاً لنص المادة ٧ من الرسوم بقانون

رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . دستورية هذا النص . القول بمخالفة هذا النص لمبدأ المساواة أمام القانون . في غير محله . دليل ذلك .

٦ — فصل غير تأديبي . عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات التي تصدر في ظل الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ واستناداً إليه . عدم التفرقة في ذلك بين من طبق هذا المرسوم بقانون في حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا في حقه . سريان هذه القاعدة ولو كانت المخالفة أو الانحراف مسندين إلى لجنة التطهير ذاتها أو إلى مصدر القرار .

٧ — مسئولية . وجوب توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية . إذا صدر القرار الإداري مطابقاً للقانون فلا تسأل الإدارة عن نتائجهما كانت جسامه الضرر . نتيجة ذلك .

٨ — موظف . فصله استناداً إلى الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وجوب قيام القرار على سبب مبرر له قانوناً . حدود رقابة القضاء الإداري لهذا الركن للفصل في دعوى التعويض .

٩ — فصل غير تأديبي . الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . الشوائب أو الشبهات تكفي لإصدار قرار بالفصل . لضرورة ثبوت الوقائع على وجه يقيني قاطع .

١٠ — فصل غير تأديبي . الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . رقابة القضاء الإداري لتوافر الشوائب والشبهات التي

من الدستور . سريانهما على الدعاوى القائمة .

٣ — دستورية القانون . اعتبار القانون غير دستوري إذا خالف نصاً دستورياً قائماً أو خرج على روحه ومقتضاه .

٤ — دستورية القانون . النص في القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على حرمان الموظف المفسول من رفع دعوى الإلغاء ودعوى التعويض . النعى عليه بأنه غير دستوري لا يستقيم إلا إذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته وأن وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء التي يقررها الدستور كذلك . إذا كان الحق ووسيلة اقتضائه منظمين بالقانون . فلا وجه للنعى على مثل هذا النص بعدم دستوريته .

٥ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . تميزه بالوظيفة لا بخلقها ولا يترتب له حقاً فيها على غرار حق الملكية ؛ إذ هي ملك للدولة . بقاؤه في الوظيفة هو وضع شرطي منوط بصلاحيته للنهوض بأعبائها . وليس حقاً ينهض إلى مرتبة الحقوق الدستورية المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور . للإدارة أن تفصل من تراه أصبح غير صالح للنهوض بالوظيفة مادام ذلك قد تم بالشروط والأوضاع التي قررها القانون وبغير إساءة استعمال السلطة .

٦ — موظف . فصله . حق الحكومة في ذلك هو حق أصيل مرده إلى أمرين :

تأسس عليها قرار الفصل . ليس للقضاء أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من دلائل وقرائن في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية المكونة لركن السبب . أو أن يتدخل في تقدير خطورته وما يمكن أن يترتب من آثار . رقابة القضاء الإداري تجد حدها في التحقق من أن نتيجة القرار مستمدة من أصول موجودة أم لا . ومستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تذهبها مادياً وقانونياً من عدمه .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ س ٧٦١ رقم ٢٦٧) .

٣١٠ — طعن . شمول الحكم المطعون فيه لشقين أحدهما بالإلغاء والآخر بالتعويض . الطعن في أحد الشقين فقط أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها مادام الطالبان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً . كلاهما يقوم على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري . الإلغاء هو طعن بالبطلان بطريق مباشر . والتعويض طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر .

٢ — رقابة القضاء الإداري . القوانين والقرارات التنظيمية العامة التي تمت في عهد الثورة قبل صدور الدستور . تمتعها بحصانة تعصمها من السقوط أو من المجادلة في قوة نفوذها . القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وما يتصل بها من قوانين وقرارات . تمتعها بنفس الحصانة . المادتان ١٩٠ و ١٩١

أحدها طبعى ، والآخر تشريعى . دليل ذلك .

٧ — موظف . فصله بغير الطريق التأديبى . القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز فصل الموظفين من الدرجة الثانية وما فوقها بشروط معينة . تقريره مبدأ كان مقررأ فى ظل الأوضاع السابقة على صدوره . استجداته ضمانات للموظف .

٨ — دستورية القانون . حرمان الناس كافة من الإلتجاء للقضاء للاختصاص يعتبر مصادرة لحق التقاضى . وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء : الأولى تخالف الدستور لانطوائها على تعطيل وظيفة السلطة القضائية التى أنشأتها نصوصه ، الثانى لا مخالفة فيه للدستور الذى تقضى نصوصه بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد اختصاصاتها . سرد لبعض النصوص التى تعتبر محددة لدائرة الاختصاص . المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ التى حرمت الموظفين المنصولين تطبيقاً لأحكامه من رفع دعوى الإلغاء أو التعويض . عدم اعتبارها من النصوص المصادرة لحق التقاضى ، بل من تلك المحددة لدائرة اختصاص القضاء .

٩ — دستورية القانون . الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء مخالف للدستور . المقصود بالمساواة عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية . المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ لا تنطوى

على إخلال بمبدأ المساواة سالف الذكر . ١٠ — دعوى . المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ نصها على عدم جواز الطعن بالإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد إليه ، أو عدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها . عدم التفرقة فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقاً سليماً ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، إذ البحث فى ذلك دخول فى الموضوع الذى يتعين أن يسبقه البحث فى مسألة الاختصاص .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ١٠٥٠ رقم ٣٣٥) .

٣١١ طعن . صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . الأصل أن يوقعها رئيس هيئة مفوضى الدولة . عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا الاختصاص إلى من يليه فى الهيئة . لرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن ، سواء وقع هذا الندب كتابة أو شفاهاً .

(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٦٣ رقم ٤٥٠) .

٣١٢ ١ — طلاق . القول بأن الشريعة الإسلامية تجيزه من غير قيد ليس صحيحاً على إطلاقه . قيوده . مخالفتها إثم .

٢ — الطلاق كسائر الحقوق يخضع لإشراف القضاء . إساءة استعماله موجبة للتعويض . تعويض عن الطلاق التعسفى . مستقل عن الحقوق الشرعية المترتبة على عقد الزواج .

(محكمة استئناف القاهرة — ٣٣ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ١٠٥٧ رقم ٣٣٦) .

(ع)

٣١٣ عربون . المطالبة بأكثر منه . جوازه . الاحتفاظ بالعربون أو المطالبة برد ضعفه . حالته . التخلف الاختياري . الاتفاق على الفسخ بخطأ المتعاقدين المشترك أو الفسخ لاستحالة التنفيذ بسبب لا دخل لهما فيه . وجوب رد العربون .

(محكمة استئناف القاهرة — تجارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ م ١٢٠٧ رقم ٣٩٩) .

٣١٤ ١ — عقد . آثار إبطاله وبطلانه . تسجيل دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع . آثار الحكم في حالة التسجيل .

٢ — الغير الذى تلقى حق عيني بعد تسجيل الدعوى . زوال حقه بتقرير البطلان . عدم زواله إذا كان حسن النية وتلقى حقه قبل تسجيل الدعوى .

(استئناف القاهرة — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ٢٨٥ رقم ١٣١) .

٣١٥ عقد « ركن الرضا » . إيجاب . بيع . التزام الموجب بالبقاء على إيجابه مدة معينة . عدم جواز العدول عن هذا الإيجاب أو تعديله إلا في الفترة السابقة على وصوله إلى علم من وجه إليه . مثال في بيع . للمادتان ٩١ و ٩٣ مدنى .

(نقض مدنى — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٢٤٣ رقم ١١٧) .

٣١٦ ١ — عقد إدارى . القاعدة التى تخضع لها العقود المدنية من وجوب تنفيذها بما يتفق وحسن النية . سريانها على العقود الإدارية . مثال .

٢ — عقد إدارى . عدم تساوى مصالح الطرفين ، إذ يجب أن يعلو المصالح العام على المصلحة الفردية الخاصة . الإدارة سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ العقد ، ولها الانفراد بتغيير شروطه أو إضافة جديد إليها بما تراه أكثر اتفاقاً مع المصالح العام . إذا وصل التعديل إلى حد الفسخ فللطرف الآخر الحق في التعويضات إذا اختلفت الموازنة في الشروط المالية . سلطة الإدارة في إنهاء العقد للمصالح العام مع تعويض الطرف الآخر عن الضرر . مثال .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٧٥١ رقم ٢٦٦) .

٣١٧ عقد العمل . الموظف العام الذى يخضع للقواعد الانحائية . وجوب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . العلاقة العارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق القانون الخاص . مثال .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٣٥ رقم ١٨٨) .

٣١٨ ١ — عقد العمل الفردى . الموظفون والمستخدمون والعمال والصناع منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تدخل في نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بها علاقة عمل فردى تندرج في نطاق القانون الخاص .

٢ — عقد العمل . عدم سريان قانون عقد العمل الفردى إلا على العلاقات القائمة على أساس عقد عمل رضائى

منهم أجراً يزيد عن الدرجة التي وضع فيها في الكادر .

(المحكمة الادارية العليا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١١٩٩ رقم ٣٨٩) .

٣٣٢ ١ — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب العمال تقرير بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البديل ألغى من زمن بعيد . لاشأن لهذا القول بمسألة الاختصاص ، ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

٢ — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . حكم . « تسبيب معيب » . دفاع . تمسك الشركة بصاحبة العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال للعمال الذين التحقوا بخدمتها بعد إلغاء البديل . إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه في القرار . قصور . (نقض مدني — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ م ١٢ رقم ٣٢)

٣٣٣ عمل . تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافأة والتأمين . المادتان ٣٩ ق ٤١ سنة ١٩٤٤ .

(نقض مدني — ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ م ٥٥٧ رقم ٢١٩) .

٣٣٤ عمل . حق العامل في المكافأة . المادة ٢٣ من ق ٤١ سنة ١٩٤٤ . حقه في التعويض . المادة ٦٩٦ مدني . حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما .

(نقض مدني — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ م ٨٦٤ رقم ٣٠٠) .

بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص . دليل ذلك .

٣ — عقد العمل . عدم سريان قانون عقد العمل الفردي على مستخدمي وعمال الحكومة الذين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية . أساس ذلك .

٤ — عقد العمل . بعض أوجه الخلاف بين القواعد المقررة في قانون عقد العمل الفردي وتلك المقررة بالقوانين واللوائح للنظمة لشئون المستخدمين والعمال .

٥ — عقد العمل . نص المادة ٥٠ من قانون عقد العمل الفردي . قصر سريانه على الشروط والاتفاقات العقدية دون النصوص التنظيمية الواردة في لوائح أو قوانين خاصة .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٣٦ رقم ١٨٩) .

٣١٩ عقوبة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . ظروف مخففة . عدم الارتباط بين تطبيق م ١٧ ع وبين المادة ٢٥١ ع . متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ ع ؟

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٤٥ رقم ٢٠٨) .

٣٢٠ عقوبة . مصادرة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ المصادرة . غير جائز . (نقض جنائي — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ٧ رقم ٢٠) .

٣٣١ عمال الجيش البريطاني . القواعد المقررة في كادر عمال القنال للكتابة والخزنجية . كيفية احتساب الملاوة الدورية لمن يقبض

٣٢٥ ١ — عمل . فسخ . مرض العامل .

عدم انقضاء عقد العمل بسبب مرض

العامل ما لم يقر الدليل على أن رب العمل

أعرب عن نيته في الفسخ بسبب ذلك .

٢ — عمل . فسخ . محكمة الموضوع .

سلطتها في استخلاص نية رب العمل في

إنهاء عقد العمل بسبب مرض العامل بما

يقدم إليها من الأدلة .

(نقض مدني — ١٩ يولييه سنة ١٩٥٨

ص ٧٢٢ رقم ٢٥٧) .

٣٢٦ عمل . فصل العامل في غير الحالات

الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

الزام مدعي حصول التعسف بإثباته .

م ٢/٦٩٥ مدني .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨

ص ٤١٦ رقم ١٨١) .

٣٢٧ عمل . وقف العامل عن عمله . المقصود

بلفظ « العلم » الوارد بالفقرة الخامسة

من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١

لسنة ١٩٤٤ .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ س

٤٠٨ رقم ١٧٧) .

٣٢٨ ١ — عوارية . لا يترتب على عدم

الإخطار الكتابي بها طبقاً للمادة ٦/٢

من معاهدة بروكسل ، عدم قبول الدعوى

قبل الناقل . على المرسل إليه فقط عبء

إثبات العوارية ؟

٢ — دعوى . متى يجوز التنازل عن

مخاصمة خصم فيها . م ٣٠٩ مرافعات .

٣ — تأمين . بوليصة التأمين . لا تغطي

الحسارة الخصوصية مثال .

(محكمة اسكندرية الابتدائية — تجاري —

٢٦ يناير سنة ١٩٥٨ ص ٦٣٦ رقم ٣٣٧

العدد الخامس) .

٣٢٩ علاوة غلاء المعيشة . المزايا المالية المنصوص

عليها بالمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم

١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين

بغير الطريق التأديبي — اعتبارها بمثابة

تعويض جزائي عن فصله وليست مرتباً

أو معاشاً . إعانة الغلاء الداخلية ضمن

هذا المبلغ تعتبر جزءاً من التعويض

وتأخذ حكمه . عدم تأثرها بما يطرأ بعد

ذلك من تنظيمات عامة يتعين بها مقدار

الإعانة زيادة أو نقصاً . مثال . قرار مجلس

الوزراء في ١٩٥٣/٦/٣٠ .

(المحكمة الإدارية العليا — ٣ نوفمبر سنة

١٩٥٦ ص ١٤٧ رقم ٨١) .

(غ)

٣٣٠ غرفة الاتهام . متى يجوز للغرفة إحالة

الجنائية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها

على أساس عقوبة الجنحة ؟

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

٧١٣ رقم ٢٤٧) .

٣٣١ غرفة الاتهام . محكمة عسكرية . قضاء

المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر

الدعوى . التزام غرفة الاتهام بإحالة

الواقعة إلى محكمة الجنائيات . م ١٨٠

أ . ج .

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨

ص ٣٧٢ رقم ١٤١) .

٣٣٢ ١ — غش . ألبان . إضافة ماء إلى اللبن .

توفر الركن المادى لجريمة الغش بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٥٢ .

٢ — غش . حكم « تسبيب كاف » .
افتراض العلم بالغش على المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين . ق رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ . عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالغش في واقعة يحكمها ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . لا عيب .

(نقض جنائى — ٢٤ يوفيه سنة ١٩٥٨ ص ١٣٠٠ رقم ٤٢١)

(ف)

٣٣٣ ١ — فسخ قضائى . شرطه . الاخلال بتوازن العقد . عدم التنفيذ الجزئى — لا يرتب الفسخ .
٢ — شرط جزائى . متى يجوز تخفيضه أو رفضه .

(محكمة اسكندرية الكلية — تجارى — ٣١ يناير سنة ١٩٥٩ من ١٣٧٢ رقم ٤٥٣) .

٣٣٤ ١ — فوائد . القضاء بها عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ١٢٤ من القانون المدنى الملغى . نص المادة ٢٢٦ مدنى جديد . نص مستحدث ليس له أثر رجعى .

٢ — حكم . ندب خير وتكليفه بمجرد تقدير الربح ليس حكماً قطعياً فيما يتعلق بطلب استحقاق الربح .

٣ — تعويض . حق محكمة الموضوع في تقديره بشرط الاعتماد على أساس معقول .

(نقض مدنى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ١٠٢٢ رقم ٣٢٨) .

٣٣٥ فوائد تأخيرية . حكم « تسبيب كاف » . التأخير في دفع ثمن أرض مزروع ملكيتها تحدث قيمتها بموجب اتفاق . يوجب دفع فوائد التأخير . المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم — طالما لم يتفق في العقد على خلاف ذلك .

(نقض مدنى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ١١٨١ رقم ٣٨١) .

(ق)

٣٣٦ قاض . مالا يعتبر ابداء رأى . مثال .
(نقض جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١٠٠١ رقم ٣٢٦) .

٣٣٧ ١ — قانون . أرز . اعتبار القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ في الحدود التى غير فيها القانون الجديد .

٢ — نقض . أسباب الطعن . خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم . عدم استناد النيابة في طعنها إلى ذلك . تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه . عدم جواز تصحيحه .

(نقض جنائى — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٩ رقم ١٦٠) .

٣٣٨ قانون « نشره بالجريدة الرسمية » . استئناف . تحضير . دفاع . حكم « تسبيب معيب » . القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية . هل افتراض العلم به يكون من تاريخ إدراجه في الجريدة الرسمية أم

عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة
السببية بين الخطأ والوفاة . قصور .

(نقض جنائي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ ص
١٢٩٦ رقم ٤١٥) .

٣٤٤ قتل عمد . اشتراك . حكم « تسبب

معيب » . عدم بيان الحكم قصد
الاشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل
لديه . قصور .

(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١١٩ رقم ٥٧) .

٣٤٥ قتل عمد حكم « تسبب كاف » طول

مدة العلاج أو قصرها . لا أثر لها في
توفر نية القتل .

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٢٣ رقم ٦٧) .

٣٤٦ قتل عمد . حكم « تسبب كاف » . عدم

تحدث الحكم عن طريقة القتل ما دام قد
ثبت وقوع القتل . لا عيب .

(نقض جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٥ رقم ٩٢) .

٣٤٧ قتل عمد . شرط تميزه عن جرائم

التعدي . قصد الجاني إزهاق الروح .
تقديم المتهمين لمحكمة الجناح بتهمة
الضرب . استجاء المحكمة لأدلة قصد
القتل . واجبها . إحالته .

(محكمة الوايل الجزئية . جنح — ١٤ مايو
سنة ١٩٥٩ ص ١٢١٠ رقم ٤٠١) .

٣٤٨ قتل عمد . نية القتل . استعمال سلاح

ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع
خطرة من جسم الجاني عليه . عدم إفادته
حتما قصد إزهاق الروح .

(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٩ رقم ١٠٣) .

من تاريخ توزيع الجريدة فعلا ؟ م ٤٠٥

مرافعات .

(نقض مدني — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ ص
٧٤١ رقم ٢٦٤) .

٣٣٩ قبض . استيقاف . متى يجوز الاستيقاف ؟

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٢٠ رقم ٦١) .

٣٤٠ قبض . تفتيش . متى يسوغ للضابط

القبض على المتهم استعمالا للحق الذي
خوله له القانون في المادة ٣٤ ا ج .
مثال .

(نقض جنائي — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٥ رقم ١٤٨) .

٣٤١ ١ — قبض . مواد مخدرة . اعتراف

المتهم لرجلي البوليس بإحرازه مخدراً .
استصحابهما له إلى أقرب مأمور من
مأموري الضبطية القضائية . صحيح .

٢ — تفتيش . الإذن به . اعتراف
المتهم بإخفاء المخدر في مكان خاص من
جسمه . إذن النيابة باستخراج المخدر
من مكانه . صحيح .

٣ — تفتيش . تنفيذه . قيام الطبيب
بإخراج المخدر من المكان الذي أخفاه
فيه المتهم المأذون بتفتيشه . صحيح .

(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٠ رقم ٢٤٣) .

٣٤٢ قتل خطأ . حكم « تسبب كاف » .

صورة واقعة يتوافر فيها ركن الخطأ .
(نقض جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٠ رقم ٤٠٤) .

٣٤٣ قتل خطأ . حكم « تسبب معيب » .

شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار إدارى . اختصاص القضاء الإدارى بنظر دعوى التعويض عنه .

٢ — أحكام عرفية . سلطة الحاكم العسكرى التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية . وجوب ألا تتجاوز الحدود الدستورية ، وألا تخل بالتزاماته القانونية ، وألا تتغول على الحريات العامة بدون مبرر . مخالفة ذلك تصم التصرف بعدم المشروعية رقابة القضاء الإدارى لذلك إلغاء وتعويضاً .

٣ — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكرى العام . وجوب توافره على ركن السبب . حدود رقابة القضاء الإدارى لهذا الركن .

٤ — قرار إدارى . السلطة التقديرية للإدارة في حالة الظروف الاستثنائية . لا يطلب منها ما يتطلب في الظروف العادية من الحيلة والحذر .

٥ — مسئولية . مسئولية الإدارة عن قراراتها . شروطها بالنسبة للقرارات التى تصدر في ظروف عادية . شروطها بالنسبة للقرارات التى تصدر في ظروف استثنائية .

٦ — أحكام عرفية . القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . القصد منه . إعفاء القائمين على الأحكام العرفية عما يكونون قد اتخذوه من إجراءات أثناء قيام الأحكام . مناط ذلك أن يكون رائدهم من تلك الإجراءات المصلحة العامة .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٧ ص ٥٩٦ رقم ٢٣٠)

٣٤٩ قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب كاف » . انتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد . عدم إفصاحه عن شخص من انصرفت نية المتهم إلى قتله . لا عيب . (نقض جنائى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ص ١١٥ رقم ٤٦) .

٣٥٠ قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب معيب » . مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

(نقض جنائى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٨ رقم ٢٣) .

٣٥١ ١ — قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية .

٢ — قتل وإصابة خطأ . محكمة الموضوع . تقدير ما إذا كانت السرعة عنصراً من عناصر الخطأ أم لا . موضوعى .

(نقض جنائى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ص ١١٩ رقم ٥٨) .

٣٥٢ قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . حكم « تسبيب كاف » . انتهاء الحكم بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . عدم تحدته بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها في م ٢٣٨ ع . لا عيب .

(نقض جنائى — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٣ رقم ١٤٢) .

٣٥٣ ١ — قرار إدارى . النص على تعريفه . القرار الصادر من الإدارة بالقبض على

٣٥٤ ١ — قرار تأديبي . سببه . إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً محرماً عليه . زواج مأذون بمقتضى عقد عرفي . فصله تأسيساً على أنه أخل بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفي . فقدان قرار الفصل لركن السبب . دليل ذلك .

٢ — عقد الزواج . اشتراط الرسمية لسماع الدعوى . المناط في عدم سماع الدعوى هو إنكار الزوجية . بقاء الزواج على وضعه الشرعي عقداً قائماً على إيجاب وقبول يتم صحيحاً متى استوفى شرائطه دون حاجة لإثباته بالكتابة وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية إذا لم يجدها أحد الزوجين .

(المحكمة الإدارية العليا — ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ص ٤٧١ رقم ١٨٧) .

٣٥٥ ١ — قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب كالشأن في أي قرار إداري آخر . ينعدم السبب إذا لم تتوافر حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل الإدارة . رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الوقائع وصحة تكليفها القانوني بتجديدها الطبعي في التحقق عما إذا كانت نتيجة القرار مستفادة من أصول موجودة أو معدومة ، ومستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً أم لا . ليس له أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التأديب من دلائل وقرائن إثباتاً ونفيّاً في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب .

٢ — مجلس تأديب . القضاء الإداري ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا النظام . بل هو أداة رقابة قانونية تجري في حدودها .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ص ٤٤٣ رقم ١٩٣) .

٣٥٦ قضاء مستعجل . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله . حقه بما له من سلطة تحويل الطلبات في القضاء . بقيد إسم الطالب بمداول امتحانات المعهد . م ٤٩ مرافعات .

(نقض مدني — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٢٤٧ رقم ١١٨) .

٣٥٧ ١ — قضاة . ترقية . سبق الاعتراض على تقرير تفتيش . رفضه . لا تجوز المجادلة فيه بعد ذلك .

٢ — قضاة . ترقية . عدم استقرار حالة الطالب على درجة « فوق المتوسط » بحصوله على تقريرين متوالين يشهدان له ببلوغها . تخطيه في الترقية . عدم انطواء القرارين المطعون فيهما على مخالفة للقانون أو إساءة لاستعمال السلطة . (نقض مدني — جمعية عمومية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٨٦٠ رقم ٢٩٧) .

٣٥٨ قرار . محلات عمومية . الأمايب الواردة في م ١٩ من ق ٣٨ سنة ١٩٤١ هي على سبيل التمثيل . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب .

(نقض جنائي — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٨ رقم ١٥٨) .

٣٥٩ قواعد الانصاف . انصافها بعض الموظفين ذوى المؤهلات ممن كانوا فى الخدمة حتى ١٩٤٤/١٢/٩ بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم فى حدود معينة . قصر منح الدرجات على من كانوا فى سلك الدرجات سواء داخل الهيئة أو خارجها . عدم منح الدرجة المقررة للمؤهل لمن يعملون باليومية . منحهم أجراً موازياً للمرتب المقرر لمؤهلهم . قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ وكتاب المالية الدورى فى ١٩٤٤/٩/٦ .

(المحكمة الادارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٥٩ رقم ٤٤٥) .

٣٦٠ ١ — قواعد الإنصاف . قانون المعادلات الدراسية . عدم سريانها فى شأن الأفراد العسكريين . الأثر الرجعى للقانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن .

٢ — قواعد الإنصاف . قانون المعادلات الدراسية . عدم سريانها على التطوعين فى خدمة الجيش . التطوع شأنه شأن المجند بالنسبة لسريان النظام والقانون العسكرى . حجة ذلك .

(المحكمة الادارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٥٤ رقم ٤٤٠) .

٣٦١ قواعد الإنصاف . قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ . حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان . من كان منهم فى أقل من الدرجة الثامنة عند العمل بهذه القواعد يمنح تلك الدرجة بصفة شخصية مع تسوية حالتهم باقتراض أنهم غينوا

بماهى ٧,٥ ج زيدت بمقدار ٥٠٠ م كل سنتين « مع مراعاة مايو » إلى أن بلغت عشرة جنيهات . يعمل بهذا التدرج فى العلاوات فى حدود الفترة السابقة على نفاذ تلك القواعد . مثال .

(المحكمة الادارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٦٠ رقم ٤٤٦) .

٣٦٢ قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . توزيع . مواريث « حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائى التركة » . صدور حكم نهائى بأولوية دائن الورثة على دائن المورث فى استيفاء دينه من ثمن العقارات المرهونة إليه من الورثة تأسيساً على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن . عدم جواز إهدار حجية هذا الحكم فى نزاع لاحق بين هذين الدائنين عند توزيع باقى ثمن تلك العقارات .

(نقض مدنى — ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ١١ رقم ٢٩) .

(ك)

٣٦٣ كادر العمال . امتناع تطبيق التسويات الواردة به متى كانت الزايات المقررة بمقتضى قواعد الإنصاف السابقة تعادل تلك التى تضمنها هذا الكادر أو تزيد عليها . ليس لصاحب الشأن خيار فى الجمع بين النظامين أو الانتفاع بأحكام أيهما شاء ، إذ زيادة الأجر للقدر المحدد بالكادر مقصورة على من منحوا فى الإنصاف السابق أقل مما يستحقونه بتطبيق كادر العمال . البند السادس من كتاب المالية الدورى فى ١٩٤٥/١٠/١٦ . المقصود

بالأشخاص الوارد ذكرهم بالفقرة الأخيرة
من ذلك البند .

(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٣٥٧ رقم ٤٤٣) .

٣٦٤ كادر العمال . الأصل أن يقتصر تطبيقه
على عمال الحكومة المركزية وفروعها ،
ما لم يصدر تشريع خاص بسريانه على
غيرهم . عدم انطباقه على عمال ديوان
الأوقاف للملكية .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ ص ١٣٥١ رقم ٤٣٧) .

٣٦٥ كادر العمال . ثبوت أن العامل لم يعين في
درجة من درجات كادر العمال إلا في
١٩٥٤/٧/١ بعد تدير الاعتماد المالي له
ولأمثاله . عدم سريان أحكام كادر
العمال في حقه إلا من هذا التاريخ .
(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٣٦٣ رقم ٤٤٩) .

٣٦٦ كادر العمال . مساعدو الصناع « ب » .
تسوية حالتهم بافتراض منحهم ٣٠٠ م في
درجة صانع دقيق (٢٤٠ — ٤٠٠ م)
من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات
من بدء الخدمة . ترقية العامل ترقية عادية
أو استثنائية إلى درجة صانع دقيق مع
وجود مهنته بالكشف رقم ٦ . الترقية
تقوم مقام الامتحان . قرار مجلس
الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ .
(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٣٦٢ رقم ٤٤٨) .

٣٦٧ ١ — كادر العمال . وزان . مدى
انتفاعه بأحكام هذا الكادر . من
دخل الخدمة منهم بامتحان تسوى حالته

على أساس دخوله بأجرة ٣٠٠ م في
الدرجة (٢٤٠ — ٤٠٠ م صانع دقيق)
٢ — كادر العمال . وزان . انتفاعه
بأحكام كادر العمال . سريان الفقرة الثانية
من البند الثالث من كتاب المالية الدوري
رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ في شأنه .
٣ — عمال . تطبيق كادر العمال
عليهم . وجودهم على درجة خارج الهيئة
أو على درجة في الكادر العام . منحهم
الأجر في حدود درجات كادر العمال التي
سويت عليها حالتهم .

(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٥٧ ص ١٣٥٥ رقم ٤٤٢) .

(ل)

٣٦٨ ١ — لجنة شئون الموظفين . اعتبار
قراراتها في الترقية نافذة وإذا لم يعتمدوها
الوزير أو يعترض عليها خلال شهر .
لا محل لإعمال هذه القاعدة إذا ثبت أن
القرار قد سحب سواء بناء على طلب
اللجنة أو طلب الجهة الإدارية المختصة .
٢ — ترقية . ليس من شأن قانون
المعادلات الدراسية أن يعطل أحكام قانون
التوظيف في خصوص الترقيات . الترقية
العادية والتسوية طبقاً لقانون المعادلات
قد تتميز إحداها عن الآخر وقد
لا تتساويان في آثارهما . مثال .
(المحكمة الإدارية العليا — ٢٧ أبريل سنة
١٩٥٧ ص ٧٨٢ رقم ٢٦٨) .

(م)

٣٦٩ متشردون ومشتبه فيهم . اشتباه .

٢ — إختصاص المحاكم الإدارية . تبعية مجالس المديریات لوزارة الداخلية . الدعاوى المرفوعة ضد هذه المجالس تختص بها المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لا المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية . حجة ذلك .

٣ — إختصاص . البحث في مسألة الاختصاص ساق على البحث في شكل الدعاوى .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٥ يوفيه سنة ١٩٥٧ م ٨٧٩ رقم ٣٠٦) .

٣٧٤ مجرمون أحداث . سلطة المحكمة في التحقيق عن حالة المتهم الصغير الاجتماعية . م ٣٤٧ أ ج .

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ م ٢٣٢ رقم ١١٢) .

٣٧٥ مجرمون أحداث . شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقاً لنص المادة ٣٦٢/٢ أ ج .

(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٥٨ م ٥٤٢ رقم ٢٠١) .

٣٧٦ ١ — محاكم جنایات . إجراءات . مخالفة مانصت عليه المادة ١٧٠ م أ ج . لا بطلان .

٢ — إجراءات صدور قرار من المحكمة لتجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها . سلطة المحكمة في العدول عنه .

(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ٨٥٦ رقم ٢٨٧) .

٣٧٧ محكمة الموضوع . دفع . حكم « تسبیب كاف » . الدفع بشيوع التهمة . عدم استلزامه رداً خاصاً من المحكمة .

(نقض جنائي — ١٣ يناير سنة ١٩٥٨ م ٢٢٤ رقم ٨٧) .

عود للاشتباه . اعتبار المتهم عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائداً لحالة الاشتباه إلى كل ما سبقه من وقائع . غير صحيح .

(نقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ م ٣٨٠ رقم ١٦٣) .

٣٧٠ متشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . (نقض جنائي — ٢ فبراير سنة ١٩٥٨ م ٣٧٢ رقم ١٤٠) .

٣٧١ متشرون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه . القضاء ببراءة المتهم استنباداً إلى أن الجريمة المتخذة أساساً للعود جريمة بسيطة لاتدل على خطر المتهم . صحيح .

(نقض جنائي — ١٣ يناير سنة ١٩٥٨ م ٢٢٤ رقم ٨٩) .

٣٧٢ ١ متشردون ومشتبه فيهم . متى تتحقق جريمة العود للاشتباه ؟

٢ — متشردون ومشتبه فيهم . وصف التهمة . سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه .

(نقض جنائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٢ رقم ٦٦) .

٣٧٣ ١ — مجالس المديریات . تمتعها بالشخصية المعنوية . رئيس المجلس هو صاحب الصفة في المنازعة الإدارية وهو الذي توجه إليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

٣٧٨ ١ — محلات عمومية . قمار . قانون . صدور

القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائياً على المتهم بجريمة ارتكها في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . وجوب تطبيق أحكام القانون الأول فيما هو أصح للمتهم .

٢ — محلات عمومية . مسئولية جنائية . اقتراض علم مستغل المحل ومديره والمشراف على أعماله من أية مخالفة لأحكامه . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه . م . ٤٠ من ق ٣٧١ سنة ١٩٥٦ .

(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٥٤٧ رقم ٢١٤) .

٣٧٩ ١ — مخاصمة القضاء وأعضاء النيابة .

دعوى . شروطها . أثرها . قانون المرافعات . سريانه .

٢ — مدع . تركه لدعوى المخاصمة . شروطه .

٣ — دعوى المخاصمة . دعوى مسئولية . يجب توافر الضرر لرافعها .

٤ — الخطأ المهني للجسيم . تعريفه . الخطأ في التقدير أو في تفسير القانون أو التصور في الأسباب . سبيله . الطعن في الحكم بالطرق العادية .

(عكمة استئناف القاهرة — ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ ص ١٠٦٦ رقم ٣٣٩) .

٣٨٠ ١ — مدة خدمة سابقة . ضمها . قرار

مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ . شروط تطبيقه . وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . متى يقوم الاتحاد في طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .

٢ — تسبيب . اقتصار الحكم على سرد

وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق . قصور . بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها .

(المحكمة الإدارية العليا — ١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٢٦٢ رقم ١٢٤) .

٣٨١ ١ — مدة خدمة سابقة . قرار مجلس

الوزراء الصادران في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ . انصراف حكمها الى المدد السابقة التي قضيت في الحكومة ومصلحتها .

٢ — مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء

الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . شروط تطبيقه . عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة في حساب الماهية والأقدمية في الدرجة . كتابا المالية الدوران في ١١/١١/١٩٤٧ و ٢٣/٣/١٩٤٨ . (المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١٣٦١ رقم ٤٤٧) .

٣٨٢ ١ — مرافعات . القانون رقم ٣٤٥ لسنة

١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات . تحريره . الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شؤون طلابها . استعماله كلمة « الطعن » في هذا الصدد لا يمنع من اعتباره من القوانين المعالجة للاختصاص لا للمنظمة لطرق الطعن في الأحكام . العبرة بمقصود الشارع . المقصود بعبارة « الطعن » في هذا المقام ، الدعوى

التي موضوعها طلب إلغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية في شئون طلابها أو وقف تنفيذه .

٢ — طعن . القضاء الإداري لا يعتبر بالنسبة للجهة الإدارية درجة أعلى من درجات التقاضي ، بل الجهتان مستقلتان في اختصاصهما المتعلق بالوظيفة . طلب الإلغاء أو وقف التنفيذ هو في حقيقته دعوى مبتدأة بالنسبة للقرار الإداري .

٣ — اختصاص . القانون هو الأداة التي أنشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه ، وهو الأداة التي توسع أو تضيق هذا الاختصاص . المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ تعتبر معدلة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

٤ — مرافعات . القانون المعدل للاختصاص يسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل به . القانون الملغى لولاية جهات القضاء في نوع من المنازعات يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعاوى حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به .

٥ — مرافعات . إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق في ذاته . دليل ذلك . مثال .

٦ — جامعة . القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات . تحريمه الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها .

القول بعدم دستوريته . في غير محله . المقصود بمبدأ المساواة أمام القانون . (المحكمة الإدارية العليا — ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ٨٧٠ رقم ٣٠٤) .

٣٨٣ ١ — مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمن . الأصل أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . الاستثناءات من هذا الأصل . المادة الأولى من قانون المرافعات .

٢ — مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان . الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

٣ — جامعة . القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ . تحريمه الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها . اعتباره في هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص ، لا المنظمة لطرق الطعن في الأحكام المادة ١/١ من قانون المرافعات .

(المحكمة الإدارية العليا — ١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٢٦٣ رقم ١٢٦) .

٣٨٤ ١ — مستخدم خارج الهيئة . وقفه عن العمل . المادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون في حالة الحبس الاحتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي المادة ١٢٩ تنظم الوقف في غير هاتين الحالتين . سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة

في ذلك .

٢ — عسكريون . إمكان وقفهم عن العمل عند ارتكاب جناية . أساس ذلك .
(المحكمة الادارية العليا — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٧٠ رقم ١٢٨) .

٣٨٥ ١ — مسئولية . المسئولية التقصيرية .
إثبات . التزام المضرور بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية .

٢ — مسئولية . القضاء برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على ما ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي لا يد للمدعى عليه فيه . عدم التزام المحكمة بالتحري عن وقوع خطأ من المضرور أو من الغير .

٣ — مسئولية . عقد . المسئولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع كل من المسئوليتين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث . مثال .

٤ — حكم استثنائي « تسببه » . النعي عليه بالقصور استناداً إلى وقائع لم يحصلها ولم يعول عليها في قضائه ، لا محل له .
(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ م ٣٩٦ رقم ١٧٤) .

٣٨٦ ١ — مسئولية . حكم « تسببه معيب » دفاع . تمسك المضرور بأن الما قول الذي عهد إليه المالك يجمل أصول الما قولة عدم الرد على هذا الدفاع . قصور .

٢ — نقض « إعلان الطعن » . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن في دعوى لا يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . بطلان الطعن بطلاناً

لا يمتد إلى من أعلن بالطعن من المطعون عليهم .

(نقض مدني — ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ م ٥٦٣ رقم ٢٢٢) .

٣٨٧ ١ — مسئولية . مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية . يتوافر الخطأ إذا كان القرار الإداري غير مشروع لإصابته بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢ — سبب القرار الإداري . قرار يحجز مصاب بمرض عقلي تطبيقاً للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وجوب قيامه على ركنين : إصابة المحجوز بمرض عقلي ، وخطورة مرضه بما من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام أو سلامة المريض أو الغير . صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الركنين . فقدانه لركن السبب . إلغاؤه التعويض عن الضرر الناشئ عنه .

٣ — مسئولية . التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية . مسئوليته عن كل خطأ يقع منه حسبما كان أو يسيراً . دليل ذلك .
(المحكمة الادارية العليا — ٢ مارس سنة ١٩٥٧ م ٤٥١ رقم ١٩٥) .

٣٨٨ ١ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . نصه صراحة على إلغاء القرارات الصادرة في ٨/١٠/١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، عدم مساسه بقرارات تنظيمية عامة . لم يقصد إلى إلغائها أو تعديلها ،

إذا تضمن هذا القانون أية مزايا عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة على صدوره لخدمة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق به فإن أصحابها يفيدون منه ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذا القرار .
سريان هذه الافادة من التاريخ المعين في القانون وبالشروط التي نص عليها .

٢ — معادلات دراسية . الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التي وردت بالبند ٦٤ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . ورودها على سبيل التخصيص . لا يدخل فيها شهادات أخرى ، ولو أجاز المرسوم الصادر في ١٠/٨/١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي .

٣ — معادلات دراسية . الشهادات العالية الواردة بالمرسوم الصادر في ١٠/٨/١٩٥٣ . قصد المشرع من هذا المرسوم . بيان صلاحية حاملها للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي على سبيل الجواز . جواز تعيينهم في درجات أقل وبمرتبات أدنى . عدم انصراف قصده إلى اعتبار هذه الشهادات خاضعة لحكم البند ٦٤ الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

٤ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تقديره مرتباً أدنى من مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لبعض الشهادات التي ينص مرسوم ١٠/٨/١٩٥٣ على جواز ترشيح حاملها في وظائف الكادر الإداري والفني العالي . أمثلة .
(المحكمة الإدارية العليا — ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ ص ٤٤٠ رقم ١٩١)

٣٨٩ معارضة « أحكام يجوز المعارضة فيها » . إجراءات . إعلان . إعدار . حكم غيابي . وصف الحكم بأنه حضوري عملاً بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه والنسك في صحيفة المعارضة بيطان ورقة التكليف بالحضور وبيطان إعلان الإعدار . جواز المعارضة . م ١٤١ و ٣٨٥ مرافعات .

(نقض مدني — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ١٤ رقم ٢٤) .

٣٩٠ ١ — معارضة . حكم . حكم حضوري اعتباري . متى لا يجوز للمتهم الطعن بالمعارضة في الحكم الحضوري اعتباراً ؟ م ٣٤١ أ . ج .

٢ — استئناف . أثره . استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به في المعارضة . تصدي المحكمة لموضوع الدعوى . غير جائز .

(نقض جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ص ٣٧٤ رقم ١٤٧) .

٣٩١ معارضة . نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم « حضوري اعتباري » الطعن فيه بطريق النقض من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها غير جائز .

(نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ١١٥٨ رقم ٣٦٥) .

٣٩٢ ١ — معارضة في أمر أداء . استئناف الحكم الصادر فيها لا يرفع إلا بطريق التكليف بالحضور . بيطان الاستئناف إذا رفع بطريق الإيداع بقلم الكتاب .

٢ — اقتران المعارضة في أمر الأداء بدعوى ضمان . الفصل في المعارضة ودعوى الضمان

بحكم واحد . استئناف الحكم في دعوى الضمان يخضع للقواعد التي يخضع لها استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء .

(استئناف أسيوط — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨ م ١٧ رقم ٣٦) .

٣٩٣ ١ — معاشات . الشروط اللازم توافرها لاحتساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش طبقاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ . وجوب أن يكون صاحب الشأن موظفاً وقت نفاذ القانون ومثبتاً قبل إلغاء أحكامه ، وأن تتوافر في مدة خدمته الشروط الموضحة به ، وأن تستوفي الأوضاع الشكلية الخاصة ببيعاد الطلب المقدم في هذا الشأن .

٢ — موظف . تعيينه وجوب صدور قرار تعيينه في الوظيفة بالأداة القانونية بمن يملك التعيين . مجرد تسلم العمل أو تقاضي المرتب لا يكفي لانعقاد رابطة التوظيف . (المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١٣٥٨ رقم ٤٤٤) .

٣٩٤ مكافأة . قرار مجلس الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٤٢ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة إعادة بعض الموظفين المفصولين بشروط ومزايا معينة . اعتبار المدة التي قضاها الموظف خارج الخدمة وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار . القرار لم يقصد أن يعبر من الأحكام الأخرى الخاصة ، النظمة للمعاشات والمكافآت حسبها هي مقررة بالقوانين واللوائح . سريان القاعدة التي تخير الموظف عند عودته للخدمة بين رد

المكافأة التي سبق أن قبضها (فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة) وبين عدم الرد (فلا تحسب له إلا مدة خدمته التالية) .

(المحكمة الإدارية العليا — ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ١٤٦ رقم ٨٠) .

٣٩٥ ١ — مكافأة نهاية خدمة العامل . المسئول عنها . صاحب العمل قبل ق ٤١٩/١٩٥٥ .

٢ — عمل . جرائم . مخالفات . عقد العمل الفردي . مجردة عن القصد الجنائي . (محكمة محرم بك الجزئية — جنح - ٥ يناير سنة ١٩٥٨ م ١٢٠٨ رقم ٤٠٠) .

٣٩٦ مؤهل دراسي . حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة . المرتب المقرر لمن يعين منهم في الدرجة الثامنة الكتابية في ظل كادر سنة ١٩٣١ . المرتب المقرر في ظل قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ سبتمبر ١٩٣٥ م ١٩٤٣/١١/٢٤ و ١٩٤٣/١١/٢٤ (المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م ١٣٤٨ رقم ٤٣٤) .

٣٩٧ مواد مخدرة . جريمة تسهيل تعاطي المخدر للغير . متى تتوافر . مثال . (نقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٨ م ١١٥٧ رقم ٣٦٣) .

٣٩٨ ١ — مواد مخدرة . دفاع . وصف التهمة . ما لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة . إثبات المحكمة أن المتهم هو صاحب المواد المخدرة . اعتبار المتهم حائزاً لها مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون لفت نظره . لا إخلال بحق الدفاع .

تالية خلال السنة . صحة ذلك .
٢ — قرار إداري . بطلانه شكلا
لإغفال إجراء معين . وجوب أن يكون
البطلان منصوباً عليه في التشريع ، أو
أن يكون الإجراء جوهرياً .

٣ — لجنة شئون الموظفين . المادة ٣٢
من قانون نظام موظفي الدولة التي كانت
تنص على انعقاد اللجنة في شهر مارس
من كل عام لتقدير كفاية الموظفين .
لابطلان إن لم تنعقد اللجنة في هذا التاريخ .
حجة ذلك .

٤ — لجان قضائية . نص القانون على
صدور قراراتها في ميعاد لا يجاوز أربعة
أشهر من تاريخ تقديم التظلم إليها .
لا بطلان على مخالفة هذا الميعاد .

٥ — لجنة شئون الموظفين لا إلزام عليها
بتسبيب قراراتها . دليل ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ نوفمبر سنة
١٩٥٧ م ١٢٠٣ رقم ٣٩٤) .

٤٠٢ — موظف . تعريفه . خفي لحراسة
للزروعات بوزارة الأوقاف وعلاقته بها
عقدية . عدم خضوعه للقواعد التنظيمية
في شأن الموظفين والمستخدمين . عدم
سريان قواعد الإنصاف عليه . خروج
دعواه في هذا الصدد عن اختصاص
القضاء الإداري .

(المحكمة الإدارية العليا — ٦ أبريل سنة
١٩٥٧ م ٥٩٥ رقم ٢٢٩) .

٤٠٣ — ١ — موظف فصله بالتطبيق للمادة
٦/١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة .
للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة

٢ — مواد مخدرة . جريمة إحراز المواد
المخدرة . متى تتم ؟

٣ — تفتيش . تنفيذه . ضبطية قضائية .
قيام أحد المخبرين بالتفتيش تحت رقابة
الضابط المأذون له به . صحيح .

٤ — دفاع . محام . تمارض مصلحة
المتهمين . متى يتوافر ؟

(نفس جائي — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧
م ١٢٠ رقم ٦٢)

٣٩٩ مواد مخدرة . عقوبة . محل تطبيق
العقوبة المخففة المنصوص عليها في م ٣٤
من ق ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .

(نفس جائي — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧
م ٣ رقم ٨) .

٤٠٠ — ١ — موارد . أحوال شخصية . إعلام
شرعي . مدى حجته . لأئحة ترتيب
المحاكم الشرعية .

٢ — موارد . ثبوت الورثة . إثبات
« الإقرار » . عدم ممانعة المدعى عليه
في اعتبار المدعى من الورثة إذا ثبت
ذلك للمحكمة . عدم اعتبار هذه العبارة
إقراراً بالحقوق المدعى به .

٣ — نقض . تقرير الطعن . البيانات
الواجب اشتماله عليها .

(نقض مدني — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨
م ٧٢٦ رقم ٢٥٩) .

٤٠١ — ١ — موظف . ترقية . تحديد
القانون نسبة للأقدمية ونسبة للاختيار .
استنفاد نسبة الأقدمية في إحدى حركات
الترقية ، وعدم ترقية أحد بالاختيار .
استعمال نسبة الاختيار في حركة ترقية

على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح لذلك . سلطتها في الفصل من الملاءمات المتروكة لها بلا معقب عليها مادام قرارها خلا من عيب إساءة استعمال السلطة . عبء إثبات هذا العيب يقع على الموظف المفصول .

٢ — قرار إداري الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيبه . قيامها بتسبيبه . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري .

٣ — قرار إداري . عيب إساءة استعمال السلطة المبرر لإلغائه أو التعويض عنه . وجوب أن يشوب الغاية منه ، بأن تنسكب الإدارة وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار .

٤ — مسئولية . مسئولية الحكومة عن قراراتها الإدارية . أركانها . الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

٥ — مسئولية . الأصل أن تقوم مسئولية الحكومة على أساس الخطأ . عدم قيامها على أساس تبعة المخاطر إلا بنص استثنائي . دليل ذلك .

٦ — مسئولية . سرد لبعض النصوص التشريعية التي أخذت استثناء بفكرة المخاطر وتحمل التبعة .

(المحكمة الادارية العليا — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٢٧١ رقم ١٢٩) .

٤٠٤ ١ — موظف . يشترط لاعتبار الشخص موظفاً عاماً أن يقوم بعمل دائم ، في خدمة مرفق عام ، يدار بطريق الاستغلال المباشر .

٢ — اختصاص . مطالبة المدعى

بتطبيق قواعد الإنصاف عليه . ثبوت أنه يقبض مرتبه من وزارة الأوقاف بحسبانها حارساً قضائياً على أعيان الأوقاف الأهلية لا من موارد ميزانية الوزارة . اعتبار العلاقة بينهما من علاقات القانون الخاص لا العام . خروج الدعوى عن اختصاص القضاء الإداري . (المحكمة الادارية العليا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ١١٩٥ رقم ٣٨٦) .

٤٠٥ ١ — موظفون . جيش . استيداع . إحالة الضابط إلى الاستيداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية وإعادته إلى الخدمة العاملة وترقيته . أمر جوازي . الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ .

٢ — موظفون . جيش . استيداع . عيوب الرضا . إكراه . اختصاص لجنة ضباط الجيش باقتراح عدم ترقية ضابط في الاستيداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته للخدمة العاملة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح . لا إكراه . مرسوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ .

٣ — موظفون . جيش . استيداع . عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة الطبية وهي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستيداع .

(تقضى مدني — ٣ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ٢٣٦ رقم ١١٤) .

٤٠٦ ٤ — موظفون . معاشات « سن التقاعد » . مجالس بلدية . عدم سريان قانون المعاشات

رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للقوانين واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد سن التقاعد بستين سنة .

(نقض مدني — أول مايو سنة ١٩٥٨ ص ٣٨٣ رقم ١٦٧) .

٤٠٧ ١ — موظفون منسيون . القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٥ . عدم انطباقه إلا في حق الموظفين الداخلين في الهيئة دون الخارجين عنها .

٢ — درجة شخصية . أوجه التشابه وأوجه المفارقة بينها وبين الدرجة الأصلية .

(المحكمة الادارية العليا — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ٨٨٠ رقم ٣٠٧) .

٤٠٨ ميعاد الستين يوماً . سريانه من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . حصول النشر عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو اللأئحية ، والإعلان بالنسبة للقرارات الفردية . علم صاحب الشأن يقوم مقام الإعلان . وجوب أن يكون العلم يقينياً وشاملاً لجميع العناصر الميمنة للمركز القانوني . إمكان إثبات هذا العلم بقراءن الأحوال . نشر القرار في لوحة الإعلانات بالمصلحة لم يكن في القانون القديم لمجلس الدولة أداة حتمية لاقتراض العلم . إمكان اعتباره آتئذ قرينة على تحققه .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ١٠٣٩ رقم ٣٣٣) .

٤٠٩ ١ — ميعاد الستين يوماً . وقفه لمدة سنة في الحالات المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ . الوقف لا يقتصر على قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المعدلات الدراسية ، بل يشمل ما يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لأحكامه استناداً إلى ما حل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليهما بالمادة الرابعة منه .

٢ — ميعاد الستين يوماً . انطواء القرار المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته . توجيه المطاعن في صحيفة الطعن إلى أحد شقي القرار فقط . رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لأحد الشقين ، وأثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .

(المحكمة الادارية العليا — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٤٢٩ رقم ١٨٥) .

(ن)

٤١٠ ١ — نزع ملكية . تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغير اتباع الإجراءات القانونية . ق ٥ سنة ١٩٠٧ .

٢ — نقض « تقديم الأوراق والمستندات » . عدم التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام التمهيدية . المادة ٤٣٢ مرافعات .

(نقض مدني — ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٤٢٥ رقم ١٨٤) .

٤١١ نصب • صورة واقعة يتوافر فيها ركن الاحتيال •

(نقض جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨
ص ١٢٩٠ رقم ٤٠٣) .

٤١٢ نفقة مؤقتة • شرط اختصاص القضاء المستعجل بتقريرها النفقة التي لا يستند تقديرها إلى الزام شرعى • وجوب خلوها من المنازعة الجدية في الحق وفي السبب • تقدير النفقة هو أصلا من اختصاص قاضى الموضوع •

(محكمة الأور المستعجلة الجزئية بالقاهرة —
٩ مارس سنة ١٩٥٧ ص ٩٠٩ رقم ٣١٣) .

٤١٣ نقد • المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزارى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ •

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٨
ص ٧١٣ رقم ٢٤٦) .

٤١٤ نقض • أثره • سلطة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم •

(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٩ رقم ١٦٢) .

٤١٥ نقض • إجراءاته • التقرير به • عدم إبداء التهم أو وكيله الرسمى رغبته في الميعاد القانونى في التقرير بالطعن • تقديم طلب من محامى التهم إلى مأمور السجن يطالب فيه قبول التقرير بالطعن • عدم قبول الطعن شكلا •

(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٤ رقم ٣٥٥) .

٤١٦ نقض • إجراءاته كفالة • عدم إيداع الطاعن الكفالة عدم قبول طعنه •

٤٢٧ م ج •

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٣ رقم ١٤٣) .

٤١٧ نقض • إجراءاته • من له حق الطعن • غرفة الاتهام • الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة • وجوب توقيع النائب العام أو المحامى العام على أسباب الطعن •

(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٩ رقم ١٠٢) .

٤١٨ نقض • إجراءاته • ميعاد الطعن اعتبار العدوان الثلاثى على بور سعيد من حالات القوة القاهرة • امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها •

(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٣٠ رقم ١٠٦) .

٤١٩ نقض • إجراءاته • ميعاد الطعن • الشهادة التي يعتمد عليها للاعتفاء بالمهلة • هى التي ترد على السبب •

(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٨ رقم ١٥٩) .

٤٢٠ نقض • إجراءاته • ميعاد الطعن • صدور الحكم على التهم باعتبار معارضته كأن لم تكن وهو مقيد الحرية • عدم افتتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم •

(نقض جنائي — ٢١ يناير سنة ١٩٥٨
ص ٢٢٩ رقم ١٠٤) .

٤٢١ — نقض • إجراءاته ميعاده متى

أهمية ما بها عدم بيانها هذه الدافع
الذى أبداه . عدم قبول هذا الوجه من
الطعن .

(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨
س ١١٥٤ رقم ٣٥٦) .

٤٢٧ ١ — نقض . «أسباب جديدة» اعتراض
التهمة على الإجراءات التي تمت أمام محكمة
أول درجة . عدم جواز إثارتها لأول
مرة أمام محكمة النقض .

٢ — شيك . حمل شيك تاريخاً واحداً .
عدم قبول ادعاء التهم أن الشيك حرر
في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .
(نقض جنائي — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨
س ٢٢٧ رقم ٩٨) .

٤٢٨ نقض . أسباب جديدة . بطلان . تكليف
التهمة بالحضور أمام محكمة الجنايات .
الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير مقبول .

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨
س ٢٣١ رقم ١٠٨) .

٤٢٩ ١ — نقض « أسباب متعلقة بالنظام
العام » استئناف . قوة الأمر المقضي .
عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة
الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف
لم يكن جائزاً متى كان النعي وارداً في
التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه
الذي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي .

٢ — نقض « تقرير الطعن » . إجارة .
عدم جواز التحدي بدفع يقوم على تعيب
الحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال .

٣ — قوة الأمر المقضي . إجارة .
اختصاص . دفع . رفع دعوى إثبات
حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف

يبدأ ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في
الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز استئنافها .
٢ — استئناف . أثره . سلطة المحكمة
الاستئنافية .

(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨
س ٢٧٨ رقم ١٥٧) .

٤٢٢ نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم
الأسباب . حصول الطاعن على شهادة
ثبت عدم إيداع الحكم مختماً بعد انقضاء
ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . عدم
جدواها في امتداد الميعاد .

(نقض جنائي — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧
س ١١٧ رقم ٥٢) .

٤٢٣ نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم
الأسباب . حكم . متى يقبل تقديم الأسباب
التي يودع بعد مضي أكثر من أربعين
يوماً . م ٤٢٦ ع ١٠ ج .
(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٨
س ٨٥٥ رقم ٢٨٤) .

٤٢٤ نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم
الأسباب . سلطة محكمة النقض . منح
الطاعن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد
مضي ميعاد الأربعين يوماً . مثال .
(نقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨
س ٨٥٥ رقم ٢٨٥) .

٤٢٥ نقض « أحكام لا يجوز الطعن فيها » .
غرفة الإتهام . إجراءات « بطلانها » .
الطعن بالنقض لبطلان أمر غرفة الإتهام
لاقتضائه على إجراء باطل وقصور في
التسبيب . غير جائز . م ١٩٥٠ ج .
(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٨
س ١١٦١ رقم ٣٧٣) .

٢٤٦ نقض . أسباب الطعن . النعي على الحكم
بعدم الإشارة إلى المذكرة التي قدمها رغم

والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ م ٤٢١ رقم ١٨٣)

٤٣١ ١ — نقض « المصلحة في الطعن » .

تحكيم . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن . مثال عن حكم قضى في منطوقه ببطالان مشاركة تحكيم دون الحكم بانقضائها . المادة ٧١٣ مرافعات قديم .

٢ — تحكيم . عقد « تفسيره » . محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير مشاركة التحكيم .

٣ — تحكيم . حكم « تسبيب كاف » . عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص مشاركة التحكيم في الحكم إذا تعلق النزاع الواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها .

٤ — نقض « أسباب جديدة » . تحكيم . عدم قبول التحدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التحكيم أن يتمسك بانقضائها بغير الأجل المحدود قانوناً لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظائفهم .

٥ — نقض « تقديم المستندات » . متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في الميعاد الثاني . م ٤٣٢ مرافعات .

(نقض مدني — ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ م ٥٦٨ رقم ٢٢٤) .

٤٣٢ نقض « المصلحة في الطعن » دفاع شرعي . تعدد الجرائم . قصر المنهم دفعه بقيام حالة

أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة إنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استناداً إلى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائياً برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر .

(نقض مدني — ٨ مايو سنة ١٩٥٨ م ٣٩٣ رقم ١٧٢)

٤٣٠ ١ — نقض « المصلحة في الطعن » .

أهلية حजर . وفاة المطلوب الحजर عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه لا تمنع توافر مصلحة طالب الحजर في الطعن على الحكم .

٢ — نقض « نظر الطعن أمام المحكمة » دعوى « انقطاع الخصومة » . أهلية حजर . متى تعتبر الدعوى مهياًة للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟ مثال في دعوى حजर . الواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٤٤١ مرافعات .

٣ — حكم « إيداع أسبابه » . أهلية حजर . صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة حजर . عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوماً النصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات . لا بطلان . م ٣٤٦ مرافعات .

٤ — أهلية « عوارض الأهلية » حजर . السفه والغفلة . تعريفهما .

٥ — أهلية « عوارض الأهلية » حजर . دفاع « طلب نذب طبيب » .

عدم التزام المحكمة بنذب طبيب لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحजर عليه

الدفاع الشرعى على تهمة الجنحة . تطبيق
الحكم م ٣٢ ع وتوقيعه العقوبة الأشد
وهي المقررة لجناية الشروع في القتل .
نعيه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع
الشرعى . لامصلحة .

(نقض جنائى — ٤ فبراير سنة ١٩٥٨
ص ٣٧٣ رقم ١٤٥) .

٤٣٣ نقض « إيداع الأوراق والمستندات » .
اختصاص . حوالة . وجوب إيداع صورة
الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم
للمطعون فيه فى أسبابه ولو كان سبب
الطعن . واردة على قضاء محكمة الاستئناف
وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة . أمثلة .
م ٤٣٣/٢ مرافعات

(نقض مدنى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨
ص ١٤٠ رقم ٧٦) .

٤٣٤ ١ — نقض « إيداع الأوراق والمستندات » .
قيام الطاعن بتقديم الصورة العلنية له من
الحكم المطعون فيه كفاية ذلك مهما حوت
هذه الصورة من أوجه البطلان . مثال .
م ٤٢٩ مرافعات .

٢ — نقض « الوكيل فى الطعن » .
محاماة « توكيل المحامى » . توكيل الطاعن
لعدة محامين جواز انفراد أحدهم بالتقرير
بالطعن . المادة ٨٥ مرافعات والمادة
٧٠٧ مدنى .

٣ — نقض « التوكيل فى الطعن » .
محاماة « توكيل المحامى » . التمسك بعدم
جواز انفراد المحامى الذى قرر بالطعن .
عدم قبول إبدائه لأول مرة بالجلسة .

٤ — حكم « تسبب معيب » شرط
الإحالة على حكم آخر فى دعوى أخرى

وقصور الإحالة عند عدم توافر هذا الشرط
فضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات فى كل
من الدعويين .

(نقض مدنى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨
ص ١٣٩ رقم ٧٥) .

٤٣٥ ١ — نقض . رسوم الطعن . استبعاد
الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم .
المقرر . إعادة عرضه رهن بالسداد .
٢ — نقض رسوم الطعن . استبعاد
الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء ذمة
الطاعن مشغولة بأدائه .

٣ — نقض . كفالة رسوم الطعن .
سلطة محكمة النقض . قوة الأمر المقضى .
اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم
وعدم سداد الكفالة .

٤ — نقض . كفالة . دفع الكفالة
وقت التقرير بالطعن . غير لازم .
(نقض جنائى — ٨ أبريل سنة ١٩٥٨
ص ٨٤٦ رقم ٢٧٣) .

٤٣٦ نقض . سبب جديد . تفتيش . الدفع
ببطلان التفتيش . إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير جائز .
(نقض جنائى — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨
ص ١١٥٣ رقم ٣٥١) .

٤٣٧ ١ — نقض . « سبب جديد » . تفتيش .
دفع . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض
ببطلان إجراءات التفتيش . غير مقبول .
٢ — مواد مخدرة . إحراز . العثور مع
المتهم على ورقتين ظهر من التحليل أنهما
تحتويان على آثار دون الوزن من مادة
الحشيش . انتهاء المحكمة إلى ثبوت
إحراز المتهم للحشيش وعلمه به . لا عيب .
(نقض جنائى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ٥ رقم ١٤) .

٤٣٨ نقض . « سلطة محكمة النقض » . قوة

الأمر المقتضى . قانون الطعن في الحكم

الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم

الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه

إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد

عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب

أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل

الواقعة غير معاقب عليها

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨

س ٥٤٦ رقم ٢١٢) .

٤٣٩ ١ — نقض . طعن لا يصح أن يوجه

إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

تعديده إلى حكم محكمة أول درجة . غير

جائز م ١٤٢ ج .

٢ — معارضة . عدم جوازها في الحكم

الصادر في غيبة التهم والمعتبر في نظر

القانون حضورياً متى كان استئنافه جائزاً .

م ٢٣٩ إجراءات .

(نقض جنائي — ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨

س ١٢٩٢ رقم ٤١٠) .

٤٤٠ نقض . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

طعن النيابة العمومية في الحكم الغيابي

قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات

ميعادها . غير جائز م ٤٢٢ ج ١ .

(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨

س ١١٥٢ رقم ٣٥٢) .

٤٤١ ١ — نقض . ميعاد الطعن . حق الطاعن

في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد

للطعن بالنقض .

٢ — التزام . تقادم مسقط . الدفع

بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد . من

الدفع المتعلقة بالموضوع . عدم جواز

إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — التزام . فوائد . وجوب قصره

سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر

سنة ١٩٤٩ على ٤ ٪ .

(نقض مدني — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨

س ١١٦٥ رقم ٣٧٥)

٤٤٢ ١ — نقل بحري . تحرير مشاركة

إيجار . لا يمنع من تحرير سند شحن في

نفس الوقت . شروط السند تكمل تلك

الواردة في مشاركة الإيجار .

٢ — شاحن . عند تعاقد مع الناقل ،

يعتبر نائباً عن المرسل إليه . أثر ذلك .

٣ — البيع « سيف » خصائصه .

٤ — تحكيم . تعريفه . حكمته . الاتفاق

على محكمين يقيمون في الخارج ويصدرون

أحكامهم هناك . أمر لا يمس النظام العام .

ليس فيه افتئات على القضاء المصري .

م ٨٤١ مرافعات .

٥ — ناقل . نطاق مسؤوليته العقدية .

(محكمة اسكندرية الابتدائية — تجاري —

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ س ٦٢٥ رقم ٣٣٥

العدد الخامس)

٤٤٣ ١ — نقل نهري . يخضع لأحكام القانونين

المدني والتجاري البري ، ولا تسري عليه

أحكام القانون البحري .

٢ — الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية .

شرط قبوله طبقاً للمادة ٩٩ تجاري .

٣ — مسؤولية الناقل البري . نطاقها .

٤ — ربح مأمول . لادليل عليه .

إحالة طلبه على التحقيق لإثباته .

(محكمة اسكندرية الكلية — تجاري — ١٩

يناير سنة ١٩٥٩ س ١٣٧١ رقم ٤٥٢) .

٤٤٤ ١ — نيابة عامة . قانون . تموين . صدور منشور من النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة . عدم اعتباره في قوة القانون .

٢ — تموين . خبز . إنتاج خبز دون الوزن المقرر . توفر الجريمة كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن . (نقض جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ص ١١٦ رقم ٤٩) .

(ه)

٤٤٥ هتك عرض الصغير . شرط المسؤولية . فعل غير مشروع . زوجة . سنها أقل من ١٨ سنة . لا مسؤولية . الزواج . الشريعة لا تشترط شكلاً معيناً . العبرة بإقرار الزوجين .

(محكمة محرم بك الجزئية — جنح — ٣ أبريل سنة ١٩٥٨ ص ١٠٨٧ رقم ٣٤٤) .

٤٤٦ هتك عرض . ركن القوة . متى يتوافر؟ المادة ٢٦٨/٢٠١ ع .

(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨ ص ١٢٩٠ رقم ٤٠٥) .

٤٤٧ هتك عرض . صورة واقعة يتوفر فيها الركن المادي لجناية هتك العرض .

(نقض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٧١٠ رقم ٢٤٢) .

٤٤٨ هتك عرض . متى يعتبر الجاني من المتولين تربية المحبى عليه .

(نقض جنائي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢ رقم ٣) .

(و)

٤٤٩ وصف التهمة . دفاع . تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع

استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها التهمة فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢ رقم ٤) .

٤٥٠ وصف التهمة . دفاع . قتل عمد . ضرب

أفضى إلى الموت . تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنييه التهمة . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ص ١١٥ رقم ٤٧) .

٤٥١ وصف التهمة . غرفة الاتهام . نيابة عامة .

سلطة ممثلها في أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم .

٢ — غرفة الاتهام . وصف التهمة . سلطة غرفة الاتهام في تكييف الجريمة المطروحة أمامها . م ١٧٩ أ . ج .

(نقض جنائي — ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ ص ٥٤٦ رقم ٢١٠) .

٤٥٢ وصف التهمة . قتل عمد . دفاع . استناد

الحكم واقعة جديدة إلى التهمة وإدانتها على أساسها دون أن تنبهه إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات .

(نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٩٩٨ رقم ٣١٩) .

٤٥٣ وصف التهمة . مدلول الشارع من نص

المادة ٣٠٨ أ . ج .

(نقض جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ ص ١١٥٥ رقم ٣٥٨) .

٤٥٤ وقاع . متى تتوافر جريمة الوقاع ؟

م ٢٦٧/١ ع .

(نقض جنائي — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ ص ٢٣١ رقم ١١١) .

٤٥٥ ١ - وقف . أموال عامة . شرط اعتبار

الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يتخلع عليها صفة المال العام . المادة ٩ مدني قديم .

٢ - حكم «تسبب معيب» . نقض «حالة الطعن بطلان الحكم» . عدم جواز الاستناد إلى أسباب الحكم الابتدائي في إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي .

٣ - نقض «الخصومة في الطعن» . دعوى . «صفة الخصوم فيها» . وقف «النظر عليه» توافر صفة ناظر الوقف في رفع طعن عن الحكم الصادر في النزاع

القائم بين جهة الوقف ووزارة الأوقاف حول صفة أعيان النزاع وما إذا كان وقفاً خيرياً أو أموالاً عامة أو ذات كيان مستقل .

٤ - نقض «الخصوم في الطعن» و «أسباب جديدة» . وقف «النظر عليه» . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة في تمثيله طبقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز .

(نقض مدني — ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٤٠٢ رقم ١٧٥) .

٤٥٦ وقف . وقف خيرى . صحة الوقف

الخيرى إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقير . مثال .

(نقض مدني — ١٢ يولييه سنة ١٩٥٨ ص ٥٦٤ رقم ٢٢٣) .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد

الأول

السنة التاسعة والثلاثون

سبتمبر
سنة ١٩٥٨

«إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
بِأَنْ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ
وَعِنْدَآ عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ
أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ
بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»

[قرآن كريم]

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٢٦	حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
٨	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكمتين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢	حكمتين صادرين من قضاء الضرائب
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٢	حكمتين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنيح)

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي للدكتور رءوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق —
جامعة عين شمس .

الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل المامل للأستاذ فتحي عبد الصبور — القاضي
بمحكمة القاهرة الابتدائية .

تفسير الخطأ المهني الجسيم في خصوص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات للدكتور أحمد رفعت
خفاجي وكيل النائب العام .

حجية الأحكام الجنائية في دعاوى الأحوال الشخصية للأستاذ إيهاب اسماعيل وكيل النائب العام .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات
على أحكام قانون الاستملاك المعمول به في سورية . ص ١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن تمديد مهلة
التقادم للضرائب مدة سنة بالإقليم السوري . ص ٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعفاء المكلفين
في الإقليم السوري من الجزاءات والغرامات ومنحهم تنزيلاً من الضرائب المترتبة عليهم
إذا دفعوا الضرائب خلال مدة معينة . ص ٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ بشأن أصول تحقق ضريبة أرباح المهن في الإقليم السورى . ص ٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل قانون الدخل في الإقليم السورى . ص ٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة . ص ١٥

قرار الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ص ١٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية فى الإقليم المصرى . ص ٢١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية فى الإقليم المصرى . ص ٣٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى . ص ٥٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ . ص ٥٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التى انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضى الصحراوية . ص ٥٧

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طلبات التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ص ٦٤

وزارة الخزانة :

قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة . ص ٦٤

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

قرار رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال السباق والرماية وغيرها من محال الألعاب التى تجرى عليها المراهنات بجميع أنواعها . ص ٦٦

سبتمبر
سنة ١٩٥٨

المحكمة

العدد الأول
السنة التاسعة والثلاثون

قضاء المحكمة لنقض الجنايات

(رئاسة وعضوية بالسادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

المخدر التي ألقاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئولية الجناية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

(القضية رقم ٨٥٥ سنة ٢٧ ق)

٢

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . استئناف . حكم « تسبب مريب » .
قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة التهم المحكوم ببراءته ابتدائياً دون أن تسمع شهادة الصراف . استنادها إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة يمثل ما شهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى اطلاع المحكمة على أقوال الصراف في تلك القضية ولا ماهية الصلة بين القضيتين . قصور .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوماً ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف

١

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - تلبس . مشاهدة الضابط حالة التلبس . سلطته في منع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره . م ٣٢ ا . ج .
٢ - مواد مخدرة . حكم « تسبب كاف » . خلط الحكم بين وزن القطعة التي ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه . لإثباته أن التهم أحرز القطعتين كليهما . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول بجرمة إحراز المخدر أمر مرافقيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره ، فإن هذا الإجراء منه يكون مشروعاً يخوله له القانون ، فإن تخلى آخر على أثر ذلك عما يحزره من مخدر يلقائه على الأرض للتخلص منه طواعية واختياراً ، تقوم به حالة التلبس بالجرمة .

٢ - إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة

تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .
(القضية رقم ٨٦٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان
رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٤

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

وصف التهمة . دفاع تعديل وصف التهمة من
فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع . استناد المحكمة
في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها
المتهم فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم
أساساً لاعتبار المتهم شريكاً في الجناية هي بعينها
الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً
لمسؤوليته باعتباره فاعلاً أصلياً وهي بذاتها
الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا
على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن
المتهم إلى مآرائه من انطباق وصف جديد
للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف
الجديد دون إساءة إلى مركز المتهم .

(القضية رقم ٨٧١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان
رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . حكم . « تسبيب كاف » . شكك المحكمة
في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين . كفايته لسلامة
الحكم بالبراءة .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يكفي

مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول
درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى دون أن
تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التي
استمدت منها الدليل الوحيد الذي عولت
عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين
القضيتين ولا كيف تناول الصراف في شهادته
في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ،
وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت
القضيتين معاً كما لا يظهر منها وجه الارتباط
بينهما ، فإن الحكم يكون قاصراً .

(القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٣

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

هتك عرض . متى يعتبر الجاني من المتولين تربية
الجنى عليه ؟

المبدأ القانوني

لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك
العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية
الجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس
عامة للجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن
تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن
تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على
الجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما
يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية
قصيراً . وسيلان أن يكون في عمله محترفاً أو في
مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربية بما

في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فإنه لا محل للنعي على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

٢ — إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للتهمة طريقاً معيناً يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٥٢٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٨

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

مواد مخدرة . عقوبة . محل تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في م ٣٤ من ق ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو إحرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي

لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين ، وأن يدل حكمها على عدم اقتناعها بإدانتهم وارتباها في أقوال الشهود ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل .

(القضية رقم ٨٧٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

حكم . بياناته . خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته . اعتباره كأنه لا وجود له .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أضافها ، وكان يبين من الاطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما ، فإن خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .

(القضية رقم ٥١١ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٧

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ — شهادة الزور . جرائم الجلسة . سلطة المحكمة في توجيه شهادة الزور في الجلسة .

ب — قاض . رد القضاة . قضا . «سبب جديد» . قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه

أو الاستعمال الشخصي .

(القضية رقم ٨٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٩

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد ولو كان بينه وبين التهم خصومة قائمة .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت سماعية منقولة عن شاهد آخر كما أن لها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، إذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع به المحكمة وتطمئن إلى صحته .

(القضية رقم ٨٩٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل و ابراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٠

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

تنفيذ . تنفيذ الأحكام . نيابة عامة . وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام . صدور أمر كتابي بذلك . غير لازم . م ١٤٦٢ ج .

المبدأ القانوني

أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلاً خاصاً كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(القضية رقم ٨٩٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١١

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكم « تسبيب معيب » . اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعي . غير لازم .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه مكتفياً بالقول إن دفاع المتهم لا يتفق مع إنكاره الاعتداء على المجنى عليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامي المتهم في هذا الصدد ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في البيان ، ذلك أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(القضية رقم ٩٠٠ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١٢

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إجراءات . تشكيل هيئة المحكمة . حكم . النطق به . عدم اشتراك أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الهيئة التي نطقت بالحكم . عدم توقيعه على مسودته أو على قائمة الحكم . بطلانه . م ٣٤٢ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(القضية رقم ٥٤٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - متى كان الحكم قد أقام قضائه في إدانة المتهم بجرمة إحراز مخدر على أنه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيماوى أن كلا من الورقتين تحتوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحزر مادة الحشيش ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر وأنه يعلم بأن ما يحزره مخدر ، ولا على المحكمة إذا لم تتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٥

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

حكم . « تسبيب معيب » . استناد الحكم في ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبي على ما فيها من تعارض . عدم إيراد ما يرفع هذا التعارض . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقوال الشاهدين وإلى التقرير الطبي الشرعى معاً على ما فيهما من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض ، فإنه يكون قاصر البيان وفي ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٦٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة)

١٣

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . حكم « تسبيب معيب » . عدم ذكر الحكم فحوى شهادة الشاهد الذى استند إليه في إدانة المتهم . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم ضمن ما استند إليه إلى شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فحوى شهادة الشاهدين الآخرين اكتفاء بقوله إن شهادتهما تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

(القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفى ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

١٤

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - نقض . « سبب جديد » . تفتيش . دفع . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان إجراءات التفتيش . غير مقبول .

ب - مواد مخدرة . إحراز . العثور مع المتهم على ورقتين طهر من التحليل أنهما تحتويان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش . انتهاء المحكمة إلى ثبوت إحراز المتهم للحشيش وعلمه به . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع بطلان إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع

١٦

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في التمويل على أقوال شاهد لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمامها .

المبدأ القانوني

للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بملف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع .

(القضية رقم ١١٧٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وبمطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٧

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . قرائن قضائية . استعراف الكلب البوليسى . الاستناد إليه كقرينة في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى . صحيح .

المبدأ القانوني

استعراف الكلب البوليسى لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم .

(القضية رقم ١١٧٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وبمطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حليمي خاطر المستشارين) .

١٨

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
ب — قذف . ركن العلانية . إرسال برقية تتضمن عبارات القذف . عدم توفر ركن العلانية إلا إذا قصد الجاني إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .
ج — قذف . قصد الإذاعة . البحث في توافره . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد للمبلغ ضده .

٢ — لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

٣ — البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكول إلى محكمة الموضوع تفصل فيها حسبما يتكون به اقتناعها .

(القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وبمطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٩

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

خيانة أمانة . دفعوع . إثبات . عدم اعتراض المتهم على سماع الشهود لعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة . سقوط حقه في التمسك بهذا البعد .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لا يعترض على سماع شهود الإثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز إثبات عقد الاتمان بالبيئة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوتة عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(القضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٢٠

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

عقوبة . مصادرة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ المصادرة . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررأ وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .

(القضية رقم ١١٨٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢١

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧

سرقة . ظروف مشددة . ظرف الإكراه . سريانه في حق كل من ساهم في الجريمة .

المبدأ القانوني

ظرف الإكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(القضية رقم ٨٥٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٢

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

حكم . بياناته . عدم حمل الحكم تاريخ إصداره بطلانه .

المبدأ القانوني

استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته .

(القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

إلى صحته .

(القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

٢٥

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ — حكم . « تسبب كاف » . خطأ الحكم في اسم
القرية التي انتقل إليها المجنى عليه وفريقه . لا عيب .
ب — إثبات . شهادة . دفاع . حكم « تسبب كاف » .
عدم بيان الحكم سبب إطراحه لأقوال شهود لم ير
الأخذ بشهادتهم . عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي .
لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — إن خطأ الحكم في اسم القرية التي
انتقل إليها المجنى عليه وفريقه لا يعيبه ، ما دام
هو خطأ مادياً لا أثر له في منطق الحكم ولا
في نتيجته .

٢ — إن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن
تتعقب المتهم في دفاعه الموضوعي فتزد على
كل شبهة يثيرها أو جزئية يتمسك بها وترد
عليها استقلالاً إذ الرد مستفاد من قضائها
بالإدانة للأسباب التي تضمنها حكمها وهي
ليست ملزمة كذلك بأن تبين سبب إطراحها
لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرد
الامر إلى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها إلى الأخذ
بما شهدوا به .

(القضية رقم ١٢٠٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان
يوسف المستشارين) .

٢٣

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبب معيب » .
مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى
وأدلتها وما استند إليه لإثبات أن المتهم حين
أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه في إبهام
يده كان قاصداً القتل ، وكان ما قاله من
استعمال المتهم سلاحاً نارياً قاتلاً ورغبته في
استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتماً أن
المتهم عند إطلاق العيار كان قاصداً قتل المجنى
عليه لا مجرد إصابته ، فإن ما ذكره الحكم
تدليلاً على توافر قصد القتل والشروع فيه
يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ١١٩٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . حكم « تسبب كاف » . سلطة
المحكمة في الأخذ بقول الشاهد دون قول آخر له من
غير أن تعرض لكلا القولين أو تذكر العلة لأخذها
بأحدهما دون الآخر .

المبدأ القانوني

لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بقول
الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون
قول آخر قاله في مرحلة أخرى وهي غير
ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر
العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر ، ذلك
بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها اطمأنت

٢٦

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

رشوة . متى تتوفر في حق الموظف العمومي ؟
م ١٠٢ ع .

المبدأ القانوني

إن جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ من
قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد
طلبها وفي قول الحكم بحصول هذا الطلب من
جانب المتهم وثبوت ذلك في حقه ما تتحقق به
حكمة معاقبته .

(القضية رقم ١٢٠٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومعصني كامل وابراهيم عثمان يوسف ومحمود حلي
خاطر المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسين العوضي المستشارين).

٢٧

٦ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — استئناف . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي . م ٤٠٤ مرافعات .

ب — قوة الأمر المقضى . استئناف « أحكام يجوز استئنافها » . إفلاس . كفالة . حكم انتهى في أسبابه إلى تقرير حق الكفيل في الرجوع على المدين الفليس بما أداه عنه من ديون . اكتسابه قوة الأمر المقضى بمضى ميعاد الاستئناف دون استئنافه . م ٣٧٨ مرافعات . ج — استئناف . قوة الأمر المقضى . ميعاد الطعن . بدايته . م ٣٧٩ / ٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — الأحكام المنهية للخصومة كلها أو في جزء منها لا تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك في الدعوى إلا إذا رفع عنها استئناف خاص في الميعاد القانوني وذلك طبقاً للمادة ٤٠٤ مرافعات التي لا تنصرف عبارتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها .

٢ — متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى في أسبابه إلى تقرير جواز رجوع الكفيل

على المدين المفلس بما أداه من ديون لدائنيه وقضى في منطوقه بنصب خير لبيان المبلغ الذي استفاده المدين مما أداه كفيله عنه فإن الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعياً في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك في بيان المبلغ الذي استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل . وهذا الحكم القطعي يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فإذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

٣ — يجري ميعاد الطعن في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه الحكم عملاً بالمادة ٣٧٩ / ٢ مرافعات فإذا كان المحكوم عليه قد أعلن الحكم الابتدائي الذي تضمن في شق منه قضاء لصالحه ومضى ميعاد استئنافه دون أن يستأنفه فليس له أن يحتج بأنه إنما أعلن الحكم بالنسبة للشق الصادر لصالحه وما كان في استطاعته تجزئة إعلان الحكم لتعارض ذلك مع صريح نص المادة المشار إليها .

(القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق)

تأسيساً على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن . عدم جواز إهدار حجية هذا الحكم في نزاع لاحق بين هذين الدائنين عند توزيع باقي ثمن تلك العقارات .

المبدأ القانوني

إذا كان المورث قدرهن بعض عقاراته إلى دائنه كما رهن ورثته بعد وفاته إلى دائن آخر عقارات أخرى من نصيبهم في التركة غير العقارات السابق رهنها من مورثهم ثم نزعت ملكية هذه العقارات المرهونة منهم وقام في خصوص توزيع ثمن بعض هذه العقارات منازعة بين الدائنين قضى فيها نهائياً بأولوية دائن الورثة في استيفاء دينه من ثمن تلك العقارات تأسيساً على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن المشار إليه فإن الحكم الذي يصدر بعد ذلك بأفضلية دائن المورث على دائن الورثة عند توزيع باقي ثمن العقارات المذكورة استناداً إلى أن قاعدة « لا تركة إلا بعد وفاء الديون » مطلقة لا تحتل استثناء — هذا الحكم يكون قد أهدر قوة الأمر المقضى به ذلك لأن القضاء السابق لم يكتف بتقرير المبدأ القانوني الذي خالفه فيه هذا الحكم بل تعدى ذلك إلى تطبيق المبدأ في خصوص التركة محل النزاع وانتهى في قضائه إلى صحة التصرف الصادر من الورثة إلى دائنهم بالرهن ونفاذ هذا التصرف بالنسبة لدائن الوارث تأسيساً على أن التركة لم تكن معسرة وقت حصول التصرف .

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود عياد وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

٢٨

٦ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . المقصود بالديون المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

ب — نقض « أسباب يخالطها واقم » و « أسباب جديدة » . ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها من قيمة التركة .

المبادئ القانونية

١ — إن ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من وجوب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم من قيمة التركة ولو لم يتمسك الورثة بذلك — إنما هو خاص بالديون التي على التركة ولا ينصرف إلا إليها دون الديون التي تكون مستحقة للتركة .

٢ — لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المستحقة للتركة والمتنازع على استبعادها من قيمة التركة عند تقديرها لأن هذا الدفاع يخالطه واقع .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود عياد وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

٢٩

١٣ فبراير سنة ١٩٥٨

قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . توزيع . موارث « حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائن التركة » . صدور حكم نهائى بأولوية دائن الورثة على دائن المورث في استيفاء دينه من ثمن العقارات المرهونة إليه من الورثة

٣٠

١٣ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — استئناف «ميعاد» . مواعيد . امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة الرسمية . م ٢٣ مرافعات .

ب — استئناف « الاستئناف الوصفي » . تقض « أسباب قانونية يخالفها واقع » . التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالفه واقع .

المبادئ القانونية

١ — إذا وقع آخر ميعاد الاستئناف خلال عطلة رسمية (عطلة عيد الأضحى) فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم من أيام العمل بعدها عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات .

٢ — التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات هو دفاع يخالفه واقع يتعين معه أن تقول فيه محكمة الموضوع كلمتها .

(القضية رقم ٥٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣١

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨

دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع وبإزالة البناء الذي أقامه فيه إذا لم يرفع دعواه بالحق في خلال أجل معين . لا مخالفة في ذلك لنص المادة ٢/٤٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى

عليه في الطريق موضوع النزاع وكذلك بإزالة البناء الذي أقامه فيه المدعى عليه إذا لم يرفع في خلال أجل معين دعوى بملكته للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للمدعى فإن هذا الحكم لا يجعل تنفيذ الإزالة مرهوناً بنتيجة الفصل في دعوى الحق بل يجعله مرهوناً بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو قيام المدعى عليه برفع الدعوى بالحق خلال أجل معين وليس في هذا القضاء مخالفة لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات . ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض ، تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه في هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له في هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضى بها أو يقرن قضاءه في خصوصها بأجل يحدده للمدعى عليه ليرفع في خلاله الدعوى بالحق .

(القضية رقم ٤٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب العمال تقرير بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البديل ألغى من زمن بعيد . لا شأن لهذا القول بمسألة الاختصاص . ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

ب — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . حكم . « تسليب معيب » . دفاع . تمسك الشركة صاحبة العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال للعمال الذين التحقوا بخدمتها بعد إلغاء البديل . إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه في القرار . قصور .

المبادئ القانونية

١ — المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كان النزاع بين رب العمل وجميع عماله أو فريق منهم يتعلق بطبيعة العمل أو بشروطه كانت هيئة التحكيم مختصة بنظره وذلك بغض النظر عما تنتهي إليه من قضاء في موضوعه . فإذا كانت نقابة العمال قد تقدمت إلى هيئة التحكيم بتقرير بدل انتقال للعمال واستندت إلى وجود نص في لائحة العمل يقضى بذلك فإن هذا يدل في وضوح على ارتباط هذا النزاع بشروط العمل . ولا يمنع من اختصاص الهيئة بنظره ما دفعت به الشركة صاحبة العمل من أن هذا البديل قد ألغى من زمن بعيد لأن هذا دفاع في موضوع الطلب ولا شأن له بمسألة الاختصاص .

٢ — متى كانت الشركة صاحبة العمل قد تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى هيئة التحكيم بأن طلب تقرير بدل الانتقال للعمال لا يقبل من التحقق منهم بخدمتها بعد إلغاء هذا البديل فأغفل الحكم الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه — وهو دفاع كان من المحتمل لو التفتت إليه هيئة التحكيم أن يتغير معه رأيها في تقرير بدل الانتقال للعمال الذين عينوا بعد إلغاء الشركة للبديل — فإن القرار يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي المستشارين) .

٣٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — أهلية . قاصر . عقد . واريث « ما يعتبر مالا يورث » . خلف عام . بيع . بطلان نسي . حق القاصر في طلب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته . م ١١١ مدني .

ب — نقض « التوكيل في الطعن » . محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامى الذى قرر الطعن وإلا كان الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .

ج — نقض « الحصور في الطعن » . عدم قبول الطعن الموجه إلى أحد المطعون عليهم متى كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمته أمام محكمة أول درجة وأثبتت تلك المحكمة هذا التنازل ولم يختصم في المرحلة الاستثنائية .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر — مثل التصرف بالبيع — قابلة للإبطال لمصلحة القاصر — كما هو حكم المادة ١١١ من القانون المدني — فإن للقاصر في حال حياته أن يباشر طلب الإبطال بواسطة من يمثله قانوناً ، كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفاً عاماً له يحل محل سلفه في كل ماله وما عليه فتؤول إليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه . وإذا كان موضوع طلب الإبطال تصرفاً مالياً فإنه بهذا الوصف لا يكون حقاً شخصياً محضاً متعلقاً بشخص القاصر بحيث يتمتع على الخلف العام مباشرته .

٢ — متى كان المحامى الذى قرر الطعن لم يقدم توكيلاً عن الطاعن فإن الطعن يكون باطلاً وفقاً لما يقضى به صريح نص المادة ٤٢٩

٣٤

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨

معارضة « أحكام يجوز المعارضة فيها » إجراءات .
 • إعلان . إعدار . حكم غيابي . وصف الحكم بأنه
 حضوري عملاً بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه
 والتمسك في صحيفة المعارضة ببطان ورقة التكليف
 بالحضور وببطان إعلان الإعدار . جواز المعارضة .
 م ١٤١ و ٣٨٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا وصف الحكم بأنه حضوري عملاً
 بحكم المادة ٩٦ من قانون المرافعات فعارض
 فيه أحد المحكوم عليهم وتمسك في صحيفة
 المعارضة ببطان ورقة التكليف بالحضور
 — طبقاً لما يوجبها نص المادة ١٤١ مرافعات —
 كما تمسك ببطان إعلان الإعدار فإن المعارضة
 في هذا الحكم تكون جائزة إذ التمسك ببطان
 ورقة التكليف بالحضور وببطان إعلان
 الإعدار من شأنه لو صح أن يعتبر الحكم
 الصادر ضد المعارض حكماً صادراً في غيبته
 وبذلك تجوز فيه المعارضة منه طبقاً لنص
 المادة ٣٨٥ مرافعات .

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
 السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف
 ومحمد زعفراني وسالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت
 المستشارين) .

مرافعات التي توجب أن يحصل الطعن بتقرير
 يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه
 المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب —
 فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً
 وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

٣ — متى تبين من الاطلاع على الحكم
 المطعون فيه وعلى الحكم الابتدائي أن أحد
 المدعى عليهم لم يختصم إلا أمام محكمة الدرجة
 الأولى وأن المدعى قد تنازل عن مخاصمته في
 تلك الدرجة وأثبتت المحكمة الابتدائية تنازله
 عن مخاصمته كما أنه لم يختصم في المرحلة
 الاستثنائية فلا محل لتوجيه الطعن بالنقض
 في الحكم المطعون فيه إليه ويكون الطعن غير
 مقبول بالنسبة له ذلك أن الخصومة في الطعن
 أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا
 خصوماً في النزاع الذي فصل فيه بالحكم
 المطعون فيه وأن المطعون عليه المذكور كان
 بمنأى عن الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم .

(القضية رقم ٤٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
 السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود
 عياد وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم والحسيني العوضي
 المستشارين) .

قضاء الأحوال الشخصية

الزوجية غير مستقرة وأن النفور بين الزوجين مستحكم.

وممت محكمة أول درجة دفاع الطرفين وانتهت إلى حكم قضى برفض الدعوى وأسست قضاءها على أن الفرقة والعقم لا يصلحان سبباً للتطليق بين المسيحيين.

وطعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف المطروح وطلب إلغاءه والحكم بالتطليق واستند إلى السببين الذي كان قد ركن إليهما أمام محكمة أول درجة . وأضاف إليهما قوله إن الزوجة كانت قد قبلت الطلاق مع التصريح له بالزواج من غيرها .

وطلبت الزوجة المستأنف عليها تأييد الحكم المستأنف وذكرت في دفاعها أن الشريعة المسيحية لا تبيح الطلاق للفرقة أو العقم .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أوردت فيها أن للعقم والفرقة ليسا من بين الأسباب التي تبيح الطلاق حتى في الرأي الذي توسع في أسبابه وجعلها غير قاصرة على علة الزنا . ثم انتهت النيابة إلى طلب تأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث إن المادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ نصت على أنه في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين التحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منبظمة تصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم . » ومن حيث إن طرفي الخصومة يدينان

٣٥

محكمة استئناف أسيوط

٤ مايو سنة ١٩٥٨

أ - أسباب التطليق من النظام العام .
ب - التطليق قاصر على علة الزنا .

المبادئ القانونية

١ - أسباب التطليق من النظام العام فلا يجوز أن يقع التطليق بين المسيحيين بالاتفاق .

٢ - السبب الوحيد للتطليق في الشريعة المسيحية هو علة الزنا - وما قرره بعض المجتهدين من رجال الدين المسيحيين ومسايرة بعض المجالس المللية من إباحة التطليق لأسباب أخرى كالنفور المستحكم أو الفرقة الدائمة يتجافى مع صريح نص الشريعة السماوية التي لا تبيح الطلاق إلا لعلة الزنا ، والأصل أنه لا يرجع لقواعد العدالة أو العرف إلا عند عدم وجود النص .

المحكم

« من حيث إن المستأنف رفع ضد زوجته المستأنف عليها الدعوى رقم ٢١٥ سنة ١٩٥٦ ك أسيوط طلب فيها الحكم بتطليقها منه واستند في ذلك إلى أن الزوجة عقيم وإلى أنه الحياة

الطلاق تخالف الآداب العامة ، وبذلك يكون التطبيق متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي لا يقدر باتفاق الزوجين على الانفصال وإنما المرجع في التطبيق هو ثبوت علة الزنا .

« ومن حيث إن بعض المجتهدين من رجال الدين المسيحي قالوا بإباحة التطبيق إذا ما توافرت أسباب أخرى مثل النفور المستحکم والفرقة الدائمة وما إلى ذلك . وسأرت بعض المجالس المليية هؤلاء المجتهدين فيما ذهبوا إليه وأرست أحكامها على هدى آرائهم . وغنى عن البيان أن معتق هذه الآراء قد برروها بقولهم إن تطور المدنية قد اقتضاها . ولكن هذا التبرير أدى إلى خلق حكم جديد يتجافى مع صريح النص الوارد بالإنجيل . وبدعى أن الشرائع السماوية لا تسير المدنية ولا يرد عليها التبديل أو التعديل .

« ومن حيث إن المادة الأولى من القانون المدني ألزمت القاضي تطبيق النصوص التشريعية على جميع الأنواع التي تتناولها هذه النصوص في نقطها أو في فحواها . فإن لم يجد القاضي النص التشريعي الملزم حكم بمقتضى العرف فإن لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإن لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

« ومن حيث إن ما تقدم يؤدي إلى نتيجة لازمة قوامها أنه متى ثبت أن الإنجيل — وهو دستور المسيحيين — قد أتى بنص صريح بحكم الزواج والطلاق فإنه بذلك يمتنع تطبيقه ويمتنع الأخذ بآراء المجتهدين التي تتجافى مع النص الواجب التطبيق والتي لم ترق إلى مرتبة التشريع ، بل إن في الأخذ بها مخالفة صريحة لأحكام المادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون المدني .

بالمسيحية ويتميان إلى المذهب الأرثوذكسي وكانت لهم مجالس مليية تنظر أزعتهم الخاصة بأحوالهم الشخصية فمن ثم وجب إعمال أحكام شريعتهم في الخلف الدائر بينهما .

« ومن حيث إن نصوصاً صريحة في شأن الزواج والطلاق وردت في مواضع متفرقة من الإنجيل من بينها ما جاء بإنجيل متى ونصه — وجاء إليه — أى إلى المسيح — الفريسيون ليخبروه قائلين له هل يحل للرجل أن يطلق امرأته بكل سبب ؟ فأجاب وقال لهم أما قرأتم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى . وقال من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأة ويكون الإثنين جسداً واحداً . إذ ليسا بعد اثنين بل جسد واحد . فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان . قالوا له فلماذا أوصى موسى أن يعطى كتاب طلاق فتطلق ؟ قال لهم إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم ، لكن من البدء لم يكن هكذا . وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذى يتزوج بمطلقة يزني — (راجع إنجيل متى الإصحاح ١٩ المدد الثالث وما بعده . وكذا إنجيل مرقس الإصحاح الثاني المدد الثاني وما بعده ، وإنجيل لوقا الإصحاح ١٦ المدد ١٨ وأيضاً الإصحاح الأول من التكوين المدد ٢٧ والإصحاح الثاني منه الأعداد ١٨ ، ٢١ ، ٢٤) .

« ومن حيث إن النص المتقدم وما أتى على غرار من أحكام واردة بالإنجيل تقضى بأن ما جمعه الله بالزواج لا يفرقه إنسان ، وأن الطلاق لم يشرع في شريعة موسى إلا لقساوة القلوب ، وأن شريعة المسيح لا تبيح الطلاق إلا لعلة الزنا ، وأن من يطلق امرأته يجعلها زنى .

« ومن حيث إن هذه البجيرة الحبيثة المترتبة على

« ومن حيث إنه متى تقرر ما تقدم فإنه لا يجوز الاعتداد بكل ما قاله المستأنف في شأن عقم الزوجة والنفور المستحكم بينه وبين زوجته إذ أن كلا من الأمرين لا يصلح سبباً للتطليق .
« ومن حيث إن المستأنف ذهب إلى أن المستأنف عليها ارتضت الطلاق وأباحته له أن يتزوج من أخرى ولم يقدم دليلاً على ذلك .
« ومن حيث إنه مع افتراض صحة هذه الواقعة فإن مثل هذا الاتفاق يقع باطلاً لمخالفته

لنظام العام طبقاً لما سبق بيانه .

« ومن حيث إنه بذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف ، وذلك يستتبع إلزام المستأنف المصاريف بما فيها مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادتين ١/٣٥٦ ، ١/٣٥٧ مرافعات » .

(استئناف رقم ١٣ سنة ١٩٥٧ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة فرج يوسف وعبد الحميد عزت ومحمود أحمد المهدي المستشارين وحضور السيد الأستاذ محمد عبد الحميد صادق وكيل النيابة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

أن كل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير بالنسبة للدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الابتدائية والمادة ٤٠٥ مرافعات تنص على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور قراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى .

فإذا لجأ المستأنفان في استئنافهما إلى طريق الإيداع والتحضير بتقديم عريضة إلى قلم الكتاب كان استئنافهما باطلاً وتقضى ببطلانه المحكمة من تلقاء نفسها (المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات) .

٢ — إذا اقترنت المعارضة في أمر الأداء بدعوى ضمان فيجب التفرقة بين حالتين :

٣٦

محكمة استئناف أسيوط

١٧ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — معارضة في أمر أداء . استئناف الحكم الصادر فيها لا يرفع إلا بطريق التكليف بالحضور . بطلان الاستئناف إذا رفع بطريق الإيداع بقلم الكتاب
ب — اقتران المعارضة في أمر الأداء بدعوى ضمان . الفصل في المعارضة ودعوى الضمان بحكم واحد . استئناف الحكم في دعوى الضمان يخضع للقواعد التي يخضع لها استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء .

المبادئ القانونية

١ — إن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء يجب أن يكون بطريق التكليف بالحضور لأن المادة ١/٨٥٥ مرافعات تنص على أن المعارضة في أمر الأداء يفصل فيها على وجه السرعة والمادة ١١٨ تنص على

(١) حالة ما إذا فصل في دعوى المعارضة في أمر الأداء ودعوى الضمان بحكم واحد ، ففي هذه الحالة تفقد دعوى الضمان طبيعتها وتتبع الدعوى الأصلية في إجراءاتها أخذاً بقاعدة الفرع يتبع الأصل .

(٢) وحالة ما إذا فصل في دعوى الضمان بحكم مستقل — ففي هذه الحالة الثانية تكون هناك دعويان منفصلتان في الواقع وما دامت دعوى المعارضة في أمر الأداء قد سبق الفصل فيها على وجه السرعة ، فيجب أن تحتفظ دعوى الضمان بطبيعتها واستقلالها وأن يكون استئنافها عن طريق الایداع والتحضير بقلم الكتاب .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ في أول إبريل سنة ١٩٥٤ استأجر كل من صادق شبيب محمد سعد وأبو الفضل شبيب محمد (مستأنفان) من (السيدة) أمينة هانم أحمد عبد الرازق أطيافاً زراعية مساحتها ٨ س و ٤ ط و ٥١ ف بزمام أصفون مركز إسنا لمدة ثلاث سنين تبدأ من أول إبريل سنة ١٩٥٤ وتنتهي في مايو سنة ١٩٥٧ بإيجار قدره ٩٣٥ م و ١٤٧٧ ج يدفع على ثلاثة أقساط كل منها ٦٤٥ م و ٤٩٢ ج على التوالي في أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وأول ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وأول ديسمبر سنة ١٩٥٦ وقد استصدرت المؤجرة ضدها بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ أمر الأداء رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٥ م و ٥٠٤ ج وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٦ وجعله نافذاً مع

للمصروفات ومبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماة والنفاذ المؤقت وبلا كفالة ، وهذا الأمر عن القسط الذي استحق في أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ . عارض المستأجران في هذا الأمر في القضية رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٦ كلى قنا وقالوا إن الإصلاح الزراعي قد استولى على العين المؤجرة ومنعهما من حصاد القصب القائم بها حتى يدفعوا الإيجار إليه وذلك لاستيلائه عليها لأن المؤجرة ممن يملكون أكثر من مائتي فدان ، وقد أخطرت بذلك وهي لذلك تعلم أن الإيجار أصبح من حق الإصلاح الزراعي ، ولهذا يكون استصدارها لأمر الأداء في غير محله ، وقد أدخل وزير الإصلاح الزراعي بصفته الرئيس الأعلى للجنة العليا للإصلاح الزراعي ضامناً ، وطلباً أصلياً الحكم برفض طلبات المعارض ضدها « السيدة أمينة عبد الرازق » واحتياطياً الحكم على الضامن لهما بما عساه أن يحكم به عليهما . وقد حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع — أولاً : في الدعوى الأصلية بتعديل أمر الأداء المعارض فيه وبإلزام المعارضين بأن يدفعوا للمعارض ضدها « أمينة هانم عبد الرازق » مبلغ ٧٤٦ م و ٢٩٨ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة للمعارض ضدها المذكورة — ثانياً : في دعوى الضمان بإلزام وزير الإصلاح الزراعي بصفته بأن يدفع للمعارضين مبلغ ٧٤٦ م و ٢٩٨ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المعارضان هذا الحكم بطريق الایداع بقلم الكتاب بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧ ، كما استأنفه وزير الإصلاح الزراعي بصفته أيضاً بنفس الطريقة بعريضة أودعت في ٢٧/١/١٩٥٧ .

« . وحيث إنه بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٥٨

دفع الحاضر عن المستأنف عليها أمينة هاتم عبد الرازق بيطان الاستئناف لدفعهما بغير الطريق القانوني ، وفي بيان ذلك يقول إن المعارضة في أمر الأداء من الدعاوى التي نص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، وأنها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ، وأن استئناف الأحكام الصادرة فيها ترفع بتكليف بالحضور ، وإلا كان باطلا ، والمستأنفان لم يتخذا هذا الطريق في رفع استئنافهما وإنما رفعاهما بطريق الإيداع والتحضير في قلم الكتاب .

« وحيث إن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تدفع بقولها إنها وإن كانت تنضم إلى المستأنف عليها في هذا الدفع بالنسبة لاستئناف صادق شبيب محمد سعد وأبو الفضل شبيب محمد سعد إلا أنها تدفعه بالنسبة لاستئنافها هي بقولها إن هناك دعويين مستقلتين قد صدر فيهما حكم واحد ، دعوى المعارضة المرفوعة من المعارضين في أمر الأداء ضد المعارضين سندها السيدة أمينة عبدالرازق ودعوى الضمان الموجهة من المعارضين في أمر الأداء إليها هي « أي اللجنة العليا » وظاهر أن المدعى عليه في كل منهما يختلف عن الآخر ، وموضوع كل منهما يختلف عن الآخر كذلك ، وطبيعة كل منهما متميزة ، لأن دعوى المعارضة من الدعاوى التي تنظر على وجه الاستعجال المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات . ويجب أن يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور ، أما دعوى الضمان فليست من بين الدعاوى المنصوص عليها في هذه المادة ، ولذا يكون استئناف الحكم الصادر منها بطريق الإيداع بقلم الكتاب ، وصدر حكم واحد

فيهما لا يغير من طبيعة أيهما .

« وحيث إن المادة ١/٨٥٥ مرافعات تنص على أن دعوى المعارضة في أمر الأداء يفصل فيها على وجه السرعة ، وتنص المادة ١١٨ منه على أن كل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحاكم دون عرضها على التحضير بالنسبة للدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الابتدائية ، وتنص المادة ٤٠٥ منه على أنه « يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة عليها من محام مقبول للرافعة أمامها الخ . . . أما الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى الخ . . . وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

« وحيث إنه واضح من النصوص السالفة أن هناك طريقتين لاستئناف الأحكام أحدهما خاص بالدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ومنها الدعاوى التي نص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، وطريق استئناف الأحكام الصادرة فيها هو التكليف بالحضور . وثانيهما خاص بالدعاوى الأخرى التي لم ترد في هذه المادة ، وطريق استئناف أحكامها هو الإيداع والتحضير بقلم الكتاب ، فإذا لم يرفع استئناف أيهما على الوجه المتقدم فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقاً لتعلقه بالنظام العام ، والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن الدفع في محله بالنسبة لاستئناف صادق شبيب وأبو الفضل شبيب ، ذلك لأن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء لا يرفع إلا بطريق التكليف بالحضور ،

أما ولم يسلكا هذا الطريق ، ولجأ إلى طريق الإيداع والتحضير بقلم الكتاب ، فاستثناهما باطل وتقضى بيطلاته المحكمة من تلقاء نفسها .

« وحيث إن رد اللجنة العليا للإصلاح الزراعي على الدفع لامتنع فيه ، ذلك بأن « وجوب الفصل في دعوى المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة » هو هدف الشارع الذي لا محيد عنه بأية حال من الأحوال ، والذي يجب اعتباره دائماً عند الفصل في مثل هذا الدفع ، فإذا كانت الدعوى الفرعية لا تحول دون بلوغ هذا الهدف ، احتفظت بطبيعتها وإجراءاتها الخاصة ، أما إذا كانت تحول دون بلوغه بأنها تفقد طبيعتها ، وتصطبغ بصبغة الدعوى الأصلية ويجري عليها ما يجري على الأخيرة من أحكام ، ومنها وجوب رفع استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور . وتأسيساً على ذلك ينبغي التفريق بين حالتين : حالة ما إذا فصل في دعوى المعارضة في أمر الأداء ودعوى الضمان بحكم واحد ، وحالة ما إذا فصل في دعوى الضمان بحكم مستقل لاحق عملاً بالمادة ١٤٧ مرافعات . ففي الحالة الأولى تفقد دعوى الضمان طبيعتها ، وتتبع الدعوى الأصلية في إجراءاتها ، أخذاً بقاعدة الفرع يتبع الأصل ، وحق لا تحول نظرها ، من جهة أخرى ، دون الفصل في دعوى المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة ، ذلك بأن استئناف دعوى الضمان بطريق الإيداع والتحضير يستغرق وقتاً طويلاً ، ويعرقل سرعة الفصل في الدعوى الأصلية ، ويجعل نص المادة ١١٨ مرافعات لغواً كلما تفرعت عن الدعاوى المنصوص عليها فيها دعاوى فرعية ، وما أيسرها

على الخصوم . وبما يؤيد هذا النظر أن الفقرة الثانية من المادة ١١٨ مرافعات تنص على أنه « في جميع الأحوال تعطى المحكمة الخصوم المواعيد المناسبة للاطلاع على المستندات والرد عليها ، وكلما اقتضت الحال تقديم مستنداته أو طلبات عارضة أو إدخال خصوم حددت المحكمة المواعيد التي يجب أن يتم فيها ذلك » ويؤدي ذلك أن إدخال خصوم ، في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، يجب ألا يحول دون نظرها كذلك ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الدعوى المتفرعة عنها تنظر أيضاً على وجه السرعة تبعاً لها ، وإلا تخلف هدف الشارع من وجوب الفصل في الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات على وجه السرعة كما سبق البيان . أما في الحالة الثانية فإنه يكون هناك دعويان منفصلتان في الواقع ، وما دامت دعوى المعارضة في أمر الأداء قد سبق الفصل فيها على وجه السرعة ، فيجب أن تحتفظ دعوى الضمان بطبيعتها واستقلالها . وأن يكون استئنافها عن طريق الإيداع والتحضير بقلم الكتاب .

« وحيث إنه إذا فصل في الدعويين بحكم واحد فإن الدفع يكون في محله ، ويتمين الحكم بيطلان الاستئناف .

« وحيث إن المستأنفين ملزمان بالمصروفات عملاً بالمواد ٣٥٦ ، و ٣٥٧ ، و ٤١٦ من قانون المرافعات .

(الاستئناف رقم ٨٣ ، ١٣٧ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الخالق علام وأميل جبران بولس وحسن رفعت المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجاري

ثابت من وجود منازعات قضائية بين الطرفين ولم تحسم بعد نهائياً بينهما. هذا كله بالإضافة إلى ماقرره المدعى عليه دون اعتراض المدعية من تخوفه لأن الشركة المدعية وأصحابها شارعون في تصفية أموالهم ومغادرة البلاد عما يضيع له حقه عند الحكم له في دعواه ، الأمر الذي يصح اعتباره سبباً مشروعاً — في حدود دعوى الإفلاس — للامتناع عن السداد دون ماخشية من الحكم بالإفلاس لعدم ثبوت العجز عن الأداء واضطراب الحالة المالية وتصدع الائتمان التجاري .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تخلص حسبما جاءت في صحيفة الدعوى للعلنة إلى المدعى عليه في ١٣ مارس ١٩٥٨ في أن الشركة المدعية كانت تتعامل مع المدعى عليه واستمرت تتعامل معه إلى أن أصبح مديناً لها في مبالغ كثيرة ومنها ١٨٨ م ٢٣٣ ج ثابت بمقتضى كميالة مؤرخة ٢٦/٣/١٩٥٣ ومستحقة السداد في ٥/٨/١٩٥٣ وأنه لما لم يقم المدعى عليه بالسداد في ميعاد الاستحقاق اضطرت المدعية إلى تحرير بروتستوعدم الدفع ثم استصدرت أمر بأداء مبلغ الكميالة المذكورة وقد أعلن الأمر للمدعى عليه وقام الأخير بالمعارضة فيه وقضى برفض المعارضة وتأيد الأمر المعارض فيه ثم استأنف المدعى عليه الحكم الصادر في المعارضة وقضى أيضاً برفض الاستئناف

٣٧

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨

١ — إفلاس . إشهار الإفلاس . ليس لمجرد امتناع التاجر عن الدفع وإنما بسبب عجزه عنه .
٢ — دين . منازعة جديدة فيه . تمنع من شهر الإفلاس . مثال .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز قانوناً أن يشهر إفلاس التاجر لمجرد امتناعه عن الدفع وإنما بسبب عجزه عنه فإذا ثبت أن المدين قادر على أداء ديونه ولكنه لا يريد أداءها فلا يجوز شهر إفلاسه ولا سبيل للدائنين إلا توقيع الحجز الفردية على أمواله كما يكون لهم مطالبته بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن المماطلة في الدفع ، ومع ذلك فإن امتناع المدين عن الدفع دون أن يكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته على اضطراب حالته المالية .

٢ — إذا ثبت وجود منازعة جديدة في الدين ، فإن التوقف عن دفع هذا الدين لا يعد سبباً لإشهار الإفلاس . مثال ذلك : إذا ثبت في الدعوى أن المدعى عليه ليس عاجزاً عن سداد دينه التجاري المستحق عليه بدليل إيداعه له خزينة المحكمة ، ذلك بالإضافة إلى ما هو

الاستئناف المرفوع من المدعى عليه . ١٢ — شهادة رسمية من محكمة القاهرة بما تم في استئناف المدعى عليه رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٦ .

وبجلسة ١٢ من ابريل ١٩٥٨ أقر المدعى عليه بصفته كتاجر بقيمة الدين وذكر وكيله الحاضر معه ان دفاعه في الدعوى يخلص في أنه اتفق مع الشركة المدعية على استيراد رسالتين من البضاعة إلا أنه رأى بعد ذلك الاكتفاء باحداها وكان قد سدد للشركة المدعية مبلغاً من المال يزيد عن قيمة الرسالة التي استوردت وقد رفع بشأن هذا النزاع دعاوى من الطرفين قضى في دعوى المدعية بتأييد أمر الأداء الصادر ضده في حين أجلت دعواه وهي رقم ٢٠٣٨ سنة ١٩٥٤ لجلسة مقبلة ولم يفصل فيها بعد وانه يطالب المدعية في تلك الدعوى بمبلغ ١٥٠ جنيه وانه نظراً إلى أن الشركة المدعية شارعة في تصفية أموالها ويعتزم أصحابها مغادرة البلاد فإنه لهذا السبب وحده امتنع عن السداد وهو ليس عاجزاً عن الدفع وهو لذلك سيودع مبلغ ٢٥٠ جنيه خزينة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى رقم ٢٠٣٨ سنة ١٩٥٤ تجارى القاهرة المرفوعة منه وعلى ذمته هذه الدعوى هذا بالإضافة إلى أن الشركة المدعية قد اتخذت إجراءات التنفيذ قبله ووقعت الحجز على منقولاته وقد تم إيداع مبلغ الـ ٢٥٠ جنيه فعلاً بمقتضى الإيصال رقم ٤٨٢٥٥٠ المؤرخ ١٢ / ٤ / ١٩٥٨ وأرفق بالدعوى كما أرفق بها محضر الإيداع .

« وحيث إنه لما كان من المسلم به بداءة أنه يشترط وفقاً للمادة ١٩٥ من القانون التجارى لإشهار إفلاس التاجر بأن تكون أحواله التجارية قد اضطربت إلى الحد الذى يصيب التمانه التجارى بتصدع جسيم يؤدى به إلى توقفه عن سداد ديونه التجارية نتيجة لعجزه عن الوفاء بها وقد ثار

وتأييد الحكم المستأنف فلجأ المدعى عليه بعد ذلك إلى تقديم طلب التماس بإعادة النظر بالنسبة للحكم الصادر في الاستئناف وقد حاولت المدعية اقتضاء دينها إلا أن المدعى عليه لم يقم رغم ذلك بالسداد بل حاول رفع الحجز الموقع على أمواله عن طريق تسخير شخص رفع دعوى استرداد وإنه نظراً إلى أن المدعى عليه تاجر ومتوقف عن دفع ديونه الحالة الأداء فإنه يحق للمدعية أن تطلب الحكم بإشهار إفلاسه وتحديد يوم ١٩٥٣/٨/٥ كتاريخ مؤقت لتوقفه عن الدفع وتعيين أحد قضاة الدائرة مأموراً للتفليسة واتخاذ الاجراءات اللازمة محافظة على أمواله وشخصه وجعل المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق التفليسة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل . وقدست المدعية تأييداً لدعواها حافظة المستندات رقم ٤ ملف ضمنها ١٢ مستنداً هي عبارة عن :

- ١ — أمر أداء بمبلغ ١٨٨ م ٢٣٣ ج والمصاريف ورسم البروتستو معلن في ٢٨ / ٨ / ١٩٥٤ . ٢ — توكيل بالتنفيذ .
- ٣ — توكيل بإعادة تنفيذ الأداء سالف الذكر .
- ٤ — محضر حجز تنفيذى . ٥ — صورة رسمية من محضر حجز تحفظى مؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٥٤ .
- ٦ — صورة عرقية من الحكم الصادر في دعوى الاسترداد رقم ١١٩ سنة ٥٧ مدنى المنشية .
- ٧ — حكم في الإشكال رقم ٣٧٤ سنة ١٩٥٤ اسكندرية .
- ٨ — الحكم الصادر في ١ / ٢ / ١٩٥٦ برفض المعارضة في أمر الأداء . ٩ — إعلان بيع حجوزات المدعى عليه الثابتة بمحضر الحجز التحفظى الموقع بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ .
- ١٠ — محضر تنبيه بالدفع وإيقاف التنفيذ لعمل إشكال مؤرخ ٢٢ / ٤ / ١٩٥١ . ١١ — صورة تنفيذية من حكم رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٦ عن

سبباً مشروعاً — في حدود دعوى الإفلاس —
للامتناع عن السداد دون ما خشية من الحكم
بالإفلاس لعدم ثبوت المعجز عن الأداء واضطراب
الحالة المالية وتصعد الاتهام التجاري وغنى عن
البيان أن سبيل إجراءات التنفيذ الانفرادية
— ودين المدعية نهائى — مفتوح للشركة المدعية
على مصراعيه لتجصل من المدعى عليه ومن أمواله
على حقها كاملاً وذلك كله مباح لها دون دعوى
الإفلاس وإجراءاتها الجماعية الأمر الذى يتعين معه
رفض الدعوى وإلزام المدعية مصروفاتها عملاً
بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٥٨ تجارى رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد الوهاب إبراهيم وأحمد خيرت
ومحمود حسن حسين القضاة) .

٣٨

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٣ يونه سنة ١٩٥٨

١ — المنازعات التى تثور حول أموال الرعايا
البريطانيين والفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة العرفية
لا تكون بمنجاة من تدخل القضاء وفقاً للأمر العسكرى
رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .

ب — التكليف الذى أنى به الأمر العسكرى رقم ٥
لسنة ١٩٥٦ فى المادة ١٣ مقصور على دفع الديون التى
على الأموال التى وضعت تحت الحراسة ودياً .

المبادئ القانونية

١ — وضع الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة
١٩٥٦ أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين
فى الحراسة العرفية لا القضائية وجعل تعيين
وعزل الحراس بيد وزير المالية والاقتصاد
لا بيد جهة القضاء ، ونتيجة ذلك حتماً أن
المنازعات التى تثور حول الأموال التى للحراسة
أو التى عليها لا تكون بمنجاة من تدخل القضاء ،

الخلاف فى حالة ما إذا كان المدين مؤسراً وقادراً
على الدفع ولسكنه يمتنع عنه لمجرد الماطلة أو العناد
دون أن تكون لديه أسباب مشروعة لهذا الامتناع
فقد ذهبت بعض الأحكام إلى جواز شهر الإفلاس
(راجع اسكندرية الابتدائية ٢٣ / ٩ / ١٩٣٩
المحكمة اسكندرية ٢١ ص ٦٧ رقم ٧٤) فى حين أن
هذه المحكمة ترى ومبها الفقه أن هذه الأحكام
قد خانها التوفيق لأنه لا يجوز قانوناً أن يشهر
إفلاس التاجر لمجرد امتناعه عن الدفع وإنما بسبب
معجزه عنه فإذا ثبت أن المدين قادر على أداء ديونه
ولسكنه لا يريد أداءها فلا يجوز شهر إفلاسه
ولا سبيل للدائنين إلا توقيع الحجز الفردية على
أمواله كما يكون لهم مطالبته بالتعويضات عن
الأضرار الناجمة عن الماطلة فى الدفع ومع ذلك فإن
امتناع المدين عن الدفع دون أن يكون لديه أسباب
مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته على اضطراب
حالته المالية (راجع كتاب الإفلاس للدكتور
محسن شفيق ص ١٨١ و ١٨٢ بند ١٤٤) .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم ولما كان من
الثابت فى الدعوى أن المدعى عليه ليس عاجزاً
عن سداد دينه التجارى المستحق عليه بدليل
إيداعه له خزينة المحكمة ذلك بالإضافة إلى ما هو
ثابت من وجود منازعات قضائية بين الطرفين ولم
تحمس بعد نهائياً بينهما إذ لا زالت الدعوى رقم
٢٠٣٨ سنة ١٩٥٤ موضع نظر محكمة مصر
التجارية (راجع المستند رقم ٨ من حافظة المدعية)
هذا كله بالإضافة إن ما قرره الحاضر مع المدعى
عليه فى مواجهة محامى المدعية ولم يعترض عليه من
تخوفه إذا ما سدد مطلوب المدعية ليقضى بعد
ذلك حقه عند الحكم له فى دعواه لأن الشركة
المدعية وأصحابها شارعون فى تصفية أموالهم
وينوون مغادرة البلاد الأمر الذى يصح اعتباره

مع هؤلاء الأفراد تتمتع بحصانة لا يسوغها القانون ، ومن ثم يكون التكليف الذي أتى به الأمر العسكري في المادة ١٣ مقصوراً على دفع الديون التي على الأموال التي وضعت تحت الحراسة ودياً إذا تم تقديم البيانات المطلوبة عنها طبقاً للمادة المذكورة في المواعيد المقررة فإذا لم يتم ذلك كان للدائن الالتجاء إلى القضاء ليقول كلمته بخصوص دينه ، وليس في ذلك أى تعارض مع الحكمة من وضع أموال أولئك الرعايا تحت الحراسة .

المحكمة

« حيث إن شركة تيمسكو قدمت طلباً تستصدر به أمر أداء ضد المهندس إسماعيل عيد بصفته الحارس الخاص على شركة خوفو سيراميك وكان يمثلها أنطوني ماريوكيان البريطاني الجنسية وديمتري ييلافيدس اليوناني الجنسية ، بأن يؤدي لها مبلغ ٧٥٠ ج والمصاريف ورسم البروتستو والأتعاب بأمر مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، بمقولة إن ممثلي الشركة المذكورة مدينان لها في المبلغ السالف ثمن بضاعة بمقتضى كيميائيتين الأولى بمبلغ ٥٠٠ ج استحقاق ١٥/١٠/١٩٥٦ والثانية بمبلغ ٢٥٠ ج استحقاق ٢٠/١١/١٩٥٦ وقد تحرر عنها بروتستو عدم الدفع في ٧ يناير سنة ١٩٥٧ ، ولأن الشركة التي يمثلانها قد وضعت تحت الحراسة عملاً بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فقد نهت المدعية على المدعى عليه بصفته بالوفاء ، ولكنه اعتذر بعدم وجود مال سائل تحت يده على ما جاء بخطابه المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وإذ رفض الطلب وتحددت جلسة لنظر الموضوع قامت المدعية بإعلان المدعى عليه في ٦/٣/١٩٥٨ بطلباتها المشار إليها آنفاً ثم قدمت إثباتاً للدعوى حافظه مستنداتها مضمنة إياها السكبيائيتين وبروتستو عدم الدفع المذكورة

ولو قصد المشرع حرمان الدائنين من مقاضاة الحراسة عن ديونهم لنص على ذلك صراحة في الأمر العسكري كما فعل حينما جعل للحراس حق التقاضى (م ٩) وعند ما أصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ لتغطية تصرفات وزير المالية والحراسة العامة على الرعايا الايطاليين المفروضة بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ في الحرب العالمية الثانية ، حتى لا تكون مثار نقاش أو نزاع أمام المحاكم وبذلك كان كل ما صدر عن الحراس أو وزير المالية فيما يتصل بأموال الأعداء سواء في إدارتها أو توزيعها أو بيعها أو شؤون موظفيها بمنجاة من تدخل القضاء .

٢ — نصت المادة ٣٤ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على معاقبة المدين الذي لا يقدم البيانات المطلوبة منه في المادة ١٣ بغرامة لا تتجاوز ٢٠ ج ، كما نصت على معاقبة الدائن الذي لا يقدم البيانات المطلوبة منه في تلك المادة بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للحراسة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو يأخذى هاتين العقوبتين ، وأغفلت المادة جزاء الدائن الذي لا يقدم البيانات المطلوبة منه إليها فيها ، وليس في الأمر ما يشير إلى حرمان مثل هذا الدائن من حق مقاضاة الحراسة للحصول على دينه ، يؤكد هذا مساق المادة ١٣ لا ينفي في صياغته ذلك الحق ، وإلا كيف يعطى للحراس حق التقاضى باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم (م ٩) ويحرم من هذا الحق الأفراد من غير أصحاب الأموال التي فرضت عليها الحراسة ، والقول بخلاف ذلك معناه أن تصرفات الحراسة

العسكري — كما هو الحال في الدعوى الحالية — وفي ذلك تحقيق لغرض المشرع وهو استقرار المعاملات مع الحراسة ، لما كان ذلك وكانت المدعية لم تنازع في أنها لم تقم باتباع أحكام المادة ١٣ السالفة وبذلك تكون قد خالفت أحكام قاعدة آمرة وبالتالي لا يجوز توجيه المطالبة بدينها إلى المدعى عليه بصفته حارساً .

« وحيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى أقيم على أن نص المادة ١٣ من الأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٥٦ هو من النصوص الآمرة التي قصد المشرع بإصداره استقرار المعاملات مع الحراسة ولازم ذلك منع أصحاب الديون قبل الأموال التي وضعت تحت الحراسة من رفع دعاوى إلى القضاء لمطالبة الحراسة بهذه الديون إذا لم يخطر بها في المواعيد المقررة .

« وحيث إن الدعوى الحالية رفعت على المدعى عليه بصفته حارساً خاصاً على شركة خوفاً جنرال سراميك بمقتضى قرار من وزير المالية والاقتصاد وفقاً للمادة الثامنة من الأمر العسكري المذكور الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم .

« وحيث إن وضع أموال الرعايا المذكورين تحت الحراسة طبقاً للأمر العسكري السالف إنما كان إجراء استلزمته ضرورة المحافظة على الأمن والنظام العام بسبب الظروف التي مرت بها البلاد أثناء العدوان الثلاثي ، ولذلك عني هذا الأمر بتنظيم كل ما يتعلق بشئون هذه الحراسة وجعل تنظيمها والإشراف عليها بيد وزير المالية والاقتصاد إذ وضعت تلك الأموال في الحراسة العرفية لا القضائية وصار تعيين وعزل الحراس بيده لا بيد جهة القضاء ، ونتيجة ذلك حتماً أن المنازعات التي تثور حول الأموال التي للحراسة أو التي عليها لا تكون بمنجاة من تدخل القضاء ، ولقد قصد المشرع حرمان الدائنين من مقاضاة الحراسة عن ديونهم فنص على ذلك صراحة في

وخطابها المرسى إلى المدعى عليه في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بضرورة الوفاء ورده عليه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بعدم وجود مال سائل لديه وبإحالة كتاب المدعية إلى الحارس العام للتصرف .

« وحيث إن المدعى عليه قدم مذكرة دفع فيها بعدم قبول الدعوى لعدم إخطار الشركة المدعية بالحراسة بدينها وفقاً لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ / ١٩٥٦ مع إلزام المدعية بالمصروفات والأتعاب ، وقال شرحاً لذلك إن الأمر العسكري أوجب في مادته الثالثة عشر على كل دائن لأحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه أن يتقدم إلى الحراسة العامة في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية ببيان ما يكون له من دين حال أو مستقبل محقق الوجود أو متنازع فيه ، وقد استهدف الأمر من ذلك أن يقف الحراس على حقيقة المركز المالي لكل شخص طبيعي أو معنوي فرضت عليه الحراسة ، وبذلك تستقر المعاملات مع الحراسة بحيث تستطيع أن تباشر عملها وهي في حمي من أن ينتزع منها مال مستقبلاً أو تتخذ قبلها إجراءات التنفيذ التي قد تعطل حسن سير أعمالها ، وقال أيضاً إن نص المادة ١٣ هو من النصوص الآمرة التي لا يجوز الحيدة عن اتباع حكمه إذ أن النص صدر بكلمة « يجب » ولذلك يلزم لمن يخضع لحكم هذا النص أن ينفذ ما جاء به من أوامر وإلا لم يكن جديراً بحماية القضاء ، بمعنى أن الدائن الذي لم يقدم بياناً عن دينه في الميعاد وطبقاً للشروط والأوضاع التي حددها الأمر العسكري لا يكون له أن يطالب الحراسة بدينه ويمنع القضاء من نظر دعواه قبل الحراسة عن هذا الدين ، ويجب على مثل هذا الدائن أن ينتظر حتى ترفع الحراسة لأن دينه موجود بأصله صحيحاً لم يلحقه بطلان ، وكل ما اعتراه هو عدم إمكان صاحبه استيفاء طوال مدة فرض الحراسة جزاء عدم تقدمه به لها في المواعيد التي حددها الأمر

الأمر العسكري كما فعل حينما جعل للحراس حق التقاضي (م ٩) وعندما أصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ لتغطية تصرفات وزير المالية والحراسة العامة على الرعايا الإيطاليين المفروضة بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ في الحرب المالية الثانية، حتى لا تكون مثار نقاش أو نزاع أمام المحاكم وبذلك كان كل ما صدر عن الحراس أو وزير المالية فيما يتصل بأموال الأعداء سواء في إدارتها أو توزيعها أو بيعها أو شؤون موظفيها بمنجاة من تدخل القضاء .

« وحيث إن الهدف الذي قصد به من تقنين المادة ١٣ من الأمر العسكري هو حصر ما للرعايا المذكورين من أموال قبل الغير وما عليهم من ديون إذا كانت قيمة الأموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ ج وذلك في أقرب وقت ممكن ليقف الحراس على الحالة المالية للحراسات ، وقد أجاز لهم الأمر العسكري في المادة ٢٢ منه تصفية الأموال إذا تبين لهم أن خصومها تزيد على أصولها ويكون توزيع الأصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ويقتصر على الدائنين الذين أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد ولا ينظر في أي طلب آخر ولا يترتب عليه وقف التوزيع ، كما جعلت المادة المذكورة من حق الحراس العام أو مندوبه استبعاد الدين الذي يشك في صحته سنده على أن يخصص له مقابل عند التوزيع على سبيل التذكير إلى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة ذلك السند ، ونصت المادة ٣٤ على معاقبة المدين الذي لا يقدم البيانات المطلوبة منه في المادة ١٣ بغرامة لا تتجاوز ٢٠ ج ، كما نصت على معاقبة الدائن الذي يقدم البيانات المطلوبة منه في تلك المادة

بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للحراسة ، بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وأغفلت المادة جزاء الدائن الذي لا يقدم البيانات المطلوبة منه والمشار إليها فيها ، وليس في الأمر ما يشير إلى حرمان مثل هذا الدائن من حق مقاضاة الحراسة للحصول على دينه ، يؤكد هذا مساق المادة ١٣ لا ينفي في صياغته ذلك الحق ، وإلا كيف يعطى للحراس حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم (م ٩) ويحرم من هذا الحق الأفراد من غير أصحاب الأموال التي فرضت عليها الحراسة ، والقول بخلاف ذلك معناه أن تصرفات الحراسة مع هؤلاء الأفراد تتمتع بحصانة لا يسيغها القانون ، ومن ثم يكون التكليف الذي أتى به الأمر العسكري في المادة ١٣ مقصوراً على دفع الديون التي على الأموال التي وضعت تحت الحراسة وديا إذا تم تقديم البيانات المطلوبة عنها طبقاً للمادة المذكورة في المواعيد المقررة فإذا لم يتم ذلك كان للدائن الإلتجاء إلى القضاء ليقول كلمته بخصوص دينه ، وليس في ذلك أي تعارض مع المحكمة من وضع أموال أولئك الرعايا تحت الحراسة .

« وحيث إنه لكل ما تقدم جميعه يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس سليم من القانون متميماً للقضاء برفضه .

« وحيث إنه بالنسبة للموضوع فإن المدعى عليه لم يتعرض له وترى المحكمة إفساح المجال له لبحثه وتحديد جلسة مقبلة لنظره .

(القضية رقم ١٩٣ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

قضاء الضرائب

يرفع الأمر للقضاء ليقيم الدليل على دفع
المقابل ، وفي هذه الحالة يرد إليه فرق
الضريبة .

المحكمة

«من حيث إن واقعة هذه الدعوى تتحصل فيها
توضيح من الأوراق أن المدعية السيدة سميرة محمد
أحمد أقامت بصحيفة أعلنت بتاريخ ١٨ مايو سنة
١٩٥٤ أمام الدائرة الثالثة التجارية بمحكمة القاهرة
الكلية قالت فيها إنه بمقتضى عقد ابتدائي مؤرخ في
١٩٥٢/٦/١ باعت إلى المدعى عليهم من الثالث
إلى الخامسة ١٥٠ فدانا بناحية الخلاة ببلقاس
مركز بلقاس نظير ثمن قدره ١٦٥٠٠ جنيهاً دفع
منه المشترون مقدماً مبلغ ٨٧٥٠ جنيهاً عند
التوقيع على العقد الدين وضعوا أيديهم على الأطيان
الباعة من تاريخ هذا العقد. وتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٦
تسجل العقد نهائياً تحت رقم ٥٨٣٨ ونقل
التسكين إلى اسم المشتري كما قاموا بسداد
الأموال الأميرية .

واستطردت المدعية في صحيفة الدعوى فقالت
إن المدعى عليهم من الثالث إلى الخامسة قاموا
عند تحرير العقد الابتدائي بسداد نصف الثمن من
مالهم الخاص الذي حصلوا عليه من بيع الفيلا
السكائنة بشارع سليم الأول رقم ١٠٨ بحلقة
الزيتون والتي آلت إليهم بطريق الميراث الشرعي
عن والدهم المرحوم محمد لبن عظمة وهي الباعة

٣٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — الضريبة العامة على الإيراد . قبول الدعوى
برد ما هو ثابت دفعه زيادة عن المستحق ، إذا كان عدم
البت في إقرارات المولين وعدم إتمام الربط راجعان
لتلك مصلحة الضرائب .

ب — سريان التصرفات بين الأصول والفروع على
مصلحة الضرائب . التصرف بعوض يقام فيه الدليل
على دفع المقابل .

المبادئ القانونية

١ — تقبل دعوى طلب رد فرق الضريبة
المدفوعة سداداً للضريبة العامة على الإيراد
على أن تقوم المدعية بإثبات إيداعها تلك المبالغ
زيادة عما هو مستحق عليها ، إذا كان عدم إتمام
البت في إقرارات المولين وإتمام الربط
راجعان لتلك مصلحة الضرائب ، حتى
لا يكون الممولون عرضة لتسلط المصلحة .

٢ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤
مكرر من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن
فرض ضريبة عامة على الإيراد ، على أنه
لا تسرى على مصلحة الضرائب التصرفات
بين الأصول والفروع خلال خمس سنوات
سابقة على فرض الضريبة ، أما إذا كان
التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن

بالنفاذ المبجل وبلا كفالة وقدمت المدعية تدليلاً على الدعوى حافظة (رقم ٤ دوسيه) تحوى :

١ — عقد بيع مؤرخ في ١٤/٤/١٩٥٢ يتضمن بيع المنزل رقم ١٠٨ شارع سليم الأول بحلقة الزيتون المملوك للمدعية والمدعى عليهم الثالث والرابع والخامسة بثمن قدره ١٠١٠٠ ج دفع منه عند التوقيع على العقد النهائي مبلغ ٩١٠٠ جنياً وقد سجل هذا العقد بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٤ تحت رقم ٣٩٨٢ شهر عقارى القاهرة .

وتقول المدعية إنه يخص المدعى عليهم المذكورين من هذا الثمن مبلغ ٥٠٠ مليم و ٨٨٣٧ جنياً حسب الأنصبة الشرعية .

٢ — كشف حساب المدعية بينك مصر رقم ٢٧٠٢١ خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٢ وثابت منه أنها أودعت في ١٥/٤/١٩٥٢ في اليوم الثانى للتوقيع على العقد النهائي الخاص ببيع المنزل الموضح بالمستند الأول مبلغ ٨٥٠٠ جنيه فى حسابها الخاص .

٣ — عقد بيع ١٥٠ فدانا مؤرخاً في ١/٦/١٩٥٢ صادر من المدعية إلى المدعى عليهم من الثالث إلى الخامسة بثمن قدره ١٦٥٠٠ ج وقد أقرت البائنة بقبضها مبلغ ٨٧٥٠ ج والباقي يقسط على خمس سنوات وتقول المدعية إن هذا المبلغ المقبوض هو نصيب المدعى عليهم المذكورين من ثمن المنزل وقد تسلمته وأودعته باسمها بحسابها الجارى بينك مصر فى اليوم التالى وقد سجل هذا العقد بتاريخ ٢٦/٨/١٩٥٢ .

« وحيث إنه لدى نظر القضية أمام المحكمة التجارية قررت بجلسته ٥/٣/١٩٥٥ إحالتها إلى هذه الدائرة لنظرها بجلسته ٢٤/٣/١٩٥٥ .

إلى السيد مصطفى أو رحاب بمقتضى عقد مسجل بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٣ بثمن قدره ١٠١٠٠ ج يخص المدعى عليهم منه ٥٠٠ م و ٨٨٣٧ ج حسب أنصبتهم الشرعية فى الميراث إلا أنهم لم يتسلموا نصيبهم هذا فاستلمته المدعية وأودع لحسابها الجارى بينك مصر سداداً لجزء من ثمن الأطنان المباعة منها إليهم .

ولما كان المدعى عليهم من الثالث إلى الخامسة قد استغلوا هذه الأطنان لحسابهم الخاص من تاريخ العقد الابتدائى ثم قاموا بسداد باقى الثمن المقسط على خمس سنوات مما يحصلون عليه من ريع هذه الأطنان ولما كانت المدعية قد دفعت لمصلحة الضرائب ضمن الضريبة العامة على الإيراد خلال سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ باعتبار أن هذا التصرف لا يسرى على مصلحة الضرائب فدفعت عنها فى سنة ١٩٥٢ مبلغ ٢٥٠ م و ٣٢٣ ج وفى سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٥٠ م و ١٩٣ ج مع أن تلك الأطنان قد تصرفت فى ملكيتها ففى غير مسئولة قطعاً عن الضريبة المستحقة عليها وفقاً لنص المادة ٢٤ مكرر ٢ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٥٤ لذلك فقد أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بسماع المدعى عليهما الأول والثانى وفى مواجهة باقى المدعى عليهم الحكم بسريان التصرف الصادر منها بموجب العقد المسجل بتاريخ ٢٦/٨/١٩٥٢ عن الأطنان الموضحة بصدر العريضة مع إلزام مصلحة الضرائب برد فرق الضريبة المدفوعة عن هذه الأطنان بإقرار سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ والبالغ مقدارها عن سنة ١٩٥٢ — ٢٥٠ م و ٣٢٣ ج وعن سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٥٠ م و ١٩٣ ج ومجموعها ٥٠٠ م و ٥١٦ ج مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم

الربط لم يتم بعد فإنه قد مضى مدة بما يزيد عن سنة على تاريخه ومن المؤكد أن تكون المصلحة قد انتهت قطعاً من إتمام الربط خاصة وأن الربط عن سنتي ٥٢، ١٩٥٣ وإلا كان المدولون عرضة لتسلط المصلحة وتلكؤها في البت في إقراراتها.

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون الدفع بعدم قول الدعوى لرفعها قبل الأوان في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث إنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن ما استشفته المحكمة من مجموع الأوراق أن المدعية تصرفت بالبيع لأولادها في الأطنان موضوع التصرف وذلك بموجب عقد مسجل في ٢٦/٨/١٩٥٢ وبموجبه قد انتقلت الأطنان للمدعى عليهم من الثالث إلى الخامسة ملكية خالصة لهم وقد ثبت من القيد أنه قد استوفى كافة أركان صحته من بيع وثمن وتسجيل ونرى المحكمة لذلك أنه عقد جدي تم بموض وإذا كان من المقرر طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرراً من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد قد نصت على أنه لا تسرى على مصلحة الضرائب التصرفات بين الأصول والفروع خلال خمس سنوات سابقة على فرض الضريبة أما إذا كان التصرف بموض بجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء ليقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه فرق الضريبة ولما كان الثابت مما تقدم أن التصرف الحاصل من المدعية قد تم بموض لذلك تكون الدعوى صحيحة في شقها الأول ومن ثم يتعين الحكم باعتبار هذا التصرف ملزماً لمصلحة الضرائب .

« وحيث إن مصلحة الضرائب قد خسرت دعواها جزئياً لذا يتعين إلزامها بالمصاريف المناسبة .

« وحيث إن الحاضر عن مصلحة الضرائب دفع الدعوى بعدم قبولها لرفعها قبل أوانها وقال في شرح ذلك بمذكرته المقدمة أخيراً إن إقرارات المدعية المقدمة منها ما زالت تحت الفحص بمصلحة الضرائب ولم يبت فيها للآن ومن مقتضى المادة ٢٤ مكررة ٤ المضافة بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٥٤ لا يحق للمدعية إقامة دعواها قبل أن تتخذ المصلحة إجراءات الربط إذ كيف يرد إليها فرق الضريبة إذا لم تكن قد قامت بسداد الضريبة المستحقة عليها وفقاً للربط الذي تقوم به المصلحة واستندت في هذا إلى خطاب مؤرخ في ١٩٥٥/٣/٢ صادر من مراقب ضرائب عابدين .

« وحيث إن المدعية تناولت بمذكرتها (رقم ٥ دوسيه) الرد على هذا الدفع فقالت إنه لا علاقة بين الطلبات في دعواها وعدم إتمام الربط وأن المصلحة قد تراخت في إتمام الربط لتدفع بهذا الدفع وقالت عن الموضوع إن البيع للمدعى عليهم من الثالث للخامسة قد تم بموض وانتهت فيها إلى طلب رفض الدفع وفي الموضوع الحكم بالطلبات السابق إعلانها بصحيفة الدعوى .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه لما كان الثابت من أن الدعوى تتضمن طلبين أولهما اعتبار التصرف ملزماً لمصلحة الضرائب والثاني رد المبلغ المدفوع في ضريبة الإيراد عن هذه الأطنان موضوع هذا التصرف فإن الحكم في الطلب الأول لا يتطلب إطلاقاً الرجوع وانتظار ربط الضريبة فهو مستقل تماماً عنها ولا تربطهما معاً أية علاقة تستدعي التريث في الحكم فيها حتى يتم الربط . أما الطلب الثاني فمن الجائز أن يدفع فيه بهذا الدفع على اعتبار أنه لا يمكن الفصل فيه إلا بعد تمام الربط إلا أن المحكمة ترى أن تاريخ الكتاب المرسل من المأمورية المؤرخ ١٩٥٥/٣/٢ الذي يتضمن أن

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأخص فيما يتعلق بتحديد الربح الخاضع للضريبة أو بما ينبغي تقديمه من الممول من الاقرارات أو بتحصيل الضريبة تسرى على الضريبة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون فيما عدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ ومن مقتضى هذا النص أن جميع إجراءات تقدير الضريبة الخاصة وما يتبعه من طعون يسرى عليها ما جاء بضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أحكام فيما عدا المواد المستثناة بتلك المادة .

٢ — تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن لجان الطعن تختص بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة كما أن المادة ٥٤ من هذا القانون تنص على أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، وتدل كل النصوص السابقة على أنه فيما يختص بالضريبة الخاصة التي فرضها القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ أن الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية يجب أن يسبقه طعن أمام لجنة الطعن للفصل في أوجه الخلاف بين المصلحة والممول .

المحكم

« من حيث إن وقائع هذا الطعن تتحصل فيما وضع من الأوراق أن أقام بصحيفة أعلنت بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٣ قال فيها إن لجنة طعون القاهرة أصدرت قرارها بتقدير أرباحه عن سنوات ٤٧ و ٤٩ فأقام الدعوى طعناً على هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية

» وحيث إنه وإن كانت المدعية قد أودعت الضريبة المستحقة على هذه الأرباح ضمن ما استحق عليها من ضريبة إيراد وأن الدعوى في شقها الثاني تتضمن المطالبة برد هذا الفرق لحصول التصرف بموض فإنه لما كان الملف خلو مما يؤيد أن المدعية قد أودعت تلك المبالغ زيادة عما هو مستحق عليها لذلك ترى المحكمة أن هذا الشق من الدعوى غير صالح للفصل فيه مما يتعين معه فتح باب المرافعة لتقديم مصلحة الضرائب أو المدعية ما يفيد ربط الضريبة على المدعية عن السنتين ٥٢ ، ١٩٥٣ . »

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٥ ضرائب القاهرة رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل زهير وكيل المحكمة وعلى محمد على والسيد هاشم القاضي وحضور السيد الأستاذ غبريال رفلة وكيل النيابة) .

٤٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات التقدير وما يتبعه من طعون يسرى عليها ما جاء بضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أحكام فيما عدا المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ طبقاً للمادة ١٢ من القانون ٢٠ سنة ١٩٤٤ .

ب — الطعن في ضريبة الأرباح الاستثنائية أمام المحكمة الابتدائية يجب أن يسبقه طعن أمام لجنة الطعن طبقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالأرباح الاستثنائية أن الضريبة الخاصة تحصل بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما أن جميع أحكام القانون

بخصم الاستهلاك الاستثنائي قال الطاعن إنه يبدو من رد الأمورية أنه غير شاف ولا واف وأنها لم تقطع برأيها في الموضوع وأنها متشككة في موقفها منه . وأنهى الطاعن بصحيفة الطعن بطلب قبوله شكلاً وفي الموضوع القضاء بأحقية في تسوية الضريبة الاستثنائية على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ مع تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . وبعد خصم الاستهلاك الاستثنائي تطبيقاً للمادة السابعة من هذا القانون مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث إنه بعد أن تداولت القضية بالجلسات دفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل أوانها وقد أمرت المحكمة بحجزها للحكم في هذا الدفع وصرحت بتناول المذكرات لجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ ثم مدت الحكم لجلسة اليوم لإتمام المداولة .

« وحيث إن الحاضر عن مصلحة الضرائب قدم مذكرته الشارحة لهذا الدفع وقد جاء فيها أن الطاعن لم يلجأ إلى لجنة الطعن بعد أن رفضت الأمورية طلباته الخاصة بربط الضريبة الاستثنائية بل لجأ مباشرة إلى المحكمة للفصل فيها واستندت المصلحة في ذلك على المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي تنص على أن الضريبة الخاصة تحصل بذات الطرق الموضوع لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك بمقتضى الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . وأضافت المصلحة أن المادة ٥٤ من القانون نصت على أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية وانتهت المصلحة إلى أنه يستبين من مجموع هذه النصوص أنه كان لازماً على الطاعن أن يلجأ أولاً

ولا زالت منظورة أمامها لم يصدر فيها الحكم الآن وبعد صدور قرار اللجنة أرسلت إليه الأمورية تنبيهان بمطالبة بالضريبة الاستثنائية عن هذه السنين التي احتسبتها بواقع ١٢٪ من رأس المال المستثمر فأرسل إليها خطاباً يطلب تسوية الضريبة الاستثنائية عنها على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ مع تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ومع خصم الاستهلاك الاستثنائي المنصوص عنه بالمادة ٧ من القانون المذكور فردت عليه الأمورية بخطابها المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٣ بعدم أحقيته في التمتع برقم المقارنة على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ .

ولما كانت المنشأة ونصوص القانون لا تجيز استعمال رقم المقارنة الواحد بواسطة ممولين مختلفين ولأن انتفاع الممول برقم المقارنة سبق لمول آخر اتخاذه قانوناً مشروط بانتقال ملكية المنشأة وصودر رقم المقارنة من المالك الأصلي إلى المالك الجديد وأنه في حالة الطاعن لم يحصل وأنه بتخصيص الاستهلاك الاستثنائي فإن أغلب المفردات الواردة بالكشف المرفق بالمذكرة المقدمة يغلب عليها صفة المصروف الإرادي هذا فضلاً عن أن الأمورية لم تتأكد منها بعد .

واستطرد الطاعن بالصحيفة فقال إن ما جاء بالفقرة الأولى من خطاب الأمورية فردود عليه بصريح نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي تنص على أنه إذا وقف الممول استغلال المنشأة ثم عاد فاستأنفه بحالتها السابقة وكذلك إذا انتقلت ملكيتها من يد إلى يد أخرى استمر العميل برقم المقارنة السابق اتخاذه فإذا كانت الأمورية قد أخطأت في تطبيق نص المادة فعليها هذا الخطأ ولا يضار الطاعن بهذا الخطأ وفيما يختص

إلى لجنة الطعن للفصل في الخلاف القائم بينه وبين المصلحة .

« وحيث إن الطاعن قدم مذكرته تناول فيها الرد على هذا الدفع فقال إن هذه الدعوى رفعت في سنة ١٩٥٣ وتداولت ١٥ جلسة دون أن تبدي مصلحة الضرائب هذا الدفع المجيب بل لقد ضمت المحكمة بعض أوراق من الملف الفردي للممول السابق تنفيذاً لقرار المحكمة مما يذهب بحقها في أي دفع شكلي حتى ولو كان صحيحاً .

ثم قال إن هذا الدفع غير صحيح ولا سند له من القانون ذلك لأن اختصاص لجان الطعن قاصر فقط على الفصل في الطعون في التقديرات التي يعلن بها الممول على النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب ولها عند نظرها أن تفصل في كافة ما يثار فيها من أوجه الخلاف .

« وحيث إن محور النزاع بين الطرفين يدور حول ما إذا كان الطعن في تسوية الضريبة الاستثنائية أمام المحكمة يجب أن يسبقه طعناً أمام لجنة الطعن أم أنه يجوز للممول أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة دون أن يمر على تلك اللجنة .

« وحيث إنه من المقرر لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالأرباح الاستثنائية أن الضريبة الخاصة تحصل بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما أن جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأخص فيما يتعلق بتحديد الربح الخاضع للضريبة أو بما ينبغي تقديمه من الممول من الإقرارات أو بتحصيل الضريبة تسوى على الضريبة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون

فيما عدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ ومن مقتضى هذا النص أن جميع إجراءات تقدير الضريبة الخاصة وما يتبعه من طعون يسرى عليها ما جاء بضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أحكام فيما عدا المواد الاستثنائية بتلك المادة .

ولما كانت المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن لجان الطعن تختص بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة كما أن المادة ٥٤ من هذا القانون تنص على أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منهقدة بهيئة تجارية .

« وحيث إنه يبين من مجموع هذه النصوص أنه فيما يختص بالضريبة الخاصة التي فرضها القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ أن الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية يجب أن يسبقه طعن أمام لجنة الطعن للفصل في أوجه الخلاف بين المصلحة والممول .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن الطاعن لجأ مباشرة إلى المحكمة الابتدائية طاعناً في تقديرات عن أرباحه الخاصة دون أن يمر أولاً إلى لجنة الطعن مخالفاً في ذلك أحكام القانون لذلك يكون الدفع المبدى من مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعه قبل الميعاد القانوني في محله ويتعين اجابته ولا محل لما ذهب إليه الطاعن إذ لا سند من القانون للأسانيد التي أوردها بمذكرته .

« وحيث إن الطاعن قد خسر دعواه لذا يتعين إلزامه بالمصاريف ومقابل الاتعاب عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من أرقام » .

(القضية رقم ١٣٢٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٤١

محكمة اسكندرية الابتدائية

١٦ يونيه سنة ١٩٥٨

تأمين . سرقة . إثبات وقوعها .

المبدأ القانوني

إن عقد التأمين ضد السرقة أو الفقد أو الضياع يقوم على الثقة السابقة بالمستأمن ولذلك فانه لا يتطلب من هذا الأخير أن يقدم دليلاً قاطعاً على حصول السرقة ، بل يكفي أن تكون هناك دلائل وأمارات تجعل أمر حدوثها قريب الاحتمال .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى قد بسطها الحكان الصادران من هذه المحكمة بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٨ ، ٢٦ مايو ١٩٥٨ فلا موجب لرديدها اكتفاء بالإحالة عليها واعتبار الحكيم السابقين مكملين لهذا القضاء القطعي .

« وحيث إن دفاع المدعى عليهما كان يدور حول حوارين: الأول - أن المصوغات والمجوهرات المؤمن عليهما لم تكن في حيازة المدعية . والثاني - أن حادث السرقة وهو الشرط الذي علق التعاقدان دفع مبلغ التأمين عند تحققه مفتعل وغير حقيقي . وقد رأت المحكمة بمحكمها الصادر بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٨ تحقيقاً لهذا الدفاع إحالة الدعوى على التحقيق لنثبت المدعية بكافة طرق الإثبات

القانونية بما فيها شهادة الشهود أن المجوهرات المؤمن عليها كانت بحيازتها منذ تاريخ عقد التأمين حتى وقوع الحادث وانها فقدت عن طريق السرقة بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٧ وللدعى عليهما النفي بذات الطرق .

« وحيث إن المدعية أشهدت على حيازتها المجوهرات وفقدتها عن طريق السرقة ثلاثة شهود الأول هو أزيكوليتشيزي وقد شهد بأنه سبق أن رأى المجوهرات المؤمن عليها لدى المدعية وأن بعضها سبق أن عرض عليه لشراؤها ولم يتم البيع وأن المدعية كثيراً ما كانت تترين وتتجلى بها في المناسبات وأنه علم بوقوع السرقة من المسكن وأضاف بأنها ممكنة وإن كان الجاني يلاقى صعوبة في ارتكابها . والشاهدة الثانية هي اميلي ازيقولو وقد شهدت بأنها كثيراً ما كانت تتردد على منزل المدعية لتعارفهما من حوالي ١٤ - ١٥ سنة وأنها حين تزوجت كانت المدعية من المدعوات لحفل زفافها وكانت تترين بمجوهراتها وأنها في إحدى المرات زارتها فعلمت منها أن لصاً تسلل إلى المنزل وسرق حلها . والشاهد الثالث هو حسن نشأت الخولي وقد شهد بكثرة زاوره لزوج المدعية لقيام علاقة الصداقة بينهما منذ عشر سنوات سابقة على أداء الشهادة وأنه علم في إحدى المرات بوقوع حادث سرقة مجوهرات زوجته من منزله وأنه لاحظ شخصياً وجود كسر في نافذة الفراندة التي دخل منها اللص وأضاف الشاهد (وهو مدرس ألعاب رياضية بمعهد التربية) أن وقوع السرقة بطريق القفز من سطح العقار إلى البلكون أمر ممكن

إلى هذا الطلب وقضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ قبل الفصل في الموضوع بالانتقال بحضور طرفي الدعوى ، وقد نفذ هذا الحكم بواسطة السيد رئيس الدائرة الذي حرر محضراً بالانتقال والمعاينة لأجزاء العقار المختلفة وما يجاوره من منازل أخرى على النحو المبين بالمحضر تفصيلاً .

« وحيث إنه سبق القول بأن عقد التأمين ضد السرقة أو الفقد أو الضياع يقوم على الثقة السابقة بالمستأمن ولذلك فإن الشراح يميلون إلى عدم التشدد مع المؤمن له من حيث إثبات السرقة أو الضياع فلا يطلب منه إثباتاً يقينياً بوقوع الحادث ومقدار السروق بل يكفي المؤمن له أن يثبت الوقائع التي يوردها بما يقربها من الصدق وعلى ذلك يقبل منه كل وسائل الإثبات واليمين للتممة (أنظر كتاب المقود المسماة الجزء الثالث في التأمين للرحوم الدكتور كامل مرسى ص ٢٤٧) .

« وحيث إن المحكمة تستخلص بعد استعراض أقوال الشهود إثباتاً ونقياً أن المجوهرات كانت في حيازة المدعية بدليل أقوال الشاهدين الأول والثانية من شهود الإثبات وبدليل تقديمها للمدعى عليهما وقت التأمين وتقويم قيمتها بمعرفة خبير في الجواهر والمصوغات هو الجواهرجي هوروفيش ، ولا يعقل بأي حال من الأحوال أن تقوم شركة التأمين على الاتفاق مع المدعية من قبل أن تتحرى ويتحرى الباحث التحريات الدقيقة عن ملكية المستأمن للمجوهرات المؤمن عليها خصوصاً وأن هذا النوع من التأمين بالذات يقوم على الأمانة والشرف والثقة ، ومن ثم فإن المحكمة ترى إطراح دفاع المدعى عليهما من هذه الناحية .

« وحيث إنه من الناحية الأخرى فإن المحكمة

بسهولة من غير أن يفقد الشخص توازنه أو يقع في النور وقد أبدى الشاهد استمداً شخصياً لإجراء تجربة الدخول إلى المسكن أمام المحكمة ولم يقل هذا الشاهد شيئاً عن رؤية المجوهرات أو حيازتها .

« وحيث إن المدعى عليهما أشهدا الصاغ مصطفى على حسن وهو الضابط الذي تولى تحقيق حادث السرقة على أثر الإبلاغ عنه وقد شهد بأنه لاحظ استحالة حصول الحادث عن طريق الشراعة المكسورة وفي رأيه الشخصي أن الحادث مفتعل وأنه إذا ما دخل الجاني عن طريق الباب بمفتاح مصطنع فلا محل لكسر زجاج الشراعة . ولما واجهت المحكمة الشاهد بما ورد على لسانه في محضر تحقيق اللجنة رقم ١٧٨٤ لسنة ١٩٥٧ باب شرقي من صعوبة حصول الحادث بحسب تصوير المدعية وزوجها دون أن يذكر شيئاً عن استحالاته أو أنه مفتعل أجاب بأن للمنى في كلتا الحالتين واحد . والشاهد الثاني هو مرسى موسى عبد المولى وهو بواب العمارة وقد انصبت شهادته من أولها على أن السرقة لم تحصل وأنه لم يلاحظ دخول أى غريب أو خروجه من العمارة وأن الحادث وهمي وغير صحيح . والشاهد الثالث هو أحمد الشاطر جمعة بواب العمارة المجاورة وقد قرر بأنه لا يعرف شيئاً عن السرقة ولا علم له بالمجوهرات المسروقة وبذلك يمكن القول بأن شهادته عديمة القيمة والجدوى .

« وحيث إن المدعى عليهما بعد إتمام التحقيق عادا وأصرّا على طلب الانتقال لمعاينة الشقة التي تسكنها المدعية وزوجها وبيان حالتها ومناقضتها وما إذا كان من الممكن وقوع حادث السرقة بالحالة التي أبلغ بها من عدمه ، وقد أجابتهما المحكمة

ترى ترجيح حصول السرقة لما يأتي :

١ — قيد القضية رقم ١٧٨٤ سنة ١٩٥٧ باب شرقي جنحة ضد مجهول ولو كان الحادث مفتعلا لحفظ التحقيق لعدم صحته .

٢ — ما جاء على لسان شهود الإثبات من إمكان حصول السرقة بالتصوير الذي أبلغ به الحادث وخاصة ما ورد على لسان الشاهد الثالث من شهود النفي وهو السيد/ حسن نشأت الخولي الذي شهد بسهولة حصول السرقة عن طريق تسلل الجاني إلى البلكون من سطح العقار ثم التسلق إلى شراعة النافذة وكسر زجاجها وقد أبدى الشاهد استمداه لعمل التجربة في حضور المحكمة .

٣ — من المعاينة التي أجراها أحد أعضاء المحكمة والتي يستند منها أن وقوع حادث السرقة ميسور .

٤ — ولا ترى المحكمة محلا للأخذ بشهادة شاهد النفي الثاني وهو بواب العمارة بسبيين : الأول اعترافه بوجود خصومات بينه وبين زوج المدعية . والثاني أنه يريد أن يعمد شبهة الإهمال عن نفسه لأن السرقة تتنافى مع الحراسة للنوطة به وخصوصاً أنه بواب للمارتين .

كما لا ترى محلا للأخذ بشهادة شاهد النفي الأول وهو الضابط الذي تولى إجراء التحقيق عقب التبليغ عن الحادث لسبب جوهرى وهو أنه ذكر في تحقيق البوليس أن الحادث صعب الحصول ثم عاد في التحقيق الذي تولته المحكمة وقرر بأنه مستحيل الحصول ومفتعل مع الفرق الشاسع بين الأمرين وخاصة أنه ضابط بوليس ولا بد أن يقدر الفرق بين الصعوبة والاستحالة .

فالأولى يتوفر فيها معنى الامكان والثانية العكس وفي الأولى يكون التبليغ عن الحادث صحيحاً وفي الأخرى كاذباً مع ما يترتب على كليهما من آثار قانونية .

« وحيث إنه على ضوء ماتقدم واسترشاداً بالمبدأ القانوني الذي سلفت الإشارة إليه والذي لا يتطلب من المؤمن له أن يقدم دليلاً قاطعاً جازماً على السرقة اكتفاء بالدلائل والامارات التي تجعل تحقق الشرط قريب الاحتمال تكون الدعوى على أساس صحيح من القانون والواقع ويستتبع القضاء للمدعية بالمبلغ المؤمن به دون نظر إلى عدد الأقساط التي أداها المؤمن له للمؤمن لديه .

« وحيث إن الثابت من مطامعة وثيقة التأمين أن المبلغ الذي يستحق سداؤه للمدعية عند تحقق شرط السرقة أو الضياع هو مبلغ ٣٦٠٠ جنيه فيتمين إلزام المدعى عليهما به .

« وحيث إن طلب الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية لحين السداد بواقع ٤ ٪ سنوياً في محله عملاً بنص المادة ٢٢٦ مدني فيتمين الحكم به .

« وحيث إن المصاريف يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات فيجب إلزام المدعى عليهما بها .

« وحيث إن طلب النفاذ المجل بلا كفالة وإن كان مبنياً عقد التأمين وهو سند عرفي غير مجحود مما يجيز للمحكمة الأمر به عملاً بالمادة ١/٤٧٠ مرافعات إلا أن المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى إجابته » .

(القضية رقم ٧٢١ سنة ١٩٥٧ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة روبرت الملاح وكيل المحكمة وصالح أبو راس ومحمد فهمي أبو النصر القاضيين) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٣ — إمتناع الحارس عن تنفيذ حكم الحراسة وعدم مباشرته مهمة الحراسة وعرقلة أعمال زميله (الحارس الآخر) وبدء عمله برفع دعوى بعزل زميله واستبداله هي تصرفات تدل على عدم رغبته في الحراسة وتخليه عنها .

المحكمة

« حيث إن واقعة الطلب تتحصل فيما تنطق به أوراقها أن نزاعاً قام بين الطالبين وجورج نعوم شريكهم في الصيدلية أقاموا بسببه الدعوى رقم ٢٦٦٢ سنة ١٩٥٧ مدني مستعجل اسكندرية بصحيفة أعلنت في ١٩٥٧/٨/٥ طلبوا في ختامها الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية عليها وقد أنهت محكمة أول درجة سماع الدعوى كالثابت بمحضرها وقضت فيها بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٦ أولاً — بفرض الحراسة القضائية على صيدلية « جورج نعوم وشريكه » محل المنازعة . وثانياً — بإقامة المدعى عليه « جورج نعوم » والسيد/علي رضا عبدالعزيز المقيد بمجدول الحراس القضائيين حارسين قضائيين منضمين على الصيدلية لمباشرة المهمة التي نيظ بهما مباشرتها فاستأنف الحكم الطالبون ونموا عليه في أسبابه أن جورج نعوم لا تقوم به صلاحية تولى الحراسة وقد أتمت محكمة الاستئناف نظره وقضت فيه بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٦ بقبوله شكلاً وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من فرض الحراسة القضائية

٤٢

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٥ مايو سنة ١٩٥٨

دعوى حراسة . مهمة الحارس . استبداله . اعتباره متخلياً عن الحراسة . المحكمة المختصة .

المبادئ القانونية

١ — مهمة الحارس القضائي لا تقتصر على مجرد أعمال التحفظ بل تتجاوز ذلك إلى أعمال الإدارة التي تقتضيها طبيعة الأموال الموضوعة تحت الحراسة للحفاظ على حقوق ذوي الشأن جميعاً على أن لا يتجاوز الحدود التي رسمها الحكم الصادر بتعيينه وفقاً لأحكام القانون .

٢ — تختلف سلطة الحارس باختلاف الحاجة التي أدت إلى تعيينه وتكون الهيئة التي عينته هي وحدها التي تملك تحديد سلطاته والاشراف على تصرفاته ومناقشته الحساب عنها . وهي المختصة كذلك بالنظر فيما إذا كان الحارس يعتبر متخلياً عن الحراسة أم لا كما أنها صاحبة الحق في تعيين سواه ، ولو كانت تلك الهيئة محكمة استئنافية إذ لا إخلال في هذا بمبدأ التقاضي على درجتين . ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى أو بعدم اختصاص المحكمة مردوداً لقيامه على غير أساس من القانون .

وبعد كرتهم الختامية طلبوا اعتبار الصيدلي روجيه وديع ملحمي متخلياً عن الحراسة وبقبول تخليه وتعيين الدكتور أحمد بدر المسيري مدير شركة مصر للمستحضرات الطبية حارساً منضماً على الصيدلية .

« وحيث إن الخلاف قام بين طرفي الخصومة فيما يدفع به الدكتور روجيه وديع بعدم قبول الدعوى ابتداء لرفعها أمام محكمة استئنافية واحتياطياً بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وأخيراً رفضها . وبما يرد به المستأنفون بمرافعتهم الشفوية وبعد كرتهم الختامية من أن هذه الدفوع لامصلحة له في إثارتها لأنه حارس ندب لأداء المهمة لا خصاً في المنازعة القائمة بين الطرفين وهو بهذه الصفة لا يسوغ له أن يقيم المراقيل في طريق تنفيذ الحكم بإيعاز من جورج نعوم مخدومه وقبل أن تكشف لأي منهما عيوب الآخر لأن الحكم لم ينفذ بعد وليس له إلا أحد أمرين إما أن يقبل الحراسة فيمضي في المهمة التي وُكلت له أو يرفضها فتقيم المحكمة التي عينته آخر بدلاً منه وأنه لا حق له في دفعه فالطلب ليس خصومة جديدة . ولما كان تنفيذ الحكم فرع من إصداره فقد لجأوا إلى الدائرة التي أصدرت الحكم كحالة ندب الخبير إذا قام به سبب للتنحى فالمحكمة الابتدائية أو الاستئنافية هي التي تنظر في أمر تعيين خبير آخر ، وتبماً لهذا فالدفع بعدم القبول في غير محله وكذلك زميله الدفع بعدم الاختصاص ذلك لأن الحكم المنفذ من شقين : الأول فرض الحراسة وقد استنفدت المحكمة ولايتها في شأنه ، والثاني إقامة الصيدلي حارساً منضماً إلى ريمون وهذا الشق لا يعتبر فصلاً في نزاع فإن لم يقبل فله محكمة الحراسة إقامة غيره وخلصوا إلى طلباتهم .

« وحيث إن الدكتور روجيه وديع أفاض

على صيدلية « أمين نعوم وأخيه » وبتعديل الحكم المستأنف وإقامة الصيدلي القانوني الدكتور روجيه وديع نعوم منضماً إلى المستأنف الثاني أمين نعوم حارسين قضائيين على الصيدلية .

« وحيث إن الدكتور روجيه وديع ملحمي بدلاً من المضي في تنفيذ حكم الحراسة بدأ غداة صدور الحكم القاضي بندبه بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٨ بانذار كلا من كبرى كتاب ومحضري محكمة الاسكندرية بالتنبيه عليهما بعدم تسليم حكم الحراسة إلا للحارسين معاً وبعدم تنفيذه إلا بناء على طلبهما لأنه لم يطلع على الحكم ولا يعرف حدود المهمة الممهودة لهما وكثني برفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة أعلنت بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٥٨ يطلب فيها بصفة مستعجلة بتعيين خبير حسابي منضماً له في الحراسة بدلاً من زميله الحارس المنضم بموجب الحكم رقم ١٧٦ سنة ١٩٥٨ س اسكندرية لأنه لا تقوم به هو أو زميله الحارس الآخر خبرة في الحسابات التي تتطلبها عمليات الصيدلية الضخمة ولهذا فهو متوقف عن تنفيذ الحكم بالحالة التي صدر عليها الحكم المستأنف والذي لم يراع ما فطنت له محكمة أول درجة حين ندبت خبيراً حسابياً عند فرض الحراسة .

« وحيث إنه بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٥٨ لجأ الطالبون إلى رئيس هذه الهيئة طالبين تحديد جلسة للنظر في أمر تعيين حارس آخر غير ذلك الذي توقف عن تنفيذ الحكم بالحالة التي صدر عليها لتعلة ساقوها هي انه خاضع إلى جورج نعوم الذي هزه الحكم هزاً عنيفاً وحال بينه وبين الصيدلية إلى الأبد . وبإعلان تاريخه ٣ / ٤ / ١٩٥٨ طلب المستأنفون الحكم بتعيين حارس آخر غير الدكتور روجيه وديع منضماً إلى ريمون أمين نعوم لأداء الأمور الصادرة بها الحكم المذكور

في مرافقته الشفوية وبعد كرتة الختامية ونعى على المستأنفين تنكبهم السيل السوى الذى سلكه هو إلى قاضى الأمور المستعجلة ، ذلك أنه مهما تنوعت طلباتهم وتعددت فلا تخرج عن أنها دعوى استبدال حارس بحارس وأيدوا طلبهم بصحيفة عادية وليس بصفة مستعجلة فلزمهم إعداد جورج نعموم المتخلف وإلا بطلت الإجراءات وكذلك الحكم ، وإذا أخلوا بقاعدة التقاضى على درجتين فهو يدفع بعدم قبول الدعوى إذ لا يجوز رفعها ابتداء إلى المحكمة الاستئنافية إذ كيف يتحدد مصير هذا الحكم أهو حكم نهائى أم يستأنف وأمام أى جهة خصوصاً والدعوى ليست دعوى تفسير أو متصل ولا إشكال في التنفيذ طبقاً للمادة ٤٧٩ مرافعات كما زعموا لأن هذه منهاها المنازعة القانونية وتلك تقوم على عدم كفاءة الحارس النظم إليه ، فالختص إذن هو قاضى الأمور المستعجلة وحده وفق المادة ٤٩ مرافعات ولا يكون الحكم في حالة الإشكال إلا الاستمرار في التنفيذ أو وقف التنفيذ ، أما إحداث تعديل في الحكم فهذه المحكمة ممنوعة منه للاخلال بقوة الشيء المقضى لانتهاء ولاية المحكمة بصدور حكمها سالف الذكر وما عليهم إن أخل الحارس بواجباته أو قصر فلا يجوز رفع الدعوى باستبداله إلا إلى المحكمة الابتدائية المختصة أو قاضى الأمور المستعجلة تأسيساً على قاعدة درجتى التقاضى ، ومع تمسكه بهذا كله فإنه نزولاً على طلب المحكمة تحدث في الموضوع قولاً منه إن الجانب الحسابى فى الصيدلية هام ويرتب مسؤوليات لا خبرة له فيها أو زميله ريمون وقد طرح وجهة نظره على المحكمة المختصة وقد لا توافقه فيكون قد أخلى مسؤوليته وانتهى بعد إسهاب في شرح وجهات نظره المختلفة إلى طلباته.

« وحيث إن المحكمة تسارع إلى إثبات أنه

لاخلاف بين الطرفين في أن الدكتور روجيه وديع لم يعض في مباشرة مهمة الحراسة وعرقل أعمال زميله ريمون في خصوصها فلم يعملوا معاً وتبدو من أيهما قبل الآخر عراقيل أو عقبات بل إن الدكتور روجيه كان أول عمل له أن أنذر المختصين بعدم تسليم الحكم أو تنفيذه وناصب زميله العداء برفع الدعوى المستعجلة باستبداله لجهلها بما بالأمور الحسابية كما يقول ، كما أنه لا يغيب عن ذهن المحكمة أن الذى عينه هو جورج نعموم مدير الصيدلية وكلاهما بعيد عن الأمور الحسابية أيضاً ولم تتوقف المنشأة لأن المحاسبين القانونيين خلقوا لمثل هذه الأمور ومهمة الحارس الادارة بحسب مقتضيات طبيعة المنشأة فما كان أخرى بالدكتور روجيه وديع إلا أن يتعاون مع زميله فى الإدارة حتى إذا ما بدا منه ما يربط مسؤولية أو يعرقل تلك الإدارة فالسيل أمامه واضح .

« وحيث إن مدار البحث في الدعوى منحصر فيما إذا كان يجوز للطالبين أن يلجأوا إلى هذه المحكمة ابتداء ؟ وهل الإعداد واجب ؟ وهل يعتبر ما صدر من الدكتور روجيه تنحياً عن الحراسة ؟ ومن المختص بنظر التنحى منه أو بقبول إقراره إن رفع من المستأنفين في حالة عدم اتباعه الطريق الصحيح ؟ وهل حكم ١٩٥٨/٣/١٦ حاز لقوة الشيء المقضى بالنسبة لتعيين الحارس ؟

« وحيث إن الحارس أمين القضاء ووكيل الطرفين تقوم مأموريته على المحافظة على حقوق الخصوم وصيانتها من العبث حتى تفصل فيها المحكمة ، والحكم الصادر بالحراسة إما أن يعين سلطة الحارس ومداها والأعمال التى يجوز له القيام بها وأما أن يغفل الإشارة إلى ذلك . فإذا نص الحكم على سلطة الحارس ومداها تعين عليه مراعاة ذلك عند القيام بمأموريته » محمد طى راتب ط ٣ ص ٤٧٥ و ٤٨٤ و ٤٨٨ » وأن اتجاه

تنتهى فيه عادة يجب أن تفر تخليه المحكمة التي عينته متى أبدى أسباباً مقبولة لتخليه . ويجوز عزل الحارس بمعرفة السلطة التي عينته إذا وجدت أسباب قوية motifs graves تدعو لذلك « كامل مرسى المرجع السابق بند ٣٧٥ » كما أن أتماب الحارس هي من اختصاص المحكمة التي حكمت بتعيينه « مصر استثنائي المجموعة ٢ ص ٩٤ » فإذا ما ألقت محكمة الاستئناف حكماً قضى بفرض الحراسة وقامت هي باختيار الحارس فإنه يتعين عندئذ على الحارس أن يلجأ إليها لتقدير أتمابه « س مختلط القانون والاقتصاد ملحق أحكام محكمة الاستئناف المختلطة رقم ٤٤ ص ٤٦ » .

« وحيث إنه على هدى ما تقدم من مبادئ ترى المحكمة أن الحارس إذا ما تخلى عن الحراسة يلجأ إلى المحكمة التي عينته كما أن أتمابه تختص بتقديرها تلك المحكمة وأنه غير مجبر على قبول الحراسة وأن عليه إذا ما قبل الحراسة أن يباشر المهمة في حدود المأمورية الموضحة له بالحكم الصادر بتعيينه وهي تملك مناقشة الحساب عن تصرفاته .

« وحيث إن الدكتور روجيه توقف عن تنفيذ حكم الحراسة بالحالة التي صدر عليها وزعم أن هناك مبررات تمنعه من العمل بجمع زميله ريمون وبدأ عمله برفع الدعوى بعزل زميله واستبداله ونسى أو تناسى أنه كان واجباً عليه أولاً أن يبادر إلى تنفيذ الحكم وعدم تعطيل اجراءات الحراسة بمثل هذه الحجج التي انتحلها سبباً ومن بين مقتضيات الإدارة الاستعانة بمحاسب قانوني كما كان الشأن في الصيدلية أما أن يحمل أحكام القضاء صالحة أو غير صالحة حسب هواه فهو الأمر الذي تستشف منه المحكمة من ظاهر موقفه وجنوحه نحو تعطيل الحكم إلى خدمة مخدومه جورج نعوم الذي نحا منحاه حين تقدم بالطلب

المشرع المصرى فى القانون المدنى دائماً إلى أن يكون تعيين الحارس القضائى بواسطة المحكمة بما لها من سلطة قضائية وبذلك قد أبعد الخلاف الذى قام فى فرنسا على جواز تعيين حارس قضائى بأمر يصدر على عريضة — « عبد الحكيم فراج بند ٢٩٢ و ٢٩٥ و ٢٨٤ » والاجماع منعقد فى الفقه والقضاء على أن مهمة الحارس لا تقتصر على مجرد أعمال الحفظ بل تتجاوز ذلك إلى أعمال الإدارة التى تقتضيها طبيعة الأموال الموضوعة تحت الحراسة وقد أقر المشرع هذا الاتجاه الجديد بصريح نص المسادة ٧٣٤ من القانون المدنى ويجب أن تقتصر على أعمال الإدارة للمحافظة على حقوق ذوى الشأن جميعاً والتى تتطلبها المهمة التى عهدت بها المحكمة إليه . ومن أجل ذلك تختلف سلطة الحارس باختلاف الحاجة التى دعت إلى تعيينه ولذلك أيضاً كانت الهيئة التى تعينه هي وحدها التى تملك تحديد سلطاته والاشراف على تصرفاته ومناقشته الحساب عنها « الدكتور عرفه — العقود الصغيرة ط سنة ١٩٥٥ ص ٥٤٣ » ولا يجوز للحارس القضائى أن يتجاوز الحدود التى رسمها الحكم الصادر بتعيينه وفقاً لأحكام القانون « محمد عبد اللطيف ص ٢٢٦ » . كما يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة « ٧٣٧ م مدنى وكامل مرسى العقود المسماة ط سنة ١٩٥٢ بند ٣٧٢ » .

« وحيث إنه علاوة على ما تقدم فإن الحارس لا يجبر على قبول المهمة التى يندب لها .

Le Sequestre n'est pas forcé d'accepter la mission qui lui est confiée.

بودرى لا كترى وقال بنسب ١٢٩٢ وهامشه .

« وحيث إنه من المقرر أيضاً أن الحارس الذى يريد التخلّى عن عمله قبل الوقت الذى

التاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٥٨ مدعيًا أن لديه مستندات وأن الحكم لم يعلن له وأن الدعوى واجب فيها الإعذار وأنه يرغب الحضور لإبداء دفاعه ولما أجابته المحكمة وفتح باب المرافعة ظل متخلفاً مستتراً وراء لسانه للمبرعن رغباته في غير ما مصلحة قانونية له وهو الدكتور روجيه وديع .

« وحيث إن المحكمة تخلص من ذلك كله إلى أن الدكتور وديع روجيه كما يدل ظاهر تصرفاته ومسلكه وتنكبه السبيل القانوني إلى أنه غير راغب في الحراسة كما صدر الحكم بها فهو متخل عنها ما في ذلك شك وإن ألبس موقفه ثوباً خلاف ما يظن .

« وحيث وقد سلك هو سبيل آخر ميلا منه نحو مشاطرة جورج نعموم أهواءه تعطيل الحكم الحراسة فليس من غضاظة على المستأنفين إن هم تقدموا بطلب تحديد جلسة للنظر في أمر قبول تخليه طبقاً للوضع الصحيح المستشف من موقفه ذلك لأن الحارس القضائي قريب الشبه بالحير الذي تنتدبه المحكمة لأن كليهما مكلف بالقيام بأمر نيظ به من قبل المحكمة لمصلحة المتخاصمين (مصر استثنائي المجموعة ٢ ص ٩ واستئناف مصر العليا ١٩٣٣/٧/٢٠ محاماة — ١٣ ص ١٢١ رقم ١٣١) فهذه المحكمة هي المختصة بنظر مثل هذا الطلب ولا محل للقول بنهائية حكم الحراسة فان هذا الحكم إذا كان نهائياً من جهة مبدأ الحراسة فإنه غير ملزم من جهة الشخص المعين حارساً وعدم إلزامه لا يمكن القول معه بنهائيته بالنسبة لهذا التعيين (نقض ١٩٣٥/٦/٢٠ محاماة ١٢

ص ٢٧٢ رقم ١١٢) ومن ثم فإنه يدخل في سلطان هذه المحكمة اعتباره متخلفاً وتعيين سواه .

« وحيث إنه متى كان ذلك فقد تعين رفض الدفعين بعدم القبول وعدم الاختصاص .

« وحيث إن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن ما أثاره الدكتور روجيه وديع سبباً للطعن على الحارس القضائي « ريمون أمين نعموم » وهو لا مصلحة له في إثارة مثل ذلك لأنهما لما يبدأ العمل معاً وتكشف أخطاء أيهما لا يصلح إلا سبباً لقبول تنحيه هو لعدم قبوله الحراسة بالوضع الذي صدر به الحكم وتعين إذن إقرار هذا التنحي . وأما ما دفع به عدا ماسبق كطلب الاعذار وما أشبه إن هو إلا حواش نافلة .

« وحيث إنه تبعاً لهذا يتعين إقامة السيد / علي رضا عبدالعزيز المقيّد بمجدول الحراس القضائيين حارساً منضماً إلى ريمون أمين نعموم على الصيدلية لمباشرة المهمة الملقاة على عاتقهما بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٨ .

« وحيث إن المحكمة ترى إضافة المصاريف الى جانب الحراسة مع المقاصة في أتعاب المحاماة .

وأما عن طلب النفاذ فلا محل لتضمينه الحكم لأنه واجب بقوة القانون طبقاً للمادة ٦٦/١ مرافعات » .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ١٩٥٨ س اسكندرية رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن صيام وكيل المحكمة وجودة غيث وعبد الحميد السودة القاضيين) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

سنة ١٩٥٦ والقاضي بسدب خير لتقدير القيمة القانونية للعين موضوع الشفعة بطريقة لا لبس فيها ولا غموض حسبما نصت على ذلك المادة ٣١ مرافعات وذلك بمعرفة الضريبة المفروضة على العين من واقع ما هو ثابت بدفاتر المسكفات بالمديرية وضربها في ٦٠ وذلك توصلًا لتحديد الاختصاص قبل الفصل في الموضوع .

«وحيث إن الخبير قدم تقريره الذي أوضح فيه أن قيمة الخمسة عشر قيراطا وعشرة أسهم تساوي ٩٧ ج و ١٤٠ م سبعة وتسعون جنيهًا ومائة وأربعون مليًا وذلك من واقع دفتر فئات الإيجار السنوي المقدر والصادر به المرسوم رقم ٥٣ سنة ١٩٣٥ وهو الدفتر تقدير المديرية ضريبة الأتبان موضوع الدعوى وغيرها كما جاء به بواقع ١٤٪ من القيمة التجارية .

«وحيث إن المدعى عليه الأول قدم طلبا في فترة حيز القضية للحكم أرفق بالدعوى طالبا فتح باب المرافعة لأن لديه مستندات تعزز الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى .

«وحيث إن المحكمة ترى أن أي مستند مهما كانت قيمته لا أثر له على التقدير القانوني لقيمة الدعوى لأنه كما سبق أن نوهت لا يتحدد الاختصاص بحسب مستندات الخصوم أو أهوائهم بل تخضع لحكم القانون والنصوص الواردة في المواد ٣١ وما بعدها من قانون المرافعات .

«وحيث إن المحكمة أعملت هذه النصوص وتثبتت مكتب الخبراء لعدم وضوح الأساس

٤٣

محكمة صدف الجزئية

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٦

تقدير قيمة الدعوى . الثمن في عقد الشفعة . الشفيع من الغير بالنسبة للعقد العرفي المستمر . جواز الإحالة إلى التحقيق .

المبادئ القانونية

١ - تقدير قيمة الدعوى لبحث الاختصاص النوعي عند المنازعة لا يتحدد بحسب مستندات الخصوم أو أهوائهم بل يخضع لحكم القانون والنصوص الواردة في المواد ٣١ وما بعدها من قانون المرافعات .

٢ - يجوز للشفيع أن يثبت صورية الثمن ولا يجوز للشفيع منه أن يثبت أن الثمن الوارد بعقده المسجل أقل من الثمن الحقيقي وخفض بقصد التهرب من الرسوم المستحقة .

٣ - للشفيع أن يتمسك بالثمن الوارد في العقد المسجل الظاهر ولو كان صورياً لأنه من الغير بالنسبة للعقد العرفي المستمر ولا يسرى في حقه .

٤ - يجوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات واقعة تنازل الشفيع عن الأخذ بالشفعة قبل البيع وبعده .

المحكمة

« حيث إن موضوع الدعوى سبق أوضحته المحكمة في حكمها التمهيدي الصادر في ٢٦ مارس

الضريبي بين أوراق الدعوى وقدم الخبير تقريره المبين على هذا الأساس مضروباً في ستين فيتعين الأخذ به وعدم الاستجابة لطلب المدعى عليه الأول فتح باب المرافعة لتقديم مستندات معززة للدفع .

« وحيث إنه لما سبق ترى المحكمة الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص واختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

» وحيث إنه عن الموضوع فإن المدعى أرفق بعريضة الدعوى إعلان رغبة المدعى عليهم للأخذ بالشفعة الذي تم رسمياً في ١٩٥٦/٢/٦ مصحوباً بعرضه الثمن وقدره ٣٣٣ م و ١٢٣ ج وقد رفض المدعى عليه الأول استلام المبلغ فأودع بخزينة المحكمة في ١٩٥٦/٢/٧ ثم رفع الدعوى بصحيفتها المعلقة في ٢/٢٣ و ١٩٥٦/٢/٢٦ وذلك لتدليل على اتخاذ الاجراءات في المواعيد كما قدم صورة فوتوغرافية من العقد المسجل في ٨ يناير سنة ١٩٥٦ تحت رقم ١٣٢ أسيوط والمبرم بين المدعى عليه الأول كمشتري وعبد الرؤوف وأمين ولدى محمد الزارع محمد بأمين وذلك لتدليل على أن صحة الثمن هي المبلغ المودع كما جاء بالعقد المسجل .

« وحيث إن المدعى عليه الأول دفع بمذكرته بسقوط حق المدعى في أخذ المقار بالشفعة لسببين : (أولهما) لنزوله عن حقه للمدعى عليه الأول قبل البيع وبعده . (ثانيهما) عدم استيفاء المدعى للاجراءات اللازمة وعدم إيداعه الثمن الحقيقي وقدره ٣٢٠ م و ٦٧٠ ج ودلل على ذلك بالمستندين المقدمين بالحافظة ٥ دوسيه .

المستند الأول : عقد رهن حيازي عرفي يفيد رهن ١٨ س و ١٩ ط نظير مبلغ ٣٧٠ جنيهه قيمتها ١٣ ط شيوعاً في ١٩ ط و ٣ ف بحوض أبو خوصة الشرق وهذه الـ ١٣ ط تدخل ضمن

القدر موضوع الدعوى والعقد مبرم في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ بين المدعى عليه الأول ومورث المدعى عليهم الآخرين ويرى من هذا إلى أن ١٣ ط ضمن القدر موضوع الدعوى رهنت بما يوازي ٥٠٠ م و ٢٤٣ ج فمن باب أولى يكون ثمن القدر موضوع الدعوى وهو أكثر من ذلك بما يزيد عن قيمة الرهن بكثير مما يكون معه القول بمبلغ ٣٢٠ م و ٦٧٠ ج ثمناً لهذه الصفقة قول صحيح ولم يودع المدعى هذا المبلغ الذي هو الثمن الحقيقي كما يرى المدعى عليه الأول .

المستند الثاني : وهو عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥١ مبرم بين المدعى عليه الأول ومورث المدعى عليهم الآخرين عبد الرؤوف محمد الزارع ويتضمن بيع ٢٣ ط نظير مبلغ ١٠٠٠ ج ضمنها ١٢ س و ١٥ ط بحوض أبو خوصة وهي المساحة موضوع الدعوى التي تساوى تبماً لذلك مبلغ ٣٢٠ م و ٦٧٠ ج هي التي كان يجب أن يعرضها المدعى ويودعها وأن السبب في تحرير العقد بمبلغ ٣٣٣ م و ١٢٣ ج بغية تخفيض الرسوم المستحقة للتسجيل كما جرت العادة - وطلب اعتماداً على هذه المستندات رفض دعوى المدعى لأنه لم يودع مبلغ الثمن الحقيقي الذي أوضحه فضلاً عن تنازله السابق واللاحق على أتمام الصفقة عن الأخذ بالشفعة للمشتري وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن الثمن الذي حصل به البيع هو الوارد بالعقد العرفي لا الوارد بالعقد المسجل وأيضاً ليثبت تنازل المدعى عن أخذ المقار موضوع الدعوى بالشفعة ليشتريه المدعى عليه الأول وذلك التنازل حصل قبل المشتري وبعده .

« وحيث إن المحكمة ترى بمد الاطلاع على أوراق الدعوى ودفاع الطرفين أنه وإن جاز للشفيع أن يثبت أن الثمن المدون في عقد البيع صوري . تضمن زيادة في الثمن بقصد تعجيزه عن طلب

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ وفيه قررت المبدأ الآتي :
 «إذا كان الثابت أن هناك عقداً ظاهراً يقول
 طالب الشفعة إنه هو الذي علم به وحده وبني عليه
 طلبه الأخذ بالشفعة وهو العقد النهائي المسجل
 وآخر يقول عنه إنه كان مستتراً عنه وقت الطلب
 وهو العقد الابتدائي الذي قدمه المشتري واعتمده
 الحكم — وكان العقدان مختلفين في بيان من
 الصفقة إذ هو في العقد الابتدائي أكثر منه في
 العقد المسجل فللشفيع أن يتمسك بما جاء من
 الثمن في العقد الأخير حتى ولو كان سورياً —
 ذلك أن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ
 العقار يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى ورقة الضد
 المحررة بين البائع والمشتري ومن حقه أن يتمسك
 بالعقد الظاهر سواء كانت ورقة الضد ثابتة التاريخ
 أم غير ثابتة التاريخ ما دامت لم تسجل » .

« وحيث إنه لما سبق فلا ترى المحكمة محلاً
 لإجابة طلب المشتري الإحالة إلى التحقيق لإثبات
 أن الثمن الصحيح هو الوارد بالعقد العرفي
 لا بالعقد المسجل لأن الشفيع له أن يأخذ بما جاء
 بالعقد الظاهر وهو المسجل .

« وحيث إنه بالنسبة لواقعة تنازل المدعى عن
 حقه في الأخذ بالشفعة سواء قبل البيع أو بعده
 فإنها من مستقطات الشفعة كنص الفقرة الأولى
 من المادة ٩٤٨ مدني أن يثبت . ولا ترى المحكمة
 مانعاً من إحالة الدعوى إلى التحقيق لأنه متعلق
 بالدعوى ومنتج فيها وجائز القبول عملاً بالمادة
 ١٥٦ مرافعات وذلك ليثبت المدعى عليه الأول
 تنازل المدعى عن الأخذ بالشفعة سواء قبل البيع
 أو بعده ولينفي المدعى ذلك بكافة طرق الإثبات
 القانونية بما فيها البينة .

« وحيث إن موضوع الدعوى لم يفصل فيه بعد
 فيتعين إرجاء البت في المصروفات عملاً بالمادة
 ٣٥٦ مرافعات » .

(القضية رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٦ برئاسة السيد
 الأستاذ نجيب ويسا القاضي) .

الشفعة فإن الشفوع منه لا يجوز له أن يثبت أن
 الثمن الذي ذكر في العقد أقل من الثمن الحقيقي
 حتى ولو أبرز مستندات صادرة من بائعه تثبت
 أن الثمن الحقيقي أكثر مما ورد في العقد وأن
 إنقاص الثمن كان الغرض منه الهرب من دفع
 الرسوم الحقيقية إضراراً بالخزانة (راجع حكم
 استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ منشور
 بمجلة المحاماة السنة الرابعة رقم ٥٩٥ ص ٧٨٧
 الجدول الشري الأول رقم ١٠٨٦) .

« وحيث إن المحكمة لا تأخذ بمستندات المدعى
 عليه الأول التي يستدل منها على أن الثمن أكثر
 مما جاء بالعقد المسجل لأنها فضلاً عن كونها عرفية
 فإنها لا حجية لها قبل المدعى حتى ولو كانت ثابتة
 التاريخ كما قالت بذلك محكمة النقض بحق في حكم
 لها سيرد ذكره .

« وحيث إن تعريف محكمة النقض للثمن
 الحقيقي في الحكم الذي سرده المدعى عليه الأول
 بمذكرته والصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠
 والمنشور بالمحاماة السنة ٣٠ ص ١٢٠٧ بأنه
 (هو الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري .
 قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع
 أو زاد عليها) هذا التعريف جاء فيما هو لصالح
 الشفيع بدليل بقية ما ورد بالقاعدة ولم يذكره
 المدعى عليه الأول إذ قالت محكمة النقض (ويعتبر
 الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي إلى أن
 يثبت الشفيع صورته) .

« وحيث إن القانون المدني قضى على كل
 ما يمكن إثارته بهذا الصدد في المادة ٢/٢٤٤ التي
 نصت على أنه إذا تعارضت مصالح ذوو الشأن
 فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون
 بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأولين .

« وحيث إن هذا النظر هو الصحيح وقد
 أخذت به محكمة النقض أيضاً في الطعن رقم ١٣٢
 سنة ١٧ قضائية وأيضاً الطعنين ١٤٦ ، ١٤٧ سنة
 ٢١ قضائية والأخيران منشوران بمجموعة أحكام
 النقض السنة الخامسة العدد الثاني والحكم صدر في

٤٤

محكمة السيدة الجزئية

١٣ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — أمر الأداء ليس أمراً على عريضة . اختلافهما من حيث الإجراءات والصدور والآثار .

ب — أوامر الأداء لاتصدر باسم الأمة .

ج — البحث في توافر شروط إصدار الأمر بالأداء الموضوعية . تقديره للقاضي المختص ومحكمة المعارضة عند نظر موضوع المعارضة .

المبادئ القانونية

١ — إن أمر الأداء بمثابة حكم غيابي وليس أمراً على عريضة لاختلافهما من حيث الإجراءات والصدور والآثار التي رتبها القانون لكل منهما وإن كان أمر الأداء يتفق في شكله مع الأمر على عريضة من حيث أن كلا منهما يصدر من قاض في غيبة الخصوم وبدون سماع مرافعة وعلى إحدى نسختي الطلب وذلك لأن أمر الأداء يفصل في خصومة قائمة حول حق لا حول إجراءات وقتية أو تحفظية أو إدارية ولما نصت عليه المادتان ٨٥٣ و ٨٥٧ مرافعات من أن أمر الأداء بمثابة حكم غيابي كما أن أمر الأداء كالأحكام تماماً يسقط إذا لم يعلن للدين خلال ستة شهور من تاريخ صدوره .

٢ — وإن كان أمر الأداء بمثابة حكم قضائي وليس أمراً على عريضة فإنه لايسرى عليه نص م ١٧٨ من الدستور التي تقضى بأن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ، لأن المقصود بالأحكام فيها الأحكام بالمعنى الدقيق arrêts كما عبر عن ذلك النص الفرنسي للمادة

المذكورة وهي الأحكام الصادرة من محكمة مشكلة قانوناً . أما أوامر الأداء فهي لاتصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون بل من قاض وإن كانت تدخل ضمن كلمة « الأحكام » بالمعنى العام إلا أن المشرع قد جعلها من حيث الشكل أوامر ordonnances في قوة الأحكام ويجوز التنفيذ ولم يشترط في شكل صدورهما إلا أن تصدر على إحدى نسختي الطلب وعلى ذلك فلا يبطل الأمر عدم صدوره باسم الأمة .

٣ — البحث في توافر الشروط الموضوعية لإصدار الأمر بالأداء وهي ثبوت الدين بالكتابة وتعين مقداره وحلول أدائه بحث موضوعي متروك تقديره وقت إصدار الأمر للقاضي فإن رأى توافرها أصدر الأمر وإلا امتنع عن إصداره مع تحديد جلسة لنظر الموضوع كما أن هذا البحث تناول المحكمة التي ترفع إليها المعارضة في أمر الأداء عند نظر موضوع الدعوى ومن ثم فلا يترتب على عدم توافر شروط إصدار الأمر الموضوعية البطلان المانع من نظر الموضوع .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المعارض ضدها قد استصدرت بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٩ أمر الأداء رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٥٧ السيدة بإلزام المعارض بأن يدفع لها مبلغ ١٦٤٤ ج والمصاريف و ١٥٠ قرشاً أتعاباً للمحاماة وصحة الحجز المتوقع بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨ مع شمول الأمر بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة وقالت المعارض ضدها في طلب أمر الأداء إنه بموجب عقد إيجار

مؤرخ ١٩٥٦/٧/١ قد استأجر المعارض منها الدور فوق الأرض بمنزلها بأجرة شهرية قدرها ٢٧٢ قرشاً بما فيها ضريبة البلدية والدفاع وإنه تأخر عن الوفاء لها بأجرة المدة من أول يونيه سنة ١٩٥٧ لغاية نوفمبر سنة ١٩٥٧ فأقامت الدعوى الحالية .

« وحيث إن المعارض قد طعن في أمر الأداء سالف الذكر بطريق المعارضة بصحيفة أعلنت في ١٩٥٧/١٢/١٦ جاء بها أن الأمر المطعون فيه قد أعلن للمعارض في تاريخ ١٩٥٧/١٢/٢ وبني معارضته في الصحيفة على براءة ذمته من الدين الصادر به الأمر المعارض فيه .

« وحيث إن المعارض ضدها قد دفعت المعارضة ببطلان صحيفة المعارضة بمقولة إنها خالية من أسباب المعارضة والأسانيد التي يستند إليها المعارض في طعنه وأضافت المعارض ضدها في مذكرتها أن المعارض ذكر بصحيفة المعارضة بأن ذمته بريئة لا يعد بياناً للأسباب المعارضة وفقاً للمادة ٣٨٩ مرافعات .

« وحيث إن المعارض قد رد على الدفع ببطلان صحيفة الدعوى بأن قوله بصحيفة المعارضة أن ذمته غير مشغولة بدين أمر الأداء المعارض فيه بياناً كافياً لسبب المعارضة وفقاً لنص المادة ٧١ مرافعات. كما دفع الدعوى أولاً : ببطلان أمر الأداء لإغفاله أن يصدر باسم الأمة استناداً إلى أن أمر الأداء هو حكم . ثانياً : ببطلان أمر الأداء المعارض فيه لعدم توافر شروط إصدار أمر الأداء وهو ثبوت الدين بالكتابة مع تحقق وجوده وتعيين مقداره وحلول الأداء .

« وحيث عن الدفع ببطلان صحيفة المعارضة فقد جرى حكم م ٣٨٩ مرافعات ايجاب أن تشتمل صحيفة المعارضة على أسباب المعارضة وإلا كانت باطلة

إلا أن المقصود بأسباب المعارضة هو بيان الأوجه التي استند إليها المعارض في طعنه فلا يلزم أن تكون أسباباً معينة أو مفصلة إذ قد لا يكون لدى المعارض فسحة من الوقت تمكنه من دراسة موضوع القضية والحكم الصادر فيها لتحديد أسباب الطعن ويكفي لذلك أن يكون بيان أسباب المعارضة موجزاً لأن الغرض من المعارضة هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض فيه ومن ثم فترى المحكمة أن ما جاء بصحيفة المعارضة الحالية عن بيان أسباب المعارضة فيه أن ذمة المعارض بريئة من المبلغ الصادر به أمر الأداء المعارض فيه ما يعد بياناً كافياً لأسباب المعارضة ولا يمنع ذلك المعارض من أن يبدى أثناء نظر المعارضة أسباباً أخرى لم يذكرها بصحيفة المعارضة (راجع نظرية الدفع للدكتور أبو الوفا ص ١٦١) وعلى ذلك فيكون الدفع ببطلان صحيفة المعارضة في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث إن المعارضة قد حازت شكلها القانوني فهي مقبولة شكلاً .

« وحيث إنه عن الدفع ببطلان أمر الأداء لعدم صدوره باسم الأمة أسوة بالأحكام فلا مراء في أن أمر الأداء يعتبر حكم غيابي (م ٨٥٣/٣) وليس أمراً على عريضة لاختلافهما من حيث الاجراءات والصدور والآثار التي رتبها القانون لسكل منهما وإن كان أمر الأداء يتفق في شكله مع الأمر على عريضة من حيث كل منهما يصدر من قاض في غيبة الخصوم وبدون سماع مرافعة وعلى أحد نسختي الطلب وذلك لأن الأمر على عريضة :

أولاً - يصدر باتخاذ إجراءات وقتية أو تحفظية أو إدارية بتنظيم سير الخصومة التي لم تبدأ بعد فهو لا يفصل في خصومه بين طرفين متنازعين - أما أمر الأداء فهو يفصل في خصومة

قائمة حول الحق لا حول إجراءات وقتية وموضوعية المطالبة بالحق ولذلك فعمل القاضي في إصداره الأمر على عريضة عمل ولائي بعكس عمله في إصدار الأمر بالأداء فهو عمل قضائي .

ثانياً — ولأن القانون قد جعل نظام استصدار أوامر الأداء وجوياً واعتبره طريقاً لرفع الدعوى واستثناء من القواعد العامة وذلك في حالات المطالبة بالديون الثابتة بالكتابة بعد تكليف المدين بالوفاء في حين أن الأمر على عريضة لم يشترط فيه إعلان الخصم قبل استصدار الأمر على عريضة .

ثالثاً — ولأن المادتين ٨٥٣ و ٨٥٧ مرافعات قد نصتا صراحة بأن الأمر بالأداء يعتبر بمناسبة حكم غيابي كما أن الحكم في المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضوري مما تتفق معه فكرة أن الأمر بالأداء يأخذ حكم الأمر على عريضة وينبئ على ذلك أن أمر الأداء لا يكون واجب النفاذ وإنما يعتبره القانون كالأمر على عريضة وفقاً لحكم المادة ٤٦٦/١ مرافعات وإنما هو مثل الأحكام تسري عليه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون (م ٨٥٧ مكرر مرافعات والمذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ المعدل بقانون المرافعات) .

رابعاً — إن أمر الأداء يختلف عن الأمر على عريضة فإذا لم يعلن أمر الأداء للمدين خلال ستة شهور من تاريخ صدوره اعتبر كأن لم يكن شأن الحكم الغيابي وفقاً للمادة ٣٩٣ و ٨٥٦ مرافعات بعكس الأمر على عريضة فإنه يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ صدوره ، وقد كان الرأي القائل إن أمر الأداء هو أمر على عريضة (استئناف اسكندرية ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجلة المحاماة ص ٣٦ ص ١٣٥٨) .

فهو من نصوص قانون المرافعات الخاصة باستيفاء الديون الثابتة بالكتابة (م ٨٥١ مرافعات وما بعدها) قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦٥ و ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ إذ كانت المادة ٨٥٥ مرافعات تنص قبل تعديلها على أن التظلم من الأمر يكون خلال ٨ أيام من تاريخ إعلانه ، وكانت المادة ٨٥٧ مرافعات قبل تعديلها تنص على أن أثر الدفع يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ صدوره أسوة بالأوامر على العرائض ، ولكن بتعديل المواد السابقة الذكر أنجز المشرع إلى الوضع السليم بالأوامر بالأداء حيث إنه فصل في خصومة حول حق بدون مرافعة فاعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غيابي واعتبر التظلم فيه معارضة .

« وحيث إنه وإن كان أمر الأداء بحسب طبيعته وإجراءات صدوره وآثاره التي رتبها القانون بمثابة حكم قضائي وليس أمر على عريضة على ما تقدم إلا أنه مع ذلك لا يسري عليه نص المادة ١٧٨ من الدستور التي قضت بأن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » لأن المقصود بالأحكام في المادة المذكورة الأحكام بالمعنى الدقيق arrêts كما عبر عن ذلك النص الفرنسي للمادة ١٧٨ من الدستور وهي الأحكام التي تصدر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفقاً للقانون ، أما أوامر الأداء فهي لا تصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون بل تصدر من قاضي محكمة المواد الجزئية أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية حسب الأحوال وهي وإن كانت تدخل بحسب طبيعتها وآثارها في معنى الأحكام القضائية الفاصلة في خصومة بالمعنى العام مما جعلها المشرع بمثابة الأحكام إلا أنه قد جعلها من حيث الشكل أوامر ordonnances في قوة الأحكام ويجوز التنفيذ بها ولم يشترط في شكل صدورها لذلك إلا أن تصدر على إحدى نسخي الطلب (م ٨٥٣/٣ مرافعات) .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم فلا يطل أمر الأداء المعارض فيه عدم صدوره باسم الأمة لأنه وإن كان بمثابة حكم غيابي إلا أنه في شكل الصدور يكتفى أن يكون قد صدر على إحدى نسختي طلب الأوامر ومن ثم فيكون الدفع بطلان أمر الأداء في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث أنه عن الدفع بطلان أمر الأداء المعارض فيه لعدم توافر شروطه الموضوعية وإنه وإن كانت المادة ٨٥١ مرافعات قد أوجبت اتخاذ طريق استصدار أمر الأداء عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وخال الأداء ومعين المقدار إلا أن البحث في توافر الشروط الموضوعية لإصدار أمر الأداء بحث موضوعي متروك تقديره وقت إصدار الأمر للقاضي فهو الذي يعرض عليه طلب استصدار الأمر فإن رأى القاضي توافرها أصدر الأمر وإلا امتنع عن

إصداره مع تحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة بالطرق العادية (م ٨٥٤ مرافعات) . كما وأنه بحث موضوعي تتناوله المحكمة عند نظر موضوع المعارضة في أمر الأداء ، وعلى ذلك فلا يترتب على عدم توافر شروط إصدار الأمر الموضوعية البطلان لأن البطلان جزاء فرضه القانون لمخالفة نص القانون متعلقاً بالإجراءات لا بالشروط الموضوعية ، وإن كان عدم توافر شروطه الموضوعية أو توافرها يتعلق به نتيجة الفصل في المعارضة في الأمر بالأداء من الوجهة الموضوعية .

« وحيث إنه من موضوع المعارضة فلم تكتمل عناصر الفصل فيها ومن ثم فقد أبت المحكمة الفصل في المصاريف الآن » .

(القضية رقم ١١٦٩ سنة ١٩٥٧ جزئي البدة
رئاسة السيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي) .

قضاء المحاكم الجزئية قضاء الجناح

أن يكون ذلك بقصد الاتجار والتوزيع واللق أو العرض لما في ذلك من إفساد للأخلاق فضلا عن أن الأفلام السينمائية تخضع لرقابة القانون .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما أثبتته السيد ضابط مكتب حماية الآداب من أنه أثناء مروره بميدان السيدة زينب شاهد المتهم يعرض على بعض الشبان الصور المضبوطة نظير نصف قرش للصورة وأنه تبين أن الصور عارية مزرية لنسوة في أوضاع مختلفة مثيرة للغرائز الجنسية وأن عددها ١٤٧ صورة .

وبسؤال المتهم اعترف في محضر البوليس من أنه كان يعرض الصور المضبوطة على الجمهور مقابل نصف قرش للصورة وأنه اشتراها من شخص يدعى سعيد . وركن الدفاع عن المتهم في مذكرته إلى القول بأن الصور العارية لا تعد منافية للآداب وإلى أنه شرط في جريمة المادة ١٧٨ ع قصد جنائي خاص هو أن يكون ارتكابها بقصد إفساد الأخلاق وأنه لا شأن للدين في تحديد ما ينافي الآداب .

« وحيث إن المادة ١٧٨/١ ع المعدلة بقانون ١٠٦ سنة ١٩٥٢ تقضى على عقاب كل من حاز بقصد الاتجار أو التوزيع رسوما يدوية أو فوتوغرافية إذا كانت منافية للآداب العامة فلا شرط لتوافر هذه الجريمة إلا أمران :

أولا — أن تكون الصور منافية للآداب العامة.

٤٥

محكمة السيدة الجزئية

٨ مارس سنة ١٩٥٨

حيازة الصور العارية بقصد الاتجار . متى تتوافر الجريمة . لا يشترط أن تكون بقصد إفساد الأخلاق . يكفي منافاتها للآداب وقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار .

المبدأ القانوني

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨/١ عقوبات المعدلة بق ١٠٦ سنة ١٩٥٢ شرطان :

(١) أن تكون الصور منافية للآداب العامة .
(٢) أن تكون حيازتها بقصد الاتجار أو التوزيع أو العرض أو الإيجار دون اشتراط أن يكون بقصد إفساد الأخلاق . والآداب هي مجموعة قواعد الأخلاق وللدين أثر كبير في تشكيل الآداب العامة لاتصاله الوثيق بالأخلاق والعرف والعادات والتقاليد .

وعلى ذلك فإن الصور العارية للمرأة في أوضاع مختلفة تبرز بها مفاتن جسدها وتستثير الغرائز الجنسية تعد منافية للآداب العامة لمخالفتها لقواعد الأخلاق التي تواضع عليها الناس في مصر وهي بلد عربي شرقي متمسك بالتقاليد والعادات ولا وجه لمقارنة الصور العارية بما يظهر في الأفلام السينمائية أو بدور الفن لأن المشرع لم يعاقب على مجرد حيازتها بل اشترط

ثانياً — أن تكون حيازة الصور بقصد الإيجار أو التوزيع أو العرض أو الإيجار دون اشتراط أن تكون الحيازة بقصد إفساد الأخلاق وذلك في حكم المادة ١٧٨ عقوبات .

ولما كان من المقرر قبحها وقضاء أن الآداب هي مجموعة قواعد الأخلاق التي يتبعها الناس في أمة معينة أو جيل معين طبقاً لناموس أدبي يتولد عن معتقداتهم الموروثة والمبادئ المتأصلة فيهم وما جرى والعرف وتواضع عليه الناس فإنه لا مرأى في أن الدين أثر كبير في تكييف الآداب العامة إذ أن الدين وثيق الصلة بالأخلاق والعرف والمبادئ والتقاليد وأن على القاضي وهو بصدد تفسير ماهية الآداب ونطاقها أن يراعى في تفسيره معتقدات أمة وأخلاقها وتقاليدها وعاداتها ولذلك فيما يمدح مخالفاً للآداب في أمة قد لا يمدح كذلك في أمة أخرى فليست العبرة بحسب بما يחדش حياء العيين حتى يعد منافياً للآداب بل العبرة هي بما تواضع عليه الناس من تقاليد موروثة وعادات ومعتقدات وعلى ذلك فإن الصور العارية للمرأة في أوضاع مختلفة تبرز بها مفاتن جسدها وتستثير الغرائز الجنسية تعد منافية للآداب العامة لمخالفتها لمجموعة قواعد الأخلاق التي تواضع عليها الناس في مصر وهي بلد عربي شرقي متمسك بالتقاليد والعادات ولا وجه لمقارنة الفعل المماقب عليه في المادة ١٧٨/١ عقوبات بأعمال الفن من صناعة تماثيل أو ما يظهر في بعض الأفلام السينمائية ذلك لأن المشرع لم يعاقب على مجرد حيازة الصور

العارية المخالفة للآداب العامة إذ يشترط لذلك أن يكون حيازتها بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض لما في هذه الحالات من إفساد للأخلاق تتأذى به الآداب العامة في المجتمع كما وأن حيازة الصور العارية في تلك الحالات لا تمت للفن بصلة إذ أن للفن معاهده ومجاله الخاصة به التي تهدف أصلاً إلى تربية الذوق السليم لا إلى إفساد الأخلاق باستثارة الغرائز الجنسية غير المشروعة فضلاً عن أن الأفلام السينمائية تخضع للرقابة التي فرضها القانون رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٥ لحماية للآداب العامة والنظام العام .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى الحالية أن المتهم قد ضبطت معه مجموعة من الصور العارية لنسوة عاريات تماماً بحيث تظهر في الصورة جميع أجزاء الجسد وفي أوضاع مختلفة وكانت هذه الصور بما يشير الغرائز الجنسية بل إن في بعضها يظهر موضع المفة عارياً فإن هذه الصور تعد منافية للآداب العامة ويكون المتهم بخيازتها له وعرضها للبيع باعترافه وبشهادة محرر المحضر قد ارتكب الجنبحة المنصوص عليها في المادة ١٧٨/١ عقوبات ويتعين بذلك معاقبة المتهم طبقاً للمادة المذكورة مع مصادرة الصور موضوع الجريمة طبقاً للمادة ٣٠/٢ عقوبات » .

(القضية رقم ٩٨٨٢ سنة ١٩٥٧ جنح السيدة رئاسة السيد الأستاذ فتحي عبدالصبور القاضي وحضور السيد الأستاذ محمد محمود بدران وكيل النيابة) .

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي

للكنور رؤوف عيبر
أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٧ —

الفرع الثامن

بيان السببية في حكم الإدانة ومدى رقابة النقض على هذا البيان

توافر السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية — أو عدم توافرها — أمر موضوعي بغير شبهة ، فلهي محكمة الموضوع القول الفصل فيه . يستوى في ذلك إسناد إصابة المجنى عليه إلى فعل الجاني أو خطئه أو إلى فعل المجنى عليه أو خطئه . أو إسناد الوفاة أو العاهة المستديعة إلى إصابة المجنى عليه أو إلى عامل أو آخر من نوع ما ذكرنا ، فالإسناد مسألة موضوعية في جميع صورته وسواء أكان مفرداً أم مزدوجاً . إلا أنه ينبغي أن يراعى مع ذلك أن سلطة محكمة الموضوع حتى في المسائل الموضوعية الصرفة ليست مطلقة من كل قيد ، بل تباشر محكمة النقض عليها إشرافاً متعدد النواحي كما هي الحال في جميع عناصر موضوع الدعوى . وهذا الإشراف تحكمه قواعد ثلاث رئيسية وهي : —

أولاً : أن محكمة الموضوع مطالبة ببيان السببية في حكمها بالإدانة .

ثانياً : أنها مطالبة بالرد على الدفع بانتفاءها أو على تحقيق هذا الانتفاء متى طلب منها التحقيق ، لتعلق هذا أو ذاك بوجه هام من أوجه قيام المسؤولية أو انتفاءها .

ثالثاً : أن محكمة النقض تراقب محكمة الموضوع في بيانها للسببية ، وفي ردها على الدفع بانتفاءها ، وعلى طلب تحقيق هذا الدفع .

ودراسة هذه المواضيع الثلاثة تكون مجتمعة الفرع الأخير لهذا البحث .

الموضوع الأول

بيان السببية في حكم الإدانة

من المتعين أن تفيد عبارات حكم الإدانة في الجرائم المختلفة قيام رابطة السببية بين نشاط الجاني عمدياً كان أم غير عمدي ، وبين النتيجة النهائية متى اعتبره مسئولاً عنها . ولا يلزم أن تكون عبارات الحكم صريحة ، إذ قد تكون ضمنية ، ولكن يلزم أن تؤدي إلى إبراز توافرها بشكل تعدد المحكمة العليا كافياً بعيداً عن شوائب التسبيب المختلفة .

وتظهر السببية عادة من مجرد سرد الوقائع ، فلا يحتاج الأمر إلى إبرازها بشكل خاص إلا حيث تتوافر لظروف الواقعة عوامل أخرى يصح أن تعتبر مسئولة — مع نشاط الجاني أو دونه — عن النتيجة النهائية . فهنا لا بد من عناية خاصة لربط النتيجة بنشاط الجاني خصوصاً عند التسليم بوجود هذه العوامل الأجنبية ، مع التقرير بأنها عوامل مألوفة طبيعية ليس من شأنها أن تنفي توافر السببية بين نشاط الجاني وهذه النتيجة ، ولذا فقد قضى : —

— بأنه إذا لم يستظهر الحكم الصلة بين تمزق الطحال الذي أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذي أثبت وقوعه من الطاعنين بالجنى عليه فانه يكون قاصراً عن بيان رابطة السببية بين الفعل الذي أداه الطاعنين به وبين النتيجة التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل (١) .

— وبأنه إذا كان الحكم المظنون فيه حين دان الطاعن بإحداث العاهة المستديمة اكتفى بالقول « بأنه حصل نزاع بين المجنى عليه وجيرانه حول الحد الفاصل بين أطيانهما وأعقبه حصول الاعتداء على المجنى عليه بأن ضربه المتهم بمصا على رأسه فأحدث به عاهة مستديمة . . . ثم أورد محصل شهادة الشهود وخلص منها إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن دون أن يشير بكلمة إلى التقرير الطبي ، أو أن يبين ماهية الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه وتطورها وما أدت إليه وفقاً للدليل الفنى المستفاد من التقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن على اعتبار أنه محدث العاهة بالمجنى عليه ، فانه يكون قد خلا من بيان الصلة بين العاهة والاعتداء الذي قال إن الطاعن أوقعه بالمجنى عليه ، ولذا فقد جاء قاصراً متعيناً نقضه (٢) .

وفي جرائم القتل والإصابة خطأ — على وجه خاص — لاحظت محكمتنا العليا قصوراً في بيان السببية لعلها لم تلاحظ مثله في أحكام الإدانة في الجرائم العمدية . وذلك أن تقدير السببية كثيراً ما يدق عملاً في الجرائم غير العمدية لتداخل خطأ من المجنى عليه معاصر لخطأ الجاني يساهم عادة بنصيب في إحداث النتيجة النهائية على نحو ما عالجناه فيما سبق .

وقد اعتبرت محكمة النقض أنه يعتبر إغفالاً لبيان السببية في حكم الإدانة في جرائم القتل والإصابة خطأ إذا لم يفهم من حكم الموضوع :

— كيف أن مجرد استعمال سيارة تقل بضائع لركوب أشخاص يعد خطأ كافياً لمسئولية مالك السيارة عن كل حادث يقع لأحد ركبها فيقضى على حياته (٣) .

— كيف أن سرعة القيادة وعدم النفخ كانا سبباً في إصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملايسات التي حصلت فيها (٤) .

(١) نقض ١٩٥٠/٤/٣ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥٩ س ٤٨٢ .

(٢) نقض ١٩٥٦/١/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٣ س ٥٩ .

(٣) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ المحاماة س ١١ عدد ١٩٧ س ٣٥١ .

(٤) نقض ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٧٥ س ١٥٠ .

— كيف أن عدم وقوف الترام عند المحطة التي كان يتحتم عليه الوقوف عندها كان سبباً في وقوع الحادث (١).

— كيف أن انحراف السيارة التي كان يقودها المتهم كان سبباً في صدم المجنى عليه الذي كان سائراً في الطريق ووفاته ... فضلاً عن عدم العناية باستظهار الخطأ الذي ارتكبه المتهم (٢).

— كيف أن التصادم بالسيارة التي كان يقودها الطاعن أحدث الإصابات بالمجنى عليها ، وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات . وإذن فإن الحكم يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن ، وهو رابطة السببية بين ذلك الخطأ وبين الضرر الواقع (٣).

— أو كيف أن إصابات المجنى عليه سببت وفاته . فضلاً عن أنه لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة (٤).

وإذا قضت المحكمة بالبراءة لانتفاء السببية وجب أيضاً أن تبين هذا الانتفاء مدلة عليه بأسباب تؤدي إليه . فإذا قالت إن خطأ المتهم مع التسليم بصدوره ليس هو السبب المحدث للنتيجة تميز عليها أن تبين كيف كان يمكن تصور وقوع الحادث بدون الخطأ الذي ارتكبه المتهم (٥).

وعند ما يكون الإسناد مزدوجاً ينبغي أيضاً أن يبين حكم الإدانة توافر هذا الإسناد بشقيه ، أى يبين إسناد إصابة المجنى عليه إلى خطأ الجاني ، ثم يبين إسناد النتيجة النهائية إلى هذه الإصابة . وفي هذا المعنى قضى بأنه :

— إذا كان الحكم قد دل على أن الطاعن صدم المجنى عليها بسيارته وأنه ترتب على ذلك وفاتها ، إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن ومما قبلته عن جريمة القتل الخطأ لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها بها ونوعها ، وكيف أدت إلى الوفاة — لما كان ذلك ، وكان التصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل القوي وهو التقرير الطبي مما يعيب الحكم ، فإنه يتيقن لذلك قبول الطعن ونقض الحكم (٦).

— ذلك حين اعتبرت المحكمة أنه يعد بياناً كافياً للسببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه ،

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٧٤ س ٤٣٩ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٥٧ س ١٧٢ .

(٣) نقض ١٩٥١/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤٤٥ س ١٢٢٢ .

(٤) نقض ١٩٥٥/١/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٥٤ س ٤٦٧ وراجع نقض ١٩٥٣/١٠/٢٠ .

مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٦ س ٤٧ و ١٩٥٤/٦/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٦٦ س ٨٢٦ .

(٥) نقض ١٩٣٨/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٤٠ عدد ٨ .

(٦) نقض ١٩٥٧/٥/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٥١ س ٥٤٨ .

بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة قول الحكم إن السيارة صدمت المجنى عليها بجانبها ثم طوتها تحت عجلاتها حالة كون السيارة مسرعة دون أى تقصير من المجنى عليها^(١).

— وقول الحكم أيضاً « إن خطأ التهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة وانحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه »^(٢).

الموضوع الثانى

وجوب الرد على الدفع بانتفاء السببية وعلى طلب تحقيقه

يترتب على القول بأن السببية عنصر لازم لتوافر المسئولية عن النتيجة التى حصلت بالفعل أن يكون الدفع بعدم قيامها وجهاً هاماً من أوجه الدفاع الموضوعية التى يتعين على حكم للموضوع التعرض لها بما يفندها . وكذلك طلب تحقيق انقطاع السببية إذا دفع به ، متى توافر لهذا أو ذاك شروط الدفع الذى يلزم المحكمة بإجابته أو بالتعرض له بما يفنده ، وعلى الأخص أن يتوافر له ما يلى من خصائص : —

١ — أن يكون الدفاع قد أثير على وجه ثابت فى أوراق الدعوى ، إما فى نفس الحكم وإما فى المذكرات المقدمة وإما فى محضر الجلسة .

٢ — أن يكون قد قدم قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بحسب الأصل إلا إذا كانت هذه لم تسمع شهوداً ولم تجر تحقيقاً لسبب من الأسباب ، فعلى محكمة الدرجة الثانية تدارك هذا النقص فى الإجراءات ، أو الإخلال بحق الدفاع .

٣ — أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته . وإلا فالحكم ليس ملازماً بالرد عليه صراحة بل يجوز أن يرفضه ضمناً ، لأن الخصم الذى يثير دفعاً من هذا القبيل لا يكون صاحب مصلحة فى المطالبة بالرد عليه مسيئاً^(٣) .

٤ — ألا يكون الدفاع قد جاء عرضاً ، أو ألا يكون طلب تحقيقه قد جاء بصيغة تفويض الأمر إلى المحكمة أو ترك التصرف لها إذا شئت ، فلم يلق هذا أو ذاك فى صيغة مطالبة جازمة ولا إصرار .

ولذا قضى بأنه إذا كان دفاع المتهم وطلب تحقيقه قد عرضا بالصيغة الآتية « فإذا ظهر لحضراتكم أنه حصل إهمال فى معالجة المجنى عليه فلحضراتكم أن تقدروا الظروف وتبغة التهمين فيها ، وإذا وجدتم أنه حصل إهمال فى المعالجة فلحضراتكم أن تستدعوا الطبيب الشرعى لمعرفة إن كانت هذه الوفاة نتيجة طبيعية للجروح » ، فإن هذا لا يعتبر طلباً ، بل هو مجرد بيان لواجب من

(١) نقض ٨ / ١٠ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٦ من ١١ .

(٢) نقض ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٧٢ من ٦١٠ .

(٣) نقض ٧ / ٣ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٨٩ من ٢٣٤ .

الواجبات المعلوم من القانون بالضرورة أن القاضى يؤديها بدون لفته من أحد إليها^(١).

٥ — يشترط أن يكون الدفع بانتفاء السببية أو طلب تحقيقه ، أو كلاهما قد أثرا أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية معاً ، أو بالأقل أمام هذه الأخيرة وحدها ، إذا كانت الدعوى قد نظرت على درجتين . ذلك أن المحكمة الاستئنافية عليها أن تعيد نظر الموضوع برمته ، وتتدارك ما قد يكون صدر من محكمة الدرجة الأولى من أوجه القصور في التسبب أو الإخلال بحق الدفاع . كما أنه يمكن للدفاع أن يبدى أمامها ما شاءت له به ظروف الدعوى من أوجه دفاع جديدة ، أو طلبات تحقيق معينة لم يثرها في المحاكمة الابتدائية .

٦ — ألا يكون صاحب الشأن قد تنازل عن دفاعه أو طلب تحقيقه صراحة أو ضمناً . والتنازل الصريح لا يحتاج إيضاحاً . أما التنازل الضمنى فصورته المألوفة في العمل هو أن يبدى الدفاع دفعه بمثل انتفاء السببية مصحوباً بطلب تحقيقه في جلسة معينة . ثم قبل تحقيقه يترافع في موضوع الدعوى مصمماً على طلباته^(٢).

فإذا تحقق في الدفع بانتفاء السببية ما سبق من اعتبارات ، ومع ذلك أغفل الحكم — رغم القول بالمسئولية عن النتيجة النهائية — التعرض لهذا الدفع أو لطلب تحقيقه كان الحكم معيباً للقصور في تسببه . وكذلك إذا كان الرد بأسباب غير كافية أو غير سائغة . كما أن رفض طلب تحقيق الدفع بغير إبداء أسباب كافية سائغة يوصف أحياناً بأنه إخلال بحق الدفاع . ذلك أن التفرقة بين عيب « قصور الحكم في التسبب » و « إخلاله بحق الدفاع » تبدو غير واضحة المعالم تماماً في بعض الأحكام النقض . وهذا ليس بمستغرب إذ أن قصور التسبب قد يكون متضمناً بذاته الإخلال بحق الدفاع . كما أن الإخلال بحق الدفاع قد يكون محله قصوراً بادياً في الحكم . ذلك فضلاً عن أن تحقق أحد العييبين في الحكم يغنى عن الإشارة إلى العيب الآخر مادام يكفي وحده لنقضه .

ومن أمثلة الأحوال التي نقضت فيها محكمتنا العليا الحكم الصادر من محكمة الموضوع لعدم تعرضه رد كاف سائغ على الدفع بانتفاء السببية ، أو على طلب تحقيقه ما قضى به من أنه : —

— إذا تمسك الدفاع عن التهم بأن المجنى عليه قد انحرف بالدراجة التي كان يركبها إلى مؤخر العجلة الخلفية للسيارة التي كان هو يقودها وأن إصابة المجنى عليه حصلت من الجهة الخلفية مما يدل على أنها نشأت عن فعل المصاب نفسه ، لا عن فعل السائق ، وكانت المعاينة مؤيدة لذلك ، فإغفال الرد على هذا الدفاع الجوهرى مع القضاء بادانة التهم يستوجب نقض الحكم^(٣) .

— إذا استشهد التهم على صحة دفاع قدمه لنفى التهمة عنه بدليل قى كالكشف الطبي قائلًا إن فيه ما يؤيد دفاعه من أن إصابة المجنى عليه تسببت من غير ما نسبته إليه المجنى عليه وشهود الإثبات

(١) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٥١ ص ٦٩ .

(٢) للزبد راجع مؤلفنا عن ضوابط تسبب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصرى ص ٨١ — ١٠٦ .

(٣) نقض ١٩٣٧/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٠ ص ٨٢ .

فيجب على المحكمة أن تستظهر في حكمها الذي لم يأخذ بهذا الدفع ما يفيد ردها عليه . فإذا سكبت الجاني عن ذكر شيء من واقع الكشف الطبي بشأن سبب إصابة الجاني عليه ... كان حكمها معيباً متعيناً نقضه (١) .

— إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بانعدام رابطة السببية بين ما وقع منه وإصابة الجاني عليه فإنه يجب على المحكمة إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده وإلا كان الحكم قاصراً (٢) .

— إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية ، وأن النور الخلفي لسيارة الجاني عليه كان محجوباً بطبقة من فعل الطر والوحل ، وكان تقرير المهندس الفني قد اشتمل على ما يفيد صحة هذا الدفاع ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانة الطاعن دون أن يتعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه (٣) .

— متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الإصابات التي وجدت بالجاني عليهما والتي نشأت عنها وفاة أحدهما ، كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالجاني عليهما ولم تمسهما بسوء ، وليكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور (٤) .

— أما إذا كان الحكم الذي أدان الطاعن في جريمة ضرب أفضى إلى عاهة قد تعرض لما يشبه بشأن عملية التربية وعدم ضرورتها ورد على ذلك ردأً سليماً بقوله إن الطاعن هو المسئول عن النتيجة مادام الطبيب قد رأى سلامة المريض تقتضى إجراءها طبقاً للتعليمات الفنية لوزارة الصحة — فإن ما يشبه الطاعن لا يكون له محل (٥) .

على أنه ينبغي أن يلاحظ في نفس الوقت أنه لا يمد جوهرياً كل دفاع موضوعى يشيره أحد الخصوم ويقوم على مناقشة أدلة الثبوت لحسب ، إذ القاضى غير مطالب بتعقب الدفاع في كل جزئياته . بل يكفي أن يكون الرد على ذلك مستفاداً ولو ضمناً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت متى لم تكن مشوبة بصيب بطلها . كما يكفي للرد على أدلة الثبوت الحكم بالبراءة استناداً إلى عدم الاقتناع بصحتها ، في نطاق ما تملكه محكمة الموضوع من سلطة كافية في تقدير الوقائع المطروحة عليها .

(١) نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦٣ من ٣١٧ .

(٢) نقض ١٩٤٣/١١/١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٨ من ٣٢٧ .

(٣) نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ بمجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٠٢٩ من ٤٣٣ .

(٤) نقض ١٩٥٧/١٠/٢١ بمجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٣٠ من ٨٤٨ .

(٥) نقض ١٩٥٤/٤/٥ بمجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٥٢ من ٤٤٩ .

الموضوع الثالث

رقابة النقض على بيان السببية والرد على الدفع بانتفائها

إذا كانت محكمة الموضوع مطالبة ببيان السببية في حكمها ، بما يقتضيه ذلك من الرد على الدفع بانتفائها وما يتصل بهذا الدفع من طلبات التحقيق المختلفة ، فإن رابطة السببية تخضع من حيث تقدير توافرها أو عدمه لرأى محكمة الموضوع ، فلا رقابة فيها للمحكمة العليا إلا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة المسائل الموضوعية ، وعلى وجه خاص إلا من حيث القول بأن الفعل المسند للمتهم يصلح أن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح . أو على حد تعبيرها هي : « إن السببية في القانون الجنائي مسألة موضوعية بحسب لقاضى الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل . ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل في أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح . فإذا قرر قاضى الإخالة -- استناداً إلى ما أوضحه الطبيب الشرعى في تقريره عن الحادثة -- أن الضرب الذى وقع من المتهم على المجنى عليه ليست له علاقة بالوفاة إطلاقاً فليس لمحكمة النقض أن تتعرض لقرارها هذا » (١) .

ومتى كان الأمر كذلك من حيث خضوع تقدير السببية لما يخضع له تقدير كافة المسائل الموضوعية فحسب من رقابة المحكمة العليا فإن لهذه أن تراقب في تقديرها توافرها ما يلي من شروط : —
أولاً : أن يكون التقدير بأدلة لها مأخذ صحيح من الأوراق . أى بأدلة مستمدة من الأوراق حقيقة وفعلاً . فلا اعتداد بدليل يذهب الحكم إلى القول بقيامه ويبين أنه لا وجود له فيها . ويكون الحكم حينئذ معيباً للخطأ فى الإسناد .

ثانياً : أن يكون تقدير توافر السببية بأدلة جاءت وليدة إجراءات صحيحة . فبطلان الإجراءات يبطل الدليل المستمد من هذا الإجراءات مباشرة ، وإلا كان الحكم معيباً لفساد الاستدلال أو للخطأ فيه .

ثالثاً : أن يذكر الحكم مؤدى الدليل الذى استخلص منه توافر السببية بين نشاط الجنائى والنتيجة التى عاقبه عنها ، بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده لتوافرها . أو بعبارة أخرى ، يتضح منها وجه استدلال الحكم على توافر السببية بهذا الدليل ، وإلا كان الحكم معيباً للقصور فى التسييب .

رابعاً : أن تكون الأدلة التى ساقها الحكم على توافر السببية تصلح لأن تكون عناصر مائفة لهذا التوافر . أو بعبارة أخرى أن يكون الدليل مؤدياً لما رتبته الحكم عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم المنطق . إذ لا يصح استخلاص نتيجة خاطئة ولو من دليل صحيح أو واقعة ثابتة ، وإلا كان الحكم معيباً أيضاً للخطأ فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ .

خامساً : أن يسوق الحكم هذه الأدلة بغير غموض ولا إبهام ، وإلا كان مشوباً بالاضطراب والقصور بما يستوجب نقضه . ومن صور الاضطراب اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فيما يراد التدليل عليه من توافر السببية أو غيرها من عناصر الموضوع .

سادساً : أن يسوق الحكم هذه الأدلة بغير تناقض بين بعضها وبعضها الآخر ، وإلا يصبح كما لو كان خالياً منها . فلا يصح أن تستند المحكمة إلى أدلة متناقضة في شأن السببية مثلاً بغير تفسير لهذا التناقض . وقد يؤدي التناقض إلى الإبهام . ونحاذل الحكم من صور التناقض الذي يعيب التسبيب ، إلا أنه تناقض ضمني أو مستتر حين أن التناقض عبارة عن تعارض واضح بَيِّن (١) .

واستلزام توافر هذه الضوابط الستة في بيان السببية — كما هي الحال في بيان كافة عناصر الموضوع — يفسح لمحكمة العليا مجالاً لا يستهان به للتدخل في تقديرها ، وفي تقدير عناصر الموضوع على وجه عام ، وذلك تمسحاً مع ما اختطته لنفسها من خطة التوفيق بين وظيفتها كمحكمة قانون لا موضوع من جهة ، وبين رغبتها من جهة أخرى في أن تؤدي رسالتها في مراقبة صحة تطبيق القانون على نفس هذا الموضوع . وكذلك للتوفيق بين مذهب قضاء القاضي بمحض اقتناعه من جهة ، وبين التزامه ببيان أسباب هذا الاقتناع ، وأن يكون بأدلة صحيحة مؤدية إليه من جهة أخرى . خصوصاً متى سلمنا بأن الفصل الثام بين القانون والموضوع غير متصور بسهولة عقلاً ولا عملاً .

والروابط التي بين الموضوع والقانون وإن تعددت مواضعها إلا أنها تتركز في رابطة واحدة في النهاية هي استخلاص تطبيق قانوني صحيح من عناصر الموضوع . والضوابط التي تسير عليها محكمة العليا في الرقابة على موضوع السببية وإن تعددت صورها فإنها تتركز في النهاية في ضابط واحد هام هو الرقابة على صحة استخلاص النتائج من المقدمات بحيث يكون سوياً متفقاً مع المنطق المقبول في غير ما تنافر ولا تناقض مع الوقائع التي سلم بها الحكم وانتهى إليها .

وهذه الرقابة تستمد أسبابها من أصول شتى في القانون الإجرائي يضيق المقام دون التعرض لها تفصيلاً ، وإنما يكفي أن نشير إلى أصول ثلاثة رئيسية : —

— أولها المادة ٣٣٦ التي تقتضى أنه إذا تقرر بطلان أى إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة .

— وثانيها المادة ٣٠٤ التي تقتضى بأنه إذا كانت الواقعة غير ثابتة... تحكم المحكمة ببراءة المتهم .

— وثالثها المادتان ٤٢٠ ، ٤٣٢ بما تفرضانه على المحكمة العليا من مراقبة صحة تطبيق القانون أو تأويله بحسب الأحوال على الوقائع الثابتة .

* * *

(١) راجع في تفصيل هذا الموضوع مؤلفنا « ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصري » ،

تلخيص عام

يحسن أن نمرض إجمالاً عناصر هذا البحث في مجموعته في عبارات موجزة — لمن قد لا يتسع وقته لتتبع جميع صفحاته — فنجد أن الضوابط التي يبدو أنها توجه قضاءنا الجنائي في تقديره لرابطة السببية يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

أولاً : أنه لا يلزم في نشاط الجاني أن يكون هو السبب المباشر أو الوحيد في إحداث النتيجة للعاقب عليها . بل يكفي أن يكون هذا النشاط كافياً بذاته ، أو مناسباً أو ملائماً أو صالحاً — فكلها مترادفات فيما نحن بصدده من تمييز — لإحداث النتيجة بحكم التسلسل الطبيعي لتعاقب الأحداث في المألوف من الأمور . فتظل السببية قاعة حتى إذا حرك هذا النشاط إلى جانبه عاملاً أو أكثر من العوامل الأخرى التي قد تتوسط بينه وبين النتيجة النهائية .

ثانياً : أن هذه العوامل الأخرى لا تقطع رابطة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية متى كانت مألوفة متوقعة بحسب السير العادي للأمر . وتقطعها متى كانت غير ذلك . فمقياس التوقع هو مناط البحث في بقاء السببية أو انقطاعها .

ثالثاً : أن التوقع *prévisibilité* يخضع في تقديره لضابط موضوعي مجرد *in abstracto* لا شخصي . فالعبرة فيه هي بما يبين أن بمقدور الإنسان العادي أن يتوقعه بطريقة مطلقة ، لا بما يبين أن الجاني قد توقعه أو لم يتوقعه بحسب ظروفه الخاصة ، وعلى الأخص مدى نضج ملكة التقدير لديه . رابعاً : أن الملابسات المألوفة والظروف الطبيعية التي قد تصاحب فعل الجاني لا تقطع رابطة السببية بين نشاطه وبين النتيجة النهائية حتى ولو ساهمت بدور ملحوظ في إحداثها . ويستوى في ذلك أن تكون هذه الملابسات والظروف مطابقة في تفاصيلها لما أراده الجاني منها ، أم كانت توافق سير الحوادث إجمالاً بحسب .

خامساً : ولذا فإن خطأ الجاني في محل الجريمة ولو اتصل بصفة يعتبرها هو أساسية — نكطة في شخص الجاني عليه أو شخصيته — لا ينفي توافر السببية بين فعله العمدى والنتيجة التي تحققت بالفعل . ولا يغير مثل هذا الخطأ طبيعة الواقعة من عمدية إلى غير عمدية متى كان متصلاً بصفة يعتبرها القانون زائدة وليست ركناً من أركانها .

سادساً : وأن حالة الجاني عليه الصحية من ضعف أو مرض أو شيخوخة لا تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة النهائية حتى ولو توسطت بينهما فساهمت بقسط ما في تجسيم هذه النتيجة ، لأن ذلك من العوامل المألوفة التي يمكن توقعها .

سابعاً : ونفس هذا القول يصدق أيضاً على المضاعفات الطبيعية للإصابة كالنزيف وتقيح الجراح أو العظام ، إذا حدثت بغير خطأ من أحد ولا عمد .

ثامناً : ويصدق أيضاً على خطأ الجاني عليه أو إهماله إذا صاحب إصابته وسام بقسط ما في إحداثها متى كان عادياً مألوفاً ، وسواء أكانت جريمة الجاني عمدية أم غير عمدية . إذ أن السببية

كالعمد من عناصر المسؤولية ، ولكن لا يتوقف قيام أحدهما على قيام الآخر . فإن العمد يتطلب إرادة الفعل والنتيجة معاً ، ولا يكفي فيه مجرد التوقع ، أما السببية فيكون فيها مجرد إمكان توقع النتيجة . ولذا فإن ضابط العمد شخصي حين أن ضابط السببية موضوعي دائماً في قانوننا . ويستوى في ذلك أن تكون المسؤولية بمقتضى القصد المباشر أم الاحتمالي فحسب .

تاسعاً : أما إذا كان خطأ المجنى عليه فاحشاً جسيماً أو شاذاً غير مألوف ، وكافياً بذاته لإحداث النتيجة النهائية فإنه يقطع صلة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة النهائية . ويستوى في ذلك أن تكون جريمة الجاني عمدية أم غير عمدية ، كما يستوى فيها أن تكون المسؤولية بمقتضى القصد المباشر أم الاحتمالي فحسب ، في تلك الأحوال التي تعتبر في قانوننا — بحسب الرأي السائد — تطبيقاً لفكرة القصد الاحتمالي .

عاشراً : وتنطبق نفس القاعدة على إهمال المجنى عليه أو تراخيه في علاج إصابته ، فتظل السببية قائمة متى كان الإهمال عادياً مألوفاً ، وتنقطع إذا كان فاحشاً جسيماً ، وبالتالي غير متوقع منه ، بشرط أن يكون هذا الإهمال سبباً صالحاً لإحداث مثل النتيجة التي حدثت .

حادي عشر : كما تنطبق بشقيها على خطأ الطبيب أو الجراح في الطب أو الجراحة .

ثاني عشر : وتنطبق على خطأ الغير أيضاً إذا توسط بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية . فإنه لا يقطع السببية بينهما متى كان مألوفاً متوقفاً . وتكون مسؤولية هذا الغير عن خطئه قائمة عندئذ إلى جانب مسؤولية الفاعل الأول عن فعله العمدي أو خطئه بحسب الأحوال . أما إذا كان خطأ الغير شاذاً غير مألوف — وكافياً بذاته لإحداث مثل النتيجة التي حدثت — فإنه يقطع السببية بين نشاط الجاني السابق والنتيجة النهائية . وتكون مسؤولية هذا الغير عن خطئه نافية لمسؤولية الجاني السابق ، سواء أكان فعله عمدياً أم غير عمدي بحسب الأحوال .

ثالث عشر : أن فعل الغير إذا تدخل عمداً لإحداث نتيجة معينة فإنه ينبغي — في منطقي هذه الضوابط — أن يعتبر عاملاً أجنبياً كافياً بذاته لتحمل المسؤولية عنها دون فعل الفاعل الأول عمدياً كان أم غير عمدي ، لخروجه عما يمكن توقعه في السير العادي للأمر .

رابع عشر : وكذلك الشأن في امتناع الغير بسوء نية عن التدخل لإنقاذ المجنى عليه عندما يكون ملزماً به متى كان لامتناعه صلة محققة بالنتيجة النهائية ، فإنه ينبغي أن يتحمل المسؤولية عنها دون نشاط الفاعل الأول متى كان مثل هذا الامتناع يخرج عن دائرة ما يمكن توقعه في السير العادي للأمر .

خامس عشر : أن القوة القاهرة أو الحادث الفجائي إذا انصب أيهما على إرادة الجاني فأعدها كان من أسباب امتناع مسؤوليته عن الحادث . أما إذا توسط بين نشاط إرادى وبين النتيجة النهائية كان سبباً أجنبياً كافياً لقطع السببية بينهما على أن يتوافر فيها شرطاً استحالة الدفع واستحالة التوقع .

سادس عشر : أن تقدير توافر السببية أو عدم توافرها أمر موضوعي لا يخضع لرقابة النقض إلا بقدر ما تباشر هذه من إشراف على المسائل الموضوعية . ونواحي هذا الإشراف متعددة بما يكفي لأن يفسح لها — إلى حد كبير — مجال التدخل في هذا التقدير .

خاتمة

في السببية بين الفلسفة والقانون

استعرضنا في هذا البحث الضوابط العامة لرابطة السببية في قضايا الجنائي . وقد لاحظنا أن تحديد هذه الرابطة أمر يدق غند توافق شرطين : —
أولهما : أن يكون الإسناد مزدوجاً يتطلب إسناد الفعل الإجرامى إلى فاعل معين ، ثم إسناد النتيجة النهائية — محل الاعتبار — إلى هذا الفعل .

ثانيهما : أن يتداخل إلى جانب فعل الجاني في إحداث النتيجة النهائية عوامل أخرى مثل خطأ المجنى عليه ، أو نفس الجاني ، أو شخص تربطه صلة ما بهذا أو بذاك ، أو لا تربطه بأيهما أية صلة ، أو عوامل ترجع إلى حكم القوة القاهرة أو الحادث الفجائى ... أو غير ذلك من العوامل الأجنبية عن فعل الجاني أو خطئه بحسب الأحوال . فعند اجتماع هذين الشرطين يصبح تحديد هذه الرابطة من الدقة بمكان كبير .

وقد سكت شارعنا الجنائى سكوتاً تاماً عن إبداء رأيه في هذا النطاق شأن أغلب الشرائع الجنائية ، التي تترك هذا التحديد لمحض اجتهاد القضاة . وقضاؤنا الجنائى اتخذ إزاء هذا التحديد اتجاهات متناسقة يصح معه أن توصف هذه الاتجاهات بأنها ضوابط عامة ، لا يعوزها التجريد ، ولا التطبيق المضطرد . كما لا يعوزها الاستناد إلى أصل مشترك هو القياس على معيار السير العادى للأمر : للقول ببقاء السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية مهما تداخل بينهما من عوامل مألوفة . وبإتقطاعها إذا ما تداخلت بينهما عوامل شاذة غير مألوفة .

ولا ينفي هذا القول عدم وجود وسيلة علمية لوضع حد ثابت لا يتغير بين ما يعد مألوفاً من العوامل الأجنبية عن نشاط الجاني وبين ما يعد منها شاذاً غير مألوف ، إذ الأمر مرجعه في النهاية إلى تقدير الدوق القضائى قبل أى شئ آخر . ومن هنا جاء احتمال الاختلاف في التقدير عند عرض كل حالة على حدة ، وما تقتضيه من الدخول في التفاصيل .

وإنما يقرب بين تقديرات القضاة — إلى حد ما — اعتناهم في اتجاههم السائد لمعيار مشترك في تقدير السببية ، هو معيار السبب الملائم أو المناسب أو الصالح لإحداث مثل النتيجة التي حدثت ... أو نحو ذلك من التعبيرات المتشابهة . ومن ثم جاءت حلولهم متقاربة — في جملتها — بغير تطابق تام في النهاية . وهذا التطابق غير ممكن في حد ذاته ، إذ التفاوت في تقدير الأمور — خصوصاً الموضوعية — شئ طبيعى مألوف ، فضلاً عن تفاوت الظروف وتنوعها من دعوى إلى أخرى . ولذا يصح أن يشار هنا تساؤل هام ، وهو هل ينبغي أن تعد السببية رابطة قانونية ، أم أنها في حقيقتها محض رابطة فلسفية ؟ . . . أو ببساطة أخرى هل ينبغي أن يكون للشارع فيها رأيه الملزم — حتى يحضر في أضيق نطاق كل خلاف بين القضاة — أم ينبغي أن يترك الأمر لمحض تقدير القاضى

يفصل فيه بحسب ما تهديه إليه فلسفته في هذا الشأن ، إذا صح أن للفلسفة أن تهدي صاحبها إلى أكثر من حل ، ومن وجهة نظر ؟ ...

لاشك أن السببية في أصلها رابطة فلسفية ، تقابل في كل علم على صورة واحدة لا تتغير . ورسالة كل علم أن يوضحها على صورة تختلف بحسب موطن التساؤل وطريقة الإجابة . فالبحث عن « العلة أو السبب » يمثل الخطوة الأولى للعقل عند ما يطرق باب المعرفة ، وهو بحث لا يقف عند حد . فالإنسان يتساءل دوماً عن « السبب » في كل ما يشاهد أو يسمع حتى يصل به التساؤل إلى البحث عن علة الحياة وسبب وجودها ... وسيظل يتساءل بغير انقطاع إذ ليست للمعارف حدود ما دام ليس للبحث عن السببية نهاية ...

وكما اتسمت معارف الإنسان كلما عرف أن لسكل ظاهرة من ظواهر الاجتماع أكثر من علة ، ومن سبب . وكما دقق البحث كلما تكشفت له أسباب جديدة أو بالأدق متجددة ، بعضها قريب ، وبعضها الآخر بعيد قد يتعدد فلا يقف في تعدده عند حد ، حتى يتعذر أن يحيط به العلم إلا بقدر محدود ، أو أن يوزع بين الأسباب المختلفة مسئولية إحداث أية ظاهرة بنسب حسابية ثابتة ، لا تقبل جدلاً ولا تثير اعتراضاً .

والقانون إن هو إلا ظاهرة اجتماعية تنظم روابط إنسانية ، فلا يختلف الأمر فيه عن ذلك شيئاً . بل لعله أوضح ما يكون في نطاق القانون بالذات حيث تلعب الفروض التشريعية والقضائية دوراً كبيراً ، وحيث تكون السببية — وهي رابطة ذهنية بطبيعتها — نهياً لتقديرات متباينة . وهذا قول يصبح على الاسناد للزدوج الذي كان على وجه خاص موضوع هذا البحث . كما يصح أيضاً حتى إذا كان الاسناد بسيطاً أو مفرداً بحسب التعبير الشائع . فأنك إذا سألت عن العلة في قتل المجنى عليه وجدت أمامك سبباً قريباً هو نشاط معين من الجاني . وخلف هذا النشاط تقف شبكة من أسباب بعيدة من بيئة اجتماعية ، وقيم خلقية ، وعوامل تربوية ، وصحية واقتصادية ووراثية ...

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للاسناد المفرد ، فما بالك بالاسناد للزدوج الذي يراد به أن تقوم رابطة العلة بالمعلول بالوصل بين نشاط الجاني وإصابة المجنى عليه من جهة ، ثم بين هذه الإصابة والنتيجة النهائية من جهة أخرى ؟ ... وهنا قد تندخل بالإضافة إلى ما تقدم عوامل أخرى جديدة مثل صحة المجنى عليه ، أو إهماله في العلاج ، أو خطأ الطبيب أو الجراح في طبه أو جراحته ، أو خطأ الغير أو فعله العمدي أو إمتناعه المتعمد عن التدخل ، أو دور القوة القاهرة أو الحادث الفجائي ... الخ .

ولكن النصوص التشريعية تقتضى في ذاتها استبعاد أثر العوامل البعيدة في الاسناد للوقوف عند العوامل القريبة فحسب ، وبالأخص عند نشاط الجاني باعتباره مسئولاً عن النتيجة الاجرامية مسئولية مباشرة ، متطلبة في هذا النشاط توافر حرية الاختيار ، وهي في حد ذاتها فرض تشريعي أكثر منها حقيقة علمية مقررة ، بالأقل عند من يرون أن لتصاريف القدر هي الأخرى حكماً ، وأن الإنسان أقرب إلى أن يكون أسير وراثته وطبيعته وظروفه منه إلى أن يكون حكماً مختاراً ! ..

فالنصوص تقف في الاسناد — سواء أكان مفرداً أم مزدوجاً — عند حد معين ، لأنه بغير هذا الوقوف يفقد القانون الجنائي سبب وجوده في تيه من البحث عن الأسباب ، التي يعد البحث عنها أقرب إلى الفلسفة الاجتماعية منه إلى الكلام في القانون . والذي يؤدي إلى توزيع المسؤولية بل إلى القضاء عليها بنظريات من الاسناد قد يكون فيها من الفروض والتقديرات ما يعادل تلك التي يقوم عليها التشريع الجنائي في مجلته ، وربما ما يفوقها ...

ومن هنا جاء الفارق بين السببية كرابطة قانونية عنها كرابطة فلسفية . أو بالأدق من هنا جاء اتساع نطاقها في معناها الفلسفي عنه في معناها القانوني . ولكن إلى أي مدى يصح أن يقف الشارع عند سبب دون غيره من الأسباب التي تضافرت في إحداث نتيجة جنائية معينة ، وهي كثيرة متشعبة حسبما تهدينا إليه شتى العلوم والمعارف الاجتماعية ؟ ...

الإجابة على ذلك من الصعوبة بمكان كبير . ولعله لهذه الصعوبة دون غيرها تجنبت أغلب الشرائع أن تضع تعريفاً ملازماً لهذه الرابطة . وإن فملت في عبارات مرنة تترك للقاضي فسيحة معقولة للتقدير — بل تفرض عليه — أن يقوم بالدور الإيجابي الأول في هذا المضمار .

ومن هنا أيضاً جاءت الحلول في هذا النطاق أقرب إلى البحث في ظواهر الأمور منه إلى التغلغل في الأعماق . وأقرب إلى المنطق القانوني المبسط منه إلى ارتياد مجاهل العلوم المختلفة . فلعب الافتراض القضائي — بمد الافتراض القانوني — دوره ، وكانت الحلول القضائية لا تخرج في النهاية عن النطاق الذي أراده لها الشارع بشكل أو بآخر .

كما جاءت هذه الحلول العملية لا تتفاوت كثيراً في أمة عنها في أخرى . فالتفكير الإنساني متقارب في مجلته خصوصاً عند البحث في أصول المعرفة . والسببية هي أصل الأصول ، والبحث عنها هو طريق المعرفة ، أنى وجد العقل باباً للمعرفة بطرقه . ولا غرابة لهذا إذا وجدنا تقارباً ملحوظاً بين الحلول التي انتهت إليها محاكمنا ، وتلك التي انتهت إليها — عند تماثل الظروف — المحاكم في الخارج ، وعلى وجه خاص في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا . بغير أن ننكر في نفس الوقت الأثر المتفاوت قوة وضعفاً الذي أحدثته — ولو إلى حين — بعض النظريات المتطرفة في فهم السببية في بلد أو في آخر ، مثل نظرية تعادل الأسباب التي أحدثت تأثيراً خفيفاً في القضاء الفرنسي — بل وفي الفقه — في وقت من الأوقات ، ولكنها سرعان ما تراجعت مفسحة السبيل لنظريات أخرى . وكان هذا التأثير ملوساً على وجه خاص في النطاق المدني .

بل إن الحلول التي انتهت إليها النظريات المختلفة لم تكن في النهاية على تفاوت صارخ . فهذه النظريات تمثل — كما سبق أن بينا — دوائر متداخلة — لا متباعدة ولا متجاورة . فهي تتخذ لها مركزاً واحداً هو نشاط الجنائي . ومحوراً واحداً هو البحث عن الآثار التي يصح أن تسند إلى هذا النشاط دون غيره من العوامل الأخرى التي قد تعرض في العمل بصورة من الصور . وتختار كل منها لنفسها نقطة معينة للوقوف عندها في الإسناد ، دون أن تزعم إحداها أن من الممكن أن تدخل في الاعتبار القانوني جميع العوامل التي لعبت دوراً في إحداث النتيجة ، بين قريها وبعيدها ، على نحو

ما تريد الفلسفة من منطق علمي دقيق لا يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها .

فالفارق بينها ليس في أساس البحث ، أى في تكييف طبيعة الرابطة ، بل في المنطقة التي يحسن الوقوف عندها في إرجاع النتائج إلى أسبابها . وقد اقترب بعضها نوعاً من السببية كرابطة فلسفية — أو حاول الاقتراب منها إلى حد ما — كما فعلت نظرية تعادل الأسباب ، حين سلم بعضها الآخر تسليماً صريحاً بأن السببية كرابطة قانونية غيرها كرابطة فلسفية . وذلك ما فقلته نظرية السبب الملائم أو المناسب . ومن باب أولى نظرية السبب المباشر .

وقد رنجحت عندنا كفة السببية المناسبة أو الملائمة في كل وجه من وجوه هذا البحث ، لأنها تمثل في رأينا منطقة معتدلة بين تطرف النظريات الأخرى ، فلا غلو في القول بقيام السببية القانونية ولا في إنكارها . أو بعبارة أخرى إنها تمثل قطاعاً وسطاً لا يسمح بالإفراط في التجريم — وربما على أسس من الفروض النظرية البعيدة عن الواقع — ولا بالتفريط فيه — وربما على حساب حق المجتمع في مكافحة نزعات الشر عند الأشرار . كما بينا كيف أن الحلول التي أخذت بها محاكمنا الجنائية في مجلتها هي أدنى ما تكون التثاماً مع اتجاهات هذه النظرية ، وتعبيراً عملياً عنها .

وقد يقال لماذا لا يقر شارعنا الجنائي هذا الاتجاه القضائي بنص صريح ؟ . . . حل كهذا لا اعترض لنا عليه ، فهو يتضمن إقراراً لوضع مستقر في قضائنا منذ دخلها التشريع الحديث تقريباً . وعبارات محامنا لا تخرج في مضمونها عن نطاق التعاريف التي وضعها للسببية أنصار هذه الطريقة في فهمها ، حين لم تجد النظريات الأخرى أرضاً خصبة لها في بلادنا ، ولا صدى مذكوراً من تطبيقاتنا القضائية . ووضع تعريف للسببية بنص تشريعي له ميزة إيضاح نية واضعه في تعريف مدلولها وغلق الباب دون خطر الآراء المتطرفة ، بما قد تؤدي إليه من حلول بدورها متطرفة .

ولعله مثل هذا الاعتبار عني الشارع الإيطالي بأن يبدى رأيه في الموضوع بضراحة عندما نص في المادة ٤١ من قانون العقوبات على أنه « إذا تعاونت في إحداث الجريمة أسباب سابقة أو معاصرة أو لاحقة ، ولو كانت مستقلة عن سلوك المجرم ، فإن هذا لا يمنع من قيام صلة السببية بين فعله أو امتناعه وبين الحادث الإجرامي ، ولكن الأسباب اللاحقة تمنع هذه الصلة إذا كانت بذاتها كافية لإحداث هذا الحادث ، وعندئذ لا يعاقب المجرم إلا عن فعله أو عن امتناعه إذا كَوَّن في ذاته جريمة » . إن نصاً كهذا — أو كغيره — يتضمن قدراً من الإرشاد للقاضي بغير قضاء على حريته في التقدير ، ولا يتدخل في حقه الطبيعي في وزن كل ما يتصل بموضوع الدعوى بميزان من عنده ، غير مفروض عليه من أحد .

وغنى عن البيان أن أى تحديد تشريعي لرابطة السببية ينبغي أن يكون واحداً للجرائم العمدية ، والمتفدية قصد المجرم ، وغير العمدية . كما ينبغي أن يكون واحداً بالنسبة للقانونين الجنائي والمدني معاً ، إذ طبيعتهما واحدة ، وضوابطها ينبغي أن تكون متناسقة . وقد بينا ذلك بما فيه الكفاية خلال فصول البحث المختلفة . كما بينا كيف أن هذا الوضع أصبح ضرورة لا غنى عنها بعد إذ جعل القانون

الإجرائي الحكم الصادر من القاضي الجنائي حجة . لازمة للقاضي المدني « فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها » على حد تعبير المادة ٤٥٦ منه .

فالحلول المتصلة بالسببية ، تشريعية كانت أم قضائية ، ينبغي أن تكون متكاملة متناسقة ، بقدر ما تسمح طبيعة الروابط القانونية من تكامل — فيما بين بعض أجزائها والبعض الآخر — ومن تناسق . ولذا عنيينا دائماً عند معالجة مشكلات السببية — في عديد صورها — أن تقتضى أولاً الحلول المدنية للموضوع فوجدناها تصلح في جملتها للنطاق الجنائي بغير مشقة ولا كبير عناء . وليس مقتضى ذلك هو ضرورة الربط بين المسئولين المدنية والجنائية دائماً . فإن للمسئولية — في صورتها — جملة عناصر ، وموضع الربط — الذي كان محل البحث — هو عنصر السببية وحده . فلم نقابل سببية جنائية وأخرى مدنية ، بل سببية واحدة ينبغي أن تنتهي بحسب المنطق القانوني الأجدر بالاتباع إلى حلول مشتركة عند اتحاد الظروف . وقد ساعد على ذلك أننا قد بينا كيف أن السببية وهي رابطة موضوعية صرفة مستقلة عن العمد . فلا محل للقول بأن العمد يمد من عناصرها ، وأنه لهذا الاعتبار يصح أن يكون لها في تأويل النصوص العقابية مدلول غير مدلولها في النصوص المدنية . أو أنها في الجرائم العمدية غيرها في الجرائم غير العمدية . إن مغايرة كهذه أو كتلك ليست من روح التشريع في شيء ، ولا من منطق النصوص ، لأسباب عرضنا لها في حينها ، وسقنا لتأييدها أمثلة جمة من الآراء الفقهية والحلول القضائية في مصر والخارج ، كلها تطلب المقام التعرض لهذه الزاوية الهامة من زوايا الموضوع ، وكان ذلك في أكثر من موضع ومن مناسبة .

— فعند تداخل عوامل طبيعية مألوفة مستقلة عن العمد أو الخطأ بجانب فعل الجاني لا ينبغي أن يختلف أثرها في النطاق الجنائي عنه في المدني .

— وعند تداخل خطأ من المجنى عليه بجانب خطأ الجاني في الجرائم غير العمدية رأينا أثر هذا التداخل واحداً في النطاقين معاً .

— وعند إهمال المجنى عليه في علاج إصابته ، عمدية كانت أم غير عمدية ، وجدنا ضوابط تحديد هذا الأثر مشتركة بين النطاقين أيضاً .

— وعند تداخل عوامل ترجع إلى خطأ الغير ، بجانب فعل الجاني أو خطئه ، لم تبعد الحلول الجنائية شيئاً عن مثيلاتها المدنية .

— وعند تداخل عوامل ترجع إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائي قابلنا نفس البوضع المشترك في تحديد بقاء السببية أو انقطاعها .

— ولعل من يتقرب لن يعدم نواحٍ أخرى لتأييد هذا النظر ، إن كان بحاجة إلى مزيد من التأييد .

فهرس

الضوابط العامة للسببية

في قضائنا الجنائي

— ١ —

عدد نوفمبر سنة ١٩٥٧

رقم الصحيفة	الموضوع
٤٢١	تمهيد
٤٢٣	— الآراء السائدة
٤٢٣	أولاً : اتجاه السببية المباشرة
٤٢٤	ثانياً : اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة
٤٢٤	— موضوعية للمعيار
٤٢٦	— عوامل مألوفة وغير مألوفة
٤٢٦	— أنواع العوامل الأجنبية — تقسيم البحث

الفرع الأول

٤٢٧	تداخل عوامل طبيعية مألوفة مستقلة عن العمد أو الخطأ بجانب فعل الجاني
٤٢٨	أولاً : الملائسات المختلفة التي قد تصاحب فعل الجاني
٤٢٩	ثانياً : أثر حالة المجنى عليه الصحية
٤٣١	ثالثاً : أثر المضاعفات الطبيعية للاصابة بغير خطأ ولا عمد

الفرع الثاني

٤٣٣	تداخل عوامل ترجع إلى خطأ الجاني بجانب فعله الممدى
٤٣٣	— بيان أثر هذه العوامل
٤٣٥	— أثر الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية

رقم الصحيفة

الموضوع

— ٢ —

عدد ديسمبر سنة ١٩٥٧

الفرع الثالث

تداخل عوامل ترجع إلى خطأ المجنى عليه
بجانب خطأ الجاني أو فعله الممدى

٥٨٩	تمهيد . وتقسيم
	الموضوع الأول
٥٩٠	تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم غير الممدية
٥٩٠	— القاعدة العامة
٥٩٠	— الحكم في القانون المدني
٥٩٣	— الحكم في القانون الجنائي
	— شرطان في خطأ المجنى عليه حتى يجب خطأ الجاني
٥٩٣	الشرط الأول : جسامه هذا الخطأ أو شدوذه
٥٩٦	الشرط الثاني : تمتع المجنى عليه بحرية الاختيار والإدراك
٥٩٨	— أمثلة من قضائنا الجنائي عن الخطأ المشترك :
٥٩٨	(١) أحواله اعتبرت فيها السببية قائمة رغم تداخل خطأ المجنى عليه
٦٠١	(ب) أحواله اعتبرت فيها السببية منقطعة بسبب هذا التداخل

— ٣ —

عدد يناير سنة ١٩٥٨

الموضوع الثاني

٧٨٧	تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم الممدية
٧٨٧	— القاعدة العامة — أمثلة
٧٨٩	— موقف القضاء
٧٩١	— موقف الفقه من القضاء
٧٩٨	— رأينا فيه ، وتحليل للرابطة بين السببية والعمد :
٧٩٨	(١) زاوية العمد في الموضوع
٨٠١	(ب) » السببية في الموضوع

رقم الصحيفة	الموضوع
٨٠٥	(ح) زاوية القصد الاحتمالى والتأيج المحتملة من حيث حكمهما فى القانون المصرى
٨١٠	(ى) استقلال السببية عن العمد
٨١٤	— تلخيص

— ٤ —

عددا فبراير ومارس سنة ١٩٥٨

الموضوع الثالث

تداخل إهمال المجنى عليه فى علاج إصابته
عمدية كانت أم غير عمدية

٩٥٨	— عرض المشكلة
٩٥٩	— الحكم فى النطاق الدنى
٩٦١	— الحكم فى النطاق الجنائى — تطور القضاء المصرى نحو التمييز بين فروض مختلفة :
٩٦٢	(ا) عند ما يكون التهاون فى العلاج أمراً مألوفاً بسبب ظروف المجنى عليه
٩٦٦	(ب) عند ما يكون العلاج غير راجح النجاح
٩٦٧	(ح) عند ما ينطوى العلاج على خطورة خاصة أو آلام استثنائية (اعتراض على قضاء النقض ورد عليه) .
٩٧٥	(ى) عند ما يكون الإهمال جسماً أو بسوء نية
٩٧٦	— هل لإهمال المجنى عليه فى العلاج من تأثير على العمد ؟

— ٥ —

عددا ابريل ومايو سنة ١٩٥٨

الفرع الرابع

١١٥٦	تداخل عوامل ترجع إلى خطأ الغير بجانب فعل الجانى أو خطئه
	— تمهيد وتقسيم .

الموضوع الأول

١١٥٧	حكم تداخل خطأ صادر من الغير لا يصلح سبباً للنتيجة النهائية
	الموضوع الثانى

١١٦٣	حكم الأخطاء المتعددة عند ما تصلح كلها لإحداث نفس النتيجة
------	--

رقم الصحيفة

الموضوع

الموضوع الثالث

- ١١٦٨ حكم خطأ الطبيب أو الجراح عندما يشترك في إحداث النتيجة النهائية
١١٦٩ — صور الخطأ الطبي
١١٦٩ — أثر الخطأ في السببية — موقف الفقه من الموضوع
١١٧١ — موقف قضائنا الجنائي من الموضوع
١١٧٢ — تعليق على هذا القضاء

— ٦ —

عدد يونيه سنة ١٩٥٨

الفرع الخامس

- ١٢٩٩ تداخل فعل عمدي من الغير بعد فعل الجاني أو خطئه
١٢٩٩ — القاعدة العامة وتعليقها
١٣٠٠ — قضاء المحاكم : التمييز بين فروض ثلاثة :
١٣٠٠ (أ) عند توافر المساهمة الجنائية بين الجناة
١٣٠١ (ب) » انعدام » » »
١٣٠٣ (ج) عند ما تكون النتيجة بسبب مجموع الإصابات رغم انعدام المساهمة

الفرع السادس

- ١٣٠٥ أثر امتناع الغير عمداً عن التدخل بعد فعل الجاني أو خطئه

الموضوع الأول

- ١٣٠٦ مدى إمكان وقوع الجريمة الإيجابية بطريق الترك أو الامتناع

الموضوع الثاني

- ١٣١٠ أثر توسط الترك أو الامتناع بين فعل إيجابي وبين النتيجة النهائية

الفرع السابع

- ١٣١٢ القوة القاهرة والحادث الفجائي من حيث أثرهما في السببية

رقم الصحيفة

الموضوع

— ٧ —

عدد سبتمبر سنة ١٩٥٨

(العدد الأول من السنة التاسعة والثلاثين)

الفرع الثامن

٥١ بيان السببية في حكم الإدانة ومدى رقابة النقض على هذا البيان

الموضوع الأول

٥١ بيان السببية في حكم الإدانة

الموضوع الثاني

٥٤ وجوب الرد على الدفع بانتفاء السببية وعلى طلب تحقيقه

الموضوع الثالث

٥٧ رقابة النقض على بيان السببية والرد على الدفع بانتفاءها

* * *

٥٩ تلخيص عام

خاتمة

٦١ في السببية بين الفلسفة والقانون

الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل العامل

للمستأثر فنى عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

١ — أصدر المشرع القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى مسبقاً على العامل حمايته بعد فسخ رب العمل العقد بلا مبرر من القانون من حيث حصول العامل على مكافأة عن مدة خدمته وتعويضه عما ناله من أضرار بسبب الفسخ ولكن المشرع رأى مع تلك الحماية أن من الخير أن يجعل بحسم النزاع بين العامل ورب العمل بسبب فصل العامل الذى قد يطول أمد التقاضى بشأنه أمام قضاء الموضوع لما يترتب على هذا النزاع من أثر بالغ بملاقاة العمال بأرباب الأعمال ولمساسة بمصدر الرزق لدى العامل وهو أجره فأصدر المشرع لذلك القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ يهدف به إلى تقرير حق العامل بعد فصله بلا مبرر فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل وإلى وضع نظام الاجراءات يودى إلى الإسراع فى الفصل فى الدعاوى المترتبة على فسخ عقد العمل بلا مبرر لتمكين العامل من الحصول على مبلغ التعويض المطالب به فى وقت قصير حتى يكون ذلك التعويض مجدداً (١) كما هدف المشرع فى القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ إلى تحويل محكمة الموضوع سلطة القضاء بإعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل هو النشاط النقابى للعامل وكان الفصل مكوناً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ٥٢ الخاص بنقابات العمال .

ولما كان هدفنا من هذا البحث أن نتناول بتحليل أحكام دعوى وقف قرار الفصل لأهميتها العملية فقد رأينا أن نفصل القول فى النقاط التالية :

- ١ — طبيعتها ونطاقها .
- ٢ — شروط قبولها وإجراءاتها .
- ٣ — الحكم فيها وطرق الطعن فيه .
- ٤ — أثر الحكم بوقف التنفيذ وحجيته .

(١) طبيعة الدعوى ونطاقها :

٢ — نصت المادة ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ على أن « للعامل الذى يفصل من العمل غير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل... » ثم جعلت الاختصاص بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل منعقداً لقاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة التى

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ .

يقع بدأرتها محل العمل وذلك في المدن التي لم تنشأ بها محاكم لشئون العمال ومن اختصاص قاضي محكمة شئون العمال الجزئية بوصفه قاضياً للامور المستعجلة في المدن التي أنشئت بها محاكم خاصة بشئون العمال ثم نصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ مكرر على أن القاضي « إذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل في الوقت ذاته أداء أجر العامل إليه من تاريخ فصله ... » .

ويبين من هذه النصوص أنه لامراء في أن طبيعة دعوى وقف تنفيذ قرار فصل العامل أنها « دعوى مستعجلة » يختص بها القضاء المستعجل وحده بنص القانون إذ رأى القانون توافر صفة الاستعجال في النزاع كما أن موضوعها أمر وقفي هو « وقف تنفيذ قرار الفصل » حيث عبرت بذلك المادة ٣٩ مكرر عن الدعوى بقولها « طلب وقف التنفيذ » مما يدل على أن موضوعها أمر وقفي مؤداه وقف تنفيذ آثار قرار رب العمل بفصل العامل وذلك حتى يفصل في دعوى التعويض الموضوعية عن الفصل بلا مبرر من القانون .

٣ — ولا يمنع من اعتبار أن دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل دعوى مستعجلة ما أوجبه المادة ٣٩ مكرر في الفقرة الثالثة منها من وجوب الحكم في ذات الوقت مع وقف التنفيذ بإلزام رب العمل أداء أجر العامل إليه من تاريخ فصله إذ ليس القضاء بإلزام رب العمل بأداء الأجر قضاءً موضوعياً بل هو قضاء صادر بأمر وقفي حتى يفصل في دعوى الموضوع . وقد ثار الخلاف في الفقه حول طبيعة هذا الالتزام بأداء الأجر هل هو من قبيل القضاء بنفقة وقتية أم أن أساسه استمرار مؤقت لعقد العمل فيحتفظ الأجر الصادر به بالحكم المستعجل مع وقف التنفيذ بطبيعته الأصلية أم أنه بمثابة تمويض وقفي معجل حتى يفصل في دعوى التعويض الموضوعية وقد انقسم الفقه في ذلك إلى الثلاثة آراء التالية :

الرأي الأول : يذهب إلى أن المقصود بأداء الأجر في الحكم المستعجل هو دفع نفقة وقتية للعامل حتى يفصل في دعوى التعويض الموضوعية ، وحجة هذا الرأي أن المادة ٣٩ مكرر قد قضت باستئصال ما يستولي العامل عليه تنفيذاً لحكم وقف قرار الفصل مما قد يقضى له به من تمويض في الدعوى الموضوعية ، فلو كان يعتبر أجراً لما كان هذا الاستئصال فضلاً عن أن العامل لا يؤدي عملاً بعد فصله .

الرأي الثاني : يذهب إلى أن أداء الأجر بالحكم المستعجل ليس من قبيل النفقة الوقتية للعامل وأن المقصود من وقف قرار الفصل هو عودة العامل إلى العمل مؤقتاً حتى يفصل في الموضوع وأن الأجر الصادر به بالحكم المستعجل يعد في طبيعته أجراً بحيث إذا لم يكن العامل مستعداً لأداء عمله سقط حقه فيه ، كما أنه إذا أداه فلا يجوز استئصال ما دفع من مبلغ التمويض الذي قد حكم به . وأنه لا يوجد ما يمنع رب العمل من أن يعتبر العامل في أجازة فلا يكلفه بعمل حتى يفصل في دعوى التعويض وعندئذ يستئزل ما دفع من التمويض .

الرأي الثالث : يرى أن أداء الأجر للعامل بالحكم المستعجل ليس في طبيعته أداءً لأجر استناداً إلى أن الحكم المستعجل بوقف قرار الفصل ليس معناه استمرار مؤقت للعقد كما لا يعد نفقة وقتية

إذ أن من شروط دعوى المطالبة بالنفقة الوقتية ألا يكون أصل الحق وهو السبب القانوني الذي تبني عليه متنازعا فيه منازعة جدية ولكن يذهب هذا الرأي إلى تكييف إلزام رب العمل بأداء أجر العامل إليه من تاريخ فصله حتى يفصل في دعوى التعويض الموضوعية. بأنه تعويض مؤقت مساو لأجر العامل .

٤ — وقد ثار الخلاف كذلك في القضاء فقضى بأن المشرع قد قصد من إلزام رب العمل أداء الأجر إلى اعتبار العقد قائما في هذا الخصوص عن طريق الترخيص للقضاء بالحكم بوقف قرار الفصل على أن هذا الأجر يفقد صفته كأجر بمجرد صدور الحكم في الموضوع وذلك بخصمه من مبلغ التعويض الذي يحكم به للعامل ويعود بذلك إلى صفته الحقيقة باعتباره جزءا من التعويض قد عجل قبضه (١) . وقد بني هذا القضاء على أنه ليس للحكم وقف قرار الفصل من أثر إلا اعتبار العقد قائما بالنسبة لالتزام رب العمل أداء الأجر فحسب .

وقضى بأن القاضي المستعجل حين يقضى بوقف تنفيذ قرار الفصل إنما يراعى أنه يرجع اعتبار الفصل تعسفيا واحتمال الحكم بالتعويض ولذلك يكون السبب القانوني للأجر الذي يلزم به الحكم المستعجل هو التعويض المرجح الحكم به في الدعوى الموضوعية (٢) .

رأينا :

٥ — والذي نراه أنه ليس صحيحا أن إلزام الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل ، رب العمل بأداء أجر العامل إليه من تاريخ فصله من قبيل الالتزام بالأجر الذي يتولد عن عقد العمل إذ أن الأجر مقابل للعمل ولا مرأ في أن العامل بعد فصله بفسخ رب العمل العقد بإرادته المنفردة لم يعد يؤدي عملا كما أنه ليس صحيحا أن الحكم المستعجل من شأنه استمرار عقد العمل مؤقتا بالنسبة لالتزام رب العمل أداء الأجر ذلك لأن حكم وقف قرار الفصل بلا مبرر ليس من شأنه قانونا أن يعيد إلى العقد غير المحدد المدة الذي انتهى بفسخ رب العمل له بإرادته المنفردة وجوده القانوني وعلى ذلك نرى أن التزام رب العمل بأداء الأجر بمقتضى الحكم المستعجل التزام ليس مرده إلى العقد فقد انتهى وإنما مرده إلى القانون ذاته في المادة ٣٩ مكرر فهو التزام قانوني مصدره النص القانوني مباشرة . كما أن هذا الالتزام القانوني موضوعه أداء تعويض معجل عبارة عن مقابل أجر العامل من تاريخ فصله حتى يفصل في الموضوع . ويؤيد هذا الرأي في نظرنا ما يأتي :

أولا — ان المادة ٣٩ مكرر لم تخول العامل حق طلب وقف تنفيذ قرار الفصل إلا إذا كان فصله بلا مبرر يرجح منه استحقاقه للتعويض فقضت بالزام رب العمل أداء أجر العامل إليه من تاريخ فصله وإحالة القضية إلى المحكمة الموضوعية للفصل في موضوع التعويض ان كان له محل مع مراعاة

(١) مستعجل جزئي الفاعرة في الإشكالات ١٦٨ و ٤٣٣٤ و ٤٩٩٨ سنة ١٩٥٤ مستعجل جزئي بجلسة ١٩٥٤/١٠/٥ .

(٢) مستعجل جزئي اسكندرية ٩٥٤/١١/١٨ محاماة س ٣٦ ص ٤٣٥ .

استئزال ما قبضه العامل تنفيذاً لحكم وقف قرار الفصل مما قد يقضى به من تعويض .

ثانياً — ان المادة ٣٩ مكرر لم تلزم العامل بإداء عمله بعد صدور حكم وقف تنفيذ قرار الفصل في حين أنها أوجبت على رب العمل أداء الأجر من تاريخ قرار الفصل لا من تاريخ الحكم بوقف تنفيذه كما أنه ليس الحكم بوقف التنفيذ حكماً بإلغاء قرار الفصل بل هو حكم بأمر وقفي هو وقف التنفيذ مع اداء الأجر بصفة مؤقتة حتى يفصل في الموضوع .

٦ — طلب وقف التنفيذ وطلب الإلغاء : وتختلف الدعوى بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل عن الدعوى بطلب إلغاء قرار الفصل وإعادة العامل إلى عمله إذ أن الدعوى الأولى دعوى مستعجلة بنص القانون ويصدر فيها الحكم بأمر وقفي هو وقف التنفيذ دون المساس بالموضوع أما الدعوى الثانية وهي الخاصة بطلب إلغاء قرار الفصل وإعادة العامل إلى عمله فهي دعوى موضوعية لا تعدو أن تكون دعوى مطالبة بتعويض عيني لا يختص بها القضاء المستعجل بل تختص بها المحكمة الموضوعية فتقضى بإعادة العامل إلى عمله بعد إلغاء قرار الفصل إذا كان فصله مكمولاً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بنقابات العمال أي إذا كان الفصل راجعاً إلى النشاط النقابي وكذلك إذا كان طلب الاعادة إلى العمل راجعاً إلى احتفاظ العامل بعمله رغم تجنيده بالخدمة العسكرية الإجبارية وفقاً للقانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية .

وينبني على اختلاف طلب وقف التنفيذ عن طلب الإلغاء انه لا يصح في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل الحكم بإعادة العامل إلى عمله ذلك لأن إعادة العامل إلى العمل طلب يخرج عن نطاق الدعوى ولا يختص به القضاء المستعجل إذ هو طلب موضوعي لا يمكن الفصل فيه بغير المساس بالموضوع .

٧ — العقد المحدد المدة وغير المحدد المدة : كما يتحدد نطاق دعوى وقف تنفيذ قرار فصل العامل بأن يستشف القاضى المستعجل من ظروف فصل العامل ان الفصل قد وقع تمسكياً وبلا مبرر فلا يمتد نطاق هذه الدعوى إلا إلى العقود غير المحددة المدة ، أما العقود المحددة المدة فإن فصل العامل فيها قبل انتهاء مدة العقد لا يخول للعامل أن يرفع دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل أمام القضاء المستعجل ، ولعل العلة في التفرقة بين العقود المحددة المدة وغير المحددة المدة أنه لا يمكن للقضاء المستعجل الفصل في طلب وقف تنفيذ قرار فصل العامل في العقد المحدد المدة المبني على عدم انتهاء مدة العقد دون المساس بأصل الحق وهو ما يمتنع على القضاء المستعجل بحثه .

(ب) إجراءات الدعوى وسروط قبولها :

٨ — وقد أبانت المادة ٣٩ مكرر عن إجراءات رفع دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل في فقرتها الأولى والثانية بأنها الإجراءات التالية :

أولاً : يقدم طلب وقف التنفيذ إلى مدير مكتب العمل الذى يقع بدائرته محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ اخطار صاحب العمل العامل بذلك بكتاب موصى عليه . ثانياً : ثم يتخذ مدير مكتب العمل الاجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودياً فإذا لم تتم التسوية تعين على مدير المكتب إحالة الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ تقديمه إلى قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة التى يقع بدائرته محل العمل أو قاضى محكمة شئون المال الجزئية المختصة . ثالثاً : ثم يقوم قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ فى ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الاحالة ويخطر بها العامل ورب العمل .

ويبين من تلك الاجراءات أن القانون يتطلب لقبول الدعوى بوقف تنفيذ قرار الفصل شرطين هما :

أولهما : أن ترفع بطلب إلى مكتب العمل .

ثانيهما : أن يقدم الطلب فى ميعاد سبعة أيام من تاريخ اخطار العامل بقرار الفصل .

(١) تقديم طلب وقف التنفيذ لمكتب العمل :

٩ — فقد أوجبت المادة ٣٩ مكرر أن يقدم الطلب إلى مكتب العمل الذى يقع بدائرته محل العمل وجملت هذا الإجراء هو الطريق لرفع الدعوى بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل ومن ثم فالأصل أنها لا ترفع بورقة تكليف بالحضور كما هو الشأن فى رفع الدعاوى بالطرق العادية وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية (٦٩م مرافعات) إذ أن الطريق الذى رسمه القانون لرفع دعوى وقف التنفيذ يمد استثناء من حكم القواعد العامة فى رفع الدعاوى . وهذا الإجراء الذى ترفع به دعوى وقف التنفيذ متعلق بالنظام العام لأن هدف المشرع منه هو سرعة الفصل فى النزاع وتوفير الضمان اللازم لكل من العامل ورب العمل مع الوقوف على رأى مكتب العمل^(١) . وعلى ذلك فنرى أن اشتراط رفع الدعوى بتقديم طلب وقف التنفيذ إلى مكتب العمل الذى عليه أن يحيل الطلب إلى المحكمة المختصة انما هو لمصلحة كل من رب العمل والعامل والمصلحة العامة التى تتحقق بسرعة الفصل فى تلك الدعاوى الخاصة بالنزاعة فى فصل العامل لما فيها من مساس بالملاقات القائمة بين العمال وأرباب الأعمال وليس اشتراط تقديم الطلب إلى مكتب العمل لصالح العامل وحده وينبى على تعلق هذا الشرط برفع دعوى وقف تنفيذ قرار فصل العامل بالنظام العام ان للمحكمة المستعجلة أن تقضى من تلقاء نفسها بدم قبول الدعوى التى ترفع إليها مباشرة بورقة تكليف بالحضور دون سلوك الطريق الذى رسمه القانون وهو تقديم طلب وقف التنفيذ إلى مكتب العمل .

رأى مخالف :

١٠ — وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن نص المادة ٣٩ مكرر لا يمنع من رفع الطلب بوقف

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ .

تنفيذ قرار الفصل إلى المحكمة المستعجلة بالطريق العادى لرفع الدعاوى أى بورقة تكليف بالحضور بحجة أن المشرع لو قصد غير ذلك لنص عليه صراحة ولأن القول بغير هذا الرأى يجعل لمكتب العمل الهيمنة على رفع الدعوى أو حفظها إذا شاء ، وقد استدلوا على هذا الرأى بأن صيغة المادة ٣٩ مكرر صيغة تقريرية لا تدل على الالتزام باتباع طريق رفع الدعوى بتقديم طلب إلى مكتب العمل فقط وبأن المادة المذكورة قد شرعت لمصلحة العامل وحده فإجراءاتها تنظيمية ، وبأن مجرد تقديم الطلب إلى مكتب العمل لا يعد رفعاً للدعوى التى لا تتحرك إلا بإحالة مكتب العمل النزاع إلى المحكمة .

١١ — على أننا نعارض هذا الرأى لما قدمناه فى البند التاسع وللامرين التالين :

الأمر الأول : ان المادة ٣٩ مكرر قد صدرت صيغتها فى بيان طريق رفع دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل بالوجوب بقولها : « ويقدم الطلب إلى مدير مكتب العمل الذى يقع بدأثرته محل العمل فى مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار صاحب العمل العامل بذلك بكتاب موصى عليه » مما يدل على أن عبارة المادة ٣٩ مكرر ليست تقريرية بل انها تحدد الطريق الذى ينبغى على العامل سلوكه والىعاد الذى ينبغى عليه مراعاته عند رفع الدعوى بطلب وقف تنفيذ قرار فصله .

الأمر الثانى : ان مؤدى المادة ٣٩ مكرر أن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل يعد مرفوعاً بمجرد تقديمه لمكتب العمل المختص ، ويدل على ذلك أن القانون قد أوجب على مكتب العمل فى جميع الأحوال إحالة الطلب إلى المحكمة المستعجلة ما لم تتم التسوية بين الطرفين ، وعلى ذلك فالطلب هو الإجراء القانونى الذى تتحرك به الدعوى ، أما إحالة مكتب العمل الطلب إلى المحكمة المستعجلة فهو بمثابة قيد الدعوى بمجدها وتحديد جلسة لنظرها ، ولا يمكن اعتبار أن الإحالة هى الإجراء الذى ترفع به الدعوى إذ لا يملك مكتب العمل من تلقاء نفسه أن يطلب الأمر بوقف تنفيذ قرار الفصل دون أن يطلب العامل ذلك صراحة أو ضمناً ، ولو أحال مكتب العمل أوراق النزاع بين العامل ورب العمل إلى المحكمة المختصة (١) .

١٢ — ونرى مع ذلك أنه إذا تقدم العامل بطلب وقف التنفيذ إلى مكتب العمل فى الميعاد القانونى ولم يتم مكتب العمل بإحالة إلى المحكمة مخالفاً بذلك ما أوجبه القانون عليه فإن للعامل أن يحرك الدعوى بورقة تكليف بالحضور مباشرة أمام المحكمة المستعجلة ، ولا يعد فى هذه الحالة أنه قد خالف الطريق الذى رسمه القانون لأنه قد سلكه وأقام الدعوى فعلاً بتقديم طلبه إلى مكتب العمل بل يعد تحريكه الدعوى بورقة تكليف بالحضور فى هذه الحالة بمثابة تجديد لإجراءات الدعوى التى أوقفها مكتب العمل بعدم إحالة الطلب المقدم منه للمحكمة . ولكن لا يمنع عدم تقديم العامل طلب وقف تنفيذ قرار فصله إلى مكتب العمل من رفع الدعوى الموضوعية بطلب التعويض عن فسخ

(١) محكمة البدارى ١٩/٥/١٩٥٥ محاماة س ٣٦ ص ٤٣٧ .

العقد تمسكاً وبلا مبرر بالطريق العادي لرفع الدعوى (١).

١٣ — وينبني على وجوب التقيد بالإجراء الذي رسمه القانون في رفع الدعوى بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل بتقديم الطلب إلى مكتب العمل المختص في الميعاد المقرر بالمادة ٣٩ مكرر أنه لا يجوز رفعها بطريق التبعية إلى محكمة الموضوع وفقاً للمادة ٤٩ فقرة أخيرة مرافعات رغم أن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل من الأمور المستعجلة وذلك لأن المشرع قد أوجب لرفعه إتباع إجراءات معينة تختلف عن إجراءات الدعوى المستعجلة العادية على ما تقدم بيانه . وعلى ذلك فلا يكون مقبولا طلب وقف التنفيذ بصفة مستعجلة إذا كان طلباً تابعاً في الدعوى الموضوعية ، واسكن هناك ما يمنع من جهة أخرى من أن يقدم العامل طلب وقف التنفيذ إلى مكتب العمل بعد أن يكون قد أقام الدعوى الموضوعية بالطرق العادية ويكون طلب وقف التنفيذ في هذه الحالة مقبولا شكلاً ومحتوى به المحكمة المستعجلة أو محكمة شئون العمال الجزئية بصفتها محكمة مستعجلة .

١٤ — وغنى عن البيان أنه ينبغي أن يكون طلب وقف التنفيذ مقدماً من العامل صراحة أو ضمناً كما أنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون تقديم طلب وقف تنفيذ قرار الفصل عن طريق النقابة التي يتبعها العامل متى كان الطلب المقدم من النقابة لمكتب العمل دالاً على أن العامل يطلب به وقف تنفيذ قرار الفصل . ولا يشترط في شكل الطلب المقدم إلى مكتب العمل شكل خاص فيجوز أن يتم تقديم الطلب بخطاب عادي أو بخطاب موصى عليه أو باليد وإن كانت المادة ٣٩ مكرر قد أشارت إلى أن يكون الطلب بخطاب موصى عليه فإنها لم تقصد بذلك إلى تيسير وسيلة إثبات العامل تقديم طلبه وقف التنفيذ دون أن تقصد اشتراط شكل معين في الطلب ولذلك يجوز للعامل أن يثبت تقديمه لطلب وقف تنفيذ قرار الفصل في الميعاد القانوني إلى مكتب العمل بأية طريقة أخرى (٢).

(٢) تقديم طلب وقف التنفيذ في الميعاد القانوني :

١٥ — وقد أوجبت المادة ٣٩ مكرر كذلك أن يتم تقديم الطلب إلى مدير مكتب العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار صاحب العمل العامل بذلك فإذا تقدم العامل بطلبه بعد الميعاد المذكور إلى مكتب العمل كانت دعواه غير مقبولة وتعين على المحكمة المستعجلة أن تقضى بعدم قبولها من تلقاء نفسها وذلك لأن الميعاد الذي اشترط القانون تقديم الطلب خلاله من مواعيد المرافعات لتعلقه بالإجراء الذي ترفع به الدعوى وقد أوجب القانون مراعاته في تقديم طلب وقف التنفيذ تحقيقاً لهدفه في الإسراع في حسم المنازعات التي تقدم من العمال وأرباب الأعمال بسبب الفصل بغير مبرر .

١٦ — رأى معارضة : وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الميعاد الذي ينبغي تقديم طلب وقف التنفيذ خلاله « ميعاد تنظيمي » لم يرتب القانون أي جزاء على مخالفته ورتبوا على ذلك أن

(١) يراجع استئناف أسيوط ١٩٥٤/٢/٩ بحاماة س ٣٤ من ١٥٦٨ .

(٢) قانون التشريع الأساسي للعقد العمل من ٢٢٤ للأستاذ جال راشد .

الدعوى بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل تكون مقبولة ولو قدم الطلب من العامل إلى مكتب العمل بعد ميعاد الأسبوع المحدد بالمادة ٣٩ مكرر لتقديم الطلب خلاله .

وينال من هذا الرأي المعارض أنه لو أخذ به لما كان هناك معنى لاشتراط القانون في المادة ٣٩ مكرر تقديم الدعوى بوقف التنفيذ إلى مدير مكتب العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار رب العمل العامل بقرار الفصل كما أنه يمكن القول بأن للشرع قد رأى توافر الاستعجال في طلب وقف قرار الفصل إذا ما تقدم به العامل في الميعاد القانوني الذي حدده وهو مدة أسبوع على الأكثر من تاريخ إخطاره بالفصل فإذا تراخى العامل عن هذا الميعاد كان معنى ذلك فقدان صفة الاستعجال وتفويت للحكمة التي قصدها الشارع من الإسراع في حسم المنازعات بين العمال وأرباب الأعمال بشأن الفصل بغير مبرر .

١٧ — ولا يبدأ ميعاد تقديم طلب وقف التنفيذ وهو سبعة أيام إلا من اليوم التالي لتاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بالفصل لما قدمنا من أن هذا الميعاد من مواعيد المرافعات (م. ٢٠ مرافعات) فإذا لم يتم الدليل على حصول إخطار رب العمل العامل بالفصل كان ميعاد تقديم الطلب ممتداً ولا ضرورة لأن يكون الإخطار بالفصل من رب العمل بكتاب موصى عليه بل يجوز أن يكون بالبريد المادي خلافاً لما رآه البعض من وجوب أن يكون الإخطار بالفصل إلى العامل بكتاب موصى عليه حتى يمكن الاحتجاج به على العامل في إثبات علمه بالفصل وذلك لأننا نرى أن المادة ٣٩ مكرر لم تشترط أن يكون الإخطار بكتاب موصى عليه وإن ذكرت ذلك بالنسبة للطلب فضلاً عن أنه حتى لو قيل بغير ذلك فإن اشتراط حصول الإخطار بكتاب موصى عليه لا يكون شرطاً لقيام الإخطار وإنما وسيلة جائرة لإثباته فحتى ثبت حصول الإخطار للعامل بأية طريقة فإن ميعاد تقديم الطلب يبدأ من تاريخ هذا الإخطار (١) .

وينبغي أن يتم تقديم الطلب خلال الميعاد القانوني المحدد بالمادة ٣٩ مكرر على ما تقدم إلى مكتب العمل وعلى ذلك فلا عبرة بالتاريخ الذي يعطى له ولا بتاريخ إرساله بل العبرة هي بتاريخ وصول الطلب إلى مكتب العمل بالنسبة إلى تاريخ وصول الإخطار من رب العمل للعامل بالفصل .

(ح) الحكم في الدعوى وطرق الطعن فيه :

(١٨) سلطة المحكمة: قدمنا في أن طبيعة دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل أنها بحكم القانون دعوى مستعجلة يصدر فيها الحكم بإجراء وقتي وعلى ذلك فإن سلطة القاضي بشأنها كسلطة القاضي المستعجل في دعاوى المستعجلة الأخرى من حيث عدم جواز تأسيس قضاؤه فيها على أصل الحق وعدم جواز تعمقه في بحث الموضوع وإنما يكون له أن يبنى حكمه على ما يستخلصه من ظاهر الأوراق من أن فصل العامل قد صدر بلامبرر أم أنه له ما يبرره فإذا تعذر عليه أن يستبين من ظاهر الأوراق عدم وجود مبرر للفصل كان عليه أن يرفض طلب وقف التنفيذ دون أن يبحث في أصل الحق أو

(١) قانون التفسير الأساسي لمقد العمل للأستاذ جمال راشد ص ٢٢٤ .

يتعمق في الموضوع ودون أن يقضى بعدم اختصاصه في هذه الحالة بنظر الطلب بمقولة إن الفصل فيه يتطلب البحث في الموضوع لأن اختصاص القاضى المستعجل بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل مرجعه القانون كما هو الشأن في اشكالات التنفيذ^(١).

١٩ — وتفريراً على ما تقدم لا يجوز للقاضى المستعجل وهو بمسدد نصه في طلب وقف التنفيذ إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت العامل أن فصله من العمل قد وقع تعسفياً وبلا مبرر أو ندب خير لتحقيق دفاع المدعى وإن كان للقاضى أن يعول في حكمه على ظاهر مستندات الخصوم ولو كان من بينها شهادة مكتوبة أو تقرير خير استشارى إذ أن ذلك لا يعد منه مساماً بالموضوع إذ لا يعدو ذلك إقامة لقضائه على ظاهر تلك الشهادة أو التقرير كما أن للقاضى أن يعول على مذكرة مكتب العمل في المنازعة دون أن يلتزم بالرأى الذى تضمنه.

إحالة الموضوع للمحكمة المختصة :

٢٠ — ولا يغير من كون سلطة المحكمة في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل هي ذات سلطتها في أية دعوى مستعجلة أخرى ما أوجبه القانون على القاضى إذا ما أمر بوقف تنفيذ قرار الفصل من أن يحيل النزاع الموضوعى إلى المحكمة المختصة التى يقع بدأثرها محل العمل أو المحكمة المختصة لشئون العمال إن وجدت وذلك للفصل في التمريض إن كان له محل ذلك لأنه يمتنع كما قدمنا على القاضى المستعجل التعرض للموضوع في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل . أما إذا لم ير القاضى وقف تنفيذ قرار الفصل فلا محل لإحالة الدعوى إلى المحكمة الموضوعية إذ أن في الإحالة معنى ترجيح أن الفصل قد وقع بغير مبرر بل ليس للقاضى في حالة رفضه طلب وقف قرار الفصل أو عدم قبوله لعدم توافر شروط القبول إحالة النزاع الموضوعى إلى المحكمة الموضوعية المختصة إذ أنه بصدد قرار الرفض أو عدم القبول يكون القاضى المستعجل قد استنفد ولايته ولا تكون الدعوى الموضوعية المحالة في هذه الصورة مرفوعة وفقاً للقانون ما لم تتحرك أمام المحكمة الموضوعية بصحيفة مبتدأة .

مواعيد الفصل في طلب وقف التنفيذ :

٢١ — وأوجبت المادة ٣٩ مكرر على القاضى أن يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ الجلسة الأولى المحددة لنظر الطلب أمامه وذلك تحقيقاً لما قصد إليه المشرع من الإسراع في الفصل في الدعوى المتعلقة بفسخ عقد العمل بغير مبرر إلا أنه لا مراء في أن ميعاد الفصل في الدعوى « ميعاد تنظيمى » لا يترتب على مخالفته أى أثر قانونى على الحكم الذى يصدر في الدعوى وشأن هذا الميعاد شأن الميعاد الذى حددته المادة ٣٩ مكرر لمكتب العمل لإحالة طلب وقف التنفيذ إلى قلم كتاب المحكمة المستعجلة وكذلك الميعاد الذى حددته لقلم الكتاب لتحديد جلسة لنظر الطلب لأن كل هذه المواعيد قد قصد بها تنظيم اجراءات الدعوى بعد رفعها بتقديم الطلب إلى مكتب العمل فهى لا تتعلق باجراء رفع الدعوى وإنما تتعلق بطريقة إحالتها والفصل فيها وعلى ذلك فإذا أحال

(١) راجع قض ٧ مايو سنة ١٩٣٦ مجموعة رسمية س ٣٧ س ٢٢٢ .

مكتب العمل الطلب إلى قلم الكتاب بعد أسبوع من تاريخ تقديمه إليه من العامل أو لم يتم قلم كتاب المحكمة المستعجلة بتحديد جلسة لنظر الطلب في ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ الإحالة أو لم يفصل القاضى المستعجل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تزيد على أسبوعين من تاريخ أول جلسة فإنه لا يترتب في هذه الحالات أى بطلان في الحكم الذى يصدر في الدعوى يكون مؤثراً فيه .

طلب وقف التنفيذ من عمال الحكومة :

٢٢ — تنص المادة الأولى فقرة (هـ) من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أن أحكامه لا تسرى على موظفى ومستخدعى الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلة في الهيئة وذلك على أساس أنهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة والمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات . أما الموظفون الخارجون عن الهيئة فإنهم بمفهوم المخالفة لنص الفقرة (هـ) من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ينتفعون بأحكام قانون عقد العمل الفردى ويسرى عليهم ولو أنهم يعدون « موظفين عموميين » إذ أنهم يعملون في وظائف عامة وتربطهم بالدولة صلة وظيفية ويقيدون على إحدى درجات الكادر العام الخاصة بالموظفين الخارجين عن الهيئة الملحق بقانون موظفى الدولة ولكنهم مع ذلك خارجون عن هيئة موظفى الدولة المعينين في وظائف واردة بميزانية الدولة إذ الفصل في التفرقة بين الموظف الداخلى في الهيئة والخارج عن الهيئة هي بما إذا كانت وظيفته واردة بالميزانية أم لا فيعد الموظف داخلاً في الهيئة إذا كان معيناً على وظيفة دائمة أو مؤقتة واردة بالميزانية سواء أكان مشتبهاً في وظيفته أم غير مثبت أما إذا لم يكن معيناً على وظيفة واردة بالميزانية سواء أكان من الصناع أم غيرهم فهو موظف خارج عن الهيئة (١) .

(م ٤ ق ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة) .

٢٣ — ولا يمنع من انتفاع الموظفين الخارجين عن الهيئة بأحكام قانون عقد العمل الفردى أن علاقتهم بالحكومة أو الهيئات الإقليمية علاقة تنظيمية وليست علاقة تعاقدية بحته ولو بدأت بعقد بينهما (٢) إذ أن أثر هذه العلاقة لا يظهر نظراً لطبيعة وظائفهم وعدم ورودها بالميزانية إلا بالنسبة لحقوق الدولة المتعلقة بالمصلحة العامة ومن هذه الناحية يعد المستخدم الخارج عن الهيئة موظفاً عمومياً تربطه بالدولة أو هيئاتها الإقليمية علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح المتعلقة بوظيفته أو المرفق العام الذى يعمل به ويخضع لما يخضع الموظف الداخلى في الهيئة من أحكام من حيث الفصل والإضراب والاستقالة — ليس هنا مجال التفصيل فيها — ولكنه يستطيع أن ينتفع بما نص قانون عقد العمل الفردى من حقوق مالية أكثر مما يمنحه قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ للموظفين الخارجين عن الهيئة وبذلك يرتفع التعارض بين قانون عقد العمل الفردى وقانون موظفى الدولة .

(١) يراجع قضاء إدارى ٦ مايو سنة ١٩٥٣ بحاماة س ٣٥ ص ١٧١٤ .

(٢) راجع مجلس الدولة ١٩٤٨/١٠/٢٨ بحاماة س ٣١ ص ٦٨٦ ومصر السككية ١٩٥١/٢/١٣ بحاماة

٢٤ — وينبني على ما تقدم أنه ليس للعامل المستخدم بالحكومة أو بإحدى الهيئات الإقليمية العامة والخارج عن الهيئة أن يستفيد مما نصت عليه المادة ٣٩ مكرر التي خولت للعامل طلب وقف تنفيذ قرار الفصل بلا مبرر وذلك لأن فصل الموظف حق مخول للحكومة لاعتبارات أساسها المصلحة العامة وهو بذلك يعكس صميم العلاقة التنظيمية بين الحكومة والموظف الخارج عن الهيئة وليس متعلقاً بحقوق مالية مجردة ناشئة عن عقد العمل الفردي .

كما يلاحظ أن قرار فصل الموظف الخارج عن الهيئة من عمله يعد قراراً إدارياً^(١) كما أن عقد العمل المبرم بين الحكومة والموظف الخارج عن الهيئة يعد من قبيل العقود الإدارية^(٢) وعلى ذلك فيخرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة النظر في أي إجراء وقتي يتعلق بالقرار الإداري بالفصل إذ من المقرر أن القضاء الإداري يختص وحده دون غيره من جهات القضاء بالفصل في المنازعات الخاصة بطلب إلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي كما يختص القضاء الإداري وحده بطلبات التمويض عن تلك القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية كما يختص القضاء الإداري وحده بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية (مواد ١٠ و ٩ و ٨ و ١٠٩ و ١٠٨ ق ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة) ولما كان قاضي الأمور المستعجلة فرع من المحكمة المدنية التي يتبعها فهو يتقيد في اختصاصه بما تقتضيه المحكمة المدنية من حيث الاختصاص ويكون للموظف الخارج عن الهيئة أن يلجأ إلى القضاء الإداري وحده بطلب إلغاء قرار الفصل إذا كان قد شابه ما يبطله أو يعيبه قانوناً وذلك بعد التظلم منه أولاً للهيئة الإدارية المختصة . ولا يترتب على رفع طلب إلغاء قرار الفصل إلى القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتاً إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج تنفيذ الأمر قد يتعذر تداركها كما أنه لا يجوز طلب وقف تنفيذ قرار الفصل قبل التظلم وإن كان يجوز لمحكمة القضاء الإداري بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد رزقه الذي يتم أوده حتى إذا قضى المتظلم بطلباته ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم المؤقت بالاستمرار في صرف المرتب أو بعضه كأنه لم يكن (م ١٢/٢ و ١٨ ق ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة) .

طرق الطعن والحكم بوقف قرار فصل العامل أو برفض الطلب :

٢٥ — والحكم الذي يصدره القاضي المستعجل في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل بوقف التنفيذ أو برفض الطلب حكم صادر في مادة مستعجلة كما قدمنا ، ومن ثم فلا تجوز المعارضة فيه وذلك

(١) يراجع قضاء إداري ٦ مايو سنة ١٩٥٣ بحاماة س ٣٥ ص ١٧١٤ « القرار الإداري إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وحائراً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .

(٢) والعقد الإداري يتميز عن العقد المدني بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذي يستهدف العقد الإداري تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الفرد الخاصة (قضاء إداري ٢٦/١٢/١٩٥٦ بحاماة س ٣٣ ص ١٠٥١) .

عملاً بالمادة ٣٨٦ مرافعات ، كما لا يقبل الحكم بوقف التنفيذ أو برفض طلب وقف التنفيذ الطعن بطريق الاستئناف إذ نصت المادة ٣٩ مكرر منعاً للتأدي في الخصومة بين العامل ورب العمل على أن الحكم المذكور يكون غير قابل للاستئناف . والحكم المستعجل الغير قابل للاستئناف هو الحكم الذي يفصل في موضوع دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل سواء بوقف التنفيذ أم برفض الدعوى ، أما إذا كان الحكم قد صدر بعدم قبولها لعدم توافر أحد شرائط القبول أو بعدم اختصاص القاضي المستعجل بالدعوى فإن مثل هذا الحكم يكون قابلاً للطعن فيه بالاستئناف وفقاً للمادة ٣٩٥ مرافعات لأنه ليس حكماً في موضوع طلب وقف التنفيذ حتى يخضع لنص المادة ٣٩ مكرر سالف الذكر الذي حرم الطعن بالاستئناف في الأحكام الفاصلة في طلب وقف التنفيذ^(١) .

٢٦ — ولما كانت المادة ٣٩٦ مرافعات قد أجازت استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محكمة المواد الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم فقد اختلف فيما إذا كان نص المادة ٣٩٦ مرافعات يجيز استئناف الحكم بوقف التنفيذ أو برفضه إذا كان قد صدر باطلاً أو شابه بطلان في الإجراءات تؤثر فيه . في ذلك رأيان :

الرأي الأول : يرى أن مجال تطبيق المادة ٣٩٦ مرافعات أن يكون مرد انتهائية الحكم راجعاً إلى قلة نصاب الاستئناف ، أما إذا كان قد صدر نهائياً بطبيعته كما لو كان صادراً من محكمة ثانية درجة أو بموجب نص في القانون ذاته وشابه بطلان فإنه يكون بمنأى عن تطبيق حكم المادة ٣٩٦ مرافعات عليه ولا يكون هناك من سبيل في هذه الحالة سوى رفع دعوى بطلب ذلك البطلان^(٢) .

الرأي الثاني : يرى تطبيق المادة ٣٩٦ مرافعات على الحكم المستعجل في دعوى وقف قرار الفصل فيجيز استئنافه إذا شابه بطلان أو شاب البطلان إجراءات تؤثر فيه^(٣) استناداً إلى أن الحكم الذي يشوبه بطلان غير جدير بأية حجية وأنه يفترض ضمناً أن الاستئناف المراد تحريكه منصب على موضوع الحكم لا على بطلان فيه^(٤) .

رأيًا :

٢٧ — ونحن نرى أن الرأي الصحيح هو الذي يذهب إلى عدم جواز استئناف الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ قرار الفصل متى كان صادراً في موضوعه استناداً إلى المادة ٣٩٦ مرافعات وذلك لأن المقصود بحكم المادة ٣٩٦ مرافعات بمد تعديلها بالقانون ١٣٧ سنة ١٩٥٢ الأحكام الانتهائية التي

(١) تنص م ٣٩ مكرر نقرة ٣ « وعلى القاضي أن يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه غير قابل للاستئناف » .

(٢) استئناف مستعجل القاهرة ١٠/٢/١٩٥٤ القضية ١٣٦٤ سنة ١٩٥٣ مستعجل مصر مستأنف .

(٣) عقد العمل للدكتور جمال زكي ص ٥٣٥ والقضاء المستعجل للاستاذ محمد عبد اللطيف ص ١٣٤ .

(٤) محكمة شئون عمال القاهرة ٤/١/١٩٥٦ عمارة ص ٣٧ ص ٢٢١ .

ترجع انتهائيتها إلى صدوره في حدود النصاب الاتهائي وفقاً للمادتين ٤٥ و ٥١ مرافعات فينطبق حكم المادة ٣٩٦ مرافعات على الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في حدود نصابها الاتهائي والصادرة من المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة الدرجة الأولى في حدود نصابها الاتهائي ، ولا ينطبق حكم المادة ٣٩٦ مرافعات على الأحكام النهائية بنص القانون لعدم قابليتها للطعن بالاستئناف كما في نص المادة ٥٣٨ مرافعات التي قضت بعدم جواز الطعن بأي طريق في الحكم باستمرار التنفيذ بناء على طلب الحاجز أثناء نظر دعوى الاسترداد وكما جاء بنص المادة ١٥ في ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن التي قضت بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون المذكور . ويؤيد هذا الرأي في نظرنا :

أولاً : أن المادة ٣٩٦ مرافعات قبل تعديلها كانت تنص على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الاتهائي بسبب وقوع بطلان ... » ولما عدلت بالقانون ١٣٧ سنة ١٩٥٢ أصبحت صيغتها « يجوز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محكمة المواد الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان ... » . ولم يقصد المشرع من اختلاف الصيغة التفرقة بين أحكام صادرة في حدود النصاب الاتهائي وأحكام صادرة بصفة انتهائية بل قصد من التعديل كما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون ١٣٧ سنة ١٩٥٢ حكم نص المادة ٣٩٦ مرافعات قديم من حيث جواز استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتهائي للمحكمة الجزئية في حالة البطلان إلى الأحكام الماثلة لها الصادرة من المحكمة الابتدائية أي الصادرة في حدود النصاب الاتهائي ، وعلى ذلك فلا يمكن القول بأن نص المادة ٣٩٦ مرافعات معدلة تشمل الأحكام الصادرة بصفة انتهائية كقلة النصاب وكذلك الأحكام الاتهائية لعدم قابليتها للطعن أو الأحكام الاتهائية بطبيعتها كالأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الثانية^(١) .

ثانياً : أن الحكم النهائي الغير قابل للطعن بنص القانون أو لصدوره من محكمة الدرجة الثانية تطبيقاً للقاعدة الأساسية التي توجب قصر درجات التقاضي على درجتين لا يمكن اعتباره حكماً صادراً بصفة انتهائية إذ عبرت المادة ٤٥ مرافعات بأنه « يكون حكمها ، أي محكمة المواد الجزئية ، انتهائياً إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى خمسين جنيتها ... » ، كما عبرت المادة ٥١ مرافعات بالنسبة للمحكمة الابتدائية (كمحكمة الدرجة الأولى) « ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتي وخمسين جنيتها ... » ، وقد قضت محكمة النقض بأن الحكم الصادر من محكمة ابتدائية وفات ميعاد استئنافه لا يعد حكماً صادراً بصفة انتهائية ولم تقبل الطعن بالنقض فيه في ظل المادة ٤٢٥

(١) فارن الدكتور أبو الوفا للرافعات ص ٧١٩ إذ يرى أن المادة ٣٩٦ مرافعات معدلة تشمل الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في استئناف المحاكم الجزئية مع أن ذلك يتعارض مع وجوب قصر التقاضي على درجتين وما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ المعدل للمادة ٤٢٥ مرافعات الخاصة بالأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض وليس هنا موضع التفصيل .

مرافعات قبل تمديدها^(١). ويستفاد من ذلك القضاء أن الحكم النهائي الغير قابل للطعن ليس معناه الحكم الانتهائي الصادرة في حدود النصاب الانتهائي الذي يجوز استئنائه رغم قلة النصاب إذا شابه بطلان وفقاً للمادة ٣٩٦ مرافعات .

ثالثاً : إن المادة ٣٩ مكرر م ق ٣١٧ سنة ٥٢ المضافة بق ١٦٥ سنة ١٩٥٣ تشريع خاص صريح في عدم جواز الطعن بالاستئناف في الأحكام الفاصلة في طلب وقف التنفيذ وذلك تحقيقاً لهدف المشرع من إنهاء المنازعات بين المال وأرباب الأعمال حول الفصل بلامبرر على وجه الاستعجال ومن مقتضى ذلك عدم خضوع تلك المنازعات إلى القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث الطعن في الحكم كما أنه من المقرر أنه لا يصح إلغاء نص خاص بنص عام ضمناً حتى لو صدر النص العام لاحقاً للنص الخاص . وقد قضت محكمة النقض بأن عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة طبقاً للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن عملاً بالمادة ١٥ منه يعد استثناء من حكم القواعد العامة في قانون المرافعات ويتمين أعماله دون القواعد العامة^(٢).

٢٨ — وخلاصة الرأي الذي نقول به إنه لا محل لتطبيق حكم المادة ٣٩٦ مرافعات على الحكم الفاصل في طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ولو شابه بطلان فيه أو في الإجراءات إذ قصد المشرع عدم الطعن فيه صراحة بالاستئناف منعا للتأدي في الخصومة ولا ينال من هذا الرأي ما قيل بأنه لا يجوز أن يكون للحكم الباطل حجية إذ لا مرأى في أنه ينبغي التفرقة بين الحكم الباطل لميب شكى في إصداره أو تسيبيه أو في إجراء من إجراءاته التي أقيم عليها وبين الحكم المعدوم الذي فقد ركناً من الأركان الأساسية للأحكام كأن لم يكتب أصلاً أو لم يصدر من قاض أو إذا كان قد صدر ضد شخص لا وجود له قانوناً إذ الحكم الباطل حكم موجود قانوناً وله كيانه ومن ثم فهو ينتج آثاره القانونية حتى يحكم بطلانه بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون^(٣) فإذا كان الطعن فيه غير جائز أو أغلق باب فلا سبيل للتخلص من الحكم الباطل ولا برفع دعوى مبتدأة أو مستقرة له حجية الشيء المحكوم به وقوته . أما الحكم المعدوم فلا وجود له قانوناً ومن ثم فلا ينتج أي أثر ويجوز الطعن فيه ولو أصبح نهائياً برفع دعوى بطلان أصلية^(٤) .

(٥) أثر الحكم بوقف التنفيذ ومحيته :

أثر الحكم على عقد العمل :

٢٩ — قدمنا أن حكم وقف تنفيذ قرار فصل العامل حكم مستعجل صادر بإجراء وقتي وعلى ذلك فلا أثر له بالنسبة للمقد الذي فسخه رب العمل بإرادته المنفردة لفصله العامل بلامبرر مشروع إذ

(١) نقض ١٩٥٥/١/٢٣ مجموعة المكتب الفني س ٦ ص ٤٩٩ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٣/٢٧ مجموعة المكتب الفني س ٣ ص ٦٩٣ .

(٣) راجع المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٣٤٦ مرافعات .

(٤) القضاء الإداري ١٩٥١/١٢/٥ محاماة س ٣٣ ص ١٠٤٣ والبلينا الجزئية ١٩٥٢/١٠/٢٧ محاماة س ٣٣ ص ٨٤٠ .

لا يعيد الحكم إلى العقد وجوده القانوني بعد أن انتهى بالفسخ ولو بصفة مؤقتة وأن كل ما للحكم من أثر هو وقف آثار قرار الفصل من حيث حرمان العامل من أجره فألزم المشرع رب العمل بأداء الأجر بصفة مؤقتة للعامل (١) حتى يفصل في الموضوع فليس من شأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل وإلزام رب العمل بأداء الأجر أن يعيد للعقد آثاره أو أن يلتزم كل من طرفيه بالالتزامات التي كان يولدها قبل فسخه من جانب رب العمل بإرادته المنفردة وتفريعاً على ذلك نرى أن العامل لا يلتزم بعد صدور حكم وقف تنفيذ قرار الفصل بالعودة إلى العمل كما لا يلتزم رب العمل من جهة أخرى بإعادة العامل إلى العمل بعد أن فصله ولا أثر لرفض أيهما ذلك على الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل وإلزام رب العمل بأداء أجر العامل إليه حتى يفصل في دعوى التعويض الموضوعية وقد قدمنا أن مصدر التزام رب العمل بأداء الأجر الصادر به الحكم المستعجل بصفة مؤقتة ليس راجعاً إلى العقد بل إن مصدره هو نص القانون مباشرة (٢).

رأى عكسى :

٣٠ — على أن هناك رأى في الفقه يذهب إلى أن حكم وقف قرار الفصل يلزم صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله ويلزم العامل بأداء العمل بمقولة إن الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل يفيد إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الفصل كما أن رفض صاحب العمل إعادة العامل بعد حكم وقف قرار الفصل يعد جريمة معاقب عليها بالمادة ٥٢ مكرر من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، بينما يذهب رأى ثالث إلى أن لرب العمل الخيار بين إعادة العامل إلى عمله فإذا عاد لا يحق لرب العمل أن يخصم ما يدفعه من أجر إلى العامل مما قد يقضى به للعامل من تعويض أما إذا رفض العامل العودة سقط حقه في الأجر باعتبار أن رفضه ذلك يعد رجوعاً منه عن طلب وقف التنفيذ ، وبين الاكتفاء بأداء أجر العامل إليه دون اعادته للعمل أو اعتباره في أجازة ، وهذه الآراء جميعاً يهدرها كما قدمنا أن ليس من شأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل — وهو حكم وقفي لاحتجاجة له في الموضوع — إعادة العقد إلى حياته القانونية بعد أن انتهت آثاره بالفسخ بالإرادة المنفردة فلا يمكن أن يكون له من أثر بعد ذلك كما أن القانون لم يلزم رب العمل إلا بأداء الأجر دون أن يلزمه بإعادة العامل إلى عمله أو يلزم العامل بأداء العمل وعلى ذلك فإذا رفض العامل العودة إلى العمل فلا يعد ذلك رجوعاً منه عن طلب وقف التنفيذ ولا يترتب عليه سقوط حقه في الالتزام القانوني الذي يصدر به الحكم المستعجل وهو أداء الأجر إليه حتى يفصل في الموضوع ، أما إذا قبل العامل العودة إلى العمل وعاد إليه بعد أن عرض عليه رب العمل ذلك فإن هذا العرض يعد إيجاباً جديداً من رب العمل للعامل فمضى تلاقى هذا الإيجاب بقبول العامل فقد انعقد بينهما عقد عمل جديد لا شأن له بالعقد الأول الذي انتهى بالفسخ من جانب رب العمل بإرادته المنفردة .

أثر الحكم بوقف التنفيذ على الدعوى الموضوعية :

٣١ — وغنى عن البيان أن ليس للحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل أى أثر على الدعوى

(١) راجع بند ٥ من هذا البحث .

(٢) راجع بند ٥ من هذا البحث .

الموضوعية الخاصة بطلب التعويض عن الفصل بلا مبرر فلا تنقيد به المحكمة الموضوعية لأنه لا يجوز بالنسبة للموضوع حجة الشيء المقضى إذ هو صادر كما قدمنا بإجراء وفق لايمس أصل الحق وكل ما يترتب على الحكم المستعجل في قضائه بإلزام رب العمل بإداء أجر العامل إليه بصفة مؤقتة هو أنه يتعين على محكمة الموضوع أن تستنزل مما قد تقضى به من تعويض ما يكون قد قبضه العامل من أجر تنفيذاً للحكم المستعجل إذ أن هذا الأجر بمثابة تعويض مؤقت عجل القانون الحكم به لاحتمال ثبوت عدم مشروعية الفصل من جانب رب العمل في الدعوى الموضوعية ومن ثم فأوجب استنزال ما قبضه العامل تنفيذاً للحكم المستعجل من أجر مما قد يحكم به له من تعويض نهائى عن فصله بغير مبرر مشروع لاتفاق طبيعة كل منهما مع الآخر .

ممية الحكم بوقف التنفيذ :

٣٢ — على أنه ليس معنى ما تقدم أنه ليس للحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل أية حجية إذ أنه مع ذلك قد حسم خصومة مستعجلة حول إجراء وفق بين الطرفين فهو حجة في خصوص ما صدر به من إجراء وفقى ما لم يطرأ تغيير في المراكز القانونية لأحد الخصوم أو في وقائع الدعوى ، ففي هذه الحالات يجوز للقضاء المستعجل العدول عن الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل والحكم بوقف تنفيذ الحكم المذكور . وقد قضى بأن مبرر العدول أن يزول عن حق العامل في طلب التعويض ما كان له من الظهور كما في الصور الآتية :

أولاً : أن يستولى العامل نقاداً للحكم الوقعى على ما يرجح أنه يساوى أو يزيد عما يحتمل الحكم به من محكمة الموضوع من تعويض^(١) ، وكما إذا تراخى العامل عن تنفيذ الحكم مدة طويلة ثم شرع في التنفيذ جملة واحدة^(٢) .

ثانياً : أن يلتحق العامل بعد الحكم بعمل جديد لدى رب عمل آخر وذلك لأن التحاقه بعمل جديد يقتصر الضرر المترتب على الفصل بلا مبرر على الفترة بين الفصل والالتحاق بالعمل الجديد وهى التى يكون قد قبض العامل أجرها تنفيذاً للحكم المستعجل ، ومن ثم فيجوز وقف تنفيذ الحكم المستعجل منذ تاريخ التحاق العامل بعمل جديد بعد الحكم بوقف قرار فصله .

ثالثاً : إذا قبل العامل العودة إلى العمل بعد صدور الحكم بوقف قرار الفصل ذلك لزوال الخطر الذى كان يهدد العامل بحرمانه من مصدر رزقه بسبب الفصل ولأن العامل بقبوله العودة إلى العمل يستأنف علاقته برب العمل كما قدمنا ، ولا يكتفى في طلب وقف التنفيذ أن يعرض رب العمل على العامل العودة إلى العمل بعد الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل ذلك لأن هذا العرض لا أثر له كما قدمنا على الحكم المستعجل^(٣) أو على انتهاء عقد العمل بالفصل بإرادة رب العمل المنفردة^(٤) .

(١) مستعجل جزئى القاهرة فى الإشكالات ١٦٨ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٥٩٩٨ سنة ١٩٥٤ جلسة ١٠/١٠/١٩٥٤ .

(٢) القضاء المستعجل للأستاذ محمد عبد اللطيف ص ١٣٤ بند ١٥٩ .

(٣) راجع بند ٢٩ من هذا البحث .

(٤) قارن المرجع السابق بند ١٦٠ .

رابعاً : وقضى بأن فوات ميعاد الشهر المحدد لمحكمة الموضوع للفصل في دعوى التعويض الموضوعية يمد تغيراً للظروف والملازمات التي كانت معروضة على القاضى المستعجل ، الذى يقدر عند قضائه بوقف قرار الفصل المواعيد التي نصت عليها المادة ٣٩ مكررة وأنه على هذا الأساس يصح للقضاء المستعجل أن يعيد تقريره في مدى ماينفذ به الحكم المستعجل بإلزام رب العمل بدفع الأجر فيوقف تنفيذه عند فوات الميعاد المحدد لمحكمة الموضوع للفصل فيه^(١) كما قضى بأن المشرع لم يرتب على النص على أن يكون الفصل في دعوى الموضوع خلال شهر من بدء نظرها أى جزاء أو بطلان يلحق الحكم المستعجل بوقف قرار الفصل وأنه استناداً إلى ذلك يظل الحكم المستعجل قائماً حتى يقضى في الموضوع^(٢) .

على أننا نرى أن ميعاد الشهر المحدد بالمادة ٣٩ مكرر لمحكمة الموضوع لكي تفصل فيه في دعوى التعويض عن الفصل ميعاد تنظيمي فهو غير ملائم لمحكمة الموضوع كما أن فوات هذا الميعاد ليس من شأنه أن يلزم القضاء المستعجل بوقف تنفيذ الحكم الوقفي بوقف قرار الفصل الذى يظل قائماً حتى يفصل في الموضوع ولكن يجوز للقضاء المستعجل أن يوقف الحكم الوقفي بوقف قرار الفصل إذا ظهر له أن العامل قد استوفى نفاذاً له من الأجر ما يرجع معه أنه يكفي أو يزيد عن التعويض الذى قد تقضى له به محكمة الموضوع .

خامساً : وإذا حكم في الدعوى الموضوعية بالتعويض عن الفصل للعامل بعد استئزله ما قبضه تنفيذاً للحكم المستعجل أو قضى برفض طلب التعويض فإن الحكم المستعجل بوقف قرار الفصل يسقط لأنه حكم وقفي معلق بقاؤه على الفصل في الموضوع . ولا يمنع من ذلك استئناف الحكم الصادر في موضوع دعوى التعويض وقد قضى بأنه ينبغي لزوال أثر الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل صيرورة الحكم الصادر في موضوع التعويض نهائياً استناداً إلى أن الحكم الصادر في الموضوع لا يصلح سنداً صالحاً للتنفيذ بمقتضاه إلا إذا حاز قوة الشيء المحكوم فيه بصيرورته نهائياً لعدم جواز استئنافه أو بفوات ميعاد الاستئناف أو إذا شُمل بالنفاذ المعجل ، ولكن يهدر هذا الرأي أنه بصدد حكم محكمة الموضوع يصبح الحكم الوقفي أداة غير صالحة للتنفيذ رغم عدم صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً ، فمنحى قضى برفض دعوى التعويض فليس للعامل أن يستمر في تنفيذ الحكم الوقفي بمقولة إن الحكم الموضوعي لم يصبح نهائياً ذلك لأن حكم الرفض قد أظهر أن العامل لا يستأهل الحماية التي فرضها القانون له تأسيساً على احتمال ثبوت فصله بغير مبرر مشروع أما إذا حكم للعامل بالتعويض فإنه يستزل منه حتماً ما يكون قد قبضه العامل من أجر تنفيذاً للحكم الوقفي .

(١) . مستعجل اسكندرية ١٨/١١/١٩٥٤ عمادة س ٣٦ من ٤٣٠ .

(٢) . مستعجل القاهرة جزئى في الإشكال رقم ٦١٣٣ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة .

تفسير الخطأ المهني الجسيم في خصوص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات

للدكتور أحمد رفعت ففاحي
وكيل نيابة استئناف القاهرة

١ — تمهيد :

تضمن قانون المرافعات المدنية والتجارية المادة ٧٩٧ التي وردت في الباب المتعلق بمخاصمة القضاة وأعضاء النيابة ، والتي تنص على أنه تقبل مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في أحوال معينة — ومن بينها إذا وقع من القاضي أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم ، فما هو معنى عبارة الخطأ المهني الجسيم في خصوص هذه المادة ؟ هذا ما سنعالجه في هذا المقام .

ويجب التنبيه بادىء ذي بدء إلى أن الأصل في التشريع المقارن أن رجال القضاء غير مسئولين من الناحية المدنية عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء قيامهم بواجبات وظائفهم . فإذا وقع أيهم في خطأ فلا تعمل في حقه الأحكام العامة في المسؤولية المدنية الواردة في المادة ١٦٣ وما بعدها من القانون المدني ، وحسب صاحب المصلحة أن يطعن في قرار القاضي بالطريق الذي رسمه القانون ، لذلك ، فإذا تراخى في استعمال هذه الرخصة وفوت على نفسه الميعاد المقرر للطعن أو لم يوفق في طعنه فقرار القاضي عنوان الحقيقة .

والغاية من تقرير مبدأ عدم مسؤولية رجال القضاء — هو ضمان حرية القاضي والحرص على طمأنينة نفسه فلا يحس أنه تحت رحمة المتقاضين يجرونه إلى دور المحاكم كلما لم يرق لهم قضاؤه ، هذا فضلا عن أن السماح لهؤلاء المتقاضين بأن يقيموا دعوى تمويض على القاضي لكل خطأ أو إهمال يقع منه أو يتصورون أنه وقع منه أثناء قيامه بوظيفته خليف بأن ينتهي إلى إهدار حجية الأحكام وقرينة المفروضة فيها^(١) .

غير أنه استثناء من ذلك الأصل أجاز المشرع مساءلة رجال القضاء مدنياً في حالات وردت على سبيل الحصر أى أن لها من الخطر وفيها من المساس بالنظام القضائي ذاته ما يبرر الخروج على مبدأ الحصانة المقرر للقاضي ، والخطأ المهني الجسيم من بين هذه الحالات .

٢ — القانون الفرنسي :

صدر قانون المرافعات المدنية والتجارية في فرنسا محددًا في المادة ٥٠٥ منه حالات معينة لجواز

(١) الأستاذ حلمي بطرس — سلطة محكمة الموضوع في وصف الخطأ المهني الجسيم في دعوى مخاصمة رجال القضاء — مجلة إدارة قضايا الحكومة السنة الأولى — العدد الثاني أبريل ، يونيو ١٩٥٧ ص ٩١ .

قبول محاسبة القضاة ، من بينها ما إذا وقع القاضي في غش أو تدليس أو غدر . وظل هذا القانون مهما حالة الخطأ المهني الجسيم إلى أن صدر تشريع في ١٩٣٣/٢/٧ فأضافها من بين حالات المخاصمة وأصبحت تجوز محاسبة رجال القضاة في حالات من بينها ما إذا وقع من القاضي غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم .

وجاء في بحث للسيو أندريه هنري الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة بانس ما يفيد أن إساءة استعمال حق محاسبة القضاة يهدد بشل سير العمل في المحاكم ، فرجال القضاة لا يمكن أن يطلب منهم أن يقضوا نصف أعمارهم في الفصل في القضايا والنصف الآخر في الدفاع عن أنفسهم ضد من يخاصمونهم من المتقاضين . وأنه لكي تكون مسئولية القضاة مقبولة من الناحية العملية يجب أن تكون مسئولية استثنائية وقاصرة على الخطأ الذي لا يغتفر ، ويجب على الأخص أن تكون الإجراءات التي تتخذ في شأن رجال القضاة ذات طابع خاص بحيث تحميهم من المخاصمات الطائشة والتي لا مبرر لها .

وأضاف الكاتب مؤكداً أنه لا يجوز أن يعتبر من الخطأ المهني الجسيم سوء التقدير — ذلك بأن تأويل القانون أو الوقائع من المسائل البالغة الدقة التي لا يجوز معها محاسبة القاضي على خطأ في تأويل نصوصها . و انتهى هذا الفقيه إلى القول بأن الخطأ المهني الجسيم قد يبين من الجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون أو الجهل الذي لا يغتفر بالوقائع الثابتة بملف الدعوى ، وكذلك الإهمال وعدم الحيلة البالغي الخطورة في مباشرة رجال القضاة لأعمال وظائفهم . وعلى العموم فإن الخطأ المهني الجسيم يجب أن يبقى قاصراً على حالات استثنائية تتميز بانحصارها في عدد محدود عن المسائل التي يمكن اقتراضها وضرب الأمثلة عليها^(١) .

وقد تأيد هذا الميار في الخطأ المهني الجسيم بما قضت به محكمة استئناف ريوم بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ فقالت إن الخطأ المهني الجسيم هو الخطأ الذي لا يرتكبه القاضي المتبصر الحريص في أعماله ولا يشترط منه سوء النية ، فيكفي أن يثبت أن القاضي قد ارتكب خطأ جسيماً — ومثاله أن يجهل ما يتعين عليه معرفته من القواعد القانونية الأساسية جهلاً فاحشاً لا يقع فيه القاضي ذو الحرص العادي على أعمال وظيفته^(٢) .

(١) André Henry, Dalloz hebdomadaire, 1933, chronique, pp. 97 à 103.

“...La faute commise doit être une faute lourde, c'est-à-dire une faute particulièrement grave qu'un magistrat normalement soucieux de ses fonctions n'aurait pas commise...”

...Si l'erreur du jugement impliquait une ignorance grossière des principes essentiels du droit ou une méconnaissance impardonnable des faits du dossier, elle pourrait constituer la faute lourde professionnelle...”

La Cour de Riom, 23 Mars 1938, Dalloz, 1938, II, p. 93.

(٢)

“La faute lourde au sens de l'article 505 (1er alinéa) du Code de procédure civile et commerciale, n'implique pas nécessairement un manquement intentionnel ou même inexcusable au devoir professionnel, il suffit que le juge ait commis une négligence particulièrement grave.

La prise à partie peut avoir lieu même pour erreur de droit pourvu que cette erreur n'ait pas été commise dans le jugement lui-même et qu'elle soit si grossière qu'un magistrat normalement soucieux de ses fonctions ne l'aurait pas commise”.

وجاء في تعليق على هذا الحكم للأستاذ جورج ليوار رئيس الدائرة بمحكمة استئناف باريس ما يؤكد أن المحكمة قد استهدت في قضائها المذكور بالمقال الذي وضعه الأستاذ أندريه هنري^(١).

وقد تأيد هذا النظر بحكم صدر من الدائرة المدنية بمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣^(٢).

وإعطالة مقال للزميل الأستاذ هنري دلبيش وكيل نيابة استئناف أنجير تبين أنه أخذ بهذا الاتجاه في وضع ضابط للخطأ المهني الجسمي — وقد أضاف أن تقدير هذا الخطأ متروك أمره للقضاء تبعاً لظروف كل حالة على حدة^(٣).

وقد أكدت ذلك موسوعة المرافعات الفرنسية فذكرت أن الإهمال البين في دراسة ملف الدعوى والجهل الفاضح بأحكام القانون من صور الخطأ المهني الجسمي^(٤). وأن تقدير الخطأ المهني الجسمي متروك لقاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض في ذلك^(٥).

٣ — في مصر:

وقد حدث في القانون المصري تطور مماثل لما وقع في فرنسا بصدد المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الفرنسي — فقد كان قانون المرافعات المصري القديم يجيز قبول محاصمة رجال القضاء إذا وقع من القاضي غش أو تدليس أو غدر وظل الحال على هذا النحو إلى أن صدر قانون المرافعات الجديد فأضاف حالة الخطأ المهني الجسمي إلى الأحوال السابقة فجاءت المادة ٧٩٧ تنص على أنه تقبل محاصمة القضاة وأعضاء النيابة في أحوال من بينها ما إذا وقع من القاضي أو عضو النيابة في عمالهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسمي.

وغنى عن البيان أنه يرجع في تفسير الخطأ المهني الجسمي إلى ما استقر عليه الرأي في فرنسا على

(١) Dalloz, *op. cit.*, Note de Mr. Georges Leloir.

"La rédaction de cet arrêt s'est très légitimement inspiré de la formule adoptée par Mr. André Henry".

(٢) Chambre civile de la Cour de Cassation, 13 Octobre 1953.

Bulletin des arrêts de la Cour de cassation, Chambre civile, 1953, 1ère section civile, No. 272, p. 224:

"La faute lourde professionnelle au sens de l'article 505 (1er alinéa) du code de procédure civile et commerciale, est celle qui a été commise sous l'influence d'une erreur tellement grossière qu'un magistrat s'il eût été normalement soucieux de ses fonctions, n'y eût pas été entraîné".

(٣) Henri Delpech, substitut du procureur général près la Cour d'Appel d'Angers, Dalloz, Encyclopédie, Répertoire de procédure civile et commerciale, Tome II, 1956; prise à partie, V. cas d'ouverture.

(٤) Juris-Classeur de procédure civile, article 505, No. 72 et suivant.

No. 78 — "La faute lourde professionnelle ne peut résulter d'un mal jugé que si le juge a fait preuve d'une ignorance grossière sur un principe de droit ou d'une négligence inadmissible dans l'étude du dossier, par exemple s'il n'a pas tenu compte des documents décisifs versés aux débats par une partie, de conclusions prises au nom d'un paldeur, etc....".

(٥) Juris-Classeur de procédure civile, *op. cit.*, No. 80.

النحو الذي سردناه ، أو الذي يمكن تلخيصه بأنه الخطأ الذي لا يتصور أن يكون قد وقع إلا عن مستهتر — فهو الخطأ الذي لا يرتكبه القاضي المتبصر الحريص في أعماله ، وهو أمر متروك تقديره للمحكمة .

٤ — في قضاء المحاكم المصرية :

وبجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف مصر بأن قانون المرافعات القديم ذكر في المادة ٦٥٤ منه الأحوال التي تقبل فيها مخاصمة القضاة وتقرر أن هذه المخاصمة تقبل إذا سكت القاضي عن الحق أو إذا وقع منه تدليس أو غش أو ارتكب رشوة (غدراً) ولم يذكر حالة وقوع خطأ مهني جسيم — وقد اقتبس هذه المادة من المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الفرنسي قبل أن تعدل في ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ — وقد أراد الشارع المصري أن يحمي القاضي في وظيفته بنطاق من عدم المسؤولية والحصانة لتطمئن نفسه فحدد على سبيل الحصر الأحوال التي يصح أن يسأل من أجلها مدنياً وهي أحوال خطيرة لها مساس بحقوق الأفراد وبالنظام القضائي ذاته — ولم يكن القاضي يسأل عن خطأ أو جهل ارتكب بحسن نية مهما كانت جسامته وعللوا ذلك بأنه لا يعصم أحد من الخطأ ولو أنه أتيجح مساءلة القاضي مدنياً عن خطئه لما أقدم أحد على تولى القضاء بين الناس ولانتهالت دعاوى المخاصمة على القضاء بحق وبغير حق فتزول هيبتهم ويقل اعتبارهم . وبعد أن استعرضت المحكمة ظروف تعديل المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الفرنسي ومجازاة الشرع المصري للقانون الفرنسي في هذا التعديل وذلك بإضافة حالة الخطأ المهني للجسيم من بين حالات قبول المخاصمة .

عرفت المحكمة الخطأ المهني للجسيم الذي يبرر قبول المخاصمة بأنه الخطأ المقارب للغش والذي لا يفرق عنه في معظم الأحوال إلا فارق ذهني . وقد استندت المحكمة في هذا التعريف إلى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات المصري الجديد والتي ذكرت أن سبب إضافة الخطأ المهني للجسيم إلى أسباب المخاصمة هو لأن الفارق بين الخطأ الفاحش وبين الغش فارق ذهني في معظم الأحوال فغالباً ما يستدل على الغش بجسامة المخالفة وكثيراً ما يدعى الحرج إلى درأ نسبة الغش عما ينهم به بنسبة الخطأ الفاحش إليه . وإذا كان الخطأ اليسير لا يسلم منه قاض ولا يصح مساءلته شخصياً عنه حتى لا يترتب القضاة التصرف والحكم فإن الخطأ الفاحش من القاضي في عمله لا ينبغي أن يقع وإذا وقع فلا ينبغي أن يعفى القاضي من تحمل تبعته ولا أن يحال بين الأفراد بين مقاضاته على أنه لن يترتب على هذه الإضافة زيادة مخاطر القاضي فإن في إجراءات المخاصمة ما أحيطت به من ضمانات وفي سمو الهيئة التي تفصل فيها ما لا يسمح بإساءة استعمال النص الجديد » (١) .

كما فسرت محكمة استئناف المنصورة الخطأ المهني للجسيم في حكمها الصادر بجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٥٣ بأنه الخطأ الفاحش الذي يخرج عن الغش وضرب له الفتهاء مثلاً « الجهل الفاضح

(١) المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم — السنة الحادية والخمسون — العددان الثالث والرابع — قاعدة ٧٣

بالمبادئ الأساسية للقانون أو الجهل الذي لا يغتفر بالوقائع الثابتة بملف الدعوى وكذلك الإهمال وعدم الحيطة البالغى الخطورة» (١).

وقد قضت محكمة استئناف القاهرة بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ بجواز قبول المخاصمة إذ الخطأ المنسوب إلى القضاة المدعى عليهم كان وليد عدم استقراء ملف الدعوى وما حواه وقد وصفته المحكمة بأنه خطأ لا شفيح فيه فقالت هذه المحكمة .

« إن مراجعة الأوراق المودعة في الملف أمر أساسى لاستظهار الدعوى والإحاطة بما تم فيها »
« من واقعات وما دار فيها من نقاش أو تحقيقات ولا يستطيع القاضى أن يلم بها إلما يهيئها على »
« أسس سليمة إلا بدراسة ما تقدم فيها من مذكرات ولما دار فيها من نقاش ومرافعات وما صدر »
« فيها من أحكام فرعية وغير فرعية قطعية أو غير قطعية وما طرأ عليها من مختلف التطورات ، »
« وهذا يعتبر من بديهيات فن القضاء » (٢) .

وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بأن من حق المحكمة عملاً بالمادة ٨٠٢ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتحكم بقبولها ، وهذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أسباب المخاصمة وأدلتها لتبين منها مدى ارتباطها بأسباب المخاصمة . فإذا كان الحكم قد أشار إلى أنه لم ير فيما أسند إلى وكيل النيابة على ما يظهر له من الأوراق غشاً أو تدليساً أو غدراً أو خطأ مهنيّاً جسيماً ، وإنما رأى أن ما اتاه يعتبر خطأ مهنيّاً غير جسيم بسبب حداثة عهده بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يدخل في أسباب المخاصمة بأن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم جواز المخاصمة (٣) .

وأخيراً فقد صدر حكم محكمة النقض بجلسته ١٨ إبريل سنة ١٩٥٧ وقد جاء به أن لمحكمة الموضوع سلطة تامة في تقدير ما إذا كانت الواقعة المطروحة تكون خطأ مهنيّاً جسيماً أو يسيراً . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن النسوب إلى المطعون ضده لا يعتبر خطأ مهنيّاً جسيماً وأقام قضاؤه على اعتبارات تكفى لملئه فإن النفي في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة في ذلك (٤) .

(١) المحاماة — السنة ٣٤ ، العدد الثانى ، رقم ٥٢ ، ص ١١١ .

(٢) محكمة استئناف القاهرة — الدائرة الرابعة المدنية — دعوى المخاصمة رقم ١٩٩ سنة ٢٤ قضائية حكم غير منشور .

راجع مذكرة النيابة العامة المقدمة منا إلى هذه المحكمة في هذا الشأن والمؤرخة ١٢ مارس ١٩٥٧ .

(٣) المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم ، السنة ٥٦ ، العددان ٧ و ٨ رقم ١٤٢ ص ٣١٩ .

(٤) مجموعة النقض في المواد المدنية — السنة الثامنة — العدد الثانى — القاعدة ٤٥ ص ٤٣٨ .

هـ — خاتمة :

وفي الختام وبعد أن أوجزنا في تبيان المقصود بالخطأ المهني الجسيم في خصوص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات ، تجدر الإشارة إلى أن مسلك رجال القضاء في مصر — والحمد لله — ظل بمنأى دائماً عن الطعن فيه بدعاوى المخاصمة اللهم إلا حالات نادرة قليلة لم تكلل بالنجاح — وهذا أصدق دليل على أنهم يؤدون عملهم في كفاءة تامة ونزاهة مؤكدة إذ تصدر أحكامهم عن مجهود صادق وبحث عميق ودراسة مرضية — ذلك هو مفخرة القضاء المصري .

والله ولي التوفيق ؟

حجية الأحكام الجنائية في دعاوى الأحوال الشخصية

وبخاصة دعاوى الزنا

للمستاذ إهاب محمد اسماعيل

وكيل النائب العام

— ١ —

الحجية في دعاوى الأحوال الشخصية عامة

نقدم :

استقر الفقه والقضاء على أن الحكم الجنائي بحسب الأصل يقيد القاضي المدني وأن له حجية أمامه .

ولا نعلم أن أحداً يخالف هذا الرأي خاصة وأن هذا المبدأ ورد صراحة في قانون الإجراءات الجنائية .

فلقد نصت المادة ٤٥٦ من هذا القانون على أن :

« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة »
« أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها »
« نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى الفاعل »

ولسنا هنا في مقام التعرض لحكمة هذه القاعدة أو لضوابطها العامة لأنها كما قلنا من مسائل الأمور في الفقه والقضاء بعد أن حسمت بنص خاص بل ومن قبل ذلك .

ولكن لاحظنا خلال عملنا بناية الأحوال الشخصية لغير المسلمين أن هذه القاعدة تحتاج إلى أن تولى عناية خاصة عند البحث في تطبيقها في دعاوى الأحوال الشخصية إذ لمسنا أن حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم في دعاوى الأحوال الشخصية وبخاصة دعاوى الزنا محل خلاف وهو الأمر الذي دفعنا إلى التعرض لهذا البحث .

سبب أفراد بحث خاص بدعاوى الأحوال الشخصية

وحينما نحاول أن نتعرض للسبب الذي من أجله تنفرد دعاوى الأحوال الشخصية عن غيرها من الدعاوى بالنازعة من البعض في إقرار حجية الحكم الجنائي أمامها يجب في البداية أن نستبعد ما قد يثور في الأذهان من أن ذلك راجع إلى ما كان عليه الحال من استقلال جهات قضاء الأحوال

الشخصية عن باقي جهات القضاء في وقت من الأوقات وما يؤدي إليه هذا الاستقلال من القول بعدم حجية الأحكام الجنائية أمام جهة الأحوال الشخصية بذريعة أن نص قانون الإجراءات الذي بين حجية الأحكام الجنائية أشار إلى أن هذا يكون أمام المحاكم المدنية ولم يشر إلى محاكم الأحوال الشخصية . نقول إنه يجب أن نبعد هذه الشبهة في البداية بلا أدنى صعوبة .

إن المتتبع للتطور القضائي في مصر يجد أن المشرع قد قضى على تعدد جهات الاختصاص القضائي وأسبغ الاختصاص على المحاكم الوطنية كافة المنازعات بعد أن كان الأمر فيها موزعاً بين المحاكم المدنية والمختلطة والمحاكم الشرعية والمجالس المليّة .

فليس صحيحاً إذن أن يقال إن أساس الاشكال في دعاوى الأحوال الشخصية بالذات هو سبق وجود محاكم خاصة بها مستقلة عن المحاكم المدنية .

وفضلاً عن ذلك فإن الإشارة إلى المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية لم يقصد المشرع من ورائها إلا التمييز بين القاضى الجنائى والقاضى غير الجنائى سواء أكان يفصل في مسائل إدارية أو تجارية أو أحوال شخصية بدليل أن مثل هذا الإشكال ثار في فرنسا ولم يكن بها قضاء موزع كما كان الحال في مصر بل كانت المحاكم تفصل في مسائل الأحوال الشخصية وفي المسائل المدنية بالمعنى الضيق وثار فيها مثل هذا الاشكال .

إذن فليس أساس الاشكال راجعاً إلى تعدد جهات الاختصاص وإنما هو راجع إلى عامل آخر يتصل بأساس الصلة بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها إذ رأى البعض أن الحكم الجنائى لا يكون حجة إلا في الدعوى التى كان يمكن أن ترفع تبعاً للدعوى الجنائية كدعاوى التمويض — أما دعاوى الأحوال الشخصية التى لا يمكن بطبيعة الحال رفعها تبعاً للدعوى الجنائية فإن الأحكام الجنائية لا تحوز فيها حجية وسنتولى شرح الأمر الآن ونحن بصدد استعراض انقسام رأى حول مدى حجية الأحكام الجنائية في دعاوى الأحوال الشخصية وما قدمنا بهذه المقدمة إلا ليسهل النظر .

فصل خمسة والعشرون :

نستطيع أن نقرر أن الفقه قد انقسم في هذا الصدد إلى قسمين :

قسم يرى أن الأحكام الجنائية تحوز حجية في الدعوى المدنية دون دعاوى الأحوال الشخصية — وأصحاب هذا رأى قلة .

وقسم يرى أن الأحكام الجنائية تحوز حجية في الدعوى المدنية وفي غيرها من الدعوى التى يمكن أن تتصل بأساس مشترك مع الدعوى الجنائية — وأصحاب هذا رأى الغالب أكثر من أن يحصوا .

الرأى الأول ومهيمه :

ذهب البعض إلى أن الحكم الجنائى لا يكون حجة إلا فى الدعاوى المدنية البحتة لأنه يشترط لى يكتسب الحكم الجنائى حجية أمام القاضى المدنى فى الدعوى المنظورة أمامه توافر وحدة المسألة بين الدعويين الجنائية والمدنية بعد أن عبرت محكمة النقض المصرية عن هذا الشرط فى أحد أحكامها بقولها بأن الحجية تقوم كلما فصل الحكم الجنائى فصلاً شاملاً لازماً فى تحقيق الفعل الذى يكون الأساس المشترك للدعويين الجنائية والمدنية (نقض ١٤/٢/١٩٣٩ محاماة ١٠/٧٦١/٢٩٤) . وهذا هو ما أفصحت عنه محكمة النقض فى حكم آخر لها جاء فيه أنه « يجب أن يكون للحكم الجنائى الصادر بالإدانة حجية أمام المحاكم المدنية فى الدعوى التى يكون أساسها ذات الفعل موضوع الدعوى التى صدر فيها » (نقض ١٣/١/١٩٤٤ — الفهرس المدنى لأحكام النقض للأستاذ محمود عمر ص ٩٣٤ نبذة ٤٢) .

ويتهى مبرزو هذا الرأى إلى القول بأن الحكم الجنائى لا يحوز الحجية إلا أمام المحاكم المدنية فى دعاوى التعويض فقط وأن هذا الفهم وحده يجعل فى نظرهم قيمة للحكمة التى من أجلها شرعت قاعدة حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى وهى تفادى تعارض الأحكام (مذكرة الزميل صلاح عبدالوهاب وكيل النائب العام فى القضية ٥٦/٨ أحوال شخصية أجنبى) .

ويقول أحد فقهاء فرنسا المؤيدين لهذا الرأى مانصه :

“L'action civile, sur laquelle joue l'autorité du criminel, c'est sans aucun doute l'action civile proprement dite..., c'est-à-dire l'action en réparation du dommage causé par l'infraction pénale.”

[GASTON STEFANI, La Primauté du Criminel sur le civil. (1953-1954, p. 384)]

فهذا الفقيه يرى أن تقتصر حجية الحكم الجنائى على الدعاوى المدنية البحتة بالتعويض فلا تمتد الحجية إذن إلى دعاوى الأحوال الشخصية . هذا هو ملخص الرأى الأول وأسانيده .

الرأى الثانى وأسانيده — وترجمنا له :

يذهب الرأى الثانى بحق على عكس الرأى الأول إلى أن للحكم الصادر فى الدعوى الجنائية حجية أمام سائر المحاكم سواء أكانت الدعوى للطروحة دعوى مدنية بحتة أم دعوى أحوال شخصية أم غيرها وذلك فى الحدود وبالقيود التى تثار عند التعرض لحجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية بوجه عام .

وعلينا أن نستعرض لمحات من كتاب الفقهاء في مصر وفرنسا في هذا الصدد . ففي مصر :

١ — يقول الدكتور السنهوري إن الذي يتقيد بالقضاء الجنائي هو القضاء المدني بمعناه الواسع فيشمل القضاء المدني والقضاء التجاري والقضاء الإداري وغيره . (الوسيط ج ١ ص ٩٤٨ بند ٦٣٢) .

٢ — يرى الأستاذ أحمد نشأت هذا الرأي أيضاً ويذهب إلى أن الأصل للأسباب التي تقدمت في الفقرة ٧٠١ وما بعدها أنه يجب على المحاكم الشرعية أن تحترم الأحكام الجنائية التي تصدر من المحاكم الأهلية . (رسالة الإثبات ج ٢ ص ٢٨٤ بند ٧٢٧ مكرر) .

٣ — تعرض الأستاذ الدكتور توفيق الشاوي لهذه النقطة مباشرة وذلك عند شرحه لقاعدة أن الجنائي يوقف المدني وقاعدة حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية — فبعد أن بين وجه الربط بين القاعدتين وقرر أن قاعدة وقف الفصل في الدعوى المدنية حين الفصل في الدعوى الجنائية ضرورية للقاعدة الأخرى التي تجعل للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المدني قرر ما يأتي :

« نظراً لارتباط هذه القاعدة بمبدأ حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني فإن نطاق تطبيقهما يكون واحداً — وهو يشمل فضلاً عن دعاوى التمويض وهي وحدها الدعوى المدنية بالمعنى الذي رأيناه فيما يتعلق بحق المدعى المدني في رفع الدعاوى مباشرة وحقه في التدخل في الدعاوى الجنائية دعاوى أخرى لا تعتبر تابعة للدعوى الجنائية من حيث الاختصاص لكنها تؤثر في نتيجة الحكم فيها كدعوى الطلاق الناشئ عن الزنا » . (فقه الإجراءات الجنائية ص ١٦١ قاعدة رقم ١١٩ هامش ٢) .

وجاء في نفس المرجع أنه طبقاً « للقواعد العامة يكون للحكم الجنائي حجتيه كبقية الأحكام فيما فصلت فيه المحكمة الجنائية — فحق أثرت مسألة جنائية وفصلت فيها المحكمة الجنائية نهائياً فإن حكمها يكون حجة أمام جميع المحاكم الأخرى — ومثال ذلك ما إذا رفعت دعوى طلاق بسبب الزنا أمام إحدى محاكم الأحوال الشخصية ، ففي هذه الحالة يكون للحكم الجنائي الصادر في جريمة الزنا حجية مطلقة أمام محاكم الأحوال الشخصية » . (المرجع السابق ص ١٦٦ بند ١٢٣ — كذلك عدلي عبد الباقي ص ٣٦٤) .

وهكذا يبين أن سائر الفقه المصري على الرأي الثاني الذي يدين بحجية الحكم الجنائي في دعاوى الأحوال الشخصية — وكذلك الحال في فرنسا فرجال الفقه مجمعون على مثل هذا الرأي وسنشير إلى بعض منهم :

١ — يرى الأستاذ « جaro » أن حجية الحكم الجنائي لا تقتصر على الدعاوى المدنية بل تمتد فتشمل الدعاوى الأخرى التي قد تتولد عن الفعل الجنائي كدعوى الانفصال أو التطليق المؤسسة على الزنا وهو يقول في هذا الصدد ما يأتي :

“L'autorité du jugement rendu au criminel s'étend non seulement à l'action en réparation mais aux autres actions civiles qui peuvent naître de l'infraction, par exemple à l'action en séparation de corps ou en divorce fondé sur l'adultère.”

(GARRAUD : précis de droit criminel — Huitième édition page 965).

٢ — ويرى الأستاذ « دوندييه دي قابر » نفس الرأي ويقول ما يأتي :

“La doctrine et la jurisprudence, par identité des motifs, étendent l'application de la règle que le criminel tient le civil en état aux diverses actions privées nées de l'infraction : par exemple, à l'action en divorce ou en séparation de corps fondée sur l'adultère de la femme. Cette action est suspendue par la poursuite devant le tribunal correctionnel.” (Précis de droit Criminel — Troisième Edition page 331 al. 857).

وواضح من هذا أن الأستاذ المذكور يرى أن قاعدة الجنائي يوقف المدني تمتد إلى دعاوى التطبيق للزنا التي توقف حين الفصل في الدعوى الجنائية — وبطبيعة الحال يصبح للحكم الجنائي حجته في دعوى الأحوال الشخصية المرفوعة استناداً إلى نفس الفعل .

٣ — بهذا المعنى أيضاً (راجع تقض فرنسي عرائض ١٩١٨/٦/١١ سيري ١٩٢١-١-١٣١ ، موسوعة دالوز للقانون الجنائي ج ١ ص ٤٨ رقم ١١١ ، وقد أشار إليه أيضاً الدكتور الشاوي ص ١٦١ هامش ٢) .

ويبين من كل ما تقدم أن الفقه في مصر وفرنسا مجمع على أن الحكم الجنائي يحوز حجته في الدعاوى الأخرى سواء كانت دعاوى مدنية بالمعنى الضيق أم دعاوى أحوال شخصية .

ونحن نرى أن هذا الرأي الثاني أجدى بالقبول من سابقه للأسباب الآتية :

١ — الحكمة من تقرير حجية للحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية تتوفر في الحالة التي تكون الدعوى التي تثار فيها مسألة الحجية دعوى مدنية بجهة كدعوى تعويض ، كما تتوفر في غيرها من الدعاوى .

فكما هو معروف لهذه الحكمة أهداف متعددة أهمها ضرورة جعل الحكم الجنائي بمنجاة من كل تطاول وبنأى من كل تعارض مع غيره من الأحكام التي تدور حول نفس الفعل الذي صدر فيه الحكم الجنائي .

وهذه الحكمة يجب مراعاتها سواء أكانت الدعوى التي ترفع أو يفصل فيها بعد صدور الحكم الجنائي دعوى تعويض أو دعوى تطبيق .

فكما يضار الشعور العام ويتأذى من إثبات محكمة مدنية في دعوى تعويض عدم استحقاق المجنى عليه للتعويض عن الشروع في قتل بعد أن يكون المتهم قد أدين في الدعوى الجنائية عن نفس الفعل لا بد أن يضار أيضاً من رفض محكمة الأحوال الشخصية دعوى تطبيق يرفعها الزوج على زوجته

لعدم ثبوت زناها بعد أن تكون نفس الزوجة قد أداتها المحكمة الجنائية عن نفس الفعل الذي أسست عليه دعوى التطليق .

فرعاية للحكمة التي يستهدفها الشرع من تقرير حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية يجب القول بتقرير هذه الحجية مهما كان نوع الدعوى مدنية بحتة أم أحوال شخصية دون قصرها على تلك التي كان يجوز رفعها تبعاً للدعوى العمومية .

٢ — إشارة الشرع إلى المحاكم التي تحوز الأحكام الجنائية أمامها حجية ووصفها بأنها المحاكم المدنية ليس معناها الرغبة في الإفصاح عن أن الحكم الجنائي لا يحوز حجته إلا أمام المحاكم المدنية دون المحاكم الشرعية أو المحاكم الإدارية وإنما هو رغبة في تمييز القضاء الجنائي بمعناه الضيق عن غيره من أنواع القضاء — أحوال شخصية أو إداري أو غيره — والذي يشملها جميعاً لفظ المحاكم المدنية . والدليل على ذلك كما سبق أن قلنا إن المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمجالس المليية قد ألغيت وتوحدت جهة القضاء ولا زال التعبير باقياً مما يفصح عن أن المقابلة التي تقوم بين القضاء الجنائي والقضاء المدني لا تعني سوى تمييز القضاء الجنائي عن غيره أياً كان نوعه .

والدليل على ذلك أيضاً هو أن مثل هذا التعبير قائم في فرنسا ولم يكن القضاء فيها ممتدداً كما كان الحال عندنا فلم يعد هناك أدنى شك في أن القصد هو تمييز القضاء الجنائي عن غيره فقط وليس رغبة من المشرع عند تعبيره بلفظ المحاكم المدنية في قصر الحجية على الدعاوى المدنية البحتة دون غيرها من الدعاوى .

٣ — ذهب بعض أنصار الرأي الأول كما سبق أن أوضحنا إلى أنه يشترط لكي يكتسب الحكم الجنائي حجته أمام القاضي المدني أن تتوفر وحدة المسألة بين الدعويين الجنائية والمدنية بمقولة إن محكمة النقض عبرت في أحد أحكامها بقولها « إن الحجية تقوم كلما فصل الحكم الجنائي فصلاً شاملاً لازماً في تحقيق الفعل الذي يكون الأساس المشترك للدعويين الجنائية والمدنية » وانتهوا كما قلنا إلى قصر حجية الحكم الجنائي على هذا الأساس على الدعاوى المدنية البحتة وهي دعاوى التعويض . (مذكورة الزميل صلاح عبد الوهاب في القضية رقم ٥٦/٨ أحوال شخصية أجانب السابق الإشارة إليها) .

ونحن لا ننكر العبارات التي سقت من حكم النقض المذكور ولكننا ننكر صلاحيتها لأن تكون أساساً للنتيجة التي وصل إليها أصحاب ذلك الرأي . كما نرى أن حكم النقض جاء في خصوصية معينة دون أن يقصد مصدره مصادرة حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية في غير هذه الخصوصية .

ففي البداية إن سلمنا بأن حجية الحكم الجنائي لا تكون إلا كلما كان قد فصل في تحقيق الفعل الذي يكون الأساس المشترك للدعوى الجنائية ولتلك التي يراد الاحتجاج فيها بحجية الحكم الجنائي — هل يؤدي هذا لزوماً إلى القول بعدم وجود حجية لمثل هذا الحكم في دعاوى الأحوال الشخصية ؟

الجواب الحتمى هو رفض مثل هذا القول لأنه من السهولة بمكان أن نتصور فعلاً مميئاً يصلح أساساً مشتركاً للدعوى الجنائية وللدعوى أحوال شخصية ، تطليق مثلاً ، فعلى أساس حكم النقض المشار إليه إذا ما تعرضت المحكمة الجنائية لهذا الفعل وقضت بثبوت وقوعه أو بعدم ثبوت وقوعه وجب لزماً أن يكون لهذا الفعل حجية أمام المحكمة التى ترفع إليها دعوى التطليق وذلك فيما يتعلق بثبوت أو عدم ثبوت وقوع مثل هذا الفعل .

ولنضرب لذلك مثلاً بارتكاب الزوجة للزنا أو شروع الزوج فى قتل زوجته — متى تعرضت المحكمة الجنائية لمثل هاتين الواقعتين وفصلت فيهما نقياً أو ثبوتاً حاز مثل هذا الفصل حجية لا تدحض إذا ما رفع الزوج دعوى تطليق مؤسسة على الزنا أو رفعت الزوجة دعوى تطليق وبنتها على شروع زوجها فى قتلها .

ولا تمارض بين هذا القول وبين حكم النقض المذكور لأنه قد وُجد أساس مشترك للدعويين الجنائية ودعوى التطليق فصلت فيه المحكمة الجنائية فصلاً شاملاً لازماً فوجب أن يجوز فصلها حجية طبقاً لحكم النقض المشار إليه .

فالذى يؤخذ على أصحاب هذا رأى أنهم أغفلوا إمكان تصور وجود أساس مشترك بين الدعوى الجنائية ودعوى الأحوال الشخصية وهو الأساس الذى إن اتبع قضاء النقض الذى استندوا إليه لوصلنا حتماً إلى القول بضرورة الاعتداد بحجية القضاء الذى تعرض لهذا الأساس المشترك نقياً أو إثباتاً .

كذلك نرى أن حكم النقض حينما أشار إلى فكرة الأساس المشترك للدعويين فإنه إنما كان يتعرض للحالة التى ترفع فيها الدعوى المدنية مؤسسة على نفس الفعل الذى كان أساساً للدعوى الجنائية فهنا لا جدال فى ثبوت حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية التى تنظر الدعوى المدنية المؤسسة على ذات الفعل الذى صدر فيه الحكم الجنائى .

ولكننا لا نستطيع أن نذهب إلى أقصى من هذا فنقر أن قضاء النقض قصر الحجية الجنائية على هذه الحالة فحسب . بل هناك حالات كثيرة ينطبق فيها المبدأ الذى حاولت محكمة النقض إبرازه دون أن يكون الفعل الذى فصلت فيه المحكمة الجنائية أساساً للدعوى المرفوعة بل قد يثار الفعل الذى كان محلاً للحكم الجنائى أثناء رفع دعوى مدنية أو دعوى أحوال شخصية ، لا كأساس لهذه الدعوى ، وإنما كدفع يثار أو كركن أو شرط يبحث عند البحث فى قبول أو رفض الدعوى الجديدة ومع ذلك يجوز الحكم الجنائى حجية فيما فصل فيه من ثبوت أو نفي هذا الفعل على الرغم من أن هذا الفعل ليس هو الأساس المشترك بين الدعويين بل يكون الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية وبين الخصوصية التى يبحث هذا الفعل بمناسبتها .

مثال ذلك ما إذا رفعت دعوى طاعة من زوج على زوجته وأثارت الزوجة أن سبب مغادرتها لمنزل الزوجية هو إعتداء الزوج التكرار عليها أو محاولته الشروع فى قتلها ودلت على ذلك بحكم جنائى سجل على الزوج اعتدائه عليها أو شروعه فى قتلها .

فهنأ على الرغم من أن الدعوى المرفوعة تختلف في أساسها عن الدعوى التي سبق أن صدر فيها الحكم الجنائي فإنه لأجدال عندنا في ضرورة الاعتداد وإقرار حجية الحكم الجنائي فيما فصل فيه من اعتداء الزوج على زوجته أو شروعه في قتلها ولا تجوز العودة إلى المجادلة في وقوع ذلك أو عدم وقوعه منه جرياً وراء المحكمة من حجية الحكم الجنائي وهي بث الثقة في أحكام تصدر في مسائل تتصل بمحرمت الناس وحررياتهم من قضاة خولت لهم إمكانيات واسعة للوصول إلى الحقيقة .

فكرة الفعل الذي يكون أساساً مشتركاً التي عبرت عنها محكمة النقض تقوم في نظرنا لا بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية فحسب ولكن بين الدعوى الجنائية وبين الدعاوى المختلفة أو ما يشار أثناءها من دفع أو شروط لازمة للفصل في الدعاوى المرفوعة بمد صدور الحكم الجنائي ويجب أن يحوز فصل المحكمة الجنائية في ثبوت أو عدم ثبوت واقعة معينة حجية مطلقة أمام المحاكم المدنية التي تنظر الدعاوى المدنية البحتة أو دعاوى الأحوال الشخصية أو غيرها سواء أكان الفعل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية هو أساس الدعوى المدنية أو دعوى الأحوال الشخصية المرفوعة أم كان قد أثير كدفع أو كدفاع لازم للفصل في الدعوى المرفوعة وذلك على النحو السابق لنا إيضاحه .

والخلاصة :

من كل ما تقدم نرى أنه لا ينبغي قصر فكرة حجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني على الدعاوى المدنية البحتة بل تمتد هذه الحجية إلى الدعاوى المختلفة سواء أكانت دعاوى مدنية بحتة أو دعاوى أحوال شخصية أو غيرها لتوفر المحكمة التي من أجلها شرعت حجية الأحكام الجنائية وهي حماية الأحكام الصادرة في مسائل تمس حريات الناس وحرمانهم من النقض وإثبات العكس إثباتاً يضر الشعور العام ويؤذيه ، وأن المشرع حيناً عبر بلفظ المحاكم المدنية فقد قصد تفرقة القضاء الجنائي عن غيره أياً كان نوعه ولم يقصد قصر الأمر على الدعاوى المدنية البحتة ، وأن اشتراط محكمة النقض وجود أساس مشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لا يمنع من تقرير هذه الحجية للأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية أمام دعاوى الأحوال الشخصية لتصور وجود مثل هذا الأساس المشترك بين الدعاوى الجنائية وبين دعاوى الأحوال الشخصية ، كما أننا نرى بسط فكرة الأساس المشترك لا بين الدعوى الجنائية والدعوى الأخرى فحسب ولكن بين الدعوى الجنائية فيما فصلت فيه وبين الدعاوى الأخرى أو ما يثار خلالها من دفع أو دفاع يكون لازماً للفصل في الدعوى — كل ذلك على النحو السابق إيضاحه .

استعراض موقف قضاء الأحوال الشخصية في مصر

محكمة الأحوال الشخصية للأرجانب بالقاهرة :

١ — في القضية رقم ٥٦/٨ التي أشرنا إلى مذكرة الزميل الأستاذ صلاح عبد الوهاب فيها

أخذت المحكمة بالرأى القائل بضرورة الاعتداد بحجية الحكم الجنائي أمام محاكم الأحوال الشخصية بدليل أنها قضت بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ بإيقاف دعوى التطلق التي كانت مرفوعة أمامها حين فصل المحكمة الجنائية في دعوى الزنا المرفوعة من نفس الزوج على زوجته وجاء في حيثيات حكمها ما يأتي :

« وحيث إن الاستفادة من النصين السالفي الذكر أنه لا يجوز للدعية طلب الحكم بالتطلق ولو كان المدعى عليه مخطئاً إذا ما ثبت أن تصدع العلاقة الزوجية كان ناجماً في الغالب عن خطئها .
وبما أن المدعى عليه يدفع بأن زوجته زانية وكان أمر الفصل في ثبوت زناها من عدمه لا زال مطروحاً على المحكمة الجنائية المختصة بالفصل فيه ومن ثم وإعمالاً لقاعدة أن الجنائي يوقف المدني وبناء على أن الفعل في الدعوى الجنائية له تأثير على الفصل في هذه الدعوى إذ أنه بثبوت الزنا على الزوجة أو عدم ثبوته سيتحدد مركزها بالنسبة لأحققتها أو عدم أحقيتها لطلب التطلق طبقاً للقانون اليوناني وبالتالي فقد أصبح الفصل في هذه الدعوى متوقفاً على الفصل في دعوى الزنا المنظورة أمام محكمة جنح عابدين مما يتعين معه إعمالاً لنص المادة ٣٩٢ من قانون المرافعات المصري القضاء بوقف الدعوى حتى يفصل انتهائياً في القضية رقم ١٥١٠ سنة ١٩٥٦ جنح عابدين » .

ونرى أن هذا الحكم قد أخذ بما سبق لنا شرحه من وجهة نظر من ناحيتين :

الناحية الأولى : وهي الخاصة بضرورة الاعتداد بحجية الحكم الجنائي أمام دعاوى الأحوال الشخصية والحكم واضح الصراحة بما لا يدع مجالاً للشك في الأخذ بهذا النظر .

الناحية الثانية : متعلقة بما سبق أن بيناه من أن الحكم الجنائي لا يجوز حجية في الحالة التي ترفع فيها دعوى الأحوال الشخصية مؤسسة على نفس الفعل الذي كان أساساً للدعوى الجنائية بل يجوز الحكم الجنائي حجته فيما فصل فيه من ثبوت أو عدم ثبوت واقعة معينة حتى ولو لم تكن دعوى الأحوال الشخصية مؤسسة أساساً على الفعل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية وإنما يكفي أن يثار هذا الفعل عند بحث دعوى الأحوال الشخصية في صورة دفع أو دفاع . فزنا الزوجة الذي أثاره الزوج في تلك الدعوى إنما كان يبحث في مقام استعراض خطأ كل من الزوجين ورغم هذا ذهبت محكمة الأحوال الشخصية للأجانب بحق إلى أن فصل المحكمة الجنائية في هذا الموضوع يجوز أمامها حجية لا تدحض .

٢ — في القضية ٥٤/٩٢ أجانب القاهرة أخذت المحكمة بنفس النظر واعتدت بحكم المحكمة الجنائية الصادر في دعوى زنا بالبراءة ورفضت إثارة الأمر من جديد كما رفضت التصريح للزوج بتطلق زوجته اليهودية لزناها الذي قضت المحكمة ببراءتها منه وإن كانت أجابته إلى طلبه بناء على سبب آخر فأقرت بذلك نفس الفكرة الخاصة بحجية الحكم الجنائي أمام محكمة الأحوال الشخصية وذلك في حكمها الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥ في القضية المذكورة .

ونلاحظ أن الزميل صلاح عبد الوهاب — وهو من أنصار الرأي — الذى سبق لنا الإشارة إليه والقاضى بعدم حجية الحكم الجنائي إلا أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى المدنية البحتة انحاز إلى الرأي الآخر فى مذكرته التى قدمها فى القضية الأخيرة وذهب فيها إلى أن للحكم الجنائي حجية أمام محاكم الأحوال الشخصية لأسباب وعبارات مركزة تتفق تماماً مع الرأي الذى نعتقد بصحته ، وسنشير إلى ما كتبه فى هذا الصدد فهو يقول :

« وحيث إن المحكمة الجنائية قضت بالبراءة استناداً إلى بطلان التفتيش وأصبح الحكم نهائياً » .

« وحيث إنه إذا كان الحكم بالبراءة استناداً إلى عدم كفاية الأدلة يجوز بنص المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية قوة الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المدني فإنه من باب أولى يجوز هذه القوة الحكم الصادر بالبراءة لانعدام الدليل المقدم فى الدعوى لبطلانه ويقيد القضاء المدني من ناحية عدم جواز اعتماده على هذا الدليل فى القول بوقوع الفعل الذى يكوس الأساس المشترك بالدعويين الجنائية والمدنية » .

« وحيث إن الفعل الجنائي لا يثبت إلا إذا توافر عليه الدليل واستقام به إمكان نسبته إلى شخص معين » .

« وحيث إن القضاء يبطلان الدليل وانعدامه تبعاً لذلك والحكم بالبراءة لعدم إمكان نسبة الفعل إلى التهم المقدم للمحاكمة بغير دليل ، يفهم منه بطريق اللزوم العقلى أن المحكمة فصلت فى أمر وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهو قضاء فى وقائع كان الفعل فيها ضرورياً للحكم فى الجريمة للعروضة مما يستتبع أن يجوز هذا الحكم حجية الشيء المحكوم به أمام القضاء المدني » .

« وحيث إن هذه الأصول القانونية يبررها المملى على ملافاة وقوع التناقض بين الحكم الجنائي الذى يحتج به على الكافة وبين الحكم المدني وكما تقول موسوعة دالوز :

“C'est éviter toute contradiction entre les deux ordres de juridication

(جزء أول ص ٦٦٦ نبذة ٢٤٣) .

ويتفرع من هذه الأصول أن القاضى المدني لا يستطيع إغفال ما حكم فيه بطريق اللزوم من القاضى الجنائي :

“Le juge civil ne peut méconnaître ce qui a été certainement et nécessairement jugée par le juge criminel.”

فإذا كان القاضى الجنائي قد حكم بأن كل دليل عرض عليه باطل ولا يصلح للقضاء بالإدانة لانعدامه فإن القضاء المدني لا يستطيع أن يعتبر نفس الواقعة ثابتة وقائمة استناداً إلى نفس الدليل والأدلة وإلا وقع التعارض والتناقض بين الحكمين .

« وحيث إن النيابة تخلص من كل ما تقدم إلى أنه لا يجوز للزوج المدعى فى القضية ١٩٥٤/٩٢ أن يستند فى طلبه التطلق للزنا الحاصل من زوجته إلى محضر اللجنة الذى قضى فيه بالبراءة لبطلان التفتيش — (مذكرة النيابة المقدمة من الزميل صلاح الدين عبد الوهاب بتاريخ ١٩٥٥/٥/٩ فى القضية المذكورة) .

ونحن نقر الزميل الفاضل كل الإقرار على وجهة نظره التي أخذت بها محكمة الأجانب لسلامتها ولا تفاقها مع الرأي الذي نرى أنه الصائب وهو ضرورة الاعتداد بحجية الحكم الجنائي أمام كافة المحاكم وفي كافة الدعاوى في الحدود التي رسمناها ، ونخالفه في الرأي الذي أبداه بالقضية الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً والذي يسدو أن الذي رجحه لديه في تلك الدعوى هو أن دعوى الزنا الجنائية كانت قد انتهت بتنازل الزوج عنها وحكم لذلك بانهضائها وهو حكم رأى هو بحق ، كما نرى نحن عدم منعه من إعادة بحث دعوى التطلق المؤسسة على نفس الفعل من جديد لما سببته من أسباب :

دائرة الأحوال الشخصية لغير المسلمين بالقاهرة :

أخذت بفكرة حجية الحكم الجنائي دائرة الأحوال الشخصية لغير المسلمين بالقاهرة في مناسبتين سنشير إليهما باختصار :

١ — المناسبة الأولى كانت في دعوى تطلق رفعتها زوجة مسيحية على زوجها وطلبت الحكم بالتطلق وأسسها على زنا الزوج الذي تمثل في اغتصابه لإحدى نزيلات مستشفى الأمراض العقلية عند زيارته لأحد أقاربه به .

ولما لاحظنا أن الواقعة التي أثارها الزوجة سبق أن ضبطت وأفرد لها محضر جنائية طلبنا من المحكمة أن توقف الدعوى لحين الفصل في الدعوى الجنائية وتم ذلك .

عادت الزوجة وعجلت دعواها وقدمت صورة من حكم غيابي صادر في الدعوى الجنائية بمقابلة الزوج بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .

قدمنا مذكرة ذهبنا فيها إلى أن الأحكام الجنائية تحوز أمام المحاكم المدنية حجية مطلقة فيما فصلت فيه من الوقائع من حيث الثبوت وعدمه فكان لزاماً أن نتنظر دائماً فصل تلك المحاكم الجنائية في الوقائع المعروضة — ومفهوم ألا يكون فصلها في هذه المنازعات مؤقتاً من الممكن أن تعدل عنه المحاكم بل يجب أن يكون فصلاً نهائياً لا عدول عنه .

وإذا كان الحكم الغيابي الصادر في مسائل الجنائيات ما هو إلا تهديد يظل مسلطاً على المتهم الغائب إلى أن يقبض عليه فيسقط بقوة القانون وتماد إجراءات المحكمة عند القبض على المتهم كان لزاماً عدم الاعتداد بالحكم الغيابي في هذه الدعوى وعدم التمويل عليه طالما كان هذا الحكم غيبياً .

وعلة ذلك واضحة ظاهرة لأن تهمة الزنا المنسوبة للمتهم إذا ما تم الفصل في الدعوى القائمة على أساسها بالتطلق قد يؤدي ذلك إلى ضرر جسيم يتعذر تداركه في الحالة التي تعدل فيها محكمة الجنائيات عند القبض على المتهم وإعادة محاكمته فتقضى ببراءته وهذا ليس بمسبب من الناحية العامة ، وتكون المدعية بعد أن حصلت على حكم بالتطلق قد تزوجت بآخر فتقع بذلك في خلط نشأ عن عدم الانتظار في الفصل في الدعوى القائمة حين صدور حكم نهائي ذي حجية لا تدحض في الدعوى الجنائية . أما التمويل على حكم غيابي ما هو إلا تهديد يسقط حتماً بمجرد القبض على المتهم فهذا أمر تناقضه المحكمة من الإيقاف ويتجافى مع المنطق القانوني السليم .

وقد أخذت المحكمة بوجهة نظرنا فرفضت التمويل على الحكم الغيابي . (الحكم الصادر في القضية رقم ١٩٥٦/٦٨٧ أحوال شخصية كلى القاهرة ومذكرتنا المقدمة فيها — مؤلفنا شرح مبادئ الأحوال الشخصية للطوائف المالية ص ١٧٧ بند ١٣٤) .

ويبين مما تقدم أن محكمة الأحوال الشخصية لغير المسلمين أقرت ضرورة الاعتداد بحجية الحكم الجنائي أمامها واستلزمت بطبيعة الحال أن يكون الحكم الجنائي حكماً نهائياً منعاً من كل تمارض .

٢ — أقرت المحكمة المذكورة نفس المبدأ في قضية أخرى حينما رفع زوج مسيحي دعوى تطليق على زوجته مستنداً إلى زناها وسوء سيرها وسلوكها مشيراً إلى سبق صدور حكمين بإدانتها في قضية تحريض على الدعارة واعتدت بحجية الحكمين الجنائيين قائلة :

« إن سوء سلوك المدعى عليها الثابت من الحكمين القاضيين بإدانتها والحكم عليها بالحبس ابتدائياً واستئنافياً لتحريضها للغير على ارتكاب الدعارة وإدارتها مسكناً لهذا الغرض فضلاً عما فيه من دلالة واضحة على سلوكها الشائن فهو يحمل على الاعتقاد بارتكاب الزوجة نفسها لجريمة الزنا لأن من يرغب في ارتكاب الفحشاء إذا لم يجد لديها نسوة فلا يستبعد أن تقوم بنفسها بهذا الغرض المنافي للآداب » . (الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٠ في القضية ١٩٥٦/١١٧٩ أحوال شخصية كلى القاهرة — مؤلفنا السابق الإشارة إليه ص ١٧٨) .

٣ — وأخيراً فلقد تعرضت المحكمة ذاتها في حكم حديث لها إلى ما نحن بصدده بمحنة ببارات صريحة وجاء في حيثيات الحكم ما يأتي :

« وحيث إنه مما لا مرأى فيه أن حجية الحكم الجنائي ليست قاصرة على الدعاوى المدنية البحتة بل تمتد هذه الحجية إلى الدعاوى المختلفة سواء أكانت دعاوى مدنية بحتة أو دعاوى أحوال شخصية أو غيرها لا طراد المحكمة التي من أجلها شرعت حجية الأحكام الجنائية وهي حماية الأحكام الصادرة في مسائل تمس حريات الناس وحرمانهم من النقص وإثبات العكس إثباتاً يضر الشعور العام ويؤذيه ، وأن المشرع حينما عبر بلفظ المحاكم المدنية فقد قصد تفرقة القضاء الجنائي عن غيره أياً كان نوعه وأن اشتراط محكمة النقص وجود أساس مشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لا يمنع من تقرير هذه الحجية للأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية أمام دعاوى الأحوال الشخصية لتصور وجود مثل هذا الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية وبين دعاوى الأحوال الشخصية » . (الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣ في القضية ١٩٥٧/٧١١ برئاسة الأستاذ إبراهيم على رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين رشدي صليب وفوزي أسعد القاضيين — كذلك مذكرتنا المقدمة في هذه القضية) .

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية	١
١	١ — تلبس . مشاهدة الضابط حالة التلبس . سلطته في منع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره . م ٣٢ ج ١ .	٤ نوفمبر ١٩٥٧
٢	٢ — مواد مخدرة . حكم « تسبب كاف » . خلط الحكم بين وزن القطعة التي ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه . إثباته أن المتهم أحرز القطعتين كليهما . لا عيب .	» » »
٣	إثبات . شهادة . استئناف . حكم « تسبب معيب » . قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم المحكوم ببراءته ابتدئاً دون أن تسمع شهادة الصراف . استنادها إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى اطلاع المحكمة على أقوال الصراف في تلك القضية ولا ماهية الصلة بين القضيتين . قصور .	» » »
٤	هتك عرض . متى يعتبر الجاني من المتولين تربية المجنى عليه ؟ وصف التهمة . دفاع . تمديد وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يحمل منها المتهم فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع .	» » »
٥	إثبات . حكم . « تسبب كاف » . تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين . كفايته لسلامة الحكم بالبراءة .	» » »
٦	حكم . بياناته . خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته . اعتباره كأنه لا وجود له .	» » »
٧	١ — شهادة الزور . جرائم الجلسة . سلطة المحكمة في توجيه شهادة الزور في الجلسة .	» » »
٨	٢ — قاض . رد القضاة . نقض . « سبب جديد » . قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .	» » »
٨	مواد مخدرة . عقوبة . محل تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في م ٣٤ من ق ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .	١١ » »

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تسلسل	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩	٤	١١ نوفمبر ١٩٥٧
١٠	٤	» » »
١١	٤	» » »
١٢	٤	١٢ » »
١٣	٥	» » »
١٤	٥	١٨ » »
١٥	٥	» » »
١٦	٦	» » »
١٧	٦	» » »
١٨	٦	» » »

إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة .

تنفيذ . تنفيذ الأحكام . نيابة عامة . وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام . صدور أمر كتابي بذلك . غير لازم . م ٤٦٢ أج .

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حكم « تسبب مريب » . اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى . غير لازم .

إجراءات . تشكيل هيئة المحكمة . حكم . النطق به . عدم اشتراك أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الهيئة التى نظمت بالحكم . عدم توقيعه على مسودته أو على قائمة الحكم . بطلانه . م ٣٤٢ مرافعات .

إثبات . شهادة . حكم « تسبب مريب » . عدم ذكر الحكم لغير شهادة الشاهد الذى استند إليه فى إدانة المتهم . قصور .

١ — نقض . « سبب جديد » . تفتيش . دفع . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بىطلان إجراءات التفتيش . غير مقبول .
٢ — مواد مخدرة . إحراز . العثور مع المتهم على ورقتين ظهر من التحليل أنهما تحتويان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش . انتهاء المحكمة إلى ثبوت إحراز المتهم للحشيش وعلمه به . لا عيب .

حكم . « تسبب مريب » . استناد الحكم فى ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبى على ما فيها من تعارض . عدم إرادته ما يرفع هذا التعارض . قصور .

إثبات . شهادة . سلطة المحكمة فى التمويل على أقوال شاهد لم يملن بالحضور لأداء الشهادة أمامها .

إثبات . قرائن قضائية . استعراض الكلب البوليسى . الاستناد إليه كقرينة فى تعزيز الأدلة القائمة فى الدعوى . صحيح .

١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائى . متى يتوافر ؟

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — قذف . ركن العلانية . إرسال برقية تتضمن عبارات القذف . عدم توفر ركن العلانية إلا إذا قصد الجاني اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .
		٣ — قذف . قصد الإذاعة . البحث في توافره . موضوعي .
١٩	١٨ نوفمبر ١٩٥٧	خيانة أمانة . دفع . اثبات . عدم اعتراض المتهم على مماع الشهود لعدم جواز اثبات عقد الاثمان بالبينة . سقوط حقه في التمسك بهذا الدفع .
٢٠	» » »	عقوبة . مصادرة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ المصادرة . غير جائز .
٢١	١٩ » »	سرقة . ظروف مشددة . ظرف الإكراه . سريانه في حق كل من ساءم في الجريمة .
٢٢	٢٥ » »	حكم . بياناته . عدم حمل الحكم تاريخ إصداره . بطلانه .
٢٣	» » »	قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبب معيب » . مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل .
٢٤	» » »	إثبات . شهادة . حكم « تسبب كاف » . سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد دون قول آخر له من غير أن تعرض لسكلا القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٢٥	» » »	١ — حكم . « تسبب كاف » . خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل اليها المجنى عليه وفريقه . لا عيب .
		٢ — إثبات . شهادة . دفاع . حكم « تسبب كاف » . عدم بيان الحكم سبب اطراحه لأقوال شهود لم ير الأخذ بشهادتهم . عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . لا عيب .
٢٦	» » »	رشوة . متى تتوفر في حق الموظف العمومي ؟ م ١٠٢ ع . (٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٢٧	٦ فبراير ١٩٥٨	١ — استئناف . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي . م ٤٠٤ مرافعات .
		٢ — قوة الأمر المقضي . استئناف « أحكام يجوز استئنافها » .

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		افلاس . كفالة . حكم انتهى في أسبابه الي تقرير حق الكفيل في الرجوع على المدين المفلس بما أداه عنه من ديون . اكتسابه قوة الأمر المقضى بمضى ميعاد الاستئناف دون استئنافه . م ٣٧٨ مرافعات . ٣ — استئناف . قوة الأمر المقضى . ميعاد الطعن . بدايته . م ٣٧٩ / ٢ مرافعات .
٢٨	٦ فبراير ١٩٥٨	١ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . المقصود بالديون المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ٢ — نقض « أسباب مخالطها واقع » و « أسباب جديدة » . ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها من قيمة التركة .
٢٩	١٣ فبراير ١٩٥٨	قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . توزيع . مواريث « حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائى التركة » . صدور حكم نهائى بأولوية دائن الورثة على دائن المورث فى استيفاء دينه من ثمن المقارات المرهونة إليه من الورثة تأسيساً على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن . عدم جواز إهدار حجية هذا الحكم فى نزاع لاحق بين هذين الدائنين عند توزيع باقى ثمن تلك العقارات .
٣٠	» » »	١ — استئناف « ميعاد » . مواعيد . امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بمد العطلة الرسمية . م ٢٣ مرافعات .
٣١	٢٠ » »	٢ — استئناف « الاستئناف الوصفى » . نقض « أسباب قانونية يخالطها واقع » . التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفى لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذى رسمه القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالطه واقع . دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض المدعى عليه فى الطريق موضوع النزاع وبإزالة البناء الذى أقامه فيه إذا لم يرفع دعواه بالحق فى خلال أجل معين . لا مخالفة فى ذلك لنص المادة ٢ / ٤٨ مرافعات .

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢	٢٧ فبراير ١٩٥٨	١ — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب العمال تقرير بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البدل ألغى من زمن بعيد . لا شأن لهذا القول بمسألة الاختصاص . ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .
٣٣	» » »	٢ — عمل « التحكيم في منازعات العمل » . حكم . « تسبيب معيب » . دفاع . تمسك الشركة صاحبة العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال للعمال الذين التحقوا بخدمتها بعد إلغاء البدل . إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه في القرار . قصور .
٣٤	» » »	١ — أهلية . قاصر . عقد . مواريث « ما يعتبر مالا يورث » . خلف عام . بيع . بطلان نسبي . حق القاصر في طلب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته . م ١١١ مدني .
		٢ — تقض : « التوكيل في الطعن » . محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامي الذي قرر الطعن وإلا كان الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .
		٣ — تقض « الخصوم في الطعن » . عدم قبول الطعن الموجه إلى أحد المطعون عليهم متى كان الطاعن قد تنازل عن خصمته أمام محكمة أول درجة وأثبتت تلك المحكمة هذا التنازل ولم يختصم في المرحلة الاستثنائية .
٣٤	» » »	معارضة « أحكام يجوز المعارضة فيها » . إجراءات . إعلان . إعدار . حكم غيابي . وصف الحكم بأنه حضوري عملا بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه والتمسك في صحيفة المعارضة ببطان ورقة التكليف بالحضور وببطان إعلان الإعدار . جواز المعارضة . م ١٤١ و ٣٨٥ مرافعات .
٣٥	٤ مايو ١٩٥٨	(٣) قضاء الأحوال الشخصية ١ — أسباب التطلاق من النظام العام ٢ — التطلاق قاصر على علة الزنا .

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦	١٧ فبراير ١٩٥٨	(٣) قضاء محاكم الاستئناف المدنية ١ - معارضة في أمر أداء . استئناف الحكم الصادر فيها لا يرفع إلا بطريق التكليف بالحضور . بطلان الاستئناف إذا رفع بطريق الإيداع بقلم الكتاب ٢ - اقتران المعارضة في أمر الأداء بدعوى ضمان . الفصل في المعارضة ودعوى الضمان بحكم واحد . استئناف الحكم في دعوى الضمان يخضع للقواعد التي يخضع لها استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء .
٣٧	٢٦ أبريل ١٩٥٨	(٤) قضاء المحاكم الكلية التجارية ١ - إفلاس . إشهار الإفلاس . ليس لمجرد إمتناع التاجر عن الدفع وإنما بسبب عجزه عنه . ٢ - دين . منازعة جديدة فيه . تمنع عن شهر الإفلاس . مثال .
٣٨	٢٣ يونيو ١٩٥٨	١ - المنازعات التي تشور حول أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة العرفية لا تكون بمنجاة من تدخل القضاء وفقاً للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . ٢ - التكليف الذي أتى به الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ في المادة ١٣ مقصور على دفع الديون التي على الأموال التي وضعت تحت الحراسة ودياً .
٣٩	٢٩ مارس ١٩٥٦	(٥) قضاء الضرائب ١ - الضريبة العامة على الإيراد . قبول الدعوى برد ما هو ثابت دفعه زيادة عن المستحق ، إذا كان عدم البت في إقرارات المولين وعدم إتمام الربط واجعا لتلك مصلحة الضرائب . ٢ - سريان التصرفات بين الأصول والفروع على مصلحة الضرائب . التصرف بعوض يقام فيه الدليل على دفع المقابل .
٤٠	٢٦ أبريل ١٩٥٦	١ - ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات التقدير وما يتبعه من طعون يسرى عليها ما جاء بضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أحكام فيما عدا المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ طبقاً للمادة ١٢ من القانون ٢٠ سنة ١٩٤٤ .

العدد الأول	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١	١٦ يونيه ١٩٥٨	٢ — الطعن في ضريبة الأرباح الاستثنائية أمام المحكمة الابتدائية يجب أن يسبقه طعن أمام لجنة الطعن طبقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية تأمين . سرقة . إثبات وقوعها .
٤٢	٢٥ مايو ١٩٥٨	(٧) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة دعوى حراسة . مهمة الحارس . استبداله . اعتباره متخلياً عن الحراسة . المحكمة المختصة .
٤٣	٢٥ يونيه ١٩٥٦	(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية تقدير قيمة الدعوى الثمن في عقد الشفعة . الشفع من الغير بالنسبة للعقد العرفي المستمر . جواز الإحالة إلى التحقيق .
٤٤	١٣ فبراير ١٩٥٨	١ — أمر الأداء ليس أمراً على عريضة . اختلافهما من حيث الإجراءات والصدور والآثار . ٢ — أوامر الأداء لا تصدر باسم الأمة . ٣ — البحث في توافر شروط إصدار الأمر بالأداء الموضوعية . تقديره للقاضي المختص وللمحكمة المعارضة عند نظر موضوع المعارضة .
٤٥	٨ مارس ١٩٥٨	(٩) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنج) حيازة الصور العارية بقصد الاتجار . متى تتوافر الجريمة . لا يشترط أن تكون بقصد إفساد الأخلاق . يكفي منافاتها للآداب وقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار .
٥١		الضوابط العامة للسياسة في قضائنا الجنائي للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
٧١		الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل العامل للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية
٨٨		تفسير الخطأ المعنى الجسيم فى خصوص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات للدكتور أحمد رفعت خفاجى — وكيل النائب العام
٩٤		حجية الأحكام الجنائية فى دعاوى الأحوال الشخصية للأستاذ إيهاب اسماعيل — وكيل النائب العام

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإدخال بعض التعديلات على أحكام قانون الاستملاك المعمول به في سورية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ الصادر في سورية في ٦ يونيو سنة ١٩٤٦ والمعدل بالقانون رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ وبالمرسوم التشريعي رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ وبالقانون رقم ١١٨ بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٥١ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ١ و ٢ فقرة أخيرة و ٥ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٠ من القانون رقم ٢٧٢ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ١ — يحق للبلديات ولسائر دوائر الدولة والمؤسسات العامة أن تستملك العقارات المبنية وغير المبنية سواء كانت ملكاً صرفاً أو ملكاً للوقف أو مثقلة بحق وقفي لإنجاز مشاريعها العمرانية المنصوص عليها في هذا القانون مع الاحتفاظ بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٠ .

يصدر قرار من الوزير المختص بوجود نفع عام بهذا الاستملاك ويكون القرار المذكور مبرماً غير تابع لأي طريق من طرق المراجعة .

يقصد بالمشاريع العمرانية كل الأعمال المتعلقة :

- (أ) بفتح الطرق الجديدة وتوسيع الطرق الموجودة أو تقويمها وإنشاء ساحات أو ملاعب أو أسواق أو حدائق عامة أو بحيرات أو مجاري مياه جديدة أو توسيع الموجود منها .
- (ب) بإنشاء ثكنات أو مخافر أو مستشفيات أو مدارس أو دور الأيتام أو ملاجئ المعجزة وجميع المباني والإنشاءات التي تخصص للأعمال العامة أو المنافع العامة .

(١) نشرة بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

- (ح) باستملاك العقارات أو أقسام العقارات التي تكون غير صالحة للبناء بقصد دعمها أو توحيدها أو إفرازها بشكل تصبح معه قابلة للبناء حسب الأنظمة الفنية .
- (و) بالأعمال الزراعية ومشروعات الري والشرب .
- ولا يجوز إصدار قرار النفع العام إلا بالاستناد إلى اضبارة تتضمن ما يأتي :
- (١) مصور يبين المقارات أو أقسام المقارات المنوى استملاكها .
- (ب) كشف تقديرى بمجموع بدلات أو تعويضات الاستملاك .

« مادة ٢ — (فقرة أخيرة) ويعتبر استملاك هذه الأقسام من الأعمال ذات النفع العام وتتصرف بها البلديات تصرف المالك بملكه بما فى ذلك البيع وتطبق فى استملاكها أحكام هذا القانون .

« مادة ٥ — تعيين الجهة المستملكة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أحدهم مهندس وتقوم هذه اللجنة بتقدير قيمة العقارات المقرر استملاكها .

على اللجنة أن تقدر قيمة العقارات على أساس قيمتها قبل تاريخ قرار الاستملاك وأن تسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار نتيجة مشروع الاستملاك أو المضاربات التجارية إذا كان هذا الارتفاع فى القيمة لا يبرره ارتفاع مماثل فى المناطق المجاورة .

عندما يكون المقار المستملك ملكاً للوقف يحدد بدله من قبل لجنة من ثلاثة أعضاء يرأسها قاض يعينه وزير العدل ويعين كل من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير الأوقاف أحد العضوين الآخرين وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية ويكون قرارها مبرماً غير تابع لأى طريق من طرق المراجعة وبصورة خاصة للأحكام المتعلقة بالاعتراض لدى اللجنة التحكيمية المنصوص عنها فى هذا القانون .

« مادة ١٣ — إذا اعترض أصحاب العقارات على القيم المقدرة لاستملاك عقاراتهم تودع هذه الاعتراضات إلى لجنة تحكيمية للنظر فيها وتحديد بدل أو تعويض الاستملاك .

تؤلف اللجنة برئاسة قاض من قضاة النيابة أو الحكم يعينه وزير العدل ومن أربعة أعضاء تعين الدائرة المستملكة اثنين منهم ويبلغ الرئيس الأول لمحكمة بداية الحقوق فى المنطقة أصحاب الحقوق المستملكة بطريقة الإعلان فى إحدى الصحف المحلية ضرورة اختيار العضوين الآخرين على أن يتم الاختيار وتبلغ النتيجة إليه خلال خمسة عشر يوماً غير قابلة للتديد من تاريخ النشر . وإذا لم يتفق أصحاب أكثرية الحصص المستملكة على اختيار العضوين ولم يبلغوا النتيجة إلى رئيس المحكمة خلال المدة المذكورة اختار إثنين من الخبراء لتمثيلهم دون التقيد بلائحة الخبراء المنصوص عنها فى القانون الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ٩٠ / ١٩٥٢ فى الإقليم السورى .

لا يجوز أن يكون عضواً فى اللجنة التحكيمية كل من له بدوى الاستحقاق فى أى من المقارات المستملكة علافة قرابة أو صلة تنطبق عليها أحكام المادة ١٧٤ من قانون أصول المحاكمات .

« مادة ١٥ — (١) تجتمع اللجنة التحكيمية بدعوى من رئيسها الذي عليه أن يتحقق من عدم وجود مانع من قيام الأعضاء بمهمتهم ويحلفهم اليمين التالية (والله إني أقوم بمهمتي بأمانة وصدق وأتعهد بأن لا أفشي أسرار المذكرات) .

(ب) تنظر اللجنة في القضايا المعروضة عليها بحضور مندوب عن الدائرة المستملكة الذي يكلف بإعطاء اللجنة البيانات والمعلومات التي تطلبها منه كما يكلف بمسك ضبط جلساتها وأعمالها »

« مادة ١٧ — إذا شمل الاستملاك جزءاً من عقار وكان الجزء الباقي منه غير صالح للانتفاع وجب على الدائرة استملاك كامل العقار ولا حاجة في هذه الحالة لاستصدار قرار جديدة ويعود تقدير عدم الصلاح للانتفاع إلى مجلس البلدية التي يقع العقار ضمن نطاقها وقراره مبرم بهذا الشأن » .

« مادة ٢٠ — يسمح للبلديات بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بأن تدفع قيمة العقارات المستملكة بموجب سندات مالية مضمونة منها بفائدة سنوية قدرها ع بالمائة .

على البلدية ذات العلاقة أن تعتمد إلى استهلاك هذه السندات خلال خمسة أعوام من تاريخ تحديد البدلات النهائية للمقاررات المستملكة على أن تكون الاعتمادات اللازمة لذلك من نفقات البلدية الإيجابية وتعطى لها صفة الأولوية في موازنة البلدية .

تحدد طريقة استعمال السندات وكيفية استبدالها النقدي أو العقاري بنظام خاص يضعه المجلس البلدي ويعمل به بعد تصديقه من وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن يكون حامل هذه السندات الحق في حسمها ورهنها وتسديد ديون البلدية المختصة بها » .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٢٧٢ المشار إليه ثلاث مواد : الأولى برقم « مادة ١ مكرراً » والثانية برقم « مادة ١٣ مكرراً » والثالثة برقم « مادة ١٥ مكرراً » بالنص الآتي :

« مادة ١ مكرراً — بعد صدور قرار النفع العام يقتضى على الجهة المستملكة العمل على وضع إشارة في الصفحة العقارية للعقارات تشمر بخضوعها للاستملاك ، وعلى الدوائر العقارية تنفيذ ذلك فور تقديم الطلب إليها ، تسرى على من تنتقل إليه المقاررات التي وضعت عليها إشارة استملاك كافة الإجراءات القانونية التي طبقت على المالك السابق .

تعتبر الإجراءات القانونية المطبقة على المقاررات المقرر استملاكها قبل صدور هذا القانون سارية المفعول ولو لم توضع الإشارة المبحوث عنها ، إذا كان قرار النفع العام قد أعلن بالطريقة القانونية » .

« مادة ١٣ مكرراً — يجوز لوزير العدل بناء على اقتراح الوزير المختص انتداب قاض أو أكثر يتفرغون لأعمال اللجان التحكيمية » .

« مادة ١٥ مكرراً — يستوجب على اللجنة التحكيمية إجراء التخمين وفق الأسس المتبعة في التخمين البدائي والتصریح عن ذلك في الضبط النهائي مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الخامسة من هذا القانون وتعتبر قرارات اللجنة التحكيمية مبرمة لا تقبل طريقاً من طرق الطعن أو المراجعة » .

مادة ٣ — تستبدل كلمة (مرسوم) وكلمنا (مرسوم جمهوري) أينما وردت في القانون المذكور بكلمة (قرار) ويستبدل بمجملة (المرسوم المتخذ من قبل رئيس الجمهورية) الواردة في المادة الثامنة من القانون المذكور بمجملة (القرار المتخذ من قبل الوزير المختص) ويستبدل بمجملة (مرسوم غير تابع لطرق المراجعة يصدره رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الداخلية) الواردة في المادة ١٩ من القانون المذكور بمجملة (قرار غير تابع لطرق المراجعة يصدره الوزير المختص) .

مادة ٤ — تلغى المواد ٤ و ١٤ و ٢١ من القانون رقم ٢٧٢ المشار إليه والمادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥١ وسائر الأحكام المخالفة لهذا القانون.

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ المحرم سنة ١٣٧٨ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن تمديد مهلة التقادم للضرائب مدة سنة بالإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى عبارة (السنة الرابعة) الواردة في الفقرة (ب) من المادة ٦١ الممدلة من المرسوم التشريعي رقم ٧٥ المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ المتضمن ملاك وزارة الخزانة في الإقليم السوري ويستعاض عنها بعبارة (السنة الخامسة) .

مادة ٢ — تبدأ مهلة التقادم إذا أخفى الممول نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة — من تاريخ العلم بالعناصر المخفاة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن إعفاء المكلفين في الإقليم السوري من الجزاءات والغرامات
ومنحهم تنزيلاً من الضرائب المترتبة عليهم إذا دفعوا الضرائب خلال مدة معينة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — (١) يعمى المكلفون في الإقليم السوري من جميع الغرامات والجزاءات المترتبة عليهم
بمخالفتهم القوانين الخاصة بالضرائب المباشرة والرسوم الماثلة لها المذكورة فيما يلي :
إذا دفعوا كامل الضريبة السنوية التحقق عليهم عن تكاليف ١٩٥٧ وما قبل خلال مدة مائة
وعشرين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون :

- ١ — ضريبة ريع العقارات والمرصات .
- ٢ — ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية .
- ٣ — ضريبة دخل الرواتب والأجور .
- ٤ — ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة .
- ٥ — ضريبة الممتع .
- ٦ — رسوم المواشي .
- ٧ — رسوم المعادن والمقالع .
- ٨ — رسوم الحراسة .
- ٩ — رسوم التحديد والتحرير العقاري .
- ١٠ — الرسوم على الأراضي المسقاة بشبكات الري الحكومية .
- ١١ — رسوم الانتقال على التراكب والوصايا والهبات .
- ١٢ — رسوم السيارات ومراقبتها .
- ١٣ — أجرة الأرض .

(ب) أما المكلفون بالضرائب والرسوم المذكورة الذين لم تستحق عليهم الضريبة أو الرسم عن
تكاليف عام ١٩٥٧ وما قبل فيعفون من جميع الغرامات والجزاءات المترتبة عليهم إذا دفعوا كامل
الضريبة أو الرسم في مواعيد الاستحقاق .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — يمنح المكلفون الذين يسددون ما عليهم من كل من الضرائب والرسوم السنوية المشار إليها في الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا القانون تنزيلاً قدره (٥٪) خمسة بالمئة من أصل الضريبة المتحققة عليهم وإضافتها إذا تم التسديد خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون.

مادة ٣ — حال انقضاء المهل المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون تحصل بقايا الضرائب والرسوم المشار إليها في المادة المذكورة مع كافة الغرامات والجزاءات ويضاف حكماً إلى أصل المبالغ غير المسددة غرامة تأخير إضافية قدرها ٢٪ إثنان بالمئة من كل شهر تأخير ويعتبر جزءاً لشهر شهراً كاملاً .

مادة ٤ — يضع وزير الخزانة في الاقليم السوري التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن أصول تحقق ضريبة أرباح المهن في الاقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تحقق في الاقليم السوري ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية العائدة لتكاليف عام ١٩٥٨ وما قبل التي لم تبت بها لجان فرض الضريبة بتاريخ نشر هذا القانون وذلك وفقاً للأحكام التالية :

مادة ٢ — لا تشمل أحكام هذا القانون .

١ — المكلفين الآتي ذكرهم :

(أ) الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة مهما يكن نوعها وغايتها .

(ب) الصارف .

(ج) مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير وجميع رؤوس الأموال .

(د) المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمؤسسات واقعة خارج الإقليم السوري والمؤسسات

التجارية والصناعية التي تنسب إليها مؤسسات كائنة خارج الإقليم السوري .

(هـ) المؤسسات التجارية والصناعية التي لها أكثر من مركز واحد في الإقليم السوري .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢، تابع الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

٢ — المكلفين الآتي ذكرهم ما لم تقرر لجان فرض الضريبة خلاف ذلك بناء على طلب الدوائر المالية :

(أ) تجار الاستيراد والتصدير والوكلاء بالعمولة (كوميونية) ووكلاء المعامل والوكلاء التجاريون ووكالات النقل البري والبحري والجوي .

(ب) الشركات التجارية والصناعية .

(ج) التجار بالجملة .

(د) الفنادق التي تصنفها لجنة إعادة النظر من الدرجة الأولى .

(هـ) دور السينما في المدن التي يتجاوز عدد سكانها عشرين ألف نسمة .

(و) متهودو الأشغال إذا تجاوز رقم أعمالهم السنوي خمسين ألف ليرة سورية .

(ز) مكلفو الدخل المقطوع .

(ح) وكل مكلف آخر تقرر لجان فرض الضريبة إخضاعه للتكليف على أساس أرباحه الحقيقية بناء على طلب الدوائر المالية .

مادة ٣ — (١) تجري التحقيقات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون على كل مكلف بأخذ وسطى التكليفين القطعيين لعام ١٩٥٣ أرباح ١٩٥٢ وعام ١٩٥٢ أرباح ١٩٥١ أساساً لطرح الضريبة .

وفي حال عدم وجودها وسطى التكليفين المقررين في لجنة فرض الضريبة عن العامين المذكورين وإذا لم يكن هناك تكليف عن إحدى هاتين السنتين فتتحقق الضريبة على أساس التكليف المقرر لإحدهما .

(٢) أما الأشخاص الذين لم يكلفوا عن أرباح عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ فتتحقق عليهم الضريبة عن كل من السنوات الواجب تكليفهم عنها على أساس الضريبة التي تقرها لجنة الفرض عن أول سنة لاحقة لتكليف عام ١٩٥٣ .

(٣) إذا كانت نتائج أعمال المكلف عن السنة أو السنتين المتخذتين أساساً للتكليف خاسرة أو تعود لمدة أقل من سنة فتهمل نتائج السنة الخاسرة أو الماقصة وتؤخذ أساساً للتكليف نتائج أول سنة كاملة تحققت فيها أرباح .

(٤) تسوى التكاليف الناجمة عن تطبيق أحكام الفقرات السابقة تسوية نهائية بعد اكتساب التكليف الأساسي الدرجة القطعية .

(٥) يقصد بوسطى التكليف وبالضريبة المتخذة أساساً لتكليف السنتين اللاحقة الضريبة الأصلية والإضافات المقررة قانوناً مجردة من الغرامات والجزاءات على اختلاف أنواعها ومضافاً إلى النتائج نسبة ١٥٪ منه ويستثنى من الإضافة البالغة ١٥٪ التكاليف المستندة إلى ضريبة عام ١٩٥٦ وما بعدها .

مادة ٤ — تطرح الدوائر المالية التكاليف المتحققة تنفيذاً لهذا القانون دون حاجة لإقرارها من قبل لجان الفرض وتبلغها إلى المكلفين وفقاً لأحكام المادة ٣٠ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ٢١ آيار ١٩٤٩ وتعديلاته وتعتبر قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة إلا في الحالات المنصوص عنها في المادة ٥ من هذا القانون .

مادة ٥ — (١) يحق للمكلفين الاعتراض على التكاليف المتحققة تنفيذاً لأحكام هذا القانون في الحالات المنصوص عنها في الفقرة (ج) من المادة ٦١ من ملاك وزارة المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٧٥ تاريخ ١٩٤٧/٦/٣٠ وتعديلاته .

تقدم الاعتراضات إلى لجان فرض الضريبة وإعادة النظر ويبت فيها وفقاً للأصول القانونية المنصوص عنها في قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ١٩٤٩/٥/٢١ وتعديلاته .

(ب) الاعتراض لا يوقف التحصيل .

مادة ٦ — يعني المكلفون المشمولون بأحكام هذا القانون من الجزاءات والغرامات المترتبة على هذه التكاليف بمقتضى أحكام قانون ضريبة الدخل .

مادة ٧ — تؤدي الضريبة المتحققة وفقاً لأحكام هذا القانون على أقساط ربع سنوية متساوية بعدد سني التكاليف يستحق أولها خلال ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ ويستحق كل من الأقساط التالية خلال ١٥ يوماً على انقضاء كل ثلاثة أشهر .

مادة ٨ — في حال عدم دفع الأقساط في المواعيد المحددة لها في المادة السابقة يضاف حكماً إلى المبلغ المستحق غرامة قدرها ٢٪ عن كل شهر تأخير ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً .

مادة ٩ — يصدر وزير الحزاة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ (١)
بشأن تعديل قانون الدخل في الاقليم السوري

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول — الأشخاص الخاضعون للضريبة

مادة ١ — تفرض ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون في الاقليم السوري حرفة أو مهنة صناعية أو تجارية أو غير تجارية تسمى ضريبة الدخل المقطوع .
مادة ٢ — يعنى من الضريبة بصورة دائمة :

(أ) المكلفون الخاضعون لضريبة دخل الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية على أساس أرباحهم الحقيقية .

(ب) المكلفون بضريبة دخل الرواتب والأجور وذلك في حدود العمل الخاضع لهذه الضريبة .

(ج) الأشخاص الذين يتعاطون الأعمال الزراعية بما فيها تربية الحيوانات .

(د) الأشخاص الذين يمارسون إحدى المهن التالية :

التأليف ، العزف ، التلحين ، الرسم باليد ، نحت المماثل .

(هـ) الجمعيات التعاونية التي لا تستهدف الربح .

(و) المكلفون الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي غير الصافي ألفين واربعمائة ليرة سورية حسب تقدير لجان التصنيف .

مادة ٣ — (١) يجوز بقرار من وزير الخزانة أن تخرج من ضريبة الدخل المقطوع لتدخل في ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية بعض الحرف والمهن أو بعض درجاتها بالنظر لسعة أعمال مكلفيها إذا توفرت في شروط ممارستها المهنة ضمانات إظهار أرباحهم الحقيقية وسهولة مراقبة حساباتهم .

(٢) كما يجوز لوزير الخزانة بقرار منه وبناء على اقتراح لجنة إعادة النظر إدخال بعض المكلفين بضريبة الدخل على الأرباح النسبية بالتكليف على أساس ضريبة الدخل المقطوع إذا كانت ضالة أعمالهم أو عدم توفر الضمانات في مسك حساباتهم تبرر هذا التبديل .

(٣) يحق للمكلفين بضريبة الدخل المقطوع أن يطلبوا إخضاعهم لضريبة الدخل النسبي على

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

أساس أرباحهم الحقيقية إذا ثبت للدوائر المالية توفر الضمانات في إظهار أرباحهم الحقيقية وسهولة مراقبة حساباتهم وتحديد أسماؤهم بقرار من وزير الخزانة .

(٤) تحدد بقرار من وزير الخزانة شروط تطبيق الفقرات السابقة من هذه المادة وواجبات وحقوق المكلفين والدوائر المالية وحدود درجات المكلفين الذين يستفيدون من أحكام فقرات هذه المادة .

الفصل الثاني — أسس التكليف وطرق المراجعة

مادة ٤ — تفرض ضريبة الدخل المقطوع على المكلفين الخاضعين لها وفقاً للأحكام التالية من هذا القانون .

مادة ٥ — (١) تحدث عشرون درجة لدرجات المكلفين وتحدد لكل درجة ضريبة سنوية مقطوعة بما فيها جميع الإضافات وفق الجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون .

(٢) تحدد بقرار من وزير الخزانة فئات المدن والوحدات الإدارية السورية والدرجة القصوى والدرجة الدنيا لكل حرفة أو مهنة في كل فئة من الفئات المذكورة وعند الاقتضاء في النواحي والقرى والأرياف .

(٣) يصنف كل مكلف من كل حرفة أو مهنة في إحدى الدرجات التي تتناسب مع أعماله .

مادة ٦ — (١) يسرى تصنيف كل مكلف لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول السنة التي يطبق فيها التصنيف العام .

(٢) يعاد التصنيف العام مرة في كل خمس سنوات لجميع المكلفين .

مادة ٧ — (١) يتم التصنيف من قبل لجان بدائية وعند الاقتضاء من قبل لجان إعادة نظر .

(٢) تؤلف هذه اللجان بقرار من وزير الخزانة في دمشق وبقرار من أكبر موظف إداري في مراكز المحافظات والمناطق .

(٣) يعين إلى جانب الأعضاء الأصلاء أعضاء ملازمون يقومون مقام الأصلاء في حال غيابهم .

(٤) يجوز تأليف عدة لجان بدائية في مركز واحد بحسب الحاجة بموافقة وزير الخزانة .

(٥) تؤلف لجنة إعادة نظر واحدة في كل مركز .

(٦) تحدد أجور هذه اللجان بقرار من وزير الخزانة .

(٧) تجتمع اللجان بدعوة من رئيسها ولا تصح قراراتها إلا بحضور أعضائها الأصلاء أو الملازمين وتتخذ القرارات بأكثرية الأصوات .

مادة ٨ — تؤلف لجان التصنيف البدائية من :

موظف مالي رئيساً

موظف من دوائر الاقتصاد الوطني وفي حال عدم وجوده موظف من وزارة
الشئون الاجتماعية أو من وزارة الداخلية
أعضاء { ممثل عن الحرفة أو المهنة تسميه النقابة وفي حالة عدم وجودها أو عدم إرسال ممثل
عنها يسمى هذا الممثل من قبل صاحب السلطة في تأليف اللجنة

مادة ٩ — (١) تراعى لجنة التصنيف سمة أعمال المكلف ومحل ممارسة العمل وموقعه في حال وجوده وعدد الزبائن ومقارنة أعمال المكلف مع أمثاله ، أما المكلفون الذين يمارسون العمل بصورة متقطعة أو بصورة موسمية فتأخذ اللجنة بعين الاعتبار أيضاً مدة ممارسة العمل .

(٢) تنظم لجنة التصنيف قراراً بالتصنيف تذكر فيه جميع الاعتبارات التي اتخذتها اللجنة أساساً في التصنيف .

(٣) تتولى الدوائر المالية تبليغ المكلف صورة عن قرار تصنيفه .

مادة ١٠ — (١) يحق للمكلفين والدوائر المالية على السواء طلب إعادة النظر في التصنيف البدائي خلال خمسة عشر يوماً تبدأ بالنسبة للدوائر المالية من تاريخ صدور قرار التصنيف والمكلف من تاريخ تبليغه هذا القرار .

(٢) إن طلب إعادة النظر لا يوقف التحصيل ولا تقبل اللجنة هذا الطلب ما لم يرفق به وصول يثبت أن المكلف دفع إلى الخزينة تأميناً قدره مائة ليرة يخفض إلى خمسين ليرة إذا كانت الضريبة لا تتجاوز المائتي ليرة .

(٣) يجب أن يتضمن طلب إعادة النظر بيان وجوه الاعتراض على الاعتبارات التي اتخذتها اللجنة أساساً لتصنيف المكلف وأن يذكر فيه الدرجة التي يعتبرها الممترض متناسبة مع وضعه .

(٤) يعاد التأمين إلى مودعه إذا ظهر أنه محق في طلبه أو بحجز منه وإلا فيصبح التأمين إيراداً للخزينة .

مادة ١١ — (١) تبت في الطلبات لجنة إعادة نظر تؤلف في دمشق وفي مراكز المحافظات والمناطق كما يلي :

موظف مالي يسميه وزير الخزانة (غير الموظف المسمى في اللجنة البدائية) رئيساً

موظف من دوائر الاقتصاد وفي حال عدم وجوده موظف من وزارة الشئون
الاجتماعية أو وزارة الداخلية
أعضاء { ممثل عن الحرفة أو المهنة تسميه النقابة وفي حالة عدم وجودها أو عدم إرسالها ممثلاً
عنها يسمى هذا الممثل من قبل صاحب السلطة في تأليف اللجنة

(٢) يجب أن يكون قرار لجنة إعادة النظر معللاً .

(٣) تبلغ قرارات لجنة إعادة النظر إلى المكلف وتعتبر هذه القرارات قطعية وغير قابلة

لأى طريق من طرق المراجعة القانونية بما فيها القضاء الإدارى .

- مادة ١٢ — (١) تعلن الدوائر المالية المباشرة بالتصنيف العام قبل عشرة أيام على الأقل من موعد المباشرة به وذلك عن طريق الإذاعة أو النشر أو الإعلان بالطرق التى يحددها وزير الخزانة .
- (٢) يعلن عن ختام التصنيف فى مركز كل وحدة إدارية بالطريقة نفسها .
- (٣) يجب أن تتم إعادة التصنيف قبل إنتضاء السنة الأخيرة من المدة التى يسرى فيها التصنيف السابق .
- مادة ١٣ — يعتبر التصنيف الجارى بالطريقة المبينة فى المواد السابقة نافذاً اعتباراً من أول عام ١٩٥٩ أما بالنسبة للمكلفين الذين يبدأون بممارسة المهنة أو الحرفة بعد إجراء التصنيف العام فيصنفون مجدداً ويسرى تصنيفهم اعتباراً من تاريخ بدء خضوعهم للضريبة ويعتمد حق آخر سنى التصنيف العام النافذ .

مادة ١٤ — (١) على المكلفين أن يقدموا بيانات للدوائر المالية فى الحالات التالية :

- ١ — التصنيف العام .
 - ٢ — السهو عن تصنيفهم خلال التصنيف العام لأى سبب كان .
 - ٣ — البدء بممارسة حرفة أو مهنة خاضعة للضريبة المحدثه بموجب هذا القانون .
 - ٤ — تبديل الحرفة أو المهنة أو تبديل مكان ممارستها .
 - ٥ — التوقف عن ممارسة الحرفة أو المهنة بصورة نهائية لأى سبب كان .
 - ٦ — انتقال المؤسسة للغير عن طريق الإرث أو التنازل .
- (ب) فى الأحوال المذكورة فى الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ السابقة يجرى تصنيف المكلفين تصنيفاً مجدداً ، وفى الحالة المذكورة فى الفقرة (٥) يطوى التكليف ، أما فى الحالة المذكورة فى الفقرة (٦) فيطوى التكليف عن السلف ويسجل على إسم الخلف الذى حل محله فى تعاطى نفس الحرفة أو المهنة فى ذات المكان .
- (ج) تقدم البيانات للدوائر المالية من قبل المكلفين بالذات أو من قبل أحد الورثة وذلك خلال مدة ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ إعلان المباشرة بالتصنيف العام أو إعلان ختامه أو من تاريخ وقوع الحادث حسب الحال .
- (د) يجرى التصنيف المجدد وطى التكليف من قبل لجان التصنيف المختصة .

الفصل الثالث — تحقق الضريبة واستحقاقها وتحصيلها

- مادة ١٥ — (١) تعتبر الضريبة الترتبية على المكلفين متحققة حكماً فى أول كل سنة من سنى التصنيف .
- (ب) إذا لم يعلن ختام التصنيف العام قبل بدء سنة التكليف فتعتبر الضريبة متحققة اعتباراً من أول الشهر الذى يلى إعلان ختام التصنيف العام .
- (ج) تترتب الضريبة على المكلفين المصنفين تصنيفاً مجدداً اعتباراً من أول الشهر الذى يلى بتاريخ بدء ممارسة العمل الواقع خلال سنة التكليف .

(د) في حالة طى التكليف ينزل من الضريبة المتحققة على المكلف جزء الضريبة عن باقى السنة وذلك اعتباراً من أول الشهر الذى يلى تاريخ تقديم البيان للدوائر المالية .

(هـ) تعتبر الضريبة متحققة أو منزلة اعتباراً من تاريخ تبليغ قرار لجنة التصنيف .

مادة ١٦ — (١) تستوفى الضريبة على قسطين متساويين يدفع القسط الأول فى شهر كانون الثانى ويدفع القسط الثانى فى شهر تموز وذلك فيما عدا الأحوال المذكورة فى الفقرتين ب ، ج من هذه المادة .

(ب) إذا تحققت الضريبة خلال النصف الأول من السنة فيدفع القسط الأول من الضريبة المترتبة عن تلك السنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ختام التصنيف العام أو من تاريخ تبليغ المكلف قرار لجنة التصنيف البدائية حسب الحال .

(ج) إذا تحققت الضريبة خلال النصف الثانى من السنة فتدفع الضريبة المترتبة تلك السنة دفعة واحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ختام التصنيف العام أو من تاريخ تبليغ المكلف قرار لجنة التصنيف البدائية .

الفصل الرابع — تكليف غير المقيمين

مادة ١٧ — إن المبالغ التى تدفع إلى أشخاص حقيقين أو اعتباريين لا يزاولون العمل بصورة دائمة تعويضاً عن خدمات أدوها فى الإقليم السورى فى مزاولة إحدى المهن غير التجارية ومبالغ أجور الأفلام تخضع للضريبة وفقاً للأحكام المبينة أدناه .

مادة ١٨ — تستوفى الضريبة بطريقة الاقتطاع وتحسم عند تأدية المبالغ الخاضعة للضريبة .

يحدد المبلغ الصافى الخاضع للضريبة بـ ١٠ ٪ (بمشرة فى المائة) من المبلغ الأسمى بصورة مقطوعة (بالنسبة للأفلام) وبخمس وسبعين فى المائة (٧٥ ٪) فى الحالات الأخرى وتستوفى الضريبة بمعدل وحيد قدره ١٧ ٪ (سبعة عشر فى المائة) .

مادة ١٩ — يترتب على الشركات والجمعيات والأفراد الذين يدفعون مبالغ خاضعة للضريبة أن يحسموا هذه الضريبة لحساب الخريبة وأن يدفعوا إلى صناديق الخزينة خلال الأيام الخمسة الأولى من كل شهر مقدار الضريبة المستوفاة بطريقة الاقتطاع عن المبالغ المدفوعة من قبلهم خلال الشهر السابق . ويجوز السماح بقرار من وزير الخزانة بتأدية الضريبة خلال الأيام الخمسة من كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر .

إن الشركات والجمعيات والأفراد الذين لم يدفعوا خلال المدة المعينة المبالغ التى هم مسئولون عنها أو يدفعونها ناقصة يلزمون شخصياً بالضريبة غير المدفوعة بعد أن يضاف إليها غرامة قدرها ١ ٪ (واحد فى المائة) عن كل شهر من أشهر التأخير ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً .

مادة ٢٠ — تلغى أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ١٠ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥ تاريخ ٢١ آيار سنة ١٩٤٩ اعتباراً من تاريخ نفاذ المواد الثلاث السابقة .

مادة ٢١ — تطبق فيما يتعلق بطرق المراجعة في ضريبة دخل غير المقيمين المنصوص عليها في هذا الفصل طرق المراجعة المطبقة على ضريبة دخل الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية .

الفصل الخامس — العقوبات

مادة ٢٢ — (١) في حال تخلف المكلف عن تقديم البيان في الحالات التي ينشأ عنها فرض الضريبة أو زيادة فيها يغرم بغرامة مقطوعة قدرها ٥٠ ٪ (خمسون بالمائة) من الضريبة المكتوبة أو من الزيادة التي طرأت عليها إضافة إلى غرامة تأخير الدفع اعتباراً من تاريخ استحقاق الضريبة .
(٢) في حال تخلف المكلف عن تقديم البيان في بقية الحالات يغرم المتخلف بغرامة مقطوعة قدرها خمسون ليرة .

مادة ٢٣ — يضاف بصورة حكومية إلى الضريبة التي لا تدفع في مواعيد استحقاقها غرامة تأخير الدفع بمعدل ١ ٪ (واحد في المائة) عن كل شهر تأخير ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً .

الفصل السادس — أحكام مختلفة وانتقالية

مادة ٢٤ — تلغى المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٤٩ المتضمن قانون ضريبة الدخل وتستبدل بالنص التالي اعتباراً من نفاذ التصنيف .

تتناول الضريبة المكلفين الآتي بيانهم عن أرباحهم الناشئة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال ومصادر الدخل غير الخاضعة لضريبة دخل رؤوس الأموال المتداولة ولا لضريبة الرواتب والأجور ولا لضريبة الدخل المقطوع ولا لضريبة ربح العقارات والمرضات .

- ١ — الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحددة مهما يكن نوعها وغايتها .
- ٢ — المصارف والسيارفة وكل من يتعاطى أعمالاً مصرفية من حجم سندات وغير ذلك ولا يدخل في هذا المفهوم ممارسة أعمال تبديل العملة .
- ٣ — مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير .
- ٤ — المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمؤسسات واقعة خارج الإقليم السوري والمؤسسات التجارية والصناعية التي تنسب إليها مؤسسات كائنة خارج الإقليم السوري .
- ٥ — المؤسسات التجارية والصناعية التي لها أكثر من مركز واحد في الإقليم السوري .
- ٦ — تجارة الاستيراد والتصدير والتجارة بالأمانة والوسطاء بالعمولة (كسيون) ووكلاء المعامل والوكالات (أجانسيات) .

٧ — وبصورة عامة المؤسسات التجارية والصناعية وغير التجارية وتجار الجملة وسائر المكلفين الذين يقرر إدخالهم في عداد المكلفين بضريبة الدخل على أساس أرباحهم الحقيقية وفق أحكام المادة (٣) من هذا القانون .

مادة ٢٥ — تلقى المادة ٩٢ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ المؤرخ في ٢١ / ٥ / ١٩٤٩ المتعلقة بضرية الدخل المقطوع اعتباراً من نفاذ التصنيف .

مادة ٢٦ — تضع وزارة الخزانة التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ (١)
في شأن التمييز في وظائف شركات المساهمة
والمؤسسات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها ، أى موظف تسكون له بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو المدير العام بها أو أحد من كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختيار الموظفين أو تعيينهم ، صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة .

مادة ٢ — يكون التعيين في أية وظيفة من وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الأصلي المقرر لها عن ١٥ جنيها شهرياً بامتحان مسابقة عامة تعلن عنها في الصحف .
وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الإدارة .

وللمجلس الإدارة — بقرار مسبب — أن يعين الموظفين الذين تتوافر فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعيين في وظائف معينة في الشركة مع إعفائهم من شروط الامتحان .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠ جنيه كل من خالف أحكام المادة الأولى من هذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون .
ويعتبر المخالف مفصولا بحكم القانون من عمله بالشركة بمجرد ثبوت المخالفة بحكم نهائي .
مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،
وطى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المادتين ٢١ و ٢٤ والبند ١ من المادة ٢٨ والبند ١ من المادة ٢٦
والمادة ٣٠ والبند ١ من المادة ٣١ والمادتين ٣٢ و ٣٣ والبنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ٤٦ والمادتين
٩٩ و ١٠١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النصوص الآتية :

المادة (٢١)

بند (١) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة ويعين نظام الشركة طريقة تكوينه على ألا
يقل عدد أعضائه عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة .

ويجب أن تتمتع الجمعيات العمومية في الشركات التي يزيد عدد أعضائها مجالس إدارتها على سبعة
في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وذلك لتقم باختيار أعضاء مجالس إدارتها
في حدود هذا القانون وتستمر عضوية الأعضاء الحاليين إلى أن يتم تشكيل المجالس الجديدة .

بند (٢) يجب على المجلس أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة وله
أن ينيب أحد أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة .
وتبين اللائحة الداخلية طريقة توزيع العمل .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

بند (٣) ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على عدد أكبر .

بند (٤) ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء عند التصويت .

المادة (٢٤)

بند (١) يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام .

بند (٢) فيما عدا عضو مجلس الإدارة المنتدب لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي تؤديها الشركة — دون نظر إلى أرباحها أو خسائرها — لعضو مجلس الإدارة سواء باعتبارها راتباً معيناً أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تستوجبها طبيعة العمل على ٦٠٠ جنيه سنوياً .

بند (٣) في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبدل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لا تقتضيها طبيعة العمل على ٢٥٠٠ ج سنوياً . ويكون باطلاً كل تقدير يتم على خلاف هذه الأحكام وكل شرط يقضى بدفع هذه المبالغ خالصة من كل ضريبة .

المادة (٢٨)

بند (١) يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

المادة (٢٩)

بند (١) لا يجوز لأحد — بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير — أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون . وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحداثة تعيينه فيها .

المادة (٣٠)

لا يجوز لعضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الجمهورية .

المادة (٣١)

بند (١) لا يجوز لأحد أن يكون عضواً منتدباً بمجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون .

المادة (٣٢)

بند (١) استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لمن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك المركزي أو في غيره من البنوك أو في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة إلا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية . وكذلك لا يجوز أن يشغل وظيفة المدير العام أو أية وظيفة أخرى في الهيئات المشار إليها . أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل إداري في أية شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص خاص من الوزير المختص أو مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية على حسب الأحوال .

بند (٢) كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقيلاً من عمله في البنك أو الشركة .

المادة (٣٣)

فيما عدا العضو الذي يملك ١٠ ٪ على الأقل من أسهم رأس مال الشركة لا يجوز لمن تبلغ سنه ستين سنة ميلادية أن يكون عضواً في مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك من رئيس الجمهورية ويمنح هذا الترخيص لمدة لا تتجاوز المدة المحددة للعضوية .

المادة (٤٦)

بند (١) لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العمومية للمساهمين بطريق الإحالة أو النيابة ما لم يشترط نظام الشركة حيازة عدد معين من الأسهم للحضور ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم حق الحضور أيّاً كانت نصوص النظام .

ولا يجوز للمساهم أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيات العمومية .

بند (٢) يشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون الوكيل مساهماً .

بند (٣) ولا يكون لأي مساهم باستثناء الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلاً أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٢٥ ٪ من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ما لم ينص النظام على نسبة أقل .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على خمسة في المائة من أسهم رأس مال الشركة .

المادة (٩٩)

(١) فيما عدا البنك المركزي والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ يكون للجهة الإدارية المختصة وللشركاء الحاضرين على ٢٠ ٪ من رأس المال على الأقل بالنسبة إلى البنوك و ١٠ ٪ من رأس المال على الأقل بالنسبة إلى غيرها من شركات المساهمة أن يطلبوا الأمر بالتفتيش على الشركة فيما ينسب إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين الحسابيين من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وقوع هذه المخالفات .

(٢) ويقدم الطلب إلى لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- (١) مستشار من محكمة استئناف القاهرة تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة رئيساً
(ب) موظف من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن الأولى يندبه رئيس الديوان
(ح) عضو من النيابة العامة يندبه النائب العام
عضوين {

(٣) يجب أن يكون الطلب مشتملاً على الأدلة التى يستفاد منها أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الإجراء وأنهم لم يتقدموا لمجرد الإساءة أو التشهير . كما يجب أن يودع مع الطلب المقدم من الشركاء الأسهم التى يملكونها وأن تظل مودعة إلى أن يتم الفصل فيه .

(٤) وللجنة بعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الحسابيين والنيابة العامة فى جلسة سرية أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة ودفاترها وأن تنتدب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر على نفقة طالب التفتيش وأن تعين المبلغ الذى يلزمون بإيداعه لحساب المصروفات متى رأت ضرورة تدعو إلى اتخاذ هذا الإجراء قبل انعقاد الجمعية العمومية .

(٥) ولا يجرى التفتيش إلا بعد أن يتم إيداع المبلغ المتقدم ذكره وكذلك الأسهم التى يملكها طالبو التفتيش فيما إذا كانوا من الشركاء .

المادة (١٠١)

(١) يجب على كل من يكلف بالتفتيش أن يودع تقريراً مفصلاً عن مهمته بسكرتيرية اللجنة خلال الأجل الذى يعين فى القرار أو خلال شهر على الأكثر من إيداع المبلغ المنصوص عليه فى البند (٤) من المادة ٩٩ إذا لم يتضمن القرار مياعداً لالتهاء من التفتيش .

(٢) وإذا تبين للجنة أن ما نسبته طالبو التفتيش إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين الحسابيين غير صحيح جاز لها أن تأمر بنشر التقرير كله أو بمضه بمسئوليتهم عن التعويض إن كان له محل .

(٣) وإذا تبينت للجنة صحة المخالفات المنسوبة إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين أمرت باتخاذ التدابير العاجلة وبدعوة الجمعية العمومية على الفور ، ويرأس اجتماعها فى هذه الحالة مندوب من وزارة الاقتصاد والتجارة تختاره اللجنة بعد سماع أقوال ذوى الشأن من بين ثلاثة ترشحهم الوزارة . ويكون أمر اللجنة نهائياً غير قابل للطعن بأى طريق .

(٤) وللجمعية العمومية أن تقرر عزل أعضاء مجلس الإدارة ورفع دعوى المسئولية عليهم ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر فى أمر عزله من أعضاء هذا المجلس كما يكون لها أن تطلب تغيير مراقبي الحسابات ورفع دعوى المسئولية عليهم إذا ما وافقت اللجنة المختصة على هذا التغيير .

(٥) ولا يجوز إعادة انتخاب المعزولين أعضاء فى مجلس الإدارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ إصدار القرار الخاص بعزلهم .

مادة ٢ — يضاف إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه المواد التالية برقم ٣٣ مكرراً و ٤٣ مكرراً و ٥٤ مكرراً وذلك بالنصوص الآتية :

« المادة ٣٣ مكرراً :

- (١) لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضواً في مجلس إدارتها .
(٢) ومع ذلك يجوز دعوة مدير الشركة أو أى موظف بها لحضور جلسات مجلس الإدارة على ألا يكون له صوت معدود في المداولات .

« المادة ٤٣ مكرراً :

- (١) لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم .
وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالصادقة على تقرير مجلس الإدارة . ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .
(٢) وللجهة الإدارية المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ويقع باطلاً كل شرط في نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العمومية أو على اتخاذ أى إجراء آخر .

« المادة ٥٤ مكرراً :

- (١) لا يجوز لمراقب حسابات الشركة المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه العمل بها أن يعمل مديراً أو عضواً في مجلس إدارة أو أن يشغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى في الشركة التي كان يعمل بها .
(٢) يعتبر باطلاً كل عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم الخالف بأن يؤدي المكافآت والمرتبات التي يقبضها من الشركة لحزانة الدولة .

مادة ٣ — (١) تسرى أحكام البند ٢ من المادة ٢١ والمادة ٢٤ والبند ١ من المادة ٢٨ والمادة ٣٠ والبند ١ من المادة ٣١ والبند ١ من المادة ٣٢ والمادة ٣٣ مكرراً والمادة ٥٤ مكرراً بعد انقضاء السنة المالية للشركة التي تبدأ خلالها العمل بأحكام هذا القانون .

(٢) على كل من ينطبق عليه حكم البند ١ من المادة ٢٩ أن يقدم إلى وزارة الاقتصاد والتجارة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون بياناً بالشركات التي اختار بقاءه شاغلاً لعضوية مجالس إدارتها .

فإذا لم يقدم صاحب الشأن هذا البيان بطلب عضويته — اعتباراً من تاريخ سريان حكم البند ١ المشار إليه — في مجالس الإدارة التي تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحداثة تعيينه فيها ويلزم بأن يؤدي ما يكون قد قبضه مقابل العضوية الباطلة لحزانة الدولة .

(٣) على عضو مجلس الإدارة المنتدب الذى يكون قد بلغ أو جاوز منه مستين سنة فى تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣٣ خلال الثلاثين يوماً التالية . وتسقط عضويته بحكم القانون وبفوات هذه المدة دون الحصول على الترخيص سالف الذكر مع عدم الإخلال بمسئوليته عن مدة عضوبته إن كان لذلك وجه .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الإقليم المصرى بعد ستين يوماً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية فى الإقليم المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى مصر بإنشاء النيابة الإدارية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

فى تشكيل النيابة الإدارية

مادة ١ — تكون النيابة الإدارية هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية .

وتشكل الهيئة من مدير عام يكون رئيساً لها ومن وكيلين أو أكثر ومن عدد كاف من

رؤساء النيابة الإدارية ووكلائها ومساعدىها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر « غير اعتيادى » الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — تتكون النيابة الإدارية من :

(١) قسم الرقابة .

(ب) قسم التحقيق .

ويتكون كل قسم من إدارات يكون لكل منها رئيس ويلحق بها عدد كاف من الأعضاء .
ويمين عدد الإدارات ودائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام .

ويجوز أن يندب للعمل في قسم الرقابة موظفون من رجال الضبط أو من موظفي الوزارات والهيئات العامة ، ويكون الندب بناء على اقتراح مدير عام النيابة الإدارية .

الباب الثاني

في اختصاص النيابة الإدارية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تختص النيابة الإدارية بالنسبة إلى الموظفين الداخلين في الهيئة والحارجين عنها والعمال بما يأتي :

(١) إجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية .

(٢) فحص الشكاوى التي تحال إليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة .

(٣) إجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها إجراء الرقابة وفما يحال إليها من الجهات الإدارية المختصة وفما تتلقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها .
ويجب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء فيه ، وذلك فيما عدا الحالات التي يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التي يتبعها الموظف .

مادة ٤ — تتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية بالنسبة إلى الموظفين المعينين على وظائف دائمة .

الفصل الثاني

في الرقابة والفحص

مادة ٥ — لقسم الرقابة والفحص أن يتخذ الوسائل اللازمة لتحري المخالفات الإدارية والمالية والكشف عنها ، وله في سبيل ذلك الاستعانة برجال البوليس والموظفين الذين يندبون للعمل

بالقسم المذكور ، ويحور محضر يتضمن ما تم إجراؤه والنتيجة التي أسفر عنها .
ولا يجوز إجراء المراقبة الفردية إلا بإذن كتابي من مدير عام النيابة الإدارية أو من يفوضه من الوكلاء .

مادة ٦ — إذا أسفرت المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق إلى قسم التحقيق بإذن من مدير عام النيابة الإدارية أو من الوكيل المختص بقسم الرقابة .

الفصل الثالث

في مباشرة التحقيق

مادة ٧ — لمضو النيابة الإدارية عند إجراء التحقيق الاطلاع على ما يراه لازماً من الأوراق بالوزارات والمصالح ، وله أن يستدعى الشهود ويسمع أقوالهم بعد حلف اليمين .
وتسرى على الشهود الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية للتحقيق بمعرفة النيابة العامة بما في ذلك الأمر بضبط الشاهد وإحضاره .

مادة ٨ — يجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يجري في غيبته .

مادة ٩ — يجوز لمدير عام النيابة الإدارية أو من يفوضه من الوكلاء في حالة التحقيق أن يأذن بتفتيش أشخاص ومنازل الموظفين المنسوبة إليهم المخالفة المالية أو الإدارية إذا كانت هناك مبررات قوية تدعو لاتخاذ هذا الإجراء .

ويجب في جميع الأحوال أن يكون الإذن كتابياً وأن يباشر التحقيق أحد الأعضاء الفنيين ، على أنه يجوز لمضو النيابة الإدارية في جميع الأحوال أن يجري تفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون الذين يجري معهم التحقيق في أعمالهم .

ويجب أن يحضر محضر بمحصول التفتيش ونتيجته ووجود الموظف أو غيابه عند إجراءاته .

مادة ١٠ — لمدير عام النيابة الإدارية أو أحد الوكلاء أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه إبلاغ مدير عام النيابة الإدارية بمبررات امتناعه وذلك خلال أسبوع من طلبه . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة إلى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه .

الفصل الرابع

في التصرف في التحقيق

مادة ١١ — يعرض المحقق أوراق التحقيق عقب الانتهاء منه على رئيس القسم بمذكرة مبينة فيها ما أسفر عنه التحقيق من وقائع وتكييفها ورأيه فيها .

مادة ١٢ — إدارات النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً تحيل أوراق التحقيق إلى الوزير أو من يندب من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص .

وعلى الجهة الإدارية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قراراً بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .

فإذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف إلى المحكمة أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .

ويجب على الجهة الإدارية أن تخطر النيابة الإدارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية .

مادة ١٣ — يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية . وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية .

مادة ١٤ — إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء يتجاوز الخصم من المرتب لمدة أكثر من ١٥ يوماً ، أحالت الأوراق إلى المحكمة المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة .

مادة ١٥ — لا تسري أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ على المستخدمين الخارجين عن الهيئة والمال ويكون التصرف في التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التي يتبعونها .

مادة ١٦ — إذا أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة جاز لمدير عام النيابة الإدارية اقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبي .

ويكون الفصل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير أو الرئيس المختص .

مادة ١٧ — إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة وتولى النيابة العامة التصرف في التحقيق واستيفاءه إذا تراءى لها ذلك ، على أن يتم ذلك على وجه السرعة .

الباب الثالث

في المحاكم التأديبية

مادة ١٨ — تختص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والإدارية محاكم تأديبية تشكل على الوجه الآتي :

أولاً — بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها تشكل المحكمة من :

مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيساً
نائب من مجلس الدولة
موظف من الدرجة الثانية على الأقل من ديوان المحاسبة أو من ديوان الموظفين

ثانياً — بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها تشكل المحكمة من :

وكيل مجلس الدولة أو أحد الوكلاء المساعدين رئيساً
مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة
موظف من ديوان المحاسبة أو ديوان الموظفين من الدرجة الأولى على الأقل

مادة ١٩ — يصدر بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الدولة بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الإدارية .

ويختار كل من رئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الموظفين كل سنتين عضواً أصلياً وآخر احتياطياً لكل محكمة أو أكثر ، فإذا غاب العضو الأصلي أو قام به مانع حل محله العضو الاحتياطى . ويجوز دائماً إعادة انتداب الأعضاء .

مادة ٢٠ — يكون لكل محكمة تأديبية أو أكثر سكرتارية تؤلف من موظفين إداريين وكتابيين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز ندب موظفين من الوزارات والمصالح للعمل بسكرتارية المحكمة .

مادة ٢١ — تفصل المحاكم التأديبية في القضايا التي تحال إليها على وجه السرعة وبعد سماع أقوال الرئيس الذى يتبعه الموظف المحال إلى المحاكمة أو من يندبه إذا رأت المحكمة وجهاً لذلك .

مادة ٢٢ — يتولى الادعاء أمام المحاكم التأديبية أحد أعضاء النيابة الإدارية .

مادة ٢٣ — ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة بسكرتارية المحكمة المختصة .

ويتضمن قرار الإحالة بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى .

وتتولى سكرتارية المحكمة إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق .

ويكون الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٤ — تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة . ولو كانوا تابعين عند المحاكمة أو المجازاة لوزارات أخرى فإذا تعذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فإذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٢٥ — يتحدد اختصاص المحكمة النأديبية تبعاً لدرجة الموظف وقت إقامة الدعوى . وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً .

مادة ٢٦ — في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة لرئيس المحكمة أو أحد أعضائها يجب عليه التنحي عن نظر الدعوى ، وللموظف المحال إلى المحاكمة الحق في طلب تنحيه .

مادة ٢٧ — للمحكمة استجواب الموظف المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من الموظفين وغيرهم . ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويعامل الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور بالأحكام المقررة لذلك ، وتحرر المحكمة محضراً بما يقع من الشاهد وتحيله إلى النيابة العامة إذا رأت أن في الأمر جريمة .

وإذا كان الشاهد من الموظفين العموميين جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالإلذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين وذلك إذا تخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وإخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو إذا امتنع عن أداء الشهادة .

كما يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بضبط الشاهد وإحضاره .

مادة ٢٨ — تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء الذين أصدروها .

مادة ٢٩ — للموظف أن يحضر جلسات المحكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محامياً مقيداً أمام محاكم الاستئناف . وأن يمدى دفاعه كتابة أو شفهاً .

وللمحكمة أن تقرر حضور المتهم بنفسه .

وفي جميع الأحوال إذا لم يحضر المتهم بعد إخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابياً .

مادة ٣٠ — تكون الاخطارات والإعلانات المنصوص عليها في هذا الباب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٣١ — يكون للمحاكم التأديبية بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها توقيع الجزاءات الآتية :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .
- (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .
- (٤) الحرمان من العلاوة .
- (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
- (٦) خفض المرتب .
- (٧) خفض الدرجة .
- (٨) خفض المرتب والدرجة .
- (٩) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

أما بالنسبة للموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها فللمحكمة أن توقع الجزاءات الآتية :

- (١) اللوم .
- (٢) الإحالة إلى المعاش .
- (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة وتصدر الأحكام في جميع الأحوال بأغلبية الآراء .

مادة ٣٢ — أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ، ويرفع الطعن وفقاً لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم .

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة إذا قدم إليه الطلب من الموظف المفصول .

الباب الرابع

في نظام أعضاء النيابة الإدارية وموظفيها

الفصل الأول

في الوظائف الفنية

مادة ٣٣ — يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٣٤ — يجوز أن يعين في الوظائف الفنية بالنيابة الإدارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو تدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية . ويكون تعيين هؤلاء في وظائف النيابة الإدارية المائلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في حدود الدرجات المالية لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية .

كما يجوز تعيين أعضاء النيابة الإدارية بالجهات المبينة في الفقرة السابقة إذا توافرت فيهم الشروط اللازمة للتعيين في تلك الوظائف . ويكون تعيينهم في الوظائف المائلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في حدود الدرجات المالية لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية . كما يجوز تعيين أعضاء النيابة الإدارية بالجهات المبينة في الفقرة السابقة إذا توافرت فيهم الشروط اللازمة للتعيين في تلك الوظائف . ويكون تعيينهم في الوظائف المائلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في حدود الدرجات المالية لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجات وظائفهم .

مادة ٣٥ — يكون تعيين المدير العام للنيابة الإدارية بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون تعيين الوكيلين بناء على ترشيح المدير العام .

ويكون تعيين رؤساء الإدارات وسائر الأعضاء الفنيين وترقياتهم ونقلهم وعلاواتهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة مشكلة من المدير العام والوكيلين واثنين من رؤساء الإدارات حسب الأقدمية .

ويكون إلحاق رؤساء الإدارات والأعضاء الفنيين بالإدارة العامة أو الإدارات بندبهم إليها بقرار من المدير العام .

ويكون تعيين الموظفين الإداريين والكتابيين وترقياتهم ونقلهم بقرار من المدير العام .

مادة ٣٦ — يحلف مدير عام النيابة الإدارية وجميع الأعضاء الفنيين بها قبل مباشرة أعمالهم عيناً بأن يؤدوا عملهم بالنزاهة والصدق .

ويكون أداء اليمين بالنسبة إلى المدير العام أمام رئيس الجمهورية ويكون أداء اليمين بالنسبة لباقي الأعضاء أمام الوزير المختص .

مادة ٣٧ — يكون لمدير عام النيابة الإدارية والوكيلين والأعضاء الفنيين ، ولمن يندب للعمل في قسم الرقابة من الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية والضباط صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تتكشف أثناء قيامهم بعملهم .

مادة ٣٨ — للمدير العام الإشراف الفني والإداري على أعمال النيابة الإدارية وموظفيها وإصدار القرارات التي يتطلبها سير العمل .

مادة ٣٩ — المقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء النيابة الإدارية هي :

الإنذار — اللوم — العزل .

ويكون توقيع عقوبة الإنذار بقرار من مدير عام النيابة الإدارية بعد سماع أقوال المصنوع وتحقيق

دفاعه .

أما عقوبتا اللوم والعزل فيكون توقيعهما بقرار من مجلس التأديب .
 مادة ٤٠ — تكون المحكمة التأديبية لأعضاء النيابة الإدارية أمام مجلس مشكل من :
 وكيل مجلس الدولة أو أحد الوكلاء الساعدين رئيساً
 مستشار من محكمة استئناف القاهرة
 {
 عضوين
 وتكون محكمة المدير العام والوكيلين أمام مجلس مشكل من :
 رئيس مجلس الدولة
 وكيل مجلس الدولة
 {
 عضوين
 وكيل محكمة النقض

الفصل الثاني

في الوظائف الإدارية والكنائية

مادة ٤١ — يلحق بالنيابة الإدارية العدد اللازم من الموظفين الإداريين والكتابيين
 والمستخدمين والعمال .

مادة ٤٢ — يكون لمدير عام النيابة الإدارية سلطة الوزير النصوص عليها في قانون نظام موظفي
 الدولة بالنسبة إلى الموظفين الإداريين والكتابيين .
 ويكون لوكيل النيابة الإدارية بالنسبة إلى المستخدمين والعمال سلطة وكيل الوزارة .

الباب الخامس

أحكام عامة ووقفية

مادة ٤٣ — لرئيس الجمهورية أن يكلف النيابة الإدارية بإجراء تحقيقات أو دراسات في الوزارة
 أو مصلحة أو أكثر ، ولكل وزير هذا الحق بالنسبة إلى وزارته وتقدم النيابة الإدارية تقريراً
 بالنتيجة إلى الجهة طالبة التحقيق أو الدراسة .

مادة ٤٤ — يقدم المدير العام في نهاية كل عام إلى رئيس الجمهورية تقريراً شاملاً عن أعمال
 النيابة الإدارية متضمناً ملاحظاته ومقترحاته .

مادة ٤٥ — تبين اللائحة الداخلية للنيابة الإدارية القواعد التي يسير عليها العمل في قسمي الرقابة
 والتحقيق وكيفية التعاون بينهما وطريقة الاتصال بين النيابة الإدارية والوزارات والمصالح المختلفة .
 ويصدر باللائحة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض المدير العام .

مادة ٤٦ — لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم
 قوانين خاصة .

مادة ٤٧ — جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب والتي أصبحت بمقتضى أحكام
 هذا القانون من اختصاص المحاكم التأديبية تحال بالحالة التي هي عليها إلى المحكمة التأديبية المختصة .
 ويخطر ذوو الشأن بقرار الإحالة .

ويظل مجلس التأديب العالى مختصاً بالفصل في القضايا التي استؤنفت أمامه قبل العمل بهذا القانون .
مادة ٤٨ — يصدر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الإدارية بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية طبقاً للنظام الجديد .

ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء الأعضاء دون تقيد بأحكام المادة ٣٣ من هذا القانون .
أما الذين لا يشملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء كانت إدارية أم فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة .

مادة ٤٩ — يلغى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية ويلغى كل حكم يخالف الأحكام المتقدمة .

مادة ٥٠ — يعمل بهذا القانون في الإقليم المصرى وينشر في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

جدول مرتبات

رجال النيابة الإدارية

الوظيفة	الدرجة	المرتب
مدير عام النيابة الإدارية...	—	٢٠٠٠ جنيه
وكيل عام النيابة الإدارية...	بدرجة محام عام	١٣٠٠ — ١٥٠٠ جنيه بملاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين .
رئيس نيابة إدارية فئة ممتازة	ويوضع فيها رجال النيابة الإدارية الحاليون الذين بالدرجة الأولى	١٠٨٠ — ١٣٠٠ جنيه بملاوة ٨٤ جنيه كل سنتين .
رئيس نيابة إدارية ...	ويوضع فيها رجال النيابة الإدارية الحاليون الذين بالدرجة الثانية	٧٨٠ — ١٠٨٠ جنيه بملاوة ٧٢ جنيه كل سنتين .
وكلاء نيابة إدارية درجة ممتازة	ويوضع فيها رجال النيابة الإدارية الحاليون الذين بالدرجة الثالثة	٥٤٠ — ٧٨٠ جنيه بملاوة ٤٨ جنيه كل سنتين .
وكلاء نيابة إدارية ...	ويوضع فيها رجال النيابة الإدارية الحاليون الذين بالدرجتين ٤ و ٥	٣٦٠ — ٥٤٠ جنيه بملاوة ٣٦ جنيه كل سنتين .
مساعدو نيابة إدارية ...	ويوضع فيها رجال النيابة الإدارية الحاليون الذين بالدرجة السادسة	١٨٠ جنيه في السنة تزداد إلى ٢٤٠ جنيه بعد سنتين ثم يمنحون علاوة قدرها ٣٠ جنيه كل سنتين إلى أن يصل المرتب ٣٦٠ جنيه سنوياً .

وتسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات والمعاشات جميع القواعد المقررة في شأن رجال النيابة .

مذكرة إيضاحية

إصلاح أداة الحكم هدف أساسي من أهداف الحكومة ، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب إحكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام . وأخذ المقصر بجرمه تأكيداً لاحترام القانون .

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية الأساسية أعد مشروع هذا القانون متضمناً إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على أسس جديدة تكفل القضاء على عيوب نظامي التحقيق مع الموظفين ومحاكمتهم المعمول بهما حالياً .

فمن حيث التحقيق أنشأ القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ نظام النيابة الإدارية وقام هذا القانون على أساس توحيد جهات التحقيق المختلفة في هيئة واحدة ، مستقلة عن الوزارات والمصالح المختلفة حتى تتحقق حيدة الأعضاء وبعدهم عن تأثير كبار الموظفين في الوزارات والمصالح التي يتبعونها ، وحتى يؤدي عملهم إلى نتائج مثمرة تسير بالأداة الحكومية في طريقها السليم .

ولكن لما كان هذا النظام جديداً عند إنشائه منذ أربع سنوات ، وخشية ما قد يترتب على التوسع في الاختصاصات اللازمة للنيابة الإدارية منذ البداية ، فقد سار القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ على سياسة الحذر فلم يخولها كافة الاختصاصات اللازمة لأداء المهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها . والآن وقد أثبتت التجربة نجاح النظام الجديد وما يمكن أن يسفر عنه نشاط هذا الجهاز في القضاء على عيوب الجهاز الحكومي إذا خول اختصاصات كافية ، فقد رأت الحكومة أن تعيد النظر في القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ على أساس استكمال مقومات النيابة الإدارية ، ومنحها الاختصاصات اللازمة لتساهم في إصلاح أجهزة الدولة بنصيب فعال .

وإذا كان هدف هذا التعديل إصلاح أداة الحكم فقد تضمن المشروع التوسع في اختصاصات النيابة الإدارية بقصد القضاء على عيوب الجهاز الحكومي المتعلقة بانتظام سيره وقيام العاملين فيه كل بما يعهد به إليه على خير وجه ، فإن الأمر قد تطلب إلى جانب التوسع في اختصاصات النيابة الإدارية فيما يتعلق برقابة الأخطاء أو تحقيقها أو متابعتها حتى تنضج نتائجها النهائية بالإدانة أو البراءة تطلب الأمر إلى جانب ذلك إعادة النظر في نظام المحاكمة التأديبية سواء من حيث الاختصاص بتوقيع الجزاء أو الجهة المختصة بإصداره ، وقد عدل المشروع هذا النظام ، بما يكفل إلى جانب السرعة في المحاكمة ، توفير الضمانات اللازمة للموظفين ، حتى تؤدي سرعة توقيع الجزاء إلى وضوح أثره ، وظهور ثمرته في إصلاح حال العاملين بالإدارة .

ولهذه الغايات ، التي تهدف كلها في النهاية إلى إصلاح أداة الحكم والقضاء على ما يبيها من أخطاء الموظفين ، سواء رجعت هذه الأخطاء إلى الإهمال أو إلى التصرف عن سوء قصد ، أعد مشروع القانون المرافق وقد قسم هذا المشروع إلى عدة أبواب ، خصص الباب الأول لبيان تشكيل النيابة الإدارية ، وقد نصت المادة الأولى على بيان تشكيل النيابة الإدارية ونص فيها على أنها هيئة مستقلة تلحق برياسة الجمهورية ، ولا شك أن أثر هذا الوصف ، سوف ينعكس على وضع النيابة الإدارية ،

ويعطى لنشاطها القوة اللازمة لتحقيق أغراضها . ونصت المادة ٢ على أقسام النيابة الإدارية ، فأوضحت أنها قسمان ، قسم للرقابة وقسم للتحقيق ، والجديد في هذا النص هو إنشاء قسم الرقابة ، وغاية هذا القسم كما يتضح من تحديد اختصاصاته هي التحري والكشف عن المخالفات المالية والإدارية سواء كان هذا التحري والكشف من النيابة الإدارية بداءة أو بما يتكشف أو يظهر لها من شبهات أثناء التحقيقات التي تجريها أو بناء على طلب الوزارات والهيئات المختلفة .

وقد أورد للشروع اختصاصات النيابة الإدارية في الباب الثاني منه ، وقد قسم هذا الباب إلى أربعة فصول ، الفصل الأول يتكلم عن اختصاصاته بصفة عامة ، فتورد المادة ٣ أن النيابة الإدارية تختص بالنسبة للموظفين الداخلين في الهيئة أو الخارجين عنها والعمال بإجراء الرقابة ، وفحص الشكاوى التي تحال إليها من الجهات المختصة ، وإجراء التحقيق فيما يحال إليها من الجهات المختصة ، أو ما يقدم إليها من شكاوى الأفراد ، أو فيما يتكشف لها أثناء الرقابة أو أثناء التحقيق وهذا الاختصاص لا يحل بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق مع موظفيها . ولما كان التحقيق سيتم مع الموظف في بعض الحالات دون إحالة من الجهة التي يتبعها ، فقد نص المشروع على أنه في هذه الحالات يتعين إرسال إخطار إلى الوزير الذي يتبعه الموظف إن كان يعمل بإحدى الوزارات أو إلى رئيس الهيئة التي يتبعها إن كان يعمل في هيئة مستقلة ، حتى يكون الوزير أو الرئيس على بينة مما يجري في شأن موظفيه في الوقت المناسب ، ونصت المادة ٤ على أن تتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية وذلك بالنسبة للموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ومنفاد هذا النص هو اختصاص النيابة الإدارية بمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة في كل الأحوال التي تحال فيها الدعوى إلى المحكمة ، ذلك أنه حسب أحكام المشروع لا يحال إلى المحكمة إلا الموظفون المعيّنون على وظائف دائمة ، أما المعيّنون على وظائف مؤقتة والخارجون عن الهيئة فإن التصرف في التحقيق بالنسبة لهم تختص به الجهة التي يتبعونها ، ولا شك أن إعطاء الاختصاص بمباشرة الدعوى بمعرفة النيابة الإدارية ، سوف يكون من شأنه العمل على السرعة بالسير فيها وإيضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت فحصها وتحقيقها .

وتناول الفصل الثاني الأحكام الخاصة بالرقابة والفحص ، فنصت المادة ٥ على أن لقسم الرقابة أن يتخذ الوسائل اللازمة لتحري المخالفات الإدارية والمالية والكشف عنها ، ومن المفهوم أن إجراء الرقابة في كل وزارة أو مصلحة أو جهة سوف يتم بناء على تكليف من رئيس القسم المختص ، وفي نطاق السرية التامة ، حتى يمكن أن تؤتي الرقابة ثمرتها من إزالة الخطأ والاتجاه إلى التوجيه والإصلاح على أساس ما تسفر عنه ، وهذا هو الهدف الأهم من إجراء الرقابة فإذا كان المطلوب إجراء الرقابة بالنسبة لموظف بعينه ، تعين أن تجري بإذن كتابي من مدير عام النيابة الإدارية أو من يفوضه الوكيلين . فإذا أسفرت الرقابة في أية حالة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق إلى قسم التحقيق (مادة ٦) .

وتناول الفصل الثالث الأحكام المتعلقة بمباشرة التحقيق ، فأوضحت المادة ٧ الأحكام الخاصة بحق عضو النيابة في الاطلاع على الأوراق وفي سماع الشهود مع تحويل عضو النيابة من السلطة ما يمكنه من التغلب على العقوبات الناشئة عن تخلف الشاهد عن أداء الشهادة ، ونصت المادة ٨ على حق الموظف في حضور التحقيق مالم تقض مصلحة التحقيق إجراءه في غيبته . ونصت المادة ٩ على تنظيم

سلطة النيابة الإدارية في إجراء التفتيش ، ونظراً لما لهذا الحق من خطورة بالنسبة لمن يجري بشأنهم ، فقد أورد المشروع الحدود والقيود الكفيلة بعدم إساءة استعماله على النحو الوارد بالنص . هذا وقد نصت المادة ١٠ على حكم لحالة قد تدعو إليها مصلحة التحقيق وهي طلب إيقاف الموظف عن عمله ، فأعطى الحق في طلب الوقف لمدير عام النيابة الإدارية أو أحد الوكيلين ، على أن يصدر القرار من الوزير أو الرئيس المختص ، كما تضمن النص كيفية معاملة الموظف الموقوف عن عمله أثناء فترة الإيقاف . أما التصرف في التحقيق فقد وردت أحكامه في الفصل الرابع والأخير من هذا الباب وقد أوردت مواده الأحكام الخاصة بتوزيع الاختصاص بين النيابة الإدارية والجهة التي يتبعها الموظف على النحو الآتي :

١ — إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء تجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً ، أحالت الأوراق إلى المحكمة التأديبية المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة .

٢ — إذا رأت النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوماً أحالت الأوراق إلى الوزير أو من يندبه من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص لإصدار قراره في الموضوع .

فإذا رأت الجهة الإدارية مع ذلك تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .

هذا كما أوجب المشروع إخطار النيابة الإدارية بقرار الجهة التي يتبعها الموظف بالقرار الصادر في التحقيق لتكون على بينة بما اتخذ فيه .

ونظراً لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة إلى مالية الدولة فقد أوجب المشروع إخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الإدارية الصادرة في شأن هذه المخالفات وأعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الإدارية إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة . وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى (المواد ١١ إلى ١٤ من المشروع) .

هذا وقد نصت المادة ١٥ على أن الأحكام المشار إليها في المواد السابقة لا تسري على المستخدمين الخارجين عن الهيئة والعمال ، إذ رؤى أنه من المناسب ترك أمر الفصل في التحقيق في هذه الحالة للجهة التي يتبعونها . ومن المفهوم أن التصرف في التحقيق بالنسبة للموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة يخضع لنظام خاص بهم صدر به قرار من مجلس الوزراء على أساس أحكام القانون .

ومما يتعلق بسلطات النيابة الإدارية في التصرف في التحقيق ما نص عليه في المادتين ١٦ و ١٧ ، فبالنسبة للمادة ١٦ ، فمن المعلوم أنه كان من المسائل المقررة دائماً حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي (أى بغير محاكمة) وأن حقه في ذلك حق أصيل يستند في أساسه إلى الأوامر والقوانين المتتابعة التي تناولت النص عليه ، وقد رددته المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالنص على أن من أسباب انتهاء الخدمة العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي « وكذلك الفصل بمرسوم أو بقرار خاص من مجلس الوزراء » وثبت هذا الحق معناه تنفرد الحكومة ، وهي التي عينت الموظف ، بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة والاستمرار في تولى عملها . وقد أصبح هذا الحق المقرر من اختصاص رئيس الجمهورية عملاً بأحكام القانون

رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، وتفريراً على هذا الحق أورد المشروع نصاً يقضى بأنه إذا أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، جاز لمدير عام النيابة الإدارية أن يقترح فصل الموظف بغير الطريق التأديبي ، ويكون الفصل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص ، ويعتبر الفصل في هذه الحالة قراراً إدارياً عادياً . وواضح أن تقرير هذا الحق لا يتعارض مع بقاء ما تقرره المادة ١٠٧ من أحكام ولا يحد منها أو يؤثر فيها . أما المادة ١٧ فقد نظمت الحالة التي يسفر فيها التحقيق عن وجود جريمة جنائية ، فقضت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة ، التي يصبح لها الحق في التصرف في التحقيق إذا رأت أنه مستوفياً عند إحالته إليها أو استيفائه إذا تراءى لها ذلك .

وقد تضمن الباب الثالث من المشروع نظام المحاكم التأديبية . ويقوم المشروع على أساس تلافى العيوب التي اشتمل عليها النظام الحالي في شأن المحاكمات التأديبية .

ولما كان من أهم عيوب نظام المحاكمات التأديبية :

(١) تعدد مجالس التأديب التي تتولى المحاكمة .

(٢) بطء إجراءات المحاكمة .

(٣) غلبة العنصر الإداري في تشكيل مجالس التأديب .

ذلك أنه طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تتعدد المجالس التي تتولى المحاكمات التأديبية على النحو التالي :

(١) مجلس التأديب الأعلى ويختص بمحاكمة الموظفين من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوقها .

(٢) مجلس التأديب العالي ويختص بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثانية إلى درجة مدير عام .

(٣) مجلس التأديب العالي ويختص بمحاكمة الموظفين لغاية الدرجة الثالثة .

وما من شك في أن هذا التعدد ضار بهذه المحاكمات فضلاً عما يشهده من التعقيدات لذلك نص المشروع على أن المحاكمات التأديبية تتولاها محكمتان تأديبيتان تختص إحداها بمحاكمة الموظفين لغاية الدرجة الثانية ، وتتولى الأخرى محاكمة الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها . وبذلك قضى على التعدد المعيب الذي احتواه النظام الحالي . (المادة ١٨ من المشروع) .

وقد قضى المشروع ما يعيب النظام الراهن من بطء في إجراءات المحاكمة التأديبية وذلك بنصوص صريحة فمن ذلك :

(١) ما نصت عليه المادة ٢١ منه التي تقضى بأن « تفصل المحاكم التأديبية في القضايا التي تحال إليها على وجه السرعة » .

(٢) ما نصت عليه المادة ٢٣/٣ من أن سكرتارية المحكمة تتولى إخطار صاحب الشأن بقرار بالإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع أوراق التحقيق .

ذلك أن طول الوقت الذي تستغرقه إجراءات المحاكمة التأديبية ضار بالجهاز الحكومي من ناحيتين :

(١) أن ثبوت إدانة الموظف بعد وقت طويل يفقد الجزء الذي يوقع عليه كل قieme من حيث ردعه هو وجعل العقاب عبرة لغيره ، لأن العقاب يوقع في وقت يكون قد أضحى فيه أثر الجريمة التي وقعت من الأذهان .

(٢) أن من الخير ألا يظل الموظف البرئ معلقاً أمره مما يصرفه عن أداء عمله إلى الاهتمام بأمر محاكمته .

وزيادة في ضمانات المحاكمة نصت المادة ٢٢ على أن « يتولى الادعاء أمام المحاكم التأديبية أحد أعضاء النيابة الإدارية » .

كما يدخل في هذا المجال أن المشروع عدل عما كان يقضى به القانون الحالى من جواز استئناف القرارات التأديبية لما يترتب على إباحة الاستئناف من إطالة إجراءات المحاكمة .

وبكل هذه التعديلات يستقر وضع الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية في وقت قريب .

وقد حرص المشروع على تغليب العنصر القضائي في تشكيل المحاكم التأديبية ، ذلك بقصد تحقيق هدفين :

(١) توفر ضمانات واسعة لهذا المحاكمات لما يتمتع به القضاء من حصانات يظهر أثرها ولا ريب في

هذه المحاكمات ولأن هذه المحاكمات أدخل في الوظيفة القضائية منها في الوظيفة الإدارية .

(٢) صرف كبار موظفي الدولة إلى أعمالهم الأساسية وهى تصريف الشئون العامة ، وذلك

بإعفائهم من تولى هذه المحاكمات التى تعد بعيدة عن دائرة نشاطهم الذى ينصب أساساً على إدارة

المرافق العامة الموكولة إليهم . أما هذه المحاكمات فمسألة عارضة تعطل وقتهم . ولم يفت المشروع ما لهؤلاء

الرؤساء من خبرة عن الموظفين الذين يعملون تحت رئاستهم وظروف كل منهم من حيث العمل مما

يكون له أثر على محاكمته فنصت المادة ٢١ على أن « تفصل المحاكم التأديبية في القضايا التى تحال إليها

على وجه السرعة وبعد سماع أقوال الرئيس الذى يتبعه الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية . أو من

يندبه إذا رأت المحكمة وجهها لذلك » .

وتضمن الباب الرابع من المشروع نظام أعضاء النيابة الإدارية وموظفيها — ويقوم المشروع على :

(١) توسيع اختصاصات النيابة الإدارية وذلك لتقوم بأداء رسالتها فى الرقابة على الجهاز

الحكومى تحقيقاً للصالح العام .

(٢) توفير الضمانات الأساسية التى يستمتع بها رجال القضاء لأعضاء النيابة الإدارية فنصت

المادة ٣٣ من المشروع على أن « يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين

شأن أعضاء النيابة العامة » .

(٣) تحقيق المساواة بين أعضاء النيابة العامة ورجال القضاء والأعضاء الفنيين بإدارة قضايا

الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأساتذة القانون بكلية الجامعات المصرية وأعضاء النيابة الإدارية

بأن أجاز تبادل التعيين فى هذه الوظائف بين أعضاء النيابة الإدارية وأعضاء هذه الجهات وذلك فى

الوظائف القضائية المماثلة (م ٣٤) .

(٤) نصت المادة ٣٧ على أن يكون مدير عام النيابة الإدارية والوكيلين والأعضاء الفنيين ولبن

ينسحب للعمل فى قسم الرقابة من الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية والضباط صفة رجال

الضبط القضائي فى إثبات الجرائم التى تتكشف أثناء قيامهم بعملهم .

(٥) زيادة فى ضمانات الأعضاء نصت المادة ٣٩ على أن العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على

أعضاء النيابة الإدارية هى الإنذار واللوم والعزل .

وجعلت حق توقيع عقوبة الانذار لمدير عام النيابة الإدارية أما عقوبتا اللوم والعزل فنظراً لخطورتهما فقد وكلت أمر توقيعهما لمجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية .

(٦) جعل لمدير عام النيابة الإدارية سلطة الوزير المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الموظفين الإداريين والكتابيين .

أما الباب الخامس فقد تضمن الأحكام العامة والأحكام الوقنية المترتبة على تنفيذ القانون . وأهم الأحكام المستحدثة:

(١) تركت المادة ٥٥ للألحجة تنفيذية تصدر بقرار من رئيس الجمهورية أمر تنظيم القواعد التي يسير عليها العمل في قسمي الرقابة والتحقيق وكيفية التعاون بينهما وطريقة الاتصال بين النيابة الإدارية والمصالح المختلفة . وذلك حتى يمكن عن طريق هذه الألحجة تنظيم المسائل الجزئية التي لا يجوز أن يتضمنها القانون .

(٢) نصت المادة ٤٧ على إحالة الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب إلى المحاكم التأديبية المشكلة طبقاً لهذا القانون . وذلك دون إخلال بحق مجلس التأديب العالي في الفصل في القضايا التي استؤنفت أمامه قبل العمل بهذا القانون .

(٣) بعد أن وفرت لأعضاء النيابة الإدارية الضمانات والإمكانات التي تيسر لها السير في عملها رؤى أنه من المناسب إعادة تشكيلها على أن ينقل من لا يتناولها التشكيل الجديد إلى وظائف عامة أخرى . وقصرت مدة إعادة التعيين حتى تستقر الأوضاع في هذه الهيئة في وقت قريب (م ٤٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٨ لسنة ١١٨ رقم ١٩٥٨ (١)

في شأن نقابات المهن التمثيلية والسينائية والموسيقية
في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في مصر بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينائية والموسيقية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر « ١ » الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

الباب الأول

في النقابات

الفصل الأول

في إنشاء النقابات وأغراضها

مادة ١ — يكون لكل من المهن الآتية نقابة لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها القاهرة :

(١) المهن التمثيلية .

(٢) المهن السينمائية .

(٣) المهن الموسيقية .

مادة ٢ — تقسم كل مهنة من المهن الثلاث المنصوص عليها في المادة السابقة إلى شعب وتبين الأئحة الداخلية لكل نقابة شعبها والشروط الواجب توافرها في العضو للاتناء إلى كل منها ومراحل التدرج داخل الشعب التي تستوجب طبيعتها ذلك وتنظيم فترة التمرين السابقة على طلب القيد في الجدول .

مادة ٣ — أغراض النقابات هي :

(١) العمل على ترقية مستوى أعضائها أدبياً ومادياً والتقدم إلى الجهات المختصة بما تقترحه من وسائل النهوض بالمهن الفنية .

(٢) رعاية حقوق الأعضاء فيما بينهم وبالنسبة إلى الغير .

(٣) تقوية روابط الزمالة بين الأعضاء .

(٤) مساعدة الأعضاء على إظهار مواهبهم الفنية وتنميتها والسعي لإيجاد عمل لهم .

(٥) السعي لفض المنازعات التي تقوم بين الأعضاء أو بينهم وبين غيرهم .

ولا يجوز لتلك النقابات الاشتغال بالأمور السياسية أو الخلافات الحزبية أو الدينية .

مادة ٤ — تؤلف كل نقابة من الأعضاء المقيدة أسمائهم في جدولها .

الفصل الثاني

في شروط العضوية والقيد في الجدول

مادة ٥ — ينشأ في كل نقابة جدول تقيد فيه أسماء أعضائها .

مادة ٦ — تؤلف لجنة القيد في الجدول من النقيب وعضو يختاره مجلس النقابة سنوياً ورئيس إدارة الشؤون القانونية بمصلحة الفنون ، وعند غياب النقيب يحل محله لوكيل كما يختار المجلس عضواً احتياطياً يحل محل العضو الأصلي عند قيام المانع به .

مادة ٧ — يقدم طلب القيد مصحوباً بالمستندات المؤيدة له ويصلح دال على مسداد رسم القيد وقدره جنيهاً أو بشهادة من مجلس النقابة بإعفائه منه .

مادة ٨ — يجب لقيد الطالب عضواً عاملاً بالجدول أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو أجنبياً مرخصاً له في الإقامة في الإقليم المصري لمدة خمس سنوات على الأقل .

(ب) ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .

(ح) أن يكون حسن السمعة محمود السيرة ولم يحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جنحة ماسة بالشرف وذلك ما لم يكن قد رد إليه إعتباره .

(د) أن يتخذ إحدى المهن التمثيلية أو السينمائية أو الموسيقية مهنة أصلية له .

(هـ) أن يكون حاصلًا على شهادة دراسية من أحد المعاهد المصرية أو الأجنبية التي تعتمد من لجنة القيد في الجدول وذلك في المهنة التي يطلب قيد اسمه في جدولها أو أن يكون قد وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحية في شعبة مهنته تقدرها تلك اللجنة .

ويعتبر الهواة الذين تنطبق عليهم الشروط السابقة فيما عدا الشرط المنصوص عليه في البند (د) أعضاء منتسبين ، ولا يسرى هذا الحكم بالنسبة إلى نقابة المهن السينمائية .

ومع ذلك يجوز لمن لا تتوافر فيه الشروط الواردة في البنود (ب ، ج ، هـ) ولم يكن له نظير في مهنته أو كان عدد النظراء فيها لا يكفي لسد حاجتها أن يقيد في الجدول إذا رخص له في ذلك من وزير الثقافة والإرشاد القومي بعد أخذ رأى مجلس النقابة المختص .

مادة ٩ — لا يصح اجتماع اللجنة إلا بحضور جميع أعضائها ، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ويتمين على اللجنة في حالة رفض الطلب أن تصدر قراراً مسيئاً ويخطر الطالب بقرارا للجنة بكتاب موصى عليه خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .

مادة ١٠ — إذا صدر قرار برفض طلب القيد فللطالب التظلم من هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الرفض بكتاب موصى عليه أمام لجنة تؤلف من :

- | | | | | | |
|-----|---|-----|-----|-----|--------|
| (١) | مستشار الرأى لوزارة الثقافة والإرشاد القومي أو المستشار المساعد | ... | ... | ... | رئيساً |
| (٢) | مدير مصلحة الفنون أو وكيله | ... | ... | ... | |
| (٣) | أحد أعضاء مجلس إدارة النقابة يختاره وزير الثقافة والإرشاد القومي من بين ثلاثة يرشحهم المجلس ولا يكونون ممن اشتركوا في تكوين المجلس الابتدائي وعند قيام المانع بهذا العضو يختار وزير الثقافة والإرشاد القومي أحد العضوين الآخرين اللذين يرشحهما المجلس | ... | ... | ... | عضوين |

وتحدد اللجنة ميعاداً لنظر التظلم في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً وتخطر المتظلم بتاريخ الجلسة

بكتاب موصى عليه ، وللمتظلم إبداء أقواله في الجلسة بنفسه أو بواسطة محاميه ويصدر قرار اللجنة في التظلم مسدياً .

ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور جميع أعضائها .

الفصل الثالث

في واجبات الأعضاء

مادة ١١ — على كل عضو أن يؤدي إلى صندوق النقابة خلال شهر يناير من كل سنة اشتراكاً قدره جنيهان ، فإذا لم يسدد هذا الاشتراك خلال الشهور الستة الأولى من كل سنة استبعد اسمه من جدول النقابة بحكم القانون .

ولكل من استبعد اسمه على هذا الوجه الحق في طلب إعادة قيده إذا أدى الاشتراكات المتأخرة عليه مع مبلغ جنيه واحد مقابل إعادة القيد .

وللمجلس النقابة في الحالات الخاصة التي تحددها اللائحة الداخلية أن يعفى العضو من مبلغ الاشتراك ومن مقابل إعادة القيد .

مادة ١٢ — على العضو أن يراعى في عمله وسلوكه آداب مهنته وتقاليدها وأن يتجنب الجدل في الأمور السياسية أو الحزبية أو الدينية في داخل النقابة وأن يكون على صلة دائمة بنقابته ، وأن يخطر بها بكل تغيير في محل إقامته .

مادة ١٣ — على العضو أن يرفع الأمر إلى مجلس النقابة في كل نزاع ينشأ بينه وبين أحد زملائه فإذا لم يته المجلّس النزاع صلحاً بين الطرفين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرض الأمر عليه جاز للمضو الشاكي أن يطرح النزاع على الجهات المختصة .

الفصل الرابع

في الجمعيات العمومية

مادة ١٤ — تتكون الجمعية العمومية لكل نقابة من جميع أعضائها البالغين القيد بجدولها ولا يجوز أن يحضر اجتماعاتها إلا الأعضاء الذين أدوا اشتراكهم السنوي حتى الساعة الخامسة من اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة أو أعفوا منها وفقاً لحكم المادة ١١ حتى ذلك التاريخ وللأعضاء المنتسبين حضور اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون لهم صوت محدود ولا يجوز ترشيحهم لعضوية مجلس النقابة أو لرياستها .

مادة ١٥ — تختص الجمعية العمومية بالمسائل الآتية :

(١) انتخاب أعضاء مجلس النقابة من بين أعضائها المصريين الذين بلغوا خمسة وعشرين سنة ميلادية ويكون انتخابهم بطريق الاقتراع السرى .

(٢) انتخاب النقيب ويكون انتخابه بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين ، وإذا لم ينل أحد أغلبية الأصوات أعيد الانتخاب بين الاثنين الحاضرين على أكثر الأصوات عدداً فإن تساوت الأصوات ، يكون الانتخاب بطريق القرعة .

(٣) اعتماد ميزانية صندوق المعاشات والإعانات وحسابها الختامي .

(٤) اعتماد اقتراحات مجلس النقابة الخاصة بقواعد منح وتعديل المعاشات والإعانات طبقاً لحالة الصندوق .

(٥) اعتماد الميزانية السنوية .

(٦) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية .

(٧) اقتراح تعديل القانون .

(٨) تعيين مراقب الحسابات .

(٩) النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليها .

مادة ١٦ — تمقد الجمعية العمومية اجتماعين عاديين الأول خلال شهر مارس من كل سنة في الميعاد الذي يحدده مجلس النقابة للنظر في المسائل المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من المادة السابقة ، ويمقد الاجتماع الثاني بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ أول اجتماع صحيح للجمعية العمومية وذلك لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .

ولا يجوز للأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع الأول بدون عذر مقبول يقبله مجلس النقابة حضور الاجتماع الثاني، أو ترشيح أنفسهم للانتخابات التي تجرى فيه ، فإذا كانوا قد رشحوا أنفسهم بطل هذا الترشيح .

كما تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة عقدها أو قدم له طلب بذلك من ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق التصويت .

مادة ١٧ — يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية لسكل منهم وإعلان في صحيفتين يوميتين واسمعى الانتشار على أن يبين في الدعوة والإعلان زمان الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال وذلك قبل تاريخ انعقاد بعشرة أيام على الأقل .

مادة ١٨ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضرته أغلبية الأعضاء الذين لهم حق التصويت ، فإذا لم يتوافر هذا العدد أعيدت الدعوة لاجتماع ثان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ، وفي هذه الحالة يكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق التصويت ، ولا يصح انعقاد الجمعية العمومية في أي اجتماع ثان إلا إذا حضرته هذه النسبة من الأعضاء .

مادة ١٩ — لا يجوز للجمعية العمومية أن تناقش غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها ولكل

عضو أن يطلب إدراج أى اقتراح فى جدول أعمال الجمعية الاعتيادية بشرط تقديمه عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

مادة ٢٠ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين إلا فيما يختص باقتراح تعديل القانون فيشترط أن يكون بالأغلبية المطلقة للأعضاء ، وفى كلتا الحالتين لا يجوز التصويت إلا لمن له الحق فى ذلك .

مادة ٢١ — على مجلس النقابة أن يخطر وزير الثقافة والإرشاد القومى بقرارات الجمعية العمومية خلال أسبوعين من تاريخ صدورها مرفقاً بها صورة من محاضر الاجتماع الذى صدرت فيه .

مادة ٢٢ — لوزير الثقافة والإرشاد القومى أن يظمن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى قراراتها بانتخاب أعضاء مجلس النقابة أو النقيب بتقرير يقدمه إلى محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرارات ، كما يكون للأعضاء حق الطعن إلى هذه المحكمة وذلك بتقرير يوقعه ثلاثون عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إمضاءاتهم من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون مسدياً وإلا كان غير مقبولا شكلاً .

ومع ذلك يجوز لمن كان مرشحاً لمنصب فى مجلس النقابة أن يظمن وحده فى صحة الانتخابات خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بتقرير مسبب إلى نفس المحكمة على أن يقدم أمانة قدرها عشرة جنيهات ترد إليه إذا قبل طعنه .

وتفصل المحكمة فى هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٣ — إذا حكم ببطالان تشكيل الجمعية العمومية أو ببطالان عملية انتخاب النقيب أو انتخاب اثنين على الأقل من أعضاء مجلس النقابة دعيت الجمعية العمومية للاجتماع خلال شهر من تاريخ الحكم ، أما إذا حكم ببطالان انتخاب عضو واحد حل محله من حاز أكثر الأصوات بعده فى الانتخاب .

الفصل الخامس

فى النقيب ومجلس النقابة

مادة ٢٤ — يتكون مجلس النقابة من النقيب واثنى عشر عضواً .

مادة ٢٥ — ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه وكيلًا وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

مادة ٢٦ — تكون مدة انتخاب النقيب سنتين ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين ، وإذا خلا محله لأى سبب حل محله الوكيل إلى أن تنتخب الجمعية العمومية فى أول اجتماع تال خلفاً له فإذا خلا محل النقيب والوكيل انتخب مجلس النقابة من بين أعضائه من يحل محلهما حتى تنتخب الجمعية العمومية خلفاً لهما .

مادة ٢٧ — تكون مدة عضوية المجلس سنتين على أنه فى أول تشكيل له ، تجزى فى نهاية

السنة الأولى قرعة لإخراج نصف عدد الأعضاء وانتخاب بدل منهم بمعرفة الجمعية العمومية . وإذا خلا مكان أحد الأعضاء حل محله للمدة الباقية من حاز أكثر الأصوات بعده في الانتخاب .

مادة ٢٨ — يرأس النقيب جلسات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ويضع جدول أعمال الجلسات ويوقع المحاضر مع السكرتير ويشرف على تنفيذ القرارات ويوقع جميع المكاتبات والأوراق الخاصة بالنقابة ، كما يمثل النقابة أمام الغير .

مادة ٢٩ — يختص السكرتير بأعمال النقابة الإدارية والكتابية كما يختص أمين الصندوق بالأعمال المالية والحسابية طبقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة الداخلية .

مادة ٣٠ — ينعقد مجلس النقابة بدعوة من النقيب مرة على الأقل في كل شهر وبناء على طلب كتابي من ثلث الأعضاء على الأقل .

ويكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره سبعة أعضاء وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح رأى الفريق الذى منه النقيب .

مادة ٣١ — يختص مجلس النقابة بإدارة شئونها وعلى الأخص بالمسائل الآتية :

- (١) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (٢) إدارة أموال النقابة والإشراف على تنظيم حساباتها .
- (٣) إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى وعرضها على الجمعية العمومية لإقرارها .
- (٤) العمل على زيادة حصيلة صندوق إعانات ومعاشات أعضاء النقابة .
- (٥) اقتراح قواعد منح وتعديل المعاشات والإعانات طبقاً لحالة الصندوق .
- (٦) إنشاء طابع دمنغة فئة خمسين مليماً يلزم بوضعه الأعضاء وخدمهم على جميع الطلبات والشكاوى وغير ذلك من الأوراق التي يتقدمون بها للنقابة وكذا على العقود والإيصالات وغيرها من الأوراق المتعلقة بمباشرة المهنة والتي يكونون طرفاً فيها ، ويصدر وزير الثقافة والإرشاد القومى قراراً ببيان هذه الأوراق .

(٧) إعداد اللائحة الداخلية للنقابة وتتضمن هذه اللائحة على الأخص تقاليد المهنة ونظام النقابة وكيفية إدارة أموالها وترتيب سجلاتها وتعتمد هذه اللائحة من وزير الثقافة والإرشاد القومى .

الفصل السادس

في النزاع على الأتعاب

مادة ٣٢ — يختص مجلس النقابة بنظر المازعات التي تقوم بين عضو النقابة وصاحب العمل بشأن الأتعاب ويرفع النزاع إلى المجلس بكتاب موصى عليه وعلى المجلس أن يصدر قراراً بالفصل في النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وإلا جاز للطالب أن يلجأ إلى القضاء وعلى المجلس إخطار طرفي النزاع بموضوع الطلب وبالجلسة التي يحددها للنظر فيه بكتاب موصى عليه وللطرفين الحضور لإبداء أقوالهما ولكل منهما الاستعانة بمحام .

ويفرض رسم قدره ٢ ٪ على المائتي جنيه الأولى من الأتعاب و ١ ٪ عن المائتي جنيه الثانية و ١ ٪ عما جاوز ذلك يدفع عند تقديم الطلب ويتضمن قرار المجلس بالفصل في النزاع من يتحمل هذا الرسم من طرفي الخصومة كل بمقدار ما خسر من طلباته .

مادة ٣٣ — لعضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس في العشرة أيام التالية لإعلانه بكتاب موصى عليه وذلك خلاف مواعيد المسافة المقررة في قانون المرافعات المدنية . ويكون التظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة وتفصل فيه على وجه الاستعجال . ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر في التظلم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٣٤ — بعد أن يصبح القرار نهائياً بفوات ميعاد التظلم منه ، يكون لصاحب الشأن أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضى الجزئى بحسب الأحوال إصدار أمر بتنفيذ القرار ويحصل قلم الكتاب على هذا الأمر رسماً قدره ٢ ٪ عن المائة جنيه الأولى من الأتعاب و ١ ٪ عما جاوز ذلك .

الفصل السابع

في التأديب

مادة ٣٥ — تشكل هيئة التأديب في النقابة من :

(١) النقيب رئيساً

(٢) عضو من بين أعضاء مجلس النقابة يختاره المجلس سنوياً

(٣) مدير إدارة الشؤون القانونية بمصلحة الفنون

وإذا قام بشخص عضو مجلس النقابة مانع ، حل محله في هيئة التأديب أكبر أعضاء المجلس سنأ .

مادة ٣٦ — يحال على هيئة التأديب بناء على قرار من مجلس النقابة كل عضو ارتكب أمراً يمس الزاهة أو الشرف أو الاستقامة أو أساء التصرف في واجبات المهنة أو خالف أحكام هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٧ — العقوبات التأديبية هي :

(١) الإنذار .

(٢) التوبيخ .

(٣) الغرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيهاً وتؤدى إلى صندوق النقابة خلال شهر من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالقرار وإلا أوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٤) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

(٥) شطب الاسم من جدول النقابة .

مادة ٣٨ — يعلن العضو المتهم بالحضور أمام هيئة التأديب قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً

بكتاب موسى عليه يبين فيه زمان الاجتماع ومكانه والأمر المسند إليه ، فإن تأخر عن الحضور بغير عذر مقبول أعيد إعلانه لجلسة أخرى ، وفي هذه الحالة يجوز محاكمته غايياً .

وللتمم أن يمدى دفاعه بنفسه أو يستعين بمحام .

مادة ٣٩ — يجوز للمضو المتهم ولهيئة التأديب تكليف من يلزم من الشهود بالحضور لسماع أقوالهم بالجلسة . ومن يتخلف أو يمتنع عن أداء الشهادة تبلغ الهيئة أمره إلى النيابة العامة لتطبق في شأنه أحكام المادتين ١١٧ و ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٤٠ — يصدر قرار التأديب مسبباً ، ويتولى مجلس النقابة إعلانه إلى المحكوم عليه وإرسال صورة منه لوزارة الثقافة والإرشاد القومي خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موسى عليه .

مادة ٤١ — إذا صدر القرار بغرامة تزيد على عشرة جنيهات أو بالوقف أو بشطب الاسم جاز للمحكوم عليه النظم منه خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إعلانه به ويرفع التظلم بكتاب موسى عليه إلى هيئة التأديب الاستئنافية .

مادة ٤٢ — تشكل هيئة التأديب الاستئنافية من :

- (١) رئيس شعبة الفتوى والتشريع لوزارة الثقافة والإرشاد القومي رئيساً
(٢) أحد رؤساء النيابة العامة يختاره وزير العدل
(٣) مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة الثقافة والإرشاد القومي
- عضوين {

وتحدد الهيئة ميعاداً لنظر النظم في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً وتخطر النظم بتاريخ الجلسة بكتاب موسى عليه ، وللمتظلم إبداء أقواله في الجلسة بنفسه أو بواسطة محاميه ، ويصدر قرار اللجنة في التظلم مسبباً .

ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور جميع أعضائها .

مادة ٤٣ — لمن صدر القرار بشطب اسمه من الجدول أن يطلب إلى مجلس النقابة إعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار فإذا رأى المجلس أن المدة كانت كافية لإصلاح شأنه قرر إعادة قيد اسمه مقابل أدائه مبلغ ٥ جنيهات وإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين وهكذا .

الباب الثاني

اللجنة العامة

لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية

مادة ٤٤ — تشكل لجنة عامة لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية من نقيب ووكيل وسكرتير وأمين صندوق كل نقابة من النقابات المذكورة .

- مادة ٤٥ — تنتخب اللجنة المشار إليها في المادة السابقة رئيساً ووكيلاً وسكرتيراً من بين أعضائها .
- مادة ٤٦ — تجتمع اللجنة العامة لانتخابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية بمقر إحدى هذه النقابات اجتماعاً عادياً مرة كل ثلاثة شهور ، ويجوز أن تجتمع اجتماعاً غير عادى بناء على قرار يصدر من إدارة مجلس إحدى النقابات المذكورة .
- مادة ٤٧ — يكون اجتماع اللجنة سالف الذكر صحيحاً إذا حضره سبعة أعضاء على الأقل ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس ، وتكون قراراتها نهائية وملزمة لكل نقابة .
- مادة ٤٨ — تختص اللجنة العامة لانتخابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية بالنظر فيما يلى :
- (١) المسائل التى تهم المهن الثلاث المذكورة بصفة مشتركة وذلك بناء على اقتراح إحدى نقاباتها .
 - (٢) المنازعات التى تنشأ بين عضوين وأكثر ينتمون إلى أكثر من نقابة من النقابات سالفة الذكر وتضع اللجنة لأئحة تبين حالات النزاع التى تختص بنظرها ورسوم وإجراءات الفصل فيها ، ويعتمد هذه اللائحة وزير الثقافة والإرشاد القومى .

الباب الثالث

فى صندوق المعاشات والإعانات

- مادة ٤٩ — ينشأ فى كل نقابة من النقابات المذكورة فى المادة الأولى من هذا القانون صندوق يسمى « صندوق المعاشات والإعانات » وتكون له الشخصية الاعتبارية ويمثله النقيب .
- مادة ٥٠ — يتكون رأس مال الصندوق المشار إليه فى المادة السابقة من :
- (١) الإعانات والهبات و ٤٠ ٪ من صافى إيرادات الحفلات أو أوراق اليانصيب التى تنظمها النقابة .
 - (٢) ٦٠ ٪ من رسوم القيد فى جدول النقابة .
 - (٣) ما يحصله مجلس النقابة ثمناً لطابع الدمغة المنشأ بمقتضى الفقرة السادسة من المادة الحادية والثلاثين .
 - (٤) ٦٠ ٪ من الاشتراكات السنوية .
 - (٥) رسم نسبي قدره ١ ٪ من قيمة العقود الخاصة بالمهن التى يبرهها الأعضاء ومن مرتباتهم .
 - (٦) ٤٠ ٪ من رسوم الفصل فى الأتعاب التى تحصلها النقابة .
 - (٧) ١ ٪ من إيرادات العضو عن كل فيلم سينمائى أو بيع الأسطوانات والتسجيلات .
 - (٨) فوائد وأرباح رصيد الصندوق .
 - (٩) أرباح مطبوعات النقابة .

مادة ٥١ — على جميع الهيئات والمؤسسات والشركات والمحال العامة التى تتعاقد مع المشتغلين بالمهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية أن تطالبهم بما يدل على سدادهم للرسوم المنصوص عليها فى البندين الخامس والسابع من المادة السابقة . فإذا لم يقدموا ما يثبت السداد ونجب عليها أن تخضم

من قيمة تلك العقود الرسوم المشار إليها وتوريدها إلى صندوق المعاشات والإعانات للنقابة المختصة في اليوم التالي لتحصيلها فإن لم تقم بذلك جاز للصندوق مطالبتها بتسديد هذه الرسوم من أموالها الخاصة بالتضامن مع العضو المكلف أصلاً بأدائها .

مادة ٥٢ — تودع أموال الصندوق في حساب خاص بأحد المصارف المصرية بالقاهرة يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بإمضاء النقيب أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

مادة ٥٣ — تصرف من الصندوق المصروفات العادية ، ولا تتمدى هذه المصروفات ٨٠ ٪ من إيرادات الصندوق السنوية ، أما الـ ٢٠ ٪ الباقية فيكون منها احتياطي للصندوق يخصص لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات والإعانات ويستثمر في الأوراق المالية التي يعينها مجلس النقابة .

مادة ٥٤ — لا يكون للعضو الحق في معاش إلا في الحالتين الآتيتين :

(١) أن يكون قد أصبح عاجزاً صحياً عن مزاولة مهنته وتثبت حالة العجز بقرار يصدر من ثلاثة أطباء يعينهم مجلس النقابة .

(٢) أن يكون قد أمضى ثلاثين سنة على الأقل على مزاولة المهنة وأراد أن يعتزل العمل .

مادة ٥٥ — يجب لاستحقاق المعاش أن يكون العضو قد أدى رسم اشتراك النقابة منذ أن قيد اسمه في الجدول حق تاريخ طلب المعاش إلا إذا كان قد أعفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة المختص .

مادة ٥٦ — لمجلس النقابة أن يرفض تقرير المعاش إذا ثبت أن العضو في غير حاجة إليه كما يكون له وقف صرفه إذا ثبت أن العضو لم يعد في حاجة إليه على أن يكون قرار المجلس مسبباً في الحالتين .

مادة ٥٧ — في حالة وفاة العضو الذي يقرر له معاش يصرف لأرملته ولأولاده القصر والمajeزين ولأبويه المعاش المقرر على الوجه الآتي :

(١) إذا ترك ولداً أخذ المعاش .

(٢) إذا ترك أولاداً قسم المعاش بينهم بالتساوي .

(٣) إذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذت نصف المعاش .

(٤) إذا ترك والدين أو أحدهما كان المعاش لهما مناصفة أو للموجود منهما .

(٥) إذا ترك أرملة أو أرامل وولداً أو أولاداً أخذت الأرملة أو الأرامل ربع المعاش وأخذ

الولد أو الأولاد ، الثلاثة أرباع الباقية بالتساوي بينهم .

(٦) إذا ترك ولداً أو أولاداً ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان أو الموجود منهما ربع المعاش

وأخذ الولد أو الأولاد الباقي بالتساوي بينهم .

(٧) إذا ترك أرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما وزع المعاش مناصفة بين الأرملة أو الأرامل

والوالدين أو أحدهما .

(٨) إذا ترك ولداً أو أولاداً أو أرامل ووالدين أو أحدهما أخذت الأرملة أو الأرامل الربع والوالدين أو أحدهما السدس والباقي للولد أو الأولاد بالتساوى بينهم .

مادة ٥٨ — لمجلس النقابة أن يقرر معاشات للمستحقين عن العضو الذى يتوفى دون أن يترك لهم مالا يعمشون منه ، وفي هذه الحالة يقسم المعاش طبقاً للمادة السابقة .

مادة ٥٩ — يقطع المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة العضو والمستحق المعاش أن يجددوا طلب صرف المعاش إليهم بعد انقضاء هذه المدة ، فإذا تقرر صرف المعاش إليهم كان لهم الحق في المعاش لمدة خمس سنوات أخرى ويجوز أن يتجدد طلب صرف المعاش أكثر من مرة .

مادة ٦٠ — يقطع المعاش عن الأرملة متى تزوجت وعن القصر من الأولاد متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة أو تزوجت الإناث منهم ، ويجوز للبنات أن يطلبن نصيبهن في المعاش بعد قطعه لزوجهن إذا انتهى زواجهن وكن في حاجة إلى المعاش .

مادة ٦١ — لمجلس النقابة أن يقرر استمرار صرف المعاش للأولاد الذكور بعد بلوغ سن الحادية والعشرين إذا ثبتت حاجتهم إليه لإتمام تعليمهم وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

مادة ٦٢ — لمجلس النقابة أن يقرر بقرار مسبب قطع المعاش إذا ثبت أن المستحق له أصبح في غير حاجة إليه .

مادة ٦٣ — لمجلس النقابة أن يقرر زيادة أو إنقاص نسبة معينة في مقدار المعاشات وفقاً لحالة الصندوق المالية وكذا ميعاد نفاذ هذا التعديل .

مادة ٦٤ — تقدم طلبات المعاش والإعانة كتابة إلى رئيس مجلس النقابة ، وعلى المجلس الفصل فيها في مدة أسبوعين على الأكثر من تاريخ وصول الطلب .

مادة ٦٥ — إذا طرأت على العضو حالة تقتضى إعانة جاز لمجلس النقابة أن يقرر له مرتباً لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره ، وله في الحالات التي يراها صرف إعانة وقتية .

مادة ٦٦ — لا تصبح قرارات مجلس النقابة الخاصة بتقرير المعاش أو الإعانة أو المرتب الشهري أو زيادة المعاش أو إنقاصه نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٦٧ — تعتبر المعاشات والمرتبات الشهرية والإعانات الوقتية في حكم النفقة وتكون غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للنزول عنها للغير . وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات .

مادة ٦٨ — لا يعتبر المعاش تركة .

الباب الرابع

في الحل

مادة ٦٩ — إذا طرأ ما عمس كيان مجلس النقابة فالجمعية العمومية منعقدة في جلسة غير عادية

حله ، وتدعى إلى الانعقاد بناء على طلب ثلاثة أرباع أعضاء النقابة وتوجه الدعوة قبل تاريخ الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ولا يصح الانعقاد إلا بحضور ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت .

مادة ٧٠ — يصدر قرار الحل بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ولا يعمل به إلا بعد اعتماده من وزير الثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٧١ — تدعى الجمعية العمومية خلال شهر من تاريخ اعتماد قرار الحل طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٧ و ١٨ لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ويظل المجلس المنحل قائماً بتصرف شئون النقابة إلى أن ينتخب المجلس الجديد .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٧٢ — ينظم العمل في كل مهنة من المهن الثلاث المشار إليها في هذا القانون وتحدد الشروط الضرورية لاحترافها بمقتضى قرارات من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٧٣ — على العضو المنتسب بنقابة المهن السينمائية أن يختار خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بين قيده عضواً عاملاً أو شطب اسمه من جدول النقابة .

مادة ٧٤ — محل اتحاد النقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ويحدد بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي ما يؤول من أموال الاتحاد لكل نقابة وذلك بمراعاة عدد أعضائها .

مادة ٧٥ — تكون لجنة مؤقتة لكل نقابة يعين وزير الثقافة والإرشاد القومي أعضائها ، وتختص هذه اللجنة بالنظر في إعادة قيد أعضاء كل نقابة بالشعبة التي تثبت صلاحيتهم للانتماء إليها طبقاً للشروط التي تتضمنها اللائحة الداخلية لكل نقابة على أن تنتهي هذه اللجنة من عملها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، ولا يؤدي الأعضاء رسوماً عن ذلك .

مادة ٧٦ — للعضو أن يتظلم من قرار اللجنة المؤقتة أمام لجنة القيد المنصوص عليها في المادة السادسة خلال شهر من تاريخ إعلانه بكتاب موصى عليه ويكون قرار هذه اللجنة مسبباً فإن صدر القرار بالرفض فللمضو استئنافه أمام اللجنة المشكلة طبقاً للمادة العاشرة ووفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة .

الباب السادس

أحكام ختامية

مادة ٧٧ — يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ وكل حكم آخر يخالف هذا القانون .

مادة ٧٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره ، ولوزير الثقافة والإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٨ (١٢ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن نقابات واتحاد نقابات المهن السينمائية والتمثيلية والموسيقية وسرعان ما أظهر التطبيق العملي لهذا القانون ضرورة مراجعة بعض نصوصه وإضافة بعض أحكام جديدة استوجبتها الحاجة — وقد رأى بهذه المناسبة إعادة صياغة هذا التشريع بحملته صياغة جديدة تستكمل النقص وتسد الفراغ ليكون التشريع القائم أقدر على الارتفاع بالمستوى الفني لتلك المهن .

ومن أجل هذا أعد مشروع القانون المرافق متضمناً الآتي :

أولاً — خلت نصوص التشريع الملغى من تحديد شعب كل مهنة من المهن الثلاثة المنصوص عليها في المادة الأولى منه ونتيجة لهذا أغفل النص على الشروط الواجب توافرها في العضو للاتناء إلى كل منها ، كما أهمل بيان مراحل التدرج المهني داخل الشعبة فضلاً عن عدم النص على تنظيم فترة التمرين السابقة على طلب العضو القيد بالجدول — ولما كانت إحالة الأمر إلى اللائحة الداخلية بالصيغة الواردة بالبند الخامس من المادة ٢٩ من القانون الملغى لا تفي بتحقيق كل هذه المقاصد .

لذا رأى في المشروع إضافة مادة مستحدثة تكل إلى اللائحة الداخلية بصريح النص القيام بهذا التنظيم .

ثانياً — رأى من الأوفق رفع سن القيد في الجدول إلى ٢١ سنة وهو سن الرشد .

ثالثاً — لما كان قوام المهن السينمائية في الأغلب الأعم هو عنصر الاحتراف وإن تتحقق رسالتها إلا بالتفرغ لها والدربة على أساليبها عن طريق الممارسة العملية المتصلة ، لذا فقد رأى في المشروع التمكين لصناعة باستثناء مهنة المختلفة من تطبيق حكم الانتساب عليها وأضيفت إلى المادة ٨ من المشروع فقرة جديدة تحرم الانتساب إلى المهن السينمائية .

رابعاً — اقترحت الجمعية العمومية لنقابة المهن الموسيقية أثناء اجتماعها المادي في العام الماضي واستعمالاً لحقها اقتراح تعديل القانون فصل ميزانية النقابة عن ميزانية اتحاد النقابات حتى لا تبغى إحداها على الأخرى ، كما استفاضت الشكوى من أغلب أعضاء النقابتين الأخرتين مطالبة بإلغاء الاتحاد الذي أثبتت التجربة العملية عدم الحاجة إلى وجوده .

وقد استجاب المشروع لهذا الاتجاه قطعاً لداير الشكوى إذ أن من مصلحة كل نقابة أن تتولى بنفسها الإشراف على شئونها المتصلة بالإعلانات والمعاشات فالغنى اتحاد النقابات وتقل بعض اختصاصاته إلى مجلس كل نقابة وإلى جمعياتها العمومية .

خامساً — وكان من مقتضى إلغاء اتحاد النقابات للاعتبارات المذكورة إيجاد هيئة جديدة تسمى اللجنة العامة لنقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية تشرف على الأمور التي تهم المهن جميعاً وبصفة عامة تفصل فيما يعرض عليها من المنازعات بين عضوين أو أكثر ينتمون إلى نقابات مختلفة .

سادساً — كان القانون السابق ينص على الآتي :

يؤدي كل عضو إلى صندوق النقابة خلال شهر يناير من كل سنة اشتراكاً قدره جنيهاً فإذا لم

يقم بذلك كلفه مجلس النقابة بأدائه بكتاب موسى عليه فإذا لم يؤديه خلال الشهر التالي لإبلاغه ذلك جاز لمجلس النقابة استبعاد اسمه من الجدول الخ ...

وقد لوحظ أن الكثرة الغالبة من أعضاء النقابات لا تولى سداد الاشتراكات في مواعييدها العناية الواجبة من جهة وأن مجالس النقابات من جهة أخرى لا تعنى بتنفيذ الخطوات اللازمة لتحصيل الاشتراكات .

ولما كان تسديد الاشتراك شرطاً واجباً لإمكان حضور الجمعية العمومية واستعمال حق التصويت فيها ولما لوحظ من أن كثير من الأعضاء لا يقومون بتسديد اشتراكاتهم المتأخرة إلا قبيل انعقاد الجمعية العمومية وبقصد التمكن من حضورها فحسب فقد رأى تعديل النص المشار إليه بجعل موعد تسديد الاشتراك هو شهر يناير من كل عام بحيث إذا لم يتم المصروف بتسديده خلال ستة شهور استبعد اسمه من الجدول بحكم القانون ودون حاجة إلى إتخاذ أى إجراء من جانب مجلس النقابة .

ولكى تنتظم شئون النقابة المالية وتتمكن من تحصيل إيراداتها في الوقت المناسب رأى أن يحرم من حضور الجمعية العمومية كل عضو لم يبادر إلى تسديد الاشتراك خلال شهر استحقاقه بصرف النظر عن النتيجة الأخرى المترتبة عن التخلف عن التسديد لفترة ستة شهور وهى سقوط العضوية بحكم القانون .

سابعاً — كان القانون السابق ينص على أن تمقد الجمعية العمومية اجتماعها العادى في شهر مارس من كل سنة في الميعاد الذى يحدده مجلس النقابة للنظر في انتخاب النقيب ومجلس النقابة واعتماد الميزانية والحساب الختامى واقتراح تعديل القانون ... الخ . . ونظراً لما لوحظ من أن موضوع الانتخابات وحده هو الذى يستأثر بكل اهتمام الأعضاء ولكى يعالج هذا القصد فقد رأى أن تمقد الجمعية العمومية اجتماعين عاديين خلال السنة الأولى في شهر مارس يخصص لاعتداد الميزانية والحساب الختامى للسنة المنتهية والنظر في مقترحات الأعضاء وغير ذلك من الشئون النقاية الخالصة ... الخ .

أما الثانى فيعقد بعد مضي شهر من الاجتماع الأول ويخصص لانتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب ولكى يحرص الأعضاء على بذل العناية الواجبة بالاجتماع الأول فقد حرم المشروع على الأعضاء الذين تخلفوا عن الاجتماع الأول حضور الاجتماع الثانى .

ثامناً — لم يعالج القانون الملغى في الفقرة الثامنة من المادة ٣٥ طريقة تنفيذ عقوبة الغرامة إذا ما تمذر استيفاؤها من المحكوم عليه وقد تلافى المشروع هذا النقص بأن نص فيه على أن يوقف المحكوم عليه من العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

تاسماً — كان القانون الملغى يقصر حق المحكوم عليه في التظلم على عقوبتي الشطب والإيقاف وقد رأى من العدل أن يفتح باب التظلم لمقوبة الغرامة إذا زادت على عشرة جنيهات إذ أنها قد تتحول إلى عقوبة الإيقاف لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة امتناع المحكوم عليه عن أداء الغرامة ،

عاشراً — تناولت المادة ٥١ من هذا المشروع حالة وفاة أعضاء النقابة المقررو لهم معاش وتقسيم

هذا الماعش بين أولادهم القصر والماجزين وأراملهم والوالدين واستكمات صـوراً لم يكن القانون الملغى ينص عليهما وذلك في حالة ما إذا ترك العضو أولاده فقط أو أرامل فقط .

حادى عشر — في بعض الأحيان قد يطرأ من الظروف ما يمس كيان مجلس النقابة . ويكون حله أمراً واجباً تقتضيه مصلحة المهنة ومن أجل هذا عالج المشروع هذه الحالة بأن خول أعضاء النقابة حق المطالبة باجتماع الجمعية العمومية لاستصدار قرار بحل المجلس . ولما كان هذا الحق قد يساء استعماله بما يهدد استقرار المجلس فقد أورد المشروع قيوداً على استعماله بأن جعل اجتماع الجمعية العمومية لهذا الغرض لا يتم إلا بناء على طلب ثلاثة أرباع أعضاء النقابة ولا يكون هذا الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت . ويصدر قرار الحل بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، وزيادة في الضمان رؤى ضرورة اعتماد قرار الحل من وزير الإرشاد القومى .

ثانى عشر — كانت المادة ١٠ من القانون الملغى تنص على أنه « لا يجوز لأحد أن يحترف إحدى المهن المذكورة في المادة الأولى ما لم يكن اسمه مقيداً بجدول النقابة » . وهى بصيغتها الحالية تورد شرطاً من شروط مزاوله المهنة ، لا شرطاً من شروط عضوية النقابة — وذلك كان ورودها في قانون منظم للنقابات ومبين لشروط العضوية بها ، منافياً للبناء القانونى السليم — ولهذا رؤى إلغاؤها ، على أن يتولى قرار من رئيس الجمهورية تنظيم المهنة وبيان شروط وأوضاع العمل فيها .

ثالث عشر — يترتب على تنفيذ الأحكام الجديدة الواردة بهذا القانون ضرورة تنظيم فترة انتقال إلى أن تأتى الأوضاع الحالية على مقتضى الأحكام الجديدة ، ولذا أجاز في المشروع للعضو المنتسب بنقابة المهن السينمائية الخيار خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بين التفرع وبين شطب اسمه من الجدول .

رابع عشر — وقد بينت المادة ٧٣ من المشروع كيفية أيلولة أموال الاتحاد الملغى إلى النقابات وتكفلت المادة ٧٤ من المشروع بتشكيل لجنة قيد لكل نقابة لإعادة النظر في انهاء الأعضاء إلى الشعب المهنية وذلك دون حاجة إلى اقتضاء رسوم قيد جديدة .

وتتشرف وزارة الثقافة والإرشاد القومى برفع مشروع القانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٨^(١)بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة وكذلك أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل يوم أول يولييه سنة ١٩٥٩ إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ العقد سابقاً على يوم أول أبريل سنة ١٩٥٥ فإن كانا لاحقين له وجب تسجيل التصرف أو الحكم بصحة التعاقد حتى يوم أول يولييه سنة ١٩٥٩ أو خلال سنة من تصديق المحكمة أو إثبات التاريخ أى الميعادين أبداً . ويتربط على مخالفة هذا الحكم الاستيلاء وفقاً للمادة (٣) ، وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر ١٣٧٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على وجوب تسجيل التصرفات الصادرة من الملاك بالتطبيق للمادة ٤ قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ورتبت على مخالفة هذا الحكم الاستيلاء على الأراضي المتصرف فيها وفقاً للمادة ٣ ، وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

ونظراً لأن بعض المتصرف إليهم قد عجزوا عن إجراء التسجيل في المهلة التي حددها القانون .
فقد رؤى إعطاء المتصرف إليهم مهلة جديدة ليتمكنوا فيها من تسجيل التصرفات الصادرة إليهم .
ولذلك أعد مشروع القرار بالقانون المرافق الذي استبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩
المذكورة ، نصاً آخر يمنح المهلة الجديدة إلى المتصرف إليهم ويحتم تسجيل الأحكام الصادرة بصحة
التعاقد عن تلك التصرفات خلال المهلة ذاتها .

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار بقانون المرافق على السيد رئيس
الجمهورية ، مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء الفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

· بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧
المشار إليه النص الآتي :

« استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار
إليه ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣ و ٤ بند (١) منه تستولي الحكومة نظير التعويض
النصوص عليه في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على ما جاوز
مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاعتداد بما
حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة في الملكية بسبب اليراث أو الوصية . ولا يحسب في القدر المذكور
ما تصرف فيه المالك وخرج من الاستيلاء وفقاً لأحكام المرسوم بقانون المذكور ، كما لا تخضع للاستيلاء
الأراضي البور التي سبق التصرف فيها بمقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

ومع ذلك يجوز للمالك خلال ستة أشهر من تاريخ إخطاره بقرار مجلس الإدارة النهائي في شأن الادعاء بيور الأرض التصرف في حدود مائتي فدان التي كان له أن يستبقها لنفسه وفقاً لحكم الفقرة السابقة إذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري قد استكملت خمساً وعشرين سنة خلال الفترة ما بين ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويوم ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

وعلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يصدر قراره النهائي في شأن الادعاء بيور الأرض ويخطر به المالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . وتناول التعديل الأحكام المتعلقة بالأراضي البور المملوكة للأفراد ، فأجاز لهم أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور ولا يسرى على هذه الأراضي حكم المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي ، إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ، وبعد مضي هذه المدة تستولي الحكومة على ما يجاوز مائتي فدان .

وقضت المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في فقرتها الأولى بأنه استثناء من الحكم السابق تستولي الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل به على ما جاوز مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ثم تلتها الفقرة الثانية من هذه المادة وقد أجازت للمالك أن يتصرف في حدود المائتي فدان التي كان له أن يستبقها لنفسه وفقاً لحكم الفقرة السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ إذا كانت مدة الخمس والعشرين سنة قد انقضت في الفترة ما بين يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ .

ولما كان المالك ممنوعاً من التصرف في هذه الأراضي قبل أن يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قراراً نهائياً في شأن الادعاء بيور الأرض .

ولما كانت مهلة السنة الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه قد أوشكت على الانتهاء في حين أن كثيراً من الاعتراضات الخاصة بالأراضي البور لما يفصل فيها بعد مما لا يكشف حق الحكومة في الاستيلاء على الأراضي الزائدة في خلال هذه السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ومما يفوت على المالك استعمال الرخصة الواردة في الفقرة الثانية .

لذلك

فقد أعد المشروع المرائق بتمديد الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ويتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعى بعرض هذا المشروع بقانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التى انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها
لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما أرنأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تتولى وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التى انتهى الوقف فيها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه متى كان المستحقون يقيمون إقامة عادية خارج الجمهورية العربية المتحدة فى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — على المستحقين المشار إليهم فى المادة السابقة أن يقدموا بأنفسهم هم أو ورثتهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت صفاتهم وحقوقهم وبيان محال إقامتهم فى الجمهورية العربية المتحدة وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المقرضين وتصبح الأعيان المذكورة وفقاً خيراً .

ولا تجوز الوكالة أو النيابة من المستحقين أو ورثتهم في إثبات صفاتهم أو حقوقهم .

مادة ٣ — على كل حائز للأعيان المشار إليها في المادة الأولى بصفته حارساً أو وكيلًا أو نائباً قانونياً أو بأية صفة أخرى أن يخطر وزارة الأوقاف بما في حيازته منها .

ويجب أن يتضمن الإخطار بياناً وافياً بموقعها ومساحتها وحدودها ووجوه استغلالها وريعها وكافة ما يتعلق بها وكذلك بياناً باسمه ولقبه وصفته في الحيازة وموطنه ومهنته على أن ترفق بهذه البيانات ما يثبتها من مستندات .

ويكون الإخطار بكتاب موصى عليه مضحوب بـ ١٠ وصول خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجب أن تسلّم الأعيان للوزارة مع كافة ملحقاتها والبيانات والمستندات المتعلقة بها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بواجب الإخطار المبين في المادة السابقة أو ضمنه بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تسليم الأعيان لوزارة الأوقاف .

مادة ٥ — يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الأوقاف والمدل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

١ — صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونص على إنهاء الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات البر وتمليك الأعيان التي انتهى الوقف فيها إلى المستحقين كل بقدر نصيبه .

٢ — وقد لاحظت وزارة الأوقاف أن فريقاً من الناس يدعون الوكالة أو النيابة عن مستحقين يقيمون إقامة عادية خارج الجمهورية العربية المتحدة وقد تمحقت الوزارة في بعض الحالات من أن تلك الصفات منتحلة .

٣ — ولما كان الأمر يتطلب التحقق من صحة وجود هؤلاء المستحقين على قيد الحياة لذلك أعد مشروع القرار بالقانون المرافق فنص في مادته الأولى على تولى وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ متى كان المستحق في شخص يقيم إقامة عادية خارج الجمهورية العربية المتحدة ، في تاريخ العمل بهذا القانون .

٤ — وأوجبت المادة الثانية على هؤلاء المستحقين أن يقدموا بأنفسهم هم أو ورثتهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت صفاتهم وحقوقهم خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون وإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المنقرضين وتصبح الأعيان المذكورة وقفاً خيرياً .

٥ — وأوضحت المادة الثالثة ما يجب على الحائزين الحاليين اتخاذه من إجراءات للتخلي عما بأيديهم من أعيان لوزارة الأوقاف فأوجبت عليهم إخطارها في مدى شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بما في حيازتهم منها ثم ألزمهم بتسليم هذه الأعيان مع كافة ملحقاتها وسائر ما هو متعلق بها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

٦ — ونصت المادة الرابعة على عقاب كل من أخل بواجب الإخطار المبين في المادة السابقة أو ضمنه بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تسليم الأعيان لوزارة الأوقاف بالحبس وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويتشرف وزير الأوقاف بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تملك المقارنات في أقسام الحدود ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في الجمهورية المصرية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر (ب) الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ؛
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يملك بأى طريق كان — عدا الميراث — عقاراً كائناً بإحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون ، وكذلك يحظر تقرير أى حق من الحقوق العينية على هذه المقارات كما يسرى الحظر أيضاً على عقود الإيجار التى تزيد مدتها على تسع سنوات .

ولوزير الحرية أن يحدد بقرار منه مناطق معينة يحظر فيها التأجير لمدة أقل من تسع سنوات إلا بحد التصريح من اللجنة المشار إليها بالمادة ١٢ من هذا القانون .

ولوزير الحرية كذلك أن يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يشملها الحظر المشار إليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ — استثناء من حكم المادة الأولى يجوز لوزير الحرية الترخيص بالتملك أو بتقرير الحقوق العينية أو بالتأجير المشار إليه فى المادة المذكورة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من هذا القانون وله الحق فى رفض الترخيص دون إبداء الأسباب ويكون قراره فى هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه أمام أية جهة .

مادة ٣ — يعتبر باطلاً كل تصرف أو تقرير أى حق عيني أو تأجير يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على ترخيص بالتملك أو بتقرير حق عيني أو بالتأجير بطريق الإقرار الكاذب أو بواسطة اسم مستعار أو بأية طريقة احتيالية وذلك فضلاً عن بطلان العمل الصادر بشأنه الترخيص .

مادة ٥ — الملكية والحقوق التى تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل بهذا القانون أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروط العقد قد نفذت تظل قائمة .

وكل نزاع فى شأن هذه الملكية أو الحقوق أو العقود أو الأحكام تفصل فيه اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من هذا القانون ويكون حكم اللجنة بعد التصديق عليه من وزير الحرية نهائياً وغير قابل للطعن فيه أمام أية جهة .

مادة ٦ — يجوز لشاغلى الأراضى بالبناء أو الفراش الذين لا يعتبرون ملاكاً فى حكم هذا القانون

أن يطلبوا شراء هذه الأراضي أو استئجارها لمدة لا تزيد على تسع سنوات ولوزير الحرية قبول أو رفض الطلب دون إبداء الأسباب وإذا لم يتقدم شاغلو الأراضي بطلب شرائها أو استئجارها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أو كانوا قد طلبوا الشراء أو الاستئجار في الميعاد المشار إليه ورفض طلبهم يكون لجهة الإدارة الحق في إزالة المباني والغراس على نفقتها أو إبقائها واعتبارها مملوكة للحكومة ولا يستحق ملاكها أى تعويض عنها .

مادة ٧ — يكون لشاغلي الأراضي بالبناء أو الغراس المشار إليهم في المادة السابقة في حالة الترخيص لهم بالشراء أو الاستئجار الأفضلية على غيرهم ولهم الحق في طلب تقسيط الثمن وفقاً للشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون .

مادة ٨ — جميع المحررات المثبتة للملكية أو أى حق من الحقوق العينية أو لحق الإيجار يجب تقديم إقرار عنها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إلى المديرية أو المحافظة التي تقع في دائرتها المقارات الواردة عليها هذه الحقوق .

ويعاقب من يتخلف عن تقديم الإقرار المشار إليه في الميعاد القانوني بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً .

مادة ٩ — يكون تملك الأراضي التي تروى من مياه الآبار على الوجه الآتي :

(أولاً) في الأحوال التي يكون فيها صاحب البئر غير مالك للأراضي التي تروى من هذه البئر فإن للزارع الفعلي لهذه الأرض أو لجزء منها الذي لا يعتبر مالكا في حكم هذا القانون أن يطلب شراء أو استئجار المساحة التي يزرعها وفقاً لأحكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون وتلتزم الحكومة بتعويض صاحب البئر عن ملكيتها .

(ثانياً) ملاك الأراضي التي تطمس آبارها بغير عمد أو تقصير من جانبهم يملكون بمنطقة الآبار الجديدة التي تنشئها الحكومة مساحات ماثلة للملكين وتؤول ملكية الأراضي التي تطمس آبارها للحكومة .

مادة ١٠ — يجوز نزع ملكية المقارات في المناطق التي يسرى عليها هذا القانون والاستيلاء عليها استيلاء مؤقتاً للنفعة العامة أو للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها الخارجي أو الداخلي وذلك دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنزع الملكية عدا ما يتعلق منها بتقدير التعويض .

مادة ١١ — تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على المقارات والأراضي خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات النابتة الآن لسلاح الحدود والتي يصدر ببياتها قرار من وزير الحرية .

مادة ١٢ — يصدر من وزير الحرية كافة القرارات المتعلقة بهذا القانون ، كما يصدر بالاشتراك مع وزير الزراعة اللائحة التنفيذية الخاصة به ، وتبين هذه اللائحة كيفية الحصول على الترخيص بالتملك

وبتقرير الحقوق الميمنية وبلاستئجار سواء أكان ذلك متعلقاً بالعقارات المملوكة للدولة أم المملوكة للأفراد كما تبين اللائحة كيفية وشروط التصرف وتقدير الحقوق الميمنية والتأجير بالنسبة للعقارات الخاصة بالدولة كما تبين اللائحة كيفية تشكيل اللجنة أو اللجان المختصة بإبداء الرأي وإجراءات نزع ملكية العقارات والاستيلاء مؤقتاً وكافة الشروط اللازمة لضمان استصلاح الأراضي واستغلالها .

مادة ١٣ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

تزداد أهمية أراضي الصحراء يوماً بعد يوم نتيجة المشروعات العمرانية التي سيترتب عليها زيادة قيمتها يضاف إلى ذلك أن المناطق التي تقع بها هذه الأراضي أهمية استراتيجية وعسكرية .
ولما كان التملك في هذه المناطق لا يخضع لقواعد قانونية شاملة ، لذلك رؤى أن ينظم التملك في هذه المناطق بقانون تحقيقاً لما سيترتب عليه بعد ذلك من رفع قيمتها ومنعاً للتهريب الذي يباشره كثيرون ويتخذون من هذه المناطق الواسعة مأوى لهم هاربين من ملاحقة المدالة والقانون لهم .
ويلاحظ باديء ذي بدء لم تكن هناك تشريعات محددة تحكم التملك في تلك المناطق سوى التشريعات الآتية :

(أ) بعض الأوامر العالية (ديكريات) التي صدرت في عهد الخديويين الذين حكموا مصر في العهد السالفه كالأمر الذي صدر في سنة ١٢٨٤ هـ — ١٨٨٤ ميلادية .

وهذه الأوامر العالية كانت تمنح العربان بعض الأراضي لاستغلالها في الزراعة بقصد التعميش من غلاتها دون أن يكون لهم حق ملكيتها ، ومنحت لهم الأراضي على حجة شرعية تفيد التملك .

(ب) لما صدر القانون المدني القديم اتجه الرأي إلى اعتبار الأراضي الصحراوية من الأراضي المتروكة التي يجوز تملكها بالاستيلاء الحر طبقاً للمادتين ٥٧ و ٨٠ منه .

وسند هذا الرأي أن الأراضي المتروكة هي الأراضي خارج الزمام أى الصحارى .

(جـ) صدر الأمر العسكري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بمنع تملك المصريين والأجانب عامة لهذه الأراضي دون إذن سابق من الحكومة كما يمنع تقرير الحقوق الميمنية للغير دون هذا الإذن ورتب على مخالفة أحكامه البطلان المطلق .

ولم يعترف الأمر العسكري المشار إليه إلا بالملكيات التي تتم بطريق الميراث وبشرط أن يكون للورث قد تلقى ملكية صحيحة طبقاً للأوامر العالية المشار إليها آنفاً أو بطريق البيع من الحكومة للأهالى .
(د) صدر المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ الذي مد العمل بأحكام الأمر العسكري المشار

إليه . وبصدور هذا المرسوم بقانون أصبح ذلك الأمر العسكري قانوناً من قوانين الدولة وبالتالي ظلت الملكية في الأراضي الصحراوية مشروطة بالشروط التي أوردتها الأمر العسكري المشار إليه .
(هـ) ولما صدر القانون المدني الجديد ثار الجدل حول ما ورد في المادة ٨٧٤ منه والتي تميز تملك الأراضي بطريق الاستيلاء الحر واشتد الجدل على وجه الخصوص فيما إذا كانت تلك المادة قد نسخت أحكام المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ وانقسم الرأي في هذا الشأن إلى اتجاهين متعارضين :

١ — أولهما يرى أن المادة ٨٧٤ من القانون المدني الجديد ناسخة للمرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ لأسباب أخصها أن تلك المادة لاحقة في صدورها للمرسوم بقانون آنف الذكر ومن ثم فقد نسخته .

٢ — وثانيهما يقول بعكس ذلك على أساس أن المرسوم بقانون نظم التملك في الأراضي الصحراوية ونظم القانون المدني الجديد التملك بوجه عام ومن ثم يظل المرسوم بقانون قائماً لأنه خاص بمناطق معينة .

والواقع أن المرسوم بقانون ما زال قائماً والدليل على ذلك أن المشرع حينما أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية وهو لاحق للقانون المدني الجديد أشار في ديباجته إلى المرسوم بقانون المشار إليه وبذلك فهو يعترف ببقائه قائماً . ولا شك أن مشروع القانون المقترح سينهى هذا الخلاف .

هذا وقد نصت المادة (١) من المشروع على حظر التملك بأي طريق عدا الميراث ويشمل هذا الحظر الحقوق العينية كما يشمل التأجير لمدة تزيد على تسع سنوات — أما الإيجار الذي يقل عن هذه المدة فقد ترك لوزير الحرية إصدار قرار يحدد فيه المناطق التي لا يجوز فيها التأجير إلا بتصريح من اللجنة المنصوص عليها في القانون .

ووزير الحرية يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يشملها الحظر المشار إليه في هذه المادة . ثم بينت المادة (٢) أن لوزير الحرية الحق في الترخيص بالتملك وبتقرير الحقوق العينية بناء على رأى اللجنة التي تشكل لبحث طلبات التملك وتقرير الحقوق العينية .

وقد استهدف المشروع منح وزير الحرية هذا الحق لما سبق أن ذكرناه في صدر هذه المذكرة من أن الأراضي الصحراوية لها وضعها الاستراتيجي فضلاً عن موقعها العسكري وإشراف سلاح الحدود على هذه الأراضي وعلى عمليات التهريب ولذلك نصت المادة أيضاً على أن للوزير الحق في رفض الترخيص دون إبداء الأسباب وأن قراره في هذا الشأن نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية للظروف التي أوضحت من قبل .

وقد نصت المادة (٣) على بطلان كل تصرف أو تقرير حق عيني أو تأجير يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٤) على أن من يحصل على ترخيص بالتملك أو بتقرير حق عيني أو بالتأجير بناء على إقرار كاذب أو استعارة اسم أو بأية طريقة احتيالية يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن بطلان العمل الصادر بشأن الترخيص سواء كان هذا العمل تصرفاً بالبيع أو بتقرير حق عيني أو تأجير .

كما نصت المادة (٥) على أن الملكية والحقوق التي تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على صدور هذا القانون أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروط العقد قد نفذت تظل قائمة .

وقد رأى المشروع أن يمنح شاغلي الأرض بالبناء أو الغراس رعاية خاصة لما بذلوه من جهد وتكاليف في سبيل إصلاحها وتعميرها فنصت المادة (٦) منه على أن لهم أن يطلبوا شراء هذه الأراضي أو استئجارها لمدة لا تزيد على تسع سنوات وخولت المادة وزير الحرية الحق المطلق في قبول الطلب أو رفضه دون إبداء الأسباب كما أجازت المادة للإدارة أن تزيل المباني والغراس على نفقتها أو إبقائها واعتبارها مملوكة للحكومة دون دفع أى تعويض وذلك في حالة عدم تقديم أصحابها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب شرائها أو استئجارها وكذلك الحال إذا تقدموا في الميعاد ورفض طلبهم .

وتأكيداً للرعاية التي منحها المشروع لشاغلي الأرض بالبناء أو الغراس نصت المادة (٧) منه على أنه في حالة الترخيص لهؤلاء بالشراء أو الاستئجار تكون لهم الأفضلية على غيرهم كما يكون من حقهم طلب تقييد الثمن وفقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون .

ولكي تتمكن السلطة القائمة على تنفيذ أحكام هذا القانون من حصر المحررات المثبتة للملكية والحقوق العينية الأخرى أو حق الإيجار فقد أوجبت المادة (٨) على أصحاب هذه المحررات تقديم إقرارات عنها إلى المديرية أو المحافظة التي تقع في دائرتها المقارات الوارد عليها هذه الحقوق وذلك في خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون .

ولما كانت الأراضي التي تروى من الآبار في الواحات وغيرها من المناطق التي يسرى عليها هذا القانون تعتمد على مياه تلك الآبار سواء أكانت أهلية أم مملوكة للحكومة فإن المشروع قد عني بتنظيم تملك الأراضي المذكورة بنصوص خاصة .

وواجهت الفقرة الأولى من المادة (٩) الأحوال التي يكون فيها صاحب البئر غير مالك للأراضي التي تروى منها كما أن زراع هذه الأراضي غير مالكين لها فنصت الفقرة المذكورة على أن لكل من يزرع جزء من هذه الأراضي بصفة فعلية أن يطلب شراء أو استئجار هذا الجزء وفقاً لأحكام المادتين السادسة والسابعة أما مالك البئر فتتولى الحكومة تعويضه عن ملكية هذه البئر .

ومن البديهي أنه إذا كان مالك البئر يزرع بنفسه جزء من الأرض التي تروى منها وليس مالكا لهذا الجزء الذي يزرعه فله الحق كما في الزراع في طلب تملك أو استئجار ما يزرعه .

وأعطت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ملاك الأراضي التي تطمس آبارها حق تملك مساحات مماثلة للملكيتهم في منطقة الآبار الجديدة التي تقوم الحكومة بإنشائها إنما على شرط ألا يكون طمس آبارهم نتيجة لتقصيرهم في المحافظة عليها أو لتعمدهم طمسها .

وأجازت المادة (١٠) نزع ملكية العقارات في المناطق التي يسرى عليها هذا القانون دون اتباع إجراءات نزع الملكية التي نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عدا ما يتعلق منها بتقدير التعويض وذلك للمنفعة العامة أو لأغراض المحافظة على أمن وسلامة الدولة من الداخل أو من الخارج . ونصت المادة (١١) على سريان القانون أيضاً على العقارات والأراضي خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلح الحدود والتي يصدر بديها قرار من وزير الحربية .

وبإيراد المواد سالفه الذكر يكون القانون قد حدد القواعد العامة التي يجب النص عليها في صلبه وما عدا ذلك من تفاصيل وتفريعات وإجراءات فقد نص في المادة (١٢) على أن يصدر وزير الحربية بالاشتراك مع وزير الزراعة اللائحة التنفيذية الخاصة به والمسائل التي يجب أن تشمل عليها هذه اللائحة وأن يصدر وزير الحربية القرارات المتعلقة بالقانون .

وبين مما سبق أن المشروع قد وفق بين المصلحة العامة التي تتطلب إشراف الدولة إشرافاً كاملاً على تلك المناطق لما لها من أهمية خاصة وبين المصلحة الخاصة بالنص على التسهيلات اللازمة لتمليك الأفراد هذه الأراضي والاعتراف بحالات الملكية السابقة على صدور القانون على النحو الموضح بنصوصه .

وتتشرف وزارة الحربية بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية حتى إذا ما وافق عليه تفضل بإصداره .

وزارة الداخلية :**قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨^(١)**

في شأن طلبات التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ٣٨ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على كل أجنبي ، يطلب التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ من القانون المشار إليه أن يشفع طلبه بشهادة رسمية تثبت أنه لم يسبق الحكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بشهادة برد اعتباره إليه إن كانت له سوابق من هذا النوع .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٧٨ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٨) .

وزارة الخزانة :**قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨^(٢)**

بالأتمة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وعلى القرار الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
سالف الذكر والقرارات المعدلة له ؛
وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يقدم الإقرار بالنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ المشار
إليه على الاستمارة رقم ١ ضريبة إضافية المرافق نموذجها أو على أى ورقة مشتملة على البيانات الواردة بها.
ويقدم الإقرار إلى مأمورية الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها
مركز إدارة الشركة التي تقاضى منها الممول إيراداته .

فإذا تعددت الشركات المساهمة التي يتقاضى منها الممول إيراداته الخاضعة للضريبة وكانت واقعة
في اختصاص أكثر من مأمورية واحدة فيقدم الإقرار إلى مأمورية الشركات المساهمة الواقع في
دائرة اختصاصها محل إقامة الممول .

مادة ٢ — تقدم الإقرارات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ المشار
إليه إلى مأمورية الشركات المساهمة الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة الشركة .

مادة ٣ — يكون إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وطلب ملاحظاته على التصحيحات
التي أجرتها المصلحة في إقراره المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون المشار إليه على الاستمارة رقم ٣
ضريبة إضافية المرافق نموذجها ويكون الإخطار في حالة عدم تقديم الإقرار آنف الذكر على الاستمارة
رقم ٤ ضريبة إضافية المرافق نموذجها .

مادة ٤ — إذا رفضت المأمورية ما قدمه الممول من ملاحظات على إخطاره بعناصر ربط
الضريبة أو قبلت بعض هذه الملاحظات دون البعض الآخر أخطرت الممول بعناصر ربط الضريبة
على الوجه الذي يستقر عليه رأيها وذلك على الاستمارة رقم ٥ ضريبة إضافية المرافق نموذجها .

مادة ٥ — تستعمل في الإجراءات ربط الضريبة والطمع فيها وإجراءات تحصيلها نفس الاستمارات
والنماذج المستعملة في ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فيما عدا ما نصت عليه هذه اللائحة .

مادة ٦ — تسرى على هذه الضريبة أحكام المواد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨
مكرراً ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
الصادر بها قرار وزير المالية في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ والقرارات المعدلة له .

مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة غير معاقب عليها بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨
يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٨ — يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها بالوقائع المصرية .

تحريراً في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٨ (٢٩ يولييه سنة ١٩٥٨) .

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

قرار رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال السباق والرماية وغيرها
من محال الألعاب التي تجرى عليها المراهنات بجميع أنواعها^(١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛

وعلى القرار رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في الملاهي ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجب في محال السباق والرماية وغيرها من محال الألعاب التي تجرى عليها المراهنات
بجميع أنواعها — توافر الاشتراطات العامة المنصوص عليها في القرار رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار
إليه كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

(١) أن يحدد ميدان السباق أو الرماية تحديداً واضحاً وأن يكون باتساع كاف لتمكين
المتفرجين من الرؤية وأن يكون منفصلاً عن المكان الذي ينحصر لجلوس المتفرجين أو وقوفهم
بواسطة حاجز يفتح به أو أكثر في الأماكن المناسبة ، وللجهة المختصة بالترخيص أن تحدد نوع
هذا الحاجز بما يتناسب ونوع السباق أو اللعبة وبحيث يكون كافياً لحماية الجمهور من خطر السباق
أو اللعب .

(٢) أن تخصص أماكن لانتظار السيارات أو الدراجات أو الحيسل أو ما في حكمها بما
يستعمل في اللعب .

(٣) أن تخصص غرف لتغيير ملابس اللاعبين إذا كانت الألعاب التي تجرى بالحل تقتضى هذا
التغيير — فإذا كان اللاعبون من الجنسين وجب أن تكون الغرف المختصة لكل من الجنسين
منفصلة عن الأخرى .

(٤) أن يزود الحل بإضاءة كهربائية كافية تغذى من مصدرين مستقلين تماماً عن بعضهما
على الوجه المبين بالمادة ٣٨ من القرار رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه أياً كان عدد المتفرجين ،
وذلك إذا كانت الألعاب تمارس ليلاً .

ومع ذلك فللجهة المختصة بالترخيص التجاوز عن المصدر الثانوي للإضاءة الفرعية إذا رأت أن
حالة الحل لا تدعو إلى استعمال هذا المصدر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

(٥) إذا كانت الأسلحة النارية أو الذخيرة تستعمل في الألعاب التي تزاول بالحل وجب تخصيص غرفة لها يراعى في إنشائها الاشتراطات العامة المقررة لمستودعات ومخازن الذخيرة والأسلحة النارية وفقاً لأحكام القانونين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ورقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

مادة ٢ — يجب في محل السباق أن توزع أماكن المراقبة توزيعاً سليماً حول ميدان السباق كما يجب أن تكون حلقات المرض الابتدائية باتساع كاف لتمكين المتفرجين من الرؤية والمعاينة .

مادة ٣ — يجب في محال الرماية على الحمام أو الأطباق توافر الاشتراطات الآتية :

(١) أن يفتح في الحاجز الفاصل بين ميدان الرماية ومكان جلوس الجمهور باب يوصل إلى ممر داخل ميدان الرماية لوقوف الرماة وتلك أرضية الممر أو تبلط بطبقة من خافق الزلط الرفيع أو الأسمنت أو البلاط أو أية مادة أخرى مماثلة .

(٢) أن تحدد حفرة قذف الحمام بحوائط من البناء أو الخرسانة بارتفاع مترين على الأقل من الداخل ويدير الجزء الأمامي منها المواجه لميدان الرماية بميل حتى مستوى سطح الأرض وتزود الحفرة بسلم من البناء أو الحجر أو الحديد للنزول إلى الحفرة والخروج منها .

(٣) أن تكون جوانب الأكشاك التي بها ماكينات قذف الأطباق والمعرضة للاصابة من الخرطوش مغطاة بطبقتين طويلة وعرضية بألواح من الخشب المفروز وبسمك لا يقل عن بوصة ونصف بوصة . وذلك في حالة مزاولة مباراة ضرب الأطباق في أوضاع وزوايا مختلفة من أماكن مختلفة (السكينت) .

(٤) أن تتوافر في مستودعات طيور الصيد التي بداخل محال الرماية الاشتراطات العامة المقررة لتلك المستودعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٤ — يجب في محال السباق أو الرماية على الحمام أو الأطباق وضرب النار أو الرماية بالطنبجة السريعة بميدان مكشوف توافر فيه الاشتراطات الآتية :

(١) أن تترك أرضية ميدان السباق أو الرماية بدون دك أو تبليط مع تعهدها بالعناية كغطيتها بالرمل الناعم أو زرعها بالحشائش .

وتكون الأرضية من مواد صلبة وممهدة تمهيداً جيداً في ميادين سباق الدراجات أو العربات أو ما في حكمها .

(٢) أن يسور المحل سور متين من البناء بارتفاع مترين على الأقل ويجوز أن يكون من الأسلاك الشائكة المركبة على حديد أو خشب .

(٣) ألا تقل المسافة عن ٥٠٠ متر من جميع الجهات بين المحل وبين المساكن أو ما في حكمها ويؤخذ القياس من مكان الرماة .

ولا يسرى هذا الشرط على محال السباق .

مادة ٥ — يجب في تشغيل محل الرماية على الحمام أو الأطباق مراعاة ما يأتي :

- (١) ألا يسمح بالعمل داخل ميدان الرماية أثناء المباريات لغير العمال المدربين .
 - (٢) ألا يسمح للجامعي الحمام المضروب بدخول ميدان الرماية إلا بعد انتهاء الرماية .
 - (٣) أن يجرى التخلص من الحمام المضروب بعد انتهاء الرماية إلى خارج المحل .
- مادة ٦ — يجب في محل ضرب النار أو الرماية بالطبنجة السريعة بميدان مكشوف توافر الاشتراطات الآتية :

- ١ — أن يقام حائط واق ذي فتحة أمام الضارب بحيث تتحكم نهاية هذه الفتحة في عدم ارتفاع الرصاص من التبة .
- (٢) أن تقام حوائط واقية من البناء أو الخرسانة المسلحة بسمك كاف وتجلد من الداخل بأفلاق النخيل وأن تكون الحوائط بالانحرافات اللازمة على جانبي الميدان من مركز الضرب حتى تبة الأهداف .

مادة ٧ — يجب في محال الرماية بالطبنجة بميدان مقفل توافر الاشتراطات الآتية :

- (١) أن ينشأ المحل جميعه من مواد مقاومة للحريق .
 - (٢) أن تغطي الحوائط والأسقف من الداخل بمواد ماصة للصوت .
 - (٣) أن يقام أمام الحائط المواجه للضرب خلف الأهداف ساتر بسمك ١/٢ بوصة على الأقل من الصاج المتين أو من أية مادة مماثلة .
 - (٤) أن يكون السكّار المواجه للضرب مائلاً بحيث يعكس الرصاص إلى الأرض .
 - (٥) أن تغطي الأرضية أسفل الحائط المواجه للضرب بأكياس مملوءة بالرمل أو ما يقوم مقامها .
- مادة ٨ — للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط ما تراه لازماً لحماية الجمهور من أخطار اللعب أو الإقلاق أو الإضرار بالصحة وذلك في محال الألعاب الأخرى التي تجرى عليها مراهقات أيّاً كان نوع هذه الألعاب .

مادة ٩ — يجب تعيين عامل أو موظف أو أكثر مدرب على أعمال الإطفاء حسب حاجة كل محل توافق على اختياره الجهة المختصة بالترخيص ويكون عمله المساعدة في إطفاء الحريق عند حدوثه وصيانة جميع أجهزة الأطفاء وجعلها معدة للاستعمال في أي وقت ويجب ألا يسند إلى هذا العامل أو الموظف أي عمل آخر مدة العرض .

١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (١٦ يولييه سنة ١٩٥٨) .

بيان هام للسادة المحامين

لقد كانت هناك وديعة ثابتة من أموال صندوق المعاشات والإعانات لنقابة المحامين مودعة بينك الجمهورية ومقدارها ٨٤٢٠٨ جنيهاً و٣٧٨ ملياً بفائدة ثابتة بمعدل ٣٪ يخص منها ضريبة إيراد وضريبة بلدية وضريبة دفاع ورسم تمغة على الإيداع وهذه الفائدة قيمتها ٢٥٢٦ جنيهاً و٢٦٢ ملياً سنوياً ولكن بعد خصم هذه الضرائب والتمغة يكون صافيها ١٩٢٣ جنيهاً و٣٢٣ ملياً فقط وهو ما يعادل ٢,٢٨٣ ٪ فقط .

ولما كان هذا الاستغلال غير مجز للنقابة على ما جاء بتقرير الخبير الاكتواري في ١٩٥٥/٦/٢٢ فقد ارتأى سيادته بحق وجوب استغلال بعض مال الصندوق في شراء أسهم الجمعية التعاونية للبتروال التي تمنى فائدة مقدارها ٦ ٪ سنوياً معفاة من جميع الضرائب بادية الذكر فضلاً عن المزايا الأخرى الآتية بيانها .

وقبل أن يحل ميعاد تجديد الوديعة المذكورة بينك الجمهورية في ١٩٥٨/١١/٢٣ عرضنا على مجلس النقابة عدم تجديدها والعمل على استثمارها فوراً في شراء أسهم الجمعية التعاونية للبتروال التي تعود بالفائدة على الصندوق بما لا يقل عن ٥١٦٠ جنية أى بزيادة قدرها ٣٢٣٧ جنية عن صافي فائدة الوديعة بينك الجمهورية . فصدر قرار المجلس في ١٩٥٨/١٠/١٦ بالموافقة على ذلك . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢ تنفذ هذا القرار بشراء ٤٣٠٠٠ سهماً من أسهم الجمعية التعاونية للبتروال قيمتها ٨٦٠٠٠ جنية .

وعلى ذلك فإن مساهمة صندوق المعاشات والإعانات لنقابة المحامين في الجمعية التعاونية للبتروال تجعل من حق السادة المحامين الانتفاع فوراً بالمزايا الآتية :

أولاً — بمجرد تقديم البطاقة الشخصية للسادة المحامين لأي محطة أو وكيل من محطات ووكلاء الجمعية يعامل المحامي معاملة العضو فيكون له الحق في شراء المواد البترولية بالنظام التالي :

- (١) البنزين — بالسعر الرسمي لمنطقة التسليم مع خصم قدره ٢٠ ملياً للصفحة .
- (ب) الأبيض بالسعر الرسمي بدون خصم .
- (ج) السولار بالأسعار الرسمية مع خصم قدره ٤٠٠ ملياً للطن .
- (د) المازوت بالسعر الرسمي بدون خصم .
- (هـ) الزيوت المعدنية والشحومات بالأسعار الرسمية للجمعية مع خصم قدره ٥ ٪ على مسحوبات الجملة فقط .

ثانياً — يكون للسادة المحامين إختيار أحد النظم التالية في التعامل :

(أ) أن يشتري بالنقد ويدفع الثمن فوراً ثم يتسلم فاتورة ويقدم ما يتجمع لديه منها آخر كل شهر لإدارة الجمعية ويسترد الخصم المقرر حسب الموضح بهاليه .

(ب) أن يشتري دفتر بونات بنزين بالنقد من المحطات أو من الجمعية فئة ١٠ جالون و ٢٠ جالون و ٤٠ جالون يدفع ثمنها تقدماً ويستعملها في سحب البنزين من أى محطة أو توكيل ويقدم في آخر كل شهر كموب الدفاتر للجمعية أو لأى محطة أو توكيل لاسترداد الخصم المقرر وفقاً لما تقدم .

(ج) أن يطلب دفتر بونات بنزين إجمالى وعند إرسال كشف الحساب إلى عضو النقابة يقوم العضو بالسداد وذلك بالتفاهم المباشر فيما بينه وبين الجمعية على طريقة السداد وضمانها .

ثالثاً — تصرف الجمعية للنقابة عائد عن جملة مسحوبات السادة الأعضاء بنسبة تقررها الجمعية العمومية سنوياً ولا تقل حالياً عن ٢ ٪ .

لذلك رأيت من واجبي أن أعلن هذا وأشرحه بوضوح للسادة الزملاء على النحو بادی الذكر . ويسر مجلس النقابة أن يدعوكم للعبادة بتنفيذ هذا المشروع الحيوى العظيم لتستفيدوا من تخفيض أسعار المنتجات البترولية بالتقدر سالف الذكر ولتفيدوا صندوق المعاشات والإعانات بالعائد من أثمان هذه المنتجات أيضاً .

والله ولى التوفيق .

تحريراً في ١٢/١١/١٩٥٨

أمين الصندوق

فكرى أغا

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

رصدتها نقلة المحامين

أكتوبر

سنة ١٩٥٨

السنة التاسعة والثلاثون

العدد

الثاني

« مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ
مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ۚ لِيَجْزِيَ
اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ
عَلَيْهِمْ إِنْ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا »

[قرآن كريم]

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

عدد

- ٢٣ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٠ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
٥ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا
(مجلس الدولة)

تأثر الإلتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضي .
مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة — للدكتور محمد عبد الجواد — الأستاذ بالمعهد الإسلامي بباريس .
النظام العام في الأحوال الشخصية في مصر — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للإجانب .

مدى حجية الحكم الجنائي في دعاوى الأحوال الشخصية وبخاصة دعاوى التطلاق للزنا — للأستاذ إيهاب اسماعيل وكيل النائب العام .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الإعفاءات
الجمركية . ص ٦٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن العمل الزراعى في
الاقليم السورى . ص ٧٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية
للوفاة من الأمراض المعدية بالاقليم المصرى . ص ١١٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ بإضافة فقرة جديدة الى
المادة ٧٦ من الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ . ص ١٢٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية . ص ١٢٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل تبليغ أو
إعلان أو تنفيذ جميع الأوراق والوثائق والأحكام القضائية بين إقليمي الجمهورية مباشرة بين
السلطات القضائية المتماثلة فيهما . ص ١٢٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنتاج بذرة تقاوى قطن الاكثار والمحافظة على نقاوتها في اقليم مصر . ص ١٢٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد . ص ١٣١
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اصلاح الزراعى فى الاقليم السورى . ص ١٣٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . ص ١٤٢
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى فى الاقليم المصرى ص ١٤٦

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . ص ١٤٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل رسم الصادر على القطن فى الإقليم المصرى . ص ١٤٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستقرار إعلان حالة الطوارئ . ص ١٥٠

وزارة التموين :

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة القصدير النقي إلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقدير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ١٥١
قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨ بإلغاء المادة ١٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ١٥٢

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاى والبن . ص ١٥٢

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعبئة الأرز الأبيض النقي أو أى مادة غذائية أخرى مسمرة فى عبوات خاصة . ص ١٥٣

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٥٤

قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الخلاوى الطحينية . ص ١٥٥
قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الأرباح بالنسبة لجميع الأدوات المنزلية المستوردة المصنوعة من الصينى بكافة أنواعه . ص ١٥٦

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية . ص ١٥٧

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن . ص ١٥٧

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بإضافة الأقمشة والمنسوجات الصوفية المنتجة محلياً للجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ص ١٥٨

أوامر عسكرية :

أمر رقم ٣٥ بتعديل الأمر رقم ١ خاص بالرقابة . ص ١٥٩

أمر رقم ٣٦ خاص بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين . ص ١٦٠

أكتوبر
سنة ١٩٥٨

المحكمة

العدد الثاني
السنة التاسعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن دواد ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٧

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

وصف التهمة . دفاع . قتل عمد . ضرب أنفى إلى الموت . تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أنفى إلى الموت دون تنبيه المتهم لا إخلال بحق الدفاع .
المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تنبيه سابق من القتل العمد إلى الضرب المفضى إلى الموت لعدم قيام الدليل على توفر نية القتل وكانت الواقعة المادية الميئنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإنه لا يحق للمتهم إثارة دعوى الإخلال بحقه في الدفاع .

(القضية رقم ١٢٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٤٨

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — تفتيش . صدور أمر النيابة بتفتيش شخص

٤٦

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قتل . عمد . نية القتل . حكم « تسبب كاف » . انتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد . عدم إقصاءه عن شخص من انصرفت نية المتهم إلى قتله . لا عيب .

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم عدم إقصاءه عن شخص من انصرفت نية المتهم إلى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فإن كانت الأولى فالمسؤولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله .

(القضية رقم ١٢١٥ سنة ٢٧ ق) .

توفر الجريمة كيفما كان عدد الأوغفة التي وجدت نائصة الوزن .

المبادئ القانونية

١ — إن التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدوري رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على إرجاء تقديم قضايا الجنيح التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمحابر لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .

٢ — إن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأوغفة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأوغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(القضية رقم ١٢٣١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيق وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٠

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية : متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة .

المبدأ القانوني

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الأخيرة

معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح .

ب — تفتيش . تنفيذ . تكليف الضابط المتهم بأن قلب جيوبها ويروز جزء من علبة صفيح أخرجتها كما أخرجت ورقة أخفتها في راحة يدها . أخذ الضابط الورقة منها . عدم منافاة ذلك لحكم المادة ٤٦ ج

المبادئ القانونية

١ — الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذاً له بدوره صحيحاً .

٢ — متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط لم يفتش المتهم بنفسه وإنما كلفها أن قلب جيوبها فبرز من جيوبها الآمن جزء من علبة صفيح أخرجتها كما أخرجت من جيوبها الأيسر ورقة أخفتها في راحة يدها فأخذها منها ووجد بداخل العلبة والورقة أفيوناً وحشيشاً فإن ما تنعاه المتهم من مخالفة الضابط لمقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات يكون على غير أساس .

(القضية رقم ١٢٢٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيق ومحمود حلمي خاطر المستشارين)

٤٩

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — نيابة عامة . قانون . تموين . صدور منشور من النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة . عدم اعتباره في قوة القانون .

ب — تموين . خبز . إنتاج خبز دون الوزن المقرر .

مختوماً بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . عدم جدواها في امتداد الميعاد .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقرر المتهم الطعن فيه بطريق النقض في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شمال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ (أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوماً المحددة بالقانون) تثبت عدم إيداع الحكم مختوماً ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً ولا يلتفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد ، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد .

(القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٥٣

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

أ - سبق لإصرار . قتل عمد . انصراف غرض التهم إلى الاعتداء على شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار .

ب - اشتراك . فاعل . قتل عمد . إطلاق التهم التاريخية وشمالاً بقصد تمكين باقي التهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم . اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل .

ج - إثبات . شهادة . حكم « تسبب كاف » . عدم إشارة الحكم عند القضاء بالإدانة إلى شهادة شهود التقى والرد عليها . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المصير هو العدوان

قاضياً بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما إذا وقع في الحكم المذكور بطلان أو وقع في الإجراءات بطلان فإن المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

(القضية رقم ١٢٣٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٥١

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧

استئناف . معارضة . إعلان التهم بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة . اعتبار المحكمة الاستئنافية مبدأ سريان ميعاد الاستئناف تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم المتهم بالحكم . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاهتداء إلى عنوانه وكان الحكم الاستئنافي لم يبحث تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد فإنه يكون قد أخطأ .

(القضية رقم ١٢٣٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٥٢

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم الأسباب . حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم إيداع الحكم

من التهمتين استناداً إلى أسباب تنصرف كلها إلى التهمة الأولى دون الأخرى فإنه يكون مشوباً بالقصور في تسييبه .

(القضية رقم ٨٦٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . شهادة . حكم « تسبيب كاف » . نسبة الحكم إلى الشهود على خلاف الثابت بالأوراق واقعة معينة لم يجعل لها اعتباراً في إدانة المتهم . لا عيب .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى مآرتبه عليها .

(القضية رقم ١٢٥٠ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

إجراءات . تشكيل المحكمة . قاض . صلاحيته . جواز اشتراك قاضي المحكمة العسكرية العليا الذي قرر بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها — عملاً بأحكام القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ — في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة المادية .

المبدأ القانوني

إن السلطة التي خولها القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ للمحكمة العسكرية لا تعدو أن تكون مجرد تكليف بالإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها ، وهي في هذه الحالة

على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأي فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

٢ — متى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته يميناً وشمالاً هو تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهريهما في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد أنتج التدبير الذي تم بينهم النتيجة التي قصدوا إليها وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير سبق الإصرار .

٣ — إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى شهادة شهود النفي والرد عليها رداً صريحاً لأن قضاءها بالإدانة اعتماداً على عناصر الإثبات التي بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تر وجهاً للأخذ بها .

(القضية رقم ١٢٤٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

تعدد الجرائم . حكم « تسبيب معيب » . استناد الحكم في براءة المتهم من التهمتين المسندتين إليه إلى أسباب تنصرف كلها إلى تهمة واحدة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم

المبادئ القانونية

١ - السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيقتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

٢ - إن تقرير ما إذا كانت السرعة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(القضية رقم ١٥١٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٥٩

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

استئناف . سقوط الاستئناف . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلاً قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف . تسليم التهم نفسه إلى قوة الحرس قبل الجلسة . كفايته .
م ٤١٢ . أ ج .

المبدأ القانوني

يبين من ظاهر نص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تمهيداً لإيداعه السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد تقدم للتنفيذ أي أن

محكمة الجنايات دون إبداء الرأي في موضوعها إذ ليس لها أن تقرر غير الإحالة ومجرد التقرير بذلك طبقاً للقانون المذكور ودون أن يقوم القضاة بعمل يجعل له رأياً فيها لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية عند نظرها بالمحكمة العادية .

(القضية رقم ١٢٥٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قتل عمد . اشتراك . حكم . تسبب معيب .
عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل لديه . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل العمد إلى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبة له إلى مسرح الجريمة لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عتب ارتكاب الحادث ، فإنه يكون معيباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(القضية رقم ١٢٥٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية .
ب - قتل وإصابة خطأ . محكمة الموضوع .
تقدير ما إذا كانت السرعة عنصراً من عناصر الخطأ أم لا . موضوعي .

٦١

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قبض . استيقاف . متى يجوز الاستيقاف ؟
المبادئ القانونية

للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الإجراء وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الشبهات والريب وأن ينبيء هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد اشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي إلى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره ، فإن الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند إلى أساس في القانون فهو باطل .

(القضية رقم ١١٦٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٦٢

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

أ — مواد مخدرة . دفاع . وصف التهمة . ما لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة . لإثبات المحكمة أن المتهم هو صاحب المواد المخدرة . اعتبار المتهم حائراً لها مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون لفت نظره . لا إخلال بحق الدفاع .

ب — مواد مخدرة . جريمة إحراز المواد المخدرة . متى تم ؟

ج — تفتيش . تنفيذ . ضبطية قضائية . قيام أحد المخبرين بالتفتيش تحت رقابة الضابط المأذون له به . صحيح .

د — دفاع . محام . تعارض مصلحة المتهمين . متى يتوافر ؟

يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فإذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس ، فإنه يعتبر أنه قدم نفسه إلى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقاً للمادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٥١٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٦٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

اختلاس . إخفاء سبائك في معمل كلية الهندسة قطعة من الرصاص ومحاولة الخروج بها . اعتبار الواقعة جنائية اختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت بالحكم أن المتهم يعمل سبائكاً في معمل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء عمله قطعة من الرصاص أخفاها في ملابسه ولم يخبر بذلك أحداً من زملائه في المعمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جنائية معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ أو المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التي يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معمل الكلية .

(القضية رقم ١٢٦١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للتجارة فيها وتوزيعها مستعيناً في ذلك بزوجته ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزاً للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يعد تغييراً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجبا لتنبيهه إليه .

٢ - إن جريمة إحراز الجواهر المخدرة تتم بمجرد الاستيلاء عليه مادياً مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جواهر مخدرة يحظر القانون إحرازه بغير تصريح ، ولا يجدي به بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب الجريمة هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أى غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة .

٣ - متى كانت إجراءات الضبط والتفتيش قد تمت بناء على أمر الضابط المأذون له بها وتمت تحت رقابته وإشرافه ، فإن الدفع بطلان التفتيش لأن الضابط عهد بتنفيذ أمر التفتيش إلى مخبر وهو ليس من رجال الضبط القضائي لا يكون له أساس .

٤ - متى كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم في حق أحد المتهمين الأول والثاني لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في

الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يعيب إجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد .

(القضية رقم ١٥٦٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٦٣

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

حكم . بيباقته . استئناف أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي : خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستئنافي .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - ولم ينشئ أسباباً لقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .

(القضية رقم ١٥٦٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٦٤

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

ضرب . عاهة مستديرة . إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المجني عليه قد تتحسن لو أجريت له جراحة . إدانة المحكمة المتهم دون التحدث عن عرض الجراحة على المجني عليه أو رفضه إجراءاتها . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على

٦٦

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — متشردون ومشتبه فيهم . متى تحقق جريمة العود للاشتباه ؟

ب — متشردون ومشتبه فيهم . وصف التهمة . سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه .

المبادئ القانونية

١ — تتحقق جريمة العود إلى حالة

الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، وهذا العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجهة إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، ويتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث بما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكوناً لجريمة أخرى .

٢ — إن المحكمة لا تتقيد بالوصف

القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاشتباه .

(القضية رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

الرغم مما ورد بالتقرير الفني من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد لإجراء الجراحة أو برفض المجنى عليه إجرائها ، فإن الحكم إذ دان المتهم بجناية العامة المستديمة دون أن يبت في هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ١٥٧٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

٦٥

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

اختلاس أشياء عجيورة . متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات ؟

المبدأ القانوني

يتطلب القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع في يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها في ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائي كما يتطلبه القانون ولا يدل بذاته على انصراف نية المتهم إلى عرقلة التنفيذ .

(القضية رقم ١٥٧٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

٦٧

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قتل عمد . حكم « تسبب كاف » . طول مدة
العلاج أو قصرها . لا أثر لها في توفّر نية القتل .

المبدأ القانوني

متى كان قد استخلص توافر نية القتل
استخلاصاً سائغاً وصحيحاً في القانون ، فلا
يؤثر في ذلك طول مدة علاج المجنى عليه
أو قصرها .

(القضية رقم ١٥٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي
والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٦٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

اختلاس . تحقق الجريمة متى كان المال المختلس قد
سلم إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاتره .
٢ ١١٢ ع .

المبدأ القانوني

تتحقق جناية الاختلاس المعاقب عليها
بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم
٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلماً
إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك
في دفاتره .

(القضية رقم ١٥٧٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي
والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، وعبد متولى عتم ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني الموضي المستشارين) .

٦٩

١٣ مارس سنة ١٩٥٨

حكم « تسبب معيب » . إيجاب . شركة « تقدير الأرباح فيها » . إثبات . طلب الشريك مبلغاً معيناً كتقدير جزافي لأرباحه بشرط الدفع فوراً وتحديد الغرض من هذا الإيجاب . رفض الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه في قضائه . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالباً بنصيبه في أرباح الشركة وعرض لإنهاء النزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغاً معيناً كتقدير جزافي لأرباحه وقيد هذا الإيجاب بشرط الدفع فوراً وحدد الغرض منه فلم يقبل شريكه ذلك فإن هذا الإيجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله ، فإذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به الموجب فإن الحكم يكون قد اعتمد في قضائه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفاً للقانون .

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم رغم تقريره باستحقاق

الطاعن لنصف الأرباح مما يستتبع الحكم له بهذه القيمة بالغة ما بلغت قضى له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تأسيساً على أنه مرتبطط بالعرض الذي سبق أن تقدم به لهيئة المحكمين في ١٢/٣/١٩٤٢ والذي حدد فيه هذا المبلغ في حين أن هذا العرض إن صح اعتباره إيجاباً لا يكون ملزماً للموجب إلا إذا صدر القبول فور حصوله والموجب أن يعدل عنه طالما أن القبول لم يصدر . وهو إذ تقدم لهيئة المحكمين بعروضه الثلاثة ومنها الحصول من الشركة المطعون عليها على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتقدير جزافي لأرباحه قصد أن يقبل عرضه فوراً وأن يدفع له هذا المبلغ حالا ، كما أثبت نفس الحكم المطعون فيه . ولكن الشركة لم تقبل هذا العرض ومسلكها في مراحل النزاع يقطع بعدم قبولها له بدليل استئنافها الحكم الابتدائي المحمول على هذا النظر . كما أن جميع القرائن تدل على أن الطاعن قد عدل عن إيجابه وقد تمسك بهذا الدفاع بصحيفة استئنافه وبعد كراته أمام محكمة الاستئناف ولكنها أهدرته والتفتت عنه .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استعرض وجهي الخلاف بين الطاعن والمطعون عليها الأولى ثم أورد بأسبابه في خصوصيهما أنه : « لا يمكن بعد ذلك قبول أي منازعة من طرفي الخصوم بالنسبة لهذا الشق الخاص باعتبار تجريئ شريكا في الأرباح بواقع

النصف... لا كتساب الشق الأول قوة الأمر المقضى به لصدور حكم استئناف ١٩٤٨/١/٨... ومن ثم ينحصر استئناف الطرفين في طريقة تصفية القطن المتنازع عليه وتحديد ما يخص نجرين من أرباح . ومن حيث إن هذه المحكمة ترى إزاء الحكم الاستئنافي الذي قضى ببطالان الشق الثاني من قرار المحكمين لأنهم خرجوا عن نظام مشاركة التحكيم وصفوا الحساب بين الطرفين بطريقة نظرية على أساس سعر ديسمبر سنة ١٩٤١ وهو السعر المتداول تسعة أشهر قبل تاريخ قرارهم بينما كان القطن بأ كمله في حيازة الشركة . وكان في إمكانهم تصفيته بطريقة فعلية وقت تاريخ القرار أو في تواريخ لاحقة له — ترى المحكمة أن نجرين كان قد حدد طلباته وأخطر بها الشركة والمحكمين قبل صدور قرارهم وقبل أى تصرف في القطن وهي إما ندب أحد أعضاء هيئة التحكيم للإشراف على عمليات التصفية الفعلية ثم توزيع النتيجة بواقع النصف لكل من الطرفين بعد خصم المصاريف وإما تسليمه نصف بالات القطن بثمان الشراء مضافا إليها نصف المصاريف أو إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغا جزافيا قدره ٥٠٠٠ جنيه » « ومن حيث إن نجرين وقد أظهر جليا رغبته في حدود حقوقه فلم تجبه الشركة ... متناسية أن نجرين شريك لها وله الحق أن ينتفع بنصف الأرباح ... » « ومن حيث إن الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة عند ما أخذ حلا من الحلول الثلاثة التي لم تجب عليها الشركة وقضى لنجرين بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه خصوصا وأن الأخير قد أوضح عندما عرض هذا الحل أنه يقبل أن يدفع له حالا المبلغ المقدر لكي يتفادى مخاطر المضاربة بالقطن المشترك ، وكان على الشركة عند عرض الحلول المذكورة وتفاديا للالتزامها بدفع المبلغ المقدر جزافيا والذي ارتبط

به نجرين إما أن تعرض على شريكها نصف مقدار القطن بعد سداد قيمته أو تسمى حالا لتصفيته بالطريقة الرسمية وتدفع لشريكها حصة في الأرباح بدلا من حجزها القطن وتصفيته بمعرفتها دون إخطار إلى شريكها أو أى تدخل منه » ، ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه رغم تسليمه بحق الطاعن في نصف الأرباح الفعلية لصفقة القطن موضوع النزاع ، عاد وقدر هذه الأرباح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تأسيساً على أن الطاعن أصبح مرتبطاً بهذا التقدير بعد أن تقدم به بأحد عروضه الثلاثة لهيئة المحكمين في ١٢/٣/١٩٤٢ . « ومن حيث إنه يبين من مطالعة صورة صحيفة الاستئناف وصورة مذكرة الطاعن لمحكمة الاستئناف لجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ أنه تمسك فيهما بأن هذا العرض إن صح اعتباره إيجاباً من جانبه فقط فقد سقط لأنه لم يصادف قبولا من جانب الشركة . ولما كان هذا العرض من جانب الطاعن لا يعدو أن يكون إيجاباً قيده بشرط الدفع فوراً تفاديا لخطر المضاربة بالقطن موضوع النزاع فهو إيجاب لا يلزم صاحبه إلا إذا اقترن به قبول مطابق له . وإذا كان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قرر صراحة أن الطاعن قرر ذلك العرض بشرط الدفع حالا وحدد الغرض منه وهو تفادي خطر المضاربة على القطن موضوع النزاع وأن الشركة المطعون عليها لم تقبل ذلك مما كان من مقتضاء سقوط ذلك الإيجاب لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله وكان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد على الطاعن به — إذ كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفاً للقانون متعيناً نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . » (القضية رقم ٩ سنة ٢٤ ق)

٧٠

١٣ مارس سنة ١٩٥٨

أ — تقادم مسقط « انقطاعه » . صورية . انقطاع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي . دعوى الصورية التي يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر قاطعة للتقادم وعدم دفعها لا يعتبر إقراراً ضمنياً قاطعاً للتقادم .

ب — تقادم مسقط « انقطاعه » . المطالبة القضائية التي تقطع التقادم . م ٨٢ مدني قديم و ٣٨٣ مدني جديد . ح — تقادم مسقط « انقطاعه » . الغاية مما ورد في المادة ٣٨٣ مدني جديد من أن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم . م ١٥٢ و ١٥٣ مرافعات .

المبادئ القانونية

أ — لا ينقطع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي — سواء في ظل القانون المدني القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد — إلا بالتنبيه الذي يصدر من الدائن الذي بيده السند التنفيذي لمدينه أو بالحجز عليه أو بالإقرار الذي يصدر من المدين بحق الدائن صريحاً كان ذلك الإقرار أو ضمنياً . ومن ثم فإن إدعاء ذلك الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدينه لآخر ورفع دعوى بطلب الحكم بهذه الصورية والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون ، ولا يشفع في اعتبار دعوى الصورية قاطعة للتقادم القول بأنها ليست من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تمهد للتنفيذ ذلك لأن دعوى الصورية شأنها كشأن باقي الدعاوى والطرق التي قررها الشارع في التقنين المدني للمحافظة على الضمان

العام للدائنين ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التي تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها — مع التسليم بأنها تمهد للتنفيذ — بمثابة التنبيه القاطع للتقادم وهو ذلك التنبيه الذي نص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . ونتيجة لما تقدم فإن عدم دفع تلك الدعوى لا يمكن اعتباره إقراراً ضمنياً قاطعاً للتقادم .

٢ — المطالبة القضائية التي تقطع التقادم — طبقاً لنص المادة ٨٢ مدني قديم والمادة ٣٨٣ مدني جديد على حد سواء — وهي مطالبة الدائن المدين بحقه أمام القضاء أي بإقامة دعوى بحقه إذا لم يكن ثمت سند تنفيذي بيده . فإذا كان يد الدائن سند تنفيذي فلا حاجة به للمطالبة القضائية .

٣ — لم يستحدث المشرع بالمادة ٣٨٣ من التقنين المدني حكماً جديداً وإنما قن ما استقر عليه القضاء في شأن الأعمال القاطعة للتقادم وغايته من قوله « إن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم » أن تشمل الأعمال القاطعة للتقادم الطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥٢ مرافعات ، وتدخله في دعوى سبق رفعها بالتطبيق للمادة ١٥٣ مرافعات .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وللثابت في الأوراق . وفي بيان ذلك

الحق المطالب به — هذا إلى أن التقادم لا ينقطع إلا بعمل من أعمال التنفيذ المنصوص عليها قانوناً — وليست دعوى الصورية أو الحكم الصادر فيها من أعمال التنفيذ — والقول بخلاف ذلك ليس مما يتفق مع قواعد القانون التي تفرق بين ما يقطع مدة التقادم بالنسبة للحق وما يقطعه بالنسبة للحكم الصادر عن هذا الحق — وقد أوضح الطاعن في التمهيد لهذا السبب من أسباب النعي على الحكم المطعون فيه أن العمل القاطع للتقادم — لا بد أن يكون ناشئاً من إجراء قانوني مباشر من الدائن للمدين خاصاً بالمطالبة بالدين وأنه لكي تكون المطالبة القضائية قاطعة للتقادم يتعين أن يوضح الدائن بطريقة قاطعة تأييد حقه ضد من يسرى التقادم لمصلحته — وأن كل الإجراءات الوقتية والأعمال التحفظية التي لا تتخذ بطريقة حالة محققة لا يبنى عليها قطع التقادم — ثم أردف الطاعن عباراته هذه بالقول بأن محكمة الاستئناف أهدرت في حكمها المطعون فيه كل هذه المبادئ القانونية .

« وحيث إن هذا النعي على أساس — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن على ما ذكرته في أسباب حكمها من أنها : « ترى للفصل في هذا النزاع بحث ما إذا كانت الدعوى رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ كلى مصر والدعوى رقم ١٤٧٥ لسنة ١٩٢٣ كلى مصر المرفوعتين من مجلس محلي أسيوط وملوى ضد أحمد صديق وعلى أفندي مراد بصفته قima على عبد العاطى محمد قاطعتين للمدة أم لا . وقد طلب في الأولى الحكم باعتبار العقد المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ المسجل في ١٦ / ٥ / ١٩٢٧ سوريا واحتياطياً الحكم بإبطاله باعتباره حاصلًا لإضراراً

يقول الطاعن إنه من الوقائع الثابتة أنه كان سكرتيراً لمجلس محلي ملوى ثم أسيوط واتهم بأنه استولى على مال من هذين المجلسين في سنة ١٩٢٧ . وبعد أن حقق معه قدم مع آخرين لمحكمة جنائيات أسيوط فحكمت عليه هذه المحكمة بالعقوبة وبالتعويض للمجلسين البلديين في ٢١ / ٧ / ١٩٢٩ — ولم يعلم الطاعن بسمى المطعون عليه لتنفيذ هذا الحكم إلا بعد أن أعلنته زوجته السيدة سنية محمد توفيق بدعواها التي علم منها أن المطعون عليه قد وقع حجزاً بهذا الحكم في ١٤ / ٥ / ١٩٥٠ على منقولاتها الخاصة فتقدم للقضاء المستعجل بإشكال في تنفيذ هذا الحكم لسقوطه بمضى المدة الطويلة — ف قضى فيها بوقف إجراءات التنفيذ وأشارت المحكمة إلى أنه في تاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٤٨ حرر محضر عدم وجود قررت فيه من تدعى فاطمة محمد حسنين أن الطاعن لا يقيم في المنزل الذي أريد الحجز فيه عليه وأنه لا يملك فيه أى منقولات — وذكر الطاعن أنه إذا كان دين المجلس قد ابتدأ في سنة ١٩٢٧ فإن مدة التقادم تبدأ في السريان من هذا التاريخ ، أما مدة تقادم الحكم الصادر في ٢١ / ٧ / ١٩٢٩ بالمديونية وهي خمس عشرة سنة فيبدأ سريانها من يوم صدوره — وما لم ينفذ هذا الحكم في خلال هذه المدة فإن أثره ينعدم وتزول الميزة القانونية الناتجة عن صدوره — وكل ما يطلب من المدين هو أن يثبت أن الحكم لم يجر تنفيذه طوال مدة التقادم — وأنه كان من الثابت أن دعوى الصورية التي أقامها المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق كانت قد رفعت قبل أن يصدر حكم المديونية في ٢١ / ٣ / ١٩٢٩ . فإن هذه الدعوى لا يمكن أن تقطع مدة التقادم بالنسبة لهذا الحكم — إذ أن العمل الذي يقطع المدة هو الذي يأتي بعد نشوء

رقم ٣٥١ ص ٥٠٣ ... » . « وليس أصرح في إظهار نية المستأنف (مجلس محلي أسيوط وملوى) من رفع الدعويين ٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ و ١٤٧٥ لسنة ١٩٣٣ كلى مصر وتمسكه بصورية العقدين الصادرين من المستأنف عليه (الطاعن) وطلب إبطال التصرف الحاصل منه مما يدل على إصرار المستأنف على اقتضاء حقوقه وتمسكه بها ورفع الدعويين المشار إليهما هي وسيلة قانونية لاستخلاص الدين والوفاء به — وقد كان المستأنف عليه خصما في الدعويين طيلة مرحلة التقاضى فهذه المطالبة القضائية لا شك في أنها تقطع التقادم كما أن عدم دفع المستأنف عليه لهاتين الدعويين وعدم إنكاره الدين يعتبر إقراراً ضمناً لقطع التقادم مثل الإقرار الصريح — وقد نصت المادة ٣٨٣ مدنى جديد على أنه ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبية والحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى ، كما نصت المادة ٢٨٤ فقرة أولى مدنى جديد على أن ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالقول بأن الدعويين المرفوعتين من المستأنف هما من قبيل الإجراءات التحفظية فهذه المحكمة لا تراها كذلك فهما خاصتان بأعمال أقوى من الأعمال التحفظية وهما تمهدان للتنفيذ على المستأنف عليه (الدكتور السنهورى الموجز فى الالتزامات ص ٤٥٨ بند ٤٥٥) . »

« وحيث إنه يتضح من مجموع ما تقدم أن الدعويين المشار إليهما قاطعتان للتقادم وقد تأيد الحكم الصادر فيهما استئنافياً فى ١٩٣٥/٦/٢٠ .

بالحكومة ، وطلب فى الثانية الحكم بإبطال عقد البيع الخاص بالقطعة الثانية الكائنة بمنشية البكرى والمؤرخ ١٩٢٧/٥/١٦ باعتباره سوريا وأنه كأن لم يكن واحتياطياً بإبطال العقد للذكور لحصوله إضراراً بالحكومة — وقد قضى فى هاتين الدعويين وفى دعوى أحمد صديق ضد مديرية أسيوط ومجلس محلى ملوى وأسيوط وعبد العاطى محمد (٣٩٩ سنة ١٩٢٨ كلى مصر) وقد ضمت هذه القضايا وفصل فيها بحكم واحد بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٦ برفض الدعوى الأخيرة وبصورية العقدين الصادرين من عبد العاطى محمد إلى أحمد صديق واعتبارهما كأن لم يكونا إلى آخر الحكم ، وذكرت المحكمة أنها وقد أخذت بنظرية الصورية فلا محل بعد ذلك للبحث فى نظرية إبطال التصرفات ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠ ثم قالت المحكمة : وحيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأى القائل بالتوسع فى معنى المطالبة التى يترتب عليها قطع التقادم بمعنى أن أية مطالبة أمام القضاء يترتب عليها انقطاع التقادم متى تبين أنها مظهر لنية صاحب الحق فى التمسك بحقه المهدد بالسقوط (راجع فى هذا الصدد دللوز التعليقات الجديدة على المادة ٢٢٤٤ فرنسى بند ص ٨٨٢) من الجزء الرابع من طبعة سنة ١٩٠٧ وقد جاء به :

« وإنه لا محل للقول بأنه يشترط للمطالبة التى تقطع التقادم أن تكون مترتبة وواقعة على نفس الحق الذى يسرى عليه التقادم لأن المشرع أراد أن يرتب هذا الأثر على أية مطالبة أمام القضاء تكون مناقضة لسريان ذلك التقادم ومظهره لنية صاحب الحق فى تمسكه بحقه المهدد بالسقوط وإصراره على الوصول إليه (حكم محكمة مبصر الابتدائية فى ١٩٢٦/١٢/٩ محاماة السنة ٧

ولما كانت مدة التقادم لم تكتمل حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد فإنه طبقاً للمادة السابعة منه تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل — ولما كانت المادة الثالثة من ذلك القانون تقضى باحتساب المواعيد بالتقويم الميلادي فتكون نهاية مدة التقادم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٠ — ولما كان من المسلم به حصول تنفيذ في ١٤/٥/١٩٥٠ كان من أثره أن أقام المستأنف عليه إشكالا أمام القضاء المستعجل كان محدداً لنظره جلسة ١٩٥٠/٦/٥ — وهذه الإجراءات تقع جميعها قبل نهاية تكامل التقادم فيكون الحكم الصادر ضد المستأنف عليه من محكمة جنابات أسيوط في ٢٧/٧/١٩٢٩ في القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٢٧ سايرة أسيوط و ١٤ سنة ١٩٢٩ سايرة ملوى قائماً منتجاً لآثاره ولا محل والحالة هذه لبحث أثر التنفيذ ضد الشركاء والآخرين ونظرية النيابة المتبادلة ويتعين إلغاء الحكم المستأنف .

« وحيث إنه يبين من الحكم أن محكمة الاستئناف لم تؤسس حكمها على ما صرحت به في الأسباب إلا على أساس واحد قررت فيه أن دعوى الصورية التي أقامها المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق تعتبر قاطعة للتقادم — وأن عدم دفع هذه الدعوى يعتبر إقراراً ضمناً من الطاعن — قاطعاً هو الآخر للتقادم .

« ومن حيث إن هذا الذي أقامت عليه محكمة الاستئناف قضاءها مخالف للقانون — ذلك أن دعوى الطاعن — كما هو ثابت من الوقائع موضوعها طلب الحكم بسقوط أثر الحكم الصادر في ٢١/٧/١٩٢٩ لمضى أكثر من خمس عشرة سنة دون أن يتخذ بموجبه إجراء تنفيذي ، وأن

تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي لا ينقطع سواء في ظل القانون المدني القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد إلا بالتنبيه الذي يصدر من الدائن الذي بيده السند التنفيذي لمدينه — أو بالحجز عليه أو بالإقرار الذي يصدر من المدين بحق الدائن صريحاً كان ذلك الإقرار أو ضمناً — وإذا كان ذلك وكان الادعاء بصورية عقدي البيع الصادرين من الطاعن لأحمد صديق وإقامة الدعوى من المطعون عليه بطلب الحكم بهذه الصورية والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون — فإن تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على خلاف هذا النظر يكون مخالفاً للقانون ولا يدفع هذه المخالفة ما ذهب إليه ذلك الحكم من أن دفع الدعوى بالصورية يعتبر مطالبة قضائية قاطعة للتقادم — والقول من جانبه تأييداً لهذا النظر أنه يرى الأخذ بالرأي القائل بالتوسع في معنى المطالبة فيترتب القطع على أية مطالبة قضائية متى تبين أنها مظهر لنية صاحب الحق في التمسك بحقه المهدد بالسقوط والتنويه في هذا الخصوص بما ورد في المادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد من اعتبار أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى — قاطعاً للتقادم والاستناد إلى ذلك في انطواء دعوى الصورية في مدلولها ، ذلك أن المطالبة القضائية التي تقطع التقادم — طبقاً لنص المادة ٨٢ من القانون المدني القديم والمادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد — على حد سواء — هي مطالبة الدائن المدين بحقه أمام القضاء أي بإقامة دعوى بحقه — إذا لم يكن ثمة سند تنفيذي بيده — فلا غناء فيما جنح إليه الحكم المطعون فيه من القول بالتوسع في معنى المطالبة — ولا جدوى منه —

قاطماً للتقادم .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٤١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم والحسينى العوضى ومحمد رفعت المستشارين) .

٧١

١٣ مارس سنة ١٩٥٨

١ — ضرائب . إجراءات . لجنة التقدير . عدم مراعاتها ميعاد إعلان الممول بالحضور أمامها ورفضها طلب الممول بالتأجيل . بطلان قرارها الصادر بتقدير الأرباح .

ب — نقض « أسباب قانونية » . تطليق النعى بسبب قانونى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — مخالفة إجراءات اللجان الإدارية وقراراتها للأصول العامة وانحرافها عن الأصول المقررة — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يجعل هذه القرارات باطلة . فإذا كانت لجنة التقدير لم تراعى ما أوجبه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بالحضور أمامها قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام على الأقل ورفضت طلب التأجيل الذى أبداه الممول فإن قرارها بتقدير الأرباح يكون باطلاً ولو لم يرد بذلك نص فى القانون المذكور ودون ما حاجة إلى الاستناد فى ذلك إلى قواعد قانون المرافعات وأحكامه ، ذلك لأن لجنة التقدير وإن كانت لجنة إدارية إلا أن العيب الذى شسب لإجراءاتها هو عيب جوهرى يمس أصلاً من

إذ الواقع الثابت فى هذه الدعوى هو أن يسد الدائن سنداً تنفيذياً فلا حاجة به للمطالبة القضائية ولا جدوى كذلك من القول بأن دعوى الصورية — هى واحدة من الدعاوى التى يتمسك فيها الدائن بحقه أثناء سيرها — وأنها بذلك تكون قاطمة للتقادم ذلك أن المشرع لم يستحدث بالمادة ٣٨٣ من التقنين المدنى حكماً جريزاً وإنما قنن ما استقر عليه القضاء فى شأن الأعمال القاطمة للتقادم — وغايته من قوله : « إن أى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى يعتبر قاطماً للتقادم » أن تشمل الأعمال القاطمة للتقادم للطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥٢ مرافعات — وتدخله فى دعوى سبق رفعها — بالتطبيق للمادة ١٥٣ مرافعات . ولا يشفع للحكم المطعون فيه ما قرره — تدعيماً لوجهة نظره — من أن دعوى الصورية ليست من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تعهد للتنفيذ — ذلك أن دعوى الصورية شأنها كشأن باقى الدعاوى والطرق التى قررها الشارع فى التقنين المدنى — للمحافظة على الضمان العام للدائنين — ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التى تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها — مع التسليم بأنها تعهد للتنفيذ بمثابة التنية القاطمة للتقادم — وهو ذلك التنبية الذى نص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . وإذا كان ذلك وكان النظر القانونى السليم — على ما سبق بيانه — هو اعتبار دعوى الصورية المقامتين من المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق غير قاطمتين للتقادم — فإن عدم دفع هاتين الدعويتين لا يمكن اعتباره — بالتالى ونتيجة لما تقدم — إقراراً ضمناً

الأصول العامة التي حرص المشرع في القانون المشار إليه على توفيره وصيانتها للمولين وهو حق الدفاع .

٢ — متى تبين أن النعى وإن كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكم

« ... حيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه وتأويله من أربعة وجوه : الأول — أنه على فرض تطبيق قواعد المرافعات على واقعة الدعوى فإن المطعون عليهما لم يتمسكا بالدفع ببطالان الإجراءات في صحيفة الطعن ، وإنما جاء هذا الدفع متأخراً وفي جلسة المرافعة الأخيرة أو في مذكرة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون قد سقط الحق فيه إذ يجب إبداءه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أي طلب أو دفاع فيها . والثاني — أنه مع تسليم الحكم المطعون فيه بأن حضور المطعون عليهما أمام اللجنة أزال البطلان إلا أنه أسنده إلى سبب جديد آخر هو عدم استجابة اللجنة إلى طلب التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور بينما يدل نص المادة ١٤ على أن التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور علاج للبطلان — وليس وجه بطلان جديداً . والثالث — أنه لا بطلان بغير نص أو قرار . وليس في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لأحكامه التنفيذية نص على البطلان سواء لعدم مراعاة مواعيد إبداء الملاحظات على تقديرات المأمورية الواردة في النموذجين رقم ١٩ ، ورقم ٢٠ ضرائب قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أمام تلك

اللجنة . كما أنه لم يترتب على عدم مراعاة هذه المواعيد أو استكمالها ضرر للمطعون عليهما طالما أنهما لم يقبلتا تقديرات المأمورية ونازعا فيها أمام المحكمة ، هذا فضلاً عن أن تلك المواعيد إنما هي مواعيد تنظيمية أريد بها مجرد تنظيم إجراءات الربط والمطالبة التمهيدية فهي رخصة للمصلحة ولا يتعلق بها حق للمول ... والرابع — أن لجنة تقدير الضرائب ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي هيئة لجنة إدارية فلا محل لتطبيق قواعد المرافعات على واقعة الدعوى وعلى إجراءات إدارية بحث لأنه لو كان المشرع قد أراد تطبيق هذه القواعد واتباعها لنص على ذلك صراحة وأحال عليها ، ولكن المشرع أراد في الواقع التحلل من القيود الشكلية والإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات بشأن الحضور والإعلان قصداً في الوقت وتمكيناً للجان من إنجاز عملها على وجه السرعة دون أن يكون في ذلك ضرر على المول الذي إن فاته أن يبدى أمام اللجنة دفاعه فإن في وسعه أن يستكمل ما فاته من ذلك أمام المحاكم .

« وحيث إن ماتنماه الطاعنة في الوجه الأول وإن كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة أمام محكمة الموضوع ، كما بين من الحكيمين الإبتدائي والاستثنائي فيجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« وحيث إنه فيما يختص بموضوع هذا النعى فانه يبين من الاطلاع على عريضة طعن المطعون عليهما في قرار لجنة التقدير أمام محكمة بنها الابتدائية المقدمة صورتها الرسمية من الطاعنة أنه قد ورد فيها « وحيث إن جميع الإجراءات التي اتخذتها مصلحة الضرائب في هذه القضية باطلة وغريبة فضلاً عن أن حق المصلحة قد سقط بمضي المدة .

وحيث إن غرابة الإجراءات وبطلانها قد بدأ بأن أرسلت المأمورية إلى الطالبين النموذج رقم ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ وفيه تحدد للممول ٢٠ يوماً لإبداء ملاحظاته على تقديراتها ولكنها بدلا من أن تنتظر هذه المدة الممنوحة قانوناً للممول أرسلت له في يوم ١٩٥٠/٦/٢٤ النموذج رقم ٢٠ ضرائب تخطره فيه بأنها مصممة على تقديرها الوارد في النموذج رقم ١٩ وتحدد له عشرة أيام لإبداء رأيه ولكنها في نفس الوقت ودون انتظار مهلة العشرة أيام أرسلت له خطاباً تخطره فيه بأنها حددت لنظر قضيته أمام لجنة التقدير « الدائرة الثالثة » جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ وقد ذهب الممول إلى اللجنة وطلب التأجيل حتى يستطيع إبداء ملاحظاته وخصوصاً أن النماذج المذكورة لم يرد بها أسس التقدير ولكن اللجنة رفضت طلبه — وظاهر بجلاء ما في هذه الإجراءات من تعسف وبطلان — إذ أن المهلة الواردة بالنماذج منحت للممول حتى يستطيع تدبر الأمر والدفاع عن نفسه » ثم ورد فيها في موضع آخر . « وحيث إنه بالنسبة لسقوط حق مصلحة الضرائب فقد سقط حق المصلحة رغم التجائها إلى إجراءات باطلة غير سليمة للحيلولة دون هذا السقوط » وبعد أن تكلمت المريضة عن موضوع التقدير والغرامة التي أوقعتها اللجنة على الممولين انتهت بطلب الحكم أصلياً بسقوط الحق في المطالبة بمضى المدة واحتياطياً بتعديل قرار لجنة التقدير ورفع الغرامة ، وهذا الذي ورد في عريضة الطعن هو تمسك صريح من المظمون عليهما ببطلان إجراءات مصلحة الضرائب سواء بالنسبة لعدم مراعاتها المواعيد الممنوحة لهما في النموذجين رقم ١٩ ورقم ٢٠ ضرائب أو لعدم مراعاتها ميعاد تكليفهما بالحضور أمام لجنة التقدير أو لرفض اللجنة طلب الممولين التأجيل لإبداء أقوالهما ودفاعهما وقد أثار هذا البطلان بصفة خاصة عند ما دُفعا في العريضة

بسقوط الحق بمضى المدة بقولهما إن هذا السقوط واقع فعلاً رغم ما التجأت إليه المصلحة من إجراءات باطلة لا تحول دون وقوعه . وعلى ذلك يكون النعى بما ورد في هذا الوجه مردوداً .

« وحيث إن النعى في وجهه الثالث والرابع مردود . ذلك أن لجنة التقدير وإن كانت لجنة إدارية إلا أن العيب الذي شاب إجراءاتها بعدم مراعاة ميعاد إعلان المظمون عليهما بالحضور أمامها وبما قرره من رفض طلب التأجيل عيب جوهري يعس أصلاً من الأصول العامة التي حرص المشرع في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على توفيره وصيائمه للممولين ، وهو حق الدفاع ، فقد كان نص المادة ٥٢ من مشروع القانون المذكور عند وضعه خالياً من تحديد ميعاد يمضي بين تاريخ إعلان الممول بالجلسة المحددة أمام لجنة التقدير وتاريخ تلك الجلسة ولكن اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عند ما عرض عليها هذا النص عدلته وأوجبت إعلان الممولين بالحضور أمام اللجنة قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك على ما ورد في تقريرها « حتى يتاح للممول إبداء ما عسى أن يرى إبداءه للجنة إذا شاء سواء بنفسه أو بوكيل عنه محامياً كان أو غير محام وفي جميع ذلك صون لحق الممول » . ولما كانت مخالفة إجراءات اللجان الإدارية وقراراتها للأصول العامة وانحرافها عن الأصول المقررة — على ما جرى به قضاة هذه المحكمة — يجعل هذه القرارات باطلة (تقض ١٩٥٢/٤/٢٤ طعن رقم ٨٨ سنة ٢٠ ق) وكان قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٩ وهي لجنة إدارية قد شابه ذلك العيب الجوهري السابق الإشارة إليه الذي انحرف به عن الأصول العامة المقررة . فإن ذلك القرار يكون باطلاً ولو لم يرد بذلك نص في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ودون ما حاجة إلى الاستناد في

أسباب الحكم لينتج مدى قيام كل من الطرفين بالتزامات عقد البيع بدأت بحث التزام البائع بالتسليم وانتهت إلى أنه عرض على المشتري المبيع عرضاً حقيقياً ونفت عنه شبهة التقصير في الوفاء بهذا الالتزام ثم عرضت لالتزام المشتري بدفع الثمن فسجلت عليه تخلفه عن الوفاء بهذا الالتزام المقابل على الرغم من عرض المبيع عليه عرضاً حقيقياً ، فإنه يكون غير منتج النعي على الحكم بأنه يجب الوفاء بالالتزامين في وقت واحد ويكون غير صحيح القول بأن محكمة الموضوع رقت على تقصير المشتري في الوفاء بالتزامه إعفاء البائع من الوفاء بالتزامه المقابل .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم مشوب بمخالفة القانون وفساد الاستدلال . ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم اعتبرهما مقصرين في الوفاء بالتزامهما إذ لم يقوما بمرض الثمن عرضاً حقيقياً على المطعون عليها مقابل تسليمهما الصاج المبيع وذلك رغم إنذارهما بذلك غير مرة . في حين أنه ثبت لمحكمة الاستئناف أن المطعون عليها كانت خلال المدة المحددة لتنفيذ التعاقد بينها وبين الطاعنين قد باعت الصاج المتعاقد عليه إلى شركة ناسيتا ، الأمر الذي يفيد أن المطعون عليها هي التي نسكت عن تنفيذ التزامها بتسليم الصاج . ومع ثبوت ذلك ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه وإن كانت المطعون عليها قد باعت الصاج إلى الغير إلا أنها احتفظت بحقه في تسليمه إلى الطاعنين ، وقرر - الحكم - أن مؤدى هذا التحفظ أن الصاج كان في واقع الأمر تحت تصرفهما وهو استخلاص غير سائق

ذلك إلى قواعد قانون المرافعات وأحكامه . ولا اعتداد بما تتحدى به الطاعنة من عدم حصول ضرر للمطعون عليهما من جراء هذا العيب بحجة أنه إن فاتهما إبداء دفاعهما أمام اللجنة ففي وسعهما استكمال ما فاتهما من ذلك أمام المحكمة إذ الضرر مائل في شأنهما مما كان منصوصاً عليه في المادة رقم ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ من اعتبار قرار لجنة التقدير أساساً لربط الضريبة وصيرورتها بذلك القرار واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء .

« وحيث إنه وقد استبان مما سبق أن ما لحق قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٠ من بطلان إنما يقوم على مخالفته للإصول العامة المقررة دون أن يستند ذلك البطلان إلى قانون المرافعات وأحكامه فلا يجدي الطاعنة تمسكها بما ورد في الوجه الثاني من أوجه الطعن .

« وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن في غير محله ويشعير رفضه » .

(القضية رقم ٤٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود عياد وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

٧٢

١٣ مارس سنة ١٩٥٨

بيع « التزامات الطرفين فيه » . حكم « تسبيب كاف » . انتهاء الحكم إلى قيام البائع بعرض المبيع على المشتري عرضاً حقيقياً وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن على الرغم من هذا العرض . النعي بأنه يجب الوفاء بالتزام البائع بالتسليم والتزام المشتري بدفع الثمن في وقت واحد غير منتج .

المبدأ القانوني

متى كانت محكمة الموضوع إذ عرضت في

لأنه متى كانت البضاعة قد انتقلت بالبيع إلى شركة ناسيتا فإنه لم يكن من شأن التحفظ أن يجعلها تحت تصرف الطاعنين وأن التحفظ لا يفيد على أسوأ الفروض سوى التزام شخص من جانب شركة ناسيتا نحو الشركة المطمون عليها لا يستفيد منه الطاعنان .

« ومن حيث إن هذا النمي مردود بما أقام عليه الحكم قضاء في هذا الخصوص من أنه : »
« عن القول بأن البضاعة المتنازع عليها بيعت إلى شركة ناسيتا أثناء قيام التعاقد فإنه قد تبين من الخطاب للرفق بحافظة هذه الشركة أن الشركة المستأنف عليها الأولى — المطمون عليها — إذ قبلت بيع الكمية المبيعة للمستأنفين والمستأنف عليه الثاني قد احتفظت بحقوقها في تسليمها إليهم إذا رأت ذلك . وفي ذلك ما يقطع بأن البضاعة كانت في واقع الأمر تحت تصرف المتعاقدين » . ولما كان يبين من الخطاب المشار إليه بالحكم المطمون فيه والورخ في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والقدم من المطمون عليها بملف هذا الطعن ، أنه تضمن اتفاقاً على أن تبيع الشركة المطمون عليها إلى شركة ناسيتا ٣٣٠٠ طن صاج على أن تكون المطمون عليها شريكة مع شركة ناسيتا في الأرباح والخسائر وعلى أن لا تصرف شركة ناسيتا في شيء من الصاج إلا بموافقة المطمون عليها وورد بالفقرة الأخيرة من الخطاب على لسان المطمون عليها ما يلي ترجمته « قد بعنا فيما سبق بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٠ ألف طن إلى جبريل جبرائيليس وطه القباني بسم ٣٠ جنيه للطن والتسليم في روض الفرج أو في محطة القاهرة ولكنهما امتنعا عن الاستلام وستتخذ الإجراءات القانونية ضدّهما لذلك فمن المفهوم أن كمية مقدارها ألف طن يجب الاحتفاظ بها وإذا رأينا لأي سبب تسليمها إليهما فنحن

أحرار في ذلك . وفي هذه الحالة تنقص الكمية المتفق عليها (٣٣٠٠ طن) إلى ٢٣٠٠ طن » . وكان الظاهر من هذا الخطاب أن الألف طن لم يتم الاتفاق على بيعها منعزلاً إلى شركة ناسيتا بل أوردت المطمون عليها تحفظاً من شأنه أن يجعل الكمية المشار إليها تحت تصرفها وحدها بحيث تستطيع تسليمها إلى الطاعنين إذا شاءت . ولما كان الثابت من الوقائع أن المطمون عليها قد عرضت بعد هذا الاتفاق على الطاعنين غير مرة تسلم الألف طن مقابل دفع باقي ثمنها أو عرضه عرضاً حقيقياً فامتنعا — لما كان ذلك فإن الحكم المطمون فيه لا يكون مشوباً في هذا الخصوص بمخالفة القانون أو بفساد الاستدلال .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه أقام قضاء على أن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد تبادلي لا يسوغ فيه للمتعاقد المقصر أن يطالب المتعاقد الآخر بأن يوفي بالتزاماته . ذلك لأن التزامات أحد الطرفين تعتبر مقابلاً لتنفيذ التزامات الطرف الآخر ومتى قام الدليل على أن أحدهما قد قصر فلا آخر أن يطلب فسخ التعاقد للتحلل من التزاماته وله أيضاً أن يدفع بعدم التنفيذ ، ومن آثار هذا الدفع أن المتمسك به لا يجبر على تنفيذ التزامه وله أن يمتنع عن التنفيذ طالما كان سبب ذلك قائماً . وهذا الذي أقيم عليه الحكم مخالف للقانون . ذلك لأن البيع المتعاقد عليه هو عقد تبادلي ينشئ الالتزام بالنسبة لكل من طرفيه في وقت واحد التزم فيه الطاعنان بدفع الثمن كما التزمت المطمون عليها بتسليم الصاج ولكل من الطرفين أن أن يدفع بعدم التنفيذ مادام الطرف الآخر لم يتم بالتنفيذ ، فالطرفان كلاهما في ذلك على حد سواء ، وعلى ذلك لم يكن صحيحاً ما افترضه الحكم من أن

الطاعنين هما المقصران وما رتبته على ذلك من أن الشركة لا تجبر على تنفيذ التزامها وكذلك لم يكن صحيحاً ما قرره الحكم من أنه كان يتعين عليهما أن يرثا ذمتها بعرض الثمن وإذ هما لم يفعلا كانا مقصرين ويتحملان نتيجة التقصير ذلك لأن العقد أنشأ التزامات انشغلت ذمة الطرفين بوفائها في وقت واحد .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائي أورد في أسبابه بعد تقرير المبدأ المشار إليه في سبب الطعن ما يلي : « وحيث إن القانون قد تكفل بطريق إثبات براءة ذمة الدين من التزامه فنص على العرض الحقيقي يتلوه إبداع وفقاً لأحكام قانون المرافعات أو أى إجراء مماثل يقبله الدائن أو يصدر حكم نهائى بصحته — مادة ٣٣٩ مدنى — ويكون هذا نقداً كان أو غيره على يد محضر — مادة ٧٨٦ مرافعات — وقد قامت الشركة المدعى عليها الأولى من جانبها بمنطوق ومضمون حكم القانون في هذا الشأن بالرغم من فوات الميعاد المحدد للتسليم بأن عرضت على المدعين البضاعة عرضاً هو بمثابة العرض الحقيقي إذ كلفتهما باستلامها من مخازنها في بحر مدة عينتها تقع ما بين ١٥ ، ١٧ / ١ / ١٩٥١ على يد محضر ، وقد كان الواجب يقتضى للمدعين بأن يعملوا بمضمون هذا الإنذار ويقطعوا جبهة قول الشركة المدعى عليها الأولى فاما أن يتسلسل البضاعة مقابل دفع الباقي من ثمنها وإما أن يضعها الشركة موضع التقصير بطريق رسمى إذا لم يجدد البضاعة أما أن يتجهلا ولا يتخذان هذا السبيل القانونى حتى ٣٠ / ١ / ١٩٥١ ويرسلان برقية يدعيان فيها بتوجههما للاستلام في الميعاد الذى عينته الشركة فهو إجراء لا يتفق وحكم القانون وهما بعدم اتخاذه قد أفلتا الدليل من يدهما — وقد سنحت

لهما الفرصة بعد ذلك مرة أخرى حيث عادت الشركة في ٨ / ٢ / ١٩٥١ تعرض عليهما استلام الصفقة عن يد محضر وتمهلها أسبوعاً كاملاً آخر فلا يسلكان هذا السبيل ويفلتان الدليل مرة أخرى من يدهما كل ذلك ينفي التقصير نفيًا باتاً من جانب الشركة . وعلى المكس فاتها وضمت بتصرفها هذا المدعين موضع التقصير فلم يعرضا الباقي من الثمن عليهما عرضاً حقيقياً وإنما اكتفيا بإذارات وبرقيات لاتغنيهما شيئاً في مثل هذه الحالة » . كما أورد الحكم المطعون فيه بشأن اعتبار إنذار ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ عرضاً حقيقياً للصاج على الطاعنين : « إن المادة ٧٨٧ من قانون المرافعات نصت على أنه يحصل عرض ما لا يمكن تسليمه من أعيان في موطن الدائن بمجرد تكليف الدائن على يد محضر بتسليمه ولا ريب في أن أحكام هذه المادة تنطبق على حالة الطرفين إذ أن كميات الصاج موضوع النزاع وهى كميات ضخمة لم يكن في مقدور المستأنف عليها الأولى تسليمها إلا بتكليف المستأنفين بتسليمها على يد محضر على أن يقوموا بدفع الثمن وفقاً للتعاقد » . ويبين من هذا الذى ورد بأسباب الحكمين أن محكمة الموضوع إذ عرضت لبحث مدى قيام كل من الطرفين بالتزامات عقد البيع بدأت ببحث التزام المطعون عليها بالتسليم وانتهت للأسباب السابق بيانها إلى أنها عرضت على الطاعنين الصاج عرضاً حقيقياً ونفت عنها شبهة التقصير في الوفاء بهذا الالتزام ثم عرضت لالتزام الطاعنين بدفع الثمن فسجلت عليهما تخلفهما عن الوفاء بهذا الالتزام المقابل على الرغم من عرض الصاج عليهما عرضاً حقيقياً . وعلى ذلك يكون غير منتج ما ورد في سبب النعى من وجوب الوفاء بالالتزامين في وقت واحد ويكون غير صحيح ماورد في هذا السبب من أن محكمة الموضوع رتبت على تقصير الطاعنين

٧٣

١٣ مارس سنة ١٩٥٨

دعوى . دعاوى الحيازة . عدم جواز الاستناد في دعوى اليد إلى دليل الملك . م ٢٩ مرافعات قديم و ٤٨ مرافعات جديد .

المبدأ القانوني

تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد أو الاستناد إلى مستندات الملكية للفصل في دعوى اليد . وقد نهج قانون المرافعات الحالي هذا المنهج بما نص عليه في المادة ٤٨ من عدم جواز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كان الحكم الصادر في دعوى اليد قد أقحم عليها دليل الملك وحكم فيها على أساس ذلك الدليل فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ١١١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عتلم والحسينى العوضى ومحمد رفعت المستشارين)

٧٤

٢٠ مارس سنة ١٩٥٨

أ — بيع . عقد « تفسيره » . محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع .

ب — حكم « تسبيب معيب » . دفاع . إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له في الحكم . قصور . مثال .

المبادئ القانونية

١ — متى تبين أن محكمة الموضوع قد فسرت شروط البيع في خصوص تحديد كمية

في الوفاء بالتزامها إعفاء المطعون عليها من الوفاء بالتزامها المقابل .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قضى بعدم أحقية الطاعنين في استرداد مبلغ العربون قد خالف القانون ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه في هذا الخصوص على الشرط الوارد في عقد الاتفاق المؤرخ في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في حين أن هذا الشرط قد سقط بتنازل المطعون عليها عنه — هذا التنازل للمستفاد من قبولها مد أجل تسليم الصاج إلى شهر يناير سنة ١٩٥١ ثم إلى شهر فبراير سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يتعين الرجوع إلى القاعدة الأصلية التي تجعل الفسخ منوطا بصور حكم قضائى ويعتبر الأمر معلقا بين الطرفين إلى أن يصدر ذلك الحكم .

« ومن حيث إن هذا النعى مرودود بما أقام عليه الحكم قضاءه في استخلاص سائغ من أنه لا يمكن مسايرة للمستأنفين — الطاعنين — فيما ساقاه من أن الخطوة التي انتهجتها قبلهما الشركة المستأنف عليها الأولى يستفاد منها التنازل عن حقها في نقض التعاقد دون حاجة إلى دعوى أو إنذار إذ أن هذا حق استمدته من شروط التعاقد ومن أحكام القانون ولا يمكن أن تعتبر متنازلة عنه إلا إذا أقرت بذلك صراحة وهو أمر لم يصدر منها » .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم والحسينى العوضى المستشارين)

المبيع تفسيراً سائغاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن أن تحتمله ودعمت حكمها في هذا الخصوص بما يؤيده من اعتبارات معقولة فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لارقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - متى كان الخصم قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه تعاقد مع مصلحة السكك الحديدية على شراء الفحم الرجوع المتخلف من استعمال الفحم الإنجليزي وأن المصلحة إنما استعملت الأخشاب والكسب وأن المتخلف عنهما يكون تراباً لا فخاً رجوعاً ، فاختلاف بذلك محل التعاقد وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكم

« ... حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السبب الثانى خطأ فى القانون ومسئله لشروط العقد - وفى ذلك ذكر الطاعن أنه تعاقد مع المطعون عليها - على شراء كمية من الفحم الرجوع محددة المقدار - ٤٥٠ متراً مكعباً تحت العجز والزيادة - وقد خرجت محكمة الموضوع عن حدود سلطتها فى تفسير العقود إلى المسخ - فذكرت أن المبيع ليس هو هذه الكمية المعينة - وإنما هو جميع الفحم الرجوع الذى يتخلف من الواجبات خلال مدة العقد بالغة ما بلغت كميته - وهى بهذا أخرجت الاتفاق عن مضمونه وأبدلته بشرط آخر غير مكتوب .

« وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أنه

يبين من الاطلاع على « شروط بيع الفحم الرجوع بالتر المكعب » المؤرخة من نوفمبر سنة ١٩٤٤ المحررة بين الطاعن ومصلحة السكك الحديدية - أن المصلحة تعرض ... فى مزاد علنى أو بموجب عطاءات داخل مظاريف مغلقة ... بيع مقدار ٤٥٠ متراً مكعباً تحت الزيادة والعجز فحم رجوع بجلخه وترايه بمنطقة المنيا وملحقاتها ... وذلك لمدة سنة من ١٩٤٤/١١/١ إلى ١٩٤٥/١٠/٣١ بالالتزام بالتر المكعب - ولما تنازع الطاعن والمطمون عليه فى هذا المقدار المبيع وعرض هذا النزاع على محكمة الاستئناف فصلت فيه وأوردت فى حكمها فى هذا الخصوص ما يأتى: « وحيث إنه عن السبب الأول من أسباب مصلحة السكك الحديدية فإن الحكم المستأنف قد جابه الصواب فى قصر كمية الفحم المتعاقد عليها بين الطرفين على ٤٥٠ متراً مكعباً فقط وذلك لأنه قد نص فى العقد المذكور على أن هذه الكمية قابلة للعجز والزيادة - ومعنى ذلك أن العقد تم بينهما على كمية الفحم التى تنتج فى فترة العقد - وبعبارة أخرى أن المشتري قد التزم بشراء جميع الفحم وترايه الناتج من الواجبات فى مدة العقد والرقم الوارد بالعقد لم يقصد به التحديد بل جاء على سبيل التقدير المبدئى » ، ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد فسرت شروط البيع فى خصوص تحديد كمية المبيع - تفسيراً سائغاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن أن تحتمله ودعمت حكمها فى هذا الخصوص بما يؤيده من اعتبارات معقولة - مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى لارقابة لهذه المحكمة عليها مما يتعين منه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن .

« وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثانى من السبب الأول - على الحكم المطعون فيه

مشوباً بشائبة القصور في التسبيب — في هذا الخصوص .

« وحيث إن الطاعن قد ضمن الوجه الثالث — من السبب الأول — نعيماً على الحكم المطعون فيه — محصله — أنه بالرغم من أنه قد تم الاتفاق بينه وبين مصلحة السكك الحديدية على خصم ٢٦ متراً مكعباً من الفحم الرجوع المتخلف في محطى ملوى وبني قرة وتمسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف — إلا أن محكمة الاستئناف لم تلق بالالتهام القول — وأغفلت أمره — وهو دفاع مؤيد بالمستندات ومن شأنه أن يؤثر في الفصل في الدعوى .

« وحيث إن ما تضمنه هذا الوجه مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه — في أسبابه — في هذا الخصوص — فقد ورد ما يأتي : « وحيث إن الثابت أن كمية الفحم التي تبقت لدى المصلحة هي ٢٩٥ متراً مكعباً يخص من هذه الكمية مقدار ٢٦ متراً مكعباً وهو مقدار الفحم الرجوع من محطى ملوى وبني قرة الذي طلب عطيه محمد القرشي استبعاده من خم الصفقة ووافقته المصلحة على هذا الاستبعاد كما هو ثابت من المستندات المقدمة من المصلحة فيكون الباقي ٢٩٥ — ٢٦ = ٢٦٩ متراً مكعباً وهي الكمية التي يلزم عطية محمد القرشي بتمويض المصلحة في الفرق بين السمرين — أي $٢٦٩ \times ٢٤٤ = ٦٥١$ جنيهاً و ٣٦ ملياً ويخصم من هذا المبلغ قيمة التأمين المدفوع وهو ٢٠٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً فيكون المبلغ الملزم بدفعه هو ٦٥٦ ج و ٣٦٠ م — ٢٠٢ ج و ٥٠٠ م = ٤٥٣ جنيهاً و ٨٦٠ ملياً » ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد عرضت في حكمها المطعون فيه لدفاع الطاعن وأقرته على ما طلبه من خصم

— القصور في التسبيب ، ذلك أنه كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف — في عريضة الاستئناف وفي مذكراته — بأن فسخ العقد للبرم بينه وبين مصلحة السكك الحديدية إنما كان بفعل المصلحة — فقد قيدت تسليمه مخلفات الفحم بقيود لم يكن عليه إلزام بها — وفسرت نصوص العقد تفسيراً خاطئاً — بأن أوجبت عليه دفع « أرضية » عن التخلفات وهو غير ملتزم بها — وتوقفت لذلك عن تسليمه الفحم بحجة عدم تسديد رسوم الأرضية — وقد أغفلت محكمة الاستئناف الرد على هذا الدفاع مع ما له من أهمية جوهرية تؤثر في مجرى قضائها .

« وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إذ ذكر ما يأتي : « وحيث إن المستأنف (الطاعن) يقول بأن مصلحة السكك الحديدية هي التي لم تنفذ تمهدها بتسليم الفحم المباع منها إليه وهذا القول من جانبه لا يتفق مع ما هو ثابت من المستندات المرفقة في الدعوى والمقدمة من مصلحة السكك الحديدية إذ تبين من هذه المستندات أنها أذنته بخطابات عديدة في فبراير وأبريل ويوليه سنة ١٩٤٥ بنقل كميات الفحم التي تأخر في استلامها فلم يحرك ساكناً (إلى أن أذنته في ١٩٤٥/٩/٢٦) بأنه في حالة عدم نقل الفحم ودفع ثمنه فستضطر إلى فسخ العقد ومصادرة التأمين وإعادة البيع على حسابه ورغماً عن ذلك فقد ظل ساكناً أيضاً ، ومن هذا يتضح أن ما يدعيه المستأنف من عدم توقفه عن استلام الفحم المبيع له قول لا يؤيده أي دليل » ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يغفل الرد على ما أبداه الطاعن من الدفاع المبين في وجه النعي في تناوله بالنظر والتمحيص . ومن ثم لا يكون

في هذا الخصوص: «وحيث إنه فيما يتعلق باستئناف عطية محمد القرشي: وحاصل السبب الأول من أسبابه أن الحكم الابتدائي أخطأ في قوله بأنه لم يتم بتنفيذ تعهده بمقولة إنه وقت أن تعاقد مع المصلحة على شراء الفحم الرجوع كان يعتقد أنه فحم متخلف من حريق الفحم الإنجليزي لا الفحم الهندي الخلوط بالكسب وورق المسح كما تبين له بعد ذلك — وهذا القول من جانب المستأنف (الطاعن) مردود بأنه ليس على ما يدعيه دليل في الأوراق ولم ينص العقد على تحديد نوع الفحم المتعاقد عليه وعلى ذلك فهذا السبب في غير محله ولا محل لإجابة المستأنف (الطاعن) إلى طلبه الاحتياطي الخاص بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات نوع الفحم المتعاقد عليه مادام لم ينص في العقد على هذا النوع». وبيّن من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره الطاعن في وجه النعي من استعمال مصلحة السكك الحديدية للاخشاب والكسب — ولا لأن المتخلف عنهما يكون تراباً لا فخاً رجوعاً — وأنه لذلك لا يصح الاعتداد بالسعر الذي بيع به والقضاء بالفرق عليه كتعويض للمصلحة — مع تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وفي ذلك ما يشوب الحكم المطعون فيه بالقصور بما يستوجب نقضه».

(القضية رقم ٨٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عيساد وعثمان رمزي ومحمد متولى عتلم والحسيني العوضي المستشارين)

٧٥

٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

١ — قنص « لإدعاع الأوراق والمستندات » . قيام الطاعن بتقديم الصورة المعلقة له من الحكم المطعون فيه .

الفحم المتخلف من محطى ملوى وبني قرة — وبذلك يكون ما تضمنه وجه النعي في هذا الصدد على غير أساس .

« وحيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الأول — القصور في التسبيب وفي تفصيل ذلك ذكر الطاعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف ، بأنه في السنة التي تعاقد فيها مع مصلحة السكك الحديدية على شراء الفحم الرجوع تعذر على المصلحة استيراد الفحم من الخارج — فكانت تستعمل في الوقود الحطب والكسب. وبذلك كان المتخلف من عملية الحريق أثرية ليست هي موضع التماس — وطلب إلى تلك المحكمة إثبات ذلك بالتحقيق فأغفلت طلبه وأهدرت دفاعه — كما أنه تمسك أيضاً لدى تلك المحكمة — بأنه لا محل للقضاء عليه بتعويض — على أساس فرق السمر بين ثمن الفحم الذي رسا به عليه المزاد والتمن الذي حصل البيع به لمن يدعى إبراهيم مندور — ذلك أن ما يبيع لإبراهيم مندور ليس هو الفحم المتعاقد عليه بينه وبين مصلحة السكك الحديدية — وإنما هو ذلك التراب المتخلف عن استعمال الحطب والكسب في الوقود — ولو كان المطروح في المزاد فخاً رجوعاً متخلفاً من حريق الفحم الإنجليزي لارتفع سعره . وقد أغفلت محكمة الاستئناف دفاعه ولم تتعرض له مع أن من شأنه أن يؤثر في نتيجة الفصل في الدعوى . وفي ذلك ما يشوب حكمها بالقصور في التسبيب .

« وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على صورة صحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعن وصورة المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف أنه تمسك فيهما بما ورد في سبب النعي بشطريه — وورد بالحكم المطعون فيه

هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد إقامتها .

٣ — متى تبين أن المطعون عليه لم يتمسك في المذكرة المقدمة منه بعدم جواز انفراد المحامي الذي قرر بالطعن لصدور التوكيل من الطاعن لعدة محامين فإنه لا يقبل منه أن يبدى ذلك لأول مرة بالجلسة أمام محكمة النقض .

٤ — الأصل أن يكون كل حكم مستوفياً بذاته جميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون المستند إليه قد سبق صدوره ومودعاً بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرأ من عناصر الإثبات يتناضل الخصوم في دلالاته . فإذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها على مجرد الإحالة على حكم آخر صادر من المحكمة نفسها في نفس اليوم في دعوى أخرى فضلاً عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين دون أن تضمن قضاءها ما يصلح أسباباً لحكمها فإن إحالتها على الحكم الصادر في الدعوى الأخرى تكون قاصرة لا تغني عن تسبب قضائها .

(القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت المستشارين) .

٧٦

٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

نقض « لإيداع الأوراق والمستندات » . اختصاص .
حوالة . وجوب إيداع صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ولو كان سبب الطعن وارداً

كفاية ذلك مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان .
مثال م ٢٩٤ مرافعات .

ب — نقض « التوكيل في الطعن » . محاماة « توكيل المحامي » . توكيل الطاعن لعدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن . المادة ٨٥ مرافعات والمادة ٧٠٧ مدني .

ج — نقض « التوكيل في الطعن » . محاماة « توكيل المحامي » . التمسك بعدم جواز انفراد المحامي الذي قرر بالطعن . عدم قبول إبدائه لأول مرة بالجلسة .

د — حكم « تسبب معيب » شرط الإحالة على حكم آخر في دعوى أخرى وقصور الإحالة عند عدم توافر هذا الشرط فضلاً عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين .

المبادئ القانونية

١ — يوجب القانون على الطاعن أن يقدم صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة فإذا قدم الطاعن الصورة التي أعلنت فقد استوفى ما يطلبه القانون مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان إذ هذا البطلان لا يجردها من كونها الصورة المعلقة وفقاً لنص المادة ٢٩٤ مرافعات . وعلى ذلك فإنه يكون غير منتج القول ببطلان الصورة المعلقة للطاعن لعدم توقيع المحضر الذي أعلنها .

٢ — متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فإنه يجوز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدني فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص

٧٧

٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

دعوى « طلبات الخصوم فيها » • تضامن • حكم « تسبب معيب » • إبداء المدعى في مذكرته المقدمة لجلسة التحضير إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية • عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى قرر في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية • مخالفة هذا التحصيل للثابت بالأوراق •

المبدأ القانوني

متى كان المدعى قد طلب في مذكرته المقدمة لجلسة التحضير أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين في طلب صريح جازم ورد المدعى عليهما على هذا الطلب وناقشا في مذكرتيهما وسلم أحدهما بمسؤوليته بالتضامن بالنسبة لبعض المبالغ المطالب بها • وأصر المدعى على طلب التضامن في صلب مذكرته الختامية فإن تقريره في ختامها بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية لا يعتبر عدولاً منه عن طلب التضامن • فإذا كان الحكم لم يقض بالتضامن بمقولة إن المدعى لم يطلبه في مذكرته الختامية فإن الحكم يكون قد بنى على تحصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق فعاره بذلك بطلان جوهرى •

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي المستشارين) •

٧٨

٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

١ — أحوال شخصية • طلاق • حضانة • نقض

على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة • أمثلة م ٢/٤٣٢ مرافعات •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه إلى الحكم الابتدائي ولم يودع الطاعن في المواعيد المقررة في القانون صورة من الحكم الابتدائي فإن الطعن يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢/٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالثانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض • ولا يغض من ذلك أن يكون سبب الطعن وارداً على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة كالدفع بطلان الحوالة محل النزاع لصورتها أو الدفع بانعدام ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى ، ذلك لأنه لا يمكن الجزم بانقطاع الصلة فيهما بين الحكم المطعون فيه وحكم محكمة أول درجة الذي أحيل إليه في أسباب ذلك الحكم الاستئنافي والقول إنهما بطبيعتهما مستقلان عما قد يكون حواه الحكم الابتدائي لأن بطلان الحوالة قد يقوم على أسباب أخرى غير الصورية تكفي لحمل الحكم كما أن الحكم الابتدائي قد يحوى من العناصر الواقعية والأسباب القانونية ما يبرر ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى •

(القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد رفعت المستشارين) •

في ذلك لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الحكم لمقتضيات حرمان الأم من الحضانة مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة التقض .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة فيهما على الحكم قصور تسببه ومخالفته للقانون . وتقول في بيان السبب الأول إن الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من تحديد الخطأ الذي ترتب عليه انقضاء الحياة الزوجية كما خلت من بيان أي الزوجين تقع عليه تبعة هذا الخطأ . هذا البيان اللازم لتقرير أي الزوجين أحق بكفالة الطفل .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم قد تضمنت أسبابه القضاء بالتطبيق لخطأ الزوجين وهذا ظاهر من قوله : « إن هذه المحكمة تستشف من ظروف الدعوى وملابساتها أن النزاع بين الزوجين قد اشتد أواره وغدا محتتماً وقد كُشِح كل منهما بوجهه عن الآخر ازدراء وتحقيراً ولم يتركاً هنة صغيرة إلا أخصياها وتقاذفاها وانساب بينهما التجريح والسباب وخش القول دون وعى أو إدراك مما يدل على لد في الخصومة وانقطاع سبل الوفاق بينهما ... وأنه على ضوء ما تقدم وعلى هدى الوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة في أسباب حكمها والتي يرددها الخصوم في دفاعهما وأخذاً بأحكام المادة ٢٣٢ مدني فرنسي التي تبيح الطلاق بناء على طلب أحد الزوجين إذا كان مبنياً على تجاوز أحدهما حدوده قبل الآخر واستعماله العنف أو إهانتته إياه بشرط أن تكون هذه الأفعال مما يعتبر انتهاكاً جسيماً أو منكراً للواجبات والالتزامات الناشئة عن الزواج بحيث تجعل بقاء الزوجية

« المصلحة في الطعن » . الحكم بالتطبيق لخطأ الزوجين معاً طبقاً للقانون المدني الفرنسي وبحضانة الزوج لابنه . انعدام مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك القانون .

ب — أحوال شخصية . حضانة . محكمة الموضوع . سلطتها في إصدار قرار مؤقت بشأن حضانة الطفل لحين الفصل في دعوى التطلاق وفي العدول عن هذا القرار أو استبقائه عند الفصل في الدعوى . م ٢٣٨/٢ و . من القانون المدني الفرنسي .

ج — أحوال شخصية . حضانة . تقض « أسباب موضوعية » . نفى الحكم عن الأم أهليتها لحضانة ولدها لأسباب سائغة . الجدل في ذلك . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم لم يصدر بالتطبيق لمصلحة الزوجة وبناء على خطأ الزوج وحده وإنما صدر لخطأ الزوجين معاً طبقاً للقانون المدني الفرنسي كما قضى بكفالة الزوج لابنه ، فإنه لا مصلحة للزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في صدر المادة ٣٠٢ من ذلك القانون والتي تقضي بأن تكون كفالة الأولاد حقاً للزوج الذي حكم له بالطلاق بمقولة إنه لا يمكن أن تكون الحضانة للزوج تطبيقاً لهذا النص .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تصدر قراراً مؤقتاً بشأن حضانة الطفل لحين الفصل في دعوى التطلاق ولها أن تعدل عن هذا القرار أو أن تستبقيه وفقاً لما يترامى لها عند الفصل في الدعوى على ما هو مستفاد من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي .

٣ — متى كان الحكم قد نفي في أسباب سائغة عن الأم أهليتها لحضانة ولدها فإن الجدل

الفرنسية تسير الآن وفقاً لأحدث طرق التربية النفسانية على ترك الحيار للطفل نفسه — وتقول الطاعنة أخيراً إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ استند إلى المادة ٣٧٣ من القانون المدني الفرنسي لأن هذه المادة إنما تتحدث عن سلب ولاية الأب ولا سلب لولايته في حالة حضانة الأم لولدها لأن ولاية الأب دأمة له أن يباشرها إلى أن يبلغ الغلام سن الرشد .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأنه لا مصلحة للطاعنة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في صدر المادة ٣٠٢ من القانون المدني الفرنسي والتي تقضى بأن تكون كفالة الأولاد حقاً للزوج الذي حكم له بالطلاق — لا مصلحة للطاعنة في التمسك بهذه القاعدة لأن الحكم المطعون فيه لم يصدر بالتطبيق لمصلحتها هي وبناء على خطأ الزوج وحده وإنما صدر لخطئها معاً على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول — ومردود في شقه الثاني — بأن قرار محكمة الدرجة الأولى الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ بإبقاء الطفل في حضانة والدته الطاعنة — إنما كان — كما هو ظاهر من منطوقه — قراراً مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى للمحكمة أن تمدل عنه أو تستبقه وفقاً لما يترأى لها عند الفصل في دعوى التطبيق وهذا مستفاد من المادة ٢٣٨ مدني فرنسي التي نصت في الفقرة الثانية على أن القاضي ينظر عند الاقتضاء في أمر محل إقامة الزوج المدعى وفي حضانة الأولاد المؤقتة ، ونصت في الفقرة الخامسة على أنه يجوز للمحكمة عند نظر الدعوى أن تمدل عن الإجراءات المؤقتة التي يكون قد أمر بها القاضي — أما الفقرة الثالثة من هذه المادة فقد تحدثت عن إجراءات يجوز للقاضي أن يأمر بها تهيداً للحكم القطعي الذي يصدر في شأن الحضانة وذلك إذ نصت على أنه « إذا كان للزوجين أولاد للقاضي أن ينتدب من

أمراً لا يمكن تحمله . وليس أدل على توافر هذه الحالات بأسرها في الدعوى الحالية من إسراف الطرفين في التقاضي كما أقرت الزوجة في مذكرتها الأخيرة إذ بلغ عدد الدعاوى التي اختصم فيها الزوجان اثني عشرة . وهذا يؤدي بصرح رابطة الزوجية ويعمل على انهيارها وفشلها ويكون مدعاة بحق إلى إنهاء هذه الحياة بتطبيق الزوجين من بعضهما الأمر الذي يقتضى من المحكمة الاستجابة إليه والقضاء به » .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المادة ٣٠٢ من القانون المدني الفرنسي المنطبق على واقعة النزاع نصت على أن كفالة الأولاد حق للزوج الذي حكم له بالطلاق ما لم تأمر المحكمة بناء على طلب الأسرة أو النيابة العمومية ، وفي ضوء المعلومات المستقاة طبقاً للمادة ٢٣٨ فقرة ثالثة بانتقال كفالة الأولاد كلهم أو بعضهم للزوج الآخر أو لغيره حسبما تقتضيه مصلحة هؤلاء الأولاد — وتقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه خالف هذا النص . ذلك أولاً — لأن الحكم لم يصدر للمطعون عليه بالتطبيق لخطأ الزوجة فلا يمكن القول بحضانة الزوج للطفل تطبيقاً لهذا النص . وثانياً — لأن المعلومات التي استقتها المحكمة طبقاً لنص المادة ٢٣٨ فقرة ثالثة ترتب عليها إبقاء الطفل في حضانة الطاعنة بما كان يقتضى أن يقضى لها هي بحضانتها . هذا إلى أن المحكمة استندت في قضائها بحرمان الطاعنة من الحضانة إلى أسباب لا تمت للقانون بصلة وافترضت للطاعنة مستقبلاً معيباً تشغل فيه عن رعاية شئون ابنها ، وفات المحكمة أن طلب الزوج حضانة الطفل لا يقبل إلا إذا ثبت إهمال الأم لابنها وأن عناية الأم هي من الأمور للسلم بها فضلاً عن ثبوته في خصوصية الدعوى ، وأن المحاكم

يقوم بمهمة جمع البيانات عن حالة الأسرة المادية والأدبية وأحوال معيشة الأولاد وتربيتهم وعن الإجراءات التي تتخذ بالنسبة لحضانتهم نهائياً . وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ورد في سبب النعي من أن محكمة الموضوع كانت قد أصدرت حكماً قطعياً بشأن الحضانة بناء على المعلومات المستقاة طبقاً للمادة ٢٣٨ فقرة ثالثة وأن هذا الحكم غير قابل للعدول عنه . والنعي مردود في شقه الأخير بأنه يبين من أسباب الحكم المظنون فيه أنه لم يقض بالحضانة للوالد — المظنون عليه — لمجرد أنه رب الأسرة وصاحب السلطة الأبوية وإنما أشارت إلى المادة ٣٧٣ من القانون المدني الفرنسي

بعد أن نفى في أسباب سائفة عن الطاعنة أهليتها لحضانة ولدها — أما ما عدا ذلك مما ورد في سبب النعي فلا يفتدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الحكم المظنون فيه لتقتضيات حرمان الطاعنة من حضانة الطفل . مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٣٨ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية »
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس
المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عتلم والحسيني العوضي
ومحمد رفعت المستشارين) .

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى والإمام الإمام الخريبي وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين)

٧٩

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - طعن أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك . مثال .

ب - كادر العمال . ثبوت أن العامل دخل الخدمة بغير امتحان ، وأنه لا يحمل مؤهلاً فنياً . شغله لوظيفة بدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال . تسوية حالته على أساس القاعدة الواردة بكتاب المالية الدورى الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٥ .

المبادئ القانونية

١ - إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن . ولما كان الطعن قد قام على

حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه ، فإن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبيدها ، وإنما المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم إذا ثبت أن طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي أجرتها الإدارة للطعون لصالحه واقتصر على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصاً بتقديم الفروق المالية الناتجة من التسوية المعدلة بمضي خمس سنوات - إذا ثبت ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا تملك - قبل التصدي لبحث ما أثاره الطعن خاصاً بالتقدم الخمسى - التثبت أولاً إذا كان للطعون لصالحه أصل حق يمكن أن يرد عليه هذا التقدم أم لا .

٢ - متى ثبت انعدام الدليل على أن المطعون لصالحه قد دخل الخدمة بامتحان

المبدأ القانوني

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٤٢ قد خول المدير العام لمصلحة السكك الحديدية « شغل جميع الوظائف الخالية غير المستثناة من قيود التعيين المباشر وذلك بإعادة المفصولين من الخدمة الذين ثبتت براءتهم أو عدم جسامه مخالفتهم بحالة يكتفى فيها بعقوبة غير عقوبة الفصل من الخدمة ، كما خول سلطة حساب مدد الانقطاع مهما طال أمدها في الخدمة كغياب مرخص فيه بدون ماهية حتى لا يضيع على الموظفين ما اكتسبوه من حقوق مالية كفترات العلاوات والترقيات وحساب المكافآت ، مع عدم التمسك بإعادة الكشف الطبي إلا على من يثبت أن حالتهم الصحية اعتورها ضعف من شأنه أن يعوق حسن قيامهم بأعمال وظائفهم خصوصاً وظائف الحركة ، فإذا ثبت أن المدعى فصل في سنة ١٩٤١ ومنح المكافأة المستحقة له ثم أعيد إلى الخدمة في سنة ١٩٤٢ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فليس من شك في أن خدمته كانت قد انتهت بقرار فصله الذي أنشأ في حقه مركزاً قانونياً انتهت به خدمته وقتذاك ، ولا يزال أثره كونه قد أعيد إلى الخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء ؛ إذ أن إعادته إلى الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار إليه ليس من شأنها أن تجعل قرار فصله الأول كأنه لم يكن ، بل هي — من حيث الواقع والقانون — إعادة إلى الخدمة كحقبة قانونية ،

فنى ، أو أنه يحمل مؤهلاً دراسياً ، وكانت وظيفة مكنته نيجار التي يشغلها مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف «ب» الملحقه بكادر العمال ، فإن حالته تسوى بالتطبيق لأحكام هذا الكادر وعلى أساس القاعدة الواردة بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤-٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والتي تقضى فيما يتعلق بالصناع والعمال الفنيين بأن «الصانع الذى دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خدمة كصبي ثمانى سنوات ، ويوضع من التاريخ التالى لانقضاء هذه السنوات الثمانى فى درجة صانع غير دقيق بأجرة يومية ٢٠٠ م ، ثم تدرج أجرته بالعلاوات فى درجته .»

(القضية ٣٤٣ سنة ٢ ق) .

٨٠

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦

مكافأة . قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٢/٥/٣ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة لإعادة بعض الموظفين المفصولين بشروط ومزايا معينة . اعتبار المدة التى قضاها الموظف خارج الخدمة وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب فى مقدار المكافأة على هذا الاعتبار . القرار لم يقصد أن يغير من الأحكام الأخرى الخاصة ، المنظمة للمعاشات والمكافآت حسبما هو مقرر بالتوانين واللوائح . سريان القاعدة التى تخير الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التى سبق أن قبضها (فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة) وبين عدم الرد (فلا تحسب له إلا مدة خدمته التالية) .

له - والحالة هذه - حق إلا في حساب المكافأة عن مدة خدمته التالية فقط مضافاً إليها المدة التي كان قضاها خارج الخدمة معتبرة كغياب بدون ماهية ، وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

(القضية رقم ١٣٢٥ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٨١

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦

علاوة غلاء المعيشة : المزايا المالية المنصوص عليها بالمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي - اعتبارها بمثابة تعويض جزافي عن فصله وليست مرتباً أو معاشاً ، إعانة الغلاء الداخلة ضمن هذا المبلغ تعتبر جزءاً من التعويض وتأخذ حكمه ، عدم تأثرها بما يطرأ بعد ذلك من تنظيمات عامة يتغير بهامقدار الإعانة زيادة أو نقصاً . مثال : قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٦/٣٠ .

المبدأ القانوني

يبين من استظهار نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية أن الموظف المفصول بغير الطريق التأديبي بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم بقانون تنقطع صلته بالحكومة من يوم صدور المرسوم أو القرار القاضي بفصله ولما كان هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاته ، فإن الموظف المفصول لا يحرم من حقه في المعاش أو المكافأة ، بل إن المشرع رأى أن يمنحه تعويضاً جزافياً عن فصله ، وهذا التعويض ينحصر في بعض المزايا المالية التي تقوم على ضم المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش إلى مدة خدمته بشرط

ورغبة الأمر أنها تقتزن بالمزايا التي نص عليها قرار مجلس الوزراء المذكور في خصوص حساب العلاوات أو الترقيات أو المكافآت . وفي خصوص هذه المنازعة تعتبر المدة التي قضاها خارج الخدمة بافتراض قانوني وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار (أي بإضافتها لحساب المدة التالية التي يستحق عنها المكافأة) . وبغير هذه المزية التي أنشأها قرار مجلس الوزراء ما كانت تلك المدة لتحسب له في المكافأة ، ولم يقصد هذا القرار - لا في لفظه ولا في فحواه - أن يغير في هذا الشأن من الأحكام الأخرى المنظمة للمعاشات أو المكافآت حسبما هي مقررة في القوانين واللوائح ، كالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وهو الحكم الذي رددته المادة السابعة من لائحة المكافآت الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية الذي مفاده تخيير الموظف عند عودته إلى الخدمة بين أمرين : إما رد المكافأة التي كان قبضها ، (وعندئذ تحسب له مدة خدمته السابقة مع اللاحقة وكأنها مدة واحدة عند تسوية المكافأة) ، أو ألا يردّها (فلا تحسب له المكافأة إلا عن مدة خدمته التالية) . وغنى عن البيان أن هذا شرط استحقاق لتسوية المكافأة على أي من الوجهين طبقاً للقانون . وما دام المدعى لم يرد المكافأة التي كان قد قبضها وذلك في الميعاد القانوني ، فلا يكون

ألا تجاوز سنتين وعلى صرف الفرق بين مرتبه وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة ، بيد أن هذا الفرق لا يصرف مقدماً دفعة واحدة بل بجزءاً على أقساط شهرية ، فإن لم يكن مستحقاً لمعاش منح ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية أيضاً ، وذلك كله على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجيء . وقد أفصح المشرع صراحة عن أن ما يمنح للموظف في هذه الحالة هو تعويض وليس مرتباً أو معاشاً ، وإن اتخذ معياراً لتقدير هذا التعويض ما يوازي الفرق بين مرتب الموظف ومعاشه في المدة المضمومة إن كان صاحب معاش ، وما يعادل مرتبه عن المدة ذاتها ، إن لم يكن مستحقاً لمعاش . وقد كان الأصل في هذا التعويض الجزافي أن يدفع للموظف بمجرد تحقق الواقعة القانونية المنشئة للحق فيه وهي الفصل . إلا أنه رأى — لاعتبارات تتعلق بصالح الخزانة العامة من جهة حتى لا ترقى بدفع مبالغ جسيمة دفعة واحدة ، ورعاية للموظف نفسه من جهة أخرى حتى لا تضطرب حياته إن قبض التعويض جملة فبسط يده في إنفاقه — رأى أن يجعل دفع التعويضات موزعاً على أقساط شهرية ، فتتسع الفسحة للموظف لتدبير شئون مستقبله . ودفع هذا المبلغ على أقساط شهرية لا يغير من طبيعته كتعويض ثابت محدود ، ولا يحيله إلى مرتب قابل للزيادة أو النقص ؛ يؤكد ذلك أن انقطاع رابطة التوظيف بقرار الفصل ينزع عن الموظف المفصول صفته كموظف وينزع عن الفرق

الذي يؤدي كتعويض صفة المرتب في الخصوص الذي هو مثار النزاع ، كما يؤكد هذا النظر كذلك أن استحقاق التعويض مقدراً بالمعيار الذي قرره الشارع إنما ينشأ في اليوم الذي يتم فيه فصل الموظف ويتعلق حقه به من هذا التاريخ ، ولو أن أداه إليه لا يقع منجزاً بل يقع مؤجلاً على أقساط . ولما كان من عناصر التعويض إعانة غلاء المعيشة طبقاً للمعيار الذي قدر الشارع التعويض على أساسه ، فإنها تأخذ حكمه ولا تتأثر بما يطرأ من تنظيمات عامة يتغير بها مقدار الإعانة زيادة أو نقصاً وتسرى في حق الموظفين والمستخدمين العاملين في الخدمة ؛ لفقدان العلاوة بالنسبة إلى الموظف المفصول صفة المرتب واندماجها في مقدار التعويض كنصر من عناصره . فإذا كان الثابت أن المطعون عليه قد فصل من الخدمة اعتباراً من ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بغير الطريق التأديبي استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فقد زایلته صفة الموظف العامل ، وزایل التعويض — والإعانة أحد عناصره — صفة المرتب ، وبالتالي لا يجرى عليه التخفيض الذي نظمه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ٩٦٥ لسنة ٢ في بالهيئة السابقة) .

الودى من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه الصفة مهما تكرر تجديدها ، ما دام لم يصدر قرار إدارى ينشئ للأجنبي مركزاً قانونياً فى إقامة من نوع آخر ، وإذا كانت الإقامة خاصة أو عادية. كان للوزارة أن ترفض الترخيص بها أو تجديدها ، حتى لو توافرت شروطها الأخرى إذا كان فى وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها فى الداخل أو فى الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان حالة على الدولة . لا ضرورة عندئذ لأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التى يتعين فيها أخذ رأى هذه اللجنة .

المبادئ القانونية

١ - يبين من استظهار نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، أن إقامة الأجنبي فى جمهورية مصر أياً كانت صفتها - سواء أكانت خاصة أم عادية أم مؤقتة - هى مركز قانونى لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لابد لنشوءه من صدور قرار إدارى به .

٢ - إنه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية فى كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخاصة والعادية والمؤقتة) إلا أنه يلزم فيها جميعاً طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية ، فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت فى تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ؛ إذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة مؤقتة عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسباح

لنشوءه من صدور قرار إدارى . يستوى فى ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

ب - أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة ترخصت الإدارة فى تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة فى حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها - إذا كانت إقامته خاصة أو عادية فللإدارة رفض الترخيص بها أو رفض تجديدها إذا كان فى وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة فى الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان حالة على الدولة . لا ضرورة عندئذ لأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التى يتعين فيها أخذ رأى هذه اللجنة .

المبادئ القانونية

١ - يبين من استظهار نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، أن إقامة الأجنبي فى جمهورية مصر أياً كانت صفتها - سواء أكانت خاصة أم عادية أم مؤقتة - هى مركز قانونى لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لابد لنشوءه من صدور قرار إدارى به .

٢ - إنه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية فى كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخاصة والعادية والمؤقتة) إلا أنه يلزم فيها جميعاً طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية ، فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت فى تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ؛ إذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة مؤقتة عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسباح

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً يبين من الأوراق ، تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٧٣٠ لسنة ٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بعريضة أودعت سكرتيريتها فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ طلب فيها الحكم (أولاً) بوقف تنفيذ القرار الصادر بتكليفه بمغادرة القطار المصرى والمبلغ إليه فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ (ثانياً) بإلغاء هذا القرار مع

سابقة الذكر ولم تنسب إليه الحكومة في مذكرتها شيئاً من ذلك طول مدة إقامته الطويلة في البلاد كما اتضح أن القرار الصادر بتكليفه بمغادرة البلاد، في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ لم يصدر من وزير الداخلية ولم يعرض على لجنة الإبعاد وإنما صدر من مدير عام مصلحة الهجرة والجنسية .

« ومن حيث إن المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب إذ نصت على أنه « يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلًا على ترخيص في الإقامة وأن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة إقامته مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته » إنما رددت الأصل المسلم به في القانون الدولي . ثم نظمت المواد التالية المراكز القانونية للأجانب في الإقامة وعينت الأوضاع والشروط في هذا الشأن، فنصت المادة ١٠ (المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢) على أنه « يقسم الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات : ١ — الأجانب ذوو الإقامة الخاصة وهم : (أ) الأجانب الذين ولدوا في المملكة المصرية ولم تنقطع إقامتهم فيها حق تاريخ العمل بهذا القانون (ب) الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية عشرون سنة لم تنقطع حق تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع (ج) الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية أكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حق تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع وكذلك الأجانب الذين مضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها إذا كانوا في الحالين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون

إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد قضت المحكمة المذكورة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ « بإلغاء القرار الصادر من مدير مصلحة الهجرة والجنسية بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بتكليف المدعى بمغادرة البلاد ، وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة » ؛ استناداً إلى أنه « يبين من الاطلاع على ملف إدارة الجوازات والجنسية وجواز سفره رقم ١٢٤ الصادر من القنصلية الفرنسية بالقاهرة سنة ١٩٤٠ والشهادة الصادرة من هذه القنصلية ما يفيد أن المدعى مقيد بهذه القنصلية تحت رقم ١٢٦٤ وأنه دخل البلاد في سنة ١٩٠٨ ولم يغادرها إلا مرتين . الأولى كانت بسبب الخدمة الإجبارية سنة ١٩٤٠ والثانية من يولي سنة ١٩٤٦ إلى يناير سنة ١٩٤٩ لملاج زوجته ، كما أودع المدعى شهادات من شركات مختلفة تفيد بأنه قد عمل بها من سنة ١٩٣٢ إلى شهر يولي سنة ١٩٤٦ تاريخ سفره برفقة زوجته ثم من سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ تكليفه بالقرار الطعون فيه ، ويخلص مما تقدم أن المدعى كان في وقت صدور المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ممن يعتبرون من ذوي الإقامة الخاصة بالتطبيق لأحكام المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، ومن ثم فلا يجوز إبعاده إلا بأمر من وزير الداخلية لوجوده في حالة من الحالات الواردة في المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر بعد عرض أمره على لجنة الإبعاد المنصوص عليها في المادة ١٦ منه . »

وقالت في موضع آخر « ومن حيث إنه بالاطلاع على ملف إدارة الجوازات والجنسية الخاص بالمدعى لم يستدل منه على أن المدعى صدر منه ما يجمله في حالة من الحالات الواردة في المادة ١٥

أم مؤقتة — هي مركز قانوني لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لا بد لنشوءه من صدور قرار إداري به ، ولئن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من الحالات الثلاث إلا أنه يلزم فيها جميعاً طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ؛ إذ الإقامة المارضة لا تمدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودي من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه الصفة مهما تكررت تجديدها مادام لم يصدر قرار إداري ينشئ للأجنبي مركزاً قانونياً في إقامة من نوع آخر ، وإذا كانت الإقامة خاصة أو عادية كان لها أن ترفض الترخيص بها أو تجديدها ، حتى لو توفرت شروطها الأخرى إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة ، وذلك بدون حاجة إلى أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ ؛ إذ اشترط أخذ رأى هذه اللجنة إنما يلزم طبقاً للمادة ١٥ في حالة إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ، فلا يلزم أخذ رأيها عند تقدير ملاءمة الترخيص في الإقامة أو تجديدها أيّاً كانت صفتها بعد انتهائها ولا عند إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة حتى خلال هذه الإقامة المرخص له فيها .

« ومن حيث إنه بان للمحكمة من الأوراق أن المعلنون عليه فرنسي الجنسية أقام بمصر فترة

خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد ، وتمين بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى الجهات المختصة الأعمال والخدمات المذكورة (د) العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية . ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ — ٢ — الأجانب ذوى الإقامة العادية وهم الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية خمس عشرة سنة ولم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع . ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة خمس سنوات ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ويجوز تجديد إقامتهم — ٣ — الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة . ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة لمدة أقصاها سنة ويجوز تجديدها . وتبين بقرار من وزير الداخلية الاجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها » ، ونصت المادة ١٥ على أنه « لوزير الداخلية بقرار منه إبعاد الأجانب ولا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة وبشرط أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية ... » .

« ومن حيث إنه يبين من استظهار هذه النصوص أن إقامة الأجنبي في جمهورية مصر أيّاً كانت صفتها — سواء أ كانت خاصة أم عادية

٨٣

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ - شركة قناة السويس . اتفاقها مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجياً بمناصب مصرية المولد ، أى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة . نصوس كل من اتفاقيتي سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٩ متحدتان في هذا المعنى .

ب - جنسية . سرد لبعض المراحل التشريعية التي مرت بها التنظيمات الخاصة بالجنسية في مصر .

ج - جنسية . القوانين المختلفة السابقة على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت لتعريف من يعتبر مصرية أو بيان صفة الرعية المحلية . عدم معالجتها الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها . اكتفاؤها ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها . مثال .

د - جنسية . لإثباتها . الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في إثبات الجنسية . جواز إقامة الدليل على العكس .

هـ - جنسية . لإثباتها . بطاقة الانتخاب ، أو استعمال الحق الدستوري في الانتخاب . عدم اعتبارهما كدليل قاطع على ثبوت الجنسية المصرية .

و - جنسية . المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . التفرقة بين حالات الجنسية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الأولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة الثالثة .

ز - جنسية . المرسوم بقانون الصادر في ٢٦/٥/١٩٢٦ وإن كان سابقاً للرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ إلا أنه ظل بسبب الظروف السياسية . النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية إلى ١٩١٤/١١/٥ بالنسبة لبعض الرعايا العثمانيين . استبعاد هذا الارتداد بنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ليس لهؤلاء الرعايا التحدي باكتسابهم الجنسية منذ ١٩١٤/١١/٥ . تنظيم الجنسية يتعلق بسيادة الدولة . لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

ح - جنسية . الرعايا العثمانيون المشار إليها بالفقرة الثالثة من المادة الأولى للرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة

قبل سنة ١٩٤٦ ثم غادرها إلى فرنسا في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ وقدم طلباً للعودة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ لزيارة عائلته فرفض طلبه ثم صرخ له بالدخول هو وزوجته لمدة شهر واحد انتهى في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٩ ثم قدم طلباً لتسوية إقامته فمنح ستة أشهر لتقديم ما يثبت إقامته بمصر منذ عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٤٦ وسبب سفره وإقامته بالخارج من ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٦ إلى ١٢ من يناير سنة ١٩٤٩ فقدم شهادات من شركات مختلفة تفيد بأنه عمل بها من سنة ١٩٣٢ إلى شهر يولييه سنة ١٩٤٦ كما قدم شهادة تفيد مرض زوجته وأنها كانت تحت العلاج من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ومصدق عليها إدارياً من عمدة ييارتس بفرنسا بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٢ .

« ومن حيث إنه فضلاً عن أن ما قدمه المطعون عليه من شهادات ليس بدليل قاطع في هذا الخصوص وأنه على الرغم من شفاء زوجته في أكتوبر سنة ١٩٤٧ فقد أقام بالخارج لحين الترخيص له بالإقامة مؤقتاً لمدة شهر واحد ابتداء من ١٢ يناير سنة ١٩٤٩ . ويظهر من ذلك أن المطعون عليه لم يمنح أية إقامة خاصة أو عادية وإنما منح إقامة مؤقتة كانت تجدد وقد انتهت ولم تر الإدارة تجديدها لأسباب تتعلق بالصالح العام .

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم يكون الظن قد قام على أساس سليم من القانون ، فيتعين إلقاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى . »

(القضية رقم ٣٥٥ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) -

متساعدة في إدارة المرفق الذي تقوم عليه إلى أن يؤول برمته إلى الأيدي المصرية ، فإن ما ورد في المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ لا يخرج في جوهره عن معنى ما تضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ في هذا الشأن ، ولا يعدو أن يكون ترديداً له على نحو من الدقة والتحديد اقتضاها موقف الشركة منعا من أى خلاف في التأويل ؛ وذلك لاتحاد الحكمة من هذا الشرط في كل من الاتفاقيتين .

٢ — إن الجنسية بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة لم تعرف في مصر بمعناها هذا إلا منذ ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ ، تاريخ صدور قانون الجنسية العثمانية ، وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية ، وكان المصريون يعتبرون عثمانين من الوجهة الدولية . ثم كان أن انفصلت مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، فلما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عقدت في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٠ بين تركيا والحلفاء معاهدة سيفر التي اعتبرت تاريخ انفصال مصر عن تركيا هو تاريخ إعلان الحماية البريطانية ، ثم أعلن بعد ذلك أن مصر أصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، واعترفت الدول — بما فيها تركيا — بهذا الاستقلال بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٣ التي أرجعت تاريخ انفصال

١٩٢٩ المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص الذي كان يرجعها إلى ١١/١١/١٩١٤ . منحهم الجنسية المصرية برهون بتحقيق شرط الإقامة حتى ١٠/٣/١٩٢٩ ، ومن تاريخ هذا التحقيق :

ط — شركة قناة السويس . النص في اتفاقية سنة ١٩٤٩ على أن يكون المرشح المصري لبعض مناصبها مولوداً لأب يعد مصرياً بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥ . والمادة ٦/١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ : وجوب أن يكون دخول الأب في الجنسية المصرية سابقاً على ولادة ابنه المرشح للوظيفة بقطع النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع كان حريصاً على تمصير شركة قناة السويس تمهيداً لأيلولتها إلى الحكومة بعد إذ شارف عقد التزامها الانتهاء ، فتم الاتفاق في سنة ١٩٣٧ (الاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) على شغل بعض مراكز الشركة تدريجياً بعناصر مصرية المولد ، أى التي ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلما عمدت الشركة إلى اختيار عناصر متمصرة ، رأت الحكومة — سداً لذرائع التأويل — أن تحدد مدلول عبارة « مصرى المولد » بما نصت عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من أنه هو المولود لأب يعد مصرياً بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥ . والمادة ٦ (فقر ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٩ . وإذ كان القصد من هذا النص هو تمصير الشركة بإفساح مجال التوظيف فيها للنصريين الصميمين الأصلاء لا المتنصرين ، وإشراك هؤلاء المصريين بنصيب معين من

مصر عن تركيا إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بدلا من تاريخ إعلان الحماية . وقد كان مقتضى هذا أن يصدر قانون بتنظيم الجنسية المصرية عند انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية ، بيد أن هذا القانون لم يصدر ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول باستمرار سريان أحكام قانون الجنسية العثماني باعتباره قانوناً مصرياً ، وأخذت بذلك المحاكم المختلطة . فلما صدر الدستور المصري في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ نص في مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون ، ولما كان هذا القانون لم يصدر وقتذاك فقد درج أولو الأمر على وضع ضوابط لتمييز المصريين عن غيرهم في التمتع بالحقوق وتحمل التكليف ، غير أنهم لم يلجئوا إلى تقرير ضابط عام تستخلص منه جنسية خاصة بالمصريين ، بل حددوا من هو المصري في كل مناسبة اقتضت ذلك بتشريع ، وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض هذا التشريع في المناسبة التي صدر من أجلها . ومن ثم اختلف معنى لفظ « مصري » بحسب مقام استعماله ، وكانت نتيجة هذا أن أطلق على المصري في ذلك العهد اصطلاح « رعية محلية » ولم تكن هذه الرعية المحلية جنسية تلحق الأشخاص في الخارج ؛ إذ لم يكن يعتد بها من الوجهة الدولية ، بل كانت وصفاً يستعمل لترتيب حقوق والتزامات بين المحكومين والحكام داخل البلاد كمشغل الوظائف العامة والانتخاب والقرعة العسكرية . ففما يتعلق بحق التوظيف تحدد معنى المصري بالمادة ١٩ من الأمر العالي

الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية والمادة العاشرة من دكرتو ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة . وفيما يختص بحق الانتخاب للهيئات النيابية تحدد معنى المصري الذي له هذا الحق طبقاً لقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ بالرجوع في هذا التحديد إلى الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ ، وفيما يتعلق بأداء الخدمة العسكرية نص قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٢ على أنها تفرض على الأشخاص الذين عينهم ، يضاف إلى ذلك ما جاء من نصوص أخرى بالقوانين العامة التي تناولت بيان اختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة بالنسبة إلى الأشخاص القاطنين في مصر . ويبين من مقارنة هذه التشريعات جميعاً عدم وحدة نظام الرعية ، وأن لفظ « مصري » الوارد بكل منها لا ينصرف مدلوله إلى الأشخاص ذواتهم في جميع الأحوال ، فمن يعتبر مصرياً في نظر قانون القرعة العسكرية قد لا يعتبر كذلك في نظر قوانين الانتخاب أو قوانين التوظيف . وهكذا كان اللفظ غير مستقر المعنى ؛ إذ كان مدلوله يضيق تارة حتى لا يشمل غير أهالي البلد الأصليين ، ويتسع تارة أخرى حتى يصبح مرادفاً للفظ « عثماني » . ولما كانت

التشريعات المذكورة إنما وضعت لبيان من هم المصريون تبعاً للأغراض الخاصة التي استلزمتم وضعها ، فإنه لم يكن لها أن تعرض للسائل المتصلة بكيفية اكتساب الجنسية وفقدانها أو تغييرها وتأثير ذلك في حقوق الأفراد وأحوالهم ، كما لم يكن ليرتب عليها لأحد مركز قانوني في هذه الجنسية ؛ وبذلك لم توجد ثمة قوانين خاصة بتنظيم الجنسية المصرية ، حتى أن المشرع نص في المادة ٩٣ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على أنه « للعمل بهذا القانون وإلى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر مصرياً كل من ورد ذكره في المادتين الأولى والثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونه سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر سنة ١٨٨٣ » . وقد ردد المشرع هذا النص في المرسوم الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٣ - ظلت الجنسية المصرية غير محددة المعالم من الوجهة الدولية إلى أن صدر التشريع الذي ينظمها . ولما كانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتي استهدفت بيان صفة الرغوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهي شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، فلا حاجة

إذاً في الاستناد إلى القوانين المذكورة ولا إلى تطبيقها في حق شخص معين للقول بثبوت الجنسية المصرية له نتيجة لذلك ؛ ومن ثم فإن إلحاق شخص بإحدى وظائف الحكومة المصرية بناء على شهادة عرفية بأنه من رعايا الحكومة لإقامته في القطر المصري موقعة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩١٥ من اثنين من الموظفين لا ولاية لها في تحقيق الجنسية أو إثباتها ، أو تسليمه جواز سفر من السلطة المصرية في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مولوداً في لبنان ومقيماً بمصر ومستخدماً بالحكومة المصرية ، أو صدور كتاب من نظارة الحرية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ بأنه لم يعامل حتى ذلك التاريخ بالقرعة وأنه لا مانع من استخدامه ، وآخر في ٢١ من مارس سنة ١٩١٦ بإعفائه من الخدمة العسكرية لكونه عين كاتباً تحت الاختيار بمصلحة الأملاك الأميرية - كل أولئك لا يصلح بذاته سنداً قانونياً لإضفاء الجنسية المصرية في ذلك الحين على من تهيأت له مثل هذه الظروف ، كما لا يعد اعترافاً مقيداً للحكومة في شأن هذه الجنسية .

٤ - إن إثبات الجنسية استناداً إلى الحالة الظاهرة ليست له حجية قطعية ؛ إذ يجوز دائماً إقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

٥ - إن بطاقة الانتخاب بذاتها ليست معدة لإثبات الجنسية المصرية ، وكذلك

استعمال الحق الدستوري المخول بمقتضاها ليس دليلاً قاطعاً في ثبوت الجنسية المذكورة لحاملها .

٦ — إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تتناول من يعتبر في تاريخ نشر ذلك المرسوم بقانون مصرياً بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ ، وتجعل الرعوية المصرية في حكم هذا الأمر العالي جنسية مصرية بالإحالة التي تضمنتها إلى مادته الأولى التي أصبحت جزءاً من قانون الجنسية من الناحية التشريعية . وهذا الأمر العالي هو الذي اختارته لجنة شئون الخارجية بمجلس النواب في تقريرها المقدم للجلس في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ من بين القوانين المتعددة التي تعرضت للرعية المحلية ، واتخذته أساساً لتحديد الآباء المصريين اعتداداً بالواقع . وقد اقتضت اللجنة في ذلك على مادته الأولى وأسقطت كل اعتبار للقوانين الأخرى ، وتنص المادة المذكورة على أنه عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حثماً من المصريين الأشخاص الآتي بياهم :

١ — المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا يحافظين على إقامتهم فيه . ٢ — الرعايا العثمانيون المولدون في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى كان هؤلاء الرعايا قد حافظوا على موطنهم فيه . ٣ — الرعايا العثمانيون المولدون والمقيمون

في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، سواء بأدائهم الخدمة أو بدفع البدية . ٤ — الأطفال المولدون في مصر من أبوين مجهولين .

ويستثنى من الأحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

ومن ثم فإن والد المطعون لصالحه — إذ كان غير متوطن في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ، ولا مولود به من أبوين مقيمين فيه بل مولود بلبنان ، كما أنه ليس من الرعايا العثمانيين المولدون بالقطر المصري والمقيمين فيه ، أي الذين جمعوا بين شرطى الميلاد والإقامة اللذين يغنيان عن توطن آبائهم في مصر ، وإن عومل بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، وليس مولوداً في مصر من أبوين مجهولين — فإن هذه المادة لا تصدق في أي من فقراتها على حاله ، وبالتالي فإنه يخرج من عداد طائفة الأشخاص الداخلين في الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وهم الذين ينطبق عليهم نص المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ سالف الذكر ، وإنما يشمل فقط حكم الفقرة الثالثة الخاص بالرعايا العثمانيين الذين لم تتوافر لهم صفة الرعية المحلية وفقاً للمادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه ، ولكنهم كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ .

والصادر في سنة ١٩٢٦ قد نص في مادته الثانية على أن « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وبحكم القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » ، إلا أن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عندما صاغت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - وهي المقابلة للمادة الثانية المذكورة - عدلت فيها بأن حذفت منها عبارة « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منده من نوفمبر سنة ١٩١٤ » ، مستبعدة بذلك ارتداد هذه الجنسية إلى ذلك التاريخ ، كما مدت شرط الإقامة إلى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر هذا القانون. ومقتضى هذا هو عدم إمكان أفراد هذه الفئة التحدى باكتسابهم الجنسية المصرية منده من نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛ إذ مهما يكن من أمر في شأن الخلاف على قيام مرسوم سنة ١٩٢٦ قانوناً أو اعتباره كأن لم يكن أصلاً ، فإن من المقرر أن مسائل الجنسية هي من صميم الأمور الداخلة في كيان الدولة ؛ وأن تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، ومن ثم فإن للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق وصالح الجماعة . ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان

وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . وظاهر من مقارنة الفقرتين الثانية والثالثة أنفق الذكر أن الأشخاص المذكورين في الأولى منهما هم عثمانيون في الأصل ولكنهم استوفوا شروطاً وأوصافاً معينة جعلتهم في نظر الشارع مصريين صميمين . وقد كان في وسعه أن يقصر الجنسية الأصلية عليهم ، بيد أنه بسط هذه الجنسية على طائفة أخرى من العثمانيين لم يتطلب فيهم سوى ثبوت الإقامة في القطر المصري والمحافظة عليها خلال الفترة التي حددها ، مع أن الأصل أن الإقامة وحدها لا تكفي عادة لاكتساب الجنسية .

٧ - إنه ولئن كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية قد سبقه المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، إلا أن هذا الأخير ظل معطلا عملاً ؛ لكون الظروف السياسية التي قارنت صدوره وتلته جعلت من العسير على الإدارة وضعه موضع التنفيذ الفعلي حتى على الرغم من صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الذي قضى باعتبار معظم المراسيم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان ومنها هذا المرسوم بقانون في حكم الصحيحة . وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي يستشف من أعماله التخضيرية أنه هو التشريع الوحيد المنظم للجنسية المصرية . وإذا كان المرسوم بقانون

الذى عينه . ولما كان الشرط المذكور لا يتوافر إلا بتحقيق الإقامة في ذلك التاريخ ، فإن الجنسية الموهوبة بهذا الشرط لا تكتسب إلا بتحقيقه ومن تاريخ هذا التحقق .

٩ — إن المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ التى تحكم وضع المطعون لصالحه تستلزم أن يكون المرشح المصرى للتوظيف بشركة قناة السويس مولوداً لأب يعد مصرياً بالتطبيق للواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ : ومفاد هذه المادة - فى ضوء المناقشات والأعمال التحضيرية التى سبقتها والغاية التى استهدفتها - أن الشارع إنما أراد بلفظ «مولود» فى هذا المقام أن يكون دخول الوالد فى الجنسية المصرية سابقاً على ولادة ابنه المرشح ، أى أن تكون الجنسية المصرية التى لحقت الأب - بالتطبيق للواد التى عينها - قد ثبتت له وقامت به فعلاً وقت ولادة الابن الذى تلقاها عنه بحق الدم ، وهذا هو التعبير ذاته الذى استعمله الشارع فى المادة السادسة من المرسوم بقانون سال الذكر والنزاع حول فحواه على وقت الولادة لا على مجرد قيامها ، آخذاً فى ذلك من بين المذاهب المتعددة التى تعتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقتى الحمل والولادة أو بالفترة بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة ، بهذا المذهب الأخير بقطع النظر عن التغير الحاصل فى جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .

المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد ، ذلك أن الأخذ بفكرة الحق المكتسب فى هذه الحالة يفضى إلى تعطيل شرط امتداد الإقامة التى أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المحافظة عليها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ؛ إذ لو صح اكتساب الحق فى الجنسية فعلاً فى سنة ١٩٢٦ لما أثر على الحق عدم المحافظة على الإقامة بعد ذلك ، ولصار تطلب امتداد هذه الإقامة لغواً وهو ما ينزه عنه الشارع .

٨ — إن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وإن كان قد سوى بين الطوائف التى ذكرها فى الفقرات الثلاث من مادته الأولى من حيث اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية بحكم القانون إلا أنه نص فى مادته الثامنة عشرة على أنه ليس لدخول الجنسية المصرية أى تأثير فى الماضى ما لم ينص على غير ذلك . ولما كان الرعايا العثمانيون المشار إليهم فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى ليسوا من القدم والأصالة كأولئك المذكورين فى الفقرة الثانية من تلك المادة ، فإن المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص القديم الذى كان يفيد إرجاع هذا التاريخ إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وكان قد أفرد لهم المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ باعتبارهم فئة ذات وضع خاص ، ثم أسيع عليهم فى سنة ١٩٢٩ الجنسية المصرية بافتراض قانونى يقدر بقدره ، مشروطاً استمرار إقامتهم إلى التاريخ

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسب ما بين من أوراق الطعن ، في أن المدعى أقام الدعوى رقم ٤١٣ لسنة ٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ضد كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية (إدارة الجوازات والجنسية) وشركة قناة السويس التويزة ، طالباً فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر من وزارة التجارة والصناعة (الإدارة العامة للشركات) المتضمن عدم اعتباره مولوداً لأب مصري تسري عليه أحكام المادة السادسة من اتفاقية ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ المبرمة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس . وإبطال كافة ما يترتب على هذا القرار من نتائج وإجراءات واعتباره كأن لم يكن ، مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى . وقال بياناً لدعواه إنه في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ جاز امتحاناً عقدته إدارة شركة قناة السويس المنحلة التي أخطرت به بد ذلك بخطاب التعيين المؤرخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ رقم ٤٨٨ / ٥٠٠٤ الذي ذكرت فيه أنه عين بخدمتها على أساس النظام المطبق مع خضوعه لكافة لوائح الشركة السارية في ذلك الوقت دون أن تطلب منه إثبات جنسية والده لمعاملته في ذلك التاريخ بالاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ، وقد قبل هذا التعيين في أول فبراير سنة ١٩٤٩ بخطاب مسجل أرسله إلى إدارة الشركة . وتم تعيينه وإلحاقه بخدمة الشركة قبل ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ تاريخ الاتفاقية الجديدة التي عقدتها الحكومة مع الشركة وقبل ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ تاريخ نشر هذه الاتفاقية بالجريدة الرسمية ، ومن ثم وجبت معاملته بأحكام اللوائح

والتقواعد المعمول بها في الشركة في ذلك التاريخ دون نظر إلى ما يجد من اتفاقات . وفي أول يولييه سنة ١٩٥٠ قررت إدارة الشركة تثبيته في وظيفته دون اعتراض من وزارة التجارة والصناعة أو من الإدارة العامة للشركات ، إلا أنه تلقى في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ خطاباً من الشركة رقم ٣١١١ محرراً في ٢٠ منه تخبره فيه بأن الإدارة العامة للشركات أبلغتها أنه اتضح لها أنه غير مولود لأب مصري الجنسية وبذلك لا يعتبر من المصريين الذين تسري عليهم أحكام المادة السادسة من اتفاقية ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ ، فإذا كانت لديه وثائق وعناصر أخرى من شأنها أن تحمل الإدارة العامة للشركات على المدول عن قرارها فعليه أن يتقدم بها إلى الإدارة المذكورة وإلا فإن الشركة ستضطر إلى الاستغناء عن خدمته . واستطرد المدعى قائلاً إن تعيينه تم في يناير سنة ١٩٤٩ أي قبل عقد الاتفاقية المشار إليها ، كما أن ترشيحه للوظيفة التي عين فيها سابق على ذلك بمدة طويلة ، ولذا فإن له حقوقاً مكتسبة قبل الشركة في أن يستمر بخدمتها وأن يعامل بأحكام اتفاقية سنة ١٩٣٧ . وقد تقدم بتظلم بهذا المعنى إلى السيد وزير التجارة والصناعة في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ سجل بإدارة الشركات تحت رقم ٦٦٨٤ ذكر فيه أنه مصري الجنسية وأنه مولود لأب مصري ، بيد أن هذا التظلم لم يؤبه له الأمر الذي ألجأ إلى رفع دعواه مؤسساً إياها على الأسانيد الآتية :

— أن المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ بإبرام اتفاقية ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ توجب أن يكون المرشح المصري مولوداً لأب مصري بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو النصوص المعادلة من أي تشريع

المصرية هذا الإثبات وواقعت على توظيفه على أساسه .

— أن والد المدعى عومل بقواعد القرعة العسكرية ، وصدر قرار وزير الحرية بإعفائه من الخدمة العسكرية بسبب توظيفه بمصلحة الأملاك الأميرية .

— أن وزارة الداخلية منحت والد المدعى في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ جواز سفر مصري تحت رقم ٢٠٨ وذلك بمناسبة سفره إلى فرنسا لتأدية الامتحان بكلية الحقوق بها .

— أن والد المدعى أدرج بمجدول انتخاب المجالس النيابية منذ إعلان الدستور . وقد باشر حقه الدستوري في الانتخاب ، وندب في مارس سنة ١٩٤٢ رئيساً لإحدى لجان الانتخاب بمديرية أسوان وذلك طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الذي يحيل المادة ٩٣ منه إلى المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ .

— أن وزارة العدل اختارت والد المدعى لتصير المحاكم المختلطة في سنة ١٩٤٣ اعترافاً بوطنيته وغيرته على مصلحة بلده .

— أن والد المدعى كان معترفاً بمصريته قبل صدور قانون ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذي اعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين عادة بالقطر المصري والمحافظين على الإقامة فيه داخلين في الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بحكم القانون ، كما أنه مصري الجنسية أيضاً طبقاً للفقرة ٣ من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ التي يجري حكمها بأثر رجعي يعود إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ .

— أن المدعى يكون تبعاً لذلك مصري الجنسية طبقاً للمادة الخامسة من المرسوم بقانون

بهذا الشأن ، فتقدير الجنسية طبقاً لهذا النص ينظر فيه إلى شخصية المرشح لوظيفة بالشركة ، أما المدعى فلم يكن مرشحاً لوظيفته وقت العمل بهذا القانون بل كان معيناً فيها بالفعل وخاضعاً لأحكام اتفاقية أخرى .

— أن المدعى مصري الجنسية ومولود لأب مصري طبقاً لحكم المادة السادسة آتفة الذكر التي لم تستثن أية فقرة من فقرات المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ ، والثابت أن أباه مصري الجنسية طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى المشار إليها .

— أن والد المدعى مصري معترف بمصريته من الحكومة منذ سنة ١٩١٥ كما هو ثابت من ملف خدمته حيث التحق بوظائف الحكومة من تلك السنة .

— أنه ما كان للحكومة المصرية أن تعين والد المدعى موظفاً لديها في سنة ١٩١٥ إلا إذا كان مصري الجنسية ؛ ذلك أن القانون المالي والأمر العالي الصادر في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ كانا ينصان على عدم جواز قبول غير المصريين في وظائف الحكومة ، كما حرصا على تعريف من هو المصري على هدى ما ورد في المادة الثانية من دكرينو ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ .

— أن الحكومة المصرية أقرت لوالد المدعى بجنسيته المصرية عندما التحق بخدمتها في أغسطس سنة ١٩١٥ بعد أن ثبتت لها إقامته في القطر المصري مدة تزيد على خمسة عشر عاماً .

— أن جنسية والد المدعى المصرية ثبتت بشهادة رسمية من اثنين من كبار الموظفين في ١٠ من أغسطس سنة ١٩١٥ ، وقد قبلت الحكومة

تنفيذ القرار المطعون فيه ؛ وأسست قضاءها على أن القرار المطعون فيه هو قرار إداري مستوفى كافة عناصره ومحدث أثراً قانونياً في جنسية والد المدعى وبالتالي في شأن التحاق هذا الأخير بإحدى وظائف شركة القناة بوصفه مصرياً مولوداً لأب مصري ، وأنها مختصة بنظر كافة مسائل الجنسية متى أثبتت بصفة تبعية لنزاع مطروح عليها ، وكذا بالفضل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في شأن مسائل الجنسية .

وقد ردت الحكومة في موضوع الدعوى بأن الاتفاق اليرم مع شركة القناة في سنة ١٩٣٧ والذي أقره البرلمان بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ إنما استهدف به التمهيد لتمصير الشركة باستخدام العناصر المصرية الصريحة فيها ، وقد التزمت بمقتضاه الشركة بتعيين شبان مصريي المولد في سلك مستخدميها بمصر تدريجياً . وهذا التمصير يتطلب أن يكون الموظف المعين مصرياً منذ ولادته أي أن يكون قد اكتسب مصريته بحكم الدم عن طريق الميلاد . على أن مما لا جدال فيه أن المدعى إنما يخضع لأحكام الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والشركة في سنة ١٩٤٩ التي وضعت نسباً كبيرة لتعيين المصريين الأصلاء ونصت على حساب التعيينات التي أجريت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ في النسب الخاصة بالمصريين وهم مدين بهذا التاريخ . ولو صح في الجدل أنه يخضع لاتفاقية سنة ١٩٣٧ فإن هذه الاتفاقية لم تكن تجيز تعيين المتمصرين في النسب المخصصة للمصريين الأصلاء ؛ وآية ذلك المكاتبات المتبادلة بصددها لاتفاقية بين الحكومة والشركة والتي تشير إلى تعيين شبان مصريي الولادة في سلك مستخدمي الشركة في مصر بصفة تدريجية بحيث تصل نسبتهم إلى حد معين . بيد أن الشركة

رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن دخول الجنسية المصرية بمقتضى الأحكام السالفة يشمل الزوجة والأولاد القصر بحكم القانون . ولما كان مولوداً في سنة ١٩٢٥ فإنه يكون قد ولد مصرياً لأب مصري . وقد اعترفت له الحكومة بذلك في شهادة إثبات الجنسية الصادرة له من وزارة الداخلية في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ . كما أنه عومل بقانون القرعة العسكرية باعتباره مصرياً ودفع البديل النقدي وعوفي من الخدمة العسكرية .

وتأسيساً على ما تقدم فإن المدعى يعتبر مصرياً مولوداً لأب مصري قبل ولادته وتكون شروط المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ متوافرة فيه ، على خلاف ما ذهبت إليه الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة من تأويل مناف لأحكام الدستور المصري الذي ينص على المساواة بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات .

وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قدم المدعى طلباً بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً حتى يفصل في موضوع الدعوى .

وقد دفعت الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى مستندة في ذلك إلى أن وزارة التجارة والصناعة لم تصدر أمراً إدارياً نهائياً مما يجوز الطعن فيه وطلب وقف تنفيذه ؛ إذ أن ما صدر في شأن المدعى لا يعدو أن يكون مجرد رأي أبداه مدير إدارة الشركات بوصفه عضواً في اللجنة المختصة بفحص حالات المرشحين لشغل وظائف شركة قناة السويس ، يضاف إلى ذلك أن المدعى يهدف إلى طلب الحكم له بالجنسية المصرية الأمر الذي يخرج عن اختصاص المحكمة . وبجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وبوقف

خالفت نصوص هذه الاتفاقية ، وقد أثبت وزير التجارة والصناعة هذه المخالفة في أثناء المفاوضات التي سبقت إبرام اتفاقية سنة ١٩٤٩ فرد عليه ممثل الشركة بأن الشركة ستعمل من الآن فصاعداً على توظيف مصريين أصليين ؛ لأنه في سنة ١٩٣٦ لم تكن العناصر المصرية الأصلية متوفرة ، مما يدل على أن التطبيق كان يقع مخالفاً للقانون . على أن ما نصت عليه المادة السادسة من اتفاقية سنة ١٩٤٩ من وجوب أن يكون المرشح مصري المولد ليس في حقيقته شرطاً مستحدثاً بل هو عين ما قضت به اتفاقية سنة ١٩٣٧ . أما المقصود بمصري المولد فيفسر بالرجوع إلى ما قبل صدور قانون الجنسية ؛ ذلك أن مصر انفصلت عن تركيا في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ومنذ هذا التاريخ صارت للمصريين جنسية مستقلة عن الجنسية العثمانية هي الجنسية المصرية بعد أن كانوا يعتبرون من الوجهة القانونية عثمانيين ، وإن كانت قد صدرت في مناسبات معينة بضعة تشريعات تناولت الكلام عن المصريين ، منها الأمر العالي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية ، والأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والخاص بمجلس شورى القوانين ، وديكرتو ٢٣ من يونيو سنة ١٩٠١ الخاص بالأئمة المستخدمين للملكيين في مصالح الحكومة ، وديكرتو ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالقرعة العسكرية . إلا أن هذه القوانين إنما كانت تحدد من هو المصري الجنسية للفرض المقصود منها ؛ إذ لم تكن مصر وقتذاك دولة من الوجهة الدولية بل كانت الجنسية السارية عليها هي الجنسية العثمانية ، ومن ثم كان يطلق على المصري اصطلاح « رعية محلية » ، فلما صدر الدستور في سنة ١٩٢٣ نص على أن الجنسية

المصرية يحددها القانون . ثم صدر المرسوم بقانون الخاص بالجنسية في سنة ١٩٢٦ ولم يعمل به . وأعقبه القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . بشأن الجنسية المصرية الذي عمل به اعتباراً من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . وقد تناولت مادته الأولى في فقراتها الثلاث بيان من يعتبر دخلاً في الجنسية المصرية بحكم القانون . وتصرف الفقرة الثانية من هذه المادة طبقاً لذكريتو سنة ١٩٠٠ إلى أهل البلاد الأصليين أي كانت حالتهم سواء أكانوا منحدرين من أصل مصري أم كانوا بلا جنسية ما داموا متوطنين في مصر قبل يناير سنة ١٨٤٨ ومحافظين على إقامتهم فيها ، وكذا إلى رعايا الدولة العلية المولودين والمقيمين في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى حافظ هؤلاء الرعايا على إقامتهم فيه ، وإلى رعايا الدولة العلية المولودين والمقيمين في القطر المصري الذين يقبلون الإمالة بقانون القرعة العسكرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ، وأخيراً إلى من يولدون في القطر المصري من أبوين مجهولين . أما الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فقد خالف المشرع فيها القواعد العامة للجنسية التي لا تسمح بحمل الإقامة وحدها طريقاً لكسب جنسية الدولة بحكم القانون ، وإنما وضع هذه الفقرة ليحكم حالات موجودة يادخلها في عموم المصريين بالقانون . فالجنسية المصرية الأصلية هي التي أشارت إليها الفقرة الثانية سالفة الذكر أما عدا ما ورد في هذه الفقرة لجنسية مكتسبة . ولما كانت الطوائف العثمانية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة قد اكتسبت الجنسية المصرية بمقتضى هذه الفقرة وقد كان لها من قبل صفة مستقلة تماماً عن صفة المصريين فإنه لا يمكن إرجاع جنسيتها المصرية إلى ما قبل ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ؛ يؤيد هذا أن المشرع حذف من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ عبارة يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ التي سبق أن وردت بمرسوم سنة ١٩٢٦

ومد شرط الإقامة إلى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . ويستنتج من تعدد حذف العبارة المتقدمة أن المشرع قصد أن تكون الإقامة لغاية ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ شرطاً لكسب الجنسية وأن يكون هذا النص منشأً للجنسية المصرية لا مقررراً لها . أما مرسوم سنة ١٩٢٦ فقد ولد ميتاً ، وقد نصت المادة ٢٥ من مرسوم سنة ١٩٢٩ على إلغائه باعتباره كأن لم يكن ، هذا إلى أنه لا يمكن التمسك بفكرة الحق المكتسب في الجنسية التي تقوم على رابطة بين الفرد والدولة تستقل هذه الأخيرة بحرية تقديرها على الوجه الملائم . ومن ثم فلا وجه للانتقاد إلى حكم ورد في مرسوم سنة ١٩٢٦ وانعدم أثره بمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٩ الذي أصبح هو القانون الوحيد المنظم للجنسية المصرية . ولما كان المدعى مولوداً في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ أى قبل ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ وقبل انصاف والده بالجنسية المصرية ، فإنه لا يكون مولوداً لأب مصري ، ولا تتوافر فيه بالتالي الشروط المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في سنة ١٩٤٩ . وخلصت الحكومة من هذا إلى طلب الحكم برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات وبمقابل أتعاب المحاماة .

وبجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الأولى) في هذه الدعوى « برفض الدفع بعدم الاختصاص ، وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وفي الموضوع برفضها ، وألزمت المدعى بالمصروفات » ؛ وأقامت قضاءها على أن الحكومة قد حرصت في اتفاقية سنة ١٩٤٩ على تحديد المقصود من مصري الولد السابق ورودها في اتفاقية سنة ١٩٣٧ بأنه هو المصري المولود لأب مصري يكون قد اكتسب

الجنسية المصرية وقت ولادة الابن بالتطبيق للسواد من الأولى إلى الخامسة والمادة السادسة في ققرتها الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . وهذا لا يعدو أن يكون ترديداً لشرط « مصري للولد » الوارد في اتفاقية سنة ١٩٣٧ ، والقصد منه إنما هو تمصير الشركة بإفراح مجال التوظيف فيها أمام المصريين الأصلاء لا المتمصرين ، أى أمام من تحققت لهم الجنسية المصرية بالدم وقت الولادة . وعلى الرغم من اتحاد هذا القصد في الاتفاقيتين فإن اتفاقية سنة ١٩٤٩ هي التي تحكم حالة المدعى الذي يشغل إحدى الوظائف المخصصة للمصريين ؛ وذلك لأن سحب أثرها على تعيينات المصريين التي تمت منذ أول يناير سنة ١٩٤٩ في حين أنه معين بعد هذا التاريخ . أما ما يذهب إليه المدعى من أن الجنسية المصرية ثابتة لوالده منذ دخوله خدمة الحكومة في سنة ١٩١٥ بناء على القوانين التي استند إليها فردود بأن تلك القوانين إنما كانت قوانين أهلية تقرر حقوقاً أو تكاليف خاصة بالعثمانيين أو بالرعايا المحليين الذين تتوافر فيهم شروط معينة دون أن يكون لها تأثير في ثبوت الجنسية المصرية مهما بلغت مدة الاستيطان ؛ لأنه في ذلك العهد لم تكن الرعوية المحلية جنسية تلحق الأشخاص في الخارج بل كانت وصفاً يستعمل في الداخل لتحديد علاقة أهل البلاد بالسلطات الحكومية . ولما كان والد المدعى لا يدخل في إحدى الحالات التي نصت عليها المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ ، وهي التي أجمعت عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، فإنه لا يفيد من الرعوية المصرية منذ سنة ١٩١٥ . إذ الثابت أنه مولود في إحدى قرى لبنان فهو ليس من المولودين في القطر المصري ، وبذلك يموزه الشرط

١٩٢٥ فإنه يكون غير مولود لأب مصري ، ولا تتوافر فيه شروط المادة السادسة من الاتفاقية الصادر بها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ ، ولا يسوغ تعيينه في الوظائف المخصصة للمصريين في حكم هذه المادة ؛ وبذا يكون القرار المطعون فيه قد صدر على أساس سليم من القانون . وانتهى من هذا إلى أن الدعوى حقيقة بالرفض .

وقد طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتيرية هذه المحكمة في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ طلب فيها « الحكم بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء القرار المطعون فيه ، وإلزام الحكومة المصرية بالمصروفات » ؛ واستند في أسباب طعنه إلى أن الحكم المطعون فيه لم يصب فيما انتهى إليه من اعتبار المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ قد ألغى بجميع آثاره ، واعتبار أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ منشئة للجنسية المصرية بالنسبة للأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من هذا المرسوم ؛ ذلك أن المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ في فترة تعطيل البرلمان قد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ باعتداده ، ومن ثم فإنه يعتبر من الناحية الدستورية قائماً وصحيحاً وناظراً . وإذا كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ قد ألغاه فإن ذلك لا يحول دون اعتباره من قوانين الدولة في الفترة التي مضت بين صدوره وإلغائه . كما أن الإلغاء في هذه الحالة لا يكون إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي قضى بالإلغاء . هذا إلى أن عدم تنفيذ المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ من الناحية العملية ليس حجة من الناحية القانونية للقول بأن أحكامه التي تتعارض مع المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

الأساسي في حكم هذه الفقرة بصرف النظر عن إقامته . ولا يجدي في ثبوت الجنسية المصرية له تسليمه جواز سفر مصري في سنة ١٩١٥ أو استناده إلى المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاصة باعتبار كل من يسكن الأراضي المصرية مصرياً ومعاملته بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح ؛ لقيام الجنسية فيها على قرينة افتراضية تسقط بثبوت العكس . أما قانون سنة ١٩٢٦ فلم يوضع موضع التنفيذ من وقت صدوره إلى أن ألغى بقانون سنة ١٩٢٩ ومن ثم فلا يسوغ التمسك بأحكامه أو ترتيب أثر قانوني عليها ولا سيما ما تعارض منها مع نصوص هذا القانون الأخير الذي هو الوحيد المنظم للجنسية المصرية والواجب التطبيق دون غيره والذي لا يتضمن في الفقرة الثالثة من مادته الأولى أي أثر رجعي للجنسية المكتسبة التي نصت عليها هذه الفقرة بخلاف الجنسية الأصلية التي نصت عليها الفقرة الثانية من هذه المادة والتي يتمتع بها الشخص منذ ولادته سواء كان أساساً جنسية الوالدين المصرية أو محل للسلالة الذي أحاطت به ظروف أخرى تكفل القانون ببيانها باعتبار أنه كان مصرياً دائماً وأن حكم القانون بالنسبة إليه إنما هو كاشف لهذه الجنسية المصرية الصريحة . أما الأشخاص المذكورون في الفقرة الثالثة سالفة الذكر ، فإن اعتبارهم مصريين راجع إلى إقامتهم وحدها ، وقد تحفظ المشرع في منحهم الجنسية المصرية فلم يحدد لدخولهم فيها تاريخاً كما فعل في قانون سنة ١٩٢٦ الذي ألغاه ، الأمر الذي يقطع في الدلالة على أنه أنشأ لهم حقاً مستحدثاً من وقت صدوره بشرط توفر الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ دون أي أثر رجعي بالتطبيق لحكم المادة ١٨ منه . ولما كان للدعي قد ولد في سنة

تعتبر كأن لم تكن أصلاً . ولما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ ترجع جنسية من نصت عليهم إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ فإن والد المدعى يعتبر مصرياً وقت ولادة المدعى بالتطبيق لحكم هذه المادة . على أن المسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ لم تتضمن أية تفرقة بين أفراد الطوائف الثلاث الذين شملهم حكمها في اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية بحكم القانون ؛ فأفراد الطائفة الثالثة شأنهم هو شأن أفراد الطائفتين الأولى والثانية في هذا الصدد ؛ إذ أدرج المشروع الطوائف الثلاث في مادة واحدة وعاملهم معاملة قانونية واحدة بإضفاء الجنسية المصرية عليهم جميعاً بحكم القانون ، ومن خصائص الجنسية الأصلية أنها تفرض بقوة القانون وترجع إلى الماضي . ولما كان أفراد الطائفة الثالثة التي ينتمى إليها والد المدعى هم من ذوى الجنسية الأصلية فإن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ يعد كاشفاً لهذه الجنسية في الفقرة الثالثة من مادته الأولى لا منشئاً لها ، ويكون والد المدعى مصري الجنسية وقت ولادة المدعى بالتطبيق لحكم هذه الفقرة . ومن ثم فقد تحقق على الحالين في هذا الأخير الشرط الذي فرضته المادة السادسة من اتفاقية سنة ١٩٤٩ التي أقرها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ فيمن يمين في الوظائف المخصصة للمصريين في شركة قناة السويس ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد وقع مخالفاً للقانون ، وتكون قد قامت به الحالة الأولى من أحوال الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

وقد أودع المطعون لصالحه سكرتيرية المحكمة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ مذكرة بملاحظاته طلب فيها « الحكم بقبول الطعن شكلاً ، وفي

موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء القرار محل الطعن وإلزام الحكومة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة » ، وقد أورد في هذه المذكرة دفاعه السابق وأضاف إليه أنه لا ضير في أن تكون القوانين التي عومل بها والده قبل صدور قانون سنة ١٩٢٦ قوانين أهلية ؛ إذ أن الأمر يتعلق بتحديد علاقته نهائياً مع السلطات الحكومية منذ سنة ١٩١٥ أى بعد انفصال الجنسية المصرية عن الجنسية العثمانية وتمتع مصر بشخصية سياسية واجتماعية أبرزت للوطن المصري وضعاً مستقلاً وأوجدت للمصري صفة خاصة . ومن مظاهر هذا الاستقلال أن الحكومة المصرية أخذت تصدر جوازات سفر مصرية لرعاياها كالذي حصل عليه والد المطعون لصالحه في سنة ١٩١٥ . أما قانون سنة ١٩٢٦ فقد صدر بصورة دستورية سليمة . ومن البادىء القررة أن القوانين تصبح نافذة ومعمولا بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وتظل كذلك إلى أن تلغى بقانون لاحق . وقد استمد قانون سنة ١٩٢٩ أكثر أحكامه من نصوص قانون سنة ١٩٢٦ كما أشار إليه في ديباجته بل وقضى بإلغائه بنص صريح . بيد أنه لم يرد في نص الإلغاء ما يفيد إنسحابه على الماضي واعتبار القانون الملغى كأن لم يكن . هذا إلى أن قانون سنة ١٩٢٩ قد اعتمد في أحد نصوصه حكماً ترتب على نفاذ قانون سنة ١٩٢٦ فيما يتعلق بحق الاختيار وقد قضت المحكمة فعلاً بتطبيق قانون سنة ١٩٢٦ على المسائل التي تقع تحت حكمه ، كما طبقته الإدارة في بعض الحالات . وقد لحقت والد المطعون لصالحه الجنسية المفروضة بمقتضى هذا القانون بصفة حتمية بمجرد صدوره فأفاد فعلاً من أحكامه بحكم مركزه القانوني وحالته الخاصة الظاهرة وأرجعت جنسيته المصرية للقرلة بها إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبعد أن استعرض المطعون لصالحه آراء بعض

فقهاء القانون الدولي الخاص ذكر أنه يتمسك بأن قانون سنة ١٩٢٩ الذي لم يحدد تاريخاً لبدء دخول من عندهم الفقرة الثالثة من مادته الأولى في الجنسية المصرية لا يحول دون ثبوت حقوق والده المكتسبة في هذه الجنسية منذ سنة ١٩١٥ ، وأن إسقاط عبارة « منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ » الواردة في قانون سنة ١٩٢٩ لم يكن الغرض منه حرمان من قصدتهم الفقرة الثالثة سالفة الذكر من جنسية اكتسبوها فعلاً أو الخيولة دون إرجاع هذه الجنسية إلى تاريخ اكتسابها القانوني أو الفعلي . وإذا كان والده قد اكتسب جنسيته بحق الإقليم فإن المشرع المصري قد أخذ في قانون سنة ١٩٢٩ بكل من الولادة والإقليم كأساس لاكتساب الجنسية الأصلية . وهذه الجنسية التي اكتسبها والده لا تستند إلى مجرد قرائن قوامها الاقتراض ، بل إلى مركز قانوني ثابت من دلائل شتى تؤيده حالة ظاهرة مقرونة باعترافات متكررة من جانب الحكومة المصرية على طول السنين . وقد قدم مذكرة تشكيلية بعد ذلك أضاف فيها أن الجنسية التي قررها قانون سنة ١٩٢٩ في الفقرة الثالثة من مادته الأولى هي جنسية أصيلة لا منشأة ، شأنها شأن جنسية باقي الطوائف التي ذكرتها الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة ، وأن من خصائص هذه الجنسية أنها ترجع إلى الماضي ، أي إلى تاريخ انفصال الجنسية المصرية الصحيحة عن الجنسية العثمانية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قدمت هيئة إدارة قناة السويس مذكرة بملاحظاتها وتوصلت في أن ما يستند إليه المدعى من ظروف خاصة بوالده للتدليل بها على ثبوت الجنسية المصرية لهذا الأخير قبل سنة ١٩٢٩ لا يعدو أن يكون أوامر وقوانين لم يقصد بها إسباغ صفة الجنسية على من تتوافر فيهم شروطها ، بل مجرد إثبات توافر شروط معينة

لاستعمال حق أو الالتزام بتكليف من التكليف العامة ، وأن والد المدعى لا يعتبر رعية محلية طبقاً للأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٠ بشأن حق الانتخاب ؛ لعدم توافر شروطه فيه ، وأن الحالة القانونية التي تحكمها كل من المادة الثانية من مرسوم سنة ١٩٢٩ والفقرة الثالثة من المادة الأولى من مرسوم سنة ١٩٢٩ واحدة ويندرج تحتها ذات الأشخاص دون تغيير ، بعد حذف النص على الرجعية إلى سنة ١٩١٤ وإضافة شرط جديد هو استمرار الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . على أن مرسوم سنة ١٩٢٩ إنما ولد ميتاً فلم ينفذ قط ، بل اعتبر ملغى من تاريخ صدوره . على أن الجنسية باعتبارها متملة بالنظام العام من ناحية ، وبوصفها عنصراً من عناصر الحالة الشخصية من ناحية أخرى يمكن تعديل شروطها بالقانون دون أن يحتاج على ذلك بالحقوق المكتسبة أو المراكز الدائمة . وقد جاء نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مرسوم سنة ١٩٢٩ منشأً للجنسية المصرية من تاريخ استكمال شرط الإقامة الذي تطلبه في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . ومن ثم يكون المدعى وقد ولد في سنة ١٩٢٥ مولوداً لأب غير مصري ، وخلعت الهيئة من هذا إلى طلب الحكم برفض الطعن ، وبإلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن النزاع ينحصر فيما إذا كان المطعون لصالحه يمد مصري المولد بحسب الاتفاقية المبرمة في سنة ١٩٣٧ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس (المؤسسة) ، أو يعتبر مولوداً لأب يمد مصرياً بالتطبيق للسواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بحسب الاتفاق المفقود بين الحكومة والشركة في سنة ١٩٤٩ وبالتالي ما إذا كان يجوز تبعاً للوصف الذي سيلحق

به أن يشغل إحدى وظائف الشركة المقرر تخصيصها للمصريين أم لا .

«ومن حيث إنه يبين من الوثائق والأوراق أنه في ٣١ من يولييه سنة ١٩٣٧ صدر القانون رقم ٧٣ بالموافقة على الاتفاقية البرمة مع شركة قناة السويس البحرية وعلى الفصلة في المكاتبات المتبادلة بين الحكومة المصرية والشركة . وقد جاء في كتاب الشركة المؤرخ ٣٠/٢٧ من أبريل سنة ١٩٣٦ أن مجلس إدارتها « قد قرر أن يفسح مجالاً كبيراً في سلك موظفي الشركة للشبيبة المصرية . وبناء على ذلك سنعمل منذ الآن الترتيبات اللازمة لتعيين شبان مصريي الولادة في سلك مستخدمي الشركة في مصر بصفة تدريجية بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ ٪ من مجموع هؤلاء المستخدمين . . » . وتأيد هذا في رد رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ٤ من مايو سنة ١٩٣٦ الذي ورد فيه : « أشرف بإبلاغكم أني تسلمت خطابكم المؤرخ ٣٠/٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ وبه تفضلتم بإخطاري أن مجلس إدارة شركة قناة السويس البحرية رغبة منه في توثيق الروابط التي تربطه بمصر قد قبل بناء على الرغبة التي أبدتها الحكومة المصرية أن يعين تدريجياً في سلك مستخدميها في مصر شباناً مصريي الولد بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ ٪ من مجموع مستخدمي الشركة . . » . بيد أن الشركة لم تقم بتنفيذ ما قضت به نصوص هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتعيين الشبان مصريي الولد في نسبة وظائفها التي تقرر تخصيصها للمصريين ؛ إذ شغلت هذه الوظائف بتمصريين . وقد سجل وزير التجارة والصناعة هذه المخالفة في بيانه بجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٩ بمدينة الاسماعيلية أثناء المفاوضات التي جرت بين الحكومة والشركة قبل إبرام اتفاق سنة ١٩٤٩ ؛ إذ جاء على لسانه : « أن عدد

الموظفين المصريي الولد الذين يعملون بالشركة لا يبلغ أكثر من ٧٠ موظفاً . ويجب على الشركة أن تقوم بتعيين موظفين مصريي الولد » . وقد تضمن رد ممثل الشركة على ذلك : « أنه من الآن فصاعداً ستعمل الشركة على توظيف مصريين أصليين طبقاً لما ذكره الوزير ؛ لأنه في سنة ١٩٣٦ لم تكن العناصر المصرية الأصلية متوفرة » . كما أشار تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس الشيوخ الخاص باتفاق سنة ١٩٤٩ عند عرض مشروع القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ إلى عدد موظفي الشركة الفنين والإداريين والبحريين ، وإلى أن : « من يعدون مصريين بينهم في الواقع متمصرون . . » وأنه إنما : « قصد فيما يتعلق بالموظفين أن يكون التمييز حقيقياً ومجدياً لا صورياً عديم القيمة في المستقبل ففتح أمام المصريي باب وظائف الشركة كلها صغيرها وكبيرها وفي كل قسم من أقسامها . . » . وفي ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٣٠ بالموافقة على الاتفاق البرم مع شركة قناة السويس البحرية ، ونص في مادته السادسة على أنه : يجب أن يكون المرشح المصري مولوداً لأب يعد مصرياً بالتطبيق للسواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو النصوص المعادلة من أي تشريع جديد في هذا الشأن » . كما نص في الفقرة « د » من مادته الثانية الخاصة « بالموظفين والمستخدمين » على أنه « علاوة على ذلك ، ومع احتساب تعيينات المصريي التي أجريت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ ، تؤكد الشركة نيتها في أن ترفع إلى ١٦ مجموع تعيينات المصريي عن سنة ١٩٤٩ في كل من الدرجتين الرابعة والخامسة » .

«ومن حيث إنه يتضح من استظهار النصوص

١٣٠ لسنة ١٩٤٩ في حساب تعيينات المصريين ، فإن ترشيحه للتعيين قبل هذا التاريخ . وهو إجراء تمهيدى لا يقوم مقام التعيين ، لا يغير من واقع الأمر وهو أن الواقعة القانونية المنشئة لمركزه القانونى فى الشركة إنما تحققت بعد التاريخ للمعتبر قانوناً فى حساب تعيينات المصريين وفى النسبة المقررة لهذه التعيينات ، ومن ثم كان خاضعاً لما اشترطه القانون المذكور لذلك ، ووجبت معاملته وفق أحكامه .

«ومن حيث إنه لما كان توافر الشرط المتطلب فى المطعون لصالحه بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ لتعيينه فى النسبة المخصصة للمصريين فى الشركة يتوقف على تحديد التاريخ الذى يعتبر أن والده قد اكتسب فيه الجنسية المصرية .

«ومن حيث إن الجنسية بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة لم تعرف فى مصر بمعناها هذا إلا منذ ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ تاريخ صدور قانون الجنسية العثمانية وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية وكان المصريون يعتبرون عثمانيين من الوجهة الدولية . ثم كان أن انفصلت مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر . فلما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عقدت فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٠ بين تركيا والحلفاء معاهدة سيفر التى اعتبرت تاريخ انفصال مصر عن تركيا هو تاريخ إعلان الحماية البريطانية ، ثم أعلن بعد ذلك أن مصر أصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ . واعترفت الدول بما فيها تركيا بهذا الاستقلال بمعاهدة لوزان المبرمة فى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٣ التى أُرجمت

المتقدمة فى ضوء البواعث الدافعة إليها والأغراض التى تستهدفها أن الشارع كان حريصاً من بادىء الأمر على تمصير شركة قناة السويس تمهيداً لأيلولتها إلى الحكومة بعد إذ شارف عقد التزامها الانتهاء ، وأن الاتفاق تم فى سنة ١٩٣٧ على شغل بعض مراكز الشركة تدريجياً بعناصر مصرية المولد أى التى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلما عمدت الشركة إلى اختيار عناصر متمصرة رأت الحكومة سداً للدرائع التأويل أن تحدد مدلول عبارة «مصرى المولد» بما نصت عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من أنه هو المولود لأب يعد مصرياً بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . وإذ كان القصد من هذا النص هو تمصير الشركة بإفصاح مجال التوظيف فيها للمصريين الصنعيين الأصلاء لا المتمصرين ، وإشراك هؤلاء المصريين بنسب معينة متصاعدة فى إدارة المرفق الذى تقوم عليه إلى أن يؤول برمته إلى الأيدى المصرية ، فإن ما ورد فى المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ لا يخرج فى جوهره عن معنى ما تضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ فى هذا الشأن ، ولا يبدو أن يكون ترديداً له على نحو من الدقة والتحديد اقتضاها موقف الشركة منعاً من أى خلاف فى التأويل ؛ وذلك لاتحاد الحكمة من هذا الشرط فى كل من الاتفاقيتين . فضلاً عن ذلك فلما كان الثابت أن المطعون لصالحه قد عين فى الشركة باعتباره مصرياً فى إحدى الوظائف الداخلة فى النسبة المخصصة للمصريين ؛ وأن هذا التعيين قد تم فى تاريخ لاحق لأول يناير سنة ١٩٤٩ وهو التاريخ الذى اعتدت به الفقرة «د» من المادة الثانية من القانون رقم

تاريخ انفصال مصر عن تركيا إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بدلا من تاريخ إعلان الحماية . وقد كان مقتضى هذا أن يصدر قانون بتنظيم الجنسية المصرية عند انفصال مصر عن الامبراطورية العثمانية ، بيد أن هذا القانون لم يصدر ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول باستمرار سريان أحكام قانون الجنسية العثماني باعتباره قانونا مصرية ، وأخذت بذلك المحاكم المختلطة . فلما صدر الدستور المصري في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ نص في مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون . ولما كان هذا القانون لم يصدر وقتذاك فقد درج أولو الأمر على وضع ضوابط لتمييز المصريين عن غيرهم في التمتع بالحقوق وتحمل التكليف ، غير أنهم لم يلجأوا إلى تقرير ضابط عام تستخلص منه جنسية خاصة بالمصريين ، بل حددوا من هو المصري في كل مناسبة اقتضت ذلك بتشريع وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض هذا التشريع في المناسبة التي صدر من أجلها . ومن ثم اختلف معنى لفظ «مصري» بحسب مقام استعماله ، وكانت نتيجة هذا أن أطلق على المصري في ذلك المهد اصطلاح « رعية محلية » ولم تكن هذه الرعية المحلية جنسية تلحق الأشخاص في الخارج ؛ إذ لم يكن يمتد بها من الوجهة الدولية ، بل كانت وصفا يستعمل لترتيب حقوق والتزامات بين المحكومين والحكام داخل البلاد كشغل الوظائف العامة والانتخاب والقرعة العسكرية . ففما يتعلق بحق التوظيف تحدد معنى المصري بالمادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٨٩٢ والمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية والمادة الماشرة من دكرينو ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ بالتصديق على لأئحة المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة . وفيما يختص بحق الانتخاب للهيئات

النيابية تحدد معنى المصري الذي له هذا الحق طبقاً لقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ بالرجوع في هذا التحديد إلى الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ . وفيما يتعلق بأداء الخدمة العسكرية نص قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٢ على أنها تفرض على الأشخاص الذين عينهم . يضاف إلى ذلك ما جاء من نصوص أخرى بالقوانين العامة التي تناولت بيان اختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة بالنسبة إلى الأشخاص القاطنين في مصر . ويبين من مقارنة هذه التشريعات جميعاً عدم وحدة نظام الرعية ، وأن لفظ «مصري» الوارد بكل منها لا ينصرف مدلوله إلى الأشخاص ذواتهم في جميع الأحوال ، فمن يعتبر مصرية في نظر قانون القرعة العسكرية قد لا يعتبر كذلك في نظر قوانين الانتخاب أو قوانين التوظيف . وهكذا كان هذا اللفظ غير مستقر المعنى ؛ إذ كان مدلوله يضيق تارة حتى لا يشمل غير أهالي البلد الأصليين ، ويتسع تارة أخرى حتى يصبح مرادفاً للفظ «عثماني» ولما كانت التشريعات المذكورة إنما وضعت لبيان من هم المصريون تبعاً للأغراض الخاصة التي استلزمت وضمها فإنه لم يكن لها أن تتعرض للمسائل المتصلة بكيفية اكتساب الجنسية وقبدها أو تغييرها وتأثير ذلك في حقوق الأفراد وأحوالهم ، كما لم يكن ليترتب عليها لأحد مركز قانوني في هذه الجنسية ؛ وبذلك لم توجد ثمة قوانين خاصة بتنظيم الجنسية المصرية ، حتى أن المشرع نص في المادة ٩٣ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على أنه «للمعمل بهذا القانون وإلى أن يصدر قانون بشأن الجنسية

المصرية يتميز مصرياً كل من ورد ذكره في المادتين الأولى والثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر سنة ١٨٨٣ » .
وقد ردد المشرع هذا النص فى الرسوم الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

« ومن حيث إنه لما كانت الجنسية المصرية قد ظلت غير محددة المعالم من الوجهة الدولية إلى أن صدر التشريع الذى ينظمها ، ولما كانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والى استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التى استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهى شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، فلا حجة إذاً فى الاستناد إلى القوانين المذكورة ولا إلى تطبيقها فى حق شخص معين للقول بثبوت الجنسية المصرية له نتيجة لذلك .

ومن ثم فإن إلحاق والد المظمون لصالحه بإحدى وظائف الحكومة المصرية بناء على شهادة عرفية بأنه من رعايا الحكومة المحلية لإقامته فى القطر المصرى موقعة فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩١٥ من إثنين من موظفى مصلحة تنظيم مصر لا ولاية لها فى تحقيق الجنسية أو إثباتها ، ولاتسليمه جواز سفر من السلطة المصرية فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتبار أنه مولوداً فى لبنان ومقيماً بمصر ومستخدماً بالحكومة المصرية ، ولا صدور كتاب من نظارة الجريبة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ بأنه لم يعامل حتى ذلك التاريخ بالقرعة وأنه لا مانع من استخدامه و آخر فى ٢١/١٨ من مارس سنة ١٩١٦ باعفائه من الخدمة العسكرية لكونه عين كاتباً تحت الاختيار بمصلحة الأملاك الأميرية ، كل أولئك لا يصلح بذاته سنداً قانونياً لإضفاء الجنسية المصرية

فى ذلك الحين على من تهيأت له مثل هذه الظروف كما لا يعد اعترافاً مقيداً للحكومة فى شأن هذه الجنسية .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بإدراج اسم والد المظمون لصالحه بجدول انتخاب المجالس النيابية وتسليمه شهادة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ بقيدته فى هذا الجدول تحت رقم ٤٧ حرف «ب» بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٣١ كما يتضح من حافظة مستنداته ، وكذا ندبه فى شهر مارس سنة ١٩٤٢ للاشتراك فى لجان الانتخاب كما يقرر فإن أول ما يسترعى النظر هو أن هذا القيد والاشتراك إنما فى تاريخ لاحق لصدور المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهو القانون الذى أدخله فى الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثالثة من مادته الأولى ، أى بعد الاعتراف له بالجنسية المصرية نتيجة لهذا القانون وكأثر من آثاره كما تؤيد ذلك شهادة الجنسية الصادرة له بهذا المعنى من وزارة الداخلية فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤١ . ومن ثم تنهار حجته فى الاستناد إلى هذه القرينة للتدليل على قيام حالة ظاهرة تشهد بمصريته ؛ إذ أن هذه الحالة لا تسغه إلا إذا توافرت عناصرها فى تاريخ سابق على صدور القانون الذى منحه الجنسية المصرية وهى ليست كذلك ، أما بعد صدوره فلا حاجة به إليها وقد أصبح مصرياً بحكم هذا القانون . على أن إثبات الجنسية استناداً إلى الحالة الظاهرة ليست له حجية قطعية ، إذ يجوز دائماً إقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة . كما أن بطاقة الانتخاب فى ذاتها ليست معده لإثبات الجنسية المصرية وكذلك استعمال الحق الدستورى الخول بمقتضاها ليس دليلاً قاطعاً فى ثبوت الجنسية المذكورة لحاملها .

« ومن حيث إنه ثابت من شهادة جنسية والد

الطمون لصالحه أنه اعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وذلك استناداً إلى حق الإقليم بسبب إقامته عادة في القطر المصري في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ولحافظته على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا الرسوم بقانون . كما أنه يبين من الأوراق أن المذكور مولود ببلدة بيكاسين التابعة لمصرفة جبل لبنان في ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٩٢ ؛ ومن ثم فإن تطبيق الفقرة الثالثة سالفة الذكر في حقه يكون هو التطبيق القانوني الصحيح . أما الفقرة الثانية فلا تصدق على حالته لكونها تتناول من يعتبر في تاريخ نشر الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ مصرياً بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ ، وتجعل الرعاية المصرية في حكم هذا الأمر العالي جنسية مصرية بالإحالة التي تضمنتها إلى مادته الأولى التي أصبحت جزءاً من قانون الجنسية من الناحية التشريعية . وهذا الأمر العالي هو الذي اختارته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في تقريرها المقدم للمجلس في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ من بين القوانين المتعددة التي تعرضت للرعاية المحلية ، واتخذته أساساً لتحديد الآباء المصريين اعتداداً بالواقع . وقد اقتضت اللجنة في ذلك على مادته الأولى وأسقطت كل اعتبار للقوانين الأخرى ، وتنص المادة المذكورة على أنه عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم :

١ — المتوطنون في القطر المصري قبل أول

يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على إقامتهم فيه .

٢ — الرعايا العثمانيون المولدون في القطر

المصري من أبوين مقيمين فيه متى كان هؤلاء الرعايا قد حافظوا على موطنهم فيه .

٣ — الرعايا العثمانيون المولدون والمقيمون في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، سواء بأدائهم الخدمة أو بدفع البديلة .

٤ — الأطفال المولدون في مصر من أبوين مجهولين .

ويستثنى من الأحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

وإذا كان والد الطمون لصالحه غير متوطن في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ، ولا مولود به من أبوين مقيمين فيه بل مولود بلبنان ، كما أنه ليس من الرعايا العثمانيين المولودين بالقطر المصري والمقيمين فيه أي الذين جمعوا بين شرطى الميلاد والإقامة اللذين يغنيان عن توطن آبائهم في مصر — وإن عومل بمقتضى قانون القرعة العسكرية — وليس مولوداً في مصر من أبوين مجهولين ، فإن هذه المادة لا تصدق في أي من فقراتها على حالته ، وبالتالي فإنه يخرج من عداد طائفة الأشخاص الداخلين في الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وهم الذين ينطبق عليهم نص المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ سالفة الذكر ، وإنما يشملهم فقط حكم الفقرة الثالثة الخاص بالرعايا العثمانيين الذين لم تتوافر لهم صفة الرعاية المحلية وفقاً للمادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه ، ولكنهم كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا

على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، وظاهر من مقارنة الفقرتين الثانية والثالثة اتفق الذكر أن الأشخاص المذكورين في الأولى منهما هم عثمانيون في الأصل ولكنهم استوفوا شروطاً وأوصافاً معينة جعلتهم في نظر الشارع مصريين صميمين . وقد كان في وسعه أن يقصر الجنسية الأصلية عليهم ، بيد أنه بسط هذه الجنسية على طائفة أخرى من العثمانيين لم يتطلب فيهم سوى ثبوت الإقامة في القطر المصري والمحافظة عليها خلال الفترة التي حددها ، مع أن الأصل أن الإقامة وحدها لا تكفي عادة لاكتساب الجنسية .

« ومن حيث إنه ولئن كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية قد سبقه المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، إلا أن هذا الأخير ظل ممطلا عملاً لكون الظروف السياسية التي قارنت صدور وتلته جعلت من المسير على الإدارة وضعه موضع التنفيذ الفعلي حتى على الرغم من صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الذي قضى باعتبار معظم المراسيم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان ومنها هذا المرسوم بقانون في حكم الصحيحة . وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي يستشف من أعماله التحضيرية أنه هو التشريع الوحيد المنظم للجنسية المصرية . وإذا كان المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ قد نص في مادته الثانية على أن « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبموجب القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » إلا أن لجنة الشؤون

الخارجية بمجلس الشيوخ عند ما صاغت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهي المقابلة للمادة الثانية المذكورة عدلت فيها بأن حذفت منها عبارة « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ » مستبعدة بذلك ارتداد هذه الجنسية إلى ذلك التاريخ ، كما مدت شروط الإقامة إلى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر هذا القانون . ومقتضى هذا هو عدم إمكان أفراد هذه الفئة التحدى باكتسابهم الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛ إذ مهما يكن من أمر في شأن الخلاف على قيام مرسوم سنة ١٩٢٦ قانوناً أو اعتباره كأن لم يكن أصلاً ، فإن من المقرر أن مسائل الجنسية هي من صميم الأمور الداخلة في كيان الدولة وأن تنظيمها يتعلق بسيادتها ؛ لاتصالها بالنظام العام من جهة ، ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، ومن ثم فإن للشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق وصالح الجماعة . ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان للشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد ؛ ذلك أن الأخذ بفكرة الحق المكتسب في هذه الحالة يقضى إلى تعطيل شرط امتداد الإقامة التي أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المحافظة عليها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ؛ إذ لو صح اكتساب الحق في الجنسية فعلاً في سنة ١٩٢٦ لما أثر على الحق عدم المحافظة على الإقامة بمد ذلك ، ولصار تطلب امتداد هذه الإقامة لغواً ، وهو ما ينزه عنه الشارع .

«ومن حيث إن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وإن كان قد سوى بين الطوائف التي ذكرها في الفقرات الثلاث من مادته الأولى من حيث اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية بحكم القانون إلا أنه نص في مادته الثامنة عشرة على أنه ليس لدخول الجنسية المصرية أى تأثير في الماضى ما لم ينص على غير ذلك . ولما كان الرعايا الممانيون المشار إليهم في الفقرة الثالثة من المادة الأولى ليسوا من القدم والأصالة كأولئك المذكورين في الفقرة الثانية من تلك المادة فإن المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص القديم الذى كان يفيد إرجاع هذا التاريخ إلى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وكان قد أفرد لهم المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ باعتبارهم فئة ذات وضع خاص ، ثم أسبغ عليهم في سنة ١٩٢٩ الجنسية المصرية باقتراض قانونى يقدر بقدره ، مشروطاً استمرار إقامتهم إلى التاريخ الذى عينه . ولما كان الشرط المذكور لا يتوافر إلا بتحقيق الإقامة في ذلك التاريخ فإن الجنسية المرهونة بهذا الشرط لا تكتسب إلا بتحقيقه ومن تاريخ هذا التحقق .

«ومن حيث إن المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ التى تحكم وضع الماطمون لصالحه تستلزم أن يكون المرشح المصرى مولوداً لأب يمد مصرياً بالتطبيق للسواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦ (فقرة ٢٠١) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ومفاد هذه المادة — فى ضوء المناقشات والأعمال التحضيرية التى سبقتها ، والغاية التى استهدفتها — أن الشارع إنما أراد بلفظ « مولود » فى هذا المقام أن يكون دخول الوالد

فى الجنسية المصرية سابقاً على ولادة ابنه المرشح ، أى أن تكون الجنسية المصرية التى لحقت الأب بالتطبيق للسواد التى عينها قد ثبتت له وقامت به فعلاً وقت ولادة الابن الذى تلقاها عنه بحق الدم ، وهذا هو التعبير ذاته الذى استعمله الشارع فى المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر والذى عول فيه على وقت الولادة لا على مجرد قيامها آخذاً فى ذلك من بين المذاهب المتعددة التى تمتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقت الحمل والولادة أو بالفترة بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة بهذا المذهب الأخير بقطع النظر عن التغير الحاصل فى جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها . وإذ كان شرط الولادة لأب يمد مصرياً وقت الولادة متخلفاً فى الماطمون لصالحه الذى ولد فى قرية بكاسين بلبنان فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ ، وهو الشرط الذى استلزمته المادة السادسة من اتفاقية شركة قناة السويس البرمة فى سنة ١٩٤٩ والتى صدر بإقرارها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ فىمن يعين فى الوظائف المخصصة للمصريين ، وكان قد صدر قرار من مجلس الوزراء فى ٢١ من يوليه سنة ١٩٥٣ بالموافقة على مذكرة لوزارة التجارة والصناعة باستبقاء تسعة موظفين فى الشركة من بينهم الماطمون لصالحه على أن يحسبوا خارج النسب التى حددتها اتفاقية ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ للموظفين المصريين ، فإن هذا القرار يكون صحيحاً مطابقاً للقانون ، ويكون الحكم الماطمون فيه إذ قضى برفض الدعوى وبإلزام المدعى بالمصروفات ، قد صادف الصواب . ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

(القضية رقم ٨٦٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

تأثر الالتزامات المدنية

بالنزعة الشخصية والمادية

في القانون الروماني — في الشريعة الإسلامية — في القانون المدني الحديث

للدكتور مختار القاضي

— ١ —

(١) معنى النزعة الشخصية والمادية :

تقابل النزعة المادية عادة عبارة أخرى تأتي في أعقابها هي النزعة الشخصية ، فهما عبارتان متقابلتان تدلان على معنيين مختلفين .

وإذا لم يكن من السهولة إمكان تحديد معنى كل عبارة تحديداً دقيقاً إلا أنه يمكن فهم الموضوع فهماً عاماً وإدراكه دون عناء .

يمكن أن يقال عن النزعة المادية إنها ميل المشرع أو الفقيه أو القاضي إلى ربط المقياس والمعايير في بعض المسائل برابط مادي محدد ظاهر مستقر ، لا يختلف باختلاف الأشخاص الذين يحكمهم القانون . فإذا قلنا مثلاً إن الغبن الذي يؤثر في صحة العقود هو الغبن الفاحش كان علينا أن نضع مقياساً للفاحش من الغبن . هذا المقياس إما أن يكون أساسه القيمة الحقيقية للشيء موضوع العقد . أي القيمة المتداولة في السوق . وإما أن يكون أساسه القيمة في نظر المتعاقد . فإذا ربطنا الغبن بالمقياس الأول كانت النزعة المادية هي المتغلبة على النزعة الشخصية . أما إذا ربطناه بتقدير المتعاقد الذي يختلف باختلاف الأشخاص كانت النزعة الشخصية أغلب .

كذلك الأمر في حالة الغلط المؤثر في العقود . فإذا كنا نربط مسألة الغلط بمادة الشيء أو صفة جوهرية في ذاته كان المقياس مادياً ، لأن هذا المقياس ظاهر واضح مرتبط بشيء يمكن أن يرى وأن يحس ، وهو مقياس ثابت لا يختلف باختلاف الأشخاص . أما إذا كان الغلط يتوقف على الدافع الذي كان في نفس المتعاقد بحيث لو تبينه لما أقدم على التعاقد فهذه نزعة شخصية ولا شك ، لأنها ترتبط بشخص المتعاقد وتختلف من شخص إلى شخص لتعدد الدوافع والأسباب .

هذا وجه من أوجه الفصل بين النزعتين في الالتزام . ولكن هنالك وجهاً آخر تتدخل فيه المادية في مجال غير مجال المقياس نفسها . هذا الوجه خاص بالعلاقة بين الدائن والمدين في الالتزام ، فمن الأمور البديهية التي يعرفها رجال القانون أن للالتزام أركاناً وأن من بين أركانه المحل والرابطة التي تربط ما بين الدائن والمدين .

هذان الركنان هما أهم أركان الالتزام . ليس في ذلك شك ، ولكن أيهما أهم ؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعرف باديء ذي بدء إلى أي النزعتين نحن أميل ، فإذا كنا ننظر إلى الالتزام نظرة مادية كان لحل الالتزام المقام الأول ، وما دام الأمر كذلك فيمكن تجريد من شخص الدائن والمدين وتداوله دون توقف على رضاها . أما إذا كنا ننظر إلى الالتزام نظرة شخصية فإن الرابطة بين طرفيه تكون صاحبة الغلبة فيه . فلا يجوز المساس بهذه الرابطة نقلاً ولا تعديلاً إلا برضا الطرفين . وكما لا يجوز فصم هذه الرابطة الشخصية في نظر دعاة المذهب الشخصي ، فإن هذه الرابطة نفسها لا تقف عند هذا الحد ، بل تمنح للدائن الحق في التصرف في شخص المدين دون ماله كي يوفي المدين دينه . وللدائن أن يقتل مدينه أو يسترقه أو يحبسها وفاء لدينه . وهذه نزعة شخصية ولا شك . ما دام وفاء الالتزام متعلقاً بشخص المدين وليس بماله .

هذا تمهيد أرجو أن أكون قد بلغت به بعض ما أريد من التفرقة بين كلتا النزعتين وإن كان الموضوع أوسع وأكثر فصيلاً . وسوف يرى الباحث كيف وازن المشرع بين كلتا النزعتين . أو كيف مال إلى إحداها .

(٢) النزعة الشخصية والمادية في الحقوق المدنية على وجه العموم :

يتنازع الحقوق المدنية مذهباً فقهيان : أولهما المذهب الشخصي ، وهو الذي يحاول أن يجعل من كافة الحقوق — عينية وشخصية — رابطة قانونية بين شخصين أو أشخاص ، فالحق العيني في العرف القانوني هو سلطة لشخص على شيء وليس رابطة أو علاقة بين شخصين ، كما هي الحال في الحقوق الشخصية . ولكن المذهب الشخصي — ومن أنصاره بلانيول وسافيني — ينكر هذه السلطة ويحاول أن يجعل منهما علاقة بين شخص وشخص . فيعتبر المالك مثلاً دائناً والناس جميعاً مدينين باحترام ملكه . وبهذا التصوير يبرز أنصار هذا المذهب فكرة الرابطة القانونية في حق الملكية وهي من الحقوق العينية .

وعلى العكس من ذلك يحاول أنصار المذهب المادي ومنهم الأستاذ لامبير والأستاذ سالي أن يجعلوا من الحقوق الشخصية حقوقاً عينية فيجردوها من صفة الدائن والمدين بقدر الإمكان لتصبح مالا متداولاً في السوق حر التداول . وبهذه الفكرة أفسحوا الطريق لإمكان حوالة هذه الحقوق دون التقيد بشخص الدائن أو المدين . بل وإمكان إنشاء هذه الحقوق فضلاً عن تحويلها . فالسند لحامله مثلاً ليس إلا حقاً شخصياً مجهولاً فيه اسم الدائن .

(٣) أساس النزعتين في نظام الالتزام :

يقوم المذهب الشخصي في الالتزام على مبدأ سلطان الإرادة الذي يحاول أن يجعل إرادة الإنسان سبباً لنشوء الالتزامات جميعاً ، كما يحاول أن يجعل من الرابطة بين الدائن والمدين عقدة لاسبيل إلى حلها أو التعديل فيها إلا برضا الطرفين دون تدخل من الغير . فمبدأ سلطان الإرادة وهو دعامة المذهب الشخصي يرى كفاية الإرادة وحدها لإحداث آثار قانونية دون تدخل من أحد . فإذا اتفقت إرادتان مثلاً على إنشاء التزام أو تمديده كان لهذا الاتفاق أثر واجب الاحترام ، وليس

لأحد أن يتدخل في حرية الإرادة إلا بالقدر الذي يوازن فيه بين حرية إرادة الشخص وعدم مساسها بحرية إرادة شخص آخر .

وما دامت الإرادة لا تتدخل في تعطيل إرادة الآخرين وحرية إرادتهم فحرمتها مكفولة إلى حد بعيد . فهي تستطيع أن تنشئ التزامات دون أن تتقيد بقيود ما ، وليس للمشرع أن يتدخل فيها بحجة حماية المجتمع . ولا أن يخضعها لقواعد الأخلاق . إذ واجب المشرع شيء وواجب رجال الأخلاق شيء آخر . كما أنه ليس للمشرع أيضاً أن يغير من آثارها بحجة أن فيها إرهاباً لأحد المتعاقدين ، ولو تضررت الظروف ، بل إن أنصار هذا المذهب قد ذهب بهم الانتصار لمذهبهم إلى حد أنهم حاولوا أن يجعلوا الإرادة مصدراً لجميع الالتزامات ، فالمراث ومصدره القانون هو في رأيهم وصية مفترضة . والائراء بلا سبب وأن لم يكن عقداً فهو شبيه بالمقد والعمل غير المشروع مصدره الإرادة أيضاً لأن الذي أحدث الضرر قد رضى مقدماً بكافة ما ينتج عمله من آثار وهكذا .

وليس من الضروري في الالتزامات المعروفة باسم الالتزامات الإرادية أن ينشأ الالتزام من تقابل إرادتين . بل إن الإرادة المنفردة كافية لإنشاء الالتزام .

وعلى العكس من ذلك يرى خصوم الإرادة أن العقود يجب أن تخضع للنظام العام وللآداب ، وأن الحقوق جميعاً سواء أكانت حقوقاً عينية أم شخصية إنما هي وظيفة اجتماعية تخضع لقيود المجتمع . وتدين للمدالة في وجودها ، ولذلك يرون إدخال نظرية سوء استعمال الحق ونظرية الظروف الطارئة ومبادئ الآداب والنظام العام . يدخلون كل ذلك في البناء القانوني وكثيراً غيره من النظريات الاجتماعية .

لم يكن مبدأ سلطان الإرادة طليقاً في القانون الروماني وخاصة في عهده الأول حيث كان الشكل والصياغة يطغيان على حقيقة الإرادة . فنظام الأَشهاد كان يستدعي طائفة من الشهود وطائفة أخرى من العبارات ثم طائفة ثالثة من الأشياء تهرق بها الإرادة إرهاباً . وربما باعدت هذه الطقوس ما بين الإرادة وبين حقيقتها . وكذلك كان الأمر في الالتزامات الكتابية في العهد القديم حيث كانت كتابة الدائن في سجله بطريقة مخصوصة تنشئ له التزاماً قبل المدين ، هذا الذي يمتنع عليه الدفع بعدم قبض هذا الدين . والمقد الشفوي الذي ينمق بسؤال من الدائن وجواب من المدين في عبارة ذات شكل خاص . وعقد القرض المسمى *Nexum* مثله مثل الأَشهاد في إجراءاته المعقدة . كل أولئك عقود يطغى فيها الشكل والرمميات .

لم تكن الإرادة إذن عند الرومان ذات سلطان حر طليق . وإنما كانت مهددة بقيود من الشكليات . وقد ورد في الموسوعة « لا ينشأ من الاتفاق المجرى أية دعوى » .

على أن هذه الشكليات قد خفت حدتها فيما بعد وأن لم يتخلص منها القانون الروماني نهائياً . وقد كان البريتور الروماني سبباً في خلق طائفة من التصرفات بميدة عن الشكليات . مشتجنباً إلى جنب مع العقود الشكلية .

وعند ما جاءت المسيحية أمرت باحترام العهود والمواثيق فانتعش مبدأ سلطان الإرادة أكثر مما

كان عند الرومان . ولكن بعض تصرفات المسيحيين وخاصة ما عيس الأحوال الشخصية منها لم يكن طليقاً من الشكل وإنما كان القسيسون يتدخلون في هذه الأمور ويضفون عليها ألواناً من الشكليات لا تتفق وحرية الإرادة الطليقة .

ولما جاء الاسلام حرر الإرادة من الشكل تحريراً تاماً وجعلها طليقة وجعل المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . ومنح الاسلام سلطان الإرادة أرضاً جديدة في العالم الاسلامي . غير أن الاسلام لا يزال يحمل آثار الإرادة المجردة التي تغطي على الإرادة الحقيقية . فالزواج والطلاق والعق والرجعة تقع جميعها باللفظ ولو كان اللفظ لا يعبر عن إرادة حقيقية .

كما أن الشريعة لا تزال تحمل نوعاً من الشكل يقيد من حرية الإرادة ، ففي مذهب مالك لا تتم عقود التبرعات وبعض عقود أخرى إلا بالشهادة ، وعقود لا تتم إلا بالقبض كالهبة والصدقة والقرض والرهن والوديعة ، والوقف على قول . مثل هذه العقود تسمى في القانون الفرنسي إلى الآن العقود العينية وقد جعلها القانون المصري الحديث عقوداً رضائية وحررها من شرط القبض فخطا خطوة موقفة نحو تحرير الإرادة من قيودها .

كما أخذت الشريعة الإسلامية بالإرادة الظاهرة وجعلتها عنواناً على حقيقة الإرادة مهما كانت النية الباطنة مخفية لهذه الحقيقة .

وقد لقي سلطان الإرادة من المسف والقيود أو الحرية والانتعاش طبقاً للتطورات السياسية والاقتصادية في كل عصر . ففي عهد النهضة الأوروبية وعندما بدأوا يعصفون بقيود العصور الوسطى . بدأ الكتاب والفلاسفة الأحرار والفقهاء يفتشون عن مخلفات القدماء ليثبتوا للشعوب المحرومة من الحرية أن العالم تأخر ولم يتقدم ولا بد من رجعه إلى الماضي ليعيد سيرته الأولى . وقد كانت النزعة إلى القديم طاغية حتى نسبوا إلى المدينة القديمة ما لها وما ليس لها . فكانوا يخرجون المبادئ التي ترونها في الفلسفة الإغريقية والقانون الروماني على فروع تنوء بهذه المبادئ ، ومع ذلك فقد ازدردتها الشعوب المتعطشة للحرية ازدراداً . فتشوا عن أصول الإرادة فعثروا على سيادتها في مخلفات الرومان . ومع أن هذه السيادة كان من السهل كشفها في الكتب السماوية التي كانت بين أيديهم ، وهي تؤيد الوفاء بالمعهد إلى حد بعيد ، إلا أنهم لم ينسبوا لهذه الكتب شيئاً لأن كتب الرومان كانت جديدة عليهم . وكل جديد براق . نسب فقهاء القرنين السابع عشر والثامن عشر أصول المبدأ للقانون الروماني ، وهو أمر حقيق بالتصديق والاعتبار لولا أن الإرادة عند الرومان كانت تحتفي وراء حجاب من الشكليات كثيف قد يمسحها أو يزيها .

أخذ فلاسفة هذا العهد يناذون بوجوب الحد من سلطان الحاكم في التدخل في أمور الناس وحرياتهم ووجوب افساح الطريق لإرادة الأفراد .

ولقد كان من أكثر الداعين للحرية في المعاملات والاقتصاد إبان القرن الثامن عشر آدم ميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) وقد نادى بعدم تدخل الدولة في إرادة الأفراد وحرياتهم ، إذ أن واجب

الدولة هو حماية المجتمع من أعمال العنف والغزو التي تقوم بها الجماعات المستقلة الأخرى . وليس من حقها أن تتدخل في حريات الأفراد إلا بالقدر الذي يكفل عدم اعتداء بعضهم على بعض .

وقد أخذت الدعوة شكلها السياسي قبيل الثورة الفرنسية . وصورت أحسن تصوير في العقد الاجتماعي لجان جاك روسو .

على أن المبدأ لم يكتب له الخلود في سجل المبادئ الخالدة ، فبعد أن ناضل مع المناضلين وكتب للفرنسيين وللعالم الغربي أن يتحرر عادة فانتكس حيث انبثقت ينايع الاشتراكية بسيلها الجارف فأغرقت الحرية الفردية باسم الصالح العام .

ولقد كان شيخ الداعين للمذهب الجديد في القرن التاسع عشر كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وهو زعيم الاشتراكية الأول إذ استطاع أن يؤلف في ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨ ، وقت اندلاع الثورة الفرنسية ضد لويس فيليب في فرنسا ، لجنة منه ومن انجلز وغيرها من اللاجئين في فرنسا وانجلترا ، وأصدرت هذه اللجنة بياناً بمطالب يراد تحقيقها في ألمانيا بعد توحيدها . ومن بين هذه المطالب امتلاك الدولة للأراضي التي يملكها أمراء الإقطاع وتحويل الديون التي على الفلاحين للدولة . واستيلاء الدولة على جميع وسائل النقل ...

ولقد أيد لهذا المبدأ ومكن له في ألمانيا هزيمتها مرتين في حربين متتاليتين ورغبتها الجارحة في النهوض من كبوتها بسرعة فائقة فراحت تجند الاقتصاد القومي باسم الدولة وتتدخل في شئون العمال وجعلت الصناعة مرافق عامة إلى غير ذلك من الإجراءات . ولقد أعجب موسوليني بهذه الإجراءات فأقام في إيطاليا نظاماً نقايا تتحكم بمقتضاء نقابات الصناعة في إرادة الأفراد من عمال وأرباب أعمال . ولم تلبث هذه النزعة الطاغية أن عبرت بحر المانش إلى انجلترا نفسها ثم إلى مصر حيث سنت تشريعات العمال وإخلاء المساكن المأجورة والتموين . وحيث صدر القانون المدني الحديث وهو يحمل بين جنبهيه نفحات من المذهب المادي يتضاءل أمامها سلطان الإرادة .

(٤) أثر المزعنين في الرابطة بين الدائن والمدين :

كانت طبيعة الرابطة بين الدائن والمدين في عهد الرومان الأول تفهم على أنها سلطة من شخص على شخص ، شأنها شأن الحق العيني وهو سلطة من شخص على شيء ، فالمسألة في كلا الحقيقتين سلطة ، هي في الحق العيني لشخص على شيء وفي الحق الشخصي لشخص على شخص آخر .

وقد نشأ هذا الوضع أولاً في باب الجرائم ، فكان للمعتدى عليه في حالة قبضه على الجاني أن ينتقم لنفسه من شخصه . فله قتله وحبسه وقيده بالسلاسل واسترقاقه . ثم أعطيت مثل هذه السلطة للدائن على مدينه الماثل في عقد القرض المسمى Nexum كما أعطيت مثلها ضد من صدر عليه حكم بدین Judicatus وضد من أقر بالدين في مجلس القضاء Confessus . وإذن فقد كانوا لا يفرقون بين المدين والمجرم . فكما كان المجرم يقتل نظير جرمه كان المدين يقتل نظير دينه . فإذا تعدد الدائنون قتلوا المدين وقسموا أشلاءه بينهم قسمة غرماء

على أن الرومان ما كانوا يفعلون ذلك باعتباره وسيلة لإكراه المدين على الدفع ، بل كانوا يفعلونه باعتباره وفاء للمدين نفسه كأنما هو طريق من طرق انقضاء الديون . فهم إذن لم يفرقوا بين المسؤولية الجنائية التي قد يكون الوفاء فيها من جسم المدين وحرية ، وبين المسؤولية المدنية التي يكون الوفاء فيها من مال المدين ودمته .

ولقد ساعد على التأييد لهذه النظرية شيوع الاسترقاق في ذلك العهد وعدم الاعتراف بحق الملكية للفرد حيث كانت الملكية للأسرة فلم يكن للمدين أن يملك سوى دمه وحرية .

وعند بداية العهد الإمبراطوري بدأ الرومان يفرقون بين المسؤولية الجنائية التي تقع على شخص المدين والمسؤولية المدنية التي تقع على مال المدين . وبهذا أمكن تخفيف سلطة الدائن على مدينه تدريجياً ، فحرم على الدائن قتل مدينه واسترقاقه إلى الأبد . وصار للمدين أن يتحرر من الاسترقاق بالتنازل عن أمواله أو ثمرات عمله (قانون بوتليا بإرياء الصادر في مجلس الشعب سنة ٣٢٦ ق . م .) .

وتغيرت نظرية الرومان في الحبس فبعد أن كان طريقاً من طرق انقضاء الديون أصبح وسيلة لإكراه المدين على الدفع . ثم ألغيت السجون الخاصة في القرن الرابع الميلادي .

على أن بعض آثار هذه السلطة بالنسبة للحبس بقيت عالقة بالقانون الفرنسي حيث ألغيت نهائياً عام ١٨٦٧ . وبذلك انفصلت الذمة المالية نهائياً عن شخص المدين . وقد ساعد على فهم هذه النظرية في القوانين المختلفة إمكان تصوير تحليل الالتزام إلى عنصرين : المسؤولية *Obligatio* و *Haftung* والمديونية *Schuld, Debitum* وفصل أحدهما عن الآخر ، فالمديونية تترتب في شخص المدين والمسؤولية تترتب في ماله .

وكان الفضل الأكبر في إبراز هذه التفرقة لبرنز *Brinz* الذي تولى شرح القانون الروماني . وقد نشر برنز نتيجة بحثه سنة ١٨٧٤ في مقالة عنوانها *Der Begriff obligatio* مما شجذ هم مؤرخي القانون الألماني لإجراء هذه الأبحاث على القانون الألماني نفسه .

هذا في الفقه الغربي ، أما في الشريعة الإسلامية ، فمع أن فقهاء لم يضعوا لنا نظرية عامة في الالتزامات إلا أن الإسلام قد حرر الرابطة في الالتزام من المساس بشخص المدين . فالقرآن يذكر في هذا المقام عن معاملة المدين : « وإن كان ذوو عسرة فنظرة إلى ميسرة » ولم يحبس النبي صلى الله عليه وسلم أحداً في دين قط طول حياته ، بل قال لعريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دينه « خذوا من ماله ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » كذلك فعل علي بن أبي طالب . وجميع الفقهاء على ذلك بالنسبة لحق الحبس ، فجمهورهم على المنع . حتى الذين أجازوه وهم قلة إنما أجازوه كعقوبة على الماطلة عند القدرة . قال ابن القيم : « والذي تدل عليه قواعد الشرع أنه لا يحبس في شيء من ذلك إلا أن تظهر قرينة على أنه ملء قادر على الوفاء ولكنه مامل سواء أكان دينه عن عوض أم كان عن غير عوض . وسواء لزمه باختياره أم لزمه بغير اختياره . وذلك لأن الحبس جزاء الماطلة . والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها فلا يجوز إيقاعها بالشبهة » .

لذلك يعتبر من نافلة القول الادعاء بأن حبس المدين في دينه في الإسلام دليل على أن الفقهاء

المسلمين لم يكونوا ينظرون إلى الالتزام إلا من جانبه الشخصي ، إذ أن الحبس في الدين لم يكن إلا وسيلة لإكراه المدين الماثل . ومن الخطأ أيضاً قول المستشرق سانتيلانا^(١) إن الفقهاء المسلمين لم تفهم أهمية التفرقة بين الحق الشخصي والحق العيني إلا لأن اهتمامهم كان دائماً موجهاً إلى صاحب الحق لا إلى موضوعه .

وإذا كان قتل المدين واسترقاقه جائزاً في حكم الجاهلية ، فذلك يرجع في الأغلب إلى أن العرب قد أخذوا هذه الأحكام من الرومان بحكم اتصالهم بهم في رحلات الصيف للتجارة وبحكم الجوار أيضاً . فقد تشابهت عادات العرب في الجاهلية بعادات الرومان تشابهاً يؤيد ما نذهب إليه . من أجل ذلك نستطيع الحكم بأن الرابطة بين الدائن والمدين كانت في العهد الروماني الأول كما كانت في عهد الجاهلية عند العرب شخصية النزعة ، ولم تتحرر عند الغربيين إلا في العصر الحديث وتحررت هذه الرابطة عند العرب بظهور الإسلام ، أي أن المسلمين كانوا أسبق إلى تحريرها من فقهاء العرب ونزعوا بها إلى المادية قبلهم ، حتى إنهم أفسحوا المجال لحالة الدين ونظروا إليه على أنه شيء يمكن تحوله من ذمة إلى أخرى وفرقوا بين الدين والمطالبة به ، فالدين ليس إلا المال الموجود في الذمة دون اعتبار للرابطة التي أضيفت إليه إضافة^(٢) .

هـ — تسلط النزعة الشخصية على عبوب الرضا :

سادت النزعة الشخصية في القانون المدني الحديث بالنسبة لعيوب الرضا وبرزت بروزاً واضحاً في نظرية الغلط والغبن بعد أن كان مجالها قاصراً على نظرية الغش .

أولاً — في الغلط :

تطور التشريع المدني الحديث من المادية المطلقة التي سادت القانون الروماني واعتنقتها المذاهب التقليدية في فرنسا إلى نزعة شخصية بدأت أولاً في الفقه الفرنسي وعنه أخذها المشرع المصري .

كانت النزعة المادية تتسلط على القانون الروماني حيث قسمت النظرية الزومانية الغلط أقساماً . منها ما يقع في طبيعة العقد Error in negatio ومثاله أن يعطى شخص آخر مبلغاً من المال باعتباره قرضاً فيأخذه هذا الأخير على أنه هبة . هنا لا ينمقد العقد ويعد باطلا لعدم توافق الإرادتين على نوعه .

ومنها ما يقع في شخص المتعاقد Error in persona ومثاله أن يعتقد إنسان أنه يتعاقد مع شخص معين فيتضح أنه يتعاقد مع غيره . وهنا أيضاً يعتبر العقد باطلاً على الأقل في العقود التي يكون شخص المتعاقد فيها محل اعتبار .

(١) الجزء الأول من مؤلفه في الفقه الإسلامي ص ٢٤٧ .

(٢) راجع نظرية الالتزامات في الشريعة الإسلامية للدكتور شفيق شحاته ص ١٩٩ (رسالة ١٩٣٦) .

ومنها أخيراً الغلط الواقع في ذاتية الشيء موضوع الشيء Error in Corporé . كما إذا اعتقد المشتري أنه يشتري منزلاً معيناً والبائع يبيع له منزلاً آخر . وهذا الغلط بدوره يجعل العقد باطلاً .

على أن هنالك نوعاً من الغلط وهو الذي ينصب على مادة الشيء أو جوهره كأن يبيع إنسان زجاجات من النبيذ فيتضح أنها من الخلل ، أو آنية من الذهب يتضح أنها من النحاس . هذا النوع من الغلط يجعل العقد باطلاً إذا كان من عقود حسن النية . كمقد البيع . ولا يجعله باطلاً إذا كان من عقود القانون الضيق كالعقود الرسمية .

من هنا يتضح أن القانون الروماني جعل مقياس الغلط مقياساً مادياً ظاهراً ولم يتدخل في البواعث الدافعة على التعاقد فابتعد عن النظرية الشخصية إلى المادية .

وتكاد النظرية التقليدية الفرنسية تكون نفس النظرية الرومانية إذ تتميز بتمدد أنواع الغلط وتقسيمه كما يفعل الرومان . ولكن هذه النظرية تختلف عن النظرية الرومانية في أن النظرية الرومانية لا تعرف إلا نوعاً واحداً من البطلان ، أما النظرية الفرنسية فإنها تقسم الغلط أولاً قسمين كبيرين . الغلط الذي يجعل العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً والغلط الذي يجعله قابلاً للإبطال . وهي مع ذلك تعدد أنواعاً من الغلط تحت كل قسم من القسمين . ومن أمثلة النوع الأول الغلط في ذاتية محل العقد والغلط في نوع العقد أو ماهيته ثم الغلط في سبب الإلزام الناشئ عن العقد .

هذه الحالات الثلاث السابقة تجعل العقد باطلاً بطلاناً أصلياً ولكن هناك حالتان تجعلان العقد باطلاً بطلاناً نسبياً . وهما واردتان على سبيل الحصر في المادة ١١١٠ من القانون المدني الفرنسي . إحداهما الغلط المنصب على جوهر الشيء محل العقد . والثانية الغلط الواقع في شخص المتعاقد إذا كانت شخصيته محل اعتبار في العقد .

والنظرية التقليدية القديمة لم تخرج عن النظرية الرومانية من حيث التفصيل ومن حيث المقياس فهي مبنية على مقياس مادي بحت .

أما النظرية الحديثة في فرنسا فإنها تجعل الغلط في الدافع — أي كان هذا الدافع — مبطلاً للعقد . وهي من ابتداء القضاء الفرنسي وتبعه فيها قضاؤنا .

وقد ضمن المشرع المصري نصوص القانون المدني الحديث قواعد النظرية الحديثة في الغلط فسد بها نقصاً كبيراً حيث جعل الغلط الدافع سبباً عاماً لإبطال العقود .

غير أن هذا العمل رغم فائدته التي لا تنكر قد خلق صعاباً كثيرة وتعقيدات جمة لا شك أن القاصي سوف يلقى في سبيل حلها مشقة وحرماً . ومن هذه الصعاب ما يلي :

١ — إن الأخذ بالنظرية على إطلاقها ينافي في بعض الحالات ما يرجوه الناس من استقرار المعاملات . تصور مثلاً رجلاً يدخل محلاً لبيع الأثاث ويشتري جهازاً لبنته وصاحب المحل يعلم هذه الواقعة ثم يتضح أن ابنته كانت قد توفيت أو فسخت خطبتها وقت الشراء . إذا طبقنا قواعد الغلط

وجب إبطال العقد إن أراد المشتري ، ذلك بأن شروط الغلط المبطل للعقد متوفرة . فالغلط مشترك بين البائع والمشتري . والغلط هو الذي دفع المشتري إلى التعاقد ، ولو تبين حقيقة الأمر قبل الشراء لما أقبل عليه .

ب — تفرق النظرية التقليدية بين الغلط الواقع على ركن من أركان العقد فتجعل العقد باطلا في هذه الحالة ، وبين الغلط الواقع على صفة من صفات هذا الركن فتجعله مبطلا للعقد . وليس هذا سوى تطبيق للقواعد العامة . ولكن تطبيق النصوص الحديثة للغلط يوجب القول باعتبار العقد باطلا قابلا للإبطال في جميع الحالات . ذلك بأن المشرع الحديث أخذ بالغلط الدافع . وفي باب السبب أخذ بالدافع أيضاً وإذن قد صار الغلط في الدافع غلطاً في السبب . والغلط في السبب يجعل العقد باطلا بطلاناً أصلياً وليس قابلاً للإبطال ، ولكن المادة ١٢٠ من القانون المدني جعلت جزاء الغلط الإبطال لا البطلان .

ويشترط القسانون المصري لإبطال العقد للغلط أن يكون الغلط مشتركاً بين الطرفين ، أو على الأقل أن يكون أحد الطرفين واقعاً في غلط ويكون الثاني عالماً بذلك ، وهو في ذلك ينزع إلى المذهب الشخصي مع التحفظ ، ذلك بأن مجرد وقوع أحد الطرفين في غلط كاف وحده لجعل الرضا معيباً بناء على المذهب الشخصي ، والعقد قابلاً للإبطال ، أما اشتراط الاشتراك فإنه قيد قصد به إلى الحد من إعمال القواعد العامة رغبة في استقرار المعاملات .

كما يشترط القانون المصري أن يبلغ الغلط حداً من الجسامة يمنع التعاقد من إبرام العقد لو لم يقع في الغلط ، أي أن القانون أخذ بنظرية الغلط في الدافع (الفقرة الأولى من المادة ١٢١) وهو مقياس شخصي يحث جملة المشرع سبباً عاماً لإبطال جميع العقود إلا ما استثنى منها .

ولقد مثلت الفقرة الثانية بحالتين من حالات الغلط في الدافع . الحالة الأولى إذا وقع الغلط في صفة للشئ تكون جوهرية في اعتبار المتعاقدين ، أو يجب اعتبارها كذلك . والحالة الثانية إذا وقع في الغلط في ذات المتعاقد أو في صفة من صفاته وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسي للتعاقد . والحالتان للمثال لا للحصر .

من هذه الشروط يتبين أن النظرية الحديثة في الغلط نظرية شخصية ما دامت تأخذ بالبائع الشخصي وتهجر المعايير المادية التي جاء بها القانون الروماني والنظرية الفرنسية القديمة .

والغلط في الشريعة الإسلامية هو الشعور بالشئ على خلاف ما هو . ويفرق المسلمون بين نوعين من الغلط ، الغلط الباطني والغلط المادي . أما الأول فهو الفكرة الخاطئة التي تقوم بنفس التعاقد ، ولكن صيغة العقد لا تتضمن ما يدل على قيامها بنفسه وإن كان التعاقد قد أنشأ العقد على فرض تحققها ، وهذا النوع من الغلط لا اعتداد به عند فقهاء المسلمين ، لأن العبرة في العقود بالمبارة دون النوايا التي لم يدل عليها دليل^(١) . وأما الثاني فهو انعدام التطابق بين ما تدل عليه صيغة العقد وبين

(١) مختصر أحكام المعاملات الشرعية للشيخ علي الحقيف ص ١٤٩ .

الأمر الواقع الموجود فعلاً . وهذا النوع من الغلط إذا خالط العقد فإنه يؤثر في الرضا بوجه عام . لأن العقد قد تم على وجه خاص ارتضاه الماقدان . فإذا لم يتحقق هذا الوضع لم يتحقق الرضا به (١) .

هذا النوع من الغلط قد يتناول محل العقد نفسه . كأن يشتري إنسان هذا الخاتم من الذهب مشيراً إلى خاتم من النحاس (٢) . وفي هذه الحالة يبطل العقد لأن محله وهو خاتم الذهب معدوم . وكذلك إذا اشترى بذر بطيخ فظهر أنه بذر قثاء (٣) .

أما إذا تناول الغلط وصف المحل . كأن يشتري إنسان بقرة حلوباً مشيراً إلى بقرة غير حلوب . في هذه الحالة يكون العقد صحيحاً ولكنه غير لازم . والمشتري حق الفسخ إذا كان العقد مما لا يقبل الفسخ كعقد النكاح . فمن تزوج بكراً ثم ظهر أنها ثيب كان عقده عليها صحيحاً لازماً عند الحنفية وصحيحاً غير لازم عند أحمد بن حنبل . ولذلك فهو عنده يقبل الفسخ .

من هذا يتبين أن الشريعة الإسلامية لم تأخذ بالغلط المستقر في النفس ولا يقوم عليه دليل ظاهر في صيغة العقد ، وذلك رغبة في استقرار المعاملات وعدم خضوعها للبطلان حسب أهواء المتعاملين . وإنما تطلبت أن تظهر نية الماقد في شكل مادي ظاهر . وهذا تطبيق لمذاهب الفقهاء المسلمين وخاصة مذهب الإمام الشافعي في الأخذ دائماً بالإرادة الظاهرة دون سواها .

في الغبن :

لم يكن الغبن في القانون الروماني عيباً من عيوب الرضا . لأنه قائم على فكرة اقتصادية بحثة . وبالتالي لم يكن سبباً في إبطال العقود أو فسخها . ويستثنى من ذلك عند الغبن ضد مصلحة القاصر الذي لم يبلغ ٢٥ سنة فقد أعطى البريتور لهذا القاصر الحق في الطعن في التصرف وإعادة الشيء إلى أصله ولو لم يكن ناشئاً عن غش من الطرف الآخر .

وبيع العقار بأقل من نصف ثمنه يحجز للبائع فسخ البيع إلا إذا قبل المشتري تكلمة الثمن إلى النصف .

وفي عقد الشركة وعقد القسمة .

من هذا نرى أن الغبن لم يكن مفسداً للرضا كقاعدة عامة . وكان مقياسه عند الرومان مادياً دون نظر إلى قصد المستفيد من الغبن إلى المضاربة .

ولقد أخذ القانون الفرنسي في الغبن النظرية الرومانية التي تجعل الغبن غير مفسد للرضا كقاعدة عامة واستثنى — كما فعل القانون الروماني ، حالات ، منها الغبن في عقود القاصرين وفي بيع العقار على وجه العموم . وفي عقد الشركة وعقد الوكالة والقسمة وفي قبول الوارث للميراث ، وهي

(١) المرجع السابق . وأنظر أيضاً مذكرة المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم في الالتزامات الشرعية ص ١٠٣ .

(٢) شرح الخطاب على سيدى خليل ج ٤ ص ٤٦٦ وشرح الحريشى ج ٤ ص ٦٢ .

(٣) أنظر جامع الفصولين ج ١ ص ٣٥١ وأنظر أيضاً الفتاوى الهندية ج ٣ ص ١٩٦ .

مسائل متناثرة في القانون الفرنسى الذى جعل المقياس مادياً اقتصادياً كما فعل القانون الرومانى .

ويختلف الغبن في القانون المصرى عنه عند الرومان وفي القانون الفرنسى . فقد مال المشرع المصرى إلى اعتبار الغبن عيباً من عيوب الرضا بعد أن كان مقياسه اقتصادياً بحتاً ، فأدخل من بين شروطه أن يكون نتيجة استغلال لطيش بئين أو هوى جامع . وهذا الشرط كاف وحده لصنع الغبن بصيغة العيوب الرضائية . كما أن المشرع جملة عاماً في كل العقود .

ويشترط القانون المصرى أن يكون الغبن بيناً ، وليس يعيننا الآن أن نبين مقياس الغبن الذى أهمله المشرع المصرى سوى أن نذكر أن من الواجب الرجوع إلى العرف ، ثم إلى أحكام الشريعة الإسلامية عملاً بالمادة الأولى من القانون المدنى .

كما يشترط أن يكون الغبن نتيجة استغلال لطيش بئين أو هوى جامع .

وهذا هو العنصر الشخصى في الموضوع ، إذ أن الاستغلال للطيش البين أو الهوى الجامع يتضمن نوعاً من سوء النية لدى المستفيد من الغبن . كما يتضمن حالة نفسانية خاصة لدى الطرف المغبون وهى الطيش البين أو الهوى الجامع ، وكلا الأمرين من خصائص المذهب الشخصى .

ومؤدى هذا الشرط أن مجرد الغبن في القيمة المادية لا يكفي لإحداث أثره ، بل يجب أن يضاف إليه معيار شخصى عند الشخص الذى أفاد من الغبن ، وعند الشخص المغبون . أما عند الأول فيجب أن تتوفر سوء القصد والرغبة في الافادة من ظروف المغبون وجهله ، ولذلك لا يمكن القول عن الأثرياء الذين يدفعون أثماناً باهظة جداً في الظهور أنهم مغبونون لعدم توفر عنصر الاستغلال عند من باع لهم . وأما عند الشخص المغبون فيجب أن يكون قد استغل نتيجة لطيش بين أو هوى جامع . ولم يبين لنا المشرع الفرق بين الطيش والهوى . والظاهر أن الطيش حالة مستقرة في النفس نتيجة لقلة التجربة . وأما الهوى فهو حالة عابرة تدفع الشخص نحو عمل معين بطريقة جنونية .

والغبن في الشريعة الإسلامية لا يكون سبباً لفسخ العقد إلا بشرطين : أولهما : أن يكون فاحشاً^(١) . والغبن الفاحش ما لا يتغابن الناس في مثله . أو هو الذى لا يدخل تحت تقويم المقومين ، وقدره البعض بأنه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عن ذلك فهو مما لا يتغابن الناس فيه .

والثانى أن يكون هنالك تغير قد صاحب التعاقد . اللهم إلا في بيع المريض مرض الموت^(٢) . أو في مال القيم أو مال الوقف أو بيت المال .

من هذا يتضح أن النظرية الإسلامية تقرب كثيراً من نظرية الاستغلال في القانون المصرى . إذ أن إدخال عنصر التغير في نظرية الغبن يصنعها بصيغة شخصية .

(١) نصر بن البلخي عن الفوائد البهية ص ٢٢١ .

(٢) الفتاوى الأنقروية ج ١ ص ٢٥٨ .

في عقود الإذعان :

على أن المشرع المصري قد خرج إلى النزعة المادية في عقود الإذعان ، وهي عقود لا يكون الرضا فيها على الوجه الأكمل ، تمقدها شركات الاحتكار مع الجمهور وتقدم صيغة لهذه العقود مطبوعة في أغلب الأحوال . وعلى الأفراد أن يوقعوها دون مناقشة ولا جدال (١) .

وموضع الشك في سلامة الرضا في هذه العقود يرجع إلى أن أحد الفريقين قوى والآخر ضعيف يكاد يكون مغلوباً على أمره . وقد يرى في الشروط المعروضة عليه اجحافاً ، ولكنه اجحاف لا بد منه لحاجته الماسة إلى السلعة التي تحتكرها الهيئة المستغلة للمرفق العام .

ويرى فريق من الفقهاء وهم فقهاء القانون الإداري على الأخص ، من أمثال هوريو وديجي ومعهم الأستاذ سالي من فقهاء القانون المدني أن عقود الإذعان لا تتوافر على حقيقة التعاقد ، وأن العقود التي تقدمها شركات الاحتكار ليست عقوداً بالمعنى المعروف ولكنها بمثابة قوانين تفرض على الناس فرضاً . فيجب أن تفسر على هذا الاعتبار . وليس هنالك مجال للبحث عن إرادة المتعاقدين ، إذ ليس هنالك إلا إرادة واحدة هي إرادة المحتكر ، ولذلك يجب أن نخرج من نطاق الإرادة إلى نطاق المدالة . وقد أبى الأستاذ ديوج أن يسميها عقوداً . بل أطلق عليها لفظ المركز القانوني المنظم .

ويرى الفريق الثاني . وهم جمهور فقهاء القانون المدني أنها عقود بالمعنى المألوف للعقود الرضائية . فمقد الإذعان عقد حقيقي تم بتوافق إرادتين ، وليس للقاضي أن يمنح إلى تحقيق المدالة مع إهمال ما اتفق عليه الطرفان بإرادتهما ، فذلك يهدم الاستقرار في المعاملات . ولكنهم يسمحون للمشرع بأن يتدخل لتنظيم هذه العقود وتدخله هذا يكون مقبولا ، لأنه ظاهر الحدود ومن قبيل تدخله في كافة العقود تحقيقاً للنظام العام .

وقد كان مذهب القضاء في مصر يميل إلى الرأي الثاني . وكان واضح الظهور في المحاكم المختلطة ، ذلك بأن معظم الشركات كان خاضعاً لاختصاصها ، ولأن هذا المذهب يتفق والنزعة التي كانت تدين بها هذه المحاكم . وهي خدمة المصالح الأجنبية والتمكين لها في أرض مصر .

ولما وضع القانون المصري الحديث كان وسطاً بين المذهبين فاعتبر هذه العقود عقوداً بمعنى الكلمة وأعطاه هذا اللفظ ، واعتبر القبول فيها ، حيث ذكرت المادة المائة أن القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضمنها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها . ولكن المشرع لم يتدخل لحسب لتحديد هذه الشروط في طائفة من الحالات كما تدخل في عقد العمل المشترك وفي المرافق العامة ، وكما جعل للتعريفات التي تفرضها السلطات العامة قوة القانون (نص المادة ٦٧١) بل سمح للقاضي

في المادة ١٤٩ من القانون المدني بالتدخل للتخفيف من شدة وطأة هذه العقود ، فقضت هذه المادة بأنه إذا تضمن العقد الذي تم عن طريق الاذعان شروطاً تعسفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يمتنع الطرف المدعى منها ، وذلك وفقاً لما تقتضيه العدالة . وقضت المادة ببطالان كل اتفاق على خلاف ذلك . ومثله ما نصت عنه المادة ٦٣٠ من وجوب تحقيق المساواة في حالة احتسار مرفق عام .

وموضع خروج المشرع المصري عن النزعة الشخصية التي سار عليها في القانون الحديث بالنسبة لعيوب الرضا وظهرت واضحة جلية في الغلط والغبن ، إلى النزعة المادية ، هو أنه أقر هذه العقود ، وجعل القبول يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضمنها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها ، وإن كان قد خفف من الشروط المجحفة وأحل نفسه محل الطرف القابل في تحقيق نوع من العدالة كي يرد إليه نوعاً من الرضا الحقيقي يتفق والمذهب الشخصي ، وهذا السلوك ليس من قبيل ما قرره في نظرية تغير الظروف ، فقد صدر فيها عن نزعة مادية ، لأن تدخل القاضي لرفع الإرهاق إنما يجيء بعد رضا تام بين الطرفين لا يجوز تمديله إلا باتفاق الطرفين دون تدخل من أحد .

« يتبع »

مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة

للدكتور محمد عبد الجواد

الأستاذ بالمعهد الإسلامي بباريس

لم تتعرض الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد الخاصة بتطبيق نظرية الظروف الطارئة لبيان طبيعة العقود التي يمكن أن تطبق عليها هذه النظرية كما فعل المشرع الإيطالي في المادة ١٤٦٧^(١) من القانون المدني الإيطالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٢. ومع ذلك فقد نصت بعض موادها على بعض حالات يتحتم فيها تطبيق نظرية الظروف الطارئة بالكيفية والشروط التي نصت عليها هذه المواد.

ولما كانت هذه الحالات التي نص عليها القانون ليست هي وحدها التي يمكن أن تكون مجالاً لتطبيق هذه النظرية فإنه يمكن دراسة مجال تطبيقها في قسمين : الأول خاص بالحالات التي نص عليها القانون صراحة كالواد ٦٠١ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٦ الخاصة بعقد الإيجار والمادة ٦٥٨ الخاصة بعقد المقولة وبعض نصوص المواد الخاصة بحق الارتفاق .

ولما كانت نصوص هذه المواد صريحة واضحة لا تثير أي شك أو إشكال في تطبيق نظرية الظروف الطارئة على العقود التي نصت عليها فإننا سنكتفي هنا بدراسة بعض العقود الكثيرة التداول في الحياة العملية ومدى إمكان تطبيق نظرية الظروف الطارئة عليها وهذه العقود هي :

١ — عقد البيع . ٢ — عقد العمل . ٣ — عقد القرض . ٤ — عقد التأمين .

١ — عقد البيع :

يمكن القول بصفة عامة إن نظرية الظروف الطارئة يمكن أن تطبق على جميع أنواع البيوع التي يكون تنفيذها مستمراً أو دورياً أو التي يكون تنفيذها مؤجلاً وذلك سواء كان المبيع عقاراً أو منقولاً^(٢).

(١) تنص المادة ١٤٦٧ مدني إيطالي على أنه « في العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري أو التنفيذ المؤجل إذا أصبح التزام أحد المتعاقدين مرهقاً ... الخ » ويلاحظ أنه بينما عدد المشرع الإيطالي العقود التي يمكن أن تكون مجالاً لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ، لجأ المشرع البولوني في المادة ٢٦٩ من القانون المدني البولوني إلى ذكر أمثلة للحوادث الاستثنائية « كحرب أو وباء أو هلاك المحصول بأسره ... الخ » ولكن المشرع المصري لم يأخذ بأي من الطريقتين واكتفى بتحديد شروط تطبيق النظرية دون تحديد العقود التي يمكن أن يطبق عليها أو ضرب أمثلة للحوادث الاستثنائية .

(٢) D. Fyot : Essai d'une justification nouvelle de la théorie de l'imprévision à l'égard des contrats portant sur des objets autres qu'une somme

ولما كانت العقود المستمرة أو الدورية التنفيذ الخاصة ببيع المنقولات كمقود التوريد لا تثير أى نقاش في وجوب تطبيق نظرية الظروف الطارئة عليها — فسنعالج هنا عقد البيع الخاص بالمقاربات .

ولما كانت الصفة المميزة للعقود المستمرة أو الدورية التنفيذ والتي تجعل منها الميدان الأصلي لتطبيق نظرية الظروف الطارئة هي مضي فترة من الزمن بين انعقاد العقد وبين تنفيذه تسمح لتقلبات الظروف الاقتصادية والحوادث الطارئة أن تؤثر في قيمة الالتزام زيادة أو نقصاً فقد أجمع رأى الفقهاء على أنه إذا ما وجدت هذه الصفة في عقد البيع الفوري فإنه يكون موضوعاً لتطبيق نظرية الظروف الطارئة إذا ما توافرت شروط تطبيقها .

ولا شك أن عقد البيع فوري بطبيعته وخاصة عقد بيع المقاربات إذ أن الملكية تنتقل فور انعقاده فتنتقل ملكية الشيء الباع إلى المشتري كما تنتقل ملكية الثمن إلى البائع وبذلك لا يكون لنظرية الظروف الطارئة مجال للتطبيق . ولكن قد يحدث أن يتفق المتعاقدان على أن يتم تنفيذ العقد على مرات أو دفعات متعاقبة كما في حالة عقد البيع الذي يؤجل فيه دفع الثمن فتجد أن البائع يسلم البائع إلى المشتري فور اتفاقهما على أن يدفع له المشتري الثمن بعد مدة من الزمن وقد تقصر حسب اتفاقهما . ومن المؤكد أن مثل هذا العقد الذي يمر فترة من الزمن بين انعقاده وبين تنفيذه تسمح لتقلبات الظروف الاقتصادية أن تؤثر في قيمة الالتزام يجب أن تطبق عليه نظرية الظروف الطارئة^(١) . ولذلك فقد أنصفت غالبية المحاكم المصرية إذ اعتبرت قانون الإصلاح الزراعي ظرفاً طارئاً وطبقت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني على عقود بيع الأراضي الزراعية التي تمت قبل صدور هذا القانون والمؤجل فيها دفع الثمن بحيث يدفع أقساطاً بعد صدور القانون وانخفاض ثمن الأراضي الزراعية نتيجة لتحديد الملكية وتحديد سعر الإيجار وثمن الأراضي الزراعية المصادرة^(٢) .

ولكن إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة رفضت تطبيق النظرية على عقد بيع مماثل^(٣) وسنناقش الحجج التي يعتمد عليها من لا يوافقون على تطبيق هذه النظرية على عقود البيع .

أولاً : ويحمل لواء المعارضة لهذه النظرية الأستاذ الدكتور محمد علي عرفة فيقول^(٤) (إن الإسراف في الأخذ بحكم نص المادة ١٤٧/٢ مدني فيه خطورة بالغة تهدد المعاملات وتهدد كيانها وتنتشر في التعامل القلقة وعدم الاستقرار) وهذه الحجة لم يعد لها محل في الفقه المصري بعد أن قن المشرع

d'argent. Thèse, Dijon 1921, P. 128.

Votrin: De l'imprévision dans les rapports de droit privé. Thèse, Nancy, 1922, P. 192.

Stoyanovitch : De l'intervention du juge dans le contrat en cas de survenance de circonstances imprévues (Théorie de l'imprévision). Thèse Aix 1941.

Cassin, Cours de doctorat, 1937-1938, P. 10.

(١)

(٢) محكمة القاهرة الابتدائية ٢١ يونيو ١٩٥٤ (الحجامة عدد أكتوبر ١٩٥٤ ، حكم ٣١ أكتوبر ١٩٥٤ وحكم محكمة كفر الشيخ في ٢٧ يونيو ١٩٥٧ وحكم محكمة استئناف القاهرة ، الدائرة الثانية عشرة المدنية بجلسته ٨ ديسمبر ١٩٥٧ .

(٣) محكمة استئناف القاهرة في القضية ٨٦٥ سنة ٧٢ قضائية في ٢٦ فبراير ١٩٥٦ .

(٤) الدكتور محمد علي عرفة ، شرح قانون الإصلاح الزراعي الطبعة الثانية .

نظرية الظروف الطارئة وجعل تطبيقها من النظام العام حين قال « ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك (مادة ١٤٧ ققرة ٢) . والواقع أن هذه الحجة وأمثالها تردت في كثير من المؤلفات الفرنسية لأن محكمة النقض الفرنسية ترفض دائماً تطبيق النظرية طالما أن القانون المدني الفرنسي لم ينص صراحة عليها كما فعل المشرع المصري والإيطالي والبولوني . وقد حاول بعض الفقهاء الفرنسيين الاستناد إلى بعض نصوص القانون المدني الفرنسي لمحاولة الاعتراف بالنظرية^(١).

ثانياً : يقولون إن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ الخاص بنظرية الظروف الطارئة استثناء من حكم القاعدة العامة الوارد في الفقرة الأولى الخاص بالقوة الملزمة للعقد وإنه والحالة هذه لا يصح التوسع في تأويله أو تطبيقه (مجد على عرفة أيضاً) — هذا القول صحيح من حيث اعتبار أن القوة الملزمة للعقد هي القاعدة وتطبيق الظروف الطارئة هو الاستثناء . ولكن المشرع المصري وقد حمل هذا الاستثناء من النظام العام وحدد شروطاً لتطبيق النظرية فيجب أن يكون الأساس في تطبيق هذا الاستثناء هو توافر شروط تطبيقه وعدم توافرها . فإذا ما توافرت هذه الشروط في عقد من العقود مهما كانت طبيعته القانونية فوراً كان أو دورياً أو مؤجلاً التنفيذ فيجب تطبيق النظرية . وعقود بيع الأراضي الزراعية موضع الخلاف تتوافر فيها الشروط التي حددتها الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني .

فالشرط الأول : هو طروء حوادث استثنائية عامة ، ولا شك أن الثورة المصرية وصيـدور قانون الإصلاح الزراعي هي حوادث استثنائية عامة .

أما قول بعض المحاكم القليلة التي تعارض هذه النظرية من أن قانون الإصلاح الزراعي عمل من أعمال المشرع يتعذر معه القول بأنه من قبيل الحوادث الطارئة كما يتعذر القول بعموميته بالمعنى المفهوم في تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ... « فهو قول غير صحيح . وقد أصابت محكمة استئناف القاهرة التي أقرت النظرية على عقود البيع في حكمها الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حين ردت على ذلك بقولها : « ذلك أن عمل المشرع ... قد يعتبر قوة قاهرة » .

ومما يؤيد هذا الرأي مجلس الدولة الفرنسي قد اعتبر التشريع الصادر من الدولة ظرفاً طارئاً لا بالنسبة للأفراد فقط بل بالنسبة للهيئات الإقليمية أيضاً^(٢) .

والشرط الثاني : أن تكون هذه الحوادث الاستثنائية العامة ليس في الوسع توقعها ولا يشك أحد أنه لم يكن في الإمكان توقع حدوث الثورة وصيـدور القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي وغيرها .

(١) Bruzin : Essai sur la notion d'imprévision et sur son rôle en matière contractuelle Thèse, Bordeaux 1921.

Louveau : Théorie de l'imprévision en droit civil et en droit administratif, Thèse, Rennes 1920.

Popescu : Essai d'une théorie de l'imprévision en droit français et comparé. Thèse, Paris 1937.

(٢) مجلس الدولة الفرنسي في ١٥ يونيو ١٩٤٩ (Villa d'Elbeuf) سيـري ١٩٥٠ ، ٣ ، ٦١ ،

دالوز ١٩٥٠ ص ٦٠ .

والشرط الثالث : أن يترتب على هذه الحوادث أن تنفيذ الالتزام يصبح مرهقاً للمدين. ومسألة الإرهاق مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضي على أنه من الواضح بل وهو الواقع فعلاً أن أثمان الأراضي الزراعية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً على أثر تحديد الملكية والقيمة التجارية وذلك باعتراف المشرع نفسه بالقانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ .

وقد أضاف استاذنا الدكتور السهنوري شرطاً رابعاً أن يكون العقد الذي تثار النظرية في شأنه متراجياً بمعنى أن تكون هناك فترة من الزمن ما بين صدوره وتنفيذه وعلاوة على ذلك فقد قال « على إن العقد إذا كان غير متراج وطرات مع ذلك هذه الحوادث الاستثنائية عقب صدوره مباشرة واركأن ذلك لا يقع إلا نادراً فليس يوجد ما يمنع من تطبيق النظرية^(١) .

ولا شك فإن الدكتور السهنوري يقصد العقد الفوري المؤجل التنفيذ لمدة قصيرة كعقد البيع الذي يؤجل فيه دفع الثمن . فتطراً الحوادث الاستثنائية العامة بين انعقاد العقد ودفع الثمن . وذلك كما في حالة عقود بيع الأراضي الزراعية التي تمت قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعي وكان دفع الثمن فيها مؤجلاً بحيث حل مواعده بعد صدور هذا القانون .

ثالثاً : الربط بين تطبيق نظرية الظروف الطارئة وبين فكرة أن العقد الدوري يتكون من عدة عقود مبالغ فيه كثيراً . ففكرة تكون العقد المستمر أو الدوري التنفيذ من عدة عقود مستقلة بعدد الأداءات التي يتضمنها وإن كانت تتفق مع رأى فقهاء المذهب الحنفي في الشريعة الإسلامية الذين يرون أن « الإجارة عقود متفرقة يتجدد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة » . وأن « المانع يتجدد انعقادها ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع » . إلا أن الفقهاء الحديثين يذكرونها على أنها فكرة تصورية محض ، وعلى سبيل تحليل طبيعة العقد المستمر أو الدوري التنفيذ وتقريب فكرته إلى الأذهان لا على أن هذه الفكرة هي الأساس القانوني للعقد الدوري . على أن قدامى فقهاء المذهب الحنفي قد أدركوا هذا المعنى فقد قال ابن الهمام : « والمراد من انعقاد الملة ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث المنافع هو عمل الملة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الإيجاب بالقول كل ساعة .

وقد رأينا أن الفقهاء لم يميزوا بين العقود الفورية والعقود المستمرة أو الدورية التنفيذ فيما يختص بنظرية الظروف الطارئة . كما أن القانون المدني البولوني والقانون المدني الإيطالي لم يعتد بهذه التفرقة . والقوانين الخاصة التي صدرت بمناسبة الحروب أو الأزمات الاقتصادية لم تتعرض لمثل هذا التمييز بين العقود . ومثال ذلك القانون الإيطالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ والقانون الفرنسي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ (Loi failliot) الذي ينص صراحة على العقود المؤجلة التنفيذ ou seulement différées - والقانون البلجيكي الصادر على غرارها في ١١ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(١) الوسيط الجزء الأول من ٦٤٢ بند ٤٢٠ ويضيف الدكتور السهنوري أن القانون المصري سكت عن شرط التراخي لأنه شرط غالب لا شرط ضروري مقتدياً في ذلك بالقانون البولوني .

أما الاحتجاج بأن نظرية الظروف الطارئة لا تطبق إلا على الحاضر فقط من غير مساس بمستقبل العقد وأن ذلك يقتضى التعاقد وتعدد الأداءات فإن ذلك لا يتنافى مع تطبيق النظرية على عقود بيع الأراضي الزراعية ذلك أنه إذا كان الثمن واجب الدفع على أقساط وكانت هذه الأقساط بمدة الآجال بأن كانت مجزأة على عدة سنوات مثلاً فإن القاضى فى هذه الحالة لا يطبق النظرية إلا على الأقساط الحالية دون المستقبلية إذا كان هناك احتمال لارتفاع أثمان الأراضي الزراعية فى المستقبل أى فى المدة الباقية من الزمن الذى ينتهى فيه دفع الأقساط وليس هناك ما يمنع من اعتبار الأقساط فى عقود البيع كالأداءات فى العقود الدورية من حيث التأثير بالظروف الاقتصادية وتقلبات الأسعار .

رابعاً : وأما الاحتجاج بأن تطبيق النظرية على العقود التى لا يكون التأجيل من طبيعتها بل بقصد التيسير على المدين هو سلاح ذو حدين بل حده على المدين أقصى . . . فمن المعروف أن كل متعاقد لا يقبل التعاقد إلا وهو معتقد أن هذه العملية مفيدة له وأن البائع الذى يقبل تأجيل الثمن يرى مصلحته فى ذلك . ولا شك أن الثمن المؤجل يزيد عن الثمن العاجل . فليست المسألة مسألة تيسير ورحمة من البائع أو الدائن وإنما هى عمليات وصفقات تتم فى ظروف يسمي كل متعاقد فيها إلى الحصول على كل ما يمكنه الحصول عليه من المتعاقد الآخر ، فإذا قبل البائع تأجيل دفع الثمن أو تقسيطه فلأنه يرى مصلحته فى ذلك . أو لأنه لم يستطع الحصول على ما هو أربح له من ذلك . على أن نظرية الظروف الطارئة وهى نظرية أساسها العدالة الاجتماعية أوجدتها ظروف المعاملات نفسها ولم تخلق لحماية المدينين المرهقين فحسب ولكنها يمكن تطبيقها لصالح الدائنين أنفسهم إذا ما أصبحت التزاماتهم مرهقة وتحققت شروط تطبيق النظرية . ففي حالة انخفاض الأسعار انخفاضاً فاحشاً يستطيع الدائن أن يطالب بتطبيق النظرية بمعنى أن يطالب المتعهد له بتوريد سلعة مثلاً بانقاص الثمن المتفق عليه فى العقد إذا ما طرأت حوادث استثنائية هامة بفسد انعقاد العقد نتيج عنها تدهور الأسعار .

فالنظرية إذاً ليست وسيلة قاصرة على حماية المدينين ولكنها وسيلة لحماية كل متعاقد مديناً كان أو دائناً مادام يستحق هذه الحماية . وهذا ما يطلق عليه فى الفقه « قاعدة تبادل تطبيق نظرية الظروف الطارئة لمصلحة كل من المدين والدائن » . La règle de la réciprocité de la théorie de l'imprévision^(١)

وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسى أحكاماً عديدة فى هذا المعنى^(٢) .

خامساً : ادعت إحدى المحاكم المصرية أن صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ الخاص

(١) Auverny — Bennetot, La théorie de l'imprévision, Droit privé, Droit administratif, Droit ouvrier, Thèse, Paris 1939.

(٢) مجلس الدولة الفرنسى ١٠ فبراير ١٩٢٨ — سبرى ١١٣/٣/١٩٢٩ وتعليق مسيو Alibert وحكم ٢٠ يوليه ١٩١٧ ليون ص ٥٨٥ وسبرى ١٩٢٣/٣/٥٦ وحكم ١٢ مارس ١٩٢٠ بمجموعة مجلس الدولة الفرنسى ص ٢٧٥ وحكم ١٢ يوليه ١٩٢٢ المجموعة السابقة ص ٦٠٩ .

بالأراضي التي تستولى عليها الحكومة وتكون مبيعة بالتقسيط وتوزيعه الفرق بين الثمن المحدد في العقد والثمن الذي قدرته الحكومة بين البائع والمشتري إن ذلك يعنى أن المشرع أراد حماية هذه الحالة دون غيرها من الحالات التي يتأثر فيها بيع الأفيان بقانون الاصلاح الزراعى^(١). والواقع أن هذا التخرج لا يقوم على أساس من الواقع ولا من القانون. فالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون لم تشر إلى هذا التفسير الذي أخذت به المحكمة بل أنها ذكرت أن المشرع يرى «لزاماً أن يحدد موقف كل من البائع والمشتري كل من الآخر وذلك بتقسيم الفرق بين السعر المتفق عليه حسب عقد الشراء الواجب احترامه والذي لا يمثل السعر الحقيقي للأرض والسعر الذي تدفعه الحكومة للأرض المستولى عليها الذي يمثل السعر الحقيقي للأرض».

ولا يعنينا من الناحية القانونية أن السعر المحدد بالعقد حقيقي أو غير حقيقي فهو السعر الذي اتفق عليه المتعاقدان في ظروف اقتصادية تجعله سعراً مناسباً للأراضي الزراعية قد انخفض كثيراً على أثر صدور قانون الاصلاح الزراعى ورأى تطبيقاً لنظرية الظروف الطارئة أن يقسم العبء الناشئ عن صدور هذا القانون وهو الفرق بين الثمن المحدد بإرادة المتعاقدين في العقد والسعر الذي تدفعه الحكومة والذي حددته بعد مراعاة القيود والأسعار التي حددها قانون الاصلاح الزراعى فالمشرع بهذا القانون قد طبق النظرية صراحة ولا سبيل لإنكارها بعد أن قسم الخسارة الناشئة عن صدور قانون الاصلاح الزراعى وهي الفرق بين الثمن المسمى بالعقد والثمن الذي حددته الحكومة بين البائع والمشتري.

ويلاحظ أن هذا القانون قد قسم هذا الفرق نصفين بين البائع والمشتري وهو يتفق في هذه القسمة مع الحل الوارد في الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد (مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الثانى ص ٢٨٥).

ونحن لا نرى أن يقيد القاضى بأية نسبة في تقسيم الخسارة الناشئة عن تغير الظروف وطروء الحوادث الاستثنائية العامة فيجب أن يترك ذلك لسلطته التقديرية المطلقة بحيث يقسم هذه الخسارة بعد «الموازنة بين مصلحة الطرفين» كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧^(٢).

فالقول بأن المشرع قد قصد بهذا القانون علاج حالة خاصة بذاتها صحيح من حيث أن ذلك يعنى أن الحكومة قد رأت من العدالة وتطبيقاً لنظرية الظروف الطارئة أن تعالج هذه الحالات التي أصبحت هي طرفاً فيها باستيلائها على الأراضي المبيعة ولكن ذلك لا يعنى مطلقاً أن المشرع لم يرد حماية الحالات الأخرى التي تتأثر بقانون الاصلاح الزراعى ولو أراد ذلك لنص عليه في قانون الاصلاح الزراعى نفسه أو القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣. ولا يمكن بحال من الأحوال أن نقر هذا الرأي الذي من مؤداه التفرقة بين المواطنين ومحاباة فريق منهم دون الآخرين فالتقوانين عامة بطبيعتها

(١) رد محكمة استئناف القاهرة «الدائرة الثانية عشرة» بجلسته ٨ ديسمبر ١٩٥٧ على محكمة أول درجة.

(٢) تراجع رسالتنا في الدكتوراه عن «القوة الملزمة للعقد في الشريعة الإسلامية ونظرية الظروف الطارئة في القانون المصرى» — المقدمة لجامعة باريس سنة ١٩٥٧ ص ٤٦٩ وما بعدها.

والناس جميعاً متساوون أمام القانون . وكيف يمكن تصور أن المشرع قد أراد محاباة فريق من مشترى الأقطان الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وهم هؤلاء الذين اسعدهم الحظ بأن كانت الأرض التي اشتروها مما ينطبق عليه هذا القانون . أما المواطنون الآخرون فيجب عليهم أن يدفعوا الثمن المتفق عليه في العقد كاملاً غير منقوص !! وكلا الفريقين يقع تحت نفس الظروف الاقتصادية ! هذا منطق يأباه العقل القانوني وترفضه فكرة المساواة أمام القانون وتنكره العدالة التي هي أساس نظرية الظروف الطارئة .

وعلى ذلك فنحن نقر الرأي الصحيح الذي يقضى باعتبار قانون الإصلاح الزراعي حادثاً استثنائياً عاماً تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد لاسيما وهذا الرأي قد أقره أستاذنا الدكتور السهوري عند ما تشرفت بإهدائه رسالتي التي سبق أن أشرت إليها . كما أنه الرأي الذي يؤيده نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . وقد رأينا أن الفقه مجمع على تأييده .

وفي العدد القادم سنورد مجال تطبيق هذه النظرية على عقود العمل والتأمين والقرض .

النظام العام في الأحوال الشخصية

في مصر

للمُستأذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

- ١ -

١ - أساس النظام العام في مصر:

يقوم الاختصاص التشريعي في الأحوال الشخصية في مصر على التعدد . ومن شأن ذلك أن يقع التنازع بين الشرائع المكونة لنظامنا القانوني المركب ، كما أن من شأنه ألا تتوحد الفكرة التي تسيطر على جميع هذه الشرائع والتي تصلح أساساً ترتكز عليه المبادئ الأساسية في مجتمعنا .

غير أن هذا لا يعني عدم وجود قواعد تصلح لكي ترتكز عليها فكرة النظام العام في مصر ، بل إن هذه الفكرة في مجال الروابط الدولية المتضمنة عنصراً أجنبياً قوام الأفكار المشتركة التي تسود في كل شريعة من الشرائع الدينية التي يتكون منها القانون المصري للأحوال الشخصية .

فالنظام العام وسيلة فنية في تصوير الإسناد متصل به اتصالاً وثيقاً كعملية التكييف ، فتستمد منه الطبيعة الوطنية المركبة وبالتالي تتأثر بالقواعد الداخلية بل بشكل أوضح مما تتأثر به عملية التكييف .

وحكم النظام العام يختلف عن حكم الإسناد العادي في أنه يرد على سبيل الاستثناء مما يبرر عدم التوسع في تطبيقه^(١) .

ولنا هنا أن نتساءل ما إذا كان حكم التعدد في شرائعنا الداخلية من شأنه إضعاف حدة التعارض بين القوانين الأجنبية والمبادئ الأساسية في النظام الداخلي بحيث لا يكون ثمة نفور يشعر به

(١) حكم محكمة النقض البلجيكية في ٤ مايو ١٩٥٠ أشار إليه في رسالة الأستاذ فاندريست Vander Elst في قوانين البوليس والأمن طبعة بروكسل ١٩٥٦ ص ٨٧ وباتيفول في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٥ ص ٤١٤ نبذة ٣٥٧ ونيبوايه دروس في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٤٢٩ وما بعدها وليربور بيجونير مختصر القانون الدولي الخاص طبعة دالوز ١٩٥٤ ص ٢٩٠ Wolff في القانون الدولي الخاص طبعة اكسفورد ١٩٥٠ ص ١٦٨ وما بعدها — Poulet في القانون الدولي الخاص البلجيكي طبعة ١٩٤٧ ص ٣٧٩ نبذة ٣٢٨ — ورسالة الأستاذ Rigaux في نظرية التكييف في القانون الدولي الخاص طبعة باريس ١٩٥٦ ص ٤٢٦ نبذة ٢٨٣ حيث يقول إن النظام العام هو الخروج على التطبيق العادي لقواعد الإسناد في قانون القاضي .

المجتمع في الغالب من الأحوال ؟ أم لأنه نظراً لما للشريعة الإسلامية من صفة التشريع الغالب في الأحوال الشخصية ، وباعتبار أن الاسلام دين الدولة الرسمي ، ودين غالبية المصريين ، ومصدر رسمي من مصادر القانون ، أن يكون لذلك دخل في توحيد فكرة النظام العام واعتبارها قائمة في الغالب على حكم الشريعة الإسلامية ؟

٢ — رأى القضاء :

تمرضت المحاكم المختلطة للإجابة على هذا السؤال ، فقضت بما يفيد اعتمادها على الشريعة الإسلامية في تقرير قيود النظام العام — ففي قضية زوج يوناني اعتنق الدين الاسلامي مع تجنبه بالجنسية المصرية ، استبعدت أحكام القانون اليوناني — والحق المكتسب بموجبها في عدم الطلاق لغير الأسباب المبينة فيها ، مستندة إلى أن النظام العام في مصر يقضى بأن يتمتع المسلم بكافة الحقوق المقررة شرعاً للمسلمين^(١) . وعلى عكس ذلك قضت محكمة اسكندرية المختلطة^(٢) بأن فكرة النظام العام لا وجود لها في القانون المصري — وهذه هي وقائع الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم الغريب .

تتلخص وقائع الدعوى في أن زوجين فرنسيين توطنا في مصر . ثم أشهرت الزوجة اسلامها وأقامت ضد زوجها دعوى أمام المحكمة الشرعية طلبت فيها دعوته إلى الاسلام فإن أبي يفرق بينهما — وقد قضت المحكمة بالتطبيق فعلاً ثم تزوجت هذه السيدة بعد ذلك من مصري مسلم . أقام الزوج الأول أمام المحكمة المختلطة التي حلت محل المحكمة القنصلية الفرنسية ، دعوى تطليق ضد زوجته التي لم تعد زوجته .

قدمت النيابة العامة مذكرتها في الدعوى والتي طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وقد جاء فيها كما لحصه الحكم :

« من حيث إن النيابة العامة ، مع اقرارها اختصاص القضاء المختلط ، تطلب رفض الدعوى من حيث الموضوع على أساس أن الزواج لم يعد قائماً لأنه يجب احترام الحكم الصادر بفصله من المحكمة الشرعية لأن حرية الاعتقاد مطلقة طبقاً لنص المادتين ١٢ و ٤٩ من الدستور المصري ، ولأن الاسلام هو الدين الرسمي للدولة — ومن ناحية أخرى فإن من القواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية أنه لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج من غير مسلم ويقع الزواج المخالف لهذه القاعدة باطلاً بطلاناً أصلياً . ويرتبط بهذه القاعدة أن المرأة غير المسلمة المتزوجة بغير مسلم ، إذا غيرت دينها إلى الاسلام ، لا يمكن أن تظل مرتبطة بزوجها إلا إذا اعتنق هو الآخر ، الاسلام . فاذا احتفظ الزوج بديانته غير الإسلامية فإن الزواج ينقضي ويتعين على القاضي أن يفرق بين الزوجين ، الأمر الذي لم

(١) استئناف ٥ يونيو ١٩٠٧ البلتان ١٩ ص ٢٨٥ .

(٢) ٢٩ أبريل ١٩٤٤ بلتان ٥٦ ص ١٣٣ وما بعدها .

يكن أمام المحكمة الشرعية سواء ، إذ قضت بانتضاء الزواج طبقاً لنص المادتين ١٢٢ و ١٢٦ من قانون الأحوال الشخصية للمذهب الحنفي الذي يعتبر هذه القاعدة متعلقة بالنظام العام في الشريعة الإسلامية .

« ومن حيث إن تغيير المدعية دياتها لا يمكن الجدل فيه » .

« ومن حيث إنه طبقاً لنظرية القانون الدولي الخاص ، يجب استبعاد القانون الأجنبي من نطاق التطبيق ولو كان مأموراً به من الشرع الوطني ، في كل حالة يكون فيها ماساً بالنظام العام في القانون الوطني ومن هنا يجب على المحاكم المختلطة — وهي محاكم مصرية أن تستبعد تطبيق القانون الفرنسي ذلك القانون الأجنبي الذي يقضى ببقاء الزواج رغم إسلام المدعية ، وذلك رغم أن اتفاقية مونترو ولائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة يقضيان بتطبيقه دون إثارة الدفع بالنظام العام المصري لأن هذا الدفع مقرر ضمناً » .

« ومن حيث إن المحاكم القنصلية الفرنسية كانت تستطيع تطبيق القانون الفرنسي إلا أنه لما كانت المحاكم المختلطة ليست مختصة إلا على أساس حلولها محل المحاكم القنصلية الفرنسية ، فإنها تظل محاكم مصرية ولا تستطيع تجاهل النظام العام الذي كانت المحاكم القنصلية تستطيع عدم الاعتراف به » .

ولم تأخذ المحكمة بوجهة نظر النيابة بل قضت في صالح الزوج بالتطبيق طبقاً للقانون الفرنسي بناء على خطأ الزوجة . وقد اعتمدت المحكمة في تبرير قضائها هذا على أسباب واهية نلخصها فيما يلي :

١ — اعتبرت المحكمة أن تغيير الدين كتغيير الجنسية سواء بسواء من ناحية عدم الاعتداد به في تغيير الاختصاص التشريعي .

وإنما يلاحظ أن تغيير الجنسية يثير فرضين ليسا على قدم المساواة في الحل الواجب إعطائه لكل منهما :

(أ) تجنس الأجنبي بجنسية أجنبية .

(ب) تجنس الأجنبي بجنسية بلد القاضي .

ويلاحظ أن الحل الذي يعطيه القاضي لكلا هذين الفرضين ليس واحداً . ففي الفرض الأول يسمح بتطبيق نظرية الغش نحو القانون وإعمال جزاء الغش . أما في الحالة الثانية فهو يحتاج بالنظام العام عادة لمنع أية محاولة للبحث في دوافع اكتساب الجنسية الجديدة .

وكان يجب على المحكمة المختلطة أن تشبه التغيير إلى الإسلام باكتساب جنسية بلد القاضي أي بالحالة الثانية . ولكنها لكي تسند قضاءها شبهت التغيير بالحالة الأولى وهي حالة تجنس الوطني بجنسية أجنبية ، الأمر الذي يبدو غريباً .

٢ — ورداً على الدفع بالنظام العام المصري الذي أثارته النيابة ، وبدلاً من أن تقرر أن هذا الدفع لا مجال لإعماله في الدعوى — وهو الأمر الذي لا يمكن قبوله — فإنها أنكرت بسهولة ويسر وجود فكرة النظام العام في القانون المصري فقالت : « إن تطبيق نظرية النظام العام لا مجال له في حالة وجود تنازع بين القوانين . وقد هدف اتفاق مونترو إلى تفادي أى تنازع في مثل هذه الحالة » .

وقد أخذت بنفس هذه النتيجة محكمة الاستئناف المختلطة ولكنه فيما يبدو بنى على عدم اعتبار منع المسلمة من الزواج بغير مسلم من النظام العام إذ قضت بأنه « مادام القانون الواجب التطبيق على العلاقات فيما بين الزوجين وعلى انقضاء الزواج — حسبما تقضى به المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة — هو القانون الشخصى للزوج وقت الزواج ، فإن اتحاد الأموال بين الإيطاليين ولو كانوا إسرائيليين ، لا يمكن أن ينقض إلا طبقاً للشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها في القانون الإيطالي . ولا يؤثر على ذلك أن تغير الزوجة ديانتها إلى الإسلام » (١) .

أما القضاء الشرعى فقد كان يعتبر أحكام الشريعة الإسلامية ممثلة للنظام العام في مصر .

ومن ذلك ما قضت به محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٥ من أنه « من المقرر في القانون الدولي الخاص أن التشريع الأجنبي إذا كان في أساسه للمبادئ التي يقوم عليها التشريع في البلاد المتدنية أو مخالفاً تطبيق أجزائه لمبادئ النظام العام في البلاد فلا يطبق . والشريعة الإسلامية هي الشريعة العامة في مصر وتعتبر النظام العام في البلاد ، فكل تشريع يخالفها مخالفة واضحة فاضحة لا يعتبر ولا يصح تطبيقه في مصر أو إجازة النفاذ بمقتضاه حتى بين الأجانب أنفسهم . وعلى هذا ليس من الجائز أن تقرر محكمة شرعية زواج مسلمة بغير مسلم ولا أن تسوى في الميراث بين الذكر والأنثى تطبيقاً للقانون التركي الذي ينص على ذلك في بعض أحكامه . ولو كانت هناك معاهدة بين مصر وتركيا لأن ذلك التطبيق لم يرد به قول أحد من علماء المسلمين وتطبيقها إياه مخالف للنظام العام وهو الشريعة الإسلامية وللتشريع الإسلامى العام » (٢) .

وكذلك فقد امتنعت المحكمة العليا الشرعية عن تطبيق القانون المدنى التركى فيما يجيزه من توريث ذوى الأرحام مع العصباء ، وجاء في حكمها الصادر بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ان « مصر ودينها الإسلام ينص الدستور وغالب الأمة من المسلمين لا يمكن أن يتفق مع النظام العام فيها انتهاك حرمة الدين والخروج على قواعده ومخالفة أحكامه الثابتة بدليل قطعى ، وانعقد الإجماع عليها ولم يخالف فيها أحد من أئمة المسلمين بل لقد تكلم علماء الأصول فيمن ينكر الحكم الثابت بدليل قطعى والجمع عليه ، هل يكفر أو لا ، وقد نقل نخر الإسلام البردوى في كشف الأسرار في الأصول جزء ٣ أن من ينكر حكماً مجمعاً عليه بدليل قطعى يكفر لأنه صار بإنكاره جاحداً لما هو من دين الرسول فصار كالجاحد لصدق الرسول . فليس من اليسير أن يطلب من محكمة شرعية في مصر

(١) حكمها بتاريخ ٦ يونيو ١٩٤٦ ببلتان ٥٩ ص ١٥ .

(٢) الحكم منشور بالجدول العشرى الخامس مدنى للمجموعة الرسمية ص ٣٦٢ رقم ٨٩ .

الخروج على قواعد الدين والحكم بما يخالف الإجماع ، ولا شك أن ذلك مما يمس شعور المسلم ويكون له أثره البالغ في نفسه ، بل ليس مما يرضى به التركي المسلم في تركيا التي رفعت لواء الإسلام زمناً طويلاً ، ومما يؤيد ما ذهبنا إليه ما اتبعته المحاكم الفرنسية وهي مصدر كثير من التشريع فقد امتنعت عن توريث السيد لمعتقه وإن كان القانون الشخصي يجيز ذلك لأنه مخالف للنظام العام في فرنسا ، ولم تسمح بتطبيق القانون الشخصي في تفضيل الذكر على الأنثى أو في اختصاص الإبن الأكبر بالتركة أو في حرمان الوارث بسبب التحاقه بإحدى الأديرة أو توريث ولد الزنا مراعية في ذلك كله النظام العام في فرنسا .

«ومن حيث إنه لا يمكن أن يقال إن تطبيق فكرة النظام العام يتعذر معه تطبيق أحكام المعاهدة لأننا إنما نمنع العمل بالقانون التركي فيما إذا تعارض مع حكم شرعي أجمع عليه المسلمون لثبوته بدليل قطعي كزواج المسلمة بغير المسلم أو مساواة الذكر بالأنثى في الإرث أو ما شابه ذلك . أما ما عدا ذلك مما يكون محل اجتهاد أو خلاف بين الفقهاء وهو يكاد يشمل أثير الفروع فلا مانع من تطبيق القانون التركي فيه .»

وبنفس هذا المعنى أخذت محكمة استئناف القاهرة في حكم لها صدر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ إذ استبعدت القانون الإيطالي الواجب التطبيق على موضوع العلاقة بعد أن أشهر الزوج الإيطالي إسلامه وطلق زوجته ، لأن هذا القانون يترتب عليه حرمانه من حق الطلاق وهو ما رأت المحكمة أنه يخالف النظام العام في مصر . وجاء في حيثيات حكمها ما يلي :

« لما كان المستأنف عليه إيطالي الجنسية وقد أشهر إسلامه طبقاً للقانون وطلق المستأنفة وتزوج بأخرى فإن ما تطلبه المستأنفة عن اعتبار هذا الطلاق غير قائم بالنسبة لها استناداً إلى أن المستأنف عليه لا يملك الطلاق طبقاً للقانون الإيطالي الذي يخضع له في أحواله الشخصية — هذا الذي تذهب إليه المستأنفة لا يمكن الأخذ به لمنافاه لأحكام الشريعة الإسلامية التي تهيمن قواعدها على شئون الأحوال الشخصية في مصر — والتي تعتبر مخالفتها خروجاً على النظام العام والآداب في هذه البلاد — هذا فضلاً عن أن القاعدة التي قررها القانون المدني المصري في المادة ٢٨ لها مثل في كثير من القوانين الأوروبية فإنها تطابق المادة ٣٠ من إصدار التقنين الألماني والمادة ٢٧ من التشريع البولوني الصادر في سنة ١٩٢٦ والمادة ٢١ من القانون الإيطالي الذي تطلب المستأنفة تطبيقه .»

(الحكم منشور بالمحكمة سنة ٣٦ العدد السادس ص ٩٠٠ رقم ٤٢٦) .

وفي هذا المعنى أيضاً جاء بحكم لمحكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٢ ما نصه :

« ومن حيث إنه ما دام المدعى قد أشهر إسلامه طبقاً للجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين المصرية — لذلك لا مناص من اعتباره مسلماً بغض النظر عن البواعث التي حملته على اعتناق الدين الإسلامي . وما دام قد طلق زوجته استعمالاً لحقه في الطلاق المستمد من أحكام الدين الإسلامي وطبقاً للشكل الذي رسمته القوانين المصرية لذلك لا مناص من الاعتراف بصحة هذا الطلاق

بعض النظر عن أحكام قانون جنسيته التى تخالف قواعد النظام العام المعمول به فى مصر بالنسبة لحق الزوج المسلم فى الطلاق^(١) .

٣ — أثر المبدأ الدينى فى النظام العام :

ولنا هنا أن نتساءل عن أى حد تساهم الأحكام الشرعية فى تكوين فكرة النظام العام فى مصر . وما أثر الصفة الدينية لتلك الأحكام فى عملها كدافعة لتطبيق القانون الأجنبى المخالف للمبادئ الأساسية التى يقوم عليها المجتمع المصرى ؟

لنا أن نورد هنا ما قاله الدكتور وديع فرج عند ما عالج تنازع القوانين الدينية فى تشريع زمنى ، فقرر أن « القوانين الدينية والقوانين المدنية تحتل العمل بجميع مبادئ القانون الدولى الخاص بنفس الخط ومع حدوث النتائج عينها ، إلا عند ما تصل إلى حدود النظام العام ... وفى بلاد التشريعات الزمنية يستوى القانون الدينى والقانون المدنى فى دخول كافة القيود عليهما من حيث منع تطبيق القوانين الأجنبية للنظام العام ، فيما عدا قيد الصفة المدنية laïcité وهو قيد خاص *exceptio specialis* يتميز عن القيود العامة فى أنه لا يدخل إلا على القوانين الدينية^(٢) أما فى بلاد التشريعات الدينية ، فلا تميز بين الشكل والموضوع والاختصاص بل وقواعد الإجراءات ، فالمنشأة الخاضعة للقانون الدينى تعتبر مقدسة برمتها وبكامل أجزائها ، فكثير ما يستبعد القانون الأجنبى لأن القانون المحلى الدينى لا يحتمل تطبيق غيره ، فيتسع مجال النظام العام إلى أبعد مما يصل إليه عادة فى التشريعات الزمنية^(٣) .

ويرى الأستاذ أرمنجون أنه فى بلاد التشريعات الشخصية المتعددة يقضى المنطق بتغليب فكرة النظام العام كما يتصورها ممثلوا النظام الغالب أى التشريعات الإسلامية فى القانون المصرى^(٤) . وينتقد بعض الشراح المصرين هذا رأى ذاهبين إلى أن كل نظام شخصى يتمتع باستقلال مطلق ، فتبدو قواعده ملزمة وحدها أمام جهته القضائية (قبل إلغاء جهات قضاء الأحوال الشخصية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)^(٥) .

(١) حكمها فى القضية رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية أجانب (غير منشور) .

(٢) مقالة الأستاذ وديع فرج فى مجلة القانون والاقتصاد سنة ١١ ص ١٦٧ .

(٣) المقالة المشار إليها ص ١٦٨ — ١٦٩ — رسالة الدكتور بطرس وديع كساب فى تنازع القوانين فى انعقاد الزواج وانحلاله طبعة ١٩٤٤ ص ٢٠٦ .

(٤) أرمنجون فى مؤلفه مختصر القانون الدولى جزء أول طبعة ١٩٤٧ ص ١٧٦١ وما بعدها .

(٥) بطرس وديع كساب المرجع السابق ص ٢٠٧ .

٤ — رأينا الخاص :

وفي رأينا أن النظام العام في مصر فكرة مركبة تستوحى مبادئها من مجموعة الشرائع المصرية من إسلامية وغير إسلامية ، بالقدر الذي تتوحد به هذه الفكرة في وجه القانون الأجنبي . وأعني بذلك أنه لا يجوز للقاضي أن يستبعد نصاً معيناً من نصوص القانون الأجنبي الواجب التطبيق ، إلا حيث يتعارض هذا النص مع فكرة النظام العام كما يستهديها القاضي من القواعد المشتركة بين الشرائع المصرية للأحوال الشخصية — وهكذا تضيق دائرة النظام العام في الأحوال الشخصية في مصر إذ قليلاً ما تتوحد نظرة الشريعة الإسلامية مع الشرائع غير الإسلامية في نقطة من النقاط إلا حيث تكون المسألة المروضة كما هي ظاهرة في القانون الأجنبي المختص بحكم العلاقة ماسة مساساً مباشراً بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها المدنية المصرية والفكرة الشرقية المحافظة^(١).

ولكن يقيد هذا الحل الذي قلناه به ، بعض القيود تجعل في حالات يكون في القانون الأجنبي ما يمس حق المسلم أو ما يحيز زواج غير المسلم من مسلة تطبيقاً لقاعدة «الإسلام يملو ولا يعلى عليه» .

(١) أفظر تطبيقاً لهذه الفكرة حكم محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥ (غير منشور) في القضية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ أحوال شخصية أجنبي والذي رفضت فيه المحكمة اعتبار إبطال نفقة الزوجة المسيحية على زوجها الأجنبي المسلم متعلقاً بالنظام العام في مصر إذ قالت :

« وحيث إنه فيما يتعلق بالنفقة فإنها كآثر من الآثار التي يرتبها عقد الزواج تخضع أصلاً لأحكام قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج وهذا القانون في الدعوى الحالية هو القانون الإيطالي ، غير أنه إزاء تمسك الزوج بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في أصل التزامه بأداء النفقة لمطلقته ومدة استحقاقها لها إن كان يستحق لها منها شيئاً في ذمته — وإزاء أن أحكام القانون الإيطالي بشأنها تختلف اختلافاً كلياً عن أحكامها في الشريعة الإسلامية ، فإنه يتعين الفصل أولاً فيما إذا كانت أحكام النفقة الخاصة بمطلقة المسلم تعتبر من قواعد النظام العام بالنسبة للمسلمين في مصر أو لا تعتبر كذلك وذلك تمهيداً لمعرفة أي القانونين — الإيطالي أو الشريعة الإسلامية — هو الواجب التطبيق ، بالنسبة للنفقة المطالب بها في الدعوى الحالية » .

« وحيث إن محكمة النقض الدائرة المدنية أصدرت بتاريخ ١٠ يناير ١٩٤٦ حكماً في الطعن رقم ٣١ لسنة ١٥ القضائية قالت فيه « لا محل للتمسك بقاعدة المحافظة على النظام العام بمقولة إن دخول الزوج الأجنبي في الإسلام يجعل القانون الواجب تطبيقه على أحواله الشخصية كلها هو الشريعة الإسلامية لا القانون الأجنبي — لأن مجال هذه القاعدة هو خصوص النظام العام والعمل بها يكون على قدر ما تقتضيه مراعاة النظام العام في كل حالة وبديهي أن إبطال أو عدم إبطال نفقة المطلقة المسيحية على زوجها المسلم لا يمس النظام العام المصري في شيء ومن ثم فإن لإسلام الزوج لا يترتب عليه في خصوص مسألة النفقة بالذات أن تكون الشريعة الإسلامية لا بد واجبة التطبيق فيها دون قانون بلد الزوج وقت الزواج » .

« وحيث إنه فضلاً عما قرره محكمة النقض فإنه بان أيضاً من مناقشات لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ أن القواعد المتعلقة بالآثار المالية للزواج التي ترتبها القوانين الأجنبية في ذمة كل من الزوجين ومنها الالتزامات الخاصة بنفقة أحدهما على الآخر تكون واجبة الاحترام في مصر لأنها لا تتعارض مع النظام العام في مصر (يراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الأول تعليقات على المادة ١٣ من القانون المدني الجديد) .

« وحيث إنه لا تقدم يكون القانون الواجب التطبيق على النفقة المطالب بها هو القانون الإيطالي » .

٥ — قيد عدم المساس بحقوق المسلم وعدم السماح بزواج غير المسلم من مسلمة :

جرى العمل في عقود المصريين المسلمين على عدم الاعتداد بالمانع الديني المقرر في قانون الزوجة غير المسلمة سواء أكانت مصرية أو غير مصرية ، وذلك على أساس أن قانون الزوجة الأجنبية يتضمن حكماً يتعارض مع النظام العام المصري الذي يأبى أن يتعدى الخطر الديني إلى الزوج المسلم ، وليس تطبيقاً لقانون الزوج بوصفه رأس العائلة . ومسايرة لهذا الحكم يجوز عقد المسلم على زوجة ثانية غير مسلمة بصرف النظر عن النص المانع من ذلك في قانونها . ولأن هذا الحكم مبني على النظام العام ، فإن العمل به يكون قاصراً على الجهات القضائية المصرية ، بل إن إثارته أمام محكمة أجنبية يخالف النظام العام الأجنبي على وجه العموم والذي يقوم على أساس عدم المفاضلة بين الأديان .

على أن الأمر ليس كذلك في حالة منع زواج المصرية المسلمة بغير المسلم إذ يقوم هذا الحكم على أن الاسناد الداخلي لا يقرر للديانة غير الإسلامية حكماً طالما كان أحد الزوجين مسلماً .

ولما أن نتساءل عن الحكم بالنسبة لهذا المانع إذا كان الزوج المسلم أجنبياً .

فقد تساءل الدكتور حامد زكي عند شرحه حكم محكمة الاستئناف المختلطة باستبعاد القانون اليوناني المختص أصلاً بعد أن أسلم الزوج ، عما يقرر لو بقي الزوج على جنسيته الأجنبية مع اعتناقه الإسلام^(١) . فهل يقضى النظام العام بأن يتمتع الزوج الأجنبي المسلم بكافة الحقوق المقررة في الشريعة الإسلامية ؟ أجاب الدكتور حامد زكي على هذا السؤال بالسلب ، إذ في رأيه ليس تحقيق المساواة بين المسلمين في دار الإسلام من النظام العام . وفضل ترجيح أن تكون « الأحوال الشخصية لهذا الشخص محكومة بقانونه الشخصي وفقاً للمادة الرابعة من القانون المدني المختلط ، لأنه يتجانس مع النصوص القانونية في تنازع القوانين » ويؤيد الأستاذ بطرس كساب هذا النظر ويذهب في تأييده إلى القول بأنه « ولو أن الأحكام الشرعية تفرض في لأصل المساواة بين جميع المسلمين ، إلا أننا نتردد في تقرير مشاعر المجتمع المصري واحساساته تحتم الاعتراف قضاء بكافة حقوق المسلمين للأجانب منهم » إلى أن يقول « وهناك اعتبارات جديدة تدعو إلى النظر في التعدي على حق الزوج المسلم ولو أجنبياً ، بالسماح لزوجته بأن تفقد على غيره بينما لم تنقص عدتها بعد حل الزوجية الأولى . ولكننا نشك في ضرورة تحريك النظام العام في اثره الإيجابي بالسماح للمسلم الأجنبي بأن يعقد على زوجة ثانية رغم حكم قانونه »^(٢) .

على أن هذا الرأي لا يأخذ به فريق آخر من الشراح ، إذ يرون أن مجرد الإسلام يتعلق بالنظام العام المصري ، بمعنى أنه إذا غير أي من الزوجين ديانته إلى الإسلام فإنه يتمتع بكافة حقوق المسلم سواء غير جنسيته الأجنبية واكتسب الجنسية المصرية أو ظل على جنسيته الأجنبية .

(١) مؤلفه في القانون الدولي الخاص ص ٣٣٢ هامش ٢ .

(٢) رسالته المرجع السابق ص ٢١١ — ٢١٣ .

فإذا كان الزوج هو الذي أسلم فإنه يستطيع طلاق زوجته بإرادته المنفردة نزولاً على حكم النظام العام المصري^(١) .

وفي نظرنا أن هذا الرأي الأخير هو الأجدر بالاتباع لأنه مما يمس شعور المسلمين في بلد إسلامي كـمصر ، أن يمنع زوج مسلم من مباشرة الحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية للزوج المسلم . ولا يقع في ذلك أن يكون هذا الزوج غير مصري لأن الإسلام ليس دين المصريين لحسب بل هو دين المسلمين في جميع أنحاء الأرض لقوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

وهذا الحكم يتفق مع اعتبار المانع الديني الخاص بعدم جواز زواج المسلمة من غير مسلم متعلقاً بالنظام العام في مصر ولو كانت الزوجة أجنبية الجنسية والذي على ما نعتقد — يسلم به أصحاب الرأي الآخر .

وهذا النظر هو الذي أخذت به محكمة القاهرة الابتدائية في حكمها الصادر بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ كلى أحوال شخصية أجانب والذي استبعدت فيه المحكمة تطبيق القانون المدني التركي تأسيساً على أن في تطبيقه ما يخالف الشريعة الإسلامية التي تجعل الطلاق حقاً للزوج وتبيح له أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة دون أي قيد عليه في ذلك ، وقالت إن النظام العام المصري في الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين يقوم على فكرة من الإسلام « إلى أن قالت « إن ما أنزل في القرآن يتقيد به المسلمون حتماً أيّاً كانت جنسيتهم وعلى الأخص في دولة دينها الرسمي الإسلام^(٢) » .

وقد ذهب رأي مرجوح إلى أنه حتى بالنسبة للمانع الديني الخاص بعدم زواج غير المسلم من مسلمة فإنه لا يجوز الأخذ باعتباره متعلقاً بالنظام العام في مصر تأسيساً على أن التصوير المدني في التشريعات المدنية يأبى العمل بأي مانع ديني يفرضه مذهب الطرفين ، لذا ثبت الترخيص للدول الموقعة على معاهدة « لاهاي » بعدم الأخذ بالموانع الدينية إذا وجدت في قانون البلد الوطني للزوجين .

ولا يأخذ بهذا النظر الأستاذ بطرس كساب إذ يرى أنه « يصعب التمسك مع مقتضى التنظيم الأجنبي ومطالب النظام العام فيه إلى حد إجازة زواج التركي المسلمة بغير مسلم خصوصاً إن كان الطرفان مختلفي الجنسية ؛ فاضطرا إلى إجراء العقدي إحدى الجهات المصرية وإذا قضى النظام العام بمنع الزواج رغم جوازه في قانوني الطرفين ، فعمله لن يقيد من أجل المبدأ المقرر في معاهدة الإقامة لأن تفسير نصوص الاسناد العامة تفسيراً صحيحاً ، يفرض استبعاد القانون الواجب تطبيقه كلما أدى إلى نتيجة لا تتفق والشعور الاجتماعي .

وهذا القيد اللازم لتغير القاعدة على ضوء المبدأ السائد في التشريع الداخلي ، لا يخالف ما اتفق

(١) الدكتور أحمد مسلم في رسالته المرجع السابق ص ١٦٣ — ١٦٤ .

(٢) وقد أخذت المحكمة بنفس هذا المعنى صراحة في حكم لها صدر بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٣ في القضية رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية .

عليه في المعاهدة ، بل يدخل في دائرة ما يحتاج إليه التطبيق العملي ، بشرط ألا يقصد منه الحيلولة دون تطبيق القاعدة بطرق ملتوية ؟

ولعل مما يؤيد وجهة نظرنا في تحديد المقصود بالنظام العام المصري في الأحوال الشخصية ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المدني من أنه « ليس في الوسع نبد فكرة النظام العام دون أن يستتبع ذلك اطراح ما توطد واستقر من التقاليد . وقد رؤى من الواجب أن يفرد مكان لهذه الفكرة في نصوص المشروع لتظل منفذاً رئيسياً تجمد منه التيارات الاجتماعية والأخلاقية سبيلها إلى النظام القانوني لتبث فيه ما يعوزه من عناصر الجدة والحياة . بيد أنه يخلق بالقاضي أن يتحرز من إحلال آرائه الخاصة في المدل الاجتماعي محل ذلك التيار الجامع للنظام العام . فالواجب يقتضيه أن يطبق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها^(١) .

خاتمة :

هذه هي صورة موجزة للنظام العام في مصر في الأحوال الشخصية بالنسبة للروابط التي تشير تنازعا بين القوانين ، وفي المقال القادم إن شاء الله سنعرض لفكرة النظام العام كقيد يرد على تطبيق الشريعة الدينية غير الاسلامية في مجال الروابط الداخلية أي الوطنية البحتة وكذلك حينما يتقرر أن القانون المصري هو الواجب التطبيق طبقاً لما تشير به إحدى قواعد الاسناد المصرية في نزاع ذي عنصر أجنبي .

(يلم)

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني جزء ثان ص ٣٢٣ .

مدى حجية الحكم الجنائي في دعاوى الأحوال الشخصية

وبخاصة دعاوى التطليق للزنا

لأستاذ إهاب حسن اسماعيل

وكيل النائب العام

- ٢ -

تقديم :

بيننا في القسم الأول من هذا البحث في العدد السابق كيف أن الجدل قد ثار حول حجية الحكم الجنائي في دعاوى الأحوال الشخصية ما بين قائل بعدم وجود حجية للأحكام الجنائية إلا في الدعاوى المدنية التي كان يمكن أن ترفع تبمّا للدعوى الجنائية وليس من بينها دعاوى الأحوال الشخصية — وما بين منسب لهذه الحجية على دعاوى الأحوال الشخصية شأنها في ذلك شأن الدعاوى المدنية وكيف أننا نرجح الرأي الثاني للأسانيد السابق إيضاحها وإبرازها والتي دفعت القضاء وخاصة الأحوال الشخصية للأجانب وغير المسلمين إلى الانحياز إلى هذا الرأي لوجهاته.

وتعرض الآن لتطبيق المبادئ السالفة على نوع معين من دعاوى الأحوال الشخصية وهي دعاوى التطليق للزنا .

ما تنفرد به دعاوى التطليق للزنا عن سائر دعاوى الأحوال الشخصية

فيما يتعلق بحجية الحكم الجنائي أمامها

تعرضنا لمدى حجية الحكم الجنائي أمام دعاوى الأحوال الشخصية على وجه العموم وقد يشور التساؤل عن السبب في اختصاص دعاوى التطليق للزنا عن غيرها من دعاوى الأحوال الشخصية يبحث خاص بها فيما يتعلق بحجية الأحكام الجنائية أمامها .

ونرى أن ذلك راجع إلى نقطتين :

النقطة الأولى : تتعلق باختلاف مدلول الزنا في القانون الجنائي عنه في مسائل التطليق .

النقطة الثانية : مردّها إلى انتهاء الدعوى الجنائية في الزنا بحكم مثبت لتنازل الزوج أو الزوجة عن رفع الدعوى الجنائية في كثير من الأحيان .

وعلى أن نتعرض لكل من هاتين النقطتين لمدى تأثيرها في تطبيق المبادئ التي سبق لنا عرضها .

(أولاً) اختلاف مدلول الزنا في القانون الجنائي عنه في دعاوى التطليق

يختلف معنى الزنا في القانون الجنائي عن معناه في دعاوى التطليق في كثير من الشرائع التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين خاصة وفي مصر بالذات .

ويكفي أن نشير إلى أنه من الضروري لكي يعتبر الأمر مكوناً لجريمة الزنا في القانون الجنائي أن يحصل وطاً بين الزوجة وعشيقها أو الزوج وعشيقتها وإلا فلا جريمة في الأمر — فما دون الواقع في المكان الطبيعي المعد لذلك لا يكون جريمة ولو بلغ الأمر إلى حد شأن آخر .

أما الزنا في دعاوى التطليق فقد تكفي فيه أفعال أقل من الواقع .

ففي شريعة الأقباط الأرثوذكس مثلاً يعتمد بالزنا كسبب للتطليق ولا يشترط الزنا الحقيقي بحدوث الواقع بل يكفي الزنا الحكمي ويتم بالأفعال التي تأتينا المرأة وتعتبر شائنة مفسدة لعفتها وحياتها كالتردد على أما كن اللهو الماسجن مع غير زوجها أو المبيت خارج المنزل بدون إذنه وكل الحالات الأخرى التي لا يصل فيها الوضع إلى الزنا الحقيقي وإنما يكون سبيلاً للظن بأنها تؤدي إليه لأنها تفسد الظن وتؤدي إلى الاعتقاد بوقوع الزنا الحقيقي . فالأسباب المبينة للزنا قد تكون بلا شك أحجولة للوقوع فيه .

(المجمع الصقوى لابن العسال ص ٢٦١ — مؤلفنا السابق الإشارة إليه ص ١٧٣ وما بعدها بند ١٢٩) .

فمعنى الزنا واسع المدلول في مسائل التطليق يشمل الزنا بالمعنى المقصود في القانون الجنائي كما يشمل غيره مما أسماه فقهاء المسيحية الأقدمون الزنا الحتمى ومما درجت مجموعات القواعد التي كانت تطبقها المجالس المليية على تسميته بسوء السلوك . (تراجع مجموعة قواعد الأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام والمجمع القدس سنة ١٩٣٨ المادة ٥٠ والمادة ٥٦) .

وعلى الرغم من تسليمنا باختلاف المعنى في القانون الجنائي عنه في دعاوى التطليق إلا أننا لا نرى أن ذلك يؤثر من هذه الناحية في مدى حجية الحكم الجنائي الصادر في دعوى الزنا الجنائية أمام دعوى التطليق المؤسسة على الزنا . والبأى التي تضمنتها المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية كقيلة بأن تزيل الصعوبة التي قد يثيرها اختلاف معنى الزنا في الدعوى الجنائية عنه في دعوى التطليق .

فنحن نذكر أن المادة المذكورة نصت على أن « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة — ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

وفي صياغة هذه المسألة إزالة لكل صعوبة قد يثيرها اختلاف معنى الزنا الجنائي عن معناه في دعوى التطليق . وفي الأمر تفصيل .

لا نعتقد أن الحكم بالإدانة في دعوى الزنا الجنائية يشير أى إشكال بل إنه يؤخذ به كقضية مسلمة وتكون له حجية مطلقة في دعوى التطليق للزنا المؤسسة على نفس الواقعة التي فصل فيها الحكم الجنائي بالإدانة .

أما إذا صدر الحكم بالبراءة فإنه يجب التفرقة بين ما إذا كان التبرئة على أساس عدم ثبوت الواقعة أو نفيها وبين ما إذا كانت على أساس أن الفعل المنسوب إلى المتهم رغم صحة وثبوت نسبته إلى المتهم لا يكون زنا بالمعنى الذي يعرفه القانون الجنائي .

ففي الحالة التي تكون البراءة على أساس نفي التهمة وعدم ثبوتها فللأمر حجية كالحكم الصادر بالإدانة تماماً .

أما إذا ما كانت البراءة على أساس أن الفعل المنسوب إلى المتهم رغم ثبوته قبله لا يكون زنا بالمعنى المفهوم في القانون الجنائي فإنه في هذه الحالة لا يصبح لهذا الحكم حجية في دعوى التطليق ويجوز رغم الحكم بالبراءة أن تقضى محكمة الأحوال الشخصية في الدعوى المرفوعة أمامها بالتطليق إن كان الفعل يعد زنا في عرف الشريعة التي تطبقها محكمة الأحوال الشخصية على الرغم من عدم اعتباره كذلك من الزاوية الجنائية .

فإذا ما رأت المحكمة الجنائية مثلاً أن ما ثبت نسبته إلى الزوجة وهو تواجدها في غرفة في أحضان عشيقها وتبادلها القبلات فقط دون حصول وقاع وقضت بالبراءة على هذا الأساس فإن حكم البراءة هذا لا يقيد محكمة الأحوال الشخصية ولها أن تقضى بالتطليق رغم حكم المحكمة الجنائية بالبراءة ، لأن ما ثبت وقوعه من الزوجة وإن لم يبق إلى مرتبة الزنا الجنائي ، إلا أنه يدخل ضمن مدلول الزنا وسوء السلوك بالنسبة لشريعة كشرعية الأقباط الأرثوذكس مثلاً .

ولا تعارض في هذا الرأي مع القانون بل إن نص المادة ٤٥٦ يسند مثل هذا التخرج إذا ثبت أن كجُز هذه المادة قد أقر هذا النظر حينما جاء فيه أنه « لا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » — وما قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة عند عدم توفر معنى الزنا في القانون الجنائي إلا بتبرئة لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون في حقيقة الأمر .

وهكذا فنحن نرى أن اختلاف معنى الزنا في القانون الجنائي عنه في دعاوى التطليق لا يمنع من إقرار حجية الحكم الجنائي في الحدود السالف رميها .

(ثانياً) أثر التنازل عن دعوى الزنا الجنائية في دعوى التطليق للزنا

من المعروف أن القانون أباح لأى من الزوجين أن يتنازل عن رفع دعوى الزنا قبل زواجه فتتقضى الدعوى الجنائية بهذا التنازل .

ويثور البحث لذلك عن مدى حجية الحكم بإثبات التنازل عن الزنا أمام دعوى التطليق المرفوعة تأسيساً على نفس الوقائع التي رفعت بها الدعوى الجنائية التي انقضت بالتنازل .

ومرد الإشكال كامن في أن غالبية رجال الفقه في فرنسا وفي مصر مجمعون على أن الحكم بانقضاء

الدعوى الجنائية في جريمة الزنا بتنازل الزوج يمنعه من رفع دعوى تعويض عن نفس الفعل خلافاً لباقي الجرائم التي يجوز للمضروور منها التنازل عن الدعوى الجنائية فيها ومع ذلك يباح له أن يرفع دعوى تعويض مدنية .

والحكمة التي من أجلها استثنى الفقه هذا المبدأ ووصلوا إلى حد القول بأن التنازل في دعوى الزنا ينشئ قرينة قاطعة على عدم وقوع الجريمة هي الرغبة في صون كيان الأسرة لأنه إذا أُجيز للزوج أن يشير الوقائع من جديد أمام المحاكم المدنية لترتب على ذلك شهر الفضيحة التي أراد سترها بالتنازل عن الشكوى وهي الحكمة التي من أجلها أعطى له حق عرقلة الدعوى الجنائية رغم أنها تخص المجتمع .

وعلى الرغم من تعرض غالبية رجال الفقه بل كلهم لأثر التنازل عن الدعوى الجنائية في جريمة الزنا على الدعوى المدنية الخاصة بالمطالبة بالتعويض إلا أنه قد ندر منهم من تعرض لأثر هذا التنازل على إمكان أو عدم إمكان رفع دعوى تطليق مؤسسة على الواقعة التي كانت موضوعاً للدعوى الجنائية التي انتقضت بالتنازل .

والرأي المقول لدينا هو أن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية الخاصة بالزنا بالتنازل لا يمنع من رفع دعوى تطليق مؤسسة على نفس الفعل الذي كان أساساً للدعوى الجنائية التي تم التنازل عنها فهو لا يحوز حجية تمنع من رفع دعوى التطليق وذلك للأسباب الآتية :

١ — الحكمة من تقرير مبدأ حجية الحكم الجنائي أمام دعاوى الأخرى هي رفع التعارض بينه وبين ما يحتمل أن يصدر من أحكام تتناقض مع ما أثبتته أو نفاه — وهذه الحكمة غير قائمة هنا لأنه لم ينف شيئاً من الوقائع ولم يثبت تنازل الزوج أو الزوجة عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية فلا خوف من وقوع أي تعارض .

٢ — الحكمة من حرمان الزوج أو الزوجة من رفع دعوى التعويض هي ستر الفضيحة وعدم شهرها إن تحققت في دعوى التعويض المدنية ، فلا تتحقق في دعاوى الأحوال الشخصية نظراً لأن دعاوى الأسرة عامة والتطليق خاصة تحاط بضمانات تكفل سريتها وتبعد فكرة التشهير إلى حد كبير .

٣ — نص المادة ٥٦٤ إجراءات جنائية صريح في أن ما يحوز حجية من الأحكام الجنائية هو ذلك القاضي بالإدانة أو البراءة المؤسسة على عدم ثبوت الواقعة أو عدم كفاية الأدلة وليس من بينها مثل الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

٤ — لا يعقل إجبار الزوج الذي يتنازل عن رفع الدعوى الجنائية قبل زوجته الزانية سترها للفضيحة ورعاية لإسم أسرته وأطفاله منها ، لا يعقل إجبار مثل هذا الزوج على عدم رفع دعوى تطليق قبلها وإلا لكان في هذا دفماً له على المضي في الإجراءات الجنائية قبل زوجته وما يترتب على ذلك من تشهير بها وإسره وأطفاله في الوقت الذي حذ المشرع فيه ستر مثل أمثال هذه الأمور بإباحته إقتضاء دعوى ترفع باسم المجتمع مغلباً على هذا الاعتبار رعاية لإسم الأسرة والرغبة في ستر الفضائح العائلية .

٥ — استقر الفقه على أن تنازل الزوج عن رفع الدعوى العمومية في جريمة الزنا قبل زوجته مقبول منه حتى أن صرح بعزمه على تطليقها .

في هذا يقول أحدهم : « جاء في البندكت ج ٣ ص ٤٧٠ فقره ١١٠ تنازل الزوج عن طلب العقوبة نافذ ولو حفظ لنفسه حق طلب الطلاق بسبب واقعة الزنا » .
(دراسة في عقوبة الزنا لعميد المحامين السابق المرحوم الأستاذ مرقص فهمي ص ٥٦) .

ويقول آخر : « لا يشترط لقبول تنازل الزوج عن شكواه أو إيقاف المحاكمة أن يرضى بمعاشره زوجته له كما كانت بل يقبل تنازله حتى ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته إذ أن في التنازل ستراً للفضيحة وحفظاً للعرض ومطحة للأطفال على أي حال بل قيل إنه يصح التنازل للشفقة مع الطلاق » .
(شرح قانون تحقيق الجنايات للأستاذ أحمد نشأت طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٢٦٠ بند ٢٦٣ وقد أشار في هامش ٤ من نفس الصفحة إلى حكمي نقض فرنسيين وتعليق للأستاذ جارسون عليهما) .
ويفهم من هذا أنه لا تعارض ليهما بين تنازل الزوج عن دعوى الزنا الجنائية وبين إمكان رفع دعوى تطليق .

٦ — ذهب بعض رجال الفقه الفرنسي إلى أنه على الرغم من استطاعة الزوجة الزانية دفع الدعوى الجنائية بإثباتها سبق زنا زوجها إلا أن ذلك لا يمنع الزوج الذي يثبت سبق زناه من رفع دعوى تطليق مؤسسة على زنا زوجته وفي هذا يقول أحدهم :

“De ce que le mari perd le droit de dénoncer l'adultère de la femme au point de vue pénal, on ne doit pas conclure que dans le même cas il perd le droit de demander la séparation de corps ou le divorce: ce serait aller trop loin et la loi ne dit rien de semblable”.

(الطبعة الثانية ص ٥٣٦ هامش ٢) . . (GARRAUD: précis de Droit Criminel).

وهذا قاطع في جواز رفع الزوج في هذه الحالة دعوى تطليق .

فاذا كنا نبيح للزوج الذي لا يستطيع مباشرة الدعوى الجنائية والحصول على حكم ضد زوجته الزانية لسبق زناه ، أن يرفع دعوى تطليق فان للزوج الذي لم يخطيء وإنما أثر أن يسدل ستاراً على مأساة خلقية تسببت فيها زوجته رعاية لأسرته وأطفاله يكون أجدر بالرعاية من ذلك الذي سبق أن وقع في خطيئة الزنا ورغم ذلك أيسح له طلب التطليق ووجب لذلك بالنسبة للزوج الذي تنازل عن الدعوى العمومية قبل زوجته أن تتاح له الفرصة لحل الرباط الذي تقدسه الزوجة بل أخذت بواجبات يفرضها عليها عقد الزواج لأن بقاء مثل هذا الرباط تأباه نفس الرجل الذي يرى زوجته تخونه ضاربة بقدسية الزواج عرض الحائط .

خلاصة :

من أجل ما تقدم كله نرى أن تنازل الزوج عن رفع الدعوى العمومية قبل زوجته في جريمة

الزنا لا يمنعه من العودة الى طلب التطليق ويكون المحسنة الأحوال الشخصية التي ترفع أمامها دعوى التطليق مطلق التقدير لعدم وجود حكم ذى حجية يمنعها من ذلك .

آراء وكتابات مباشرة فى صحة هذا النظر

١ — يقول أحد رجال الفقه المصرى :

« الحكم بثبوت الزنا على الزوج دليل قاطع فى دعوى الطلاق للزنا ولكن توقيع العقاب ليس شرطاً لاعتبار زناه مبرراً للطلاق ، كما أن عدم إمكان توقيع العقاب لا يمنع من اعتباره سبباً ولذا فصدور العفو الشامل عن جريمة الزنا لا يمس حق الزوج فى طلب الطلاق للزنا » .

(مذكرات الدكتور جميل الشرقاوى المدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة فى انحلال الزواج فى حياة الزوجين وأسبابه فى التشريعات الأوروبية طبعة ١٩٥٨ ص ٢٦) .

٢ — الحكم فى مثل هذه الحالة لا يؤسس على انتفاء التهمة ولا على عدم كفاية الأدلة وهما الأساسين الوحيدين اللذين أفصحت المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية عن أن الحكم الجنائى يكون بهما حجة أمام القضاء المدنى وما القضاء بالبراءة لتنازل المجنى عليه بفصل فى موضوع الفعل الجنائى ليكون هذا القضاء حجة أمام القضاء المدنى .

(مذكرات النيابة العامة السابق الإشارة إليها مقدمة من الزميل صلاح عبد الوهاب فى القضية رقم ٥٦/٨ أحوال شخصية أجانب القاهرة) .

٣ — ورد فى أحد كتب الفقه الفرنسى ما هو أكثر صراحة فى تأييد هذا الرأى بما نصه :
 “Il peut avoir action en divorce par cause d'adultère dans des cas où il n'y a pas de répression, soit parce que l'action pénale n'est pas engagée ou a été abandonnée, soit parce qu'une amnistie est venue effacer le caractère délicieux du fait”.

بلانيول وريبسبير ج ٢ ص ٤٢٨ بند ٥٠٨ . Traité pratique de droit civil Français .

(كذلك نقض فرنسى عرائض ١٤/٥/١٩٢٣ دالوز ١٩٢٤ — ١ — ٧٦) .

وواضح من هذا الرأى أن أصحابه يرون أنه قد توجد دعوى تطليق للزنا رغم عدم أمان العقاب على جريمة الزنا لأسباب كثيرة منها التنازل عن الدعوى الجنائية .

الخلاصة الأخيرة

بما تقدم نرى أن دعوى التطليق للزنا تستحق أن تنفرد بعناية خاصة فيما يتعلق بحجية الحكم الجنائى الخاص بالزنا أمامها لاختلاف معنى الزنا فى القانون الجنائى عنه فى دعوى التطليق وأن الأمر هنا يسهل حله عند ملاحظة أنه على الرغم من إمكان الحكم بعدم العقاب نظراً لأن الفعل لا يعد زناً فى القانون الجنائى فإن هذا لا يمنع من الحكم بالتطليق نظراً لأن حجية الحكم الجنائى لا تقوم إذا كانت البراءة على أساس أن الفعل لا يعاقب عليه القانون كما فى هذه الحالة .

كذلك فإن الحكم باتقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل في جريمة الزنا لا يمنع من رفع دعوى تطليق مؤسسة على نفس الواقعة التي كانت موضوعاً للدعوى الجنائية للأسباب السابق سردها على التفصيل السابق بيانه .

حكم هام بهذا المعنى

ولقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لغير المسلمين بوجهة النظر هذه في حكم حديث لها جاء فيه ما يأتي :

« وحيث أنه وإن كان فقه الاجراءات الجنائية يجمع على أن تنازل الزوج عن رفع الدعوى العمومية قبل زوجته في جريمة الزنا يمنعه من العودة إلى رفع الدعوى التبعية بالتعويض ستراً للفضيحة العائلية وهي الحكمة التي من أجلها أباح له الشارع حق عرقلة دعوى ترفع باسم المجتمع إلا أن هذا النظر لا يسرى على دعاوى التطليق بالذات وإلا كان في الأمر إجحاف بحقوق الزوج الذي يؤثر التنازل عن شكواه ستراً للفضيحة لأن فيها إجباراً له على المعيشة مع زوجة كانت تستحق العقوبة الجنائية لو ثبت زناها في الدعوى الجنائية التي تنازل الزوج عنها — ولا عجافاة في هذا القول للقانون أو لروح التشريع نظراً لأن المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه ما يجوز حجية من الأحكام الجنائية هو ذلك القاضي بالادانة أو البراءة — المؤسسة على عدم ثبوت الواقعة أو عدم كفاية الأدلة وليس من بينها مثل الحكم باتقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل » .

(الحكم الصادر في القضية ١٩٥٧/٧١١ أحوال شخصية كلى القاهرة بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٣ — ومذكرتنا المقدمة فيها) .

خاتمة

وهكذا رأينا أن للاحكام الجنائية — على الرأى الصائب في نظرنا — حجية أمام دعاوى الأحوال الشخصية — وأن اختلاف مدلول معنى الزنا في القانون الجنائي عنه في دعاوى الأحوال الشخصية وإمكان اتقضاء الدعوى الجنائية في جرائم الزنا أمران يمليان علينا التحرز عند البحث في مدى هذه الحجية .

ولعلنا بالبحث السابق نكون قد وقفنا إلى إبراز المعايير التي تساعد على تطبيق القواعد تطبيقاً سليماً .

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٤٦	٣ ديسمبر ١٩٥٧	قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبب كاف » . انتهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد . عدم إفصاحه عن شخص من انصرف نية المتهم إلى قتله . لا عيب .
٤٧	» » »	وصف التهمة . دفاع . قتل عمد . ضرب أفضى إلى الموت . تمديد وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٤٨	» » »	١ — تفتيش . صدور أمر النيابة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح . ٢ — تفتيش . تنفيذه . تكليف الضابط التهمة بأن تقلب جيوبها ويزور جزء من علبة صفيح أخرجتها كما أخرجت ورقة أخفها في راحة يدها . أخذ الضابط الورقة منها . عدم منافاة ذلك لحكم المادة ٤٦ ج .
٤٩	» » »	١ — نيابة عامة . قانون . تموين . صدور منشور من النائب العام بإرجاء تقديم قضايا مينة إلى المحاكمة . عدم اعتباره في قوة القانون . ٢ — تموين . خبز . إنتاج خبز دون الوزن المقرر . توفر الجريمة كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن .
٥٠	» » »	استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة .
٥١	» » »	استئناف . معارضة . إعلان المتهم بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة . اعتبار المحكمة الاستئنافية مبدأ سريان ميعاد الاستئناف تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم المتهم بالحكم . خطأ .
٥٢	٩ » »	نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم الأسباب . حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم إيداع الحكم مختوماً بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . عدم جدواها في امتداد الميعاد .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - سبق إصرار . قتل عمد . انصراف غرض المتهم إلى الاعتداء على شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار .	٩ ديسمبر ١٩٥٧	١١٧	٥٣
٢ - اشتراك . فاعل . قتل عمد . إطلاق المتهم النار يميناً وشمالاً بقصد تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم . اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل .			
٣ - إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » . عدم إشارة الحكم عند القضاء بالإدانة إلى شهادة شهود النفي والرد عليها . لا عيب .			
تعدد الجرائم . حكم « تسبیب معيب » . استناد الحكم في براءة التهم من التهمتين السندتين إليه إلى أسباب تنصرف كلها إلى تهمة واحدة . قصور .	١٠ ديسمبر ١٩٥٧	١١٨	٥٤
إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » نسبة الحكم إلى الشهود على خلاف الثابت بالأوراق واقعة معينة لم يجعل لها اعتباراً في إدانة المتهم . لا عيب .	» » »	١١٨	٥٥
إجراءات . تشكيل المحكمة . قاض . صلاحيته . جواز اشتراك قاضي المحكمة العسكرية العليا الذي قرر بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها — عملاً بأحكام القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ — في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة العادية .	» » »	١١٨	٥٦
قتل عمد . اشتراك . حكم « تسبیب معيب » . عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل لديه . قصور .	» » »	١١٩	٥٧
١ - قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية .	» » »	١١٩	٥٨
٢ - قتل وإصابة خطأ . محكمة الموضوع . تقدير ما إذا كانت السرعة عنصراً من عناصر الخطأ أم لا . موضوعي .			
استئناف . سقوط الاستئناف : عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلاً	» » »	١١٩	٥٩

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف . تسليم المتهم نفسه إلى قوة الحرس قبل الجلسة . كفايته . م ٤١٢ أ ج .
٦٠	١٢٠	١٧ ديسمبر ١٩٥٧ اختلاس . إخفاء سبائك في معمل كلية الهندسة قطعة من الرصاص ومحاولة الخروج بها . اعتبار الواقعة جنسية اختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع .
٦١	١٢٠	قبض . استيقاف . متى يجوز الاستيقاف ؟
٦٢	١٢٠	١ — مواد مخدرة . دفاع . وصف التهمة . ما لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة . إثبات المحكمة أن المتهم هو صاحب المواد المخدرة . اعتبار المتهم حائزاً لها مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون لفت نظره . لا إخلال بحق الدفاع .
		٢ — مواد مخدرة . جريمة إحراز المواد المخدرة . متى تم ؟
		٣ — تفتيش . تنفيذه . ضبطية قضائية . قيام أحد الخبيرين بالتفتيش تحت رقابة الضابط المأذون له به . صحيح .
		٤ — دفاع . محام . تعارض مصلحة المتهمين . متى يتوافر ؟
٦٣	١٢١	حكم . بياناته . استئناف . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي . خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستئنافي .
٦٤	١٢١	ضرب . عاهة مستديمة . إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحة . إدانة المحكمة المتهم دون التحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه أو رفضه إجرائها . خطأ .
٦٥	١٢٢	اختلاس أشياء محبوزة . متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة تبديد المحبوزات ؟
٦٦	١٢٢	١ — متشردون ومشتبه فيهم . متى تتحقق جريمة المود للاشتباه ؟
		٢ — متشردون ومشتبه فيهم . وصف التهمة . سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه .
٦٧	١٢٣	قتل عمد . حكم « تسبب كاف » . طول مدة العلاج أو قصرها . لا أثر لها في توفر نية القتل .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
اختلاس . تحقق الجريمة متى كان المال المختلس قد سلم إلى التهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاتره . م ١١٢ ع .	٣١ ديسمبر ١٩٥٧	١٢٣	٦٨
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية			
حكم « تسبب معيب » . إيجاب . شركة « تقدير الأرباح فيها » . إثبات . طلب الشريك مبلغاً معيناً كتقدير جزافي لأرباحه بشرط الدفع فوراً وتحديد الغرض من هذا الإيجاب . رفض الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه في قضاؤه . خطأ .	١٣ مارس ١٩٥٨	١٢٤	٦٩
١ - تقادم مسقط « انقطاعه » . صورية . انقطاع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي . دعوى الصورية التي يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر قاطعة للتقادم وعدم دفعها لا يعتبر اقراراً ضمناً قاطعاً للتقادم	» » »	١٢٦	٧٠
٢ - تقادم مسقط « انقطاعه » . المطالبة القضائية التي تقطع التقادم . م ٨٢ مدني قديم و ٣٨٣ مدني جديد .			
٣ - تقادم مسقط « انقطاعه » . الغاية مما ورد في المادة ٣٨٣ مدني جديد من أن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم . م ١٥٢ و ١٥٣ مرافعات .			
١ - ضرائب . إجراءات . لجنة التقدير . عدم مراعاتها ميعاد إعلان المول بالحضور أمامها ورفضها طلب المول بالتأجيل . بطلان قرارها الصادر بتقدير الأرباح .	» » »	١٣٠	٧١
٢ - نقض « أسباب قانونية » . تعلق النعي بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .			
بيع « التزامات الطرفين فيه » . حكم « تسبب كاف » . انتهاء الحكم إلى قيام البائع بعرض البيع على المشتري عرضاً حقيقياً وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن على الرغم من هذا العرض . النعي بأنه يجب الوفاء بالتزام البائع بالتسليم وبالتزام المشتري بدفع الثمن في وقت واحد . غير منتج .	» » »	١٣٣	٧٢

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
١٣ مارس ١٩٥٨	دعوى . دعاوى الحيازة . عدم جواز الاستناد في دعوى اليد إلى دليل الملك . م ٢٩ مرافعات قديم و ٤٨ مرافعات جديد .	٧٣
» » ٢٠	١ - بيع . عقد « تفسيره » . محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع .	٧٤
» » ٢٧	٢ - حكم « تسبيب معيب » . دفاع . إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له في الحكم . قصور . مثال .	٧٥
» » ٢٧	١ - نقض « إيداع الأوراق والمستندات » . قيام الطاعن بتقديم الصورة الملونة له من الحكم للطعون فيه . كفاية ذلك مهما جوت هذه الصورة من أوجه البطلان . مثال . م ٢٩٩ مرافعات .	٧٥
» » ٢٧	٢ - نقض « الوكيل في الطعن » . محاماة « توكيل المحامى » . توكيل الطاعن لمدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن . المادة ٨٥ مرافعات والمادة ٧٠٧ مدنى .	٧٥
» » ٢٧	٣ - نقض « التوكيل في الطعن » . محاماة « توكيل المحامى » . التمسك بعدم جواز انفراد المحامى الذى قرر بالطعن . عدم قبول إيداعه لأول مرة بالجلسة .	٧٥
» » ٢٧	٤ - حكم « تسبيب معيب » شرط الإحالة على حكم آخر في دعوى أخرى وقصور الإحالة عند عدم توافر هذا الشرط فضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين .	٧٦
» » ٢٧	نقض « إيداع الأوراق والمستندات » . اختصاص . حوالة . وجوب إيداع صورة الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ولو كان سبب الطعن وارداً على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة . أمثلة . م ٢٣٢/٢ مرافعات .	٧٦
» » ٢٧	دعوى « طلبات الخصوم فيها » . تضامن . حكم « تسبيب معيب » . إيداع المدعى في مذكراته المقدمة لجلسة التحضير إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية . عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى قرر	٧٧

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٧٨	١٤١	٢٧ مارس ١٩٥٨
<p>في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية . مخالفة هذا التحصيل للثابت بالأوراق .</p> <p>١ — أحوال شخصية . طلاق . حضانة . نقض « المصلحة في الطعن » . الحكم بالتطبيق لحظاً الزوجين مما طبقاً للقانون المدني الفرنسي وبحضانة الزوج لابنه . انعدام مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك القانون .</p> <p>٢ — أحوال شخصية . حضانة . محكمة الموضوع . سلطتها في إصدار قرار مؤقت بشأن حضانة الطفل حين الفصل في دعوى التطلاق وفي المدول عن هذا القرار أو استبقائه عند الفصل في الدعوى م . ٢٣٨/٢ و ٥ من القانون المدني الفرنسي .</p> <p>٣ — أحوال شخصية . حضانة . نقض « أسباب موضوعية » . نفي الحكم عن الأم أهليتها لحضانة ولدها لأسباب سائغة . الجدل في ذلك . موضوعي .</p>		
٧٩	١٤٥	١٢٧ أكتوبر ١٩٥٦
<p>(٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا — مجلس الدولة</p> <p>١ — طعن أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك . مثال .</p> <p>٢ — كادر العمال . ثبوت أن العامل دخل الخدمة بغير امتحان ، وأنه لا يحمل مؤهلاً فنياً . شغله لوظيفة مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) الملحق بكادر العمال . تسوية حالته على أساس القاعدة الواردة بكتاب المالية الدوري الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٥ .</p>		
٨٠	١٤٦	» » »
<p>مكافأة . قرار مجلس الوزراء في ٣/٥/١٩٤٢ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة إعادة بعض الموظفين المقصولين بشروط ومزايا معينة . اعتبار المدة التي قضاها الموظف خارج الخدمة وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة</p>		

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨١	٣ نوفمبر ١٩٥٦	على هذا الاعتبار . القرار لم يقصد أن يغير من الأحكام الأخرى الخاصة ، المنظمة للمعاشات والمكافآت حسبما هي مقررة بالقوانين واللوائح . سريان القاعدة التي تخير الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التي سبق أن قبضها (فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة) وبين عدم الرد (فلا تحسب له إلا مدة خدمته التالية) .
٨٢	١٠ » »	علاوة غلاء المعيشة . المزايا المالية المنصوص عليها بالمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي — اعتبارها بمثابة تمويض جزافي عن فصله وليست مرتباً أو معاشاً . إعانة الغلاء الداخلة ضمن هذا المبلغ تعتبر جزءاً من التمويض وتأخذ حكمه . عدم تأثرها بما يطرأ بعد ذلك من تنظيمات عامة يتعين بها مقدار الإعانة زيادة أو نقصاً . مثال . قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٦/٣٠ .
٨٣	١٠ » »	١ — أجنبي . إقامته في مصر هي مركز قانوني لا بد لنشوءه من صدور قرار إداري . يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .
		٢ — أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع ممانيتها . إذا كانت إقامته خاصة أو عادية فللإدارة رفض الترخيص بها أو رفض تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكنية أو كان عالة على الدولة . لا ضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التي يتعين فيها أخذ رأي هذه اللجنة .
		١ — شركة قناة السويس . اتفاقها مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجياً بعناصر مصرية المولد ، أي ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتتبع بهذه

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الجنسية عند الولادة . نصوص كل من اتفاقي سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٩ متحدتان في هذا المعنى .
		٢ — جنسية . سرمد لبعض المراحل التشريعية التي مرت بها التنظيمات الخاصة بالجنسية في مصر .
		٣ — جنسية . القوانين المختلفة السابقة على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت لتعريف من يعتبر مصرياً أو بيان صفة الرعوية المحلية . عدم معالجتها الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها . اكتفاؤها ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها . مثال .
		٤ — جنسية . إثباتها . الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في إثبات الجنسية . جواز إقامة الدليل على العكس .
		٥ — جنسية . إثباتها . بطاقة الانتخاب ، أو استعمال الحق الدستوري في الانتخاب . عدم اعتبارها كدليل قاطع على ثبوت الجنسية المصرية .
		٦ — جنسية . المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . التفرقة بين حالات الجنسية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الأولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة الثالثة .
		٧ — جنسية . المرسوم بقانون الصادر في ٢٦/٥/١٩٢٦ وإن كان سابقاً للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ إلا أنه ظل بسبب الظروف السياسية . النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية إلى ١٩١٤/١١/٥ بالنسبة لبعض الرعايا العثمانيين . استبعاد هذا الارتداد بنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ليس لهؤلاء الرعايا التحدي باكتسابهم الجنسية منذ ١٩١٤/١١/٥ تنظيم الجنسية يتعلق بسيادة الدولة . لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

العدد الثاني	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٨ — جنسية . الرعايا العثمانيون المشار إليهم بالفقرة الثالثة من المادة الأولى للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص الذي كان يرجعها إلى ١٩١٤/١١/٥ . منحهم الجنسية المصرية مرهون بتحقيق شرط الإقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ ، ومن تاريخ هذا التحقق .
		٩ — شركة قناة السويس . النص في اتفاقية سنة ١٩٤٩ على أن يكون المرشح المصري لبعض مناصبها مولوداً لأب مصرياً بالتطبيق للمواد من ١ إلى ٥ والمادة ٦/١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . وجوب أن يكون دخول الأب في الجنسية المصرية سابقاً على ولادة ابنه المرشح للوظيفة بقطع النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .
١٧٥		تأثر الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضي .
١٨٨		مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة — للدكتور محمد عبد الجواد — الأستاذ بالمعهد الإسلامي بباريس .
١٩٥		النظام العام في الأحوال الشخصية في مصر — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للاجانب .
٢٠٥		مدى حجية الحكم الجنائي في دعاوى الأحوال الشخصية وبخاصة دعاوى التطبيق للزنا — للأستاذ إيهاب اسماعيل وكيل النائب العام .

قوانين وقارات دستورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن بعض الإعفاءات الجمركية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالي المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القرار رقم ١٣٧/ل . ر الصادرة في ١٥ حزيران سنة ١٩٣٥ المتضمن قانون الجمارك بالإقليم الشمالي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - - تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الإقليم الشمالي أو الإقليم الجنوبي من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية في كل من الإقليمين .

ويجوز بالاتفاق بين وزيرى الاقتصاد والتجارة بالإقليمين الشمالي والجنوبي استثناء بعض اللواد والمنتجات من هذا الإعفاء الشامل وتحديد نسبة معينة للإعفاء من الرسوم السائدة .

مادة ٢ - - يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء الجمركي بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة في كل من الإقليمين .

ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سوري أو مصري إلا إذا كانت المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن ٢٥ ٪ من كلفة الإنتاج السكلى .

مادة ٣ - - تنظيم المدفوعات بين الإقليمين باتفاق وزيرى الاقتصاد والتجارة في كل منهما .

مادة ٤ - - تعتبر أحكام الاتفاق التجارى واتفاق الدفع الموقعين سابقا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٦ بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة سارية المفعول حتى تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ٥ - - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٨ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريد الرسمية العدد ٢٥ مكرر الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن العمل الزراعي في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

المنظمات المهنية

الفصل الأول

تمساريف

مادة ١ — الغاية من هذا القانون استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ، وإقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم مع أفراد عائلاتهم وممتلكاتهم .

مادة ٢ — يقصد بالعلاقات الزراعية الوارد ذكرها في المادة السابقة العلاقات القائمة بين أرباب العمل والعمال الزراعيين ، أو بين أرباب العمل والمزارعين أو بين المزارعين والعمال الزراعيين .

مادة ٣ — (١) العمل الزراعي هو كل عمل يهدف إلى استثمار الأرض استثماراً زراعياً أو حيوانياً وكل عمل مرتبط بها يغلب فيه الطابع الزراعي .

(ب) تحدد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعي بقرار وزاري بعد استطلاع رأي وزارة الزراعة .

مادة ٤ — يقصد برب العمل الزراعي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر لاستثمار الأرض استثماراً زراعياً أو حيوانياً أو في الأعمال المرتبطة بذلك .

مادة ٥ — العامل الزراعي هو كل رجل أو امرأة أو مراهق يعمل في عمل زراعي لقاء

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

أجرة لدى رب عمل زراعي أو مزارع تحت سلطته المباشرة أو بعيداً عن نظارته بموجب عقد خاص أو مشترك أو عام شفهيّاً كان أم كتابياً .

مادة ٦ — يمكن أن يكون العامل الزراعي :

- (١) عاملاً مؤقتاً : وهو الذي يعهد إليه القيام لقاء أجر بأعمال زراعية وقتية .
- (٢) عاملاً موسميّاً : وهو الذي يعهد إليه القيام لقاء أجر بأعمال زراعية طوال فترة موسمية وينتهي عمله حكماً بإنهاء هذه الفترة .
- (٣) عاملاً سنوياً : وهو الذي يعهد إليه القيام لقاء أجر بأعمال زراعية متبادية دورة زراعية كاملة لاتقل مدتها عن سنة .
- (٤) عاملاً لمدة غير محدودة : وهو الذي يعهد إليه القيام بأعمال زراعية لمدة غير محددة لقاء أجر .

الفصل الثاني

النقابات الزراعية

مادة ٧ — (١) يحق لكل من فئات أرباب العمل والمزارعين والعمال الزراعيين تأسيس نقابات زراعية مهنية غايتها الدفاع عن مصالح المهنة المسلكية والعمل على تقدم ممارستها في النواحي الفنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وتحقيق كل ما من شأنه أن يعود بالنفع على المهنة .

(ب) يحظر على النقابات العمل في السياسة والاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صبغة سياسية .

مادة ٨ — تؤسس نقابة واحدة لكل فئة في كل من مراكز النواحي والمناطق والمحافظات تشمل أماكن الاستثمارات الزراعية الداخلة في حدودها الإدارية .

مادة ٩ — الانتساب إلى النقابات حر ، ولكل إنسان حائز على الشروط المنصوص عليها في هذا القانون رجلاً كان أم امرأة حق الانتساب إلى النقابة .

مادة ١٠ — (١) تؤلف النقابات الزراعية بناء على طلب اثني عشر شخصاً على الأقل يمارسون العمل الزراعي في الدائرة الادارية للنقابة .

(ب) إذا لم يبلغ عدد أرباب العمل في ناحية ما هذا الرقم جاز لأرباب العمل في ناحيتين متجاورتين أو أكثر أن يؤلفوا نقابة واحدة لهذه النواحي ، وفي هذه الحال يعين نظام النقابة مركزها المسكن ، ويطبق هذا الحكم أيضاً على المزارعين .

مادة ١١ — (١) يجب أن يتضمن الطلب المعلومات والإيضاحات التالية :

- (١) اسم النقابة .
- (٢) غايتها ونطاق عملها .
- (٣) أسماء المؤسسين وهوياتهم ومحل إقامة كل منهم وعنوانه الكامل .
- (ب) يرفق طلب التأسيس بخمسين نسخ من مشروع نظام النقابة الداخلي تحمل إحداها توقيع كل من المؤسسين أو خاتمه .

مادة ١٢ — يقدم طلب التأسيس موقعاً من قبل المؤسسين أو ممهوراً بأختامهم إلى الرئيس الإداري في مركز النقابة المين في النظام الداخلي ، وفي دمشق إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويمطى إيصال مؤقت يشمر باستلام الطلب .

مادة ١٣ — يعنى طلب تأسيس النقابة من كافة الرسوم والطوابع .

مادة ١٤ — (١) يدرس المرجع الإداري طلب التأسيس بدون تأخير وله أن يجري تحقيقاً عن المؤسسين كما له أن يطلب منهم تقديم معلومات إضافية يعين له موضوعها ثم يحيل الطلب بطريق التسلسل الإداري مشفوعاً برأيه إلى المحافظ .

(ب) يحيل المحافظ الطلب إلى دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة لتبدي رأيها القانوني فيه ثم يرفعه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإصدار القرار بالترخيص أو بالرفض .

مادة ١٥ — يذكر في قرار الترخيص اسم النقابة وغايتها ومركزها ونطاق عملها والتصديق على نظامها الداخلي .

مادة ١٦ — للوزارة أن تجري تحقيقات إضافية قبل منح الترخيص وأن تكلف المستدعين بإدخال تعديلات على النظام تجعله أكثر انطباقاً مع القانون ، ولا يجوز تعديل النظام الداخلي إلا بموافقة الوزارة .

مادة ١٧ — (١) يبلغ قرار الترخيص إلى المؤسسين وينشر في الجريدة الرسمية للأقليم السوري ويسجل في سجل خاص لدى الوزارة .

(ب) تعتبر النقابة مؤسسة قانوناً منذ تاريخ التبليغ .

مادة ١٨ — يشترط فيمن يرغب في الانتساب إلى نقابة العمال الزراعيين أو نقابة أرباب العمل الزراعيين أو نقابة المزارعين :

- (١) أن يكون من جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو من جنسية إحدى الدول العربية .
- (٢) أن يمارس العمل الزراعي ضمن دائرة النقابة كعمل أساسي في فعاليتها الاقتصادية على أنه يحق للعمال المتعطلين مؤقتاً عن العمل أن ينتسبوا إلى نقابة العمال .
- (٣) أن يكون أتم السادسة عشرة من عمره .
- (٤) ألا يكون قد حكم عليه بجناية ، أو ألا يكون قد حكم عليه في السنوات السبع الأخيرة بجنحة شائنة .

مادة ١٩ — (١) يحدد النظام الداخلي للنقابة ، بصورة خاصة ، غايتها وعدد أعضاء مكتبها وسجلاتها كما يحدد رسم الانتساب وبديل الاشتراك وكيفية قبول الأعضاء وفعلهم وطريقة الانتخاب والاقتراع وعقد الاجتماعات العامة .

(ب) يجب أن تذكر هذه الأمور أيضاً في النظام الداخلي للاتحاد .

مادة ٢٠ — (١) تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقرارات وزارية نماذج للأنظمة

الداخلية وعلى النقابات واتحاداتها التقييد بها تحت طائلة رفض الترخيص أو إلغائه .
(ب) يجب ألا يقل عدد أعضاء مكتب النقابة أو الاتحاد عن ثلاثة كما يجب ألا تقل مدة المكتب عن سنتين .

مادة ٢١ - (١) رئيس المكتب وأعضاؤه مسئولون إدارياً عن قيامهم بوظائفهم فإذا لم يحسنوا القيام بها ، للوزارة أن تنذرهم ، فإذا لم يتلاف التقصير المشار إليه خلال مدة تحددها الوزارة بحق للوزير أن يعزل أعضاء المكتب وأن يدعو الهيئة العامة لإجراء انتخابات جديدة خلال شهر واحد من تاريخ العزل . .

(ب) وللوزارة أن تعزل بدون إنذار أعضاء المكتب جميعاً أو من ترتب عليه المسؤولية منهم إذا ثبت لها من التفتيش سوء استعمال في أموال النقابة أو اختلاس أو تزوير في الوثائق أو غير ذلك من الأمور التي لها علاقة بأموال النقابة .

مادة ٢٢ - للمضو أو للأعضاء المفصولين من العضوية أن يعترضوا على قرار العزل لدى أعلى هيئة قضائية إدارية في الإقليم وفق أحكام التشريع النافذ ولا يحول الاعتراض لدى الهيئة المذكورة دون ممارسة الأعضاء المنتخبين مجدداً أعمالهم .

مادة ٢٣ - على مكتب النقابة أن يبلغ دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال عشرة أيام من إجراء الانتخاب أسماء المنتخبين لعضوية المكتب وتوزيع الوظائف فيما بينهم وفق أحكام النظام الداخلي .

مادة ٢٤ - تتمتع جميع النقابات الزراعية بالشخصية الاعتبارية .

مادة ٢٥ - يحق لكل من نقابات أرباب العمل ونقابات العمال ونقابات المزارعين في كل محافظة أن تشكل اتحاداً واحداً . كما يحق لكل من اتحادات نقابات أرباب العمل واتحادات نقابات العمال واتحادات نقابات المزارعين أن تشكل اتحاداً عاماً مركزياً واحداً .

مادة ٢٦ - (١) يشترط لتشكيل الاتحادات أن يتقدم بالطلب أكثر من نصف النقابات الموجودة في المحافظة على ألا يقل عدد النقابات المؤسسة للاتحاد عن خمس نقابات .
(ب) يشترط لتشكيل الاتحاد العام أن يتقدم بالطلب أكثر من نصف عدد الاتحادات .

مادة ٢٧ - يقدم الطلب بتشكيل الاتحاد في المحافظة والاتحاد العام إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل موقعا من رؤساء مكاتب النقابات أو الاتحادات ذات العلاقة ومرفقا بخمس نسخ من مشروع النظام الداخلي وعلى هذه الوزارة أن تستطلع رأى وزارة الداخلية ثم تمنح الترخيص أو ترفضه بقرار وزاري .

مادة ٢٨ - تتمتع اتحادات النقابات الزراعية والاتحاد العام بالشخصية الاعتبارية .

مادة ٢٩ - يجب على النقابة أن تعاون السلطات في كل عمل تقوم به لمصلحة المهنة ، وأن تقوم

بالدراسات والتحقيقات التي تطلبها منها هذه السلطات ، وأن تجيب على الأسئلة التي توجهها إليها ، وعليها أيضاً أن ترعى المراهقين رعاية خاصة .

مادة ٣٠ — تتألف واردات النقابة من :

- (١) رسوم الانتساب واشتراكات المنتسبين .
 - (٢) الإعانات المالية التي تمنحها إياها الدولة والمؤسسات العامة .
 - (٣) الهبات والواردات الأخرى غير المخالفة لأحكام هذا القانون .
- وعلى النقابات ، أن تبلغ دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل نسخة عن موازنتها السنوية مبينة فيها الواردات والنفقات .

مادة ٣١ — لا يجوز التصرف بأموال النقابة إلا فيما يحقق غايتها المحددة في المادة (٧) من هذا القانون ويشمل ذلك :

- (١) نفقات الإدارة العامة ونفقات إدارة أموال النقابة الثابتة والمنقولة .
- (٢) النفقات التي تتطلبها الدعاوى التي تقيمها النقابة أو تقام عليها .
- (٣) النفقات المسببة عن قيامها بالتعليم للسلكي والتدريب الفني وإنشاء مكاتب للمطالمة أو ماشابه ذلك .
- (٤) تأسيس مكاتب استخدام مجانية .

مادة ٣٢ — للوزارة حق الإشراف على النقابات ومراقبة كل أعمالها ولها أن توفد متى شاءت إلى كل نقابة مفتشاً أو موظفاً منتدباً يحق له أن يفحص دفاترها وسجلاتها ويدقق قيودها .

مادة ٣٣ — (١) إذا حلت النقابة لسبب من الأسباب وجب إيداع أموالها في المحل الذي عينه نظامها الداخلي وإذا لم يكن النظام قد عين محلاً لإيداع المال ، أودع في المكان الذي تعينه الوزارة ، إلى أن تشكل نقابة جديدة في الدائرة نفسها ، وعندئذ يحق للنقابة الجديدة أن تستلم أموال النقابة المنحلة .

(ب) إذا لم تشكل النقابة الجديدة في مدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ حل النقابة الأولى فتصرف هذه الأموال في الجهة التي تعينها الوزارة على أن يعود نفقها على المهن الزراعية في المنطقة .

مادة ٣٤ — تطبق على الاتحادات أيضاً أحكام المواد (٢٩ — ٣٣) السابقة .

مادة ٣٥ — تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعليمات تطبيقية حول تأسيس النقابات والاتحادات واجتماعاتها وكيفية انتخاباتها وحلها وفصل أعضائها .

الباب الثاني

تنظيم علاقات العمل

الفصل الأول — عقد العمل

مادة ٣٦ — (١) تنظيم العلاقات بين رب العمل والعمال الزراعيين بتعاقد رضائي يكون :

(١) شفويا أو خطيا مع العمال المؤقتين :

(ب) خطياً مع العمال الآخرين .

(٢) يجب أن ينظم العقد الخطى على نسختين تبقى إحداها مع رب العمل والأخرى مع العامل :

(٣) تعفى هذه العقود من كل رسم أو طابع .

مادة ٣٧ — يحظر بتاتا على العامل أن يرتبط بعقد عمل لمدة حياته كلها ، أو أن يتعهد مدى الحياة بالامتناع عن الاشتغال في مهنة ما أو لدى رب عمل ما ، وكل عقد مهما كان شكله يؤول إلى هذه النتيجة باطل حكما ويحكم على عاقديه بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ويستهدف أيضا لنفس العقوبات :

(١) ذوو العامل الذى لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر يوم العقد إذا جرى بإرادتهم . ويراد بذوى العامل الأب وفي حالة غيابه الأم وفي حالة غيابهما الأصول أو الوصى الشرعى .

(٢) كل من أقرباء العامل من إخوة أو أخوات وأعمام وعمات . وأحوال وخالات إذا اشتركوا في العقد .

(٣) لا يجوز التعاقد مع العامل الزراعى لمدة تتجاوز الخمس سنوات ، وتخفض إلى هذا الحد مدد العقود التى تبرم لأكثر منه ، ويجوز تجديد مدة العقد عند انقضائها .

مادة ٣٨ — (١) يشترط فى العامل الزراعى السنوى أن يكون بالغاً الثامنة عشرة من العمر على الأقل .

(٢) يستثنى من ذلك الرعاة وعمال الأعمال الخفيفة بشرط ألا يقل عمر أحدهم عن اثنتى عشرة سنة وأن يكون استخدامهم بطريقة التعاقد مع أوليائهم وعلى مسئولية هؤلاء الأولياء . وتحدد الأعمال الخفيفة بقرار وزارى .

مادة ٣٩ — يشترط لاستخدام من كانوا دون الثامنة عشرة سنة كاملة من العمال السنويين رضى ذويهم كما ورد تحديدهم فى المادة (٣٧) من هذا القانون .

مادة ٤٠ — على الفريقين أن ينفذا شروط عقد العمل بإخلاص وحسن نية . وعلى العامل أن يشتغل بحمد وأمانة حسب أصول فن المهنة وحسب تعليمات رب العمل أو وكلائه ، وعليه أن يؤدي العمل بنفسه ، وليس له إنابة غيره إلا برضاء رب العمل .

مادة ٤١ — لا تطبق أحكام هذا القانون فى الاستثمارات العائلية على أفراد العائلة . يقصد بالاستثمارات العائلية الاستثمارات الزراعية التى يعمل فيها رب العمل وأفراد عائلته بصورة مشتركة وتشمل العائلة :

الزوج والزوجة . الأصول والفروع . الإخوة والأخوات وأولادهم . الأصهار . وبشروط أن يؤلف هؤلاء وحدة عائلية تتعاون فى الاستثمار الزراعى المشترك .

مادة ٤٢ — يعترف للعامل الأجنبى المرخص له بالإقامة فى الإقليم السورى بحق العمل فيه شرط

المعاملة بالمثل وحصوله على إجازة عمل . أما العمال العرب الذين هم من رعايا الدول الداخلة في الجامعة العربية فيعاملون معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة . ويسمح للعمال الفنيين الاختصاصيين الأجانب بالعمل في الإقليم السوري بناء على طلب رب عملهم بشرط حصولهم على إجازة عمل ودون التقيد بالمعاملة بالمثل .

مادة ٤٣ — (١) يجوز لرب العمل والعمال أن يشترطا في عقد العمل مدة للتجربة لا تتجاوز شهرين يحق لكل منهما خلالها فسخ العقد دون أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بأي تعويض .
(ب) فإذا انتهت هذه المدة ولم يفسخ العقد صراحة اعتبر نافذاً منذ بداية مدته .

مادة ٤٤ — يجب على العامل أن يحرص على آداب اللياقة تجاه رب عمله وزملائه وذويهم .
مادة ٤٥ — يجب على العامل أن يعتنى الاعتناء اللازم بالحيوانات والآلات والأدوات التي يعهد بها إليه .

مادة ٤٦ — (١) على رب العمل أن يعامل عماله معاملة طيبة وأخلاقية وأن يحترم بدقة شروط عقد العمل ويجب عليه أيضاً أن يتخذ الاحتياطات الضرورية لحمايتهم من أخطار العمل وطوائره ومخترهم وأخلاقهم .

(ب) ويعتبر رب العمل ملزماً بالحماية الأخلاقية للعمال المراهقين .

الفصل الثاني

في عمل النساء والأولاد المراهقين

مادة ٤٧ — يمنع تشغيل الأولاد من بنين وبنات في العمل الزراعي قبل إتمام السنة الثانية عشرة من العمر .

مادة ٤٨ — يمنع تشغيل المراهقين والفتيان في الأعمال الزراعية قبيل موافقة ذويهم الخطية وهؤلاء هم الأب ، الأم عند غياب الأب ، الأصول أو الوصي الشرعي عند غياب الاثنين .

مادة ٤٩ — يقصد بالولد من لم يتم الثانية عشرة وبالمراهق من لم يتم الخامسة عشرة وبالفق من لم يتم الثامنة عشرة من العمر ويمنع تشغيلهم ليلاً إذا لم يتجاوزوا الرابعة عشرة من العمر كما يمنع تشغيلهم في أعمال مرهقة لا تتناسب مع أعمارهم .

مادة ٥٠ — أرباب العمل ووكلائهم مسئولون عن التحقق من أعمار المراهقين والفتيان والتأكد من موافقة ذويهم على تشغيلهم .

مادة ٥١ — يمنع تشغيل النساء ليلاً في الأعمال الزراعية ماعدا الحصاد وجني التبنك .

مادة ٥٢ — يستثنى من أحكام المادتين (٤٨ و ٥١) من هذا القانون :

(١) العمال الذين يقومون بخدمة رب العمل المنزلية في مركز العمل .

- (٢) الأعمال الزراعية في الاستثمارات الزراعية المعروفة بالمادة (٤١) من هذا القانون .
- مادة ٥٣ — (١) يحق للعاملات الحوامل المستخدمات في الأعمال الزراعية اللواتي أمضين ستة أشهر على الأقل في خدمة رب العمل إجازة ولادة مدتها خمسون يوما تشمل المدة التي تسبق الولادة والتي تليها استنادا إلى تقرير طبي يبين تاريخ الولادة المقدر .
- ولا يجوز لأرباب العمل أو وكلائهم أن يسمحوا للنساء بالعودة إلى أعمالهن قبل انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ الولادة .
- (٢) تدفع للعاملات أثناء غيابهن في إجازة الولادة نصف الأجرة .
- مادة ٥٤ — إذا لم تتمكن العاملة من العودة إلى عملها بعد انقضاء إجازة الولادة يحق لها أن تستحصل على إجازة استشفاء لمدة شهرين على الأكثر على دفعة واحدة أو على دفعات استنادا إلى تقرير طبي تبين فيه مدة الانقطاع عن العمل وأن المرض مسبب عن الولادة لا تدفع للعاملة أجرة هذه الإجازة .
- مادة ٥٥ — يحق للعاملة عندما تعود لزاولة عملها بعد الولادة ، وفي خلال الأشهر الستة الأولى بعد عودتها أن تأخذ فترة للاستراحة أو فترات لا يزيد مجموعها عن الساعة في اليوم إضافة إلى الراحة المنصوص عنها في المادة (١٠٣) من هذا القانون لإرضاع مولودها الجديد .
- مادة ٥٦ — ترتب المسؤولية الجزائية الناشئة عن مخالفة أحكام هذا الفصل :
- (١) على ذوى الأولاد والمراهقين والفتيان المعروفين بالمادة (٤٨) من هذا القانون الذين يسمحون باستخدامهم أو يتغاضون عن ذلك خلافا لأحكام هذا القانون .
- (٢) على أرباب العمل ووكلائهم وممثلهم إذا استخدموا أولادا أو مراهقين أو فتيان أو نساء خلافا لأحكام هذا القانون .

الفصل الثالث

في الاتفاقات الجماعية

- مادة ٥٧ — اتفاق العمل الجماعي هو عقد يشتمل على تنظيم شروط العمل في الزراعة وتنظيم الاعراف الراهنة وتطورها وفق مبادئ العدالة الاجتماعية ويقصد بين نقابة أو أكثر للعامل أو عدد من العمال في المناطق التي لم تتشكل فيها نقابة وبين نقابة أو أكثر لأرباب العمل أو رب عمل واحد أو عدد من أرباب العمل .
- مادة ٥٨ — يحدد في اتفاق العمل الجماعي في الزراعة نطاق تطبيقه المهني والمكاني .
- مادة ٥٩ — لا يجوز أن يتضمن اتفاق العمل الجماعي أحكاما أقل فائدة للعمال من أحكام القوانين والأنظمة المرعية ويشترط ألا يخل الاتفاق بأحكام النظام العام ولا تتعارض أحكامه مع مصلحة البلاد الاقتصادية حسب تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٦٠ — (١) يعقد اتفاق العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة .
 (٢) يجب ألا تزيد مدة الاتفاق للمعين المدة عن خمس سنوات .
 (٣) أما إذا تبار المرتبطون بعقد اتفاق لمدة معينة على تطبيقه بعد انقضاء مدته دون طلب تجديده وفق أحكام هذا القانون فيتحول حكماً إلى اتفاق لمدة غير معينة .
 (٤) وإذا عقد الاتفاق لمدة غير معينة فيمكن فسخه بإرادة الطرفين وفقاً للمادة (٦١) من هذا القانون .

مادة ٦١ — (١) تضع اتفاق العمل الجماعي لجنة مختلطة من ممثلي العمال وأرباب العمل الزراعيين التابعين لها .

(٢) يعين المحافظ اللجنة المختلطة المشار إليها في الفقرة السابقة ويدعوها للاجتماع لوضع الاتفاق إذا طلب إليه ذلك، يمثلون أرباب العمل والعمال .

(٣) تجتمع اللجنة المشار إليها برئاسة رئيس دائرة العمل أو من ينتدبه في المحافظة .
 (٤) تطبق أحكام الفقرات الثلاث السابقة من هذه المادة في حال تجديد أو تعديل أو فسخ اتفاق عمل جماعي مصدق وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٢ — لا يحق لممثلي نقابة العمال أو أرباب العمل أن يتعاقدوا باسم النقابة التي يمثلونها إلا إذا منحوا هذه الصلاحية :

(أ) بنص وارد في نظام النقابة الأساسي .

(ب) أو بقرار خاص تتخذه الهيئة العامة للنقابة .

مادة ٦٣ — يجب أن يكون عقد العمل الجماعي خطياً وإلا اعتبر باطلاً .

مادة ٦٤ — (أ) لا تصبح اتفاقات العمل الجماعي نافذة إلا بعد تصديقها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ونشرها في الجريدة الرسمية .

(ب) يقدم مشروع اتفاق العمل الجماعي إلى الوزارة عن طريق دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة ، وعلى هذه الدائرة أن ترفعه مرفقاً بمطالعتها إلى الوزارة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديمه إليها .

(ج) يحق للوزير ، أن يرفض التصديق على مشروع الاتفاق بقرار معلن وقرار الرفض هذا قابل للمراجعة أمام المحكمة العليا وفقاً لأحكام النصوص النافذة .

(د) يعتبر الاتفاق مصدقاً إذا لم تتخذ الوزارة قراراً بتصديقه أو برفضه خلال مدة شهر واحد من تاريخ وصول طلب التصديق إليها .

(هـ) يبلغ الفريقان المتعاقدان قرار الرفض خلال أسبوع من تاريخه .

(و) يحق للوزير ، استناداً إلى الدراسات المقدمة إليه ، أن يستثنى من التصديق بعض أحكام الاتفاق الجماعي التي تتعارض مع روح هذا القانون ومع مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية على ألا يؤثر هذا الاستثناء في انسجام الأحكام الباقية في الاتفاق .

مادة ٦٥ — يحق للوزير عند طلب أحد المتعاقدين أن يلغى قرار تصديق اتفاق العمل الجماعي غير المعين الأجل استناداً إلى الدراسات المقدمة وبعد استشارة المنظمات النقابية والأشخاص ذوى العلاقة أو تمثيلهم والسلطات الإدارية .

مادة ٦٦ — تحفظ لدى الدائرة المختصة في الوزارة نسخة من الاتفاق المصدق موقعة مع المتعاقدين .

مادة ٦٧ — (١) يحق للنقابات ولأرباب العمل والعمال الذين لا يكونون طرفاً في الاتفاق حين عقده أن ينضموا إليه فيما بعد .

(٢) يقدم طلب الانضمام إلى الوزارة بواسطة دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة .

(٣) تطبق على الانضمام أحكام المادة (٦٤) من هذا القانون فيما يتعلق بالتنفيذ والتصديق والرفض .

مادة ٦٨ — (١) يجوز أن يعمم سريان أحكام اتفاق العمل الجماعي في الزراعة على جميع أرباب العمل والعمال الداخلين في نطاق تطبيقه المهني والسكنى بقرار من الوزير بناء على طلب نقابة أو أكثر لأرباب العمل والعمال أو رب عمل أو أكثر في المهنة ذات العلاقة وبعد أخذ رأى السلطات الإدارية والنقابات والجهات ذات العلاقة .

(٢) يعمم سريان الاتفاق بنفس شروطه للمهنة المحددة فيه .

(٣) يحق للوزير ، أن يستثنى بعض الأحكام من تعميم سريان الاتفاق شريطة ألا تتعارض مع روح القانون ومع مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذه الحالة يجب أن ينشر في الجريدة الرسمية نفس الاتفاق المعمم .

(٤) للوزير أن يلغى قرار تعميم سريان الاتفاق بقرار يتخذه عند طلب أحد المتعاقدين وبعد استشارة النقابات والجهات ذات العلاقة .

مادة ٦٩ — تخضع لأحكام اتفاق العمل الجماعي :

(١) كل من وقع عليه بنفسه أو كان عضواً في النقابة التي مثلت في توقيعه .

(٢) أعضاء النقابة والأشخاص الذين انضموا إليه بعد تصديقه .

مادة ٧٠ — إذا ارتبط رب عمل باتفاق العمل الجماعي وجب أن تخضع لأحكام هذا الاتفاق جميع عقود العمل التي عقدها أو يعقدها .

مادة ٧١ — تخضع لأحكام الاتفاق جميع العلاقات الناشئة عن عقود العمل الفردية أو المشتركة في أية مؤسسة أو مشروع قائم في نطاق تطبيقه إلا إذا كانت الشروط التي تتضمنها هذه العقود أنفع للعمال من الشروط الواردة في الاتفاق الجماعي .

مادة ٧٢ — (١) على جميع أرباب العمل والعمال ونقاباتهم المرتبطة باتفاق العمل الجماعي أن يحترموا أحكام الاتفاق وأن ينفذوها بنية حسنة وألا يقوموا بأي عمل من شأنه أن يحول دون تنفيذها .

(٢) على النقابات أن تساعد على تنفيذ هذه الأحكام من قبل أعضائها .

مادة ٧٣ — يجوز لمكاتب النقابات المرتبطة باتفاق عمل جماعي أن تطلب باسم النقابة التعويض

من النقابات الأخرى أو من أعضاء هذه النقابات أو من كل شخص مرتبط بالاتفاق ويخالف أحكامه. مادة ٧٤ — يجوز للأشخاص المرتبطين باتفاق عمل جماعى أن يطلبوا التمويض المسدى من النقابات أو من الأشخاص الآخرين المرتبطين بالاتفاق والذين يخالفون أحكامه.

مادة ٧٥ — (١) للنقابات التى تكون طرفاً فى اتفاق عمل جماعى أن تطلب باسم أى عضو من أعضائها تمويضاً عن الأضرار التى أصابته من مخالفة هذا الاتفاق دون حاجة إلى توكيل منه شرط أن تعلمه عزمها وألا يعارضها بذلك .

(٢) ويحق لهذا العضو أن ينضم إلى الجانب الذى يمثل فى الخلاف .

(٣) إذا كان طلب التمويض مقدماً من قبل شخص أو نقابة ، فيمكن للنقابات الأخرى التى يكون أعضاؤها مرتبطين بالاتفاق أن تتدخل طرفاً فى القضية إذا كان حل الخلاف يؤدي إلى منفعة جماعية لهم أعضاؤها .

مادة ٧٦ — تنظر اللجان التحكيمية للمعمل الزراعى فى جميع هذه الخلافات وتفصل فيها وفق أحكام الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون .

مادة ٧٧ — (١) تسهر دوائر الشؤون الاجتماعية والمعمل على حسن تطبيق أحكام اتفاقات المعمل الجماعية فى جميع المؤسسات والمشاريع التى يشملها نطاق تطبيقها .

(٢) تنظم بحق المخالفين لهذه الأحكام ضبوطاً وفقاً للاصول المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٧٨ — يعاقب كل من يخالف أحكام اتفاقات المعمل الجماعية بالمقوبة المنصوص عليها بهذا القانون .

الفصل الرابع

فى الأجور

مادة ٧٩ — أجرة العامل الزراعى هى كل ما يعطى له لقاء عمله مهما كان نوعها بما فى ذلك العطاء العيى ، ويشمل جميع الضمان والملاوات أياً كان نوعها عدا الاكراميات سواء أكانت الأجرة يومية أم أسبوعية أم شهرية أم سنوية أم موسمية .

مادة ٨٠ — يجب أن لا تقل أجرة العامل الزراعى عن حد أدنى يؤمن له النفقات الأساسية للعيش ويساعده على مجابهة متطلبات الحياة .

مادة ٨١ — يقوم بتحديد الحد الأدنى للأجور لجان تشكل فى مركز المحافظة كما يلى :

- | | | | |
|------|---|--------|--------|
| (أ) | مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والمعمل | | رئيساً |
| (ب) | مندوب عن وزارة الزراعة | | أعضاء |
| (ج) | مندوب عن وزارة العدل | | |
| (د) | مندوب عن أرباب المعمل ينتخبه ممثلو نقاباتهم فى المحافظة | | |
| (هـ) | مندوب عن العمال ينتخبه ممثلو نقاباتهم فى المحافظة | | |

ويمين أو ينتخب المندوبون لمدة سنة قابلة للتجديد ، كما يعين أو ينتخب مندوب ملازم في اللجنة لكل من المندوبين الأصليين يقوم مقامه عند غيابه وللرئيس أن يعين أحدهم موظفي دائرته كاتباً لأعمال اللجنة كما يعين محضراً لها . وتسمى هذه اللجان بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تحدد فيه تمويضات أعضاء هذه اللجان وكتابها ومحضرها .

لا تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية لاتخاذ قرار إلا إذا حضرها جميع الأعضاء ، وإذا لم يكتمل هذا النصاب يؤجل الاجتماع الى جلسة ثانية تعقد بعد ٣٤ ساعة على الأقل وأسبوع على الأكثر يكتفى فيها بحضور ثلاثة أعضاء بينهم مندوباً لأرباب العمل والعمال .

أما إذا امتنع هذان المندوبان أو أحدهما عن حضور الجلسة الثانية فتدعى اللجنة إلى اجتماع ثالث خلال ثلاثة أيام يكتفى فيه بحضور ثلاثة أعضاء على أن تعتبر قرارات اللجنة في هذه الحالة صادرة بالأكثرية .

مادة ٨٢ — عند ما تنظر اللجنة في العلاقات القائمة بين أصحاب الأراضي والمزارعين محل مندوبو المزارعين محل مندوبي العمال فيها وينتخب هؤلاء المندوبون بنفس الطريقة التي ينتخب بها مندوبو العمال .

مادة ٨٣ — ينوب عن مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اللجنة ، في المحافظات التي ليس لهذه الوزارة موظفون من الحلقة الأولى ، مندوب عن المحافظة من الحلقة الأولى يسميه المحافظ .

مادة ٨٤ — تعقد اللجنة دورة في السنة لتعيين الحد الأدنى للأجور لكل فئة من فئات العمال الزراعيين وعلى اللجنة قبل اتخاذ قراراتها ، أن تقوم بالتحقيق وأن تستمع الى آراء وممثلي أرباب العمل والعمال والمزارعين وأصحاب الخبرة . ويجوز لها أن تعقد عند الضرورة اجتماعات استثنائية بدعوة من الوزير أو المحافظ .

مادة ٨٥ — تحدد الأجور على نطاق المحافظة ، ويمكن في المحافظات الواسعة أن تحدد على أساس المنطقة أو عدة مناطق .

مادة ٨٦ — يراعى في تحديد الحد الأدنى للأجور العناصر التالية :

(أ) مستوى تكاليف الحياة في المنطقة التي تحدد من أجلها من حيث الغذاء واللباس والتطبيب والسكن .

(ب) مردود العمل ومقدار الإنتاج .

مادة ٨٧ — تحدد الأجور تقدماً أو عيئاً ، أو بالنوعين معاً ، مع مراعاة عناصر النفقات الأساسية من هذه الأجرة المشار إليها في المادة السابقة .

ويعز بين الأعمال الدائمة والأعمال الموسمية بالنسبة لجميع فئات العمال .

مادة ٨٨ — تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية ، وعلى المخالف عند صدور القرار بالأكثرية بيان سبب المخالفة .

تبلغ اللجنة قراراتها إلى مكاتب النقابات ذات العلاقة لإبداء ملاحظاتها عليها خلال مدة معينة

ثم ترفع القرارات مع الملاحظات إلى الوزارة عن طريق المحافظ ولا تصبح نافذة إلا بعد تصديقها بقرار وزاري . .

مادة ٨٩ — للجنة الحق بإعادة النظر في العقود التي يبرمها المزارعون مع أرباب العمل والتي تعرض عليها لتوفيقها مع الأحكام القانونية وقواعد العدل .

مادة ٩٠ — يغرم أرباب العمل ووكلائهم الذين يثبت أنهم أعطوا أجوراً تقل عن الحد الأدنى المقرر بغرامة تتراوح بين (٢٠٠ و٥٠) ليرة سورية عن كل مخالفة وفي حال التكرار تضاعف الغرامة .

مادة ٩١ — علاوة عن الغرامة المنصوص عنها في المادة السابقة يحق للعامل أن يطالب رب العمل بفرق الأجرة أي بالجزء المتبقي لحد الأجور المقرر .

مادة ٩٢ — يعرض على لجنة حل الخلافات في المنطقة المنصوص عنها في هذا القانون كل خلاف على تفسير أو تطبيق إحدى تعريفات الأجور المحددة وفي أحكام هذا القانون .

مادة ٩٣ — تحدد مواعيد دفع الأجرة كما يلي :

(أ) الأجرة اليومية تدفع يومياً .

(ب) الأجرة الأسبوعية تدفع أسبوعياً وفي يوم غير يوم العطلة الأسبوعية .

(ج) الأجرة الشهرية تدفع في نهاية الشهر .

(د) الأجرة السنوية تدفع حسب شروط العقد .

وإذا لم تعين كيفية دفع الأجور في العقود السنوية ولم يتفق على دفعها أقساطاً فتوزع الأجور السنوية بصورة يدفع منها للعامل (٤٠ ٪) خلال أشهر الشتاء من أول تشرين الثاني حتى آخر نيسان و (٦٠ ٪) الباقي خلال أشهر الصيف و (من أول مايس حتى نهاية تشرين أول) .

(هـ) الأجرة الموسمية تدفع حسب الاتفاق ولا يجوز أن يتأخر تسديدها كاملة عن نهاية العمل الموسمي .

مادة ٩٤ — إذا سلف رب العمل أحد عماله مالا محسوباً على أجوره المستقبلية فلا يحق له أن يحسب فائدة على هذه السلف ولا أن يخصم أكثر من عشرة في المائة من أجور العامل لاستيفاء هذه السلف .

مادة ٩٥ — أجور العمال من أي فئة كانوا غير قابلة للحجز الاحتياطي أو التنفيذي إلا ضمن الحدود القصوى الآتية :

(١) نصف الأجور للنفقة .

(٢) ثلث الأجور لديون المهر .

(٣) عشرة بالمائة (١٠ ٪) من الأجور لقاء سائر الديون أيا كان نوعها أو سببها .

ولا تجمع هذه المعدلات إذا تنوعت وتمدد الدائنون بل يعتبر حدها الأعلى نصف الأجور ، وتقسم المبالغ المطلوب حجزها بين مستحقيها تبعاً للنسب المذكورة أعلاه .

مادة ٩٦ — لا يجوز للعامل أن يتنازل عن حصة من أجوره أو أن يحاولها لقاء دين ما ، إلا ضمن حد أقصى وهو عشرة في المئة (١٠ ٪) وهذا الحد هو علاوة على الحدود والمعدلات التي يجوز حجزه عملاً بالمادة السابقة .

مادة ٩٧ — تطبق على تمويضات التسريح المدفوعة وفقاً لأحكام هذا القانون نفس المعدلات والحدود القصوى للنصوص عليها في المادتين السابقتين لحجز الأجور والتنازل عنها . أما سلف رب العمل فيحق له اقتطاعها بكاملها من هذه التمويضات .

مادة ٩٨ — (١) إن ديون جميع العمال على أرباب عملهم ، الناشئة عن أجورهم المستحقة عن السنة الأخيرة هي ديون ممتازة من الدرجة الأولى ، ولها حق الامتياز في جميع أموال رب العمل المنقولة وغير المنقولة قبل سائر الديون الأخرى .

(ب) وفي حال إعلان إفلاس رب العمل أو شهر إعساره ، تسجل هذه الديون كديون ممتازة على أن تدفع ممجلاً حصة منها تعادل أجور شهر مستحق الأداء لكل عامل قبل كل نفقة أخرى بما فيها الرسوم القضائية .

(ج) ويمنح الامتياز نفسه للديون الناشئة عن تمويضات التسريح النصوص عليها في الفصل السابع من هذا الباب .

مادة ٩٩ — تصدر قرارات وزارية وتعليمات حول كيفية تنفيذ هذا الفصل .

مادة ١٠٠ — إلى أن تشكل نقابات أرباب العمل والعمال الزراعيين في المحافظة ترشح غرفة الزراعة مندوبي أرباب العمل وتسمى الوزارة بناء على اقتراح المحافظ بعد استطلاع رأى الرؤساء الإداريين ورؤساء دوائر العمل في مناطق المحافظة مندوبي العمال في اللجنة .

الفصل الخامس

في مدة العمل والإجازات

مادة ١٠١ — تحدد ساعات العمل للعمال الزراعيين السنويين بـ ٢٧٠٠ ساعة مقسمة على ثلاثمائة يوم عمل في السنة .

توزع ساعات العمل السنوية على فصول السنة بقرارات من المحافظ بعد استطلاع رأى دوائر الزراعة في كل محافظة ولكل منطقة زراعية حسب مقتضيات الموسم ونوع الزراعة . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز ساعات العمل الأسبوعية ستين ساعة .

أما العمال غير السنويين فتحدد ساعات عملهم بـ ٤٥ ساعة في الأسبوع .

مادة ١٠٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة :

(١) الوكلاء الذين يوكلهم أرباب العمل في الإشراف على مزارعهم الزراعية وإدارتها .

(ب) الرعاة .

(ج) العمال المكلفون بخدمة الحيوانات والدواجن وإطعامها وحلبها .

(د) العمال المكلفون بالخدمات للنزلية لدى رب العمل .

مادة ١٠٣ — عندما تزيد ساعات العمل اليومية على ست ساعات يجب على رب العمل أن يمنح عماله في منتصف النهار فترة استراحة لا تقل عن ساعة واحدة لا تدخل في حساب ساعات العمل ويجب أن لا تنقص مدة الراحة الليلية عن تسع ساعات متوالية ، أما إذا اضطر رب العمل بطبيعة عمله إلى تشغيل العمال ليلاً ، فيجب أن يمنحهم راحة نهائية مدتها تسع ساعات متوالية على الأقل .

مادة ١٠٤ — يجوز لأرباب العمل أن يشغلوا عمالهم فوق الحد المنصوص عليه في المادة (١٠١) من هذا القانون شرط أن لا تتجاوز ساعات العمل في جميع الأحوال ١٢ ساعة في اليوم وعلى أرباب العمل أن يدفعوا عن الساعات الإضافية أجوراً تزيد (٢٠ ٪) عن الأجور الأصلية .

وجوز التعويض عن الساعات الإضافية بساعات راحة معادلة لها عن مدة العمل القانونية شريطة أن يتم التعويض بهذا الشكل خلال الشهر التالي للأسبوع الذي تم فيه عمل الساعات الإضافية .

مادة ١٠٥ — يجب أن يعطى للعمال على اختلاف فئاتهم راحة أسبوعية لا تنقص عن ٢٤ ساعة متوالية ويجوز في حالات خاصة تأجيل الراحة الأسبوعية سبعة أيام على الأكثر على أن تضاف إلى الراحة الأسبوعية التالية ويجوز لأرباب العمل أن يختاروا يوم الراحة الأسبوعية أو أن يمنحوه للعمال بالتناوب حسب مقتضيات العمل .

مادة ١٠٦ — يوقف تنفيذ أحكام المواد السابقة من هذا الفصل في الحالات الحرجة الاستثنائية أو إذا وقع طارئ أو خشي وقوعه ، شرط أن لا يتجاوز هذا التوقيف الوقت الأدنى اللازم لإعادة الحالة الطبيعية للعمل أو للاستئثار ، وأن يعطى علم خطى بذلك إلى مدير المنطقة الإداري وهذا يحيله بدوره إلى دائرة العمل المختصة .

مادة ١٠٧ — يجب أن يعطى العمال الزراعيون الذين مضى على استخدامهم بصورة مستمرة لدى رب عمل واحد عشرة أشهر فأكثر إجازة سنوية مدتها أسبوعان ينال العامل فيها أجراً كاملاً ويحق لرب العمل أن يختار تاريخ هذه الإجازات حسب مقتضيات العمل أو أن يمنحها بالتناوب كي يؤمن سير العمل .

ولا يحق لرب العمل أثناء هذه الإجازات أن يسرح أحد عماله أو أن ينذره بالتسريح كما أنه لا يجوز للعامل على أثر الإجازة أن يترك خدمة رب عمله دون إنذاره وانقضاء المهلة القانونية للإنذار وإذا قل كان مسئولاً عن تعويض الضرر .

مادة ١٠٨ — يحق لرب العمل تجزئة الإجازة السنوية بحيث تؤخذ على عدة دفعات على أن يبقى للعامل الحق بالاستفادة من إجازة مستمرة لا تقل مدتها عن أسبوع في السنة .

مادة ١٠٩ — إذا كان المقدر أو العرف ينص على إطعام العامل فيضاف بدل الطعام إلى الأجرة النقدية أو العينية التي يستحقها العامل أثناء الإجازة السنوية فيما إذا انقطع عن تناول الطعام لدى رب العمل ويحدد هذا البدل سنوياً بقرار من اللجنة تحديد الأجور المختصة للمحافظة بمجموعها أو المناطق الإدارية فيها بالنسبة لاختلاف ظروف المعيشة .

مادة ١١٠ — إذا حالت ضرورات العمل دون استعمال العامل إجازته في سنة ما فتضم هذه الإجازة إلى مدة الإجازة السنوية في السنة اللاحقة أو يعوض له رب العمل عنها أجراً .

مادة ١١١ — لا يجوز تراكم الإجازات أكثر من سنتين وعلى رب العمل تصفيتهما عيناً أو نقداً قبل انقضاء هذه المدة .

مادة ١١٢ — يجري حساب البديل النقدي للإجازات المتراكمة استناداً إلى آخر أجر تقاضاه العامل قبل تاريخ تصفية استحقاقه .

مادة ١١٣ — إن أيام العطل الأسبوعية الواقعة ضمن الإجازات السنوية تعتبر من الإجازة نفسها ولا يحق للعامل تقاضى أى أجر إضافي عنها .

مادة ١١٤ — كل عامل يتمتع عن استعمال إجازته في الوقت الذي يحدده رب العمل أو لا يتفق معه على تعديل تاريخ استعمالها أو ضمها إلى الإجازة اللاحقة يفقد حقه في بدلها النقدي .

مادة ١١٥ — يستفيد العمال من أحكام عقد العمل إذا كانت أنفع لهم من أحكام هذا القانون .

مادة ١١٦ — يجب أن يعطى للعمال عطلة في الأعياد السنوية الكبرى حسب ديانتهم . ويمكن أن يؤجل إعطاء هذه العطلة إذا اقتضت ضرورة العمل هذا التأجيل على أن يموض عنها فور انتهاء هذه الضرورة وعلى أن لا يتجاوز عدد أيام عطل الأعياد المدفوعة الأجر السبعة في السنة .

مادة ١١٧ — يمنع العمال الزراعيون الذين قضوا في خدمة رب العمل ستة أشهر على الأقل ، عندما يصابون بمرض غير الأمراض المهنية وطوارئ العمل إجازة مرضية كما يلي :

شهر واحد بأجرة كاملة .

شهر واحد بدون أجرة .

وتمنح هذه الإجازات بناء على تقرير طبي من طبيب رب العمل ، أو من الطبيب المعالج عند عدم وجوده ، على أن يصدق تقرير الطبيب المعالج من طبيب صحة المنطقة .

أما العمال السنويون الذين لم ينقض على استخدامهم مدة ستة أشهر فيمنحون إجازات مرضية بنصف المدد المذكورة أعلاه بأجرة وبدون أجرة شريطة أن يقضوا ثلاثة أشهر على الأقل في خدمة رب العمل .

ولا يجوز لرب العمل أن يسرح عماله أو أن ينذرهم بالتسريح خلال مدة الإجازات المرضية .

الفصل السادس

في الخدمات الصحية والسكن

مادة ١١٨ — على رب العمل الذي يستخدم مئة عامل فأكثر في قرية واحدة أو مركز واحد أن يوفر الخدمات الصحية لعماله كما يلي :

(١) يتعاقد مع طبيب خاص يقوم على نفقته ، بزيارة العمال في مركز العمل مرة واحدة في الشهر على الأقل ليتفقد شؤونهم الصحية في العمل وفي المساكن ، ويقوم بمعاينة المرضى منهم ومعالجتهم

وإعطاء التقارير الطبية لهم عند الحاجة ، كما يقوم بمعالجة أفراد عائلات العمال لقاء أجور مخفضة .
(ب) يستخدم على نفقته ممرضا خاصا يقيم في القرية أو في مركز العمل ويتفرغ للاهتمام بشؤون العمال الصحية تحت إشراف الطبيب .

يضع تحت تصرفه حقيبة تحتوي على الأدوية والأدوات اللازمة للاسعافات الأولية تحدد الأدوات وأنواع الأدوية وكمياتها بقرار من الوزير بعد استطلاع رأى وزارة الصحة .

(ج) ينقل المرضى من العمال على نفقته إلى مركز الطبيب أو إلى المستشفى عند الحاجة لمعايقتهم ومعالجتهم .

مادة ١١٩ — (١) إذا كانت شروط العقد تشمل المسكن فيجب أن تتوفر في هذا المسكن الشروط الصحية والأخلاقية اللازمة وفي جميع الحالات لا يجوز أن يقل مستوى المسكن عن المستوى العادي لسكان القرية ويجب أن تفصل هذه المساكن عن اسطبلات الحيوانات ويجب أن تكون مساكن العمال منفصلة عن مساكن العاملات .

(٢) تحدد بقرارات وزارية الأحوال والمناطق التي يترتب فيها على أرباب العمل توفير المساكن للعمال .

مادة ١٢٠ — يعين بقرار وزارى وبعد استطلاع رأى وزارة الصحة الشروط والمرافق الضرورية التي يجب أن تتوفر في المساكن .

مادة ١٢١ — يجب على العامل أن يعتنى بالمسكن وأن يحرص على نظافته ويتجنب كل ما من شأنه إلحاق الضرر أو التخريب به وبأثاثاته ومشتعلاته .

مادة ١٢٢ — يلزم العمال الذين لا يسكنون مع عائلاتهم بإخلاء مساكنهم المقدمة إليهم من أرباب العمل عند انتهاء علاقة العمل معهم .

مادة ١٢٣ — يلزم العمال الذين يسكنون مع عائلاتهم بإخلاء مساكنهم المقدمة إليهم من أرباب العمل خلال مهلة لا تتجاوز الشهرين مع انتهاء علاقة العمل بينهم .

أما إذا تعاقد مع رب عمل آخر ، خلال هذه الفترة ، فيلزم بإخلاء المسكن في مدة لا تتجاوز الأسبوع من تاريخ التعاقد .

مادة ١٢٤ — في حال وفاة العامل يجب على أفراد عائلته الذين يسكنون معه إخلاء المسكن خلال شهرين ويمكن لدائرة العمل في حالة تعذر إيجاد مسكن لهذه العائلة أن تمدد هذه المهلة حتى ثلاثة أشهر ولها أن تمنح عائلة من يصاب من العمال بحادث عمل مميت ، مهلة إضافية مدتها ثلاثة أشهر .

مادة ١٢٥ — على أرباب العمل أن يسلحوا المساكن القائمة عند صدور هذا القانون وفق الشروط الواردة فيه وفي النصوص التنظيمية الصادرة بموجبه خلال سنتين من تاريخ صدوره .

الفصل السابع

التسريح

مادة ١٢٦ — ينتهى عقد العمل المحدد الأجل بحلول هذا الأجل .

مادة ١٢٧ — يعتبر عقد العمل السنوى ممزداً حكماً لسنة أخرى إذا لم ينذر أحد المتعاقدين الآخر قبل شهر من نهاية السنة المتعاقد عليها وينص فى الإنذار على رغبته فى إنهاء العقد .

مادة ١٢٨ — لا تحول الأحكام السابقة دون الاتفاق الرضاى على إنهاء عقد العمل فى أى وقت .

مادة ١٢٩ — (١) يمكن إنهاء عقد العمل المعقود لمدة غير معينة شريطة أن ينذر الطرف الراغب بالإنهاء الطرف الآخر قبل شهر واحد .

(ب) على أنه يجوز لرب العمل أن ينهى خدمة العامل بدون إنذار شريطة أن يدفع له أجر مدة الإنذار .

مادة ١٣٠ — (١) إذا استمرت علاقة عمل معقودة لمدة غير معينة منذ ابتداء العمل الزراعى حتى نهاية أعمال جنى الحاصلات فلا يمكن لرب العمل أن ينذر بإنهاء هذه العلاقة قبل نهاية السنة الزراعية الجارية وبشروط مراعاة شروط الإنذار القانونية ، إلا لسبب خطير حسب ما حدد فى المادة (١٣٢) من هذا القانون .

(ب) إذا استمرت علاقة عمل معقودة لمدة غير محددة طيلة (الموسم العاقل) فلا يجوز للعامل أن ينذر رب العمل بإنهاء هذه العلاقة قبل نهاية جنى الحاصلات إلا للأسباب الواردة فى المادة (١٣٥ و ١٤٠) من هذا القانون ويقصد (بالموسم العاقل) الأيام والأشهر التى تلى فلاحه الأرض وتسبق أيام الغلة وجنى المحصول وبصورة عامة الأيام التى يبقى فيها العامل الزراعى بدون عمل كامل ، ويمكن فى حالة الاختلاف أخذ رأى ذوى الخبرة فى تقرير فترة الموسم العاقل .

مادة ١٣١ — السبب الخطير أو التقصير الفادح الذى يعنى رب العمل من إنذار العامل ومن التعويض هو إخلال العامل إخلالاً فادحاً بالموجبات الأساسية التى يقتضيها عقد العمل ويرجع فى حالة الخلاف على كون الذنب خطيراً أو التقصير فادحاً إلى لجنة حل الخلافات المنصوص عنها فى هذا القانون .

مادة ١٣٢ — تعتبر من قبيل الأسباب الخطيرة أو التقصير الفادح فى العمل التى تعفى رب العمل من التعويض والإنذار ، الأعمال أو المخالفات الآتية دون أن يكون تمادها على سبيل الحصر :

(١) إذا اعتدى العامل على رب العمل أو على وكلائه أثناء العمل وبسببه .

(٢) إذا ثابر العامل رغم تنبيهه بأعمال تخالف الاحتياطات الضرورية أو الفنية لوقاية العمال والمزروعات وأدواتها من الأضرار .

وفى جميع الأحوال يحق لرب العمل مطالبة العامل بالتعويض عن جميع الأضرار التى تلحق به من جراء أعماله وفق القواعد العامة .

(٣) إذا تغيب العامل عن العمل دون عذر شرعى مدة متوالية أو متقطعة تعتبر طويلة نسبياً بحسب الظروف وبالضرر الناتج عن الغياب .

وفي جميع الأحوال يجب على العامل أن يعلم رب العمل أو وكيله عن سبب غيابه قبل انقضاء اليوم الثانى من التغيب إذا لم تحل دون ذلك أسباب قاهرة .

(٤) إذا ارتكب العامل ضمن دائرة عمله الزراعى جرماً أخلاقياً أو مخلاً بالآداب العامة .

(٥) إذا زور العامل أوراق هويته أو وثائق أخرى أبرزها لرب العمل وأدت إلى استخدامه أو استفادته بشكل غير مشروع .

(٦) إذا ألحق تصرف العامل ضرراً بسبب الإهمال الفادح بالأموال المنقولة أو غير المنقولة الموجودة في عهده أو تحت إشرافه .

(٧) إذا امتنع العامل قصداً عن القيام بعمله .

مادة ١٣٣ — إذا لم يقيم العامل بما طلب إليه من الأعمال التي يلزمه بها العقد أو العرف أو أصول المهنة أو قصر تقصيراً فادحاً بالأعمال المترتبة عليه يحق لرب العمل بعد إنذاره أن يجرى هذه الأعمال بنفسه أو بواسطة أشخاص آخرين ويرجع بكل ما أنفقه على العامل الخائف أو المقصر .

مادة ١٣٤ — جميع الإنذارات المتبادلة بين الفرقاء الممينين في تطبيق أحكام هذا القانون تكون بكتاب خطى يبلغ بواسطة المختار أو البلدية أو البريد المسجل أو البطاقة المكشوفة أو رئيس مخفر الشرطة .

مادة ١٣٥ — تعتبر من قبيل الأسباب الخطيرة في العمل التي تجيز للعامل أن يفسخ العقد المعين المدة قبل حلول أجله ، وأن يفسخ العقد غير المعين المدة بدون إنذار ، الحالات والأعمال التالية دون أن يكون تعدادها على سبيل الحصر :

(أ) إذا أصبح العامل عاجزاً عن متابعة عمله أو كان استمراره في هذا العمل يعرض صحته أو أخلاقه إلى الخطر .

(ب) إذا أنقص رب العمل أجره العامل أو امتنع عن دفعها ، أو إذا كان الطعام أو السكن المقدم للعامل مضرراً بصحته أو غير كاف ، أو إذا لم يحترم رب العمل بعض الأحكام الأساسية من العقد .

(ج) إذا استعمل رب العمل العنف ضد العامل أو ارتكب تجاهه أفعالاً منافية للأخلاق الحسنة أو أساء بصورة خطيرة إلى شرف العامل أو أفراد أسرته ، أو رفض حماية العامل أو أفراد أسرته من أعمال كهذه يرتكبها أحد أقاربه .

(د) إذا حدثت تبدلات مفاجئة غير متوقعة في وضع أسرة العامل أدت إلى الإضرار بالعامل في حالة الاستمرار في العمل .

(هـ) إذا لم يتقيد رب العمل بالموجبات المفروضة عليه قانوناً لحماية صحة وسلامة العمل .

مادة ١٣٦ — يستحق العامل الزراعى التعاقد معه لمدة غير معينة والمسرح لغير الذنب الخطير تويض تسريح يعادل أجره شهر واحد عن كل سنة خدمة .

ويعتبر جزء السنة كالسنة فيما إذا تجاوز ستة أشهر .

مادة ١٣٧ - (١) إن أجره الشهر المعتبرة في حساب تعويض التسريح للعامل في نهاية كل سنة هي المعدل الوسطى لجميع ما دفع له في تلك السنة من أجور نقدية ومنافع عينية وتمويضات أخرى حسب تعريف الأجرة الواردة في المادة (٧٩) من هذا القانون .
(ب) تقدر المنافع العينية بقيمتها في تلك السنة .

مادة ١٣٨ - إن العامل الذي تنتهي خدمته بسبب ارتكابه ذنباً خطيراً لا يستحق تعويض التسريح والإنذار .

مادة ١٣٩ - لا يجوز لرب العمل أن يسرح العامل المتعاقد معه لمدة معينة قبل انقضاء هذه المدة إلا إذا ثبت أن العامل ارتكب ذنباً خطيراً ، وفي غير هذه الحال يحق للعامل المسرح ضعف أجره مدة الإنذار عن كل سنة أو جزءها من المدة الباقية .

مادة ١٤٠ - يستحق العامل تعويض التسريح ولو لم يصدر التسريح من رب العمل ، إذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته ، وعلى الأخص بمعاملته الجائرة ومخالفته شروط العقد إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد .

نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله لغير ما ذنب جناه لا يعد عملاً تعسفياً بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ، ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه الإساءة للعامل .

مادة ١٤١ - في حالة وفاة العامل بسبب غير طارئ العمل المنصوص عليها في هذا القانون تستحق أسرته التعويض الذي كان يحق له في حالة التسريح (تتألف أسرة العامل المتوفى من الزوج أو الزوجة أو الزوجات والأصول والفروع والأخوة والأخوات دون غيرهم من الأقرباء) ولا يدخل هذا التعويض تركة العامل المتوفى بل يعطى لمن كان يمولهم فعلاً من أفراد عائلته المعينين بهذه المادة ويدخل في عداد أفراد العائلة الجنيين إذا ولد حياً ، ويقسم بينهم بالتساوي .

مادة ١٤٢ - إن توقف رب العمل عن متابعة عمله لا يجعله في حل مما يترتب عليه من الالتزامات المنصوص عنها في هذا الفصل .

أما إذا طرأ تغيير قانوني على حالة رب العمل ، أو على حالة مشروعة كإقتسام إرث أو بيع أو تحويل المشروع أو الأرض لشخص آخر أو دمج مشروع آخر أو أراضى أخرى فإن جميع عقود الاستخدام المنظمة حتى يوم حدوث ذلك التغيير مع جميع الحقوق والواجبات تبقى قائمة ومرعية الإجراء بين رب العمل الجديد وعمال رب العمل الأول .

مادة ١٤٣ - إذا كان رب العمل منضماً لاتفاق عمل جماعي ينص على أحكام للتقاعد أو لصندوق التوفير أو على أحكام أخرى مماثلة لها ، فلا يحق للعامل المسرح أو المحال على التقاعد أن يستفيد في آن واحد من أحكام الاتفاق الجماعي ومن أحكام هذا الفصل .

إنما يحق للعامل بعد تسريحه أو إحالته على التقاعد أن يختار بين الاستفادة من أحكام هذا الفصل

أو الاستفادة من أحكام الاتفاق الجماعى .

وإذا اختار العامل الحل الأول يبقى له فى كل الأحوال ورغم كل عقد أو نص يخالف الحق فى استرداد جميع المبالغ التى دفعها إلى صندوق التوفير أو التى اقتطعت من أجرته فى هذا السبيل مع عوائدها ولو كان سبب التسريح ذنباً خطيراً .

مادة ١٤٤ - يتمتع العمال من رعايا الدول العربية عند تسريحهم بنفس الحقوق التى يتمتع بها عمال الجمهورية العربية المتحدة ، أما العمال الأجانب من غير الدول العربية فيعاملون كالعمال العرب أيضاً شرط أن تساوى قوانين بلادهم فى حالة التسريح بين عمال الجمهورية العربية المتحدة وبين رعايا تلك البلاد .

مادة ١٤٥ - يعتبر باطلاً حكماً كل نص يرد فى عقد العمل أو فى اتفاق العمل الجماعى أو كل عقد يتم بين رب العمل والعمال قبل الاستخدام أو بعده يخالف أحكام هذا الفصل .
إنما يستفيد العمال من أحكام العقد أو اتفاق العمل الجماعى إذا كانت أنفع لهم من هذا القانون ويعتبر أيضاً باطلاً حكماً كل تنازل عن تعويضات التسريح .

مادة ١٤٦ - يسقط حق العمال وعمالهم فى المطالبة بالتعويضات المنصوص عنها فى هذا الفصل بعد مرور خمس سنوات بدون عذر شرعى على تاريخ استحقاقها .

مادة ١٤٧ - لا يستحق العامل تمويض التسريح عن السنة التى يتلف فيها بفعل قوة قاهرة طبيعية أكثر من نصف محصول الأرض المادى .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً بتحديد المناطق أو تعيين أرباب العمل الذين يستفيدون من الفقرة السابقة بناء على طلب خطى يقدم إليه ، وبعد استطلاع رأى المحافظ المختص ووزارة الزراعة .

مادة ١٤٨ - إذا استقال العامل المتعاقد معه لمدة غير معينة يفقد تمويض التسريح المستحق عن السنة التى تقع فيها الاستقالة ويحرم من :

(أ) ٥٠ ٪ من تمويضات سنوات الخدمة السابقة إذا تمت الاستقالة أثناء أعمال الموسم أو جنى المحصول فى تلك السنة .

(ب) ٢٥ ٪ من تمويضات سنوات الخدمة السابقة إذا تمت الاستقالة فى الأوقات الأخرى فى تلك السنة .

مادة ١٤٩ - (أ) يحق لرب العمل إذا تضرر من استقالة العامل أن يطالبه بالتعويض عن الأضرار بدعوى يقيمها أمام قاضى الصلح خلال مدة شهر من تاريخ ترك العامل الخدمة . وتفصل هذه الدعوى وفقاً لأصول القضاء المستعجل .

(ب) عند إقامة دعوى التعويض ، يوقف دفع التعويضات المستحقة للعامل المستقبل إلى أن يصدر فى الدعوى قرار قطعى .

(ج) يحق لرب العمل عندما يحكم له بالتعويض أن يستوفيه من التعويضات المودعة فى المعرف

باسم العامل ، ثم يصاد إلى تصفية الباقي من هذه التعويضات حسب النسب الواردة في المادة (١٤٨) من هذا القانون .

مادة ١٥٠ — على أرباب العمل أن يدفعوا خلال شهر كانون الثاني من كل سنة المبالغ المترتبة عليهم عن السنة المنتهية بموجب أحكام هذا الفصل تعويضات عمالهم إلى فرع المصرف الزراعي في المنطقة وفي حال تأخرهم عن الدفع في المدة المحدودة يضاف ٢٥ بالمئة إلى المبالغ المترتبة عليهم .

مادة ١٥١ — يسلم كل من أرباب العمل فرع المصرف الزراعي بياناً بأسماء عماله والمبالغ المستحقة لكل منهم ويمسك المصرف حساباً خاصاً لكل عامل .

مادة ١٥٢ — (١) تصدق البيانات المذكورة في المادة السابقة من دائرة الشئون الاجتماعية والعمل في المنطقة .

(ب) يعتبر رب العمل مسئولاً عن صحة البيانات التي يقدمها ويعاقب عند تقديمه بيانات مخالفة للواقع بالمقوبات المنصوص عنها بقانون المقوبات على تقديم البيانات الكاذبة .

مادة ١٥٣ — يصدر قرار جمهوري بناء على اقتراح وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاشتراك مع المديرية العامة لمصرف سورية الزراعي ، بتنظيم كيفية دفع هذه المبالغ واستثمارها وتسديدها لأصحاب الاستحقاق وكيفية التصرف بالأموال الزائدة وغير ذلك من الأمور التنظيمية التي يقتضيها تنفيذ أحكام هذا الفصل مع مراعاة نص المادة ١٤٧ .

الفصل الثامن

في طوارئ العمل

مادة ١٥٤ — ريثما يوضع نظام الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين تطبق على هؤلاء العمال أحكام طوارئ العمل الواردة في قانون العمل رقم ٢٧٩ تاريخ ١١/٦/١٩٤٦ وتعديلاته .

الفصل التاسع

في مكاتب الاستخدام

مادة ١٥٥ — يحق لكل من نقابات العمال وأرباب العمل والغرف الزراعية أن تؤسس مكاتب استخدام مجانية للعمال الزراعيين وتراعى في تأسيس هذه المكاتب الشروط التالية :

(١) أن يكون عملها مجانياً تماماً وألا تستوفي من أرباب العمل أو من العمال أية مكافأة أو عمولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(ب) أن تكون النقابة أو الغرفة مسئولة عن المكتب الذي تؤسسه .

(ج) أن ترخص الوزارة بتأسيسها بعد استطلاع رأي المحافظة التي يؤسس فيها المكتب ، ويذكر في الترخيص اسم الهيئة المؤسسة واسم المدير المسئول عن المكتب .

مادة ١٥٦ — يحق لكل من البلديات أن تؤسس مكتب استخدام مجاني في منطقتها بدون ترخيص مسبق من الوزارة على أن تكون مسئولة عنه .

مادة ١٥٧ — (١) على مكاتب الاستخدام أن تملك سجلاً تدون فيه :

(أ) طلبات العمل الواردة إليها من العمال .

(ب) طلبات الاستخدام الواردة إليها من أرباب العمل .

(٢) تضع الوزارة نموذجاً لهذا السجل وتعليمات بكيفية مسكه .

مادة ١٥٨ — على مكاتب الاستخدام أن تملك بالإضافة إلى السجل المذكور بالمادة السابقة سجلاً

آخر تدون فيه :

(أ) اسم كل عامل يستخدم بواسطة المكتب مع كنيته وعمره ومهنته ومحل إقامته وإذا لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر اسم من وافق على استخدامه من أهله وذويه أو وصيه الشرعى .

(ب) اسم رب العمل الذى استخدمه ومحل عمله ومحل إقامته .

(ج) المعلومات الأخرى التى ترى الوزارة ضرورة لإثباتها فى السجل .

مادة ١٥٩ — على مكاتب الاستخدام أن تراعى فى تهيئة العمل للعمال التسلسل التاريخى لتقديم طلباتهم وكذلك بالنسبة لطلبات أرباب العمل ، تخضع مكاتب الاستخدام لإشراف الوزارة ومراقبتها وعليها أن تنفذ التعليمات الصادرة عنها فيما يتعلق بتنظيم العمل فيها .

الفصل العاشر

الإضراب

مادة ١٦٠ — يحظر على أرباب العمل والمزارعين الإضراب عن استثمار الأرض ويحظر على العمال الزراعيين الإضراب عن العمل — كما يحظر على النقابات أن تدعو إلى الإضراب تحت طائلة العقوبات القانونية .

الباب الثالث

المزارع

الفصل الأول

تعريف — نوعية الأرض

مادة ١٦١ — (أ) المزارع الشريك هو الذى يربطه برب العمل (مالك أو مستأجر) عقد خطى يقضى بإعطائه نسبة معينة من إنتاج الأرض المتعاقد على استثمارها أو من الحاصلات الحيوانية لقاء عمله بنفسه أو مع أفراد عائلته ولقاء الواجبات الأخرى التى يعينها العقد .

(ب) المزارع بالبدل هو الذى يربطه برب العمل عقد خطى يقضى بإعطاء رب العمل (مالك أو مستأجر) بدلاً تقديماً أو حصة عينية مقطوعة من الحاصلات لقاء منحة حق استثمار الأرض بنفسه أو مع عائلته ولقاء الواجبات الأخرى التى يعينها العقد .

مادة ١٦٢ — يجوز للمزارع أن يستخدم عمالاً زراعيين لمساعدته فى إنجاز أعماله .

مادة ١٦٣ — الأجرة في عقود المزارعة بالمشاركة هي ما يتقاضاه المزارع لقاء عمله في الأرض ولقاء ما يفرضه عليه العقد من واجبات .

مادة ١٦٤ — الأجرة في عقود المزارعة بالبدل هي ما يدفعه المزارع من مبلغ تقدي مقطوع أو حصة عينية مقطوعة دون أن يكون لها علاقة بنسبة حاصلات الموسم ، وسواء أوفعت لمرة واحدة أو على أقساط .

مادة ١٦٥ — يقصد بنوعية الأرض في هذا القانون حالتها الراهنة عند التعاقد على استثمارها .

مادة ١٦٦ — لا تعتبر الأرض من نوعية واحدة إلا إذا كانت هذه النوعية تتجاوز ثلثي مساحتها .

مادة ١٦٧ — في حال تعدد النوعيات في الأرض الواحدة يعود البت في الخلاف حول أوضاع نوعيتها إلى لجنة حل الخلافات وفق أحكام هذا القانون والأنظمة والأعراف السائدة .

مادة ١٦٨ — تحدد نوعيات الأراضي الزراعية في الإقليم السوري التي من شأنها أن تؤثر في شروط العقد والحصص ونسبة الاستئجار وواجبات المتعاقدين والتزاماتهم وحقوقهم كما يلي :

(١) الأرض البعلية وهي :

(أ) أن تسقى بمياه الأمطار فقط سواء أكانت جيدة أم غير جيدة وسواء أكانت مواسمها

شتوية أم صيفية وكذلك الأراضي التي تستعمل لزراعة التبغ ولا تروى بمياه جارية .

(ب) أرض المرعى والمروج الطبيعية وأرض الحصيد المخصصة لرعى المواشي سواء أكانت صالحة للزراع أم غير صالحة .

(ج) الأرض الجبلية والوعرة التي تخصص للمراعى ولا تصلح للزراع .

(٢) الأرض المروية :

(أ) التي تسقى بمياه جارية دون واسطة .

(ب) التي تسقى بمياه جارية بواسطة محركات سواء أكانت ثابتة أم غير ثابتة .

(ج) التي تسقى بمياه جوفية سواء أكانت دائمة الجريان أم متقطعة .

(د) أرض البستان المعدة لزراعة الحضار أو الحضار والأشجار المثمرة معاً والمزارع

النموزجية ومراكز تدجين الحيوان وحدائق الشاتل والأزهار .

(٣) أرض السكروم وتشمل كل الأراضي المشجرة بغراس مشمرة .

(٤) الأرض الحراجية وتشمل الأرض المشجرة بغراس غير مشمرة .

الفصل الثاني

العقد وواجبات المتعاقدين

مادة ١٦٩ — (١) ينظم العقد بين المالك والمزارع خطياً على نسختين يحتفظ كل منهما بواحدة .

(٢) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارات وزارية يحدد فيها نماذج هذه العقود .

مادة ١٧٠ — تعقد عقود المزارعة في الأراضي على اختلاف أنواعها لدورة زراعية واحدة وتحدد حكماً هذه العقود .

مادة ١٧١ — لا يجوز تقاضى بدل الإيجار مقدماً لأكثر من سنة زراعية .

مادة ١٧٢ — لا تعتبر العقود الشفوية ما عدا التي عقدت قبل نفاذ هذا القانون إذ يمكن إثباتها بالبينة الشخصية مع مراعاة أحكام المادة ١٨٧ من هذا القانون .

مادة ١٧٣ — لا تفسخ عقود المزارعة إلا في الحالات التالية :

(١) إذا ألحق المزارع بالأرض المؤجرة أضراراً بالغة بحيث لم تعد صالحة للزراعة .

(٢) إذا أُلِف المحصول أو الشجر المغروس عن عمد .

(٣) إذا ظهر عدم كفاءته الزراعية بمجزئه عن تأمين موسم مماثل لإنتاج أرض مجاورة تتوفر فيها نفس الأوصاف والإمكانات شريطة أن يتجاوز نقصان المحصول الأربعين بالمئة من إنتاج الأرض المجاورة .

(٤) إذا امتنع عن زراعة المساحة المتفق عليها من الأرض .

(٥) إذا أثبت سوء إثمائه بحكم قضائي .

(٦) إذا تأخر ثلاثة أشهر عن دفع الأجرة المقطوعة في مواعيدها المقررة أو تأخر شهراً بعد جنى المحصول عن تسليم المالك حصته من الإنتاج .

(٧) إذا رغب رب العمل استثمار أرضه بنفسه أو المهددة بها لأحد أبنائه أو إذا باعها من أشخاص يستثمرونها بأنفسهم أو بالاشتراك مع أفراد عائلاتهم أو انتقلت إليهم بطريق الإرث ، ويحق للمزارع أن يتمسك بحقه بالمزارعة في قسم من الأرض إذا كانت مساحتها تسمح بذلك ، ويعود للجنة التحكيمية في المنطقة أمر البت في الخلاف وتحديد مساحة هذا القسم .

ويحق للمزارع المخرج من الأرض للأسباب الواردة في هذه الفقرة أن يعود إليها إذا لم يتم المالك السابق أو اللاحق باستثمار الأرض بنفسه أو من قبل أبنائه أو بالاشتراك مع أفراد عائلته أو بقيت دون استثمار خلال سنة واحدة اعتباراً من تاريخ إخراجه منها .

(٨) إذا تغيرت نوعية الأرض وكان المزارع عاجزاً عن القيام باستثمارها وفق ماتستلزمه النوعية الجديدة وفي هذه الحالة يحق له الاحتفاظ بالمساحة التي تساعد إمكانياته على استثمارها ، وعند الاختلاف على هذه المساحة يرجع إلى لجنة التحكيم المنصوص عنها بهذا القانون .

مادة ١٧٤ — للمزارع في الأرض البعلية ، أن يفسخ عقد المزارعة في السنين المحملة التي يقل فيها إنتاج الأرض ، بسبب العوامل الطبيعية ، عن ٤٠ ٪ من معدل إنتاجها في السنين العادية وعليه أن يعلم رب العمل برغبته بالفسخ قبل شهر على الأقل من تركه الأرض فعلاً .

مادة ١٧٥ — يجوز فسخ عقد المزارعة في كل الأحوال برضاء الفريقين المتعاقدين إنما يجب أن يتم الفسخ بعقد خطي ينظم على نسختين يحتفظ كل من الفريقين بواحدة منهما .

مادة ١٧٦ — تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار وزاري مستند الى رأى وزارة الزراعة تصنيفاً لملاقات الاستثمار الزراعى فى كل محافظة سواء أكانت العلاقات بالمشاركة أم بالبدل وتحدد فيه الحد الأدنى من مساحة الأرض التى تخصص للمزارع ويرجع إلى هذا التصنيف فى حل الخلافات ويؤخذ به أمام اللجان والمحاكم .

مادة ١٧٧ — يحدد التصنيف بدء المواسم والسنة الزراعية ونهايتها والدورة الزراعية وواجبات رب العمل والمزارع فى كل محافظة (عند ما يصبح ذلك ممكناً) .

مادة ١٧٨ — يحق لسكل من رب العمل والمزارع إنهاء العقد ومطالبة الفريق الآخر بما يلحقه من عطل أو ضرر إذا ثبت بحكم قضائى أن أحل أحدهما بشروط العقد كلا أو بعضاً أو تصرف تصرفاً ينجم عنه ضرر مالى فادح ينافى مصلحة الاستثمار أو مصلحة الطرف الآخر .

مادة ١٧٩ — تعدل شروط العقد بين رب العمل والمزارع وفق أحكام هذا القانون عند تبديل نوعية الأرض .

مادة ١٨٠ — لا يحق للمزارع أن يتخذ له شريكاً من الباطن أو يتعاقد مع مزارع آخر دون معرفة رب العمل أو النص على ذلك فى العقد أو بعقد ملحق .

مادة ١٨١ — يجوز للمزارع أن يعهد لغيره بالعمل الزراعى فيما إذا تغيب تغيباً مشروعاً أو مرض مدة طويلة بالاستناد الى تقرير طبي معترف به من قبل دائرة صحية رسمية .

مادة ١٨٢ — لا يبدل من شروط العقد انتقال العقار المتعاقد عليه وفقاً لأحكام هذا الباب من رب عمل إلى آخر بطريق البيع أو الهبة أو الإرث أو القسمة أو أى وجه آخر سواء أكان رب العمل الجديد شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً مع مراعاة أحكام الفقرة ٧ من المادة ١٧٣ .

مادة ١٨٣ — لرب العمل الجديد نفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات التى التزم بها رب العمل السابق تجاه من تعاقد معهم من المزارعين والعمال وتسرى جميع أحكام العقود الأخرى الموقعة مع رب العمل السابق على رب العمل الجديد بشرط أن يكون قد اطلع عليها وقبل بها .

مادة ١٨٤ — لورثة المزارع حقوق المزارع بعد وفاته حسب أحكام هذا القانون وضمن شروط العقد ، إذا كانوا يتعاطون العمل الزراعى أو يسكنون على الأرض المتعاقد على مزارعتها .

وإذا لم يكن بين الورثة من بلغ سن الرشد من الرجال يحق لهم اختيار ولى من قبلهم توافق عليه المحكمة على أن تتوافر فيه الشروط اللازمة لحسن متابعة الاستثمار المنصوص عليها فى المادة ١٩٠ من هذا القانون .

إذا وقع خلاف مستمر بين الورثة على استثمار الأرض وكانت الأرض لا تكفيهم بمجموعهم يحق لرب العمل أن يحصر التعاقد مع الأقرب فالأقرب من ذوى للتوفى ثم الأكبر فالأكبر .

مادة ١٨٥ — لا تحول الخلافات أو الدعاوى التى تنشأ بين رب العمل والمزارع دون قيام كل منهما بتنفيذ التزاماته حسب أحكام القانون وشروط العقد .

مادة ١٨٦ - يحق لرب العمل ، إذا ما أدخل تحسينات على الأرض من شأنها أن تزيد في إنتاجها أن يطالب المزارع بزيادة بدل المزارعة بنسبة زيادة الإنتاج ، ويرجع عند الاختلاف إلى لجنة حل الخلافات المشكلة بموجب هذا القانون لتحديد نسبة زيادة البدل دون أن يؤثر ذلك على استمرار العقد مع مراعاة أحكام الفقرة ٨ من المادة ١٧٣ .

مادة ١٨٧ - تبقى العقود المبرمة حين نفاذ هذا القانون سارية المفعول بحق الطرفين حتى نهاية السنة الزراعية الجارية وتمدد بعد ذلك وفق أحكام هذا القانون .

مادة ١٨٨ - للمزارعين القائمين على العمل عند صدور هذا القانون الحق بتجديد عقودهم وفق أحكامه ، ولا يحول دون هذا التجديد صدور أحكام قطعية من المحاكم المختصة بفسخ هذه العقود أو بإخراجهم من الأرض إذا كان الحكم يستند لغير الأسباب الواردة في المادة ١٧٣ من هذا القانون .

مادة ١٨٩ - إذا قصر رب العمل عن القيام بما يفرضه القانون أو العقد من إصلاحات ضرورية يحق للمزارع أن يقوم بها على حساب رب العمل بعد إنذاره ويعفى من الإنذار في الحالات المستعجلة .

مادة ١٩٠ - تقع على عاتق المزارع الشريك أو بالبدل الواجبات الآتية ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك :

(١) حراسة الأرض ومشتملاتها والمحافظة على منشآتها وعلى ما يوضع تحت إشرافه أو تصرفه لأغراض زراعية من حاصلات وأدوات .

(ب) العناية بالمسكن الذي يسلم له والحرص على نظافته وتجنب كل ما يلحق الضرر والتخريب بأثاثه ومشتملاته .

(ج) العناية بالحيوان الذي يعهد به إليه .

(د) الحرص على حسن المعاملة تجاه رب العمل والعمال وذويهم .

(هـ) العمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج وانتفاع من يخلفه فيها فلا يستثمرها أكثر مما نص عليه العقد ويحافظ على حدودها وإمكانية خصبها .

(و) تنظيف الأبنية والمصارف .

مادة ١٩١ - ليس للمزارع أن يمنع رب العمل من البناء أو التشجير في أى مساحة من الأرض الجارى عليها عقد المزارعة إنما له إذا لم يبق قسم كاف لاستثماره مع عائلته ، أن يعرض الأمر على لجنة حل الخلافات لتقرر له الحد الأدنى من مساحة الأرض لمواصلة أعماله الزراعية حسب العقد .

مادة ١٩٢ - يحق لرب العمل في الحالات التي يقصر فيها المزارع عن تأمين الأعمال التي يلزمه بها القانون أو العقد ، أن يجريها بنفسه ويعود بالنفقات على المزارع - بعد إنذاره ، ويعفى من الإنذار في الحالات المستعجلة .

مادة ١٩٣ - يحق للمزارع المطالبة بتعويض عن التحسينات غير المذكورة في العقد التي أجراها في الأرض بموافقة رب العمل الخطية إذا تركها قبل ست سنوات من تاريخ إحداثها .

مادة ١٩٤ — إذا قدم رب العمل للمزارع نفقات أجور الفلاحة بالآلة ورسوم توزيع الماء والأسمدة الكيماوية وأجور وسائل النقل والبلدية وقام بينهما خلاف حول هذه النفقات والرسوم تصحح على أساس الأسعار الراجعة حين تقديمها .

مادة ١٩٥ — تطبق أحكام الفصل السادس من الباب الثانى الخاصة بالمنسكن على المساكن التى يقدمها رب العمل للمزارع .

مادة ١٩٦ — تكون العناية بقشرة الجدران والسقف فى بيوت العين وشقوق السقف وطرش الجدران والعناية بنظافة الآلات والمسكن والمخازن ومراكز الماشية والأقنية والآبار على عاتق المزارع ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

مادة ١٩٧ — خلافاً لنص المادة ١٢٣ يمنح المزارع فى حال فسخ العقد مهلة لا تقل عن ستة أشهر لاستعمال السكن ومركز الماشية ومورد الماء .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة بقاء المزارع فى المسكن أكثر من بداية السنة الزراعية الجديدة حسبما يحدد بموجب هذا القانون .

الفصل الثالث

فى الحصة

مادة ١٩٨ — يجب ألا تتجاوز عشرين بالمئة من مجموع إنتاج الأرض حصة رب العمل الذى يتعاقد مع المزارع على أرض بعليه فقط .

مادة ١٩٩ — يجب ألا تتجاوز حصة المالك لقاء تقديم الأرض فقط :

٣٣٪ عند التعاقد على أرض مروية بدون واسطة .

٢٠٪ عند التعاقد على أرض مروية بمياه جارية أو بجوفية بواسطة المحركات .

مادة ٢٠٠ — يجب ألا تقل عن ٢٥٪ حصة المزارع الشريك (البستانى) لقاء عمله فى الأرض المروية المدة لزراعة القطن .

مادة ٢٠١ — يجب ألا تقل حصة المزارع الشريك فى البساتين المدة للحضار والأشجار المثمرة عن ٢٠٪ من ثمار الأشجار وعن ٦٥٪ من الحضار وبقية الحاصلات شريطة أن يتحمل جميع نفقات العمل الزراعى ما عدا نفقات تقديم المياه الرقى تقع على عاتق رب العمل .

مادة ٢٠٢ — للمزارع بالبدل فى البساتين المدة لزراعة الحضار والأشجار المثمرة بأن يطلب تعديل بدل الإيجار وفق أحكام المادة ٨٩ من هذا القانون عند حدوث طارئ طبيعى يؤدى إلى ضرر فى الإنتاج يتجاوز الثلث .

مادة ٢٠٣ — يجب ألا تنقص عن ٣٣٪ من الإنتاج حصة المزارع الشريك المتعاقد معه على العمل فى الأرض المروية والمدة لزراعة الحضار .

مادة ٢٠٤ — يجب ألا تقل حصة المزارع الشريك في الأراضي البعلية المشجرة بالزيتون وغيره من الأشجار المثمرة عن ٢٥٪ من ثمار الأشجار.

مادة ٢٠٥ — يجب ألا تقل حصة المزارع الشريك في الأراضي البعلية المشجرة بغراس غير مثمرة عن النسبة المتعارف عليها في المنطقة وفي حال حدوث خلاف بين المتماقدين يرجع في فصله إلى لجان حل الخلافات المنصوص عنها في هذا القانون .

مادة ٢٠٦ — يجب ألا تقل حصة المزارع بالبدل عن قيمة الحصة العينية المحددة في المواد السابقة من هذا الفصل وعند حدوث خلاف في التقدير يرجع إلى لجنة حل الخلافات المنصوص عنها في الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون .

مادة ٢٠٧ — يجب ألا تقل حصة المزارع في الأرض البعلية الممدة لزراعة التبغ والتبناك والخضار والقطن عن ٦٠٪ من الإنتاج .

مادة ٢٠٨ — (١) يجب أن يذكر في الرخصة التي تمنحها الدوائر المختصة لزراعة التبغ والتبناك اسم المزارع بالإضافة إلى اسم رب العمل .

(ب) يتقاضى كل من رب العمل والمزارع حصته من ثمن الإنتاج مباشرة من الدائرة المختصة .

مادة ٢٠٩ — يتقاضى المزارع الشريك نسبة تعادل حصته من بدل إيجار فضلات أو بقايا المزروعات .

مادة ٢١٠ — توضع أختام خاصة للمراعى بقرار من وزير الشؤون والعمل بعد استشارة وزارة الزراعة .

الفصل الرابع

في مساكن المزارعين

مادة ٢١١ — تخصص في كل قرية قطعة من الأرض من أراضي أملاك الدولة في القرية لبناء بيوت للمزارعين الذين لا يملكون سكناً في القرية . تحدد مساحة الأرض المخصصة للمساكن في كل قرية حسب عدد المزارعين والعمال اللازمين لاستثمار أراضي القرية استثماراً صالحاً .

مادة ٢١٢ — إذا لم يكن في إحدى القرى أراضي من أملاك الدولة أو كانت هذه الأراضي لا تصلح لبناء المساكن لسبب ما ، يجوز أن تخصص القطع المنصوص عنها بالمادة ٢١١ من هذا القانون من الأملاك الخاصة ، على أن يموض أصحابها عنها بقطع أراضي من أملاك الدولة أو الأملاك العامة في القرية إن أمكن وإلا يبدل نقدي .

مادة ٢١٣ — تحدد مواقع هذه القطع وأماكنها بقرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل استناداً إلى اقتراحات اللجان التي تشكل في مراكز المحافظات والمناطق من :
(١) مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

(٢) مندوب عن وزارة الزراعة

(٣) مندوب عن وزارة الصحة والاسعاف العام .

(٤) مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية .

(٥) مندوب عن وزارة الداخلية .

مادة ٢١٤ — تنظم القطع المخصصة لبناء المساكن وتجزأ إلى مقاسم للبناء والمرافق العامة حسب الأصول التي تحددها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد استطلاع رأى وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢١٥ — توزع هذه المقاسم على أصحاب الاستحقاق لقاء دفع قيمتها بالتقسيط خلال عشر سنوات ولا يتم تسجيل القسم باسم صاحبه في دوائر التملك إلا بعد استيفاء كامل قيمته .

مادة ٢١٦ — تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرارات تنظيمية بعد استطلاع رأى الدوائر المختصة تحدد فيها شروط البناء وكيفية توزيع هذه الأراضى على أصحاب الاستحقاق وكيفية تقسيط أثمانها وغير ذلك من الأمور التفصيلية .

الباب الرابع

حل الخلافات والتفتيش

الفصل الأول — حل الخلافات بالمصلحة والتحكيم

مادة ٢١٧ — يتم حل الخلافات بين أرباب العمل والعمال بالمصلحة أو التحكيم وفى الأسس التالية :

مادة ٢١٨ — (١) يجرى انتخاب محكمين عن أرباب العمل ومحكمين عن العمال من قبل مكاتب نقاباتهم فى كل ناحية ويصدر رئيس المنطقة الإدارى قرارا باعتماد هؤلاء الخبراء لمدة سنة .

(ب) يجب ألا يقل سن المحكم عن ٢١ سنة وأن يحسن القراءة والكتابة باللغة العربية .

(ج) تؤلف من أجل كل خلاف ، لجنة تحكيمية قوامها ثلاثة أعضاء أحدهم يمثل العمال والثانى يمثل أرباب العمل ، والثالث يختاره المثلان من أصحاب الخبرة فى المنطقة وهو يتولى رئاسة اللجنة .

(د) يعتمد إلى كل من طرفي الخلاف إلى تسمية ممثله فى اللجنة التحكيمية من بين المحكمين المنتخبين .

(هـ) لطرفي الخلاف فى النواحي التي لم تشكل فيها نقابات لأرباب العمل والعمال أن يختاروا ممثلهم من أصحاب الخبرة دون التقيد بقائمة الخبراء المعتمدين .

مادة ٢١٩ — تتناول صلاحيات اللجنة التحكيمية البدائية الفصل بالمصلحة أو التحكيم فى جميع الخلافات الفردية أو الجماعية التي تنشأ بين العمال وأرباب العمل حول علاقتهم المهنية ما عدا الأمور المتعلقة بتعويضات الطوارئ .

مادة ٢٢٠ — ينتدب رئيس المنطقة الإدارية كاتب ضبط من بين الموظفين يتولى الأعمال الكتابية فى اللجنة وتنظيم الضبوط وإجراء التبليغات .

مادة ٢٢١ — يقسم المحكمون وكتاب الضبط المنتدبون يمينا أمام قاضى الصلح بأن يقوموا بأعباء مهمتهم بأمانة وتجرد .

مادة ٢٢٢ — (١) يقدم الشاكي استدعاء الخلاف إلى السلطة الإدارية التى يتبع إليها مركز العمل الذى نشأ فيه الخلاف ، ويسمى ممثليه من المحكمين فى اللجنة التحكيمية .

(ب) تطلب السلطة الإدارية من الفريق الآخر فى الخلاف تسمية ممثله فى اللجنة خلال ثلاثة أيام منذ تبليغه وإذا لم يفعل قامت هى بتسمية الممثل . ثم تدعو الممثلين إلى انتخاب الحجير الثالث خلال ثلاثة أيام وتسكفهم جميعاً الاجتماع فى المكان الذى تحدده لهم للنظر فى الخلاف وإعطاء القرار خلال مدة معقولة تحدد حسب أهمية الخلاف ، ويجوز تمديد هذه المدة مرة واحدة بناء على طلب اللجنة .

مادة ٢٢٣ — (١) لكل من الفريقين المتنازعين أن يستعين بأحد زملائه فى المهنة أو أن يوكل محامياً للدفاع عن مصالحه أمام اللجنة وأمام هيئتي الاستئناف والتمييز .

(ب) يقبل التوكيل الشفوى أمام اللجنة وأمام هيئتي الاستئناف والتمييز ويسجل فى الضبط وتعفى الوكالات الكتابية من جميع الرسوم .

مادة ٢٢٤ — لمكتب النقابة أو من ينتدبه حق تمثيل أعضاء النقابة أمام اللجنة وأمام هيئتي الاستئناف والتمييز سواء أكان الخلاف فردياً أم جماعياً .

مادة ٢٢٥ — (١) تدعو اللجنة الفريقين المتنازعين ، عند البدء بالنظر فى الخلاف إلى المصالحة فإذا تمت سجل ذلك فى الضبط . وتصديق المصالحة بقرار من اللجنة غير تابع لأي طريق من طرق المراجعة .

(ب) أما إذا لم تتم المصالحة فيجوز تفويض اللجنة بها وألا تنظر اللجنة فى الخلاف وتستمع إلى كل من المتنازعين وشهودهم وتطلع على جميع الوثائق المتعلقة بموضوع الخلاف قبل إصدار قرارها .
(ج) تستند اللجنة فى قراراتها إلى شروط العقد وإلى أحكام القانون وإلى العرف السائد فى المنطقة وإلى قواعد العدالة .

مادة ٢٢٦ — (١) تصدر اللجنة قراراتها بالأكثرية أو بالإجماع دون التقيد بقواعد الأصول وتبلغ للفريقين المتنازعين .

(ب) تعتبر قرارات اللجنة النهائية بمثابة الوجاهية إذا غاب أحد الخصمين ووكيله وبلغ دعوة جديدة إلى اللجنة فلم يحضر .

(ج) قرارات اللجنة الصادرة بالتحكيم قابلة للاستئناف أمام لجنة تحديد الأجور فى المحافظة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار الواجهى ومن تاريخ التبليغ فى القرار الغيابى بمثابة الواجهى .

مادة ٢٢٧ — يقدم الاستئناف إلى لجنة تحديد الأجور فى المحافظة ويجوز تقديمه إليها عن طريق رئيس المنطقة الإدارى .

مادة ٢٢٨ — على لجنة تحديد الأجور أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول الاستئناف إليها ، وقراراتها الصادرة بالإجماع قطعية لا تخضع لأي طريق من طرق المراجعة .

أما القرارات التي تصدر بالأكثرية فيجوز تمييزها ، خلال عشرة أيام ، من تاريخ صدور القرار ومن تاريخ تبليغه إذا كان غيباً بمشابة الوجهي أمام المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي في مدينة دمشق .

مادة ٢٢٩ — يشكل المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي كما يلي :

- | | |
|--------|--|
| رئيساً | (١) مستشار من محكمة التمييز ينتدبه مجلس القضاء الأعلى |
| أعضاء | (٢) مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل |
| | (٣) مندوب عن وزارة الزراعة |
| | (٤) مندوب عن أرباب العمل |
| | (٥) مندوب عن العمال الزراعيين |

ويحل محل مندوب العمال في المجلس مندوب المزارعين في الخلافات التي تنشأ بين أرباب العمل والمزارعين يسمى مندوب ملازم لكل من رئيس وأعضاء المجلس يحل محله عند غيابه ، تحدد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار خاص ، كيفية انتخاب — ممثلي أرباب العمل والعمال والمزارعين في المجلس .

مادة ٢٣٠ — يتبع المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي في فصل القضايا المعروضة عليه الأصول المتبعة أمام المجلس التحكيمي الأعلى للعمل وفق أحكام قانون العمل رقم (٢٧٩) — تاريخ ١٩٤٦/٦/١١ وتحدد تعويضات رئيس المجلس وأعضائه بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٢٣١ — تستند لجنة تحديد الأجور والمجلس التحكيمي الأعلى في قراراتهما إلى العناصر الواردة في الفقرة (ج) من المادة ٢٢٥ من هذا القانون .

مادة ٢٣٢ — (أ) إذا انقضت المهلة القانونية ولم يستأنف أحد الفريقين قرار اللجنة إلى المراجع المنصوص عنه بالمادة ٢٢٩ من هذا القانون ، يحق لصاحب العلاقة أن يطلب من حاكم الصلح إعطاء القرار صيغة التنفيذ .

(ب) إذا انقضت المهلة القانونية ولم يميز قرار لجنة تحديد الأجور إلى المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي ، يحق لصاحب العلاقة أن يطلب من محكمة البداية المدنية في المحافظة إعطاء قرار اللجنة صيغة التنفيذ .

(ج) تنفذ القرارات القطعية الصادرة عن اللجان التحكيمية ولجان تحديد الأجور وقرارات المجلس التحكيمي الأعلى وفق الأصول القانونية المتعلقة بالأحكام القضائية .

(د) على أنه إذا كان المبلغ المحكوم به لا يتجاوز مائتي ليرة سورية فإن تحصيله يتم بواسطة الرئيس الإداري للمنطقة أو الناحية .

مادة ٢٣٣ — لا يجوز للمحكّم بعد قبول التحكيم أن يتنحى بغير سبب جدي وإلا جاز الحكم عليه للخصوم بالتضمنات .

مادة ٢٣٤ — (أ) لا يجوز عزل المحكّمين إلا بتراضي الخصوم ولا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد صدك التحكيم .

(ب) ويطلب رد المحكمين لنفس الأسباب التي يرد بها القاضى ويرفع طلب الرد إلى قاضى الصلح المختص في ميعاد خمسة أيام منذ تبليغ الخصم بالحكم المعين .

مادة ٢٣٥ — لا ينقض التحكيم بموت أحد الخصوم وإنما يمدد الميعاد الضروب لحكم المحكمين ثلاثين يوماً .

مادة ٢٣٦ — يتولى المحكمون مجتمعين إجراءات التحقيق ويوقع كل منهم على المحاضر ما لم يكونوا قد أنابوا واحدا منهم لإجراء معين واثبتوا الإنابة على محضر الجلسة .

مادة ٢٣٧ — يرجع المحكمون إلى قاضى الصلح لإجراء ما يأتى :

- (أ) الحكم بالجزاء على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع منهم عن الإجابة .
- (ب) اتخاذ القرار بالانابات القضائية .

مادة ٢٣٨ — تطبق القواعد الخاصة بالنفاذ للمجل على أحكام المحكمين .

مادة ٢٣٩ — (أ) تحدد السلطة الإدارية عند تقديم الشكوى ، مقدار السلفة النقدية التي تسدد منها نفقات حل الخلاف (تعويضات اللجنة والكاتب وأجور الانتقال) .

(ب) يدفع الشاكي هذه السلفة إلى خزانة الدولة في أمكنة وجودها وإلى صندوق البلدية في المراكز التي لا يوجد فيها صندوق مال للدولة وتسجل أمانة لتسدد منها النفقات .

مادة ٢٤٠ — (أ) يمنع كل من رئيس وأعضاء اللجنة التحكيمية والكاتب تعويضاً عن القضايا التي يفصلون فيها ويحدد مجلس إدارة المنطقة مقدار هذا التعويض عن كل قضية على ألا يتجاوز حداً أقصى تمينه في كل سنة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

(ب) يتحمل الفريق الخاسر في الخلاف جميع النفقات ماعدا النفقات التي لاتفيد الدعوى ، والفريق الذى لم يخسر أن يستعيد ما دفعه بأمر من السلطة الإدارية .

(ج) تحصل النفقات من الفريق الخاسر عند تنفيذ الحكم بواسطة السلطة التي تنفذ الحكم .

مادة ٢٤١ — تدفع التعويضات والنفقات إلى أصحاب الاستحقاق بأمر من السلطة الإدارية .

مادة ٢٤٢ — لرئيس لجنة التحكيم أن يتخذ ، في حالات النزاع التي ينشأ عنها ضرر أو تلف في المزروعات أو الأشجار ، قراراً مؤقتاً بالتدابير التي يراها لضمان أو تلافى هذه الأضرار على ألا يكون لهذا القرار تأثير على القرار الذى تتخذه اللجنة في أصل النزاع ، وعلى اللجنة أن تبت بهذا التدبير خلال أسبوع من تاريخ اتخاذه .

مادة ٢٤٣ — تطبق أحكام هذا الفصل في حل الخلافات الناشئة بين أرباب العمل والمزارعين ، ويحل ممثلو المزارعين محل ممثلى العمال في اللجان التحكيمية ، وينتخب هؤلاء الممثلون بالطريقة المتبعة لانتخاب ممثلى العمال .

مادة ٢٤٤ — تصدر قرارات وتعليمات وزارية حول كيفية تطبيق أحكام هذا الفصل .

الفصل الثاني

في تفتيش العمل الزراعى

مادة ٢٤٥ — تتولى دوائر تفتيش العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأعمال الآتية فيما يتعلق بالعمل الزراعى :

(أ) مراقبة تطبيق جميع الأحكام والنصوص المتعلقة بحماية العمل والعمال والمزارعين وأرباب العمل الزراعيين وبصورة خاصة ما يتعلق منها بساعات العمل والاجازات الادارية والصحية وعمل الأولاد والمراهقين والنساء والأجور .

(ب) السهر على اتخاذ الاحتياطات الفنية للعمل على الآلات الزراعية الحديثة ومراقبة توفر الشروط الصحية في منازل العمال والمزارعين التى يعدها أرباب العمل .

(ج) المساهمة في جميع الإحصاءات عن العمل والعمال الزراعيين .

(د) تزويد أرباب العمل والمزارعين والعمال بمعلومات وإرشادات فنية حول تطبيق الأحكام القانونية والتقييد بها .

(هـ) السعى لحل الخلافات بين العمال وأرباب العمل والمزارعين بالطرق الإدارية . .

مادة ٢٤٦ — يخضع للتفتيش أما كن العمل والاستثمار الزراعى وورشات التصليح والمساكن التى يعدها أرباب العمل للعمال والمزارعين فى الحقول والأراضى الزراعية وبصورة عامة جميع الأماكن التى يمارس العمال الزراعيون أعمالهم فيها .

مادة ٢٤٧ — لمفتشى العمل حق الدخول دون إخبار سابق إلى جميع الأماكن الخاضعة للتفتيش كما يحق لهم اللجوء إلى جميع طرق التحقيق والمراقبة والتحرى التى يرونها ضرورية للتأكد من تطبيق الأحكام القانونية ، ويحق لهم بصورة خاصة :

(أ) توجيه الأسئلة إلى كل من رب العمل والعمال معاً أو على انفراد حول جميع الأمور المتعلقة بتطبيق الأحكام القانونية .

(ب) الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات التى يحسبها أرباب العمل وتنظيم علاقتهم بعمالهم .

مادة ٢٤٨ — على المفتش أن يعلم رب العمل أو ممثله بحضوره عند قيامه بزيارة تفتيشية إلا إذا رأى أن مثل هذا الإخبار يضر بالفائدة المرجوة من الزيارة .

مادة ٢٤٩ — (أ) يحظر على مفتشى العمل ، تحت طائلة العقوبات الجزائية والمسلكية ، إفشاء أسرار الأعمال الزراعية وطرق الاستثمار التى يطلعون عليها خلال ممارستهم عملهم أو بعد تركهم الخدمة .

(ب) عليهم أن يكتفوا تماماً بمصدر كل شكوى تطلعهم على مخالفة الأحكام القانونية وعليهم ألا يطلعوا رب العمل أو ممثله بأن الزيارة كانت نتيجة لشكوى أو إخبار .

مادة ٢٥٠ — (أ) يقوم مفتشو العمل بأعباء مهماتهم وفقاً لتعليمات رؤسائهم .

(ب) يقسم مفتشو العمل ورؤساؤهم قبل مباشرتهم وظائفهم اليمين أمام المحكمة بداية الحقوق

في منطقة عملهم مرة واحدة بأن يقوموا بها بأمانة وإخلاص وأن لا يفشوا حتى بعد انفصالهم عنها سرّاً من أسرار المهنة أو العمل الزراعي اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم .

مادة ٢٥١ — على أرباب العمل وأصحاب المؤسسات الزراعية ووكلائهم أن يسهلوا مهمة مفتشي العمل والموظفين الموكول إليهم تفتيش العمل وأن يقدموا لهم معلومات صادقة وصحيحة عما يتعلق بمهمتهم .

مادة ٢٥٢ — ينذر المخالف لأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة تطبيقاً لأحكامه المتعلقة بحماية المال الزراعيين في المرة الأولى ويطلب منه تلافي المخالفات وعند تكرار المخالفة ينظم مفتشو العمل أو الموظفون الموكول إليهم تفتيش العمل ضبطاً بالمخالفة على نسختين تحفظ إحداها لدى دائرة المفتش الذي نظم الضبط ، وترفع الثانية إلى أعلى موظف من موظفي الوزارة في المنطقة أو المحافظة التي يتبع لها مركز وقوع المخالفة وفي مدينة دمشق إلى مدير العمل ، فيقوم هذا الموظف بتحويل الضبط إلى المحكمة المختصة .

مادة ٢٥٣ — تعتبر المخالفات المدونة في الضبط صحيحة من حيث الوقائع المدونة ما لم يثبت تزويرها .

مادة ٢٥٤ — على السلطات الإدارية أن تساعد مفتشي العمل والموظفين الموكول إليهم تفتيش العمل عند قيامهم بوظائفهم مساعدة فعالة وعلى قوى الضابطة والقوى الموكول إليها المحافظة على الأمن أن تبذل لهم المعونة اللازمة لممارسة عملهم .

مادة ٢٥٥ — (أ) على دوائر الوزارة المشرفة على تفتيش العمل الزراعي أن تعد تقارير عن أعمالها التفتيشية كل ستة أشهر ، وأن ترفعها بطريق التسلسل الإداري إلى الدوائر المركزية في الوزارة .
(ب) تهيأ هذه التقارير بالشكل الذي تضمنه الوزارة وتتضمن المعلومات بالبيانات التي تحدد بقرار من الوزير .

مادة ٢٥٦ — تصدر الوزارة قرارات تنظيمية وتعليمات فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا الفصل .

الفصل الخامس

العقوبات والأحكام العامة

الفصل الأول — في العقوبات

مادة ٢٥٧ — يعاقب من يخالف أحكام الفصل الأول والثاني والثالث والرابع والتاسع من الباب الثاني وأحكام الباب الثالث من هذا القانون بغرامة تتراوح بين خمسين وألفي ليرة سورية وتضاعف الغرامة عند تكرار المخالفة .

مادة ٢٥٨ — يعاقب من يخالف أحكام الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا القانون بغرامة تتراوح بين ١٥ و ٥٠٠ ليرة سورية وتضاعف الغرامة عند تكرار المخالفة .

مادة ٢٥٩ — يعاقب بغرامة تتراوح بين خمسين ليرة وألف ليرة سورية كل من يمانع أحد مفتشى العمل من القيام بوظيفته وفي حال التكرار تضاعف هذه الغرامة .

وإذا كان الممانعون غير رب العمل أو وكلائه أو عماله فتضاعف العقوبات ويحكم فوق ذلك على الممانعين أي كانوا بالعقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات من أجل ممانعة موظفي الدولة في القيام بوظائفهم أو من أجل احتقارهم أو إهانتهم أو التعدي عليهم .

مادة ٢٦٠ — يعاقب من يخالف أحكام الفصل السابع من الباب الثاني من هذا القانون ، المتعلقة بتعويض التسريح إذا لم ينص في متنها على عقوبة خاصة بغرامة تتراوح بين ٥٠ ليرة سورية وألف ليرة سورية وتضاعف الغرامة في حال التكرار .

مادة ٢٦١ — يعاقب من يخالف أحكام الفصل السادس من الباب الثاني المتعلقة بالخدمات الصحية بغرامة تتراوح بين مئة ليرة سورية وثلاثة آلاف ليرة سورية .

مادة ٢٦٢ — يحكم بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة كل من يحرّض على الاضراب أو يشترك فيه ، ويفرم هؤلاء بالتكافل والتضامن ، بقيمة الأضرار التي تصيب الزراعة والأرض والمحصول بسبب الإضراب . وتقدر قيمة الأضرار بمعرفة الخبراء .

مادة ٢٦٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بمخالفة لم ينص على عقوبة خاصة بشأنها بعقوبة تتراوح بين ١٥ و ٥٠٠ ليرة سورية ، وتضاعف هذه الغرامة إذا تكررت خلال سنتين .

مادة ٢٦٤ — لا يحول تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون دون تطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى من أجل الأفعال أو المخالفات نفسها .

مادة ٢٦٥ — تخصص جميع الغرامات المحكوم بها وفقاً لأحكام هذا القانون لنفع العمال والمزارعين المحتاجين أو العاطلين حسبما تقرره وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٢٦٦ — إذا كان المخالف ممن لم يثبت بحقهم سابقاً مخالفة ما يجوز لدائرة التفتيش المختصة أن تستمض عن تحويل الأوراق للحكمة بإنذار يوجه إلى المخالف وذلك مرة واحدة فقط ويسجل هذا الإنذار بإسم المخالف في سجلات تفتيش العمال ، ويذكر فيه أنه إذا ارتكب مخالفة أخرى يحول ضبطها إلى الحاكم .

مادة ٢٦٧ — تعود صلاحية النظر في جميع القضايا المتعلقة بأحكام هذا القانون ، التي لم يعين لها مرجع آخر ، للمحاكم الصلحية التي تفصل فيها وفقاً لأصول القضايا المستعجلة وتخضع الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم لطرق المراجعة القانونية .

الفصل الثاني — أحكام عامة

مادة ٢٦٨ — (١) للمزارعين أن يعقدوا مع مالكي الأراضي أو من هم بحكمهم ومع العمال اتفاقات جماعية وفق أحكام الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القانون .

(٢) يعتبر المزارعون كالعامل الزراعيين في تطبيق الأحكام المتعلقة بالخدمات الصحية الواردة في هذا القانون .

(٣) تخضع علاقات المزارعين بملك الأراضي أو من هم بحكمهم لتفتيش دوائر الشؤون الاجتماعية والعمل وفق الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب الرابع من هذا القانون .

مادة ٢٦٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

ليس من طبيعة الأشياء ، أن يكون الإقليم السوري ، والطابع الاقتصادي الغالب فيه هو الزراعة والكثرة من أبنائه هم الفلاحون ، ومع ذلك مازالت حياتهم ، ضمن هذا الحقل الخطير ، تستمد أصولها وقواعدها وتنظيماتها من أحلك عهود الاقطاع ... بل مازالت حتى اليوم قائمة على إرادة الجانب القوى المتحكم وحده ، دون أن تجد هذه الإرادة سرعة أو ينتظمها قانون ... اللهم إلا بعض قواعد من العرف والتقليد هي دائماً رهينة التبدل والتحول والتغير ، وفق إرادة وظروف ومصالح الطرف الأقوى ووفق الواضع التي كان يحتلها جماعة هذا الطرف من السلطة والحكم والتشريع وهي — فيما مضى أبداً — مواضع السيد من المسود — والحاكم المستبد المتسلط ، من المحكوم المستضعف .

وبدهى أن أصول هذه الأوضاع تمتد في التاريخ إلى مجاهل الحكم العثماني أيام كان السلاطين وولاتهم يقطعون أراضي الشعب إلى من يشاؤون من خلائهم وأتباعهم والمقربين منهم ، فيستولي هؤلاء على الأرض ومن عليها ... وحين ورت الاستعمار الفرنسي تركة العهد العثماني في هذا الإقليم رأى أن خير وسيلة للسيطرة والتحكم بأن يمكن للاقطاع في البلاد ضد يقظة الشعب وتحرره ، لذلك عمل الاستعمار الفرنسي على تدعيم الوضع الاقطاعي وراح يوسع له في الأرض ، ليستخدمه بالتالي لتحقيق أطماعه الاستعمارية وإقامة حكم يسمح له باستعباده واسترقاقه واستنزاف خيرات البلاد ...

لقد ناضل الشعب طوال ربع قرن كامل الاستعمار الفرنسي وعملاءه من أبناء البلاد نضالاً لا يعرف له التاريخ مثيلاً ... وكان شعار الشعب في هذه الحقبة اجلاء الاجنبي عن أرض الوطن ، لأن الشعب كان على مثل اليقين ، بأنه لا يستطيع بلوغ أي هدف من أهدافه في الحرية والإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، مادام المستعمر جاثماً فوق صدره يحمي عملاءه ويمكن لهم في الأرض .

وما أن انعقد لواء الظفر للشعب على الاستعمار الفرنسي الغاشم أثر ثورة عام ١٩٤٥ ، حتى هرع المجلس النيابي السوري ، مدفوعاً بإرادة الشعب الجارفة إلى إقرار أول قانون للعمل في سوريا في الحادي عشر من شهر حزيران عام ١٩٤٦ ، بحيث جاء هذا القانون قبيل احتفال الشعب بميد الجلاء

بأيام معدودات ، إلا أن هذا القانون — رغم خطورة شأنه — قد جاء ناقصاً مبتوراً لا يسد الحاجة كلها ، فلقد استثنى المشرع منه الفلاحين وجميع فئات العمال الزراعيين ، رغم أن هذه الطبقة من المواطنين ، تزيد أضعافاً مضاعفة على جميع عمال المهن الأخرى التي انتظمها القانون واعترف بقضية أصحابها وحماهم من تعسف أرباب عملهم واستغلالهم .

بقى الفلاحون في سوريا تحت رحمة ملاك الأراضي ، بلا سند ولا قانون حتى وفي كثير من الأحيان بلا عرف ... وكانت سلطات الحكم والتشريع المتعاقبة في البلاد ، والتي كانت تهيمن عليها طبقة الاقطاعيين وكبار الملاكين ، حريصة كل الحرص على الاحتفاظ بهذه الأوضاع الجائرة المشينة ، لأن هذه الأوضاع كانت تضع تحت تصرفهم أكثر من نصف المواطنين في البلاد ، يسرونها — بدافع اللقمة — كالأقطةمان ، ويتصرفون بها في تحقيق أغراضهم السياسية والاقتصادية ، تصرفهم بالأدوات والأشياء ... دون أن يحق لهؤلاء أن ينبسوا ببنت شفة أو يطالبوا بحق ، لأن ذلك معناه طردهم من الأرض وتشريدهم مع أهلهم وأطفالهم في البراري والقفار ، وتعريضهم لغائلة المرض والجوع .

وكم من الفلاحين قذفوا من بيوتهم ومسقط رؤوسهم في صبرة — الشتاء المجرد امتناعهم عن أعمال السخرة لحساب الملاك — أو رفضهم التسليم له بما يمت إلى شرفهم وأعراضهم ومقدساتهم بسبب من الأسباب .

وهكذا فقد الفلاح في ظل المهد الاستقلالي كل حق ، وسلب كل حرية وأصبح المالك يتصرف بضميره وإرادته وماله ، وأحياناً بشرفه كما يشاء فهو ملزم — أي الفلاح — في مختلف الأحوال أن يستسلم لشروط صاحب الأرض في العمل والقسمة والعيش ، وهو ملزم أيضاً في مختلف الأحوال ، أن يضع صوته الانتخابي تحت رحمة صاحب الأرض ، بل هو ملزم في كثير من الأحوال أن يخضع في شؤون الشخصية إلى توجيهات بل أوامر صاحب الأرض ...

ولا يخفى ما كانت تفعله هذه الأوضاع من محو لشخصية الفلاح المواطن ، وعزل له عن كافة الشؤون العامة المتعلقة بوطنه وأمته ، بشكل أصبح فيه يعيش فعلياً على هامش الحياة ، لا يعرف منها إلا السمي الحثيث المرير وراء اللقمة بعيداً عن التحسس بكل ما يحيق بالوطن من خطر أو ما يتعرض له من محن ، رغم أن السند الأول لاستقلال البلاد وحماية حدودها هم جماهير أبنائها .

ولكن الفلاح العربي في سوريا — رغم جميع هذه القيود التي تكبله ... لم يستكن ولم يستسلم لليأس ... وإنما بقي يكافح ويناضل لحقه في الحياة والحرية ، وقد بلغ كفاحه هذا ونضاله أشدها حين تألفت الجمعية التأسيسية اثر انهيار — ديكتاتورية حسني الزعيم — مما حدا بالجمعية التأسيسية ، التسليم بحقوق الفلاحين في نصوص دستورية قاطعة لا تقبل التأويل ولا الجدل .

فلقد جاء في مقدمة الدستور التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ منه ، أثناء تعداد الأهداف المقدسة التي بنى الدستور على أساسها ، وجوب تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف ، بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والحائف ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن .

كما نص الدستور في صلب المادة الثانية والعشرين منه على وجوب وضع حد أعلى لحيازة الأراضي ، وعلى وجوب توزيع الدولة لأراضيها على غير المالكين ببدل رمزي ومقسط ، وأوجبت على الدولة إنشاء التعاونيات الزراعية للفلاحين ، وإنشاء القرى النموذجية ، وإشادة المساكن الصحية لهم ، وأن تعمل الدولة على سن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه .

ولكن هذه النصوص الدستورية بقيت طوال الوقت الماضي حبراً على ورق ، ولم تستخدم إلا في تخدير شعور الفلاحين — وصرفهم عن متابعة كفاحهم ونضالهم للحق والحرية وما أن وجد الفلاحون لأنفسهم متنفساً ، يستطيعون أن خلاله التعبير عن مشاعرهم ، حين أقر المجلس النيابي المنعقد اثر انهيار حكم الديكتاتور الشيشسكي عام ١٩٥٤ إقامة الغرفة السرية في قانون الانتخاب ، ظهر للشعب كله بجلاء ان جميع وسائل الخدعة والاحتيال التي أراد الإقطاعيون استخدامها مع فلاحهم للتغلب على صعوبات الغرفة السرية لم تجدهم فتيلة ، إذ تمكن الفلاح السوري لأول مرة في حياته كمواطن أن يمارس حقه الانتخابي المقدس كما يريد بمعزل عن مراقبة الإقطاعي وزبائنه ، فكانت النتيجة أن حجب معظم الفلاحين في الريف أصواتهم عن مرشحي الإقطاع والرجعية وصوتوا لمرشحي الشعب .

وقمت نتائج الانتخابات العامة على الإقطاعيين وقوع الصاعقة ، فراحوا يشنون على فلاحهم في قراهم الحملات الانتقامية ، ويقومون بعمليات التهجير بالجملة ، مستعينين بالسلطات الإدارية طوراً ، وبأحكام القضاء المستمدة من التشريع القائم طوراً آخر . . . وعمت النعمة من جديد وسادت الفوضى ، وكثرت جرائم القتل من جراء النزاع على الأرض ، حتى تهدد أمن البلاد .

اضطرت الحكومات بمد مجلس نواب عام ١٩٥٤ لأن تتقدم بمشروع قانون لحماية الفلاح تهدئة للحال وتخفيفاً للنقمة . . . إلا أن هذا المشروع بقي في خزائن المجلس ومكاتب لجانه طيلة فترة الدور التشريعي الأخير دون أن يرى النور .

وتحت ضغط الشعب اجتمع المجلس النيابي ، وأصدر قانوناً بمادة واحدة هو القانون رقم (٣٦٣) الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٦ قضى فيه بمنع إخلاء الفلاحين من بيوتهم رهناً يصدر تشريع ينظم علاقة الفلاحين بالمالكين عملاً بأحكام المادة (٢٢) من الدستور وحقق الشعب الوحدة ، ولم يصدر هذا التشريع .

* * *

ان الوحدة التي تمت بتأييد من عند الله ، ونضال بأسلـ من الشعب إنما هي في نظر الشعب — أولاً وآخراً — ثورة . . . ثورة على الاستعمار فارض التجزئة وحاميها ، وثورة على جميع مغلساته ومفاسده ونظمه المهترئة . . . وما دام الأمر كذلك فإن أول ما يطمح إليه الشعب من خلال ثورته هذه ، أن يرى ، ركائز الجور والحيف والاعتساف تتداعى الواحدة تلو الأخرى لترتفع مكانها ، قواعد متينة راسخة للعدل والمساواة والحرية .

لذلك فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مستهدية بالله العلي القدير وبإرادة جماهير الشعب

المناضلة لحقها في الحرية والكرامة ، وبروح الدستور المؤقت الذي وضعه سيادة الرئيس جمال عبدالناصر وفقاً للسلطات التي منحها له الشعب بالإجماع في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، وسياسة الحكم الشعبية الثورية في هذا العهد . . . قد وجدت من أولى واجباتها وضع قانون يتناول بالتنظيم والتنسيق العمل الزراعى في البلاد ، يحدد على مستوى إنسانى شريف العلاقات والحقوق والواجبات بين طرفي العمل ، ملاك الأراضي والمستثمرين من جهة ، والفلاحين ومختلف فئات العمال الزراعيين من جهة أخرى على أساس من التعاون الإنسانى الأخوى الشريف ، والتعامل الحر المتكافئ العادل . . . بين فئتين من المواطنين ، يرتكز على سيادة الاستقرار والطمأنينة والحب والسلام بينهما ، أمن البلاد ومستقبلها القومى والاجتماعى والاقتصادى .

والوزارة في قانونها هذا ، لا تسعى إلى تمتين أواصر الود والتعاون بين المواطنين ، ومحو استغلال بعضهم للبعض الآخر ، وتنمية الاستثمار الزراعى والاقتصادى القومى فقط ، وإنما تسعى إلى هذا القانون مدفوعة بواجب أقدس من ذلك كله وأجل ألا وهو إفساح المجال أمام أغلبية المواطنين من الفلاحين والعمال الزراعيين -- ليكونوا أشد ارتباطاً بالأرض والوطن -- ويشعروا بمسئولياتهم القومية كمواطنين أحرار فوق ربوع جمهوريتهم لهم ما لغيرهم من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات . . .

كما وأن في إصدار هذا القانون ، تحرير الفلاحين من السعى وراء اللقمة واشعارهم بأن شؤونهم المعيشية لم تعد بين شفتى أحد وإنما أصبحت في حنى القانون يحصلون عليها بمجرد قيامهم بواجبهم وأدائهم عملهم وفق الوجود الذى حددها القانون . . . وحينما يتحرر الفلاح من السعى وراء اللقمة ويتخلص من مساومته عليها يستطيع الوطن آنذاك أن يرى في شخصه مواطناً فعالاً قوياً صالحاً وجندياً مخلصاً باملاً ، وتكون الجمهورية العربية المتحدة قد أخرجت نصف أبنائها في الاقليم الشمالى من السجن الذى وضعهم فيه النظام البائد الفاسد كما أخرجت من قلوبهم إخوانهم من أبناء الاقليم الجنوبى حين أصدرت قانون الإصلاح الزراعى ، بحيث يصبح فلاحو الاقليم الشمالى ، كما أصبح فلاحو الاقليم الجنوبى ، من أكثر فئات المواطنين سهرراً على سلامة الجمهورية ونضالاً من أجل تحقيق أهدافها المثلى في الوحدة العربية والاشتراكية .

ونوجز فيما يلى المبادئ العامة التى أخذ بها القانون والخطوط الرئيسية التى تضمنها .

الباب الأول

الفصل الأول - تعاريف - المواد من ١ - ٦

يتضمن إيضاح غاية القانون وتعريف أرباب العمل والعمال الزراعيين وتحديد فئاتهم .

الفصل الثانى - النقابات الزراعية - المواد من ٧ - ٣٥

منع أرباب العمل والعمال والمزارعون حق تشكيل نقابات لهم في مراكز النواحي والمناطق والمحافظات للدفاع عن مصالح المهنة والعمل على تقدمها ، كما خولت هذه النقابات حق تشكيل اتحادات تسمى لنفس الغاية استناداً إلى مبدأ الحرية النقابية المقرر في التشريع الدولى .

وقد نص على وضع هذه النقابات والاتحادات تحت إشراف الدولة لمساعدتها على تأدية رسالتها ومراقبة تنفيذها بالأحكام القانونية .

الباب الثاني

الفصل الأول — عقد العمل — المواد من ٣٦ — ٤٦

يعالج هذا الفصل كيفية التعاقد بين أرباب العمل والعمال في الأعمال الزراعية ، وفرض أن يكون التعاقد شفويًا أو خطيًا في الأعمال المؤقتة وخطيًا في الأعمال السنوية أو الدائمة ، ومنع التعاقد مدى الحياة وحدد المدة القصوى التي يمكن التعاقد عليها بخمس سنوات .
واستثنى من تطبيق أحكام القانون الاستثمارات العائلية التي يشترك فيها فقط أفراد العائلة .

الفصل الثاني — عمل النساء والأولاد — المواد من ٤٧ — ٥٦

منع العمل الزراعي على الأولاد قبل بلوغهم الثانية عشرة من العمر ووضعت بعض الشروط لعمل المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة .
وكذلك نظم استخدام النساء في الأعمال الزراعية وضمن للعاملة إجازة قبل الولادة وبعدها ووفر إمكانيات الاعتناء بمولودها ، ومنع عمل النساء أثناء الليل فيما خلا بعض الاستثناءات التي تقتضيها طبيعة العمل الزراعي .

الفصل الثالث — الاتفاقات الجماعية — المواد من ٥٧ — ٧٨

تضمن هذا الفصل إمكان عقد اتفاقات جماعية بين أرباب العمل والعمال وبين أرباب العمل والمزارعين تناول تنظيم شروط العمل في الزراعة وتحديد الأعراف الراهنة وتطويرها وفق مبادئ العدالة الاجتماعية على ألا تقل أحكام هذه الاتفاقات فائدة للعمال عن أحكام هذا القانون .
كما نظم كيفية وضع هذه الاتفاقات وتصديقها وتعميم سرياتها وإلغائها .

الفصل الرابع — الأجور — المواد من ٧٩ — ١٠٠

تناول هذا الفصل تعريف الأجرة وكيفية تحديدها والغاية منها ، وأوكل تحديد الحد الأدنى للأجور إلى لجان تشكل في المحافظة من الدوائر ذات العلاقة ومندوبين عن أرباب العمل والعمال والهدف من ذلك مراعاة الظروف الاقتصادية والزراعية في كل محافظة ، وفي كل منطقة حسب الحاجة عند تحديد الأجور فيها ، كما نظم كيفية دفع الأجور وفتراتها . وقد استند في أحكام هذا الفصل إلى فترة تأمين النفقات الأساسية لمعيشته العامة وأفراد عائلته ومساعدته على مجابهة متطلبات الحياة .

الفصل الخامس — مدة العمل والإجازات — المواد من ١٠١ — ١١٧

حددت في هذا الفصل مدة العمل للعمال الزراعيين حسب فئاتهم ، وقد روعي في ذلك مصلحة العامل ورب العمل في آن واحد بحيث يتوفر للعامل الوقت اللازم لراحته اليومية والسنوية ليستطيع مواصلة عمله بشكل يسمح له بالمحافظة على صحته ويساعده على إعطاء المردود المنتظر من عمله .

الفصل السادس - الخدمات الصحية والمسكن - المواد من ١١٨ - ١٢٥

أُزِمَ أرباب العمل في هذا الفصل بتوفير الخدمات الصحية لعمالهم وذلك بالسهر على صحتهم ورعايتهم من قبل أطباء يزورونهم شهرياً في مراكز عملهم للناية بهم وإرشادهم على طرق المحافظة على الصحة والوقاية من الأمراض . كما أُلِزِمَ بتعيين ممرضين يقيمون في مراكز العمل للاهتمام بشؤون العمال الصحية تحت إشراف الطبيب .

وكذلك أُلِزِمَ أرباب العمل على تزويد الممرضين بحقيبة تشتمل على الأدوية والأدوات اللازمة للاسعافات الأولية .

الفصل السابع - التسميح - المواد من ١٢٦ - ١٥٣

تضمن هذا الفصل أحكام إنهاء عقد العمل الزراعي والنتائج التي تترتب على هذا الإنهاء وأهمها دفع تعويض تسميح للعمال الزراعيين بمعدل أجرة شهر عن كل سنة من الخدمة ليستعين به العامل بعد إنهاء عمله ريثما يتمكن من إيجاد عمل جديد ، وقد نظمت كيفية دفع هذا التعويض في مطلع كل سنة إلى المصرف الزراعي كي لا تشكل عبئاً ثقيلاً على رب العمل في حال تراكمها سنين عديدة .

الفصل الثامن - طوارئ العمل - المادة ١٥٤

أُخضع العمال الزراعيون إلى أحكام طوارئ العمل الواردة في قانون العمل رقم ٢٧٩ تاريخ ١٩٤٦/٦/١١ ريثما يوضع نظام خاص للضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين وجدير بالملاحظة أن هذه الأحكام تشمل ، بموجب التشريع القائم ، العمال الزراعيين الذين يعملون على آلات حديثة .

الفصل التاسع - مكاتب الاستخدام - المواد من ١٥٥ - ١٥٩

منحت نقابات العمال وأرباب العمل والغرف الزراعية والبلديات حق تأسيس مكاتب للاستخدام تساعد مجاناً العمال على إيجاد العمل ، وأرباب العمل على استخدام العمال وذلك تحت إشراف الوزارة ودوائرها .

الفصل العاشر - الإضراب - المادة ١٦٠

يمنع بشكل حازم إضراب أرباب العمل عن الاستثمار وإضراب العمال عن العمل تحت طائلة عقوبات مشددة .

الباب الثالث

الفصل الأول - تعارف - نوعية الأرض - المواد من ١٦١ - ١٦٨

نص هذا الفصل على تعريف المزارع الشريك والمزارع بالبديل بحيث استبعد من شمول القانون

الأشخاص الممولون الذين لا يعملون بأيديهم بل يقتصر عملهم عن استئجار الأرض من أصحابها وتأجيرها من المزارعين .

كما حددت نوعيات الأرض على اختلافها بأراضي بعلية وفتاتها وأراضي مروية وفتاتها .

الفصل الثاني — العقد وواجبات المتعاقدين — المواد من ١٦٩ — ١٩٧

تناول هذا الفصل طريقة التعاقد بين أصحاب العمل والمزارعين وفرض أن تكون العقود خطية ولمدة غير محدودة ، وعددت الأسباب التي يجوز فيها لأحد الطرفين فسخ عقود المزارعة كما نص على حق انتقال المزارعة إلى ورثة المزارع في بعض الحالات وذلك حماية للمزارع ورغبة في إيجاد الاستقرار في أعمال الاستثمار .

الفصل الثالث — في الحصة — المواد من ١٩٨ — ٢١٠

حددت في هذا الفصل حصة المزارعين من إنتاج الأرض التي يعهد إليهم استثمارها بنسب مئوية تختلف حسب نوعية الأرض وترك تحديد بدل الخدمات الأخرى التي يقدمها رب العمل أو المزارع إلى الاتفاقات الخاصة التي تمقد فيها بينهما تراعى فيها الأوضاع القائمة في المناطق المختلفة بالنظر لتباينها الكلي واختلاف شروطها بين منطقة وأخرى .

الفصل الرابع — مساكن المزارعين — المواد من ٢١١ — ٢١٦

استند في أحكام هذا الفصل إلى فكرة استملاك قطع الأراضي في القرى ، لقاء بدل ، سواء من أملاك الدولة أم من الأملاك الخاصة ، ليقم عليها المزارعون الذين لا يملكون مكناً في القرية مساكن خاصة بهم على نفقتهم .

وجاء الفصل على تحديد هذه القطع لاستملاكها بمعرفة لجان تشكل في المحافظات والمناطق وقد استند في هذا الفصل إلى مبدأ حماية هذه الفئة من المواطنين ، من التشريد والتهجير وضمان حقهم بالاستقرار في أرض وطنهم .

الباب الرابع

الفصل الأول — حل الخلافات بالمصالحة والتحكيم — المواد من ٢١٧ — ٢٤٤

تشكل بموجب أحكام هذا الفصل لجان خاصة لحل الخلافات التي تنشأ عن العلاقات الزراعية بين أرباب العمل والعمال وبين أرباب العمل والمزارعين في الناحية أو المنطقة وتضم كل من هذه اللجان ممثلاً عن أرباب العمل وآخر عن العمال وخبيراً ينتخبه الممثلان وقد روعي في كيفية تشكيلها وسير عملها السرعة في البت في هذه الخلافات وإنهاءها بالمصالحة أو التحكيم ، وأعطى المتنازعين حق الاعتراض على قرارات هذه اللجان أمام لجان أخرى تشمل صلاحياتها مجموع المحافظة ومنح المتنازعون حق تمييز القرارات الصادرة بالأكثرية إلى مجلس أعلى للتحكيم يتشكل في المركز للفصل بصورة نهائية في الخلاف .

الفصل الثاني - تفتيش العمل الزراعى - - المواد من ٢٤٥ - ٢٥٦

أسندت أعمال تفتيش العمل الزراعى إلى دوائر وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، لمراقبة حسن تطبيق القانون وإرشاد أرباب العمل والعمال الزراعيين للطرق الواجب اتباعها في احترام القانون .

الباب الخامس

الفصل الأول - العقوبات - المواد من ٢٥٧ - ٢٦٧

نص هذا الفصل على العقوبات التى يتعرض لها مخالفو أحكام القانون وقد روعى في تحديد هذه العقوبات أن تكون رادعة تحمل الأشخاص الذين يشملهم القانون على احترام أحكامه والتقييد بها تأمينا للغاية المتوخاة من وضعه .

الفصل الثاني - أحكام عامة - المواد ٢٦٨ - ٢٦٩

يتضمن تشميل المزارعين بأحكام بعض فصول القانون التى لم ينص فيها صراحة على أنهم خاضعون لها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية بالإقليم المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٦ بشأن نقل الحرق ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ بشأن الاحتياطات الصحية من الأمراض المعدية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ بشأن الاحتياطات التى يعمل بها للوقاية من الكوليرا ، المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاقة للقطر المصرى المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ بشأن التطعيم باللقاح الواقى من الأمراض المعدية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالالتزام بالتحصين الواقي من الدفتريا ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٢ ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير الصحة العمومية بعض الاختصاصات المبينة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التميمين ؛
وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٧ بشأن تداول الطعم الواقي من مرض الكوليرا ؛
وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٧ بفرض بعض القيود للوقاية من الكوليرا ؛
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٧ بفرض عقوبة على مخالفة أوامر الاستيلاء والتكاليف الصادرة في سبيل مكافحة وباء الكوليرا ؛
وعلى القانون رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٤٧ باتخاذ تدابير للحفاظ على الصحة العامة عند ظهور وباء الكوليرا أو الطاعون ؛
وعلى الأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن الرقابة على الأشخاص القادمين للقطر المصري من جهة موبوءة ببعض الأمراض المعدية ؛
وعلى الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن التطعيم الواقي من مرض الجدري المعدل بالأمر العالي الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٨٩٧ وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ ؛
وعلى المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ بمنع انتشار مرض البستاكوز بين الإنسان والطيور ؛
وعلى القرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩١٤ بشأن المراقبة على الحجاج ؛

قرر القانون الآتي :

الباب الأول — تعريف الأمراض المعدية

مادة ١ — يعتبر مرضاً معدياً كل مرض من الأمراض الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ولو وزير الصحة العمومية — بقرار منه — أن يعدل في هذا الجدول بالإضافة أو الحذف أو بالنقل من قسم إلى آخر من أقسام الجدول .

الباب الثاني — التطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية

مادة ٢ — يجب تطعيم الطفل بالطعم الواقي من مرض الجدري خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من يوم ولادته وذلك بمكاتب الصحة أو بالوحدات الصحية الأخرى أو بواسطة المنسوبة الصحي الذي تسند إليه السلطات الصحية المختصة هذا العمل .

مادة ٣ — في المناطق التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية يجب تحصين الطفل ضد الدفتريا باللقاح الواقي من هذا المرض خلال شهرين على الأكثر من تاريخ بلوغه سن ستة أشهر وذلك بواسطة الجهات الصحية المختصة التي يعهد إليها إجراء هذا التحصين .

مادة ٤ — يقع واجب تقديم الطفل لتطعيمه ضد الجدري أو تحصينه بالحقن الواقي من الدفترية على عاتق والده أو الشخص الذى يكون الطفل فى حضنته ويجوز تطعيم الطفل أو تحصينه بواسطة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة بشرط أن تقدم للجهات الصحية المختصة شهادة تثبت إتمام التطعيم أو التحصين قبل انتهاء الميعاد المحدد لذلك .

مادة ٥ — يخضع كل شخص لعمليات التطعيم الدورى الذى تجريه السلطات الصحية المختصة ضد أى مرض من الأمراض المعدية ويجوز تقديم شهادة من طبيب مرخص له فى مزاولة المهنة بإجراء هذا التطعيم أو بالإعفاء منه ويخضع للتحصين ضد الدفترية الأطفال فى مراحل التعليم المختلفة فى الأحوال التى تحددها السلطات الصحية المختصة .

مادة ٦ — للسلطات الصحية أن تأمر بتطعيم أو تحصين سكان أى جهة من جهات الجمهورية بالإقليم المصرى ضد أى مرض من الأمراض المعدية .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسوم الحجر الصحى يجوز لأى شخص أن يتقدم للسلطات الصحية المختصة للتحصين ضد أى مرض من الأمراض المعدية وله أن يحصل بالهجان على شهادة تثبت إتمام هذا التحصين .

مادة ٨ — يجوز تأجيل عمليات التحصين ضد أى مرض معد إذا رأى الطبيب المختص لزوماً لذلك أو بناء على شهادة من طبيب مرخص له فى مزاولة المهنة على أن يجرى هذا التحصين بعد زوال أسباب التأجيل .

مادة ٩ — يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات التطعيم أو التحصين ضد الأمراض المعدية .

الباب الثالث — المراقبة

مادة ١٠ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن إجراءات الحجر الصحى — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لعزل أو رقابة أو ملاحظة الأشخاص والحيوانات القادمة من الخارج كما يصدر القرارات التى تحدد الاشتراطات الصحية الواجب توافرها لدخول البضائع أو الأشياء المستوردة من الخارج لمنع انتشار الأمراض المعدية .

مادة ١١ — يخضع الحجاج للتطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية قبل مغادرتهم الأراضى المصرية وفقاً للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وله أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع دخول أى مرض من الأمراض المعدية عن طريق الحجاج .

الباب الرابع — الإجراءات الوقائية عند ظهور الأمراض المعدية

مادة ١٢ — إذا أصيب شخص أو اشتبه فى إصابته بأحد الأمراض المعدية وجب الإبلاغ عنه خلال ٢٤ ساعة إلى طبيب الصحة المختص وفى النواحي التى ليس بها طبيب صحة يكون الإبلاغ للسلطة الإدارية التى يقع فى دائرتها محل إقامة المريض أما فى أحوال الاشتباه فى الإصابة أو المرض بالطاعون

والسكوليرا فيجب الإبلاغ على الوجه المتقدم خلال ١٢ ساعة .

مادة ١٣ — المسئولون عن التبليغ المشار اليه بالمادة السابقة هم على الترتيب الآتى :

(أ) كل طبيب شاهد الحالة .

(ب) رب أسرة المريض أو من يعوله أو يأويه أو من يقوم على خدمته .

(ج) القائم بإدارة العمل أو المؤسسة أو قائد وسيلة النقل إذا ظهر المرض أو اشتبه فيه أثناء وجود المريض في مكان منها .

(د) العمدة أو الشيخ أو ممثل الجهة الإدارية .

ويجب أن يتضمن الإبلاغ عن المريض ذكر اسمه ولقبه وسنه ومحل إقامته وعمله على وجه يمكن السلطات الصحية المختصة من الوصول إليه .

مادة ١٤ — للسلطات الصحية المختصة عند تلقى بلاغ عن المريض أو المشتبه في إصابته أو الكشف عن وجود المرض أو احتمال ذلك أن تتخذ في الحال كافة الإجراءات التي تراها ضرورية لتجنب خطر انتشاره .

مادة ١٥ — للأمورى الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون تفتيش المنازل والأماكن المشتبه في وجود المرض بها ولمن أن يأمرؤا بعزل المرضى ومخالطهم وإجراء التطعيم ، وتطهير المساكن والمفروشات والملابس والأمتعة ووسائل النقل وغير ذلك كما يجوز لهم إعدام ما يتعذر تطهيره ولمن أن يستعينوا برجال البوليس .

مادة ١٦ — يعزل المرضى أو المشتبه في إصابتهم بأحد الأمراض الواردة بالقسم الأول من الجدول الملحق بالقانون .

ويخضع المرضى أو المشتبه في إصابتهم بالمرض لإجراءات العزل في المكان الذي تخصصه السلطات الصحية المختصة لذلك . فإذا كانت حالة المريض لا تسمح لنقله إلى مكان العزل جاز للسلطة الصحية المختصة أن تأذن بعزله في منزله ولها أن تعزل هذا المريض في المحل الذي تخصصه لهذا الغرض متى سمحت حالته الصحية لنقله .

مادة ١٧ — يجوز عزل المرضى أو المشتبه في إصابتهم بأحد أمراض القسمين الثاني والثالث ويتم العزل بالنسبة لأمراض القسم الثاني في منزل المريض أو في الأماكن التي تخصص لهذا الغرض متى توافرت فيها الشروط التي تقررها السلطات الصحية وبالنسبة إلى أمراض القسم الثالث فيترك للمريض اختيار مكان العزل مالم تقرر هذه السلطات ضرورة عزله في مكان آخر .

مادة ١٨ — يجوز لمؤسسات العلاج الأهلية المرخص لها في ذلك أن تقبل علاج المرضى بأحد أمراض القسمين الثاني والثالث إذا خصصت لهذا الغرض قسما مستقلا عن باقي أقسامها .

ويحدد وزير الصحة العمومية بقرار منه الاشتراطات الواجب توافرها في تلك المؤسسات لترخيص لها في ذلك .

وفي جميع الأحوال التي يتم فيها العزل خارج المعازل الحكومية يجب اتباع التعليمات التي تصدرها السلطات الصحية في هذا الشأن .

مادة ١٩ — للسلطات الصحية المختصة أن تراقب الأشخاص الذين خالطوا المريض وذلك خلال المدة التي تقررها .

ولها أن تغزل مخالطي المصابين بالكوليرا أو الطاعون الرئوي أو الجذرة الحبيثة الرئوية في الأماكن التي تخصصها لذلك ولها عزل المخالطين المصابين بأمراض أخرى إذا امتنعوا عن تنفيذ إجراءات المراقبة على الوجه الذي يحدده .

مادة ٢٠ — لوزير الصحة العمومية بقرار منه اعتبار جهة ما موبوءة بأحدى الأمراض المعدية وفي هذه الحالة يكون للسلطات الصحية المختصة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض من عزل وتطهير وتحصين ومراقبة وغير ذلك ولها على الأخص أن تمنع الاجتماعات العامة أو الموالد من أى نوع كان وأن تعدم الماء كولات والمشروبات الملوثة وأن تزيل الأزيار وتغلق السبل العامة وترفع الطلقات وتردم الآبار وتغلق الأسواق أو دور السينما والملاهي أو المدارس أو المقاهي العامة أو أى مؤسسة أو أى مكان ترى في إدارته خطراً على الصحة العامة وذلك بالطرق الإدارية .

مادة ٢١ — للسلطات الصحية المختصة بإبعاد المصابين بمرض معد أو الحاملين لميكروب المرض عن كل عمل له اتصال بتحضير أو بيع أو نقل المواد الغذائية أو المشروبات من أى نوع ومن تقرر إبعاده على النحو المتقدم لا يجوز له العودة إلى عمل تلك الأعمال إلا بإذن منها وبعد مسئولاً أيضاً صاحب العمل أو مديره الذي يسمح لمن صدر الأمر بإبعاده على الوجه المتقدم بالاستئصال عنده في عمل من الأعمال المذكورة .

مادة ٢٢ — للأمورى الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون إعدام ما يضبط من الماء كولات والمشروبات الملوثة والممرضة للتلوث .

مادة ٢٣ — لوزير الصحة أن يصدر أى قرار بشأن الإجراءات الوقائية وإجراء مكافحة لأى مرض من الأمراض المعدية المدرجة بالجدول المرفق سواء في ذلك الإجراءات التي تتخذ لمنع انتقال العدوى من الإنسان أو الحيوان أو بواسطة الحشرات أو أى وسيلة أخرى .

مادة ٢٤ — لوزير الصحة العمومية في سبيل مكافحة وباء الكوليرا أن يصدر دون حاجة لموافقة لجنة التموين العليا قرارات بالاستيلاء على أى وسيلة من وسائل النقل أو على العقارات أو مستحضرات صيدلية أو كيمياوية أو أدوات طبية أو مهمات تستلزمها حالة المكافحة وله إصدار أوامر تسكين لأى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال المتصلة بمكافحة الوباء .

ويتبع فيما يتعلق بأوامر الاستيلاء أو التسكين المشار إليها أحكام الباب الحادى عشر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

الباب الخامس — العقوبات

مادة ٢٥ — كل مخالفة لأحكام البابين الثاني والثالث يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشاً ولا تتجاوز مائة قرش وفي حالة المودة من خلال مدة سنة يجوز توقيع عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً .

مادة ٢٦ — كل مخالفة لأحكام الباب الرابع يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن جنيه مصرى ولا تتجاوز عشرة جنيهات أو بالحبس لمدة شهر فإذا كان الممرض من القسم الأول تكون العقوبة غرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تتجاوز مائة جنيه أو الحبس مدة شهرين ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل وغيرها من الأشياء التي تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٢٧ — تلغى القوانين الآتية :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٦ بشأن نقل الحرق .

والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ بشأن الاحتياطات الصحية من الأمراض المعدية والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ بشأن الاحتياطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا ، المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٧ .

والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاقة بالقطر المصري ، المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ .

والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ بشأن التطعيم باللقاح الواقي من الأمراض المعدية .

والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالالتزام بالتحصين الواقي من الدفتريا ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٢ .

والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير الصحة العمومية بعض الاختصاصات المبينة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .

والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٧ بشأن جداول الطعم الواقي من مرض الكوليرا .

والقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٧ بفرض بعض القيود للوقاية من الكوليرا .

والقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٧ بأنحاء تدابير المحافظة على الصحة العامة عند ظهور وباء الكوليرا أو الطاعون .

والأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين للقطر المصرى من جهة موبوءة ببعض الأمراض المعدية .

والأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن التطعيم الواقي من مرض الجسدرى ،

المعدل بالأمر الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ .
والمرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ لمنع انتشار مرض البستا كوز بين الإنسان والطيور .
والقرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩١٤ بشأن مراقبة الحجاج وكل
نص آخر يتعارض مع هذا القانون .

مادة ٢٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ
نشره ، ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

جدول الأمراض المعدية

القسم الأول :

الكوليرا — الطاعون — التيفوس — الجدري — الجذرة الحبيثة — الحمى الراجعة —
الحمى الصفراء .

القسم الثاني :

الحمى النخية الشوكية — الحمى التيفودية — الحمى الباراتفودية بأنواعها — الدفتريا — الحمى
المتعوجة — السقاوة — البستا كوزس — التهاب المادة السنجابية الحاد — التهاب الكبد الوبائى —
الالتهاب النخى الحاد — الدرن — الحمى القرمزية — الكلب — الجدام .

القسم الثالث :

التسمم الغذائى الميكروبى — الحصبة — الحصبة الألمانية — السعال الديكى — النكاف
الوبائى — الملاريا — التهاب رئوى حاد (فصى وشمى ورئوى) — التيتانوس — الجدري
الكاذب — الانفلوانزا — الحمى النفاسية — الدوسنتطاريا الباسلية والأميبية — حمى الدنج —
الحمرة — الفيلاريا .

مذكرة إيضاحية

في مجال تطبيق القوانين الصحية الوقائية لوحظ أن بعض التشريعات التى تطبقها وزارة الصحة
يرجع تاريخها إلى أواخر القرن الماضى أو أوائل القرن الحالى حتى لقد مضى على معظمها أكثر من
خمسین عاماً — وهى باقية على وجودها لا تتطور بتطور الزمن أو العلم حتى أضحت الغالبية العظمى
من تلك التشريعات غير صالحة للبقاء بعد أن سار العلم خطوات واسعة فى طريق التقدم وبالأخص فى
نطاق الصحة الوقائية .

والتشريع المروض سيلغى صدوره أكثر من عشرين تشريعاً يرجع أقدمها إلى عام ١٨٨٩ .

ويستوعب أحكامها جميعاً في صعيد واحد وبطريقة تحقق ما أدخله العلم الحديث من تطور في شأن الوقاية من الأمراض المعدية وقد جاء القانون للعروض في خمسة أبواب عني كل باب منها بناحية من نواحي الوقاية من الأمراض المعدية على التفصيل الآتي : —

الباب الأول

عني هذا الباب بتعريف للمرض المعدى وأوضح أن يعتبر مرضاً معدياً كل مرض من الأمراض الواردة بالجدول المرافق للقانون — ثم أضاف أن لوزير الصحة العمومية الحق في إدخال أى تعديلات يرى لزوم إدخالها على هذا الجدول حتى يتسنى مسايرة التقدم العلمى في نطاق مكافحة تلك الأمراض سواء أكان ذلك بإضافة أمراض جديدة إلى الجدول أو بحذف أمراض من الجدول أو بنقل مرض من قسم إلى آخر تبعاً لما تقضى به ظروف الحال (م ١) .

الباب الثاني

تكلم التشريع في الباب الثاني عن التطعيم والتحصين بالطعوم والأمصال الوقاية من الأمراض وحدد القيود الواجب مراعاتها في ذلك سواء بالنسبة للسن التي ينبغي التقدم فيها لهذا التطعيم أو المناطق التي تخضع لنظام التطعيم أو التحصين ومن يقع على عاتقهم واجب تقديم الأطفال للتطعيم بالحقن الواقي من الأمراض (٢ و ٣ و ٤) كما استحدث التشريع نظام التطعيم الدورى ضد الأمراض المعدية لما ثبت من فائده المحققة في الوقاية من المرض وكذلك الشأن في التطعيم ضد الدفتريا (م ٥) وقد تحدثت المادة السادسة عن حق السلطة الصحية في تطعيم أو تحصين سكان بعض المناطق في أى جهة من جهات الجمهورية ضد أى مرض من الأمراض المعدية وعالجت المادة السابعة تحصين الأشخاص الذين لا يخضعون لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسوم الحجر الصحى وحق هؤلاء للحصول مجاناً على شهادات لاتمام هذا التحصين كما أجازت المادة الثامنة تأجيل عمليات التحصين ضد أى مرض معد إذا كان هناك من الأسباب مما يرى معه أحد الأطباء المرخص لهم في مزاولة المهنة لزوماً لهذا التأجيل على أن يجرى التحصين بعد زوال مسببات التأجيل .

كما نصت المادة التاسعة أن لوزير الصحة الحق في إصدار القرارات اللازمة لتنظيم عمليات التطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية .

الباب الثالث

عني هذا الباب بتنظيم أحكام إجراءات مراقبة الأشخاص أو الحيوانات القادمة من الخارج وأسند الأمر في ذلك لوزير الصحة العمومية يصدر في شأنه القرارات اللازمة بالنسبة لمزل أو الرقابة أو الملاحظة . كذلك اشتراطات دخول البضائع أو الأشياء المستوردة من الخارج . وذلك منماً من دخول أى وباء أو مرض من الأمراض المعدية (م ١٠) أما المادة الحادية عشر فقد أوجبت خضوع الحجاج للتطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية وفقاً لما يصدر به قرار وزير الصحة الذى له أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع دخول أى مرض من الأمراض المعدية عن طريق

الحجاج وبذلك لوزير الصحة أن يصدر القرارات المنظمة لحماية الحجاج من خطر التعرض للعدوى عند السفر بتحصينهم ضد الأمراض ثم وقاية البلاد من الأمراض الوافدة معهم عند عودتهم .

الباب الرابع

وهو خاص بالإجراءات الوقائية عند ظهور الأمراض المعدية إذ نصت المادة ١٢ على ما يتبع عند إصابة شخص أو الاشتباه في إصابته بأحد الأمراض المعدية وأوجبت الإبلاغ عنه خلال ٢٤ ساعة لطبيب الصحة المختص أما إذا كانت الجهة التي يوجد بها المريض خالية من طبيب صحة يمكن إبلاغه بالأمر كأن الإبلاغ للجهة الإدارية التي يقع في دائرتها محل إقامة المريض كنقطة البوليس أو مقر العمدة أو شيخ القبيلة أو أى ممثل آخر للسلطة الإدارية في تلك الجهة وهو الذى يتولى إبلاغ السلطات الصحية في الحال بمضمون البلاغ لتجرى في أمره ما تراه من احتياطات رسمها القانون — أما بالنسبة للاشتباه في مرض الكوليرا والطاعون فالإجراءات المتقدمة واجبة وبنفس الكيفية لكن في مدى ١٢ ساعة على الأكثر لما لهُذين المرضين من خطورة تستوجب الإسراع في الإبلاغ عنهما .

وقد حددت المادة ١٣ المسئولين عن التبليغ المشار اليه بالمادة السابقة وجعلته على الترتيب الموضح بالمادة وبدأت بالطبيب الذى شاهد الحالة لأن تعرف المرض أو الاشتباه فيه يكون عادة من خصائص الطبيب الذى يشاهد المريض سواء بالكشف عليه أو تكون المشاهدة مصادفة أو لأى سبب من الأسباب . بعد ذلك جاءت المسئولية في التبليغ على رب أسرة المريض أو من يموله أو يأويه أو يقوم بخدمته ثم يأتى بعد هؤلاء القائم بإدارة العمل أو المؤسسة وذلك بالنسبة لأحوال الكشف عن المرض في أماكن العمل وعلى قائد وسيلة النقل إذا كشف عن المرض بتلك الوسيلة ثم يجرى بعد هؤلاء جميعاً عمدة الجهة أو الشيخ أو ممثل الجهة الإدارية إذا لم يكن للمريض من يموله أو يأويه أو يقوم على خدمته أو لم يكن في عمل يلزم صاحبه بالإبلاغ عنه وهكذا على أن يكون البلاغ في جميع الأحوال عن المريض موضعاً اسمه ولقبه ومحل إقامته وسنه وعمله وكل ما يرشد عن مكان وجوده حتى تتمكن السلطة الصحية من الوصول إليه وبمجرد تلقى البلاغ عن المريض والوصول إلى مكانه جمعت المادة ١٤ للسلطة الصحية المختصة حق اتخاذ ما تراه ضرورياً — إجراءات لازمة لتجنب خطر انتشار المرض — وقد جاء النص بهذه الصورة غير مقيد للسلطة الصحية بقيود معينة في هذا السبيل حتى يكون لديها فرصة اتخاذ ما تراه مناسباً لكل حالة تبعاً للظروف على أن يكون كل ما يتخذ من إجراءات لازمة وضرورية لمكافحة المرض والوقاية من خطره وانتشاره وطبقاً لما يوضح لهذا الغرض من قواعد وتعليمات تضعها الوزارة لرجالها للسير على مقتضاها .

وقد حددت المادة ١٥ سلطة مأمورى الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون فحلت لهم حق تفتيش المنازل والأماكن المشبهة في وجود المرض بها انتزع يدها على أماكن اختفاء المرض وتدرأ خطر انتشار المرض عن المخالطين . كما جمعت المادة للمأمورين حق عزل المرضى ومخالطهم وتطعيمهم وتطهير مساكنهم ومفروشاتهم وأمتعتهم ووسائل النقل التي استعمالوها في نقل المرضى أو المخالطين

كما أجاز لهم القانون إعدام ما يتعذر تطهيره مما يكون ملوثاً من تلك الأشياء وفي جميع الأحوال أجاز القانون لرجال الضبط القضائي الاستعانة برجال البوليس لتنفيذ ما رسمه القانون من نظم تكفل منع خطر انتشار العدوى بالأمراض المعدية وذلك كلما صادف العاملين في ذلك صعوبات تستوجب الاستعانة برجال البوليس .

وقد جعلت المادة ١٦ عزل المرضى أو المشتبه في إصابتهم بأحد أمراض القسم الأول من الجدول إجبارياً وأوجبت على هؤلاء أن يخضعوا لإجراءات العزل في الأماكن التي تخصصها السلطات الصحية المختصة لذلك وأجازت المادة العزل في المنزل المخصص لذلك متى كانت حالته تسمح لها بنقله — أما مرض القسمين الثاني والثالث والمشتبه في إصابتهم بأحد أمراض هذين القسمين فيكون عزلهم في المنزل أو في المكان الذي يخص لذلك متى توافرت في هذين الشرطين التي تقررها السلطات الصحية للعزل والأمر في ذلك يخضع لتقدير السلطة الصحية — ويختار المريض بأحد أمراض القسم الثالث مكان العزل ما لم تر السلطة الصحية وجوب عزله في مكان غير الذي وقع عليه اختياره لعدم توافر شروط العزل فيه (م ١٧) .

وقد استحدث التشريع حكماً جديداً ورد بنص المادة ١٨ التي أجازت لمؤسسات العلاج الأهلية المرخص لها أن تقبل علاج مريض بأحد الأمراض المعدية الواردة بالجدول في القسمين الثاني والثالث إذا خصصت تلك المؤسسات قسماً مستقلاً عن باقي أقسامها لمعالجة الأمراض المعدية المشار إليها ويحدد وزير الصحة بقرار منه الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسات حتى يمكن الترخيص لها لمعالجة الأمراض المعدية متى تبينت الوزارة توافر هذه الشروط . وفي جميع الأحوال التي يتم فيها العزل خارج المعازل الحكومية يجب اتباع التعليمات التي تصدرها السلطات الصحية في هذا الشأن .

وقد جمعت المادة ١٩ للسلطة الصحية المختصة حق مراقبة المخالطين للمرضى وللمدة التي تقررها لذلك ولها أن تعزل هؤلاء المخالطين في أحوال الكوليرا أو الطاعون الرئوي أو الجذرة الحبيثة الرئوية لما لهذه الأمراض من خطورة وسرعة انتشار كما أن للسلطة الصحية أن تعزل أي مخالط لمريض بمرض معد آخر غير هذه الأمراض إذا كان لا ينفذ إجراءات المراقبة المعتادة على الوجه المطلوب .

وقد تسكمت المادة ٢٠ عن سلطة وزير الصحة في إصدار قرار باعتبار جهة ما موبوءة بأحد الأمراض المعدية فإذا صدر مثل هذا القرار يكون للسلطة الصحية المختصة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض من عزل وتطهير وتحصين ومراقبة وغير ذلك من الإجراءات التي يجب اتباعها لمقاومة انتشار الوباء وبالأخص منع الاجتماعات المسامة أو الموالد أو إعدام المأكوت والمشروبات الملوثة وإزالة الأزيار والأسبلة العامة ورفع الطلبات وردم الآبار وإغلاق الملاهي والأسواق ودور السينما والمدارس والمقاهي العامة وكل مؤسسة أو أي مكان ترى في إدارته خطراً على الصحة العامة ويتم كل ذلك بالطرق الإدارية .

كما أجازت المادة ٢١ للسلطة الصحية أن تبعد أي مصاب بمرض معد أو حامل ميكروب هذا المرض عن كل عمل له اتصال بتحضير أو بيع أو نقل المواد الغذائية أو المشروبات من أي نوع ومن

يصدر القرار بإبعاده على الوجه المتقدم يبقى بعيداً عن أى عمل من تلك الأعمال حتى يحصل من تلك السلطات على إذن بالعودة إذا سمحت حالته صحياً بذلك ويعد مسئولاً صاحب العمل أو مديره إذا سمح لمن منعه السلطات بالعمل بعد أن صدر الأمر بإبعاده على الوجه المتقدم .

وقد استحدث التشريع حكماً جديداً فى المادة ٢٢ التى أجازت لمأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكامه إعدام المأكولات والمشروبات الملوثة أو الممرضة للتلوث حماية لصحة الأفراد الذين يتعرضون عن طريق تلك المواد للمدى بالمديد من الأمراض وهو إجراء وقائى لازم وضرورى وبالأخص للقضاء على ما يعرض مع الباعة الجائلين من مأكولات ممرضة للذباب والأتربة والحشرات فى الطرقات وأمام المدارس وما يباع من تلك المواد بالمحال التجارية العامة وغيرها وسيؤدى هذا الإجراء إلى خلق وعى جديد لدى هؤلاء الباعة فيلتزمون القواعد الصحية فى عرض المأكولات والمشروبات بعيدة عن عوامل التلوث وإلا تعرضت للاعدام فيفقدوه قيمتها ويتحملوا وزر إهالمهم للقواعد الصحية وتمريضهم صحة الجمهور لخطر العدوى .

أما المادة ٢٣ فقد أجازت لوزير الصحة أن يصدر أى قرار بشأن الإجراءات الوقائية وإجراءات مكافحة لآى مرض من الأمراض المعدية .

أما المادة ٢٤ فقد أجازت لوزير الصحة العمومية فى أحوال وباء الكوليرا أن يصدر دون حاجة لموافقة لجنة التكوين العليا أوامر بالاستيلاء على أى وسيلة من وسائل النقل أو على المقارنات أو أية مستحضرات صيدلية أو كيمياوية أو أدوات طيبة أو مهمات تستلزمها حالة الكفاة كما يكون له أن يصدر أمر تكليف لآى فرد لتأدية أى عمل من الأعمال المتصلة لمكافحة الوباء ويتبع فى شأن تلك الأوامر ما نص عليه فى الباب الحادى عشر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين

الباب الخامس

أفرد هذا الباب للمقوبات التى حددتها المادتان ٢٥ ، ٢٦ فجعلت عقوبة مخالفة أحكام البابين الثانى والثالث هى الغرامة التى لا تقل عن خمسة وعشرين قرشاً ولا تتجاوز مائة قرش . وفى حالة العودة خلال مدة سنة يجوز توقيع عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أما مخالفة أحكام الباب الرابع فعقوبتها الغرامة التى لا تقل عن جنيه مصرى ولا تتجاوز عشرة أو الحبس لمدة شهر — فإذا كانت المخالفة قد وقعت فى شأن مرض من أمراض القسم الأول فإن العقوبة تكون الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو الحبس شهرين .

كما أجازت الحكم بمصادرة وسائل النقل وغيرها من الأشياء التى تكون قد استعملت فى ارتكاب الجريمة وكل ذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وقد ألغت المادة ٢٧ القوانين والقرارات التى كانت من قبل تعالج النواحي التى جمع التشريع المعروض أحكامها على الوجه المفصل بتلك المادة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٧٦ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليمى
مصر وسورية ؛وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ بتحديد ملاك وزارة الأشغال والمواصلات
وتعديلاته ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٧٦ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه فقرة
جديدة بالنص الآتي :« ١ — على أن يكون تعويض الاختصاص بمحد أقصى قدره ٧٥ ٪ من الراتب غير الصافي
للمهندسين والمعماريين والجيولوجيين حاملي الشهادات العليا المعيّنين في ملاكات الإدارات والمؤسسات
العامة وفقاً لأحكام قانون الموظفين الأساسى وجدول التعادل المرفق به ولا يدخل هذا التعويض في
حساب الحد الأقصى للتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٩٥ المؤرخ ١٠/٤/١٩٥٣ » .مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

تبين لوزارة الأشغال العامة والمواصلات منذ أكثر من عشر سنوات أن البلاد بحاجة متزايدة
إلى المهندسين لتأمين التقدم العمراني ، وأن عدد المهندسين قليل جداً بالنسبة لهذه الحاجة وأن
العناصر القليلة منهم تحجم عن دخول وظائف الدولة بسبب الفارق الكبير بين ما يتقاضونه فيها من
رواتب وتعويضات وما يحصلون عليه في الاستخدام بالمشاريع الخاصة أو في ممارسة المهنة الحرة ،
وأن هذا الأمر إذا لم يعالج يحمل من التعتذر القيام بالمشاريع والخدمات العمرانية العامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

لذلك أقرت الدولة حكماً خاصاً في ملاك وزارة الأشغال العامة والمواصلات الصادر في عام ١٩٤٧ بالمرسوم التشريعي رقم ٨٥ بإعطاء المهندسين تعويضاً حده الأقصى ٧٥ ٪ من رواتبهم باسم تعويض اختصاص .

إلا أن ظروفًا لاحقة أدت إلى إنقاص الحد الأقصى لهذا التعويض إلى ٥٠ ٪ من الراتب . ولما كانت قوة الأسباب الداعية لإحداث هذا التعويض هي في الوقت الحاضر أشد مما كانت عليه في عام ١٩٤٧ ، وما أدل على ذلك من المقارنة بين الرواتب والتعويضات التي يتقاضاها مهندسو الملاكات والرواتب والتعويضات التي يتقاضاها المهندسون من نفس المستوى في المؤسسات العامة الذين يستفيدون من ملاكات وأنظمة خاصة فضلاً عن الفوارق الموجودة بين مهندسي الملاكات وبين مهندسي الشركات والمشاريع الخاصة والتي لا مجال للمقارنة بينها .

لذلك أصبح من الضروري لمعالجة أزمة المهندسين بإعادة نسبة هذا التعويض إلى ما كانت عليه في السابق على أن لا يدخل في حساب الحد الأقصى للتعويضات النصوص عنها في الرسوم التشريعي رقم ٩٥ وتاريخ ٤/١٠/١٩٥٣ .

ولما كانت الأسباب الداعية لإعادة النظر في هذا التعويض تنحصر في المهندسين دون سواهم من بقية الموظفين الاختصاصيين ، فقد أصبح من الضروري حصر تطبيق التعديل في المهندسين ومن يمثلهم من المماريين والجيولوجيين المعينين وفقاً لأحكام قانون الموظفين الأساسي وجدول التعادل المرفق به في ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة على اعتبار أن بقية المهندسين المعينين وفقاً لأحكام الملاكات المؤقتة الخاصة ببعض المؤسسات يستفيدون من شروط خاصة من حيث الرواتب والمنافع .

لذلك وضع مشروع القانون المرفق ، رجاء التفضل في حالة الموافقة عليه باقراره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المسادة الرابعة من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ السالف الذكر النص الآتي :

« مادة ٤ — يعين وزير الاقتصاد والتجارة نصف المدد المقرر من الأعضاء لكل غرفة ، ويختار النصف الثاني بطريق الانتخاب السري العام .

واستثناء من حكم المادة ٧ يجوز أن يكون من بين الأعضاء المعيينين عضو أو أكثر من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، ويكون تعيينهم بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والمعمل » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويملأ به في الإقليم المصري من تاريخ نشره صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٤ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٦ على أن يعين وزير الاقتصاد والتجارة نصف المدد المقرر من الأعضاء لكل غرفة ويختار النصف الثاني بطريق الانتخاب السري العام .

ونظراً لانتشار حركة التعاون ، والاعتماد عليها إلى حد كبير في النشاط الاقتصادي ، فقد رأى أن يكون من بين الأعضاء المعيينين لكل غرفة عضو أو أكثر من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

وتحقيقاً للاغراض المتقدمة أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة مشروع القانون المرافق الذى نتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

فى شأن تبادل تبليغ أو إعلان أو تنفيذ جميع الأوراق والوثائق والأحكام القضائية بين إقليمى الجمهورية مباشرة بين السلطات القضائية المتماثلة فيهما

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — خلافاً لكل تشريع سابق يتم تبادل تبليغ أو إعلان أو تنفيذ جميع الأوراق والوثائق والأحكام القضائية بين إقليمى الجمهورية مباشرة بين السلطات القضائية المتماثلة فيهما .

مادة ٢ — تحصل لحساب خزانة كل إقليم جميع الرسوم والنفقات المستحقة على الأوراق والوثائق والأحكام القضائية الصادرة عن السلطات المختصة وفق القوانين النافذة فى هذا الإقليم ، ولا يستوفى فى الإقليم الآخر أى رسم أو نفقة عند طلب تبليغ أو إعلان أو تنفيذ هذه الأوراق والوثائق والأحكام .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الإقليمين المصرى والسورى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

إن قيام الوحدة بين إقليمى مصر وسورية يرفع عن الأحكام فى أحد الإقليمين صفة الحكم الأجنبى بالنسبة للإقليم الآخر ، إلا أن القوانين القديمة التى ما زالت نافذة فى كلا الإقليمين تخضع الأوراق والوثائق والأحكام القضائية الصادرة عن السلطات المختصة فى أحد الإقليمين إلى بعض

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

الرسوم والنفقات عند طلب تبليغها أو إعلانها أو تنفيذها في الإقليم الآخر وإزالة الصفة الأجنبية عن الأوراق القضائية عند تبادلها بين الإقليمين من جهة ولجعل كل إقليم يبادر إلى تنفيذ هذه الأوراق الواردة إليه من الإقليم الآخر دون حاجة لاستيفاء أية رسوم أو نفقات من جهة ثانية فقد وضع المشروع المرفق .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن إنتاج بذرة تقاوى قطن الإكثار والمحافظة على نقاوتها في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن والقوانين الممدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يجب على كل من يتعاقد مع وزارة الزراعة على زراعة بذرة قطن من تقاوى الإكثار أن يحافظ على نقاوتها منذ بداية زراعتها حتى يتم جنى القطن وحلجه وذلك حسب شروط عقد الإكثار .

مادة ٢ — يحظر على من يكون لديه أقطان زهر ناتجة من تقاوى بذرة قطن إكثار زرعته في مساحات متعاقد عليها مع الوزارة ، أن يخلطها بغيرها من الأقطان الزهر سواء كانت ناتجة من مساحات متعاقد عليها أو مساحات أخرى .

مادة ٣ — يجب على كل من يحوز قطناً ناتجاً من بذرة تقاوى الإكثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة أن ينتهى من حلجه في الميعاد الذى يحدد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ — يجوز لوزير الزراعة — فى الجهات المختصة لزراعة الإكثار الأولى من أصناف القطن المستنبطة أو السلالات الجديدة للأصناف التجارية المتداولة — أن يصدر قراراً بتحريم زراعة القطن فى المساحات المجاورة فى نطاق دائرة يحددها القرار .

ومع ذلك يجوز لوزير الزراعة أن يرخص بزراعة القطن فى هذه المساحات المجاورة على أن يكون من سلالة الصنف الذى يحدده فى قراره .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

ولوزير الزراعة أن يقرر منح من يحرم من زراعة القطن في هذا النطاق تمويضاً مناسباً طبقاً للشروط والأوضاع التي ينص عليها القرار ، ويكون قراره في ذلك نهائياً .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين (١) و (٤) بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات عن الغدان أو كسوره .

كما يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار أو كسوره .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

إن من أهم الأهداف التي تسمى إليها وزارة الزراعة هي حماية تقاوى القطن من الخلط في جميع مراحل إنتاجه إذ أنه المحصول الرئيسى في البلاد وذلك بحفاظة على الثروة القومية فيها . إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة أن بعض أصناف القطن التجارية كالكرنك والجيزة ٣٠ والأشمونى قد تدهورت مما جعل الوزارة تعمل على زيادة بذرة تقاوى الإكثار ، إذ أثبتت التجارب ارتفاع مستواها من حيث المحصول ورتبته وتصافى الحليج والصفات الغزلية واحتفاظها بالصفات الأصلية المميزة بصنف القطن .

ومن أجل ذلك تتعاقد الوزارة سنوياً مع بعض الزراع على إكثار بذرة القطن تحت إشرافها بموجب عقود تلزم المتعاقدين معها بزراعة التقاوى التي تصرف لهم في المساحات التي تحددها الوزارة كما يشترط فيها أن يكون ترقيع الزراعة من نفس البذور المتعاقد عليها منعاً للخلط بين السلالات المختلفة مع إلزامهم بمراعاة تقليع النباتات الغريبة وإخطار الوزارة بمواعيد العمليات الزراعية المختلفة من بدء الزراعة حتى جنى القطن وحلجه إلى غير ذلك من الإجراءات التي نص عليها في هذه العقود بغية المحافظة على نقاوة بذرة القطن — إلا أنه لم ينص في هذه العقود على جزاء ما يمكن توقيعه عند مخالفة هذه الشروط .

لذلك رؤى اعداد التشريع المرافق ونص في مادته الأولى على إلزام المتعاقدين مع الوزارة بتنفيذ الشروط الواردة في عقود الإكثار المشار إليها كما نص في مادته الثانية على عدم جواز خلط القطن الزهر الذى ينتج من أقطان الإكثار بغيره من الأقطان الزهر سواء كانت ناتجة من مساحات متعاقد عليها أو من مساحات أخرى وذلك بحفاظة على نقاوة سلالات القطن ومنعاً لخلطها .

ولما كان يبين أن تميم تقاوى الاكثار في القطن لايتأتى على الوجه الأكمل إلا إذا حافظت الوزارة على كل ما ينتج من بذرتة من حقول المتعاقدين معها على زراعة بذور الاكثار حتى يتسنى زراعة أكبر مساحة ممكنة من القطن بهذه التقاوى في السنة التالية وهذا لايتيسر إلا إذا حلجت جميع أقطان الإكثار في مواعيد مناسبة تسمح بحصول الوزارة على التقاوى التي تنتج منها ، لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار المدة التي تستغرقها عملية فحص البذور ومتانة الغزل وتبليغ النتائج للجهات المختصة وكذا المدة التي تتطلبها عمليات تصدير التقاوى من المحالج إلى مناطق الزراعة وتوزيعها على الزراع من جديد .

ولما كان يبين أنه قد لوحظ أن نمة كميات كبيرة من أقطان الاكثار لا يتم حلجها في الميعاد المناسب الذي يسمح باعداد التقاوى الممتازة التي تنتج من هذه الأقطان لزراعتها في الموسم التالي إذ أنه قد يتأخر الحلج إلى نهاية الميعاد الذي نص عليه في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦ الذي صدر ممدلاً للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بشأن الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة لوز القطن ودود بذرة القطن وهي ١٥ مارس في الوجه القبلى ، ٣١ مارس في الوجه البحرى مما يترتب عليه عدم الاستفادة من زراعة هذه الكميات من التقاوى المنتقاة الممتازة لأنها ترسل في هذه الحالة للمعاصر وفي ذلك خسارة كبيرة على الاقتصاد القومى . ولذلك نصت المادة الثالثة على إلزام كل من يحوز أى صنف من أصناف قطن الاكثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة أن ينتهى من حلج هذه الاقطان في ميعاد ترك تحديده لوزير الزراعة بقرار يصدر منه وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

أما المادة الرابعة فقد خولت وزير الزراعة حق منع زراعة أصناف الأقطان الأخرى حول المساحات المخصصة للاكثارات الأولى في نطاق الابعاد التي تكفل المحافظة على نقاوتها الوراثية كما أجازت له أن يرخص بزراعة هذه الأصناف في هذه المساحات بشرط أن تكون من سلالة الصنف الذي يعينه وذلك لأن استنباط واكثار السلالات والأصناف الجديدة من القطن يستلزم زراعتها في أماكن منعزلة بحيث لايزرع بجوارها أية أقطان من الأصناف الأخرى حتى لا يحدث بينها التهجين الطبيعى الذي ينتج عنه الخلط وتكون من نتيجته الهبوط بنقاوة السلالات والأصناف الجديدة .

وقد رؤى في الفقرة الثانية من المادة الرابعة تحويل وزير الزراعة الحق في تمويض من يحرم من زراعة القطن في المواقع المشار اليها في هذا القانون تمويضاً مناسباً بالشروط والأوضاع التي ينص عليها القرار الذي يصدره الوزير في هذا الشأن على أن يكون قراره في ذلك نهائياً .

ونص في المادة الخامسة على معاقبة من يخالف أحكام المادتين الأولى والرابعة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات عن الفدان أو كسوره . أما من يخالف باقى أحكام هذا القانون فقد رؤى الاكتفاء بتغريمه جنياً واحداً عن القنطار .

وقد أعدت وزارة الزراعة مشروع القرار بقانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .. رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بفرض رسم استيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم الاستيراد ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم استيراد ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يفرض رسم استيراد بواقع ٩٪ من القيمة الإجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل هذا الرسم .

مادة ٢ — لا يسرى هذا الرسم على المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات والطوايع البريدية كما لا يسرى على معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي والمواد الضرورية للصناعة والمواد التحوينية والمنتجات البترولية والحيوانات والطيور التي تعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة ولا على ما يستورد من مهمات وبضائع لإعادة تصديرها أو ما يصاد استيراده من مهمات وبضائع سبق تصديرها .

مادة ٣ — يرد الرسم إذا تمذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه ، وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم .

مادة ٤ — يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ فيما عدا أحكام المادتين ٢ و ٣ فيعمل بها اعتبارا من ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

مذكرة إيضاحية

في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ صدر القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم استيراد بواقع ٧٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص باستيراده من بضائع .

وقد قصد من النص على فرض رسم الاستيراد على ما يرخص في استيراده من بضائع أن تكون الواقعة المنشئة للرسم هي الحصول على ترخيص الاستيراد بصرف النظر عن عدول صاحب الترخيص عن استعماله أو تعذر الاستيراد بسبب قوة قاهرة أو حادث مفاجئ .

وقد أثبت العمل أن هناك حالات ضرورة وظروف قهرية لا دخل لصاحب الترخيص فيها تجمل من المتعذر بل من المستحيل فعلا استيراد البضائع المرخص في استيرادها .

كما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه توجب تحصيل الرسم على المعدات والآلات اللازمة للصناعة ولزيادة الإنتاج القومي على أن ترد الرسوم المحصلة عند وصول تلك المعدات والآلات .

ولذلك أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة مشروع القرار بقانون المرافق متضمنا إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه والاستعاضة عنه بقانون خاص بفرض رسم استيراد بواقع ٩٪ من القيمة الاجمالية للبضائع التي يرخص في استيرادها بزيادة ٢٪ عن الرسم السابق وهي زيادة طفيفة إذا ما قيست بالاعفاءات العديدة التي اشتمل عليها هذا القانون خصوصا مبدأ رد الرسم لمن يتمذر عليه الاستيراد وفي أسباب تيسير لم ترد في القوانين السابقة — كما نص في المادة الأولى على أنه يمين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل هذا الرسم .

وقد نصت المادة الثانية من مشروع القانون المقترح على عدم سريان رسم الاستيراد المذكور بالنسبة إلى المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات والطوابع البريدية ولا على ما يستورد من المهمات والبضائع لاعادة تصديرها أو ما يعاد استيراده من مهمات وبضائع سبق تصديرها كما نصت على عدم سريان الرسم على المعدات والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي والمواد الضرورية للصناعة والمواد التموينية والمنتجات البترولية والحيوانات والطيور التي تعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة ومن ثم لم يمد حاجة لتحصيل الرسم على تلك البضائع ثم إعادة رده عند وصولها طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تيسيرا على مستوردي البضائع المشار اليها وعدم تعطيل جزء من رؤوس أموالهم .

كما نصت المادة الثالثة على أن يترد الرسم إذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه — ونصت المادة الأخيرة على العمل بأحكام المادتين ٢ و ٣ بأثر رجعي اعتباراً من ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ —

لمعالجة الحالات العديدة من هذا القبيل التي تمخضت من تنفيذه على الأساس الموضح بمصدر هذه المذكرة .

وتتشرف وزارة الاقتصاد والتجارة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره على أن ينفذ به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن الاصلاح الزراعي في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية
بعض الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة ١ — أولاً : لا يجوز لأي شخص أن يملك :

(أ) في الأرض المروية والشجرة أكثر من ٨٠ هكتارا .

(ب) في الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتارا .

أو ما يعادل هذه النسب من النوعين .

ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع .

ثانياً : يقصد بالأراضي المروية تلك التي تروى بالراحة أو بالرفع سواء كان الرفع من مياه جوفية أو من مياه الينابيع والأنهار .

وتقدر المساحة المروية المقصودة في هذا القانون بموردها الثابت من المياه لزراعة محصول صيفي وعلى أساس نصف لتر في الثانية للهكتار .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (١) الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — إضافة للحد الأعلى المنصوص عنه في المادة الأولى يحق للمالك أن يتنازل لاسكل من زوجه وأولاده عن مساحة لا تتجاوز :

(أ) ١٠ هكتارات في الأرض المروية .

(ب) ٤٠ هكتارا في الأرض البعلية .

أو ما يعادل هذه النسب من النوعين .

على ألا يتجاوز مجموع المساحة المتنازل عنها لأزواجه وأولاده ٤٠ هكتارا في الأرض المروية ، ١٦٠ هكتارا في الأرض البعلية أو ما يعادل هذه النسب من النوعين .

مادة ٣ — يقصد بالأولاد المذكورين في المادة السابقة :

(أ) الولد الحي بتاريخ صدور هذا القانون .

(ب) المولود قبل مرور ٣٠٠ يوم من تاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) فروع الولد المتوفى قبل صدور قرار الاستيلاء على الأرض وهؤلاء نصيب والدهم أو والديهم .

مادة ٤ — كل عقد يخالف هذا القانون يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٥ — تستولي الدولة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يتجاوز الحد الأعلى المبين في المادة الأولى والثانية من هذا القانون .

وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الأرض وغار الأشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء .

وعلى المالك أن يحسن استغلال الأراضي الزراعية إلى حين تمام الاستيلاء عليها .

مادة ٦ — لا يمتد في تطبيق هذا القانون :

(أ) بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها بقيد رسمي قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) بتصرفات المالك إلى فروعه وأزواجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وإن نزلوا متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل ١/١/١٩٥٠ وذلك دون الأضرار بحقوق الغير التي تاقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة بقيود رسمية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث والوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولي الدولة في هذه الحالة على ملكية ما يتجاوز الحد الأعلى المنصوص عنه في هذا القانون في مواجهة الورثة أو الموصى لهم بعد استيفاء ضريبة التركات .

مادة ٧ — خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون :

(أ) يجوز للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تملك أكثر من الحد الأعلى المنصوص عنه من الأراضي التي تستصلحها لبيعها وذلك وفق القوانين والأنظمة القائمة .

(ب) يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تمتلك مساحات من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا للاستغلال الصناعي .

(ج) ويجوز للجمعيات الزراعية العلمية أن تمتلك مساحة من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا لتحقيق أغراضها .

(د) يجوز للجمعيات الخيرية الموجودة عند العمل بهذا القانون أن تمتلك من الأراضي الزراعية ما يزيد عن الحد الأعلى ويكون للدولة الحق بالاستيلاء على المساحة الزائدة عن الحد الأعلى خلال عشر سنوات على أن تمنى الجمعية التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠ تقدماً .

(هـ) ويجوز للدائن بعد العمل بهذا القانون ، أن يمتلك أكثر من الحد الأعلى إن كان سبب الزيادة نزع ملكية مدين أو رسو مزاد علني على الدائن . ويجوز للدولة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ رسو المزاد العلني أن تستولي على المساحات الزائدة عن الحد الأعلى بالثمن الذي رسا به المزاد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠ من هذا القانون أيهما أقل . على أنه استثناء من هذا الحكم عند نزع الدائن للملكية الاطيان التي سبق له التصرف فيها وفقاً لحكم المادة الثامنة من هذا القانون فإن الحكومة تستولي عليها بثمان رسو المزاد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة ٩ من القانون أيهما أقل .

مادة ٨ — ابتداء من أول كانون الثاني سنة ١٩٥٩ يؤدي ملاك الأراضي الزراعية عن القدر الزائد على الحد الأعلى للمساكن طبقاً لهذا القانون ، بدل انتفاع للخزانة العامة يحدد بثلاثة أرباع متوسط بدل الايجار الذي يحدد طبقاً لأحكام المادة التالية .

ويحصل بدل الانتفاع المذكور في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون له نفس مرتبة الامتياز المقررة للضرائب ويحصل بالطرق الإدارية .

وعلى كل مالك ممن ذكروا في الفقرة الأولى أن يخطر الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وفي شهر كانون الثاني من كل سنة ، بمقدار الأراضي الزراعية التي يمتلكها أو يكون له نصيب في منفعتها . فإذا لم يقدم هذا الإخطار في الموعد المحدد أو قدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء بدل الانتفاع تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال ما ضاع على الخزانة أو ما كان يضيع عليها بسببه فضلاً عن إلزامه بأداء بدل الانتفاع وتقضى بالغرامة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٩ .

مادة ٩ — يكون لمن استولت الدولة على أرضه وفقاً لأحكام المادة الأولى الحق في التعويض ويحسب هذا التعويض على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها ، ويحدد هذا التعويض من قبل لجان أولية تؤلف في كل محافظة بقرار من وزير الزراعة من قاض من وزارة العدل ومهندس زراعي من وزارة الزراعة ، ومهندس مدني من وزارة الأشغال العامة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز حصة المالك المشار إليها في هذه المادة النسب التي يحددها قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ .

ويحق لصاحب التعويض الاعتراض أمام اللجان المنصوص عنها في المادة ١٨ من هذا القانون .

مادة ١٠ — يؤدي التعويض سندات على الدولة بفائدة مقدارها $\frac{1}{4}$ ٪ تستهلك خلال أربعين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف بها إلا للتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ويقبل أداؤها في الإقليم السوري ممن استحقها من الدولة أول مرة أو من ورثته في وفاة ممن الأراضي الزراعية التي تشتري من الدولة وفي أداء الضرائب على الأراضي الزراعية إن وجدت وفي أداء ضريبة التركات . ويحدد بقرار من رئيس الجمهورية مواعيد استهلاك هذه السندات وشروط وشروط تداولها . ويخصم من هذا التعويض ما يعادل متوسط بدل إيجار الأرض المستولى عليها مقدراً وفقاً لأحكام المادة السابقة وذلك عن مدة الانتفاع بها من تاريخ ابتداء السنة الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون إلى نهاية السنة الزراعية التي يتم خلالها الاستيلاء .

مادة ١١ — إذا كانت الأرض التي استولت عليها الدولة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز اقتطع من قيمة التعويض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق وللدولة أن تحل محل المدين في الدين بأن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد عن أربعين سنة .

مادة ١٢ — تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الأراضي التي تتخللها مع التعويض على أصحاب هذه الأراضي بأراض أخرى .

مادة ١٣ — توزع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد عن ٨ هكتارات في الأراضي المروية أو المشجرة ولا عن ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية .

ويشترط فيمن توزع عليه الأراضي :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من الإقليم السوري بالغاً سن الرشد .
(٢) أن تكون مهنته الزراعة أو حاملاً لشهادة زراعية أو من أفراد البدو المشمولين ببرامج التحضير .

(٣) ألا يكون مالكا لأرض زراعية أخرى بحيث إذا أضيفت إليها الأرض الموزعة لا تزيد ملكيته مجموعها عن الحد الأعلى المنصوص عنه في هذه المادة وتكون الأولوية في التوزيع لمن كان يزرع الأرض فعلاً أو مستأجراً لها أو مزارعها بالحصة أو عاملاً زراعياً ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا ثم يقر لغير أهل القرية وبفس التسلسل .

مادة ١٤ — يقدر ثمن الأرض الموزعة بمبلغ التعويض الذي دفعته الدولة في سبيل الاستيلاء عليها. مضافاً إليه ما يأتي :

(١) فائدة سنوية $\frac{1}{4}$ ٪ .
(٢) مبلغ إجمالي قدره ١٠ ٪ من الثمن مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى .
ويؤدي مجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية في مدى أربعين عاماً .

مادة ١٥ — تقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري تسمى مؤسسة « الإصلاح الزراعي » وتلحق هذه المؤسسة برئاسة الجمهورية ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية دون التقيد بالقواعد والنظم المعمول بها في الحكومة في النواحي المالية والإدارية وشئون الموظفين .

وتتولى هذه المؤسسة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .

ويكون لهذه المؤسسة مجلس إدارة ولجنة تنفيذية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٦ — ينشأ صندوق خاص لمؤسسة الإصلاح الزراعي ترصد فيه الأرقام الإجمالية لميزانية المؤسسة ويفتح له حساب خاص في المصرف المركزي تضاف إليه الدفعات التي يؤديها مشترون الأرض سداداً لثمنها كما يضاف إليه ما يعود من استثمار أموال هذه المؤسسة أو أية مبالغ أخرى تستحق لها أو ترصد لها في ميزانية الدولة يخصم عليه بالمبالغ اللازمة لاستهلاك سندات قرض الإصلاح الزراعي وبفوائد هذه السندات والمبالغ اللازمة لإدارتها كما يخصم عليه بالمصروفات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتبع في حساباته القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة وتخضع حساباته لتفتيش ورقابة ديوان المحاسبات ويشرف على أعمال الصندوق مجلس إدارة مكون من أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي على أن يضم لهم حاكم المصرف المركزي وتلحق ميزانيته بميزانية الدولة .

كما يختص هذا المجلس باقتراح طريقة استهلاك السندات ومواعيد وطريقة استثمار أموال هذا الصندوق ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ — يصدر مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي التفسيرات اللازمة لأحكام هذا القانون على أن تصدق بقرارات من رئيس الجمهورية وتعتبر هذه القرارات تفسيراً تشريعياً ملزماً وتُنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٨ — تشكل اللجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي لجأتاً فرعية تقوم بمهام الاستيلاء وحصر الأرض المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها .

وينظم بقرار من وزير الزراعة كيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة التنفيذية وبيان الإجراءات والأوضاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتصفية ما ينشأ من العلاقات بين المالكين القدماء والجدد من جهة والمستثمرين من جهة أخرى وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال والتوزيع .

مادة ١٩ — تشكل لجنة قضائية أو أكثر من قاض تكون له الرئاسة وعضو من المديرية العامة للصالح العقارية ينتدبهما وزير العدل بقرار منه وعضو عن مؤسسة الإصلاح الزراعي ينتدبه

وزير الزراعة بقرار منه . وتقوم هذه اللجان بفض المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذا القانون وخاصة الناشئة عن تحديد الملكية وتوزيع الأراضي المستولى عليها والتحقيق في البيانات والديون العقارية ، ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية إلا بعد التصديق عليها من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي .

ويمنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي الزراعية المستولى عليها والتي تكون محلاً للاستيلاء وفقاً للبيانات المقدمة من المالكين تطبيقاً لهذا القانون ، كما يمنع عليها النظر في المنازعات المتعلقة بالتوزيع وتعتبر الدولة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ويصبح العقار خالصاً من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أصحاب العلاقة تنقل الى التعويض المستحق على الأراضي المستولى عليها وتفصل فيها الجهات المختصة .

مادة ٢٠ — تسلم الأرض لمن آلت إليه من الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .

وطى من آلت اليه الأرض أن يقوم بزراعتها وأن يبذل في عمله العناية الواجبة وإذا تخلف عن ذلك أو أخل بأي التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون تقرر اللجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي التحقيق بواسطة اللجان الفرعية .

ولهذه اللجان بعد سماع أقوال ذوى العلاقة إصدار قرار معدل بإلغاء قرار توزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها اليه ويبلغ هذا القرار اليه بالطريق الإدارى قبل عرضه على اللجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي ولا يصبح نهائياً إلا بعد تصديق مجلس الإدارة عليه .

وللمجلس الإدارة تعديله أو إلغاؤه . وقراره بهذا الشأن قطعى لا يمكن الطعن فيه أو وقف تنفيذه أو المطالبة بأي تعويض من جرائه .

مادة ٢١ — يجوز للأفراد بعد تنفيذ أحكام هذا القانون أن يمتلكوا أكثر من الحد الأعلى إذا كان سبب الملكية الزراعية الميراث وتستولى الدولة على المساحات الزائدة مقابل التعويض المنصوص عنه في المادة ١٠ إذا لم يتصرف المالك في الزيادة خلال سنة من تاريخ تملكه أو تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول وذلك ضمن الشروط المنصوص عنها في المادة ٩ ، ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢٢ — يجوز للمالك إذا شجر أرضه البعلية بعد تطبيق هذا القانون أن يحتفظ هو أو من آلت اليه الأرض بحكم الميراث بالحد الأعلى للأرض البعلية .

ويجوز له إذا حول الأرض البعلية إلى مروية بمياه جوفية أن يحتفظ بالحد الأعلى للأرض البعلية . وإذا تحولت الأرض البعلية إلى أرض مروية واستفاد المالك من مياه الأنهار أو مشاريع الري التي تقوم بها الدولة جاز له أن يحتفظ بالحد الأعلى للأرض المروية ما لم تكن الأرض قد شجرت

فيحتفظ بالحد الأعلى للأراضي البعلية ، ويفصل مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي في اعتبار الأرض مشجرة أو غير مشجرة بقرار نهائي غير قابل لأي طعن .
وكل تغيير يجريه المالك على الأرض المروية سابقاً ، بعد العمل بهذا القانون تهرباً من تطبيق أحكامه يعتبر باطلاً .

مادة ٢٣ — يقدم كل مالك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بياناً خطياً موقعاً منه ومصدقاً عليه من المرجع الرسمي يشتمل على البيانات الآتية :

- (١) ما يملكه المصريح من الأراضي الزراعية المسجلة في السجل العقاري أو مختلف سجلات التملك .
- (٢) الحصص الإرثية التي حصل عليها ولم يتم نقلها على اسمه في السجلات العقارية .
- (٣) الأراضي المحكوم له بها بموجب قرارات قضائية اكتسبت الدرجة القطعية ولم يتم تسجيلها في السجلات العقارية أو بموجب قرارات لم تكتسب الدرجة القطعية .
- (٤) الأراضي الأخرى غير المسجلة والتي يدعى التصرف بها ، على أن تتضمن هذه البيانات أرقام المقاربات ومواقعها ونوع زراعتها ومساحة كل فئة منها ويحق للجان الفرعية أن تطلب إلى المالكين بأسمائهم تقديم مثل هذه البيانات مباشرة إليها ، وعلى المالكين أن يقدموا هذه البيانات خلال شهرين من تاريخ التبليغ ، وكل أرض للمالك لم يذكرها في التصريح المنوه عنه في هذه المادة يعتبر المالك متنازلاً عنها وتكون ملكاً للدولة دون تعويض .

مادة ٢٤ — تطبق أحكام هذا القانون مبدئياً على الأراضي المسجلة في مختلف السجلات العقارية وقيود التملك .

أما الأراضي التي صدر أو يصدر بتسجيلها أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية فيراعى بشأنها الأحكام التالية :

(أ) بالنسبة للأحكام الصادرة قبل صدور هذا القانون ولم تنقل إلى السجلات العقارية فيقتضى على صاحبها أن يطلب تنفيذها في السجل العقاري خلال مدة شهرين من تاريخ صدور هذا القانون على الأكثر .

(ب) أما الأحكام التي تصدر بعد صدور هذا القانون فيجب تسجيلها في غضون شهر من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية .

وعند تسجيل الأحكام المذكورة في الفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة في السجلات العقارية يقتضى على صاحب الحكم أن يقدم بياناً بما يملك وفق نصوص هذه المادة مع بيان ما إذا طبق أحكام هذا القانون على أملاكه الأخرى وعلى أمانة السجل العقاري أن تبلغ ذلك خلال أسبوع من تقديم البيان إلى اللجان الفرعية المنصوص عنها في المادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٢٥ — لا يجوز لمن آلت إليه الأرض الموزعة وفقاً لأحكام المادة ١٤ ولا لورثته من بعده التصرف فيها (التنازل عنها) قبل وفاء ثمنها كاملاً ولا يجوز قبل وفاء ثمنها نزع ملكيتها سداداً للدين إلا أن يكون الدين للدولة أو للمصرف الزراعي .

وللدولة أن تستملك جزءاً من هذه الأراضي للنفع العام وفقاً لقانون الاستملاك المعمول به .

مادة ٢٦ — يجوز لمجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعى أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لإقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك حسب حاجتها أو بناء على طلب المؤسسات والصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة .

ويجوز لمجلس الإدارة تأجيل التوزيع في بعض المناطق إذا اقتضت ذلك مصلحة الإنتاج القومى وللجنة أيضاً أن تبيع الأفراد بالثمن وبالشروط التى تراها أجزاء الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومى أو أى نفع عام .

كما يجوز للجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعى أن تستبدل أجزاء من الأراضي المستولى عليها بأراض أخرى ولو كان البديل بمقابل معدل تقضى أو عيى عند اختلاف قيمة البديلين .

مادة ٢٧ — يعاقب بالسجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات :

(أ) كل من يقوم بعمل يكون من شأنه تعطيل تنفيذ أحكام المادة الأولى من هذا القانون فضلاً عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها .

(ب) كل من يعتمد من مالكي الأرض التى يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تقويت الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها أو يخالف عمداً حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥ فضلاً عن مصادرة ثمن الأرض .

(ج) كل من يتصرف تصرفاً يخالف المادة السابعة مع علمه بذلك .

(د) كل من يمتنع عن تقديم البيانات اللازمة لمجلس الإدارة أو للجنة التنفيذية أو لإحدى لجانها فى الميدان القانونى إذا كان يقصد تعطيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

(هـ) كل من يتأخر فى تنفيذ الأحكام القضائية المنصوص عنها فى المادة ٢٤ فى المدد المعينة .

(و) كل من غير من صفات أرضه الزراعية تهرباً من تطبيق أحكام هذا القانون .

ويعفى من العقاب بما فى ذلك المصادرة كل بائع أو شريك باء من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة .

الباب الثانى

فى جمعيات التعاون الزراعى

مادة ٢٨ — تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من آت اليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من ٨ هكتارات من الأراضي المروية أو المشجرة أو ٣٠ هكتاراً من الأراضي البعلية .

ويجوز بقرار من مؤسسة الإصلاح الزراعى إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية إذا اقتضت الحال ذلك .

وتخضع الجمعية التعاونية للأحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية ولأحكام المواد التالية .

مادة ٢٩ — تقوم الجمعية التعاونية بالأعمال الآتية :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ج) تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وحفر الآبار .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخضع من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والضرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

مادة ٣٠ — تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره مؤسسة الإصلاح الزراعي ، ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

مادة ٣١ — تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقاً للأحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية .

مادة ٣٢ — تصدر مؤسسة الإصلاح الزراعي القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من أحكام .

مادة ٣٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن حالة الطوارئ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ المتضمن تنظيم الإدارة العرفية ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية الصادر في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يعمل بالقانون المرافق في شأن حالة الطوارئ .

مادة ٢ — يأنى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في ١٩٤٩/٦/٢٢ والقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

قانون بشأن حالة الطوارئ

مادة ١ — يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء .

مادة ٢ — يكون إعلان حالة الطوارئ وإنهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار إعلان حالة الطوارئ ما يأتي :

(أولا) بيان الحالة التي أعلنت بسببها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (ب) الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

(ثانياً) تحديد المنطقة التي تشملها .

(ثالثاً) تاريخ بدء سريانها .

مادة ٣ — لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية :

(١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال .

(٢) الأمر بمراقبة الرسائل أيّاً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتمطيلها وإغلاق أماكن طبعتها .

(٣) تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها ، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

(٤) الاستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما تستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .

(٥) سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة .

(٦) إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد بين المناطق المختلفة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في المادة السابقة على أن يمرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له .

مادة ٤ — تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . وإذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر .

وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ويعمل بالمحاضر المنظمة في استثنائات مخالفات هذا القانون إلى أن يثبت عكسها .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو أربعون ألف ليرة .

وإذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو خمسمائة ليرة —ورية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

ويجوز للمقبوض عليهم في غير الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي والجرائم الأخرى التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يتظلم من أمر حبسه المحكمة المختصة .

وللمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم أيّاً كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها ويكون قرار المحكمة في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي أو الجرائم التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك .

مادة ٧ — تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية (الابتدائية) والمليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيّاً كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة . ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة .

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة إلى القضاة والمستشارين ، ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط .

مادة ٨ — يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها .

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ، ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة .

مادة ٩ — يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

مادة ١٠ -- فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي يختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها .
ويكون للنسابة العامة عند التحقيق كافة السلطات الخولة لها ولتأضي التحقيق وإفرفة الاتهام (قاضي الإحالة) بمقتضى هذه القوانين .

مادة ١١ -- لاتقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة .

مادة ١٢ -- لايجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ -- يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة .
كما يجوز له الأمر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة .

مادة ١٤ -- يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسبباً .

فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب التصديق عليه فى جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين فى الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

مادة ١٥ -- يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين فى المادة السابقة ، وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها .

مادة ١٦ -- يندب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشارى محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين ، على أن يماونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته الثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوى الشأن وإبداء الرأى ، ويودع المستشار أو المحامى العام فى كل جنائية مذكورة مسببة برأيه ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .

وفى أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامى العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

مادة ١٧ -- لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصاته المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وفى كل أراضى الجمهورية أو فى منطقة من مناطق معينة منها .

مادة ١٨ — لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بما يكون لقائد القوات العسكرية في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١٩ — عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للإجراءات المتبعة أمامها .
أما الجرائم التي لا يكون المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم فتحال إلى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها .

مادة ٢٠ — يسرى حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة على القضايا التي يقرر رئيس الجمهورية إعادة المحاكمة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل إلغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها والأحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقاً لما تقرره هذه المادة والمادة السابقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتمديد بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المواد ٦ و ٧ و ١١ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على النحو الآتي :

« مادة ٦ — يؤدي التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ١٠ ٪ تستهلك خلال أربعين سنة ، وتكون هذه السندات إسمية ، ولا يجوز التصرف فيها إلا لمن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة ويقبل أداؤها في إقليم مصر ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (هـ) الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

الوفاء بثمن الأراضي البور التي تشتري من الحكومة وفي أداء الضرائب على الأطيان التي لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون وفي أداء ضريبة التركات والضريبة الإضافية على الأطيان المفروضة بموجب هذا القانون

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الخزانة بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

« مادة ٧ — إذا كانت الأراضي التي استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استنزل من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق ، وللحكومة إذا لم تحمل محل الدين في الدين ، أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على أربعين سنة . وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣ ٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعية الديون المدومة .

وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

« مادة ١١ — يقدر ثمن الأرض المزروعة بمبلغ التعويض الذي أدته الحكومة في سبيل الاستيلاء عليها مضافاً إليه ما يأتي :

(١) فائدة سنوية سعرها ١ ٪ .

(٢) مبلغ إجمالي يقدر بـ ١٠ ٪ من ثمنها في مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى .

ويؤدي مجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية في مدى أربعين عاماً من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان لم يستحق منه شيء قبل العمل به . فإذا كان قد استحق من الثمن شيء قبل العمل بهذا القانون ، فيسدد الباقي منه على أقساط متساوية في مدى المدة المكتملة لأربعين عاماً .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدةرقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وطى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ تشتري لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ بالأسعار الآتية :

الكرنك رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

للنوفى رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٤ ريالاً للقنطار .

الجيزة ٣٠ رتبة جود بسعر ٥٩ ريالاً للقنطار .

الندرة رتبة جود بسعر ٥٧ ريالاً للقنطار .

الأشمونى رتبة جود بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

ويصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراراً بتحديد أسعار باقى الرتب من هذه الأصناف .

مادة ٢ — يصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراراً بتحديد أسعار أصناف القطن التى لم تذكر بالمادة السابقة

مادة ٣ — على وزير الاقتصاد والتجارة تنفيذ هذا القرار وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ صفر سنة ١٣٧٨ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل رسم الصادر على القطن في الإقليم المصرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في مصر بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ بتعديل رسم الصادر على القطن المعدل بالمراسم الصادرة في ٨ مايو سنة ١٩٥١ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ ، وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ ، وقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨ ؛ وعلى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن التعريفات الجمركية ورسم الإنتاج ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحصل رسم صادر على القطن وفضلاته على النحو التالي :

مليم جنيه

٢ ٧٠٠ (جنيهان وسبعمائة مليم) عن كل ١٠٠ كيلو قائم من القطن (صنف الكرنك والنوفى) .

١ ٦٠٠ (جنيه وستمائة مليم) عن كل ١٠٠ كيلو قائم من القطن من الأصناف الأخرى .
٥٠٠ — (خمسمائة مليم) عن كل ١٠٠ كيلو قائم من فضلات القطن .

مادة ٢ — يبطل العمل بأحكام القرار الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — على وزير الحزاة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به في إقليم مصر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٣٧٨ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

باستمرار إعلان حالة الطوارئ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليمي مصر وسورية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر في مصر بإعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى الرسوم رقم ٣٤٦٩ الصادر في سورية في ٣٠/١٠/١٩٥٦ بإعلان الإدارة العرفية المعدل بمرسوم رقم ١٠٢٠ في ٧/٤/١٩٥٧ ومرسوم ٢٠٢٦ في ٢٣/٧/١٩٥٧ ؛

ولاستمرار الأسباب الموجبة لصدور القرار والمرسوم المشار إليهما ؛

قرر :

مادة ١ — يستمر إعلان حالة الطوارئ ويشمل نطاقها إقليمي الجمهورية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (ج) الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

وزارة التكوين :**قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨^(١)**

بإضافة التصدير النقي إلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢
بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب
بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد
الأرباح والقوانين للمدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع
التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار ؛

وعلى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ بإضافة التصدير النقي إلى الجدول المرافق للمرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — يضاف بند جديد برقم خامساً إلى المادة (١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢
المشار إليه نصها الآتى :

« خامساً — التصدير النقي :

- ١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع هذه النسبة كالتالى :
- ٥ ٪ المستورد .
- ٢ ٪ لتاجرى الجملة ونصف الجملة معاً .
- ٥ ٪ لتاجر التجزئة « .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية
تحريراً فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٨ يونيه سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ مكرر الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٨

قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بالغاء المادة ١٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن
استخراج الدقيق وصناعة الخبز .

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :
- « مادة ١٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب الخبز الأفرانكية والمصانع
التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يهوزوا بأي صفة كانت دقيقاً غير دقيق
القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محلياً أو المستورد » .
- مادة ٢ — تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
- مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
- تحريراً في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨^(٢)

بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧
بتنظيم تداول الشاي والبن

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ٨ مكرراً إلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه
ونصها كالآتي :

(١ ، ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ .

« مادة ٨ مكرر — كل مصنع لتعبئة الشاي لا يقوم باستلام الكمية المقررة له منه خلال عشرين يوماً من تاريخ الإذن الصادر له بالاستلام يسقط حقه فيها . وفي حالة عدم قيام المصنع باستلام الكميات المقررة من الشاي خلال شهرين متتاليين يسقط حقه نهائياً في المطالبة بحصة الشاي المقررة للمصنع » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية
تحريراً في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٣ يونيه سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن تعبئة الأرز الأبيض المنقى أو أى مادة غذائية أخرى
مسعرة في عبوات خاصة .

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسميرة الجبرية وتحديد الأرباح والقوانين الممدلة له ،
وعلى القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى في عبوات خاصة تؤدي إلى زيادة السعر الرسمي إلا بترخيص من وزارة التموين ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يشترط فيمن يطلب الترخيص بتعبئة الأرز في عبوات خاصة الشروط الآتية :
(أ) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شريكا في مضرب منها أو يعمل لحساب أحدها

(ب) أن يكون الطالب مقيدا في السجل التجارى منذ عشر سنوات على الأقل حتى صدور هذا القرار لتجارة الأرز ولا يسرى هذا الشرط على الأشخاص المرخص لهم بتعبئة الأرز قبل العمل بهذا القرار .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والمهيات التى يرى وزير التموين استثنائها للصالح العام .
(جـ) أن يكون لدى الطالب مصنعا مجهزا تجهيزا فنياً مستوفياً للشروط الصحية مرخصاً له بتنقية وتعبئة الأرز الأبيض المنقى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة يرغب في تعبئتها تعبئة خاصة .

مادة ٢ — على المعبئين للأرز الأبيض المنقى أو أى مادة أخرى مسعرة يرغبون في تعبئتها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التى تحددها الوزارة في هذا الشأن

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٨ .

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالفقرة (رابعاً) من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .
 مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
 تحريراً فى ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٣ يونيه سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ،
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص الآتى :
 « مادة ١٥ — لا يجوز بيع الأرض الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد الاستعمال أو طرحه للبيع إلا إذا كان ملوناً باللون الأخضر بنسبة ٢٠ ٪ (اثنان من مائة فى المائة) من أخضر (ع) أو أخضر (ن) وكان من أحد الأصناف الآتية :

(١) أرض ممسوح عادة :

وهو الأرض الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً ويجب ألا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن ٢ ٪ ونسبة الكسر عن ٢٠ ٪ والحبة الصفراء عن ١,٥ ٪ .

(ب) أرض ممسوح مخصوص :

وهو الأرض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً ويجب ألا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن ١ ٪ ونسبة الكسر عن ٨ ٪ والحبة الصفراء عن ١ ٪ .

(ج) ويجوز استعمال الملح والجبس أو أحدهما فى تبييض الأرض الممسوح العادة والأرض الممسوح الخصوص المنصوص عليهما فى الفقرتين (١) و (ب) من هذه المادة على ألا تزيد نسبة الملح والجبس أو أحدهما على ١ ½ ٪ .

(د) ويقصد بالأرض الكسر المنزه عنه فى هذا القرار ما كان حجمه أقل من نصف الحبة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر الصادر فى ٩ يوليه سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ .
تحريراً في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٩ يولييه سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على أصحاب مصانع الحلوى والمسؤولين عن إدارتها قهر إنتاج الحلوى الطحينية على النوعين التاليين :

(١) النوع الأول : وتكون المادة السكرية فيه ٢٥ ٪ سكر و ٧٥ ٪ جلوكوز .

(٢) النوع الثانى : وتكون المادة السكرية ١٠٠ ٪ سكر .

ويكون إنتاج هذا النوع الأخير من الحلوى بنسبة ٣٠ ٪ من الكميات التى تنتجها المصانع لمن يرغب فى إنتاجها مع مراعاة تنفيذ المواصفات التى وضعتها الوزارة فى شأن إنتاج وتعبئة الحلوى الطحينية والمعلنة فى جداول التسعير الجبرى .

مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع الحلوى الطحينية صناعة أنواع أخرى من الحلوى الطحينية . ويجوز لهم أن ينتجوا بترخيص خاص مقادير الحلوى الطحينية التى يحتاجون إليها للوفاء بالتزاماتهم أو للتصدير إلى الخارج من غير النسب المقررة .

مادة ٣ — على أصحاب مصانع الحلوى والمسؤولين عن إدارتها أن يسكوا سجلاً خاصاً يشتمون فيه أولاً بأول مقادير الحلوى الطحينية التى ينتجونها من كلا النوعين المنوه عنهما فى المادة الأولى من هذا القرار ومقدار ما يبيعهونه من كل منهما والكميات المتبقية لديهم من كل نوع . ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات قانونية منتظمة تتضمن البيانات المطلوبة .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر الصادر فى ٩ يولييه سنة ١٩٥٨

١٥٠ جنياً، وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٥ — يلغى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٩ يوليه سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتحديد الأرباح بالنسبة لجميع الأدوات المنزلية المستوردة
المصنوعة من الصينى بكافة أنواعه

وزير التموين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد
الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن إضافة شئون الأسعار للتموين ؛
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك بالنسبة لجميع الأدوات المنزلية المستوردة
المصنوعة من الصينى ٤٥ ٪ من تكاليف الاستيراد يوزع كما يلى :

١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد ،

٨ ٪ » » » لتاجر الجملة .

٢٢ ٪ » » » التجزئة .

ويقصد بالمصنوعات الصينية الصحون والسلاطين وفناجيل القهوة وفناجيل الشاي سواء بيعت
بالأطقم أو الدبسة أو القطعة وسواء أكانت مصنوعة من الفخار أو الفينانس أو البورسلان بكافة
أنواعها وأشكالها ودرجاتها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بإقليم مصر يوم ٢٣ أغسطس
سنة ١٩٥٨ .

تحريراً فى غرة صفر سنة ١٣٧٨ (١٦ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ مكرر الصادر فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣
بشأن تنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية ؛
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١ من القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ المشار
اليه النص الآتي :

« على أصحاب المعاصر التي تستخدم بذرة القطن في صناعتها والمسؤولين عن إدارتها أن يقوموا
بوزن جميع كميات البذرة التي ترد اليهم وزناً فعلياً بحضور مهندس الزراعة المقيمين بالمعاصر وأن
يثبت ذلك الوزن بسجل حركة البذرة وأن يحسبوا السجلات الآتية » :

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٣ صفر سنة ١٣٧٨ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨^(٢)

بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية والقرارات المعدلة له
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة وتجار الجملة والتجزئة حيازة كميات من

زيت بذرة القطن السائب أو المعبأ المخصصة للاستهلاك العائلي غير الكميات المرخص لهم بها لاستخدامها في صناعاتهم . أو الاتجار فيها .

مادة ٢ — يحظر على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية غير المخصصين لتوزيع مواد التموين حيازة كميات من زيت بذرة القطن السائب أو المعبأ المخصصة للاستهلاك العائلي إلا إذا كانت من الكميات المرخص بصرفها في السوق الحرة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣ صفر سنة ١٣٧٨ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإضافة الأقمشة والنسوجات الصوفية المنتجة محلياً للجدول

الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار للتموين ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف الأقمشة والنسوجات الصوفية المنتجة محلياً إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٥ صفر سنة ١٣٧٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

أوامر عسكرية :**أمر رقم ٣٥**

بتعديل الأمر رقم ١ خاص بالرقابة (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في مصر؛
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى الأمر رقم ١ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ خاص بالرقابة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١ ، ٣ من الأمر رقم ١ الخاص بالرقابة النصان التاليان :
« مادة ١ — تفرض من الآن وإلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن — رقابة عامة في جميع أنحاء البلاد ومياهاها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد — وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الأخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للاذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والأسطوانات الفوتوغرافية وغيرها من الرسائل الناقلة للأصوات أو للصور . على أنه لا تخضع لهذا الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة المصرية »

« مادة ٣ — يتولى الرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطني والأمن العام فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التي تسرى عليها أحكام الرقابة وفقاً لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو أن يحرقها أو يصادرها أو يدمرها أو يتصرف فيها على أي وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة وله أن يسلمها إلى السلطات المختصة عند الاشتباه في وجود جريمة ، كما له أن يعطل الجرائد والمطبوعات الدورية إمامائياً أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط آلات الطبع وأدواته وأن يستولى على الأماكن التي استخدمت في الشؤون التي تقع مخالفة لأحكام الرقابة . كما له أن يصادر أي جهاز يصلح لإرسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكي أو التليفون اللاسلكي أو بواسطة إشارات مرئية أو بأي وسيلة أخرى .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

أمر رقم ٣٦

خاص بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين^(١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية الصادر في مصر والقوانين المعدلة له ؛
وعلى الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ خاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ؛

وعلى الاتفاق الموقع بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية فرنسا في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ — إنهاء العمل بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى الرعايا الفرنسيين.
مادة ٢ — يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم وفقاً للأجراءات التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة والحارس العام كل في حدود اختصاصه .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره ولوزير الاقتصاد والتجارة أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذه .

تحريراً في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٣ مكرر الصادر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

نصدرة نقابة المحامين

نوفمبر
سنة ١٩٥٨

السنة التاسعة والثلاثون

العدد
الثالث

إذا أتاكَ الخصم وقد فقت عينه فلا تحكم له حتى
يأتى خصمه ، فلم له قد فقت عيناه جميعاً .

عمر بن عبد العزيز

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر الجمهورية الآتية :

عدد

- ٢٩ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
 - ٧ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية.
 - ١٠ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا
 - ١ حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
 - ١ حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف
 - ٢ حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف
 - ٢ حكيمين صادرين من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
- (القضاء المدني)
- (القضاء التجاري)

تأثير الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضي .

براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — التطور الحديث في التشريع المصري الخاص بها —
للأستاذ محمود كامل المحامى .

وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة وإلغاؤها — للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة
القاهرة الابتدائية .

مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة — للدكتور محمد عبد الجواد — الأستاذ بالمعهد
الإسلامى بباريس .

النظام العام فى الأحوال الشخصية فى مصر — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة
الأحوال الشخصية للأجانب .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل
العمل بالهيئات الأجنبية . ص ١٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم
التشريعى رقم ٨٦ المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ بإلغاء الوقف الدرى والمشارك وحل الأوقاف
الدرية والمشاركة وتصفيتهما . ص ١٦٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تأسيس المصرف
الصناعى فى الإقليم السورى . ص ١٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٨ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات .
ص ١٧٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة بالإقليم المصري . ص ١٧٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨ بإلزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين . ص ١٧٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله .
ص ١٧٨

قرارات رئيس الجمهورية :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله . ص ١٨٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع طرح النهر لصغار المزارعين . ص ١٩٢

أوامر جمهورية :

أمر رقم ٣٩ بتشكيل محكمة أمن دولة عليا . ص ١٩٧

أمر رقم ٤٠ بتشكيل محاكم من الدولة . ص ١٩٨

أمر رقم ٤١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة . ص ١٩٨

وزارة الداخلية :

قرار بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ بالألحقة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ . ص ٢٠٠

وزارة الاقتصاد والتجارة :

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الألحقة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) . ص ٢٠١

قرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ . ص ٢٠٢

وزارة الزراعة :

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة

١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها . ص ٢٠٣

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزارى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة

١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها . ص ٢٠٤

وزارة التمسوين :

قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض . ص ٢٠٥

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ . ص ٢٠٧

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تداول الصفيح والصاج . ص ٢٠٨

نوفمبر
سنة ١٩٥٨

المحكمة

العدد الثالث
السنة التاسعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعثمان رمزي ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي
المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه
بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع
بملف القضية .

(القضية رقم ١٥٩٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

٨٦

٧ يناير سنة ١٩٥٨

١ - رشوة . نقض « المصلحة في الطعن » . انعدام
مصلحة المتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .
١٠٣ ج .

ب - رشوة . وجوب اختصاص الرئيس بجميع
العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون
العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب
الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره

٨٤

٦ يناير سنة ١٩٥٨

حكم . بيفائه . خطأ الحكم في المادة المنطبقة . انتهاؤه
إلى النتيجة الصحيحة . لا عيب .

المبدأ القانوني

إن خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على
واقعة الدعوى لا يعيبه مادام قد انتهى إلى نتيجة
يقرها القانون .

(القضية رقم ١٦١٠ سنة ٢٧ ق) .

٨٥

٧ يناير سنة ١٩٥٨

دفاع . تحقيق . خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة
تحليل البقم التي وجدت بملابس المتهم . لا إخلال بحق
الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان الملف المطبوع قد أغفل ذكر
نتيجة تحليل البقم التي وجدت بملابس المتهم
فإنه لا يجوز النعي على المحكمة بأنها أخلت

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أشار في صدره إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها ، ثم انتهى في منطوقه بذكر عبارة « وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر ، فإن في إيراد ذلك ما يكفي في بيان نصوص القانون الذي طبقته المحكمة وأدانت المتهمين بمقتضاه .

(القضية رقم ١٥٨٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

٨٩

١٣ يناير سنة ١٩٥٨

متشردون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه . القضاء ببراءة المتهم استناداً إلى أن الجريمة المتخذة أساساً للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم . صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أفصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارفاها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخذة أساساً للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة استناداً إلى ذلك ، فإن ماقرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ١٦٤٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وابراهيم عثمان يوسف وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

وأخذه العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى . بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

٢ — لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(القضية رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٨٧

١٣ يناير سنة ١٩٥٨

حكمة الموضوع . دفع . حكم « تسبب كاف » . الدفع بشيوع التهمة . عدم استلزامه رداً خاصاً من المحكمة .

المبدأ القانوني

إن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به .

(القضية رقم ١٥٤٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى فاضل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٨٨

١٣ يناير سنة ١٩٥٨

حكم . بياناته . إشارة الحكم إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها وإلى إطلاعها على تلك المواد . كفاية ذلك في بيان نصوص القانون الذي طبقته المحكمة .

٩٠

١٤ يناير سنة ١٩٥٨

حكم • بياناته • عقوبة • ظروف مخففة • إنزال المحكمة
حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة إليها • لا عيب •

المبدأ القانوني

إن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من
قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة
إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي
أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون
وما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات
محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان
الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر
الذي رآته .

(القضية رقم ١٢٠٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

٩١

١٤ يناير سنة ١٩٥٨

١ - اشتراك • الاشتراك بالاتفاق والمساعدة •

متى يتحقق ؟

ب - اشتراك • قبض بدون وجه حق • حكم « تسبب
معيب » • استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية
القبض على المجني عليه وتعذيبه إلى وساطته في إعادة المجني
عليه وقبض الفدية • قصور •

المبادئ القانونية

١ - لا يتحقق الاشتراك في الجريمة إلا
إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع
تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا
الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة

وقتية أو مستمرة .

٢ - متى كان قوام الأدلة التي أوردتها
الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق
والمساعدة في جناية القبض على المجني عليه
وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المجني
عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي
تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدل على قصد
الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة
للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة
عنها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ١٢٠٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان
يوسف المستشارين) .

٩٢

١٤ يناير سنة ١٩٥٨

قتل عمد • حكم « تسبب كاف » • عدم تحدث الحكم
عن طريقة القتل ما دام قد ثبت وقوع القتل • لا عيب •

المبدأ القانوني

إن طريقة القتل ليست من البيانات
الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في
الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلاً .

(القضية رقم ١٥٩٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي
المستشارين) .

٩٣

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

إجراءات • شفوية المرافعة • إصرار التهم على حضور

قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بأن ما معه ليس مملوكاً له . هو تفتيش صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملا بساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيبة ليس مملوكاً له فقام بتفتيشه ، فان الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل .

(القضية رقم ١٧١٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل و ابراهيم عثمان يوسف ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

٩٦

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

استئناف . ميعاده . وجود مانع قهري حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة . عدم سريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه أو علمه رسمياً بصدور الحكم .

المبدأ القانوني

إن انخراط المعارض في خدمة البوليس منذ اليوم الذي نظرت فيه المعارضة وترحيله من جهة إلى أخرى يعد مانعاً قهرياً حال بينه وبين حضور الجلسة والعلم بصدور الحكم الذي صدر فيها ، وينبئ على ذلك أن ميعاد الاستئناف لا يسرى بالنسبة إليه إلا من يوم إعلانه أو علمه رسمياً بصدور الحكم .

(القضية رقم ١٧١٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

الشاهد . عدم إجابة المحكمة هذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان محامى المتهم قد طلب بجاسة المحاكمة سماع الشاهد الذى تخلف عن الحضور لمرضه فلم تعتد المحكمة بهذا الطلب فأصر الدفاع في مرافعته على وجوب مناقشته ولكن المحكمة ضربت صفحاً عن طلبه وقضت بإدانة المتهم إستناداً إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض .

(القضية رقم ١٧٠٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة)

٩٤

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

دعوى مدنية . تعويض . متى ينتقل التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب الجنى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير ؟ م ٢٢٢ مدنى .

المبدأ القانوني

إن التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب الجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه لا ينتقل عنه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(القضية رقم ١٧١١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفى و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٩٥

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

تفتيش . اقتياد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس .

٩٧

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

اختلاس أشياء محجوزة . حجز إدارى . متى ينقذ ؟
المبدأ القانونى .

أوجب الشارع دائماً لانعقاد الحجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لنتقل إلى عهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ فى تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الإدارى عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(القضية رقم ١٧١٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حمى خاطر المستشارين) .

٩٨

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

١ - نقض « أسباب جديدة » اعراض المتهم على الإجراءات التى تمت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب - شيك . حمل الشيك تاريخاً واحداً . عدم قبول ادعاء المتهم أن الشيك حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان ما يشكو منه المتهم بصدد عدم إعلانه بجلسة المعارضة هو اعتراضه على الإجراءات التى تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثانى درجة ومعه محام فكنته من إبداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئاً مما اعترض به فى أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً ، فإن مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإشهار إفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذى يحمله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد إشهار الإفلاس وفى وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(القضية رقم ١٧٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفى وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٩٩

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

لإجراءات . شفوية المرافعة . تأسيس المحكمة بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد فى الدعوى . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أى شاهد في الدعوى أو تجرى تحقيقاً فيها في أى من درجتى التقاضى وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون باطلا لعدم بيانه السبب في عدم إجراء التحقيق .

(القضية رقم ١٧٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل ومحمود حلمي خاطر المستشارين)

١٠٠

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

١ — سرقة . شروع . صورة واقعة يتوافر فيها الشروع في السرقة .

ب — سرقة . إجراءات . تسليم الموقوفات للمجنى عليه بعد معاينتها وقبل الحكم في الدعوى . لا عيب .

ج — تحقيق . معاينة . استناد الحكم الى المعاينة التي أجريت في التحقيق في غيبة المتهم . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الاقطان من عنبر الفرفرة بالشركة ووضعها في أكياس بفناء المحلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الاقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في

سرقة وليس سرقة قامة .

٢ — إن تسليم القطن المسروق للشركة المجنى عليها بعد معاينته وإثبات حالته لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي تمت في الدعوى .

٣ — لا يعيب الحكم أن يطمئن إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

(القضية رقم ١٧٢٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

١٠١

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

إثبات . خير . دفاع . رفض المحكمة طلب التهم مناقشة الحير لأسباب تبرره . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رأته — وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت إلى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(القضية رقم ١٧٢٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين)

١٠٢

٢٠ يناير سنة ١٩٥٨

نقض . لإجرائه . من له حق الطعن . غرفة الاتهام .
الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنائية
إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .
وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب
الطعن .

المبدأ القانوني

أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤
من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٦ من
قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن — في
الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنائية
إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو
مخالفة — عن النائب العام أو المحامي العام ،
فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم
الكتاب — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب
الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب
عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره
بإياها . ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذي قرر
بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس
نيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير
الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العام
للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم
الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون
غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(القضية رقم ١٧٢٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمد عطية اسماعيل
المستشارين) .

١٠٣

٢١ يناير سنة ١٩٥٨

قتل عمد . نية القتل . استعمال سلاح ناري وإلحاق
إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه . عدم
إفادته حتما قصد إزهاق الروح .

المبدأ القانوني

إن مجرد استعمال سلاح ناري وإلحاق
إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم
المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد إزهاق
روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة
في إثبات قيام هذا القصد .

(القضية رقم ١٢٠٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي
المستشارين) .

١٠٤

٢١ يناير سنة ١٩٥٨

نقض . لإجرائه . ميعاد الطعن . صدور الحكم على
المتهم باعتبار معارضته كأن لم تكن وهو مقيد الحرية .
عدم افتتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور
ذلك الحكم .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم
الذي صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كأن
لم تكن ، ونجحت الأوراق بما يثبت علم المتهم
رسمياً بصدور ذلك الحكم ، فإنه يتعين احتساب
ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .

(القضية رقم ١٥٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي
ومحمد عطية اسماعيل وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

على بور سعيد من حالات القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها .

المبدأ القانوني

إن الظروف التي مرت بها بورسعيد أثناء العدوان الثلاثي من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التي يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذي لم يتم إلا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(القضية رقم ١٥٩٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٠٧

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

دفاع . طلب المعاينة . حكم «تسيب معيب» . طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة للتحقق من حالة الضوء بنفسها . عدم ردها على هذا الطلب . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية المتهم عند إلقاءه المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح رداً على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(القضية رقم ١٧٣٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي استشارين) .

١٠٥

٢١ يناير سنة ١٩٥٨

١ - تلبس . صورة واقعة يتوفر فيها التلبس . ٣٠ ج .

ب - تفتيش . ضبطية قضائية . وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . اعتبار التفتيش صحيحاً ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم . ١٢٤ ج .

المبادئ القانونية

١ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمازات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حقه القبض عليه وتفتيشه استناداً إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - لمأموري الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة إحراز مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم ، إذ قد يتضح إنقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لآثره .

(القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٠٦

٢١ يناير سنة ١٩٥٨

تفتيش . إجراءاته . ميعاد الطعن . اعتبار المدوان الثلاثي

١٠٨

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

نقض . أسباب جديدة . بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

المبدأ القانوني

إن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٧٣٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٩

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

تفتيش . بطلانه . عدم وقوع التفتيش على المتهم أو منزله . دفعه ببطلان التفتيش . غير جائز .

المبدأ القانوني

متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حرية ، فإن الدفع ببطلان التفتيش — على أى أساس أقيم — غير مجد في هذه الحالة .

(القضية رقم ١٧٣٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وفهم بس جندي المستشارين) .

١١٠

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

تحقيق . إجراءات . استدعاء النيابة الشاهد لسماع أقواله بناء على طلب التهم . اعتذاره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا عيب .

المبدأ القانوني

إن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب التهم ورده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد التهم ، ليس فيه ما يشوب الإجراءات في شيء .

(القضية رقم ١٧٣٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم بس جندي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١١١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

وقاع . متى تتوافر جريمة الوقاع ٩ م ٢٦٧/ع١ .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد باغت الجنى عليها وهي مريضة ومستلقية في فراشها وكم فاهها بيده وانزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً بإيلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزاً فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أية حركة ، فإن ذلك يكفي لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار

التي تلتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

(القضية رقم ١٧٤٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١١٢

٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

مجرمون أحداث . سلطة المحكمة في التحقيق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية . م ٣٤٧ أ ج .

المبدأ القانوني

إن التحقق من حالة المتهم الصغير

الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصياله من التحقيق الذي تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها وإن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(القضية رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يس جندی ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، وعثمان رمزي ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين) .

١١٣

٣ أبريل سنة ١٩٥٨

١ - سورية . عقد . عيوب الرضا . تواطؤ . اختلاف
الطعن على العقود بالصورية عن مجرد الطعن بالتواطؤ .

ب - تسجيل . بيع « تراحم المشترين » . إثبات
« إقرار » . انتقال الملكية إلى المشتري الذي سجل عقده
بالسجل ولو ثبت علمه بالتصرف السابق الذي لم يسجل
ووقع كشاهد على العقد السابق .

ج - نقض « المحصوم في الطعن » . دعوى « دعوى
الضمان » . قيام المدعى برفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلبه
الحكم في مواجهة ضامن أدخله بثبوت ملكيته إلى
أطيان متنازع عليها وصدر الحكم ضد المدعى عليه .
حق المدعى عليه عند الطعن في الحكم في اختصاص المدعى
دون الضامن .

المبادئ القانونية

١ - الطعن على العقود بالصورية الذي
يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يجب
أن يكون صريحاً في هذا المعنى ولا يفيد
مجرد الطعن بالتواطؤ لاختلاف الأمرين
مدلولاً وحكماً لأن الصورية تعني عدم قيام
العقد أصلاً في نية عاقيه أما التواطؤ بين
المتعاقدين فإنه غير مانع بذاته من جدية العقد
ومن رغبتهما لإحداث آثار قانونية له .

٢ - متى كان المشتري الثاني قد سجل عقد

شرائه وطعن المشتري السابق الذي لم يسجل
عقده بصدر العقد الثاني المسجل بطريق
التواطؤ رغبة من البائع في الرجوع عن البيع
له تأسيساً على أن المشتري الثاني كان قد وقع
كشاهد على عقده هو فأغفل الحكم الرد على
هذا الدفاع الذي لا يتغير به وجه الرأي في
الدعوى فإن ذلك لا يعيب الحكم بالقصور ذلك
لأن توقيع المشتري الثاني كشاهد على العقد
الذي لم يسجل لا يعتبر إقراراً منه بانتقال
ملكية المبيع إلى من صدر له ذلك العقد وإن
صح هذا التوقيع دليلاً على علم صاحبه بسبق
التصرف إلى الغير فإنه لا يحول دون كسب
ملكية المبيع بعد ذلك بمقتضى عقده الذي بادر
إلى تسجيله فصح سنداً لنقل الملكية إليه ولو
كان في ذلك متواطئاً مع بائعه .

٣ - إذا كان المدعى قد رفع الدعوى
ضد المدعى عليه وطلب الحكم في مواجهة ضامن
أدخله في الدعوى بثبوت ملكيته إلى أطيان
متنازع عليها فطعن المدعى عليه على الحكم الصادر
ضده فلا عليه إن قصر طعنه على خصمه الأصلي

الذي رفع عليه الدعوى دون الضامن الذي أدخله المدعى في الدعوى إذ الشأن في اختصاصه إنما يرجع إلى المدعى .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى السيين الأول والثالث من الطعن هو قصور الحكم عن البيان قصوراً ينطوي على الإخلال بدفاع الطاعنين مع الخطأ في القانون إذ تمسك الطاعنون أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية عقد المطعون عليه المسجل في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٥ ، فأخذت المحكمة المذكورة بدفاعهم هذا وضمنت حكمها ما يكشف صراحة عن هذا النظر ثم أعاد الطاعنون هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ورددوه في مذكرتهم أمامها ومع ذلك ألغت محكمة الاستئناف الحكم الأول دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى الذى ظاهره أمامها بحجج أوردوها في مذكرتهم مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه مشوباً بقصور البيان والإخلال بالدفاع فضلاً عن الخطأ في القانون فيما ذهب إليه في قضائه من أنه « لا منازعة في ملكية البائعين للمستأنف — المطعون عليه — للأرض عندما باعوها إلى هذا الأخير وأنه بذلك تكون الملكية قد انتقلت إليه بالعقد المسجل في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٥ ولم يكسبها أحد سواه » — وذلك رغم قيام الدفع بصورية هذا العقد صورية تدليسية مطلقة تجمله معدوم الوجود لا يصلح سنداً لنقل هذه الملكية .

« وحيث إنه يبين من مطالعة الحكمين الأول والمطعون فيه . ومن الاطلاع على صور مذكرات الطاعنين في الدرجتين أن الطاعنين لم يتمسكوا فيها بصورية عقد المطعون عليه المسجل اكتفاء منهم بالقول بإبرامه بطريق التواطؤ بين عاقيه دون

ما يبان لماهية ذلك التواطؤ ومرماه فاكتمى الحكم الأول بأن قال عنه بدوره « إن ظاهر الأوراق أنه عمل خدمة لهذه الدعوى وليكون وسيلة لرجوع البائع الأصلي في عقود البيع العرفية الصادرة إلى الطاعنين » .

« وحيث إن الطعن على العقود بالصورية الذى يجب على محكمة الموضوع بحته والبت فيه يجب أن يكون صريحاً في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ ذلك لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً لأن الصورية تعنى عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقيه ، أما التواطؤ بين المتعاقدين فإنه غير مانع بذاته من صورية العقد ومن رغبتهما إحداث آثار قانونية له . والطعن الذى تقدم به الطاعنون أمام محكمة أول درجة إنما كان طعنًا بصور العقد بطريق التواطؤ بين البائعين له والمطعون عليه رغبة من البائعين في الرجوع في البيع لهم ، وهو ما فهمته محكمة أول درجة . ولما كان الطاعنون لم يتمسكوا في مرحلة الاستئناف بأكثر مما سبق أن ردده في هذا الصدد أمام المحكمة الأولى فإن النعمى بعد ذلك على الحكم المطعون فيه بالقصور عن الرد على صدور العقد عن تواطؤ بين المشتري — المطعون عليه — وبين البائعين له رغبة منهم في الرجوع عن البيع لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى إذ أنه على فرض قيام التواطؤ فإن الملكية قد انتقلت إلى المطعون عليه بتسجيل عقده متى كان من الثابت أنه لم يمس على وضع يد الطاعنين على الأرض بمقتضى عقودهم العرفية من سنة ١٩٢٣ المدة الطويلة المكسبة للملكية عندما اشتراها المطعون عليه من نفس بائعيهم بمقده المسجل في سنة ١٩٣٥ .

« وحيث إن حاصل ما ينمى الطاعنون في السبب الثانى هو خطأ الحكم في الإسناد ، إذ

بمقود الطاعنين ليست حجة على المطعون عليه لأنها غير ثابتة مع أن توقيعه على عقد ١٥ من يناير سنة ١٩٢٩ يحمل تاريخه حجة عليه وتكتمل به حتى يوم رفع الدعوى المدة الطويلة المكسبة للملكية العقار فيكون الحكم المطعون فيه باغفاله الرد على هذا الدفاع وتقريره ما قرره بشأن عدم حجية تواريخ عقودهم قد أخل بدفاعه كما بجانب القانون .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن توقيع المطعون عليه بوصفه شاهداً على ذلك العقد لا يعتبر إقراراً منه بانتقال ملكية القدر الوارد به — وهو ٢٢ سهماً — إلى من صدر إليه . فإن صح هذا التوقيع دليلاً على علم صاحبه المطعون عليه بسبق التصرف إلى الغير في القدر الذي يطالب بتثبيت ملكيته إليه فإنه لا يحول دون كسب ملكية ذلك القدر بعد ذلك بمقتضى عقده الذي بادر إلى تسجيله فصح سنداً لنقل الملكية إليه ولو كان في ذلك متواطئاً مع بائعه طالما أن الطاعنين لم يكونوا آنذاك قد تملكوه بعد بطريق آخر ، ويكون دفاعهم في هذا الشأن غير جوهري ولا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فلا تثير على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد عليه بعد أن أقام قضاؤه على خلوص الملكية للمطعون عليه بمقتضى عقده المسجل وعلى عدم تملك الطاعنين للأطيان محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، لفقدان شرائطها باطراح أقوال شهود وضع يدهم لاعتبارات أخرى سلمت من نعي الطاعنين مما يجعل هذا السبب بوجهيه غير منتج في أولها وغير سديد في الثاني .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه » .
(القضية رقم ٩١ سنة ٢٤ في) .

استند الحكم المطعون فيه فيما استند إليه إلى أنهم لم يقدموا أية ورقة يستفاد منها سابق وضع يدهم على الأرض كورد مال أو إيصال وفاء شيء من الأموال الأميرية في حين أنهم تمسكوا في مذكرتهم الاستئنافية بأن تحت يدهم أوراداً ثلاثة أرققوها بتلك المذكرة ، مما يعيب الحكم في هذا الشأن بخطأ الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق .

« وحيث إنه وإن كان صحيحاً ما يأخذه الطاعنون في هذا الصدد على الحكم المطعون فيه إلا أنه لما كان عماد الحكم المذكور في القضاء بثبوت ملكية المطعون عليه لأرض النزاع هو انتقال هذه الملكية إليه وخصوصاً له وحده بمقتضى عقده المسجل الناقل لها لتخلف شرائط وضع يد منازعيه فيها المدة الطويلة ، وكانت أوراد المال التي قدموها هي فقط عن ثلاث سنوات سابقة على شرائه ، فإن هذا المأخذ على الحكم يكون غير منتج لأن هذه الأوراد الثلاثة لا تحمل دلالة وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية الذي هو قوام دفاع الطاعنين فضلاً عن أن الحكم نفي وضع يد الطاعنين وفي هذا ما يكفي لنفي ما يمكن أن يستفاد من هذه الأوراد التي لا تفيد أكثر من مجرد قرينة بسيطة على وضع اليد يصح إثبات عكس ما تفيد به بأي دليل آخر ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله أيضاً .

« وحيث إن مبنى السبب الرابع والأخير هو ما يقوله الطاعنون من أنهم قد كشفوا في دفاعهم عن أن المطعون عليه وقع كشاهد على عقد شراء أحد الطاعنين العرفي — عقد عبد الرحمن عبد النبي الرقيم ١٥ من يناير سنة ١٩٢٩ — ، وأن هذا التوقيع يتضمن إقراراً منه بانتقال الملكية من المالكين الأصلاء إلى عبد النبي المذكور فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ، بل عمد إلى القول بأن التواريخ العرفية

١١٤

٣ أبريل سنة ١٩٥٨

أ — موظفون . جيش . استبداع . إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية وإعادته إلى الخدمة العاملة وترقيته . أمر جوازي . الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ .

ب — موظفون . جيش . استبداع . عيوب الرضا . إكراه . اختصاص لجنة ضباط الجيش باقتراح عدم ترقية ضابط في الاستبداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته الخدمة العاملة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح . لا إكراه . مرسوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ .

ج — موظفون . جيش . استبداع . عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة الطبية ومي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبداع .

المبادئ القانونية

١ — مؤدى الفقرة د هـ ، من الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ أن إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية جوازية وأن إعادته من الاستبداع وترقيته إلى رتبة أعلا عند خلو محل يسمح بذلك أمر جوازي أيضاً .

٢ — خولت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٦ لجنة الضباط في الجيش الاختصاص باقتراح تعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم إلى الاستبداع أو المعاش أو رفقتهم أو إعادتهم إلى الخدمة وكذلك رد أقدميتهم . فإذا كانت تلك اللجنة قد استعملت حقها فاقرحت عدم ترقية ضابط في الاستبداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى

الخدمة العاملة فإنها لا تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها وتكون قد مارست حقها المخول لها قانوناً . وإذا كانت اللجنة قد رأت بعد أن قررت ذلك أن تقترح مكافأة هذا الضابط بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن هو طلب ذلك فاستجاب إلى هذا الاقتراح فلا يصح القول بأن طلبه صدر تحت تأثير الإكراه لأنه يشترط في الفعل الذي يعد من قبيل الإكراه أن يكون غير مشروع .

٣ — لجنة الضباط بالجيش ليست ملزمة قانوناً بإحالة الضابط إلى اللجنة الطبية فإن كانت قد رأت اتخاذ هذا الإجراء للاسترشاد بنتيجته وهي في سبيل النظر في أمر إعادة ضابط إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبداع فإنها تكون قد رأت الاستئناس برأي اللجنة الطبية ولا عليها إذا هي أخذت برأي الأقلية في اللجنة الطبية .

المحكمة

« . . . حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول : أولاً — إن الحكم أخطأ حين قرر أن المطعون عليه كان واقفاً تحت تأثير الإكراه عندما تقدم إليها بطلب إحالته إلى المعاش مع تسوية معاشه على أساس رتبة اللواء . ذلك أن لجنة الضباط عندما اقترحت عدم ترقية المطعون عليه إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العاملة في الجيش إنما استعملت حقها المخول لها قانوناً — وإذا كانت تلك اللجنة قد أضافت إلى ما اقترحت في هذا الخصوص اقتراحاً

آخر بمكافأة المطعون عليه على نحو معين وكان المطعون عليه قد استجاب إلى هذا الاقتراح الأخير وقدم طلب التسوية على أساسه فانه لا يمكن القول بأن هذا الطلب قد قدم تحت تأثير الإكراه إذ كان في استطاعة المطعون عليه أن يرفض ما عرض عليه من مكافأة وأن يقاضى الطاعنة عن عدم إعادته إلى الخدمة العاملة وعدم ترقيته إلى رتبة اللواء .

ثانياً — أن الحكم أخطأ فيما قرره من أن لجنة الضباط قد تجاوزت حدود اختصاصها وسلطانها في الإجراءات التي اتخذتها مع المطعون عليه من إحالته إلى اللجنة الطبية للنظر في أمر صلاحيته للعودة إلى الخدمة العاملة ثم الالتفات عن الأخذ بما قرره اللجنة الطبية في خصوص حالته الصحية . ذلك أن المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ للمعدل بالمرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ قد خول لجنة الضباط حق اقتراح تعيين الضباط وإحالتهم إلى الاستبعاد أو المعاش ورفقهم أو إعادتهم إلى الخدمة فإذا ما اقترحت تلك اللجنة اقتراحاً مما يدخل في حدود اختصاصها فإن ما قرره الحكم من أنها تجاوزت اختصاصها يكون قد خالف القانون وأنه لا ينعض من ذلك ما أورده الحكم في خصوص ما اتبعته تلك اللجنة مع المطعون عليه من إحالته إلى اللجنة الطبية وعدم أخذها بما انتهت إليه تلك اللجنة في شأن حالته الصحية . ذلك أن لجنة الضباط وهي بسبيل ممارسة حقها في اقتراح إعادة المطعون عليه إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبعاد من حقها أن تتبين حالته من جميع النواحي سواء منها ما اتصل بكفايته الفنية والعسكرية أو ما اتصل بحالته الصحية . وإذا كانت اللجنة قد خلصت من مجموع ماورد بملف خدمة المطعون عليه ومن حالته الصحية إلى اقتراح عدم إعادته إلى الخدمة العاملة وعدم ترقيته فانها لا تكون قد تجاوزت

اختصاصها ما دام أن الإعادة إلى الخدمة من الاستبعاد ليست حقاً للضابط المستودع إذا خلا محل في الرتبة التي تملو رتبته لأن تلك الإعادة جوازية على ما نصت عليه الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ . ثالثاً — إن الحكم أخطأ عندما أدخل في تقديره للتعويض ما فات المطعون عليه بعدم الإنعام عليه برتبة الباشوية . ذلك أن القانون الذي كان يعطى من يرقى إلى رتبة اللواء الحق في الباشوية قد ألغى بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ الذي ألغى الرتب للدنية جميعها في الجيش . وقد صدر هذا القانون في اليوم الذي قدم فيه المطعون عليه طلب إحالته إلى المعاش . وكانت لجنة الضباط تبشر عملها قبل صدور هذا القانون وانتهت إلى ما انتهت إليه في شأن المطعون عليه ولم يكن هناك ما يلزمها بأن تنجز عملها قبل صدور ذلك القانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء بملف المطعون عليه مما يشيد بكفايته أقام قضاءه على أن المطعون عليه كان مكرها عندما قدم طلب تسوية حالته بترقيته إلى رتبة اللواء وإحالته إلى المعاش لأنه كان مخيراً بين أن يقدم هذا الطلب وبين أن يبقى في الاستبعاد برتبة الأميرالاي فاختر أهون الضررين . وأن لجنة الضباط إذ أحالته إلى الكشف الطبي ثم التفتت عن الأخذ بنتيجة ذلك الكشف تكون قد تجاوزت اختصاصها لأن اختصاص تلك اللجنة قاصر على النظر في المسائل الفنية العسكرية ولا اختصاص لها في الشؤون الطبية وكان واجباً عليها وقد أحالت المطعون عليه إلى الكشف الطبي أن تعمل ما انتهى إليه ذلك الكشف من صلاحية المطعون عليه للعمل في الجيش .

« وحيث إن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للقانون . ذلك أن الفقرة « هـ » من الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ تقضى بأن الضابط إذا قضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي ولم يبلغ في خلالها سن الإحالة إلى المعاش ولم يرق في نهايتها إلى رتبة أعلى جازت إحالته إلى الاستبداع فإن خلا محل في الجيش في رتبة أعلى من رتبته وكان مستحقاً للترقية جازت إعادته إلى الخدمة وترقيته إليها وإلا بقي في الاستبداع إلى أن يحال إلى المعاش — ومؤدى هذه الفقرة أن إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي ، دون ترقية جوازية وأن إعادته من الاستبداع وترقيته إلى رتبة أعلى عند خلو محل يسمح بذلك أمر جوازي أيضاً — ولما كانت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بإعادة تشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط قد خوات تلك اللجنة الأخيرة الاختصاص باقتراح تعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم إلى الاستبداع أو المعاش أو رفقهم أو إعادتهم إلى الخدمة وكذلك رد أقدميتهم ، وكانت لجنة الضباط في خصوص هذه الدعوى قد استعملت حقها فافترحت عدم ترقية المطعون عليه إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العاملة فإنها لا تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها وتكون قد مارست حقها الخول لها قانوناً . وإذ كانت تلك اللجنة قد رأت — بعد أن قررت عدم إعادة المطعون عليه إلى الخدمة العاملة وعدم ترقيته — أن تقترح مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة — إن هو طلب ذلك — وكان المطعون عليه قد استجاب إلى هذا الاقتراح بعد أن قدر مصلحته في قوله فإن ما قرره الحكم من أن رضا المطعون عليه المستفاد من الطلب الذي تقدم منه بتسوية حالته على أساس ترقيته إلى رتبة اللواء

وإحالته إلى المعاش لا يعتد به قانوناً ولا يصح أعمال أثره لصدوره تحت تأثير الإكراه — هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون لأنه يشترط في الفعل الذي يمد من قبيل الإكراه أن يكون غير مشروع وهو ما لا يتوافر في قرار لجنة الضباط في خصوص المطعون عليه لأن هذا القرار صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وكانت الأسباب التي يستند إليها لها أصل ثابت في ملف المطعون عليه سواء من ناحية كفايته أو من ناحية حالته الصحية أما ما أقام عليه الحكم قضاءه من مخالفة لجنة الضباط لقرار اللجنة الطبية فمردود بأن لجنة الضباط لم تكن ملزمة قانوناً بإحالة المطعون عليه إلى اللجنة الطبية فان كانت قد رأت اتخاذ هذا الإجراء للاسترشاد بنتيجته وهي في سبيل النظر في أمر إعادة المطعون عليه إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبداع فانها تكون قد رأت الاستئناس برأي اللجنة الطبية وذلك بسبب ما لاحظته من ملف المطعون عليه من الناحية الصحية لسبق إصابته بذبحة صدرية . ولما كان الأطباء الذين وقعوا الكشف الطبي على المطعون عليه قد اختلفت آراؤهم في تقدير مدى صلاحيته للعودة إلى الخدمة العاملة فلا على لجنة الضباط إذا هي أخذت برأي الأقلية في اللجنة الطبية ولا يمكن النعمى على قرار لجنة الضباط في هذا الخصوص بعيب إساءة استعمال السلطة ما دام أنه يستند إلى أصل ثابت في ملف المطعون عليه — لما كان ذلك — فان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ويتعين لهذا نقضه ولا جدوى بعد ذلك من بحث ما تنعاه الطاعنة على الحكم في خصوص تقدير التمويض .

« وحيث إن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها .

١٩٤٨ إذ يكتفى أن يكون التقدير في هذه السنة مطعوناً فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهى بصدوره ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨ .
المحكمة

« . . . حيث إن حاصل سبب الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتقول الطاعنة شرحاً لذلك إن النزاع في الدعوى تناول أرباح السنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ وكان الحكم الابتدائي قد أيد قرار اللجنة في تقديرها لأرباح ١٩٤٧ بمبلغ ٧٣١ ج وأرباح ١٩٤٨ بمبلغ ٦٣١ ج بواقع ٢٠ ٪ لمجمل الربح وأنه في أثناء قيام الاستئناف صدر المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ فطلبت الطاعنة في مذكرتها المقدمة لجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ الحكم بانتهاء ولاية المحكمة على النزاع بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض تطبيق أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر وقضى بتخفيض صافي أرباح ١٩٤٨ إلى ١٨ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ بدعوى أن الربط بالنسبة لمصلحة الضرائب أصبح نهائياً عن سنة ١٩٤٨ لعدم الطعن من جانبها في تقديره فلا تسرى عليه أحكام هذا المرسوم مع أنها صريحة في وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباح سنة ١٩٤٨ بصرف النظر عن حقيقة الأرباح في هذه السنة - سواء قلت أو زادت عن سابقتها - كما يستوى أيضاً أن تكون المصلحة ذاتها قد قبلت قرار اللجنة أو الحكم الابتدائي أو طعنت عليه ما دام النزاع كان قائماً بشأنه فلم يكن الربط نهائياً وقت صدور المرسوم بقانون فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

« وحيث إن دعوى المظنون عليه لا أساس لها من القانون للأسباب المتقدمة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .
(القضية رقم ١٠٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي وعبد متولى عتلم والحسينى العوضى المستشارين) .

١١٥

٣ أبريل سنة ١٩٥٨

ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائياً وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعوناً عليه من جانب الممول وحده .

المبدأ القانوني

المقصود بالربط النهائي المشار إليه في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عداه خاضعاً لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . فإذا كان الممول قد رفع استئنافاً عن الحكم الصادر ضده بشأن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ وفي مرحلة الاستئناف نشر المرسوم بقانون المشار إليه فإن الضريبة لا تكون قد ربطت ربطاً نهائياً بالنسبة لأرباح تلك السنة ويتعين إعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح الممول المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في سنة

« وحيث إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ » ونص في مادته الثانية على أنه : « لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ » .

« وحيث إن الغرض الذي استهدفه المشرع بإصدار هذا القانون وأفصح عنه في مذكرته الإيضاحية هو التغلب على الوضع الناشئ من تراكم حالات الفحص والتقدير أمام مصلحة الضرائب وتزايد التأخر منها بتصفية الماضي دفعة واحدة والتفرغ لمواجهة المستقبل مما يمكن المصلحة المذكورة من محاسبة الممولين عنه محاسبة تستند إلى الأرباح الفعلية لا الحكيمة فلا يستثنى من قاعدة اتخاذ الإيراد الحكي أساساً للتقدير إلا الحالات التي تم فيها ربط نهائياً عن أية سنة من السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على رقم الأرباح أو بناء على تقدير الأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار رأيها نهائياً لعدم الطعن فيه ، فيكون المقصود بالربط النهائي المشار إليه بالمادة ٢ من المرسوم بقانون ذلك الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عداه خاضعاً لأحكام المادة الأولى ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بظمنه ذلك أنه مادام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة

فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذي نظمها ويتعين على المصلحة من تلقاء نفسها أعمال أحكامه على كافة الحالات التي لم يصبح الربط فيها نهائياً وقت العمل به .

« وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ نشر بالجريدة الرسمية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، والدعوى في مرحلة الاستئناف فلم تكن الضريبة بالتالي قد ربطت بعد ربطاً نهائياً بالنسبة لسنة ١٩٤٨ ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الربط يعتبر نهائياً بالنسبة لمصلحة الضرائب لأنها لم تطعن في التقديرات المطروح أمرها ومنها سنة ١٩٤٨ ورفضه أعمال نص المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون استناداً منه إلى نهائية التقدير بالنسبة للطاعنة على هذا الأساس لا يتفق والتطبيق القانوني السليم لأن الربط لا يعتبر في هذه الحالة نهائياً إذ يكفي أن يكون التقدير عن تلك السنة مطعوناً فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٨ وتنتهي بصدوره ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباحها .

« وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٦٩ قضائية استئناف القاهرة بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ صالح للحكم فيه .

« وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين الحكم بانتهاء الخصومة بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ — لا اعتبارها حكماً بمائلة لأرباح سنة ١٩٤٧ مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات الاستئنافية المناسبة » .
(القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

نصوص المادتين المذكورتين ولا محل للنعي على الحكم بالخطأ في التفسير أو بمسح التعاقد .

٣ - لا يجوز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة الرابعة عشرة من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية لأن القول بجواز القياس يتعارض مع ثبوت ورود هذه الحالات على سبيل الحصر .

٤ - متى كان لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما ورد بالمادة ١٤ فقرة ١١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية من تحويل مجلس الإدارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش فانه لا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتصل أولها في أن المادة ١٤ من لائحة الطائفة الصادرة في سنة ١٩٣٩ بينت بعض الحالات الشائعة للإحالة إلى المعاش ، ثم نصت المادة ١٤ فقرة تاسعة على اختصاص مجلس الإدارة بتقرير الإحالة إلى المعاش إجبارياً أو اختيارياً أو بسبب مرض أو عاهة . وهذا النص الأخير أوسع نطاقاً من نص المادة ١٤ ويتسع لصورة من صور الإحالة إلى المعاش غير تلك التي عدتها المادة ١٤ وما دام النص الأخير في اللائحة قد أطلق بنوع خاص حالات الإحالة الاختيارية فلا وجه لتخصيصها بما نصت عليه المادة الرابعة عشرة وما دام أن ممثل الشخص المعنوي له أن يترخص في التصرف بما تتحقق به مصلحة من يمثله فيما عدا ما يكون قد منع منه صراحة بالقانون أو بنظام الجمعية وفيما عدا التصرفات التي تتنافى بطبيعتها مع أهداف الجمعية

١١٦

١٠ أبريل سنة ١٩٥٨

١ - جمعيات . طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة فيها وجمعيتها العامة باتباع نصوص لائحته فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش .

ب - جمعيات . طوائف . عقد « تفسيره » . تفسير المادتين ١٤ و ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

ج - جمعيات . طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

د - نقض « سبب جديد » . جمعيات . طوائف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ما ورد بالمادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية من تحويل مجلس الإدارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت نصوص لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية خالية من جواز تقرير الإحالة على المعاش سواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية إلا في الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية التزام بنصوصها إلى أن تعدل نصوص اللائحة تعديلاً يحيز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير معاش في غير تلك الحالات .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى في تفسيره لنصوص لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية إلى أن حالات الإحالة على المعاش قد بينتها وحدتها المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ١٤ منها إنما وردت في بيان من يملك تقرير الإحالة فقررت أنه مجلس الإدارة فان هذا التفسير هو ما توحى به

ورسالتها فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن بيان حالات الإحالة على المعاش قد ورد على سبيل الحصر في المادة ١٤ يكون قد أخطأ تفسير اللائحة ومسح التعاقد المتمثل في نصوصها . ويتحصل السبب الثاني في أن اللائحة ورد بها من النصوص ما يفيد أن من يحال إلى المعاش بسبب عدم كفاءته أو سوء سيره وسلوكه يعطى مرتب معاش مقداره نصف حصة — وكان يصح أن يقاس على هذه الحالة حالة من يحال إلى المعاش باتفاق الطائفة وترشيحها إياه لعمل آخر بسبب كفاءته — وهي حالة الطاعن — كما أنه كان يصح أن يطبق على حالته حكم المادة ١٤ فيما ورد به من تخويل مجلس الإدارة حق منح الاعانات دون تحديد أو قيد . والقول بغير ذلك فساد في الاستدلال ومخالفة لقواعد التفسير المقبولة . ويتحصل السبب الثالث في أن التحدى بحرفية نصوص اللائحة توسلاً للقول ببطلان قرار صادر ممن يمثل الشخص الاعتباري ولو كان هذا القرار متمشياً مع روح القانون ومقتضى العرف والعدالة . هذا القول يخالف القواعد الأصولية التي تقضى بأن العقد لا يقتصر على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة .

« ومن حيث إن هذا النعي في كافة وجوهه غير صحيح ، ذلك لأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه جاء به ما يلي : « وحيث إن الذي يستخلص من استعراض وجهة نظر طرفي الخصومة حسبما سبق البيان هو أن وجه الخلاف بينهما ينحصر في تفسير المادتين ١٤ ، ٤١ من لائحة الطائفة ، فالمادة ١٤ قد نصت على أن الإحالة للمعاش تكون في أحد الأحوال الآتية : ١ — إذا بلغ العضو

من الستين على أنه يجوز له إذا بلغ الخامسة والخمسين من عمره أن يطلب إحالته على المعاش حسب اختياره وعلى مجلس الإدارة تقرير الإحالة في هذه الحالة . ٢ — إذا أصيب العضو بضعف صحي أو بعارض يعجزه عن العمل بشرط أن يثبت هذا المعجز باجماع ثلاثة أطباء على الأقل ينتدبهم مجتمعين مجلس الإدارة . ٣ — إذا فصل رئيس البوغاز بسبب عدم كفاءته أو سوء السير والسلوك أما المادة ٤١ فإنها قد نصت على ما يختص به مجلس إدارة الطائفة من مسائل من بينها تقرير الإحالة على المعاش إجبارياً أو اختيارياً أو بسبب مرض أو إصابة . وحيث إن المدعى — الطاعن — يقول تفسيراً لهاتين المادتين إن مجلس الإدارة يختص بتقرير الإحالة على المعاش بدون قيد أو شرط ، أما المدعى عليه فيقول إن مجلس الإدارة يختص بذلك في حدود ما نصت عليه المادة ١٤ من حالات الإحالة على المعاش — وحيث إن المادة ١٤ قد ذكرت على وجه التحديد الحالات التي على أساسها يمكن الإحالة على المعاش وهي واردة على سبيل الحصر ، ومن ثم فلا يجوز أن تتعداها ، وإنما إذا توفرت في الشخص إحدى تلك الحالات فإن تقرير الإحالة لا يصدر إلا من مجلس الإدارة المختص بفحص تلك الحالة ليستوثق مما إذا كان المطلوب إحالته إلى المعاش قد توفرت فيه شروطها من عدمه ، فإذا ما تجاوز مجلس الإدارة حدود اختصاصه المرسومة في المادة ١٤ من اللائحة المذكورة فيكون قراره غير مطابق لأحكام اللائحة وبالتالي يقع باطلاً » — ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه انتهى في تفسيره لنصوص اللائحة إلى أن حالات الإحالة على المعاش قد بينتها وحددتها المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ٤١ إنما وردت في بيان من يملك تقرير الإحالة فقررت أنه مجلس الإدارة . ولما كان هذا التفسير

هو ما توحى به نصوص المادتين المذكورتين فلا محل للنمى على الحكم بالخطأ فى التفسير أو بمسح التعاقد ، كما أن القول بجواز القياس على الحالات الواردة فى المادة الرابعة عشرة يتعارض مع ثبوت ورود هذه الحالات على سبيل الحصر — أما ما يتمسك به الطاعن من أن ما ورد بالمادة ١٤ فقرة ١١ من تحويل مجلس الإدارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه فى تقرير المعاش . فهو نعمى جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — إستناداً إلى حرفية نصوص اللائحة — من أنه لم يكن لمجلس الإدارة والجمعية العمومية أن يترخصا فى تقرير معاش للطاعن — هذا الذى ذهب إليه الحكم مؤداه أنه لا يتصور وجود شخص أو جماعة تملك تقرير المعاش — الأمر الذى يتنافى مع المنطق والقانون والعدالة .

« ومن حيث إن النمى مردود بأنه متى كانت نصوص اللائحة خالية من جواز تقرير الإحالة على المعاش سواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية إلا فى الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية التزام نصوصها إلى أن تعدل نصوص اللائحة تعديلاً يجيز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير معاش فى غير تلك الحالات — وهذا ما أشار إليه الحكم المطعون فيه بقوله : « وحيث إنه فيما يتعلق بالمسألة الثالثة فإنه مهما قيل فى شأن التوقيعات التى لأفراد الطائفة على دفتر صرف المرتبات بعد صدور قرار مجلس الإدارة وتنفيذه ووضوح مظاهر هذا التنفيذ فى الدفاتر فما لا ريب فيه أن الجمعية العمومية لا تملك هى الأخرى تقرير هذا المعاش الخاص أو المكافأة

أو التعويض ... فالجمعية العمومية بحسب نصوص اللائحة لا تملك إصدار قرار يخالف حكماً من أحكام اللائحة وإن كانت تملك تعديل أى حكم من هذه الأحكام بالشروط والأوضاع المقررة فيها . فكل قرار تصدره الجمعية العمومية يخالف لنظام الجمعية يقع باطلاً بطلاناً يستفيد منه ويتمسك به كل ذى مصلحة . مثله فى ذلك مثل القرار الذى يصدره مجلس الإدارة متجاوزاً حدود اختصاصه ، وبما أن المستأنف — الطاعن — كان عضواً فى الجمعية فلا يستطيع التنصل من تبعه هذا البطلان .. وإذن فلا تجدى موافقة الأعضاء متفرقين على قرار مجلس الإدارة إجماعية كانت هذه الموافقة أو غير إجماعية لو صح أن تستفاد هذه الموافقة من التوقيعات التى لهم على دفتر صرف المرتبات من باب أولى مادام قرار الجمعية العمومية غير مجد فيما لو صدر منها تلقائياً إذ أن هذه الموافقة تنطوى على مخالفة لنظام الجمعية شكلية وموضوعية .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً » .

(القضية رقم ٨٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزى ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم المستشارين) .

١١٧

١٠ أبريل سنة ١٩٥٨

عقد « ركن الرضا » . إيجاب . بيع . التزام الموجب بالبقاء على إيجابه مدعومة . عدم جواز العدول عن هذا الإيجاب أو تعديله إلا فى الفترة السابقة على وصوله إلى علم من وجه إليه . مثال فى بيع . المادتان ٩١ ، ٩٣ مدنى .

المبدأ القانونى

مؤدى المادتين ٩١ ، ٩٣ من القانون المدنى أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره

هذا الذي يتمسك به الموجب هو في حالة ما إذا كانت الشركة تتمسك بتهام التعاقد والمطالبة بتنفيذه .

المحكمة

« . . . حيث إن الطعن أقيم على سببين : يتحصل أولهما في النعمى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل حكم المادة ٩٣ مدني التي تنص على أنه « إذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن يتحقق الميعاد . وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة » . ذلك أن الفقرة الثالثة من إيجاب المطعون عليه في ١٩٠٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ورد بها أنه في حالة إشهار الطاعنة مزاد يبيع الأرض يظل المطعون عليه مرتبطاً بعطائه لحين إبلاغه قرار الشركة باعتماد البيع من عدمه . وأن الطاعنة أشهرت مزاد الأتيان فعلاً في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ وأخطرت المطعون عليه بهذا الميعاد ثم عرض الأمر على مجلس الإدارة في أول أبريل سنة ١٩٥٢ فوافق على المرض وأخطر المطعون عليه بهذه الموافقة في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ وكان هذا الإخطار في حدود الأجل المعلوم لأن هذا الأجل لم يكن ينتهي بمجرد إشهار المزاد بل يبقى الأجل ممتداً لفترة معقولة . وأن إلزام المطعون عليه بالبقاء على إيجابه حتى يحل ذلك الأجل يعني في دلالة القانون استحالة الرجوع فيه أو التعديل في شروطه لمخالفة ذلك لصريح نص المادة ٩٣ مدني . كما أن الحكم قد مسخ عبارة البند الثاني من طلب الشراء مسخاً انحرف به عن معناه السليم لأن خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ المرسل من الطاعنة إلى المطعون عليه قد ورد به أن الشركة وافقت على الطلب المقدم منه وهذا الإخبار واضح الدلالة

إلا من وقت اتصاله بعلم من وجه إليه . فإذا كان الموجب قد التزم في إيجابه بالبقاء على هذا الإيجاب مدة معينة فإن هذا الإيجاب لا يلزم الموجب إلا من وقت اتصال علم من وجه إليه به وإلى هذا الوقت يعتبر أن الإيجاب لا يزال في حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو أن يعدل فيه لأن التعديل ما هو إلا صورة من صور العدول لا يملكه إلا في الفترة السابقة على وصول الإيجاب إلى علم من وجه إليه . وعلى ذلك فتبين أن طالب الشراء أبدى في طلبه الموجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة البائعة رغبته في شراء قدر من الأتيان المملوكة لها بثمن محدد وبشروط معينة وضمن الطلب أنه لا يصبح نافذ الأثر بين الطرفين إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة ، كما تعهد فيه بأن يظل مرتبطاً بعطائه في حالة إشهار مزاد يبيع الأتيان لحين إبلاغه قرار الشركة بإعتماد البيع من عدمه . فتحقق بذلك علم الشركة بمجرد وصول الطلب إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب . فإن هذا الإيجاب يعتبر نافذ الأثر في حق الموجب لا يجوز العدول عنه أو تعديله حتى تبت الشركة في طلبه بالقبول أو الرفض وذلك عملاً بنصوص الطلب ونزولاً على حكم المادتين ٩١ ، ٩٣ المشار إليهما . ولا يجدي الموجب التمسك بأن الموافقة المعتبرة في إتمام التعاقد هي موافقة مجلس إدارة الشركة دون غيره من موظفي الشركة مادام أن النزاع يدور فقط حول معرفة من الذي نكل من الطرفين عن إتمام التعاقد لأن مجال البحث في

على أن مجلس الإدارة هو الذى وافق لأنه هو وحده المتحدث باسم الطاعة في التصرفات . وبهذا الإخبار يتحقق المقصود من البند الثانى من طلب الشراء . وأن العبارة التي وردت بمحضر جلسة مجلس الإدارة من أنه أخذ علماً بالمبيعات التي تمت يجب أن تحمل في تفسيرها على مجموع تلك العبارة لأن المتحدث عن المبيعات التي تمت وعن سعر الفدان لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الموافقة على البيع . وأن الحكم إذ افترض أن مجلس الإدارة أرجأ الموافقة على طلب الشراء وأقام قضاءه على هذا الافتراض يكون قد وقع في خطأ مزدوج لأنه لا يصح في المسائل المدنية أن يبنى الحكم إلا على الدليل القائم ولأن الحكم يكون قد أقام قضاءه على حقيقة لا دليل عليها وأعمل أثرها في قضائه ، ويتحصل السبب الثانى في النemy على الحكم بالقصور وفساد الأساس استناداً إلى أن الطاعة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف بمؤدى الفقرة الأخيرة من البند الثالث من طلب الشراء المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ من أن يظل المطعون عليه في حالة إشهار مزاد يبيع الأطنان مرتبطاً بمطائه حتى يصدر قرار مجلس الإدارة بقبول البيع أو رفضه مما يستتبع عدم أحقيته في تعديل هذا المطاء أو سحبه قبل أن يصدر هذا القرار . وأن محكمة أول درجة قد أخذت بدفاع الطاعة في هذا الخصوص ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور — كما أن الحكم حين تحدث عن خطاب المطعون عليه المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ والذي قالت عنه الطاعة إنه لم يصل إليها إلا بعد قبولها لإيجاب المطعون عليه وتصدير هذا القبول إليه في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد رجح ادعاء المطعون عليه بوصول هذا الخطاب إلى

الطاعة قبل تصدير قبولها استناداً إلى أن الخطاب يستغرق يوماً أو يومين في البريد ليصل إلى الطاعة وبذلك يكون الحكم قد بنى على دليل افتراضى وهو ما لا يجوز قانوناً بل يجب أن يقام الحكم على ما تحققه المحكمة من أدلة في الدعوى وفي هذا ما يعيب الحكم بفساد الأساس .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما ورد بالبند الثانى من طلب الشراء المقدم من المطعون عليه والمؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ الذى تضمن أن قبول الطاعة لا يكون إلا من مجلس إدارتها كما أن هذا القبول يجب أن يبلغ إلى المطعون عليه سواء بأخذ إقرار كتابى عليه أو بخطاب مسجل . وأن مؤدى هذا البند أن التعاقد بين الطرفين تحكمه المادة ٩٧ مدنى لأنه تعاقد بالمراسلة وأن أعمال هذا البند يؤدى إلى أن البيع لا يعتبر أنه تم بمجرد عرض طلب الشراء على مجلس الإدارة بل يجب أن يوافق المجلس على البيع وأن تبلغ الموافقة إلى المطعون عليه وهو ما لم يحصل إذ لم يوافق مجلس الإدارة على البيع وكل ما حدث استخلاصاً من ظاهر الصورة المستخرجة من محضر جلسة مجلس الإدارة في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أن هذا المجلس أخذ علماً بالمبيعات التي تمت ومن بينها الصفقة موضوع النزاع وأن عبارة « أخذ علماً » لا يمكن أن تحمل إلا على ظاهر لفظها وهو أن المجلس علم بالعرض المقدم من المطعون عليه ولم يصدر المجلس قراراً بالقبول أو الرفض مما قد يستفاد منه أنه رأى إرجاء بحثه للموافقة عليه أو رفضه إلى جلسة أخرى وأن خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ المرسل من الطاعة إلى المطعون عليه والذي أخطرت فيه بقبول ما عرضه في خطاب ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ بشروطه مؤداه أن الطاعة لم توافق على التعديلات التي أدخلها المطعون عليه

علم من وجه إليه به وإلى هذا الوقت يعتبر أن الإيجاب لا يزال في حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو أن يعدل فيه لأن التعديل ما هو إلا صورة من صور المدول لا يملكه الموجب إلا في الفترة السابقة على وصول الإيجاب إلى علم من وجه إليه .

« وحيث إنه يبين من طلب الشراء المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنه موجه من المطعون عليه إلى عضو مجلس إدارة الشركة الطاعنة متضمناً رغبته في شراء قدر من الأطنان المملوكة للطاعنة بثمان مائة وبشروط معينة . وتضمن البند الثاني من هذا الطلب النص على أنه لا يصبح نافذ الأثر بين الطرفين إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة الطاعنة وتعهد المطعون عليه بمقتضى الفقرة الأخيرة من البند الثالث بأن يظل مرتبطاً بمطائه في حالة إشهار مزاد بيع الأطنان » لحين إبلاغه قرار الشركة باعتماد البيع من عدمه . ومؤدى هذا أن المطعون عليه عند ما وجه إيجابه إلى الطاعنة قد ضمن هذا الإيجاب التزامه بأن يظل مرتبطاً به فترة من الزمن في حالة عرض الأطنان للبيع بالمزاد — ولما كانت الأطنان قد عرضت للبيع فعلاً وحدد لبيعها بالمزاد يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ فإن المطعون عليه لم يكن يملك قانوناً المدول عن إيجابه أو التعديل فيه بل يظل عملاً بالفقرة الأخيرة من البند الثالث مرتبطاً بإيجابه حتى تبت الطاعنة في طلبه بالقبول أو الرفض — ولا يجدى المطعون عليه ما تمسك به من أنه لم يعلن بجلسة المزاد إذ ليس في الإيجاب المقدم منه ما يلزم الطاعنة بإخطاره بتلك الجلسة — وإذا كان الإيجاب الصادر من المطعون عليه قد وجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة الطاعنة وكان هذا الأخير يملك قانوناً تلقى ما يوجه إلى الطاعنة من عروض

على هذا العرض بالخطاب المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ الذى رجحت المحكمة وصوله إلى الطاعنة قبل أن تحرر خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ بدليل أنها ناقشت في هذا الخطاب الأخير كثيراً من التعديلات التى أوردها المطعون عليه في خطابه دون أن تشير إليه وبدليل امتناع الطاعنة عن تقديم خطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ ولأن وصول هذا الخطاب إليها لا يستغرق في البريد أكثر من يوم أو يومين — وأنه نتيجة لذلك يكون طلب الشراء المقدم من المطعون عليه بما أدخل عليه من تعديلات بخطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ قد أصبح غير ذي أثر نافذ بين الطرفين خصوصاً وأن الطاعنة أُنذرت المطعون عليه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ بإلغاء الصفقة ومن ثم فإن إيجاب المطعون عليه وما أدخل عليه من تعديلات لم يصادف قبولا بل قوبل بالرفض الصريح بإنداز ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ ويكون على الطاعنة أن ترد العربون إلى المطعون عليه .

« وحيث إن المادة ٩١ من القانون المدنى تنص على أن « ينتج التعبير أثره في الوقت الذى يتصل فيه بعلم من وجه إليه . ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ما لم يعم الدليل على عكس ذلك » كما تنص المادة ٩٣ من نفس القانون على أنه « إذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن ينقضى هذا الميعاد . وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة » . ومؤدى هاتين المادتين أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إلا من وقت اتصاله بعلم من وجه إليه . فإذا كان الموجب قد التزم في إيجابه بالبقاء على هذا الإيجاب مدة معينة فإن هذا الإيجاب لا يلزم الموجب إلا من وقت اتصال

تعديل الإيجاب الصادر منه والإصرار على عدم إتمام الصفقة إلا بهذا التعديل أو لا فإن البحث الذي أثاره المطعون عليه في هذا الخصوص وجاراه فيه الحكم المطعون فيه يكون غير منتج في الدعوى إذ سيان أن تفيد العبارة المدونة في محضر جلسة أول أبريل أن مجلس الإدارة علم بالإيجاب أو وافق عليه متى كان من الثابت أن المطعون عليه نكل بغير حق في ٣١ من مارس عن إيجابه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن حكم القانون في المادتين ٩١ و ٩٣ وأقام قضاؤه على أن المطعون عليه كان على حق في تعديل الإيجاب الصادر منه — يكون قد خالف القانون ويتمين لهذا نقضه .

« وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها ولما سبق بيانه وللأسباب التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأييد هذا الحكم » .

(القضية رقم ٩٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

١١٨

١٠ أبريل سنة ١٩٥٨

قضاء مستعجل . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله . حقه بما له من سلطة تحويل الطلبات في القضاء بقيد اسم الطالب بجداول امتحانات المعهد م ٤٩ مرافعات .

المبدأ القانوني

مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقاً للمادة ٤٩ مرافعات هو قيام الاستعجال

فإن علم الطاعنة بهذا الإيجاب يعتبر متحققاً بمجرد وصوله إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب ومن ثم وعملاً بالمادة ٩١ مدني يعتبر هذا الإيجاب نافذ الأثر في حق المطعون عليه لا يجوز المدول عنه أو تعديله من ذلك الوقت عملاً بالبند الثالث منه ونزولاً على حكم المادة ٩٣ مدني — ولما كان للمطعون عليه قد عدل بالإيجاب الصادر منه بخطابه المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ وأصر على هذا التعديل بعد أن أخطرت الطاعنة بموافقتها على العرض المقدم منه بخطابها المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ وذلك بالخطاب المرسل منه إليها في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ في حين أنه لم يكن يملك هذا التعديل قانوناً من وقت وصول إيجابه إلى علم الطاعنة بتسليمه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب فإنه بذلك يكون قد عدل عن إيجابه وإذا كان بعمله هذا قد خالف ما يقضى به القانون فإنه يكون غير محق في المطالبة برد العربون المدفوع منه عملاً بالبند الثالث من الإيجاب والذي نص فيه صراحة على أن هذا العربون يصبح من حق الطاعنة إذا امتنع المطعون عليه عن تنفيذ العقد أو نكل عن إتمام التعاقد — كما لا يجدي المطعون عليه ما تمسك به من مؤدى البند الثاني من أن الموافقة المعتبرة في إتمام التعاقد هي موافقة مجلس إدارة الشركة الطاعنة دون غيره من موظفي الشركة وأن العبارة التي وردت بمحضر جلسة مجلس الإدارة لا تنبيء في ظاهرها عن هذه الموافقة إذ هي لا تتضمن أكثر من أن مجلس الإدارة أخذ علماً بالإيجاب الصادر من المطعون عليه . وذلك أن مجال هذا البحث هو في حالة ما إذا كانت الشركة الطاعنة تتمسك بتمام التعاقد والمطالبة بتنفيذه — أما النزاع في هذه الدعوى يدور حول معرفة من الذي نكل عن إتمام التعاقد وهل كان المطعون عليه على حق في

وما يعتبر قضاؤه فيه على غير ما رسم القانون لولايته .

« ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه في خصوص هذا النعى ما يأتي : « ومن حيث إن المعهد الذي يمثله المستأنف عليه وإن كان لم يتقدم بأية لائحة للجزاءات إلا أن هذه المحكمة ترى من ظروف الدعوى وفي حدود تقديرها الوقتي أن فصل الطالب بعد أن قضى في معهده أحد عشر عاماً لا ينبغي صدوره إلا في الأحوال التي تبلغ فيها المخالفة من الجسامة حداً يتناسب مع خطورة النتائج المترتبة في هذا الفصل . وحيث إن مانسبه المستأنف ضده إلى الطالب تبريراً لفصله من المعهد قد انحصر في الأمور الأربعة الآتية : ١ — تخلفه عن الذهاب إلى المعهد يوماً أو يومين دون ترخيص . ٢ — أنه دخل مكاناً غير مأذون له دخوله — ٣ — أنه امتنع عن التقاط كراسة له — ٤ — مخالفة أمر لأحد المدرسين . وحيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما تقدم وللوهلة الأولى ودون ما حاجة لإجراء أى تحقيق أن تلك الأمور تنهض مبرراً لفصل طالب هو في سنته النهائية وذلك للأسباب الآتية : أولاً — أن الطالب سبق أن عوقب بالفصل أسبوعاً عن المخالفة الأولى ولا يصح أن يجازى عنها مرة أخرى . ثانياً — أن الأمرين الثاني والثالث ليسا من الجسامة بحيث يبرران فصله نهائياً من معهده . ثالثاً — أما الأمر الأخير الذي صيغ في عبارة مخالفة أحد المدرسين فإن رواية الطالب عنه تتحصل في أنه سئل كتابة عن موضوع سبق أن أعفى هو وزملاؤه من استذكاره فلم يسمه إلا أن يقدم للمدرس ورقة الإجابة بيضاء فلما حوسب عن ذلك كان دفاعه أنه لا يعلم شيئاً عن الموضوع وأنه لا يرتضى لنفسه الغش فأجيب بفصله أسبوعاً

وأن يكون المطلوب إجراء مؤقتاً لا فصلاً في الحق ، وهو وإن كان في حل من أن يتناول مؤقتاً وفي نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة إلا أن حقه في هذا التقدير مقيد بالآتي ضمن الإجراء المؤقت الذي يصدره مساساً بأصل الحق أو فصلاً حاسماً للخصومة في موضوعه الذي يجب أن يبقى سليماً يتداعى فيه الطرفان أمام محكمة الموضوع . وعلى ذلك فإن القضاء المستعجل يكون غير مختص بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله لتعلق هذا النزاع بأصل الحق وإن كان له أن يقضى بما له من سلطة تحوير الطلبات بقيد إسم الطالب بجداول امتحانات المعهد لأن هذا القضاء ليس إلا إجراء وقتياً لا يمس الموضوع .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتمكين الطالب منصور محمد محمود حسن من العودة لمواصلة الدراسة بالمعهد قد خالف القانون — ذلك أن اختصاص القاضى المستعجل يتحدد بأن يكون المطلوب منه إجراء لا فصلاً في أصل الحق ولا يحتاج فيما يأمر به من إجراء إلى المساس بالحق وعلى ذلك يكون غير مختص بما طلبه المطعون عليه لأن في الحكم به تنفيذاً عينياً للالتزام إذ يتمثل في الإجراء المطلوب وهو عودة الطالب للدراسة كل خصائص القضاء في الحق بحيث لا تبقى حاجة للحكم في الموضوع — كما أن الحكم تغلغل في صميم الدليل وأقام قضاؤه على بحث موضوعي مفصل أدان فيه الكلية وأسانذتها ورماهم بالتعسف وهو ما لا يختص به

« ومن حيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يعترض على هذا القضاء إذ طلب رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

« وحيث إنه للأسباب المتقدمة يكون القضاء المستعجل غير مختص بنظر طلب تمكين المطعون عليه بصفته من متابعة الدراسة » .

(القضية رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

١١٩

١٠ أبريل سنة ١٩٥٨

استئناف . أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن تقرير الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية أسباباً ولا قلم الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص تقرير الاستئناف وأسبابه . المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧٧ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان الاستئناف خاصاً بحكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المستأنف ليس ملزماً قانوناً أن يضمن تقرير الاستئناف أسباباً ولا يقع على عاتق قلم الكتاب إعلان المستأنف عليه بملخص التقرير وأسبابه ذلك أن الشارع قد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة نص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات فحدد في صدر المادة ٨٧٧ من هذا القانون الصورة التي يرفع بها الاستئناف في هذه المسائل فتص على أن يكون بتقرير ولم يتطلب أن يتضمن هذا التقرير أسباباً كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء وكما قضى في المادة ٨٧٩

وقيل له إن ذلك ثمن لأمانته فلما ووجه المعهد بهذا من المستأنف رفع عنه الجزاء . ولما طرح أمر ذلك بين يدي هذه المحكمة لم يستطع المستأنف عليه دحضه . وحيث إن ما أثاره المستأنف ضده عدا ذلك في مذكرته الختامية جاء مرسلًا ومتأخرًا لا يسع هذه المحكمة في تقديرها الوقتي سوى الالتفات عنه لأنه جاء دون دليل يظاھرہ . ولما كان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقاً للمادة ٤٩ من قانون المرافعات مناطه قيام الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء مؤقتاً لا فصلاً في أصل الحق . وهو وإن كان في حل من أن يتناول مؤقتاً وفي نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدة في المنازعة إلا أن حقه في هذا التقدير مقيد بالآتي ضمن الإجراء المؤقت الذي يصدره مساساً بأصل الحق أو فصلاً حاسماً للخصومة في موضوعها الذي يجب أن يبقى سليماً يتداعى فيه الطرفان أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إثبات اختصاصه بنظر طلب التمكين وإجابة المطعون عليه إلى هذا الطلب قد أنشأ بهذا الإجراء حالة نهائية بين الطرفين لم تمس الموضوع فحسب بل فصل فيه بقضاء حاسم له فخرج بذلك عن ولايته وجاء مخالفاً للقانون متعيناً نقضه . « ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى بعدم اختصاصه بنظر طلب التمكين لتعلق النزاع بأصل الحق . وأن الحكم المذكور بما له من سلطة تحوير الطلبات قضى بقيد اسم الطالب بجداول كلية فيكتوريا ولم يكن هذا القضاء إلا إجراء وقتياً لا يمس الموضوع .

بالنسبة للالتماس حيث أحال فيها على المادة ٨٦٩ المشار إليها ولأن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ مرافعات مقصورة على ماهو ظاهر من نص المادة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها . أما ما نص عليه المشرع في المادة ٨٧٠ من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشتمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف .

المحكمة

« .. حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه — بطلانه لخطئه في فهم واقعة الدعوى — وفساد استدلاله — وقصور تسببيه . وفي خصوص الخطأ في فهم واقعة الدعوى — ذكر الطاعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالحجر للغفلة على ما ثبت من مناقشة الطاعن — عن ممتلكاته — من أنه في الوقت الذي يغفل فيه ذكر مائتي فدان موروثه له عن أبيه ويغفل عدد المنازل المخلفة له والتي قرر أنها كثيرة — يذكر من هذه الأملاك «ساقيتين» وذكر الحكم تأسيساً على ذلك أن من يكون في مثل هذه الحالة يكون في حالة عدم امتلاك لجميع القوى العقلية واستدل الحكم لهذا المعنى أيضاً بما أورده الطاعن في إجاباته عما سئل عنه في خصوص مأمورية الإصلاح الزراعي وما نسب إليه من أنه أجاب بأن « دى عزبة الحكومة — ومش عارفين الحكومة بتعمل إيه » . وفي هذا وذاك خالفت محكمة الاستئناف الواقع الثابت في أوراق الدعوى وفي بيان ذلك ذكر الطاعن — أنه لم يغفل في وقت ما ذكر المائتي فدان الموروثة له عن والده كلما اقتضى الأمر ذكرها — فأوردها في إجاباته في النيابة عند تحقيق طلب الحجر — وردد ذكرها حينما سئل عنها من جانب

مدير الأمراض العقلية ولما سئل عن ممتلكاته أمام المحكمة الابتدائية ذكر المملوك له خاصة والمكلف باسمه وإذ سئل عن الموروث له ذكرها كذلك — وقد أعادت المحكمة سؤاله عن جميع أملاكه العقارية — فأشار إلى الـ ١٢٣ فداناً المملوكة له ملكية خاصة وإلى الساقيتين — والبيوت الموروثة ، ولما طلبت إليه المحكمة تحديدها أشار إليها ثم اختتم إجابته بقوله « إن له أملاكاً مع الورثة بخلاف ما ذكرت » . وهي إشارة تعنى الـ ٢٠٠ فدان الموروثة والتي كان قد سئل عنها من قبل فأوردها في إجابته — فهو في كل المراحل لم يغفل أمرها — كما أنه لما سئل عن مأمورية الإصلاح الزراعي — لم يجب بعبارة « دى عزبة الحكومة » كما ورد بالحكم المطعون فيه وإنما أجاب بقوله « دى عملية الحكومة » والفرق واضح بين القولين والمعنيين .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على ما أفادته من أقوال الطاعن أمام المحكمة الابتدائية — وفي ذلك ذكرت « ومن حيث إنه يبين من مراجعة أقوال الأخير أمام المحكمة أنه ليس مستكملاً لجميع القوى العقلية فقد سأله المحكمة عدة مرات عن ممتلكاته فقرر أولاً أنه يملك ١٢٠ فداناً فأعادت عليه السؤال وحددت له مصدر الملكية وهو اليراث فأجاب بأنه ورث عن والده ٢٠٠ فدان ، وبعد أن اطردت المناقشة أعادت عليه المحكمة السؤال وطالبت به بأن يحدد جميع أملاكه العقارية فأجاب بأنها الـ ١٢٣ فدان الكائنة بناحية دقيق وأغفل باقي الأطيان وهي تبلغ المائتي فدان التي ورثها عن والده — وذلك في الوقت الذي يتحدث عن ساقيتين كائنتين في المساحة الأولى ولما استفسرته المحكمة عن المنازل أجاب بأنها كثيرة ولم يذكر عددها . وقد اتبعت

محكمة الاستئناف ما حصلته من وقائع المناقشة على هذا النحو — بما قررته من قولها « ومما لا جدال فيه أن من تعي ذاكرته ساقيتين وتغفل أطياناً تقرب من المائتين ومنازل عديدة أخرى يكون في حالة عدم امتلاك لجميع القوى العقلية » — وسأقت محكمة الاستئناف — بعد ذلك دليلاً آخر من الوقائع تستدل به على حالة الطاعن فذكرت: « ولا أدل على ذلك من أنه سئل بعد ذلك عما إذا كان قد صدر تشريع يحدد الملكية فأجاب بالإيجاب وأن حد الملكية هو عشرة أفدنة فاستزادته المحكمة إيضاحاً عن مأمورية الإصلاح الزراعي فأجاب « دى عزبة الحكومة » ومش عارفين الحكومة بتعمل إيه — فأعادت الكرة عليه وسأله عما إذا كان للإصلاح الزراعي علاقة بتحديد الملكية فقرر بحق أن الإصلاح يأخذ ما زاد عن الملك الذى حددته الحكومة وكرر ثانية أن المساحة المسموح بها هي عشرة أفدنة . وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه يقوم على أن الطاعن — تعي ذاكرته الأمور التافهة من أملاكه بينما أنها تغفل عما لا وجه لإغفاله لأهميته وعظم شأنه — كما هو الحال في إغفاله للمائتين فدان المملوكة له ميراثاً — وأنه فوق ذلك غير محيط بما لا بد لمثله من الإحاطة به — من حد الملكية انقرر بقانون الإصلاح الزراعي — ومن هدف هذا القانون وأغراضه بما قرره من أن حد الملكية عشرة أفدنة وأن مأمورية الإصلاح الزراعي — لا يعرف عنها شيئاً لأن « دى عزبة الحكومة » .

« وحيث إن القول من جانب محكمة الاستئناف بأن الطاعن أغفل باقى الأطيان وهي تبلغ المائتين فدان — وقرر بصدد مأمورية الإصلاح الزراعي

أن « دى عزبة الحكومة » لا يطابق الثابت في محضر جلسة المحكمة الابتدائية بجلاسة ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٦ وهو المصدر الذى استمدت منه محكمة الاستئناف ما أثبتته في حكمها عن هذه الوقائع ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على هذا المحضر أن المحكمة الابتدائية سألت الطاعن عن ممتلكاته فذكر في إجابته : « عندي ١٢٠ فداناً مكلفة باسمي بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٨٩٠ رقم ١ » . ثم سأله هل يشترك أحد معك في هذه الأرض ؟ فأجاب : « لا وهي ملك حر لى وهي ١٢٠ فداناً وزادت ثلاثة أفدنة في نفس الزمام سنة ١٩٠٥ » فعادت المحكمة وسأله هل ورثت حاجة عن والدك ؟ فأجاب : « ورثت ٢٠٠ فدان في جهة بلاد من المركز — مركز قوص نفسه » . وقد سأله المحكمة بعد ذلك : « هل لك أملاك أخرى غير الأطيان ؟ » فأجاب : « لى برده أملاك جديدة وأملاك قديمة » ثم سأله : حدد بالضبط جميع أملاكك المقاربية — فأجاب : الـ ١٢٣ فدان قطعة واحدة في زمام ناحية دقيق مركز قوص مديرية قنا وفيها ساقيتين — ولنا بيوت موروثة — وطلبت منه المحكمة إيضاح هذه الأملاك بالتفصيل فقال المطلوب الحجر عليه بأن جميع الورثة لنا منزل في درب المشفيات وهو منزل قديم مبنى ثلاثة أدوار ولنا مندره دورين وحوش نضع فيه المواشى وليس مسقوف — وهو في قوص — وليس لى أملاك في مصر — ولنا أملاك مع الورثة — وهي بيوت — خلاف ما ذكرت — ثم سئل بعد ذلك : ما عدد هذه المنازل ؟ فأجاب : كثيرة — ثم سئل « هل لك أملاك أخرى ؟ » فأجاب : « أيوه لى خمسة أفدنة

أعلى المعاشة ، ١٤ قيراطاً غير صالحة للزراعة —
ولى شركة مع ابن خالتي جوده في فدان ونصف
أخذها الإصلاح الزراعى « — ثم سألت المحكمة
عن مأمورية الإصلاح الزراعى فقرر « دى عملية
الحكومة واحنا مش عارفين الحكومة بتعمل
إيه » . ويبين من ذلك أن الطاعن لم يغفل ذكر
باقى أطيانه الموروثة التى تبلغ المائتى فدان — كما
أنه لما سئل عن مأمورية الإصلاح الزراعى لم يقل
« دى عزبة الحكومة » وإنما قال « دى عملية
الحكومة » . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد

أوردت إجابات الطاعن على خلاف الثابت فى
الأوراق فإن تشويه هذه الإجابة قد أثر فى قضائها
فبنت حكمها على فهم مخالف للوقائع الثابتة فى
الدعوى — وبذلك يكون الحكم المطعون فيه
باطلاً متعيناً نقضه دون حاجة للتعرض لبقاى
أسباب الطعن ووجوهه » .

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية »
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس
المحكمة وعثمان رمزى ومحمد متولى عتلم والحسينى العوضى
ومحمد رفعت المستشارين) .

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى والإمام الإمام الحريبي وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

١٢٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أثر مباشر . القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ .
تضمنه مزايا جديدة للموظفين المجهدين ترتب أعباء مالية
على الخزانة . ليس فى نصوصه ما يشير إلى سريانه بأثر
رجعى . عدم سريانه إلا من تاريخ العمل به .

المبدأ القانونى

إن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة
تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز
الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى
عام يجوز تغييره فى أى وقت ، ومرد ذلك إلى
أن الموظفين هم عمال المرافق العامة . وبهذه
المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل
وال تغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة .
ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى
على الموظفين بأثر حال من تاريخ العمل به .
ولكنه لا يسرى بأثر رجعى إلا بنص خاص
فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة .
وإذا تضمن التنظيم الجديد — قانوناً كان أو
لائحة — مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء
مالية على الخزانة العامة ، فالأصل ألا يسرى
التنظيم الجديد فى هذا الخصوص إلا من تاريخ

العمل به . إلا إذا كان واضحاً أنه قصد أن يكون
نفاذه من تاريخ سابق . وعلى مقتضى ما تقدم
فإن القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ — وإن
تضمن مزايا جديدة للمجهدين — لا يسرى
إلا من تاريخ العمل به . وليس من تاريخ أسبق ،
ما دام ذلك ليس واضحاً من نصوصه .

(القضية رقم ١٣٩٥ سنة ٢ ق) .

١٢١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ — ترقية . المناط فى الترقية بالاختيار . كانت
الأقدمية هى مناط المفاضلة بين المشتركين فى الحصول على
درجة جيد ، ثم أصبح المناط هو ترتيب درجات الكفاية
وحدها وقوامها الأرقام الحسائية . المادة ٤٠ من قانون
نظام موظفى الدولة قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩
لسنة ١٩٥٣ .

ب — ترقية . مناط المفاضلة عند الترقية بالاختيار هو
رجحان الكفاية . تقرير ذلك من إطلاقات الإدارة التى
لا يحدها إلى عيب إساءة استعمال السلطة .

ج — رقابة القضاء الإدارى . خروج الإدارة على
الأسس أو الضوابط المحددة للمفاضلة بين المرشحين
للترقية بالاختيار . مخالفة قرارها للقانون . سلطة القضاء فى
الرقابة على السبب الذى أدى إلى إصدار القرار من حيث
قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون . تقدير أهمية
السبب ، وخطورته ، من إطلاقات الإدارة .

دقة في تحديد درجة الكفاية ، وأدنى إلى إحكام التقدير في شتى عناصره من سلوك ومواظبة واجتهاد وما إلى ذلك ، وأبلغ في تيسير المفاضلة عند ما يدق التمييز ، وأهدى سبيلاً في الترجيح ، فعدل عن المعيار الأول وأطرح الاعتداد بالأقدمية وعول على ترتيب درجات الكفاية وحدها وقوامها أرقام حسابية حاسمة الدلالة ، ومتى حدد المشرع ضابط المفاضلة بين المرشحين للترقية في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار على هذا النحو من الوضوح فلا مجال للاجتهاد والتأويل خروجاً على النص الصريح .

٢ — إن مناط المفاضلة عند الترقية بالاختيار هو رجحان الكفاية ، وتقدير ذلك ملائمة تقديرية ترجع إلى مطلق اختصاص الإدارة بحسب ما تراه محققاً لصالح العمل ، ولا يحدها إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا قام الدليل عليه . فإذا برأت من هذا العيب فلا سلطان للقضاء على تقدير الإدارة في هذا الشأن . ولا تدخله في وزن هذه المفاضلة أو الحكم عليها ، وإلا جاوز حدود سلطته .

٣ — إذا رسم المشرع ضوابط محددة ووضع أسساً معلومة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار فإن الانحراف عن هذه الضوابط والأسس يصم القرار بعيب مخالفة القانون ، ويسبغ للقضاء تسليط رقابته على السبب الذي أدى إلى إصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون ،

و — ترقية . نص المشرع على أن العبرة في الترقية بالاختيار بترتيب درجات الكفاية . أدنى فرق في الرقم الحسابي لهذه الدرجات مهما كان ضئيلاً يكون عنصراً حاسماً للترجيح .

هـ — موظف . تقدير كفايته . تقديرات الرئيس المباشر أو المدير المحلي أو رئيس المصلحة أو لجنة شئون الموظفين لا رقابة للقضاء عليها لتعلقها بصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه .

المبادئ القانونية

١ — إن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على أنه « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العامين الأخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها وتكون ترقيةهم أيضاً بالأقدمية فيما بينهم ، ثم عدلت بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ فأصبح نصها « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية إليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الأخيرين ، . ويخلص مما تقدم — وما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير — أن المشرع كان يأخذ في بادئ الأمر ، في مجال الترقية بالاختيار ، بمعيار تقديري فضفاض غير منضبط الحدود ؛ إذ يتسع نطاق درجة « جيد » التي اتخذها أساساً لهذا المعيار لأن تنطوي فيها عدة مراتب متدرجة تتفاوت فيما بينها وإن انتظمتها جميعاً هذه الصفة ؛ ومن أجل هذا الاعتبار جعل الأقدمية هي مناط المفاضلة بين المشتركين في الحصول على درجة جيد . ثم رأى أن الأرقام الحسابية أكثر

١٢٢

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - دعوى الإلغاء . المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية . المناط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره إلى حين الفصل فيها . فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى الحكم بعدم قبولها . فقدان هذا الركن أثناء نظرها . الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ب - دعوى الإلغاء . الخصومة فيها تقوم على اختصاص القرار الإداري والحكم الصادر بإلغائه يكون حجة على الكافة . دعوى غير الإلغاء . الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجة نسبية . اشتراك دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء في أنهما خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره .

ج - دعوى الإلغاء . خضوعها للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وأياً كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

المبادئ القانونية

١ - من المسلمات في فقه القانون الإداري أن المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لافرق في ذلك بين دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء .

٢ - لئن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري ، وأن الحكم الصادر فيها بإلغائه بهذه المثابة يكون حجة على الكافة ، بينما دعوى

أما تقدير أهمية السبب وخطورته فمن إطلاقات الإدارة المتروكة لمحضر تقديرها واقتناعها حسبما تستقر عليه عقيدتها .

٤ - إذا جعل المشرع العبرة في الترقية بالاختيار بترتيب درجات الكفاية فإن أى فرق في الرقم الحسابي لهذه الدرجات أياً كان مبلغه يكون عنصراً حاسماً للترجيح .

٥ - إذا كان الثابت من الأوراق أن ترقية الأحدث بالاختيار للكفاية قد تمت بالقرار المطعون فيه في ظل سريان القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، وأنه حصل على مائة درجة في

كل من العامين الأخيرين ، بينما لم يحصل الأقدم إلا على ٩٤ درجة و ٩٥ على التوالي ، بحسب النتيجة العامة النهائية وعلى أساس التقديرات التي تمت سواء من الرئيس المباشر

أو المدير المحلي أو رئيس المصلحة أو لجنة شئون الموظفين ، وهي تقديرات لا رقابة للقضاء عليها ولا سبيل له إلى مناقشتها لتعلقها بتصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه ، فانه لما كان ثمة فارق فعلي في

الدرجات المقدرة ينهض عنصراً مرجحاً لكفة المطعون في ترقيته على زميله في مجال الاختيار للترقية على أساس الكفاية كما أثبتت ذلك في محضرها بحق لجنة شئون الموظفين

صاحبة الاختصاص في التعقيب نهائياً على تقديرات الرؤساء المحليين طبقاً لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . فان قيام هذا الفارق يشهد بصحة التطبيق القانوني

وينفى إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ١٤٤٣ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٨ الى ٣١٢ عن ترك الخصومة وعن النزول عن الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٣٧٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم من قبله ، فقرر أحكاماً تعتبر في الواقع من الأمر ترديداً لتلك الأصول العامة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة الإدارية ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطعون لصالحه تقدم إلى اللجنة القضائية لوزارة المواصلات بالنظم رقم ٦٥٨٧ لسنة ١ القضائية أبان فيه أنه يشغل الدرجة الرابعة بالكادر الفني العالي بهندسة السكك الحديدية ، ثم خلت درجة ثالثة وكان هو أقدم من يشغلون الدرجة الرابعة بالكادر الفني العالي بالقسم المذكور ، إلا أنه رقي إلى هذه الدرجة سامي يوسف اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ مع أنه أحدث منه ، وطلب الحكم بإلغاء القرار الوزاري رقم ١٢٥ الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية ، فردت مصلحة السكك الحديدية على التظلم بأن المدعى يحمل مؤهلاً فنياً متوسطاً (دبلوم الفنون والصناعات) ، فترقيته من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة تحكمها المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد رقي سامي يوسف باعتباره أقدم الموظفين الشاغلين للدرجة الرابعة من حملة المؤهلات العالية . وفي ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة القضائية قراراً « بإلغاء القرار رقم ١٢٥ الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بترقية السيد المهندس سامي يوسف إلى الدرجة الثالثة فيما تضمنه من تخطيط السيد عبد المنعم محمد قريش مع ما يترتب على

غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية مبناها قيام النزاع واستمراره .

٣ — من المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعناً بالإلغاء قد تنتهي بالترك (désistement) أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى (acquiescement) متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك منصباً على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلاً عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للمدعى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة ، وأياً كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم ، فمن المسلم أن مهمة القاضي عندئذ لا تعدو أن تكون إثبات ذلك ، نزولاً على حكم القانون في هذا الخصوص دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع . وإذا كان ما تقدم هو المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي كأصل من الأصول العامة على الرغم من أنه لم يرد في قانون مجلس الدولة الفرنسي نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون أولى بالاتباع في مصر ؛ إذ أحالت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص ،

ذلك من آثار « . وأسست اللجنة قرارها على أنه » يبين واضحاً من نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أنه صدر منظماً للشروط الواجب توافرها لجواز ترقية الموظفين الذين يشغلون درجات في الكادر الفني المتوسط وقت صدور القانون إلى الدرجة التالية في الكادر الفني العالي وما يتبع في شأنهم بعد ذلك عند الترقية إلى درجات أعلى بحيث تلازمهم الشروط عند الترقى إلى درجات أعلى فهو بهذه المثابة لا يجري حكمه إلا على هذه الفئة بالذات ولا يتعداه إلى غيرها ويخرج بذلك عن نطاق تطبيقه جميع الموظفين الذين يشغلون درجات في الكادر الفني العالي سواء أكانوا من الحاصلين على شهادة متوسط أم عالية . وبصحيفة أودعت سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في أول أبريل سنة ١٩٥٤ طعنت وزارة المواصلات في قرار اللجنة القضائية طالبة إلغاء ، وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ؛ وبنت طعنها على أن المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي التي تحكم ترقية المدعى ؛ لأنه يحمل مؤهلاً فنياً متوسطاً . ثم طلب المدعى في مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة القضاء الإداري الحكم باعتبار الخصومة منتهية ؛ لأن مصلحة السكك الحديدية قد نفذت قرار اللجنة القضائية بإحذافه في الوقت الذي لم تكن ملزمة فيه بذلك ؛ لأنها كانت طعنت في هذا القرار في الميعاد وهذا يعتبر من جانب المصلحة قبولاً لقرار اللجنة القضائية وإنهاء للخصومة ، وقد قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ « بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه ، وبرفض التظلم ، وألزمت المدعى بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب

المحاماة » . وأسست قضاءها على أن « مهمة المحكمة وهي تنظر في المنازعة الإدارية أن تنزل حكم القانون عليها بغض النظر عن تصرفات الجهة الإدارية في شأنها . فإن رأت بعد البحث أن تصرف الجهة الإدارية جاء متفقاً مع القانون أقرته ، وإن رأت أنه خالف القانون ألغته . وليس الأمر كما يقول المدعى عليه من أن مجرد تصرف صدر من الجهة الإدارية ينهي المنازعة ؛ وذلك لأن ما يقوله إن كان يصلح في نطاق القانون الخاص فإنه لا يعتد به في نطاق القانون العام ؛ ومن ثم فلا ترى المحكمة إجابة المدعى عليه إلى ما طلبه من اعتبار الخصومة منتهية ، خصوصاً وأن الحكومة وهي المدعية لم تطلب هذا ولم تتنازل عن الدعوى » . وقد طعن السيد رئيس هيئة المفوضين في هذا الحكم ؛ استناداً إلى أن المنازعة الإدارية - ولو كانت طعنًا بالإلغاء - هي خصومة قضائية تنتهي بانتهاء هذه المنازعة . وما دامت المصلحة قد قبلت قرار اللجنة القضائية ونفذته تنفيذاً كاملاً بترقية المدعى إلى الدرجة الثالثة اعتباراً من ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ ترقية السيد / سامي يوسف المطعون في ترقية مع رفع ماهية التظلم اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ كنتيجة لهذه الترقية ، فإن الخصومة تعتبر - والحالة هذه - منتهية بعد أن زال النزاع ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون .

« ومن حيث إن مندوب مصلحة السكك الحديدية أصر أمام هذه المحكمة بجلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ على أن الخصومة قد انتهت بعد أن قبلت المصلحة قرار اللجنة القضائية ونفذته ، وقد رأت المحكمة التحقق مما إذا كان هذا القبول قد صدر ممن يملكه ، وقد جاء كتاب مصلحة

الذى يصدر في المنازعة . وأياً كان مدى التزك أو التنازل أو التسليم فمن المسلم أن مهمة القاضى عندئذ لاتعدو أن تكون إثبات ذلك ؛ نزولاً على حكم القانون في هذا الخصوص ، دون التصدى للفصل في أصل النزاع الذى أصبح غير ذى موضوع . وإذا كان ما تقدم هو المسلم في الفقه والقضاء الإدارى الفرنسى كأصل من الأصول العامة على الرغم من أنه لم يرد في قانون مجلس الدولة الفرنسى نص خاص في هذا الشأن ، فانه يكون أولى بالاتباع في مصر ؛ إذ أحالت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص ، وقد تسكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٨ إلى ٣١٢ عن ترك الخصومة وعن النزول عن الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تسكلم في المادة ٣٧٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله ، فقرر أحكاماً تعتبر في الواقع من الأمر ترديداً لتلك الأصول العامة .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم كله أنه بعد إذ قبل المدير العام لمصلحة السكك الحديدية قرار اللجنة ونفذه تنفيذاً كاملاً ، وأصر مندوب المصلحة على ذلك ، فان الخصومة تعتبر والحالة هذه منتهية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون » .

(القضية رقم ٥٩٥ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٣

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ — تيارات . دور السينما تنظمها أحكام لائحة التيارات مع الأحكام التي تنظم المجال العامة فيما يتصل بتلك الدور . أساس ذلك .

ب — ترخيص . الترخيص في فتح دار للسينما أو تشغيلها هو عملية إدارية تمر بمراحل وإجراءات خاصة

السكك الحديدية المؤرخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٦ صريحاً في أنه صدر من المدير العام للمصلحة وهو يملك ذلك .

« ومن حيث إنه من المسلمات في فقه القانون الإدارى أن المنازعة الإدارية . ولو كانت طعنياً بالإلغاء . هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذى هو جوهرها واستمراره بين طرفيها . فان هي رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا فرق في ذلك بين دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء ؛ لأنه ولئن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى وأن الحكم الصادر فيها بالإلغاء يعدمه ، وبهذه الثابتة يكون حجة على الكافة ، بينما دعوى غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية مبناها — كما سلف القول — قيام النزاع واستمراره ؛ ولذا فمن المسلم في الفقه والقضاء الإدارى الفرنسى أن المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنياً بالإلغاء ، قد تنتهى بالتزك (désistement) أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى (acquiescement) متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج التزك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان التزك منصباً على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلاً عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للمدعى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم

الرخصة بفتح التياترو إلا بعد أن يتحقق القومسيون بأن جميع الإجراءات التي قررت صار تنفيذها ، . ويؤخذ من ذلك كله أن الترخيص في فتح مثل هذا المحل هو عملية إدارية تمر بإجراءات ومراحل خاصة يلزم استيفاؤها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية ؛ فلا يغني عن هذه الرخصة الإذن المؤقت بتشغيل المحل ؛ إذ المفروض من توقيت مثل هذا الإذن أنه لا يقيد الإدارة عند التقدير النهائي لملاءمة الترخيص أو عدمه ، حسبما يستبين لها من العناصر التي تجتمع لديها أو تنها لها أخيراً . وعلى مقتضى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على أنه سبق صدور رخصة بفتح المحل وتشغيله للمستغل السابق بما رتب له حقاً مكتسباً ، قد جاوز الواقع ؛ إذ لم تصدر الرخصة النهائية بالفعل ، وغاية الأمر أنه صدر إذن مؤقت بالتشغيل ، وهو كما سبق القول لا يغني عن تلك الرخصة ، كما لا يجدي في هذا المقام التحدى بسبق موافقة المحافظ على الموقع ؛ إذ أن هذه الموافقة كانت بمناسبة الإذن المؤقت المشار إليه ، وهذا الإذن - كما سلف القول - لا يقيد الإدارة عند تقدير ملاءمة الرخصة بعد أن تكامل لديها جميع العناصر التي على مقتضاها تزن المناسبة وزنها النهائي . والواقع من الأمر أن المحافظ ، إذ وافق على التشغيل المؤقت ؛ إنما كان متأثراً بموافقة المطران وقتذاك بشروط وقيود قد لا يتعارض فيها التشغيل المؤقت مع أداء فرائض العبادة ، وعلى اعتبار أنه سينما صيني لا شتوى ،

يلزم استيفاؤها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية . الإذن المؤقت بتشغيل تلك الدور لا يغني عن هذه الرخصة . من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يتصل بالنظام العام كذلك الواردة بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب احترام الإدارة لذلك . مثال .

المبادئ القانونية

١ - إن لائحة التياترات الصادرة في ١٢ من يولييه سنة ١٩١١ نصت في مادتها السادسة عشرة على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة مع أحكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التياترات ، بل أيضاً على محلات لعب الخيول (السيرك) ومحلات السينما وغراف وقهاوى الموسيقى وما أشبه من المحلات العمومية للفرجة والمشاهدة » . ويؤخذ من ذلك أن دور السينما تنظمها أحكام تلك اللائحة مع الأحكام التي تنظم المحال العامة فيما يتصل بتلك الدور ، وذلك بطريق إحالة اللائحة إلى هذه الأحكام ، فيعتبر ما أحيل إليه وكأنه جزء من أحكام اللائحة في هذا الخصوص .

٢ - إن المادة الأولى من لائحة التياترات قد نصت على أنه « لا يجوز فتح تياترو للعموم أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدماً من المحافظ أو المدير ، فالرخصة لازمة لفتح المحل أو لتشغيله ، وهي تستوجب استيفاء إجراءات وتوافر اشتراطات ؛ فتلزم موافقة المحافظ أو المدير على موقع المحل ، كما له أن يقرر بعد أخذ رأى قومسيون التياترات ما يلزم رعايته من الأبعاد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك التنسيق والإضاءة » . ونصت المادة الخامسة من اللائحة على أنه « لا تعطى

يوسف عبد النبي كان قد تقدم بعد حريق السينما وحوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الى التنظيم للترخيص له في تنكيس الحوائط وأندره فلم يرد عليه ، وأنه ما كان يجوز رفض الترخيص في التشغيل بسبب عدم وجود رخصة البناء ، وأن أحكام الغلق لا شأن لها بالترخيص وأن السيد مطران السريان الكاثوليك سبق أن وافق على تشغيل السينما ووافقت الادارة على الموقع بمذلك، فلا يصح العود الى المجادلة في ملائمة الموقع .

«ومن حيث إن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بوقف تنفيذ القرار المشار اليه ، قد استند إلى أن الثابت من الأوراق أن السينما قد وافق المحافظ على موقعها في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ ، كما وافق على تشغيلها في ١٣ من الشهر المذكور ، واستمر تشغيلها حتى احترقت في حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ . وأن الرخصة تظل قائمة قانوناً لا يجوز للسلطة الإدارية سحبها أو الرجوع فيها بعد منحها ؛ لما في ذلك من المساس بالحقوق المكتسبة ولا يؤثر في قيام الرخصة احتراق السينما في حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛ لأن هذا الحادث قهري ولا يدل بحال على أن صاحبها ترك حقه في الرخصة، كما لا يؤثر في قيامها تغيير المستغل للسينما ؛ لأن المادة الثامنة عشرة من لائحة التياترات لم ترتب على ذلك إلغاء الرخصة ، بل أوجبت فقط الإخطار عن المستغل الجديد .

«ومن حيث إن المحكمة — إذ تستظهر ركن المشروعية في القرار الإداري بالقدر اللازم لنظر وقف التنفيذ ، ومع عدم المساس بطلب الإلغاء — تلاحظ بادى، ذى بدء أن لائحة التياترات الصادرة في ١٢ من يولييه سنة ١٩١١ نصت في مادتها السادسة عشرة على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة مع أحكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على

بينما الترخيص النهائي مطلوب على أساس وضع مغاير لذلك ، أى لدار سينما شتوى . ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يتصل بالنظام العام ، كذلك الواردة في المادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التى تنهى عن فتح مثل هذه المحال بالقرب من الأماكن المعدة لإقامة الشعائر الدينية بحيث يمتنع على الإدارة إهدارها ، ما دام الشارع قد قررها بصيغة أمرة مستهدفاً بذلك النظام العام أو الآداب ، فلا جناح على الإدارة أن تتدارك ذلك نزولاً على حكم القانون الوارد بالصيغة الآمرة ؛ لاتصاله بالنظام العام ، وذلك عند تقديرها لملاءمة الترخيص النهائي ، كما حصل في خصوصية النزاع .

المحكمة

« من حيث إن المدعى يستند في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من المدير العام لبلدية القاهرة المعلن إلى المدعى في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ والقاضى برفض الطلب المقدم منه بالترخيص له في تشغيل دار السينما الشتوى الكائنة بناصية شارعى الظاهر وأرض الحرمين المؤجرة له من وكيل دائنى حلى يوسف — يستند الى أن هذا القرار مشوب بمخالفة القانون وبإساءة استعمال السلطة ؛ بمقولة إن بلدية القاهرة اعتبرت السينما من المحال العامة في حين أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قد استبعداها من عداد هذه المحال . وأن تغيير المستغل لا يبطل الرخصة التى أعطيت لإدارة هذه السينما ، ولأن حلى

قد جاوز الواقع ، إذ لم تصدر الرخصة النهائية بالفعل ، وغاية الأمر أنه صدر إذن مؤقت بالتشغيل ، وهو كما سبق القول لا يغني عن تلك الرخصة ، كما لا يجدي في هذا المقام التحدى بسبق موافقة المحافظ على الموقع ، إذ أن هذه الموافقة كانت بمناسبة الإذن المؤقت المشار إليه ، وهذا الإذن — كما سلف القول — لا يقيد الإدارة عند تقدير ملاءمة الرخصة بعد أن تكامل لديها جميع العناصر التي على مقتضاها تزن المناسبة وزنها النهائي. والواقع من الأمر أن المحافظ إذ وافق على التشغيل المؤقت إنما كان متأثراً بموافقة اللطران وقتذاك بشروط وقيود قد لا يتعارض فيه التشغيل المؤقت مع أداء فرائض العبادة ، وعلى اعتبار أنه سينتهي لا شتوى ، بينما الترخيص النهائي مطلوب على أساس وضع معايير لذلك ، أى لدار سينما شتوية. ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يتصل بالنظام العام كتلك الواردة في المادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التي تنهى عن فتح مثل هذه المحال بالقرب من الأماكن المعدة لإقامة الشماثر الدينية ، بحيث يمتنع على الإدارة إهدارها ، ما دام الشارع قد قرر لها بصيغة آمرة ، مستهدفاً بذلك النظام العام أو الآداب ، فلا جناح على الإدارة أن تتدارك ذلك نزولاً على حكم القانون الوارد بالصيغة الآمرة لاتصاله بالنظام العام وذلك عند تقديرها للملاءمة الترخيص النهائي ، كما حصل في خصوصية النزاع . فلهذا كله ، ومع عدم المساس بأصل الموضوع ، ترى المحكمة — على حسب الظاهر من الأوراق — أن الحكم المطعون فيه قد قام على غير أساس سليم من القانون ، فيتعين إلغاؤه ، والقضاء برفض طلب وقف التنفيذ ، مع إلزام الطالب بالمصروفات الخاصة به .

(القضية رقم ١٧٠٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

التيارات ، بل أيضاً على محلات لعب الخيول (السيرك) ومحلات السينما ورافوقهاوى الموسيقى وما أشبه من المحلات العمومية للفرجة والمشاهدة ويؤخذ من ذلك أن دور السينما تنظمها أحكام تلك اللائحة مع الأحكام التي تنظم المحال العامة فيما يتصل بتلك الدور ، وذلك بطريق إحالة اللائحة إلى هذه الأحكام فيعتبر ما أحيل إليه وكأنه جزء من أحكام اللائحة في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن المادة الأولى من لائحة التيارات قد نصت على أنه « لا يجوز فتح تيارات للعموم أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدماً من المحافظ أو المدير » . فالرخصة لازمة لفتح المحل أو لتشغيله ، وهى تستوجب استيفاء إجراءات وتوافر اشتراطات ؛ فتلزم موافقة المحافظ أو المدير على موقع المحل ، كما له أن يقرر بعد أخذ رأى قومسيون التيارات ما يلزم رعايته من الأبعاد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك التنسيق والإدارة ... الخ ، ونصت المادة الخامسة من اللائحة على أنه « لا تعطى الرخصة بفتح التيارات إلا بعد أن يتحقق القومسيون بأن جميع الاجراءات التي تقرر صار تنفيذها » . ويؤخذ من ذلك كله أن الترخيص في فتح مثل هذا المحل هو عملية إدارية تمر بإجراءات ومراحل خاصة يلزم استيفاؤها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية ، فلا يغني عن هذه الرخصة الإذن المؤقت بتشغيل المحل ، إذ المفروض من توقيت مثل هذا الإذن إنه لا يقيد الإدارة عند التقدير النهائي للملاءمة الترخيص أو عدمه ، حسبما يستبين لها من العناصر التي تجتمع لديها أو تنهاها أخيراً . وعلى مقتضى ذلك فإن الحكم المطعون فيه — إذ أقام قضاءه على أنه سبق صدور رخصة بفتح المحل وتشغيله المستغل السابق بما رتب له حقاً مكتسباً —

١٢٤

أول ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ — مدة خدمة سابقة . ضمها . قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ . شروط تطبيقه . وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . متى يقوم الاتحاد في طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .

ب — تسبب . اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق . قصور . بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها .

المبادئ القانونية

١ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، إذ أجاز ضم مدد سابقة سواء في خدمة الحكومة أو في الأعمال الحرة ، قد اشترط لذلك : (أولاً) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، (ثانياً) لا يجوز ضم مدة تقل كل منها منفردة عن ستة أشهر بعضها إلى بعض ، (ثالثاً) يجب أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ، (رابعاً) يجب ألا تقل مؤهلاته الدراسية خلال المدة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية ، (خامساً) يجب ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة الخدمة في الحكومة أو في المصالح الشبيهة بالحكومة التي بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة ، (سادساً) يجب ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قراراً تأديبياً أو حكماً مانعاً من التوظيف أو سوء السلوك ، (سابعاً) يجب ألا تزيد مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة واللاحقة على خمس سنوات .

وجاء في الفقرة ١٠ من البند (أولاً) الذي يتضمن الجهات والهيئات التي تضم مدد الخدمة فيها ما يأتي : الهيئات والجمعيات والنقابات المهنية الصادر بتنظيم الإشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالإشتغال بالطب والمحاماة والهندسة ؛ إذ أن العمل في هذه المهن مقصور على من يكون حائزاً لباكالوريوس الطب أو الليسانس في الحقوق أو لباكالوريوس الهندسة أو الشهادات الفنية الأخرى ، وهؤلاء تسجل أسمائهم ومدد إشتغالهم في النقابات التي تنظمهم ، ويقضى قرار مجلس الوزراء السالف الذكر بضم نصف مدة الإشتغال بالمحاماة في هذه الحالة . ولما كانت مهنة المحاماة تقوم على الإشتغال بالقانون فإنه إذا كان ثمة مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس لوجب أن يكون التدريس أساساً وبصفة أصلية في مادة القانون ، أما إذا لم يكن التدريس الذي يتولاه المحامي قائماً أساساً على ذلك ، بل كان يشمل بصفة أصلية مواد أخرى ، امتنع وجه الاتحاد بين العاملين في الطبيعة . فإذا ثبت من الأوراق أن المطعون عليه لم يعين أساساً وبصفة أصلية للتدريس في أية مادة من مواد القانون ، بل عين للتدريس في مادة اللغة الإنجليزية والآداب ، وهي تختلف في طبيعتها عن مواد القانون ، فلا يسعفه في هذا الشأن ما يدعيه من أنه كان يقوم بتدريس مادة التربية الوطنية وأنها من مواد القانون ؛ ذلك لأن هذه المادة وإن كانت تتصل في بعض نواحيها بالقانون إلا أنها ليست في ذاتها من مواد القانون ، هذا

إلى أن المطعون عليه لم يتم بتدريسها بطريق التخصص أو بصفة أصلية ، بل كان يقوم أساساً وبصفة أصلية بتدريس مادة اللغة الإنجليزية والآداب حسبما سلف بيانه ، وبالتالي لا يحق له المطالبة بضم نصف مدة المحاماة بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

٢ - إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد وجهتي النظر بين طرفي المنازعة ، ولم يبد الأسباب التي أقام عليها قضاءه ، في النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه ، فإنه يكون قد انطوى على قصور مخل يبطله على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، مما يتعين معه تقرير هذا البطلان ، ولا يمنع من ذلك أن تكون النتيجة التي انتهى إليها الحكم في منطوقه سليمة في ذاتها ، وأن تقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدعوى صالحة للحكم ورأت الفصل فيها بنفسها .

(القضية رقم ٩٦٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٥

أول ديسمبر سنة ١٩٥٦

دعوى . صدور حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضى به . اتحاد الموضوع والسبب والمخصوم . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المدعى قد صدر له حكمان أولهما صدر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ ،

وقضى بإنهاء الخصومة على أساس اعتبار أقدمية المدعى في الدرجة السادسة راجعة إلى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً بعدم الطعن فيه في الميعاد ، وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم الثاني الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بتسوية تخالف مقتضى الحكم الأول ، والحكمان قد صدرا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب ؛ ومن ثم فإن الحكم الأخير (المعطون فيه) إذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون قد خالف القانون وذلك لمخالفته لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وحقائقاً إلغائه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٦

أول ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمن . الأصل أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . الاستثناءات من هذا الأصل . المادة الأولى من قانون المرافعات ..

ب - مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان . الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

ج - جامعة . القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ . تحريمه الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات

الجامعية في شئون طلابها . اعتباره في هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص ، لا المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . المادة ١/١ من قانون المرافعات .

المبادئ القانونية

١ — الأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وقد ردد صدر المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا الأصل ؛ ومرد ذلك - كما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - هو أن « القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأحوال المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لأصول التداعي والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر ، . ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة على سبيل الاستثناء الحالات التي حصرها في الفقرات الثلاث التالية وهي :

(١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى ، (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كانت قد بدأت قبل تاريخ العمل بها ، (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . والحكمة التشريعية في هذه الاستثناءات ، هي - كما جاء في المذكرة الإيضاحية - رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رؤى أنها جديرة

بالاستثناء ، ذلك أنه يكون أقرب إلى السداد والقصد ألا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ؛ لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصالحة الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الذي لا يصح المساس به إلا بنص خاص ، ولأنه متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن العدل وحسن النظر أن ينتهي طبقاً لهذا القانون نفسه ، كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه ، ولأنه من المساس بالحقوق المكتسبة أن تسرى القوانين الجديدة على الأحكام الصادرة قبل العمل بها ؛ متى كانت تلك القوانين ملغية أو منشئة لطريق من طرق الطعن .

٢ — إن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص - في حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات - القوانين التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو المحلي ، دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، وإلا لأحدث هذا الإلغاء أثره حتماً بمجرد نفاذ القانون الذي صدر ، وتنقل الدعاوى التي كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة إلى جهة القضاء التي عينها ، مالم ينص على غير ذلك . أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهي تلك التي تلغى طريق طعن كان موجوداً وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق في سلوكه ، أو أوجدت طريق طعن لم يكن موجوداً قبل صدور الحكم الذي حصل

لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص؛ مما لا معدى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات، ما دام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في هذه المنازعة والنزول على حكمه في القضاء بعدم جواز نظرها.

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة، حسباً بين من الأوراق، تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٠ القضائية على كل من جامعة عين شمس ووزارة التربية والتعليم أمام محكمة القضاء الإداري بمريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ طلب فيها - للأسباب المبينة بها - الحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ من لجنة تأديب الطلبة بجامعة عين شمس بفصله من كلية الحقوق إلى أن يفصل في الموضوع، وبإلغاء القرار المذكور مع ما يترتب عليه من آثار، وإلزام الجامعة بالمصروفات ومقابل أتماب المحاماة. وبجلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الأولى) « بوقف تنفيذ القرار المطعون ». وبمريضة مودعة سكرتيرية هذه المحكمة في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ طالباً للأسباب التي استند إليها في عريضة الطعن « الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه، ورفض طلب وقف التنفيذ » وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ نشر بالوقائع المصرية القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذي نص في المادة ٢٩١ منه على أنه « لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة

عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من الطعن، أي بالنسبة إلى أحكام يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتحها أو يحرمها من طريق طعن موجود يسده. وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل في النزاع، أما إذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بحذافيره ممنوعة من سماعه، على وفق الفقرة الأولى، وجب تطبيق هذه الفقرة نزولاً على حكم الشارع في منع أية هيئة قضائية من التصدي لنظر مثل هذا النزاع، أياً كان مثاره أو مرحلته في درجات التقاضي، مادام القانون المعدل للاختصاص القاضي بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في الدعوى.

٣ - إن نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية، إذ قضى بأنه لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها، لا يهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن، سواء بالنسبة إلى القرارات الإدارية التي عنها أو الأحكام الصادرة في شأنها، بل يقصد في الواقع من الأمر، إلى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها، وهو بهذه المثابة قانون معدل

قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها . وقد قدم المطعون عليه في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ مذكرة تكميلية قال فيها إن المادة المذكورة لا تسرى إلا على ما يقع في ظلها في حين أن الواقعة المنسوبة إليه ترجع إلى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٦ ، وبذلك تخرج من نطاق القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان هذا القانون قد ألغى طريقاً من طرق الطعن فإنه لا يكون له أثر رجعي إلا بنص صريح ، وقد خلا من مثل هذا النص ، ومن ثم فلا يسرى على ما رفع من دعاوى بطلب إلغاء قرارات إدارية صادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها قبل صدوره ، وذلك تطبيقاً للقاعدة القانونية الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات . وخلص من هذا إلى أن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب على غير أساس ويتمين رفضه وتأييد الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن الأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وقد ردد صدر المادة الأولى من القانون المرافعات المدنية والتجارية هذا الأصل ؛ ومرد ذلك — كما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو أن « القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأحوال المسلمة ؛ إذ أن القوانين المنظمة لأصول التداعي والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجمة الأثر » . ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة على سبيل الاستثناء الحالات التي حصرها في الفقرات الثلاث التالية وهي :

(١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى ،
(٢) القوانين المعدلة للسواغيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . والحكمة التشريعية في هذه المستثنيات هي كما جاء بالمذكرة الإيضاحية رعاية لحقوق ثبوت أو مصالح رؤى أنها جديرة بالاستثناء ، ذلك أنه يكون أقرب إلى السداد . والقصد ألا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ؛ لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الذي لا يصح للمساس به إلا بنص خاص ، ولأنه متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن العدل وحسن النظر أن ينتهي طبقاً لهذا القانون نفسه ؛ كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومده ، ولأنه من المساس بالحقوق المكتسبة أن تسرى القوانين الجديدة على الأحكام الصادرة قبل العمل بها ، متى كانت تلك القوانين ملفية أو منشئة لطريق من طرق الطعن .

« ومن حيث إن الفیصل في خصوصية هذا النزاع ، على مقتضى ما تقدم من الأحكام ، هو ما إذا كان نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ المنشور في الوقائع المصرية في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ إذ قضى بأنه « لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها » يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص وفقاً للفقرة الأولى أم من القوانين المنظمة لطرق الطعن طبقاً للفقرة

« ومن حيث إن نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ لا يهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن سواء بالنسبة إلى القرارات الإدارية التي عنها أو الأحكام الصادرة في شأنها ، بل يقصد في الواقع من الأمر إلى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ، وهو بهذه المادة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معدى معه عن تطبيق الفقرة الأولى ، ما دام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في هذه المنازعة والنزول على حكمه والقضاء بعدم جواز نظرها » .

(القضية رقم ١٦١٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٧

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - القضاء الإداري . عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك . عند انعدام النص تكون له حرية في انتزاع الحلول المناسبة . له أن يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام .

ب - تقادم . نص المادة ١٧٢ مدني الخاص بتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . نص استثنائي . قصر تطبيقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التي يكون منشؤها مصدراً آخر من مصادر الالتزام .

ج - مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية . مصدرها العمل غير المشروع . مسئوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين . مصدرها القانون .

د - تقادم . لا إلزام على القضاء الإداري بتطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم إلا إذا وجد نص خاص ، أو رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام . مثال بالنسبة لقواعد التقادم في الفقه الإداري الفرنسي .

الثالثة ؛ ذلك أنه إذا كانت الأولى سرى النص على خصوصية النزاع ، وامتنع على هذه المحكمة نظر الدعوى ما دام القانون المذكور قد أصبح معمولاً به قبل إقفال باب المرافعة فيها ، وإن كانت الثانية فسلا يسرى النص عليها ما دام قد أصبح معمولاً به بعد أن كان قد صدر القرار محل المنازعة وكذلك الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن المراد بالقوانين المدلة للاختصاص القوانين التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو المحلي دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، وإلا لأحدث هذا الإلغاء أثره حتماً بمجرد نفاذ القانون الذي صدر ، وتنتقل الدعوى التي كانت قائمة أمام المحكمة اللغاة إلى جهة القضاء التي عينها ، ما لم ينص على غير ذلك ، أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهي تلك التي تلغى طريق طعن كان موجوداً وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق في سلوكه ، أو أوجدت طريق طعن لم يكن موجوداً قبل صدور الحكم الذي حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من الطعن ، أي بالنسبة إلى أحكام يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتحه أو يحرمها من طريق طعن موجود يسده . وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل في النزاع ، أما إذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بخلافه ممنوعة من سماعه ، على وفق الفقرة الأولى ، وجب تطبيق هذه الفقرة نزولاً على حكم الشارع في منع أية هيئة قضائية من التصدي لنظر مثل هذا النزاع ، أي كان مثاره أو مرحلته في درجات التقاضي ، ما دام القانون المعدل للاختصاص القاضي بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في الدعوى .

٢ — إن نص المادة ١٧٢ من القانون المدني — الذى استحدث تقادم الثلاث السنوات بالنسبة إلى دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه — هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ، وقد ورد بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى ، وهو العمل غير المشروع ، بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، كما فعل الشارع فى المادة ١٨٠ من القانون المدنى بالنسبة إلى دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب وفى المادة ١٨٧ بالنسبة لدعوى استرداد ما دفع بغير حق وفى المادة ١٩٧ بالنسبة للدعوى الناشئة عن الفضالة ، وكلها تصور من الحقوق الناشئة عن المصدر الرابع من مصادر الالتزام فى القانون المدنى ؛ ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم الخاص على الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى كالمصدر الأول وهو العقد ، كما لو كان التعويض مترتباً على إخلال المتعاقد بالتزاماته ، وكذلك لا يسرى على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون ، كما لو كان التعويض المطلوب مترتباً على الإخلال بالتزام ينشئه القانون مباشرة .

٣ — إذا كانت مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية قد تنسب فى مفهومات القانون

هـ — ماهية . صيرورتها حقاً مكتسباً للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها فى مدة خمس سنوات . عدم تخلف أى التزام طبيعى فى ذمة الدولة . المحاكم تقضى بهذا السقوط من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه . أوجه الخلاف مع قواعد التقادم المدنية . المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

و — تقادم . دعوى المطالبة بتعويض بسبب الفصل قبل بلوغ السن القانونية . سريان مدة التقادم المسقطه للراتب ذاته .

ز — تقادم . المطالبة التى تقطع التقادم طبقاً للقواعد المدنية هى المطالبة القضائية . تقرير القضاء الإدارى لقاعدة ميسرة فى علاقة الحكومة بوظيفيها . الاكتفاء فى قطع التقادم بمجرد الطلب أو التظلم . طلب الإعفاء من الرسوم القضائية قاطع للتقادم .

ح — مستخدمون خارج هيئة العمال . سن الفصل بالنسبة إليهم هو سن الخامسة والستين .

المبادئ القانونية

١ — إن روابط القانون الخاص تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون العام ، وأن قواعد القانون المدنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، فلا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإدارى بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هى ، وإن كان له أن يقتبس من تلك القواعد ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام ، كما له أن ينسقها ويطورها وفقاً لاحتياجات سير المرافق ، والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الأفراد ؛ ومن أجل هذا كان لفقهاء القضاء الإدارى استقلاله الذاتى ونظرياته التى تميز بها عن فقهاء القانون المدنى مستلهمين فى ذلك كله شتى الاعتبارات المشار إليها .

التعويض المترتب على الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام؛ لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الأصلي؛ فإذا كان التعويض مثلاً مطلوباً مقابل حرمان الموظف من مرتبه بسبب فصله بدون وجه حق سقطت دعوى التعويض بمضى مدة التقادم المسقط للرتب .

هـ - إن المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات تنص على أن : الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ، . ويظهر من ذلك أنها وإن اقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمس إلا أنها قررت في الوقت ذاته أنه بمجرد انقضاء المدة تصبح تلك الماهيات حقاً للحكومة ، فنفت تخلف أى التزام طبيعى في ذمة الدولة ، وافتقرت بذلك عن الأحكام المدنية ؛ ولذلك يجوز للمحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء نفسها . والاعتبارات التي يقوم عليها نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقراراً للأوضاع الإدارية ؛ فيستعين على وزارات الحكومة ومصالحها التزام تلك القاعدة التنظيمية ، وتقضى بها المحاكم كقاعدة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها ، وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومن بينها تلك اللائحة .

المدنى إلى المصدر الثالث من مصادر الالتزام (وهو العمل غير المشروع) ، فليس من شك في أن مسئوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين إنما تنسب إلى المصدر الخامس (وهو القانون) ، باعتبار أن هذه القرارات هي تصرفات قانونية وليست أفعالا مادية ، وأن علاقة الحكومة بموظفيها هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح .

٤ - لا يلتزم القضاء الإدارى بتطبيق النصوص المدنية في التقادم أياً كان مجال تطبيقها ، إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام ، وقد اتجه الفقه الإدارى في فرنسا هذا الاتجاه مستهدياً بتلك الاعتبارات ، ففرق بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، وانتهى إلى أن الأولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقاً للنصوص المدنية) وأن الثانية تسقط بمضى أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) إن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، كما انتهى إلى أن سقوط دين الغير قبل الدولة بمضى المدة المذكورة حتمى ونهائى ، فلا يحتمل وقفاً كما لا يحتمل مدأ إلا بمقدار ميعاد المسافة ، وأن الدين إذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعى في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ثم اتجه إلى أن

في أى حالة من الأحوال إبقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين سنة ، ، وقد رددت لائحة مكافأة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية ، الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩١٤ هذا الحكم ، كما رددته قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ . ومن هذا يتضح أن سن الفصل بالنسبة إلى الخدمة الخارجين عن هيئة العمال هو سن الخامسة والستين . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى ألحق بخدمة الحكومة في وظيفة عامل باليومية (عتال) وفصل لبلوغه سن الستين ، فإن قرار الفصل يكون قد وقع مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٩٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٨

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ — مستخدم خارج الهيئة . وقفه عن العمل . المادة ٩٦ . من قانون نظام موظفي الدولة تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون في حالي الحبس الاحتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي . المادة ١٢٩ تنظم الوقف في غير هاتين الحالتين . سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ذلك .
ب — عسكريون . إمكان وقفهم عن العمل عند ارتكاب جنائية . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لا صحة للاقول بأنه لا يجوز وقف المستخدم الخارج عن الهيئة إلا بالتطبيق للمادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة ، أى حالي حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي ؛ لأن هذه المادة إنما تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون ، وقد نظمت المادة ١٢٩ وقف المستخدم الخارج عن الهيئة في غير

٦ — إذا كان الثابت أن التعويض المطالب به هو مقابل حرمان المدعى من راتبه بسبب فصله لبلوغه سن الستين استناداً إلى أنه لا يجوز فصله قبل الخامسة والستين ، فإنه — تأسيساً على ما تقدم — تسرى على التعويض المطلوب مدة التقادم المسقط للراتب ذاته .

٧ — إنه وإن كان مفاد النصوص المدنية (المادة ٣٨٣ مدني) أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد انتهت بفقه القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئيسي الذي تقوم عليه ، وأن المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون ، حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال ، دون أن يضطر إلى الالتجاء للقضاء ؛ ولذلك يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يعرضه الموظف على السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه مطالباً بأدائه . وطلب الإعفاء من الرسوم هو أقوى من التظلم الإداري القاطع للتقادم في هذا الخصوص .

٨ — تنص الفقرة الثالثة من المادة

الرابعة عشرة من القانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية على رقت المستخدمين المؤقتين ، والخدمة الخارجين عن هيئة العمال « متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ، ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فلا يجوز

هاتين الحالتين ، فرخصت لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة - بحسب الأحوال - أن يقف المستخدم الخارج عن الهيئة ، ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب ، ما لم يقرر أحدهما صرفه كله أو بعضه ، ومفاد ذلك أن الوقف جائز بقرار إداري يصدر من أيهما كل في حدود اختصاصه ، ويترخص في تقديره متى قام السبب المبرر له ، وهو اتهام الموظف في أمر قد يستوجب مؤاخذته تأديبياً أو جنائياً ، ويرى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك .

٢ - تنص المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه : لا تسرى أحكام هذا القانون على : (١) رجال الجيش والسلاح الجوي والبحرية . (٢) الموظفين والمستخدمين العسكريين في مختلف المصالح . (٣) عساكر البوليس والخفر فإذا كان الثابت أن المطعون عليه تطوع في البوليس وألحق بالخدمة بوظيفة عسكرية درجة أولى ، فإن المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام هيئات البوليس تنطبق في حقه ؛ فقد نصت هذه المادة على أنه : يطبق على ضباط البوليس الأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش في كل ما يتصل بأعمالهم في قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية ، ويخضع الكونستبلات وضباط الصف والعساكر لتلك الأحكام والقواعد في كل ما يتصل بخدومتهم في البوليس . ولما كانت المواد ٤

و ٥٥ من قانون الأحكام العسكرية الخاص برجال الجيش تقضى بأنه يجوز وقف أحد الأشخاص الخاضعين له عند ارتكابه جناية بما ، فإن هذا القانون يتفق مع قانون موظفي الدولة في تقرير مبدأ الوقف لمثل هذا السبب ، وهو أمر طبعى .

(القضية رقم ١٥٠٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

أ - موظف . فصله بالتطبيق للمادة ١٠٧/٦ من قانون نظام موظفي الدولة . للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح لذلك . سلطتها في الفصل من الملاءمات المتروكة لها بلا معقب عليها ما دام قرارها خلا من عيب إساءة استعمال السلطة . غيب إثبات هذا العيب يقع على الموظف المفصول .

ب - قرار إداري . الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسببه . قيامها بتسببه . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري .

ج - قرار إداري . عيب إساءة استعمال السلطة المبرر لإلغائه أو التعميؤ عنه . وجوب أن يشوب الغاية منه ، بأن تتنكب الإدارة وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار .

د - مسئولية . مسئولية الحكومة عن قراراتها الإدارية . أركانها . الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

هـ - مسئولية . الأصل أن تقوم مسئولية الحكومة على أساس الخطأ . عدم قيامها على أساس تبعة المخاطر إلا بنص استثنائي . دليل ذلك .

و - مسئولية . سرد لبعض النصوص التشريعية التي أخذت استثناء بفكرة المخاطر وتحمل التبعة .

المبادئ القانونية

١ - إن خدمة الموظف قد لا تنتهى

بجزاء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب أو بقرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية المختصة ، وإنما قد تنتهى بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار من مجلس الوزراء بالتطبيق لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛ ومرد ذلك إلى أصل طبعي هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض ، وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا من عيب إساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة . ويقع عبء إثبات سوء استعمال السلطة على الموظف المفصول .

٢ — إنه وإن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً لقرارها ، فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار .

٣ — إن عيب إساءة استعمال السلطة المبرر لإلغاء القرار الإداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار وأصدرته بباطل

لا يمت لتلك المصلحة . فإذا كان الثابت من المذكرة المقدمة من الوزير إلى مجلس الوزراء لفصل المدعى أن الباعث على هذا الفصل هو الرغبة في رفع شأن المصلحة الحكومية التي يرأسها على ما قدرته الإدارة من تزويد هذه المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها إلى المستوى المرجو منها ، وليس من شك في أن هذه الغاية التي تغياها القرار المطعون فيه تمت للمصلحة العامة ، فإنه يكون قد صدر صحيحاً مبرراً من عيب إساءة استعمال السلطة ، مما لا وجه معه لمسائلة الحكومة بتعويض عنه .

٤ — إن أساس مسؤولية الحكومة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ؛ بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ؛ أي يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وأن يترتب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . فإذا كان القرار مشروعاً ، بأن كان سليماً مطابقاً للقانون ، فلا تسأل الإدارة عنه مهما بلغ الضرر الذي يترتب عليه ؛ لانتفاء ركن الخطأ ، فلا مندوحة — والحالة هذه — من أن يتحمل الناس نشاط الإدارة المشروع ، أي المطابق للقانون .

٥ — إن القول بإقامة مسؤولية الحكومة على أساس تبعة المخاطر ، لا يمكن الأخذ به

كأصل عام ؛ إذ مقتضاه أن تقوم المسؤولية على ركنين فقط ، هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الإدارة في ذاته وبين الضرر حتى ولو كان هذا النشاط غير منطوق على خطأ ، ولكن نصوص القانون المدني ونصوص قانون مجلس الدولة المصرى قاطعة في الدلالة على أنها عاجلت المسؤولية على أساس قيام الخطأ ، بل حددت نصوص القانون الأخير أوجه الخطأ في القرار الإدارى ، بأن يكون معيباً بعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، فلا يمكن — والحالة هذه — ترتيب المسؤولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام ، بل يلزم لذلك نص تشريعى خاص . وقد قالت المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى فى هذا الخصوص : « أما المسؤولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » .

٦ — أخذ التشريع المصرى — على سبيل الاستثناء وبقوانين خاصة — ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة كالقانون الخاص بإصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذى حل محله — الذى يقضى بأن لكل عامل يصاب أثناء العمل وفى أثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض

مقدر فى القانون بحسب جسامه الإصابة ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة على أساس قدره القانون ، والقانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب . وفى مجال القانون العام أخذ المشرع بهذه الفكرة على سبيل الاستثناء بنصوص خاصة فى بعض القوانين ، كما فعل فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى ، وهو قانون مؤقت ؛ إذ قرر تعويضاً على أساس قدره هو ، أن تضم إلى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فإن لم يكن مستحقاً لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون : « ونظراً إلى أن هذا الفصل لا يعتبر فى ذاته عقوبة تأديبية وإنما قصد به تطهير الأداة الحكومية ، فقد روى ألا يحرم الموظف المفصول من حقه فى المعاش أو المكافأة ، وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه ، وأن يعطى — كتعويض جزائى عن فصله — بعض المزايا المالية ، كأن تضم إلى مدة خدمته المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين كما يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش

عن هذه المدة على أقساط شهرية فإن لم يكن مستحقاً لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضاً له عن هذا الفصل المفاجيء وروعى في تحديد المدة منحه الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر . . وغنى عن البيان أن تلك النصوص التشريعية الخاصة قد وردت على سبيل الاستثناء من الأصول العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقها ، كما لا يجوز — من باب أولى — اعتبار فكرة المخاطر التي أخذت بها تلك النصوص ، على سبيل الاستثناء ، بمثابة أصل عام مقرر .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً يبين من الأوراق ، تتحصل في أن المدعى أقام الدعوى رقم ٣٥٩٦ لسنة ٧ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بصحيفة أودعت سكرتاريتها في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين طالباً الحكم » (أولاً) بإلغاء المرسوم الصادر في ٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ فيما قضى به من إحالة الطالب إلى المعاش اعتباراً من ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٣ والقضاء بإعادة الطالب إلى الخدمة مع صرف الفرق بين مرتبه ومعاشه عن المدة التي قضاها خارج الخدمة حتى تاريخ تنفيذ الحكم . (ثانياً) إلزام المدعى عليهم بصفتهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعى مبلغاً وقدره ٥٠٠٠ ج كتمويض عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت به من جراء الإحالة إلى المعاش للأسباب الواردة بمذكرة المدعى عليه الثالث المرفوعة إلى مجلس الوزراء . (ثالثاً) إلزامهم بصفتهم متضامنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن هذه

الدعوى مع حفظ كافة الحقوق الأخرى . . وقال المدعى في بيان ذلك إنه التحق بخدمة الحكومة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٢١ وتقلب في مختلف المناصب بين وزارة المالية ومجلس الشيوخ ووزارة الخارجية إلى أن عين في سنة ١٩٢٩ مديراً مساعداً لمكتب رئيس الوزراء فسكرتيراً مساعداً لمجلس الوزراء ، واستمر في منصبه هذا إلى سنة ١٩٣٣ حيث عين وكيلاً لمحافظة مصر فمحافظاً للسويس في سنة ١٩٣٨ فمفتشاً بوزارة الداخلية في سنة ١٩٤٣ فمديراً لإدارة المطبوعات في سنة ١٩٤٤ . ولما خلا منصب مدير عام مصلحة السياحة في سنة ١٩٤٨ ، اختير له لما توافر له من صفات ومؤهلات ؛ فقد كان إدارياً متضلماً في اللغات الأجنبية له صلة بالمجتمع الأوربي مصدر السواح ومعرفة به ، فضلاً عن إلمامه الواسع بالشئون المالية . وقد عمل المدعى في النهوض بهذه المصلحة التي لم يزد عدد موظفيها في ذلك الحين عن ٢٣ موظفاً نصفهم إداريون وغالبية الباقين تنقصهم الثقافة السياحية والخبرة والمران واتساع الأفق والإلمام اللازم لأعمالهم بالثقافة العامة ومعرفة شئون الأمم ، فظفر في السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ بتخصيص ميزانية للمصلحة وزيادة عدد الموظفين إلى ٨٢ ولو أنه لم يؤخذ رايه في تعيينهم ، مما دعاه إلى الاحتجاج على ذلك المرة تلو المرة . وكان مشروعات المدعى إنشاء البوليس السياحي ، وتشجيع إقامة الفنادق الحديثة لمواجهة احتياجات السواح ، وتبسيط الإجراءات الجمركية مع السواح ، والقيام بدعاية قوية للسياحة في الداخل والخارج ، وغير ذلك من الأعمال التي سعى من ورائها إلى تقوية هذه المصلحة ورفع شأنها . إلا أن الظروف لم تكن مواتية لتؤتي مشروعات المدعى ثمرتها ؛ فقد صادف تولى المدعى

عمله قيام حرب فلسطين وكان هذا كفيلا بإحجام السياح عن زيارة البلاد ، وتلا ذلك سلسلة من القلاقل أخصها عدم الاستقرار والخلاف الناشب في القنال في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ثم حريق القاهرة من ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ . وقد كان هذا كله كفيلا بصرف السياح عن الحضور إلى مصر وركود إنتاج هذه المصلحة . وفي أول يولييه سنة ١٩٥٣ رفع السيد وزير الإرشاد القومي مذكرة إلى مجلس الوزراء جاء فيها ، « أنه نظراً لما لمصلحة السياحة من أهمية خاصة بالنسبة للآعباء الملقاة على عاتقها ، وحيث إنه تبين للوزارة أن هذه المصلحة لم تؤد رسالتها كما يجب في السنوات الأخيرة ، فقد رأت الوزارة العمل على تدعيمها وتزويدها بعناصر جديدة ، من ذوى الكفايات لإدارة شئونها ، وفي سبيل تحقيق ذلك يطلب الوزير من المجلس الموافقة على إحالة المدعى إلى المعاش ، ابتداء من ١٩٥٣/٦/٢٤ مع ضم المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش قانوناً من ٢٨ يونيه ١٩٥٥ إلى مدة خدمته الدائمة المحسوبة في المعاش » . وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة في أول يولييه ١٩٥٣ ، وصدر في اليوم التالى مرسوم بإحالة المدعى إلى المعاش اعتباراً من ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٣ . ويستطرد المدعى إلى أنه لما كان هذا المرسوم جاء مجحفاً به ، جاحداً لكفايته ، ماساً بكرامته ؛ مادام قد انبنى على الأسباب المبينة في تلك المذكرة ، فمن أجل ذلك أقام المدعى دعواه . وقد دفتها الحكومة بأن لمجلس الوزراء الحق قانوناً في إحالة أى موظف إلى المعاش مادام رائده في ذلك الصالح العام ، وأن من سلطة الوزير ومجلس الوزراء تقدير ما إذا كان الموظف المنوط به عمل معين قادراً على أدائه أو غير قادر ، وأن المجلس أن يتخلص ممن يرى أنهم غير صالحين للعمل ولو لم يصدر منهم ما يستحق المؤاخذة

التأديبية ؛ ومن ثم فليس في إحالة المدعى إلى المعاش أية مخالفة للقانون ، هذا إلى أن المدعى لم يقدم أى دليل على أن الجهة الإدارية قد انحرفت أو أساءت استعمال سلطتها حين أصدرت قرارها . وخلصت الحكومة من ذلك إلى أن الدعوى لا تقوم على أساس من القانون ؛ ومن ثم يتعين الحكم برفضها . وقد قضت المحكمة بجلسته ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ برفض الدعوى ؛ وأقامت قضاءها على أن « من حق مجلس الوزراء طبقاً لأحكام القوانين أو اللوائح عزل الموظفين ، وأن قرار الفصل المطعون فيه قد صدر من السلطة صاحبة الاختصاص ؛ ومن ثم تصبح سلطة المحكمة مقصورة على ما إذا كان مجلس الوزراء لم يستهدف بقراره تحقيق مصلحة عامة . وأنه يبين من المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء بإحالة المدعى إلى المعاش أن ذلك كان لتحقيق مصلحة عامة ، وأن على المدعى أن يسوق الدليل على أن الحكومة لم تصدر القرار المطعون فيه إلا بدافع خاص منبت الصلة بالمصلحة العامة مما يتوفر معه وصفه بسوء استعمال السلطة ، وقد عجز المدعى عن إقامة هذا الدليل ، بل إنه على العكس لم ينكر أن المصلحة لم تؤد رسالتها على الوجه الأكمل وإن كان يعزو ذلك إلى أسباب خارجة عن إرادته ، وأن المحكمة لم تستطع أن تستنبط من ملف خدمته قرينة على أن القرار مشوب بسوء استعمال السلطة ؛ ومن ثم يكون القرار سليماً خالياً من عيوب البطلان فتتأثر بذلك دعوى الإلغاء كما تتأثر دعوى التمييز أيضاً ؛ إذ لا محل للتمييز إلا إذا كان القرار المطعون فيه باطلاً » .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم قد أخطأ في الإسناد ؛ ذلك أنه نسب إلى المدعى أنه لم ينكر أن مصلحة السياحة لم تؤد رسالتها

حدود القانون والصالح العام فإنه ينبغي عليها أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطر هذا التصرف فتعوض الموظف تعويضاً معقولاً . وغنى عن البيان أن ضم المدة الباقية لبلوغه المعاش إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش لا يسكفي للتعويض المعقول عن فصله . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب في طلب التعويض فإنه يكون قد وقع مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن خدمة الموظف قد لا تنتهي بجزاء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب أو بقرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية المختصة . وإنما قد تنتهي بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار من مجلس الوزراء بالتطبيق لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ؛ ومرد ذلك إلى أصل طبعي هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ، ما دام خلا من عيب إساءة استعمال السلطة ، فلم تستهدف سوى المصلحة العامة . ويقع عبء إثبات سوء استعمال السلطة على الموظف المفصول .

« ومن حيث إنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبيب قرارها ، إلا أنها إذا ما ذكرت أسباباً لقرارها فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهت إليها القرار .

على الوجه الأكمل وإن كان يعزو ذلك إلى أسباب خارجة عن إرادته ، وهذا الإسناد إذا أخذ مع سياق الحكم يفهم منه أن المحكمة كونت عقيدتها على أساس أن المدعى مقرر بإخفاقه في النهوض بمصلحة السياحة لتؤدي رسالتها على الوجه الأكمل ، في حين أن الثابت في صحيفة الدعوى وفي مذكرة المدعى أنه يقرر أنه لا تعوزه التجارب ولا المؤهلات ولا الماضي ولا الكفاية للقيام بأعباء منصبه على خير وجه ، وأنه فعل كل ما يمكن لمخلوق عمله للنهوض بالسياحة المصرية إلى المستوى المطلوب على الرغم من ألوان الروتين والتعقيد الحكومي وعلى الرغم من ضيق الاعتمادات المخصصة للمصلحة ومن أن عادات الزمان والسياسة والآفات السماوية والأزمات العالمية تضافرت كلها على هدم السياحة في مصر . ثم بسط صفحات مجهوده الشخصي ، وانتهى إلى أنه مجهود يفخر به ، وأنه لا يمكن بأي حال إسناد عدم إنتاج المصلحة إليه ، ولم تدحض الحكومة دفاعه واكتفت بالتحدي بمجز المدعى عن إقامة الدليل على الانحراف في استعمال السلطة واعتصمت بسلطة مجلس الوزراء في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . على أنه ولئن كان صحيحاً أن المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة تقضي بأن يكون لها وحدها الحق في اختيار الموظفين ممن ترى فيهم الصلاحية لمعاونتها ، إلا أنه مما لا يتعارض مع هذا المبدأ أن يكون مع ذلك للموظف المفصول حق اقتضاء التعويض المناسب من الدولة إذا ما تمذر عليه إقامة الدليل على الانحراف في استعمال السلطة توصلًا لإلغاء قرار فصله وقام الدليل من الأوراق على أنه فصل في وقت غير لائق أو بطريقة تمسفية أو بغير مبرر شرعي ، ذلك أن الدولة إذا رغبت في أن تضعي بالموظف العمومي القابل للعزل بإحالاته إلى المعاش قبل بلوغه السن المقرر للتقاعد استعمالاً لحقها في

«ومن حيث إن الأسباب التي بنى عليها قرار فصل المدعى تتحصل فيما ورد بالذاكرة للمقدمة من السيد وزير الارشاد القومي إلى مجلس الوزراء من أنه « نظراً لما لمصلحة السياحة من أهمية خاصة بالنسبة للأعباء الملقاة على عاتقها ، وحيث إنه تبين لنا أن هذه المصلحة لم تؤد رسالتها كما يجب في السنوات الأخيرة فقد رأت الوزارة العمل على تدعيمها وتزويدها بعناصر جديدة من ذوي الكفايات لإدارة شئونها وفي سبيل تحقيق ذلك رأينا أن نتقدم لهيئة المجلس الموقر بطلب إحالة حضرة أحمد راسم مدير عام مصلحة السياحة إلى المعاش ... » .

« ومن حيث إن المدعى يدفع بأن القرار مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة بمقولة إنه كان طوال مدة خدمته مثال النشاط والكفاية الممتازة ، فضلاً عن أنه لم يدخر وسعاً في تقرير المبادئ والأسس التي يجب أن تسير عليها المصلحة لتؤدي رسالتها ، وأن عجزه عن تنفيذ مشروعاته لا يرجع إلى عدم كفايته وإنما يرجع إلى وقوف الحكومة في سبيله وعدم اعتماد المال اللازم لمواجهة هذه المشروعات . ولكن هذه الأسباب — إن صحت — ليست من شأنها أن تصم القرار بعيب إساءة استعمال السلطة ؛ إذ أن عيب إساءة استعمال السلطة المبرر لإلغاء القرار أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها بأن تكون الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار وأصدرته يباعث لا يمت لتلك المصلحة . والظاهر من المذكرة المقدمة من وزير الإرشاد القومي إلى مجلس الوزراء أن الباعث على فصل المدعى هو الرغبة في رفع شأن مصلحة السياحة على ما قدرته الإدارة من تزويد المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها إلى المستوى المرجو منها ، وليس من شك في أن الغاية التي تغياها بالقرار المظنون فيه تمت للمصلحة العامة ،

فيكون قد صدر صحيحاً مبرراً من عيب إساءة استعمال السلطة ، مما لا وجه معه لمسألة الحكومة بتعويض عنه ، إذ أساس هذه المسؤولية قيام خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ، بأن يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وأن يترتب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . فإذا كان القرار مشروعاً ، بأن كان سليماً مطابقاً للقانون ، فلا تسأل الإدارة عنه مهما بلغ الضرر الذي يترتب عليه ، لا تنفاء ركن الخطأ ، فلا مندوحة — والحال هذه — من أن يتحمل الناس نشاط الإدارة المشروع ، أي المطابق للقانون . ومن ثم لا وجه لما ذهب إليه الطعن من أنه « ولئن كان صحيحاً أن المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة تقضى بأن يكون لها وحدها الحق في اختيار الموظفين ممن ترى فيهم الصلاحية لمعاونتها ، إلا أنه لا يتعارض مع هذا المبدأ أن يكون للموظف المفصول حق اقتضاء التعويض المناسب من الدولة إذا ماتمذر عليه إقامة الدليل على الانحراف في استعمال السلطة توصلًا لإلغاء قرار فصله ، وقام الدليل من الأوراق على أنه فصل في وقت غير لائق ، أو بطريقة تعسفية ، أو بغير مبرر شرعي ، ذلك أن الدولة إذا رغبت في أن تضحي بالموظف العمومي القابل للعزل بحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن المقررة للتقاعد استعمالاً لحقها في حدود القانون والمصالح العام فانه ينبغي عليها أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطر هذا التصرف فتعوض الموظف تعويضاً معقولاً ... » — لا وجه لذلك ، لأنه يقيم المسؤولية على ركنين فقط هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الإدارة في ذاته وبين الضرر حتى لو كان هذا النشاط غير منطوق على خطأ ، أي أنه يقيمها على أساس تبعة المخاطر ، وهو ما لا يمكن الأخذ

كأصل عام، ذلك أن نصوص القانون المدني ونصوص قانون مجلس الدولة المصري قاطمة في الدلالة على أنها عاجلت المسؤولية على أساس قيام الخطأ، بل حددت نصوص القانون الأخير أوجه الخطأ في القرار الإداري، بأن يكون معيباً بعبء عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة، فلا يمكن — والحالة هذه — ترتيب المسؤولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام، بل يلزم لذلك نص تشريعي خاص، وقد قالت المذكرة الإيضاحية للقانون المدني في هذا الخصوص «... أما المسؤولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم...». وقد أخذ التشريع المصري على سبيل الاستثناء، وبقوانين خاصة، ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة كالقانون الخاص بإصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محله الذي يقضى بأن لكل عامل يصاب أثناء العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض مقدر في القانون بحسب جسامته الإصابة، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة على أساس قدره القانون، والقانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب، وفي مجال القانون العام أخذ المشرع بهذه الفكرة على سبيل الاستثناء بنصوص خاصة في بعض القوانين، كما فعل في المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي، وهو قانون مؤقت، إذ قرر تعويضاً على أساس قدره، هو «أن تضم إلى مدة خدمة الموظف المدة الباقية

لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا يتجاوز سنتين وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية، فإن لم يكن مستحقاً للمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية...». وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون «ونظراً إلى أن هذا الفصل لا يعتبر في ذاته عقوبة تأديبية وإنما قصد به تطهير الأداة الحكومية، فقد رؤى ألا يحرم الموظف المفصول من حقه في المعاش أو المكافأة، وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه، وأن يعطى كتعويض جزافي عن فصله بعض المزايا المالية، كأن تضم إلى مدة خدمته المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا يتجاوز سنتين كما يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية فإن لم يكن مستحقاً للمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضاً لهم عن هذا الفصل المفاجيء، وروعى في تحديد المدة منحهم الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر...». وغنى عن البيان أن تلك النصوص التشريعية الخاصة قد وردت على سبيل الاستثناء من الأصول العامة، فلا يجوز التوسع في تطبيقها كما لا يجوز من باب أولى اعتبار فكرة المخاطر التي أخذت بها تلك النصوص — على سبيل الاستثناء — بمثابة أصل عام مقرر.

«ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى المدعى استناداً إلى القرار الصادر بفصله قد صدر سليماً خالياً من عيوب البطلان بما لا وجه معه للحكم بإلغاء القرار أو بالتعويض عنه، يكون قد صادف الحق في قضائه ويكون الطعن — والحالة هذه — غير قائم على أساس سليم من القانون خليفاً بالرفض...»
(الفضية رقم ١٩٥١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة).

قضاء الأحوال الشخصية

في الإلتجاء إلى الجهات الدينية إذ لهما الاختيار في إبرام زواجهما لديها إذا أرادا على ألا يعفيهما هذا الشكل الديني من توثيق زواجهما لدى الموثق الرسمي المنتدب لهذا الغرض . فإذا اختلف الزوجان طائفة أو ملة أو كانا أجنبيين أو كان أحدهما أجنبياً والآخر مصرياً فلا يختص الموثق المنتدب بتوثيق زواجهما إذ أن اختصاصه قاصر على حالة ما إذا كان الزوجان مصريين متحدين ملة وطائفة .

٢ - إبرام الزواج في الشكل الديني لا يعدو أن يكون شكلاً اختيارياً لا يجوز بحال التمسك به وحده باعتباره شكلاً محلياً للزواج بعد أن أصبح توثيق العقد بواسطة مكاتب التوثيق إجراء ضروري يجب اتخاذه . وأقصى ما يستطيع الأجانب التمسك به عند إبرام زواجهم في الشكل الديني وحده هو أنه من الأشكال المقررة في قانون جنسيتهم المشتركة إذا كان هذا القانون يعتبر الشكل الديني حقيقة بمثابة شكل شرعي للزواج وذلك كما هو الحال بالنسبة لليونانيين في القانون المدني اليوناني .

٣ - الجزاء المترتب على مخالفة هذا الشكل هو البطلان .

المحكمة

« حيث ان الوقائع توجز حسبما يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها في أنه

١٣٠

محكمة استئناف القاهرة

١٦ أبريل سنة ١٩٥٨

أ - أحوال شخصية . توثيق . شكل على .
ب - الزواج الديني . شكل اختياري . لا يغني عن التوثيق .
ج - عدم التوثيق . بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ونص المادة الثالثة من هذا القانون الأخير ومذكرته الإيضاحية هو سلب اختصاص جهات الدين بضبط الزواج وتوثيقه بحيث أصبحت لا تختص إلا بمجرد إجراء الطقوس الدينية أي إتمام الزواج من الناحية الدينية فقط، وقد تقرر هذا الوضع بصفة عامة سواء اتحد الزوجان ملة وطائفة أو اختلفا وسواء كان الزوجان مصريين أو أجانب أو كان أحدهما مصرياً والآخر أجنبياً أي بغير تفرقة ترجع إلى اختلاف الملة أو الطائفة أو الجنسية . وقد نظم المشرع هذه الحالة فأبقى على نظام المأذونين فيما يتعلق بعقود الزواج الخاصة بالمسلمين وجعل الاختصاص بتوثيق عقود زواج المصريين غير المسلمين إذا اتحدوا ملة وطائفة لموثقين لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها ، وهذا التوثيق لا يمس بحال حق الزوجين

الذى يسرى على أحكام زواجهما الموضوعية إذ أنهما وإن اتحدا ديانة ومذهباً لانتماهما إلى طائفة الروم الأرثوذكس فإنهما يختلفان جنسية وقد ثبت أن أحدهما وهو الزوج مصرى الجنسية بينما تنتمى الزوجة إلى الجنسية البريطانية إذ ظلت محتفظة بها من زوج سابق بريطانى رغم فسخه .

« وحيث أنه من المقرر طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨/١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ٥٥/٦٢٩ أن تتولى مكاتب التوثيق التسابعة لمصلحة الشهر العقارى توثيق جميع المحررات فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق الخاص بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وأن يتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين أى متحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم كما نص بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٥/٦٢٩ المشار إليه على إلغاء أقلام الموثقين بالمحاكم الشرعية وعملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها — وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنه رأى بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التى كانت تتولاها هذه الهيئات وذلك بالإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير بالإجراءات وقربه دائماً من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه كما رأى تنظيم توثيق الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة وضع نظام مماثل لنظام المأذونين

بتاريخ ٥٧/٥/٢٨ أقام السأنف الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية مختصاً زوجته للسأنف ضدها طالباً الحكم بإبطال زواجه منها البرم فى ٥٧/٣/١ بكنيسة الروم الأرثوذكس بالجزاوى بالقاهرة التى ينتمى إليها الزوجان ، وأسس السأنف دعواه على أن الكاهن الذى تولى إبرام الزواج لم تكن له سلطة توثيق العقود وإن هذا الزواج الدينى لم يعقبه زواج مدنى موثق بمكتب التوثيق المختص التابع لمصلحة الشهر العقارى مما يعد مخالفة لأحكام القانون رقم ٦٨/١٩٤٧ المعدل بقانون رقم ٥٥/٦٢٩ ، ويرتب السأنف على ذلك القول بإبطال زواجه من السأنف ضدها .

« وحيث إن القاعدة فى تكييف الزواج فيما يتعلق بالجهة التى تباشره والطقوس والإجراءات التى يخضع لها أن هذه الضوابط تعد من الشروط الشكلية التى يتعين لتحديد القانون الواجب التطبيق فى صدها الرجوع إلى قاعدة الإسناد التى تحدد شكل التصرفات عموماً وقد نص بالمادة ٢٠ من القانون المدنى على أن العقود ما بين الأحياء تخضع فى شكلها لقانون البلد الذى تمت فيه ويجوز أيضاً أن تخضع للقانون الذى يسرى على أحكامها الموضوعية وهو قانون جنسية الزوجين إن اتحدت وقانون جنسية كل منهما فيما لو اختلفا جنسية والقانون المصرى إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك .

« وحيث إنه بتطبيق هذه النصوص على الزوجين فى النزاع الراهن فإن القانون المصرى هو الذى يحكم شكل زواجهما باعتباره قانون المحل الذى أبرم فيه الزواج وهو أيضاً القانون

التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقارى حسبما تنص على ذلك المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥/٦٢٩ مالم يتم زواجهما فى الشكل الدبلوماسى أو القنصلى إذا كانا أجنبيين واتحدا جنسية بشرط أن يكون الزواج داخلا فى وظيفة القنصل أو الممثل الدبلوماسى حسب قانون دولته أما إذا كانا من جنسيتين مختلفتين فيمقد زواجهما مرة لدى قنصل الزوج ومرة لدى قنصل الزوجة مع ملاحظة اختصاص كل قنصلية حسب قانونها ولا شأن لهذا الشكل بالنزاع الراهن إذ لم يجر الزواج فى نطاقه ، أما إبرام الزواج فى الشكل الدينى فلا يعدو أن يكون شكلا اختياريا لا يجوز بحال التمسك به وحده باعتباره شكلا محليا للزواج بعد أن أصبح توثيق الزواج بواسطة مكاتب التوثيق إجراء ضرورى يجب اتخاذه ، وأقصى ما يستطيع الأجانب التمسك به عند إبرام زواجهم فى الشكل الدينى وحده هو أنه من الأشكال المقررة فى قانون جنسيتهم المشتركة إذا كان هذا القانون يعتبر الشكل الدينى حقيقة بمثابة شكل شرعى للزواج وذلك كما هو الحال بالنسبة لليونانيين فى القانون المدنى اليونانى وليس الحال كذلك فى الدعوى الراهنة إذ أن الزوج مصرى الجنسية .

« وحيث إن مؤدى ما تقدم أنه كان يجب على طرفى الخصومة فى الدعوى الراهنة السكى يتم زواجهما فى الشكل المحلى أن يجرى إبرامه على يد أحد الموثقين المنتدبين من طائفتهم فإذا تعذر ذلك باعتبار الزوجة بريطانية الجنسية فإنه كان يتعين توثيق زواجهما بمكتب التوثيق المختص التابع لمصلحة الشهر العقارى ، والجزاء المترتب على مخالفة هذا الشكل هو البطلان وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٨٩ من القانون المدنى التى تنص على

يجعل الاختصاص فى توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها على ألا يمس ذلك التوثيق بالإجراءات الدينية — واستطردت المذكرة تقول بأن اختصاص مكاتب التوثيق يتناول جميع المهررات عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق بالنسبة للمصريين المسلمين وعقود الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة .

« وحيث إن مفاد هذه الأحكام هو سلب اختصاص جهات الدين بضبط الزواج وتوثيقه بحيث أصبحت لا تختص إلا بمجرد إجراء الطقوس الدينية أى إتمام الزواج من الناحية الدينية فقط وقد تقرر هذا الوضع بصفة عامة سواء اتحد الزوجان ملة وطائفة أو اختلفا وسواء أكان الزوجان مصريين أو أجانب أو كان أحدهما مصرياً والآخر أجنبياً أى بغير تفرقة ترجع إلى اختلاف الملة أو الطائفة أو الجنسية وقد نظم المشرع هذه الحالة فأبقى على نظام المأذونين فيما يتعلق بعقود الزواج الخاصة بالمسلمين وجعل الاختصاص بتوثيق زواج المصريين غير المسلمين إذا اتحدوا ملة وطائفة لموثقين لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها وهذا التوثيق لا يمس بحال حق الزوجين فى الالتجاء إلى الجهات الدينية إذ لها الاختيار فى إبرام زواجهما لديها إذا أرادا على ألا يعفيهما هذا الشكل الدينى من توثيق زواجهما لدى اللوثق الرسمى المنتدب لهذا الغرض فإذا اختلف الزوجان طائفة أو ملة أو كانا أجنبيين أو كان أحدهما أجنبياً والآخر مصرياً فلا يختص الموثق المنتدب بتوثيق زواجهما إذ أن اختصاصه قاصر على حالة ما إذا كان الزوجان مصريين متحدين ملة وطائفة وعندئذ لا مناص من وجوب توثيق زواجهما بمكاتب

أن العقد يتم بمجرد تبادل إرادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد والفقرة الثانية من المادة ١٠١ التي جاء بها أنه إذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل يجب مراعاته أيضاً في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد ، وقد جاء بالمذكرة التفسيرية للمشروع التمهيدى تعليقا على هذه الفقرة بأن المشرع أثر اتباع المذهب الذي جرت عليه التقانين البرازيلي والألماني والسويسري باعتبار أن عدم استيفاء عقد من العقود للشكل الذي يفرضه القانون له يستتبع البطلان أصلا ما لم ينص على خلاف ذلك فإذا تطلب القانون شكلا خاصاً وأطلق الحكم بغير تعقيب فمن الطبيعي أن يكون استيفاء هذا الشكل شرطاً لوجود العقد ، أما إذا كان الشكل قد فرض لتهيئة طريق للاثبات فحسب ، فمن الواجب أن ينص صراحة على ذلك .

«وحيث إنه لا محل للاعتداد بنص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة بالقانون رقم ١٩٣١/٨٧ التي تنص على عدم سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من ١٩٣١/٨/١ لا محل لذلك إذ أن عدم سماع الدعوى يقتصر تطبيقه على الزواج بالنسبة للمسلمين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حيث يتم الزواج بمجرد الإيجاب والقبول وشهادة شاهدين عاقلين بالغين ، مما دعا إلى تدخل المشرع لتنظيم إثباته فقط دون الإخلال بأحكامه الموضوعية باعتباره عقداً رضائياً لا يخضع من حيث تكوينه بشكل معين ، أما الزواج في الشرائع المسيحية فهو نظام يرتفع إلى مرتبة السر الإلهي تحكمه قواعد تتعلق بالعقيدة الدينية من حيث أركانه وشروط انعقاده

وصحته وآثاره . فالتخاذ الطقوس الدينية المعبر عنها بالأكليل أمر تستلزمه الشرائع المسيحية وهي في ذاتها تكون واقعة مادية تقوم الدلائل على وجودها بحيث يستحيل إنكارها كما هو الحال في الزواج العرفي في الشريعة الإسلامية . وعلى ذلك فإن التحدث عن عدم سماع الدعوى عند الإنكار بصدد الزواج المسيحي الذي يتم بالطريق الديني فقط وبغير توثيق يعد من قبيل المصادرة على المطلوب إذ حيث يوجد مثل هذا الزواج فلا إنكار ، ومن ثم فإن إعمال المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بصدد الزواج المسيحي من شأنه إهدار كافة الأحكام المتعلقة بتوثيق هذا الزواج ، إذ أن كافة الزيجات المسيحية التي تتم بالطريق الديني وحده سوف لا تعتبر مجرد زيجات صحيحة فحسب بل ومسموعة قانوناً أيضاً لاستحالة إنكارها وفي ذلك ما يكفل للزوجين كافة المقومات والضمانات ويحملهما يستغنيان كلية عن توثيق زواجهما ، وهو أمر لاشك بعيد عن تحقيق رغبة المشرع في إقامة ضوابط مدنية موحدة بالنسبة لكل الطوائف الدينية ولا يدحض في هذا النظر الذي يسانده القانون ويقره الواقع أن المشرع قد أبقى على نص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ضمن النصوص التي يجري العمل بمقتضاها طبقاً للقانون رقم ٥٥/٤٢٦ إذ أن المشرع لم يعن بإبقائها وجوب اتباعها بصدد جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية أياً كانت ديانة المتقاضين ، بل قصد أن يقصر تطبيقها على الزواج بالنسبة للمسلمين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية باعتبار ما ورد بهذه المادة يقرر حكماً موضوعياً يتصل بتهيئة الدليل مقدماً ، أما زواج المسيحيين الذي لا يتم بمجرد التراضي بل لا بد فيه من إجراء طقوس دينية تمنع من إنكاره فلا بد وأن يعد التوثيق شرطاً لصحته

تعليل الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

يمالج هذا الحكم مسألة الجزاء المترتب على
تخلف توثيق عقد الزواج طبقاً لما تقضى به
المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة
١٩٤٧ والممددة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥
وهل يعتبر هذا التوثيق هو الشكل المحلى الوحيد
الذى يجب أن يفرغ فيه زواج المصريين عموماً
والأجانب الذين يتزوجون وفقاً للشكل المحلى في
مصر أو لا يزال هناك محل للقول بجواز إجراء
الزواج في الكنيسة التي يتبعها أحد الطرفين
باعتبار أن الشكل الموثق ليس شكلاً إلزامياً
يترتب على تخلفه البطلان ؟

أجابت محكمة القاهرة الابتدائية على هذا
السؤال في حكم لها صدر بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧
في القضية رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٧ أحوال شخصية
أجانب القاهرة بأن عدم توثيق العقد لا يترتب
عليه بطلان ما لعدم النص على ذلك من جهة ،
ولأن التوثيق مقصود به مجرد دليل لإثبات
حصول الزواج . وما دام العقد غير منكور من
طالب البطلان بدليل أنه يعترف في صحيفة الدعوى
بأنه عقد زواجه على المدعى عليها وتمثلت المحكمة
في هذا السبيل بإجراء التوثيق على يد المأذون
في زواج المسلمين ونص المادة ٩٩ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية . وأفصحت المحكمة من
ناحية أخرى عن أن التوثيق ليس هو الشكل
المحلى الوحيد في القانون المصرى ولا يزال حق
الطرفين في توثيق زواجهما لدى الجهات الدينية
قائماً . وقد خالفت المحكمة في اتجاهها هذا رأى
النيابة العامة التي رأت إجابة المدعى إلى طلب
البطلان .

موجباً لإبطاله عند تخلفه وإلا أصبحت الأحكام
المتعلقة بالتوثيق في هذا الخصوص لغواً لا طائفة
منها ، فمن العبث القول بأن التوثيق باعتباره
شرطاً كلياً لا يتعلق إلا بالاثبات بحيث لا تجوز
إثارته إلا عند انكار الزوجية فقط وذلك لأن
هذا الانكار لا يتصور عملاً عند التحدث عن
الزواج الدينى بتقديم الوثيقة المحررة بواسطة
الكنيسة .

«وحيث إن المستأنف ضدها وإن قررت بجلسة
٥٨/١/٢٢ بما يفيد استعدادها بأتمام توثيق
زواجها بالمستأنف ، إلا أنه يستفاد من مذكرتها
المقدمة بواسطة وكيلها في ٢٣/٢/١٩٥٨ أنها قد
عدلت عن ذلك إذ تمسكت بما جاء بالحكم الابتدائي
من حيث عدم ضرورة هذا التوثيق وطلبت
تأييده الأمر الذى يستشف منه أنها لم تكن جادة
في عرضها ويؤيد ما يقول المستأنف من أن عدم
التوثيق يرجع اليها بسبب تفريطها بمبلغ النفقة
الذى تتقاضاه من مطلقها البريطانى الجنسية عن
طريق الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين
وخشيتها من أن يؤدي توثيق زواجها بالمستأنف
إلى ضياع هذا المبلغ .

«وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الحكم
المستأنف قد قضى برفض دعوى المستأنف على
غير أساس ويتعين إلغاؤه والحكم ببطلان زواج
المستأنف من المستأنف ضدها المبرم في ١/٣/١٩٥٧
بكنيسة الروم الأرثوذكس وباعتباره كأن لم يكن
مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية » .

(استئناف رقم ١١٨٠ لسنة ٧٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد عبد الهادى الديوانى والدكتور
عبد السلام بليغ والأستاذ أنور رومان المستشارين
وحضور السيد الأستاذ محمد على بليغ وكيل النيابة) .

وقد ألغت محكمة الاستئناف بحكمها موضوع التعليق الحكم الابتدائي وأسست قضائها على أسباب تدعيم ما انتهت إليه في منطوق حكمها من بطلان الزواج واعتباره كأن لم يكن إذ فرقت في هذا السبيل بين زواج المسلمين والذي ينقذ شرعاً بمجرد الإيجاب والقبول ويكون التوثيق على يد المأذون المختص بمجرد إجراء للآثبات ، وبين زواج غير المسلمين الذي يعتبر من قبيل السر الإلهي Sacrement الذي تحكمه قواعد خاصة تتعلق بالعقيدة تتبلور في القيام بطقوس معينة عند حصولها تعتبر من قبيل الوقائع المادية التي لا يرد عليها إنكار . وقد أراد الشارع في القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبمناسبة إلغاء المحاكم المالية أن يضع ضوابط مدنية للزواج بين غير المسلمين ، واعتبر الزواج المدني هو النظام الوحيد المعترف به والذي ينقذ به الزواج بينهم وترك القيام بالشعائر الدينية

أمراً اختيارياً للطرفين وذلك كما فعل المشرع الفرنسي وبالتالي أصبح هذا الشكل المدني محاوله محل الشكل الديني في الانمقاد ، شكلاً داخلياً *forme intrinsique* لا يكون الزواج صحيحاً بدون شأنه شأن عقد الهبة وعقد الرهن الرسمي . وليست هذه بنتيجة غريبة إذ نص دستور سنة ١٧٩١ في فرنسا على أن « القانون لا يعتبر الزواج إلا عقداً مدنياً » .

وهذه النظرة لم تلتفت إليها محكمة أول درجة فجاء حكمها مخالفاً للقواعد القانونية الصحيحة وللروح التي سادت اتجاه المشرع بعد إلغاء جهات القضاء الإسلامية وغير الإسلامية ، وتفادت محكمة الاستئناف هذا الخطأ وجاء بحكمها مدعماً بأسس قوية لا تترك مجالاً للشك في صحة قضائه .

(راجع في هذا المعنى مؤلف الدكتور جابر جاد في تنازع القوانين طبعة ١٩٥٦ ص ٣٠٥) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

١٣١

محكمة استئناف القاهرة

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — عقد . آثار لإبطاله وبطلانه . تسجيل دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع . آثار الحكم في حالة التسجيل .

ب — الغير الذي تلقى حق عيني بعد تسجيل الدعوى . زوال حقه بتقرير البطلان . عدم زواله إذا كان حسن النية وتلقى حقه قبل تسجيل الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان الثابت من نص المادة ١٤٢ من القانون المدني أنه في حالتى إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد ، إلا أنه من المقرر أيضاً قانوناً فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون التسجيل — وهو القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ المتعلق بتنظيم الشهر العقارى — أنه يجب التأشير فى هامش بسجل المحررات واجبة النشر بما يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف الذى يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع ، فإذا كان المحرر الأصيل لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى ويترتب على تسجيل هذه الدعاوى أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبقاً

للقانون ، يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما . ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذى تستند إليه الدعوى .

٢ — يبين من ذلك أن الغير إذا تلقى حقاً عينياً بعد تسجيل دعوى البطلان فإن حقه يزول بتقرير بطلان العقد سواء كان سيئ النية أو كان حسن النية . أما إذا تلقى الحق العيني قبل تسجيل دعوى البطلان فإن حقه لا يزول ما دام كان حسن النية .

وهذه قاعدة أساسية عامة واجبة التطبيق . وإذا ما جاء المشرع بنصوص خاصة لحماية الغير الحسن النية فى التقنين المدنى الجديد — كما هو الحال فى المواد ١٣٩ و ٤٢٦ و ٤٧٨ و ١٠٨٢ و ١٠٩٥ و ١١١٢ منه فما ذلك إلا إعمالاً وتطبيقاً لهذه القاعدة القانونية الخاصة .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تكفل بسردها بما فيه الكفاية الحكم المستأنف فلا داعى لإعادة ذكرها من جديد . إذ يخلص منها أن المستأنف عليها بصفتها قيمة على المحجور عليها

سعد هـ حنا عوض بمقتضى قرار صادر بتوقيع هذا الحجر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٣ (القضية رقم ١٦ ب سنة ١٩٥١ محكمة الدنيا للأحوال الشخصية) ومؤيد استئنافاً في ١٧ / ٣ / ١٩٥٣ (استئناف القاهرة رقم ٢٠ سنة ١٩٥٢) أقامت السيدة المذكورة بصفتها هذه دعواها أمام محكمة الدنيا الابتدائية (القضية رقم ٢٢٨ سنة ٥٤) على كل من نمر بسطوروس وعبد الحكيم جبر جاب الله والحاج عبد الرسول حسانين (المستأنف) طلبت في صحيفة الافتتاحية الحكم ببطالان عقود بيع أربعة صادرة :

أولها من محجورتها إلى عبد الحكيم جبر جاب الله ببيع ثلاثة أفدنة بموجب عقد يبيع ابتدائي مؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ وصادر عنه حكم بصحة التوقيع بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٥٦ في الدعوى رقم ٢٨٠ سنة ١٩٤٧ جزئى الدنيا .

وثانيها صادر من محجورتها المذكورة إلى نمر بسطوروس خليل في ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ ومسجل في ٢ / ٧ / ١٩٥٠ ببيع ١ س ١٠ ط ٩ ف .

وثالثها صادر من هذا الآخر إلى عبد الحكيم جبر جاب الله ببيع هذا القدر بمقتضى عقد يبيع مؤرخ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ومسجل في ٢٥ / ٩ / ١٩٥١ .

ورابعها صادر من عبد الحكيم جبر جاب الله المذكور إلى المستأنف ببيع ٢١ ط من ضمن المبيع اليه من نمر بسطوروس بثمن قدره ٦١٢ جنيه و ٥٠٠ ملجم (ستائة واثنى عشر جنياً وخمسة مائة ملجم) بموجب عقد يبيع تاريخه ١١ / ٤ / ١٩٥١ ومسجل في ١٧ / ٤ / ١٩٥١ استناداً إلى أن مبنى هذه التصرفات المتلاحقة هو الاستغلال والتواطؤ وذلك أن محجورتها كانت تملك بطريق الميراث أرضاً زراعية مساحتها ١ س ١٠ ط ٩ ف مبنية الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى منذ سنة ١٩١١

واشتهر عنها الغفلة والسفه منذ سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٦ حيث قضى بتطليقها من زوجها ووقع عليها الحجر من مجلس ملى مغاغة للاقباط الأرثوذكس بسبب سيرتها وسفها فأحاط بها بعض الأشخاص — وهم المشترون المذكورون آنفاً — منتهزين فرصة ضعفها العقلى فاستصدروها هذه التصرفات بعضها منها مباشرة والبعض الآخر فيما بينهم وابتزوا أموالها نتيجة لهذا الاستغلال وذلك التواطؤ . وأنه عند ما شمرت المستأنف عليها مع أفراد عائلتها بما تردت فيه السيدة سمعة حنا من غفلة وسوء تصرف وضياع مالها تقدمت لمحكمة الدنيا للأحوال الشخصية وطلبت توقيع الحجر على هذه الأخيرة فصدر قرارها بذلك وتمينت هي قيمة عليها وتأيد هذا القرار استئنافاً ثم بادرت وأقامت دعواها الحالية طالبة بطلان تلك العقود للأسباب المبينة آنفاً .

وبتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى حالة الغفلة والسفه وقت صدور هذه التصرفات وأن المشتري المذكورين على علم تام بنقص أهلية المتصرف وأن التصرفات قد اقترنت بالغش والتواطؤ والاستغلال المصحوب بسوء النية . ونفذ هذا الحكم على النجوى الثابت بمحاضر التحقيق وفي ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة ببطالان هذه العقود جميعها وبمحو كافة التسجيلات المترتبة عليها واعتبارها كأن لم تكن مع تثبيت ملكية المستأنف عليها بصفتها إلى الأطلاق المذكورة وتسليمها مع المصاريف والأتعاب .

وبعد صدور هذا الحكم توفى أحد الخصوم من المشتري وهو عبد الحكيم جبر جاب الله فاستأنفه وورثته . وقيد استئنافهم برقم ٦٤٨ سنة ٧٣ ق وتحدد له جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ ومنها

تأجل الجلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ وفيها تقدمت المستأنف عليها بإقرار صادر من هؤلاء الورثة بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٦ أعلنوا فيه أن الحكم المستأنف في محله وأنهم يتنازلون عن هذا الاستئناف برضاهم واختيارهم . وبناء على هذا الإقرار قضت محكمة استئناف القاهرة بإثبات تنازلهم والزمهم المصروفات (وهذا الاستئناف مضموم) وبتاريخ ١٩٥٦/٦/٩ استأنف المستأنف الحالى بدوره الحكم المستأنف مرتكناً في ذلك على الأسباب الآتية التي أوردها بصحيفة استئنافه ومذكراته الختامية :

أولاً — إن حق إبطال المقد الصادر إليه قد سقط بمضى ثلاث سنوات عملاً بنص المادة ١٤٠ من القانون المدني .

ثانياً — إنه مشتر بحسن نية ولا علاقة له بالمحجور عليها إذ أن عقده صادر إليه من عبد الحكيم جبر جاب الله المشتري من نمر بسطوروس خليل وكلاهما أهل للتصرف وأنه دفع ثمناً للأرض المبيعة إليه ولم يكن هذا البيع نتيجة لأي تواطؤ أو غش أو استغلال .

ثالثاً — إنه لم يكن على علم إطلاقاً بحالة حجر سابقة أو لاحقة لتصرفه حتى تاريخ رفع الدعوى . حيث إن المستأنف عليها قاضت محجورتها بصفتها الشخصية في سنة ١٩٤٩ بشأن دعوى استرداد وراثي أقامتها المذكورة (وهي الدعوى المضمومة رقم ٥٤٧ سنة ١٩٤٦ م ك المنيا) وقضى برفضها وتأيد هذا الحكم استئنافاً في ١٩٤٩/١١/٧ كما وأن هناك دعويان أخريان (القضية رقم ٨٥٠ سنة ١٩٤٦ جزئي مملوطة واستئنافها رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤٧ المنيا) كانت المستأنفة عليها بصفتها الشخصية خصماً للسيدة سعدة حنا عوض (محجورتها الحالية) بصفتها

الشخصية أيضاً مما يدل على أن سعدة حنا عوض المذكورة لم تكن محجورة عليها ولا سفيهة ولا ذات غفلة في ذلك التاريخ .

رابعاً — يؤيد هذا الأمر القرار الصادر من محكمة مملوطة الحسبية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ (القضية رقم اب سنة ١٩٤٩) برفض طلب حجر تقدم به من يدعى بشرى غبريال أحد أقارب السيدة سعدة وتأيد هذا القرار استئنافاً بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٨ (القضية رقم ٥ سنة ١٩٤٩ استئناف المنيا) .

خامساً — إن ما ذكره شهود الإثبات غير جدير بأية ثقة أو اطمئنان ذلك أن أولهم الشيخ عمار أحمد وهو عمدة البلدة وهو المحرض لبقية الشهود — كان على صلة وثيقة غير عادية بالمحجور عليها إذ كانت تقيم قبل انفصالها من زوجها بمنزله على ما هو ثابت بأسباب حكم التطلق الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ من المجلس الملى الفرعى بمغاغة (وهو مقدم) كما كان وكيلاً عنها في إدارة أملاكها وقد عزلته ووكلت بدلا عنه عبد الحكيم جبر جاب الله — وهو المشتري سالف الذكر والبائع إلى المستأنف كما تقدم .

« ومن حيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بطلان عقود البيع الثلاثة الأولى وهي العقد الصادر من سعدة حنا عوض محجورة المستأنف عليها إلى عبد الحكيم جبر جاب الله ببيع الثلاثة أفدنة في ١٩٤٥/٥/١٥ (وسجل هذا المقد في ١٩٤٨/٨/٣١) والعقد الصادر من المذكورة أيضاً إلى نمر بسطوروس خليل في ١٩٥٠/٦/١٤ ببيع ١ س ، ١٠ ط ، ٦ ف (وسجل في ١٩٥٠/٧/٢) والعقد الصادر من هذا الأخير إلى عبد الحكيم جبر جاب الله ببيع

ذات القدر في ٢٠/٢/١٩٥١ (وسجل في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١) إذ قضى ببطالان هذه العقود الثلاثة استناداً إلى أن هذه التصرفات المتلاحقة قد صدرت قبل توقيع قرار الحجر وتسجيله ولكنها كانت ثلاثتها نتيجة استغلال لسفه وغفلة السيدة سعدة البائعة والتي وقع عليها الحجر فيما بعد — فإن قضاءه هو قضاء سليم من القانون للأسباب الصحيحة التي ارتكن عليها تأسيساً على ما ثبت لديه من التحقيق «وتطبيقاً لما نص عليه القانون» يضاف إلى ذلك أن عبد الحكيم جبر جاب الله (صاحب العقد الأول والثالث) كان طرفاً ثالثاً بلامرور في عقد البيع الثاني المحرر بين سعدة ونمر بـسـطـوروس مما يؤيد هذا الاستغلال وذلك التواطؤ كما يؤيدها أيضاً تنازل ورثته عن استئنافهم رقم ٦٤٨ سنة ٧٣ ق واعترائهم في ورقة الإقرار الموقع عليها منهم بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٦ بصحة ما قضى به الحكم المستأنف خاصاً بعقد مورثهم .

« ومن حيث أنه بالنسبة لعقد البيع الرابع — موضوع هذا الاستئناف وهو العقد الصادر من المرحوم عبد الحكيم جبر جاب الله إلى المستأنف بتاريخ ١١/٤/١٩٥١ والمسجل في ١٧/٤/١٩٥١ بيع ٢١ ط من ضمن الأطيان التي استولى عليها — بـشـمـن قدره ٥٠٠ م و ٦١٢ ج فإن ظروف نشأته وكيانه من حيث توافر أركانه باعتباره عقد بيع صحيح يغير تلك الظروف التي اكتنفت ما سبقه من تصرفات ذلك ان المستأنف قد ابتاع أطيانه من شخص كامل الأهلية وقت التعاقد — وكان حسن النية عند تحرير هذا العقد ولا يوجد بأوراق الدعوى كما أنه لم يثبت من التحقيق الذي أجرى في هذا الشأن أنه كان

سيء النية أو أن له صلة ما — حسنة كانت أم سيئة — تربطه بالبائع عليه أو بالبائع إلى هذا الأخير أو المالك الأصلية التي تصرفت إليهما أو بحالتها العقلية التي قيل بأنها كانت تلازمها إلى وقت توقيع الحجر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ أي بعد تاريخ تماقده وتسجيله بنحو سنة تقريباً . فهو إذاً لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم أن ملكية البائع إليه شامها أي بطلان وبالعكس من ذلك فقد حدث — كما تقدم — أن أحد أفراد عائلة المستأنف عليها ومحجورتها قدم طلباً إلى محكمة سمالوط الحسبية لتوقيع الحجر على هذه الأخيرة فرفض طلب الحجر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ وتأييد هذا القرار استئنافاً في ١٨/٥/١٩٤٩ كما وأن المستأنف عليها قاضت في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ السيدة سعدة حنا عوض ذاتها وكانت هذه المقاضاة بصفتيها الشخصية .

« ومن حيث إنه متى كان كذلك وجب إزال حكم القانون على عقد البيع الصادر إلى المستأنف باعتباره من الغير وقد تلقى حقه بحسن نية وحافظ على حقه بأن قام بتسجيله في ١٧ أبريل سنة ١٩٥١ أي قبل توقيع الحجر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ وقبل تاريخ رفع دعوى البطلان وقد رفعت فيما بعد هذا التاريخ وتسجيلها إن كان هناك ثمة تسجيل .

« ومن حيث إنه ولو أن الثابت من نص المادة ١٤٢ من القانون المدني أنه في حالة إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد إلا أنه من المقرر أيضاً قانوناً في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون التسجيل — وهو القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ المتعلق بتنظيم الشهر العقاري — أنه يجب التأشير في

أهمية عامة واجبة التطبيق . وإذا ما جاء
المشرع بنصوص خاصة لحماية الغير الحسن النية في
التقنين المدني الجديد — كما هو الحال في المواد
١٣٩ و ٤٢٦ و ٤٧٨ و ١٠٨٢ و ١٠٩٥ و ١١١٢
منه فما ذلك إلا إعمالاً وتطبيقاً لهذه القاعدة
القانونية العامة .

« ومن حيث انه وقد ثبت أن المستأنف
تلقى حق ملكيته بحسن نية ولم يكن يعلم كما لم
يكن في استطاعته أن يعلم بالسبب الذي تستند
إليه دعوى المستأنف عليها بصفقتها — وهذا
السبب هو حالة سفه وغفلة محجورتها — فإن
الحكم المستأنف إذا قضى بطلان عقده تبعاً لما
قضى بطلان عقد من تصرف إليه — يكون قد
جانب القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه
بالنسبة لطلب بطلان هذا العقد المؤرخ ١١ أبريل
سنة ١٩٥١ والسجل في ١٧/٤/١٩٥١ والقضاء
برفض دعوى المستأنف عليها بصفقتها فيما يتعلق
بهذا العقد » .

(استئناف رقم ٦٦٨ سنة ٧٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد صدقي ومحمد زكي شعيب وعبد الوهاب
محمد الطليباوي المستشارين) .

هامش سجل المحررات واجبة النشر بما يقدم
ضدها الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن
في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة
أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء
أو الرجوع . فإذا كان المحرر الأصلي لم يشهره
تسجيل تلك الدعاوى ويترتب على تسجيل هذه
الدعاوى أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر
بحكم مؤثر به طبقاً للقانون — يكون حجة على من
ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل
الدعاوى أو التأشير بها . ولا يكون هذا الحق
حجة على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل
التأشير أو التسجيل المشار إليهما . ويعتبر الغير
حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم
بالسبب الذي تستند إليه الدعوى .

« ومن حيث ان الذي يبين من ذلك ان
الغير إذا تلقى حقاً عينياً بعد تسجيل دعوى
البطلان فإن حقه يزول بتقرير بطلان العقد سواء
كان سيء النية أو كان حسن النية . أما إذا تلقى
الحق العيني قبل تسجيل دعوى البطلان فإن حقه
لا يزول مادام كان حسن النية . وهذه قاعدة

قضاء محكم الاستئناف

القضاء التجاري

الداعية له كافيًا في نقل عبء إثبات العكس على عاتق الشاحن أو المرسل إليه طالما أن الناقل غير ملزم بإثبات هذا البيان أصلاً وكان له من باب أولى طبقاً لنظرية من يملك الأكثر يملك الأقل أن يثبت بالسند جهله به أو عدم اعترافه ببيان الشاحن دون إيضاح الأسباب التي حفزته إلى إيراد هذا اللفظ وذلك بالتطبيق لمعاهدة سندات الشحن .

المحكمة

« من حيث إنه يتعين التوبة بادیء ذي بدء بأن لا محل للدفع الذي أثارته المستأنفة عند كرتها الأخيرة فيما يتعلق بقبول الاستئناف وذلك بعد أن أصدرت هذه المحكمة حكمها بقبول هذا الاستئناف شكلاً في ٢٦/١١/١٩٥٧ إذ كان يتعين على المستأنف عليها إبداء كافة دفعاتها الخاصة بها قبل صدور هذا الحكم .

« ومن حيث عن الموضوع فإنه يتلخص في نطاق هذا الاستئناف في أن شركة أفريقيا التجارية المتحدة كانت قد استوردت ٤٠٥ ربطة شبق حديد خام شحنت على السفينة « هاروناسان مارو » التابعة للشركة المستأنفة وذلك بموجب سند شحن اشتمل على بيان لمددها ٤٠٥ ربطة وعلى بيان لوزنها ٣١٥٢٩٠ ك. ج وورد بالسند أن هذا الوزن غير معروف للناقل وقد اتضح للمستورد من تسليم الرسالة وجود عجز في الوزن مقداره

١٣٢

محكمة استئناف الاسكندرية .

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

أ — سند شحن . مسئولية الناقل إذا تحفظ لعدم صحة البيان تحفظاً مجهلاً . عليه إثبات سلامة التحفظ . وإذا تحفظ صراحة ينتقل عبء الإثبات على الشاحن أو المرسل إليه .

ب — معاهدة سندات الشحن . التحفظ من الناقل بأن الوزن مجهلاً يكفي لنقل عبء إثبات الوزن على الشاحن أو المرسل إليه .

المبادئ القانونية

١ — إذا أثبت الناقل في سند الشحن بياناً واحداً عن العدد أو الكمية أو الوزن ، وهو البيان الذي تلزمه معاهدة سندات الشحن بإدراجها وأثبت الناقل تحفظاً بشأنه فإنه يشترط لصحة هذا التحفظ أن يتوافر لدى الناقل سبب جدى للشك في صحته ويقع عليه عبء إثبات جدية الأسباب إذا لم يدرجها في سند الشحن وكان التحفظ مجهلاً — أما إذا أثبتنا في السند وقع على الشاحن أو المراسل إليه عبء تقديم الدليل العكسي بأن يثبت أن الناقل استلم البضاعة حسب البيان الوارد بسند الشحن .

٢ — إذا أدرج الناقل أكثر من بيان بأن أدرج بياناً بعدد الطرود وبياناً آخر بوزنها ووصف بيان الوزن بأنه مجهل . كان هذا التحفظ مجرداً من ذكر الأسباب والمبررات

عدم ذكر بيان الوزن اكتفاء بالبيان الوارد عن العدد فضلاً عن أن التحفظ الخاص بوزن البضاعة جاء عاماً مطلقاً وغير محدد وجاء ضمن الكلام المطبوع في السند .

« ومن حيث إن المستأنفة تنعى على هذا الحكم عدم أخذه بالتحفظ الوارد في سند الشحن الخاص بوزن البضاعة ورددت في ذلك دفاعها أمام محكمة أول درجة وأضافت دفماً جديداً وهو طلب الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها خلافاً للمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون التجارى البحرى .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله وذلك لخضوع هذا النزاع إلى أحكام معاهدة سندات الشحن المبرمة في بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي انضمت إليها مصر بموجب القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وصدر مرسوم بها ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ولصدور سند الشحن في دولة منضمة إلى المعاهدة واختلاف جنسية أصحاب الشأن فيه . وقد نصت المادة التالية من المعاهدة في فقرتها السادسة على سقوط الحق في مساءلة الناقل عن كل هلاك أو تلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة . ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت في ١١/١/١٩٥٦ أى قبل مضي سنة على وصول السفينة إلى ميناء الاسكندرية في ٣٠/١/١٩٥٥ وبالتالي تكون قد رفعت قبل مضي سنة على استلام البضاعة . يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول الدعوى .

« ومن حيث عن الموضوع فإن المحكمة ترى حسباً للخلاف القائم في هذا الشأن أن ترمى القواعد الخاصة بالتحفظات التي جرت شركات الملاحة على إدراجها في سندات الشحن بالتطبيق لأحكام معاهدة بروكسل . والتي تحكم هذا النزاع كما سبق توضيحه .

٢٠٣٢٥ لك ج قيمته ٥٨٥ م ٨٤٩ ج . ولما كانت الشركة المستوردة قد أمنت لدى الشركة المستأنف عليها على هذه الرسالة وكانت هذه الأخيرة دفعت لها قيمة العجز وحلت محلها في كافة حقوقها قبل المسئول عنه فقد رفعت الدعوى الحالية ضد الشركة المستأنفة أى الشركة الناقلة تطالبها بقيمة هذا العجز .

ودفعت الشركة المستأنفة الدعوى بأنها قد أوفت بالتزامها وقامت بتسليم الرسالة إلى المستورد كاملة من حيث العدد وأن البيانات الثابتة بسند الشحن والخاصة بوزن البضاعة لا تعتبر بمشابهة اعتراف من الناقل بصحته بسبب التحفظ الوارد عنه بسند الشحن إذ أن الناقل غير ملزم طبقاً لمعاهدة سندات الشحن إلا بإثبات بيان واحد لا غير وأنه إذا ذكر في سند الشحن أكثر من بيان واحد ثم أوضح الناقل أنه يجهل بياناً منها لا يكون ملزماً بالبيان الذى أوضح جهله به وإنما يبقى ملزماً فقد بالبيانات التي تركت بغير وصف .

وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة بالزام المستأنفة أن تدفع إلى المستأنف عليها ١٠ م ٥٦٢ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ الحكم حتى السداد ولم تأخذ بدفاع المستأنفة وقالت إن الناقل إذا ارتضى أن يذكر بيانات معينة عن البضاعة في سند الشحن فإنه يكون مسئولاً عن تسليم البضاعة في ميناء الوصول طبقاً لهذه البيانات مادامت قد جاءت في سند الشحن واضحة محددة وأنه بالتالى إذا ورد تحفظ بشأن إحدى هذه البيانات فيتعين استبعاد هذا التحفظ ما لم يثبت أنه كان لديه ما يبرره أو إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها وذلك طبقاً للمادة ٣ فقرة ج وأن المستأنفة كانت في حل من

«ومن حيث إن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة نصت على إلزام الناقل أو الربان أو وكيله بعد استلامه البضاعة وأخذها في عهده بأن يسلم الشاحن سند شحن يتضمن إلى جانب البيانات المعتادة (أ) علامات البضائع (ب) عدد الطرود أو القطع أو الكمية أو الوزن طبقاً للبيانات التي يقدمها الشاحن كتابة (ج) حالة البضائع وشكلها الظاهر .

ونظراً لما لوحظ في العمل من أن الناقل أو الربان قد لا يتمكن من التحقق من صحة بيانات الشاحن نظراً للسرعة التي تحيط بعملية الشحن ووجوب اقلاع السفينة في وقت معين فقد أضافت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ما يأتي :

«وعلى ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزماً بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدداً أو كمية أو وزناً إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها » .

ويتضح من هذه النصوص أن الناقل لا يلزم بأن يدرج في سند الشحن جميع البيانات المتعلقة بالبضائع من حيث عدد الطرود أو الكمية أو الوزن بل يكفي أن يذكر العدد أو الكمية أو الوزن وهذا واضح من صريح نص المعاهدة العربي والفرنسي كما أن للناقل الحق في إدراج ما يراه من تحفظات بشأن هذا البيانات ومقتضى هذا أنه إذا ذكر في سند الشحن أكثر من بيان واحد ثم أوضح الناقل أنه مجهل بياناً منها فلا يكون ملتزماً بالبيان الذي أثبت في سند الشحن جهله وإنما يبقى ملتزماً فقط بالبيانات التي تركها بغير وصف ولم يجر تحفظاً بشأنها .

«ومن حيث إنه نظراً لاختلاف الآراء بشأن

هذه التحفظات وما اشترطه البعض من ضرورة بيان الأسباب والمبررات التي دعت إلى إبداء التحفظ بسند الشحن حتى لا تكون قبيل التحفظات الجارية destyle ونظراً لحلو معاهدة سندات الشحن من إلزام الناقل بإثبات هذه المبررات والأسباب بسند الشحن بخلاف القانون الفرنسي الذي أوجب ذلك فإن الرأي السديد يقضي بأنه في حالة ما إذا أثبت الناقل في سند الشحن بياناً واحداً عن العدد أو الكمية أو الوزن وهو البيان الذي تلزمه المعاهدة بادراجها وأثبت الناقل تحفظاً بشأنه فإنه يشترط في هذه الحالة أن يتوافر لدى الناقل سبب جدي للشك في صحته أو لا تتوافر لديه الوسائل الكافية من التحقق منه ويقع عليه عبء إثبات جدية الأسباب وعدم كفاية الوسائل هذه إذا لم يدرجها في سند الشحن وكان التحفظ مجهلاً أما إذا أثبتتها في السند فيقع على الشاحن أو المرسل إليه عبء الدليل العكسي وأن الناقل استلم البضاعة بالوزن المبين بالسند .

أما إذا أدرج الناقل بسند الشحن أكثر من بيان بأن أدرج بياناً بعدد الطرود وبياناً آخر بوزنها ووصف بيان الوزن بأنه مجهل أو أنه غير معروف لديه كما هو الحال في الدعوى الحالية كان هذا التحفظ مجرداً من ذكر الأسباب والمبررات الداعية له كافيّاً في نقل عبء إثبات عكسها على عاتق الشاحن أو المرسل إليه طالما أن الناقل كان غير ملزم بإثبات هذا البيان أصلاً وكان له من باب أولى طبقاً لنظرية من يملك الأكثر يملك الأقل qui peut le plus peut le moins أن يثبت بالسند جهله أو عدم اعترافه ببيان الشاحن بشأن هذا الوزن دون إيضاح الأسباب التي حفزته إلى إيراد هذا التحفظ بالتطبيق لأحكام معاهدة بروكسل .

بمصاريف الدرجتين عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(استئناف رقم ٦٠ سنة ١٣ ق تجارى رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم زكى و خليل عبد النى
وتادرس ميخائيل تادرس المستشارين) .

١٣٣

محكمة استئناف الاسكندرية

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

١ — إفلاس . الشك فى صفة التاجر يقتضيه رفض
الدعوى .

ب — سندات إذنية . قيمتها بضاعة . اتفاق بأن
قيمتها قرض . العبرة بالاتفاق .

ج — سندات إذنية . توقيع غير التاجر لا يفترض
معه تجارية الدين . الإثبات على من يدعيه .

المبادئ القانونية

١ — متى تطرق الشك فى صفة « التاجر »
المطلوب إشهار إفلاسه تعين على المحكمة رفض
الدعوى فلا يصح أن يؤسس حكم إشهار
الإفلاس على الشك فى هذه الصفة لخطورة
آثار الحكم .

٢ — متى كانت السندات الإذنية المقدمة
فى دعوى الإفلاس أساسها أن القيمة وصلت
بضاعة *valeur reçue en marchandise*
ثم بان من اتفاق أقره الطرفان أن السندات
أصل المديونية هو قروض *avances*
فالعبرة بهذا الاتفاق فى التعرف على أصل
الدين .

٣ — مجرد التوقيع على السندات الإذنية
لا يعتبر فى ذاته عملاً تجارياً إلا بالنسبة للتاجر .
أما بالنسبة لغير التاجر فلا محل للافتراض
المذكور ويكون عبء إثباته على من يدعيه .

« ومن حيث إنه تأسيساً على هذه القواعد
ترى المحكمة أن التحفظ الصادر بسند الشحن
الحاص بهذه الدعوى بشأن عدم اعتراف الربان
بوزن البضاعة وجهله به هو تحفظ صحيح
قانوناً بالرغم من عدم النص فى السند على
الأسباب والمبررات التى دعت الى ايراد هذا
التحفظ . وذلك لأن سند الشحن قد تضمن بياناً
آخر عن عدد الطرود وهو ٤٠٥ ربطة حديد خام
ولم يرد بالسند أى تحفظ بشأن هذا العدد وليست
الشركة المستأنفة ملزمة والحالة هذه بادراج
بيان آخر عن الوزن ولها بالتالى أن تجرى بشأنه
تحفظاً بجهله ويعتبر مثل هذا التحفظ مجرداً من
ذكر الأسباب الداعية له قرينة على صحة هذه
الأسباب خصوصاً إذا روعى ما يحيط بعملية الشحن
من سرعة وأن الرسالة التى ظهر المجز فى وزنها
كانت مكونة من مثات الربط من الحديد .

« ومن حيث إنه لا يقدح فى صحة هذا التحفظ
أنه جاء ضمن الكلام المطبوع فى السند مادام أنه
جاء على نسق سائر شروطه هذا فضلاً من أن بيان
العدد والوزن أدرجا فى القسم المد لاقرارات
الشاحن .

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه ولعدم تقديم
الدليل العكسى من المستأنف عليها على عدم جدية
الأسباب التى دعت الى هذا التحفظ وعلى أن
المستأنفة قد استلمت فعلاً الحديد بالوزن المبين
بسند الشحن يكون الحكم المستأنف قد جابه
الصواب فى القضاء على المستأنفة بقيمة المجز الذى
ظهر فى وزن الرسالة موضوع الدعوى والذى
أجرت المستأنفة التحفظ بشأنه . ولهذا يتعين الغاؤه
والحكم برفض دعوى المستأنف عليها مع إلزامها

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى بسطها الحكم المستأنف بسطاً وافياً وتوجز في أن السيد / ... كان بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ قد أقام دعوى الإفلاس رقم ٧١ سنة ١٩٥٧ على السيد / ... دفع سندات إذنية مظهرة له من السيد / ... قيمتها ٧٨٠ ج في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ومنها ثلاث سندات قيمتها ٢٣٠ ج استصدر بها أمر أداء رقم ٢٣٤ سنة ١٩٥٧ أولها ١٠٠ جنيه استحق في ١٥/١٢/١٩٥٦ والثاني بمبلغ ٣٠ جنيه استحق في ٣١/١٢/١٩٥٦ والثالث بمبلغ ١٠٠ جنيه استحق في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ ومضى المدعى يقول إن المدعى عليه عارض في الأمر المذكور فقضى برفض المعارضة وأعلن له الحكم في ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٧ وأصبح نهائياً لعدم استئنافه - وقدم المدعى تأييداً لدعواه السندات موضوع الدعوى وعددها إثني عشر سنداً استحققت على التوالي في ١٥ و ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ١٥ و ٣١ من يناير و ١٥ و ٢٨ من فبراير و ١٥ و ٣١ من أبريل و ١٥ و ٣١ من أبريل و ١٥ و ٣١ من مايو سنة ١٩٥٧ كما قدم أمر الأداء المنوّه عنه وهو مؤرخ في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ ومعلن في ٢٥ من نفس الشهر وكذلك صورة رسمية من الحكم الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ والقاضى برفض المعارضة التي أقامها السيد / ... في الأمر المذكور وشهادة صادرة من قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٧ تفيد أن الحكم الصادر في المعارضة لم يطمئن عليه بطريق الاستئناف . ورد المدعى عليه على هذه الدعوى بقوله : (١) إنه ليس بتاجر ،

(٢) أن الدائن الأصلي المظهر للسندات أشهر إفلاسه ثم ترك القطر وسافر إلى كندا وأن من حق وكيل الدائنين المعين في تفليسته أن يبدى اعتراضاته على هذا التظهر خاصة وأنه صدر من للفلس إلى ابن اخته وشريكه الذي ينوي اللحاق به في كندا ، (٣) أن الدين قرض ربوي كان الدائن الأصلي السيد / ... قد أعطاه لشركة ... والسيد / ... وقد استلم الدائن قيمة هذا الدين بمقتضى شيك بمبلغ ٧٠٠ جنيه رقم ٦٢١٥١٧ قطع في بنك زيلخا - وهذا فضلاً عن أنه (الدائن الأصلي) كان قد استلم منه أيضاً ستة سندات إذنية قيمتها ٧٨٠ ج ليحصل قيمتها لحسابه متمهداً بأن يرد السندات موضوع الدعوى الحالية بعد أن يستردها ممن ظهرت له ولكنه بمجرد أن صدر الأمر بطرده من الديار المصرية ترك الأمر على ما هو عليه فاتضح أن المدعى الحالي هو الذي ظهرت إليه السندات المذكورة وهو ابن أخت السيد / ... سالف الذكر وقد عاونه في هذا التصرف المؤسس على سوء النية وذلك لأنه يطالب بسندات لم يعد لها أي كيان قانوني صحيح .

ولم تأخذ محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقضت في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأشهار إفلاس ... وحددت يوم ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ - وهو تاريخ إعلانه بأول بروتستو - تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وعينت الأستاذ كمال عبد العزيز ناصف وكيلاً مؤقتاً للدائنين .

وركنت المحكمة في إصدار هذا الحكم إلى أن صفة التاجر ثابتة للمدعى عليه من مجرد الاطلاع على السندات الإذنية موضوع الدعوى

إذ أنه قد جاء فيها أن قيمتها وصلت للمدعى عليه المذكور «بضاعة بعد المعاينة والقبول» وأضافت المحكمة أن شراء البضاعة بقصد بيعها يعتبر سبب آخر لاعتبار المدعى عليه تاجراً خاصة وأنه بالاطلاع على أسباب المحكمة الجزئية التي قضت برفض المعارضة في أمر الأداء يبين أن المحكمة المذكورة كانت قد وصفت هذا المدعى عليه عينه بأنه تاجر دون أن يعترض أو ينازع في هذا الوصف .

أما في الموضوع فقد اكتفت محكمة أول درجة بالحكم الصادر برفض المعارضة في أمر الأداء وقالت إنه أصبح نهائياً ويفيد مديونية المدعى عليه بمبلغ ٢٣٠ ج وما دام أن هذا الأخير قد امتنع عن دفعه — رغم أنه يزاول التجارة — فيعتبر في حالة توقف عن الدفع إلى الحد الذي يزعزع ثقة الناس فيه ومن ثم يتعين الحكم بإشهار إفلاسه ... وتعيين وكيل للدائنين أو مأمور للتفليسة .

ولم يرتض السيد / ... هذا الحكم فاستأنفه بعريضة معلقة في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأنياً طعنه فيه على أسباب لا تخرج في محصلها عن تفاصيل دفاعه السابق الإشارة إليه وأضاف عليها في مذكرته التكميلية الثالثة المقدمة لجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨ أن الدائن الأصلي المظهر للسندات — السيد / ... — وإن كان قد ظهر السندات المذكورة قبل إشهار إفلاسه الحاصل في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٧ إلا أن الحكم الصادر ضده بإشهار هذا الإفلاس قد حدد تاريخ توقفه عن الدفع في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ أي قبل التظهير المؤرخ في ٢٥ من نوفمبر من السنة نفسها

بسبعة أشهر وبذا يعتبر هذا التصرف باطلاً لحصوله في مدة الاشتباه عملاً بالمادة ٢١٦ من القانون التجاري وقد كان واجباً على وكيل الدائنين في التفليسة هذا الدائن المظهر أن يتدخل في الأمر ويطلب رد السندات إلى التفليسة التي يمثلها .

« وحيث إن هذه المحكمة لا تشاطر محكمة أول درجة في اعتقادها أن صفة المستأنف كتاجر قد ثبتت ثبوتاً كافياً يبرر الحكم بإشهار إفلاسه عملاً بالمادة ١٩٥ من قانون التجارة إذ أنه بالرجوع إلى حافظة المستأنف عليه ذاته قد لاحظت المحكمة من اطلاعها على الاتفاق المؤرخ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ أن الدائن الأصلي السيد / ... معترف صراحة بأن أصل دينه قبل المستأنف عليه هو « قروض » (عبر عنها بكلمة avances) وإن هذه القروض كانت لشركة ... « ... وشركاه » المكونة من ... ، وقد بلغ رصيد هذه القروض عند ما حرر الاتفاق سالف الذكر مبلغ ١٠٠ م و ٤٣٠١ ج وقد حول الدائن حقه فيها إلى المستأنف الحالي في مقابل مبلغ يدفعه هذا الأخير قدره ٢٩٠ م و ٢٧٠٩ ج ونصت المادة التالية أن الحال إليه دفع فعلاً ٢٩٠ م و ٧٠٩ ج وبقي مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ ج كتبت بها سندات إذنية بعضها بمبلغ ٧٥ ج والبعض الآخر بمبلغ ١٠٠ ج .

« وحيث إنه متى كان أصل الدين (وقد جدد بعد ذلك بالسندات موضوع الدعوى) قد وصف بأنه «قروض» فقد أصبحت عبارة « والقيمة وصات بضاعة » valeur regue en marchandise التي ركنت إليها محكمة أول درجة في اعتبار المستأنف تاجراً لا تطابق الواقع خاصة وأن

هذا المستأنف قدم في حافظة مستقلة عدداً من السندات التي استردها من الدائن الأصلي المذكور بعد الوفاء بقيمتها يبين منها أن سبب تحريرها المدون فيها هو القرض أو السلفة فقد عبر عنها هذا الأخير بمبارة *valeur en espèces*، يضاف إلى ذلك أنه حق مع التمسك بحرفية النص المطبوع في السندات موضوع الدعوى وبصرف النظر عن ذلك الإقرار الصحيح الصادر من الدائن الأصلي في الاتفاق المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ والذي يقول فيه إن أصل الدين كان قروضاً *avances* — فقد لاحظت المحكمة أن كل هذه السندات قد حررت جميعها في يوم واحد وهو ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ومؤدى ذلك أنه حتى مع افتراض أنها حررت كسمن لبضاعة فإن هذا التحرير قد حصل عن عملية تجارية واحدة . في حين أن المادة الأولى من قانون التجارة قد عرفت التاجر بأنه كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له .

« وحيث أن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن المستأنف قد اشترى البضاعة لبيعها وهذا وحده عمل تجارى مستقل فهو مجرد استنتاج ينقصه الدليل فضلاً عن أنه يتنافى مع إقرار الدائن الأصلي الخاص بأصل الدين . أما القول بأن مجرد التوقيع على سندات إذنية معدة للتداول يعتبر في ذاته عملاً تجارياً آخر فهو إن صح بالنسبة للتاجر الذى يفترض في توقيعه أنه كان في شئون تجارية فهو — على العكس — غير جائز بالنسبة لغير التاجر إلا إذا ثبت فعلاً وبطريقة إيجابية أن توقيعه كان مترتباً على معاملات تجارية حقيقية — ومعنى ذلك أنه — بالنسبة لغير التاجر — يجب البدء بهذا الإثبات

أولاً — وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى . « وحيث إن المستأنف عليه قدم لهذه المحكمة مذكرة لجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨ أضاف فيها سبباً جديداً لإثبات صفة التاجر للمستأنف وهو أن هذا المستأنف كان قد وقع على اتفاق سابق مؤرخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ بجانب « ... » يبين منه أنهما كانا قد استلما كلاهما من الدائن الأصلي مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وتمهدا معاً بأن يوفيا به عن طريق تسليم الدائن بعض سيارات نقل كما وقع أيضاً على أوراق أخرى تحت عبارة « عن شركة ... وشركاه » — الأمر الذى يستدل منه على أنه تاجر وشريك .

« وحيث إن المحكمة ترى أن هذا الدليل — رغم وجاهته الظاهرية — غير كاف لإثبات أن المستأنف تاجر — وذلك لأن المستأنف عليه نفسه يقول في الصحيفة الثانية من مذكرته سالفة الذكر أن الشريك الثانى في شركة « ... » هى مدام ... زوجة المستأنف ولها سجل خاص بها رقم ١١١٦١ .

« وحيث إنه متى كان الأمر كذلك فترى المحكمة أنه قد يكون في مسايرتها للمستأنف عليه والقول بأن هذه الزوجة ليست إلا ستاراً لزوجها تجاوزاً للحقيقة إذ أن مثل هذا الحكم لا يؤخذ بالاستنتاج أو الافتراض بل لا بد له من دليل مقنع فقد يكون الزوجان قد تزوجا على أساس فصل الأموال مثلاً *séparation des biens* وفى هذه الحالة يجوز للزوج أن يكون مجرد وكيل عن زوجته يوقع بدلا عنها — دون أن يكون في هذا التوقيع ما يجعله مسئولاً بصفته الشخصية .

« وحيث إن انتفاء هذا الدليل المقنع يجعل صفة التاجر المنسوبة إلى المستأنف محلاً للشك

أنه انتقل إلى محل المستأنف بشارع قناة المحمودية فلم يجده بل وجد من يدعى عبد المجيد عبد العال الذى قرر له بدوره أن المستأنف ليس له «محل» ولا علاقة له بالشونة (حافطة المستأنف عليه رقم ٧ ملف).

«وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الإفلاس مع الزام المستأنف عليه المصروفات عن الدرجتين عملاً بالمادة ١/٣٥٧ من قانون المرافعات».

(استئناف رقم ١٥٢ سنة ١٣ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة خليل عبد النبي وصالح حسن ناصر وتادرس ميخائيل تادرس المستشارين).

ولا يصح أن يؤسس حكم الإفلاس على الشك (الإفلاس فى القانون المصرى للاستاذين مارك ديسيرتو Marc Desserteaux وعبد الفتاح السيد — باللغة الفرنسية ص ٤) وذلك نظراً لآثار هذا الحكم فى شل حركة المدين فى التعامل وفى الحد من حريته الشخصية واعتبار كل التزاماته قد استحققت وتصفية أملاكه — وهذه كلها نتائج خطيرة لا تتفق مع مجرد الشك فى صفة التاجر — وتضيف المحكمة إلى ماتقدم أن شكها قد ازداد باطلاعها على المحضر المؤرخ ١٩٥٧/٣/٣ الذى حرره المحضر المكلف بتنفيذ أمر الأداء فقد قرر

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

إثباته للقانون المحلى أى لقانون البلد الذى تم فيه تطبيقاً للقاعدة العامة التى تقضى بخضوع شكل التصرف القانونى لقانون بلد إبرامه على أنه يجوز أيضاً إخضاع شكل التصرف وإثباته للقانون الذى يسرى على أحكامه الموضوعية أو لقانون موطن المتعاقدين.

٢ — القاعدة العامة فى الشريعة الإسلامية هى القانون العام للأحوال الشخصية فى القانون المصرى فهى التى تطبق على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين غير المتحدى الملة أو الطائفة ويكون الحكم بالنسبة لهم على أرجح الأقوال فى مذهب الإمام أبى حنيفة دون أن يرجع فى ذلك إلى شريعتهم لأن ذلك الرجوع قاصر على منازعات الأحوال الشخصية لغير

١٣٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — شكل الطلاق . القانون الواجب التطبيق .

ب — القاعدة العامة فى منازعات غير المسلمين المختلفى الملة .

ج — استثناء . حالة عدم اعتقاد أحد الزوجين غير المسلمين ديانة ما يبدأ انحلال عقد الزواج بالطلاق .

د — تفسير المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

هـ — الذمية مطلقة الذى لا عدة لها ولا نفقة ولا سكنى .

و — المادة ٩٩ مرافعات لا ينطبق على الدعوى المستعجلة التى لا ينصب موضوعها على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .

المبادئ القانونية

١ — يخضع شكل الطلاق وإجراءات

الذى للزمية لأن العدة إما أن تجب حقاً للشرع والذمية غير مخاطبة بأحكام الشرع في ذلك وإما أن تجب حقاً للمطلق وهو لا يقول بها ولا يدين بذلك وبالتالي فليس للذمية مطلقة الذى نفقة أو سكنى لأن النفقة بما فيها السكنى لم تجب إلا جزاء الاحتباس والمطلقة الذمية من الذى غير محتبسة لحق الشرع ولا لحق الزوج المطلق .

٦ - إن مناط تطبيق المادة ٩٩ مرافعات التى توجب على النيابة أن تتدخل فى القضايا التى تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية أن تكون الدعوى متعلقة فى موضوعها وطلبات الخصوم فيها بالفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإذا كانت الدعوى المستعجلة لا يدور فيها البحث حول الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية كالطلاق كأن كان موضوعها لا تنصب على الفصل فى صحة الطلاق أو عدم صحته فلا يمكن اعتبارها من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وإن اقتضى الفصل فى الإجراء الوقتى المرفوعة به أن تستظهر المحكمة من وقائع النزاع دون التعرض للموضوع جدية الادعاء فى مسألة الأحوال الشخصية أو عدم جديته .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل فى أن المستأنف عليه قد أقامها بصحيفة أعلنت فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ قال فيها إنه كان متزوجاً بالمستأنفة بموجب عقد زواج أبرم بمعرفة قنصل الجمهورية المصرية فى نيويورك بتاريخ ٢٩ يولي

المسلمين المتحدى الملة والطائفة والذين كانت لهم جهات قضائية ملية منظمة فى مصر (م ٢٨٠ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وم ٦ ق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥) .

٣ - قصد المشرع استثناء من القاعدة العامة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية النافذة بقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر منع القاضى من تطبيق أرجح الآراء فى الفقه الحنفى إلا إذا كانا أو أحدهما يعتقدان ديانة بمبدأ انحلال عقد الزواج بالطلاق أما إذا كانا يعتقدان ديانة بذلك طبق القاضى الشريعة الإسلامية إذا كانا مختلفى الملة أو شريعتهم إن كانا متحدى الملة والطائفة .

٤ - ينبغى قصر نص المادة ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو نص استثنائى على حالة عدم اعتقاد أى من الزوجين غير المسلمين بجواز انحلال عقد الزواج بحسب دياتهم بالطلاق *répudiation* دون التقيد بنظم الطلاق عندهم ودون تطبيق ما تضمنه قانون جنسيتهم من أحكام وضعية بشأن الطلاق متى كان هذا القانون ليس هو القانون الواجب التطبيق وفقاً لقواعد الإسناد إذ أن المادة ٩٩ سالفه الذكر لا تهدف إلى الإحالة على القانون الأجنبى وإنما تحيل فى شرط عدم سماع دعوى الطلاق إلى ما يعتقده الزوجان أو أحدهما ديانة ، بجواز انحلال الزواج بالطلاق .

٥ - المقرر وفقاً لأرجح الآراء فى فقه الإمام أبى حنيفة أنه لا تجب العدة فى طلاق

أن تحمل المستأنف عليه قسراً على أن تقيم معه في مسكن واحد .

« وحيث إن المستأنفة قد طلبت في حكم محكمة أول درجة سالف الذكر بطريق الاستئناف بصحيفة أعلنت في ١٩٥٨/١٠/٢٩ جاء بها أن الحكم المطعون فيه لما يعلن بعد وقد نمت على الحكم المذكور : (أولاً) ان محكمة أول درجة فصلت في أصل الحق حين قضت بوقوع الطلاق فعلا كما أخطأت فيما قررته من أن المستأنفة قد اكتسبت الجنسية المصرية بزواجها من المستأنف عليه لأن التجنس بالجنسية المصرية لا يتم قبل مضي سنتين على الزواج ، ورتبت المستأنفة على ذلك أن ما أقر به المستأنف عليه أمام الموثق لا يمتد به لأنها ليست مصرية وذلك عملاً بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٧ والمعدل بالقانون رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ الذي لا ينطبق إلا على المصريين المتحدى الطائفة والملة وانه لذلك كان ينبغي أن يتم الطلاق بحكم القاضي حتى ينتج آثاره القانونية (ثانياً) أن الشريعة الإسلامية التي طبقها محكمة أول درجة تعطى المستأنفة الحق في البقاء بالمسكن ولو كانت امرأة معتدة فلا تخرج من مسكن الزوجية إلا بعد انقضاء عدتها لقوله تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ... » . (ثالثاً) ان محكمة أول درجة قد مست الموضوع حين قضت بأن ملكية المستأنفة للمنقولات على فرض صحتها لا تبنيح لها البقاء بمسكن النزاع . (رابعاً) ان النيابة العامة كانت قد أمرت حين عرض عليها النزاع بغلق الشقة المتنازع في أمرها وان هذا القرار إداري فيمتنع على القضاء

سنة ١٩٥٧ ثم أقامت معه بمصر بالشقة الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى حتى دب بينهما الخلاف أثناء غيابهما بالخارج انتهى بأن أبرق المستأنف عليه للمستأنفة في نيويورك بطلاقه إياها وذلك بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ ولما حضر إلى القاهرة أشهد بالطلاق أمام موثق العقود الرسمية بمكتب توثيق القاهرة في يوم ١٩٥٨/١٠/١٤ وأن مكتب التوثيق قد أرسل صورة من إشهاد الطلاق كالمتمتع في طلاق الأجانب إلى المستأنفة التي حضرت إلى القاهرة بعد تسلمها برقية في ١٩٥٨/٨/٦ واقتحمت شقة المستأنف عليه في غيابه وأقامت بها وكان أن لجأت المستأنفة للنيابة حينما طالبها المستأنف عليه بترك السكن مدعية أن الطلاق لم يتم بصفة رسمية وذلك قبل إشهاد المستأنف عليه بالطلاق أمام الموثق وقبل الطرفان أمام النيابة أن يقتسما الشقة إلى أن يجد في أمر طلاقهما جديد فلما تم إشهاد المستأنف عليه بالطلاق أمام الموثق أقام الدعوى الحالية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد المستأنفة من الشقة محل النزاع مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقد قضت محكمة أول درجة بجلسة ١٩٥٨/١٠/٢٣ أولاً برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المبدى من المستأنفة وباختصاصها . وثانياً وبصفة مستعجلة بطرد المستأنفة من الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى مع إلزامها بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش أتعاب محاماة . وركنت في قضائها إلى أنها لا ترى الخوض في بحث ما إذا كان الطلاق قد وقع من عدمه وإلى أنه سواء كانت المستأنفة لا زالت زوجة للمستأنف عليه على حد قولها أو كانت في فترة العدة باعتبار أنها مطلقة فليس لها في كلتا الحالتين وفقاً للشريعة الإسلامية التي تحكم العلاقة بين الطرفين لاختلاف الملة —

المدنى وقف تنفيذه . وأضافت المستأنفة في مذكرتها ومرافعة الدفاع عنها : (١) ان الدعوى بالطلاق وفقاً للمادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ لا تسمح من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق وان المستأنفة مسيحية تدين بمذهب « يونيتيريان » كما ان قانون محل العقد في ولاية نيويورك لا يبيح الطلاق . (٢) ان تطبيق المادة ١٦ من ق ٢٥ سنة ١٩٢٩ ليس معناه جواز طرد الزوجة من منزل الزوجية ثم لا يكون لها سوى الحق في الحصول على نفقة بحسب حالة الزوج يسراً أو عسراً . (٣) ان الحكم المستأنف باطل لعدم تمثيل النيابة في الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقاً للمادة ٩٩ مرافعات .

« وحيث إن الاستئناف قد استوفى أوضاعه الشكلية قانوناً فهو مقبول شكلاً .

« وحيث انه لا مرأى في انه في احوال تنازع القوانين يسرى قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق مالم يكن أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج فيسرى القانون المصرى وحده سواء بالنسبة لآثار العقد أم بالنسبة للحق في الطلاق والآثار التى تترتب عليه (م ١٣ و ١٤ من القانون المدنى) أما شكل الطلاق وإجراءات إثباته فهو يخضع للقانون المحلى أى لقانون البلد الذى تم فيه تطبيقاً للقاعدة العامة التى تقضى بخضوع شكل التصرف القانونى لقانون بلد إبرامه Locus regit actum على أنه يجوز أيضاً إخضاع شكل التصرف وإثباته للقانون الذى

يسرى على أحكامه الموضوعية أو لقانون موطن المتعاقدين (م ٢٠ من القانون المدنى ومؤلف القانون الدولى الخاص المصرى للدكتور عز الدين عبد الله ج ٢ ص ٣٧٥ و ٣٩٠ والأعمال التحضيرية للقانون المدنى ج ١ ص ٢٩٥) ولما كان لا جدال بين طرفى الدعوى فى ان المستأنف عليه مصرى الجنسية وقت انعقاد زواجه بالمستأنفة ووقت الطلاق المدعى به فإن القانون المصرى هو الذى يحكم آثار الزواج والحق في الطلاق من عدمه وما قد يترتب عليه من آثار كما يحكم كذلك ما يثور حول إثبات الطلاق المدعى به باعتبار أنه قد وقع فى مصر أو باعتبار أن القانون المصرى هو الذى يحكم القواعد الموضوعية لآثار الزواج أو الطلاق ومن ثم فلا محل لما تثيره المستأنفة حول عدم اكتسابها الجنسية المصرية إذ المعمول عليه فى تصرف القانون الواجب التطبيق فى آثار الزواج أو الطلاق هو قانون جنسية الزوج .

« وحيث إنه وقد تبين مما تقدم أن القانون المصرى هو الذى يحكم العلاقة بين الطرفين من حيث آثار الزواج أو الطلاق المدعى به من المستأنف عليه ولما كانت الشريعة الإسلامية هى القانون العام للأحوال الشخصية فى القانون المصرى فهى التى تطبق على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين غير المتحدى الملة أو الطائفة ويكون الحكم بالنسبة لهم على أرجح الأقوال فى مذهب الامام أبى حنيفة مع مراعاة ما تضمنته لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية النافذة بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ دون أن يرجع فى هذه الحالة إلى شريعتهم لأن ذلك الرجوع قاصر على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين كانت لهم جهات قضائية ملية منطمة (م ٦ ق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ رقم ٢٨٠ لأئحة

ترتيب المحاكم الشرعية) على أنه من المقرر أنه بالنسبة لدعوى الطلاق فلا تسمع من أى من الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق (م ٩٩ لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية فقرة أخيرة) وقد قصد المشرع بذلك عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر ومن تطبيق أرجح الأقوال في المذهب الحنفي إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق في دياتهما فإن كانا يعتقدان في جواز انحلال العقد بالطلاق وكانا مختلفي الملة طبقت المادة ٢٨٠ لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تقضى بتطبيق أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ولما كان نص المادة ٩٩ سالف الذكر استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادتين ٢٨٠ لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وم ٦ فقرة ١ ق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فلا يجوز التوسع فيه بل ينبغي قصره على حالة عدم اعتقاد أى من الزوجين غير المسلمين بجواز انحلال عقد الزواج بحسب دياتهم بالطلاق repudiations دون التقيد بنظم الطلاق عندهم ودون تطبيق ما تضمنه قانون جنسيتهم من أحكام وضعية بشأن الطلاق متى كان هذا القانون ليس هو القانون الواجب التطبيق وفقاً لقواعد الاسناد إذ أن المادة ٩٩ سالف الذكر لا تهدف إلى الإحالة على القانون الأجنبي وإنما تحيل في شرط عدم سماع دعوى الطلاق إلى ما يعتقده الزوجان أو أحدهما «ديانة» بجواز انحلال الزواج بالطلاق فضلاً عن أن المادة ١٤ من القانون المدني المصري قد أوجبت تطبيق القانون المصري وحده بشأن آثار عقد الزواج و آثار الطلاق متى كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج .

« وحيث إنه تفريعاً على ماتقدم ولما كان من

المتفق عليه أن الطوائف الدينية لغير المسلمين تقرر مبدأ انحلال العقد بالطلاق بما في ذلك طوائف المسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت والانجيليين والاسرائيليين وأن الطوائف التي لاتدين بالطلاق هما طائفتان «الروم الكاثوليك واللاتين الكاثوليك» (راجع منشور وزارة العدل للمحاكم - كتاب الأستاذ محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٥٩) وكان البادى من أوراق الدعوى أن المستأنفة ليست من طائفتي الروم واللاتين الكاثوليك ولم يتم ثمة ما يدل على أنها لاتدين بالطلاق بحسب دياتها المسيحية التي تقرر مبدأ انحلال العقد بالطلاق بصفة عامة . لما كان ذلك كذلك فإنه لا مناص من وجوب تقرير أن أحكام الشريعة الإسلامية على أرجح الآراء في المذهب الحنفي هي التي تحكم العلاقة بين المستأنفة والمستأنف عليه . « وحيث إن مناط الفصل في النزاع هو بحث ما إذا كانت أوراق الدعوى بحسب الظاهر يبدو منها أن طلاقاً قد وقع من المستأنف عليه للمستأنفة أم أن الأخيرة لازالت زوجة له وإذا ما قيل في وقوع الطلاق فهل للمستأنفة «المدة» بحيث تبقى في مسكن الزوجية حتى تنقضى عدتها ويكون لها النفقة والسكنى في المنزل الذي كانت تسكنه حال قيام الزوجية لقوله تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا المدة واتقوا الله ربكم . لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . . » (راجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢ ص ٧٨ و ٧٩ وأحكام الأحوال الشخصية للاستاد عبد الوهاب خلاف ص ١٨١) أم أن ليس للمستأنفة المدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي فلا نفقة لها ولا سكن وتكون يدها على منزل الزوجية

ولا سند لها من القانون وإذا ما تبين بحسب الظاهر أن طلاقاً من المستأنف عليه لم يصدر فهل يكون لبقاء المستأنفة في منزل الزوجية سند من الشريعة الإسلامية أم أن يدها على منزل الزوجية تكون غصباً إذا ما أبى عليها زوجها ذلك .

« وحيث إن المحكمة تلاحظ بداءة أنه وإن كان القاضى المستعجل ممنوع من المساس بأصل الحق باعتبار أنه لا يقضى إلا بأجراء وقى إلا أنه له أن يفحص مستندات الخصوم ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء المستعجل المطلوب كما له أن يفحص المنازعات التي تثور بين الطرفين لا يفصل فيها بحكم قطعى ولكن ليتعرف وجه الجدل في المنازعة ليخرج من ذلك بالنتيجة المؤقتة التي تستلزمها طبيعة حكمه كما أن له التعرف على حكم القانون فيما نص عليه وما قصد اليه الشارع في حكمه وذلك لإزالة حكم القانون على عناصر النزاع المطروحة عليه ومن ثم فليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تتناول بالبحث جدية ما يدعيه المستأنف عليه من طلاقه للمستأنفة طلاقاً نهائياً دون أى مساس بموضوع صحة الطلاق من عدمه .

« وحيث إن البادى من مطالعة مستندات الخصوم أن المستأنف عليه قد أشهد أمام الموثق بمكتب توثيق القاهرة بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٥٨ بطلاقه للمستأنفة « طلاقاً نهائياً قطعياً لا تقوم بعده بينهما علاقة من أى نوع » (مستند ٦ حافظة المستأنف عليه ٤ دوسيه الملف الفردى) ولما كانت المادة الثالثة من ق ٦٨ سنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ تنص على أن تتولى مكاتب التوثيق توثيق جميع المحررات فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير

المسلمين المتحدى الطائفة والملة أما توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة فيتولاها موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل كما يتولاها بالنسبة للمسلمين « المأذونين » طبقاً للأئحة الخاصة بهم ومؤدى ذلك أن عقود الزواج وإشهادات الطلاق بالنسبة لغير المسلمين المختلفى الملة أو للأجانب يكون توثيقها في مكاتب التوثيق عملاً بالمادة ٣ ق ٦٨ سنة ١٩٤٧ المعدلة سالفة الذكر . لما كان ذلك كذلك فإن المحكمة تستظهر مما تقدم جدية ادعاء المستأنف عليه بطلاقه للمستأنفة وانفصام عرى الزوجية بينهما .

« وحيث إنه من المقرر وفقاً لأرجح الآراء في فقه الإمام أبى حنيفة أنه لا تجب العدة في طلاق الذمى للذمية لأن العدة إما أن تجب حقاً للشرع والذمية غير مخاطبة بأحكام الشرع في ذلك وإما أن تجب حقاً للمطلق وهو لا يقول بها ولا يدين بذلك وهذا الرأي هو ما يأخذ به الإمام الأعظم أبو حنيفة وقد ذهب الفقه والقضاء إلى أنه ليس صحيحاً القول بأن عدم وجب العدة بمناه عدم إلزام المطلقة الذمية بالألتفتكح الغير وهى فى العدة وليس صحيحاً كذلك القول بأن عدم اعتدادها من حيث الزواج لا شأن له بنفقة العدة إذ من المتفق عليه أن النفقة بما فيها السكنى — قد وجبت جزاء الاحتباس والمطلقة الذمية غير محتسبة لحق الشرع ولا لحق الزوج المطلق ومن ثم فلا عدة لها ولا نفقة بعد الطلاق على أرجح الآراء فى الفقه الحنفى (راجع إرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل الذمة للمرحوم الشيخ محمد بن حيت وحكم محكمة المنيا الابتدائية الشرعية ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بالمجموعة الرسمية ص ٤٣ ع ٩ رقم ١٠ والمراجع المشار إليها فيه) .

« وحيث إنه من استقام لدى المحكمة أن

دفع المستأنفة بعدم ولاية المحكمة لصدور قرار من النيابة بغلق الشقة المتنازع عليها على غير أساس خليفاً بالرفض .

« وحيث انه بما دفعت به المستأنفة من بطلان الحكم المستأنف لعدم تمثيل النيابة في الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة بالتطبيق لأحكام المادة ١٩ مرافعات فردود بأن مناط تطبيق المادة ٩٩ مرافعات التي توجت على النيابة أن تتدخل في القضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية أن تكون الدعوى متعلقة في موضوعها وطلبات الخصوم فيها بالفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولما كانت الدعوى الحالية في موضوعها وطلبات الخصوم فيها تنصب حول ما إذا كانت يد المستأنف على العين المتنازع عليها يد غاصب من عدمه فليست دعوى يدور فيها البحث حول الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية إذ أن موضوعها ليس الفصل في صحة طلاق المستأنفة أو عدم صحته ومن ثم فلا يمكن اعتبارها من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وإن اقتضى الفصل في الأجزاء الوقي المرفوعة به أن تستظهر المحكمة من وقائع النزاع دون التعرض للموضوع جدية الادعاء بطلاق المستأنفة من المستأنف عليه .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ولما تضمنه الحكم المستأنف من أسباب أخرى غير متناقضة مع هذه الأسباب يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين لذلك تأييده وإلزام المستأنفة وقد خسرت طعنها بالمصروفات الاستثنائية عملاً بالمادتين ١/٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات » .

(القضية رقم ١٥٦٠ سنة ١٩٥٨ س مصر رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد ماهر وكيل المحكمة ويونس ثابت وفتحى عبد الصبور القاضيين) .

الرأى الراجع في فقه الحنفية قول الإمام الأعظم أبي حنيفة ان الذمية مطلقة الذمى تبين لا إلى عدة ومن ثم فلا تجب لها على زوجها نفقة أو سكنى بعد الطلاق فكما ان السكنى حق من حقوق الزوجة قبل الطلاق لأنها تدخل في النفقة التي يلزم بها الزوج قبل زواجه لقوله تعالى : « واسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » فدل بذلك على وجوب الإسكان على الزوج (كتاب مدى استعمال حقوق الزوجية للدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ١٨٠) فإن السكنى في منزل الزوجية حق كذلك للمعدة المسلمة حق ولو وقعت الفرقة وهي خارج منزل الزوجية (أحكام الأحوال الشخصية للاستاذ عبد الوهاب خلاف ص ١٨١) فتجب السكنى حيث تجب النفقة .

« وحيث انه على هدى القواعد المتقدمة وقد استبان للمحكمة جدية ادعاء المستأنف عليه بطلاقه للمستأنفة وأن ليس للذمية عدة طلاق ومن ثم فلا نفقة ولا سكنى لها وينبئ على ذلك أن يكون بقاؤها بمنزل الزوجية بحسب الظاهر غصباً لا سند له من الشرع والقانون ، وبالتالي يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من طرد المستأنفة من الشقة محل النزاع ولا يمنع من هذا القضاء أن تكون النيابة العامة قد أمرت بفض المنازعة بين الطرفين قبل عرض الأمر على القضاء بغلق المسكن محل النزاع أو باقتسامه نتيجة لاتفاق بينهما فإن هذا الإجراء على فرض صدوره من النيابة — إجراء تحفظي محض ولا يتضمن الحكم بطرد المستأنفة إلغاء للأمر بغلق المسكن أو بوقف تنفيذه أما اقتسام الطرفين أمام النيابة الإقامة في مسكن النزاع فليس من شأنه أن يمنع أيهما من الالتجاء إلى القضاء المستعجل ليسبغ حمايته على من يظاھر الواقع ويسانده القانون . ومن ثم فيكون

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تخلص حسبها استظهرته المحكمة من الأوراق ومستندات الخصوم في ان المستأنف عليها الأولى قد أقامت أمام محكمة أول درجة بصحيفة أعلنت في ٧ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قالت فيها إنها زوجة مورثها المرحوم ناشد مسيحة الذي توفي بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ وخلف في تركته منزلين أحدهما رقم ٤ شارع الناصر بمصر الجديدة والثاني رقم ٢ بحارة رقي بشبرا ومصنع نجارة بشارع ترعة الألبان وأضافت أنها علمت بأن المستأنفة قد زعمت أمام نيابة الأحوال الشخصية بأنها كانت زوجة للمتوفى وأنجبت منه القاصرة « ميرفت ناشد مسيحة » وأضافت المستأنفة عليها ان زواج المستأنفة زواج باطل إذ أن المتوفى كان مسيحياً أرثوذكسياً ولم ينفصل عن زوجته المستأنف عليها الأولى بحكم قضائي مما اضطرها لرفع دعوى يبطلان هذا الزواج كما رفعت الدعوى الحالية بطلب وضع المقاربات سالفة الذكر تحت الحراسة وتمييز حارس من الجدول عليها تكون مأموريته تسلمها لإدارتها واستغلالها استغلالاً صالحاً وإيداع صافي الربح بعد استبعاد مصروفات الصيانة والموائد والأموال الأميرية خزانة المحكمة حتى تفرغ محكمة الموضوع من تحديد مراكز الورثة ونصيب كل منهم وتنتهي حالة الشروع قضاء أو رضاء ، وقد قضت محكمة أول درجة بجلسة ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٨ بصفة مستعجلة بإقامة المستأنف عليه الثاني حارساً قضائياً على المقاربات المبينة بصحيفة الدعوى واستلامها لأداء المأمورية سالفة الذكر مع إيداع الكشوف الخاصة بالحساب كل ثلاثة أشهر حتى تنتهي حالة الشروع رضاء أو قضاء .

١٣٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — المادة ٣٤٩ مرافعات . أثر بطلان حكم محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية .

ب — ادعاء بالورثة . لقاضي الأمور المستعجلة بحث جديته في دعوى حراسة .

المبادئ القانونية

١ — أوجببت المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمن الحكم طلبات الخصوم ودفاعهم ودفعوهم وأسماءهم ومراحل الدعوى وخلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية وعلى ذلك فأغفال ذكر أحد الخصوم أو صفته التي اختصم بها في الحكم يعرضه للبطلان لأنه من البيانات الجوهرية وإذا ما أبطلت المحكمة الاستئنافية الحكم المطعون فيه أمامها كان عليها متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى أن تفصل فيه ولا يصح في هذه الحالة الوقوف عند حد تقرير البطلان .

٢ — إذا قام نزاع في دعوى طلب فرض الحراسة القضائية بين ورثة ومدعي الورثة معهم حول أيلولة التركة كان للقاضي المستعجل أن يتأكد من جدية هذا النزاع فإذا استبان له أن هذا الادعاء بالورثة جدي كان عليه أن يقضى بالحراسة وإن كان هذا الادعاء يبدو في ظاهره كيدياً قصد به انتزاع أموال التركة من أيدي الورثة بقصد حرمانهم وجب عليه رفض الحراسة .

« وحيث إن المستأنفة عن نفسها وبصفقتها قد طعنت في حكم محكمة أول درجة سالف الذكر بطريق الاستئناف بصحيفة أعلنت في ١٠ و ٩ أغسطس سنة ١٩٥٨ جاء بها أن الحكم المستأنف أعلن للمستأنفة في ٣١/٧/١٩٥٨ وقد نعت المستأنفة على الحكم المطعون فيه : (أولاً) أنها تدفع ببطالان الحكم المستأنف لمخالفته نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات لأنه لم يذكر به اسم القاصرة التي تمثلها كما لم يذكر به سبب اختصاص المستأنف عليه الثالث في الدعوى بمد أن تبين لمحكمة أول درجة أن مصنع النجارة قد تحول إلى مصنع علف للحيوان وأن شركة قد تكونت بين المورث وبين المستأنفة وبين المستأنف عليه الثالث لاستئصال هذا المصنع كما أن المستأنفة قد أصبحت وصية على قاصرتي المورث ميريت وميرفت وأن الأخيرة كانت حملاً مستكناً لم ينفصل إلا في شهر مارس سنة ١٩٥٨ . (ثانياً) أن المستأنفة قد تقدمت بأحكام دالة على أن المستأنف عليها قد طلقت من المورث قبل وفاته بحوالي ثلاث سنوات وأنها لم تكن زوجة له وقت الوفاة . (ثالثاً) أن المستأنف عليه الثاني لا يصلح للحراسة لأنه غير ملء ولعدم الثقة فيه فضلاً عن أن المستأنفة تمتلك الجزء الأكبر من العقارات المشاعة . (رابعاً) أن المستأنفة بصفة شخصية تمتلك حصة قدرها ٢١ ط في المنزل رقم ٤ شارع الناصر بمصر الجديدة و ٤٥ ٪ من الشركة المصرية للصناعات والأغذية التي تحول إليها مصنع النجارة واشترك فيها المورث بنسبة ٢٥ ٪ والمستأنف عليه الثالث بنسبة ٣٠ ٪ وأن السبب في عدم إشهار عقدها عن حصتها بالمنزل رقم ٤ شارع الناصر هو عدم إشهار المورث عقده . (خامساً) أن محكمة أول درجة قد

كلفت الحارس بإبداع صافي الربع مع أن القدر المتنازع عليه هو ما قد ترثه المستأنفة عليها الأولى وهو لا يزيد على ١/١٦ من التركة ، وطلبت المستأنفة عن نفسها وبصفقتها في ختام صحيفة الاستئناف أصلياً ببطالان الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف عليها الأولى والثانية المصروفات واحتياطياً قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بوضع العقارات رقم ٢ شارع رقي ورقم ٤ شارع الناصر والشركة المصرية للصناعات والأغذية ومصنع علف الحيوان تحت الحراسة وتعيين المستأنفة حارساً قضائياً بغير أجر ومع توزيع صافي الربع على المستأنفة عن نفسها وبصفقتها وصية على القاصرتين « ميريت وميرفت » وعلى المستأنف عليهما الثاني والثالث على الوجه التالي : (١) بالنسبة للعقار رقم ٤ شارع الناصر بمصر الجديدة يوزع صافي الربع بنسبة ٢١٣/٨ ط للمستأنفة و ٢ ط للقاصرتين و ٥/٨ ط للمستأنف عليه الثاني . (٢) وبالنسبة للعقار رقم ٢ شارع رقي بشبرا يوزع صافي الربع بنسبة ٣ ط للمستأنفة و ١٦ ط للقاصرتين و ٥ ط للمستأنف عليه . (٣) وبالنسبة لمصنع العلف والشركة يوزع صافي الربع بنسبة ٤٥ ٪ للمستأنفة بخلاف نصيبها من الميراث الشرعي و ٢٥ ٪ لورثة السيد ناشد مسيحة المورث و ٣٠ ٪ للمستأنف عليه الثالث .

« وحيث إنه ثابت بمحضر جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٥٨ أمام محكمة أول درجة أن المستأنف عليها الأولى قد ضمنت شكل الدعوى قبل المستأنفة في مواجهتها بأن وجهت إليها الطلبات عن نفسها وبصفقتها وصية على القاصرتين « ميريت وميرفت » ولما كانت المستأنفة قد أقامت استئنافها عن نفسها وبصفقتها وصية على القاصرتين سالف الذكر ،

واستوفى الاستئناف أوضاعه الشكلية ومن ثم فيكون مقبولا شكلا .

« وحيث إنه عن الدفع بطلان الحكم المستأنف استناداً إلى المادة ٣٤٩ مرافعات فمن المقرر وفقاً للمادة المذكورة أن القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يعرض الحكم للبطلان (م ٣٤٩ / ٢ مرافعات) وذلك لأن عدم ذكر اسم أحد الخصوم يعتبر من البيانات الجوهرية التي تبطل الحكم (راجع تقض ١٢ / ٣١ / ١٩٥٣ مع المكتب الفني السنة الخامسة ص ٣٦٣) ولأن المادة ١ / ٣٤٩ قد أوجبت أن يتضمن الحكم طلبات الخصوم ودفاعهم ودفعهم وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ، وعلى ذلك فإذا كان الواضح من الحكم المستأنف أنه أغفل ذكر اسم القاصرتين ميرت وميرفت اللتين تمثلهما المستأنفة في الدعوى كما أنه قصر صفتهما في الحكم على تمثيل قاصر دون تسميته وأغفل الإشارة في أسباب الحكم الواقعية إلى اختصاص المستأنفة بصفتهما وصية على القاصرتين سالفق الذكر ومن ثم فيكون الحكم المستأنف قد صدر باطلا ويتمين الحكم ببطلانه إلا أنه وقد استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى الحالية فإن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى هذه المحكمة باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ولا يجوز التخلي عن الفصل في موضوع الدعوى من جديد (راجع تقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني س ٤ س ٧٧٠ والمرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٧١٨ ولا يصح في هذه الحالة الوقوف عن حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . » وحيث إن البادى من وقائع الدعوى ومستندات

الخصوم أن النزاع بين الطرفين دابر حول استحقاق كل من المستأنفة عن نفسها وبصفتها والمستأنف عليها الأولى بالارث في تركتها المرحوم ناشد مسيحة فبينما تذهب المستأنفة إلى أن المستأنف عليها الأولى كانت زوجة المورث ولكنها قد طلقت منه بعد أن غير مذهبه الديني إلى طائفة الروم الأرثوذكس وذلك بإرادته قبل وفاته وباتفاقه مع المستأنف عليها الأولى في القضية رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٥٤ محكمة الوايلي الشرعية بطلبات هذا الطلاق (مستند ٧ حافظة ٦ دوسيه) وأن زواجها بالمورث قد تم بعد ذلك بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٥٤ (مستند ٩ حافظة المستأنفة ٦ دوسيه) وإلى أن متى كان المورث والمستأنف عليها الأولى وقت الطلاق محتان في الملة فيجوز أن يطلق المستأنف عليها الأولى بإرادته المنفردة دون حاجة إلى صدور حكم بالتطبيق ما دام قد أفرغ هذا بطلاق في ورقة رسمية هي محاضر جلسة القضية ٧٢٠ لسنة ١٩٥٤ شرعية الوايلي ومتى كانا يدينان بالطلاق لأنهما من طوائف الأرثوذكس بينما تذهب المستأنف عليها الأولى إلى أن طلاقها من المورث غير صحيح وفقاً لديانتها وأنه كان يتمين أن يصدر بالطلاق حكم من القاضى ومتى كان المورث قد توفي قبل صدور مثل هذا الحكم فإنها تكون زوجة له حتى الوفاة ومن ثم فترث في تركته . وأضافت أن زواج المورث على هذا الأساس بالمستأنفة يعد زواجا باطلا لا يقيد به لأن من عدم تعدد الزوجات مسلم به في ديانتها بل يكون زواجه بالمستأنفة زنا لا يولد أثراً . ولما كان من المقرر أنه يشترط في طلب الحراسة أن يكون له حق ظاهر على الشيء المتنازع عليه سواء كان حقه غير ثابت أو كان صاحب مصلحة فيه وقد تجمعت لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه (م ٧٢٩ و ٧٣٠ / ٢ و ٣ مدنى وقضاء الأمور

المستعجلة ، لرايب ص ٤١٣) ، على ان لقاضى الأمور المستعجلة أن يتحقق من جدية توافر هذا الشرط من ظاهر مستندات الطرفين والملايسات المحيطة بالدعوى فإذا ما قام نزاع بين ورثة وبين مدعى الوراثة معهم على أبولة التركة كان للقاضى المستعجل أن يتأكد من جدية هذا النزاع فإذا استبان له أن هذا الادعاء بالوراثة جدى كان عليه أن يقضى بالحراسة أما إذا كان الادعاء يبدو فى ظاهره كيدياً ولا يبقى منه مدعى الوراثة إلا انتزاع أموال التركة من أيدي الورثة بقصد حرمانهم من إدارتها واستغلالها وجب عليه رفض الحراسة (القضاء المستعجل للاستاذ محمد عبد اللطيف ص ١٨٠) لما كان ذلك كذلك وأنه ليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تفحص مستندات الخصوم لتستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب فى الإجراء الوقى المطلوب وأن تفحص المنازعات التى ثارت بين الطرفين لا ينفصل فيها بحكم قطعى ولا يمكن لتوفر وجه الجدى فى المنازعة دون أى مساس لموضوع صحة طلاق المستأنف عليها الأولى من المورث من عدمه ولا موضوع صحة زواج المستأنف من المورث بعد ذلك من عدمه .

« وحيث إن المحكمة تلاحظ بداءة أنه من المقرر وفقاً للمادة ٦ من ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن الشريعة الإسلامية (أرجح الآراء فى الفقه الحنفى) هى التى تطبق على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين غير المتحدى الملة والطائفة ، أما بالنسبة لمتحدى الملة والطائفة من غير المسلمين الذين كانت لهم جهات قضائية مليية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتحكمها شريعتهم

مع مراعاة النظام العام على أنه من المقرر كذلك وفقاً للمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فقرة أخيرة أنه لا تسمع دعوى الطلاق من أى من الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى يعتقدان « ديانة » بجواز انحلال الزواج بالطلاق ولما كان نص المادة ٩٩ سالف الذكر يعد استثناء من حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ قصد به المشرع منع سماع الدعوى بالطلاق وتطبيق أرجح الآراء فى المذهب الحنفى إذا كان أى من الزوجين لا يدين بوقوع الطلاق ومن ثم فلا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء بل يباغى قصره على حالة عدم اعتقاد أى من الزوجين غير المسلمين بجواز انحلال عقد الزواج بالطلاق بحسب ديانته دون التقيد بنظام الطعون عندهم وفق شريعتهم لأن الرجوع إلى شريعتهم شرطه إتحاد الملة بينهما فإذا ما تبين أن الزوجين يعتقدان ديانة بمبدأ انحلال الزواج بالطلاق فإن دعوى الطلاق تكون جائزة السماع أمام محكمة الموضوع المختصة التى يتعين عليها فى حالة اختلاف الملة تطبيق أرجح الآراء فى مذهب الإمام أبى حنيفة وعلى ذلك فإذا كان البادى من وقائع الدعوى أن المستأنف عليها الأولى والمورث مختلفى الملة فبينما الأولى مسيحية أرثوذكسية فإن الثانى كان قد غيّر دينه إلى مذهب طائفة الروم الأرثوذكس قبل الطلاق المدعى بصدوره منه المستأنف عليها الأولى فإن أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لأرجح الآراء فى فقه الحنفية هى التى تحكم المنازعة حول الطلاق المذكور لأن كلا الزوجين يدينان بوقوع الطلاق فليس أى منهما بحسب الظاهر من طائفتى الأرمن الكاثوليك أو اللاتين الكاثوليك اللتين لا تدينان بالطلاق (راجع منشور وزارة العدل للمحاكم بشأن الطوائف

التي تدين بالطلاق — كتاب الأستاذ محمد أبوزهرة
في الأحوال الشخصية ص ٢٥٩ .

« وحيث إنه على هدى القواعد المتقدمة فإذا
كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المستأنف
عليها الأولى قد وافقت المورث في عقد الاتفاق
المؤرخ ١٩٥٤/٩/٦ بشأن دعوى الطلاق التي كان
قد أقامها المورث قبل المستأنف عليها الأولى بإثبات
طلاقه إياها أمام محكمة الوايلي الشرعية على حصوله
الطلاق وتصدق على هذا الاتفاق بمكتب توثيق
القاهرة ثم قدم للمحكمة الشرعية بالقضية رقم ٧٢٠
لسنة ١٩٥٤ بجلسة ١٩٥٤/٩/١٠ حيث أثبت في
محضر الجلسة المذكورة واكتفى المورث بذلك
وانسحب تاركا الدعوى الشرعية للشطب (مستند
٢ و ٧ من حافظة مستندات المستأنفة ٦ دوسيه)
كما أن البادى كذلك من الأوراق أن المستأنف
عليها الأولى كانت قد أقامت دعوى أمام المجلس الملى
للاقباط الأرثوذكس ضد المورث في ١٩٥٤/١٠/٩
بنفقة المأكل والملبس فأحيلت الدعوى من المجلس
الملى بتاريخ ١٩٥٦/١/١٦ الى محكمة مصر الكاية
لعدم الاختصاص وبالتالي أحيات إلى محكمة
مصر الجديدة للأحوال الشخصية للمصريين
لاختصاصها لاختلاف المذهب فقضت بجلسة
١٩٥٧/٤/٣ برفض دعوى المستأنف عليها الأولى
بطلب النفقة استناداً إلى ما أقرت به المستأنف
عليها الأولى بالدعوى المذكورة من توقيعها على
الاتفاق المؤرخ ١٩٥٤/٩/٦ الخاص بالطلاق من

المورث والمصدق عليه بمكتب التوثيق وبمحكمة
الوايلي الشرعية (مستند ٨ حافظة المستأنفة ٦
دوسيه) ولما كانت المادة الثالثة من ق ٦٨ سنة
١٩٤٧ الخاص بالتوثيق قبل تعديلها بالقانون ٦٢٩
لسنة ١٩٥٥ تنص على أن تتولى مكاتب التوثيق
توثيق جميع المحررات بما في ذلك المحررات المتعلقة
بالأحوال الشخصية بالنسبة الى غير المسلمين
وكانت المحاكم الشرعية تختص بضبط الشهادات
بجميع أنواعها وكتابة سنداتها وتسجيلها (م ٣٦٢
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) كما كانت تختص
بمنازعات الأحوال الشخصية لغير المسلمين المختلفي
الملة . لما كان ذلك كذلك فإن المحكمة تستظهر لما
بدا لها من الوقائع أن منازعة المستأنفة في طلاق
المورث للمستأنف عليها الأولى طالبة الحراسة
قبل وفاته منازعة جدية يظاهرها الواقع ويساندها
القانون . ومن ثم فلم تستبن المحكمة أن للمستأنف
عليها الأولى على تركه المورث حقاً ظاهراً أو أن
لها مصلحة جدية محققة في التركة وبالتالي فلا مبرر
لفرض الحراسة على التركة ويتعين لذلك رفض
دعوى المستأنف عليها الأولى .

« وحيث إنه عن المصروفات فقد خسرت
المستأنف عليها الأولى في النهاية الدعوى فيتعين
إلزامها بالمصروفات عن الدرجتين عملاً بالمادتين
١/٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات » .

(القضية رقم ١٣٣٥ سنة ١٩٥٨ س مصر بالهيئة
السابقة) .

تأثر الالتزامات المدنية

بالنزعة الشخصية والمادية

للدكتور مختار القاضي

- ٢ -

في التدليس :

هو استعمال طرق احتيالية بقصد تضليل المتعاقد لحمله على التعاقد .

التدليس في القانون الروماني :

كان الرومان يفرقون بين الغش المؤدى إلى إيقاع المتعاقد في غلط متملق بطبيعة العقد أو شخص المتعاقد أو ذات الشيء محل العقد . فإذا أصاب شيئاً من ذلك جاز للتضرر من الغش طلب إبطال العقد بناء على نظرية الغلط .

أما إذا أصاب الغش صفة من صفات الشيء أو أصاب قيمته فإن ذلك لا يعدم الرضا ، وبالتالي لا يبطل العقد . وقد ظل الأمر كذلك إلى العصر البريتوري حيث اعتبر البريتور الغش جريمة وأحدث أساساً جديداً للفرقة بين أنواع الغش . فهناك الغش المباح Dolus Bonus وهو الغش الذي يقع على الأجنبي . هذا الغش غير مؤثر في العقد ولا يعد جريمة لأن الأجنبي يعتبر عدواً للرومان . وكذلك تباح جميع أساليب الكذب والإقناع والمبالغة باعتبارها من قبيل المهارة في المعاملات . وهناك الغش المعاقب عليه والمؤثر في العقد Dolus malus وهو استعمال طرق احتيالية على شخص بقصد حمله على القيام بأمر من الأمور المادية أو القانونية . وقد كفل البريتور حماية من وقع عليه التدليس مدنيا وجنائيا بإجراءات لا داعي لذكرها هنا . ولكن هذا الاتجاه من البريتور يحمل على القول بافتراق نظرية الغش وانفصالها عن نظرية الغلط في القانون الروماني ، فبعد أن كان الغش غير مبطل للعقد إلا إذا أوقع المتعاقد في غلط واقع على طبيعة العقد أو شخص المتعاقد أو ذات الشيء محل العقد ، وهي نفس الأحوال التي يبطل فيها العقد للغلط ، أصبح الغش سبباً في إبطال كل عقد دفع إليه ولو كان خارجاً عن هذه الحالات ، فالنظرية القديمة للغش كانت مقيدة بقيود مادية هي طبيعة العقد أو شخص المتعاقد أو ذات الشيء محل المتعاقد . أما النظرية الجديدة فقد أطلقت نظرية الغش من هذه القيود واتجهت اتجاهها شخصياً مطلقاً أساسه : هل حمل الغش المتعاقد على إبرام العقد أم لم يحمله ، دون أي قيد مادي آخر .

في الشريعة الإسلامية :

تنحو الشريعة الإسلامية في معالجة موضوع الغش نحواً مادياً فتري أن الغش (التفرير) لا يكون مفسداً للرضا إلا إذا اقترن بغبن . وهي تقسم التفرير قسامين : تفريراً بالقول ، ولا بد أن يقترن بالغبن الفاحش ، إلا في بعض الحالات كبيع المراهقة (كأن يزيد يشتري على ثمن السلعة التي اشتراها بها البائع مبلغاً من المال) ، وكبيع الوضعية (وهي عكس الحالة الأولى) وكبيع التولية (وهو ألا يزيد المشتري على الثمن الأصلي للسلعة ولا ينقص) ، ففي هذه الحالات يكفي عند الحنفية الغبن اليسير بخلاف المالكية .

ويدور أثر الغش بين أبطال التصرف وبين طلب تصحيحه بما يزيل الغبن ، ويرى فقهاء المذهب الحنفي أن المتعاقد الخيار بينهما ، ويرى مالك الفسخ ، ويرى ابن حنبل ، والشافعي في أحد قوليهِ حق التصحيح دون الفسخ .

في التشريع المصري :

جاء المشرع المصري الحديث بنظرية للتدليس إلى جانب نظرية الغلط ، واشترط أن يكون التدليس دافعاً إلى التعاقد ، أي موقفاً في الغلط ، وإذن ينتهي بنا الأمر إلى القول بأن التدليس يتضمن الغلط وحكمه حكمه .

ولم يكن هنالك داع على الإطلاق للاستمرار في جعل نظرية التدليس مستقلة عن الغلط . وإنما كان ذلك مستباحاً في القانون القديم حيث كان الغلط غير مبطل للعقد إلا في بعض الصور . وأما في القانون الحديث فقد أخذ بالغلط الدافع فصار حكمه متفقاً مع حكم التدليس الدافع إلى التعاقد ؛ كلاهما مبطل للعقد .

على أنه يبدو لأول وهلة أن أحكام التدليس مختلفة عن أحكام الغلط لأن القانون يشترط في الغلط أن يكون مشتركاً ، ولكن في حالة التدليس نجد أن أحد الطرفين لا يمكن أن يعتبر في حالة غلط لأن المدلس عادة سيء النية وسوء النية والغلط لا يجتمعان .

هذا الفرض غير صحيح لأن القانون لا يشترط حتماً أن يكون الطرف الآخر قد اشترك في الغلط بل يكفي أن يكون على علم به أو يكون من السهل عليه أن يتبينه . فالسكوت مع العلم بالغلط كاف وحده لإبطال العقد بناء على نظرية الغلط (المادة ١٢٠ مدني) ووجود التدليس لا يغير من الأمر شيئاً .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ تنص على اعتبار السكوت عمداً عن واقعة أو ملازمة نوعاً من التدليس ، فإن هذا النص يجعل على الاعتقاد بأن السكوت يشترط فيه العمد بخلاف الأمر في الغلط . وهذا أيضاً وهم باطل لأنه إذا أمكن إبطال العقد لمجرد العلم بالغلط فالسكوت العمد أولى بالإبطال ولا داعي لذكره استقلالاً .

كما أن المادة ١٢٦ التي تتكلم عن التدليس الصادر من غير المتعاقدين تنص على أن ليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن الطرف الآخر كان يعلم أو كان بمن المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس . هذه الفروض لا داعي لها إذ أنها تفترض وقوع أحد المتعاقدين في غلط بناء على عمل من أعمال التدليس وعلم المتعاقد الآخر الحقيقي أو المفروض بهذا التدليس فإذا كان يكفي في هذا المتعاقد الآخر العلم بالغلط لبيطل العقد بناء على نظرية الغلط ، فإن علمه بالتدليس سبب أقوى لإبطال العقد . وبمعنى آخر إذا كان الغلط من جانب أحد الطرفين والعلم به من الجانب الآخر يكفي لإبطال العقد بناء على الغلط ، فالغلط المبني على التدليس من أحد الجانبين والعلم بالتدليس من الجانب الآخر — وهو يتضمن العلم بالغلط — أولى بهذا الإبطال .

بذلك ننتهي إلى أن نظرية الغلط تغني عن نظرية التدليس .

والظاهر أن وضع نظرية مستقلة للتدليس أثر من آثار الماضي وتقليد لا يزال طيفه يخيم على عقول المشرعين ، فقد كانت النظرية التقليدية في الغلط لا تبطل العقد إلا إذا كان الغلط منسباً على صفة جوهرية في الشيء أو في الشخص محل الالتزام ، ولا تجعل الغلط في الدافع كقاعدة عامة سبباً لإبطال العقد بينما نجد أن النظرية العامة في التدليس تبطل العقد إذا كان التدليس هو الذي دفع إلى التعاقد ، ولكن النظرية الحديثة في الغلط جعلت الغلط في الدافع مبطلاً للعقد كالتدليس الدافع فتوحدت بذلك النظريتان وأغنت نظرية الغلط عن نظرية التدليس .

ومن الغريب أن الدكتور السنهوري قد نبه في كتابه الذي وضعه في شرح الالتزامات على ضوء القانون القديم إلى أن الأخذ بالنظرية الحديثة في الغلط سوف يغنينا عن نظرية مستقلة في التدليس^(١) . وعند ما تولى مع المشرعين تعديل القانون القديم أخذوا بالنظرية الحديثة في الغلط ولم يحاولوا حذف نظرية التدليس تطبيقاً لما أشار إليه .

وقد لاحظت المذكرة التحضيرية للقانون المدني أن هنالك فائدة عملية للأخذ بنظرية للتدليس مستقلة عن الغلط ، وذلك لأن المتعاقد المدلس عليه لا يستطيع إبطال العقد للتدليس بحسب بل إنه يستطيع أيضاً أن يطالب بتمويض نتيجة التدليس . وهذه الملاحظة لا محل لها لأن قواعد المسؤولية من تلقاء نفسها تعطى هذا الحق ، إذ التدليس عمل غير مشروع . وهذا أمر له نظيره في القانون المدني ، فقد نصت المادة ١١٩ على أنه يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد ، وهذا مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض إذا لجأ إلى طرق احتيالية ليخفي نقص أهليته . وإذا كان ولا بد من هذا التمييز فقد كان يكفي المشرع أن ينص على أن الغلط إذا كان نتيجة تدليس جاز للمتعاقد المدلس عليه أن يطالب بتمويض .

وما دامت نظرية الغلط تغني عن نظرية الغش على هذا الوجه فإننا نستطيع القول بأنها نظرية

(١) الموجز في الالتزامات فقرة ٩٠ من ١٠٩ .

— إن سمينها كذلك تجوزاً — شخصية لأنها تأخذ نفس الحكم الذى تأخذه نظرية الغلط ، وقد سبق أن بينا صبغتها الشخصية .

فى الإكراه :

هو نوع من الضغط يؤثر فى إرادة التعاقد فيدفعه إلى التعاقد .

وعندما نبحث نظرية الإكراه باعتبارها سبباً لطلب إبطال العقد أرى أن تستبعد حالات الإكراه التى تنعدم فيها الإرادة انمداً تماماً . ذلك بأن الإكراه المعدم للإرادة لا ينبغى أن يكون سبباً لطلب إبطال العقد لحسب ، وإنما يجب أن يعتبر العقد لم ينعقد أصلاً بسبب هذا الإكراه .

فالشخص الذى ينوم شخصاً آخر تنوياً مغناطيسياً ويحمله على التعاقد يكون هذا التعاقد باطلاً بطلاناً مطلقاً لأن الشخص النائم قد انعدمت إرادته تماماً وإنما تعاقد بإرادة الشخص المنوم له .

والشخص الذى يمسك بيد شخص آخر ويدفعها إلى التوقيع بأصبعه على عقد يكون هذا التعاقد باطلاً بطلاناً مطلقاً أيضاً لأن الذى أحدث البصم هو الشخص الذى استعمل الإكراه وليس الشخص محل الإكراه ، ذلك بأن إرادة هذا الأخير كانت منعدمة تماماً .

وإنما نقصد بحالة الإكراه التى نتعرض لها ذلك الإكراه الذى لا يعدم الإرادة بل يترك الإنسان حراً له أن يتعاقد وله أن يرفض التعاقد مع تحمل الأذى الذى يحق به أو يتهده .

ويقسم الفقهاء هذا النوع الأخير قسمين : أولهما — الاكراه الحسى *violence physique* أى الذى يقع على الحواس كالضرب المبرح والوخز والسكى . والثاني — الاكراه المعنوى أو التهديد *violence morale* أى الذى يهدد بوقوعه عند الامتناع ولما يقع فعلاً .

وعند إيمان النظر فى هذا التقسيم نجده واهياً سقيماً . ذلك بأن الشخص المكره الذى وقع عليه الاكراه الحسى بالضرب أو الوخز .. لا يتعاقد لأنه ضرب فعلاً وإنما يتعاقد لتفادى الضرب المقبل بتكرار الأذى وفى هذه الحالة يكون الاكراه أيضاً معنوياً على الحالة الثانية أى أنه تهديد باحداث أذى مستقبل شبيه بالأذى الذى حدث فعلاً .

كل ما يمكن أن يقال فى هذا الموضوع إن هنالك أذى بدأ فعلاً وأذى يهدد به ولما يقع . وليس لهذا التقسيم أهمية عملية ، فيجب التغاضى عنه .

عناصر الإكراه :

والاكراه يتضمن عنصرين : أولهما ، إيقاع الأذى أو التهديد به^(١) وهو العنصر المادى . والثانى ،

(١) ولا يشترط أن يكون التهديد حالاً كما تقضى بذلك المادة ١١١٢ من القانون المدنى الفرنسى .

القصد إلى إرغام شخص على التعاقد وهو العنصر المعنوي . ولا يتصور إكراه بغير هذين العنصرين . وهذا يختلف عن الغبن لأن الغبن مكون من عنصر واحد مادي هو عدم التكافؤ في الالتزامات أما الجانب المعنوي وهو قصد الاستغلال فهو شرط وليس ركناً إذ يمكن تصور الغبن بغير هذا القصد من جانب الطرف المستفيد منه .

في التشريع المصري :

ينزع التشريع المصري نزعة شخصية في قياس الإكراه فبعد أن اشترط للإكراه المبدأ للمقصد أن يحدث رهبة في النفس ، أي الخوف من خطر جسيم يهدد شخص المتعاقد أو غيره في نفسه أو جسمه أو شرفه أو ماله ، أوجب أن تكون هذه الرهبة قائمة على أساس ، أي ليست من نسج الخيال ، وجعل معيار هذه الرهبة القائمة على أساس معياراً شخصياً ، فقد ذكرت المادة ١٢٧/٣ أنه يجب أن يراعى عند تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه . هذه الفقرة جملة مقياس الرهبة الظروف المحيطة بشخص من تأثر بها ، فهي بذلك أعطت الرهبة مقياساً يختلف باختلاف الأشخاص وظروفهم ولم تجعل المقياس حالة الرجل المعتاد كما في القانون الفرنسي (المادة ١١١٢) ولا حالة الرجل الشجاع كما في القانون الروماني .

الإكراه في القانون الروماني :

كان الرومان يعرفون الإكراه بأنه استعمال القوة أو التهديد بضرر يمس حياة الشخص أو جسمه أو حريته ، هو أو أحد أفراد أسرته لعله على عمل مادي أو إبرام تصرف من التصرفات القانونية . ولم يكن مجرد التهديد معاقباً عليه في الأصل قبل وقوع الضرر المهدد به ، ذلك لأن القانون القديم كان يحتم طائفة من الرميات تتم تحت إشراف موظف عمومي كالحاكم القضائي في الدعوى الصورية *in jure cessio* ؛ أو بحضور شهود كما في الإشهاد *mancipatio* وفي عقد القرض القديم *nexum* وفي حضور هؤلاء ضمان من تأثر العاقدين بالإكراه . على أن ظهور العقود الرضائية دعا إلى حماية العاقدين من الإكراه ، فأعطى الشخص الذي أكره على عمل دعوى إكراه ، ودفعاً به ، وطلب رد الشيء إلى أصله مع فسخ التصرف .

ولما كان الإكراه لا يمنع من وجود إرادة تختار وإن كان اختيارها تحت تأثير خارجي فإن الإكراه لم يكن معدماً للرضا ومبطلا للعقد إلا أنه كان من جراء الدعاوى والدفع التي أعطيت لمن تعاقدوا تحت تأثير الإكراه الحق في فسخ العقد كما رأيت . ومعيار الإكراه في القانون الروماني مادي بحث وهو ما يؤثر على الرجل الشجاع . فالنظرية إذن نظرية مادية بحثة .

في الشريعة الإسلامية :

الإكراه في الشريعة الإسلامية يؤثر في سلامة العقود بالشروط الآتية :

- ١ — أن يكون على عمل غير واجب شرعاً .
- ٢ — أن يكون المكره قادراً على ما هدد به من أذى ، جاذباً في تهديده ، فإن كانت هنالك وسيلة للافلات منه لم يعد هنالك إكراه ، وإن كان غير جاد فيما هدد به فلا إكراه أيضاً .
- ٣ — أن يكون الإكراه بطريق غير مشروع .

فإن كان بطريق شرعى كتنفيذ حد لم يكن هنالك إكراه . وهذا رأى الشافعى وحده . وهو محل نظر لأن العبرة ليست بالوسيلة وإنما هى بالغاية ، فان كانت غير شرعية كان إكراه مؤثر فى العقد .

ويقسم علماء الشريعة الإكراه إلى ملجئ وغير ملجئ . وكلاهما مؤثر فى العقد . ولكن هذا التأثير يختلف باختلاف درجته . فالملجئ هو ما يكون فيه التهديد بإتلاف نفس أو عضو أو كل المال ، وهو مفسد للاختيار والرضا معاً ، لأنهما متلازمان ، عند الجمهور^(١) ، ولذلك تفسد به كافة التصرفات القولية والفعلية .

والإكراه غير الملجئ هو ما كان بغير ذلك مما يستطيع الإنسان الصبر عليه عادة مع احتمال المشقة . وهذا النوع يفسد التصرفات القولية فحسب . أما التصرف الفعلية كإتلاف بعض مال أو غيره للمكره ، فإن إتلافه تحت تأثير إكراه غير ملجئ موجب للضمان . (هذه الحالة هى المعروفة بحالة الضرورة فى القانون المدنى) .

أما نوع التأثير فى العقود فى الإكراه غير الملجئ فيختلف باختلاف المذاهب . ولما كان الجمهور لا يفرقون بين الرضا والاختيار ويجمعونهما متلازمين ، فالعقد دائماً غير صحيح باطلاً كان أم فاسداً . ولكن الحنفية غير ذلك .

وبقسم الحنفية الإكراه أيضاً قسمين : إكراهاً على التعاقد ، وإكراهاً على سببه ، والثانى لا يؤثر فى صحة العقود^(٢) .

ويتضح من استقراء هذه الآراء المختلفة فى الإكراه وفى شروطه أن مذهب الشافعى يميل إلى

(١) الحنفية ، دون الجمهور ، يفرقون بين الرضا والاختيار ، فالرضا عندم الرغبة فى تحقق آثار العقد عند إنشائه . أما الاختيار فهو القصد إلى التلفظ بالعبرة المنشئة للعقد . ولذلك فلا إكراه غير الملجئ يعدم الرضا ولا يعدم الاختيار . والعقد الذى يعدم الاختيار فيه قسمان : إما من العقود التى لا توجد — إن وجدت — إلا صحيحة ، ولا تنفك صحتها عن انعقادها ، كالنكاح والطلاق والخلع والرجعة واليمين ، وهذه لا تبطل بالإكراه غير الملجئ ، لأن الاختيار موجود فى الظاهر (كما لا يبطل بالعبرة الهازلة) فإن كان من غير هذه العقود كان فاسداً ، ولسكنه فساد يزول بإجازة المكره ، بعد زوال الإكراه ، (وكذلك الأمر بالنسبة لعقد الهازل) .

وراجع هذا الموضوع فى الهداية ج ٣ ص ٢٢٢ والمهذب ج ٢ ص ٨٣ والمغنى ج ٨ ص ٢٦١ والميزان ج ٢ ص ١٢٩ .

(٢) مثل الإكراه على السبب أن تكره امرأة زوجها على الإنفاق عليها فيضطر إلى التعاقد . وقد عده بعض الفقهاء خلاف الأحناف مؤثراً فى التعاقد (راجع الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه فى باب النكاح والبيع) .

النزعة المادية حيث يربط مصير العقد بالوسيلة المستعملة فلا يطل العقد إلا إذا كانت الوسيلة غير مشروعة . وكذلك يحذر الأحناف من نزعتهم الشخصية حين يشترطون أن الإكراه على سبب التعاقد غير مؤثر في صحة العقود .

٦ - النزعة الشخصية في نطاق السبب :

للسبب في القانون معان ثلاثة يمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) السبب الإنشائي أو المصدر المنشئ للالتزام : فيقال سبب الالتزام هو العقد كما يقال إنه مصدره . أو يقال سببه العمل غير المشروع كما يقال إنه مصدره . ومصادر الالتزام إذن كلها أسباب . وهي محددة معروفة .

(ب) السبب الباعث . وهو الدافع إلى التعاقد : فمن باع أرضاً له قد يكون الدافع إلى بيعها الضيق الاقتصادي أو الرغبة في شراء خير منها .

(ج) السبب القصدى . أو الغاية المباشرة التي من أجلها ينشأ الالتزام : ففي عقد البيع مثلاً نجد السبب الذي من أجله تمهد البائع بتسليم المين البينة هو قبض الثمن . والسبب الذي تمهد المشتري من أجله بدفع الثمن هو تسلم الشيء المبيع ونقل ملكيته إليه . وهذا السبب ثابت لا يتغير . بالنسبة للنوع الواحد من العقود لأنه جزء من العقد . ولذلك سمى السبب القصدى ، أى الذى يعتبر القانون أن المتعاقدين قد قصدا إليه دون التفات إلى البواعث البعيدة التي تتغير بتغير المتعاقدين .

من أجل ذلك نرى أن السبب القصدى يختلف باختلاف أنواع العقود وإن كان واحداً في كل نوع من هذه العقود .

ففي العقود الملزمة للجانبين يعتبر التزام أحد الطرفين هو سبب التزام الطرف الآخر . فمثلاً في عقود الإيجار نرى التزام المستأجر بدفع الأجرة سببه التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمين المؤجرة ، والتزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع سببه التزام المستأجر بدفع الأجرة .

وفي العقود العينية التي لا تتم إلا بالتسليم تعتبر واقعة التسليم هي السبب القصدى للالتزام . وأما في عقود التبرع فالسبب هو النية في التبرع .

والسبب بهذا المعنى ذو نزعة مادية إذ يعتبر السبب شيئاً مادياً ظاهراً لا يختلف باختلاف الأشخاص وإن اختلف باختلاف أنواع العقود ، ولكنه يظل واحداً في كل نوع منها .

في القانون الرومانى :

لم يكن القانون الرومانى يعرف من الأسباب غير السبب الإنشائي أى مصدر الالتزام . وهذا المعنى لا يعنينا الآن . وإنما يعنينا أن نبحث عن السبب القصدى في العقود .

لقد أدخل Domat فكرة السبب في القانون الفرنسى معتمداً على أن هذه الفكرة كانت موجودة في القانون الرومانى . وفى الحق أن دوما قد خرج النصوص الرومانية تخريجاً لا تحتمله ، وليبان الفكرة الرومانية الصحيحة عن السبب نستعرض أنواع العقود المختلفة عندهم .

كان الرومان لا يعرفون فكرة السبب في العقود الملزمة للجانبين ، على الأقل بالنسبة لانعقاد العقد . ولكنهم كانوا يستعينون بكلمة Causa فى مسائل الإثراء ، بل أن Ulpian صرح فى بعض النصوص بأن العقد قد ينقذ بلا سبب (١) .

أما فى العقود العينية فإن الرومان ما كانوا يعرفون من السبب إلا الواقعة المنشئة للالتزام أو المصدر ليس غير . وبالنسبة لعقود التبرعات كان الرومان يعبرون بكلمة Causa عن الدافع إلى التبرع (٢) .

أما بالنسبة للسبب القصدى الذى جاء به دوما فيرى بعض الشراح أنه لم يكن معروفاً عند الرومان .

ويرى البعض أن السبب القصدى إنما ظهر فى العقود الرسمية فى العصر العلمى وعلى الخصوص فى العقد الشفوى . ولقد كان العقد الشفوى يعقد رسمياً . ففى القرض مثلاً إذا تعهد المقرض بدفع مبلغ من المال ثم تعهد المقرض برد هذا المبلغ عند أجل معين كان تعهد كل منهما مستقلاً . لأن صيغة كل تعهد مستقلة عن الأخرى . فإذا لم يوف المقرض بما وعد ظل المقرض ملزماً بالوفاء فى الأجل رغم أنه لم يتسلم مبلغ القرض حتى ولو كان سبب التعهد غير مشروع . إذ أن العبرة فى العقود الرسمية كانت بالصياغة دون غيرها والمقرض قد تعهد تعهداً رسمياً مستقلاً بالوفاء بمبلغ معين من المال فيجب وفاؤه دون تعلل .

على أن البريتور الرومانى رأى أن هذه المسألة مخالفة للعدالة فتدخل لصالح المدين الذى لم تحمه قواعد القانون المدنى وأعطاه دعواً بالغش يدفع به المطالبة Exceptio doli . ودعوى يرفعها مبتدئاً يرى بها ذمته Condictio .

وقد توسع البريتور فى مساعدة المدين فسمح له فى دفعه بالغش بأن ينازع فى مشروعية السبب ومخالفته للأداب . وكذلك فى دعواه باسترداد ما وفاه بناء على سبب غير مشروع أو منافع للاخلاق .

وهذه بديهة ظهور السبب القصدى فى القانون الرومانى . وهذا الاتجاه نقله دوماً إلى القانون الفرنسى تخريجاً على نص ورد فى مجموعة جستنيان وأسيء فهمه . ثم نقله المشرع المصرى القديم فاعتبر السبب فى العقود هو السبب القصدى دون غيره .

(١) أنظر بلايول ج ٢ بند ١٠٣١ — ١٠٣٢ .

(٢) الديجيسست ١٧ — ٢ — ٩ .

النظرية الحديثة في السبب :

يرى معظم الشراح أن النظرية الحديثة في السبب هي التي تأخذ بالسبب الدافع أو الباعث على التعاقد ، واعتبروها من مبتدعات القضاء الفرنسي والمصري الحديث . حقاً لقد ذهب القضاء مذهباً جريئاً هيمن به على البواعث التي تدفع الناس إلى التعاقد حتى إذا وجدها مخالفة للنظام العام والآداب اعتبرها باطلة بطلاناً أصلياً . ففي رأيه أن تأجير منزل لإدارته للمهارة السرية يعتبر باطلاً بينما لا يمكن اعتباره كذلك وفقاً للنظرية التقليدية . إذ أنه وفقاً للنظرية التقليدية يعتبر سبب التزام المستأجر بدفع الأجرة هو تمكنه من الانتفاع بالمعين المؤجرة وليس مجرد التمكين من الأمور المخالفة للآداب . إنما إذا اعتبرنا الباعث كان ذلك كافياً لبطلان العقد . وقد حكم بأن التزام شخص قبل امرأة بدفع مبلغ من المال لبدء صلات غير شريفة أو استئنافها يعتبر عملاً مخالفاً للآداب . هذا بعكس ما إذا دفع هذا المال كتعويض لامرأة انتهت علاقة الرجل بها فعلاً^(١) . فمثل هذا الالتزام صحيح . كما حكم بأن القرض المقصود به ترغيب امرأة على الوصال بآخر يعتبر سببه غير مشروع^(٢) إلى غير ذلك من الأحكام التي رمى بها القضاء إلى إدخال المذاهب الأخلاقية ضمن نطاق القانون .

هذه هي النظرية الحديثة في السبب وهي ترتبط بالدوافع المختلفة عند الأشخاص ، ولذلك فهي نظرية شخصية من حيث البدء . ومع ذلك فإن تعميم هذه النظرية يؤدي إلى كثير من التعقيد في الأوضاع القانونية .

مذهب القانون المصري الحديث :

لم يعرف القانون المصري الحديث السبب ، ولذلك تتلمس مذهب تلمساً . ونحن نرى مبدئياً أن المذكرة الإيضاحية للقانون المدني قد ذكرت عند التعليق على المادة ١٣٩ ما يلي (يقصد بالسبب معناه الحديث كما يتمثله القضاء ان المصري والفرنسي في العصر الحاضر فهو بهذه الثابة الباعث المستحث في التصرفات القانونية عامة . لا فرق في ذلك بين التبرعات والمعارضات) . هذا الإيضاح الذي جاءت به المذكرة الإيضاحية قد زاد الحالة غموضاً . فقد أعجب واضعو القانون الحديث بمذهب القضاء دون أن يحللوه تحليلاً حقيقياً . وقرروا الأخذ بالسبب الباعث في كل العقود وهو ما لم يقصد إليه القضاء أبداً .

وحقيقة مذهب القضاء أنه لم يستبعد النظرية التقليدية استبعاداً تاماً . والدليل على ذلك أنه يعتبر سندات المجاملة بغير سبب لمجرد أنه ليس فيها مقابل لالتزام المدين بقيمتها مع أن الدافع إليها موجود ، وربما كان مشروعاً ، كما لو قصد الموقع عليها مساعدة شخص في حاجة إلى مساعدة مؤقتة ، فوقع على السند كي يخصم لدى أحد المصارف . فلو فرض أن الدائن الصوري خصم السند ثم دفع

(١) نقض فرنسي ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ بحاماة رقم ٥٠٩ ص ٨٢٩ و ١٦ أبريل ١٩٣٣

(٢) نقض فرنسي ١٧ أبريل سنة ١٩٢٣ بحاماة رقم ٤٦٢ هامش ص ٥٤٨ ص ٣ .

قيمته بعد ذلك للمصرف وعاد وطالب المدين بالوفاء باعتباره دائئاً فإن القضاء لا يمكن أن يقضى له بطلبه لعدم وجود السبب مع أن الدافع إليه كما قلنا موجود ومشروع ، كما حكم صراحة بأن سبب استحقاق البائع للثمن هو استلام المشتري للبضاعة^(١).

فالقضاء عند دراسة العقود المخالفة للنظام العام والآداب لم ينظر إلى السبب نظرة ضيقة بل أضاف إلى السبب بالمعنى التقليدي دون أن يستبعد الدافع إلى التعاقد . ولم يفعل القضاء ذلك إلا عند البحث في مشروعية السبب . فمذهب القضاء إذن هو تعديل للنظرية التقليدية في بعض نواحيها وليس عدولا عنها . ويلاحظ أن نصوص القانون المدني نفسها متسقة مع مذهب القضاء ، فلا تنظر للبائع إلا إذا كان غير مشروع ، وقد لا تعطل العقد مع وجود البائع غير المشروع ، فقد نصت المادة ٨٢٣ على أنه إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضى بمنع التصرف في مال فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باع مشروع ومقصوراً على مدة معقولة . ولو أننا أخذنا بما ورد في المذكرة الإيضاحية لوجب إبطال العقد إذا كان الشرط ذاته هو البائع على التعاقد ، الأمر الذي ذهب إليه القضاء الفرنسي في التبرعات .

ونحن إذا ضربنا صفحاً عما في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني وأخذنا برأى القضاء على الوجه الذي بيناه نكون بذلك قد تفادينا جميع الإشكالات التي ذكرناها سالفاً وفي الوقت نفسه نستفيد منها في حالة مخالفة الدوافع للنظام العام والآداب .

وليس أدل على أن المشرع نفسه لم يقصد إلى أن يتخلص نهائياً من النظرية التقليدية للسبب هو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٨٦ من القانون المدني في باب الهبات « ويجوز للواهب دون أن يتجرد عن نية التبرع ، أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزامات معينة » . هذا النص يفيد أن المشرع لا يزال يعتبر نية التبرع هي السبب في الهبات وهي عين النظرية التقليدية .

وفي باب الإثراء بلا سبب والفضالة تظهر فكرة المبادلة في الالتزامات . ولولا فكرة المبادلة هذه ما أمكن تمويض من افتقر بثراء غيره ولا الفضولى ولا قيل « إثراء بلا سبب » .

والقضاء نفسه لم يفكر في التخلي عن النظرية التقليدية كذلك . فقد حكمت محكمة السنبلاوين أن نفقة البنت على أبيها . ومن ثم يكون التمويض الذي تفرضه الأم على نفسها إزاء عدم القيام بهذا الالتزام تمهيداً بلا سبب^(٢) . وحكمت محكمة نجع حمادى بأن السبب في كل دعوى هو العمل القانوني الذي يكون السبب المباشر للحق المطالب به^(٣).

(١) استئناف اسكندرية في ٨ يونيو سنة ١٩٤٩ بحاماة العدان ٦٥٥ السنة ٢٩ من ٦٢٠ .

(٢) ١١/٣/١٩٤٠ م رقم ٥٢٦ ص ١٢٤٦ من ٢٠ .

(٣) ٣/١١/١٩٣٢ م رقم ٧٠ من ١٥٤ من ٢٩ .

وأقرت محكمة النقض ما ذهبت إليه محكمة الموضوع من أن السبب القانوني في عقد القرض هو دفع الدائن المقرض نقوداً للمدين^(١). وكذلك الأمر في السندات الإذنية ، فإنها اعتبرت وصول القيمة سبباً^(٢).

وإذن فالقانون المصري الحديث لا يزال على النزعة المادية من السبب من حيث المبدأ وإن كان إدخاله لعنصر الدافع في العقود المخالفة للنظام العام وللآداب قد جعله يتحرف نوعاً ما إلى النظرية الشخصية بالبحث عن البواعث الكامنة في النفوس .

السبب في الفقه الإسلامي :

ومذهب القضاء على الوجه الذي بيناه موافق لأحكام الشريعة الإسلامية تماماً . ومع أن فقهاء الشريعة لم يدرسوا السبب دراسة مستقلة إلا أنه لا يمكن القول بأن هؤلاء الفقهاء قد أهملوا هذا الجانب تماماً ، فهم يستلزمون ذكر سبب الدين عند ذكر الحق ، وكذلك عند الدعوى بالدين .

استعمل الفقهاء لفظ السبب في المصدر أو الواقعة الإنشائية ، ومع ذلك فإن السبب القصدى لم يكن خافياً على الفقهاء المسلمين . فهم يطبقون فكرة المبادلة ، جاء في بدائع الكاساني^(٣) أن المساواة في العقود مطلوب العاقدين . ومن تطبيقات هذه النظرية أنه إذا هلك الشيء المبيع قبل التسليم سقط عن المشتري دفع الثمن .

وفكرة المبادلة في الشرع الإسلامي تتعدى أيضاً إلى التبرعات ففي الحديث أن الواهب أحق بهبته ما لم يثب عنها . ولذلك أجاز الرجوع في الهبة . ولمن وهبت صداقها لزوجها الرجوع فيه إن طلقها لأن سبب الهبة استدامة النكاح^(٤).

وأساس الرد في عقد الوديعة هو حيازة المودع لديه للوديعة بغير سبب^(٥) .

وتطبيقاً للنظرية قرروا أن من يجب عليه شرعاً عمل شيء لا يؤجر عليه ، ولو اتفق على أجر لكان اتفاقاً باطلاً . فالزوجة لا تستطيع اشتراط أجر على إرضاع طفلها ، ولا يلزم الزوج بدفع الأجر ولو تعهد بذلك صراحة .

أما عن الباعث على التعاقد فيفرق المسلمون بين حالتين ، أولاهما أن يكون القصد ظاهراً في العقد ، فإذا كان كذلك وكان غير مشروع بطل العقد باجماع . أما إذا لم يكن الباعث ظاهراً في العقد ، فالأمر

(١) ٣ / ١١ / ١٩٣٢ م رقم ١٩٢ ص ٣٨٧ س ١٣ .

(٢) طعن رقم ١٢٩ سنة ١٨ ق مجموعة أحكام النقض في ٢٥ عاماً ج ٢ مدني من ٨٣٧ رقم ٤٠ .

(٣) ج ٤ ص ٢٠١ .

(٤) القواعد لابن رجب : القاعدة ١٥٠ والبهجة ج ٢ ص ٦٥ .

(٥) راجع رسالة الدكتور شفيق شحاته في النظرية العامة للالتزامات في الشريعة بند ٤٦ .

مختلف في المذاهب ، فقد رأى الحنابلة (١) والمالكية (٢) إبطال كل عقد يعين على معصية ، إذا ظهر القصد عن أى طريق ، وذهب أبو حنيفة (٣) والشافعى (٤) ومن رأى رأيهما إلى أن العقد صحيح ، لأن المدار على العبارة الظاهرة وهى سليمة ، والعقود كلها لا يؤخذ فيها إلا بما تنطق به عبارتها ، من غير نظر للنيات .

من أجل ذلك نستطيع أن نقرر أن الفقه الإسلامى قد جمع بين النظرية المادية وذلك باستناده إلى فكرة المبادلة ثم أضاف إليها فكرة الباعث المشروع ، ويكون بذلك قد أخذ بالنظرية الحديثة فى السبب ، أى نظرية القضاء الفرنسى والمصرى ونظرية القانون المدنى الحديث على الوجه الذى بيناه .

٧ — نطاق النظرية فى تفسير العقود (الإرادة الظاهرة والباطنة) :

يقصد بالإرادة الظاهرة عدم الاعتداد بالنيات المجردة من مظاهرها الخارجية . والاعتماد دائماً على الصياغة التى أفرغت فيها الإرادة . أو الظروف المادية الدالة عليها . دون البحث عن حقيقتها . وأما الإرادة الباطنة فهى ما تتفق عليه النية ويمزم عليه القلب . ولو دل المظهر على عكسه أو عبر عنه تمبيراً منافياً للحقيقة .

ومذهب الإرادة الظاهرة لا يتدخل فى تفسير العقود لتنتج العقود آثارها الإيجابية وإنما يتدخل فى تفسير العقود أيضاً لتقرير بطلانها ولذلك تتكلم أولاً عن تدخل الإرادة الظاهرة فى انعقاد العقد ، ثم فى تفسيره باعتباره عقداً صحيحاً .

فى القانون المصرى :

فى انعقاد العقد :

أخذ المشرع المصرى الإرادة الظاهرة فى انعقاد العقد . فنجد نص فى المادة ٨٩ على أن العقد يتم بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين . ولم يجعل النية وحدها كافية لانعقاد العقد .

ونص فى المادة ٩٢ على أنه إذا مات من صدر منه التعبير عن الإرادة أو فقد أهليته قبل أن ينتج التعبير أثره فإن ذلك لا يمنع لمن ترتب هذا الأثر عند اتصال التعبير بعلم من وجه إليه . ومعنى ذلك أن المشرع جعل التعبير عن الإرادة متى صدر ذا كيان خاص مستقل عن شخص من صدر منه .

(١) راجع إعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ، كتاب الحيل .

(٢) راجع تنقيح الفصول للقراقى ص ٢٠٠ ، والموافقات للشاطى ج ٢ ، وكله فى المقاصد ، والفروق للقراقى ج ٢ ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) راجع المبسوط للسرخسى ج ٣٠ ص ٢٠٩ .

(٤) راجع الأم للشافعى ج ٣ ص ٣٣ ، ج ٤ ص ٤٢ ، ج ٧ ص ٢٦٨ — ٢٧٠ .

ثم أنه نص في المادة ١/٩٧ على أن المقدم يتم في الزمان الذي يعلم فيه الموجب بالقبول . وفي المادة ٢/٩٧ افترض علم الموجب بالقبول في الزمان الذي وصل فيه هذا القبول . وهو أخذ بالظاهر قرينة على العلم الباطن وإن أمكن دحضه بدليل مضاد .

وفي المادة ٩٨ جعل طبيعة المعاملة والعرف الجاري وكافة الظروف المسادية حكماً فيما إذا كان السكوت يعنى قبولاً . ومعنى ذلك أنه جعل الظروف الظاهرة المعنوية هي التي تحكم قيمة السكوت ولم يجعل للسكوت المجرد عن القرائن الظاهرة أية قيمة قانونية .

هذا هو الجانب المادي في القانون المدني ظاهراً عند انعقاد العقد .

ولكن ليس معنى ذلك أن المشرع قد أهمل العنصر الشخصي إهمالاً تاماً بل . رجع إلى الإرادة الباطنة في أمور عدة وإليك بعض البيان :

(١٠) مهلة الغلط :

قد أخذ المشرع المصري الحديث نقلاً عن بعض القوانين الحديثة كالقانون الألماني والقانون السويسري بالغلط الدافع إلى التعاقد . وهذا يستدعي أن يتعرف القاضى على حقيقة الإرادة إذا ادعى أحد الطرفين وقوعه في غلط . مهما كان المظهر الخارجي للإرادة . ومثل الغلط الاكراه والتدليس .

(ب) الصورية :

لقد يكون التعبير في مظهره سليماً . ولكن سببه يكون صورياً . والصورية نوعان . صورية مطلقة يقصد بها اصطناع معاملة لا أساس لها إطلاقاً . كمن يبيع لزوجته عقاراً له تهرباً من دائن ، وهو لا يقصد إلى بيع أو شراء ، وصورية نسبية يقصد بها إلى إخفاء عقد آخر مستتر أو إلى تغيير في بنود العقد الظاهر نفسه .

وادعاء الصورية يستدعي من القاضى التعرف على حقيقة نية المتعاقدين رغم وضوحها في الظاهر ، وهو أمر تابع لقواعد الإثبات . فعلى من ادعى الصورية إثباتها وفقاً لهذه القواعد ، وليس للقاضى أن يتعرف على حقيقة الإرادة من تلقاء نفسه كلما ظن الصورية بالعقد ولكنه يلجأ إلى ذلك في حالة طلبه من أحد المتعاقدين إلا أن يكون العقد مخفياً لسبب غير مشروع . ففي هذه الحالة يحكم القاضى في المسألة من تلقاء نفسه ببطالان التعاقد الظاهر بناء على عدم مشروعية السبب في العقد الحقيقي . وذلك أخذاً بالإرادة الحقيقية .

على أن هناك حالتين يأخذ القاضى فيهما دائماً بالعقد الظاهر ولو خالف هذا العقد الظاهر حقيقة الإرادة .

أما الحالة الأولى خاصة بنوع من الصورية المطلقة التي أخذ بها الرسوم بقانون الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذي يقضى بنزع الملكيات الزراعية التي تزيد على مائتي فدان .

هذا الرسوم أباح للملاك الذين يمتلكون أكثر من مائتي فدان أن يتصرفوا في هذه الزيادة لأشخاص اشترط أن يكونوا من طبقات معينة . وأن يكون التصرف في الفترة السابقة على رفع أيدي

هؤلاء عن هذه الزيادة وقد نص هذا المرسوم على أن عقود التصرف في هذه الزيادة تنفذ ولو كانت سورية . بل أن ورقة الضد لا يعتد بها لإثبات هذه الصورية . وهي حالة شاذة ولا شك .

والحالة الثانية خاصة بالصورية النسبية في الهبات المستترة ذلك بأن القانون قد أجاز الأخذ بالإرادة الظاهرة رغم الصورية النسبية التي يتضمنها في حالة الهبة المستترة في صورة عقد آخر . فقد نصت المادة ٤٨٨ مدني فقرة أولى على بطلان الهبة التي تتم دون ورقة رسمية ما لم تتم تحت ستار عقد آخر .

ومؤدى هذا أن القاضى هنا يأخذ بالإرادة الظاهرة في العقد ولا يأخذ بحقيقة الإرادة . على الأقل بالنسبة لصحة العقد من عدم صحته . أما إذا كان الأمر خاصاً بآثار الهبة أو الرجوع فيها فإن القاضى لا ينبغي أن يأخذ بالإرادة الظاهرة بل له أن يأمر بإثبات هذه الصورية متى ادعاها صاحب مصلحة ما . على أنه يشترط لصحة الهبات المستترة أن يكون العقد الساتر لها مستوفياً كل شروطه اللازمة قانوناً . فإذا انعدم ركن من أركان العقد الساتر كالثمن في عقد البيع كان العقد باطلاً باعتباره ييماً لانعدام ركن من أركانه وهو مقابل الشراء وباعتباره هبة مستترة لانعدام الرسمية . كما يشترط ألا يدل ظاهر العقد الساتر على أنه غير حقيقى — فإذا كانت الرغبة في الهبة ظاهرة ظهوراً جلياً من خلاله . فلا يكون هناك هبة موصوفة بصفة عقد آخر . بل هبة صريحة . ولكي تكون صحيحة يجب أن تحرر بعقد رسمى .

(ح) نظرية تحول العقد :

ومؤدى هذه النظرية أنه إذا كان العقد باطلاً ولكن عناصره تستطيع أن تكون عقداً آخر صحيحاً . فإن العقد يكون صحيحاً باعتباره العقد الذى توافرت أركانه إذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى إبرام هذا العقد . مثال ذلك . عقد بيع وفأى عقد أمام موثق العقود الرسمية . هذا العقد باطل إذ أن القانون المدنى الحديث قد ألغاه (م ٦٥٤) ولكنه قد يصح كمقد رهن رسمى إذا أجرى أمام الموثق . كما يصح أن يكون عقد رهن حيازى ، ولو لم يكن بورقة رسمية إذا انصرفت نية المتعاقدين إلى ذلك ، وهذه القاعدة مأخوذة من القانون الألمانى وهي تطبيق لقاعدة وجوب تنفيذ التعهدات بحسن نية ، وقد ضمنها القانون المصرى المادة ١٤٤ وهي تقابل المادة ١٤٠ من القانون المدنى الألمانى .

ويشترط في هذه الحالة أن تتوافر عناصر العقد الجديد في داخل نطاق العقد الباطل . فلا تكون جديدة عليه ، وأن يقوم دليل على أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى الارتباط بالعقد الجديد ، لو أنهما تبينا ما بالعقد الأصل من أسباب البطلان . وليس هذا سوى تفسير لإرادة المتعاقدين .

هذه النظرية في الواقع تبيح للقاضى أن يبحث عن حقيقة إرادة المتعاقدين ويضرب صفحاً عن ظاهر العقد متى كان ظاهره يؤدي إلى البطلان .

(د) الإرادة غير الجبرية :

إن التعاقد قد يكون في مظهره سليماً ولكنه غير جدى فيجب على القاضى عندئذ أن يتقصى هذه

الجدية . لأنه إذا لم تثبت له كان العقد باطلا . وليس من شك أن الاتفاق الذي يعقده صاحبه هازلا لا قيمة قانونية له (١) .

وعدم إنتاج التعبير غير الجدى لآثاره أمر غير متنازع عليه ، إذا كان التعبير عن الإرادة موجهاً على اعتبار أن انعدام الجدية أمر غير مجرود وهذا ما قضت به المادة ١١٨ من القانون المدني الألماني . ومفهوم العكس أن التعبير إذا كانت ملابساته تسمح بأخذه من الطرف الآخر جدياً فإنه لا يبطل مهما كانت إرادة الموجب ، وفي هذه الحالة ينحصر التفسير في بحث الظروف التي صدر فيها التعبير وهل تسمح للقابل أن يأخذ الإرادة جدياً أم لا ؟

وإغفال الشرع المصري وضع مقابل لهذا النص الألماني في القانون المدني مع أخذه بكثير من أحكامه في هذا الباب دليل على أن الشرع المصري رغب عن هذا الحكم إلى تقرير بطلان العقد إذا كانت إرادة أحد الطرفين جدية بصرف النظر عن فهم الطرف الآخر لها .

(هـ) التحفظ الذهني :

والتحفظ الذهني كالتعبير الهازل عن الإرادة إذ أن في كليهما لا يريد المتعاقد أن يتماقد جدياً . ولكن في التحفظ الذهني يظن الشخص على مظهره صورة الجد . وهو في دخيلة نفسه لا يريد أن يرتب على تعبيره أي أثر قانوني .

وقد جاء في المادة ١٢٨ من مشروع القانون المدني الحديث أنه « لا يكون التعبير عن الإرادة باطلا بمجرد أن صاحبه أضمر غير ما أظهره . ولكنه يكون باطلا إذا كان من وجه إليه يعلم بهذا التحفظ الذهني » ولكن هذا النص حذف فيما بعد . مما يدل على أن الشارع المصري قد رغب عنه إلى الأحكام العامة للرضا . ولذلك وجب على القاضى الحكم ببطلان العقد دون بحث فيما إذا كان هذا التحفظ يعلم به الطرف الآخر أم لا (٢) . وحكمه إذن حكم الإرادة غير الجدية .

(و) في حالة البطالة الجزئية :

فإن القاضى يبحث عن نية المتعاقدين الحقيقية فإذا اتضح له منها أن هذه النية منصبة على العقد كله أبطل العقد ولو كان في الأصل باطلا في الجزء .

في الشريعة الإسلامية :

قد أخذت الشريعة الإسلامية بمذهب الإرادة الظاهرة إلى حد بعيد . فجمهور الفقهاء على أن العقد (بمعناه الواسع في الشريعة) لا ينعقد بالنية وحدها .

(١) بلانيول وروبير واسمان ج ٦ ص ١٢١ . وحكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٦ - ١ - ٤٣ .

(٢) هذا مخالف لما رآه الأستاذ حسين عامر القاضى في كتابه « القوة الملزمة للعقد » فقرة ١٢٩ ومخالف أيضاً لما ذهب إليه محكمة الاستئناف المختلطة من أن الشخص الذى يتظاهر برضاه بالتعاقد ويتحفظ في دخيلة نفسه فيجبر الطرف الآخر إلى التعاقد معه موهماً إياه بأنه وقع على العقد حين أنه كتب عبارة مؤداها عدم قبوله التعاقد ولم يكن الطرف الآخر قد فطن لها . فإنه يكون ملزماً بإرادته التى أظهرناها (٢ فبراير سنة ١٨٩٦ م خ ٧

ص ١٣٢ . راجع سالى في مرجعه Déclaration de la volonté .

وروى أشهب عن مالك أن الطلاق يقع بالنية وحدها . وهو مروي عن الزهري . وتوقف ابن سيرين في المسألة .

وقال ابن رشد فيمن عزل لمسكين معين شيئاً وهبه له بنيته وحدها أنه لا يجوز له أن يتصرف فيه ودليل هؤلاء القلة قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » مع أن هذا الحديث لم يفرد النية عن العمل بل قرنها معا .

وقد يجري اللسان بلفظ لا يعبر عما يحتاج القلب . كاللفظ بالطلاق دون القصد إليه لا جداً ولا هزلاً . وقد رأى أبو حنيفة وأصحابه وقوع الطلاق قضاء^(١) بناء على الظاهر . وأما من جهة الديانة فلا يقع الطلاق لادم النية . وقال ابن حزم إن قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق . وإن لم تقم عليه بينة بل جاء مستفتياً لم يلزمه ، بناء على قول الله عز وجل « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » فإذا قامت بينة فإن الحق قد ثبت . وقوله « لم أنو » جحود لحق ثابت .

على أنه إذا وجدت قرينة ظاهرة تدل على عدم القصد فإن الطلاق ينبغي ألا يقع^(٢) .

وقد يقصد الإنسان اللفظ ولا يقصد معناه كما في كلام المازل ، والذي اتفق عليه الأصوليون أن الإنسان متى باشر السبب طائماً مختاراً رتب الشارع حكمه فللمعبد الأسباب وللمرب المسببات^(٣) . ولكن لو تبين أن العاقد لم يرد ترتيب السبب على السبب وقام دليل عليه لا يعتبر ما صدر منه في حالة الهزل . إلا في حالات مستثناة وهي النكاح والطلاق والرجعة اعتماداً على حديث شريف « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة^(٤) » ، والعنق في رواية أخرى .

وروى عن علي بن زياد أن نكاح المازل لا يجوز .

ولو قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً ، وقال أردت أنها طالق من الوثاق ، أي غير مقيدة ، فانه يصدق ديانة لا قضاء^(٥) .

(يتبع)

(١) راجع الموافقات للشاطبي وخاصة كتاب المقاصد .

(٢) جاء في المحلى وفتح التقدير وحكاها ابن تيمية وابن القيم أن امرأة قالت لزوجها سمى فسمها الطيبة قالت ما قلت شيئاً . قال فهات ما أسميك به . قالت سمى خلية طالق قال فأنت خلية طالق فأنت عمر بن الخطاب فقالت إن زوجي طلقني . فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها . وقال لزوجها خذ بيدها وأوجع رأسها . ونقل ابن حزم عن مالك قال « إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء . ثم بدا له فترك اليمين فليست طالقاً لأنه لم يرد أن يطلقها (وهو قول الليث بن سعد . ومثله في أعلام الموقعين) . ثم نقل عن الشافعي ما غلب المرء على لسانه بغير اختيار منه بأنه قول لا يلزمه طلاق أو غيره .

(٣) راجع الموافقات للشاطبي في كتاب المقاصد .

(٤) حديث أبي هريرة . وهو مختلف فيه وقال النسائي عن راويه إنه منكر الحديث ، لأن قوماً قالوا يروى عن عبد الرحمن بن حبيب وهو مجهول ، وقوم قالوا حبيب بن عبد الرحمن .

(٥) راجع منح الجليل وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير والذي استبينه من الحكم في هذه الحالة أنه لا يصدق قضاء لأنه لا يوجد دليل ظاهر يدل على حقيقة نيته .

براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

التطور الحديث في التشريع المصرى الخاص بها

لدكتور محمد كامل الحامى

عندما صدر القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ اقتصر على باين خصص الباب الأول منهما لبراءات الاختراع وخصص الباب الثانى للرسوم والنماذج الصناعية ووصفت المادة الأولى من هذا القانون براءة الاختراع بأنها تمنح « عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء أ كان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » .

وتعرضت المادة الرابعة من نفس القانون للسجل الذى أسمى « سجل براءات الاختراع » والذى نصت على أن :

« تقيده البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون وللقرارات التى تصدر تنفيذاً له » .

ونصت المادة ٢١ من القانون على أنه :

« يجوز لكل ذى شأن أن يقدم لإدارة البراءات فى البعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته فى إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة » .

وقد صدر القرار رقم ٢٣٠ فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية لهذا القانون فنصت المادة ٢٠ منه على أنه :

« إذا توفرت فى طلب البراءة الشروط المنصوص عليها فى القانون وقدم وفقاً لأحكام هذه اللائحة فعلى إدارة البراءات :

أولاً — أن تنشر عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع

ثانياً — أن تعرض على الجمهور فى إدارة البراءات ملف طلب البراءة مشتملاً على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به » .

وجاءت المواد من ٢١ إلى ٢٧ من هذه اللائحة التنفيذية بإجراءات المعارضة فى إصدار البراءة ثم جاءت المادة ٢٨ من نفس اللائحة فنصت على أنه :

« إذا لم تقدم معارضة فى إصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها وجب على إدارة البراءات استصدار قرار بمنحها » .

وكان القضاء المصرى قبل صدور القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ قد وصف الاختراع بأنه :

« إبتكار ما لم يوجد من قبل أو ابتداء فكرة جديدة
والمدار فى ذلك هو التفنن وخلق الجديد وأهم ركن لقيام الاختراع ألا يكون الشيء المدعى باختراعه
قد ذاع وانتشر استعماله قبل تسجيل الاختراع لأنه بذيوعه وانتشاره أصبح ملكاً للجمهور وليس
لأحد حق احتكاره لأن الفضل فى الابتكار لا فى النقل . »

(محكمة مصر الابتدائية فى ١٥ من يناير سنة ١٩٣٥ المحامة ١٥ رقم ٣٢٩ ص ٣١٦) .

أما المادة ٣٧ من القانون — وهى واردة فى الباب الثانى الخاص بالرسوم والنماذج الصناعية —
فوصفت هذه الرسوم والنماذج بأنها :

« كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه فى الإنتاج الصناعى
بوسيلة آلية أو يدوية أو كياوية . »

وتعرضت المادة ٣٨ للسجل الذى أتمته « سجل الرسوم والنماذج الصناعية » والذى نصت على أن:
« تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون
والقرارات التى تصدر تنفيذاً له . »

ونصت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية على أن :

« يشهر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية »

وكانت المادة ٤٦ من القانون تنص على أن :

« تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى
للرسم أو النموذج متى تقدم لها حكم نهائى من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة قاض بهذا الشطب . »

كما كانت المادة ٤٩ من القانون تنص على أنه :

« يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية
أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإدارى أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية وخاصة بحجز
المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التى استخدمت أو قد تستخدم فى ارتكاب الجريمة
والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها »

وقد تبين فى العمل أن السلطة الادارية المختصة كانت تقوم بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

« دون فحص سابق على مسئولية الطالب » كما تبين — بالنسبة لبراءات الاختراع — فى اللائحة

التنفيذية أنه لا يعد الشخص صاحب براءة اختراع إلا بعد استيفاء ما نصت عليه المواد من ٢٠
إلى ٢٧ من هذه اللائحة بشأن النشر عن طلب البراءة فى صحيفة براءات الاختراع وعرض ملف
طلب البراءة على الجمهور مشتملاً على « الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به . »

(م ٢٠ من اللائحة التنفيذية) وتحديد موعد شهرين للمعارضة فى إصدار البراءة (م ٢١ من

اللائحة) وموعد خمسة عشر يوماً لإخطار طالب البراءة بالمعارضة من تاريخ اعلانه بها وخمسة أيام لإخطار المعارض بصورة رد طالب البراءة (م ٢٢ من اللائحة) ووجوب إخطار طالب البراءة والمعارض بالجلسة المحددة أمام اللجنة التي نصت عليها المادة ٢٢ من القانون للفصل في المعارضة والمكونة من ثلاثة أعضاء أحدهم من قسم الرأى في مجلس الدولة وأن يكون إخطار طالب البراءة والمعارض قبل هذه الجلسة بعشرة أيام على الأقل وهى اللجنة التي لها أن تندب الخبراء وأن يتضمن قرارها بالندب بياناً بأمورية الخبير والأجل المضروب لإيداع تقريره وتاريخ الجلسة التي تعين لمناقشة هذا التقرير (م ٢٥ من اللائحة) والتي إذا أصدرت قرارها فإن طى إدارة براءات الاختراع أن تخطر الخصوم بقرارها وبأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره — تبين أن اللائحة التنفيذية بالنسبة لبراءات الاختراع — التي خصص لها الباب الأول من القانون — قد وضعت كل هذه الضمانات لتأكيد جدية الاختراع وجدته بينما اقتضت هذه اللائحة التنفيذية بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية — التي خصص لها الباب الثانى من القانون — طى ما جاء فى المادة ٦٦ من أنه : « يشهر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية » دون إشارة طى الاطلاق إلى الضمانات التي أضفتها اللائحة التنفيذية على الاجراءات الخاصة باصدار براءة الاختراع . وثبت أن خلو اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية من الضمانات المتوفرة فى نفس اللائحة بالنسبة لبراءات الاختراع وتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية فى الادارة الخاصة بها « دون فحص سابق على مسئولية الطالب » قد نتج عنه تسجيل رسوم ونماذج صناعية لا جدة فيها وليس لمن سجلت باسمه فضل خاص فى ابتكارها واعطاء ملكية لمسجل الرسم أو النموذج الصناعى الذى حصل على التسجيل فى غيبة إجراءات النشر والاعلام التي سبقت الإشارة إليها بالنسبة لبراءات الاختراع والنصوص عنها فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ من اللائحة التنفيذية . وهو التسجيل الذى لم ينص القانون ولا اللائحة التنفيذية طى طريقة لتجريحه كما نص بالنسبة لتسجيل براءة الاختراع .

لذلك عمد المشرع إلى تعديل جزئى فى القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ فأصدر القانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الذى نصت المادتان ٤٦ ، ٤٩ المعدلتان منه على ما يأتى :

« م ٤٦ — لكل ذى شأن أن يطلب من محكمة القضاء الادارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديداً وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج » .

« م ٤٩ — يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الادارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الادارى أمراً باتخاذ الاجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلى عن المنتجات أو البضائع المقلدة على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المدعى عليه » .

وقررت المذكرة الايضاحية لهذا التعديل أنه :

« ولما كانت المادة ٤٦ من القانون قد أجازت شطب التسجيل الذى يتم باسم شخص غير المالك

الحقيقى للرسم أو النموذج وفاتها أن تنص على إجراء الشطب كذلك إذا كان الرسم أو النموذج خالياً من عنصر الجودة والابتكار الأمر الذى يستدعى سد هذا النقص نظراً لأن المقصود بالرسم أو النموذج الصناعى هو إخراج السلعة فى شكل جديد مبتكر يميزه عن غيره من السلع النظيرة .

ولما كان القانون قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات الاختراع أو الرسوم والنماذج الصناعية للأسباب التى وردت فى مذكرته الإيضاحية ، ومؤدى ذلك أن القانون لا يطالب الإدارة المختصة بأن تتحقق من جودة المصنف المقدم للتسجيل وهل يطابق أو لا يطابق المصنفات السابق تقديمها للإدارة أو السابق تسجيلها بمعرفتها وبمقتضى هذا النظام لا يكون التسجيل سوى مجرد قرينة على حيازة الطالب لمصنفات معينة فضلاً عن جدتها ، هذا بخلاف النظام المعروف بالفحص السابق — وهو ما ابتعد عنه المشرع المصرى — والذى يطالب الإدارة المختصة بأن تتحقق قبل التسجيل بأن المصنف مبتكر وأن الطالب هو المبتكر الأول له أو بمن آلت إليه حقوق المصنف .

وقررت نفس المذكرة الإيضاحية بالنسبة للتعديل الذى أدخله القانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٤٩ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بإضافة الفقرة التى تنص على « ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق فى دعواه » — قررت هذه المذكرة الإيضاحية « أن القانون قد أجاز استصدار الأمر بالحجز بناء على شهادة التسجيل الذى تم على مسئولية صاحبه دون فحص سابق من الإدارة المختصة الأمر الذى فتح ثغرة يمكن أن تنفذ منها المحاولات التى قد تنطوى على إساءة استعمال الحق ومن هنا أضحي القانون شراً على الصناعة والتجارة وهو الذى وضع للنموض بهما » .

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى التشريعات الأجنبية التى أخذت بنظام التسجيل بدون فحص سابق والتى تخول المحكمة أن تأمر بإعداد « وصف تفصيلى » عن المنتجات موضوع الدعوى حتى يمكن الأمر بالحجز بشرط الكفالة .

وانتهت هذه المذكرة إلى أن التعديل قد صدر « منمأ لسكل محاولة قد يقصد بها إساءة استعمال الحق الوارد فى المادة سائلة الذكر » .

ومما يجدر ذكره أن هذا التعديل التشريعى الذى صدر به القانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ المنشور فى الوقائع المصرية بالعدد ١٠١ مكرر الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إنما صدر عقب نزاع قضائى كان معروضاً على محكمة القضاء الإدارى فى القضية رقم ٤٣٧ لسنة ١٠ ق التى كانت محجوزة للحكم لجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٦ وقد أئذروكيل المدعى فى هذه القضية مدير مصلحة الملكية الصناعية — وهى السلطة الإدارية المختصة بإصدار براءات الاختراع وتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية — بإنذار على يد محضر أعلن للمصلحة المذكورة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ اعتراض فيه على تسجيل نموذج معين لم يكن قد تم شهره فى « صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية » وإنما كان قد تم تسجيله طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رغم أن المنتجات موضوع الرسوم والنماذج المسجلة « ليس فيها ابتكار ولا خلق ولا عمل أصيل » .

ثم أعقب المدعى ذلك الانذار بخطاب موصى عليه بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ موجه إلى نفس مصلحة الملكية الصناعية والتسجيل أبان فيه ما في القانون من ثغرة بشأن التفرقة في الضمانات بين إجراءات عرض طلب « براءة الاختراع على الجمهور وتمكين الكافة من المعارضة في هذا الطلب كما هو واضح في المواد من ٢٠ إلى ٢٧ من اللائحة التنفيذية وبين إغفال هذه اللائحة التنفيذية كل هذه الضمانات بالنسبة لـ « الرسوم والنماذج الصناعية » .

وقد صدر التعديل التشريعي بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ بعد انقضاء تسعة وعشرين يوماً على الانذار على يد محضر الموجه إلى المصلحة المختصة وبعد انقضاء أحد عشر يوماً على المذكرة المرسلة إلى نفس المصلحة بطريق البريد الموصى عليه متضمنة ما في القانون من ثغرات .

ويبقى بعد هذا التعديل الذي أدخل على المادتين ٤٦ ، ٤٩ من القانون ١٣٢ لسنة أن تعدل اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار رقم ٢٣٠ في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥١ بحيث تضيف على طلب تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية نوعاً من الضمانات التي أضفتها نفس اللائحة على طلبات إصدار براءات الاختراع في المواد من ٢٠ إلى ٢٧ من هذه اللائحة تحقيقاً للاتجاه السليم الذي أوضحه المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ وسدّاً للثغرات الواضحة في هذه اللائحة التنفيذية .

وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة

والغناؤها

الأستاذ فخرى عبد الصبور

القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

— ١ —

١ — يشير البحث فى طبيعة قرارات النيابة العامة سواء فيما يختص بسلطتها فى الاتهام وأعمالها الإدارية أو فى سلطتها فى التحقيق وإقامة الدعوى الجنائية أهمية من حيث وقف تنفيذ تلك القرارات أو إلغائها ومن حيث الجهة المختصة بذلك سواء أكانت جهة القضاء العادى أم جهة القضاء الإدارى وسواء أكانت هذه الجهة هى المحاكم المدنية بما فيها القضاء المستعجل أم كانت هى المحاكم الجنائية . ويتصل بهذا البحث التفرقة بين الأمر الإدارى والأمر القضائى وطبيعة القرارات القضائية الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص القضائى والقرارات الادارية الصادرة من هيئات قضائية .

وينبنى على ذلك أن خطة البحث تبدو فى النقاط التالية :

- ١ — وظائف النيابة العامة فى القانون .
- ٢ — فصل التفرقة بين الأمر الإدارى والأمر القضائى .
- ٣ — تكييف أعمال النيابة العامة ورجال الضبطية .
- ٤ — مدى اختصاص القضاء المدنى والمستعجل بطلب وقف قرارات النيابة ورجال الضبطية .
- ٥ — مدى اختصاص القضاء الجنائى بشأن تلك القرارات .

المبحث الأول — وظائف النيابة العامة فى القانون

٢ — النيابة عن السلطة التنفيذية :

لا مرأى فى أن النيابة العامة شعبة من السلطة التنفيذية^(١) وليست من السلطة القضائية وإن كانت على صلة بها فقد خولها القانون اختصاصا قضائيا حين خصها بصفة أصلية بمباشرة الدعوى الجنائية كما خولها سلطات فى التحقيق القضائى حددها القانون على ما سنبين ومع ذلك بقيت النيابة العامة مستقلة عن السلطة القضائية وليس أدل على ذلك من تبعية رجال النيابة العامة لوزير العدل الذى له حق

(١) راجع نقض ١٩٣٢/٣/٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٢ .

الإشراف عليهم^(١) ومن خضوع رجال النيابة لقواعد مغايرة لما يخضع له القضاة من حيث التعيين والعزل والتأديب وأن اتصال ما للنيابة العامة من سلطة قضائية منحها إياها القساون بصفة محددة بالقضاء لا يغير من طبيعة النيابة العامة من كونها سلطة إدارية هي فرع من السلطة التنفيذية التي تعد مستقلة عن السلطين التشريعية والقضائية احتراماً للمبدأ الأساسي من وجوب الفصل بين السلطات ويؤيد هذا الرأي ما كانت المادة ١٨١ من الدستور المصري تنص عليه من أنه « ينظم القانون وظيفة النيابة العامة^(٢) واختصاصاتها وصلتها بالقضاء^(٣) » .

وقد منح المشرع كثيراً من الهيئات الادارية اختصاصات قضائية مثل لجان الفصل في منازعات امتداد عقود الإيجار في الأطمان الزراعية ولجان الري ولجان التوفيق والتحكيم في منازعات العمال وغير ذلك ومع ذلك بقيت هذه اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي لجاناً إدارية تابعة للسلطة التنفيذية .

٣ - وظيفة النيابة العامة :

منح الشارع النيابة العامة ولو أنها سلطة إدارية اختصاصاً قضائياً نفولها :

أولاً : رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها بتحريكها واستعمالها بصفة أصلية^(٤) : فللنيابة العامة إذا رأت أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر أن ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف التهم بالحضور ويكون ذلك في مواد الجنج والمخالفات أمام المحكمة الجزئية فيما عدا جنح الصحافة المضرة بأفراد الناس . ويكون رفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة بتكليف التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢١٤/٢ إجراءات جنائية معدلة حيث يجوز للنيابة العامة إحالة الجنايات فيها مباشرة الى محكمة الجنايات . ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط للجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ومع ذلك إذا كانت الدعوى من جرائم المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام^(٥) .

ثانياً : مباشرة التحقيق : في مواد الجنج والجنايات في غير الأحوال التي يختص بها قاضى التحقيق

(١) راجع م ٨٠ ق ١٨٨ سنة ١٩٥٠ الخاص باستقلال القضاء .

(٢) Le Ministère Public .

(٣) La justice .

(٤) م ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٥) م ٦٣ إجراءات جنائية معدلة .

ولها أن تكلف في بعض أعمال التحقيق بعض رجال الضبط القضائي^(١) ، ومن أعمال التحقيق إجراءات التفتيش والقبض ومصادرة الأدوات المستعملة في الجريمة .

ثالثاً : إصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إذا مارأت النيابة العامة بعد التحقيق الذي أجرته أو أمرت به ألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(٢) .

٤ — ولكن للنيابة العامة اختصاصاً آخر في القيام بأعمال غير متصلة برفع الدعوى الجنائية أو التحقيق القضائي أو بالتقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ومن هذه الاختصاصات الأخرى :

- (أ) التفتيش على السجون (م ٣٩ نظام قضاء) .
 - (ب) الإشراف على مأموري الضبطية القضائية (م ٢٢ إجراءات جنائية و م ٣٣ نظام القضاء) .
 - (ج) رفع الدعوى المدنية في بعض الأحوال كحالة للسادة ١٩٦ تجاري وفي دعوى الولاية على المال (م ٩٩٨ مرافعات) .
 - (د) التدخل في الدعوى المدنية وجوباً أو جوازاً (م ٩٩ و ١٠٧ مرافعات و م ٤٠ نظام القضاء) .
 - (هـ) مراقبة الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم (م ٤١ نظام القضاء) .
 - (و) الأمر بحفظ الأوراق بناء على محاضر الاستدلالات التي جمعها رجال الضبط القضائي إذا رأت ألا محل للسير في الدعوى الجنائية^(٣) .
- وباستعراض وظائف النيابة على ما تقدم يبين أنها وقد جمعت بين اختصاصات قضائية وأخرى إدارية نتيجة لكونها سلطة إدارية ذات اختصاص قضائي فإن النيابة تصدر ذلك آونة قرارات قضائية وآونة أخرى قرارات إدارية فما هو فيصل التفرقة بين النوعين ، وهذا هو موضوع البحث التالي .

المبحث الثاني — فيصل التفرقة بين الأمر الإداري والأمر القضائي

٥ — في الفقه :

اختلف شراح القساون العام في وضع المعايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري فانقسموا إلى آراء ثلاثة^(٤) :

- (١) م ٩٣ و ٢٠٠ إجراءات جنائية .
- (٢) م ٢٠٩ إجراءات جنائية .
- (٣) م ٦١ إجراءات جنائية ..
- (٤) مقال الأستاذ عادل يونس بمجلة مجلس الدولة م ٥ و ٦ م ١٠٩ وما بعدها .

الرأى الأول : يأخذ بمقياس شكلى وهو أن القرار القضائى هو الذى يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء .

الرأى الثانى : يأخذ بالمعيار الموضوعى وهو أن القرار القضائى هو الذى يصدر فى خصومة لبيان حكم القانون فيها .

الرأى الثالث : يرى الأخذ بالمعيارين معاً .

فالرأى الأول : يقول بأن عناصر الوظيفة القضائية هى (١) الادعاء بمخالفة القانون . (٢) نزاع متفرع عن هذا الادعاء . (٣) ان الهيئة المنوط بها الفصل ليست طرفاً فى الخصومة . (٤) ان الهيئة القضائية تستنفد ولايتها بعد الفصل فى الخصومة ولذلك يرون ان القرار القضائى هو الذى يصدر من قاض ويحوز قوة الشئ المقضى فيه *autorité de chose jugée* فاعتبروا أعمالاً قضائية أحكام وقرارات المحاكم والنيابة وأعمال الإدارة المنفذة لها وأحكام المحاكم الإدارية^(١) . أما الرأى الثانى : فيرى أن القرار القضائى هو القرار الذى يبين وجه القانون فى خصومة فلا يكفى للتمييز بين القرار الإدارى والقرار القضائى المعيار الشكلى المجرد لأن هناك أعمالاً قضائية بطبيعتها تصدر من سلطة إدارية خولها القانون اختصاصاً قضائياً وهناك كذلك أعمالاً إدارية بطبيعتها تصدر من السلطة القضائية . كما يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن الأمر القضائى هو الذى يصدر من سلطة عامة فى حق محل منازعة ويتحقق به الحاكم من وجود مركز قانونى لشخص أو حالة قانونية له كما أنه يهدف إلى إرغام من يخالف القانون على تنفيذ أحكامه بينما الأمر الإدارى لا يهدف إلا إلى إشباع حاجات الجماعة المتصلة بالمرافق العامة لا الفصل فى خصومة^(٢) . أما الرأى الثالث : فلا يهدر المعيار الشكلى وإنما يرى الجمع بين المعيارين الشكلى والموضوعى ويشترط فى القرار القضائى أن يكون صادراً من شخص له وظيفة قضائية دون أن يشترط أن يكون من طبقة القضاة وأن يكون القرار فاصلاً فى خصومة مقررراً لمركز قانونى^(٣) .

٦ — فى القضاء :

أخذ القضاء الإدارى الفرنسى بداءة بالمعيار الشكلى فاعتبر جميع الأعمال المتصلة بسير التنظيم القضائى أعمالاً قضائية وعلى ذلك فكل ما يصدر من السلطة القضائية سواء أ كان مبدئياً على السلطة القضائية البحتة أم السلطة الولائية يعد عملاً قضائياً وذلك استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات ثم اتجه القضاء الفرنسى أخيراً إلى الجمع بين المعيارين الشكلى والموضوعى ، وفى مصر كان القضاء المختلط يأخذ بالمعيار الشكلى كذلك معتبراً الأوامر التى تصدر على العرائض من جهة القضاء بناء على السلطة

(١) الدكتور جرانة ص ١٤٠ و ١٦١ و ١٦٨ والقرارات الإدارية للدكتور الطهاوى ص ١٣٤ .

(٢) الدكتور وحيد رأفت ص ١٥٤ و ١٦٤ والدكتور طهاوى المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٣) تعليق الأستاذ أحمد ثابت عويضة — مجلة مجلس الدولة ص ٥ و ٦ والعمل القضائى للأستاذ صلاح عبد الوهاب — مجلة المحاماة ص ٣٤ ع ٩ ص ١٤٨٠ .

الولاية Juridiction gracieuse أعمالاً قضائية كما اعتبر أعمال النيابة المتعلقة بوظيفتها القضائية الخاصة بأعمال التحقيق والاثام والحبس والإحالة والمصادرة أعمالاً قضائية بعكس أعمالها الأخرى فهي أعمال إدارية . وكذلك كان القضاء الأهلى فقد ذهب إلى أن كل ما يصدر من القاضى قرار قضائى لا تسأل عنه الدولة وإلى أن أعمال النيابة القضائية قاصرة على الأعمال الموصلة للتحقيق ومباشرة الدعوى بل إن محكمة النقض قد اعتبرت قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة في حدود السلطة التى كانت مخولة لها في قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ صادراً من سلطة حكم^(١) أى قراراً قضائياً . بل يبدو أن محكمة النقض المدنية تأخذ بالمعيار الشكلى حين قضت بأنه « شرط اعتبار عمل ما من قبيل القضاء هو أن يكون صادراً من هيئة يخولها القانون سلطة القضاء وهو ما لا يتوافر لجهة الإدارة فاعتمادها رسو المزداد في الحجز الإدارى ليس عملاً قضائياً »^(٢) وحين قضت بأن « كل إجراء يتخذه أحد رجال السلطة التنفيذية بمقتضى السلطة المخولة له قبل فرد من الأفراد تنفيذاً لقانون من قوانين الدولة هو عمل من أعمال الإدارة ... »^(٣) وحين قضت بأن الأمر بنقل المحجوزات الذى يصدر من القاضى ليس إلا من مستلزمات التنفيذ فيجوز الإشكال فيه أمام القضاء^(٤) إلا أن محكمة القاهرة الابتدائية (غرفة الاتهام) قد قضت بوجود التفرقة بين أوامر قاضى التحقيق التى يصدرها بمناسبة إجراءات التحقيق كالأمر بإجراء معاينة أو نذب الخبراء فتعتبر من قبيل القرارات الإدارية التى لا يجوز الطعن فيها وبين الأوامر التى تكون فاصلة في نزاع بين الخصوم كأن كانت تنصب على الحبس الاحتياطى أو الإفراج أو الأمر بالأمر بآلا وجه لإقامة الدعوى فتعتبر هذه الأوامر قضائية جائزة الاستئناف^(٥) وخلصت من ذلك إلى أن أمر قاضى التحقيق برفض طلب النيابة إرسال متهمين للطبيب الشرعى أمر إدارى لا يصح للنياية أو غيرها من الخصوم استئنافه . كما قضى بأن المراد بالأعمال الإدارية والأعمال التى تباشرها الحكومة بوصفها سلطة عامة تنفيذاً للقوانين أو الأوامر ومن ثم فيشترط لىكون الأمر الإدارى غير خاضع لرقابة المحاكم (ا) أن يكون أمراً صادراً من السلطات الحكومية أو الهيئات العامة الأخرى الموكول إليها إدارة بعض الشؤون الحكومية . (ب) أن يكون موضوعه عملاً إدارياً من نوع ما تتخذه جهات الإدارة للقيام بوظيفتها . (ج) أن يكون متعلقاً بوظيفتها بصفقتها سلطة عامة^(٦) مما يدل على أن القضاء المصرى قد بدأ يتجه نحو عدم الاكتفاء

(١) Pouvoir juridictionnel نقض ١٩٣٣/٢/٩ طعن رقم ٨ س ٢ ق مجموعة القواعد القانونية

ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) نقض ١٩٥١/٣/٢٢ محاماة س ٣٢ ص ٥٦٢ .

(٣) نقض ١٩٤٦/١٢/٥ طعن رقم ١٠٩ س ١٥ ق مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ٢٣٨ .

(٤) نقض ١٩٥١/٦/٧ مج المكتب الفنى س ٢ ص ٩٨٩ ونقض ١٩٥١/٢/٢٣ محاماة س ٣٠ ص ١٥٢٠ إذ قضت بأن لجنة تقرير الضرائب ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة .

(٥) غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية ١٩٥٢/١/٢٤ محاماة س ٣٤ ص ٨٤٧ .

(٦) محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٩٥٢/١٢/٩ محاماة س ٣٣ ص ١٦٢٧ .

بالمعيار الشكلي في التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري .

٧ — القضاء الإداري المصري :

وقد استقر القضاء الإداري المصري على الأخذ بالمعيارين الشكلي والموضوعي معاً مع بعض الضوابط على أساس أن القرار القضائي يفترق عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لإجراءاتها وفي أنه يحسم خصومة بين طرفين تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ليقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده ويكون القرار قضائياً متى اشتمل على هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وإنما أسندت إليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما نيظ بها من خصومات إذ ليس من الضروري أن تضي ولاية القضاء على رجال القانون أو على من يشغلون وظائف القضاء بل قد يسبغ القانون هذه الولاية لاعتبارات السيادة والصالح العام على غير القضاة للفصل في منازعات من نوع خاص . واعتبرت محكمة القضاء الإداري لذلك أعمالاً قضائية الأحكام الصادرة من محكمة الغدر^(١) والقرارات الصادرة من لجان التنظيم التي أنشأها المرسوم بقانون ١٣٠ سنة ١٩٥٢^(٢) . وعلى العكس اعتبر قرار تأديب خبير قراراً إدارياً وليس قراراً قضائياً^(٣) . وكذلك قرار لجنة الخبراء بمحو اسم خبير فهو قرار إداري « لأن مهمة اللجنة الإدارية المختصة بالتأديب غير فاصلة في خصومة وإنما تصدر قراراً إدارياً في حق فرد من الأفراد . ولا يغير من الأمر شيئاً كون السلطة التي أصدرت القرار تتكون من عناصر قضائية ما دام الموضوع الذي تفصل فيه ليس خصومة قضائية^(٤) . كما قضت محكمة القضاء الإداري بأن الأمر على عريضة الذي يصدر من القاضي مستنداً إلى سلطته الولائية لا القضائية لا يعد أمراً قضائياً لأنه ليس ثمة خصومة^(٥) .

٨ — رأينا :

ونحن نؤيد الرأي الذي يذهب إلى أنه لا يكفي للتفرقة بين الأمر الإداري والأمر القضائي صفة الجهة التي أصدرته ، إدارية كانت أم قضائية إذ يمنح القانون بعض الجهات الإدارية

(١) قضاء إداري ١٣/١٢/١٩٥٤ محاماة س ٣٦ ص ٢٦٤ .

(٢) قضاء إداري ٢٤/١/١٩٥٥ في القضية ٤٨٣ لسنة ٧ بجملة مجلس الدولة س ٦٥٥ ص ٤١٥ .

(٣) قارت قضاء إداري ١٩٤٨/٤/٦ محاماة س ٣٠ ص ٢٤٣ و ١٩٤٨/٤/٢٨ محاماة س ٣٠ ص ٦٦٦ صدر في ظل ق ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الملغى . أما القانون ٩٦ سنة ١٩٥٢ الخاص بالخبراء فقد عهد بتأديب الخبراء إلى لجنة مشكلة من عناصر قضائية على أن يحال الخبير إليها بقرار اتهام من رئيس المحكمة يعلن إليه ويكون حكمها في التأديب نهائياً مشتملاً على الأسباب التي بني عليها أما لجنة خبراء الجدول فمشكلة من عناصر قضائية كذلك ولها محو اسم أي خبير أصبح في حالة لا تمكنه من عمله أو فقد شروط القيد ويتظلم من قرار الاستبعاد أمام اللجنة الخاصة بالتأديب ويكون قرارها في الفصل في التظلم نهائياً مما يدل على أن قرارات لجنة تأديب الخبراء قرارات قضائية وقراراتها الفاصلة في التظلم قرارات قضائية كذلك .

(٥) قضاء إداري ١٧/١١/١٩٥٣ محاماة س ٣٥ ص ١٩١٦ ، قارت محكمة الباجور الجزئية ١١/٢١/١٩٥٠ محاماة س ٣٢ ص ٣٩٢ حيث اعتبرت أمراً وكيل المحكمة إلى المحضر بتنفيذ حكم أمراً قضائياً .

اختصاصاً قضائياً كما هو الحال في النيابة العامة واختصاصاتها وحالات اختصاص لجان الفصل في منازعات امتداد عقود الإيجار طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي بصفة مؤقتة وجعل لبعض الجهات القضائية سلطة إدارية كسلطة القاضي حين يصدر أمراً ولائياً على عريضة . وعلى ذلك فمناط التفرقة بين العمل الإداري والعمل القضائي وكلاهما عمل قانوني *acte juridique* هو طبيعة العمل الذي يقع عليه الأمر أو العمل القانوني فإن كان محله خصومة بين طرفين ، فصل فيها القرار من هيئة مختصة وحاز حجية الشيء المحكوم فيه بحيث يكون عنواناً للحقيقة متى أصبح نهائياً لا مطعن عليه ، كان القرار قضائياً أما إذا كان محله ما تتخذه جهات الإدارة متعلقاً بوظيفتها كسلطة عامة ولتحقيق مصلحة عامة كان عملاً إدارياً لا يجوز حجية الشيء المقضي ويجوز للإدارة المدول عنه أو تعديله كما يجوز للمحاكم الإدارية إلغائه أو تعديله . ويكون تعريف الأمر الإداري في نظرنا بأنه « افصاح سلطة حكومية أو إحدى هيئاتها العامة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً لإبتغاء مصلحة عامة وغير فاصل في خصومة (١) » . أما إذا كان الأمر صادراً بخصوص وظيفة قضائية منحها المشرع لسلطة إدارية فانه لا مرأى في أن يكون فاصلاً في خصومة قضائية بين طرفين وبالتالي في أنه يشكل قراراً قضائياً ولا صعوبة في تكييف عمل الإدارة إذا لم يكن مستنداً إلى وظيفة قضائية فانه لا يكون فاصلاً في خصومة وبالتالي يعد عملاً إدارياً ومن ذلك منع البوليس لشخص من السفر الى الخارج كإجراء وقائي في حدود السلطة الإدارية دون تعلق ذلك بأي إجراء قضائي ، وضبط البوليس شخص في حالة تشرد وترحيله الى جهة أخرى دون أن يصدر أمر الضبط مستنداً الى عمل قضائي آخر كاتهام أو تحقيق (٢) .

وخلاصة الرأي الذي نأخذ به أن طبيعة العمل القانوني من كونه عملاً قضائياً أو عملاً إدارياً ترجع إلى طبيعة المحل الذي صدر فيه العمل القانوني أو انصب عليه فإن كان « خصومة » بين طرفين متنازعين كان هذا العمل من « الوظائف القضائية » وبالتالي عد عملاً قضائياً ولو كان من أصدره ليس من رجال القضاء أو رجال السلطة القضائية وعلى العكس إذا كان الأمر قد انصب على مجرد قصد إحداث أثر قانوني إبتغاء مصلحة عامة وفي حدود القانون دون أن يكون ثمت خصومة كان العمل إدارياً لا يمت للوظيفة القضائية بسبب ولو كانت الهيئة التي أصدرته يدخل في تشكيلها « عناصر قضائية » كأن يشترك فيها أحد رجال القضاء .

٩ — ويؤيد الرأي الذي نأخذ به ما قضت به محكمة القضاء الإداري في طبيعة قرارات لجنة الطعون التي تتولى فحص الطعون التي تقدم إليها في كشوف المرشحين للعمودية أو المشيخة وكشوف من لهم حق اختيار العمدة إذ قضت بأن قراراتها إدارية لأن لجنة الطعون لا تفصل في خصومة قائمة على المنازعة في حق معين ولأن وجود عنصر قضائي في اللجنة (أحد أعضاء النيابة) لا يغير من

(١) قارن محكمة القضاء الإداري ١٩٥٦/٤/٢٨ محاماة س ٣٧ ص ١١٢٧ .

(٢) محكمة القضاء الإداري ١٩٥٠/٢/٢٢ محاماة س ٣١ ص ٢٢٨ وقضاء إداري ١٩٥٢/٣/٢٥ محاماة

طبيعتها ومن كونها لجنة إدارية تختص في مسائل إدارية بحته^(١). كما قضت محكمة القضاء الإداري بالنسبة لقرارات لجان القيد بجدول المحامين بأنها قرارات إدارية لا تتضمن فصلاً في خصومة حتى يصح اعتبارها أعمالاً قضائية^(٢) وعلى العكس من ذلك يكون قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتماب المحامي قراراً قضائياً لأن المشرع قد أسبغ على مجلس النقابة في هذا الشأن ولاية القضاء أو وظيفة قضائية^(٣) ولذلك جعل المشرع التظلم من أمر التقدير من اختصاص المحاكم العادية دون المحاكم الإدارية كما سنبين حالا.

١٠ - قرارات الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي :

ولقد كان قانون مجلس الدولة القديم رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ينص على أن محكمة القضاء الإداري تفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان الطعن يرجع إلى عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفاً للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة^(٤) فأخذ المشرع بذلك بالمعيار الشكلي معتبراً أن قرارات تلك الهيئات بمثابة قرارات إدارية يختص بها القضاء الإداري إلا أن هذا الاتجاه التشريعي قد قيده المشرع بعد ذلك في القانون الجديد رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة فيما نص عليه بالمادة ١١ من أنه « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم والصادرة من لجان قيد المحامين وقبولهم يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي . . . » إذ رأى استثناء قرارات هيئة التوفيق والتحكيم من حكم المادة ١١ لأنه يدخل في تشكيل تلك الهيئة قضاة ولأن لقراراتها قوة الأحكام النهائية كما استثنى من حكمها قرارات لجان قيد المحامين وقبولهم باعتبار أن الموضوع مما يتصل بنظام المحاماة أمام المحاكم الوطنية^(٥). بل أن المشرع قد نص في قوانين خاصة على اعتبار بعض قرارات الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي نهائية لا تقبل أي طعن كما جعل بالنسبة للبعض الآخر طريق الطعن فيها إلى جهة قضاء عادية مما يدل إجمالاً على أن تلك القرارات بحسب طبيعتها قرارات قضائية وهي صادرة في خصومة ومستندة إلى وظيفة قضائية. وبما يؤكد الرأي الذي نقول به في معيار التفرقة بين العمل القضائي والعمل الإداري. وقبل أن نفصل القول في الأحوال المستثناة من حكم المادة ١١ من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر نلاحظ أن اللجان الإدارية ذات

(١) قضاء إداري ١١/١/١٩٤٩ بحاماة س ٣١ ص ١٢١٢ وإداري ٢٦/٥/١٩٤٩ بحاماة س ٣٢ ص ٩٣١ وقضاء إداري ٢٩/١٢/١٩٥٢ بحاماة س ٣٥ ص ١٤٨٥ .

(٢) قضاء إداري ٢٦/١٢/١٩٥٠ بحاماة س ٣٣ ص ١٠٠٩ .

(٣) اسكندرية الابتدائية ٣/٤/١٩٥٤ بحاماة س ٣٦ ص ١٣٩٠ ومواد ٤٦ و ٤٧ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة .

(٤) م ٦ ق ٩ لسنة ١٩٤٩ .

(٥) المذكرة الإيضاحية لقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة .

الاختصاص القضائي الأخرى التي تخضع للمادة ١١ لا تفرق وظيفتها بصفة عامة عن وظائف اللجان المستثناة من حيث تعلقها بوظيفة قضائية بل إن بعضاً منها قد عهد إليه الفصل في جرائم جنائية^(١).
ونرى من الأفيد كذلك استعراض بعض الأحكام الخاصة باللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي الخاصة للمادة ١١ سالفة الذكر :

أولاً : الأحوال المستثناة من المادة ١١ :

١١ - (١) قرارات هيئة التوفيق والتحكيم :

تنص المادة التاسعة من قانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمال على اختصاص لجنة التوفيق — التي يدخل في تشكيلها رئيس المحكمة الابتدائية أو أحد قضاتها — بتسوية المنازعة الجماعية بين العمال وأصحاب الأعمال حول العمل وشروطه وإثبات ما يتم الاتفاق بين الطرفين في محضر يكون له قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب المحكمة الابتدائية فإن تعذر تسوية النزاع على لجنة التوفيق أحالته إلى هيئة التحكيم المختصة — التي يدخل في تشكيلها إحدى دوائر محكمة الاستئناف مع عناصر إدارية أخرى — التي تصدر قرارها بأغلبية الآراء مسبباً ويكون نهائياً وله قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف^(٢). وكانت محكمة القضاء الإداري تعتبر القرارات الصادرة من لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم قرارات صادرة من لجان إدارية لها اختصاص قضائي فكانت تعمل حكم المادة ٩ من قانون مجلس الدولة القديم ، ولما استثنت المادة ١١ من قانون مجلس الدولة الجديد قرارات هيئة التحكيم ولجنة التوفيق من أحكامها صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ معدلاً لأحكام قانون التوفيق والتحكيم وقد تضمن تعديل المادة ١٦ أن قرار هيئة التحكيم يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وأن لكل من طرفي النزاع أن يطعن فيه أمام محكمة النقض في الأحوال المبينة بالمادة ٢٥ ع مرافعات أى في الأحوال التي يجوز فيها النقض ، وتتبع في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في قانون المرافعات بل أن المادة ١٦ مكرر (ب) من قانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بق ٨ سنة ١٩٥٧ تنص على أن يرفع ما يعرض في التنفيذ من إشكالات إلى هيئة التحكيم بوصفها قاضياً للأمور المستعجلة إذا كان المطلوب إجراءً وقتياً وتجري على هذه الإشكالات أحكام المواد من ٤٨٠ — ٤٨٣ مرافعات .

١٢ — وعلى ذلك فإن اختصاص هيئة التحكيم بعد اختصاصاً قضائياً وقراراتها بمثابة أحكام صادرة من محاكم الاستئناف وقابلة للطعن بالنقض وذلك لأنها تنصب على الفصل في « خصومة » وإن كانت جماعية بين طائفة العمال أو بعضهم وطائفة أصحاب العمل ولا يمنع من كون اختصاص هيئة التحكيم اختصاصاً قضائياً أن المشرع قد أجاز لها في المادة ١٦/١ أن تطبق العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة فضلاً عن تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها إذ أن

(١) راجع بند ٢١ من هذا البحث .

(٢) م ١٥ و ١٦ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

هدف المشرع من ذلك هو البعد عن تفسير هيئة التحكيم للنصوص بطريقة جامدة لا تتفق مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومبادئ العدالة كما أنه ليس في الرجوع إلى العرف فيما لا نص فيه ما يتنافى مع كون عمل هيئة التحكيم عملاً قضائياً^(١). وقد أحسن المشرع لذلك صنماً حين أخرج قرارات هيئة التوفيق والتحكيم من اختصاص محكمة القضاء الإداري.

١٣ — (٢) قرارات لجنة قبول المحامين وقيدهم وتأديبهم :

يمهد بقبول المحامين بالجدول العام وقيدهم إلى لجنة مشكلة من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام وثلاثة من المحامين القيديين أمام محكمة النقض يمينهم مجلس النقابة^(٢) فإذا رفض طلب القيد بعد سماع أقوال الطالب يطعن فيه أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية)^(٣) أما إذا صدر قرار الرفض دون سماع أقوال طالب القيد فإن له المعارضة فيه أمام لجنة القيد فإذا تأيد القرار أو لم يعارض فيه في اليعاد كان قابلاً للطعن فيه أمام محكمة النقض. وكذلك الحال بالنسبة لطلبات القيد بجدول الاستئناف والقضاء الإداري. أما القيد أمام المحاكم الابتدائية فنموط بفحص طلباته إلى لجنة مشكلة من رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية ورئيس النيابة ومحام. فإذا رفض الطلب في هذه الحالة جاز الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف^(٤).

أما تأديب المحامين فمن اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة واثنتين من مستشاري تلك المحكمة وعضوين من مجلس نقابة المحامين ويجوز المعارضة في قرارات المجلس أمامه إذا كانت غيائية كما يجوز الطعن فيه بالاستئناف أمام محكمة النقض^(٥) ويكون قرارها في الطعن نهائياً.

١٤ — وإذا كان النظر في قيد المحامين أو قبولهم ليس خصومة^(٦) إلا أن المشرع رأى أن يخرج قرارات لجنة القيد من نطاق المادة ١١ ق ١٦٥ سنة ١٩٥٥ لاتصال ذلك بنظام المحاماة وهو وثيق الصلة بالقضاء. ولكن اختصاص مجلس تأديب المحامين على العكس اختصاص قضائي لأنه يتضمن خصومة موضوعها الدعوى التأديبية التي قد ترفعها النيابة من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة إدارية أو مجلس النقابة^(٧). ويكون قرار مجلس التأديب لذلك قرار قضائي ومن ثم فلم ير المشرع حاجة إلى أن ينص عليه ضمن القرارات المستثناة

(١) راجع مقال الأستاذ يحيى مسعود رئيس محكمة استئناف القاهرة بمجلة المحاماة س ٣٤ ع ٣ ومقال الدكتور زكي بدوي بمجلة المحاماة س ٣٧ ع ٩.

(٢) م ٤ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة.

(٣) م ٤ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة.

(٤) م ١٢ و ١٥ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة.

(٥) م ٥٣ — ٦٧ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧.

(٦) قضاء إداري ١٢/٢٦/١٩٥٠ محاماة س ٣٣ ص ١٠٠٩.

(٧) م ٥٤ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧.

من أحكام المادة ١١ سالفه الذكر وكذلك فعل بالنسبة لقرار مجلس النقابة في تقدير أتعاب المحامي عند عدم الاتفاق كتابة عليها بين المحامي وموكله إذ أن اختصاص مجلس النقابة في هذه الحالة اختصاص قضائي خوله إياه القانون وجعل التظلم في أمر التقدير خلال خمسة عشر يوماً من إعلانه أمام المحكمة السككية أو الجزئية بحسب قيمة طلب التقدير على أن تنظر المحكمة التظلم في غرفة مشورة^(١).

١٥ — (٣) قرارات لجنة امتداد عقود الإيجار ولجنة منازعات الاستيلاء على الأراضي

وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي :

فقد نصت المادة الثانية من ق ٤٧٦ سنة ١٩٥٣ للمعدل بق ٣٤٢ سنة ١٩٥٦ و ق ٢٣ سنة ١٩٥٨ على أن قرارات لجنة منازعات امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي غير قابلة لأي طعن كما أنها قرارات وقتية لا تمنع من الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة بالفصل في موضوع النزاع من جديد مما يؤكد أن هذه القرارات التي تصدر من اللجنة المذكورة قرارات قضائية رغم أنها مشكلة من عناصر إدارية ومن أحد أعضاء النيابة إلا أن عملها مستند إلى وظيفة قضائية خولها إياها القانون هي الفصل في الخصومة الناشئة عن امتداد عقود الإيجار وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٥ وإن كان فصلها وقتياً لا يمنع من الالتجاء إلى القضاء للموضوعي المختص .

١٦ — وقرارات اللجنة القضائية المشكلة — وفقاً للمادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي للمضافة بق ٣٨١ سنة ١٩٥٦ — من عناصر قضائية وأخرى إدارية قرارات قضائية كذلك لأنها تصدر في المنازعات الخاصة بالاستيلاء على الأراضي الزراعية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وتوزيعها ، وهي قرارات نهائية لا تقبل الطعن فيها أمام القضاء الإداري بل لقد صرحت المادة ١٣ مكرر سالفه الذكر بأنها لجنة قضائية أراد بها الشارع أن يستبدلها بالمحاكم بل أوجب القانون ٣٨١ سنة ١٩٥٦ على المحاكم إحالة القضايا المطروحة عليها وقت صدوره والخاصة بتلك المنازعات إلى اللجنة القضائية المذكورة التي روعي في تشكيلها أن تكفل لدوى الشأن من الضمانات ماتكفله لهم جهات القضاء كما قصد بها سرعة البت في هذا النوع من المنازعات . ويخلص من ذلك أن قرارات اللجنة المذكورة قرارات قضائية وليست إدارية وبالتالي فلا تخضع لأحكام المادة ١١ ق ١٦٥ سنة ١٩٥٦ الخاص بمجلس الدولة^(٢) .

١٧ — (٤) قرارات لجنة تعويض الأضرار الزراعية :

وتنص المادة التاسعة من ق ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ على أن لوزير الزراعة أن يأمر بإتلاف النباتات المصابة بآفة زراعية غير معروف لها علاج ناجح وإعدامها على أن تدفع الوزارة للمالك حسب قيمتها عند التنفيذ على أن يقدر التعويض بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة من ثلاثة من موظفي

(١) م ٤٦ و ٤٧ ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ وراجع تعليق بمجلة المحاماة ص ٣٠ ص ١٠٢١ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون ٣٨١ سنة ١٩٥٦ .

الوزارة الفنيين يكون أحدهم رئيساً ومن عمدة الجهة أو من ينوب عنه ومن أحد كبار زراع المديرية التي تقع فيها النباتات . ويجوز لصاحب الشأن استئناف قرار اللجنة في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ويرفع الاستئناف إلى المحكمة الجزئية التي تقع النباتات في دائرة اختصاصها ويكون الحكم الصادر فيه نهائياً غير قابل لأي طعن^(١) . ومؤدى ذلك أن طبيعة ما تقوم به اللجنة المذكورة عمل قضائي مستند إلى وظيفة قضائية خولها القانون إياها وهي تقدير التعويض عن الضرر الناتج من الأمر بإتلاف الزراعة المصابة بآفة زراعية ويدل على ذلك أن التظلم من قرار اللجنة إنما يكون أمام جهة القضاء المادي على ما تقدم .

ثانياً : القرارات الخاضعة للمادة ١١ :

١٨ — (١) قرارات لجنة مخالفات الري ولجنة مخالفات مقاومة دودة القطن وري البرسيم : فقد تضمن القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ الخاص بالري والصرف عقوبات لمن يخالف أحكامه (٧٢م — ٧٥) إلا أنه قد جعل عند تعديله بالقانون ٢٩ سنة ١٩٥٦ وق ٣٨٥ سنة ١٩٥٦ اختصاص الفصل في هذه الجرائم إلى لجان إدارية مشكلة في المديرية والمحافظات روعي فيها أن تجمع بين العناصر الإدارية والفنية وذلك حتى تفصل هذه اللجان في المخالفات بالسرعة التي تكفل صيانة مرفق الري^(٢) . ولا مرأ في أن وظيفة اللجنة المذكورة في هذه الحالة هي وظيفة قضائية عهد بها المشرع إلى لجنة إدارية وأصبحت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر تلك الجرائم . وينبني على ذلك أن قراراتها في طبيعتها هي قرارات قضائية وكان الأجدر بالشارع أن يخرجها من حكم المادة ١١ كما فعل في القرارات السابقة أو أن يجعل سبيل التظلم من قرارات لجنة مخالفات الري إلى جهة القضاء المادي^(٣) . ولكن إزاء صراحة المادة ١١ (والمادة ٦ ق ٩ لسنة ١٩٤٩ المقابلة له) قضت محكمة القضاء الإداري باختصاصها بالطعون التي ترفع عن أحكام الغرامة التي تصدرها تلك اللجنة رغم أن اختصاصها جنائي بحث^(٤) . وبالمثل قضت المادة ١٢ مكرر ق ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ الخاص بالآفات الزراعية المعدلة بق ١٢٦ سنة ١٩٥٨ بأن « تختص بالفصل في المخالفات المتعلقة بالإهمال في مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد لجنة إدارية تشكل في كل مركز أو قسم » وتحكم اللجنة المذكورة على المخالفين بالغرامات المنصوص عليها في القانون ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ وقد حدا بالمشرع إلى هذا الاتجاه نفس الاعتبارات التي قصدها من تشكيل لجان مخالفات الري . ولا مرأ في أن طبيعة عمل لجنة مخالفات الإهمال في مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد عمل قضائي هو الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ سالف الذكر الخاصة بالإهمال في مقاومة الدودة أو وري البرسيم بعد الميعاد ، وكان الأجدر

(١) م ١٠ ق ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون ٢٩ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) راجع بند ٢١ من هذا البحث .

(٤) راجع قضاء إداري ١٩٥١/٣/٢٠ محاماة س ٣٣ ص ١٠٢٨ ونقض ١٩٥٢/٣/٢٥ محاماة س ٣٣ ص ١١١٠ وقضاء إداري ١٩٤٩/٣/٢٩ محاماة س ٣٢ ص ١٧٧ .

كذلك أن تخرج القرارات التي تصدرها لجنة المخالفات هذه من نطاق المادة ١١ أو أن يجعل طريق التظلم في قراراتها إلى جهة القضاء العادي لاختلاف طبيعتها عن طبيعة القرارات الإدارية ولا ينال من ذلك أن تكون اللجنة إدارية بحتة إذ أن المشرع من حقه أن يعهد بولاية القضاء إلى أية هيئة ولو لم تكن من رجال القضاء وذلك لاعتبارات عملية هامة أو ضرورات اقتضتها المصلحة العامة واسكن إزاء صراحة نص المادة ١١ فلا مناص من خضوع قرارات تلك اللجان الخاصة بمخالفات الري أو الإهمال في مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد للمادة المذكورة من حيث اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون التي ترفع عنها (١).

١٩ — (٢) قرارات لجنة الطعون ولجنة العمد والمشايخ :

تختص لجنة الطعون بالنظر في الطلبات الخاصة بالقيد في كشوف المرشحين للعمودية أو المشيخة والطعون التي تقدم فيمن قيد بالكشوف بغير وجه حق وتصدر قراراتها نهائية ويشترك في تشكيلها عنصر قضائي هو أحد أعضاء النيابة (٢). بينما تختص لجنة العمد والمشايخ بنظر المسائل الخاصة بالعمد والمشايخ وما يتعلق بهم (٣). إلا أنه في حالة تأديب العمد فلوزير الداخلية حق فصل العمدة بعد موافقة لجنة إدارية من بين أعضائها محام عام ورئيس إدارة الفتوى بمجلس الدولة. والقرار في هذه الحالة نهائي غير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية. أما قرارات لجنة العمد التأديبية فإن للوزير حق إلغائها أو خفضها واستئناف أي قرار أمام اللجنة الخاصة بتأديب العمد سالفة الذكر (٤).

ولا جدال في أن قرارات لجنة الطعون قرارات إدارية برغم دخول عنصر قضائي في تشكيلها ذلك لأن اشتراك أحد أعضاء النيابة — والنيابة من السلطة التنفيذية — قصد به إشاعة الاطمئنان لدى جمهور الطاعنين في كشوف الترشيح وتمكين اللجنة من فحص تلك الطعون من وجهة النظر القانونية فضلا عن ذلك فإن عمل لجنة الطعون لا يتضمن أية خصومة أو نزاع. فمهمتها هي تحقق توافر شروط الترشيح والقيد في الكشوف من عدمه. أما لجنة العمد والمشايخ فاختصاصها بالنسبة لمحاكمة العمد والمشايخ أمامها اختصاص قضائي متضمناً لخصومة إذ أنها تختص بالنظر في مجازاة العمدة أو الشيخ أو فصله بناء على طلب من المدير الذي يصدر قراراً بأحالة إلى لجنة العمد والمشايخ لمحاكمته (٥) كما تختص لجنة العمد والمشايخ بمحاكمتهم عما يقع منهم مخالفاً لأحكام القوانين واللوائح التي تنظر مخالفاتها أمام لجان إدارية مثل لجان الري ومخالفات دودة القطن وري البرسيم على ما تقدم. وتطبق لجنة العمد في هذه الحالة العقوبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة (٦). ولا شك أن الاختصاص الأخير جنائي بحت وهو مستند في ذلك إلى وظيفة قضائية وكان الأجدر بالشارع أن

(١) راجع بند ٢١ من هذا البحث .

(٢) م ٦٥٥ ق ١٠٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالعمد والمشايخ .

(٣) م ١٦ ق ١٠٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالعمد والمشايخ .

(٤) م ٣١ ق ١٠٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالعمد والمشايخ .

(٥) م ٢٩ ق ١٠٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالعمد والمشايخ .

(٦) م ٣٣ ق ١٠٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالعمد والمشايخ .

يجعل النظم من قرارات لجنة العمدة والشايف إلى جهة القضاء العادى بدلا من اخضاعها إلى المادة ١١ سالفة الذكر .

٢٠ - (٣) لجنة قيد الصحفيين وقبولهم :

وتختص لجنة القيد بجدول الصحفيين المشكلة من مستشار ورئيس نيابة ومدير الاستعلامات وعضوين من النقابة بالنظر في الطلبات الخاصة بالقيد في الجدول العام على أن تستأنف قراراتها في رفض القيد أو رفض التظلم من قرارها أمام لجنة عليا مشكلة من رئيس محكمة استئناف القاهرة ووكيل وزارة الإرشاد والنائب العام أو المحامى العام وتقيب الصحفيين وعضو من أعضاء النقابة (م ١٢ و ١٥ و ٢٨ ق ١٨٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين) .

ولا مرء في أن لجنة قيد الصحفيين وقبولهم لجنة إدارية وإن دخل في تكوينها بعض العناصر القضائية إلا أن طبيعة العمل الذى تختص به هو عمل إدارى لا خصومة فيه وبالتالي فقرارات تلك اللجنة قرارات إدارية بطبيعتها ومن ثم فيختص القضاء الإدارى بإلغائها أو تعديلها بالرغم من نص المادة ٢٨ من قانون نقابة الصحفيين . على أن قرارات اللجنة الإدارية العليا للقيد عن استئناف قرارات لجنة القيد بالجدول العام قرارات نهائية لأن المقصود بهذه النهائية تقييد السلطة الإدارية لا تقييد المحاكم بالنسبة لتلك القرارات (١) .

أما تأديب الصحفيين فمن اختصاص اللجنة الإدارية التى تختص بالنظر في طلبات قيد الصحفيين وقبولهم ولا جدال في أن المحاكم التأديبية — كما قدمنا بالنسبة للمحامين (٢) — تتضمن خصومة موضوعها الدعوى التأديبية التى قد ترفع بقرار من وزير الإرشاد القومى أو من مجلس نقابة الصحفيين وتستأنف قرارات اللجنة المذكورة أمام اللجنة الإدارية العليا المشكلة بالمادة ٢٨ سالفة الذكر وتكون قراراتها نهائية كذلك . بل إن للسلطة القائمة بالتحقيق في جريمة اقترافها الصحفي أن تطلب محاكمته أمام لجنة التأديب المشكلة بالمادة ١٢ ق ١٨٥ سنة ١٩٥٥ إذا رأت الاكتفاء بتوقيع عقوبة تأديبية بدلا من محاكمته جنائياً وفي هذه الحالة يحيل وزير الإرشاد القومى بقرار منه الصحفي إلى اللجنة المذكورة . وينبغى على كون وظيفة لجنة التأديب وظيفه قضائية (٣) أن تكون قراراتها بحسب المعيار الذى نأخذ به قرارات قضائية لا يختص القضاء الإدارى بإلغائها أو تعديلها مع وجود نص المادة ١١ سالف الذكر من قانون مجلس الدولة وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من قانون نقابة الصحفيين من أن قرارات لجنة التأديب العليا نهائية إذ أن نهائية هذه القرارات مع كونها قرارات قضائية بطبيعتها تخرج تلك القرارات من نطاق تطبيق المادة ١١ من قانون مجلس الدولة التى يسرى في نظرنا على القرارات الإدارية النهائية الصادرة من هيئات إدارية ذات اختصاص قضائى فحسب دون أن يمتد أثرها إلى القرارات القضائية النهائية الصادرة من تلك الهيئات .

(١) راجع القانون الإدارى للدكتور عثمان خليل ص ٦٠٤ .

(٢) راجع بشد ١٤ من هذا البحث .

(٣) راجع القرارات الإدارية للدكتور الطماوى ص ٥١٩ و ٥٢٠ وقارن قضاء إدارى ١٧/٦/١٩٥٣ مجلة

مجلس الدولة السنة السابعة ص ١٦٠٠ .

٢١ — نقر المادة ١١ من قانونه مجلس الدولة^(١) :

ويبين لنا من العرض المتقدم أن مع قيام المادة ١١ من قانون مجلس الدولة حاول المشرع في كثير من التشريعات الخاصة أن يقيد من نطاقها ؛ إما بجعل الطعن في قرارات الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي إلى جهة قضاء عادية وإما بالنص على نهائية قراراتها وعدم قبولها أي مطعن عليها ، ومما يدل على مجافاة نص المادة ١١ سالف الذكر بطبيعة القرارات القضائية والقرارات الإدارية ومما يقتضيه التضييق في مدى انطباق نص المادة ١١ فهو على ما قدمنا لا يضيق عن شمول القرارات التي لا مطعن عليها بنص القانون أو التي جعل الطعن فيها أمام جهة قضائية عادية فحسب^(٢) . بل هو يضيق كذلك عن قرارات اللجان القضائية التي عهد لها المشرع بوظيفة قضائية وعن القرارات القضائية بطبيعتها كقرارات المحاكم التأديبية للمحامين أو للصحفيين أو القرارات القضائية التي نص المشرع على نهائيتها ولو كانت قد صدرت من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي .

وإذا كان المشرع قد اضطر لأغراض خاصة إلى إسناد بعض وظائف القضاء وهي الفصل في نزاع أو خصومة إلى بعض اللجان الإدارية فإن ذلك ليس معناه تغيير طبيعة الوظيفة التي أسندت إليها وبالتالي طبيعة القرارات التي تصدرها فيها ومن هنا كان نص المادة ١١ بغياً لا محل للتوسع فيه بل إن المشرع بحسن صنعه لو أنه ألغى هذا النص — كما كان قانون مجلس الدولة القديم يفعل — تاركاً للفقهاء والقضاء تحديد طبيعة القرار القضائي والقرار الإداري .

* * *

وسنبين في المقال القادم إن شاء الله تكييف أعمال النيابة والضبطية القضائية بتطبيق المعيار الذي نأخذ به في التفرقة بين القرارات الإدارية والقرارات القضائية ومدى اختصاص القضاء بالنسبة لإلغائها أو وقف تنفيذها .

(يتبع)

(١) تارن القرارات الإدارية للدكتور الطماوي ص ١٤١ حيث ذهب إلى أن القضاء الإداري والمشرع في المادة ١١ قد اعتبرا الأعمال القضائية التي تصدر من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي بمثابة قرارات إدارية .

(٢) وقد قضت محكمة القضاء الإداري بأن « الأصل في قبول الطعن بالإلغاء ألا يوجد طعن مقابل مباشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن يتوافر للطاعن أمامها مزايا قضاء الإلغاء وضماناته وبشرط ألا يكون قضاء هذه الجهة قضاءً ولائياً لا يجد فيه صاحب الشك موتلاً حصيناً » (القضاء الإداري ١٩٥٣/٦/٢٣ محاماة ص ٣٥ من ١٨٨٨) .

مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة

للمدكتور محمد عبد الجواد

الأستاذ بالمعهد الإسلامي بباريس

- ٢ -

٢ - عقد العمل :

بالرغم من أن قوانين العمل تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل تنظيمًا دقيقاً في البلاد التي تقدمت فيها الصناعة وكونت نقابات العمال للمطالبة بحقوقهم ومراعاة مصالحهم إلا أن ذلك لا يمنع من أن نقرر أن نظرية الظروف الطارئة يمكن أن تطبق على عقد العمل سواء لمصلحة العامل أو لمصلحة رب العمل^(١) ، فالعامل يستطيع أن يطالب بتطبيق النظرية للمطالبة بزيادة أجره إذا ارتفعت الأسعار المعيشية ارتفاعاً باهظاً بحيث يصبح هذا الأجر المحدد في عقد العمل تافهاً بالنسبة لمطالب الحياة . كما أن رب العمل يستطيع المطالبة بتطبيق النظرية لتخفيض أجر العامل المحدد في العقد إذا انخفض مستوى الحياة ورخصت أسعار منتجاته بحيث أصبح استمرار العمل وأجور العمال مرتفعة ارتفاعاً فاحشاً لا يتناسب مع أثمان المنتجات أو الخدمات التي يؤدونها ويهدد رب العمل بخسارة فادحة . فيكون من المصلحة العامة سواء لرب العمل أو المال أن تخفض أجورهم إلى الحد المناسب ليستمر العمل بدلاً من غلق المصنع . ولكن هل يمكن أن يطبق نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على عقد العمل سواء لمصلحة العامل أو لمصلحة رب العمل ؟

قلنا إن المبدأ الذي يجب أن يحكم تطبيق هذه الفقرة على عقد من العقود لا يتوقف على طبيعة العقد ولا موضوعه — ولكن الذي يجب أن يحكم تطبيقها هو توافر الشروط التي نصت عليها أو عدم توافرها . فمضى توافرت الشروط الثلاثة المنصوص عليها في هذه الفقرة فيجب أن تطبق النظرية على العقد الذي أصبح التزام أحد عاقيه مرهقاً بحيث يهدده بخسارة فادحة . ونتيجة لذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة بعد انعقاد عقد العمل كحرب مثلاً أو ثورة أو انقلاب عسكري ولم يكن في الوسع توقعها عند انعقاده ، ونشأ عنها أن أجر العامل أصبح تافهاً بالنسبة لمطالب حياته فالحسارة الفادحة التي اشترطها القانون تتمثل هنا في عجز العامل عن سداد مطالب معيشتة وهي قوام حياته فيكون له والحالة هذه أن يطالب بتطبيق النظرية للحصول على زيادة أجره . ولرب العمل نفس الحق إذا ما حدث بعد انعقاد عقد العمل حادث تتوافر فيه الشروط كأزمة اقتصادية تنخفض معها الأسعار انخفاضاً فاحشاً وتتحقق خسارته الفادحة إذا ما استمر في الإنتاج أو العمل أياً كان وأجور عماله على ما كانت عليه قبل وقوع الحادث الطارئ .

(١) يراجع في ذلك Volrin صفحة ٢٤١ Stoyanovitch ص ١٩٧ .

٣ — عقد القرض :

قلنا إن نظرية الظروف الطارئة تنطبق على جميع أنواع العقود مادامت شروطها متوافرة وذلك فيما عدا العقود الاحتمالية وعقود المضاربات . وعقد القرض بطبيعته يدخل عنصر الزمن في تكوينه ويمكن أن تحدث حوادث استثنائية عامة في الفترة ما بين انعقاد العقد وتنفيذه فترتفع أو تنخفض قيمة النقود بشكل لم يكن متوقفاً عند انعقاد القرض ، وقد لوحظ في الحياة العملية أن الأزمات الاقتصادية هي الأوقات التي تنهار فيها قيمة النقود ، وتنهار تبعاً لذلك قيمة الديون ، وتحل الخسارة بالدائنين .

فهل يمكن للدائن أو للمدين إذا ما توافرت شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة أن يطالب بتطبيقها لحماية نفسه من آثار انهيار قيمة النقود أو ارتفاعها ارتفاعاً فاحشاً ؟

تنص المادة ١٣٤ مدني مصري والمادة ١٨٩٥ التي تقابلها في القانون المدني الفرنسي على أنه « إذا كان محل الالتزام نقوداً التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أي أثر » . والواقع أن النص الفرنسي منسجم مع القاعدة العامة التي تسود القانون المدني الفرنسي المنصوص عليها في المادة ١١٣٤ وهي أن العقد شريعة المتعاقدين . ولكن كيف يمكن التوفيق بين نص المادة ١٣٤ مدني مصري والنص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني مصري والخاص بتطبيق نظرية الظروف الطارئة ، والتي تقول « ويقع باطل كل اتفاق على خلاف ذلك » ؟

لقد تعرضت مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني الجديد لبحث حالي تقويم الدين بالنقود المصرية وتقويمه بالنقد الأجنبي . وحثمت في الحالة الأولى الدفع بالنقد المصري « دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها أي أثر في الوفاء » . أما في الحالة الثانية فقد أعطت للمدين « الخيار بين الوفاء بالعدد المذكور في العقد من النقد الأجنبي وبين الوفاء بنقود مصرية تحتسب على أساس سعر القطع في الزمان والمكان اللذين يتم الوفاء فيهما » وبعد ذلك قالت المذكرة إن هذه القواعد لا تتعلق بالنظام العام ، ويجوز الاتفاق على مخالفتها . إلا أنها عقت بعد ذلك بقولها « ويختلف الحكم إذا تقرر للعملة الورقية سعر إلزامي . . . » وذلك لأن القيمة الإسمية للنقد الورقي تصبح مفروضة بمقتضى نص قانوني آمر بمتنع الخروج عليه باتفاق المتعاقدين (مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الثاني صفحة ٢١٩ و ٢٢٠) .

ولذلك يمكن القول بأن قواعد النظام العام تحول أحياناً دون تطبيق نظرية الظروف الطارئة بالرغم من توافر شروطها . وهذا أمر متفق عليه في جميع بلاد العالم . فلا يمكن أن يسمح للقاضي أن يحكم بتطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقد القرض لأن تحديد سعر النقد أصبح أمراً متعلقاً بالنظام العام . وكل حكم يصدره القاضي بإسم الدولة متضمناً الاعتراف بانهيار قيمة النقد يعتبر اعترافاً من الدولة بإفلاسها ولو جزئياً على الأقل (Voirin المرجع السابق صفحة ١٧٤ وما بعدها) .

وبالجملة فليس للقاضي أن يمس قيمة النقد بطريق مباشر فهذا ميدان لا يطرقه إلا المشرع نفسه وقد حدث كثيراً أن صدرت قوانين في جميع البلاد بتخفيض قيمة الديون كقانون تسوية الديون العقارية رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ أو منع آجال الدفع .

٤ — عقد التأمين :

لا شك أن عقد التأمين عقد احتمالي محض في جملته . وهو أحد عقود الغرر نظم التي القانون المدني الجديد أحكامها . ولكن بعض عناصر هذا العقد احتمالية محض وبعضها غير احتمالي . ففي عقد التأمين على الحياة مثلاً تكون مدة حياة المؤمن عليه عنصراً احتمالياً محضاً من حيث الطول والقصر . وعلى ذلك يستبعد تطبيق نظرية الظروف الطارئة من هذا الميدان استبعاداً تاماً . ولكن بعض عناصر عقد التأمين غير احتمالية ويمكن أن تتأثر بتغير الظروف الاقتصادية وطروء الحوادث الاستثنائية العامة . فالأقساط التي يدفعها المؤمن عليه دورياً ومبلغ التأمين الذي تدفعه شركة التأمين للمؤمن أو لورثته عند نهاية مدة التأمين أو الوفاة ليس فيها شيء إطلاقاً من الاحتمال فهي مبالغ محددة القيمة في عقد التأمين . فهل يمكن في حالة ارتفاع سعر النقد أو انخفاضه بدرجة تجعل قيمة الأقساط أو قيمة مبلغ التأمين عند دفعه تافهاً بالنسبة للالتزام المقابل ، وأن تطالب شركة التأمين أو المؤمن عليه أو ورثته بتطبيق نظرية الظروف الطارئة ؟

يرى بعض الفقهاء أن ذلك ممكناً (راجع Stoyanovitch صفحة ٢٠٢) ولكننا لا نقر هذا الرأي لأننا أمام عقد محل الالتزام فيه مبلغ من النقود وهي الحالة التي نصت عليها المادة ١٣٤ مدني جديد ، وسبق أن قلنا إن قواعد النظام العام تمنع تطبيق نظرية الظروف الطارئة في هذه الحالة .

خاتمة :

وهكذا نرى أن نظرية الظروف الطارئة يمكن أن تطبق على عقد البيع وعقد العمل بينما لا يمكن أن تطبق على عقد القرض ولا عقد التأمين ، والخلاصة أن تطبيق هذه النظرية على عقد من العقود لا يتوقف على طبيعة العقد من حيث إنه عقد فوري أو دوري أو مستمر ولكنه يتوقف على وجود فترة من الزمن بين انعقاد العقد وتنفيذه بحيث يمكن أن تتأثر قيمة الالتزام بتغير الظروف الاقتصادية أو طروء الحوادث الاستثنائية العامة وذلك بشرط أن تتوافر شروط تطبيق النظرية التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد .

النظام العام في الأحوال الشخصية

في مصر

لأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

— ٢ —

تمهيد :

عرضنا في الجزء السابق من المقال لفكرة النظام العام المصري في الروابط الدولية التي نصت المادة ٢٨ من القانون المدني المصري على أنه يرد كقيد على تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير قواعد الإسناد المصرية بوجوب تطبيقه . ويكون من شأن توافر شروط إعمال هذا الدفع بالنظام العام ، أن تستبعد أحكام القانون الأجنبي من نطاق التطبيق بالقدر اللازم لتفادي التعارض الذي يثيره تطبيقه مع النظام العام .

وقلنا إن نطاق النظام العام ضيق في نظرنا نظراً لتعدد الشرائع الدينية التي يتكون منها القانون المصري للأحوال الشخصية ، فلا نرى اعتبار الشريعة الإسلامية وحدها ممثلة للنظام العام المصري إذ هي ليست الشريعة الوحيدة التي تنطبق على جميع المصريين بل غالبيتهم . والغالبية لا تكفي في بناء النظام العام بوصفه مجموعة لمبادئ متنوعة الصور والجوانب من قانونية وخلقية واجتماعية واقتصادية يقوم عليها نظام المجتمع بأسره . فمن اللازم أن تتوافر صفة الشمول والإحاطة للنظام العام .

غير أن ثمة قيود ترد على هذه النظرة ، هي كما قلنا ، أن يكون في تطبيق القانون الأجنبي مساس بحق مسلم أو ما يسمح بزواج المسلمة من غير مسلم . وذلك لأن للشريعة الإسلامية امتياز في نظامنا القانوني للأحوال الشخصية بوصفها الشريعة ذات الولاية العامة التي تنطبق حيث يقوم مانع يحول دون تطبيق أية شريعة أخرى ، ولأنها مصدر رسمي من مصادر القانون طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القانون المدني ، وأخيراً لأن الإسلام لا يزال دين الدولة الرسمي .

وقبل أن نعرض بصورة تفصيلية لمعنى النظام العام كقيد يرد على تطبيق الشريعة الخاصة في مصر ، تسكلم بصورة موجزة عن النظام العام في نطاق التنازع الداخلي بين القانون العام في الدولة والقوانين المحلية الأخرى .

٦ — النظام العام والقوانين غير الأجنبية :

الأصل أنه لا تجوز إثارة الدفع بالنظام العام لاستبعاد تطبيق قانون غير أجنبي . ولذا فلا مجال لإعمال هذا الدفع في التنازع الداخلي بين أقاليم الدولة *conflits inter-provinciaux* بحسبان أن القوانين المتنازعة في هذه الحالة تصدر عن سلطان واحد . وهذا هو ما قضت به محكمة النقض الفرنسية بمناسبة تنازع القوانين بين الازراس واللورين وفرنسا إذ قالت « وما دمتنا بصدد تنازع داخلي ، فإن القانون المحلي الذي يحكم حالة الطفل — إذ أصبح قانوناً فرنسياً — لا يكون ثمة محل لإعمال فكرة النظام العام في مواجهته ، والتي تمنع الهبات المتفق عليها لولد زنا فرنسي » (١) .

وبذلك يجب على القضاة أن ينظروا بشيء من سعة الأفق والتسامح إلى الشرائع المحلية إذا ما تضمنت ما يضاد الروح السائدة في القانون الأصلي للدولة . فالقاضي الفرنسي يرفض بإسم النظام العام تطبيق قانون أجنبي يسمح بتعدد الزوجات ، ولكنه قد يسمح بتطبيق بعض القوانين المحلية في الاتحاد الفرنسي والتي تقر هذا التعدد دون أن يسمح للنظام العام بالتدخل (٢) .

أما في الدول الاتحادية ، فعلى العكس من ذلك ، هناك مجال لإعمال الدفع بالنظام العام لأنه ما دامت كل ولاية هي صاحبة السيادة في وضع تشريعها ومستقلة بسياساتها التشريعية ، فإن هذا يستلزم الاعتراف بمكانة استبعاد قوانين الولايات الأخرى أعضاء الاتحاد من نطاق التطبيق إذا ما تعارضت مع سياساتها التشريعية ، وإنما يخفف من هذا الأثر الاشتراك القائم بين مجموع الولايات في تكوين السياسة التشريعية للاتحاد .

وكذلك فإن النظام العام لا يتدخل إلا في نطاق ضيق في التنازع بين قوانين المستعمرات بل لا يمكن أن يدفع به أمام محكمة فرنسية في إقليم أو مقاطعة فيما وراء البحار ، فالعرف أو القسانون المحلي المعمول به في بلد ما لا يمكن أن يقف النظام العام في مواجهة تطبيقه إذ أنه بقبوله قد أصبح قانوناً فرنسياً مطبقاً على فئة معينة من الفرنسيين (٣) .

ويأخذ القضاء الفرنسي بنفس الحكم بالنسبة للمنازعات التي تعرض على المحاكم الفرنسية للبلاد الواقعة تحت الحماية (٤) .

(١) نقض فرنسي ١٩٣٧/٦/٢٨ سيرى ٣٨٧/١/١٩٣٧ وبفس المعنى محكمة رباط ٩ مايو ١٩٥٠ دالوز ١٩٥٠ Sommaire ٦٩ — باتيفول طبعة ١٩٥٥ ص ٤١٩ نبذة ٣٦٢ .

(٢) باتيفول المرجع السابق ص ٣٠٦ نبذة ٢٦١ .

(٣) نيبوايه الطول جزء ٣ ص ٥٢٩ .

(٤) نقض ١٩٤٩/١٢/٧ دالوز ١٩٥٠/١٧٣ وموسوعة دالوز القسم المدني جزء ٣ تحت كلمة « نظام عام » ص ٦٧٦ نبذة رقم ١٠٠ .

٧ — تطبيق ما تقدم على النظام العام في مصر :

قلنا إن قانوننا المصري في الأحوال الشخصية يتكون من عدة شرائع دينية محدودة الولاية هي الشرائع الخاصة بالملل الأربعة عشر المنظمة بالقوانين العثمانية والمصرية ، وشريعة عامة متعددة هي الشريعة الإسلامية ، ومن شأن هذا التعدد — كما قلنا — أن يعكس على النظام العام في مصر صورة خاصة تجعله يتمثل في الشريعة الإسلامية بالقدر الذي يتحقق به ارتباطها مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المصري . فلا يتصور إذن أن يرقى كل نص في الشريعة الإسلامية إلى مرتبة النظام العام وإلا لكان ذلك حائلا دون تطبيق أية شريعة ملية الأمر الذي لم يقصده المشرع ، بل لأن كثيراً من أحكام الشريعة الإسلامية تحوى مسائل تفصيلية مختلف عليها بين أئمة المسلمين أنفسهم .

على أنه لو كانت ثمة قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية قد قننت في تشريع وضعي وأصبحت بذلك واجبة التطبيق بالنسبة لجميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، كان من اللازم تطبيقها لا على أنها ممثلة للنظام العام بل باعتبارها قاعدة قانونية ذات اختصاص تشريعي عادي وذلك لأن الشريعة المللية لم تكن محل تطبيق ابتداءً (١) .

ومن أمثلة ذلك ما تقضى به المادتان ٨٧٥ و ٩١٥ من القانون المدني من أنه يسرى على الميراث والوصية الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .

وكذلك فإن قواعد الأهلية والولاية على المال قد نظمت منذ سنة ١٩٢٥ بقانون مستقل قنن هذه المسائل بالنسبة لجميع المصريين على اختلاف دياناتهم ومللهم وطوائفهم .

أما الأحكام غير المتقنة من الشريعة الإسلامية فلا يعد منها متعلقاً بالنظام العام الإسلامي إلا تلك الأحكام العملية التي ثبتت بدليل قطعي الورود والدلالة (٢) . ذلك لأن الأساس الذي يبنى عليه تعلق الحكم بالنظام العام يختلف في التشريع الوضعي عنه في التشريع الإسلامي فبينما هو في الأول موضوع الحكم وكونه متعلقاً بمصلحة المجتمع كله ولهذا يختلف مدلول النظام العام باختلاف الأمكنة والبيئات وتطور الأزمنة . إذا هو في الثاني الدليل الذي دل على الحكم . فكل حكم دل عليه نص صريح قطعي الثبوت والدلالة يعد من النظام العام ولا تجوز مخالفته ولا يباح للأفراد أن يتفقوا على خلافه بأية صورة من الصور وذلك لأنه إذا ورد نص في القرآن ودل الشارع على المراد منه دلالة قاطعة ولم يترك لمجتهد أو قاض مجالاً للاجتهاد فيه فإن في هذا دلالة على أن الشارع قصد هذا الحكم بعينه من كل مكلف (٣) .

(١) قارن الأستاذ إهاب اسماعيل في مؤلفه شرح مبادئ الأحوال الشخصية طبعة ١٩٥٧ ص ٥٣ .

(٢) هذه الأحكام القطعية أو النصوص المفسرة كما اصطلاح الأصوليون على تسميتها يجب اتباعها والعمل بحكمها ولا يسوغ تأويلها لأن كل تأويل لها هو خروج عنها . قال الإمام الشافعي في رسالته الأصولية « كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، وعلى سبيل الحق فيه دلالة موجودة وإذا كان فيه حكم بعينه فعليه اتباعه . وإذا لم يكن فيه حكم بعينه فعليه طلب الدلالة على الحق فيه بالاجتهاد .

(٣) راجع بحث المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف في تفسير النصوص القانونية وتأويلها بمجلة القانون والاقتصاد السنة ١٨ عدد يونيو ص ١٨٦ وما بعدها .

ومثله الحكم الثابت بسنه متواترة وكذلك الحكم الثابت بإجماع المسلمين . فهل كل حكم من هذا القبيل يعد من النظام العام فيقيد من تطبيق سائر الشرائع الخاصة ؟

ذهب البعض إلى أنه لا وجه القول بذلك ، لأن هذه الأحكام ثابتة لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات ، بل تظل — بطبيعتها — كما هي إلى يوم الدين ، ولذا فإنه لا يمكن أن يتمثل فيها النظام العام وهو الفكرة الوضعية التي من أول خصائصها النسبية والتغير .

ونرى أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون بعض جوانب النظام العام ثابتة لا تتغير إذا كانت تتصل اتصالاً وثيقاً ببناء المجتمع فيما لا تغير فيه كدين الدولة الرسمي أو حرية الاعتقاد مثلاً — فالقول بعدم قبول الأحكام العملية التي نص عليها دليل قطعي في الشريعة الإسلامية بإطلاق ، لمجرد أنها أحكام ثابتة ، قول فيه الكثير من التجاوز .

على أننا لا نرى اعتبار كل حكم ثابت بدليل قطعي متعلقاً بالنظام العام بالمعنى المقصود في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ ، إذ يجب أن نفرق بين اعتبار الحكم متعلقاً بالنظام العام بالنسبة للمسلمين وبين أن يعد كذلك بالنسبة إلى غير المسلمين ليجب أن يتصل اتصالاً وثيقاً ببناء المجتمع .

على أنه لا يتصور إمكان حصر كل ما يتعلق بالنظام العام مقدماً ، بل لا مناص من ترك أمر تحديد ذلك لقاضي الموضوع الذي له في هذا المجال سلطة تقديرية واسعة الحدود وإن كان فيها يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن تحديد ما يتعلق بالنظام العام وما لا يتماق به مسألة قانون لا مسألة واقع . وهذه الرقابة خير ضمان لتوحيد الحلول في هذه المسألة الحيوية الهامة ما أمكن وحق لا يكون ثمة مجال لتغير معنى النظام العام باختلاف أنظار القضاة .

ومن الصور العملية التي عرضت على القضاء وانتهى فيها إلى عدم الأخذ بحكم الشريعة الخاصة فيها لمخالفته للنظام العام ، ما يلي :

أولاً — تنص المادة ٣٦ من كتاب الأحوال الشخصية على أن « المتوفى زوجها إذا لم يترك أولاداً وكان له شقيق أو أخ لأبيه عدت له زوجة شرعاً ولا تحل لغيره ما دام حياً إلا إذا تبرأ منها كنص المادة ٤٣ » . وتقضى هذه المادة الأخيرة بأن « تبرأ سلف الزوجة المتوفى زوجها عن غير عقب من الزوج بها منصوص على طريقته في سفر التثنية بالإصحاح ٢٥ » .

ومن نص الإصحاح يبين أن هذا الحكم يطبق « إذا سكن أخوة معاً ومات منهم واحد وليس له ابن » وأنه إذا قباها الأخ فإن أول ولد يولد ينسب إلى الأخ الميت لثلاثي اسمه من إسرائيل . وقيل تفسيراً لهذا النص إن الغرض منه إحياء ذكرى الأخ للمتوفى بتسمية الولد البكر من الزوجة بإسمه (١) .

وقد عرضت على محكمة القاهرة الابتدائية قضية طلب فيها إلى المحكمة تطبيق هذا المبدأ الذي

(١) قضاء الأحوال الشخصية للأستاذ أحمد صفوت ص ١١١ .

تمليه شريعة اليهود الربانيين . وقدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى ان هذه القاعدة تخالف مبدأ أساسيا من المبادئ المتعلقة بالنظام العام وهو مبدأ حرية الزواج وطلبت أساس رفض الدعوى لعدم إمكان تطبيق النص الوارد في شريعة اليهود الربانيين والذي يتضمن هذا المبدأ المخالف للنظام العام (١) .

وقد أخذت المحكمة بوجهة نظر النيابة ورفضت تطبيق النص المذكور ، وجاء في أسباب حكمها :

« وحيث إن المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى المحاكم الشرعية والمجالس المالية تقضى بأنه في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم » .

« وحيث إن مدار البحث ينحصر في : هل القضاء بشريعة الخصوم طبقاً للقاعدة السالفة الذكر وهم من طائفة اليهود الربانيين يتعارض مع النظام العام أم لا » .

« وحيث إن الزواج ما هو إلا عقد كباقي العقود (٢) من أركانه الرضاء ولا يتم إلا بعد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين فركن الزواج الإيجاب من طرف والقبول من الطرف الآخر » .

(١) جاء في مذكرة النيابة العامة التي كتبها الزميل الأستاذ إهاب اسماعيل في القضية رقم ١٠١٢ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية ما يلي :

« إن النص الوارد في كتاب حاي بن شمعون في المادة ٣٦ غريب . ولا جدال في أنه بصياغته المشار إليها آتفاً مخالف للنظام العام إذ يصطدم مع قاعدة مسلمة من بديهيات القانون والفقه والقضاء والعدل ، ألا وهي تلك التي توجب التراضي في كافة العقود وبخاصة ما كان منها ذو خطر كعقود الزواج ، فهي عقود من التي لا إيجاب فيها ولا إكراه ، وأن تخلف الرضاء فيها يفسدها ويبطلها ، ولا يعقل لذلك أن تصبح المرأة زوجة لأخ زوجها المتوفى بقوة القانون كما يذهب إلى ذلك النص الغريب المشار إليه آتفاً ، وإلا أهدرت آدميتها كما أن في صيرورتها زوجة لرجل هو شقيق لزوجها دون موافقتها أو رضائه جبراً له على زيجة قد لا يرغب فيها » .

« حقيقة أباح نص المادة ٤٣ من كتاب حاي بن شمعون للزوج أن يتنصل من زوجة أخيه فيبراً من زوجها منه ، إلا أن هذه الإباحة لا تنفي كون هذه القاعدة السابقة غير متسقة مع النظام العام الذي يوجب الرضاء في العقود وبخاصة عقد الزواج وذلك لأننا إذا نظرنا إلى النص من ناحية الزوجة التي قد لا ترغب في ذلك الزواج رغم رضاء الأخ — زوجها الراحل — وامتناعه عن التبرؤ منها لوجدناه يهدر رضاءها كما وأن الزواج حسب ذلك النص يتعقد فور الوفاة قبل صدور رضاء أخ الزوج وما رغبته التي يبدئها بعد ذلك للتبرؤ منها إلا شرط فاسخ لزيمة عقدت بدون رضاء وهذا أمر لا يقره النظام العام » .

« من أجل هذا كان نظام الزواج بالصيغة السالفة الذكر غير جدير بالالتفات إليه ولا التعويل عليه لقيامه بدون اشتراط تراضي الطرفين تراضياً سابقاً على انعقاد العقد الأمر الذي يعتبر معه هذا النص ضد النظام العام » .

(٢) ولا نوافق المحكمة على هذا التعبير إذ أن الزواج ليس مطلق عقد ، بل هو نظام قانوني . على أن الرضاء فيه مشروط لإمكان دخول الزوجين في مركز الأزواج وخضوعهما لأحكامه ، وبغير هذا الرضاء أو بوقوعه باطلاً لا يمكن أن يندرج الطرفان تحت نظام الأزواج .

« وحيث إن شريعة طرفي الخصوم تعتبر أرملة أخ المتوفى كزوجة لشقيق المتوفى بمجرد وفاة الشقيق ورتبت لهم حقوقاً كالزوجة تماماً بفرض نفقة لها على شقيق زوجها كل ذلك دون توقف على رضا الطرفين إلا أنه قد قال إن الشقيق يمكنه أن يتخلص من هذا الزواج بإعطاء أرملة أخيه «الحاليصاء» وهي أشبه بالطلاق لكي ينهى هذه العلاقة، ولكن الحال بالعكس بالنسبة لأرملة المتوفى فإنها لا يمكنها التخلص من الزواج إذا رغبت عنه في حالة قبول الشقيق للزواج مما يعدم الرضا من جانب الزوجة ويجعل الإرادتين غير متطابقتين. الأمر الذي ترى معه المحكمة أن الأساس الذي بنيت عليه قاعدة الزواج متعارض مع قاعدة من النظام العام هي الرضا الواجب توافره من الطرفين لانقضاء كافة العقود وهو في عقد الزواج الذي يجمع بين آدميين ألزم لهذا العقد من عظيم الأثر والشأن ويتعين لذلك عدم الأخذ بقاعدة ارضاء الأرملة لأخ زوجها لتعارضها مع النظام العام » .

وظاهر أن المحكمة في هذه القضية جعلت من قاعدة الرضائية في الزواج مبدأ أساسياً يقوم عليه بناء الأسرة في المجتمع ويتملق بالنظام العام، مما يجدر معه استبعاد كل نص في أية شريعة خاصة يتعارض مع هذا المبدأ. ونعتقد أن بناء الحكم سليم من هذه الناحية .

ثانياً — طلاق المسيحية التي يسلم زوجها :

تنص المادة ٥١ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الذي وضعه المجلس الملي لهذه الطائفة سنة ١٩٣٨ على أنه « إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي وانقطع الأمل في رجوعه إليه جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر^(١) » .

وعلى أساس هذا النص رفعت دعاوى من الزوجة المسيحية التي يسلم زوجها بطلب الطلاق منه على أساس إسلامه .

وقد امتنعت المحاكم عن تطبيق هذا النص وقيل سندا لذلك إن المسيحي الذي يسلم، له الحق في الاحتفاظ بزوجه رغم إسلامه طالما أنه من أهل الكتاب وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لأن الطلاق في هذه الحالة يمس حقاً من حقوق الزوج المسلم فلا يصح القضاء به نزولاً على مقتضيات النظام العام في مصر .

ويرى البعض الآخر أن هذا النص لا يصح تطبيقه لأن الشريعة الإسلامية تنطبق على العلاقة أصلياً لوجود طرف مسلم فيها ولعدم اتحاد الطرفين ديانة . ومن ثم لا تكون بحاجة إلى إعمال فكرة النظام العام في هذا المجال^(٢)، ويرون نفس الرأي في حالة إسلام الزوجة وبقاء زوجها على دينه إذ يقضى بالتفريق بينهما في هذه الحالة تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تسرى على النزاع في هذه الحالة سرياً عادياً بحكم اختلاف الطرفين ديانة .

(١) بنفس المعنى نصت للمادة ٤٢ من قانون الأرمن الأرثوذكس إذ جاء بها « يجوز لأي من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا ارتد الزوج الآخر عن دينه » .

(٢) الأستاذ إهاب اسماعيل مؤلفه المرجع السابق ص ٦٤ .

ثالثاً — الحرمان من الزواج :

تنص المادة ٦٩ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الذى أقره المجلس الملى العام سنة ١٩٣٨ على أنه « يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر إلا إذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج » .

ويبين من هذا النص أنه يجوز الحكم بحرمان أحد الزوجين من الزواج بعد الحكم بتطليقه . ولعل هذا المنع مبرر في ذهن واضع النص بأن الزوج الذى يقضى بحرمانه من الزواج يكون قد أخطأ خطأ فاحشاً مع زوجه الآخر ، فيرى إنزال عقوبة به فيمنع من الزواج مرة ثانية بعد الحكم بتطليقه .

ومهما قيل في تبرير هذا النص ، فإنه يتضمن مصادرة لحرية من الحريات الأساسية في المجتمع وهي حرية الزواج وتكوين أسرة جديدة والتي كفها الدستور بنص صريح . لذلك فإن هذا النص يخالف النظام العام ويتمين لذلك استبعاد تطبيقه ورفض طاب أحد الزوجين حرمان زوجه الآخر من الزواج .

رابعاً — عدم اعتداد المصلحة المسيحية :

تستلزم الشريعة الإسلامية اعتداد المصلحة مدة معينة تجنباً لاختلاط الأنساب . وقد نصت على ذلك بعض الشرائع الخاصة إلا الشريعة الكاثوليكية . ولذلك يجب تطبيق أحكام العدة في الشريعة الإسلامية على الكاثوليك لتعلقها بالنظام العام (١) .

(١) من نفس رأى دكتور جميل الشرقاوى في مذكراته المطبوعة في الأحوال الشخصية لغير المسلمين طبعة ١٩٥٨ ص ٢١ — ولنا هنا أن نقسأل عن حكم ما تقضى به الشريعة الإسلامية من أن الذمية تحت الذى لا عدة لها . وبدهى أن الشريعة الإسلامية لا تنطبق على غير المسلمين إلا عند اختلافهم طائفة أو ملة ، فهل يطبق هذا الحكم أو يعتبر مخالفاً للنظام العام في مصر فلا يطبق ؟

من الخطأ الشائع القول بأن المقرر وفقاً لأرجح الآراء في المذهب الحنفى أنه لا يجب العدة في طلاق الذمي للذمية تأسيساً على أن العدة إما أن يجب حقاً للشرع والذمية غير محاطة بأحكام الشرع في ذلك ، وإما أن يجب حقاً للمطلق وهو لا يقول بها ولا يدين بذلك (استئناف مستعجل ١٩٥٨/١١/٢٤ القضية رقم ١٥٦٠ سنة ١٩٥٨ من مصر ومنشور بهذا العدد ص ٢٩٧) . نقول إنه من الخطأ القول بذلك لأن المذهب الحنفى بوصفه مذهباً إسلامياً لا يتصور أن يتضمن أحكاماً خاصة بالنميين بل هو في حقيقة الأمر يتضمن على قول الإمام تركهم وما يدينون أى يحيل إلى ما يعتقدونه فيما لا مساس فيه بحق مسلم ، وعلى ذلك فزيجاتهم من وجوه كثيرة صحيحة في نظر الإمام طالما استوفت شروط صحتها عندهم ولو كانت فاسدة في نظر المسلمين أو حتى باطلة من وجوه كالزواج بلا شهود والزواج بالمحارم والجمع بين الأختين وتزوج الرجل بخمس نساء في عقد واحد ، وذلك على خلاف رأى أبو يوسف ومحمد الذى عليه الفتوى في المذهب في خصوص هذه المسألة .

ويرى الإمام أنه يعطى حكم الصحة في الإسلام زواج الرجل بامرأة قبل انقضاء عدتها من فرقة زوج غير مسلم ، لأن تخلف شرط انقضاء العدة لا يترتب عليه إبطال حق للغير ما دام الزوج الأول لا يدين هو وأهل ملته بهذا الشرط ، ولأن تخلفه لا ينافي الزوجية في حالة البقاء والاستمرار فإن المرأة قد يجب عليها العدة وهي زوجة بمقد صحيح . ويجب

خامساً — عدم جواز إثبات نسب مسلم لغير مسلم :

ويرد على تطبيق الشريعة الخاصة استثناء يقضى به النظام العام يتعلق بعدم جواز إثبات نسب مسلم لغير مسلم تطبيقاً للقاعدة المجمع عليها « لا ولاية لغير مسلم على مسلم » ولقول النبي عليه الصلاة والسلام « الولد يتبع خير الأبوين ديناً » .

وعلى ذلك فإذا أقر غير مسلم ببنوة صغير مسلم لأنه رزق له من علاقة غير شرعية مع امرأة مسلمة ، فإن النسب لا يثبت بهذا الإقرار ولو صادفته المرأة . وكذلك الحال لو أقامت هذه المرأة المسلمة دعوى إثبات نسب ضد الوالد غير المسلم .

وقد عرضت على محكمة القاهرة الابتدائية قضية تلخص وقائهما في أن سيدة أقامت الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٥٧ كلى أحوال شخصية قالت في صحتها إنها تزوجت من المدعى عليه بكنيصة ماري جرجس بطرة وأنها كانت قد أنجبت منه ثلاثة أولاد قبل الزواج المذكور وطلبت الحكم بثبوت بنوتهم للمدعى عليه شرعاً تطبيقاً للمادة ٩٢ من قانون الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس والتي تقضى بأن « الأولاد المولودين قبل الزواج يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم وإقرارها أمام الكاهن المختص ببنوتهم » . ولما كانا قد أفرا ببنوتهم أمام الكاهن الذي باشر عقد الزواج بوثيقة رسمية منفردة ، فهي تطلب الحكم لها بطلباتها المذكورة .

وبالجلسة التي حددت لنظر القضية حضر الطرفان وأقر المدعى عليه بالوقائع التي جاءت بصحيفة الدعوى وأضاف إليها أن زوجته كانت مسلمة وأنه كان قد عاشها قبل الزواج لفترة طويلة وأنجب منها الأولاد المذكورين ثم تزوجها بعد أن دخلت في الدين المسيحي . ولم يعترض على إثبات نسب الأولاد إليه .

وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الدعوى استناداً إلى أن اعتناق المدعية للدين المسيحي وهي مسلمة يعتبر إرتداداً عن الإسلام فلا تعد بذلك مسيحية متحدة الملة والطائفة مع زوجها مما يبرر تطبيق الشريعة الخاصة ، بل مرتدة يقع زواجها بالتالى باطلاً . ومتى تقرر بطلان الزواج كان طلب إثبات النسب موضوع الدعوى غير قائم على أساس من القانون .

== على زوجها تجنب مخالطتها ما دامت هذه العدة قائمة ، وذلك إذا خالطها غير الزوج بشبهة . ومتى كانت العدة لا تنافي الزوجية ولو من بعض الوجوه فلا يكون عدمها شرطاً لازماً لصحة زواج غير المسلمين . (مؤلف الدكتور عبد الرحمن ناج في أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٥٥ ص ١٨٦) .

ومن هذا يبين أن العدة واجبة والزواج قبل انقضاءها يقع باطلاً إذا كانت شريعة غير المسلم توجبها ، لأنه حيثئذ يدين بها غير المسلم فوجب اعتبارها حقاً له . هذا طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . على أننا نرى أن حكمة تقرير فترة العدة تتعلق بالنظام العام ، ولذا وجب الامتناع عن تطبيق الشريعة الخاصة إذا كانت لا توجب العدة ، لمخالفة ذلك للنظام العام المصري ، ولو أن الشريعة الإسلامية تسمح بذلك التطبيق .

وظاهر أننا لا نقول بتقييد حكم الشريعة الإسلامية نزولاً على حكم النظام العام بل يرد التقييد على حكم الشريعة الخاصة وإن كان ذلك يخالف رأياً سائداً في الشريعة الإسلامية

غير أن المحكمة لم تأخذ برأى النيابة بل قضت بإجابة المدعية إلى طلبها وقالت في أسباب حكمها الصادر بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ما يلي :

« وحيث إنه لما كان المدعى عليه قد أقر كما هو ثابت من محضر الجلسة المؤرخ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بثبوت نسب أولاده آنفى الذكر اليه ، وكان الإقرار بالبنوة ليس فيه تحميل للنسب على الغير لأنه يثبت أولاً في حق المقر وإن كان يسرى منه إلى غيره فمن ثم يتعين القضاء بثبوت نسب الأولاد إلى والدهم المدعى عليه ولا محل والحالة هذه إلى ما أثارته النيابة حول عقد زواج المدعية بالمدعى عليه » .

وقد استأنفت النيابة هذا الحكم لأن المحكمة فيه قد جانبت الصواب لما يلي :

١ — خلطت المحكمة بين مسألتين منفصلتين هما الإقرار بالبنوة *reconnaissance volontaire* وطلب إثبات النسب أو البنوة *la recherche judiciaire* إذ أنه لما كانت الدعوى قد رفعت بطلب إثبات البنوة على أساس تصحيح النسب بالزواج اللاحق *légitimation* فلا يجوز للمحكمة أن تستند في إثبات النسب إلى إقرار المدعى عليه بأبوة للأولاد أو عدم اعتراضه على طلبات المدعية بإثبات نسبهم إليه . وآية ذلك أن شريعة الأقباط الأرثوذكس نفسها تفرق في الحكم بين الأمرين . فالمادة ٩٢ التى تتمسك بها المدعية وتستند إليها في دعواها تتكلم عن تصحيح النسب بالزواج اللاحق ويشترط في هذه الحالة بداهة أن يكون الزواج صحيحاً غير مشوب بأي عيب . أما الإقرار بالنسب وهو الذى بنت المحكمة حكمها على أساسه فقد تكلمت عنه المادة ٩٥ بقولها : « إذا أقر الرشيد العاقل ببنوة مجهولة النسب وكان في سن بحيث يولد مثله لمثله يثبت نسبه منه وتلزمه نفقته وتربيته » .

٢ — إن الزواج بين طرفي الدعوى باطل لحصوله بين مرتدة ومسيحي^(١) . وقد اتفقت كلمة

(١) قضت محكمة القاهرة الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين ومختلني الملة أو الطائفة بهذا المعنى إذ قالت « زواج المرتدة يقطع مطلقاً شرعاً (ابن عابدين جزء ثان ص ٤٠٧) إذ جاء به ما نصه « ولا يصح أن ينكح مرتد أو مرتدة أحد من الناس مطلقاً » الحكم صدر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٧ في القضية ٤٠٤ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية ومنشور بالمرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين للأستاذ صالح حنفى الجزء الثانى طبعة ١٩٥٨ ص ٩٣ رقم ٨٧ . ويراجع أيضاً حكم القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٣ في القضية رقم ٥٤٠ سنة ١٩٥٧ الذى قالت فيه « إذا عقد الزوج وكان مسلماً ثم رجع عن الدين الإسلامى بعد ذلك واعتبر بذلك مرتداً فتجرى عليه أحكام الردة في الشريعة الإسلامية ، ومن مؤداها الفسخ العاجل لعقد زواجه بلا قضاء للطلاق الصادر منه لأنه صدر في وقت لا يملك صاحبه فيه إصداره ، وبذلك يكون طلب الزوجة للطلاق في محله وكذا الحكم لها بمنع تعرض الزوج لها في أمور الزوجية ويتعين لذلك الحكم لها بذلك من تاريخ ارتداده (المرجع للأستاذ صالح حنفى ص ٩٢ رقم ٨٢) وفي معنى انعدام ولاية غير المسلم على المسلم قضت محكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٦ في القضية رقم ٤٦٣ سنة ١٩٥٦ كلى بأنه « إذا أسلمت الزوجة غير المسلمة بعد إنجابها لصغيرين وبقي الزوج على دينه فإن الولدين يتبعان خير الأبوين ديناً وبذلك يتبعان الأم في دينها لأن خير الديانات الإسلام . ومنى تبين أن الوالد غير مسلم فإن ولايته على ولديه الصغيرين تزول إذ لا ولاية لغير المسلم على المسلم . ولو اختار هذه الولاية بعد باوغه لأن مرد الولاية ليست رضا الولد وإنما أصول الفقه » المرجع السابق ص ٩٣ رقم ٨٦ . =

الفقهاء المسلمين على عدم جواز تزوج المرتدة من مسلم أو كتابي . وفي هذا جاء بكتاب فتح القدير جزء ٢ الطبعة الأولى ميري سنة ١٣١٥ هـ ص ٥٠٥ أنه « لا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ، أما المسلمة فظاهر لأنها لا تكون تحت كافر وأما الكافرة فلا أنه مقتول معنى . وكذا المرتدة لا تزوج أصلاً لأنها محبوسة للمنع ومناط المنع مطلقاً عدم انتظام مقاصد النكاح وهو لم يشرع إلا لها فكان أحق بالمنع من منع تزوج المرأة عبدها » .

ومنع المرتد من الزواج وأصله مستمد من قوله تعالى : « ومن يرتد منكم عن دينه فيموت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا وفي الآخرة » ، قاعدة تتعلق بالنظام العام في مصر فتعتبر قيداً على تطبيق الشريعة الخاصة .

٣ — وبقطع النظر عن عدم قيام الزواج الذي على أساسه تطلب المدعية الحكم بإثبات نسب أولادها إلى المدعى عليه ، فإن الحكم بإثبات النسب يتعارض صراحة مع النظام العام من ناحية أخرى هي أن الثابت أن الأولاد الثلاثة رزقوا للمدعية وهي مسلمة أى قبل ارتدادها عن الإسلام ، ومن ثم يكونوا مسلمين لا يؤثر على إسلامهم الردة اللاحقة لوالدتهم . ولا يجوز والحالة هذه الحكم بإثبات نسبهم لغير مسلم لمخالفة ذلك للقاعدتين المتعلقتين بالنظام العام وهي أن « الولد يتبع خير الأبوين ديناً » وأنه « لا ولاية لغير مسلم على مسلم » .

هذا ولم تصدر محكمة الاستئناف — على ما نعلم — حكمها بعد .

٨ — خلاصة :

والذي نخلص إليه هو أنه يجب إعمال النظام العام في نطاق التنازع الداخلي بين الشرائع المصرية في حدود ضيقة ، فلا تجرى الدفع به إلا إذا كان في تطبيق الشريعة الخاصة ما يعمس أساساً مباشراً عميقاً شعور أفراد المجتمع المصرى بأسره دون الاكتفاء بما يعمس شعور المسلمين فحسب ولو أنهم غالبية سكان الإقليم المصرى .

وبهذا لا تكون دعائم النظام العام في مصر مستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية وحدها .

= وراجع كذلك مؤلف الدكتور عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر السابق في أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٥٥ ص ١٨٢ وكذلك قضت محكمة استئناف المنصورة دائرة الزقازيق بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٨ بأن « النصوص الشرعية مجمعة على أن المرتدة لا دين لها وأن عقد زواجها باطل لا يترتب عليه أى أثر من آثار الزوجية ويجب عليها أن تفرق عن زوجها وإلا فرق بينهما القاضى . (الحكم منشور بمرجع الأستاذ صالح حنفى ص ٨٣ رقم ٦٩) .

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		١ - قضاء محكمة النقض الجنائية
٨٤	٦ يناير ١٩٥٨	حكم . بياناته . خطأ الحكم في المادة المنطبقة . إنتهاؤه إلى النتيجة الصحيحة . لاعيب .
٨٥	٧ » »	دفاع . تحقيق . خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٦	» » »	١ - رشوة . نقض « الصلحة في الطعن » . إنعدام مصلحة التهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه . م ١٠٣ ا ج .
		٢ - رشوة . وجوب اختصاص المرتضى بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم .
٨٧	١٣ » »	محكمة الموضوع . دفع . حكم « تسبيب كاف » . الدفع بشيوع التهمة . عدم استلزامه رداً خاصاً من المحكمة .
٨٨	» » »	حكم . بياناته . إشارة الحكم إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها وإلى اطلاعها على تلك المواد . كفاية ذلك في بيان نصوص القانون الذي طبقته المحكمة .
٨٩	» » »	متشردون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه . القضاء ببراءة المتهم استناداً إلى أن الجريمة المتخذة أساساً للمود جريمة بسيطة لا تدل على خطر التهم . صحيح .
٩٠	١٤ » »	حكم . بياناته . عقوبة . ظروف مخففة . إزال المحكمة حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة اليها . لاعيب .
٩١	» » »	١ - اشتراك . الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
		٢ - اشتراك . قبض بدون وجه حق . حكم « تسبيب معيب » . استناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية القبض على المجنى عليه وتمذيه إلى وساطته في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية . قصور .
٩٢	» » »	قتل عمد . حكم « تسبيب كاف » . عدم تحدث الحكم

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٣	٢٠ يناير ١٩٥٨	عن طريقة القتل مادام قد ثبت وقوع القتل . لا عيب . إجراءات . شفوية المرافعة . إصرار المتهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة بهذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم . خطأ .
٩٤	» » »	دعوى مدنية . تعويض . متى ينتقل التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير ؟ م ٢٢٢ مدني .
٩٥	» » »	تفتيش . اقتياد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بأن ما معه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح .
٩٦	» » »	استئناف . ميعاده . وجود مانع قهري حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة . عدم سريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه أو علمه رسمياً بصدور الحكم .
٩٧	» » »	اختلاس أشياء محجوزة . حجز إداري . متى ينعقد ؟
٩٨	» » »	١ - نقض « أسباب جديدة » اعتراض المتهم على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٩	» » »	٢ - شيك . حمل الشيك تاريخاً واحداً . عدم قبول ادعاء المتهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .
٩٩	» » »	إجراءات . شفوية المرافعة . تأسيس المحكمة بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أي شاهد في الدعوى . بطلان الحكم .
١٠٠	» » »	١ - سرقة . شروع . صورة واقعة يتوافر فيها الشروع في السرقة .
		٢ - سرقة . إجراءات . تسليم المسروقات للمجنى عليه بعد معاينتها وقبل الحكم في الدعوى . لا عيب .

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠١	٢٢٨	٢٠ يناير ١٩٥٨
١٠٢	٢٢٩	» » »
١٠٣	٢٢٩	٢١ » »
١٠٤	٢٢٩	» » »
١٠٥	٢٣٠	» » »
١٠٦	٢٣٠	» » »
١٠٧	٢٣٠	٢٧ » »
١٠٨	٢٣١	» » »

٣ — تحقيق . معاينة . استناد الحكم الى المعاينة التي أجريت في التحقيق في غيبة المتهم . لاعيب .

اثبات . خير . دفاع . رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الجير لأسباب تبرره . لا إخلال بحق الدفاع .

نقض . إجراءاته . من له حق الطعن . غرفة الانهمام . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الانهمام بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن .

قتل عمد . نية القتل . استعمال سلاح نارى وإلحاق إصابات متعددة بموضع خطرة من جسم المجنى عليه . عدم إفادته حتما قصد ازهاق الروح .

نقض . إجراءاته . ميعاد الطعن . صدور الحكم على المتهم باعتبار معارضته كأن لم تكن وهو مقيد الحرية . عدم انتفاع ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بصدور ذلك الحكم .

١ — تلبس . صورة واقعة يتوفر فيها التلبس . م . ٣٠ أ ج .

٢ — تفتيش . ضبطية قضائية . وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . اعتبار التفتيش صحيحاً ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة الى المتهم . م ٤ ٣ أ ج .

نقض . إجراءاته . ميعاد الطعن . اعتبار المدوان الثلاثى على بورسعيد من حالات القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها .

دفاع . طلب المعاينة . حكم « تسبب معيب » . طلب المتهم من المحكمة اجراء معاينة لتحقيق من حالة الضوء بنفسها . عدم ردها على هذا الطلب . قصور .

نقض . أسباب جديدة . بطلان . تكليف المتهم بالحضور

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٩	٢٣١	٢٧ يناير ١٩٥٨
١١٠	٢٣١	» » »
١١١	٢٣١	» » »
١١٢	٢٣٢	» » »
١١٣	٢٣٣	٣ أبريل ١٩٥٨
١١٤	٢٣٦	» » »

أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

تفتيش . بطلانه . عدم وقوع التفتيش على المتهم أو منزله . دفعه يطلان التفتيش . غير جائز .

تحقيق . إجراءات . استدعاء النيابة الشاهد لسماع أقواله بناء على طلب المتهم . اعتذاره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا عيب .

وقاع . متى تتوافر جريمة الوقاع ؟ م ١/٢٦٧ ع .

مجرمون أحداث . سلطة المحكمة في التحقيق عن حالة المتهم الصغير الاجتماعية . م ٣٤٧ ج ١ .

٢ — قضاء محكمة النقض المدنية

١ — صورية . عقد . عيوب الرضا . تواطؤ . اختلاف الطعن على العقود بالصورية عن مجرد الطعن بالتواطؤ .

٢ — تسجيل . بيع « تراحم المشترين » . إثباتات « إقرار » . انتقال الملكية إلى المشتري الذي سجل عقده بالتسجيل ولو ثبت علمه بالتصرف السابق الذي لم يسجل ووقع كشاهد على العقد السابق .

٣ — نقض « الخصوم في الطعن » . دعوى « دعوى الضمان » . قيام المدعى برفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلبه الحكم في مواجهة ضامن أدخله بتثبيت ملكيته إلى أطيان متنازع عليها وصدور الحكم ضد المدعى عليه . حق المدعى عليه عند الطعن في الحكم في اختصام المدعى دون الضامن .

١ — موظفون . جيش . استبعاد . إحالة الضابط إلى الاستبعاد لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية وإعادة إلى الخدمة العاملة وترقيته . أمر جوازي . الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ .

المدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ — موظفون . جيش . استبداع . عيوب الرضا . إكراه . إختصاص لجنة ضباط الجيش باقتراح عدم ترقية ضابط في الاستبداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته الخدمة العاملة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح . لا إكراه . مرسوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ .
١١٥	٢٣٩	٣ أبريل ١٩٥٨
		٣ — موظفون . جيش . استبداع . عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة الطبية وهي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبداع . ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائياً وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعوناً عليه من جانب الممول وحده .
١١٦	٢٤١	١٠ » »
		١ — جمعيات . طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة فيها وجمعيتها العامة باتباع نصوص لائحتها فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش .
		٢ — جمعيات . طوائف . عقد « تفسيره » . تفسير المادتين ١٤ و ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .
		٣ — جمعيات . طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .
		٤ — نقض « سبب جديد » . جمعيات . طوائف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ما ورد بالمادة ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية من تخويل مجلس الإدارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش .
١١٧	٢٤٣	» » »
		عقد « ركن الرضا » . إيجاب . يسع . التزام الموجب بالبقاء على إيجابه مدة معينة . عدم جواز العدول عن هذا الإيجاب أو

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٨	٢٤٧	١٠ أبريل ١٩٥٨
١١٩	٢٤٩	» » »
١٢٠	٢٥٣	١٠ نوفمبر ١٩٥٦
١٢١	٢٥٣	» » »

تعديله إلا في الفترة السابقة على وصوله إلى علم من وجه إليه .
مثال في بيع . المادتان ٩١ ، ٩٣ مدني .

قضاء مستعجل . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر
فصله . حقه بماله من سلطة تحويل الطلبات في القضاء بقييد اسم
الطالب بمجداول امتحانات المعهد . م ٤٩ مرافعات .

استئناف . أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن
تقرير الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية أسباباً ولا قلم
الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص تقرير الاستئناف وأسبابه .
المواد ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧٧ مرافعات .

٣ - قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)

أثر مباشر . القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ . تضمنه مزايا
جديدة للموظفين المجندين ترتب أعباء مالية على الخزانة . ليس
في نصوصه ما يشير إلى سريانه بأثر رجعي . عدم سريانه إلا من
تاريخ العمل به .

١ - ترقية . المناط في الترقية بالاختيار . كانت الأقدمية هي
مناط المفاضلة بين المشتركين في الحصول على درجة جيد ، ثم أصبح
المناط هو ترتيب درجات الكفاية وحدها وقوامها الأرقام
الحسابية . المادة ٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة قبل وبعد
تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

٢ - ترقية . مناط المفاضلة عند الترقية بالاختيار هو رجحان
الكفاية . تقرير ذلك من إطلاقات الإدارة التي لا يحدها إلى عيب
إساءة استعمال السلطة .

٣ - رقابة القضاء الإداري . خروج الإدارة على الأسس
أو الضوابط المحددة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار .
مخالفة قرارها للقانون . سلطة القضاء في الرقابة على السبب الذي
أدى إلى إصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته
للقانون . تقدير أهمية السبب ، وخطورته ، من إطلاقات الإدارة .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٤ — ترقية . نص المشرع على أن العبرة في الترقية بالاختيار بترتيب درجات الكفاية . أدنى فرق في الرقم الحسابي لهذه الدرجات مهما كان ضئيلاً يكون عنصراً حاسماً للترجيح .			
٥ — موظف . تقدير كفايته . تقديرات الرئيس المباشر أو المدير المحلي أو رئيس المصلحة أو لجنة شئون الموظفين لارقابة للقضاء عليها لتعلقها بصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه .			
١ — دعوى الإلغاء . المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية . المناط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره إلى حين الفصل فيها . فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى . الحكم بعدم قبولها . فقدان هذا الركن أثناء نظرها . الحكم باعتبار الخصومة منتهية .	٢٤ نوفمبر ١٩٥٦	٢٥٥	١٢٢
٢ — دعوى الإلغاء . الخصومة فيها تقوم على اختصام القرار الإداري والحكم الصادر بإلغائه يكون حجة على الكافة . دعوى غير الإلغاء . الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجية نسبية . اشتراك دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء في إنهاء خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره .			
٣ — دعوى الإلغاء . خضوعها للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وأياً كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .			
١ — تيارات . دور السينما تنظمها أحكام لأئحة التيارات مع الأحكام التي تنظم المجال العامة فيما يتصل بتلك الدور . أساس ذلك .	» » »	٢٥٨	١٢٣
٢ — ترخيص . الترخيص في فتح دار للسينما أو تشغيلها هو عملية إدارية تمر بمراحل وإجراءات خاصة يلزم استيفائها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية . الإذن المؤقت بتشغيل تلك الدور لا يفي عن هذه الرخصة . من الاشتراطات الواجب توافرها في			

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٤	١ ديسمبر ١٩٥٦	المحال العامة ما يتصل بالنظام العام كتلك الواردة بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب احترام الإدارة لذلك . مثال .
١٢٥	١ » »	١ — مدة خدمة سابقة . ضمها . قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ . شروط تطبيقه . وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . متى يقوم الاتحاد في طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .
١٢٦	١ » »	٢ — تسبيب . اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق . قصور . بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها .
١٢٧	٨ » »	دعوى . صدور حكم سابق حاز لقوة الشيء المقضي به . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها . مثال .
١٢٨	٨ » »	١ — مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمن . الأصل أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . الاستثناءات من هذا الأصل . المادة الأولى من قانون المرافعات .
١٢٩	٨ » »	٢ — مرافعات . سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان . الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .
١٣٠	٨ » »	٣ — جامعة . القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ . تحريمه الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها . اعتباره في هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص ، لا المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . المادة ١/١ من قانون المرافعات .
١٣١	٨ » »	١ — القضاء الإداري . عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك .

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>عند انعدام النص تكون له حريته في انتزاع الحلول المناسبة . له أن يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام .</p> <p>٢ — تقادم . نص المادة ١٧٢ مدني الخاص بتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . نص استثنائي . قصر تطبيقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التي يكون منشؤها مصدراً آخر من مصادر الالتزام .</p> <p>٣ — مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية . مصدرها العمل غير المشروع . مسئوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين . مصدرها القانون .</p> <p>٤ — تقادم . لا إلزام على القضاء الإداري بتطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم إلا إذا وجد نص خاص ، أو رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام . مثال بالنسبة لقواعد التقادم في الفقه الإداري الفرنسي .</p> <p>٥ — ماهية . صيرورتها حقاً مكتسباً للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها في مدة خمس سنوات . عدم تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة . المحاكم تقضي بهذا السقوط من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه . أوجه الخلاف مع قواعد التقادم المدنية . المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .</p> <p>٦ — تقادم . دعوى المطالبة بتعويض بسبب الفصل قبل بلوغ السن القانونية . سريان مدة التقادم المسقطه للراتب ذاته .</p> <p>٧ — تقادم . المطالبة التي تقطع التقادم طبقاً للقواعد المدنية هي المطالبة القضائية . تقرير القضاء الإداري لقاعدة ميسرة في علاقة الحكومة بموظفيها . الاكتفاء في قطع التقادم بمجرد الطلب أو التظلم . طلب الإعفاء من الرسوم القضائية قاطع للتقادم .</p> <p>٨ — مستخدمون خارج هيئة المال . سن الفصل بالنسبة إليهم هو سن الحامية والستين .</p> <p>١ — مستخدم خارج الهيئة . وقفه عن العمل . المادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون</p>

١٢٨ . ٢٧٠ ٨ ديسمبر ١٩٥٦

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم العدد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٩	١٥ ديسمبر ١٩٥٦	<p>في حالي الحبس الاحتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي . المادة ١٢٩</p> <p>تنظم الوقف في غير هاتين الحالتين . سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في ذلك .</p> <p>٢ — عسكريون . إمكان وقفهم عن العمل عند ارتكاب جنائية . أساس ذلك .</p> <p>١ — موظف . فصله بالتطبيق للمادة ١٠٧/٦ من قانون نظام موظفي الدولة . للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح لذلك . سلطتها في الفصل من اللاءات التروكة لها بلا معقب عليها ما دام قرارها خلا من عيب إساءة استعمال السلطة . عبء إثبات هذا الميب يقع على الموظف المفصول .</p> <p>٢ — قرار إداري . الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيبه . قيامها بتسبيبه . خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري .</p> <p>٣ — قرار إداري . عيب إساءة استعمال السلطة المبرر لإلغائه أو التعويض عنه . وجوب أن يشوب الغاية منه ، بأن تتسبب الإدارة وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها القرار .</p> <p>٤ — مسئولية . مسئولية الحكومة عن قراراتها الإدارية . أركانها . الخطأ والضرر وعلاقة السببية .</p> <p>٥ — مسئولية . الأصل أن تقوم مسئولية الحكومة على أساس الخطأ . عدم قيامها على أساس تبعة الخطأ إلا بنص استثنائي . دليل ذلك .</p> <p>٦ — مسئولية . سرد لبعض النصوص التشريعية التي أخذت استثناء بفكرة الخطأ وتحمل التبعة .</p> <p>٤ — قضاء الأحوال الشخصية</p> <p>١ — أحوال شخصية . توثيق . شكل محلي .</p> <p>٢ — الزواج الديني . شكل اختياري . لا يفنى عن التوثيق .</p>
١٣٠	١٦ أبريل ١٩٥٨	

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
٣ — عدم التوثيق . بطلان .		
٥ — قضاء محاكم الاستئناف المدنية		
١ — عقد . آثار إبطاله وبطلانه . تسجيل دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع . آثار الحكم في حالة التسجيل .	٣١ ديسمبر ١٩٥٧	٢٨٥ ١٣١
٢ — الغير الذي تلقى حق عيني بعد تسجيل الدعوى . زوال حقه بتقرير البطلان . عدم زواله إذا كان حسن النية وتلقى حقه قبل تسجيل الدعوى .		
٦ — قضاء محاكم الاستئناف التجارية		
١ — سند شحن . مسئولية الناقل إذا تحفظ لعدم صحة البيان تحفظاً مجهلاً . عليه إثبات سلامة التحفظ . وإذا تحفظ صراحة ينقل عبء الإثبات على الشاحن أو المرسل إليه .	» » »	٢٩٠ ١٣٢
٢ — معاهدة سندات الشحن . التحفظ من الناقل بأن الوزن مجهول يكفي لنقل عبء إثبات الوزن على الشاحن أو المرسل إليه .		
١ — إفلاس . الشك في صفة التاجر يقتضيه رفض الدعوى .	١٨ يناير ١٩٥٨	٢٩٣ ١٣٣
٢ — سندات إذنية . قيمتها بضاعة . اتفاق بأن قيمتها قرض . العبرة بالاتفاق .		
٣ — سندات إذنية . توقيع غير التاجر لا يفترض معه تجارية الدين . الإثبات على من يدعيه .		
٧ — قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة		
١ — شكل الطلاق القانون الواجب التطبيق .	٢٤ نوفمبر ١٩٥٨	٢٩٧ ١٣٤
٢ — القاعدة العامة في منازعات غير المسلمين المختلفي الملة .		
٣ — استثناء . حالة عدم اعتقاد أحد الزوجين غير المسلمين ديانة ما يبداً انحلال عقد الزواج بالطلاق .		
٤ — تفسير المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .		
٥ — الذمية مطلقة الذمي لا عدة لها ولا نفقة ولا سكنى .		

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الملف	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٦ — المادة ٩٩ مرافعات لا تنطبق على الدعوى المستعجلة التي لا ينصب موضوعها على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .
١٣٥	٣٠٤	٢٥ نوفمبر ١٩٥٨
		١ — المادة ٣٤٩ مرافعات . أثر بطلان حكم محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية .
		٢ — ادعاء بالوراثة . لقاضى الأمور المستعجلة بحث جديته فى دعوى حراسة .
	٣٠٩	تأثر الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضى .
	٣٢٥	براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — التطور الحديث فى التشريع المصرى الخاص بها — للأستاذ محمود كامل المحامى .
	٣٣٠	وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة وإلغاؤها للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .
	٣٤٥	عجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة — للدكتور محمد عبد الجواد — الأستاذ بالمعهد الإسلامى بباريس .
	٣٤٨	النظام العام فى الأحوال الشخصية فى مصر — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل

بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان .
ويضع وزير الداخلية الشروط التي يرى وجوب توافرها في طالب الإذن وصور النماذج التي تقدم عليها طلبات الإذن بالنسبة إلى كل من موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وغيرهم .

ويصدر هذا الإذن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويقدم طلب التجديد إلى وزارة الداخلية قبل انتهاء مدة الإذن بثلاثة أشهر على الأقل .

مادة ٢ — لا يلتفت إلى الطلبات التي يتقدم بها أصحابها على غير النموذج المعد لذلك أو التي لا تتوافر فيها الشروط التي يضعها وزير الداخلية .
ويقع باطلا كل إذن يكون قد بنى على بيانات أو إقرارات غير صحيحة ويعتبر الإذن في هذه الحالة كأن لم يكن .

مادة ٣ — لوزير الداخلية سحب الإذن من أى شخص إذا أتى عملاً مخالفاً لمقتضيات الولاء للوطن أو أخل بواجباته السياسية أو العسكرية أو فقد شرط حسن السمعة والسيره .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨

مادة ٤ — يجب على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ممن لم يكن يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، تعاقد أو كان يعمل في خدمة إحدى الهيئات المشار إليها في المادة الأولى أن يتقدم بطلب الإذن المشار إليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥ — كل من خالف أحكام المادتين الأولى والرابعة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجريمة المتقدم ذكرها إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك .

مادة ٧ — يلغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره .

وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية ، وحظر على كل مصرى أن يتعاقد للعمل أو يعمل في أية هيئة أجنبية أياً كان نوعها بدون إذن سابق من وزير الداخلية .

وقد استهدف المشرع من هذا القانون عدم الإضرار بمصلحة الدولة نتيجة لعمل بعض المواطنين في الهيئات المحظور التعامل معها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون دون إذن ، إذ أن سلامة البلاد تقتضى توفر عناصر معينة تتعلق بالأمن فى الشخص الذى يعمل فى الهيئة الأجنبية حتى لا تضار البلاد من عمله فى هذه الهيئات ، كما يؤدى طلب هذا الإذن إلى تزويد هذه الهيئات الأجنبية بأفضل العناصر للعمل فيها محافظة على سمعة البلاد .

وبعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية ، استلزم الأمر امتداد نطاق القانون المذكور إلى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة تحقيقاً للأهداف سالف الذكر .

من أجل هذا رأى استصدار التشريع المرافق بما يحقق هذا الغرض .

فحظرت المادة الأولى منه على كل من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل

أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان . كما فوض وزير الداخلية في وضع الشروط التي يرى وجوب توافرها في طالب الإذن وإصدار صور النماذج التي تقدم عليها طلبات الإذن بالنسبة إلى كل من موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وغيرهم . كما نص على سريان مفعول الإذن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وحدد الجهة والمدة التي يجب أن يقدم إليها طلب التجديد .

وحتى تكون الطلبات واضحة ومتضمنة لكافة البيانات المطلوب من أربابها تقديمها نص في المادة الثانية على ألا يلتفت إلى الطلبات التي يتقدم بها أصحابها على غير النموذج المعد لذلك أو التي لا يتوافر فيها الشروط التي يضعها وزير الداخلية ، واعتبار كل إذن بنى على بيانات أو إقرارات غير صحيحة باطلا وكان لم يكن .

ونصت المادة الثالثة على الأحوال التي يجوز فيها لوزير الداخلية سحب الإذن من أى شخص . وتناولت المادة الرابعة حكم الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولم يكن يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، فأوجب على كل من تماقد أو كان يعمل منهم في خدمة إحدى الهيئات المشار إليها في المادة الأولى أن يتقدم بطلب الإذن المشار إليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تتاح لهم الفرصة للحصول على الإذن المنوّه عنه .

وبيّنت المادة الخامسة عقوبة مخالفة أحكام هذا القانون .

ونصت المادة السادسة على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عند مخالفة هذا القانون إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك .

وألغت المادة السابعة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ .

ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٨^(١)بتعديل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨٦ المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٩
بإلغاء الوقف الذرى والمشارك وحل الأوقاف الذرية والمشاركة وتصنيفها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٦ المؤرخ ١٦/٥/١٩٤٩ بإلغاء الوقف الذرى والمشارك وحل
الأوقاف الذرية والمشاركة وتصنيفها ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٥٥ المؤرخ ١٨/٨/١٩٥٢ ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يلغى المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٢ — يعاد العمل بأحكام المادة ١١ من المرسوم التشريعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ المشار
إليه معدلة على الوجه الآتى :« المادة ١١ — يقسم ما ينحصر المستحقين الموجودين حين صدور هذا المرسوم من أعيان الوقف
أو من ثمنه وفقاً للأحكام الآتية :

(١) إذا كان الوقف مطلقاً فيقسم حسب شرط الواقف .

(٢) وإذا كان مرتباً على الطبقات فيقسم حسب شرط الواقف على المستحقين الموجودين بشرط
أن يوزع مجموع حصص المستحقين المتوفين من طبقة المستحقين الحاليين على مجموع أولادهم بالتساوى
أو المفاضلة حسب شرط الواقف .(٣) إذا شرط الواقف حرمان بعض الموقوف عليهم لسبب لا يوجب الحرمان شرعاً أو أوقف
وقفه على بعض ورثته دون البعض الآخر كان ذلك باطلاً ولهؤلاء المحرومين أو الورثة أن يأخذوا
ما يأخذونه من درجتهم مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة » .مادة ٣ — تطبق أحكام هذا القانون بحق القضايا التى لم يحكم بها والتى لم تكتسب أحكامها الدرجة
القطعية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨

مادة ٤ — يعمل بأحكام هذا القانون في الإقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

عندما وضع المرسوم التشريعي رقم ٧٦ بتاريخ ١٦ أيار ١٩٤٩ القاضي بتصفية الأوقاف الذرية والمشاركة كان القصد منه كما هو صريح أسبابه الموجبة حل معضلة من حياة الأمة الاجتماعية وإزالة مساوئها ورفع أضرارها بما يتفق مع المصلحة العامة ومصلحي الأوقاف والمستحقين والتي منها النزاع بين أفراد الأمة لأنه كثيراً ما حصلت مشاحنات بين المتولين والمستحقين حول الاستحقاق وعدمه أدت إلى خراب الأعيان الموقوفة . وقد عالج المرسوم ٧٦ هذه الحالات جميعها - خصوصاً ما يتعلق بشروط الواقفين التعسفية من ناحية حرمان البعض منهم كاشتراطهم الاستحقاق في بعض أولادهم وحرمان البعض الآخر وما مائل ذلك من الشروط التعسفية التي لا يقرها العقل والمنطق فضلاً عما فيها من الخروج عن أحكام الأثر التي هي من النظام العام .

وقد سارت قضايا تصفية الأوقاف الذرية والمشاركة وفق الأحكام التي تضمنها المرسوم ٧٦ بحيث نال كل ذي حق حقه حتى صدر المرسوم التشريعي المؤرخ — ١٨ آب ١٩٥٢ رقم ٥٥ — الذي قضى بإلغاء المادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم (٧٦) المبحوث عنه فأدخل هذا الإلغاء البلبلة في القضايا التي كانت قيد النظر في المحاكم كما شملت أحكامه الأحكام المبرمة والموضوعة قيد التنفيذ مما أساء إلى الأحكام القضائية المبرمة والمقضى بها بصورة نهائية .

ولم يعد يخاف على أحد بأن صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٥ كان لصالح قضايا معينة تخص أشخاصاً بذاتهم .

وحيث إن الاستمرار على العمل بأحكامه يتنافى مع قصد الشارع والأهداف الرئيسية التي قصدها من تصفيته الأوقاف الذرية والمشاركة .

وحيث إن القواعد العامة في وضع القوانين توحي خدمة المصلحة العامة ومن غير الجائز وضع قانون لقضايا شخصية . وكان الرجوع إلى القصد المباشر من التشريع أفضل من الاستمرار في تشريع لا يمت إلى الصالح العام بصله .

لهذا جرى تنظيم مشروع القانون المرفق .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن تأسيس المصرف الصناعي في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٣٩ المؤرخ ١٨/٦/١٩٤٩ بشأن السماح لوزارة المالية بأن تكفل الشركات الصناعية المساهمة السورية على القروض التي تمنحها لتسديد نفقات تأسيسها الأولية أو للتمكن من متابعة الاستثمار .

وعلى قانون التجارة الصادر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨٧ المؤرخ في ٢٨/٣/١٩٥٣ المتضمن نظام النقد السياسي وأحداث مصرف سورية المركزي ،

وعلى قانون أصول المحاكمات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ المؤرخ ٢٨/٩/١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٤٢ المؤرخ في ٢٧/٢/١٩٥٧ بمنع بيع الأسهم والسندات المالية ذات الياصيب بالتقسيط .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تـحدث مؤسسة مصرفية بشكل شركة مساهمة من جنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « المصرف الصناعي في الإقليم السوري » تتمتع بضمانة الدولة وتعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الاقتصاد والتجارة ، ويعبر عنها في هذا القانون بكلمة « المصرف » .

مادة ٢ — يحدد رأس مال المصرف باثني عشر مليوناً وخمسمائة ألف ليرة سورية .

مادة ٣ — (١) تـكتب الدولة (صندوق الدين العام) بـ (٢٥ ٪) من رأس مال المصرف بصورة إلزامية وتأخذ على عاتقها تغطية الأسهم غير المكتتب بها ضمن الاعتمادات المحددة أو التي ستحدد لهذه الغاية .

(٢) للدولة (صندوق الدين العام) حق الاحتفاظ بالأسهم التي اكتتبت بها بصورة اختيارية أو يبيعها في الأسواق الحرة تبعاً لمقتضيات المصلحة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

(٣) يكتتب مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن (٨٪) من رأس مال المصرف .

مهمة المصرف

مادة ٤ — (١) غاية المصرف النهوض بالصناعة في الإقليم السوري في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها عن طريق :

(١) تقديم القروض لآجال متوسطة لا تتجاوز خمس سنوات . ولآجال طويلة لا تتجاوز عشر سنوات لتوسيع الصناعات القائمة أو إحداث صناعات جديدة ، على أن تؤمن هذه القروض برهن عقارى أو غيره من الضمانات الأخرى .

(ب) تقديم القروض والسلف القصيرة الأجل لغايات التمويل الموصى .

(ج) المساهمة في تأسيس شركات مساهمة وطنية صناعية استثمارية وشراء أسهم وسندات الشركات الصناعية الوطنية بقصد مؤازرة الصناعة التي تشجع الدولة نموها ، على ألا يتجاوز مجموع هذه المساهمة وشراء الأسهم والسندات نصف رأسمال المصرف مضافاً إليه المبالغ الاحتياطية والاستهلاكات وللمصرف حق الاحتفاظ بالأسهم والسندات التي يملكها أو يبيعها في الأسواق الحرة تبعاً لمقتضيات المصلحة .

(د) إبداء المشورة الفنية لأصحاب الصناعات عن طريق دراسة المشاريع الصناعية الجديدة والقائمة .

(٢) يحق للمصرف طلب الضمانات التي يراها مناسبة للتثبت من صحة استعمال هذه السلف والقروض للغايات التي استقرضت من أجلها .

مادة ٥ — تحدد معدلات فوائد عمليات الحسم والإقراض والتسليف بشكل يتيح لإدارة المصرف توجيه إنشاء الصناعات واستثمارها عن طريق تخفيض معدلات الفائدة بالنسبة للمعدلات التي تطلبها المصارف التجارية الخاصة على أن يؤخذ بعين الاعتبار التخفيض الذي يستفيد منه المصرف في تعامله مع مصرف سورية المركزي .

وسائل المصرف المالية

مادة ٦ — تتألف وسائل المصرف المالية بصورة خاصة مما يلي :

(١) رأسماله .

(ب) أمواله الاحتياطية .

(ج) ما يصدره من اسناد القرض وفقاً لأحكام الفصل السادس من الكتاب الثانى من قانون التجارة .

(د) ما يستلفه من مصرف سورية المركزي ضمن الشروط المحددة في المواد (٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١)

(٣٢) من قانون النقد الأساسي ، ويستفيد المصرف من شروط مفضلة فيما يتعلق بالمبلغ الأقصى لعمليات الحسم وشروطها .

(هـ) ما يستلفه أو يستقرضه من مصرف سورية المركزي ضمن الشروط المحددة في المادة ٣٣ من قانون النقد الأساسي ، وخلافاً لأحكام الفقرات (أ ، ب ، د) من المادة ٣٣ المذكورة يجوز أن تكون القروض والسلف المعنوية وفقاً لأحكام هذه الفقرة والمطالب المرهونة لقاءها لآجال لا تتجاوز خمس سنوات .

وكذلك يجوز أن توثق المطالب المذكورة ضماناً أخرى يقبل بها مجلس النقد والتسليف .
(و) الودائع التي يقبلها المصرف وفقاً للقواعد المحددة في أنظمتها .

مادة ٧ — (١) خلافاً لأحكام المادتين ١٦١ و ١٦٧ من قانون التجارة يجوز أن تتجاوز القيمة الإسمية لإسناد القرض التي يصدرها المصرف تنفيذاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة السادسة ضعفي الرأسمال المكتتب به .

(٢) ويمكن إصدار هذه الإسناد بشكل اسناد ذات نصيب ، وتحدد شروط الإصدار والميزات المقررة لهذه الاسناد بنظام خاص يضعه المصرف ويصدق بقرار جمهوري بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة ، ويجوز أن يسمح للمصرف بموجب هذا القرار ببيع السندات ذات النصيب بالتقسيط خلافاً لأحكام القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٨ — يستفيد المصرف في تعامله مع مصرف سورية المركزي من تخفيض معدلات الفوائد ويتم هذا التخفيض باتفاق بين المصرف المركزي والمصرف الصناعي على ألا يقل عن ١,٥ ٪ .
مادة ٩ — تقوم بمهام المؤسسين المنصوص عليها في قانون التجارة لجنة مؤلفة من ممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة والحزاة والتخطيط ومصرف سورية المركزي .

مادة ١٠ — يشرف على إدارة المصرف :

(أ) هيئات عامة عادية وغير عادية تحدد شروط تشكيلها واختصاصاتها في النظام الأساسي للمصرف .
(ب) مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء على الأكثر تنتخب الهيئة العامة أعضاءه الممثلين لمساهمة الأفراد والمؤسسات الخاصة على أساس النسبة التي تحدد في نظام المصرف الأساسي بالاستناد إلى عدد الأسهم التي يحملونها . ويمثل مساهمة الدولة ممثل واحد عن كل من وزارات الاقتصاد والتجارة والحزاة والتخطيط ومصرف سورية المركزي . ويسمى هؤلاء بقرارات تصدر عن الوزير المختص باستثناء مصرف سورية المركزي الذي تجري تسميته بقرار يصدر عن مجلس النقد والتسليف .

مادة ١١ — لممثل وزارة الاقتصاد والتجارة وقف تنفيذ أي قرار يراه مخالفاً للقوانين والأنظمة أو لسياسة الدولة الصناعية

مادة ١٢ — على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ القرارات المشار إليها في المادة السابقة إلى وزير

الاقتصاد والتجارة بمجرد الاعتراض عليها ، وتصبح هذه القرارات قابلة للتنفيذ إذا لم يبت فيها الوزير خلال ثمانية أيام من تاريخ إبلاغه بها .

مادة ١٣ — خلافاً لأحكام المادة ١٠٥ من نظام النقد الأساسي يخضع المصرف لبعض أحكام الباب الرابع من قانون النقد الأساسي التي يعينها وزير الاقتصاد والتجارة بقرار يصدر منه بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف . كما يخضع المصرف لأحكام قانون التجارة والقوانين المرعية الأخرى في كل ما لم يرد عليه نص خاص في هذا القانون .

مادة ١٤ — (١) تضمن الدولة (وزارة الخزانة) توزيع ربح سنوي صاف قدره ٥ ٪ (خمس بالمائة) من قيد الأسهم الإسمية لسائر المساهمين باستثناء الدولة ومصرف سورية المركزي .

(٢) تؤدي المبالغ اللازمة لتأمين هذا التوزيع من قبل وزارة الخزانة (صندوق الدين العام) وتسجل في حساب خاص يطلق عليه (ضمان أرباح المصرف الصناعي) وتبقى المبالغ المدفوعة على هذه الصورة ذمة على المصرف إلى أن تسدد في السنين اللاحقة من فائض أرباحه التي تزيد عن (٥ ٪) .

(٣) توضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بالاتفاق بين صندوق الدين العام والمصرف .

حقوق المصرف

مادة ١٥ — مع الاحتفاظ بجميع الأحكام الحالية أو المقبلة التي هي أكثر رعاية لصالح الدائنين المرتهنين يكون لصكوك القروض المستحقة على مديني المصرف صفة الإسناد التنفيذية ، وتنفذ مباشرة اسناداً إلى كتاب من مدير المصرف أو من ينوب عنه بعد إنذار المدين بالدفع خلال مدة ثمانية أيام .

مادة ١٦ — يكون لأموال المصرف وحقوقه أيأ كان مصدرها أو نوعها حق امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة وتحصل وفق قانون أصول المحاكمات في كل ما لم يرد عليه نص خاص في هذا القانون .

مادة ١٧ — يمكن إلغاء الحجز الاحتياطي على أموال المدين استيفاء لديون المصرف استناداً إلى صكوك القروض غير المستحقة إذا تبين لمدير المصرف وجود ضرورة لذلك . ويجرى هذا الحجز من قبل مديرية التنفيذ مباشرة استناداً إلى صك القرض وطلب مدير المصرف .

مادة ١٨ — يجري الحجز التنفيذي استناداً إلى صك القرض المستحق وإنذار المصرف دون حاجة إلى إخطار مسبق على أن يجري هذا الإخطار بعد إتمام إجراءات الحجز .

مادة ١٩ — يجري البيع بقرار صادر عن رئيس التنفيذ بناء على طلب المصرف في المصافق العامة في حال وجودها بالنسبة للإسناد والمواد المسعرة فيها ، أما الإسناد والمواد غير المسعرة في المصافق فيصار إلى بيعها عن طريق وسيط أو خبير يعينه رئيس التنفيذ الذي يعود له تقدير ضرورة الإعلان أو النشر في الصحف .

مادة ٢٠ — إذا تجاوز حاصل البيع قيمة الدين من رأس مال وفوائد ومصاريف ، يوضع الفائض في المصرف تحت تصرف المدين ودائنيه الآخرين مدة ثلاث سنوات ، فإذا انقضت المدة ولم يطالب بهذا الفائض فيدفع هذا الفائض أو ما تبقى منه إلى الخزينة العامة التي تحتفظ به لحساب كل ذي حق ، وبذلك يصبح المصرف بريئاً من كل ذمة تجاه هؤلاء .

مادة ٢١ — يعفى المصرف لدى مراجعة المحاكم من تقديم الكفالات والسلف والتأمينات القضائية في جميع الأحوال التي يفرض القانون على الطرفين تقديمها .

مادة ٢٢ — لا يجوز حجز الأموال ، المقرضة أو المسلفة من قبل المصرف ، ولا التجهيزات الصناعية والعقارات التي آلت إليها هذه الأموال إلا لقاء تسديد الديون التي اقرضت أو سلفت تلك الأموال من أجلها .

مادة ٢٣ — تخضع لأصول وأحكام الأمور المستعجلة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات جميع دعاوى المصرف أو المعاملات التنفيذية والإدارية المتعلقة به وتدقق ويبت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم .

مادة ٢٤ — تضع الدوائر العقارية إشارة الرهن والتأمين والحجز على صحائف عقارات المدين بناء على طلب خطي من المصرف بالاستناد إلى عقد الرهن وبدون حضور المدين ويكون لمعاملات المصرف الأفضلية في التسجيل لدى الدوائر العقارية ممفأة من جميع الرسوم والطوابع .

مادة ٢٥ — في كل الأحوال التي يوقع فيها كفيل أو مدين مع المدين الأصلي على أي صك من صكوك الإقراض يكون حكماً مدينياً متضامناً مع المدين الأصلي .

أحكام مختلفة

مادة ٢٦ — تؤخذ حصة أسهم الدولة في الأرباح وكذلك صافي حصة أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبلها إيراداً لصندوق الدين العام .

أما فيما يتعلق بحصة مصرف سورية المركزي ومندوبه فتضاف إلى رصيد أرباح المصرف المذكور المخصص لتغذية صندوق الأموال الاحتياطية المنصوص عليه في المادة (٩٩) من قانون النقد الأساسي .

مادة ٢٧ — يعفى المصرف خلال السنة التأسيسية والسنتين الخمس التي تليها من جميع الضرائب والرسوم والطوابع والتكاليف المالية والبلدية من أي نوع كانت سواء أ كانت تتناول رأسماله أو أمواله الاحتياطية أو دخله أو رقم أعماله أو العقارات التي يمتلكها بصورة عامة عن جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة .

مادة ٢٨ — (١) إعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون يحظر إعطاء كفالة الحكومة على قروض جديدة للشركات الصناعية السورية المساهمة والفنادق المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (١٣٩)

لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، ويتم تسديد القروض التي كفلها بموجبه إلى صندوق الدين العام وفقاً للمرسوم التشريعي المذكور وتمديلاته ولشروط هذه القروض. ويجوز أن يحل المصرف محل وزارة الخزانة (صندوق الدين العام) في حقوقها وإجراءاتها والتزاماتها وتأميناتها وضماناتها تجاه المدينين بأرصدة القروض السابقة وبالكفالات الممنوحة لهذا الغرض إلى أن تسدد هذه الديون والكفالات وما ينشأ عنها وذلك بموجب اتفاق يقد بين وزارة الخزانة (صندوق الدين العام) والمصرف ، تحدد فيه المبالغ والكفالات المحولة .

(٢) ولهذا الغرض تمنح وزارة الخزانة (صندوق الدين العام) المصرف قرصاً يعادل قيمة المبالغ المحولة وفق أحكام الفقرة السابقة والمبالغ التي قد يضطر لتأديتها عن كفالة سندات الشركات المكفولة . وتحدد مدة تسديد هذا القرض وفائده وكل ما يتعلق به بالاتفاق المشار إليه في الفقرة السابقة . على ألا تتجاوز مدة التسديد خمس سنوات ولا يتجاوز معدل الفائدة ٢ ٪ (إثنين في المائة) .

(٣) ويحق للمصرف أن يعقد مع المدينين اتفاقات لتسديد الدين وتقسيمه وتحديد ضماناته وفوائده محل الاتفاقات والحقوق والضمانات المنتقلة للمصرف وذلك وفق أحكام هذا القانون وأنظمة المصرف .

مادة ٢٩ — يصدر وزير الاقتصاد والتجارة في الإقليم السوري قرارات تنظيمية لتفسير أحكام هذا القانون وتطبيقها .

مادة ٣٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

لقد ظل اقتصاد الإقليم السوري طيلة أيام سيطرة الاستعمار اقتصاداً زراعياً صرفاً ، حتى أن الزراعة فيه كانت تعتمد على الطبيعة في الدرجة الأولى ، مما جعل الدخل القومي رغم ضآلته خاضعاً لتقلبات مستمرة . لذلك كان اقتصاد الإقليم خلال حقبة طويلة من الزمن متخلفاً .

ومنذ أن تحرر الإقليم السوري من ربة الاستعمار ، أخذت الحكومات المتعاقبة بتشجيع الصناعات الوطنية بشق الوسائل . إلا أن نقص رؤوس الأموال اللازمة للتوظيف الصناعي ، وضعف الإدخار في البلاد ، كانا في مقدمة العقبات القائمة في سبيل التصنيع .

وفضلاً عن ذلك ، لم تكن المؤسسات المصرفية موجودة في الإقليم سوى مصارف تجارية لا تقرض إلا لآجال قصيرة وبشروط قد لا تتفق مع ما تتطلبه المشاريع الصناعية . لذلك كان من المتعذر على المؤسسات الصناعية الحصول على قروض طويلة الأجل .

وقد حدثت هذه الأسباب بالمسؤولين إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم (١٣٩) لعام ١٩٤٩ الذي سمح لوزارة المالية (سابقاً) بأن تكفل الشركات الصناعية المساهمة لدى بيوت المال على القروض التي تعقدها لتسديد نفقات تأسيسها . وعلى الرغم من أن هذا التشريع قد ساعد الشركات الصناعية المساهمة على متابعة استثمارها ، إلا أنه لم يف بالحاجة لنقص المرونة فيه ولعدم شموله كافة المؤسسات الصناعية . وقد شعرت الدولة بالحاجة الماسة لتأسيس مصرف صناعي ، ورغبت في الاستفادة من تجربة جمهورية مصر في هذا المضمار ، قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة ، فدخلت في محادثات معها لهذه الغاية . وتم الاتفاق بنتيجة المباحثات التي جرت في دمشق في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ بين وزير الاقتصاد والتجارة في البلدين على تشكيل لجنة مشتركة يمثل فيها الجانب الحكومي والمعنيون في الشؤون الاقتصادية من رجال الأعمال ، لدراسة إمكانية التعاون بين القطرين في الحقل الصناعي ، وبحث موضوع تأسيس مصرف صناعي يسهم فيه الرأسمال المصري .

وفي نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ اجتمعت اللجنة المشتركة وأقرت فيما أقرته ، إنشاء مصرف صناعي في سورية بشكل شركة مساهمة أساهم الدولة في رأسمالها بما لا يقل عن (٥١ ٪) ويساهم البنك الصناعي المصري فيها في حدود (١٠٠.٠٠٠) جنيه ، على أن يغطي الباقي من قبل الأفراد والمؤسسات الصناعية الكبرى والمصارف العربية الموجودة في البلاد .

ولما كانت نصوص قانون التجارة في الإقليم السوري لا تساعد على تأليف المصرف على الشكل المرغوب ، وكان من الضروري توفر شروط و ضمانات خاصة في نظام المؤسسة تخول الدولة مراقبتها المستمرة بشكل يكفل تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها على الوجه الأكمل ، وكان لابد من صدور تشريع يسمح لوزارة الخزانة بالمساهمة في هذا المشروع ، لذلك أعدنا مشروع قرار بقانون لهذه الغاية . وقد جاء المشروع في ثلاثين مادة ، قضت أولاً بتمتع المصرف الصناعي في الإقليم السوري بضمانة الدولة والعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة ومراقبتها ، ليستفيد من إمكانيات التسليف الملحوظة من قانون النقد الأساسي ، ويكون أداة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية في الإقليم . وقضت المادتان الثانية والثالثة بتحديد رأسمال المصرف بـ (١٢,٥) مليون ليرة سورية تكتسب الدولة بـ (٢٥) منه وتأخذ على عاتقها تغطية الأسهم غير المكتسب بها كما يساهم مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن (٨ ٪) من رأسمال المصرف .

وحددت المادتان الرابعة والخامسة أهداف المصرف ووسائله ، وتأتي في طليعة هذه الأهداف مساهمته في تأسيس شركات مساهمة وطنية صناعية استثمارية وشراء أسهم وسندات الشركات الصناعية الوطنية بقصد مؤازرة الصناعات التي تشجع الدولة نموها ، وإبداء المشورة الفنية لأصحاب الصناعات عن طريق دراسة المشاريع الصناعية الجديدة والقائمة . وكذلك تقديم القروض لأجل متوسطة وطويلة بفوائد مخفضة الأمر الذي يتعذر تقديمه على المصارف التجارية .

وقد بينت المواد من (٦) إلى (٩) وسائل المصرف المالية وخول بإصدار أسناد قرض وفقاً

لأحكام قانون التجارة مع جواز تجاوز القيمة الإسمية لإسناد القرض التي يصدرها ضمناً الرأسمال المكتتب به ، وإمكان إصدار هذه الإسناد بشكل إسناد ذات نصيب على أن تحدد شروط الإصدار والميزات المقررة لهذه الإسناد بنظام خاص يصدر بقرار جمهوري بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة.

ونظمت المواد من (٩) إلى (١٣) هيئات المصرف التأسيسية العادية وغير العادية ومجالس إدارته ، ويمثل الدولة في هذا المجلس بممثل عن كل من وزارات الاقتصاد والتجارة والخزانة والتخطيط ومصرف سورية المركزي مع تحويل ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة حق النقض .

وضمنت الدولة في المادة (١٤) توزيع ربح سنوي صاف قدره (٥ ٪) من قيمة الأسهم الإسمية لسائر المساهمين باستثناء الدولة ومصرف سورية المركزي وذلك تشجيعاً للقطع الخاص على الإسهام بهذا المشروع الحيوى .

وعددت المواد من (١٥) إلى (٢٦) حقوق المصرف ومنحت أمواله وحقوقه حق امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، واختصرت إجراءات الحجز والتنفيذ واخضعت دعاوى المصرف والمعاملات التنفيذية والإدارية المتعلقة به لأصول وأحكام الأمور المستعجلة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات .

وتضمنت المواد من (٢٦) إلى (٢٩) الأحكام المختلفة المتعلقة بالمصرف وأهمها إعفاءه خلال السنة التأسيسية والسنتين الخمس التي تليها من جميع الضرائب والرسوم والطوابع والتكاليف المالية والبلدية من أى نوع كانت .

وقضت المادة (٢٨) بحظر إعطاء كفالة الحكومة على قروض جديدة للشركات الصناعية بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٣٩) لسنة ١٩٤٩ وتمديلاته . وخولت المادة ٢٩ وزير الاقتصاد والتجارة في الإقليم السوري حق إصدار قرارات تنظيمية لتفسير أحكام هذا القرار بقانون .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤
بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض المقار

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض المقار
لمدة سنتين ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه لمدة سنتين تبدأ من
أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية المقار التي كانت مشمولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف الأهلية .

وقد نصت المادة ٥ من القانون المشار إليه على أن يعمل به لمدة سنتين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ونظراً لأن هذه الفترة لم تكف للتخلص من كل المقار التي تحت يد الوزارة وآلت إلى مستحقين متعددين بسبب كثرة الحالات المعروضة وعدم توفر مال البديل اللازم خلال الفترة التي حددها القانون المذكور فقد رؤى تحقيقاً للأهداف التي من أجلها صدر هذا القانون استصدار تشريع باستمرار العمل بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ لمدة سنتين تبدأ من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٣ الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وصدر بذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ — ولما كانت الحاجة لا زالت تقتضى استمرار العمل به لنفس الاعتبارات لمدة سنتين تبدأ من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

فتتشف وزارة الأوقاف بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

فى شأن تعديل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧
بشأن التزامات المرافق العامة بالإقليم المصرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتى :
«لما نَح الالتزام أن يراقب إنشاء المرفق العام موضوع الالتزام وسيره من النواحي الفنية والإدارية والمالية .

وله فى سبيل ذلك تعيين مندوبين عنه فى مختلف الفروع والإدارات — التى ينشأها الملتزم لاستغلال المرفق — ويختص هؤلاء المندوبون بدراسة تلك النواحي وتقديم تقرير بذلك لما نَح الالتزام .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير مانح الالتزام أو المشرف على الجهة مانحة الالتزام أن يعهد إلى ديوان المحاسبة بمراقبة إنشاء المرفق وسيره من الناحية المالية ، أو أن يعهد بالرقابة الفنية والإدارية عليه إلى أية هيئة عامة أو خاصة .

كما يجوز للوزير المختص أن يقرر تشكيل لجنة أو أكثر من بين موظفى وزارته أو غيرها من الوزارات والهيئات العامة لتولى أمر من أمور الرقابة على التزامات المرافق العامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (د) الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وفي هذه الحالة يتولى ديوان المحاسبة أو الهيئة أو اللجنة المكلفة بالرقابة دراسة النواحي التي نيط بها رقابتها وتقديم تقرير بذلك إلى كل من الوزير المختص والجهة مانحة الالتزام .
وعلى الملتزم أن يقدم إلى مندوبي الجهات التي تتولى الرقابة وفقاً للأحكام السابقة كل ما قد يطلبون من أوراق أو معلومات أو بيانات أو إحصاءات كل ذلك دون الإخلال بحق مانح الالتزام في فحص الحسابات والتفتيش على إدارة المرفق في أي وقت .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

حق الرقابة على الملتزم حق أساسي مرده فكرة المرفق العام وما يقتضيه سيره وانتظامه ، وهو حق ثابت للجهة مانحة الالتزام ولو لم ينص عليه في المقدم ، بل يظل موجوداً طاملاً وجد المرفق العام .
وقد تضمن المشروع المقترح تعديل نص المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه بما يكفل تحقيق رقابة أدق وأوفى على الملتزم لكفالة سير المرفق العام ، فأكد ما للمانح الالتزام من حق تعيين مندوبين عنه في مختلف الفروع والإدارات التي ينشئها الملتزم لاستغلال المرفق لمراقبة إنشاء المرفق العام وضمان سيره من النواحي الفنية والمالية .

غير أن الصورة المتقدمة من الرقابة قد لا تكفي بذاتها لتأمين سير المرفق العام وتقضى ما قد يصيب المرفق من اختلال من مناحي سيره وأوجه الخدمات التي قدمها ، لذلك رؤى أن تكون الرقابة على إنشاء هذه المرافق وسيرها أدق وأوفى فلا تقف الجهة مانحة الالتزام عند وسيلة بعينها بل ترخص في الجمع بين صور عدة من الرقابة أو في اختيار بعضها دون الآخر وفقاً لاحتياجات المرفق .

وتحقيقاً لهذه الغاية أضيف النص على جواز تسليف ديوان المحاسبة بمراقبة إنشاء المرفق العام وسيره من النواحي المالية ، وأن يمهّد بالرقابة الفنية والإدارية عليه إلى أية هيئة عامة أو خاصة .

كما أجاز للوزير المختص أن يقرر تشكيل لجنة أو أكثر من بين موظفي وزارته أو غيرها من الوزارات والهيئات العامة لتولى أمر من أمور الرقابة على التزامات المرفق العام .

ولئن كان المشروع قد تضمن صوراً متعددة من الرقابة لكفالة سير المرافق العامة وانتظامها إلا أن اختيار أحد هذه الوسائل أو الجمع بينها مرده إلى الوزير المختص (أو الجهة المختصة) إذ يترخص في تقدير ملائمة كل منها لاحتياجات المرفق وما يقتضيه انتظام سيره بما يحقق المصلحة العامة ، فعلى ضوء احتياجات المرفق العام يقرر الوزير اختيار ما يناسبها من وسائل الرقابة وما يتلاءم معها من صورها فلا يجمع بين أكثر من صورة منها إلا إذا قدر أنها أدعى إلى تأمين سير المرفق وتغليب المصلحة العامة التي تنغيها المقود الإدارية .

وتحقيقاً لهذه الأغراض أعد مشروع القانون المرافق .

ويتشرف السيد وزير الشؤون البلدية والقروية بعرضه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإلزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن التعبئة العامة ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجب على جميع المؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تقدم
إلى إدارة التعبئة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بياناً بالموظفين الذين لا تقل مرتباتهم
الأصلية عن ١٥ جنيهاً شهرياً وتاريخ تعيينهم ومؤهلاتهم الدراسية والمرتبات التي كانوا يتقاضونها في
أول يناير سنة ١٩٥٣ أو عند تعيينهم أى التاريخين أقرب ومرتباتهم الحالية وكذا البدلات والمزايا
العينية التي يحصلون عليها بجميع أنواعها وبما يطرأ على البيانات السابق تقديمها من تغيير .
وتبلغ إدارة التعبئة كل ثلاثة أشهر بكل تغيير يطرأ على هذا البيان .

مادة ٢ — يقع واجب الإخطار المنصوص عليه في المادة السابقة على القوائم بإدارة المؤسسة أو
الشركة أو الجمعية سواء كان عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير وفي حالة وجود مدير وعضو
مجلس إدارة منتدب يقع واجب الإخطار عليهما معاً .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد
على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٤ الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن طرح النهر وأكله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح النهر وأكله ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — كل طرح نهر يكون من الأملاك الخاصة للدولة .

ويكون تخصيصه للنفعة العامة واعتماد توزيعه وبيعه وفقاً للشروط المبينة في هذا القانون .

مادة ٢ — يحصر وزير الإصلاح الزراعي أو من ينيبه كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح النهر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما وذلك بمعاونة وزارة الخزانة وموظفيها بالمديريات والمحافظات .

ويعلن في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويلصق إعلان بذلك في كل قرية أو بلدة قبل بدء العملية بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٣ — في تطبيق أحكام هذا القانون يشمل زمام القرية أو البلدة المساحة الواقعة بين الجسر ومحور النهر بحسب طبيعته وبين حدى الزمام المرسومين بخرائط المساحة وخطين عموديين يبدآن من نهاية إحدى الزمام من جهة المياه وينتهيان إلى محور النهر .

مادة ٤ — لوزير الإصلاح الزراعي أو من ينيبه أن يصدر قراراً بتخصيص طرح النهر المتصل بمراسى المعادى المقررة أو بمواقع الموارد أو اللازم لمشروع عام لمنفعة هذه المراسى أو الموارد أو المشروع العام .

وإذا أبطل المرسى أو المورد أو المشروع العام جاز بيع هذا الطرح طبقاً لأحكام هذا القانون .

(١) لمر في الجريدة الرسمية العدد ٣٥ الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ٥ — تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية مؤسسة عامة تسمى « مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله » وذلك لبيع أراضي طرح النهر وشراء حق تمويض الأكل وإجراء نزع الملكية والبدل واستغلال أراضي الطرح وتكون موارد الصندوق من :

(١) حصة ثمن بيع أراضي طرح النهر .

(ب) إيجار الأراضي التي لم يتم بيعها اعتباراً من أول السنة المالية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ .

ويجوز للصندوق أن يقترض — بضمان الحكومة — المبالغ اللازمة لتمويله وله أن يحل أحد البنوك محله في حقوقه قبل الشترين للطرح في نظير أداء الأقساط الباقية عليهم مقدماً للصندوق .

مادة ٦ — فيما عدا الطرح المشار إليه في المادتين ٤ و ١٣ يجوز بيع طرح النهر إذا مضت عليه سنتان أو إذا أصبح ثابتاً قبل مضي هذه المدة .

ويتم البيع لصغار المزارعين وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس الجمهورية . ويسبق البيع فترة انتقالية تؤجر فيها أراضي طرح النهر لصغار المزارعين ويفضل التأجير لواعي اليد منهم .

ويجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية أثناء فترة الانتقال عن ثلاث سنوات . وتباع الأراضي بعد انتهاء فترة الانتقال لمن تنطبق عليه شروط البيع .

ولمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكله إلغاء عقود إيجار أراضي طرح النهر أو الحصر الخفية وطرده المستأجر أو واضع اليد بطريق الخفية إذا استلزمت إجراءات التأجير والبيع لصغار المزارعين ذلك أو إذا أخل المستأجر أو واضع اليد بالتزام جوهرى يقضى به المقدر أو القانون ويكون هذا القرار نهائياً وينفذ بالطريق الإدارى .

وإذا كانت أراضي الطرح فساداً فيجوز للصندوق الاحتفاظ بها وتسليمها للهيئة العامة لأراضي البور لاستصلاحها وبيعها لصغار المزارعين كما يجوز بيعها بالمزاد العلنى للقادر على إصلاحها وزراعتها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإصلاح الزراعى .

ويجوز لمجلس إدارة الصندوق التصرف بالممارسة في بعض أراضي طرح النهر بنوعيهما لمن له منشآت صناعية أو زراعية عليها وذلك بالثمن والشروط التي يقررها المجلس .

كما يجوز لمجلس الإدارة أن يستبدل أجزاء من أراضي طرح النهر بأراضي أخرى ملك الأفراد إذا كان في هذا البدل مصلحة للصندوق أو لصغار المزارعين الذين ستباع الأرض لهم ولو كان البدل في مقابل معدل تقدي أو عيني عند اختلاف قيمة البدلين ويكون تقدير الأرض في الحالين وإقرار التبادل بالثمن وطبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها ويعتمدها مجلس الإدارة .

ولا يجوز أخذ الأراضي المبيعة أو المتصرف فيها طبقاً لأحكام هذه المادة بالشفعة ، كما لا يجوز لمن اشترى أرضاً من طرح النهر أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات إلا بعد أدائه كامل الثمن والفوائد والمصاريف المستحقة عليه وانقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ البيع وإلا كان

التصرف باطلا دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء آخر وكان لمجلس إدارة الصندوق أن يعيد التصرف فيه .

مادة ٧ — يشتري الصندوق في حدود موارده حق تعويض أكل النهر الذى يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر . فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض إليها التى يصدر بتحديدتها قرار من مجلس إدارة هيئة الصندوق .

ويكون تقدير الضريبة في جميع الأحوال بحسب فئاتها المقررة وقت الشراء .
وإذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بمقد مسجل فيكون الثمن الذى تؤديه الهيئة معادلاً لثمن الشراء الحقيقى والمصروفات القانونية حسبما تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإصلاح الزراعى بشرط ألا يجاوز الثمن والمصروفات خمسين مثلاً للضريبة .

ويستثنى من ذلك أراضى طرح النهر التى تباع بمقتضى أحكام هذا القانون ويتأكل بعضها أو كلها قبل أن يكون ثمنها قد دفع كاملاً للصندوق فيضع مجلس إدارة الصندوق لأئحة تنظم طريقة تقدير التعويض عن تلك الأراضى .

ولصاحب الشأن أن يعترض على التعويض أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإصلاح الزراعى وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقيمة التعويض .
ويكون التظلم من قرارات هذه اللجنة أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بقرار اللجنة ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٨ — على كل صاحب أكل النهر يرغب في بيع حق تعويضه أن يتقدم للمديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها الأكل خلال شهر يناير من كل سنة بطلب على أنموذج يحصل عليه من المديرية أو المحافظة أو المركز أو القسم أو الصراف أو تفتيش الزراعة أو مناطق الإصلاح الزراعى مبيناً به مقدار الأكل ومقدار ما يملكه من أطيان زراعية في أنحاء الجمهورية والضريبة السنوية المقررة لكل حوض من الحياض التى حصل فيها الأكل .

ويحدد بقرار من وزير الإصلاح الزراعى الشروط والأوضاع التى ينبغى مراعاتها في تقديم هذه الطلبات على النماذج المذكورة .

مادة ٩ — يقوم الصندوق في حدود حصيلة موارده بشراء حق تعويض الأكل المبين في الطلبات المقدمة خلال السنة التالية لتقديمها .

وتكون أولوية الشراء بحسب الترتيب التالى :

(أولاً) أصحاب حق تعويض أكل النهر في الأراضى المبعة بمعرفة مؤسسة الصندوق ولم يكن ثمنه قد دفع كاملاً للمؤسسة .

(ثانياً) أصحاب التوزيعات التى قضت المادة ١٣ بإلغائها وترتب الأولوية بينهم لمن اعتمدت قرارات التوزيعات الخاصة بهم وتم شهرها ثم لمن اعتمدت قرارات التوزيع الخاصة بهم ولم يتم

شهرها ثم لمن لم يتم اعتماد قرارات التوزيع الخاصة بهم . وتكون الأولوية بين كل فئة منهم بالتوالى حسب تواريخ الشهر ثم حسب تواريخ الاعتماد ثم حسب تواريخ تقديم طلبات التعويض العيى .

(ثالثاً) أصحاب طلبات يسع حق تعويض أكل النهر فيما عدا ما ورد بأحكام البندين السابقين وترتب الأولوية بينهم بحسب تواريخ ورودها للمديرية أو المحافظة الكائن بدائلتهما الأكل .

فإذا لم تكف حصيلة موارد الصندوق لاستيعاب جميع الطلبات فتكون الأولوية فى الشراء بالترتيب المتقدم . فإذا وصل الترتيب إلى فئة تزامت فيها الطلبات أو كان التزاحم بين مقدمى طلبات الفئة المنصوص عليها بالبند ثالثاً فى تاريخ واحد تكون الأولوية فى هذه الفئة لمن يملك أطياناً زراعية أقل من الآخرين . وعند التساوى تكون الأولوية بطريق الاقتراع بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإصلاح الزراعى .

مادة ١٠ — كل صاحب أكل نهر يضمن الطلب المنصوص عليه فى المادة ٨ بيانات غير صحيحة قد يترتب عليها إعطاؤه حقاً على غير مقتضى أحكام هذا القانون يحرم من الانتفاع بأحكامه لمدة خمس سنوات ، وإذا كان الشراء قد تم فعلاً اعتبر عقد الشراء باطلاً قانوناً وألزم الطالب برد المبالغ التى يكون قد استلها دون وجه حق مضافاً إليها ما يعادل خمسة أمثال ضريبة الأطيان التى أكلها النهر .

ويصدر القرار بذلك من مجلس إدارة هيئة الصندوق ويكون له قوة السند التنفيذى .

مادة ١١ — يلتزم مشترى أراضي الطرح بدفع ١٥٪ من أصل الثمن مقابل مصاريف ورسوم الشهر العقارى ونفقات الحصر والمساحة والنفقات الأخرى الإدارية لحساب هيئة الصندوق .

وأما عقود شراء حق تعويض أكل النهر فتحرر عنها عقود صالحة للشهر طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ويخصم من الثمن قبل صرفه مصاريف ورسوم الشهر العقارى لحساب مصلحة الشهر العقارى و ٥٪ من أصل الثمن مقابل مصاريف إجراءات إدارية لحساب الصندوق .

مادة ١٢ — تحصل المبالغ المنصوص عليها فى هذا القانون بطريق الحجز الإدارى ، ويكون للمبالغ المستحقة للصندوق امتياز على أموال المدين . وتكون مرتبة الامتياز هى مرتبة امتياز البائع .

مادة ١٣ — طرح النهر الذى لم يوزع — توزيعاً ابتدائياً — حتى تاريخ العمل بهذا القانون يباع طبقاً لأحكامه .

فإذا كان الطرح قد تم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وكان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحاً للاعتماد ولم يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو وزير الخزانة فيتمين صدور قرار من وزير الإصلاح الزراعى باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الأصليين أو على من انتقلت إليهم ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو على من آلت إليهم هذه الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق التعاقد وإلا اعتبر التوزيع نافذاً بمضى هذه المدة .

ومع ذلك فإذا كان التوزيع المشار إليه في الفقرة السابقة قد تم إلى أصحاب وكالة حصلوا عليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ فلا يعتمد منه إلا الحالات التي تكون فيها الوكالة صادرة إلى أقارب لغاية الدرجة الرابعة .

أما التوزيعات التي لا تطابق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين فتلغى ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها .

وفي جميع الحالات التي يلغى فيها التوزيع تستلم هيئة الصندوق أراضى الطرح الملغى توزيعه بالطريق الإدارى من أول السنة الزراعية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ إذا كان التوزيع قد تم اعتماده وشهره . أما ما لم يتم اعتماده وشهره فيحاسب صاحب التوزيع على إيجاره من وقت استلامه ابتداءً بعد خصم ما دفع من الضرائب وملحقاتها .

وبيع الطرح الملغى توزيعه طبقاً لأحكام هذا القانون ويطبق على أصحاب التوزيعات الملغاة بالنسبة لحق تعويض الأكل حكم المواد أرقام ٧ و ٨ و ٩ من هذا القانون .

مادة ١٤ — يكون الطرح المبيع خاضعاً لحقوق الارتفاق التي يرتبها القانون دون أن يترتب على ذلك أى حق فى المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٥ — يكون للصندوق الحق فى فرز وتجنيد أطيان طرح النهر قبل توزيعها سواء الشائنة مع أطيان الأهالى أو المتداخلة معها تداخلاً يقلل من إنتاجها والارتفاع بها وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن . فإذا تعذر هذا الاتفاق فيكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد إلى لجنة تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعى من أحد القضاة تنديه وزارة العدل رئيساً ومندوبين عن كل من وزارة الإصلاح الزراعى ومصالح الأموال المقررة والمساحة والشهر العقارى وعمدة البلد التابعة له الأطيان للقيام بعملية فرز وتجنيد أطيان الحكومة .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس وينشر قرار اللجنة بتعليقه على باب ديوان المديرية أو المحافظة أو المركز أو القسم ودور العمدة أو نقطة البوليس ويعلن عن إتمام هذا التعليق فى الجريدة الرسمية .

ويجوز للصندوق كما يجوز لأصحاب الشأن الطعن فى هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية بطلب يقدم إلى وزير الإصلاح الزراعى أو من ينييه عنه .

وتفصل فى الطعن لجنة تشكل من قاض بدرجة وكيل محكمة على الأقل تنديه وزارة العدل رئيساً وعضوية مفتش الزراعة ومفتش المساحة ومندوب عن الإصلاح الزراعى والمراقب المالى أو مفتش المالية واثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما المجلس .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أربعة أعضاء من بينهم الرئيس .

ويشهر قرار اللجنة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه وينفذ بالطريق الإدارى . ويعتبر قرار اللجنة نهائياً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه .

مادة ١٦ — يكون لمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكله حق نزع ملكية العقارات المقام عليها آلات رافعة مملوكة للأفراد وتروى أراضي طرح النهر المبيعة لصغار المزارعين وكذلك نزع ملكية هذه الآلات إذا رأى أن في ذلك مصلحة للصندوق والمشتريين على أن تسلم هذه العقارات والآلات للجمعيات التعاونية التي ينشئها المتفعون بالطرح طبقاً لأحكام هذه المادة وتستوفي قيمة الثمن والمصاريف التي يتكلفتها الصندوق في هذا الإجراء منها مقسطة على المدة التي يحددها مجلس إدارة الصندوق بفائدة بسيطة قدرها ٣٪ في السنة .

وتخضع الجمعيات التعاونية المشار إليها لكافة القواعد والنظم التي تسرى على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ويجوز لصغار المزارعين في المنطقة من غير المتفعين بأراضي طرح النهر أن يكونوا أعضاء فيها .

مادة ١٧ — ترفع الضرائب عن الأطيان التي يأكلها النهر ابتداء من أول يناير التالي لتاريخ حدوثه .

وتربط على الطرح الذي يباع الضريبة العامة لحوضه ابتداء من أول يناير التالي لتاريخ تسليمه إلى المشتريين ، فإن لم يكن داخل في حوض ربطت عليه ضريبة أقرب الحياض إليه .

مادة ١٨ — يلغى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وكل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .
ولوزير الإصلاح الزراعي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

لما أن تبين للحكومة نتيجة لتطبيق أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله أن بعض المستغلين من كبار الملاك أو المالكين أخذوا في شراء أكل النهر بثمان بنجس من صغار الملاك أو بمن يعجز من الملاك عن استلام الطرح في بلاد بعيدة عن بلادهم الأصلية الأمر الذي انتفت معه الفائدة التي كان يهدف إليها الشرع من مساعدة أصحاب الأكل خصوصاً صغار الملاك منهم بتعويضهم عنه — كما أخذ الأهالي الزراعون لهذا الطرح من جانب آخر يضجون بالشكوى من تسليم الطرح الذين يضعون يدهم عليه إلى أصحاب هذا الأكل البعيد موقعه .

عملت الحكومة على إصدار القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الذي عالج ضمناً الحالات المشار إليها إذ قضى بإلغاء توزيع أراضي طرح النهر بصفة عامة وتحويل العملية إلى شراء حق تعويض الأكل وبيع الطرح لصغار المزارعين بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . بذلك أمكن تلافي استغلال صغار الزراع من مالكي الأكل .

كما أنه عالج أيضاً الحالات التي تم فيها التوزيع الابتدائي على مالكي الأكل دون أن يعتمد هذا التوزيع . وقد روعى في علاجها التفرقة بين من تملكوا الأكل بطريق الشراء بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وبين مالكي الأكل قبل العمل به إذ تبين أن استغلال صغار ملاك الأكل لم يبدأ إلا بعد صدور القانون رقم ٧٣ آنف الذكر .

ونظراً لما تبين من تطبيق القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٧ أنه في حاجة إلى تعديل كثير من أحكامه خصوصاً ما ترتب على هذا الاستغلال وكانت هذه التعديلات كثيرة بحيث تناولت معظم موارده ، لذلك رأت الحكومة إلغاء هذا القانون ووضع قانون جديد .

فالمواد أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ منه هي تقريباً نفس المواد بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الملغى إلا أنه نظراً لأن هيئة الإصلاح الزراعي قامت وتقوم بإدارة الأراضي المستولى عليها وتوزيعها على المتقنين من صغار المزارعين منذ سنة ١٩٥٢ واكتسبت من ذلك خبرة خلال هذه المدة .

وكانت مهمة الصندوق تتفق إلى حد كبير مع المهمة التي تقوم بها هيئة الإصلاح الزراعي من حيث أعمال الإدارة والتوزيع والمبيع لصغار المزارعين .

لذلك رأى أن يسند الإشراف على أعمال هذه المؤسسة إلى وزير الإصلاح الزراعي ويعاونه في تنفيذ هذا القانون وزير الخزانة وموظفوه بالمديريات والمحافظات التابعون لمصلحة الأموال المقررة لما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في الوقت الحاضر في طرح النهر وأكله .

أما المادة رقم ٥ فقد قضت بإنشاء مؤسسة عامة تسمى « مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله » . تتولى بيع أراضي طرح النهر وشراء حق تعويض الأكل وإجراء نزع الملكية والبدل وتأجير أراضي الطرح واستغلالها .

كما قضت بأن تكون موارد المؤسسة من حصيلة ثمن بيع أراضي طرح النهر التي تتولى المؤسسة بيعها ومن إيجار أراضي الطرح ملك الحكومة التي لم يتم بيعها اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٨ ، وأجازت المادة للصندوق أن يقتضض بضمان الحكومة المبالغ اللازمة لتمويله كما أجازت له أن يحل أحد البنوك محله في حقوقه قبل المشترين للطرح المبيع لهم في نظير أن يقوم البنك بأداء الأقساط الباقية للصندوق المستحقة على المشترين وأن يكون الأداء مقدماً والبنك في هذه الحالة يتولى تحصيل الأقساط والفوائد بمعرفته وحسابه .

وأما المادة رقم ٦ فقد نصت بجواز بيع طرح النهر إذا مضت عليه سنتان أو أصبح ثابتاً قبل السنتين وذلك عدا الطرح الذي نصت عليه المادتان ٤ و ١٣ من هذا القانون فيخضع لأحكامها . وأوجبت المادة ٦ بأن يتم البيع لصغار المزارعين وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وللتحقق من واقع اليد الفعلي ومن انطباق شروط البيع عليه قضت المادة بأن يسبق البيع فترة انتقالية تؤجر في خلالها أراضي لهؤلاء الزراع حتى يمكن أن تبحث حالاتهم في خلالها . وفي هذه الحالة يفضل التأجير لواقع اليد منهم . كما أجازت المادة أن تقل مدة إيجار الطرح في فترة الانتقال

عن ثلاث سنوات استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى .

وتباع الأراضى بعد انتهاء فترة الانتقال لمن تنطبق عليه الشروط الواردة بالقرار الجمهورى المشار إليه .

فإذا لم تنطبق شروط البيع على صغار الزراع واضعى اليد أو فى حالة الإخلال بالتزام جوهري يقضى به العقد أو القانون فقد نص على أن يكون لمجلس إدارة المؤسسة الحق فى إلغاء عقود الإيجار أو الحصر الخفية وطرده المستأجر أو واضع اليد وذلك بالطريق الإدارى ويكون هذا القرار نهائياً غير قابل للطعن .

كما يكون لمجلس الإدارة حق التبادل بين أراضى طرح النهر ملك الحكومة وبين أراضى الأهالى إذا كان فى هذا البدل مصلحة للمؤسسة ولصغار الزراع الذين ستباع لهم هذه الأراضى .

ولما كان البيع لصغار الزراع يقتضى بطبيعة الحال أن يكون مقصوداً على أراضى الطرح الصالحة للزراعة التى يمكنهم استغلالها ، أما أراضى الفساد وهى الأراضى الرمال بالجزائر والتى لا تزرع حالياً ولم يسبق زراعتها أى أنها من الأراضى البور التى تحتاج إلى استصلاح كبير وإقامة آلات رافعة بها لريها الأمر الذى لا ييسر لصغار الزراع .

فقد رأى النص على أنه يجوز للصندوق الاحتفاظ بها وتسليمها للهيئة العامة لأراضى البور لاستصلاحها وبيعها لصغار الزراع أو يجوز بيعها بالمزاد العلنى للقادر على إصلاحها وزراعتها وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الإصلاح الزراعى .

ولما كان يوجد بعض حالات نادرة مقام على أرضها منشآت صناعية أو زراعية فإنه من العدالة استثناء مثل هذه الأراضى وبيعها بالممارسة لأصحاب هذه المنشآت بالثمن والشروط التى يقررها مجلس إدارة الصندوق والذى يكون له الحق فى تقدير مدى المنفعة التى تعود على المشتري نتيجة لبيع هذه الأراضى له ومقارنتها بالأضرار التى كانت تلحق به لو لم يتمكن من شرائها .

ثم نص على عدم جواز أخذ الأراضى المبيعة أو المتصرف فيها بأحكام هذه المادة بالشفعة .

وأخيراً فإنه نص على عدم جواز قيام المشتري لأراضى الطرح بأى نوع من أنواع التصرفات إلا بعد أدائه كامل الثمن والفوائد والمصاريف الباقية المستحقة على العين المبيعة وانقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ البيع وإلا كان التصرف باطلاً من غير حاجة إلى اتخاذ أية إجراء آخر والمقصود من ذلك هو :

أولاً — حماية الزارع الصغير من التصرف فى العين إلا بعد انتهاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ البيع حتى يكون بذلك قد استقر هو وعائلته فيها فيحافظون عليها .

ثانياً — للمحافظة على حقوق الصندوق على العين المتصرف فيها حتى يتم استكمالها لكامل مستحقاته عليها .

والمادة رقم ٧ قضت بأن يشتري الصندوق في حدود حصيلة موارده السابق الإشارة إليها في المادة رقم ٥ حق تعويض أكل النهر بثمانين يماثل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر . فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض إليها التي يصدر بتجديدها قرار من مجلس الإدارة .
ويكون تقدير الضريبة بحسب فئاتها المقررة وقت الشراء .

ثم تناولت المادة طريقة تقدير حق التعويض لمن سبق له شراء هذا الحق بمقد مسجل بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ فنصت على أن يكون الثمن الذي تؤديه المؤسسة معادلاً لثمن الشراء الحقيقي والمصروفات القانونية حسبما تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإصلاح الزراعي بشرط ألا يجاوز الثمن والمصروفات خمسين مثلاً للضريبة .

كما تناولت المادة طريقة تعويض أكل النهر الذي يطرأ على بعض أراضي طرح النهر المبيعة بمقتضى هذا القانون ولم يكن ثمنها قد دفع كاملاً للصندوق . فقضت بأن يصدر مجلس الإدارة لائحة تنظم طريقة تعويض هذه الأراضي ثم رسمت طريقه اعتراض صاحب الشأن على هذا التعويض وأن يكون القرار الذي يصدر قاطعاً لسكل نزاع . ومع ذلك فقد أجازت لصاحب الشأن الاعتراض على القرار أمام محكمة الإصلاح الزراعي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة ويكون حكمها في هذه الحالة نهائياً .

وأوجبت المادة رقم ٨ أنه على كل صاحب أكل نهر يرغب في بيع حق تعويضه أن يتقدم إلى المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها الأكل خلال شهر يناير من كل سنة بطلب على أنموذج يحصل عليه من المديرية أو المحافظة أو المركز أو القسم أو الصراف أو تفتيش الزراعة أو مناطق الإصلاح الزراعي مبيناً به مقدار الأكل ومقدار ما يملكه من أطيان زراعية في أنحاء الجمهورية والضريبة السنوية المقررة لكل حوض من الحياض التي حصل فيها الأكل وذلك لأن تسوية عملية الأكل والطرح تتم في شهر أكتوبر من كل سنة ويتبين منها مقدار الأكل في كل تكليف بعد تنفيذه في المسكفات في الفترة بين شهرى أكتوبر وديسمبر من نفس السنة .

ونصت المادة على أن يحدد بقرار من وزير الإصلاح الزراعي الشروط والأوضاع التي ينبغي مراعاتها في تقديم هذه الطلبات على النماذج المذكورة .

وأوجبت المادة رقم ٩ على الصندوق بشراء حق تعويض الأكل المبين في الطلبات المقدمة خلال السنة التالية لتقديمها وذلك في حدود حصيلة موارده .

ثم قضت على أن تكون أولوية الشراء بحسب الترتيب التالي :

أولاً — أصحاب حق تعويض أكل النهر في الأراضي المبيعة بمعرفة الصندوق ولم يكن ثمنه قد دفع كاملاً للصندوق .

والقصد من إعطاء هذه الفئة الأولوية هو لتعويضهم عما فقدوه من أطيان الطرح الذي اشتروه ولم يكن ثمنه قد دفع للصندوق .

ثانياً — أصحاب التوزيعات التي قضت المادة رقم ١٣ من هذا القانون بإلغائها وترتب الأولوية بينهم لمن اعتمد قرارات التوزيعات الخاصة بهم وتم شهرها ثم لمن اعتمدت قرارات التوزيعات الخاصة بهم ولم يتم شهرها ثم لمن لم يتم اعتماد قرارات التوزيع الخاصة بهم . وتكون الأولوية بين كل فئة منهم بالتوالي حسب تواريخ الشهر ثم حسب تواريخ الاعتماد ثم حسب تقديم طلبات التعويض العي .

ثالثاً — أصحاب طلبات بيع حق تعويض أكل النهر فيما عدا ما ورد بأحكام البندين السابقين وترتب الأولوية بينهم بحسب تواريخ ورودها للمديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها الأكل .

ثم نص على أنه إذا لم تكف حصيلة موارد الصندوق لاستيعاب جميع الطلبات أو كان التزام بين مقدمي طلبات الفئة المنصوص عليها بالبند ثالثاً في تاريخ واحد تكون الأولوية في هذه الفئة لمن يملك أطيافاً زراعية أقل من الآخرين . وعند التساوي تكون الأولوية بطريق الاقتراع بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الإصلاح الزراعي .

وحددت المادة رقم ١٠ العقوبات التي توقع على كل ممول يضمن إقراره بيانات غير صحيحة قد يترتب عليها إعطاؤه حقا على غير مقتضى أحكام القانون ويصدر القرار بذلك من مجلس إدارة الصندوق .

ونصت المادة رقم ١١ على أن يلتزم مشترو أراضي الطرح بدفع ١٥ ٪ من أصل الثمن مقابل مصاريف ورسوم الشهر العقاري ونفقات الحصر والمساحة والنفقات الأخرى الإدارية لحساب الصندوق ، وأما عقود شراء حق تعويض أكل النهر فتحرر عنها عقود صالحة للشهر طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ويخصم من الثمن قبل صرفه مصاريف ورسوم الشهر العقاري لحساب مصلحة الشهر العقاري و ٥ ٪ من أصل الثمن مقابل مصاريف إجراءات إدارية لحساب الصندوق .

ونصت المادة رقم ١٢ من القانون على تحصيل المبالغ المنصوص عليها في هذا القانون بطريق الحجز الإداري وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ويكون للمبالغ المستحقة للصندوق امتياز على أموال المدين . وتكوين مرتبة الامتياز هي مرتبة امتياز البائع .

أما المادة رقم ١٣ ، فقد نصت في فقرتها الأولى على يسع الطرح الذي لم يتم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ .

وقضت الفقرة الثانية بأن الطرح الذي تم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وكان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحاً للاعتماد ولم يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو وزير الخزانة فيتعين صدور قرار من وزير الإصلاح الزراعي أو من ينييه باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الأصليين أو على من انتقلت إليهم ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو على من آت إليهم هذه الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق التعاقد وإلا اعتبر التوزيع نافذاً بمضى المدة .

والفقرة الثالثة تناولت التوزيع المشار إليه في الفقرة السابقة ويكون قد تم بطريق الوكالة فقضت بقصر الاعتماد على الحسابات التي تكن فيها الوكالة صادرة إلى أقارب لغاية الدرجة الرابعة

والغاء التوزيعات فيما عدا ذلك .

وقضت الفقرة الرابعة بأن التوزيعات التي لا تطابق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين تلغى ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها .

كما نصت المادة على أن يستلم الصندوق أراضى الطرح الملغى توزيعه من أول السنة الزراعية القادمة ١٩٥٨/١٩٥٩ إذا كان التوزيع قد تم اعتماده وشهره أما ما لم يتم اعتماده أو شهره فيحاسب صاحب التوزيع على إيجاره من وقت استلامه ابتداءً بعد خصم ما دفعه من الضرائب وملحقاتها .

وبيع الطرح الملغى توزيعه طبقاً لأحكام القانون ويطبق على أصحاب التوزيعات الملغاة بالنسبة لحق تعويض الأكل حكم المواد أرقام ٧ و ٨ و ٩ من هذا القانون .

ونصت المادة رقم ١٤ على أن الطرح المبيع يكون خاضعاً لحقوق الارتفاق التي يرتبها القانون . وقضت المادة رقم ١٥ بأن يكون للصندوق الحق في فرق وتجنيد أطيان طرح النهر ملك الحكومة سواء الشائعة مع أطيان الأهالي أو المتداخلة معها تداخلاً يقلل من إنتاجها أو الارتفاع بها وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن فإذا تعذر هذا الاتفاق فيكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد إلى لجنة إدارية لإجراء هذا الفرز والتجنيد تشكل بالكيفية المنصوص عليها في هذه المادة ثم رصمت طريقة اعلان قرار اللجنة وطريقة الطعن فيه وتشكيل لجنة الطعن ثم نصت على إشهار القرار واعتماد قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بأي وجه من الوجوه .

والمادة رقم ١٦ نصت على أن يكون لمجلس إدارة الصندوق حق نزع ملكية العقارات المقام عليها آلات رافعة مملوكة للأفراد وتروى أراضى الطرح المبينة لصغار المزارعين وكذلك نزع ملكية هذه الآلات إذا رأى المجلس أن في ذلك مصلحة للصندوق والمشتريين على أن تسلم هذه العقارات والآلات للجمعيات التعاونية التي ينشئها المتفقون بالطرح طبقاً لأحكام هذه المادة وتستوفي قيمة الثمن والمصاريف التي يتكلفتها الصندوق في هذا الاجراء منها مقسطاً على المدة التي يحددها المجلس بفائدة بسيطة قدرها ٣٪ في السنة وتخضع الجمعيات التعاونية المشار إليها لكافة القواعد والنظم التي تسرى عليها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ويجوز لصغار المزارعين في المنطقة من غير المنتفعين بأراضى طرح النهر أن يكونوا أعضاء فيها .

ونصت المادة رقم ١٧ على تاريخ رفع الضريبة عن الأكل وربطها على الطرح .

والمادة رقم ١٨ قضت بإلغاء القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وكل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعى بعرض هذا المشروع بقانون على السيد رئيس الجمهورية مفرفاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ،
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ،
وعلى القرار رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع طرح النهر ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة تلحق برياسة الجمهورية ، تسمى « صندوق طرح النهر وأكله »
ويكون مقرها مدينة القاهرة .

وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها أموالاً عامة .

مادة ٢ — يكون للصندوق مجلس إدارة يشكل على النحو الآتي :

وزير الإصلاح الزراعي رئيساً

	وزير الخزانة
أعضاء	وكيل وزارة الزراعة (أو الوكيل المساعد) الذي تتبعه مصلحة الأملاك الأميرية
	وكيل وزارة الخزانة (أو الوكيل المساعد) الذي تتبعه مصلحة الأموال المقررة
	وكيل وزارة الأشغال العمومية (أو الوكيل المساعد) الذي تتبعه مصلحة المساحة
	المدير العام للإصلاح الزراعي
	مدير الصندوق

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مدير الصندوق وتحديد مكافأته ومدته .

مادة ٣ — لمجلس إدارة الصندوق السلطة العليا في إدارته أو تصريف شؤنه دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، وله بوجه خاص :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

(١) مباشرة الاختصاصات المنوطة به وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه والقرارات المنفذة له .

(ب) وضع السياسة العامة للصندوق .

(ج) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

(د) تحديد قيمة القرض اللازم في كل سنة لتمويل الصندوق .

(هـ) وضع قواعد ونظم تعيين الموظفين والمال وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم عند ترك الخدمة .

(و) وضع اللامحة الداخلية للصندوق ويين بها بوجه خاص نظم العمل وطرق الادارة والصرف واختصاصات الموظفين والمال ، دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، مع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة .

(ز) تحديد مكافآت من يمارون أو يندبون من موظفي الدولة للعمل كل الوقت أو بعضه وكذلك تحديد مكافآت من يؤدون خدمات للصندوق .

مادة ٤ — ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من الرئيس مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل عدا الرئيس .
وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتثبت المناقشات التي تدور بالجلسة والقرارات التي تصدر في سجل خاص ويوقع عليها من الرئيس والسكرتير الذي يندب لذلك .

مادة ٥ — يتولى مدير الصندوق تمثيله أمام القضاء وفي صلاته بالوزارات والمصالح وبالعير وتكون له اختصاصات المدير المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، وبوجه خاص :

(١) إعداد الميزانية والحساب الختامي .

(ب) تعيين وترقية وإعارة وندب وفصل الموظفين والمال ومنح العلاوات المستحقة لهم والمكافآت التشجيعية ومكافآت ترك الخدمة ومنح المكافآت اللازمة لمن يؤدون خدمات للصندوق .

(ج) اعتماد أذون الصرف للموظفين والمال وكذلك المبالغ المقررة في الميزانية وأجور النشر ومشترى الأثاثات والمطبوعات وغيرها واعتماد صرف مبالغها .

(د) إعداد سجلات لحصر أراضي طرح النهر من واقع البيانات والخرائط التي يتم تجهيزها بمعرفة تفاتيش المساحة بالاشتراك مع المديريات والمحافظات .

(هـ) قيد طلبات شراء طرح النهر في السجلات المعدة لذلك قيداً نهائياً مرتباً بحسب الأولوية .

(و) النشر عن بيع القطع بعد اعتماد تحديدها وتقدير أثمانها من مجلس الإدارة .

(ز) قيد طلبات بيع حق تعويض أكل النهر الواردة من المديرية أو المحافظات بعد مراجعتها بمعرفتها في سجلات تعد لذلك مع مراعاة ما نص عليه القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في ترتيب الأولوية .

(ح) التوقيع على عقود بيع طرح النهر وعقود البدل وعقود شراء حق تعويض أكل النهر وإلغاء ما يتقرر إلغاؤه من هذه العقود .

(ط) إعداد سجلات سنوية لرصد بيانات الأراضي التي تم بيعها من طرح النهر وبيانات مقادير أكل النهر التي تم شراء حق تعويضها .

(ي) إعداد سجلات سنوية بالمبالغ المحصلة من أثمان أراضي الطرح المبيعة وكذلك بالمبالغ المدفوعة لأصحاب حق تعويض الأكل والمصروفات الأخرى .

(ك) إصدار قرار بوقف أداء الأقساط والفوائد لما يفسد من أراضي الطرح المبيعة ومد مدة الأقساط عند زوال الفساد بقدر مدة الإيقاف .

(ل) إصدار قرار بوقف أداء الأقساط والفوائد لما يأكله النهر من أراضي الطرح المبيعة وما يتبع ذلك من شراء حق تعويض الأكل وتنفيذ ما تقضى به المادة رقم ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ .

(م) إعداد سجلات بالقروض التي يستلمها الصندوق وقوائدها ، وما يصرف منها وأسبابه والباقي منها .

(ن) اعتماد عقود إيجار أراضي طرح النهر وإلغاء ما يتقرر إلغاؤه من عقود الإيجار .

(س) تقديم الطعن في قرارات لجان فرز وتجنيد أطيان الحكومة وفقاً لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(ع) اتخاذ إجراءات نزع ملكية المقارات الخاصة بالآلات الرافعة المملوكة للأفراد والتي تروى أراضي طرح النهر المبيعة لصغار المزارعين وفقاً لأحكام المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(ف) إعداد المسائل والمذكرات التي تعرض على رئيس مجلس الإدارة لإحالتها على مجلس الإدارة وتحديد موعد انعقاده .

وله أن ينبى عنه من يراه في تولى بعض هذه الاختصاصات .

مادة ٦ — يكون للصندوق ميزانية مستقلة تشمل جميع أبواب الإيرادات والمصروفات ويخصص صافي الإيرادات — بعد خصم المصروفات — لشراء حق تعويض أكل النهر .

ويقوم مدير الصندوق بعرض مشروع الميزانية على مجلس الإدارة لاعتماده ثم يرسله إلى وزارة الخزانة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لتبدى ملاحظاتها عليه خلال شهرين .

ويعاد عرض مشروع الميزانية والملاحظات التي قد تبديها وزارة الخزانة وبالاتفاق معها .

مادة ٧ — تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل سنة .

مادة ٨ — يقوم بمراجعة ميزانية وحسابات الصندوق ،مراجع يصدر بتعيينه وتحديد مكافأته ، قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — يلغى القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع طرح النهر لصغار المزارعين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع طرح النهر ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنافع العامة

والتحسين المعدل .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يقصد بصغار المزارعين المشار إليهم فى المادة ٦ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المزارعين الذين لا يملكون أطيافاً أو يملكون أطيافاً لا تزيد على عشرة أفدنة .

مادة ٢ — تباع أراضى طرح النهر لصغار المزارعين وتكون أولوية الشراء لواقع اليد المستأجر وقت البيع وبحيث لا تزيد الصفقة الواحدة على خمسة أفدنة للفرد الواحد .

وإذا لم يتم البيع لواقع اليد المستأجر فيكون البيع للراغبين فى الشراء من صغار المزارعين على أن يكون التصرف إليهم بالمزاد العلنى على الوجه المبين فى المادة ٩ .

مادة ٣ — تقوم أقسام الإيرادات ولجان المساحة بالمديريات والمحافظات بالاشتراك مع تفاتيش المساحة المختصة بمحصر ورسم أراضى طرح النهر التى يتقرر عرضها للبيع على خرائط مساحية مقياس

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

٢٥٠٠/١ مع مراعاة بيان وضع يد كل زارع على حدة وتعمل كشوف بالمسطحات عن وضع اليد في كل قطعة .

وتكون الخرائط والكشوف من ثلاث نسخ .

مادة ٤ — تشكل لجان من مندوبين من وزارة الخزانة وهيئة الإصلاح الزراعي ومصلحة المساحة ووزارة الزراعة ومن عمدة البلدة أو من يقوم مقامه ويعين وزير الإصلاح الزراعي رؤساء هذه اللجان من بين أعضائها .

وتتولى هذه اللجان :

(أ) فحص البيانات الخاصة بأراضي طرح النهر التي يتقرر بيعها لواضعي اليد عليها وعمل كشوف تحديد بكل قطعة .

(ب) تقدير ثمن هذه الأراضي .

وتكون قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس . ويعتمد التحديد والتقدير المشار إليهما من مجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكمله ويصبح نهائياً باعتماده .

فإذا رفض مجلس الإدارة الاعتماد وجب أن يكون قرار الرفض مسيئاً وتعاد إجراءات المعاينة والتقدير بمعرفة اللجنة على أن تراعى ملاحظات المجلس التي أدت إلى رفض الاعتماد ثم يعرض قرار اللجنة مرة أخرى على مجلس الإدارة لاعتماده أو لاتخاذ ما يراه فيه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٥ — تنشر بيانات أراضي الطرح المراد بيعها والأثمان المحددة لها بعد اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق على باب ديوان المديرية أو المحافظة وعلى أبواب المراكز ونقط البوليس ودور العمدة ومشايخ العزب التابعة لها الأرض ويعلن بالجريدة الرسمية عن إتمام هذه الإجراءات ويجوز أن تنشر أيضاً بعض الجرائد اليومية .

مادة ٦ — تحرر طلبات الشراء على النموذج المرافق — الذي يمكن الحصول عليه مجاناً من الصراف أو المركز أو المديرية أو المحافظة أو تفتيش الزراعة أو مناطق الإصلاح الزراعي وتقدم الطلبات إلى ديوان المديرية أو المحافظة الكائنة بدائرتها الأراضي في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية مقابل إيصال — ويقدم طلب مستقل عن كل قطعة .

وتكون الطلبات مصحوبة بتأمين لا يقل عن ١٠٪ من الثمن المعتمد و ١٥٪ من أصل الثمن مقابل مصاريف ورسوم الشهر العقاري ونفقات الحصر والمساحة والنفقات الإدارية المقررة قانوناً وبكشف رسمي يثبت عدم وجود متأخرات إيجار للحكومة على راغب الشراء .

وإذا كان الطالب مالكا لأرض ، التزم علاوة على ذلك بتقديم كشف أو كشوف رسمية بما يملكه من أراضي بمقود مسجلة أو غير مسجلة ومقدار ضريبتها السنوية فإذا لم يقدم الطلب مصحوباً بالتأمين المقرر مضافاً إليه ١٥٪ من الثمن مقابل المصاريف والرسوم والنفقات المبينة في

الفقرة الثانية والكشوف الرسمية السابق الإشارة إليها في الميعاد المحدد . أو إذا تبين أن الطالب مدين للحكومة بإيجار متأخر حتى تاريخ تقديم الطلب أو لم يتقدم واضع اليد بطلب الشراء في الميعاد المحدد كان الطلب غير مقبول ويسقط حق صاحبه في الشراء .

وتحال الطلبات إلى اللجان القروية المنصوص عليها في المادة التالية في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من نهاية الموعد المحدد لقبول الطلبات .

مادة ٧ — تشكل لجنة قروية برئاسة أحد معاوني المسالية ومن العمدة أو من يقوم مقامه من المشايخ والمأذون وصراف المساحة بالبلدة الواقع في زمامها أراضى الطرح المراد بيعها ، وتقوم اللجنة بمراجعة الطلبات المقدمة من راغبي الشراء المحولة عليها من المديرية أو المحافظة وإبداء ملاحظاتها عليها خصوصاً ما يتعلق بالبيانات التي يتضمنها الطلب ومدى صحتها ومطابقتها للشروط .

وعلى اللجنة إعادة الطلبات إلى المديرية أو المحافظة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها لها .

وتقوم أقسام الإيرادات بالمديريات والمحافظات بمراجعة جميع الطلبات وإبداء ملاحظاتها عليها ثم ترسلها إلى الصندوق في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها إلى اللجنة .

مادة ٨ — يقوم مجلس إدارة الصندوق بفحص طلبات الشراء المحالة إليه وفقاً لأحكام المادة السابقة .

ويعتبر التأمين المدفوع جزءاً من الثمن بالنسبة إلى الطلبات وعلى الطالب أداء باقي الثمن على أقساط سنوية متساوية لمدة خمس عشرة سنة مضافاً إليها فائدة بسيطة بواقع ٣ ٪ سنوياً .
وإذا لم يوافق مجلس الإدارة على الطلب فترد إلى الطالب جميع المبالغ التي أداها خلال شهر من تاريخ صدور القرار .

وفي هذه الحالة تباع الأرض بالمزاد العلني وفقاً للشروط والأوضاع المبينة بهذا القرار .

مادة ٩ — إذا لم يتم بيع أراضى الطرح لواضعي اليد فتباع بالمزاد العلني وفقاً للإجراءات الآتية :
(١) ينشر عن الأراضى المطلوب بيعها بالوسائل وفي الجهات المشار إليها في المادة ٥ وفي كل من الناحيتين المجاورتين من الجهتين القبليّة والبحرية ويبقى بلاد المركز الواقعة فيه زمام الأراضى المطلوب بيعها ويحدد بإعلانات النشر موعد ومكان جلسة المزاد كما ينشر في الجريدة الرسمية عن إتمام هذه الإجراءات والموعد والسكان المذكورين .

كما يجوز للصندوق أن يقوم بالنشر أيضاً ببعض الجرائد اليومية فإذا رُئى إعادة المزاد حدد مجلس إدارة الصندوق الجهات الأخرى التي يرى النشر فيها بالإضافة إلى الجهات المنصوص عليها في هذه المادة على أن يحدد ميعاد البيع بعد خمسة وأربعين يوماً من تاريخ النشر .

(ب) يعتبر ثمن الأراضى المعتمد من مجلس إدارة الصندوق ثمناً أساسياً للمزاد .

(ج) تجرى المزايدة في جلسات علنية تعقد بديوان المديرية أو المحافظة الواقع في دائرتها الأراضى المطروحة للبيع ورأسها المدير أو المحافظ أو من ينوب عنهما .

(د) تكون المزايدة على أساس القدر الذي يدفع معجلاً من الثمن الأساسي المقدر للأرض المطروحة للبيع ويجب افتتاح المزايدة بعطاء لا يقل عن ٢٠٪ من هذا الثمن .

(هـ) على كل من يتقدم للمزاد أن يقدم طلباً على النموذج المشار إليه في المادة ٦ في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية مصحوباً بكشف رسمي بما يملكه من أراضٍ بعقود مسجلة أو غير مسجلة في أنحاء الجمهورية يثبت أنها لا تزيد على عشرة أفدنة وشهادة من عمدة ومشايخ البلدة التي يقطن فيها تؤيد ذلك ، وتكون الشهادة المذكورة مصدقة عليها من المركز .

كما يقدم كشفاً رسمياً يثبت عدم وجود متأخرات إيجار مستحقة عليه للحكومة حتى تاريخ تقديم الطلب .

وعليه أن يؤدي قبل إجراء المزاد تأمينا يوازي ٢٠٪ من الثمن الأساسي يرد إليه في نهاية الجلسة إذا لم يرس عليه المزاد .

(و) يرسى المدير أو المحافظ أو من ينوب عنهما المزاد على من يتقدم بأكبر عطاء إذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره .

وعلى الراسى عليه المزاد أن يؤدي فوراً باقى معجل الثمن الراسى به المزاد و ١٥٪ من أصل قيمة الثمن مقابل مصاريف ورسوم الشهر العقارى ونفقات الحصر والمساحة والنفقات الإدارية المقررة قانوناً .

وفي حالة عدم قيام الراسى عليه المزاد بأداء المبالغ المشار إليها في ذات الجلسة يعتبر الطلب ملغى ويصبح التأمين المدفوع منه حقا للصندوق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات ، ويرسى المدير أو المحافظ المزاد على صاحب العطاء التالى ، بعد التحقق من توافر كافة الشروط والإجراءات القانونية وقيامه بأداء المبالغ المذكورة وإذا لم يوجد عطاء مستوفى يعاد النشر والمزاد طبقاً لأحكام هذه المادة . وترسل الأوراق الخاصة بالمزاد إلى إدارة الصندوق خلال أسبوع من تاريخ جلسة المزاد ، فإذا لم يعتمد مجلس إدارة الصندوق نتيجة المزاد تعاد إلى الراسى عليه المزاد المبالغ المدفوعة منه خلال الشهر التالى لصدور القرار ، وللمجلس إدارة الصندوق أن يرسى المزاد على صاحب العطاء التالى إذا توافرت فيه الشروط القانونية أو أن يقرر إعادة المزاد على حسب الأحوال .

أما إذا اعتمد مجلس الإدارة نتيجة المزاد فيخطر الراسى عليه المزاد بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

(ز) يلزم الراسى عليه المزاد بأداء باقى الثمن على أقساط سنوية متساوية بفائدة ٣٪ سنوياً بحيث لا يقل القسط الواحد عن جزء من خمسة عشر جزءاً من قيمة كامل الثمن .

(ح) إذا أسفر المزاد عن استعداد أكثر من متزايد واحد لأداء كامل الثمن معجلاً فيحصل من كل منهم باقى الثمن و ١٥٪ من أصل قيمة الثمن مقابل مصاريف ورسوم الشهر العقارى ونفقات الحصر والمساحة والنفقات الإدارية المقررة قانوناً .

وتحال الأوراق إلى إدارة الصندوق خلال أسبوع على الأكثر لإجراء المفاضلة بينهم .

وفي حالة عدم قيام أى متزايد بأداء باقى الثمن والـ ١٥ ٪ من أصل الثمن المشار إليها يعتبر الطلب ملغى ويصبح التأمين المدفوع منه حقا للصندوق وذلك دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات والمجلس إدارة الصندوق إرساء المزاى على صاحب العطاء التالى الذى تتوافر فيه الشروط القانونية وأداء المبالغ المشار إليها .

وعلى الصندوق إجراء المفاضلة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إحالة الأوراق إليه . وتكون المفاضلة على أساس منح الأولوية لمن لا يملك أطياناً ثم لمن يملك أطياناً أقل وعند التساوى تكون الأولوية بطريق الاقتراع العلنى بالكيفية التى يحددها الصندوق .

وينظر من يقع عليه الاختيار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وتنماد المبالغ المدفوعة إلى أصحابها الذين لم يقع عليهم الاختيار خلال الشهر التالى لصدور القرار .

مادة ١٠ — إذا ثبت فساد الأرض المبيعة كلها أو بعضها بقرار من مدير المؤسسة بسبب تأثير مياه النيل فتقف مطالبة المشتري بالأقساط والفوائد بالنسبة إلى القدر الذى فسد ، اعتباراً من أول السنة التى يثبت فيها الفساد .

فإذا زال الفساد امتدت مدة الأقساط بقدر مدة الوقف .

مادة ١١ — إذا أكل النهر الأرض المبيعة بأكثرها قبل أداء باقى الثمن فتقف المطالبة بالأقساط والفوائد ، أما إذا أكل النهر جزءاً من الأرض المبيعة قبل الوفاء فيستبعد من الأقساط الباقية ما يقابل الجزء الذى أكله النهر وتمسك الأقساط على هذا الأساس وفى كلتا الحالتين يعوض أكل النهر بحسب ما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة رقم ٧ من القانون ويكون للصندوق حق امتياز على قيمة التمويض واقتضاء ما يكون باقياً على المشتري من أقساط دون الفوائد من قيمة هذا التعويض .

مادة ١٢ — فى حالة نزع ملكية أى جزء من الأرض المبيعة للمنفعة العامة قبل أداء كامل الثمن والفوائد ، يكون للصندوق حق امتياز على تعويض نزع الملكية فى حدود الثمن والفوائد المستحقة للصندوق عن الأرض المنزوعة ملكيتها .

مادة ١٣ — إذا أعطى راغب الشراء بيانات غير صحيحة قد يترتب عليها إعطاؤه حقا على غير مقتضى أحكام هذا القرار توقف إجراءات البيع بالنسبة إليه ، أما إذا كان العقد قد تم إبرامه فيعتبر مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات .

وفى كلتا الحالتين تكون جميع المبالغ والرسوم المدفوعة من راغب الشراء أو المشتري حقا للصندوق بغير حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات .

ويصدر القرار بذلك من مجلس إدارة الصندوق .

مادة ١٤ — يلغى القرار الجمهورى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ١٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٧٨ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

أوامر جمهورية :

أمر رقم ٣٩

بتشكيل محكمة أمن دولة عليا (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار حالة الطوارئ ؛

قرر :

مادة ١ — تشكل محكمة أمن دولة عليا للفصل في القضيتين :

(أ) رقم ١٣ جنایات أمن الدولة سنة ١٩٥٨ (١٦ جنایات عسكرية عابدين سنة ١٩٥٨ — ٣ عسكرية عليا سنة ١٩٥٨) .

(ب) رقم ١١٩ جنایات أمن الدولة سنة ١٩٥٨ (١٨٢ جنایات عسكرية عابدين سنة ١٩٥٨ — ١٤ عسكرية عليا سنة ١٩٥٨) .

على الوجه الآتي :

لواء محمد نبيه أمين ، من سلاح المشاة رئيساً
عقيد طه حسن الزينى ، من سلاح المدرعات
عقيد خليفة عبد العزيز مصطفى ، من سلاح الإشارة
عقيد محمد جمال الدين زايد ، من سلاح المهمات
عقيد أحمد فهمى طويلة ، من سلاح المشاة
عقيد إبراهيم سامى ، من سلاح المدفعية نائب أحكام
مادة ٢ — يتبع في إجراءات المحاكمة أمام المحكمة المذكورة وفي الحكم القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية .

مادة ٣ — تعقد هذه المحكمة في محكمة القاهرة الابتدائية بميدان أحمد ماهر أو في أى مكان يختاره رئيسها .

تحريراً في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٧ مكرر (١) الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

أمر رقم ٤٠

بتشكيل محاكم أمن الدولة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليمى الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
قرر :

مادة ١ — تشكل في كل محافظة وفي عاصمة كل مديرية محكمة أمن دولة جزئية للنظر في الجرائم التي تقع بالخيانة لأحكام الأوامر العسكرية والأوامر الجمهورية أو التي تقضى هذه الأوامر بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

مادة ٢ — تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا للنظر في كل ما يرتكب في دائرة اختصاصها من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة إذا كانت هذه الجرائم معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر في الإقليم المصرى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

أمر رقم ٤١

بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليمى الجمهورية ؛
قرر :

مادة ١ — يجوز للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة في الإقليم المصرى الجرائم الآتية ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر :

(أولاً) الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي المادة ١٧٤ من القانون المذكور .

(ثانياً) الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانونين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لهما .

(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب والقوانين المعدلة لهما والقرارات المنفذة لهما .

(رابعاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة لهما .

(خامساً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان والقرارات المنفذة لهما .

وللنيابة العامة أن تطلب إحالة هذه الجرائم إلى محاكم أمن الدولة ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية .

مادة ٢ — إذا كَوّن الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطت بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم التى تنطبق فى شأنها المادة الأولى جاز للنيابة العامة إحالتها جميعاً إلى محاكم أمن الدولة .

مادة ٣ — يلغى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية والأمران رقم ٢٤ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ المعدلان له .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

وزارة الداخلية :قرار^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والشيخ

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والشيخ ؛ وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ بلائحته التنفيذية ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة ٢ من المادة ١٦ والفقرة ٧ من المادة ١٨ والفقرة ٣ من المادة ٣٨ والمادتين ٣٩ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ١٦ فقرة ٢ — ويدعو المدير الأشخاص المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب الخاصة بالقرية للحضور أمام اللجنة في المكان والزمان اللذين يحددهما للانتخاب ، فإذا زاد عدد هؤلاء على ستائة جاز تشكيل لجنة أو لجان فرعية يرأس كل منهما مرزف عمومي لا تقل درجته عن السادسة أو ما يعادلها . »

« مادة ١٨ فقرة ٧ — ويختتم ظهر كل بطاقة بخاتم المديرية وخاتم آخر يحدد تاريخ الانتخاب ويكون عددها مطابقاً لعدد الناخبين المقيدين في جداول الانتخاب الخاصة بالقرية في حالة انتخاب العمدة وفي قائمة الحصة في حالة انتخاب الشيخ . »

« مادة ٣٨ فقرة ٣ — وتستخدم في ذلك أوراق صغيرة بيضاء تختتم بخاتم المركز وتعد لانتخاب الأعضاء أوراق صغيرة بيضاء تختتم بخاتم المديرية بقدر عدد العمدة العاملين في بلاد المركز ويكون لكل عمدة صوتان ولا يجوز له أن يعطى الصوتين لمرشح واحد . »

« مادة ٣٩ — يتبع في عملية الانتخاب وفي إدارة لجنة الانتخاب ما هو منصوص عليه في المادة ١٩ وما بعدها من هذه اللائحة . »

« مادة ٥٤ — في جميع عمليات الانتخاب سالف الذكر تكون باطلة كل الآراء المعلقة على شرط أو التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجاً في كشف المرشحين أو التي تثبت على ورقة غير الورقة التي

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذى أبدى رأيه أو التى بها علامة أو إشارة تدل عليه أو تؤثر فى سرية الانتخاب » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريراً فى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

وزارة الاقتصاد والتجارة :

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان
وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل)

وزير الاقتصاد والتجارة بالإقليم المصرى

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) ؛

وعلى القانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد إصدار اللائحة الداخلية
لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان
وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الحزاة
ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الإقليم المصرى ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤٥ فقرة أولى من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) المشار إليه النص الآتى :

مادة ٤٥ (فقرة أولى) :

« تشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء منهم ثلاثة من الخبراء الرسميين المحلفين الذين يعينهم
وزير الاقتصاد والتجارة بعد أخذ رأى لجنة بورصة ميناء البصل ، وعضوان يعينهما رئيس لجنة القطن

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

بطريق الاقتراع من بين هيئة خبراء الاستئناف المنصوص عليها في المادة السابقة .
 مادة ٢ — يعمل بهذا القرار في الإقليم المصرى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 تـحـريراً فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨^(١)

وزير الاقتصاد بالإقليم المصرى

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة المساعد لشئون القطن ؛

قرر :

مادة ١ — تحدد أسعار الرتب لأصناف القطن المختلفة من محصول موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ التى تستلمها لجنة القطن المصرية اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ (معالجة تسليم الاسكندرية) على الوجه الآتى :

الرتبة	كرنك	منوفى	جيزة ٣٠	دندرة	أشموني
ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار
فولى فير ..	٤٥,٥٠	٤٣,٢٥	٤٥,٥٠	٤١,٥٠	٤١,٥٠
فولى فير / جود فير...	٤٨,٠٠	٤٥,٧٥	٤٨,٠٠	٤٤,٠٠	٤٤,٠٠
جود / فير	٥٠,٥٠	٤٨,٢٥	٥٠,٥٠	٤٦,٥٠	٤٦,٥٠
جود فير / فولى جود فير...	٥٢,٥٠	٥٠,٢٥	٥٢,٥٠	٤٨,٥٠	٤٨,٥٠
فولى جود فير	٥٤,٥٠	٥٢,٢٥	٤٤,٥٠	٥٠,٥٠	٥٠,٥٠
فولى جود فير / جود	٥٨,٥٠	٥٦,٢٥	٥٦,٥٠	٥٢,٥٠	٥٢,٥٠
جود	٦٣,٥٠	٥٩,٢٥	٥٩,٠٠	٥٧,٠٠	٥٥,٠٠
جود / فولى جود	٦٩,٠٠	٦٤,٠٠	٦٣,٠٠	٥٩,٠٠	٥٧,٠٠
فولى جود	٧٤,٠٠	٦٩,٥٠	٦٧,٥٠	٦٢,٠٠	٦٢,٠٠
فولى جود / أكسترا	٨٤,٥٠	٨٣,٢٥	٧١,٥٠	٦٤,٠٠	٦٤,٠٠
أكسترا...	٨٧,٥٠	٨٦,٢٥	٧٣,٥٠	٦٦,٠٠	٦٦,٠٠

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ - الصابر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — يخصم من الأسعار الموضحة بالمادة السابقة ٣ ٪ (ثلاثة في المائة) وذلك للرتب المختلفة للأصناف الكرنك والنتوفى والجيزة ٣٠ ابتداء من رتبة فولى جود فير / جود إلى رتبة أكسترا إذا كانت من تيلة ضعيفة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
تحريراً في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

وزارة الزراعة :

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن المعدل بالقانونين رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ .
وعلى القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٤ — لا يجوز أن تحلج أقطان من رتبة جود توفولى جود فما فوق لصنف الكرنك ومن رتبة فولى جود فما فوق لصنف النتوفى ومن رتبة فولى جود فير فما فوق لصنفى جيزة / ٣٠ والأشمونى ناتج مديرية للنيا ومركز الفشن ومن رتبة فولى جود فما فوق لصنف الأشمونى ناتج مديريات أسوط وبنى سويف عدا مركز الفشن ورتبة أكسترا لصنف الأشمونى ناتج مديريات الجيزة والفيوم وسوهاج ومن رتبة فولى جود فير توجد فما فوق لصنف جيزة / ٣٠ (دندره) ناتج مديريتي قنا وأسوان ومن رتبة أكسترا لصنف جيزة / ٣١ (دندره) ناتج مديرية سوهاج إلا لاستخراج تقاوى منها . ويستثنى من القيود السابقة جميع أصناف تقاوى الإكثار وناتج مزارع وزارة الزراعة .
كما لا يجوز حلج أقطان من الرتب المشار إليها عقب أقطان من الرتب الأخرى . إلا بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ سالف الذكر » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بالإقليم المصرى من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن
للمعدل بالقانونين رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ .
وعلى القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها
وتداولها والاتجار فيها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨ الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من
القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه .

فقرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
المشار إليه النص الآتي :

مادة ٤ — لا يجوز أن تحلج أقطان من رتبة جود توفولى جود فما فوق لصنفى السكرنك
والمنوفى ومن رتبة فولى جود فير فما فوق لصنفى جيزة / ٣٠ والأشمونى ناتج مديرية المنيا ومركز الفشن
ومن رتبة فولى جود فما فوق لصنف الأشمونى ناتج مديرتى أسوط وبنى سويف عدا مركز الفشن
ورتبة أكسترا لصنف الأشمونى ناتج مديريات الجيزة والقيوم وسوهاج ومن رتبة فولى جود
فير تو جود فما فوق لصنف جيزة / ٣١ (دندرة) ناتج مديرتى قنا وأسوان ومن رتبة أكسترا لصنف
جيزة / ٣١ (دندرة) ناتج مديرية سوهاج إلا لاستخراج تقاوى منها .

ويستثنى من القيود السابقة لجميع الأصناف تقاوى الاكثار وناتج مزارع وزارة الزراعة .
كما لا يجوز حلج أقطان من الرتب المشار إليها عقب أقطان من الرتب الأخرى إلا بعد موافقة
اللائحة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
سالف الذكر .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٢٨ الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار بالإقليم المصرى من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائم المصرية العدد ٧٧ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وزارة التكوين :**قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨^(١)**

في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٦٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن محصول
الأرز المتوقع هذا العام ؛

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض المعدل بالقرار
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل الأرز الشعير والأرز الأبيض إلى خارج المديرية أو المحافظة الموجود
بها إلا بترخيص من مراقبة التكوين الموجودة في دائرتها الكمية المراد نقلها .
ولا يسرى هذا الحظر على نقل أية كمية من الأرز الأبيض تبلغ مائتين كيلو جرام فأقل .
كما لا يسرى هذا الحظر على نقل كميات الأرز الشعير التي تعدها وزارة الزراعة أو الهيئات التي
تعينها للتقاوى وفي حدود الكميات التي تقررها لكل منها .

مادة ٢ — يحظر على المضارب ضرب الأرز الشعير بغير ترخيص من وزارة التكوين .

مادة ٣ — تقوم الوزارة بتحديد كمية مبدئية من الأرز الشعير لكل مضرب إلى أن يتم
تحديد المقادير التي يقوم كل مضرب بضربها عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ .

مادة ٤ — تقوم الوزارة بتحديد المضارب التي ترخص لها بشراء كميات الأرز الشعير المقررة
لها من السوق المحلى مباشرة . وعلى هذه المضارب إخطار وزارة التكوين خلال عشرة أيام من تاريخ
إخطارها باعتمادها من الوزارة ، عن اسم البنك الذي ترغب التعامل معه . وعلى الوزارة أن
تخطر البنوك بأسماء المضارب التي وقع اختيارها عليها للتعامل معها ومقادير الأرز الشعير المحددة
مبدئياً لكل منها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ مكرز الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

ولا يجوز للبنوك تمويل المضارب بأكثر من الحصة التي حددت لكل منها .

مادة ٥ — على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر وبنك الاسكندرية شراء جميع ما يعرض عليها من الأرز الشعير لحساب وزارة التموين بالقنات والشروط التي قررتها الوزارة في شأن تنظيم عمليات استلام الأرز الشعير والتي سبق أن أخطرت بها البنوك .

مادة ٦ — يعتبر الأرز الشعير الموجود بمخازن أو شون المضارب والممول بمعرفة البنوك وكذلك كميات الأرز الشعير المودع بشون البنوك الثلاثة المشار اليها في المادة السابقة والممول بمعرفة وزارة التموين ملكاً لها ولا يجوز التصرف فيها بغير ترخيص منها .

مادة ٧ — على أصحاب المضارب أو المسئولين عن إدارتها وأمناء شون البنوك مسك سجل خاص يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير الأرز الشعير الواردة اليهم ونوعه وتاريخ الورد والسكيات الباقية من كل لوط وبالنسبة الى المضارب يثبت الكميات المستحقة في التشغيل والنتيجة منها ومقدار ما يبيعونه وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم في السجل المشار إليه .

مادة ٨ — يحظر على المضارب حيازة كميات من الأرز الشعير تجاوز السكيات المرخص لها بها والتي أخطرت عنها الوزارة وأثبتت بدفاتر شون البنوك .

مادة ٩ — يحظر على أصحاب المضارب أو المسئولين عن إدارتها التصرف في أية كمية من الأرز الشعير أو الأرز الأبيض بغير ترخيص من وزارة التموين .

مادة ١٠ — يحظر على تجار الجملة ونصف الجملة التصرف في أية كمية لما يحوزونه من الأرز الأبيض بغير ترخيص من مراقبة التموين المختصة .

مادة ١١ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه — يجب على أصحاب المضارب أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة صيانة الحبوب بوزارة التموين بياناً كل خمسة عشر يوماً بما يكون متبقياً لديهم في اليوم السابق على إرسال البيان من كميات الأرز الشعير والأرز الأبيض وكسره ورجيع الكون والسكيات الواردة والمستخدم في التشغيل والنتيجة والمبيعة من كل صنف وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم . على أن يرسل البيان الأول في اليوم الثامن عشر من الشهر ويرسل البيان الثانى في اليوم الثالث من الشهر التالى .

مادة ١٢ — كل مخالفة لأحكام المادة (١١) يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيهاً وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٣ — يلغى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
تحريراً في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

بشأن تعديل المادة ١٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص الآتى :
« مادة ١٥ — لا يجوز بيع الأرض الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد الاستعمال أو طرحه للبيع إلا إذا كان من أحد الأصناف الآتية :

(أ) أرض ممسوح عادة .

وهو الأرض الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً ويجب ألا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن ٢ ٪ ونسبة الكسر ٢٠ ٪ والحبة الصفراء عن ١,٥ ٪ .

(ب) أرض ممسوح مخصوص :

وهو الأرض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً ، ويجب ألا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ١ ٪ ونسبة الكسر على ٨ ٪ والحبة الصفراء على ١ ٪ .

(ج) ويجوز استعمال الملح والجبس أو أحدهما فى تبييض الأرض الممسوح العادة والأرض الممسوح المخصوص المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة على ألا تزيد نسبة الملح والجبس أو أحدهما على ١ ¼ ٪ .

(د) ويقصد بالأرض الكسر المنوه عنه فى هذا القرار ما كان حجمه أقل من نصف الحبة .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتنظيم تداول الصفيح والصاج

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بإلزام المستوردين بمسك سجل خاص بالصفيح وتقديم
بيانات عنه ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — على المستوردين وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها الذين يتجرون
أو يستخدمون الصفيح أو الصاج في صناعاتهم أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد الكيماوية
والمعادن بوزارة التموين في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بياناً موضحاً به الكميات
الواردة من كل منهما والمبيعة والمستخدمه خلال الشهر والكميات الباقية في نهايته .

مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه على
وجه صحيح مقادير ما لديهم من كل من الصفيح أو الصاج وما يرد منها وتاريخ ورودها ومكان
وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه من كل منهما وتاريخ البيع أو الاستخدام .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن
البيانات السابقة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز
مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (١٩٥٨) ، أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

دسمبر
سنة ١٩٥٨

السنة التاسعة والثلاثون

العدد
الرابع

لا يمنعك قضاء قضيتك بالأمس ثم راجعت فيه نفسك
وهديت فيه لرشدك أن ترجع عنه ، فإن الحق قديم ، والرجوع
إليه خير من التماذى على الباطل .

عمر بن الخطاب

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيانات

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد

٣٠ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية .

١٩ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية .

١١ حكماً صادراً من قضاء المحكمة الإدارية العليا .

تأثر الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية — للدكتور مختار القاضي .

الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس .

وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة وإلغاؤها — للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .

التنازع الداخلى بين الشرائع المصرية فى الأحوال الشخصية — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب — وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

التبنى فى القانون المقارن وتنازع بعض أحكام التبنى فى قوانين الولايات المتحدة الأمريكية للأستاذ محمود كامل المحامى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى . ص ٢٠٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بالإقليم المصرى . ص ٢١١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء الحكومات والهيئات الأجنبية من رسوم التسجيل عن العقارات التى تملكها فى الإقليم المصرى . ص ٢١٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل . ص ٢١٣

بيان للسادة الأساتذة المحامين

يرجو مجلس النقابة من السادة الأساتذة المحامين الحصول من النقابة على البطاقات الشخصية الخاصة بالمحامين حسب التنظيم الجديد .
أما البطاقات الأخرى فلا يعمل بها الآن .

رسم
سنة ١٩٥٨

المحكمة

العدد الرابع
السنة التاسعة والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل وعثمان رمزي ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

المبدأ القانوني

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات .

(القضية رقم ١٧٥٥ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

١٣٨

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

خيانة أمانة . اختلاس محجوزات . استناد الحكم لإدانة المتهم بالتبديد إلى عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك — وقد خلا بما ثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة —

١٣٦

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

إثبات . شهادة . حكم « تسبب معيب » . استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلانه .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجنيحة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد إليه يجعل حكمها معيباً بما يبطله .

(القضية رقم ١٧٥٤ سنة ٢٧ ق) .

١٣٧

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

إجراءات . استجواب المتهم . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك . بطلان الإجراءات . غير جائز .

مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وأن لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(القضية رقم ١٧٥٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٤١

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

غرفة الاتهام . محكمة عسكرية . قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . التزام غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات م ١٨٠ ج ١ .

المبدأ القانوني

إن محكمة الجناح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فإنه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات

فإنه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد — إن صح — لا يعدو أن يكون إخلالاً باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكوناً لجريمة .

(القضية رقم ١٧٥٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٣٩

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

أ — إثبات . شهادة . استناد الحكم إلى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين . جوازه .
ب — إجراءات . محضر الجلسة . حكم . اعتبار الحكم مكملًا لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة .

المبادئ القانونية

١ — إن استناد الحكم إلى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يحرمه القانون إذ مرد ذلك إلى ما تطمئن إليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الدعوى .

٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم يذكر في محضر الجلسة .

(القضية رقم ١٧٥٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٤٠

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

متفردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه .

تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٧٦٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وابراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٤٢

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . حكم « تسبب كاف » .
انتهاء الحكم بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . عدم تحدته بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها في م ٢٣٨ ع . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى إلى أن خطأ المتهم — بفرض حدوثه — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لا لتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصراً ولا مشوباً بالخطأ في القانون إن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رزى ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٤٣

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

نقض . إجراءاته . كفالة . عدم إيداع الطاعن الكفالة . عدم قبول طعنه . م ٤٢٧ ا . ج .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن وإن قرر الطعن في الميعاد إلا أنه لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تقدم بقرار من لجنة المساعدة القضائية يفيد إعفائه منها ، فإنه يتعين عدم قبول طعنه .

(القضية رقم ١٧٧٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وابراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٤٤

٣ فبراير سنة ١٩٥٨

إجراءات . شهادة . حكم « تسبب كاف » . محكمة الجنایات . عدم اتباع المتهم الإجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ا . ج . عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم سماع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند على هذا الأساس . لا عيب .

المبدأ القانوني

رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنایات ، فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب إليه . ولا عليها كذلك إذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .

(القضية رقم ١٧٧٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٥

٤ فبراير سنة ١٩٥٨

نقض « المصلحة في الطعن » دفاع شرعي . تعدد الجرائم .

الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٦٠٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي و ابراهيم عثمان يوسف
المستشارين)

١٤٧

٤ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — معارضة . حكم . حكم حضوري اعتباري . متى
لا يجوز للمتهم الطعن بالمعارضة في الحكم الحضوري
اعتباراً م ٢٤١ أ.ج .

ب — استئناف . أثره . استئناف الحكم الصادر
بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به في المعارضة .
تصدى المحكمة لموضوع الدعوى . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت محكمة أول درجة قد
قضت حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم خمسمائة
قرش ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم
عليه في هذا الحكم . فحكم بعدم جواز المعارضة
استناداً إلى أن الحكم الصادر ضد المحكوم
عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر
الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملاً
بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ،
فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — إن الطعن بالاستئناف المرفوع
من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز
المعارضة ، لا يصح قانوناً أن يتجاوز ما قضى
به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية
أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه
وهو لم يكن مطروحاً عليها .

(القضية رقم ١٧٥٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رزق والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي على تهمة
الجنحة . تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوقيعه العقوبة الأشد
وهي المقررة لجناية الشروع في القتل . نفيه على الحكم
عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعي . لا مصلحة .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة
الدفاع الشرعي عن النفس عن تهمة الجنحة
التي نسبت إليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢
عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي
المقررة لجناية الشروع في القتل فإنه لا جدوى
له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض
الحكم لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع
شرعي عن النفس ولم يرد عليه .

(القضية رقم ١٥٧٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل والسيد أحمد
عفيفي و ابراهيم عثمان يوسف ومحمود حلي خاطر المستشارين)

١٤٦

٤ فبراير سنة ١٩٥٨

تلبس . أثره . رشوة . قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة
تنفيذاً لاتفاق سابق بين المتهم والجني عليه . عدم اعتبارها
وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس
الحربي . لسكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة
العامة م ٣٧ أ.ج .

المبدأ القانوني

متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها
المتهم لم تكن وليدة الإجراءات التي سبقتها
والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل
وجدت هذه الحالة تنفيذاً لاتفاق سابق بينه
وبين الجني عليه على جريمة الرشوة وكان
رجال البوليس الحربي شهودها ، فإن لهم وقد
شاهدوه متلبساً بجناية أن يسلموه إلى رجال
السلطة العامة عملاً بنص المادة ٣٧ من قانون

المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش يبضع ساعات وفي وقت كان مكفولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراض بمقولة إنه تولد عنه نوع إكراه يتمثل فيما يملك المتهم من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(القضية رقم ١٨١١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٠

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

تموين . قانون . مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ بعدم إرساله البيانات الخاصة بالكاوشوك . صدور القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٢٨ سنة ١٩٥٧ بعد أجل إرسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك ٥٠ ع .

المبدأ القانوني

إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطلال أجل إرسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانوناً أصحح طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(القضية رقم ١٨١٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٤٨

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

قبض . تفتيش . متى يسوغ لضابط القبض على المتهم استعمالاً للحق الذي خوله له القانون في المادة ٣٤ أ . ج ؟ مثال .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه — بعد أن اشتبه في أمره — فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(القضية رقم ١٨١٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

١٤٩

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

إثبات . اعتراف . تفتيش . دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش . اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة . الاعتراض على الاعتراف بمقولة إنه تولد عن إكراه . غير صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة إلى منزل المتهم مشروعا ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة

المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغاً ، فإذا كان مازال قاصراً ، فإنها توجه على من يمثله قانوناً ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصراً ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

٢ — إن قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود أو محال إقامتهم لا يعيبه لأن هذا القصور لا يجعلهم عند المتهم وهم بعينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال إقامتهم وأعمارهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

(القضية رقم ١٨٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٥٣

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

إثبات . اعتراف . حكم « تسبب كاف » . إدانة التهم استناداً إلى الأدلة القائمة في الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . التزيد الخاطئ في الحكم بإمكان الأخذ بالدليل المستمد من الاعتراف غير الاختياري . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ استبعد الاعتراف الذي أدلى به المتهم أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أفصح عن كفاية باقي الأدلة للقضاء بإداتته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغاً في العقل والمنطق وكافياً لحمله ، فإن ما استورد إليه الحكم تزييداً من القول

١٥١

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — استئناف . دعوى مدنية . متى يجوز للمتهم استئناف الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين ؟ م ٤٠٣ ج .

ب — دعوى مدنية . تقدير قيمتها . تعويض . تقدير قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزاً ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتغريمه خمسمائة قرش وبإلزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — إن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(القضية رقم ١٨٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٥٢

١٠ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — دعوى مدنية . رفعها على المتهم القاصر . غير جائز . م ٢٥٣ ج .

ب — إجراءات . محضر الجلسة . قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال إقامتهم . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — أوجب الشارع بالنص الصريح في

أو ترفع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يغني عن ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأصيل ما دامت المحكمة لم تبين ما إذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد إتمام المرافعة وحجز القضية للمداولة، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الأصيل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل أطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصيل.

(القضية رقم ١٨٢٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل المستشارين)

١٥٦

١٧ فبراير سنة ١٩٥٨

سرقة • سرقة بإكراه • الاعتداء الذي تتوفر به جريمة السرقة بإكراه • اعتبار كل من ساهم فيها فاعل في الجريمة.

المبدأ القانوني

لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بإكراه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس. وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين • السرقة والاعتداء، فهو فاعل في الجريمة الأصلية

بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف عنه الاعتراف غير الاختياري — وهو تقرير قانوني خاطيء لا يتفق وفقه قانون الإجراءات الجنائية — لا يعيب الحكم ولا يؤثر على سلامته. (القضية رقم ١٨٢٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة).

١٥٤

١١ فبراير سنة ١٩٥٨

حكم • حكم حضوري اعتباري • متى تجوز المعارضة فيه ؟

المبدأ القانوني

إن المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتبارياً جائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضوري الاعتباري فإنه لا يبقى لإجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر باعتماد دليله.

(القضية رقم ١٢٣٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر المستشارين)

١٥٥

١١ فبراير سنة ١٩٥٨

دفاع • محام • إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول • إخلال بحق الدفاع •

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع المتهم أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه

النتيجة من ارتباطهما .

(القضية رقم ١٨٤٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

١٥٧

١٧ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — نقض . إجراءاته . ميعاده . متى يبدأ ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز استئنافها .

ب — استئناف . أثره . سلطة المحكمة الاستئنافية .

المبادئ القانونية

١ — إن ميعاد الطعن بطريق النقض من النيابة في الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .

٢ — يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه ، وهي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها والتي صحت اتصالها بها وذلك بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة .

(القضية رقم ١٨٤٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وفهم يس جندي المستشارين) .

١٥٨

١٨ فبراير سنة ١٩٥٨

قرار . محلات عمومية . الألعاب الواردة في م ١٩ من

ق ٣٨ سنة ١٩٤١ هي على سبيل التمثيل . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب .

المبدأ القانوني

إن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سميت تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن مزاولتها في المحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الربح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء آخر يقوم بمال .

(القضية رقم ١٦٠١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمد حلمي خاطر المستشارين) .

١٥٩ .

١٨ فبراير سنة ١٩٥٨

نقض . إجراءاته . ميعاد الطعن . الشهادة التي يعتمد عليها للاعتفاء بالمهلة . هي التي ترد على الساب .

المبدأ القانوني

متى كانت الشهادة التي يستند إليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعاً في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله إلى القلم المذكور ، فإنها لا تصلح أساساً يعتمد عليه للاعتفاء بالمهلة المنصوص عليها في القانون لامتداد ميعاد تقديم الأسباب ، لأنها لم ترد على السلب .

(القضية رقم ١٧٤٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٦٠

١٨ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — قانون . أرز . اعتبار القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ في الحدود التي غير فيها القانون الجديد .

ب — قرض . أسباب الطعن . خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم . عدم استناد النيابة في طعنها إلى ذلك . تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه . عدم جواز تصحيحه .

المبادئ القانونية

١ — إن مافعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه في القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية — هو الإلغاء الضمني للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وأن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته مادام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

٢ — متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالتفاته عن إيقاع العقوبة التبعية وكانت النيابة العامة لم تستند إليه في طعنها ، فانه لا يمكن تصحيحه لتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم « المطعون ضده » طبقاً لنص المادة ٢٥٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٨٤٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

١٦١

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨

خيانة أمانة . اختلاس محجوزات . حكم « تسبب كاف » . ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز . تحدته بعد ذلك عن نية التبيد . غير لازم .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز . فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبيد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث استقلالاً عن هذه النية .

(القضية رقم ١٨٧١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر المستشارين)

١٦٢

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨

نقض . أثره . سلطة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم .

المبدأ القانوني

إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصلي فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالتزام محكمة الإحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله والاقتصار

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أنكر على المتهم في بعض أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله إن السارقين كانوا في طريقهم إلى الهرب من المنزل ، إذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول إن المتهم كان في حل من اللدود عن ماله إذ كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ والسارق لم يغادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه في القانون إنه كان يحق للمتهم أن يذهب في استعمال حق الدفاع الشرعي إلى أبعد حدوده عملاً بنص المادة ٢٥٠/٣ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد جاء مضطرب الأسباب بما يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ٨٩١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وابراهيم عثمان يوسف وحامد المستشارين)

١٦٥

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

إثبات . شهادة . حكم «تسبب كاف» . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في الجلسة . لا عيب .

المبدأ القانوني

لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(القضية رقم ١٦٥١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وابراهيم عثمان يوسف والمستشارين)

على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(القضية رقم ١٨٧٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي وابراهيم عثمان يوسف والمستشارين)

١٦٣

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

منشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . اعتبار المتهم تائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره تائداً لحالة الاشتباه إلى كل ماسبقه من وقائع . غير صحيح .

المبدأ القانوني

إن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه تائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره تائداً لحالة الاشتباه ينصرف إلى كل ماسبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم تائداً من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سديد .

(القضية رقم ٨٧٠ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة)

١٦٤

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكم «تسبب معيب» . إنكار الحكم في بعض أسبابه حق المتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من اللدود عن ماله . قصور .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد واسحق عبد السيد
ومحمد متولى عتلم والحسينى موسى المستشارين)

١٦٦

أول مايو سنة ١٩٥٨

أ - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . قانون .
سريان قانون المرافعات الحالى بشأن مدة سقوط الخصومة
متى بدأت المدة فى السريان بعد العمل به . المادتان
٣٠١ و ٣٠١١ مرافعات .

ب - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . الشروط
الواجب توافرها فى الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة .
أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط .

ج - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . محكمة
الموضوع . سلطتها فى تقرير أن الطلب المقدم من المتسك
يسقط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف
باستحضار ملف الاستئناف من محكمة أخرى لا يفيد
تنازلاً عن طلب السقوط وقبولاً بموالة النظر فى
الاستئناف .

د - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . نقض
«أسباب جديدة» . استصدار المتسك بسقوط الخصومة
أمراً بعد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأنعاب
المحكوم بها لصالحه فى حكم النقض وإعلان هذا الأمر
وتنفيذه والتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هذه
الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير جائز .

هـ - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . معنى
أثر سقوط الخصومة فى الأحكام الصادرة فى القضية .

و - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» . نفاذ .
أحكام وقتية . الأحكام التى تحميها المادة ٣٠٤ مرافعات
من أثر سقوط الخصومة .

ز - دعوى . خصومة «سقوط الخصومة» .
استئناف . أثر سقوط الخصومة فى الاستئناف . المادة
٣٠٥ مرافعات .

ح - نقض «حالات الطعن» . الطعن بمخالفة حكم
سابق . إجراءات . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر
يسقط الخصومة فى الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره
حكماً فى موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض
النصوص عليه فى المادة ٤٢٦ مرافعات .

ط - قوة الأمر المقضى . انعدام حجية الحكم الصادر
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تنازع عليه
الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه .

ي - دفاع . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات .
محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة هذا الطلب متى
استكملت دفاع الخصوم ومنتهى الأجل الكافية لتقديم
المذكرات والمستندات .

المبادئ القانونية

١ - يؤخذ من نص المادة الأولى من
قانون المرافعات الحالى والفقرة الثانية منها
أن المدة المسقطة للخصومة تتحدد بسنة
واحدة وفقاً لنص المادة ٣٠١ إذا بدأت مدة
السقوط فى السريان بعد العمل بهذا القانون
ولو كانت هذه الخصومة مرفوعة قبل ذلك
مادام أنه لم يكن قد فصل فى موضوعها إلى
وقت العمل بالقانون المذكور .

٢ - يشترط فى الإجراء القاطع لمدة
سقوط الخصومة أن يتخذ فى ذات الخصومة
الأصلية وأن يكون مقصوداً به السير نحو
الفصل فى الدعوى ، كما يتعين أن يتخذ فى

مواجهة الخصم الآخر . فإذا كان النزاع في الدعوى الأصلية يدور حول تسليم أطيان فلا يعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة فيها قيام المتمسك بالسقوط برفع دعوى أخرى أمام القضاء المستعجل بوضع تلك الأطيان تحت الحراسة ولا تقديمه لقلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف — بعد نقض الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والإحالة — طلباً باستيراد ملف استئناف هذه الدعوى من محكمة أخرى تمهيداً للفصل في الاستئناف .

٣ — إذا كان المتمسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد طلب إلى قلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف استيراد ملف الدعوى من محكمة أخرى وقررت محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير — لا اعتبارات سائغة — أن هذا الطلب لا يفيد تنازلاً صريحاً أو ضمناً عن طلب السقوط ولا يعتبر تقديمه منه رضاه وقبولاً بموالة النظر في الاستئناف فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ — لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن المتمسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد استصدر أمراً بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه وقام بإعلان هذا الأمر وتنفيذه وأن هذه الإجراءات تعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة وتدل على قبوله ورضاه ورغبته في متابعة السير في الدعوى ومن شأنها أن تحول دون طلب الحكم بسقوط

الخصومة .

٥ — إن النظر في أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية إنما يعني تلك الأحكام التي تكون قد صدرت في الخصومة الأصلية لا تلك التي تصدر في ذات طلب سقوط الخصومة وتهدف إلى تحقيق هذا الطلب .

٦ — لا تحمي المادة ٣٠٤ مرافعات في مجال أعمال أثرها من أثر سقوط الخصومة إلا الأحكام القطعية والإجراءات السابقة عليها وليس من قبيل هذه الأحكام الحكم الصادر بإلغاء وصف النفاذ لأنه ليس حكماً قطعياً .

٧ — رتب قانون المرافعات في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ أثراً خاصاً بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو اعتبار الحكم المستأنف انتهائياً — وإعمال هذا الأثر يقتضى أن يكون الحكم الابتدائي قد بقى على حاله ولم تناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل أو إلغاء — ولا يعتبر الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً من الأحكام التي تمس الحكم الابتدائي بتعديل أو إلغاء . كما أن اعتبار الحكم المستأنف انتهائياً يقتضى بطريق اللزوم عدم اعتبار صحيفة الاستئناف قائمة بل إن ذات الحق في الاستئناف يزول فلا يكون للمستأنف أن يرفع استئنافاً جديداً حتى ولو لم يكن الحكم المستأنف قد أعلن إليه .

٨ — متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت بسقوط الخصومة في الاستئناف

١٦٧

أول مايو سنة ١٩٥٨

موظفون - معاشات «سن التقاعد» - مجالس بلدية -
عدم سريان قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ على
موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للقوانين واللوائح
المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨
أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد سن التقاعد بـ ٢٨ سنة -

المبدأ القانوني

لا تجرى أحكام قانون المعاشات رقم ٥
لسنة ١٩٥٩ على الموظفين أو المستخدمين أو
العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية
العامة ومنهم موظفو المجالس البلدية لاستقلالها
بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما
يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية
واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار
الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥
بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس
المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . فمضى كان
الثابت أن الموظف التحق بخدمة أحد المجالس
القروية في ظل هذا القرار إلى أن شغل وظيفة
سكرتير أحد المجالس البلدية وهي وظيفة
مدرجة بميزانية المجلس وذات مرتب شهري
وكان مشتركا بصندوق الادخار منذ التحاقه
بخدمة المجالس البلدية فإن مقتضى ذلك أن تكون
إحالاته إلى المعاش عند بلوغه سن الستين عملا
بالمادة ٨ من القرار المذكور . فاذا كان الحكم قد
ذهب إلى أن سن التقاعد في هذه الحالة خمس
وستون سنة باعتبار ذلك الموظف من الموظفين
الحكوميين المؤقتين الذين لا يجري عليهم حكم
الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات
سابق الذكر فإنه يكون قد خالف القانون .

واعتبار الحكم الابتدائي المستأنف انتهائيا
فإن هذا القضاء ليس إلا تقريراً للأثر الذي
زبته الشارح لسقوط الخصومة في الاستئناف
في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ مرافعات .
فهو ليس قضاء جديداً من محكمة الاستئناف
صادر في موضوع الخصومة يفتح به باب
الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٢٦٤
مرافعات باعتباره حكماً صادراً على خلاف
حكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهم ذلك
أن الحكم بسقوط الخصومة ليس في واقع
الأمر إلا نوعاً من البطلان يشوب إجراءات
الخصومة متى وقف السير فيها المدة المسقطه
لها - لا حكماً في الموضوع .

٩ - متى تبين أن الحكم لم يكن حكماً
قطعياً فاصلاً في موضوع الدعوى أو في جزء
منه أو في دفع من الدفوع الشكلية أو
الموضوعية وإنما صدر بإحالة الدعوى إلى
التحقيق لإثبات ونفي ما تنازع عليه الخصوم
جول صحة الإعلان وبطلانه فإنه لا تثبت
لهذا الحكم ججية .

١٠ - متى كانت المحكمة قد استكملت
في الدعوى دفاع الخصوم ثم منتهى الآجال
الكافية لتقديم المذكرات والمستندات
وكونت عقيدتها بما أبدى في الدعوى وما
قدم فيها من مذكرات فلا تكون ملزمة بعد
ذلك بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم
مذكرات أخرى - وليس في رفضها لهذا
الطلب إخلال بحق الدفاع . . .

(ال قضية رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق) . . .

المحكمة

«... حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم إذ اعتبر المطعون عليه من موظفي الدولة المؤقتين وهو ليس منهم مستنداً في ذلك إلى لوائح الاستخدام العامة وعرفها العام قد أهدر لوائح الاستخدام الخاصة بموظفي المجالس البلدية والقروية وعرفها الخاص التي يخضع لها المطعون عليه والتي تقضى باعتباره من الموظفين الذين يحالون إلى العاش في سن الستين لشغله وظيفة دائمة في ميزانية المجلس واشترآكه في صندوق التوفير يكون الحكم إذ فعل ذلك قد خالف القانون فيما نصت عليه المادة الثانية من لائحة صندوق التوفير الصادرة في ٢٨/٨/١٩١٥ وما نصت عليه المادتان ١٥ و ١٧ من لائحة استخدام موظفي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ التي مؤداها أن الموظفين غير المشتركين في صندوق التوفير هم وحدهم دون غيرهم الذين يعتبرون من قبيل الموظفين المؤقتين ويتركون الخدمة في سن الخامسة والستين بينما يعتبر من الموظفين الدائمين كل من يشغل وظيفة دائمة بدرجة في ميزانية المجلس وذات مرتب شهري متى كان مثبتاً وجاز له الانتفاع بصندوق التوفير وهذا هو شأن المطعون عليه فتكون إحالته إلى العاش في سن الستين ، واستطرد الطاعنان قائلين إن الأوضاع اللائحية العامة — بعكس الأوضاع التعاقدية — هي مما يخضع له الكافة ومما يجوز المساس به في كل وقت وليس من شأنها أن ترتب في أي وقت حقوقاً مكتسبة للغير فيسرى على المطعون عليه قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٥ بلائحة استخدام موظفي المجالس البلدية والقروية بمجرد

صدوره وبغير حاجة للنص فيه على الرجعية ، ثم خلاص الطاعنان إلى خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به للمطعون عليه من مرتب المدة من ٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بعد انتهاء مدة خدمته في ٩ أغسطس والشهر المحدد لتسليم عهده بعد ذلك طبقاً للتعليمات فكان عليه الانقطاع عن العمل من تلقاء نفسه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠

« وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ — الذي أعمل الحكم المطعون فيه نصوصه في شأن المطعون عليه تنص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية الربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة العمومية » باستثناء المصالح الست المشار إليها في تلك المادة ، أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة — ومنهم موظفو المجالس البلدية — فلا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم فجعلت المادة الثانية منه الاشتراك في هذا الصندوق إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود المبينة بالمادة المذكورة وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة . ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن تكون

المستأنف وإلزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليه مبلغ ٢١ جنيهاً و ٣٢٨ ملياً مع المصاريف المناسبة ورفض الدعوى فيما عدا ذلك .

(القضية رقم ١٠٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت المستشارين) .

١٦٨

أول مايو سنة ١٩٥٨

أ - ضرائب . ضريبة المهن التجارية . سريانها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

ب - ضرائب . ضريبة المهن التجارية . قانون «رجعية القوانين» . عدم سريان القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات الضريبية السابقة .

المبادئ القانونية

١ - تسرى ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لأرباح مهنة الرقص وإقامة الحفلات طبقاً للمادتين ٨/٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لأن هذه المهنة ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون الأخير ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن .

٢ - إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

إحالتهم إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه في صدد تعيين سن التقاعد . لما كان ذلك جميعه وكان البادي من الأوراق أن المطعون عليه نقل في سنة ١٩١٨ من مديرية القليوبية إلى مجلس قروي بندر قلوب — أى في ظل القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ — إلى أن شغل وظيفة سكرتير مجلس بلدى السنزلة وهى وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات مرتب شهرى وكان مشتركاً بصندوق الادخار منذ التحاقه بخدمة المجالس البلدية — وكان مقتضى ما تقدم أن تكون إحالته إلى المعاش عملاً بالمادة الثامنة من القرار الوزاري آنف الذكر عند بلوغه سن الستين . فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسألة الطاعنين وألزمهما بالتعويض المحكوم به وقدره ١٤٣٤ جنيهاً عن السنوات الباقية من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ انقطاعه عن العمل حتى بلوغه الخامسة والستين باعتباره من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٥٩ قد جاء مخالفاً للقانون فيتعين نقضه في هذا الصدد .

«وحيث إنه في خصوص مبلغ ٢١ جنيهاً و ٣٢٨ ملياً قيمة مرتب المطعون ضده عن المدة من ٩ إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ التي ظل يباشر فيها عمله بالفعل حتى أعلن بقرار فصله فانه لما كان الثابت أن هذا القرار قد تضمن الفصل اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان المطعون ضده قد باشر أعمال وظيفته حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ فقد استحق الأجر حتى هذا التاريخ ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه إذ قضى له بأجر تلك الفترة يكون غير سديد .

«وحيث إن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها، وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين تعديل الحكم

المحكمة

« ... حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المطعون عليها تزاول مهنة الرقص وتقوم بإحياء حفلات نظير أجر وتستعين في عملها بأربع من بنات جنسها تزاولن نفس المهنة وأن مهنة المطعون عليها بذلك تكون خاضعة لضريبة الأرباح التجارية وأن ما انتهى إليه الحكم من تقرير أن المهن التي وردت بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد ذكرت على سبيل التمثيل وأن قرارات وزير المالية بإضافة بعض المهن إلى تلك التي أوردتها المادة سالفة الذكر قرارات تفسيرية ، هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون . ذلك أن المهن التي أوردتها المادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد وردت على سبيل الحصر لا التمثيل ويبين منها أن مهنة الرقص وإقامة الحفلات التي تمتنها المطعون عليها لم ترد في المادة ٧٢ ولا في قرارات وزير المالية التي أصدرها بمقتضى الحق المخول له في القانون ، وأنه لا محل للاجتهاد ولا للقياس إزاء صراحة نص المادة ٧٢ بدليل أن بعض المهن التي وردت في تلك المادة أو في القرارات الوزارية تتشابه ولو كان الأمر أمر قياس لما عني المشرع بالنص على تلك المهن المتشابهة .

« وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها — ثم

تناول القانون في المادة ٧٢ التي وردت في الباب الثاني الخاص بأرباح المهن غير التجارية أحكام هذه الضريبة فنص على أنه « اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة الجاهي والطبيب والمهندس المعماري والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية » . فدل بهذا النص على أن رخصة القياس على المهن الواردة في المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذي خول وحده الحق في أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تبكشفت عنه دواعي العمل إذ كان من غير الميسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون . — ولما كانت مهنة المطعون عليها ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن ٢٤٨ سنة ٢٢ ق ، ومن ثم فإن الضريبة التي تسرى على أرباح المطعون عليها في السنتين محل النزاع هي الضريبة على أرباح المهن التجارية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه » .

(القضية رقم ١٢٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي ومحمد متولى غنيم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٦٩

أول مايو سنة ١٩٥٨

ضرائب • ضريبة الأرباح التجارية والصناعية • حكم
« تسبب معيب » • دفاع • اتخاذ أرباح الممول في سنة
١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ والاستناد
في تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ إلى حكم ابتدائي صادر به
مع أنه ألغى استئنافاً وتمسك مصلحة الضرائب بذلك •
إغفال هذا الدفاع في الحكم • قصور • المرسوم بقانون
٢٤٠ سنة ١٩٥٢ •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد اتخذ أرباح الممول في
سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨
نزولاً على حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ واستند في تقدير الأرباح في سنة
١٩٤٧ إلى الحكم الابتدائي الصادر به مع أن
هذا الحكم قد ألغى استئنافاً وتمسكت مصلحة
الضرائب بذلك فأغفل الحكم هذا الدفاع ولم
يتناوله في أسبابه بالرد عليه فإن الحكم يكون
معيباً بالقصور لأن هذا دفاع جوهري قد
يتغير به وجه الرأي في الدعوى لو تعرضت
له المحكمة.

المحكمة

« ... حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد
محصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه وشاب أسبابه قصور يطله ،
ذلك أنه وقد أخذ بحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى باتخاذ الأرباح المقدرة
عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن كل من
السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ فقد أخطأ في
تطبيقه على واقعة الدعوى إذ عول في تقدير
أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ على حكم

ابتدائي صدر في القضية رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٠
تجاري طنطا قاضياً باعتبار أرباحه في تلك السنة
بمبلغ ٤٥٠ جنياً مع أن هذا الحكم قد ألغى
استئنافاً بالحكم الصادر في القضية رقم ٣٠ سنة
١٠ ق استئناف طنطا الذي قضى بتحديد أرباحه
في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٧٩٥ جنياً وقد أشار
الطاعن إلى ذلك كله في دفاعه ولكن الحكم
المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع ولم يرد
عليه فشاب أسبابه القصور فضلاً عن مخالفته
للقانون •

« وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن
الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في صدد ما ينهيه
الطاعن على قوله : « وحيث إنه في خصوص
الاستئناف القابل المرفوع من المستأنف ضده
أصلياً للمطعون عليه . . . فقد صدر المرسوم بقانون
رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وقضى باتخاذ أرباح سنة
١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة على المولين عن كل
من السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ وحيث إن
الحكم الصادر في القضية ٣٠٩/٩٠ سنة ١٩٥٠
تجاري طنطا . . . قدر أرباح المستأنف ضده أصلياً
بمبلغ ٤٥٠ جنياً وهو ما يتعين اعتبار أرباحه على
هذا الأساس عن سنة ١٩٤٨ وفقاً للقانون » ،
ويبين من ذلك أن الحكم وقد رأى أن ينزل حكم
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على واقعة
الدعوى استند في تقدير أرباح المطعون عليه في
سنة ١٩٤٧ إلى تقدير الحكم الصادر في القضية
٣٠٩/١٩٥٠ تجاري طنطا لتلك الأرباح بمبلغ
٤٥٠ جنياً مع أن هذا الحكم قد ألغى استئنافاً
بالحكم الصادر في القضية رقم ٣٠ سنة ١٠ ق
بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ والذي قدر
أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٧٩٥
جنياً على ما هو ظاهر من صورته المقدمة من

لا يغض من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محلا له بعد أن أسقط هذا القانون الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك الطعن .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد مبناه مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه فيما قضى به من إثبات تنازل المطعون عليه عن طعنه عن أرباح سنة ١٩٤٨ واعتبار تقدير أرباح تلك السنة تبعا لذلك نهائياً لا يسرى عليه للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك أنه وإن كانت المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون تقضى بعدم سريانه على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ إلا أن الثابت في الدعوى أن أرباح سنة ١٩٤٨ لم تكن قد ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً بدليل قيام الطعن الحالي من جانب الممول (المطعون عليه) فيها فلا يكون هناك وجه أو محل لعدم تطبيق أحكام الرسوم بقانون ولا يعترض بأن المطعون عليه تنازل عن الطعن بالنسبة لأرباح هذه السنة لكي يجعل التقدير بالنسبة لها نهائياً ويخرج عن حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون التي تقضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباح سنة ١٩٤٨ ذلك أن العبرة بنهائية الربط هي في يوم صدور المرسوم بقانون أو في تاريخ العمل به ، وفي هذا التاريخ كان الربط محل نزاع من جانب المطعون عليه ولا يقبل منه هذا التنازل وما كان للمحكمة أن تجيبه إليه لأن التحايل

الطاعن ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع يقوم على هذا الأساس كما هو ثابت من صورة مذكرته المقدمة إليها فلم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع ولم يتناوله في أسبابه بالرد عليه وفي إغفال ذلك ما يشوب الحكم بقصور أسبابه مما يعيبه ويوجب نقضه إذ هذا دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى لو عرضت له المحكمة » .

(القضية رقم ١٣٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعثمان رمزي ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت المستشارين) .

١٧٠

أول مايو سنة ١٩٥٨

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وتنازله عن الطعن بعد صدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ - عدم الاعتداد بتنازله عن الطعن .

المبدأ القانوني

متى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن ربط الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح نهائياً وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويتعين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ .

على أحكام القانون فيه ظاهر وكذلك على حقوق الخزانة العامة .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعتمد دفاتر المطعون عليه وحساباته وقامت بربط الضريبة عليه عن سنوات النزاع بطريق التقدير وأنه أثناء نظر الطعن أمام محكمة أول درجة صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بجعل أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الضريبة المستحقة على الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ سنة ١٩٥١ فتنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ لأن الطاعنة قدرت أرباح هذه السنة بأقل منها في سنة ١٩٤٧ ثم قال الحكم بعد ذلك « وحيث إنه من شأن هذا التنازل أن يعيد الحالة بالنسبة إلى المستأنف عن أرباح سنة ١٩٤٨ إلى ما كانت عليه قبل رفعه الطعن في قرار اللجنة — ولما كانت تلك اللجنة قد قدرت أرباحه عن هذه السنة الأخيرة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقد أصبح ذلك التقدير نهائياً قبل مصلحة الضرائب لما ثبت من تعلق حق المستأنف به وإن كانت أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنسحب إلى الماضي لطبيعة صياغتها فليس من جراء ذلك أن ترتطم مع قاعدة أساسية مقررة في القانون العام وهي عدم مضارة الطاعن بالطعن المرفوع منه وحده — ومن ثم يكون الحكم المستأنف إذ رفض قبول هذا التنازل قد خالف القانون بما يتعين إلغاؤه بخصوص هذا الوجه » ومؤدى ذلك أن الحكم اعتبر أن تنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ يجعل تقدير أرباحه عن تلك السنة نهائياً يخرج به بذلك من نطاق تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

إذ لا يجوز — في نظر الحكم — أن يضار الطاعن من الطعن المرفوع منه وحده — وهذا الذي انتهى إليه الحكم المذكور مخالف للقانون . ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص على أنه استثناء من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ولا يسرى هذا المرسوم بقانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه — على ما سبق إيراده — أن المطعون عليه من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وكان الطعن المرفوع من المطعون عليه أمام محكمة أول درجة في تقدير أرباح سنوات النزاع بما فيها أرباح سنة ١٩٤٨ يجعل ربط ضريبة تلك السنة غير نهائى الأمران اللذان يتحقق بتوافر شرط تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . فان هذا المرسوم بقانون ينطبق على المطعون عليه ويجب أن تتخذ أرباحه في سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ — لا يفيض من ذلك تنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فلم يصادف محلاً له بعد أن أسقط ذلك المرسوم بقانون الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك الطعن . كما أن هذا المرسوم بقانون يعتبر تدخلاً من المشرع في حسم النزاع القائم حول ربط السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ تتحدد على مقتضاه حقوق كل من

الدعوى بالتطليق إلى جنسية دولة أجنبية تتعدد فيها الشرائع تعين أن تكون الشريعة التي تطبق أحكامها هي إحدى الشرائع المشار إليها دون القانون المصري الذي يمتنع تطبيقه في هذه الحالة . فإذا كان الثابت أن الزوج مالمطى الأصل بريطاني الجنسية ولم يكن له موطن في مالطة أو في غيرها من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصري فإن القانون الواجب التطبيق في طلب التطليق يكون هو القانون الانجليزي باعتبار أنه قانون عاصمة الدولة التي ينتمى إليها الزوج بجنسيته .

٢ — تشمل الجنسية البريطانية وفقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

الحكم

« . . . حيث إن مبنى الطعن خطأ الحكم فيما قضى به من تطبيق القانون المصري على طلب التطليق الموجه إلى المطعون عليه باعتبار أن موطنه هو « مصر » مخالفاً بذلك نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ والمادة ٢٧ من القانون المدني إذ توجب الأولى تطبيق القانون البريطاني وهو قانون جنسية المطعون عليه وتحرم الثانية تطبيق أى قانون أجنبي قد يحيل إليه قانون الجنسية المطبق ولو كان هذا القانون هو القانون المصري . وقد جر الحكم إلى هذا الخطأ معاملته الزوج المطعون عليه كما لو كان عديم الجنسية لعدم اهتدائه — كما يقول — إلى شريعة من الشرائع

الممول ومأموزية الضرائب بالنسبة لهذا الربط بحيث لا يكون هناك محل بعد ذلك للتحدى بقاعدة عدم مضارة الطاعن من طعنه ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

« وحيث إنه يبين مما سبق أن شروط تطبيق

المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ متحققة في شأن المطعون عليه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ إذ هو خاضع في ربط الضريبة عليه لطريقة التقدير ولم يكن ربط أرباح سنة ١٩٤٨ وقت صدور المرسوم بقانون سالف الذكر نهائياً فيتعين تنفيذاً لذلك المرسوم بقانون اعتبار أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ وهو ما قضى به الحكم المستأنف مما ينبغي معه تأييده في هذا الخصوص .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٧١

أول مايو سنة ١٩٥٨

١ — أحوال شخصية . تطليق . أجانب . قانون . طلب التطليق من زوج مالمطى الأصل بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وإنما يقيم بمصر . وجوب تطبيق القانون الانجليزي . المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ مدني .

ب — جنسية . الجنسية البريطانية طبقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ . شمولها جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

المبادئ القانونية

١ — يبين من نصوص المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ من القانون المدني أن طلب التطليق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج بجنسيته وأنه إذا كان الزوج ينتمى وقت رفع

المتعددة في أنحاء الإمبراطورية البريطانية ينتمى إليها المطعون عليه بجنسيته ، وتطبيقه - تبعاً لذلك - المادة ٢٤ من القانون المدنى الذى تقضى باتباع مبادئ القانون الدولى الخاص بالنسبة للمطعون عليه باعتبار أنه لم يرد بشأن القانون الواجب التطبيق عليه نص فى القانون فى حين أن المطعون عليه بريطانى الجنسية ويسرى فى شأن طلب التطبيق المقدم ضده قانون دولته وقت رفع الدعوى طبقاً لنص المادة ٢/١٣ من القانون المدنى وهو القانون البريطانى ، وتقول الطاعنة إنه وإن كان هذا القانون قد خلا من قاعدة تقرر أية شريعة من الشرائع المتعددة فى أنحاء الإمبراطورية البريطانية يجب تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية إلا أن القانون الإنجليزى هو الواجب التطبيق على طلب التطبيق باعتبار أنه القانون الأصلى السائد فى بريطانيا ذو الولاية العامة فيها . أما ما قال به الحكم المطعون فيه من عدم وجود صلة للمطعون عليه بالقانون الإنجليزى فيناقضه ما جرى عليه العمل فى مصر منذ أجيال بالنسبة لأهالى مالطة الداخلين فى الرعوية البريطانية من أن القانون الإنجليزى الذى يحيز التطبيق هو الذى يسرى عليهم كما أن ما ذهب إليه الحكم من تطبيق الشريعة الكاثوليكية التى لا تجيز التطبيق باعتبار أنها تهم الزوجين لعقد قرانهما فى كنيسة القديس مرقس بشراً فيه إخضاع الزوجين إلى القوانين الكنسية دون قوانين الجنسية غير جائز قانوناً .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن الزوج (المطعون عليه) بريطانى الجنسية وأن النزاع بينه وبين الطاعنة يخضع طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون المدنى لقانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت التطبيق أى القانون البريطانى قال

إن الرعوية البريطانية التى ينتمى إليها المطعون عليه تشمل عدا رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات رعايا دول تسع أشير إليها فى الفقرة الثالثة من قانون الجنسية البريطانية الصادر عام ١٩٤٨ تختلف قوانين هذه الأمصار فى أحكامها الداخلية والدولية وأنه ليس فى القانون البريطانى قاعدة داخلية تحدد أيّاً من قوانين مجموعة الأمم البريطانية هو الذى يطبق دون غيره من القوانين المتعددة فيها كما تقضى بذلك المادة ٢٦ من القانون المدنى . وإذ كانت قاعدة الإسناد فى القانون الإنجليزى هى الوطن فى كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية فإن المطعون عليه ليس له موطن فى مالطة وموطنه هو القطر المصرى مما لا يجوز معه تطبيق القانون المالى على والرخصة التى يخولها القانون المصرى للقاضى لا تتعدى تبيان أية شريعة من الشرائع المتعددة داخل الإمبراطورية هى التى يجب تطبيقها . فإذا كان الوطن فى بلد أجنبى عن الإمبراطورية امتنع على القاضى المصرى الالتجاء إلى القانون الأجنبى لأنه لا يمكن الالتجاء إليه إلا عن طريق الإحالة التى ينهى عنها القانون المصرى فى المادة ٢٧ - إلى أن قال الحكم « ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الاهتداء بنص المادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى لا يؤدى إلى تبيان الشريعة التى يعمل بها لأنه ليس هناك شريعة بريطانية بل عدة شرائع وليس هناك أية قاعدة داخلية تؤدى إلى تفضيل إحداها على الأخرى لأن الزوج ليس متوطناً فى أحد الأمصار التى تدخل فى نطاق إحدى الشرائع التى تنتمى إليها رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات كما عرفها قانون الجنسية الصادر عام ١٩٤٨ . . . » ثم استطرد الحكم قائلاً : « ومن حيث إن المادة ٢٤ من القانون ذاته تقضى باتباع مبادئ القانون

الدولى الخاص فيها لا يرد فى شأنه نص . ومن حيث إن عدم الاهتداء إلى قانون ينتمى إليه الزوج بجنسيته مما يبرر معاملة الزوج كما لو كان عديم الجنسية . فالوضع متحد فى الحالتين ولذا يجب الرجوع إلى قانون الوطن وفى حالة عدم وجود الوطن إلى قانون البلد الذى يقيم فيه الشخص — ولا شك أن اتباع هذا القانون يؤدى إلى النتيجة ذاتها التى استهدفها القانون حين أوجب تطبيق القانون الذى ينتمى إليه الشخص بجنسيته ويحقق الاستقرار فى المعاملات بالنسبة لذوى الشأن وكذلك بالنسبة للغير وهى القاعدة التى تملئها طبيعة العلاقة وتتجلى لذوى المصلحة منذ نشوء هذه العلاقة ... ولما كانت مصر من الدول التى تعدد فيها الشرائع الداخلية الخاصة بالأحوال الشخصية طبقاً للملة وكانت شريعة الملة التى يعتنقها الزوجان هى الشريعة الكاثوليكية يتعين الرجوع إلى هذه الشريعة وهى فى الواقع الشريعة التى فهم الزوجان أنهما يخضعان لها إذ لجأ فى عقد قرانهما إلى كنيسة القديس مرقس بشبرا ... وعند جميع الطوائف الكاثوليكية لا يجوز الطلاق بل يستعاض عنه بالتفريق الجسدى » .

« وحيث إنه يبين من هذا الذى ورد بالحكم المطعون فيه أنه ثبت لمحكمة الاستئناف أن المطعون عليه ينتمى إلى جنسية أجنبية معينة هى الجنسية البريطانية ولكنها مع ذلك أجرت عليه حكم عديم الجنسية تأسيساً على أنها لم تهتد إلى قانون ينتمى إليه الزوج ورتبت على ذلك تطبيق القانون المصرى باعتبار أن القطر المصرى هو محل إقامة المطعون عليه وذلك تطبيقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون المدنى — وهذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون . ذلك أن المادة ١٣ من القانون المدنى

نصت على أنه « يسرى على التطبيق والانقصال قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت رفع الدعوى » . ونصت المادة ٢٦ منه على أنه « متى ظهر من الأحكام الواردة فى المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تعدد فيها الشرائع فإن القانون الداخلى لتلك الدولة هو الذى يقرر أية شريعة من هذه الشرائع يجب تطبيقها » ونصت المادة ٢٧ على أنه « إذا تقرر أن قانوناً أجنبياً هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية ، دون تلك التى تتعلق بالقانون الدولى الخاص » ويبين من هذه النصوص أن طلب التطبيق يطبق عليه قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج بجنسيته وأنه إذا كان الزوج ينتمى وقت رفع الدعوى بالتطبيق إلى جنسية دولة أجنبية تعدد فيها الشرائع تعين أن تكون الشريعة التى تطبق أحكامها هى إحدى الشرائع المشار إليها دون القانون المصرى الممتنع تطبيقه فى هذه الحالة ، يؤيد هذا النظر أنه يبين من مراحل المشروع التمهيدي للقانون المدنى أن رأى كان قد اتجه فى بادىء الأمر إلى وضع نص للمادة ٢٤ من مشروع القانون المدنى يفيد جواز تطبيق القانون المصرى إذا كان وجود القانون الأجنبى الواجب تطبيقه أو مدلول ذلك القانون غير يمكن إثباته وذلك بالصيغة الآتية « فى جميع الحالات التى يقرر فيها أن قانوناً أجنبياً هو الواجب التطبيق يطبق القانون المصرى إذا كان وجود القانون الأجنبى أو مدلوله غير يمكن إثباته » . ولكن هذا رأى عدل عنه ووضع نص لتلك المادة هو الذى أصبح نص المادة ٢٧ من القانون المدنى . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذه المادة أن هذا النص لا يجوز الأخذ بمبدأ الإحالة ويعمم الحكم الوارد فى المادة ٣١

١٧٢

٨ مايو سنة ١٩٥٨

١ - نقض « أسباب متعلقة بالنظام العام » .
استئناف . قوة الأمر المقضي . عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزاً متى كان النفي وارداً في التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي .

ب - نقض « تقرير الطعن » . إجازة . عدم جواز التعدي بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال .

ج - قوة الأمر المقضي . إجازة . اختصاص . دفع . رفع دعوى إثبات حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة لأنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استناداً إلى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائياً برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر .

المبادئ القانونية

١ - إن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط أن تكون تلك الأسباب واردة على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإذا قضى هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحو إلا نعيماً على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن في مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزاً قبله بمقولة إن جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعي لم يكن

من لائحة التنظيم القضائي المختلط - فلا يقصره على الأحوال التي نصت عليها اللائحة بل يجعله شاملاً لقواعد الاسناد جميعاً . وتأسيساً على ما تقدم ومع مراعاة أن المطعون عليه بريطاني الجنسية وأن الجنسية البريطانية تشمل وفقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة وأن بريطانيا دولة تتعدد فيها الشرائع فإن الشريعة التي يتعين تطبيق أحكامها الموضوعية في حالة الدعوى لا بد أن تكون إحدى الشرائع السارية في بريطانيا أو في المستعمرات تبعاً لما يقرره القانون البريطاني . غير أنه لما كان القانون البريطاني هو عبارة عن قوانين المملكة المتحدة والمستعمرات وكانت هذه القوانين متفقة على أن تكون شريعة الموطن هي الشريعة التي يتعين تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية ، ولما لم يكن للمطعون عليه موطن في مالطة وفي غيرها من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصري على ما ورد بالحكم المطعون فيه - وكان من المستعج تطبيق القانون المصري باعتباره قانون موطن المطعون عليه لامتناع الإحالة كما سبق بيانه - لما كان ذلك ، فإن القانون الواجب التطبيق يكون - طبقاً لنص المادتين ١٣ و ٢٧ من القانون المدني - هو القانون الإنجليزي باعتبار أنه هو قانون عاصمة الدولة التي ينتمي إليها المطعون عليه بجنسيته .

« وحيث إنه يبين مما سبق أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ويتعين نقضه » .

(القضية رقم ١١ سنة ٢٥ في « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وإسحق عبد السيد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

برفض أولها في حلقة من حلقات النزاع دون التمسك بالدفع الآخر في الحلقة التالية والفصل في هذا الدفع لا يعتبر إهداراً لحجية الحكم الأول .

المحكم

« ... حيث إن حاصل ما ينهه الطاعن على هذا الحكم في تقرير الطعن هو أنه لما كانت محكمة الاستئناف قد قضت بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الدعوى استناداً إلى دفع بعدم الاختصاص كانت قد أبدته الوزارة المطعون ضدها أثناء نظر دعوى إثبات الحالة فحكم برفض هذا الدفع في مواجهتها وأصبح هذا الحكم نهائياً بسكوته عن الطعن فيه إلى أن عادت فأثارته في دعوى المطالبة بالأجرة أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وهو يأخذ بهذا الدفع — مع وجدة الخصوم والسبب والموضوع — قد أهدر الحجية التي اكتسبها حكم إثبات الحالة القاضي برفضه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إن البين من مطالعة الحكيم أن الدفع في قضية إثبات الحالة إنما كان بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها استناداً إلى القول بأنها من الدعاوى التي يختص بالفصل فيها قضاء الأمور المستعجلة في حين أن الدفع في قضية الأجرة التي فصلت فيها محكمة استئناف القاهرة بحكمها المطعون فيه إنما كان دفعاً بعدم الاختصاص استناداً إلى القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧ الذي يوجب في شأن إجراءات المعارضة في قرارات لجان التقدير اتباع الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ برفع المعارضة

محلاً للطعن فجاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام .

٢ — لا يجوز للطاعن التحدى بدفع يقوم على تعيب الحكم لم يرد في تقريره فتى كان الحكم قد قرر أن الدعوى رفعت بوصفها دعوى عادية لا بوصفها دعوى معارضة في تقدير لجنة الإيجارات طبقاً للبادة ٤٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم يرد من الطاعن نعى في تقريره على هذا فليس له تعيب الحكم في ذلك .

٣ — متى كان المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الجزئية بطلب إثبات حالة منزله الذي استولت عليه وزارة المعارف استناداً إلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ فدفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بمقولة إنها من الدعاوى التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها . وقضى نهائياً برفض الدفع ، ثم رفع المدعى دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية يطالب الوزارة بأجرة المنزل على أساس تقدير الخير في دعوى إثبات الحالة فدفعت الوزارة هذه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها استناداً إلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي يوجب في شأن إجراءات المعارضة في قرارات لجان التقدير اتباع الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — فإن كلا من الدفعين يكون مختلفاً عن الآخر في أساسه ومرماه ولا يجوز حجية الحكم النهائي

في تلك القرارات من قبل ذوي الشأن إلى المحكمة الابتدائية خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بها بمقتضى كتاب مسجل على أن يفصل في هذه المعارضات على وجه الاستعجال بحكم غير قابل للطعن بأى طريق من الطرق العادية أو غير العادية .

« وحيث إنه لما كان كل من الدفعين مختلفاً عن الآخر في أساسه ومرماه فإن حجية الحكم النهائي الصادر برفض أولهما في حلقة من النزاع لا تحول دون التمسك بالدفع الآخر في الحلقة التالية والفصل في هذا الدفع لا يعتبر إهداراً لحجية الحكم الأول .

« وحيث إن محامى الطاعن أثار بجملة خص الطعون وأمام هذه المحكمة شيئاً جديداً هو خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم نهائى وأنه يجوز للطاعن التمسك بهذا السبب لأن جواز الاستئناف أمر متعلق بالنظام العام مما يحيز له إبداءه في أى وقت في مرحلة النقض ذاتها ولهذا المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وقال في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه فصل في الدعوى على أنها دعوى معارضة في تقدير لجنة الإيجارات طبقاً للقانونين ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ٧٦ سنة ١٩٤٧ فإن كانت المادة ٤٨ من أولها تقضى برفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية خلال أسبوع من تاريخ الإخطار بتقدير اللجنة فقد رفع الطاعن دعواه ابتداء إلى محكمة مصر الابتدائية وهي المختصة بنظرها سواء كدعوى مطالبة عادية بالأجرة أو كمعارضة في تقدير لجنة الإيجارات ، وسيان أن يكون رفعها باعلان على يد محضر كمقتضى قانون المرافعات — وهو الأصل — أو بعريضة

إلى قلم كتاب المحكمة كتنص القانون ٩٥ آنف الذكر . وأنه متى كان ما تقدم فإن الحكم الصادر له بالأجرة من محكمة مصر الابتدائية ضد المطعون عليها على أساس تقدير الحيز في دعوى إثبات الحالة يكون غير قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فهو بالتالى مما لا يجوز استئنافه ، وكان على الحكم المطعون فيه أن يقضى بذلك ولولم يدفع به المستأنف عليه (الطاعن) . والحكم إذا لم يفعل يكون قد خالف القانون في مسألة من النظام العام .

« وحيث إن هذا السبب غير مقبول: أولاً — لأن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشقوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط بأن تكون تلك الأسباب واردة على مارفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه فإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحو إلا نعيّاً على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن في مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزاً قبوله بمقولة إن جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام . ثانياً — لأن الحكم المطعون فيه قرر أن الدعوى رفعها الطاعن بوصفها دعوى عادية لا بوصفها دعوى معارضة في تقدير لجنة الإيجارات طبقاً للمادة ٤٨ من قانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ولم يرد من الطاعن نعى في تقريره على هذا فلا يجوز له التحدى بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقريره .

التي صدر فيها ذلك الحكم فإن الطعن لا يكون مقبولا بالنسبة له .

(القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٤

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

أ — مسئولية . المسئولية التقصيرية . إثبات . التزام الضرر بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية .

ب — مسئولية . القضاء . برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على ما ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي لا يد للمدعى عليه فيه . عدم التزام المحكمة بالتحرى عن وقوع خطأ من الضرر أو من الغير .

ج — مسئولية . عقد . المسئولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع كل من المسئوليتين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث . مثال .

د — حكم استثنائي «تسييه» . النفي عليه بالقصور استناداً إلى وقائع لم يحصلها ولم يعول عليها في قضائه . لا عمل له .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة — والذي أودى بحياة طيارها — دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة خطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض إذ يتعين على الضرر أن يثبت وقوع الخطأ المعين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية ، وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة في الجو غير

« وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية النادة الأساتذة عبد العزيز محمد ورئيس المحكمة وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

١٧٣

٨ مايو سنة ١٩٥٨

أ — دعوى . استئناف . تحضير . حكم . إجراءات . إغفال إيداع تقرير التلخيص وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ٤١٦ مرافعات .

ب — تقض « الخصوم في الطعن » المطعون عليه لم يكن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن .

المبادئ القانونية

١ — متى تبين من الاطلاع على الحكم وصور محاضر الجلسات التي نظرت خلالها الدعوى أمام محكمة الاستئناف أنه لم يثبت في أي منها إيداع تقرير التلخيص الذي أحيلت به الدعوى إلى جلسة المرافعة وتلاوته فإن إغفال هذا الإجراء وهو من الإجراءات الجوهرية يترتب عليه بطلان الحكم عملاً بالمادتين ١١٦ و ٤١٦ مرافعات على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . فإذا تبين أن المطعون عليه لم يكن طرفاً في الخصومة

بالقصور في التسبب استناداً إلى وقائع لم تكن من تحصيلها ولم تعول عليها في قضائها .

المحكمة

«... من حيث إن أسباب الطعن تضمنت تعيب الحكم فيما قضى به من رفض الدعوى في شطريها ، ويقول الطاعن في السبب الثاني من أسباب نعيه على الحكم في خصوص ما قضى به من رفض طلب التعويض عن الضرر الذي أصابه شخصياً إن الحكم مشوب بالقصور في التسبب ومخالفة الثابت في الأوراق وذلك من وجهين : أولهما — أن كلا من الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد ثبت فيهما أن جهاز الاسلكي بالطائرة التي وقع لها الحادث كان غير صالح لأداء الغرض المقصود من وجوده والذي تختمه القواعد المرعية في الملاحاة الجوية — سواء عند القيام في أول المرحلة من مطار المأظة — أو عند مبارحة بغداد إلى دمشق أو عند القيام من مطار دمشق ، وأن ذلك مما يوجب مسؤولية المطعون عليها الأولى — ولكن الحكم المطعون فيه نفي هذه المسؤولية تأسيساً على ما ورد فيه من أن الطيار الفقيد قد أخطأ بمغادرته مطار دمشق قبل أن يقوم بإصلاح هذا الجهاز — وهو عالم بفساده — ومن أن عدم صلاحية الجهاز المذكور لم يكن مع ذلك فيغير في مجرى الكارثة — لضعف الفترة الزمنية بين ظهور الوهج في الطائرة وبين انفجارها ضالة لم تكن لتسمح بالإفادة من هذا الجهاز » وأن ما قرره الحكم المطعون فيه من خطأ الطيار بفرض ثبوته — لا ينفي وقوع الخطأ أيضاً من الشركة ، فكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يوازن بين هذين الخطأين ليقدر إن كان أيهما قد استغرق الآخر — كما أن القول بإقدام الطيار على الطيران مع علمه بعدم صلاحية الجهاز وعدم العمل على إصلاحه مخالف لما هو ثابت في

معلوم ولا يمكن إسناده لعيب معين في تركيب الطائرة فإن مسؤوليتها عن التعويض تعتبر منتفية — فإن هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم وكاف في دفع مسؤولية الشركة المذكورة .

٢ — بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية — على ما ثبت لها من أن الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع وهي بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند إليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذي اعتبر أساساً لدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة قد وقع بسبب أجنبي لا يد للشركة فيه يتمثل في صورة حادث مفاجيء مجهول السبب وغير متصل بأي خطأ من جانب الشركة فانه لا مصلحة للمضرور في التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث في المسؤولية التعاقدية التي أسس عليها أحد مبلغى التعويض المطالب بهما باعتبار أنه يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبي يصلح أساساً لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك لدفع المسؤولية التعاقدية .

٤ — لا محل للنعي على محكمة الاستئناف

الأوراق — من أن الشركة المطعون عليها كانت تقيم دفاعها على أنها تقوم بفحص أجهزة الطائرات قبل قيامها وتحقق من سلامتها بما يفيد أن الطائرة المنكوبة لم تغادر مطار دمشق إلا بعد الفحص والإصلاح وقد ثبت في أوراق الدعوى أن ذلك الفحص والإصلاح لم يكونا دقيقين لأن هذا الجهاز قد انتابه العطل في كل مرحلة من المراحل التي قطعها الطائرة — ذلك إلى أن القول من جانب الحكم المطعون فيه بأن عدم صلاحية الجهاز لم يضيع على الطيار فرصة الاستعانة به لضالة الفترة الزمنية بين ظهور الوهج والانفجار ، مناقض لما هو ثابت أيضاً في ذات الحكم المطعون فيه من أنه كانت هنالك فترة كافية للاستعانة به إذ أثبت الحكم عند تحصيل الوقائع أن الطائرة بينما كانت تحلق فوق خليج حيفا طراً عليها ما يستدعى تغيير اتجاهها فحلت فوق جبل الكرمل واجتازت السلسلة الأولى وشاء حظها العاثر أن تصطدم بالسلسلة الثانية فحلت بها النكبة وتناثرت أشلاء راكبيها . . . » ومن ذلك يتبين أن زمن محنة الطائرة كان سابقاً على ظهور الوهج — بما كان يسمح للجهاز بأداء وظيفته وتجنب الكارثة لو كان صالحاً لما أعد له . ويتحصل ما ورد بالوجه الثاني من هذا السبب في أن الحكم أسند للطيار الخطأ بمخالفته لتعليمات الشركة التي تقضى بتحديد الوقت الذي يجوز فيه النزول في مطار دمشق بما لا يقل عن نصف ساعة قبل الغروب — وبأنه ليست له خبرة أو دراية بالطيران في هذه المنطقة الوعرة المتشعبة جبالها — والحال أن سبب الكارثة لا يتصل أدنى صلة بمخالفة التعليمات المشار إليها — إذ أن الطيار قد نزل إلى مطار دمشق في الوقت الذي نزل فيه إليه وبأرضه أيضاً — سالماً دون أن يقع له أو للطائرة حادث ما — فليس لهذا الخطأ المسند للطيار صلة ما بالحادث محل الدعوى — وهو بالتالي

لا ينفي مسؤولية الشركة — هذا إلى أن تأخره عند النزول إلى مطار دمشق عن الوقت المحدد بالتعليمات إنما كان مردّه خطأ الشركة المطعون عليها وهو خطأ ابتداء من أول رحلة الطائرة من مطار ألماتة لعدم صلاحية الطائرة الأصلية التي كان مقرراً أن تقوم بالرحلة ولما انتاب جهاز اللاسلكي في الطائرة موضوع الحادث من عطل — فضلاً عن أن التزام الطيار بالتوجه إلى دمشق كان بسبب وجود راكبين صرفت لهما الشركة تذكريتين للسفر — وهما عقداً نقل ارتبطت بهما — إحداهما من بغداد إلى دمشق وثانيتها من دمشق إلى القاهرة — كما أن القول من جانب الحكم المطعون فيه بخطأ الطيار القيد — في الطيران بالمنطقة التي وقع بها الحادث وهو لا خبرة له ولا دراية بالطيران فيها — مخالف لما هو ثابت في الأوراق المقدمة في الدعوى — وهي تقرير قائد السرب (عز الدين رمزي) ومذكرة وكيل وزارة الدفاع وشهادة كبير مفتشى الطيران بالبعثة العسكرية .

« وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن في خصوص ما طلبه من التعويض عما لحق به من ضرر من جراء فقد ابنه — على ما أوردته من أن « خلاصة تقارير الفنيين سواء من كان منهم متدبياً من الوزارة أو من شركة الطيران تكاد تجمع على عدم معرفة السبب الحقيقي للحادث » وأنه « إزاء هذا الغموض الذي اكتنفه ولم تكشف عنه بقايا الطائرة أو غيرها من الآثار المادية أخذ رجال الفن يتلمسون الأسباب لعلهم يجدون منفذاً يضيء أمامهم الطريق ويخرج بهم من دياجير الظلمة التي أحاطت تلك النكبة للروعة ولهذا لجأوا إلى التخمين

والاستنتاج وانتهى بهم الأمر إلى القول بأن الحادث إما أن يكون وقع نتيجة احتراق الطائرة وهي تحلق في الفضاء فسقطت على غير هدى — وإما أن يكون قائد الطائرة طراً عليه ما استدعى تغيير اتجاهه فآثر النزول في مطار حيفا مع أنه مطار ص — غير وغير معد لنزول الطائرات ليلاً ونظراً لأن هذه المنطقة جبلية وعرة فقد صادفته سلسلة الجبال وتمكن من أن يمر فوق السلسلة الأولى وهي الأقل ارتفاعاً بأن أدار المحرك لأقصى سرعة ولكنه ما علم أن واجهته السلسلة الثانية فارتطمت الطائرة بها وكانت الكارثة » ، ثم قالت المحكمة « إنها لا ترى داعياً لاستعراض ما جاء في هذه التقارير من تفاصيل سبق أن أشار إليها الحكم الابتدائي وذلك اكتفاء بالنتيجة التي تضمنتها هذه التقارير والتي تقدم ذكرها » — وأعقبت ذلك القول « بأنه مما يجب تسجيله بادية ذي بدء أن الخطأ لا يفترض افتراضاً إلا في أحوال المسؤولية المفترضة قانوناً وليست هذه الحالة من بينها فيما عدا ماورد في دفاع المستأنف (الطاعن) خاصاً بالمسؤولية الشيئية ... » إلى أن قالت « لا يجوز في القانون اقتراض الخطأ بل يتعين على الضرور أن يثبت وقوع الخطأ وعلى المسؤول أن ينفى وقوعه ويثبت حصوله بسبب أجنبي عنه — ولا يجوز أيضاً أن يبنى الحكم على مجرد التخمين والاستنتاج » ومفهوم ما تقدم أن محكمة الاستئناف بعد أن تبينت من التقارير الفنية أن السبب الحقيقي للحادث غير معروف — وأنه محوط بالغموض ولم تكشف عنه الآثار المادية أشارت إلى أن رجال الفن قد لجأوا إلى التخمين والاستنتاج — ثم انتهت إلى القول بأن الحكم في صدد المسؤولية التقصيرية لا يصح أن يبنى على شيء من ذلك

وإنما يتعين على من يدعى الخطأ أن يثبت — وقد عرضت محكمة الاستئناف بعد ذلك إلى ماورد في هذه التقارير — من الاحتمالين اللذين وردا بهما تصويراً لكيفية وقوع الحادث — وأول هذين الاحتمالين هو ما تمسك به الطاعن — وثانيهما هو ما تمسكت به المطعون عليها الأولى — وقد مهدت لذلك القول بأنه « ومع ذلك فإن مسامرة المستأنف (الطاعن) فيما ذهب إليه — ومجارة التقارير الفنية فيما انتهت إليه لا يؤدي شيء منها إلى ثبوت الخطأ من جانب الشركة ثبوتاً كافياً لكي يكون دعامة للحكم عليها بالتعويض » . ثم تناولت الفرض الأول الذي صور فيه الطاعن الحادث بأنه وقع نتيجة احتراق الطائرة في الجو قبل أن تصطدم بالجبل فقالت : « وحيث إنه مع التسليم جدلاً ، بأن الحادث وقع نتيجة احتراق الطائرة في الجو قبل أن تصطدم بالجبل فإن هذا لا يكشف عن سبب الحريق بل يظل سببه غير معلوم ولا يعرف هل حصل الحريق نتيجة خطأ من القائد أو مراقبه أو نتيجة عيب في تركيب الطائرة — على أن فكرة العيب أو الخلل تكاد تكون مستبعدة لأن الطائرة من أحدث الطائرات صنعاً ولم يكن مضي على تسيرها سوى أربعة عشر يوماً وهي مجهزة بكافة الأجهزة للوقاية من الحريق كما أنها ذات محركين حتى إذا طرأ طارئ على أحدهما حل محله المحرك الآخر ، ولعل هذا يشعر بأنه من المجازفة الجري وراء الاستنتاجات التي عليها الفرض أو الخيال . يضاف إلى ذلك أن من المعروف في عالم الطيران أن الطائرة متى ارتفعت في الجو وانطلقت في الفضاء قد تتعرض لأحداث لم تكن في الحسبان ولا تدور في خلد أحد ممن يراقبون حالتها ويتأكدون من صيانتها وصلاحياتها — ذلك لأن

الاختراعات الحديثة مهما بلغت من التقدم والدقة فلا يغرب عن الخيال أن الطائرة لا تسير على أرض ممهدة وإنما تسبح في الفضاء وتسيطر عليها عوامل الطبيعة وهي ما زالت عصية على الإنسان يحاول دائماً أن يتحكم فيها ويتغلب عليها فتأبى إلا أن تقف شاحخة في وجهه ، فالصراع بينهما دائم مستمر ولم يصبح بساط الريح حتى الآن مركباً ذلولاً بل لا تزال الأحداث ترى هنا وهناك وأسرارها مجهولة وأسبابها غامضة غير معلومة فمن غير الجائز في مثل هذه الظروف أن يسند الخطأ إلى الشركة لمجرد وقوع حادث في الطائرة التي استخدمتها ولم يعرف له سبب . . ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار الشركة « المطعون عليها » مرتكبة لخطأ يقتضي الحكم عليها بالتعويض — إذ يتعين على الضرور أن يثبت وقوع الخطأ المعين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية . وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم ولا يمكن إسناده لعب معين في تركيب الطائرة فإن مسئوليتها عن التعويض تعتبر منتفية . وهذا التأسيس الذي لم يورد عليه الطاعن مطعناً صالح لإقامة الحكم المطعون فيه — وكاف في دفع مسئولية المطعون عليها الأولى ، أما ما أثاره الطاعن في وجه الطعن خاصاً بخطأ الشركة في عدم إعداد جهاز اللاسلكي إعداداً صالحاً لآداء وظيفته — فإن الحكم المطعون فيه قد أوضح في عبارة صريحة أنه « إذا صح أن النار اشتعلت في الطائرة بسبب خلل طراً على آلاتها فإن اللاسلكي لا يمكن أن يكون هو السبب المباشر لهذا الخلل » كما أنه عرض لما يشبه

الطاعن في وجه الطعن — من أنه لو كان الجهاز صالحاً لاستعان به الطيار في درء المخاطر التي تعرض لها فذكر في هذا الخصوص « أنه يكفي للرد على ذلك ما أجمع عليه شهود الرؤية من أنه لم يمس بين ظهور الطائرة وآثار الوهج بادية فيها وبين انفجارها سوى ثوان لا تسمح بتقديم أية معونة » ومن ذلك يبين أنه لم يكن ثمة مجال للخوض في بحث خطأ الشركة بعدم إعدادها الجهاز إعداداً صالحاً — ولا لإجراء موازنة بين هذا الخطأ وخطأ الطيار الفقيد — بإقدامه على مغادرة مطار دمشق قبل إصلاح الجهاز — ولا للنظر في مدى استغراق كل من الخطأين للآخر — لم يكن ثمة مجال لهذا البحث لعدم جدواه — بعد إذ حصلت محكمة الموضوع من الوقائع — أن جهاز اللاسلكي لم يكن له أثر في حصول الحادث على النحو الذي صورته الطاعن من احتراق الطائرة في الجو قبل اصطدامها بالجبل — وأن الفترة بين ظهور الوهج والانفجار لم تكن إلا ثوان لا تمكن من الاستعانة بهذا الجهاز على أية صورة — أما ما أشار إليه الطاعن في وجه النعي من أن الحكم المطعون فيه قد حصل الوقائع على صورة مناقضة لهذه الصورة يبين منها أن زمن محنة الطائرة كان سابقاً على ظهور الوهج — وأن ذلك كان منذ حلت الطائرة فوق خليج حيفا — ثم طراً عليها ما يستدعي تغيير اتجاهها فحلت فوق جبل الكرمل واجتازت السلسلة الأولى ثم شاء حظها العاثر أن تصطدم بالسلسلة الثانية فحلت بها النكبة — وأنه في هذه الصورة كان يتيسر الاستعانة بجهاز اللاسلكي لو كان صالحاً — فتتلافى الكارثة — هذا الذي أثاره الطاعن في وجه الطعن مردود بأن محكمة الاستئناف لم تورد ما أوردته في هذا الخصوص — إلا رواية عن

الحكم المستأنف — إذ يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه ساق هذه العبارات في مقام بيان دعوى الطاعن وسرداً لوقائعها — أما محكمة الاستئناف فإنها نهجت في إيراد الأدلة الواقعية منهجاً آخر بدأته بذكر خلاصة تقارير الفنين عن الحادث ، ثم عرضت لما جاء في هذه التقارير من الاحتمالين السابق الإشارة إليهما تعليلاً لكيفية وقوع الحادث — وليس فيما حصلته محكمة الاستئناف من الوقائع ما يتفق مع تلك العبارات المقتبسة من الحكم المستأنف ولا ما يفيد اعتمادها وإقرارها وإذ كان ذلك فليس تمت محل للنعي على محكمة الاستئناف بالقصور في التسيب استناداً إلى وقائع لم يكن من تحصيلها ولم تعول عليها في قضائها — ولا مجال بعد ما تقدم إيراده للنظر فيما نعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه خاصة بما أسندته محكمة الاستئناف للطيار الفقيد من أخطاء ارتكبتها إذ بحسبها أن تكون أقامت حكمها على ما ثبت لها من أن الضرر الذي أصاب الطاعن قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للمطعون عليها الأولى يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من الضرور أو خطأ من الغير ولا مجال كذلك للنظر فيما نعى به الطاعن في السبب الأول من أسباب طعنه (في صدد التعويض عن الضرر الذي أصابه شخصياً) بخطاء الحكم المطعون فيه في تطبيق نصوص المرسوم الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٥ والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٢ بشأن ما ورد فيهما من إلزام كل طائفة تقوم بالنقل الدولي في مصر أو مارة بها بأن يكون فيها شخص حاصل على إجازة ملاح ليقوم بأعمال الملاحة فيها إذا كانت تطير بدون هبوط لمسافة تزيد على ١٦٠ كيلومتراً نهراً أو ٢٥ كيلومتراً

ليلاً — لا مجال للنظر فيما ورد في هذا النعي — لأن التعرض له عقيم — مادام أن الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه — على ما سبق بيانه — لا تؤدي إلى أن ما أصاب الطائفة كان نتيجة مباشرة لغياب الملاح أو أن الملاح كان في استطاعته أن يمنع الحادث لو كان موجوداً .

« وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه — في خصوص ما طلبه من التعويض ميراثاً عن ابنه (الطيار الفقيد) — الخطأ في القانون من وجهين : حاصل ما ورد بها — أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها في خصوص المسؤولية التعاقدية على القول بأنها غير ذات موضوع إذ لم ينشأ للطيار الفقيد حق في التعويض لأنه وقد مات فور الحادث فهو لا يستطيع أن يكسب حقاً ينقله إلى وارثه وقد أخطأت محكمة الاستئناف في هذا القضاء الذي أخذت فيه برأى لا يعرض إلا في صدد المسؤولية التقصيرية — لا المسؤولية التعاقدية — وهو على أية حال رأى لا تقره جمهرة الفقهاء ولا أحكام المحاكم ذلك أن حق المصاب في التعويض ينشأ بمجرد حصول الحادث وهو أسبق من الوفاة حتماً — وهو يكون منها بمنزلة السبب من السبب فهو سابق عليها — ومهما يكن من قصر الفترة الزمنية بين الحادث ونتيجته — إلا أنه لا يحل مطلقاً إهدار حق المصاب في التعويض عما لحقه من جراء إصابته — وفي انتقال حقه في ذلك إلى ورثته وإذ لم يكن المجال في خصوص هذا المطلب إلا مجال المسؤولية التعاقدية ، فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعتد بما تمسك به الطاعن من أن ثمة التزاماً على عاتق الشركة بسلامة الطيار نشأ منذ التعاقد — وحقاً للطيار في انتضاء هذا الالتزام عيناً أو بما يعادله — نشأ من ذلك الوقت أيضاً — وبات معتبراً عنصراً من عناصر ذمته المالية وهو

سابق (بطبيعة الحال) على وقوع الكارثة — التي لم يكن وقوعها إلا اخلاصاً من الشركة بالتزامها بضمان السلامة — وحدث الوفاة لا يترتب عليه انقضاء هذا الالتزام فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يسبب قضاءه برفض التعويض في خصوص المسؤولية التعاقدية إلا على الأساس الخاطي المتقدم فانه يكون مخطئاً في القانون متعيناً نقضه .

« وحيث إن النعي بما ورد في هذا السبب في خصوص الدعوى الحالية غير مجد ذلك أن الطاعن قد طلب بدعواه الحكم له بمبلغ التعويض الموضحين من قبل على أساس أن أحدها يقابل ما ناله من ضرر بسبب خطأ تقصيري وأن المبلغ الثاني يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل المطعون عليها الأولى نتيجة خطأها التعاقدى — وقد عرضت محكمة الموضوع وهي بسبيل تحقيق مسؤولية المطعون عليها الأولى — التقصيرية — لما أسند إليها من خطأ — وما دفعت به هذا الخطأ — فأوضحت — كما سبق بيانه — أن الحادث الذي اعتبر أساساً لدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة — قد وقع بسبب أجنبي — لا يبدأ للمطعون عليها الأولى فيه — يتمثل في صورة حادث مفاجيء مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ من جانب المطعون عليها الأولى — ولما كان ذلك وكانت المسؤولية التعاقدية تندفع باثبات السبب الأجنبي فانه لا جدوى من إثارة البحث الذي عرض له الطاعن في سبب الطعن إذ مهما يكن وجه الرأي فيه فان عدم تعرض الحكم المطعون فيه للبحث في المسؤولية التعاقدية لا يتحقق به — في خصوص المنازعة الحالية — أى مصلحة للطاعن — ما دامت المسؤولية التقصيرية المسندة للمطعون عليها الأولى مندفعة بما يصلح أساساً لدفع المسؤولية التعاقدية .

« وحيث إن الطاعن قد عرض في تقرير طعنه لما قرره الحكم المطعون فيه من انقضاء مسؤولية المطعون عليها الثانية — وعيب الحكم المطعون فيه — في هذا الخوض — بمخالفة القانون إذ لم يعتد — في صدد مسؤولية المطعون عليها الثانية بتقصيرها في عدم الإشراف على تنفيذ المرسوم والقرار الوزاري المنظمين للملاحة الجوية بالرغم من أنها هي الجهة المكلفة بتنفيذها — وتقصيرها في أن تقتضى من المطعون عليها الأولى التزامها بسلامة الطيار — في حين أنها مسئولة على سلامته أثناء العمل الذي ندب له قسراً عنه .

« وحيث إن هذا النص مردود بما سبق بيانه في الرد على باقى أسباب الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم والحسينى العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

١٧٥

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

أ — وقف . أموال عامة . شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفقتها فائزاً لا يخلم عليها صفة المال العام . المادة ٩ مدنى قديم .

ب — حكم « تسبب معيب » . نقض « حالة الطعن بطلان الحكم » . عدم جواز الاستناد إلى أسباب الحكم الابتدائى في إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التى أقيم عليها الحكم الابتدائى .

ج — نقض « الخصومة في الطعن » . دعوى « صفة المحصور فيها » . وقف « النظر عليه » . توافر صفة ناظر

حول طبيعة وصفة هذه الأعيان وما إذا كانت تعتبر وقفاً خيرياً أو أنها من الأموال العامة أو أن لها كياناً مستقلاً يخرجها عن هذين الوصفين وأن الناظر ينسب لوزارة الأوقاف اعتداءها على أعيان النزاع ونقلها من مكانها واغتصابها قطعة أرض فضاء محيطة بها لتقيم على الفراغ الذي تخلف عن كل ذلك نتيجة لهذا الغصب عمارتين سكنيتين تستغلها لجهة الوقف . فإن قيام النزاع على هذه الصورة يخول للناظر باعتباره ممثلاً لجهة الوقف مخاصمة الوزارة للبت في أمر هذا الخلاف الذي يتصل بكيان وصفة هذه الأعيان . ولا يكون ثمت محل للدفع بعدم قبول الطعن من ناظر الوقف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن الوقف خيرى النظر فيه لوزارة الأوقاف طبقاً للقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

٤ — متى كانت وزارة الأوقاف لم تعترض على صفة ناظر الوقف رغم صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والعمل به أثناء نظر الدعوى ولم تتقدم أمام محكمة الموضوع بما تدفع به من أن الأوقاف الأهلية حلت بمقتضى القانون المذكور وأصبحت ملكاً للمستحقين وأن الناظر أصبح حارساً للإدارة فقط مما كان يتعين معه رفع الطعن من المستحقين — فانه ليس لها أن تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« . . . من حيث إن المطعون عليها دفعت

الوقف في رفع طعن عن الحكم الصادر في النزاع القائم بين جهة الوقف ووزارة الأوقاف حول صفة أعيان النزاع وما إذا كان وقفاً خيرياً أو أموالاً عامة أو ذات كيان مستقل .

د — نقض « المحصوم في الطعن » و « أسباب جديدة » . وقف « النظر عليه » . التمسك لأول أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة في تمثيله طبقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة طبقاً لنص الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدنى القديم — هو أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من أموال الدولة . فاذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة تلك الأعيان المتنازع عليها بصفتها الحكومية وإنما بوصفها ناظرة عليها شأنها في ذلك شأن أى فرد من الأفراد يعهد إليه بإدارة مشئون الوقف فإنه ليس من شأن هذا النظر أن يخلع على هذا المال صفة المال العام .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التي أقام عليها الحكم الابتدائى قضاءه فإن إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائى تصبح لغواً ولا يسوغ الاستناد إلى تلك الأسباب أمام محكمة النقض في إقامة الحكم المطعون فيه .

٣ — متى كان الثابت أن وزارة الأوقاف تنكر على ناظر الوقف تبعية أعيان النزاع للوقف الأهلى الذى يمثله وأن الطرفين يختلفان

بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة تأسيساً على أن أعيان النزاع عبارة عن زاوية ملحق بها ضريح وقطعة أرض حرم لها أى جامع وملحقاته وسواء كانت هذه الأعيان تابعة لوقف الشيخ يوسف المشمول بنظر وزارة الأوقاف أو كانت تجرى في وقف بمبه خاتون كما يزعم الطاعنان فهي أوقاف خيرية النظر فيها لوزارة الأوقاف طبقاً للقانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ . وأنه حتى باقتراض أن أعيان النزاع أوقاف أهلية فقد حلت هذه الأوقاف بمقتضى أحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبحت ملكاً للمستحقين وأن الطاعنين أصبحا حارسين للإدارة فقط مما كان يتعين معه رفع الطعن من المستحقين.

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول — بأنه متى كان الثابت من وقائع النزاع ودفاع طرفي الخصومة أن المطعون عليها تنكر على الطاعنين تبعية أعيان النزاع لوقف السيدة بمبه خاتون الأهلى الذى يمثلانه . وأن الطرفين يختلفان حول طبيعة وصفة هذه الأعيان . وما إذا كانت تعتبر وقفاً خيرياً أو أنها من الأموال العامة أو أن لها كياناً مستقلاً يخرجها عن هذين الوصفين وأن الطاعنين ينسبان للمطعون عليها اعتداءها على أعيان النزاع ونقلها من مكانها واغتصابها قطعة الأرض الفضاء المحيطة بها لتقيم على الفراغ الذى تخلف عن كل ذلك نتيجة لهذا الغصب عمارتين تستغلها لغير جهة الوقف — إذ كان ذلك فإن قيام النزاع بين الطرفين على هذه الصورة ينحول للطاعنين باعتبارهما ممثلين لوقف السيدة بمبه خاتون محاصمة المطعون عليها للبت في أمر هذا الخلاف الذى يتصل بكيان وصفة هذه الأعيان . وهو مردود في شقه الثانى بأن المطعون عليها لم تعترض على

صفة الطاعنين ولم تتقدم بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع رغم صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والعمل به أثناء نظر الدعوى أمامها فليس لها أن تشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على القول بأن طرفي الخصومة اتفقا على أن أعيان النزاع وهى الزاوية والسييل والأضرحة والأرض الفضاء الملحق بها من الأموال العامة بوصفها أما كن عبادة وبر وإحسان — وعلى أن الحكومة هى صاحبة الشأن فى وضع اليد على هذه الأعيان طبقاً لنص المادة التاسعة من القانون المدنى القديم وأن كون أعيان النزاع من الأوقاف الخيرية لا يغير من وضعها ، وأن وزارة الأوقاف فرع من فروع الحكومة اختص بإدارة أما كن العبادة والأوقاف الخيرية فلا وجه لاستردادها منها . إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن العبرة فى تحديد صفة الأعيان هو بطبيعتها وبما هى مخصصة له بما يقرره إن خطأ أو صواباً طرفا النزاع . وأن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة هذه الأعيان بصفتها الحكومية بل بصفتها ناظرة شأنها فى ذلك شأن أى فرد عادى يتولى النظارة على وقفه .

« ومن حيث إنه بمطالبة الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه ما يأتى: « وحيث إنه وقد اتفق أطراف الخصومة على أن الأعيان المتنازع عليها منذ إنشائها خصصت للعبادة أو لأعمال البر والإحسان وكانت تستعمل لهذا الغرض وتؤدى فيها الشعائر الدينية أو ترصد لأعمال البر وحدها

فلا مفر من معاملتها على هذا الاعتبار بمعنى أنها تدخل في المنافع العامة نزولاً على حكم المادة التاسعة سالفة الذكر وعلى أقوال الخصوم أنفسهم ، ومضى كان هذا شأنها فلا يصح التحدث عن ملكيتها لأن الأموال المخصصة للمنافع العامة غير قابلة للملك طالما كانت هذه الصفة ملازمة لها ولا يجوز لوقف بمبه خاتون ولو كان لاظوغلى هو الذى أنشأ هذه الأعيان بماله الخاص أن يطالب باستلامها لأن المنافع العامة لا تكون فى حيازة الأشخاص العاديين سواء كانوا أفراداً أو أشخاصاً اعتباريين وإنما هذا الحق هو حق الدولة التى لها السلطة العامة على هذه الأموال وكون هذه الأعيان تعتبر وقفاً منذ إنشائها عملاً بالعرف المتبع والذى جرى على أن لا تضبط لهذه الأوقاف إشارات . فإن هذا لا يغير من وضعها فهى تبدأ بوصفها مالا موقوفاً وتستحيل تخصيصها مع الزمن للعبادة وما إليها إلى المنافع العامة فلا يفيد المستأنفين التحدى بأن كتاب الوقف يشير إلى مصدر هذه الأعيان وأنها لم تكن فى حاجة إلى كتاب وقف خاص بها وترى المحكمة أن الحق فيما تقول به الوزارة ولا أهمية لما ورد فى عريضة استئناف الحكم الصادر فى تلك الدعوى من أن هذه الأموال تابعة لوقف بمبه خاتون فليس مناط البحث فى الدعوى بتبعية الأموال موضوع النزاع للوقف المذكور أو لوقف خاص أنشأه محمد بك لاظوغلى أو لوقف الشيخ يوسف الذى قيل بأنها من أعيانه وإنما مناطه تحديد صفة هذه الأعيان وهل هى أموال عامة أو أموال خاصة — وقد انتهت المحكمة إلى رأى الذى لا معدى عنه والذى تمليه ملاسبات النزاع وهو أن الأضرحة والزاوية والسبيل وما ألحق بها هى من الأموال العامة بوصفها أما كن بر وإحسان فلا سبيل بعد

ذلك للخوض فى تفاصيل لا تنفى عن الأصل الذى يجب أن ترد إليه الأمور . وما دام قد استقر الوضع على هذه الحالة فالحكومة هى صاحبة الشأن فى وضع اليد على هذه الأموال ، ووزارة الأوقاف فرع من فروع الحكومة وجزء منها اختص بإدارة أما كن العبادة والأوقاف الخيرية فإذا آلت الأعيان إليها فلا وجه لاستردادها منها بل لا يجوز لها التخلي عنها ... » ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أنه مع تسليمه بأن أعيان النزاع تعتبر وقفاً منذ إنشائه إلا أنه عاد واعتبرها من الأموال العامة المخصصة للعبادة والبر والإحسان استناداً إلى أقوال طرفى الخصومة ثم طبق بعد ذلك نص المادة التاسعة من القانون المدنى القديم على واقعة الدعوى . ولما كان مناط تحديد صفة أعيان النزاع هو بطبيعتها وبما هى مخصصة له فعلاً وكان نص الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدنى القديم قد جرى : بأن الأملاك الأميرية تشمل « الجوامع وكافة محلات الأوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر أو للإحسان سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها أو بقائها » وكان يبين من هذا النص أن شرط اعتبار هذه الأموال من الأملاك العامة هو أن تكون فى رعاية الحكومة تدير مشئونها وتقوم بالصرف عليها من أموال الدولة — ولما كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة أعيان النزاع بصفتها الحكومية ولكن بوصفها ناظرة عليها شأنها فى ذلك شأن أى فرد من الأفراد يعهد إليه بإدارة مشئون الوقف وليس من شأن هذا النظر أن يخلع على هذا المال صفة المال العام ، لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أعيان النزاع من الأموال العامة بوصفها أما كن عبادة وبر وإحسان وأن لوزارة الأوقاف باعتبارها فرعاً من فروع الحكومة الحق فى وضع اليد عليها يكون قد

١٧٦

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

ضرائب . شركات التضامن « تصفية » . إجراءات .
التزام كل شريك في شركة التضامن شخصياً عن حصته
في أرباح الشركة وبطلان الإجراءات الموجهة من
مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة
على الشركاء المتضامين ما لم يكونوا قد أنابوا هذا المدير
في تقديم إقرار الأرباح .

المبدأ القانوني

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة
فقرة أخيرة إليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
المعدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ — أن القانون
لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح
ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً
عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في
الشركة . ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن
يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول
وهو المسئول شخصياً عن الضريبة على مقدار
نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة .
ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء
تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب
أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب
إلى الشريك شخصياً ، كل ذلك إلا إذا كان
الشريك قد أناب مدير الشركة أو أحد الشركاء
فيها أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح
إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه
الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بصفته
هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت
في حالة تصفية — فإذا كان الحكم قد اعتبر أن

أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه
دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . ولا محل
بعد ذلك لما ذهب إليه الدفاع عن المطعون عليها
من أن الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه التي
تناولها الخصوم بالطعن إلى أسباب الحكم الابتدائي
الذى أقام قضاءه على أن أعيان النزاع ليست وفقاً
تابعاً لأوقاف المرحومة بمبه خاتون بل هي جهة
خيرية لها نصيب في الاستحقاق في ريعها أخذاً
بما جاء بتقرير الخبير . وأن هذه الأسباب تكفى
لحل الحكم المطعون فيه مما يجعل الطعن عليه غير
مجد — لا محل لهذا القول ذلك أن الحكم
المطعون فيه وإن كان قد أحال في ختام أسبابه
إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع
ما أورده إلا أنه يبين من أسباب الحكم المطعون
فيه التي سبقت الإشارة إليها أنه أقام قضاءه على
دعامة أخرى جديدة هي بحسب ما انتهى إليه
أن الأعيان موضوع النزاع تعد من الأموال العامة
التي لا يصح المطالبة بها والتي يتعين بقاؤها في يد
وزارة الأوقاف بوصفها إحدى فروع الحكومة
وذلك إذ قرر « أن مناط البحث في الدعوى ليس
تبعية الأموال موضوع النزاع لوقف بمبه خاتون
أو لوقف خاص أنشأه محمد بك لاظوغلى أو
لوقف الشيخ يوسف الذى قيل بأنها من أعيانه
وإنما مناطه تحديد صفة هذه الأعيان وهل هي
أموال عامة أو أموال خاصة ... » فأهدر بذلك
الحكم المطعون فيه الدعامة التي أقام عليها الحكم
الابتدائي قضاءه فأصبحت إحالته إليه لغوياً فلا
يسوغ الاستناد إلى تلك الأسباب أمام هذه
الحكمة في إقامة الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٥٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم وإبراهيم
عثمان يوسف ومحمد زعفرانى سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

الشركة هي المستولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامنين ورفض القضاء ببطالان تلك الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون.

المحكمة

« حيث إن الطاعنين ينعون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه بما محصله أنه قد خالف القانون فيما انتهى إليه من القضاء بصحة الإجراءات التي وجهتها إليهم المطعون عليها . ذلك أن الشركة التي كانوا شركاء متضامنين فيها لم تكن مدينة لمصلحة الضرائب كما أنهم من ناحيتهم كانوا قد قدموا إقراراتهم لها وقاموا بوفاء ما عليهم من ضريبة طبقاً لتلك الإقرارات ومع ذلك فإن مصلحة الضرائب أغفلت توجيه إجراءات التقدير والربط إليهم ووجهتها إلى مدير الشركة مع انعدام صفته في تلقى تلك الإجراءات فجاءت تلك الإجراءات باطلة .

« وحيث إن هذا النعي صحيح . ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على : « أن حل الشركة يترتب عليه انتقالها إلى مرحلة التصفية وتبقى الشركة خلال فترة التصفية قائمة بالقدر اللازم لإتمام التصفية بتحويل موجوداتها إلى نقود ودفع ما قد يكون عليها من ديون ثم اقتسام الباقي بين الشركاء كما تبقى للشركة شخصيتها رغم انحلالها حتى يتم قفل حساباتها . ولما كان الثابت من المستندات المقدمة من المدخلين في الدعوى « الطاعنين » أنه لم تحدد بين الشركاء مدة لإجراء التصفية وأن الشركاء اقتسموا ممتلكات الشركة فيما بينهم وكانت الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب لم تسدد . بدليل ما أثير بشأنها من نزاع في هذه الدعوى .

كما كانت الشركة التي انحلت من شركات التضامن وبالتالي يكون كل شريك فيها ملزماً بديونها ومن حق الدائن مطالبة أي شريك على حدة فإن الإعلان الذي تم من مصلحة الضرائب بمقتضى النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب في مقر الشركة لأحد الشركاء جورج دارزبكيكس ينتج أثره بالنسبة لجميع الشركاء ما دام أن عقد الشركة لم يتضمن تعيين مدير لها كما لم يتضمن عقد فسخ الشركة تعيين مصف لها — وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه غير صحيح في القانون . ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة فقرة أخيرة إليها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ تنص في فقرتها الثانية على أنه « وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة » ومؤدى هذا النص أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة على مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلى الشريك شخصياً . كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء

المحكمة

« . . . حيث إن الطعن بني على سبب واحد مبناه خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفهمه وتأويله فضلاً عن تحايل أسبابه وتناقضها ذلك أن الحكم المذكور قد استند في قضائه على الطاعنين بمرتب المطعون عليه عن مدة إيقافه إلى ما تنص عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من إلزام صاحب العمل بمرتب العامل مدة الإيقاف إذا كان الاتهام بتدبير صاحب العمل أو وكيله — وأن الطاعنين كانا يعلنان بالاتهام الموجه للمطعون عليه فيكونان مسئولين بمجرد هذا العلم عن هذا المرتب . مع أن المقصود من لفظ العلم بالاتهام الوارد في نص المادة هو العلم بالتدبير ، ذلك التدبير الذي تفاه حكم اللجنة كما تفاه الحكم للمطعون فيه ذاته في صدد رفض طلب التعويض . والقول بغير ذلك يجعل النص عديم الجدوى لأن المفروض أن كل صاحب عمل لا بد يعلم بالاتهام الذي يوجه إلى عماله ومما يؤيد ذلك أن المشرع عند تعديل قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد استبعد مسألة العلم من النص الذي أورده في هذا الشأن من المادة ٣٠ منه .

« وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لبحث مسئولية الطاعنين عن مرتب المطعون عليه مدة إيقافه وتفسير الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاصة بذلك قال : « ومن حيث إنه اختلف في تفسير علم صاحب العمل الذي تقصده المادة فمن قائل إن المقصود هو العلم بالتدبير ومن قائل إن العلم بالاتهام . ومن حيث إن القول باعتبار العلم علماً بالتدبير معناه عدم التفرقة بين الحالتين حالة

كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الطاعنين ورفض القضاء ببطال تلك الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لهذا نقضه » .

(القضية رقم ٦٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٧

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

عمل . وقف العامل عن عمله . المقصود بلفظ « العلم »
الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم
٤١ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ هو أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه في إحدى الجرائم المشار إليها فيها ينطوي بداهة على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه إلى العامل — إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه — ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قديقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذي عناه المشرع بلفظ « العلم » الوارد في الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ المشار إليها ، ولا اعتداد بالقول بأن العلم بالتدبير يساوى التدبير نفسه فيأخذ حكمه ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر في جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليهما حكم الفقرة الخامسة المذكورة إلا إذا كان نصها يشملهما سوياً .

التدبير وحالة العلم بالتدبير وهو تكرار لا محل له لأن علم صاحب العمل بالتدبير وسكوته عليه يعتبر إجازة منه لما دبر وهذا يعادل التدبير ويساويه — وما كان الشارع بحاجة إلى النص على ذلك لأنه يعتبر من قبيل تحصيل الحاصل — ولكن المقصود أن صاحب العمل إذا ما علم بالاتهام الموجه للعامل فعليه بحكم ما له من خبرته وحسن وزنه للأمر أن يعمل على وضع الأمور في نصابها الصحيح ، فإذا هو سكت عن ذلك وتغافل وترك الأمر يصل إلى ساحة القضاء وصدر الحكم بالبراءة فقد حقت عليه الأجرة مدة وقف العامل عن عمله إذا كان قد أوقف وقطعت عنه أجرته قياساً على أنه تغاضى عن اتهام قال القضاء بعدم ثبوته . وحكمة ذلك أنه لا يصح أن يبقى العامل أو يترك في يد لا تحسن التقدير ولا تجيد وزن الأمور وبعبارة أخرى فإن القانون أراد أن يحيط العامل بشيء من الضمان أمام طغيان أصحاب الأعمال وسوء معاملتهم للعمال وقطع أجورهم أو حرمانهم منها مدة من الزمن لشهوة في نفوسهم بناء على اتهامات غير ثابتة . وأورد الحكم تعزيزاً لرأيه أن المشرع عندما أصدر قانون العمل اللاحق رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ حذف عبارة العلم من نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من ذلك القانون المقابلة لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ مما يدل في نظره على أن حالة العلم بالاتهام تختلف تمام الاختلاف عن حالة تدبيره . وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ذلك أن المادة ٢٧ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نصت في فقرتها الرابعة على ما يأتي : « فإذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو ارتكاب جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة . . . جاز لصاحب العمل أن يوقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين

صدور قرار منها بشأنه . . . » ونصت في فقرتها الخامسة على ما يأتي : « وإذا كان اتهام العامل بتدبير أو بعلم صاحب العمل أو وكيله المسئول أو رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة وجب دفع أجره عن مدة الإيقاف » . ومؤدى نص الفقرة الرابعة أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه في إحدى الجرائم المشار إليها ينطوي بداهة على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه إلى العامل — إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه — ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قد يقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذي عناه المشرع بلفظ « العلم » الوارد في الفقرة الخامسة سالفة الذكر — ولا تعتد المحكمة بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العلم بالتدبير يساوي التدبير نفسه فيأخذ حكم ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر في جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليهما حكم الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ إلا إذا كان نصها يشملها سوياً .

« وحيث إنه يتعين لما سبق نقض الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ١١٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٨

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

إجازة . دفاع . حكم « تسبب معيب » . قصور المسك
إذا أغفل دفاع المستأجر بأن الأرض المطالب بأجرتها
ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها .

المبدأ القانوني

متى تبين أن المستأجر دفع دعوى مطالبته
بالأجرة بأن الأرض المطالب بأجرتها ليست

هي الأرض التي تم التعاقد عليها لاختلاف موقعها وحدودها عن موقع وحدود الأرض المتعاقد عليها فإنه يتعين أن تقوم محكمة الموضوع بتحقيق هذا الدفاع لما يترتب على تحققه من تغيير وجه الرأي في الحكم فإذا كانت المحكمة قد التفتت عنه ولم تتناوله في أسبابها بالرد عليه فإن في ذلك ما يعيب حكمها بالقصور .

(الفضية رقم ١٢٢ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والمسيحي العوضي المستشارين)

١٧٩

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

أ — ضرائب . رسم الأيلولة . أرض ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني ورغم كونها تزرع فإنها تعتبر من الأراضي المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها تمهيداً لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

ب — نقض « أسباب جديدة » . ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الأرض موضوع النزاع من الأطنان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

ج — ضرائب . رسم الأيلولة . أرض كانت من الأطنان الزراعية في حياة مورث المورث ثم تغيرت صفتها بعد وفاته وأصبحت أرضاً معدة للبناء . عدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف .

المبادئ القانونية

١ — لا تنطبق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إلا على الأملاك الخاضعة لعوائد المباني أو الأرض المعتبرة من الأطنان الزراعية — أما ما عدا هذين النوعين

من أعيان التركة كالأراضي المعدة للبناء فإنها تندرج فيما يختص بتقدير قيمته تحت نص المادة ٣٧ من ذلك القانون . فإذا كان الحكم قد انتهى في استدلال سائغ إلى أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك المبنية الخاضعة لعوائد المباني وإنما ليست تابعة « للفيلا » المقامة على جزء منها وإنما « الفيلا » هي التابعة لها وإنما رغم كونها تزرع تعتبر من الأراضي المعدة للبناء فإن الحكم يكون قد خالف القانون إذا أخضع تلك الأرض من حيث تقدير قيمتها تمهيداً لتحديد رسم الأيلولة عليها إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون المذكور .

٢ — متى كان الوارث لم يتمسك أمام محكمة الموضوع إلا باعتبار الأرض موضوع النزاع من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة وأنه طلب رد فرق رسم الأيلولة على هذا الأساس ولم يتمسك باعتبارها من الأطنان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من تلك المادة فإن النجى بذلك أمام محكمة النقض يكون جديداً .

٣ — متى كانت الأرض موضوع النزاع في حياة مورث المورث من الأطنان الزراعية وتغيرت صفتها هذه بعد وفاته وأصبحت أرضاً معدة للبناء فإن ما انتهى إليه الحكم من خروج حالة تلك الأرض عن نطاق المادة ١٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وعدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف يكون في محله ولا مخالفة فيه للقانون .

المسألة

«... حيث ان مبنى الطعن مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة وجوه : الوجه الأول — أنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتيطان لا تخضع لهذه الضريبة الأراضي الداخلة في نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد ما لم تكن تزرع فعلاً مما يتعين معه عند ربط الضريبة أو الأموال النظر في مسألة هامة هي هل تزرع تلك الأرض فعلاً أم هي خالية ومعدة للبناء ، فإن كانت الأرض تزرع فعلاً — كما هو الحال في الأرض موضوع النزاع — فيجب النظر فيما اذا كان مقاماً على جزء منها بناء أم لا ، فإن كانت الأولى فيجب التفرقة فيما اذا كانت الأرض ملحقة بالبناء أو مستقلة عنه ، فإن كانت ملحقة بالبناء فرضت الضريبة عليها طبقاً لما جاء بالأمر العالي الصادر في ١٣/٣/١٨٨٤ على أساس أجره المبني ويراعى في تقدير الأجرة الأخواش والجنائين المتصلة بالمبنى والتابعة لها رأساً (مادة ٣ من الأمر العالي) . مما يخلص منه أن الأرض لا تفرض عليها عوائد باعتبارها معدة للبناء إلا بالشروط الآتية : (١) أن تكون داخلة في نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك . (٢) ألا تكون ملحقة بأبنية مربوط عليها ضريبة مبان . (٣) ألا تكون منزرعة بالفعل . واللجان المشكلة لتقدير العوائد على الأملاك هي التي تقدر هذه الشروط . ونظراً لأن الثابت من محضر الأعمال ص ٢٢ من الملف الفردي الخاص بالطاعن أن الأرض موضوع الخلاف منزرعة حديقة وأثماراً ومؤجرة الى محمود حسين بمبلغ ٣٠٠ جنيه سنوياً فلا يخرج الأمر عن فرضين لا ثالث لهما : إما أن تكون الأرض ملحقة بالفيلا وهو الواقع فعلاً إذ ربطت عليها عوائد من مصلحة الأموال المقررة مقدارها

٤٥ جنيه بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض — وإما ألا تكون ملحقة بالفيلا وتخضع في هذه الحالة لضريبة الأتيطان طالما كانت تزرع فعلاً . وليس بكاف أن تدخل الأرض موضوع النزاع ضمن حدود مدينة القاهرة لإجراء تقدير لها لم يرسم القانون حدوده مع إغفال حقيقة واضحة هي أن الأرض تزرع بالفعل واعتبارها أرضاً معدة للبناء خاضعة لعوائد المباني . ووجه مخالفة القانون في إغفال هذه الحقيقة هو أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة الاستئناف قد غيرت أساس ضريبة ربطت بقانون وهي لا يحق لها ذلك طالما كان قانون الربط ما زال قائماً لم يصدر ما يغيره أو يبدله . والوجه الثاني : أن محكمة أول درجة قد لجأت وتبعته في ذلك محكمة الاستئناف في تبرير حكمها الى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تقول : « أما فيما يتعلق بما عداها مما لم يرد ذكره بتلك المادة (مادة ٣٦) فإن اللجان تقوم بالتقدير بعد الاطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات في المواعيد — ووجه مخالفة القانون فيما قضى به الحكم المطعون فيه يتحصل في : أولاً — إنه لا محل للاستناد إلى المادة ٣٧/٢ إلا إذا كانت التركة لم ترد ضمن المادة ٣٦ — فإذا كانت قد نص عليها في تلك المادة فليس للجان التقدير أية سلطة في التقدير ويجب عليها أن تتبع نص المادة ٣٦ دون غيرها . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر تقدر ثمن الأرض محل النزاع على أساس اثني عشر مثلاً للقيمة الإيجارية التي اتخذت أساساً لربط الضريبة ، وكانت هذه القيمة قد تحددت بمبلغ ٥٤٠ جنيه فكان لإزاماً على الحكم المطعون فيه ألا يخرج عن هذا الطريق الرسوم ويلجأ إلى طريق التقدير . ثانياً — إنه

حتى مع تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ فلا يكون التقدير جزافاً بل قيد المشرع اللجان في ضرورة الرجوع إلى المستندات التي يقدمها أصحاب الشأن . والمستندات التي قدمها الطاعن إلى لجنة التقدير تقطع وتدل أبلغ الدلالة على أن الأرض تابعة « للفيلا » ومتصلة بها ويكون الحكم قد خالف القانون في تطبيقه للمادة ٣٧/٢ دون الرجوع إلى المستندات المقدمة من الطاعن .

الوجه الثالث — أن صفة الأرض موضوع النزاع لم تتغير منذ وفاة المورث لمورثة الطاعن فكان لزاماً على المحكمة أن تقضى بتخفيض رسم الأيلولة إلى النصف إعمالاً لنص القانون وهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد خالفت القانون .

« وحيث إنه عن الوجه الأول فقد ورد في الحكم الابتدائي المؤيد استئنافياً لأسبابه في هذا الخصوص ما يلي في صدد مناقشة منازعة الطاعن وزملائه من الورثة فيما تقول به مصلحة الضرائب من اعتبار الأرض موضوع النزاع من الأراضي المعدة للبناء لإدخالها ضمن حدود مدينة القاهرة » وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ٣٦ ققرة ٢ من قانون رسم الأيلولة على التركات نجد أن الأملاك المقصودة في حكم هذه المادة هي الأملاك الخاضعة لعوائد المباني فلكني يتعرف ماهية هذه الأملاك. وهل هي الأملاك غير المبنية كما يدعى المدعون أم هي الأملاك المبنية كما تدعى مصلحة الضرائب يجب أن يرجع إلى القانون الذي يفرض عوائد المباني فهذا القانون لم يفصح عن ذلك . وحيث إن عوائد المباني يحكمها الأمر العالي الصادر في ١٩/١٢/١٨٩١ (وصحته ١٣/٣/١٨٨٤) والقانون الصادر في ١٥/٢/١٩٠٩ . وقد قضت المادة الأولى من الأمر العالي الأول « تفرض ضريبة على بيوت السكن واللوكاندات والمخازن

والدكاكين والوابورات والمعامل والأملاك ذات الإيراد وبالجملة على أبنية القطر المصري والجنان التابعة لها سواء كانت مسكونة . . . بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بدون أجرة » وقد نصت المادة الثالثة من الأمر المذكور على كيفية تقدير القيمة التجارية للمباني التي تتخذ أساساً لربط ضريبة المباني إذ جاء في الفقرة الثالثة منها « ويراعى في تقدير قيمة الأبنية الأحواش والجنان المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الأحواش والجنان التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة » — ومن الثابت في حكم هاتين المادتين أن . . . الأملاك التي تخضع لعوائد المباني هي الأملاك المبنية والجنان المتصلة بها ولا يدخل فيها الجنان إذا كانت مؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة — وحيث إن هذه الأطنان مؤجرة فعلاً وهذا ثابت من أقوال المدعى الرابع أمام المأمور ولا يعقل أن تكون مثل هذه المساحة تابعة للفيلا التي لا تحتاج لكل هذا القدر بل بالعكس من ذلك فإنه يفهم من أقوال المدعى المذكور أن الفيلا مخصصة لإدارة هذه الأطنان إذ قرر صراحة أن مستأجر الأرض يتردد عليها من حين لآخر مما يقطع بتخصيصها لهذا الغرض — وحيث إنه لذلك تكون مصلحة الضرائب على حق في تقدير قيمتها على أساس أنها أملاك معدة للبناء لا تدخل في عداد الأموال والحقوق المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة ويحكمها نص المادة ٣٧/٢ من هذا القانون التي جعلت للجان التركات الحق في تقدير قيمتها طبقاً لما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق أو مستندات أو بيانات » . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الأرض موضوع النزاع ليست من

الزراعية — أما ما عدا هذين النوعين من أعيان التركة — كالأراضي المعدة للبناء — فإنها تندرج فيما يختص بتقدير قيمته تحت نص المادة ٣٧ من ذلك القانون . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أخضع الأرض موضوع النزاع من حيث تقدير قيمتها تمهيداً لتحديد رسم الأيلولة عليها الى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون المذكور — هذا الحكم لا يكون مخالفاً للقانون — ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله ، ولا اعتداد بما أثاره الطاعن في هذا الوجه من النعي من أن الأرض موضوع النزاع يفرض أنها داخلية في نطاق مدينة القاهرة فإنها منزرعة فعلاً وتخضع طبقاً للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأطنان الزراعية مما يتعين معه إخضاعها في التقدير لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة ذلك أن النعي بذلك جديد من الطاعن لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . والثابت من الحكم المطعون فيه أن كل ما كان يتمسك به الطاعن وزملاؤه هو اعتبار الأرض موضوع النزاع من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة وأنهم طلبوا رد فرق رسم الأيلولة على هذا الأساس ولم يتمسكوا باعتبارها من الأطنان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من تلك المادة .

« وحيث إن الوجه الثاني من أوجه النعي مردود في شقه الأول مما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول . أما ما ورد في الشق الثاني من هذا الوجه فلا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما انتهى إليه الحكم من أن الأرض ليست تابعة « للفيلا » وإنما « الفيلا » هي التابعة لتلك الأرض مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك لهذه المحكمة . طالما أن ذلك كان

الأملاك المبنية الخاضعة لعوائد المباني وأنها ليست تابعة « للفيلا » المقامة على جزء منها وإنما « الفيلا » هي التابعة لها وأن مصلحة الضرائب على حق في اعتبارها إياها أرضاً معدة للبناء .

« وحيث إن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات تنص على ما يأتي : « يكون تقدير قيمة التركة على الأسس الآتية : (١) تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة . (٢) تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثني عشر مثلاً للقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد . (٣) تقدر السندات والأوراق المالية المصرية والأجنبية . . (٤) تقدر قيمة ملك الرقبة ... (٥) الاستحقاق في الوقف يكون حكمه ... (٦) فيما يتعلق بقيمة حق الحكر » ونصت المادة ٢٧ من ذلك القانون على ما يأتي : « يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين ويجرى التقدير على الأسس المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبنية فيها . أما ما عدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات في المواعيد — وطبقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية . . » ولا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فيما سبق الإشارة إليه بما لا يخالف القانون وفي استدلال سائغ مقبول الى أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك المبنية الخاضعة لعوائد المباني وأنها — رغم كونها تزرع — تعتبر من الأراضي المعدة للبناء وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا تنطبق إلا على الأملاك الخاضعة لعوائد المباني أو الأرض المعبرة من الأطنان

— كل سبق القول — نتيجة لاستخلاص مباحث وتدليل مقبول .

« وحيث إن الوجه الثالث مبناه — كما يقول الطاعن — إن الأرض موضوع النزاع نقيض على ما قرره الوجه الأول من أوجه النعي — أرض زراعية منذ حياة مورث مورثته ولم تتغير صفتها هذه إلى الآن مما يجعلها خاضعة لتطبيق المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ! ولما كان قد ثبت مما سبق أن نعي الطاعن في الوجه الأول من أوجه نعيه في غير محله وأن الأرض — على ما ورد في الحكم المطعون فيه — وإن كانت في حياة مورث مورثة الطاعن من الأطياف الزراعية إلا أن صفتها هذه قد تغيرت بعد وفاته وأصبحت أرضاً معدة للبناء . لما كان ذلك فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من خروج حالة تلك الأرض عن نطاق المادة ١٧ من القانون المذكور وعدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف يكون في محله ولا مخالفة فيه للقانون .

« وحيث أنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين)

١٨٠

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

١ — دعوى . طلبات الخصوم فيها . التزام القاضي بالتقيد بمحدودها .

ب — نقض « إعلان الطعن » . إعلاق . مخاطبة أحد الطعون عليهم مع زوجته المقيمة معه وتسليمها صورة الإعلان الخاصة به . عدم وجود باقي الطعون عليهم وعدم وجود من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة

بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع المقدم من المطعون عليهم جميعاً بإبطال الطعن بإعلان الإعلان التقرير إليهم تأسيساً على أن ورقة الإعلان لم تتضمن اسم مستلمها واستدلواهم على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد . لا محل له من الجدال .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الظاهر من أسباب الحكم أن المدعى وجه طلبه برد المبلغ المطلوب إلى أحد المدعى عليهم وأن المحكمة فهمت دعواه على هذه الصورة ولكنها قصدت لأسباب أوردتها في حكمها أن تلزم آخر من المدعى عليهم برد ذلك المبلغ على الرغم من أن الطلب لم يكن موجهاً إليه فإن في ذلك ما يعيب الحكم لمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمه بمحدود الطلبات المقدمة إليه .

٢ — متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل إلى محل إقامة المطعون عليهم فخاطب زوجة أحدهم المقيمة معه وسلبها صورة من ورقة الإعلان ولما لم يجد باقي المطعون عليهم ولم يجد من يستلم عنهم سلم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وأثبت أنه أخطرهم بذلك فدفع المطعون عليهم جميعاً بإبطال الطعن بإعلان الإعلان التقرير إليهم إذ لم تتضمن ورقة الإعلان اسم من سلمت إليه الورقة واستدلوا على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد وكان من وجهت إليه تلك الورقة غير معلوم على وجه التحديد فإن هذا الدفع يكون مجهول المصدر بجهالة صاحب الحق فيه منهم .

المحكمة

« . . . حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأولين دفعوا ببطلان الطعن لبطلان إعلان التقرير إليهم إذ لم تتضمن ورقة الإعلان اسم من سلمت إليه الورقة وهو بيان من البيانات المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون المرافعات يترتب على إغفاله بطلان ورقة الإعلان وفقاً لما تقضى به المادة ٢٤ من هذا القانون وقدموا إثباتاً لذلك صورة من الإعلان وصلت إليهم وهي غفل من ذكر هذا البيان .

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل إلى محل إقامتهم فخطب زوجة المطعون عليه الأول المقيمة معه وسلمها صورة من ورقة الإعلان ، وأنه لم يجد المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يجد من يستلم عنهما فسلم الصورتين الخاصتين بهما إلى شيخ البلد ، وقد أثبت المحضر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ أنه قد أخطرها بذلك ، ويتضح من هذا البيان أن صورة ورقة الإعلان التي يحتج بها المطعون عليهم الثلاثة الأولون هي إحدى الصورتين المرسلتين إلى المطعون عليهما الثاني والثالث بطريق البريد فهي خاصة بواحد منهما هو وحده صاحب الحق في التمسك بطلانها . ولما كان ذلك وكان من وجهت إليه تلك الورقة غير معلوم على وجه التحديد فإن الدفع بالبطلان وهو مقدم من المطعون عليهم الثلاثة الأولين جميعاً يكون دفعاً مجهول المصدر بجهالة صاحب الحق فيه منهم ومن ثم يتعين رفضه .

« وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه قضى بإلزامها بأن ترد إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين مبلغ ٩٦٠ جنيهاً . . . مع أنهم لم يوجهوا طلباتهم إليها

بل وجهوها إلى البنك التجارى الإيطالى المصرى — المطعون عليه الرابع — ولما كانت المادة ٧١ من قانون المرافعات تفرض على المدعى أن يبين طلباته في صحيفة دعواه فتستفيد بها المحكمة وتلتزم حدودها ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بإلزامها بدفع المبلغ إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين مع أنهم لم يوجهوا طلباتهم إليها يكون قد خالف القانون .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لطلبات الخصوم فيها فقال إن المستأنفين — المطعون عليهم الثلاثة الأولين — طلبوا الحكم في موضوع الاستئناف بإلزام البنك الإيطالى المصرى — المطعون عليه الرابع — بأن يرد إليهم مبلغ ٦٩٠ جنيهاً والفوائد . . . ثم أقام قضاءه في صدد ما تنعاه الطاعنة على قوله « وبما أنه يبين من عقد الاتفاق المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ . . . أن المستأنف عليها الأولى — الطاعنة — اشترت من المستأنف عليه الثانى — البنك التجارى الإيطالى — دين محمد قنديل والمرحومين أحمد قنديل والسيدة فريدة أم راشد مورثى المستأنفين والبالغ قدره من أصل وفوائد ومصاريف . . . مبلغ ١٣٦١ جنيهاً و ٢١٤ ملياً لغاية ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩ اشترت المستأنف عليها الأولى ذلك الدين نظير مبلغ ٧٥٠ جنيهاً وجاء بهذا العقد أن البائع لا يضمن للمشتري تحصيل الدين وهي وشأنها مع المدينين ، وشراء الدين بما يوازى نصف قيمته تقريباً وبغير ضمان يدل بلامراء على أن المستأنف عليها الأولى اشترت ذلك الدين وهي عالمة بما فيه من نزاع وقت الشراء » . إلى أن قال : « وبما إنه لا نزاع في أن الثمن الذى اشترت به المستأنف عليها الأولى ذلك الدين المتنازع عليه هو مبلغ ٧٥٠ جنيهاً

المحكمة

«... حيث إن الطعن أقيم على سببين ، يتحصل أولهما ، في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم بني على قول حاصله إن المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ذكرت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض — وأن الفصل بسبب إلغاء الوظيفة ليس من الحالات التي أوردتها تلك المادة وأن الاستناد في فصل المطعون عليه بسبب إلغاء الوظيفة إلى لائحة العمل التي وضعتها الطاعنة غير جائز لأن تلك اللائحة قد نسختها قوانين عقد العمل الفردي التي صدرت بعد تلك اللائحة ، وأن هذا الذي بني عليه الحكم ينطوي على خلط بين الفصل الذي يترتب عليه حرمان العامل من المكافأة والتعويض وبين حالة الدعوى ، وجاء تطبيق المادة ٤٠ سالفة الذكر في غير موضعها لأن القانون ميز في فسخ عقد العمل بين ثلاث حالات لكل منها نتائجها المختلفة هي الفسخ مع استحقاق المكافأة وحدها ، والفسخ مع استحقاق المكافأة والتعويض ، والفسخ الذي يستتبع الحرمان من المكافأة والتعويض معاً ، وأن هذه الحالة الأخيرة هي التي عالجتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧/١٩٥٢ وأوردت الأسباب التي تبرر هذا النوع من الفسخ على سبيل الحصر — ولما كان الفصل بسبب إلغاء الوظيفة وهو الحال في هذه الدعوى مما لا يندرج تحت إحدى الحالات المبينة بالمادة ٤٠ إذ أن النزاع في خصوصه كان يدور حول ما إذا كان هذا الفصل يعد عملاً مشروعاً أو أنه فصل تعسفي ، والأمر في ذلك يحكم بالقواعد العامة المقررة في القانون المدني وبالقواعد التي أوردتها لائحة العمل التي وضعتها الطاعنة واعتمدتها مصلحة العمل ووزارة التجارة

فليس لها إلا ثمنه عملاً بالمادة ٣٥٤ من القانون المدني الملغى » . وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون لمخالفته قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمه بخدود الطلبات المقدمة إليه ، وظاهر من أسباب الحكم سالفة الذكر أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين وجهوا طلبهم برد مبلغ الـ ٧٥٠ جنيهها إلى المطعون عليه الرابع وأن محكمة الاستئناف فهمت دعواهم على هذه الصورة ولكنها قصدت للأسباب الواردة في حكمها أن تلزم الطاعنة برد هذا المبلغ إليهم على الرغم من أن طلبهم لم يكن موجهاً إليها وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه دون حاجة إلى البحث في الأسباب الأخرى » .

(القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

١٨١

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

عمل - فصل العامل في غير الحالات الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . التزام مدعى حصول التعسف بإثباته . م ٢/٦٩٥ مدني .

المبدأ القانوني

فصل العامل في غير الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بمجرد على أنه فصل تعسفي تنطبق عليه المادة ٣٩ من هذا المرسوم بقانون والمادة ٢/٦٩٥ مدني بل يجب أن يقوم الدليل على عدم صحة المبرر الذي استند إليه رب العمل في فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل كان تعسفياً ويلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته .

في سنة ١٩٤٣ أى في تاريخ سابق على آخر مرة التحق فيها المطعون عليه بالعمل فقد نصت تلك اللائحة على حق الطاعنة في فسخ العقد لإلغاء الوظيفة وهذا النص لا يتعارض مع نص المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ لاختلاف مجال تطبيق كل منهما ومن ثم يكون مذهب إليه الحكم من أن قانون عقد العمل الفردي قد نسخ ما أورده اللائحة في هذا الخصوص مخالف للقانون لأن حكم اللائحة لا يخالف أى نص من قانون عقد العمل الفردي بل هو نص يديهي واجب التطبيق حتى ولو خلت اللائحة من ذكره لأن إلغاء الوظيفة ينطوى على انتهاء العمل المنوط بالعامل فينعدم بذلك محل العقد ، وأن مؤدى المادتين ٢/٦٩٤ و ٢/٦٩٥ من القانون المدنى أن لرب العمل في العقد غير محدد المدة أن ينهى العقد بشرطين ، أولهما : إخطار العامل بذلك في المدة التي حددها القانون ، والثاني : ألا يكون استعماله لهذا الحق استعمالاً غير مشروع . وأن الإخلال بالشروط الأول جزاؤه استحقاق العامل لأجره عن مدة الإخطار وجزاء الإخلال بالشروط الثاني استحقاق العامل للتعويض ، كل ذلك مع أحقية العامل في المكافأة عن مدة الخدمة في الحالتين ، والاستعمال غير المشروع لحق الفسخ في حكم المادة ٢/٦٩٥ مدنى هو بعينه الفسخ بلا مبرر الذي نصت عليه المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ وأن الفصل بسبب إلغاء الوظيفة لا يمكن أن يندرج تحت أية ضرورة من صور الفصل التعسفي أو الفصل دون مبرر ، كما أن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما أقامه على أن إلغاء الوظيفة لا يصلح مبرراً للفصل وخلا الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من أى بيان عن إثبات الخطأ من جانب الطاعنة مع أن عبء إثبات أن الفصل حصل بطريق التعسف يقع على عاتق

من يدعيه وكان على المحكمة أن تكلف المطعون عليه بإثبات ما ادعاه في هذا الخصوص وإذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على أن المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ تقضى بأنه إذا لم يكن لفسخ عقد العمل ما يبرره حق للمضروب من هذا الفسخ المطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر ، وأن المبرر الذي ذكرته الطاعنة لفصل المطعون عليه وهو إلغاء الوظيفة غير مقبول وكان في مقدور الطاعنة عدم الالتجاء إليه طالما أنها لم تغلق مصانعها أو لم تعد في حاجة إلى خفراء تحتاج مراقبتهم إلى ملاحظ لهم . كما أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أن المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ أوردت الحالات التي يباح فيها لرب العمل فصل العامل دون سبق إعلان ودون مكافأة أو تعويض على سبيل الحضر وليس من بينها الفصل لإلغاء الوظيفة — وأن استناد الطاعنة في تبرير حقها في فصل المطعون عليه لإلغاء الوظيفة إلى اللائحة التي أصدرتها في سنة ١٩٤٣ وصدقت عليها مصلحة العمل ووزارة التجارة مردود بأن هذه اللائحة قد نسخت بصدور قوانين عقد العمل الفردي في سنة ١٩٤٤ و ١٩٥٢ — وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه عليه مخالف للقانون — ذلك أن عقد العمل الفردي غير المحدد المدة عقد مؤقت بطبيعته ومن ثم غنى المشرع بتنظيم حالات فسخه فنص في المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين فسخه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة قبل الفسخ بثلاثين يوماً بالنسبة إلى العمال المعيّنين بأجر شهري وسبعة أيام بالنسبة إلى العمال الآخرين . فإذا فسخ

العقد بغير مراعاة هذه المهلة ألزم من فسخ العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها » كما نص في المادة ٣٧ على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل في العقد غير المحدد المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته .. » ونص في المادة ٣٩ على أنه « إذا فسخ العقد بلامبرر كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ » ثم أورد في المادة ٤٠ الحالات التي يجوز فيها لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض . كما أورد في المادة ٤١ الحالات التي يجوز فيها للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان في العقد غير المحدد المدة ، ورتب في المادة ٤٢ حق العامل في الحصول على المكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ إذا ترك العمل في إحدى حالات المادة ٤١ ومؤدى هذه النصوص أن لرب العمل أن ينهى عقد العمل غير محدد المدة بعد إخطار العامل في المهلة التي حددتها المادة ٣٦ ، وفي هذه الحالة لا يلزم رب العمل بغير المكافأة التي يستحقها العامل بالتطبيق لأحكام المادة ٣٧ ، فإذا لم يراع رب العمل تلك المهلة أو جزءاً منها قبل الفصل التزم بدفع أجر مدة المهلة أو جزءها مع المكافأة . فإذا كان فسخ العقد بغير مبرر على حد تعبير المادة ٣٩ أي كان فسخاً تعسفياً — على ما عبر به القانون المدني في المادة ٢/٦٩٥ التزم رب العمل فوق المكافأة ومقابل أجر مدة المهلة بتعويض العامل عن هذا الفصل التعسفي ، ويكون على

العامل في هذه الحالة عبء إثبات أن الفسخ حصل بطريقة التعسف أما إذا كان ذلك الفسخ راجعاً إلى حالة من الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ على سبيل الحصر فإن رب العمل يكون في حل من فسخ العقد دون سبق إخطار العامل ولا يكون لهذا الأخير أي حق في أجر مهلة الإخطار ولا في المكافأة عن مدة الخدمة ولا في التعويض عن الفصل — لما كان ذلك وكانت الطاعة قد فصلت المطعون عليه مستندة إلى إلغاء وظيفته وكانت الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتبر أن مبرر الفصل على هذه الصورة غير مقبول طالما أن الطاعة لم تغلق مصانعها أو أنها لم تعد في حاجة إلى خفراء تحتاج مراقبتهم إلى ملاحظ لهم — وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الفصل لإلغاء الوظيفة لا يندرج تحت أية حالة من الحالات التي نصت عليها المادة ٤٠ من الرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ ورتب على ذلك أن فصل المطعون عليه لهذا السبب هو فصل تعسفي يستحق من أجله التعويض — ولم يتعرض أي الحكيم لما أثاره المطعون عليه في دفاعه أمام محكمة أول درجة من أن الدليل على فصله من عمله فصل تعسفي أن الطاعة شغلت الوظيفة التي كان يشغلها بغيره بعد فصله منها وهو ما أنكرته الطاعة — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون كما شابه قصور لأن الفصل في غير الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ من الرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بمجرد أنه فصل تعسفي تنطبق عليه المادة ٣٩ من الرسوم بقانون سالف الذكر والمادة ٢/٦٩٥ مدني ، بل يجب أن يقوم الدليل على عدم صحة المبرر الذي استند إليه رب العمل في فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل كان تعسفياً ويلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت

لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى يتقلمها التسجيل ذاته للمتصرف إليه. كما أن تسجيل حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذي يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لالتزام البائع بنقل الملكية وتسجيل صحيفة تلك الدعوى باعتبارها منطوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له بطلانته فإن الحق الذي قررره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة — إذا كان قد تأخر بهذا الحكم طبقاً للقانون — دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات.

الحكم

« حيث إن الطاعن يعني على الحكم المطعون فيه — خطأ في القانون — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لما أقام دعواه صحة التعاقد عن عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأول سجل صحيفتها برقم ٧٥٧ كما سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد — ولأن كان بطرس شحاته قد سجل هو الآخر صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن عقد البيع الصادر له من نفس البائع (وهو المطعون عليه الأول) ثم سجل حكم صحة التعاقد الصادر له أيضاً — إلا أنه يتعين الاعتداد في هذا الخصوص — لا بأسبقية تسجيل حكم صحة التعاقد — بل بأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد — ويتعين أيضاً الاعتداد في هذه الأسبقية — بالرقم — إذ السابق برقمه يعتبر سابقاً في التسجيل على صاحب الرقم الآخر — ولتكن الحكم المطعون فيه جانب هذا النظر

عن هذا النظر فإنه يكون متعين النقض دون حاجة لبحث ما أثارته الطاعنة في السبب الثاني من قصور الحكم في خصوص تحقق الضرر » (القضية رقم ٢٠٢٠ سنة ٢٠٤٠ ق. رئاسة وعفوية السادة الأساتذة محمود عياد وعثمان رمزي ومحمد متولي عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت المستشارين)

١٨٢

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

تسجيل : بيع « تراخم المشتري » . تصرف البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتر ثان . قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة تعاقد وتسجيلهما الصحيفة في يوم واحد وساعة واحدة ثم قيام كل منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة بأسبقية رقم تسجيل صحيفة الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان البائع قد تصرف في العقار المبيع إلى مشتر ثان وأقام كل من المشترين دعوى بطلب صحة التعاقد عن البيع الصادر له وسجلت الصحيفة في يوم واحد وساعة واحدة ثم سجل كل منهما حكم صحة التعاقد الصادر له فإن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً بأسبقية الرقم في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إذ أن الشارع قد عني بوضع نظام لطلبات تسجيل المحررات ولم يترك الأمر فيه لمحضر الصدفة نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد . ذلك أنه بمقتضى القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا تنتقل الملكية من البائع للمشتري إلا بتسجيل التصرف المنشئ للملكية — وهو عقد البيع — فإذا

وأهدر أثر أسبقية تسجيل صحيفة دعواه —
قائلاً إنه ما دامت الصحفتان قد سجلتا في يوم
واحد وساعة واحدة فإنه لا وجه للمفاضلة بينهما
إلا لمن يكون أسبق منهما بتسجيل حكم صحة
التعاقد الصادر له . وعلى هذا الأساس الحاطيء
المخالف لأحكام قانون التسجيل قضى برفض
دعوى الطاعن تأسيساً على أن بطرس شحاته كان
أسبق من الطاعن تسجيلاً لحكم صحة التعاقد
الصادر له وأنه لذلك تكون ملكية الفدانين
موضوع الدعوى قد انتقلت له دون الطاعن .

« وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه
يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه — أنه
قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما أورده
في أسبابه من قوله : « وحيث إنه . تبين من
الاطلاع على عريضة الدعويين رقمي ٢٥٢ لسنة
١٩٤١ كلى النيا ، ٤٣٥٣ لسنة ١٩٤١ ملوى
أنهما قدما لمكتب التسجيل في ٢٧/٨/١٩٤١
في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة أى في
يوم واحد وساعة واحدة ودقيقة واحدة بحيث
يتعذر تعيين أسبقية زمنية بينهما وهي التي يحول
عليها الشارع في الأفضلية في التسجيل ، وقد
تكون الثمرة التي أصابت عريضة المستأنف
(الطاعن) وكونها أسبق من عريضة بطرس
شحاته مرجعها إلى محض الصدفة إذ يحتمل عندما
توضع العقود والعرائض أمام الكاتب المختص أن
تكون الثمرة السابقة من نصيب الورقة الموضوعية
أمامه أخيراً — وما دام أن الثابت أن العريضتين
قدمتا في وقت واحد فكان يتعين قيدهما تحت رقم
واحد وتعتبر العريضتان في واقع الأمر في مرتبة
واحدة ولا يترتب على عمرها الترتيبية تقديم
إحداها البتة على الأخرى وتنتقل الملكية لأيهما
أسبق تسجيلاً للحكم الصادر له بإثبات التعاقد فلا

يجد من يصدر له الحكم أخيراً شيئاً في ملكية
البائع حتى ينقله باسمه فيصبح عقده وعريضة
دعواه معدومتي الأثر القانوني بالنسبة للمشتري
الآخر . والثابت من الأوراق أن الحكم الصادر
لبطرس شحاته تسجيل قبل الحكم الذي يتمسك
به المستأنف (الطاعن) وبذا تكون الملكية
قد انتقلت لبطرس شحاته أولاً ولم يعد في ملكية
البائع شيء من القدر الذي باعه للمستأنف
(الطاعن) . وفي التأسيس على هذا النظر
مخالفة للقانون — ذلك أنه بعد صدور القانونين
رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ الخاصين بالتسجيل
أصدر وزير الحقانية في ١٣ من يولييه سنة ١٩٢٣
قراراً بشأن إمساك دفاتر التسجيل وإنشاء مأموريات
لأقلام الرهون المختلطة — وفي ٢ من أكتوبر
سنة ١٩٢٩ أصدر قراراً جعل به النظام الذي
يعمل به أمام المحاكم الشرعية فيما يتعلق بإمساك
دفاتر التسجيل بها متفقاً مع النظام المبين بقرار
١٢ من يولييه سنة ١٩٢٣ سالف الذكر لتوحيد
نظام التسجيل في جميع جهات التقاضي — ثم
صدر المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل
على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات
المتعلقة بها معدلاً لنظام التسجيل بالمحاكم الشرعية
بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣
والتعليمات الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية في ٢
من أكتوبر سنة ١٩٢٩ . وقد نص في الفقرة
الأولى من المادة الأولى من قرار ١٢ من يولييه
سنة ١٩٢٣ على أن : « جميع المحررات واجبة
التسجيل بما فيها الأحكام وقوائم التسجيلات
العقارية تقدم لقلم الرهون بالمحاكم المختلطة من
نسخة أصلية أو أكثر محررة بالمداد الأسود على
ورق خاص يطلب من المصلحة على نفقة الطالب .
ونص بالفقرة الثانية من تلك المادة على أن :

إلا بتسجيل التصرف المنشئ للملكية — وهو عقد البيع — فإذا لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف إليه . كما أن تسجيل حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذي يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لالتزام البائع بنقل الملكية — وتسجيل صحيفة تلك الدعوى — باعتبارها منطوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لأفعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة « إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون » دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وأهدر ما تمسك به الطاعن من أسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه — فقد كان لهذا النظر الحاطيء أثره في قضاء الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه » .

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي المستشارين) .

١٨٣

١٥ مايو سنة ١٩٥٨

- أ — نقض « المصلحة في الطعن » . أهلية . حجر . وفاة المطلوب الحجر عايه بعد صدور الحكم المطعون فيه لا تمنع توافر مصلحة طالب الحجر في الطعن على الحكم .
- ب — نقض « نظر الطعن أمام المحكمة » . دعوى « انقطاع الخصومة » . أهلية . حجر . متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟ مثال في دعوى حجر . المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٤٤١ و مرافعات .
- ج — حكم « لإداع أسبابه » . أهلية . حجر .

« توضع على النسخة الأصلية أو على كل نسخة من النسخ الأصلية نمرة متتابعة تدل على ترتيبها بحسب تقديمها مع تاريخ اليوم وبيان ساعة القيد في دفتر العرائض ويوقع عليها كاتب المحكمة » . ونص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من هذا القرار على أن : « توضع النسخة الأصلية أو نسخة من النسخ الأصلية داخل ملف وتحفظ بقلم الرهون » . وعلى أن : « تحمل هذه الملفات محل دفاتر التسجيل الحالية » . أما دفتر العرائض المشار إليه فيما سلف فهو ما نصت عليه المادة ٧٥١ من القانون المدني المختلط وقد ورد بها : « ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منمر الصحائف وعلى كل منها علامة — كما سبق ذكره — يقيد فيه بيان سندات العقود أو القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها إليه الأول فالأول » — وتتفق نصوص قرار ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ — والمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣١ — في جوهرها — مع ما قصد إليه الشارع من بيان الإجراءات الخاصة بالتسجيل وتوحيد نمطها في جهات التسجيل المختلفة على النحو السالف الذكر . ويستفاد مما تقدم أن طلبات تسجيل المحررات تقدم إلى كاتب المحكمة فيقيدها في دفتر العرائض عند تسليمها إليه الأول فالأول . وأن التسجيل يتم بأن توضع نمرة متتابعة — على النسخة الأصلية — تدل على ترتيبها بحسب تقديمها ، مع تاريخ اليوم وبيان ساعة القيد في دفتر العرائض . وفي ذلك جميعه ما يفيد أن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً بأسبقية الرقم . وقد عني الشارع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه لمحض الصدفة نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد — ذلك أنه بمقتضى القانونين رقمي ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا تنتقل الملكية من البائع للمشتري

صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة حجر . عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات ١٠٠ لا بطلان . م ٣٤٦ مرافعات .

و - أهلية « عوارض الأهلية » . حجر . السفه والغفلة : تعريفهما .

هـ - أهلية « عوارض الأهلية » . حجر . دفاع « طلب ندم طيب » . عدم التزام المحكمة بنديب طبيب لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والإطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها . ورفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع . . .

المبادئ القانونية

١ - قيام المصلحة في الطعن بالنقض أو عدم قيامها إنما يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى إذ ذلك من ظروف ووقائع يثبتها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه بحيث يقتصر بحث الطعن فيه في مختلف وجوهه القانونية على هذا النطاق . فإذا كان المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة يوم صدور الحكم المطعون فيه فإن وفاته بعد ذلك لا يكون لها تأثير على تحقق مصلحة طالب الحجر وتوافرها في الطعن على ذلك الحكم .

٢ - إن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع على ما تقتضيه المادة ٢٩٥ مرافعات من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية . وتعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض على مقتضى المادتين ٢٩٦ و ٤٤١ مرافعات بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها

بين الطرفين . فإذا كان المطلوب الحجر عليه قد توفي بعد تمام ذلك أمام محكمة النقض فلا تأثير لوفاته في نظر الطعن في الحكم الصادر برفض طلب الحجر .

٣ - متى كان القرار المنعى ببطلانه صادراً في مادة حجر من محكمة ابتدائية فإن عدم إيداع أسبابه في ظرف الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات لا يترتب عليه بطلان ذلك القرار . ذلك لأن المشرع قد رأى في هذا الخصوص عدم الأخذ بحكم المادة ٣٤٦ مرافعات الخاص ببطلان الأحكام إذا لم تودع مسوداتها في المواعيد المحددة لذلك ولم يرد بالمادة ١٠١٨ نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد في المادة ٣٤٦ سابقة الذكر .

٤ - السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتجلبه على تبذير المال وإنفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع . أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . فإذا كان الحكم إذ قضى بتأييد قرار رفض طلب الحجر لهذين السببين قد أقام قضاءه على ما استخلصه هو والحكم الابتدائي بالأسباب السائغة التي أوردها من أن تصرفات المطلوب الحجر عليه إلى ولده وأحفاده لها ما يبررها وتدل على تقدير

وإدراك لما تصرف فيه ولا تنبيء عن سفه أو غفلة فإن ذلك الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

هـ - المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب طالب الحجر ندب طبيب آخر لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والأطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها متى كوت اقتناعها في الدعوى من واقع الأوراق المقدمة فيها وبذا لا يكون في رفض الحكم لهذا الطلب إخلال بحق له في الدفاع .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف القانون . ذلك أن القرار الصادر من محكمة أول درجة قد صدر في يوم أول مايو سنة ١٩٥٦ الذي كانت القضية محجوزة للحكم فيه من يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ ولم تودع أسبابه قلم كتاب المحكمة حتى يوم ١٩/٥/١٩٥٦ طبقاً للشهادة الرسمية المستخرجة عن ذلك . ولما كانت المادة ١٠١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب طرق الطعن في القرارات والأوامر الخاصة بالولاية على المال قد نصت على وجوب إيداع أسباب القرارات القطعية في مادة الحجر في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم . ونصت المادة ١٠١٧ مرافعات على أنه : «غنياً عما قضى به في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول» وكانت المادة ٢/٣٤٦ مرافعات الواردة في الباب العاشر من قانون المرافعات قد نصت على بطلان الحكم إذا لم تودع مسودته عقب النطق به إذا صدر

في غير جلسة المرافعة لما كان ذلك فإنه من الواجب تطبيق الجزء الوارد في المادة ٢/٣٤٦ مرافعات على مخالفة نص المادة ١٠١٨ مسابقة الذكر ، وبالرغم من أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه استند إلى مذكرة رئيس الدائرة التي أصدرت القرار من أن المسودة قد حررت يوم ١٥/٥/١٩٥٦ وأودعت قلم الكتاب في اليوم التالي ضارباً بذلك صفحاً عما ثبت من الشهادة الرسمية من عدم إيداع المسودة لغاية يوم ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ تأسيساً على أن قول رئيس الدائرة لا معقب عليه مع أن تلك الشهادة رسمية وحجة بما ورد فيها حتى يطمئن فيها بالتزوير . وقضى الحكم المطعون فيه تبعاً لذلك برفض الدفع بطلان القرار الابتدائي لعدم إيداع مسودته في الميعاد مما يجعله مخالفاً للقانون متعيناً نقضه . وحصل السبب الثاني - أن الطاعنتين أسستا طلب توقيع الحجر على المطعون عليه على السفه والغفلة وذلك لما ثبت من مناقشة معاون المجلس الحسبي بطنطا له في يوم ٢٨/٢/١٩٥٥ من أنه لا يعي شيئاً عن أمواله أو ثروته ولا يعرف كثيراً أو قليلاً عما يدور حوله وتأيد ذلك بما أثبتته الطبيب الشرعي بطنطا من أن المطلوب الحجر عليه مصاب بضعف شيخوخي عام وأنه متقدم في السن وعنده تصلب في الشرايين وضعف في البصر وأن حالته العقلية تشير إلى انحلال عقلي شيخوخي مما يصبح معه غير قادر على إدارة شؤنه بنفسه هذا فضلاً عما أثبتته الدكتور عبد العزيز حلمي كبير الأطباء الشرعيين السابق في تقريره من ضرورة جعل تصرفات المطلوب الحجر عليه أساساً ليبحث طلب الحجر ومناقشة حالته على هدى هذه التصرفات وما دام أنه لم يعد يدري شيئاً عما يجري نحوه فإن طلب توقيع الحجر للسفه والغفلة يكون في محله . وقد سار الحكم المطعون فيه على عكس

ما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من توقيع الحجر في مثل هذه الحال قولاً منه « بأنه متى ثبت أن تصرفات المستأنف عليه تدل على تقدير وإدارة لما تصرف فيه ولا تنفي عن منه أو غفلة ولها ما يبررها إذ صدرت عن عاطفة وبر بآبائه عبد الفتاح وأولاد شقيقه اللذين توفيا وتقديراً لما قام به شقيقاه في تركته وإعلاء ثروته ». وفات ذلك الحكم أنه لم يثبت أن المطلوب الحجر عليه قد استفاد شيئاً من هذه التصرفات التي قدرها ابنه عبد الفتاح بأخص تقدير وأن هذه التصرفات لا يعتد بها إذا كان من صدرت منه لا يقدر الصالح لنفسه منها من الضرر وأنه لا يمتدى إلى الرأبج منها لنفسه مهما كانت الدوافع والبررات إلى ذلك مما ينفي أن تلك التصرفات قد صدرت عن تقدير وإرادة من المطلوب الحجر عليه ويجعل الحكم المطعون فيه متافراً مع القانون ومخطئاً في تطبيقه وتأويله . ويتحصل السبب الثالث — في إخلال الحكم المطعون فيه بحق الطاعنتين في الدفاع : ذلك أنهما طلبتا إلى محكمة أول درجة إحالة جميع التقارير الطبية مع المطلوب الحجر عليه إلى كبير الأطباء الشرعيين ليدى رأيه فيها ويقرر ما إذا كانت حالته الصحية والعقلية تستوجب توقيع الحجر عليه . من عدمه مستهدياً في ذلك بتصرفاته السابقة وإجابته أمام معاون محكمة طنطا الحسبية وطبيب شرعى طنطا وأمام المحكمة بجلسة المناقشة الحاصلة في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ إلا أن محكمة أول درجة أهدرت هذا الطلب ولم ترد عليه ، كما سائرتها محكمة ثاني درجة في ذلك بتأييدها قرارها لأسبابه وبذا يكون حكمها معيياً متعيناً تقضه .

« وحيث إن السبب الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ نفي البطلان عن قرار محكمة أول

درجة صحيح في تتبعه ذلك أن المادة ١٠١٧ الواردة في باب إجراءات الولاية على المال ضمن الكتاب الرابع من كتاب المرافعات الخاص بالأجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية نصت على ما يأتي : « فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية : تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول . » ونصت المادة ١٠١٨ بعد ذلك على ما يأتي : « يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة في مواد الحجر والمساعدة القضائية و ... و ... في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق به إذا صدرت من محكمة مواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوماً فيما عدا ذلك . ويكتفى في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها ... » ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يرجع إلى أحكام الباب العاشر (المشتمل على المادة ٣٤٦ مرافعات) إلا فيما لم يرد بشأنه حكم في المادة ١٠١٨ وما بعدها . ويبين من الاطلاع على محضر أعمال اللجنة العامة المشكلة لوضع قواعد المرافعات التي تطبق في مسائل الأحوال الشخصية أمام المحاكم الوطنية أنها قد أغفلت عمداً النص على البطلان كجزاء على عدم إيداع أسباب القرارات الواجب إيداع أسبابها في المواعيد المحددة : فقد ورد في محضر جلستها الثالثة والأربعين المنعقدة في يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ — ضمن الجزء الثالث من محاضر أعمال تلك اللجنة — عند البحث في القرارات وتسديدها ما يأتي : « ورأت اللجنة كذلك وضع نص يوجه إيداع القرار قلم الكتاب في موعد معين من النطق به على أن يكون هذا الميعاد فيما يتعلق بالقرارات التي لا تحتاج لأسباب ٢٤ ساعة من تاريخ النطق به — على أن تعتبر نسخة القرار الأصلية هي محضر الجلسة الموقع عليه من القاضي .

أما القرارات التي تستوجب التسبيب فيكون موعد إيداعها سبعة أيام على الأكثر من تاريخ النطق بها وإلا كانت باطلة. وبمقتضى اللجنة فيما إذا كانت تضع البطلان جزاء لهذه المخالفة ورأت أن البطلان قد يضر بمصلحة عديم الأهلية وينتج العرض من إصدار القرار في موعد معين ولذلك رأت أن يكون النص تنظيمياً على أن تكون المؤاخذه إدارية». مما يدل على أن المشرع قد عمد عدم الأخذ بحكم المادة ٣٤٦/٢ مرافعات الخاص بطلان الأحكام إذا لم تودع مسوداتها في المواعيد المحددة لذلك. ولما كان المشرع قد أوجب في المادة ١٠١٨ إيداع أسباب القرارات في مواد الحجر وخلافها مما أشار إليه في تلك المادة في المواعيد المبينة بها حسب المحكمة التي أصدرتها ولم يرد بهذه المادة نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد في المادة ٣٤٦ مرافعات وكان القرار المنعني بطلانه صادراً في مادة حجر من محكمة ابتدائية. فإن عدم إيداع أسبابه في ظروف الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ لا يترتب عليه بطلان ذلك القرار.

«وحيث إن السبب الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه يعد أن أشار إلى مناقشة محكمة أول درجة للطلوب الحجر عليه تلك المناقشة» التي بان منها بوضوح أنه سليم العقل مستقيم التفكير» قال: «وحيث إنه متى ثبت أن تصرفات المستأنف عليه تدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنبئ عن سفه أو غفلة ولها ما يبررها إذ قد صدرت عن عاطفة وبر بابنه عبد الفتاح وأولاد شقيقه اللذين توفيا وتقديراً لما قام به شقيقاه في تكوين أمواله وإتمام شروته». ولما كان السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة

للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتجمله على تبذير المال وإثاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع. أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير. وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد قرار رفض طلب الحجر لهذين السبيين قد أقام قضاءه على ما استخلصه هو والحكم الابتدائي بالأسباب السائفة التي أوردها من أن تصرفات المطلوب الحجر عليه إلى ولده وأحفاده لها ما يبررها وتدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنبئ عن سفه أو غفلة، فإن ذلك الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله.

«وحيث إن السبب الثالث مردود بأن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الطاعتين ندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها متى كونت اقتاعها في الدعوى من واقع الأوراق المقدمة فيها وبذا لا يكون في رفض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب إخلال بحق لهما في الدفاع.

«وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه».

(القضية رقم ٥ سنة ٢٧ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين)

١٨٤

٢٢ مايو سنة ١٩٥٨

أ - نزاع ملكية. تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغیر اتباع الإجراءات القانونية. ق ٥ سنة ١٩٠٢.

ب - قض «تقديم الأوراق والمستندات» عدم

التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام التمهيدية . المادة ٤٣٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ يخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال يستوى في ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض -

أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص تلك المادة الذى يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذى لم ينزع ملكيته إنما يقرر حكماً عاماً في التعويض . ولا يعتد بقول المزوع ملكيته بأن الخير أثبت في تقريره أنه لم تعد قائدة من مشروع نزع الملكية وإنما أصاب الجزء الباقي الضرر بسببه ما دام أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي خلوا عما يؤيد هذا القول لأنه يعتبر عارياً عن الدليل .

٢ - لم توجب المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ وهى بصدد بيان إجراءات معينة لتقديم صورة من الأحكام التمهيدية فلا تثريب على الطاعن إذا أغفل تقديم صورة من حكم تمهيدى أصدرته محكمة أول درجة .

الحكم المطعون

« . . . حيث إن وقائع الدعوى تدل على ما بين من الحكم المطعون فيه ومتناثر أوراق الطعن - تتحصل في أن وزارة الأشغال استولت خلال سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ لمناسبة مشروع الري الصيفى على جزء من أطياف المطعون عليه مقداره ٨ ف ، ٢ ط ، ٩ س بزمام البلايش وأولاد طوق مركز البلينا دون اتخاذ الإجراءات التى نص عليها قانون نزع الملكية وقدرت لها ثمناً لم يقبله المطعون عليه ورفع الدعوى رقم ٣٤٧٥ ، سنة ١٩٤٨ كلى مصر ضد وزارتي الأشغال والمالية أمام محكمة مصر الابتدائية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً له متضامنين مبلغ ٣٧٠٠ جنيه عن الأرض المذكورة وريعتها مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف وتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٥٠ نذبت المحكمة خيراً لتقدير ثمن الأرض في تاريخ الاستيلاء عليها في سنة ١٩٤٤ وتقدير ريعها من ذلك التاريخ ، فباشر الخير مأموريته وقدم تقريره بتقدير مبلغ ١١٧٤ جنيهاً ، ٤٧٠ ملماً ثمناً للأرض ومبلغ ٥٣٢ جنيهاً ، ٧٦٢ ملماً ريعاً لها لغاية سنة ١٩٤٩ وكان من بين اعتراضات الحكومة على هذا التقدير أن الخير لم يراع في تقدير الثمن خصم ما عاد على الأرض من المنفعة نتيجة لنزع الملكية كما يقضى بذلك قانون نزع الملكية . غير أن المحكمة حكمت بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بإلزام الحكومة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٩٤٥ جنيهاً ، ٨٦٢ ملماً وهو عبارة عن ثمن الأرض حسب تقدير الخير وريعتها لغاية سنة ١٩٥١ حسب تقديره وكذلك مع إلزامهما بالمصاريف فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٥٣٥ سنة ٦٩ ق

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ كانت تنص على أنه : « يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن الأوراق الآتية : أولاً — ... ثانياً — صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم للطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . ولما كانت الطاعتان قد قدمت صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ مع أوراق الطعن في اليماد القانوني . ولم توجب المادة وهي بسدد بيان إجراءات معينة تقديم صورة من الأحكام التمهيدية ، فلا تريب على الطاعة إن هي أغفلت تقديم صورة من الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إن بما تنه الطاعتان على الحكم للطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أن وزارة الأشغال كانت قد دفعت لدى محكمة الموضوع بأن بنية أطيان المطعون عليه قد استفادت من مشروع الري نتيجة تحويله من نظام الحياض إلى نظام الري الصفي وبوجوب مراعاة خصم مقابل هذه الفائدة عند تقدير ثمن الأطيان التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ ولم تنبه محكمة أول درجة لهذا الدفاع وزدت عليه محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز التذرع بأحكام قانون نزع الملكية مادام أن الحكومة قد استولت على الأرض المتزوع ملكيتها دون اتباع الإجراءات القانونية الواردة في ذلك القانون وما ردت به المحكمة من ذلك مخالف للقانون لأن إضافة الملك الخاص إلى الملك العام وتخصيصه للنفعة العامة يتم

وطلبنا بالنسبة للثمن أن يخصم منه قيمة ما عاد على الأرض من المنفعة بسبب نزع الملكية كما طلبنا إلزام المطعون عليه بحجز من الضاريف مناسب لما لم يحكم له به من طلباته . وبتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف تأسيساً على أنه لا يجوز للحكومة أن تتذرع بأحكام قانون نزع الملكية مادامت أنها قد استولت على الأرض المتزوع ملكيتها دون اتباع الإجراءات القانونية الواردة في ذلك القانون . وبتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٥٤ طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الحكم التمهيدي الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٠ ولا الحكم المستأنف اللذين أشار إليهما الحكم المطعون فيه كما تنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض هذا الدفع ورفض الطعن . وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة نفس الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

« وحيث إن مبنى الطعن بعدم قبول الطعن يتحصل فيما يقول المطعون عليه من أن الطاعتين طلبتا في استئنافهما إلغاء الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٠ والحكم الابتدائي المستأنف وأن الحكم المطعون فيه أشار في مواضع عدة من أسبابه إلى هذين الحكمين فأصبحا بذلك جزءاً منه لا تقوم له قائمة إلا بهما ويكون الادعاء بمخالفته للقانون غير مقبول لعدم تقديم هذين الحكمين طبقاً لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات لأنهما دليل الطعن .

بالفعل وبالقانون ويستوى أن يكون الاستيلاء قد تم نتيجة لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية أو تم دون اتخاذ تلك الإجراءات إذ في جميع الأحوال يجب أن يترتب عليه كافة الآثار القانونية. وتجرى عليه أحكام القانون بلا مغايرة ومن غير تفريق بين أحوال اتخاذ الإجراءات القانونية وأحوال عدم اتخاذها . . .

« وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن القانون رقم ٥ الصادر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ نص في المادة ١٣ منه على أنه : « يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة في القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية . أما إذا كان نزع الملكية قاضراً على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك » . ونصت المادة ١٤ على أنه : « إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة » . ومؤدى ذلك أنه يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية بمخصنه أو إضافته إلى ثمن الجزء

الستولى عليه حسب الأحوال يستوى في ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها. لأن نص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنافع العامة الذي يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة والنقص في قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته إنما يقرر حكماً عاماً في التعويض . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين نعمتا أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لا محكمة أول درجة ولا الخير قانما يخصم الفائدة التي عادت على الأرض نتيجة لمشروع نزع الملكية فرفض الحكم المذكور منهما هذا النعى بمقولة إن الحكومة ليس لها أن تتذرع بأحكام قانون نزع الملكية أو تتخذ منه أساساً لدفعها ما دام أنها قد استولت على الأرض دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في ذلك القانون ، فإن هذا الحكم يكون — لما سبق بيانه — مخالفاً للقانون مما يتعين نقضه دون حاجة لبحث الوجه الثاني من النعى . ولا اعتداد بما أثاره المطعون عليه من أن الخير قد أثبت في تقريره أن الأرض لم يعد عليها فائدة من مشروع نزع الملكية وإنما أصابها الضرر بنسبه لأن هذا القول عابر عن الدليل وقد جاء كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي خلواً عما يؤيده » .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعمود عباد ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين)

مجلس الدولة المحكّم الإداريّ العليّ

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني والإمام الإمام الخريجي وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين)

١٨٥

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ — ميعاد الستين يوماً . وقفه لمدة سنة في الحالات المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .
الوقف لا يقتصر على قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المعادلات الدراسية ، بل يشمل ما يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لأحكامه استناداً إلى ما حل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليها بالمادة الرابعة منه .

٢ — ميعاد الستين يوماً . انطواء القرار الطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة . مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته . توجيه الطاعن في صحيفة الطعن إلى أحد شقي القرار فقط . رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لأحد الشقين ، وأثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ نص في مادته الرابعة على أنه « استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ يعتبر موقوفاً لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد إلى قرارات

مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر ، وإطلاق النص على هذا النحو من التعميم لا يجعل حكمه في وقف ميعاد الطعن لمدة السنة مقصوراً على القرارات الصادرة من اللجان القضائية قبل صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بل يصرّفه أيضاً إلى ما يصدر بعد ذلك من قرارات بالتطبيق لهذا القانون متى كان أساس الحق المقضى به مستنداً إلى ما حل من نصوص القانون المذكور محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الرابعة منه ؛ وذلك للحكمة التي أفصح عنها المشرع في مذكرته الإيضاحية ، وهي إفساح الوقت أمام الحكومة لتتخذ إجراءات الطعن لكثرة عدد القضايا ولكي تدبر موقفها من الموظفين إما بتسوية على مقتضى نصوص قانون المعادلات وإما بطعن في القرار أمام المحكمة ؛ ومن ثم فإن وقف سريان ميعاد الطعن يصدق على قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح المتظلم ؛ لاستناد هذا القرار إلى نصوص القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التي حلت محل قرار أول يولييه سنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية

١ - يتفرع على مبدأ تخصيص الإنصاف عدم جواز ازدواج الإفادة من قواعد الإنصاف بالجمع بين مزاي أكثر من إنصاف واحد ، فمن نال إنصافاً سابقاً كاملاً في ظل سلك معين انتهى إليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق في إنصاف جديد عن هذه الفترة ذاتها ؛ ذلك أن كل إنصاف يجري أعماله في مجال تطبيقه مقصوراً على الأشخاص الذين قصد أن يشملهم حكمه والذين اقتضت الأوضاع الخاصة بهم صدوره لتنظيم حالتهم دون سواهم ، فلا يتعدى أثره إلى غير هؤلاء الأشخاص ، ومن باب أولى إلى من سبق إنصافه وفقاً للقواعد المقررة لأمثاله .

٢ - إن الإنصاف المقرر بمقتضى كادر عمال اليومية الصادر في ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا يفيد منه إلا فريقان من العمال : من لم يسبق إنصافه أصلاً ، ومن سبق إنصافه إنصافاً غير كامل أي أدنى مما يستحقه بتطبيق أحكام هذا الكادر . أما من سبق أن منح إنصافاً كاملاً بمقتضى قواعد ٣٠ من يناير و ١٢ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ فلا يسوغ له التمسك بتطبيق أحكام التسويات الواردة بهذا الكادر على حالته ، وخاصة إذا كان الإنصاف الذي ناله أجدى عليه من هذه التسويات ؛ لاقتفاء المصلحة في هذه الحالة .

(القضية رقم ٥٩٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢ - إنه وإن كانت الحكومة قد ذكرت في صدر صحيفة طعنها أن الشق الثاني من قرار اللجنة القضائية (وهو القاضي باستحقاق المتظلم الدرجة السادسة الشخصية بالتطبيق للرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢) قد جاء مخالفاً للقانون ، وأغفلت الشق الأول منه ، إلا أنها انتهت في ختام طعنها إلى طلب إلغاء قرار اللجنة القضائية برمته ، ولما كان قضاء اللجنة في الشق الثاني من قرارها مترتباً على قضائها في الشق الأول منه كأثر من آثار التسوية التي قررتها لصالح المتظلم والتي مصدرها أصلاً هو قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يولي سنة ١٩٥١ الذي ألغاه وحل محله القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن ميعاد الطعن في هذا الشق من القرار يأخذ حكم ميعاده في الشق الأول منه بحكم اللزوم ؛ لقيام الارتباط بينهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ويسرى عليه بالتالي حكم الوقف الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ١٥٣ سنة ٢ ق) .

١٨٦

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - إنصاف . مبدأ تخصيص الإنصاف . عدم جواز الجمع بين مزاي أكثر من إنصاف واحد . من نال إنصافاً كاملاً في ظل سلك معين انتهى إليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق في إنصاف جديد عن الفترة نفسها .

٢ - كادر العمال . الإنصاف المقرر بمقتضاء لا يفيد منه إلا فريقان من العمال : من لم يسبق إنصافه أصلاً ، ومن سبق إنصافه إنصافاً أدنى . مثال للحالات لا يسرى عليها : كادر العمال .

يباشر عند زواجه عمله الرسمي كأذن . وإنما كان مثله في ذلك كمثل أى فرد عادى لا حرج عليه في أن يتزوج زواجا عرفيا دون أن يوثقه متحملا في ذلك ما قد يترتب على إجرائه على هذا النحو من نتائج عند الإنكار . وقد يكون لما ورد بأسباب القرار التأديبي وجه لو أن المقدم للحاكم التأديبية المأذون الذي أجرى العقد دون أن يوثقه رسميا . أو لو أن المدعى باشر بصفته مأذونا عقدا عرفيا دون أن يوثقه رسميا .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترقيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها قد نصت في فقرتها الرابعة على أنه ، لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، إلا أنه لا يستفاد من هذا النص حظر الزواج العرفي أو اعتباره غير قائم شرعا إذ الزواج ما زال على وضعه الشرعي عقدا قائما على إيجاب وقبول ، وهو يتم صحيحا شرعا متى استوفى شرائطه القانونية دون ما حاجة إلى إثباته كتابة ، وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية إذا لم يمحدها أحد الزوجين ؛ إذ المناطق في عدم سماع الدعوى هو إنكار الزوجية .

المحكم

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة - حسب بيان من الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه أقام دعواه بصحيفة مودعة سكرتيرية

١٨٧-

٥ يناير سنة ١٩٥٧

أ - قرار تأديبي . سببه . إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إثباته عملا محرما عليه . زواج مأذون بمقتضى عقد عرفي . فصله تأسيسا على أنه أخل بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفي . فقدان قرار الفصل لركن السبب . دليل ذلك .

ب - عقد الزواج . اشتراط الرسمية لسماع الدعوى . المناطق في عدم سماع الدعوى هو إنكار الزوجية . بقاء الزواج على وضعه الشرعي عقدا قائما على إيجاب وقبول يتم صحيحا متى استوفى شرائطه دون حاجة لإثباته بالكتابة وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية إذا لم يمحدها أحد الزوجين .

المبادئ القانونية

١ - إن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إثباته عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطا به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه . فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر ؛ ومن ثم إذا ثبت أن فصل المأذون (المدعى) قد أسس على أنه ارتكب ذنبا إداريا هو تزوجه بعقد عرفي ، فإن قرار الفصل يكون فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ؛ ذلك أن هذا الفعل لا يعتبر إخلالا من المدعى بواجبات وظيفته أو سلوكه الوظيفي ؛ إذ أنه لم يكن

محكمة القضاء الإداري في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من السيد وزير العدل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ المتضمن فصل المدعى من وظيفة مأذونية ناحية البراهمة مركزنا ، وقال بياننا لدعواه إن الشريعة الإسلامية تبيح الزواج بالإيجاب والقبول وترتب عليه آثاره ولو كان شفاهة تخليق بزواج للمدعى أن يكون صحيحا إذ ثبت العقد كتابة وحرره مأذون وكان والده الزوجة هو وكيلها ، أما القول بأن الزوجة قاصر فهو قول غير صحيح ؛ لأنها عرضت على الدكتور يوسف بطرس مفتش صحة فقط بقدر منها بما يزيد على ستة عشر عاما وقد قعدت هذه الشهادة بوفاء المودعة لديه ، فضلا عن أن النيابة وهي صاحبة الولاية في الاتهام الجنائي قد حفظت الشكوى . وبمناسبة صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نظام مجلس الدولة أحيلت الدعوى إلى المحكمة الإدارية للاختصاص . وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ أصدرت المحكمة الإدارية حكما « بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر من السيد وزير العدل بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالتصديق على قرار لجنة المأذونين الصادر بجلسته ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن فصل المدعى من وظيفته بمأذونية البراهمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام الحكومة بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة » ؛ وأسست قضاءها على « أن ما يؤخذ على المدعى من أنه تزوج من قاصر فهذا مردود بأنه استحضر شهادة تسنين سميرة فارس من طبيب حكومي وجاء بهذه الشهادة أن منها يزيد عن ١٦ سنة وقد أقر المأذون بدوى عبدة المنعم الذي رفض إجراء العقد أن الماطعون ضده ووالده الزوجة أحضرا له شهادة تسنين من طبيب وأن سبب امتناعه عن

إجراء العقد لم يكن بسبب أن منها أقل من ١٦ سنة وإنما كان سببه يرجع إلى أن لها ما لا يزيد على مائتي جنيه ولم تصرح محكمة الأحوال الشخصية بالزواج ، ومن ثم فإن استخراج شهادة تسنين للمدعية واقعة صحيحة شهد بها نفس المأذون الذي رفض إجراء العقد . وإذا كان قد ثبت من كشف الطبيب الشرعي أن سميرة فارس أقل من ١٦ سنة عند إجراء العقد فإن المسئولية تقع على الطبيب الذي قدر سن الزوجة » .

« ومن حيث إن مبنى الطعن أن الماطعون عليه - وهو المنوط به تنفيذ القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - قد ضرب لأهل منطقته أسوأ الأمثال وخان الثقة التي أودعت فيه فأصبح وجود مثله في وظيفة المأذون خطراً مهدداً لكيان الأسرة ، فضلا عن أنه قد احتبس طفلة لم تبلغ حسب الثابت من التقرير الطبي الثالثة عشرة من عمرها ، وظروف الموضوع وملابساته كلها تنطق بسوء نيته وبأنه على بينة من أمرها ، فقد كان مفروضاً فيه أن يتحرى الأمر وهو بصدد ضبطه لغيره فمن باب أولى إذا تعلق الأمر بشخصه فلذلك كان الجرم أفدح ، لا يشفع له تلك الشهادة المزعومة التي لم يعثر لها على أثر في الأوراق بل إن زواجه سراً فيه الدليل الكافي على علمه بخطورة ما يرتكب ومن ثم يكون القرار الصادر بفصل الماطعون جزاء له على فعله في محله قائماً على سببه وكان يتعين رفض طلبه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى اتفق مع من يدعى فارس عبد الرحمن على أن يتزوج من ابنته ، وعين موعد عقد الزواج واستدعى مأذون الناحية لمباشرة العقد ، وقدمت إليه شهادة طبية بأن سن الزوجة ست عشرة سنة .

قرارها على « أنه ثبت من أوراق التحقيق أن المأذون المذكور تزوج زوجاً عرفياً بمن تدعى سميرة فارس عبد الرحمن ودخل بها ولا زالت تعاشره ، وثبت من تقرير الطبيب الشرعي الذي قام بالكشف عليها أن سنّها في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ اثنا عشر عاماً وأقل من ثلاثة عشر عاماً ، فهي — والحالة هذه — لم تبلغ سن الزواج وقت العقد عليها . وهذه المخالفة من المأذون الذي فرض فيه القانون المحافظة على تطبيقه ، والامتناع عن مباشرة زواج من لم تبلغ السن القانوني ، فضلاً عن إجراء العقد عرفياً وعدم قيده بالدفتر الرسمية التي عهد إليه قيد العقود بها ، مخالفة جسيمة يجب أن يعاقب عليها بأقصى عقوبة . وتعلل بأن المأذون الذي بدائرتة محل إقامة الزوجة لم يقبل إثبات العقد بحجة أن لها مالا يزيد على مائتي جنيه ، وأنه قدم له شهادة بسن الزوجة ، لا يفيد من هذه المسؤولية الجسيمة ؛ لأنه عجز عن إثبات أن هناك شهادة بتسعين الزوجة ، فضلاً عن إجراء العقد عرفياً . »

« ومن حيث إن القرار التأديبي — كأي قرار إداري آخر — يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخله ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكيفها القانوني . »

« ومن حيث إن رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب تحد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً . فإذا كانت مشتبهة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها

وقد امتنع المأذون عن إجراء العقد متعللاً في ذلك بأن للزوجة — وهي قاصرة — استحقاقاً في وقت وأنه يتعين الحصول على موافقة محكمة الأحوال الشخصية على إجراء ذلك العقد على الرغم من أن والدها — وهو وليها الشرعي — على قيد الحياة . فاضطر المدعي إلى استدعاء مأذون آخر لإتمام العقد ، وقد رأى ذلك المأذون أن يعقد العقد دون أن يوثقه رسمياً إلى أن يتخرى عما إذا كان ترخيص الأحوال الشخصية واجباً أم غير واجب . وقد توفي ذلك المأذون بعد إجراء العقد بفترة وجيزة وكان قد تسلم الشهادة الطبية بتقدير سن الزوجة . وقد قدمت شكوى إلى النيابة بأن المدعي تزوج ممن يقل سنّها عن ستة عشر عاماً ، كما قدمت شكوى أخرى إلى الجهة الإدارية المختصة . وقد اتفق الشهود أمام النيابة وأمام القاضي الشرعي الذي تولى تحقيق الشكوى إدارياً على صحة الوقائع السالفة ذكرها . . وقد قرر الشيخ يدوي على عبد النعم — وهو المأذون الذي رفض إجراء العقد — في التحقيق أنه قدمت له شهادة طبية بتقدير سن الزوجة وأنه اطلع عليها وقد جاء بها أن الزوجة بلغت ست عشرة سنة ، كما قرر أنه لم يمتنع عن إجراء العقد إلا بسبب عدم وجود ترخيص من المحكمة الحسبية ولولا ذلك لما تأخر عن إجراء العقد . أما النيابة فقد حفظت التحقيق ، وأما التحقيق الإداري فقد انتهى إلى إدانة المدعي فقدم إلى لجنة تأديب المأذونين لمحاكمته على المخالفات الآتية : أولاً — تزوج زوجاً عرفياً . ثانياً — تزوج من صغيرة لم تبلغ السن القانونية . ثالثاً — الزوجة قاصرة ولها مال يزيد عن مائتي جنيه . وقد قررت لجنة التأديب في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ فصل الطعون من وظيفته ، وحلّق السيد وزير العدل على هذا القرار في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وقد أقامت اللجنة

أو كان تكييف الوقائع — على فرض وجودها — ماديًا — لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون ، كان القرار فاقداً للركن من أركانه هو ركن النسب ووقع مخالفاً للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها ماديًا وقانوناً ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

« ومن حيث إن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فيكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطاً به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، وإنما يرتكب ذنباً إدارياً يستوجب تأديبه فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر .

« ومن حيث إن القرار التأديبي المطعون فيه قام على منبئين ، الأول : زواج المدعى زواجا عرفياً وعدم قيده بالدفاتر التي عهد إليه قيد العقود بها . والثاني : زواجه من صغيرة لم تبلغ السن القانونية .

« ومن حيث إنه بالنسبة للسبب الأول فإنه يلاحظ باديء ذي بدء أن إجراءات الزواج بدأت في اتجاه توثيقه بالإشهاد الرسمي ؛ فقد دعى المأذون المختص وهو غير المدعى لمباشرة العقد وكاد المأذون أن يتمه لولا شبهة قامت لديه في وجوب الحصول على موافقة المجلس الحسبي على الزواج ، ومن ثم امتنع عن إتمامه فدعى مأذون آخر لإتمام العقد . وقد برئى . وقتذاك — نظراً لاجتماع المدعويين

لحضور القران وما في فضيهم من حرج بحكم ظروف التقاليد والبيئة — أن يتم الزواج عرفياً على أن يوثق رسمياً بعد التحقق من ضرورة الحصول على موافقة المجلس الحسبي على الزواج أو عدم لزومها . ومفاد ذلك أن المدعى لم يكن لديه باديء الأمر نية عقد زواج عرفي ، بل الشواهد تقطع في أنه بدأ في اتجاه توثيقه بالإشهاد الرسمي وإنما ألجأه إلى إتمامه عرفياً على أن يصادق عليه ذوو الشأن رسمياً فيما بعد بسبب امتناع المأذون الأول عن إجرائه بمراعاة الظروف المشار إليها على ما سلف للبيان . وإنه ولأن كانت المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها قد نصت في فقرتها الرابعة على أنه « لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ٣١ » إلا أنه لا يستفاد من هذا النص حظر الزواج العرفي أو اعتباره غير قائم شرعاً ؛ إذ الزواج ما زال على وضعه الشرعي عقداً قائماً على إيجاب وقبول وهو يتم صحيحاً شرعاً متى استوفى شرائطه القانونية دون ما حاجة إلى إثباته كتابة ، وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية إذا لم يجدها أحد الزوجين ، إذ المناط في عدم سماع الدعوى هو إنكار الزوجية . وما دام الأمر كذلك فليس فيما أقدم عليه المدعى من الزواج العرفي مخالفة للقوانين واللوائح ، وليس فيه مخالفة لأحكام الشرع أو النظام العام ، كما لا يعتبر ذلك إخلالاً من المدعى بواجبات وظيفته أو سلوكه الوظيفي حتى يصدق على تصرفه ما ورد بأسباب القرار التأديبي من أن « هذه المخالفة من المأذون الذي فرض عليه القانون المحافظة على تطبيقه والامتناع عن مباشرة زواج من لم تبلغ السن

قد قام على غير أساس سليم من القانون متعيناً
رفضه .

(القضية رقم ١١٣٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٨

٢٦ يناير سنة ١٩٥٧

عقد العمل . الموظف العام الذي يخضع للقواعد اللائحية .
وجوب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار
والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق
المباشر . العلاقة العارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق
القانون الخاص . مثال .

المبدأ القانوني

لكي يعتبر الشخص موظفاً عاماً خاضعاً
لأحكام الوظيفة العامة التي مردها إلى القوانين
واللوائح يجب أن تكون علاقته بالحكومة
لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق
عام تديره الدولة بالطريق المباشر ، وليست
علاقة عارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق
القانون الخاص . فإذا كان الثابت أن المطعون
عليه يعمل قارئاً لآي الذكر الحكيم قبل صلاة
الجمعة من كل أسبوع ، ولا تتعدى هذه
الخدمة فترة قصيرة يكون بعدها في حل من
جميع الالتزامات التي تحكم الموظفين العموميين ،
ولا تثريب عليه في مزاولته أي عمل خارجي ،
فإنه بهذه المثابة يعتبر من الأجرام الذين لا يعدو
أن تكون علاقته بالحكومة بهم كعلاقة الأفراد
بعضهم مع البعض الآخر في مجالات القانون
الخاص ؛ ومن ثم لا يعتبر من الموظفين العامين
الذين يحق لهم الإفادة من قواعد الإنصاف
حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
في المنازعات الخاصة بذلك .

(القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

القانوني فضلاً عن إجراء العقد عرفياً وعدم قيده
بالدفتر الرسمية التي عهد إليه قيد العقود بها
مخالفة جسمية يجب أن يعاقب عليها بأقصى عقوبة . . .
ذلك أن المدعى لم يكن يباشر عند زواجه عمله
الرسمي كماًذون ، وإنما كان مثله في ذلك كمثل
أي فرد عادي لا حرج عليه في أن يتزوج زواجاً
عرفياً دون أن يوثقه متحماً في ذلك ما قد يترتب
على إجرائه على هذا النحو من نتائج عند الإنكار
وقد يكون لما ورد بأسباب القرار التأديبي السابق
بيانها وجه لو أن المقدم للمحاكمة التأديبية المأذون
الذي أجرى العقد دون أن يوثقه رسمياً ، أو لو
أن المدعى باشر بصفته مأذوناً عقد زواج عرفي
دون أن يوثقه رسمياً .

« ومن حيث إنه بالنسبة للسبب الثاني ،
وهو زواج المدعى بمن لم تبلغ السن القانونية
وعجزه عن إثبات أن هناك شهادة بتقدير سن
الزوجة ، فإن الثابت من الأوراق أنه قدمت للمأذون
الأول - الذي امتنع عن إجراء العقد - شهادة
طبية بتقدير سن الزوجة ، بل لقد قرر ذلك المأذون
في التحقيقات أنه لولا عدم وجود ترخيص من
المحكمة الحسبية لما تأخر عن إتمام العقد ، وأنه
امتنع عن إجراء العقد للسبب المذكور وهو عدم
وجود ترخيص من المحكمة الحسبية لاعتقاده
أن الترخيص لازم في مثل هذا العقد . وإنه ولئن
تبين بعد ذلك أن سن الزوجة كانت عند الزواج
أقل من السن القانونية إلا أنه لم يقدّم دليل يقطع
بأن المدعى كان يعلم حقيقة هذه السن وقتذاك
ولذلك انتهت النيابة من تحقيقها إلى الحفظ .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق إيضاحه أن
القرار المطعون فيه لم يستخلص استخلاصاً سائفاً
من أصول تنتج مادياً أو قانوناً ؛ ومن ثم يكون
القرار قد صدر فاقداً لركن من أركانه وهو
ركن السبب ، ويكون الطعن ، والحالة هذه ،

نطاق القانون العام، ومنهم من تكون علاقته بالدولة عقد عمل فردى، فتندرج على هذا التكييف فى نطاق القانون الخاص .

٢ — إن مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردى لا يكون إلا إذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائعى، وذلك بصريح نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى التى قضت بأن « تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه فى مقابل أجر... » . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن هذا العقد أنه « يشترط لانعقاده ما اشترط توافره فى جميع العقود الرضائية من رضا ومحل سبب، . ومن ثم فلا وجه لاستنباط حكم مخالف من الفقرة « هـ » من تلك المادة وهى التى نصت على عدم سريان أحكام القانون المشار إليه على « موظفى ومستخدمى الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلين فى الهيئة، استنباطاً على أساس القياس بمفهوم المخالفة وهو من أضعف أوجه القياس وقد يدحضه وجه أقوى كقياس العلة الظاهرة، كما أن من المسلمات فى تأويل القوانين وتفسيرها أن مدلول النص على مقتضى قصد الشارع إنما يجلبه عند الإيهام ويحدده أو يخصصه عند الإطلاق سائر النصوص وعبارات القانون

١٨٩

٢٦ يناير سنة ١٩٥٧

أ — عقد العمل الفردى . الموظفون والمستخدمون والعمال والصناع . منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تدخل فى نطاق القانون العام، ومنهم من تكون علاقته بها علاقة عمل فردى تندرج فى نطاق القانون الخاص .

ب — عقد العمل . عدم سريان قانون عقد العمل الفردى إلا على العلاقات القائمة على أساس عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص . دليل ذلك .

ج — عقد العمل . عدم سريان قانون عقد العمل الفردى على مستخدمى وعمال الحكومة الذين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية . أساس ذلك .

د — عقد العمل . بعض أوجه الخلاف بين القواعد المقررة فى قانون عقد العمل الفردى وتلك المقررة بالقوانين واللوائح المنظمة لشئون المستخدمين والعمال .

هـ — عقد العمل . نص المادة « هـ » من قانون عقد العمل الفردى . قصر سريانه على الشروط والاتفاقات العقدية دون النصوص التنظيمية الواردة فى لوائح أو قوانين خاصة .

المبادئ القانونية

١ — إن الدولة فى قيامها على المرافق العامة وتسييرها تلجأ إلى استخدام وسائل وأدوات عدة متنوعة، وتقوم بينها وبين ذوى الشأن علاقات قانونية تختلف فى طبيعتها وتكييفها بحسب الظروف والأحوال، منها ما يدخل فى روابط القانون العام ومنها ما يندرج فى روابط القانون الخاص، ومن بين تلك الوسائل والأدوات الموظفون الداخلون فى الهيئة والمستخدمون الخارجون عنها والعمال الصناع، ومن هؤلاء من تكون علاقتهم بالدولة علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح، فتدخل بهذه المثابة فى

الأصل فيها هو التنظيم اللائحي ، وكان عقد العمل الفردي هو الاستثناء . ويبين من استظهار نصوص قانون عقد العمل الفردي أن قصد الشارع فيه لم ينصرف إلى أن يخضع لأحكامه مستخدمى الحكومة وعمالها الذين تحكم علاقتهم بها قواعد تنظيمية عامة . فإذا جاء بعد ذلك في المذكرة الإيضاحية عبارة : « أما عمال ومستخدمو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الخارجون عن الهيئة فإن المشروع يسرى عليهم وينتفعون بأحكامه » وكانت هذه الفئة تشمل من تحكمه قواعد تنظيمية عامة ومن يحكمه عقد عمل فردي ، وجب أن يتحدد معناها ويتخصص بذات العلة التي أفصحت عنها من قبل بالنسبة للفريق الأول تأكيذاً لإخراجهم من نطاق تطبيق هذا المرسوم بقانون . وهي لأنهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة ، فوجب استصحاب هذه العلة عند تحديد معنى ماورد بالمذكرة الإيضاحية بالنسبة إلى الفريق الثانى وهم الخارجون عن الهيئة وتخصيص المقصود منها بالفئة من هذا الفريق التي لا تكون العلاقة بينها وبين الحكومة علاقة تنظيمية عامة بل علاقة عقد عمل فردي .

٣ - إن المشرع قد استهدف بقانون عقد العمل الفردي تنظيم مشئون العمال وبيان حقوقهم وواجباتهم ورعاية مصالحهم وحمايتهم صحياً ومالياً ودرء الحيف والاستغلال عنهم من أرباب الأعمال ، وأنه أسند رقابة هذا

الأخرى ، وبوجه خاص تلك التي تتضمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون . وإذا صح أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ أوردت عبارة انبهمت فيها في تحديد هذا المعنى بشبهة من الإطلاق بغير انضباط ، وجب استجلاء هذا المعنى وتحديد وضبطه بعباراتها الأخرى وبمراعاة وجوب التزام مدلول النصوص الأساسية في هذا القانون التي تتضمن المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها سياسته التشريعية ، وهي صريحة في تحديد نطاق تطبيقه حسبما تقدم . على أن ما جاء بالمذكرة المشار إليها ، من أن من بين الطوائف التي لا تسرى عليها أحكام القانون المذكور : موظفو ومستخدمو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلون في الهيئة لأنهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم ما بينهم وبين الحكومة ، إنما هو تأكيد للأصل المسلم من أن علة إخراج هؤلاء من أحكامه هي أن الرابطة التي تقوم بينهم وبين الحكومة أو الأشخاص الإدارية الأخرى والمراكز التي تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة إنما تخضع لتنظيم لائحي ، لانفرادها بطبيعة متميزة نظمها الدولة تنظيمياً خاصاً يتسق مع المصلحة العامة بما يكفل حسن سير المرافق ، وهو تنظيم لا يتلاءم مع طبيعة عقد العمل الفردي ؛ ذلك أن المرافق العامة لا يتسنى لها أن تحقق الغرض المنشود منها إذا كانت خاضعة لقواعد القانون الخاص ؛ ومن ثم كان

كله إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ونصبتها قوامة على تنفيذه . وهذه الحكمة التي قام عليها كل من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على التوالي ليست قائمة بالنسبة إلى المستخدمين والعمال الحكوميين ممن يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة وتكفل لهم الرعاية والحماية التي إنعما وضع تشريع عقد العمل الفردي من أجل ضمانها لمن لا تشملهم هذه القوانين . وقد فرضت في هذا التشريع رقابة الحكومة تأكيداً لاحترام نصوصه ، الأمر الذي لا محل له في علاقة الحكومة بمستخدميها وعمالها . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردي يتحدد بالحكمة التي قام عليها هذا القانون والهدف الذي تفياه وهما تنظيم شؤون العمال — عدا من استثناهم صراحة — بمن لا تحكم علاقتهم برب العمل قواعد لائحية ، ولو كان رب العمل هو الحكومة في الحالات التي تكون طبيعة العلاقة القائمة فيها بين العامل والحكومة عقدية وليست لائحية ، وكذا حماية من لم تشملهم من هؤلاء العمال حماية القوانين واللوائح المنظمة لعلاقتهم بالحكومة .

٤ — إن قانون عقد العمل الفردي لو طبق على العلاقات التنظيمية العامة بالنسبة إلى مستخدمي الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الخارجين عن الهيئة والعمال والصناع الذين تنظم لوظيفتهم قواعد لائحية لاضطرب دولا ب العمل الحكومي

وتزعت المراكز القانونية وانقلبت الأوضاع بما يقضى إلى الإضرار بحسن سير العمل بالمرافق العامة ، الأمر الذي يجب تنزيه الشارع عن أن يكون قد قصد إلى التردى فيه ؛ وآية ذلك مثلاً أن الإجازات الاعتيادية بالنسبة إلى طوائف الموظفين والعمال غير الخاضعين لقانون عقد العمل الفردي ليست حقاً مقررأ بل منحة من الدولة يجوز أن تحزمهم منها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، أما بالنسبة إلى العمال الذين يسرى عليهم القانون المذكور فهي حق لازم لا يجوز لرب العمل حرمان العامل منه إطلاقاً . كما أن نظام التأديب ونوع الجزاء والهيئة التي توقعه وسلطتها والاثار الذي يترتب عليه كل ذلك يختلف في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين واللوائح الأخرى عنه في ظل المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . هذا إلى أن التشريعات الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها لم تتضمن ما يلزم جهة الإدارة بتهيئة وسائل علاج خاصة أو صرف أدوية لهم بخلاف الحال في قانون عقد العمل الفردي ، وتعدد أوجه التباين عدا ذلك فيما يختص بسير العمل والإشراف عليه وسلطة صاحب العمل إزاء العامل وما إلى ذلك من فروق أخرى ولا سيما فيما يتعلق بنظام المكافآت التي لا تستحق للعمال الحكوميين طبقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ إلا في أحوال ثلاثة هي : العاهة والمرض وكبر السن

دون الاستقالة وبشرط طلبها في مدى ستة أشهر من تاريخ انتهاء الحق في مرتب الوظيفة ، بينما تستحق بحسب قانون عقد العمل الفردى بصفة حتمية للعامل ، إلا في أحوال معينة ، دون اشتراط المطالبة بها في مدة محددة .

٥ - إن ما نصت عليه المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أنه « يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقاً على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل » إنما أريد به الشروط والاتفاقات العقدية لا النصوص التنظيمية الواردة في لوائح أو قوانين خاصة ، ولا سيما أن المرسوم بقانون المذكور لم يتناول بالإلغاء الصريح إلا القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى الذى نص على إلغائه في المادة ٥٥ منه دون سواه .

(الفضية رقم ٩٠٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٠

٢ فبراير سنة ١٩٥٧

أ - حجز إدارى . إجراءاته . لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية . القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ب - قرار إدارى . تعريفه .

ج - اختصاص . منازعة حول صحة أو بطلان إجراءات اتخذت في نطاق قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها لاختصاص القضاء المادى لا الإدارى . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن إجراءات الحجز والبيع الإدارى

كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو أن تكون نظاماً خاصاً وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التى للحكومة فى ذمة الأفراد ، راعى فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات مستبدلاً إياه بنظام قانون المرافعات للاعتبارات المذكورة ؛ يقطع فى ذلك نص المادة ٧٥ من القانون سالف الذكر التى تقضى بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه ، فما تتخذة الجهات الحكومية المختصة من إجراءات فى هذا الخصوص تطبيقاً للقانون المذكور أو ما تثيره من منازعات مع ذوى الشأن فى هذا النطاق لا يعتبر - والحالة هذه - من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من هذا القرار الإدارى .

٢ - إن القرار الإدارى هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه إرادة الإدارة لإنشاء مركز قانونى يكون جائزاً أو ممكناً قانوناً ويباعث من المصلحة العامة التى يبتغيها القانون .

٣ - متى كان الثابت أن المنازعة تدور أساساً حول ما إذا كان المدعى أصبح مالكا للعين المتنازع عليها برسو مزاد البيع الإدارى عليه وانتهاء ميعاد الزيادة بالعشر كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بوفاء المستحقات التى من أجلها اتخذت اجراءات الحجز والبيع ، وما إذا كان يجوز للإدارة أن تقبل الوفاء منه

السكادر الإدارى والفنى العالى على سبيل الجواز . جواز تعيينهم فى درجات أقل وبمرتبات أدنى . عدم انصراف قصده إلى اعتبار هذه الشهادات خاضعة لحكم البند ٦٤ الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

و — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . تقديره مرتباً أدنى من مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لبعض الشهادات التى ينص مرسوم ١٠/٨/١٩٥٣ على جواز ترشيح حاملها فى وظائف السكادر الإدارى والفنى العالى . أمثلة .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية له مجاله الخاص فى التطبيق ، سواء من حيث الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكامه أو المؤهلات التى اتخذت أساساً لتقدير الدرجة أو المرتب وفقاً للأحكام التى قررها ومن التاريخ الذى عينه لنفاذها سواء فى الحال أو بأثر رجعى ، وغنى عن البيان أن نطاق القانون المذكور فى التطبيق على مقتضى ما تقدم ذكره لا يعنى المساس بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد إلى إلغائها أو تعديلها أو إهدار المراكز القانونية التى ترتبت عليها ، بل تظل هذه قائمة منتجة آثارها فى مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة إلا على إلغاء قرارات معينة هى الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهى بذاتها التى استعرضها فى مذكرته الإيضاحية وأفصح عن قصده فى إلغائها . ومع ذلك فإذا كان قانون المعادلات الدراسية المشار إليه قد تضمن رفعاً فى تقدير المؤهلات أو زيادة فى المرتب

فلا تعتد برسو المزداد متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن المنازعة على هذا النحو تكون فى الواقع من الأمر منازعة فى صحة أو عدم صحة إجراءات اتخذت فى نطاق القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الإدارى وما لذوى الشأن من حقوق فى صحة سند الملكية أو غير ذلك ترتيباً على أحكام القانون المشار إليه ، فهى منازعة مدنية مما يدخل فى اختصاص القضاء العادى ويخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ، وهو رهين بأن يكون طلب الإلغاء متعلقاً بقرار إدارى .
(القضية رقم ٤٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٩١

٩ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . نصه صراحة على إلغاء القرارات الصادرة فى ١٠/٨/١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . عدم مساسه بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد إلى إلغائها أو تعديلها . إذا تضمن هذا القانون أية مزايا عملاً تضمنته القرارات التنظيمية السابقة على صدوره لحلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق به فإن أصحابها يفيدون منه ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات . سريان هذه الإفادة من التاريخ المبين فى القانون وبالشروط التى نص عليها .

ب — معادلات دراسية . الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التى وردت بالبند ٦٤ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . ورودها على سبيل التخصيص . لا يدخل فيها شهادات أخرى ، ولو أجاز المرسوم الصادر فى ١٠/٨/١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف السكادر الإدارى والفنى العالى .

ج — معادلات دراسية . الشهادات العالية الواردة بالمرسوم الصادر فى ١٠/٨/١٩٥٣ . قصد المشرع من هذا المرسوم . بيان صلاحية حاملها للترشيح لوظائف

أو في أية مزايا أخرى عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة فإن حملة هذه المؤهلات يفيدون منها ولو كانوا بمن تسرى عليهم هذه القرارات ، ولكن لا تسرى هذه الإفادة إلا من التاريخ المعين في قانون المعادلات وبالشروط التي نص عليها . كما أن المناط في هذا الخصوص أن يكون المؤهل يدخل حقا ضمن المؤهلات التي عينها قانون المعادلات المشار إليه .

٢ - إن الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية وهي التي وردت على التخصيص في البند (٦٤) من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية لها تقديرها الخاص من الناحية العلمية أو الفنية ، تقديرأ لا يمكن معه التجوز بحيث يدخل فيها شهادات أخرى ، حتى ولو أجاز المرسوم الصادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي ؛ ذلك أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية ؛ ومن ثم فإن شهادة الهندسة التطبيقية العليا لا تعتبر من الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية في حكم البند ٦٤ السالف الذكر .

٣ - إن المرسوم الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ قد ذكر الدرجات الجامعية المصرية تحت بند (١) من المادة الثالثة منه ، وذكر الدبلومات العالية المصرية تحت بند (٢) ، وعنى هذه بأنها هي التي تمنحها الدولة

المصرية إثر النجاح في معهد دراسي عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها من الوجهة العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل . ثم استطراد بعد ذلك فذكر شهادات أخرى في اثنين وعشرين بنداً وجميعها تجيز التعيين في الكادر الإداري والفني العالي ، فلو أن هذه الشهادات جميعها تعتبر في التقدير الفني أو العلمي مندرجة في الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية لما كان ثمة محل للنص عليها على سبيل الحصر بما لا يترك مجالاً للشك في أن قصده من هذا المرسوم - بالتطبيق للواد ٩ فقرة أولى و ١١ و ١٥ و ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة - لا يعدو أن يكون اعتمادها في غرض معين ، هو صلاحية حاملها للتقدم للترشيح في وظائف الكادر الإداري والفني العالي ، لا على سبيل الإلزام بتعيينهم فيها وإنما على سبيل الجواز ، بل ويجوز التعيين في درجات أقل وبمرتبات أدنى ، ولم يذهب في قصده هذا إلى أبعد من ذلك . كأن تعتبر هذه الشهادات جميعها من الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية المصرية في مقام تطبيق قانون المعادلات الدراسية على مقتضى البند (٦٤) من الجدول المرافق له .

٤ - إن الجدول المرافق لقانون المعادلات ذكر شهادات يعتبرها المرسوم الصادر في ١٠

١٩٢

٩ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — اختصاص . قرار من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن . اعتباره صادراً في غير المجال الإدارى .
خروجه عن ولاية القضاء الإدارى . علة ذلك .

ب — اختصاص . ثبوت أن العلاقة محل المنازعة ليست من العلاقات التى تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، بل تدخل فى نطاق روابط القانون الخاص . عدم اختصاص القضاء الإدارى .

المبادئ القانونية

١ — إن القرار الصادر من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن يعتبر صادراً فى غير المجال الإدارى ، مما يخرج طلب إلغائه أو وقف تنفيذه عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، لأن اختصاصه رهين بطلب إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها .

٢ — متى ثبت أن العلاقة التى تربط المدعى بالمجلس الملى فى خصوص الإعانة محل النزاع ليست من الروابط التى تدخل فى نطاق القانون العام . باعتبارها علاقة من العلاقات التى تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، وإنما هى علاقة مدنية بحته أياً كان تكييفها ، وسواء اعتبرت تبرعاً أو مكافأة نظير أداء عمل ، وأياً كان تكييفها القانونى فليس من شك أنها علاقة تدخل فى نطاق روابط القانون الخاص ، فإنها تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى .

(القضية رقم ١١٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

من أغسطس سنة ١٩٥٣ تجيز التعيين فى وظائف الكادر الإدارى والفنى العالى ، ومع ذلك قدر لها قانون المعادلات الدراسية مرتباً أدنى من مرتب الدرجة السادسة فى حكم قانون موظفى الدولة . ومن ذلك دبلوم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات الوارد تحت البند (٤٥) من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية وقد قدر له ١٠٥٠ ج فى الدرجة السادسة ، بينما ورد تحت البند (٥) من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتباره مؤهلاً يجيز التعيين فى وظائف الكادر الإدارى والفنى العالى التى تجيز التعيين فى الدرجة السادسة بمرتب خمسة عشر جنيتها بحسب الجدول المرافق لهذا القانون ، وكذلك الشهادة العالية للكتليات الأزهرية الثلاث وقد قدر لها ١٠٥٠ ج فى الدرجة السادسة فى قانون المعادلات الدراسية ، بينما وردت تحت البند (٦) من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتبارها من المؤهلات التى تجيز التعيين فى وظائف الكادر الإدارى والفنى العالى فى الدرجة السادسة بمرتب خمسة عشر جنيتها شهرياً . وكذلك دبلوم معهد التربية للمعلمين ودبلوم المعهد العالى للفنون الطرزية . مما يقطع فى أن مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية هو غير مجال تطبيق المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ١٧٠٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٣

١٦ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب كالشأن في أى قرار إدارى آخر . ينعدم السبب إذا لم تتوافر حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل الإدارة . رقابة القضاء الإدارى لصحة قيام الوفاة وصحة تكييفها القانونى تجد حدها الطبعى فى التحقق مما إذا كانت نتيجة القرار مستفادة من أصول موجودة أو معدومة ، ومستخلصة استخلاصاً سائناً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً أم لا . ليس له أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التأديب من دلائل وقرائن إثباتاً ونقياً في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب .

ب - مجلس تأديب . القضاء الإدارى ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية فى مدارج هذا النظام ، بل هو أداة رقابة قانونية تجرى فى حدودها .

المبادئ القانونية

١ - إن القرار التأديبي - شأنه شأن أى قرار إدارى آخر - يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لإحداث أثر قانونى فى حق الموظف هو توقيع الجزاء للغاية التى استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب للقرار إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ التدخل . وللقضاء الإدارى - فى حدود رقابته القانونية - أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإدارى نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتاً أو نقياً

فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب ، بل إن هذه السلطات حرة فى تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها دليلاً إذا اقتنعت بها ، وتطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها . وإنما الرقابة التى للقضاء الإدارى فى ذلك تجد حدها الطبعى - كرقابة قانونية - فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار التأديبي فى هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو أثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائناً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً . فإذا كانت منزوعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون . كان القرار فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائناً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

٢ - إذا كان الثابت أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بإلغاء قرار مجلس التأديب بناء على أسباب لا تعدو أن تكون استئنافاً للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى مجلس التأديب من دلائل وبيانات وقرائن سواء فى الإثبات أو النفي ، فإن الحكم المذكور - والحالة هذه - يكون قد جاوز حد الرقابة القانونية ، وأحل نفسه محل مجلس التأديب فيما هو متروك لفهمه

أو وزنه أو تقديره . وغنى عن البيان أن القضاء الإدارى ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية فى مدارج هذا النظام ، وإنما القضاء الإدارى هو أداة رقابة قانونية لاتعقب على قرارات تلك المجالس إلا فى حدود الرقابة القانونية .

المحكمة

« . . . من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسب ما يبين من الأوراق ، تتحصل فى أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٠٦٨ لسنة ٩ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بصحيفة أودعت سكرتارية المحكمة فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٥ طالباً الحكم بإلغاء قرار مجلس تأديب وزارة الخارجية الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، والمبلغ إلى المدعى فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٥ ، والقاضى بعزله من الوظيفة وحرمانه من مكافأته المستحقة له قانوناً بما يعادل ٣٠٠ ج استرلينى ، واعتبار هذا القرار كأن لم يكن ، وما يترتب على ذلك من آثار ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات . وقال فى بيان ذلك إنه حصل على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة سنة ١٩٤٠ ، والتحق بعد ذلك بخدمة وزارة الخارجية ، وقد نسب إليه أنه فى ٣ من يناير سنة ١٩٥١ إبان اشتغاله بالفصلية المصرية بلندن بدد مبلغ ٣٠٠ ج استرلينى سلبها إليه البحار بكر بغدادى سليمان على سبيل الوكالة لحفظه لحسابه فى البنك فاختلسها لنفسه ، فقدم إلى مجلس التأديب بوزارة الخارجية الذى قضى بعزله من الوظيفة وحرمانه من مكافأته المستحقة له قانوناً بما يعادل مبلغ ٣٠٠ ج استرلينى . وينعى المدعى على القرار سالف الذكر الخطأ فى الاستدلال والإسناد والتناقض والقصور فى الأسباب على الوجه الذى فصله بصحيفة الدعوى . وبمجلس ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة

« بإلغاء القرار الصادر من مجلس التأديب بوزارة الخارجية فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ والمبلغ إلى المدعى فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٥ والقاضى بعزله من الوظيفة وحرمانه من مكافأته المستحقة له قانوناً بما يعادل مبلغ ٣٠٠ ج استرلينى ، وإلزام الحكومة بالمصروفات » ؛ وأقامت المحكمة قضاءها على أن واقعة تسلم المدعى ٣٠٠ ج من البحار على سبيل الوكالة لإيداعه على ذمته بحساب الفصلية لم تستخلص استخلاصاً سليماً من أوراق الدعوى ، بل هى مليئة بما يشكك فى سلامة الواقعة ؛ ذلك أن البحار بكر بغدادى سليمان قدم دليلاً على تسلم المدعى منه مبلغ ٣٠٠ ج إيصالاً محرراً على الآلة الكاتبة مؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ غير موقع عليه من أحد وعليه خاتم الفصلية ذو التاريخ وتاريخه ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، كما استدل على صحة هذه الواقعة بأقوال عبده حسين حاجب السفارة المصرية بلندن وقوال الآنسة دوريس التى قررت أن المدعى هو الذى كلفها بكتابة ذلك الإيصال ، وترى المحكمة « أنه يتعين القول بداءة ذى بدء أنه لا محل أصلاً للتعويل على الورقة المؤرخة ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ . . . (أولاً) لأنه ليس عليها أى توقيع للمدعى فلا حجية لها عليه ، هذا مع التسليم بأنها حررت بتكليف من المدعى ؛ ذلك لأن الثابت من أقوال الشاهد عبده حسين التى تطابق أقوال البحار أن المدعى استدعى الكاتبة دوريس وكلفها بتحرير الإيصال فانصرفت لتحريره ولم يكن المبلغ قد دفع ؛ ومن ثم لا يمكن الاستدلال من مجرد كتابة الورقة المذكورة على أن المبلغ الوارد بها قد دفع ، وأنه دفع للمدعى بالذات طالما أن الورقة خالية من توقيع . (ثانياً) ولا يضيف إلى قيمة تلك الورقة شيئاً ، فيما يتعلق

على القرينة المستنبطة من اتفاق مرور البحار بلندن في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي استقر بعد ترده على أنه تاريخ إيداع الثلاثمائة جنيه ؛ لأن تواجد البحار بلندن ومعه مبلغ يعادل المبلغ المدعى بإيداعه لا يستفاد منه أن هذا المبلغ قد أودع القنصلية فضلاً عن تسليمه للمدعى بالذات » .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد أغفل أن الكاتبة دوريس ماي قد قررت في أول الأمر أن المبلغ لا بد وأن يكون قد دفع في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ وليس في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ؛ إذ تذكرت تغييرها تاريخ ختم القنصلية بمناسبة حلول السنة الجديدة ، وأنه يحدث في كثير من الأحيان في أوائل السنة الجديدة الخطأ في كتابة السنة فتكتب السنة القديمة بدلاً من السنة الجديدة ، وأنها قد تكون أخطأت عند كتابة تاريخ الإيصال على الآلة الكاتبة فجعلته ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ بدلاً من ٣ من يناير سنة ١٩٥١ . وأغفل الحكم أيضاً أن عبده حسين أقر في الطلب الذي تقدم به أن الواقعة حدثت في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، وكذلك أغفل أن القنصل العام قد أثبت أن عبده حسين قد قرر أمامه في يونيو سنة ١٩٥٢ أن الإيداع كان في سنة ١٩٥١ . فإذا كان قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد بني على أن واقعة تسليم المبلغ قد تمت في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ أخذاً بهذه الأقوال ، وبالأقوال الأخيرة للبحار الشاكي وللشاهد عبده حسين التي تأيدت بإجابة الشركة صاحبة السفينة وقبطانها من عدم وجودها في لندن في سنة ١٩٥٠ ووجودها بها في سنة ١٩٥١ ، واستلام البحار من القبطان مبلغ ٣١٥ ج في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ تغلياً للوقائع المادية سالفة البيان ، كما أخذ بما

بمسئولية المدعى ، أن عليها بصمة ختم القنصلية ؛ لأن هذا الختم — على ما ظهر من التحقيقات — ليس في عهدة المدعى ، بل في عهدة أمين المحفوظات وأنه يترك على مكتب هذا الأخير ومكاتب غيره من الموظفين في تناول مختلف الأيدي مما لا يؤمن معه وقوع التلاعب به ، هذا كله يقطع النظر عن التناقض في مختلف أقوال الشهود بشأن تحرير الورقة المذكورة » ، وأنه « متى استبعدت تلك الورقة والقرائن المستمدة من وجودها بيد البحار من أوجه الاستدلال على واقعة تسليم هذا الأخير مبلغ ٣٠٠ ج للمدعى ، فإنه لا يبقى من هذه الأوجه سوى قول البحار المذكور بشأن هذه الواقعة ، فإن أحداً ممن سمع في التحقيق سواء لم يقل برؤيته دفع البحار المبلغ للمدعى . . . » ، وأن « أقوال البحار بشأن تسليمه المبلغ للمدعى ، مع عدم قيام ما يعززها ، لا يصح التعويل عليها لكثرة ما ورد فيها من تناقض ؛ فهو قد أصر في عريضته المؤرخة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٣ وفي أقواله في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ على أنه سلم المدعى المبلغ في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم رجع يؤكد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ أنه يذكر جيداً أن الإيداع حصل في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، وحين قرر في عريضته السالف ذكرها أن المبلغ الذي أودعه في أكتوبر سنة ١٩٥١ تسلم إلى الأستاذ سامي عبد الهادي ، مع أن الثابت من الأوراق ومن أقوال المدعى أن هذا الأخير هو الذي تسلم المبلغ المذكور ، وهذا التناقض في أقوال البحار ، أياً كان سببه ، يجعل من غير المستساغ التعويل عليها كدليل — هو الوحيد — على واقعة تسليم المبلغ للمدعى » ، وأنه « كذلك لا يصح التعويل — في معرض التدليل على صحة واقعة الإيداع —

تواتر عليه الشهود في التحقيق من عدم ذكر شخص آخر غير المدعى وإلى أنه بإقراره وإقرار القنصل العام كان المكلف باستلام أمانات البحارة — إذا كان ذلك فإن النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه تكون قد استخلصت استخلاصاً سائغاً من أصول نتائجها ؛ ومن ثم فإن القرار المطعون فيه مطابق للقانون . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ؛ فإنه يكون قد وقع مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن ما نسب إلى المدعى يتحصل في أنه في أوائل سنة ١٩٥٣ تقدم البحار المصري بكر بغدادى سليمان إلى القنصلية المصرية بلندن طالباً استرداد ثلاثة مبالغ سبق أن أودعها كأمانة لدى القنصلية في تواريخ مختلفة بمقتضى إيصالات ثلاثة ، الأول : بمبلغ ٣٠٠ ج مؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ عليه خاتم القنصلية ولا يوجد عليه أى توقيع من الموظف المختص ، والثاني : بمبلغ ١٦٠ ج مؤرخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ عليه خاتم القنصلية وتوقيع القنصل العام وأمين المحفوظات ، والثالث : بمبلغ ١٥٥ ج مؤرخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ عليه خاتم القنصلية وتوقيع القنصل العام وأمين المحفوظات . وبالبحت تبين ألا أثر للمبلغ الأول في حسابات القنصلية ، كما لم يودع في حساب التأمينات بالبنك ، فلما أن أخطر البحار بذلك قرر أنه سلم المبلغ المذكور إلى الأستاذ عبد المنعم محمود فهمى سكرتير القنصلية في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وأنه أعطاه الإيصال المشار إليه كما قرر أنه كان وقتذاك بصحبة قريبه عبده حسين رئيس خدم السفارة . وقد سئل عبده حسين المذكور عن معلوماته ؛ فقرر أنه كان مع قريبه البحار يوم أن حضر إلى القنصلية في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ وسلم المبلغ إلى المدعى .

وبسؤال المدعى عما نسب إليه قرر أنه لم يتسلم عمله رسمياً في القنصلية إلا حوالى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وأنه سبق أن أودع مبالغ لبعض البحارة إلا أنه لم يتسلم المبلغ الذى يدعى البحار أنه سلمه إليه ، كما قرر أنه لاحظ أثناء الإطلاع على الإيصال الذى يقول البحار إنه أخذه من القنصلية أنه مؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وأن خاتم القنصلية تاريخه ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، وأنه لا يدري كيف يتأتى مثل هذا الخلاف ، أما قول عبده حسين إنه حضر مع البحار إلى مكتب المدعى فهو أمر محتمل ؛ إذ كان يقوم وقتذاك بأعمال القنصلية جميعاً ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حضر إليه وأفهمهما بأن يحتفظ بهذا المبلغ أو بأنه غير مسئول عن إيداعه إلا أنه لا يذكر تماماً ما حدث . وقد أيدت الأنسة دوريس ماى — التي كانت تعمل على الآلة الكاتبة بالقنصلية في ذلك الحين — أقوال البحار وقريبه ، وأضافت أنها تذكر أنه على إثر مقابلة البحار للمدعى طلب إليها الأخير أن تحرر إيصالاً على الآلة الكاتبة بمبلغ ٣٠٠ ج باسم البحار ، ثم قالت إنها تذكر أن المبلغ لا بد وأن يكون قد دفع في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ وليس في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ؛ لأنها تذكر تغييرها تاريخ خاتم القنصلية بمناسبة حلول السنة الجديدة ، وإنها عند كتابة الإيصال أخطأت — كما يحدث كثيراً في أوائل السنة الجديدة — فجعلت تاريخه ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ بدلاً من ٣ يناير سنة ١٩٥١ . ونظراً للخلاف القائم بين تاريخ خاتم القنصلية (وهو ٣ من يناير سنة ١٩٥١) والتاريخ المكتوب بالآلة الكاتبة (وهو ٣ من يناير سنة ١٩٥٠) أعيد سؤال البحار وعبده حسين فقرر أن إيداع المبلغ كان في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ . وقد طلب المدعى

الاستفهام من الشركة البحرية التي يعمل بها البحار المذكور عن موعد حضور السفينة التي يعمل بها البحار ، فأجابت الشركة أنه لا يمكن أن يكون البحار موجوداً في لندن في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ إذ أن السفينة كانت وقتذاك في « ستين » وأن السفينة حضرت إلى التيمز في أول يناير سنة ١٩٥١ وبقيت إلى ١٩ من يناير سنة ١٩٥١ ، فمن الجائز أن يكون المدعى في لندن في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ كما قررت الشركة أن البحار قبض في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ مبلغ ٣١٥ ج . وقد عدل بعد ذلك البحار وعبد حسين عما سبق أن قرراه من أن حضورهما إلى القنصلية كان في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وقررا أن ذلك كان في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ ، وذكر البحار أنه ما أن تسلم من قبطان السفينة مبلغ ٣١٥ ج حتى ذهب في اليوم الثاني إلى القنصلية لإيداع مبلغ الـ ٣٠٠ ج . أما الكتابة دوريس فقد ترددت ولم تقطع برأى في حقيقة تاريخ تحرير الإيصال . وقد لاحظت الوزارة أخيراً أن المدعى يقرر في رده الأول أنه لاحظ وجود خلاف بين تاريخ خاتم القنصلية وهو ٣ من يناير سنة ١٩٥١ وتاريخ الإيصال وهو ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ، مع أن صورة الإيصال التي عرضت على المدعى لإبداء رأيه فيها لم يبين عليها أى التاريخين بل إن الوزارة لم تعلم بوجود ختم على الإيصال إلا بعد التحقيق الذي باشرته القنصلية . . . فمن أين للمدعى أن يعلم بوجود تاريخين مختلفين بالإيصال ولم يعرض عليه الإيصال ذاته بل صورة منه ، ولم يطلع على الإيصال سوى القنصل عندما تقدم إليه البحار طالباً استرداد نقوده ، ثم استرده البحار لأنه سنده في المطالبة بذلك المبلغ . وقد سئل المدعى في ذلك فقال « إننى عندما عرض على كتاب القنصلية المصرية العامة بلندن والمبلغ إلى رسمياً بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ في إدارة

المستخدمين ، كان الإيصال الذى اطلعت عليه هو الإيصال الذى يحمل الأختام ، وقد رأى معي السيد الموظف المختص الأستاذ فوزى الشاذلى والذى تولى عملية إبلاغى الخطاب رسمياً بمكتبه هذه الملاحظة أيضاً . أما عن الشطر الثانى من السؤال فأتى أتشكك في أن تكون الوزارة والقنصلية العامة بلندن قد اطلعت على الإيصال الرسمى الذى يحتفظ به الشاكي لأول مرة في أغسطس أو سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وأغلب الظن عندى أن القنصلية العامة بلندن قد تسلمت من الشاكي الإيصال المختوم وأرسلته إلى الوزارة بكتابتها الأول المؤرخ فبراير سنة ١٩٥٣ ، وأن الوزارة قد أعادت هذا الإيصال المختوم - والذى اطلعت عليه بكل تأكيد - إلى القنصلية العامة بلندن . فليس من المعقول أن أبدى ملاحظة رسمية كهذه دون أن يكون ذلك مستمداً من المستند الذى اطلعت عليه ، بل كان الواجب القانوني يحتم على الوزارة أن تحتفظ بهذا الإيصال المختوم ، لا سيما وأن أختامه هى موضوع التشكك من جانبى ، بل كان يجب على الوزارة أن تأخذ صورة فوتوغرافية له أو على الأقل أن تحقق هذه الواقعة قبل إعادة هذا المستند الذى أبدت ملاحظتى عليه في حينه ، فأرجو التكرم بالتنبيه إلى الاتصال بالسيد فوزى الموظف المختص بإدارة المستخدمين في هذا الصدد ، فهو لا شك يذكر ذلك ، والتحقيق في مصير هذا المستند .

وقد سئل الأستاذ فوزى الشاذلى بقرار أن الصورة التي اطلع عليها المدعى كانت خالية من الأختام؛ وبناء على ذلك قرر وكيل وزارة الخارجية في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤ إحالة المدعى إلى مجلس التأديب لمحاكمته عن التهمة الآتية : « لأنه في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ بمدينة لندن بصفته موظفاً عمومياً وقت أن كان يشغل وظيفة مكرتير قنصلية لندن أدخل إخلالاً خطيراً بواجبات وظيفته بأن لم

يرج واجبة الأمانة في عمله ؛ ذلك بأن بدد مبلغ ٣٠٠ ج استرليني سلمه إليه مالكه يكره بغدادى سليمان على سبيل الوكالة لحفظه لحسابه في البنك فاخترته لنفسه إضراراً بمالكه . وفي أثناء المحاكمة التأديبية قدم المدعى دليلاً على صحة ما قرره من أن خطاب قنصلية لندن المرسل إلى الوزارة كان مرفقاً به إيصال هو صورة طبق الأصل من الإيصال المسلم من البحار بما فيه تاريخ تحريره وتاريخ ختم القنصلية ، وهو خطاب صادر إليه من الأستاذ سامى عبد الهادى خورشيد الموظف بالقنصلية المصرية بلندن ، وقد ورد بذلك الخطاب ما يأتى : « طلب منى القنصل الجديد الاتصال بك أو مراسلتك في أمر لم يمكننا فهمه أو حله ، وهو أن أخذ البحارة المصريين . . . تقدم إلينا ومعه إيصالين موقعين منى بمبلغ ٣١٥ ج . . . كذلك قدم إيصالاً آخر وهو موضع الإشكال وهو بمبلغ ٣٠٠ ج . والعجيب في الإيصال أنه غير موقع عليه منك أولاً ، وثانياً التاريخ مكتوب بالآلة الكاتبة ٣ يناير سنة ١٩٥٠ بينما الختم بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥١ . وبعد بحث طويل جداً وجد أن المبلغ لم يورد في حساب القنصلية . . . وقد أخبرنا البحار المذكور ومعه عبده الساعى بالسفارة أنك استلمت منهم هذا المبلغ بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٠ ويبحثى في كشف البنك من سنة ١٩٤٨ إلى الآن لم أتمكن من الاستدلال على هذا المبلغ . . . هذا وقد طلب منى القنصل الاستفسار منك أولاً عن هذه المسألة قبل أن يكتب رسمياً في هذا الموضوع للوزارة . . . » . وقد سئل المدعى عن عدم رده على ذلك الخطاب فقرر أنه كان مفاجأة له وكان يستبعد للسفن الجنوا ، وهذا الخطاب قد يدل على سابقة عيّن المدعى بوجود تاريخين على الإيصال ، ولكن لا يستفاد منه أن خطاب

القنصلية الذى أطلع عليه المدعى يحمل التاريخين المذكورين . وقد حكم مجلس التأديب بجلسته المنعقدة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بمعاقبة المدعى بالعزل من وظيفته وحرمانه من مكافأته المستحقة له قانوناً بما يعادل مبلغ ٣٠٠ ج استرليني ؛ وقد أقام مجلس التأديب حكمه على أن « الوقائع المادية تستبعد وجود البحار في لندن سنة ١٩٥٠ ، ولا يرى المجلس إلا تغليب الوقائع المادية على ما عداها من الأقوال التى تضاربت فيما يتعلق بتحديد السنة وهل هى سنة ١٩٥٠ أم سنة ١٩٥١ ، ويرى المجلس أن أقوال الشهود بالنسبة لسنة ١٩٥١ هى الأرجح ؛ إذ كانت في الأصل متماثلة ، فقالت بها الأنسة ماى ، وقال بها عبده حسين ، وقال بها تقلا عن عبده حسين السيد عثمان توفيق ، واتفوا بالاصرار عليها ، إلى أن عدلوا عنها في أقوالهم في محضر التحقيق المؤرخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ و ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالنسبة للأنسة ماى التى رجحت — ولم تقطع — بأنها سنة ١٩٥٠ وليست سنة ١٩٥١ . ومهما يكن من أمر اختلاف السنة فالثابت من الصورة الفوتوغرافية أن عليها ختم ٣ يناير سنة ١٩٥١ كما عليها تاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٠ بالآلة الكاتبة ، ويرى المجلس الأخذ بتبرير الأنسة ماى أنها أخطأت في ذكر السنة على الآلة الكاتبة خصوصاً أن القرائن جميعها تؤيد هذا النظر ، فمن قول للشركة من عدم وجود الباخرة بلندن في سنة ١٩٥٠ ووجودها بلندن سنة ١٩٥١ ، واستلامه مبلغ ٣١٥ ج في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ . ومن إقرار السيد القنصل أن العملية في سنة ١٩٥١ كانت موكلة إلى السيد عبد المنعم ، ومن شهادة الشهود بادىء الأمر أنها في سنة ١٩٥١ ، ومن إقرار صريح بيد الأنسة ماى بأنها أمرت من

من أصول موجودة أو أثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود . وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً فإذا كانت منزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفاً للقانون أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً فقد قام القرار على سببه ، وكان مطابقاً للقانون وسبب القرار التأديبي بوجه عام ، كما سبق لهذه المحكمة أن قضت به ، هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته ، أو إثباته عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطاً به وأن يؤديها بدقة وأمانة — إن هذا الموظف إنما يرتكب ذنباً إدارياً هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة لإنشاء أثر قانوني في حقه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً ، وفي حدود النصاب المقرر .

« ومن حيث إن الذنب المنسوب للمطعون عليه أنه في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ إبان اشتغاله بالانفصالية المصرية بلندن يبدد مبلغ ٣٠٠ ج استرليني سلمها إليه البحار بكر بغدادى سليمان على سبيل الوكالة لحفظه لحسابه في البنك فاختلسها ، فقدم لمجلس التأديب لمحاكمته بعد التحقيق معه ، فقضى المجلس بمعاقبته بالعزل من وظيفته وحرمانه من مكافأته المستحقة له قانوناً بما يعادل مبلغ ٣٠٠ ج

السيد عبد النعم في سنة ١٩٥١ بإعداد إيصال باسم البحار المذكور ، ومن عدم التحول أو التشكك في شخص السيد عبد النعم فهمى من أنه استلم هذا المبلغ » وأن « المجلس يدخل في الاعتبار الأول ثقة الجمهور في رجال الانفصالية ، تلك الثقة التي تغنى من كان في مثل حالة البحار العطشجي وسنه وعدم إلمامه بالقراءة والكتابة عن أن يطالب بمراجعة ما يعطى له من جهة مفروض فيها البعد عن سوء مظنة من يتعامل معها »

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القرار التأديبي — شأنه شأن أى قرار إدارى آخر — يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لإحداث أثر قانوني في حق الموظف هو توقيع الجزاء للغاية التي استهدفها القانون ، وهى الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون سبب القرار إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ التدخل ، وللقضاء الإدارى في حدود رقابته القانونية أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإدارى نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ليستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتاً أو نقياً في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل إن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال ، تأخذها دليلاً إذا اقتنعت بها ، وتطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها ، وإنما الرقابة التي للقضاء الإدارى في ذلك تجد حدها الطبيعي — كرقابة قانونية — في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة

استراني ، وقد استخلص المجلس هذه النتيجة — حسبما جاء بأسباب قراره السالف ذكرها — استخلاصاً سائغاً مقبولاً من أصول ثابتة في الأوراق تنتجها مادياً وقانوناً ؛ يؤيد هذا الاستخلاص السائغ ما ظهر من الأوراق من أن واقعة حضور البحار بكر بغدادى سليمان إلى مكتب المدعى لإيداع مبلغ الثلاثمائة جنيه كأمانة لدى القنصلية ثابتة من أقوال البحار والساعى عبده حسين والآنسة دوريس ماى التى قررت في التحقيق أن المدعى كلفها كتابة إيصال بمبلغ ٣٠٠ ج لاسم البحار المذكور ، وأنها حررته فعلاً وسلمته إلى المدعى ، ولم يتعرض هذا الأخير في كافة مراحل التحقيق لدحض أقوال تلك الشكابة . كما أنه لا ينبغي أن يقام وزن كبير للخلاف الواقع بين تاريخ كتابة الإيصال وتاريخ خاتم القنصلية ؛ إذ عللته الآنسة دوريس تعليلاً مقبولاً ، وهو أنه نتيجة خطأ مادمي لأن تحرير الإيصال كان في أول سنة ١٩٥١ الجديدة ويحصل السهو عادة عند التحرير فيقع الخطأ المادى في التحرير بين السنة القديمة والسنة الجديدة ، كما ثبت مما قررته شركة الملاحة التابع لها البحار أن السفينة التى يعمل عليها كانت في ميناء ستين في يناير سنة ١٩٥٠ ، وأنها حضرت التيمز في أول يناير سنة ١٩٥١ ، وأن البحار تسلم في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ مبلغ ٣١٥ ج . كما ثبت من الأوراق أن المدعى كان منوطاً به أعمال المصريين جميعاً بالقنصلية في الفترة المذكورة ، وأنه كان يتسلم الأمانات من البحارة لا يداعها بالقنصلية لحسابهم . وكل هذه الدلائل والقرائن ترشح للاعتقاد بأن ما استخلصه القرار المطعون فيه من النتيجة التى انتهى إليها في إدانة المدعى هو استخلاص من أصول موجودة بطريقة سائغة ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء قرار مجلس التأديب بناء على أسباب لا تبدو أن تكون استئنافاً للنظر

بالموازنة والترجيح فيما قام لدى المجلس المذكور من دلائل وبيانات وقرائن ، سواء في الإثبات أو النفي — إن الحكم المذكور — والحالة هذه — يكون قد جاوز حد الرقابة القانونية ، وأحل نفسه محل مجلس التأديب فيما هو متروك لفهمه أو وزنه أو تقديره . وغنى عن البيان أن القضاء الإدارى ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا النظام ، وإنما القضاء الإدارى هو أداة رقابة قانونية لا تعقب على قرارات تلك المجالس إلا في حدود الرقابة القانونية التى تحددها الطبعى فيما سبق إيضاحه وتحديد آتفاً ؛ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى . (القضية رقم ١٦٥٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٤

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧

لإجراءات . بطلان إعلان عريضة الدعوى في المنازعة الإدارية ، لا يبطل العريضة نفسها ما دامت قد تمت صحيحة . القياس في ذلك على المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف . قياس مع الفارق . الأثر الذى يترتب على بطلان هذا الإعلان .

المبدأ القانونى

إن بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها . ما دامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانونى بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة . وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده . إن كان لذلك وجه . ولا يترتب على البطلان أثر إلا في الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع . والقياس في هذا المقام على المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون

باطلا — الأثر المقصود من الإعلان الصحيح بما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانبه ، محققا هذا الأثر ، مزىلا لعب البطلان ، مادام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح ، وهذا أصل من الأصول الطبيعية ، منعنا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون مقتض ، وتلح ترديد هذا الأصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو إذا رد الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان ، أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه ، وذلك بغير إخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، إذ لاحكمة — والحالة هذه — في التمسك ببطلان إجراء رتب عليه صاحب الشأن أثر الإعلان الصحيح ، وإنما تعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه في استكمال المواعيد .

(القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٥

٢ مارس سنة ١٩٥٧

١ — مسئولية . مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية . يتوافر الخطأ إذا كان القرار الإداري غير مشروع لإصابه

المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف الإجراءات والأوضاع ، وما يترتب عليها من آثار في هذا الشأن بين النظامين ؛ إذ الاستئناف ذاته — سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة — لا تنعقد خصومته في النظام المدني إلا بإعلان الطرف الآخر به إعلاناً صحيحاً ، بينما تقوم المنازعة الإدارية وتنعقد — أياً كان نوعها — بإيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة . أما إعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهي إعلام ذوى الشأن بقيام المنازعة الإدارية ، وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها في كل دوره ، وذلك بالإيداع في سكرتيرية المحكمة . فإذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً — بالنسبة لأى من ذوى الشأن — فانه لا ينتج أثره قبله في خصوص ما سبقت الإشارة إليه إلا من اليوم الذى يتم فيه إعلانه إعلاناً صحيحاً بعد ذلك ، ويكون من حقه إذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ومستنداته أن يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها . أما إذا كان الثابت أنه تقدم فى المواعيد الأصلية بناء على الإعلان الباطل بمذكراته ومستنداته ، فيكون الأثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه — ولو أنه وقع

بالحجز يجب — لكي يكون مطابقاً للقانون — أن يقوم على ركنين هما : إصابة الشخص المحجوز فعلاً بمرض عقلي ، ثم خطورة مرضه بأن يكون من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام العام أو كان يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير . وبغير توافر ذلك يكون حجزه غير جائز قانوناً ، ويجب إلغاء القرار بحجزه لانعدام سببه المبرر له ، كما يكون له الحق في مطالبة الإدارة بتعويضه عما أصابه من ضرر بسبب هذا القرار إن كان لذلك وجه .

٣ — إن التزام الطبيب هو التزام يذل عناية ، فيسأل عن كل خطأ يقع منه جسيماً كان أو يسيراً ، طبقاً للأصل العام الذي رددته المادة ١٦٣ من القانون المدني . وهو أن يسأل الشخص عن خطئه أياً كانت درجته دون تفرقة بين درجة هذا الخطأ ، وإنما المعيار في تقدير خطأ الطبيب وتعيين مدى واجباته يكون إما بمقارنة مسلك طبيب عادي إذا وجد في مثل ظروفه الظاهرة ، أو بمقارنة مسلك طبيب أخصائي في مثله إذا وجد في مثل هذه الظروف ، لأن الاختصاص محل ثقة خاصة لما وزنها عند تقدير معيار الخطأ نظراً لتخصصه ، كما أنه إذا كانت الحكمة تتطلب من القاضي ألا يوغل بنفسه في فحص النظريات العلمية المختلف عليها مناقشتها . وأن يوازن هو بينها ويرجح إحداها على الأخرى ترجيحاً ينبئ عليه حكمه في خطأ الطبيب ومساءلته عن هذا الخطأ ، إلا أنه ليس معنى هذا أن القاضي ممنوع عن تقدير الخطأ بمعياره القانوني الواجب ، أو أن الطبيب لا يسأل عن

بعب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ب — سبب القرار الإداري . قرار بحجز مصاب بمرض عقلي تطبيقاً للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ . وجوب قيامه على ركنين : إصابة المحجوز بمرض عقلي ، وخطورة مرضه بما من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام أو سلامة المريض أو الغير . صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الركنين . فقدانه لركن السبب . إلغاؤه . التعويض عن الضرر الناشئ عنه .

ج — مسئولية . التزام الطبيب هو التزام يذل عناية . مسئوليته عن كل خطأ يقع منه جسيماً كان أو يسيراً . دليل ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها في تسييرها للرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الإداري غير مشروع لعب أو أكثر شابه من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيمه ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

٢ — إن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية تنص على أنه : لا يجوز حجز مصاب بمرض في قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ... ، ويظهر من ذلك أن القرار الذي تصدره الإدارة

خطئه الثابت ولو كان يسيراً ، بل المقصود من ذلك أن القاضى يجب أن يستخلص الخطأ بمعياره المحدد آنفاً من وقائع واضحة ثبت منها أن مسلك الطبيب - عادياً كان أو أخصائياً بحسب الأحوال - كان مسلكاً يتنافى مع الأصول الثابتة المقررة في المهنة ، والتي لا يحتاج القاضى في التثبت منها إلى الخوض في مناقشة نظريات علمية أو أساليب مختلف عليها . فإذا ما ثبت خطأ الطبيب على هذا النحو ، وجبت مساءلته عنه ، أيا كانت درجته جسيماً كان أو يسيراً .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسباً يبين من أوراق الطعن ، في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٥٧٧ لسنة ٩ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد وزارة الصحة العمومية بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٥ ، ذكر فيها أن الحكومة كانت قد حجزته بغير وجه حق بمستشفى الأمراض العقلية منذ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، إلى أن قضى مجلس الدولة في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٩ القضائية بجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ بإلغاء قرار حجزه . وأنه على إثر صدور هذا الحكم أقام الدعوى رقم ٤٩٠٠ لسنة ١٩٥٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية مطالباً الحكومة فيها بتعويض عن سلبه حريته زهاء عشر سنوات ونصف . ثم قرر فيها بترك للرافعة بعد إذ دفعت الحكومة بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر هذا الطلب ، وأقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الحكم بالزام وزارة الصحة بأن تدفع له مبلغ خمسين ألف جنيه على

سبيل التعويض عما لحقه من أضرار مادية وأدبية مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأورد شرحاً لدعواه أنه تخرج في كلية الطب في مايو سنة ١٩٣٨ ، وعين طبيباً بوزارة الصحة بقسم الأمراض المتوطنة في نوفمبر من العام ذاته ، ثم نقل في نوفمبر سنة ١٩٣٠ معيداً كل الوقت بقسم البكتريولوجيا بكلية الطب بعد أن عانى ضرراً من الاضطهاد ، بيد أن هذا الاضطهاد ظل يلاحقه بعد نقله إذ حرم من البعثات إلى الخارج التي كان من حقه أن يوفد فيها وفاز بها من كانوا يكيدون له وأتباعهم ، وقد حصل على دبلوم الصحة العامة في سنة ١٩٣٣ ، وعلى دبلوم طب المناطق الحارة في سنة ١٩٣٣ ، وعلى بكالوريوس الطب والجراحة في سنة ١٩٣٤ ، وفصل من الخدمة بكلية الطب في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٤ بغير مبرر بدعوى انقطاعه عن العمل ، فالتحق بالكلية بصفة تلميذ أبحاث إلى أن أعيد تعيينه بها في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٥ . حيث اعترفت بأن فصله كان بسبب عدم وفاقه مع الأستاذ المساعد ، ثم رقى لوظيفة مساعد مدرس بقسم البكتريولوجيا في أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وطلبت له الترقية إلى الدرجة الخامسة وتعديل مرتبه إلى ٢٠ جنياً شهرياً اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، ثم أوفدته الجامعة في بعثة لكلية الطب للتخصص في البكتريولوجيا في سنة ١٩٣٦ ، فالتحق بجامعة كامبردج وحصل منها على الدكتوراه في سنة ١٩٣٩ ، وعاد إلى وطنه ليعمل في وظيفة من الدرجة الخامسة ، وقبل أن تنقضى أسابيع على عودته تقرر فصله بحجة انقطاعه عن العمل بغير تحقيق ، ولم يكن فصله هذا إلا لإفساح الطريق أمام زميله الذى يليه وهو الدكتور صلاح الدين الحولى . وقد كان لهذا التصرف في نفسه أثر بالغ حفزه إلى التقدم بعدة شكاوى إلى المسؤولين

ومن بينهم وزير المعارف الذى أرسل إليه كتاباً ظنه الوزير تهديداً ، ولما وقف الوزير على حقيقة ظلامته — بعد تحقيق أجرته النيابة العامة — أمر بإنصافه ، فأعيد تعيينه بكلية الطب في ٢ أبريل سنة ١٩٤٠ مدرساً بقسم الأبحاث . غير أن الدسائس نشطت من جديد فطلب إليه الانتقال من وظيفته التى عين فيها إلى وظيفة أخرى ، فلما عارض فى هذا النقل المخالف لتخصصه منع من العمل ووقف مرتبه اعتباراً من شهر يولييه سنة ١٩٤٠ ، وطلق خصومه يشنون عليه حملة تشهير ويرمون به بالجنون بسبب حرصه على كرامته وعلى الصالح العام وعلى ممارسة العمل الذى تخصص فيه . واتهى الأمر بأن أحواله الكلية فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى القومسيون الطبي لفحص قواه العقلية ، فلما لم تجد هذه المحاولة لدى القومسيون الطبي استصدر وكيل الكلية مرة أخرى قراراً من الجامعة فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بفصله من الخدمة لانتقطاعه عن العمل مع إرجاع تاريخ الانتقطاع والفصل إلى شهر يولييه سنة ١٩٤٠ ، وإذ رأى نفسه يفصل ويشرد للمرة الثالثة دون جريمة ، عاد يشكو إلى وزير المعارف وغيره من المسؤولين . فلما لم يجد مصغياً وذهبت شكواه أدراج الرياح ولم يعمل التحقيق الذى طالب به أقام الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٤٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية مطالباً بتعويض ، ولكن الكلية عرقلت سير العدالة بأن أخرت تقديم ملف الموضوع للمحكمة أكثر من سنة ، الأمر الذى حمّله على العودة إلى طريقته السابقة ، فأرسل إلى رئيس مجلس الوزراء وقتذاك عدة شكاوى عقب عليها بخطاب صاغه على نسق الكتاب الذى سبق أن بعث به إلى وزير المعارف ، فإذا بهذا الخطاب يحول لا إلى النيابة ، بل إلى البوليس السياسى الذى اقتاده إلى كبير

الأطباء الشرعيين للكشف على قواه العقلية ، ولكن هذا الأخير أبى عليه ضميره أن يرمى المدعى بالجنون ، فلما آنس البوليس السياسى منه هذا الموقف وأدرك تردده فى توقيع استهارة إحالة المذكور إلى مستشفى الأمراض العقلية تحول عنه إلى طبيب المحافظة ، الذى وقع فى الحال وثيقة إدخاله مستشفى الأمراض العقلية حيث حجز به من ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ . وهناك تلقفه الدكتور كامل الخولى مدير مصلحة الأمراض العقلية وكتب عنه تقارير غير صحيحة مدعياً بأنه مصاب بالمرض العقلي المسمى « بارانويا » وقد تخير هذا المرض بالذات لأنه غير قابل للشفاء حتى يضمن حجزه مدى الحياة من أجل إفساح الطريق أمام ابن عمه الدكتور صلاح الدين الخولى ، وقد ذهبت كافة شكاوى المدعى العديدة للجهات المسؤولة من هذا الحجز الجائر مدى أمام تقارير الدكتور الخولى المتكررة بأنه مصاب « بالبارانويا » مما ألجأه إلى رفع دعوى أمام القضاء العادى يطلب فيها الإفراج عنه ، إلا أن هذه الدعوى قضى فيها بعدم الاختصاص وتأيد هذا الحكم استئنافاً . وبعد ذلك رفع الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٤ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى التى أصدرت حكمها لصالحه بجلسته ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وقد كشف هذا الحكم عن صحة تقارير الدكتور عبد الحكيم المرصفاوى ومحمد كمال قاسم وفلاك الذين اتفقوا فى رأى على أنه ليس مصاباً بمرض عقلي خلافاً لما أثبتته الدكتور الخولى وأعوانه بتقاريرهم ، واتهى إلى أن حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية غير منطبق على حالته ، ومن ثم قضى بإلغاء قرار امتناع الحكومة عن إخراجه من مستشفى الأمراض العقلية دون قيد ، وإلغاء ما ترتب على ذلك من وضعه تحت الرقابة ، وبهذا سجل هذا

الحكم مدى تجنى الحكومة على المدعى وقسوة المسؤولين فيها ، إذ زجوا به في مستشفى الأمراض العقلية تقريباً لرئيس الحكومة بعد سلسلة طويلة متتابعة من الاضطهادات ، ووصفوه بأنه من الخطرين بسبب مرضه العقلي على سلامة الغير وسلامة نفسه . وقد حاق به نتيجة هذا ضرر بالغ لا يكفي أى مبلغ لتعويضه ، إذ حشر ، وهو العالم المثقف ، بين مرضى العقول منين طويلة ، ولم يقتصر الأمر على اعتقاله والعبث بحريته بل عرضة للارهاق العصبي إذ فرض عليه بغياً أن يعاشر هؤلاء التعساء وأن يعامل معاملتهم ، وبذا تحطمت قواه المادية والمعنوية كما قضى على مستقبله ، بحيث لم يعد قادراً على ممارسة مهنته بعد ما ألم به من إفناء لشبابه ، وإهدار لآدميته وتكيب لحرته ، بما أضخى معه خائر النفس محطم القلب كليم الفؤاد . ولا سيما أن الفرع الذى تخصص فيه هو من العلوم العملية لا النظرية ، وأنه يستلزم ممارسة مستمرة للاحتفاظ فيه بالتفوق والمستوى المنشود . فضلا عن أن هذا التخصص قد حدا به إلى ترك جميع فروع الطب الأخرى بما لا يسمح له الآن بالعمل في الطب العلاجى أو غيره من الفروع التى يتخصص فيها ، ومنها التحاليل الطبية التى تمارس في معامل التحليل .

« ومن حيث إن الدفاع الذى أبدته الحكومة رداً على موضوع هذه الدعوى يتحصل في إنكارها عليه أنها زجت به في مستشفى الأمراض العقلية ، واحتجزته فيه بدافع الشهوة والانتقام . أو رغبة في التقرب إلى رئيس وزارة سابق ، أو حباً في إفساح المجال بعد الخلاص منه لترقية بعض أقارب رؤسائه الأطباء بكلية الطب كما يزعم ، إذ لم يقدّم أى دليل على شيء من ذلك ، كما أن المدعى لم يثبت ما ينهه من عيوب على القرارات الإدارية التى أدت إلى إدخاله المستشفى واحتجازه فيه ، وبذلك

يتعين استبعاد تلك العيوب في مجال مناقشة أسباب التعويض الذى يطالب به ومقداره . أما الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٤ قضائية بإلغاء قرار امتناع الحكومة عن إخراجه من المستشفى فقد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الشطر منه الذى تناول العيوب التى سبق أن طرحها المذكور على المحكمة ولم تر الأخذ بها ، ومن ثم فلا يجوز إعادة البحث في هذه العيوب ، بل يتعين حصر مناقشة موضوع الدعوى فيما اعتبر عنواناً للحقيقة فى الحكم المشار إليه وما عسى أن يرتبه من مسئولية على الحكومة . ويبين من استعراض أسباب هذا الحكم أن الأطباء الحكوميين قد أجمعوا على إصابة المدعى بمرض عقلي ، وأن الدكتور « فلاك » المتدرب مع غيره من الأطباء لفحص حالة المذكور قرر بالاشتراك معهم أن الفحص الأول الذى أجرى غير كاف ، ولذا اتفقوا على إعادة الفحص ، إلا أن الظروف حالت دون ذلك ، فانفرد الدكتور « فلاك » بتقديم تقرير نظرى انتهى فيه إلى عدم إصابة المدعى بمرض عقلي . وقد رأت المحكمة إزاء تناقض هذه التقارير ندب ثلاثة أطباء باتفاق الطرفين للقيام بالفحص ، فقرر أحد الثلاثة أن المدعى مصاب بمرض عقلي ، وقرر الآخرون عكس ذلك . بيد أن أحدهما أضاف أن للمذكور « شخصية هذائية » . وكان أن رأت المحكمة ترجيح الرأى القائل بعدم إصابة المدعى بمرض عقلي أخذاً بتقرير هذين الطبيين والدكتور « فلاك » . وبناء على ذلك قضت بإلغاء القرار المطعون فيه ، ولم تقل المحكمة إن تقارير الأطباء الحكوميين بنيت على الغرض والانتقام ، كما أنها لم تنسب إلى التقارير العديدة التى بدأت منذ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أنها قامت على خطأ فى التشخيص أو غلط فيه ، وشتان بين

الخطأ والغلط ، بل اقتصر بحثها على معرفة ما إذا كان المدعى مريضاً في سنة ١٩٥٣ وبتعيين احتجازه بالمستشفى أم أنه ليس كذلك . ولم تتعرض لحالته في المدة السابقة على تاريخ الحكم ، ولا للتقارير العديدة التي قدمت في هذه المدة ، ولا لقرار إدخاله المستشفى في سنة ١٩٤٢ . وليس بمستبعد أن يكون مريضاً حقاً في ذلك التاريخ ثم تحسنت حالته نسبياً على مر السنين ، الأمر الذي لم يحقق إطلاقاً ، ولا يمكن لطبيب في سنة ١٩٥٣ أن يجزم بأن المدعى لم يكن مريضاً في سنة ١٩٤٢ ، وقد كان آخر تشخيص للأطباء الحكوميين في سنة ١٩٥٠ ثم تحسنت حالة المذكور قليلاً ، فإذا فرض في تشخيصهم وقتذاك غلط فإن الغلط الواقع في التشخيص في سنة ١٩٥٠ لا يدل بذاته على استمرار الخطأ أو الغلط من عدة أطباء ابتداء من سنة ١٩٤٢ ، ولا يمكن أن يجري في هذا بحث أمام محكمة الإلغاء لعدم الطعن في القرارات الصادرة بناء على ذلك في حينها . وإذا كان موضوع الدعوى الحالية هو مطالبة بتعويض عن واقعة بدأت في سنة ١٩٤٢ فإنها تظل غير صالحة للحكم فيها حتى يقوم الدليل على أن المدعى لم يكن مريضاً منذ سنة ١٩٤٢ حتى تاريخ صدور الحكم في دعوى الإلغاء . وعلى أن الأطباء الحكوميين وقعوا في خطأ في تشخيص حالته لا في غلط . أما عن المدة التالية لصدور تقارير الأطباء الذين اعتمدت محكمة الإلغاء رأيهم فإن الأمر فيها لا يبدو أن يكون إما خطأ مهنيّاً في التشخيص تحتمل معه المسؤولية ، وإما غلطاً لا تقوم معه أية مسؤولية . ذلك أن إلغاء القرار لا يعتبر في ذاته سنداً للمسئولية ، إذ أن المحكمة تلغى القرار سواء بنى على خطأ أو على خطأ في التشخيص ، وإنما تترتب المسؤولية فقط إذا ما ثبت

أن التشخيص ينطوي على خطأ مهني ، والثابت من الأوراق أن المدعى إنما أدخل مستشفى الأمراض العقلية في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بعد إذتين من تقصى حياته الوظيفية شذوذه العقلي الذي تبدى فيما حفل به مسلكه من مشاغبات وغرائب وتهديدات متكررة لوزير المعارف ولرئيس مجلس الوزراء وقتذاك بالقتل ، وقد كان إدخاله مستشفى الأمراض العقلية بناء على شهادة طبية محررة من طبيب أول محافظة القاهرة ، بعد سبق الكشف عليه من نائب الطبيب الشرعي بقسم مصر الذي نصح بإدخاله المستشفى لوضعه تحت الملاحظة ، ثم حرر تقرير عن حالته من مدير عام مصلحة الأمراض العقلية انتهى إلى أنه مصاب بمرض « البارانونيا » وإلى أن حالته تقتضى احتجازه بالمستشفى . وقد عرض أمره مراراً على مجلس مراقبة الأمراض العقلية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ فكان المجلس في كل مرة يندب طبيباً أو أكثر لإعادة فحصه ثم لا يسعه بناء على التقرير التي تقدم إليه إلا أن يأمر باستمرار حجزه ، وبلغ عدد من قدموا عنه تقارير اثني عشر طبيباً جلهم من المتخصصين في الأمراض العقلية وبعضهم أساتذة في الجامعة المصرية ، وقد أجمعوا على إصابته بمرض عقلي وعلى أن حالته تستدعي حجزه بالمستشفى ، كما بلغ عدد التقارير المقدمة منهم أربعة عشر تقريراً . والقاعدة أن التزام الطبيب ليس التزاماً بغاية ، بل هو التزام يندل عناية للوصول إلى غرض لا يضمن تحقق نتيجته ، والعناية المطلوبة هي تلك التي يندلها الشخص العادي بحسب أصول المهنة ، أي من كان من أوسط رجال الفن علماً وكفاية ويقظة ، وهو الذي لا يغتفر خطؤه فيما استقرت عليه أصول فنه التي لم تعد محلا

الدولة ؛ ومن ثم فلا تملك المحكمة في صدد دعوى التعويض أن تعيد بحث أو مناقشة هذا الخطأ وجوداً أو عدماً أو أن تعدل في تكيفه على أساس آخر . أما الضرر فواقع نتيجة احتجاز المدعى في مستشفى الأمراض العقلية المدة التي قضاها بالمستشفى . وقد أنتج الخطأ هذا الضرر بطريقة مباشرة ، وبذا تكون قد قامت علاقة السببية . وقد جاء بأسباب حكم الإلغاء المشار إليه أن التقارير الطبية التي قدمت عن المدعى متضمنة أنه لا يزال مصاباً بمرض « البارانويا » منقوضة من أساسها بما ورد في تقرير الدكتور الكولونيل « فلاك » المؤرخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وكذا في تقارير الأطباء الثلاثة الذين ندبتهم المحكمة لفحص حالة المدعى العقلية ، والذين اتفقوا جميعاً في الرأي على أن المذكور ليس مصاباً بمرض عقلي مستندين في ذلك إلى أسباب علمية وإلى ما تقصوه من أقوال ووقائع . وتأسيساً على هذا فإن قرار حجز المدعى في مستشفى الأمراض العقلية يكون قد قام على تقارير طبية خاطئة في التشخيص . وإذا كان لا محل لمناقشة هذا الخطأ من حيث وجوده بعد أن ثبت بحكم حاز قوة الشيء المقضي فيه ، فإن ذلك لا يحول دون البحث في مداه في مجال تقدير التعويض . ومن المقرر أن خطأ التشخيص الواقع من طبيب الحكومة في تقرير رسمي لا يعتبر خطأ شخصياً وإنما هو خطأ مصلحي لتعلقه بعمل الوظيفة ، وأن رجل الفن مسئول عن خطئه المهني المتعلق بالاصول العلمية المستقرة سواء أ كان جسيماً أم يسيراً مسؤولية مدنية ؛ إذ يعد الخروج على هذه الاصول خطأ مهنيّاً يستوجب المسؤولية المدنية . وقد بنى القرار الإداري المقضى بالغائه والمطالب بالتعويض عنه على خطأ مهني في التشخيص من

للمناقشة بين رجال هذا الفن . أما المسائل العلمية التي لم يستقر عليها إجماع أهل الفن فليس للقاضي أن يتدخل فيها برأى شخصي ، ولا يرتكب الطبيب أى خطأ في الأخذ برأى دون آخر ، ولا سيما في مجال الأمراض العقلية التي لا تزال بعد في طورها العلمي الأول ؛ إذ يعالج الطبيب مرضاً غير محسوس ولا ملموس مستعيناً في تشخيصه بعناصر غير ثابتة . فإذا وقع منه غلط في هذه الحالة في التشخيص فإنه لا يكون غلطاً من الطبيب بل من علم الطب ذاته ، وليس أدل على ذلك من توافر أربعة عشر تقريراً من اثني عشر طبيباً متخصصاً أجمعوا متفرقين على تشخيص واحد . ومضى كانت الدعوى مبنية على غلط في التشخيص — إن صح وقوعه — ولم يكن هذا الغلط نتيجة جهل أو كيد بالأصول الطبية الثابتة أو خطأ واضح ، فلا مسؤولية ولا تعويض . وخلصت الحكومة من هذا إلى طلب « رفض الدعوى ، مع إلزام المدعى بالمصاريف ومقابل الأتعاب » . وبجلسة ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ قضت محكمة القضاء الإداري (الهيئة الخامسة) « بإلزام الحكومة بأن تدفع للمدعى تعويضاً قدره خمسة آلاف جنيه ، والمصروفات المناسبة ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة » . وأقامت قضاءها على أن الخطأ في هذه الدعوى متحقق بناء على حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٤ القضائية ، الذي أثبت مخالفة القرار الذي قضى بالغائه للمادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وقد حازت أسباب هذا الحكم ، المتصلة اتصالاً وثيقاً بمنطوقه ، قوة الشيء المقضى به طبقاً للمبادئ العامة ولحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس

أطباء أخصائيين في الأمراض العقلية ، كما أنه أضر بالمدعى أضراراً مادية وأدبية جسيمة ؛ إذ وصمه بالمرض العقلي بين ذويه وأهل وطنه وهو منه براء ، وأثر في صحته وبنيته ، ومنعه زهاء عشرة سنوات من العمل وطلب الرزق سواء في المجال الحكومي أو في الميدان الحر ، وهو الطبيب الحاصل على مؤهلات علمية عالية ، كما حرمه من التدرج والتقدم وهو الرجل القمين بالتفوق . وقد قدرت المحكمة للمدعى تعويضاً عن ذلك مبلغ خمسة آلاف جنيه مراعية في هذا التقدير العناصر والاعتبارات التي ساقها مضافاً إليها من الناحية الأخرى الصالح العام الذي يتمثل في مصلحة خزانة الدولة ومبررات إدارة المرفق وفي أن حكم الإلغاء قد رد إلى المدعى بعض اعتباره .

« ومن حيث إن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة طعن في هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ واستند في أسباب طعنه إلى أوجه ثلاثة :

(الوجه الأول) أن الحكم المطعون فيه أقام الخطأ في حجز المدعى بالمستشفى كقرينة قانونية قاطعة لحجية الإلغاء في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٤ قضائية ، مع أن من المسلم أن الحجية إنما تثبت لمنطوق الحكم وللحيثيات التي ارتبطت به ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق إلا بها وبحيث إذا عزل عنها صار مبهماً وناقصاً . وعلى ذلك تثبت الحجية لمنطوق الحكم القاضي بإلغاء امتناع الحكومة عن إخراج المدعى من المستشفى ، وكذلك للحيثيات التي كشفت عن عيب عدم المشروعية الذي أصاب هذا القرار فاقضى بإلغائه . أما رد الخطأ إلى تاريخ حجز المدعى في المستشفى منذ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ على أساس أنه لم يكن مريضاً وقت هذا الحجز فهو تحميل للحيثيات بما لا حاجة

إليه في دعوى الإلغاء ؛ ومن ثم فإن الخطأ في تصرف الجهة الإدارية ، الذي عنته حيثيات حكم الإلغاء والذي تثبت له الحجية قبل الكافة ، هو الخطأ في إبقاء المدعى بالمستشفى والامتناع عن إخراج منه لا الخطأ في حجزه ؛ ذلك أن حجية الحيثية لا ترد إلا في حدود المنازعة المعروضة وهي منازعة إدارية خاصة بعدم شرعية امتناع الحكومة عن إخراج المدعى من المستشفى ، أما الخطأ في حجزه فهو ركن السبب في قرار آخر هو قرار حجزه الذي يخرج عن هذه الخصومة ، والذي لم يكن محل منازعة فيها ، ولا يحوز قضاء الإلغاء بالنسبة إليه أية حجية . هذا إلى أن قاضي الإلغاء لا يقوم بنفسه عند مراقبة تجاوز السلطة بفحص أسباب القرار المطعون فيه بعدم المشروعية ، إذا ما تعلقت هذه الأسباب بتقدير هيئة فنية بحتة . وقد تحدد الخطأ الذي كشف عنه قاضي الإلغاء بالتاريخ الذي اعتبر فيه امتناع الحكومة عن الإفراج غير مشروع ، وهو التاريخ الذي بدأت فيه الموازنة بين آراء الفنيين منذ أن وضع الدكتور « فلاك » تقريره في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وعلى ذلك يكون حكم التعويض إذ سحب حجية حكم الإلغاء على الخطأ في قرار الحجز قد قام على غير أساس سليم .

(الوجه الثاني) أن حكم التعويض أقام الخطأ في حجز المدعى المبرر لمساءلة الجهة الإدارية على قواعد مدنية خاصة بأخطاء الفنيين في مزاوله المهنة ولم يأخذ بمعيار الخطأ العادي المرتب للمسئولية الإدارية وهو العيب الذي يرد على مشروعية القرار ومع ذلك لم يبين كيف استخلص أن الخطأ في الحالة المعروضة هو خطأ مهني ؛ إذ اقتصر في هذه المسألة الفنية على الاعتماد على تقديره الخاص للقول بأن القرار الإداري — المقضى بإلغائه والمطالب

بالتعويض عنه — قد بنى على خطأ مهني في التشخيص من أطباء اختصاصيين في الأمراض العقلية وبهذا يكون قد أخطأ في الوصف القانوني للفعل وهو الخطأ المهني للبرر للمسئولية الادارية .

(الوجه الثالث) أن حيثيات الحكم المطعون فيه أغفلت تطبيق القواعد الإدارية التي تحكم مسئولية الإدارة وطبقت قواعد المسئولية المدنية ، وهذه المخالفة في تطبيق قواعد مستقلة قائمة بذاتها هي مخالفة قانونية تهدم الأساس الذي قام عليه الحكم ، إذ يتعين استبعاد القواعد المدنية في النزاع المعروض استبعاداً تاماً وتطبيق قواعد أخرى تتنوع وفقاً لحاجات المرافق العامة وضرورة التوفيق بين المصالح المتعارضة قدر الاستطاعة ، وهي المبادئ الإدارية المرنة التي لاتضع معياراً مجرداً لقياس الخطأ ، بل تشترط أن يكون الخطأ على درجة ملموسة من الجسامة في كل حالة على حدة ، وتقدر درجة الخطأ باختلاف العمل المنسوب إلى الإدارة وما إذا كان قانونياً أم مادياً . ولما كان قرار الحجز من بين القرارات التي يحتاج تنفيذها إلى أعمال مادية فانه يتعين الرجوع إلى الحلول والمبادئ الإدارية الخاصة بالمسئولية عن الأعمال الإدارية ، وهذه الحلول تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان وطبيعة نشاط المرافق العامة . ففما يتعلق بمرفق البوليس والصحة يلزم التشدد في درجة جسامة الخطأ الموجب لمسئولية الإدارة بحيث لا تتحقق هذه المسئولية إلا في حالة أقصى درجات الجسامة . ولما كان الثابت أنه لم يقم من جانب الإدارة أى خطأ في حجز المدعى بمستشفى الأمراض العقلية في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وأن الخطأ في عدم الإفراج عنه اعتباراً من ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لم يبلغ حد الجسامة الموجبة للتعويض لتعلقه بإجراء

بوليسى صحى مبنى على تقدير جهة فنية ، فإن طلب المدعى تعويض الأضرار التي لحقت به من جراء إدخاله مستشفى الأمراض العقلية وحجزه بها من ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حتى ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ لا يقوم على أساس سليم من القانون ويتعين رفضه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وقامت به حالة من حالات الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا . وانتهى السيد رئيس هيئة المفوضين من هذا إلى طلب « قبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض الدعوى ، وإلزام المدعى بالمصروفات » .

« ومن حيث إن الحكومة أودعت سكرتيرية المحكمة في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٧ مذكرة بملاحظاتها رددت فيها دفاعها السابق ، وأضافت إليه أن حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ٤ القضائية تقتصر على خطأ القرار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ باستمرار حجز المدعى بالمستشفى ، أما مدى مسئولية الحكومة عن الخطأ المهني الذي نتج عنه هذا القرار فقد كان خارجاً عن النزاع ؛ وكذلك كل قرار سابق على القرار الملغى . فلم تكن الدعوى السابقة هي واقعة الحجز في ذاتها ؛ ولذا فإن محور النزاع الحالي يدور حول ما إذا كان المدعى قد حجز بحق أو بغير حق ، وهو ما كان خارجاً عن موضوع النزاع الأول . والنزاع الحالي لا يتعلق بمبدأ الحرية الشخصية وعدم جواز الحجز عليها فينظر في مدى المسئولية المترتبة على ذلك ، بل يقوم على رأى فني من طبيب أدى إلى تطبيق القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ وكان من شأنه حجز المدعى بالمستشفى . فالحجز في ذاته صحيح قانوناً ، ومتى كان كذلك فلا تسأل الدولة عنه ، أما كون هذا الحجز جاء نتيجة لرأى

فى خاطيء — لو صح هذا — فينقل مجال البحث إلى مدى مسئولية الطبيب عن رأيه . ولا شك أن الطبيب فى هذا الخصوص هو كوكيل النيابة والقاضى لا يسأل إلا عن الخطأ المهنى الجسم . والغلط الذى يقع منه فى التشخيص هو غلط فى مادة يتعين على القاضى أن يكون أجنياً عنها ولا يكفى لمسئولية الطبيب . ومع ذلك فقد انقرد الحكم المطعون فيه بالرأى الفنى أخذاً بزعم المدعى فقضى له بتعويض عن مدة عشر سنوات لمجرد أن الحكم الصادر فى دعوى الإلغاء قد استعمل سلطته التقديرية فرجح رأياً صادراً فى سنة ١٩٥٣ على خلاف كل رأى عكسى سابق . على أنه لما كان المدعى يطالب بتعويض عن عمل صار ابتداء من سنة ١٩٤٢ مبناه المسئولية التقصيرية ، فى حين أنه لم يرفع دعواه بهذا التعويض إلا فى سنة ١٩٥٥ ، فإن حقه فيه يكون قد سقط عن المدة السابقة على رفع الدعوى بثلاث سنوات وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى . ولا محل للقول بتعلق الدعوى بالحجر عن الحرية الفردية إذ لم يحصل الحجز لذاته بالمستشفى ، بل كان تنفيذاً للقانون نتيجة لرأى فى صادر من عدة أطباء بمناسبة ممارستهم لسلطة وظيفتهم . ومن المقرر أن الحرية الشخصية ليست ملكاً خالصاً لصاحبها وإنما يحددها ضمان توافرها لباقي الأفراد وعدم الإضرار بهم ، بحيث إذا تعدت هذه الحدود كان على الدولة إلزام الحجر عليها . فأساس الحق التضامن الاجتماعى حيث يعيش الفرد وسط المجتمع فلا يجوز له الإضرار به ، وهو ما يناط بالدولة المحافظة عليه وتقديرها فى ذلك يرتب مسئوليتها . وخلصت الحكومة من هذا إلى طلب « الحكم بقبول الطعن ، وإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض دعوى المدعى . ومن باب الاحتياط الكلى سقوط حقه فى التعويض عن المدة السابقة على رفع

دعواه بثلاث سنوات ، مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة » .

« ومن حيث إن مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الادارية التى تصدرها فى تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها : بأن يكون القرار الإدارى غير مشروع لعيب أو أكثر شابه من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفى المادة الثامنة من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيمه ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بركن الخطأ فإن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية تنص على أنه « لا يجوز حجز مصاب بمرض فى قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون » . ويظهر من ذلك أن القرار الذى تصدره الإدارة بالحجز يجب — لكى يكون مطابقاً للقانون — أن يقوم على ركنين هما : إصابة الشخص المحجوز فعلاً بمرض عقلى ، ثم خطورة مرضه بأن يكون من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام العام أو كان يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير . وبغير توافر ذلك يكون حجزه غير جائز قانوناً ، ويجب إلغاء القرار بحجزه لانعدام سببه المبرر له ، كما يكون له الحق فى مطالبة الإدارة بتعويضه عما أصابه من ضرر بسبب هذا القرار إن كان لذلك وجه .

« ومن حيث محكمة القضاء الإدارى بحكمها الصادر فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ فى الدعوى

يبين بوضوح أنه ليس مصاباً بمرض عقلي ، ولقد كانت إجاباته في تلك المحاضر تدل على ذاكرة واعية ومنطق سليم وقد أرجع أقواله إلى مصادرها واعتمد فيها على أسباب سردها ووقائع عينها وتواريخ حددها ، وهي لذلك ليست وليدة الوهم الخاطيء وليست من نسج الخيال ، بل إن لها أساساً من الوقائع مما يتنافى مع الأعراض الرئيسية لمرض البارانويا » .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المشار إليه ، وهو حائز لحجية الشيء المحكوم فيه قد أدان قرار حجز المدعى بمستشفى الأمراض العقلية بعدم المشروعية لانعدام سببه المبرر له قانوناً وعلى هذا الأساس أقام قضاءه بإلغاء القرار ، وهذا الأساس مرتبط بمنطوق الحكم ارتباطاً بالعلل بالمعلول وبهذه المثابة يحوز السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم قوة الشيء المحكوم فيه كالممنطوق ذاته ، فلا وجه — والحالة هذه — لما تثيره الحكومة من أن حجية الحكم تنحصر فيما قضى به من إلغاء قرار الامتناع عن إخراج المدعى من المستشفى دون قرار حجزه ابتداءً بالمستشفى إذ أن قرار حجز المصاب بمرض عقلي بالمستشفى هو بطبيعته من القرارات المستمرة التي يقتضي تنفيذها مدة تطول أو تقصر بحسب حالة المرض والشفاء منه إن كان مما يقبل الشفاء . فإذا ثبت أن المحجوز كان مصاباً فعلاً وقت حجزه بمرض عقلي ثم شفى منه ، كان ثمة محل للفرقة بين حجزه ابتداءً الذي يكون وقتذاك قائماً على سببه المبرر له ، وبين استمرار حجزه بعد شفاؤه الذي لم يعد له مبرر بعد هذا الشفاء . والحال ليس كذلك في شأن المدعى ؛ لأن مرض « البارانويا » هو على ما أجمع عليه الأطباء غير قابل للشفاء ، ولم يقل أحد ، حتى ولا أطباء مجلس المراقبة ؛ أن هذا المرض قابل للشفاء أو أن المدعى كان مريضاً به أولاً ثم تحسنت حالته بعد ذلك .

رقم ٤٥٢ لسنة ٤ القضاية ، التي أقامها المدعى على وزارة الصحة قضت « بإلغاء قرار امتناع الحكومة عن إخراج الدكتور علي عبد السلام من مستشفى الأمراض العقلية دون قيد وإلغاء ما ترتب على ذلك من وضعه تحت المراقبة » . وأقامت قضاءها — حسبما يتضح من آخرحيثيات الحكم — على ما استخلصته من عدم انطباق حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ على حالته . لانعدام السبب المسوغ للقرار . لعدم إصابته فعلاً بمرض عقلي . ولأنه أياً كانت حالة المدعى فلا يخفى منها على الوجه الذي حددته تلك المادة . ومهدت لذلك في أسباب حكمها بأن استعرضت تقارير الأطباء الإخصائيين الذين ندبتهم لفحص حالة المدعى بناء على اتفاق الطرفين وبموافقة مجلس المراقبة للأمراض العقلية ، وهم الدكتور محمد كمال قاسم من قبل المدعى ، والدكتور محمد عبد القادر حلمي من قبل الحكومة ، والدكتور البكباشي عبد الحكيم المرصفاوي أخصائي الأمراض العقلية والعصية بالمستشفى العسكري العام الذي اختاره الأولان ، وبعد استعراض تقرير الدكتور الكولونيل فلاك الذي كان قد سبق ندبه قبل هؤلاء . ثم قالت « ومن حيث إن الدكاترة عبد الحكيم المرصفاوي ومحمد كمال قاسم وفلاك قد اتفقوا في الرأي على أن الدكتور علي عبد السلام ليس مصاباً بمرض عقلي استناداً إلى ما أبدوه من أسباب علمية واستشهدوا به من أقوال ووقائع ، وهذا هو الرأي الذي يتعين الأخذ به لاسيما أن الدكتور محمد عبد القادر حلمي المنتدب من الحكومة وإن كان قد اختلف معهم في التشخيص إلا أنه قرر أن الإفراج عن الدكتور علي عبد السلام لا يتوقع من ورائه خطر جدى . . . » ، وقالت في موضع آخر « ومن حيث إنه بالرجوع إلى محاضر الأطباء الذين فحصوا حالته

بل دار بحث الأطباء جميعاً حول ما إذا كان مصاباً بهذا المرض أو غير مصاب به أصلاً ، وقد انتهى الحكم المذكور إلى أنه ليس مصاباً به بناء على تقارير الأطباء التي أخذ بها . كما لا وجه كذلك لما تثيره الحكومة من أنه مادام سبب القرار ، وهو إصابة المحجوز بمرض عقلي ، يقوم في ذاته على تشخيص طبي ، فلا محل للمساءلة إلا إذا كان الخطأ الفني في التشخيص الطبي جسيماً ، وأنه يتعين على القضاء عدم الخوض في أمور فنية هي محل الجدل بين أهل الفن أنفسهم — لا وجه لذلك ؛ لأن التزام الطبيب هو التزام يبدل عناية ، فيسأل عن كل خطأ يقع منه جسيماً كان أو يسيراً ، طبقاً للأصل العام الذي رددته المادة ١٦٣ من القانون المدني وهو أن يسأل الشخص عن خطئه أيّاً كانت درجته دون تفرقة بين درجة هذا الخطأ . وإنما المعيار في تقدير خطأ الطبيب وتعيين مدى واجباته يكون إما بمقارنة مسلك طبيب عادي إذا وجد في مثل ظروفه الظاهرة ، أو بمقارنة مسلك طبيب اختصاصي مثله إذا وجد في مثل هذه الظروف ؛ لأن الاختصاصي محل ثقة خاصة لها وزنها عند تقدير معيار الخطأ نظراً لتخصصه . كما أنه إذا كانت الحكمة تتطلب من القاضي ألا يوغل بنفسه في فحص النظريات العلمية المختلف عليها ومناقشتها وأن يوازن هو بينها ويرجع إحداها على الأخرى ترجيحاً يبنى عليه حكمه في خطأ الطبيب ومساءلته عن هذا الخطأ ، إلا أنه ليس معنى هذا أن القاضي ممنوع عن تقدير الخطأ بمعياره القانوني الواجب ، أو أن الطبيب لا يسأل عن خطئه الثابت ولو كان يسيراً ، بل المقصود من ذلك أن القاضي يجب أن يستخلص الخطأ بمعياره المحدد آنفاً من وقائع واضحة يثبت منها أن مسلك الطبيب — عادياً كان أو اختصاصياً بحسب — الأحوال — كان مسلماً يتنافى مع الأصول الثابتة المقررة في المهنة ، والتي لا يحتاج القاضي في التثبت منها إلى الخوض في مناقشة نظريات علمية أو أساليب

مختلف عليها ، فإذا ما ثبت خطأ الطبيب على هذا النحو وجبت مساءلته عنه ، أيّاً كانت درجته جسيماً كان أو يسيراً . وحكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر ، لم يرقم قضاءه فيما انتهى إليه من عدم مشروعية حجز المدعى على الموازنة بين نظريات علمية في تشخيص أعراض مرض « البارانويا » أو في قابليته أو عدم قابليته للشفاء ، كما أن أحداً لم يقل بأن ثمة خلافاً في الأصول المقررة علمياً في هذا الشأن ، وإنما انحصر الخلاف في تشخيص هذا المرض على حالة المدعى ومدى انطباقه عليها طبقاً للأصول الفنية المقررة . أي هل هو مريض به أو غير مريض بحسب الأعراض المتفق عليها فنياً ، وليس من شك في أنه عند تقدير ركن الخطأ يجب أن يوزن مسلك أطباء مجلس المراقبة الذين قرروا حجز المدعى بمسلك الطبيب الاختصاصي . وأن تثبت الحكمة من ذلك لإنزال حكم القانون على مقتضى ما يثبت ؛ ومن أجل ذلك نددت الحكمة من نددتهم من الأطباء الاختصاصيين بموافقة الطرفين وبنيت قضاءها على ما ثبت لها من تقاريرهم الفنية التي ثبتت منها انعدام السبب المبرر قانوناً للحجز على أية صورة ، سواء لعدم إصابة المدعى بهذا المرض أصلاً كما ذهب إلى ذلك جمهورتهم ، أو لأنه على فرض وجوده فهو على كل حال لا يخشى منه كما سلم بذلك طبيب الحكومة نفسه .

« ومن حيث إن القرار المذكور قد أضر بالمدعى أضراراً مادية وأدبية جسيمة ، إذ ترتب عليه تقييد حريته الشخصية بحجزه في مستشفى الأمراض العقلية زهاء العشر السنوات ، فأثر ذلك في صحته وأقعدته عن التكسب في زهرة حياته ودمر مستقبله مادياً وأدبياً .

« ومن حيث إنه لما تقدم ، وللأسباب الأخرى التي استند إليها الحكم المطعون فيه ، يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ١٨٣١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

تأثر الالتزامات المدنية

بالنزعة الشخصية والمادية

للكنور مختار القاضي

— ٣ —

نتهى من بحثنا السابق إلى أن الشريعة الإسلامية في رأى جمهور فقهاءها لا تأخذ بالإرادة الباطنة في انعقاد العقد وإنما تعتمد على الإرادة الظاهرة إلى حد بعيد ، وإذن فهي تنزع نزعة مادية ولا شك . ومع ذلك فإن هذه النزعة المادية قد خفت من حدتها طائفة من الاستثناءات هي حالات الغلط والغش والإكراه ، يبحث القاضي فيها عن حقيقة الإرادة ؛ رغم أن مقاييس البحث في هذه الأحوال ، كما استبان من قبل ، مقاييس مادية . فمثلا في حالة الغلط لا بد أن يكون الغلط واقعا على وصف مذكور في العقد وهكذا ، وفي حالة التغرير لا بد من الغبن الفاحش ، وحتى في حالة الصورية في العقود ، فهذه الصورية التي تبطل مفعول العقد حتى بالنسبة للغير ، هذه الصورية مشروطة بوجوب أن تكون هنالك ورقة ضد تثبت صورية التصرف^(١) ، وهذه الورقة هي ذاتها دليل مادي ظاهر على حقيقة الإرادة ، فلا يطل مفعول الإرادة الظاهرة إلا بإرادة ظاهرة مثلها . فاذا أخذنا بالرأى الرجوح وهو أن العبرة بالعقد الظاهر دون ورقة الضد ، كانت نزعة الفقهاء المسلمين ممنة في المادية ، فاذا أضفنا إلى ذلك أن نكاح المازل وطلاقه ورجعته وعتقه يصح — خلافاً للقواعد العامة — بلغت المادية في الشريعة الإسلامية مداها .

في القانون الرومانى :

كان الرومان يأخذون بالإرادة الظاهرة على الأقل بالنسبة لعقود القانون الضيق في العهد الأول للقانون الرومانى ، ومع ذلك فإن هذه العقود قد طرأ عليها ما يوجب الطعن فيها عن طريق الغلط والغش والإكراه بفضل الدعاوى والدفع التى سمح بها البريتور ، كما أن عقود حسن النية كان يسمح فيها منذ البداية لهذه الدفع التى توجب على القاضي البحث عن حقيقة الإرادة^(٢) ، وبذلك يمكن القول بأن الرومان كانوا ينزعون نزعة مادية عند نشأة قانونهم ثم لم تلبث هذه النزعة أن تطورت ومالت نحو المذهب الشخصى .

(١) شفيق شحاته في نظرية الالتزامات في الشريعة الإسلامية ، ١٩٣٦ بند ١٣٤ — ١٣٨ .

(٢) أوجين بيتى ص ٢٩٢ بند ٢٧٩ و ٢٨٠ .

يدلّك على هذا التطور أيضاً أنهم كانوا يسمحون بالاحتجاج بورقة الضد على الغير ، ولم يكن لهذا الغير سوى الرجوع على من تعاقد معه بدعوى العش (١) .

في تفسير العقود :

هذه القواعد السابقة التي أشرنا إليها ، سواء في الشريعة الإسلامية أو في القانون الروماني ، أو في القانون المصري هي بعينها التي تحكم تفسير العقود بعد تقرير صحتها ، فالإرادة الظاهرة تتمثل في الشريعة الإسلامية وفي القانون المدني الحديث كما تتمثل الإرادة الباطنة في القانون الروماني في عصوره المتأخرة وفي القانون الفرنسي الحالي ، وفي القانون المصري القديم ، ونعقد الآن مقارنة عامة بين المذهبين في القانون المصري .

أخذ المشرع المصري الحديث ، نقلاً عن أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعين الألماني والسويسري بمبدأ الإرادة الظاهرة . ولم يأخذ بالإرادة الباطنة كما فعل المشرع المصري القديم . ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من القانون المدني الحديث على أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها للتعرف على إرادة المتعاقدين . ومعنى ذلك أن المشرع قطع على القاضي سبيل الرجوع إلى حقيقة الإرادة وقيد به هذا المظهر وهو التعبير الواضح عن الإرادة .

وتختلف طرق التفسير في حالة غموض العقد تبعاً لحالة الغموض نفسها . ولكل حالة من الغموض علاجها . وعمل القاضي في إزالة الغموض إنما يقصد به التعرف على النية المشتركة لطرفي العقد .

وليس من السهل أن نحدد معنى النية المشتركة للطرفين ، لأن هذا الاشتراك في النية لا يوجد فعلاً إذا كان بعض المتعاقدين يقصد من بعض شروط العقد معنى والمتعاقد الآخر يقصد عكسه . وقد يوجد هذا الاشتراك فعلاً فيطبق العرض القبول في محتوياته تماماً . إلا إن صياغة العقد تخرج به عن المعنى المشترك فيستطيع أن يدعى أحد المتعاقدين أن ما ورد في الصياغة لم يكن مقصوده الحقيقي .

فاذا أمكن القاضي التعرف على النية المشتركة للطرفين كان هذا كشفاً من القاضي للنية الحقيقية للمتعاقدين ، وهو غاية ما يؤمله القاضي العدل ، لأن الإرادة الظاهرة لم يأخذ بها المشرع إلا لأنها السبيل اليسر لمعرفة الإرادة الحقيقية . فاذا عجز القاضي عن الغوص إلى النية المشتركة التي يظهر أن المتعاقدين تلاقيا عندها وهي التي تعبر عن الحقيقة لم يكن له مناص من افتراض هذه النية افتراضاً فيقرب ما بين النيتين المتناقضتين . وهو يقوم في ذلك بدور من يعقد صلحاً بين الطرفين . ولكنه لا يكون طليقاً في إملاء هذا الصلح ، بل هو مقيد في طريقة البحث عن النية المشتركة بوسائل مادية ظاهرة حددها له المشرع تحديداً دقيقاً في المواد من ١٤٨ إلى ١٥١ ، كما نوه عنها في المذكرة الإيضاحية ، وهي توجب على القاضي أن يستوحي النية المشتركة للطرفين من طبيعة التعامل الذي يقوم بتفسيره . وكما أن تنفيذ العقد يتم بحسن نية يجب أن يكون تفسيره أيضاً مبنياً على حسن النية

(١) نظرية الصورية للدكتور أحمد مرزوق ، الطبعة الأولى ص ٤٠ .

وفقاً للعرف الجارى فى المعاملات ودون التقيد بالمعنى الحرفى للألفاظ . وهذا مبدأ من مبادئ الأخلاق وعنصر من عناصرها أدخله المشرع على القانون المصرى .

ويظهر الفارق بين القانونين — الحديث الذى أخذ بالارادة الظاهرة والتقديم الذى أخذ بالارادة الباطنة — من مضاهاة النصوص السالفة بالمادة ١٣٨ من القانون القديم . وهى تنص على أن يكون تفسير المشارطات على حسب الغرض الذى يظهر أن المتعاقدين قصداً إليه مهما كان المعنى اللغوى للألفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجارى . هذه المادة لم تتخذ الارادة الظاهرة من الألفاظ إذا كانت واضحة قرينة على دلالتها على الارادة المشتركة للمتعاقدين . وبينما يرى القانون الحديث يضرب صفحاً عن الارادة الحقيقية للطرفين فى حالة الوضوح ترى القانون القديم لا يحفل بالألفاظ فى سبيل تعرف حقيقة الارادة .

فاذا عجز القاضى عن الكشف عن النية المشتركة للطرفين ولم يستطع أن يخرج من حالة الشك التى وضعه فيها المتعاقدان وجب عليه أن يجعل الشك فى مصلحة المدين . وإذا كان العقد من عقود الإذعان وجب تفسير الشك فى مصلحة الشخص المدعى .

٨ — تغفل النظرية المادية فى القوة الملزمة للعقد :

نظرية الظروف الطارئة :

نصت المادة ١٤٧ من القانون المدنى على أن العقد شريعة المتعاقدين . فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون .

هذه المادة تطبيق لمبدأ سلطان الارادة . فإدام العقد قد تم بإرادة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإرادة المتعاقدين معاً .

ولكن هذا المذهب الذى يجعل إرادة المتعاقدين ذات حصانة عن المساس بها كرهاً قد ذهبت به نظرية الظروف الطارئة .

ومؤدى هذه النظرية أنه إذا أعترض تنفيذ العقد إرهاب بالنسبة للمدين وكان سبب هذا الإرهاب ظروفاً عامة استثنائية لم تكن فى الحسبان عند التعاقد فإن القاضى يستعمل سلطته لرد الالتزام المرهق للمدين إلى الحد المعقول . فيضرب بذلك عن إرادة المتعاقدين إلى ظروف مادية خارجية .

ولقد كان المبدأ الذى جاءت به المادة ١٤٧ مدنى مقررأ فى القانون الرومانى . فقد كان معروفاً أن العقد شريعة المتعاقدين ، بل أن القانون الرومانى ما كان يقبل هراة ولا عذراً فى سبيل تطبيق هذا المذهب .

ومع ذلك فقد ورد فى القانون الرومانى ما يمكن أن تستند إليه نظرية الظروف الطارئة . فهناك مبدأ *summum jus summa injuria* ومعناه أن الشئ بالدقة فى استعمال الحق والتمسك بحرفية

القانون هو الاجحاف البالغ والظلم القادح^(١).

هذا المبدأ ينحصر المبدأ القائل بوجوب تنفيذ التعهدات كما اتفق عليها *Pacta Sunt servande*. ومبدأ الظروف الطارئة يمكن أن يرد في الشريعة الاسلامية إلى حالة الضرورة . وهو مبدأ مقرر في جميع المذاهب . أخذوه قياساً على قوله تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » ومن تطبيقات هذا المبدأ قوله تعالى في المدين المعسر « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » . ولا شك أن إرهاب المدين بالوفاء بدينه ضرورة ملحة تستدعي الرفق به والتخفيف عنه . بل إن المتقضى للعبادات يراها كلها تفيض بهذا المبدأ المخفف لالتزام العبد نحو ربه كما في حالة قصر الصلاة للسفر وتأجيل الصوم للحائض والنفساء والمريض وكلها ولا شك ظروف تطرأ على العبد فترهقه عند الوفاء بالتزامه نحو ربه .

ونظرية الظروف الطارئة هي أحد تطبيقات نظرية سوء استعمال الحق ، وقد طبقت في القانون المصري الحديث في عدة مواضع ، منها إعطاء أجل للمدين البائس ، هذا الحكم الذي تضمنته المادة ٣٤٦ مدني فنصت على أن الوفاء يجب أن يتم فوراً بمجرد ترتب الالتزام نهائياً في ذمة المدين . ثم أعطت القاضي في حالات استثنائية إذا لم يمنعه نص القانون أن ينظر المدين إلى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم . هذا وقد طبق القانون المدني هذه النظرية أيضاً في باب الايجار (المادة ٦٠١) وباب العارية (المادة ٦٤٤) وفي غيرها حيث أباح إنهاء هذه العقود حتى قبل نهاية أجلها .

موانع الحق :

إذا لاحظنا أن الرابطة الشخصية التي تربط ما بين الدائن والمدين لا يمكن إنهاؤها ولا تعديلها إلا باتفاق الطرفين أمكن القول باستحالة تحويل الحق من دائن إلى دائن آخر إلا برضا المدين ، ذلك بأن المدين هو أحد طرفي الالتزام فلا ينبغي إجراء أي تعديل في الالتزام نفسه دون الرجوع إليه . ولكن أصحاب النزعة المادية في القانون لا ينظرون إلى الالتزام من جانب هذه الرابطة بل يعتبرون أن المحل الركن الأساسي في الالتزام ، فلا ينبغي أن يتقيد هذا المحل بالرابطة بين الطرفين ، إذا كان في هذا القيد ما يضر حرية التداول .

ولقد كانت الرابطة الشخصية في القانون الروماني شديدة الوطأة فلم يكن هذا القانون يسمح نقل الحق من دائن إلى دائن آخر إلا عن طريق التجديد أو عن طريق الإنابة . ولهاتين الطريقتين عيوب . ذلك بأن تجديد الدين ينهي ديناً قديماً ويحل محله ديناً

(١) Domat, Lois civiles L.I.T.I 1. Section 2 N°. 9 ، وراجع القوة الملزمة للعقد لحسين ماصر ف ٧٨

جديداً . أما الحوالة فهي لانتهى الدين القديم بل يبقى بصفاته وملحقاته كما كان وفي ذلك من الفائدة ما فيه .

وكذلك الأمر بالنسبة للانابة فإن مشترى الدين المحال إليه يكون نائباً بالقبض عن الدائن الأصلي . وفي ذلك مخاطرة إذا عزل الدائن الأصلي الدائن الجديد قبل قبض الدين (١) .

في القانون المدنى المصرى :

وعلى أساس النظرية المادية حرر القانون المدنى الحديث الالتزام من القيود والروابط الشخصية وأحل محلها فى الأهمية موضوع الالتزام . وبناء عليه نصت المادة ٣٠٣ من القانون المدنى على أنه يجوز للدائن أن يحول حقه إلى شخص آخر . إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام . وتنسم الحوالة دون حاجة إلى رضا المدين ، بل يكفي إعلانه بها .

أما فى الشريعة الإسلامية فإن المذهب المالكى أوسع المذاهب قبولاً لحوالة الحق . والحوالة تتم عن طريق هبة الدين أو بيعه .

ويشترط مالك فى هبة الدين الاشهاد عليها وقبول الوهوب له وتسليم الواهب له وثيقة الدين . وأعلام الدين بذلك ويستحسن حضوره أيضاً (٢) .

ويجوز فى المذهب المالكى بيع الحق بشرط أن يكون البيع فى حضور الدين وألا يقصد بالبيع إعانت المدين . وألا يكون البيع طعماً . ويجوز كذلك بيع الحق فى غياب المدين إذا كان الدين مضموناً برهن . ويكتب البيع على وثيقة الرهن (٣) .

على عكس ذلك مذهب الظاهرية والمذهب الحنبلى فانهما لايجوزان حوالة الحق لعدم إمكان تسليم المعقود عليه (٤) .

أما فى المذهب الحنفى فإن الأصل المنع للعجز عن التسليم (٥) .
على أن لهذا الأصل استثناءات هى :

١ — حوالة ثمن البيع .

(١) أنظر جبار ص ٧٧١ — ٧٧٨ . وأوجين بيتى ص ٥٠٢ بند ٤٨٩ ، وقد أشار فيه إلى رأى أولبيان وجايس .

(٢) المدونة الكبرى ج ١٥ ص ١٢٦ وشرح الخطاب على سيدى خليل ج ٦ ص ٥٢ . وشرح الخرشي ج ٥ ص ١٠٣ .

(٣) البهجة فى شرح التلخفة ج ٢ ص ٤٧ .

(٤) المحلى ج ٩ ص ١٥١٠ و١٦٢٦ والغنى ج ٦ ص ٢٥٧ .

(٥) الأشباه والنظائر ص ١٤٤ والجامع وشرحه المتافع ص ٣١٦ . وشفيق شحاته بند ١٠١ — ١٠٤ .

ب — الوصية بالدين .

ج — هبة الدين مع التوكيل بالقبض . ويقول زفر إن هبة الدين لا تجوز قياساً لأن الهبة تتم بالقبض ولا قبض في هذه الحالة ولكن الحنفيين أجازوا ذلك في ظاهر الرواية اذا وكل الواهب الموهوب له وأتابه مناب نفسه في القبض . بل أن يبيع الدين عندهم جائز لأنه يوجب الملك قبل القبض وعند العقد^(١) .

د — التصريح بالاسم المستعار . فيقول المحيل إنه كان يعقد الدين الأصلي لصالح فلان وهي حيلة شرعية لتجوز حوالة الحق الممنوعة أصلاً عند الأحناف^(٢) .

حوالة الدين :

تم حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين . وحوالة الدين بخلاف حوالة الحق بالنسبة لنفاذها في حق الطرف الآخر للالتزام . فبينما نرى القانون ينزع نزعة مادية بالنسبة لحوالة الحق فيكتفي لنفاذها في حق المدين بمجرد إعلانه بالحوالة قبل أو لم يقبل (ما لم يكن متفقاً في سند الدين الأصلي على المنع) فإن القانون نزع في حوالة الدين نزعة شخصية فاشتراط لنفاذ الحوالة في حق الدائن أن يقبل هذا الدائن حوالة دين المدين إلى مدين آخر يوفى بالدين بدلا منه . ولو أن القانون المدني نزع نزعة مادية لاكتفي بإعلان المدين دائته بالحوالة وسكوت هذا الدائن عن الرد . ولكن المادة ٣١٦ فقرة ثانية تنص على أن إعلان الحوالة للدائن مع تحديد أجل معقول للإجابة بالقبول أو الرفض لا يعد قبولا ضمناً اذا انقضى الأجل ولم يرد هذا الدائن قبولا أو رفضاً ، بل اعتبر سكوت هذا الدائن عن الرد رفضاً ، وبذلك ينزع القانون المدني بالنسبة لحوالة الدين نزعة شخصية محضة لا هوادة فيها ولا تأويل . بل أن القانون نص في المادة ٣٢٢ فقرة أولى على أن يبيع العقار المرهون رهناً رسمياً لا يستتبع انتقال الدين من البائع الى المشتري إلا إذا اتفق على غير ذلك .

على أننا نجد الفقرة الثانية من المادة ذاتها قد خففت من غلواء المذهب الشخصي فقضت بأنه إذا اتفق بين البائع والمشتري على حوالة الدين وسجل عقد البيع . تعين على الدائن متى أعلن رسمياً بالحوالة أن يقرها أو يرفضها في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر . فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يبيت برأى اعتبر سكوته اقراراً .

وحوالة الدين جائزة في الشريعة الاسلامية بعكس الحال في القانون الروماني . وقد أجمع فقهاء المذاهب على جوازها أخذاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « مظل الغنى ظم . فاذا اتبع أحدكم على ملىء فليتبّع »^(٣) . وقوله أيضاً « من أحيل على ملىء فليحتل »^(٤) .

(١) المبسوط ج ١٢ ص ٧٠ والبرازية ج ٣ ص ٢١٠ وهي بهامش الهندية .

(٢) الدر المختار ج ٢ ص ٤٨٣ وتنقيح الحامدية ج ٢ ص ٥٣ . والمحامى صبحى الحمصاني ج ٢ ص ٣٤٢ و٣٤٣ .

(٣) البخاري بشرح العيني ج ١٢ ص ١٠٩ ومسلم ج ٥ ص ٣٤ وشرحه للنووي ج ١٠ ص ٢٢٨ وسنن

أبي داود ج ٣ رقم ٣٣٤٥ والجامع الصغير للسيوطي ج ٢ رقم ٨١٨٢ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠٠ .

ومن صور انتقال دين المدين الحوالة ، ومثالها ما إذا كان هنالك دائن « ا » ^(١) ومدين « ب » وهذا المدين دائن بدوره لذمة « ج » فيحيل « ب » مدينه « ا » على « ج » . ولا يشترط رضا المدين الجديد « ج » إلا المذهب الحنفى ، فان الحوالة تكون موقوفة على رضاه .
ومن هذا يتضح أن الشريعة الإسلامية تنزع نزعة مادية خالصة في حوالة الدين أكثر من نزعة القانون المدنى إذا استثنينا المذهب الحنفى .

٩ - فى الالتزام بالارادة المنفردة :

إذا كان لبدأ سلطان الإرادة شأن كبير فى العقد . فشأنه أكبر فى الإرادة المنفردة . ذلك بأن إحداث الإرادة لأثرها إذا قرنت بإرادة أخرى لم يكن موضع شك منذ أقدم العصور . وإنما كان الشك يكتنف الأثر القانونى الذى يمكن أن تحدثه الإرادة الواحدة قبل أن تقترن بإرادة أخرى . ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الرومان كانوا يعترفون بأثر الإرادة الواحدة فى انشاء التزام قانونى . فجعلوا الإرادة ملزمة فى حالات الذور والهبات المقطوعة للمدن والإعلان عن جائزة تعطى لمن يعثر على عبد هارب . وأرى أن الذور والهبات ليست إلا من قبيل العقود . ولا يبقى شئ يصلح فى القانون الرومانى سنداً تاريخياً لهذا المبدأ سوى الاعلان عن جائزة العبد الآبق ^(٢) .

لم يشأ المشرع المصرى أن يجعل الالتزام بالإرادة المنفردة مصدراً عاماً من مصادر الالتزام . وإنما أورد له تطبيقاً واحداً . بل أن حذف النص العام فى مراحل القانون النهائية يفسر رغبة المشرع فى عدم تعميم هذا المبدأ . وهذا التطبيق الواحد هو حالة الوعد بالجائزة ^(٣) ، فقد نصت المادة ١٦٢ - فقرة أولى - على أن من وجه للجمهور وعداً بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم بإعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل ولو قام به دون نظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم بها .

ومن تطبيقات المبدأ فى الشريعة الإسلامية الجمالة وهى التزام مال معلوم نظير عمل معين معلوم أو لا يسته جهالة . ومثالها عندما يكون العمل معلوماً أن يقول شخص . من نقل متاعى هذا إلى مكان كذا فله مبلغ كذا . ومثالها عندما تلابسها جهالة أن يقول . من رد على فرسى الضال فله كذا من المال . وتعتبر الجهالة فى الشريعة عقداً لأن العقد أوسع معنى فى الشريعة منه فى القانون الوضعى . وهو عقد صحيح عند الشافعية والمالكية والحنابلة استناداً إلى قوله تعالى : « ولئن جاء به حتمل بعير وأنا به زعيم » وقد قصها القرآن علينا من شرع من قبلنا من غير اعتراض عليها فكانت مشروعة ^(٤) .

* * *

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٨ وفتح العزيز ج ١٠ ص ٣٣٩ وشرح المطاب ج ٥ ص ٩٠ والغنى

ج ٥ ص ٦٠ .

(٢) القانون الرومانى لجيرار ص ٤٨٠ .

(٣) للارادة المنفردة تطبيقات أخرى فى مصدر العقد كالإيجاب المزم .

(٤) أنظر هذا الأصل الفقهى : « شرع من قبلنا » فى كتب الأصول ، وهو أصل مختلف عليه ويعارضه

لأشاعرة والمعتزلة والآمدى والرازى وجهور الشافعية .

هذا بحث ضيق في أثر النزعتين في الالتزامات وخاصة بالنسبة للعقد والإرادة المنفردة ننتهي منه إلى أن النزعة الشخصية تسلطت على الشريعة الرومانية على الأقل في عهودها المتأخرة ، وعلى القانون المصري القديم ، كما تسلطت في القانون المدني الحديث على عيوب الرضا وخاصة في نظرية الغبن التي كانت في القانون القديم مادية بحتة ، وفي بعض جوانب السبب ، وكذلك في الالتزام بالإرادة المنفردة .

أما النزعة المادية فانها ظاهرة الأثر في الشريعة الإسلامية ، وقد وضع أثرها في القانون المدني الحديث في تفسير العقود وفي القوة الملزمة لها وضوحاً لم يتبين معاملة في القانون القديم .

الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

للدكتور رؤوف عيسى

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ١ —

تمهيد وتبويب :

نصت المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا تغيب المعارض عن الجلسة التي حددت لنظر معارضته فتعتبر المعارضة كأنها لم تكن ». وهذا الحكم لا يعد فصلاً في موضوع المعارضة في الحكم الغيابي ، بل إنه جزء من رسم القانون لتخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر منه مقبول . وهو جزء يتضمن حرمانه من إعادة دعواه إلى المحكمة التي أصدرت فيها الحكم الغيابي لتفصل فيها من جديد طبقاً لنظام المعارضة ، كما يتضمن حرمانه من تجديد المعارضة مرة أخرى طبقاً لقاعدة أن المعارضة لا تقبل على معارضة *opposition sur opposition ne vaut* .

ولكن قد يكون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في غير محله . كأن يكون المعارض لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته ، أو لم يعلن أصلاً . أو يكون قد تخلف عن حضور الجلسة بسبب عذر قهري لا حيلة له فيه من مرض أو اعتقال . ولهذا أجاز القانون الطعن فيه بالاستئناف إذا كان صادراً من محكمة جزئية ، وبالنقض إذا كان صادراً من محكمة استئنافية ابتداءً ، أو منها بتأييده ورفض الاستئناف الرفع عنه . أو منها بعدم قبوله شكلاً لمثل تقديمه بعد الميعاد .

كما يجوز الطعن فيه بالنقض مباشرة إذا كان صادراً من محكمة جنابات في واقعة أقيمت عنها الدعوى بوصفها جنحة لا جنابة . ذلك أن الحكم الغيابي الصادر في مثل هذه الدعوى يخضع لقاعدة المعارضة في الأحكام الغيابية (م ٣٩٧) فلا يبطل الحكم السابق صدوره إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو إذا قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة (م ٣٩٥) . وعند المعارضة فيه يقضى أيضاً باعتبارها كأن لم تكن إذا تغيب المعارض عن الجلسة التي حددت لنظر معارضته . ويكون الحكم أيضاً جائزاً الطعن فيه بطريق النقض إذا بنى على بطلان فيه ، أو في الإجراءات أثر فيه .

فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض بحسب الأحوال رغم أنه لا يتضمن فصلاً في موضوع الدعوى ، لأنه مانع على أية حال من السير فيها . والقاعدة العامة هي أن كل حكم مانع من السير في الدعوى يجوز أن يكون محلاً لطعن مستقل عن حكم الموضوع . فشأنه في ذلك شأن الحكم بعدم جواز المعارضة أو بعدم قبولها شكلاً ، أو بعدم جواز الاستئناف أو بعدم قبوله شكلاً ، أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، أو لانتقضائها بمثل التقادم أو لصدور

عفو شامل فيها . وذلك لحكمة واضحة هي تمكين صاحب الشأن من مواصلة السير في دعواه حتى يفصل فيها بحكم نهائي حائز حجية الشيء المحكوم فيه . أما إذا صدر فيها حكم مانع من السير في الدعوى ، فإنه لم يعد هناك حكم في الموضوع ينتظر صدوره ما لم يبلغ أولاً هذا الحكم المانع من السير فيها . وينفرد الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن — بين الأحكام الأخرى المانعة من السير في الدعوى — بخصائص معينة جعلته يشير من حيث نظرية الطعن فيه بالاستئناف وبالنقض عدداً من مشكلات ذات خطورة بالغة من الناحية العملية ، وقد تعددت فيها الآراء ، كما تطور فيها القضاء . وهو الأمر الذي دفعنا إلى التعرض لهذا الموضوع الاجرائي الدقيق تعرضاً لا يعوزه التفصيل ، لعلنا نساهم بشطر — ولو ضئيل — في تذليل هذه المشكلات ، وهو ما يقتضى منا العناية بتحليلها إلى عناصرها الأولى ، وتقصى الحلول التي انتهى إليها فيها قضاؤنا المصري ، وتقدير هذه الحلول .

ولقد رأينا أن تتابع دراسة هذا الموضوع في جوانب أربعة هامة له :

أولها : تحديد أحوال الطعن . وتحديد ما متوقف على صحة الحكم أو عدم صحته .

وثانيها : مبدأ سريان ميعاد الطعن فيه .

وثالثها : مبدأ سريان ميعاد الطعن فيه في حكم الموضوع .

ورابعها : نطاق الطعن ، من حيث انصرافه إلى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده أم إليه وإلى الحكم الصادر في الموضوع معاً . وسنخصص لكل جانب منها باباً على حدة :

الباب الأول

تحديد أحوال الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

لا ريب أن تحديد أحوال الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متوقف على ما قد يشوبه من عيوب . والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يتضمن فصلاً في موضوع الدعوى ، بل هو جزاء رتبة القانون على تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته كما قلنا . ولذا فإنه بغياب المعارض تبطل إجراءات المعارضة بما فيها التقرير بها وتعتبر لاغية . وتحكم المحكمة بذلك من تلقاء نفسها ودون توقف على طلب من الخصم المعارض ضده ، سواء أكانت النيابة العامة بالنسبة للمعارضة في الدعوى الجنائية ، أم المدعى المدني بالنسبة للمعارضة في الحكم في الدعوى المدنية . ويؤيدنا في ذلك نص المادة ٤٠١ آنف الذكر وقد جاء في صيغته آمراً دون تقييد ، غير معلق الحكم بذلك على طلب من أحد ، فضلاً عن أنه عام على الدعويين الجنائية والمدنية معاً .

ذلك حين يرى بعض الشراح أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في المسائل الجنائية هو كالحكم بإبطال المرافعة في المسائل المدنية فلا يجوز أن تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . بل يجب أن يطلبه الخصم صاحب الشأن . فإذا لم يطلبه وتأجلت الدعوى وحضر المعارض في الجلسة التالية وجب

نظر المعارضة ولا يجوز الحكم بسقوطها بناء على عدم حضوره بالجلسة السابقة ، عملاً بنص المادة ٩٣ من قانون المرافعات (١) .

ولكننا لا نشاطر هذا الرأي لأنه لأن نص المادة ٤٠١/٢ إجراءات يتعارض تماماً في صياغته وأسلوبه مع نص المادة ٩٣ هذه . ولأن هذا النص الأخير مقصور على المداعة أمام المحاكم المدنية ، إذ هي في الأصل تقيد القاضي في أحكامه وإجراءاته بطلبات الخصوم ، وقد رسمت هذه المادة إلى ذلك إجراءات مطولة لا تتفق وطبيعة الإجراءات أمام المحاكم الجنائية ، وما تستلزمه من سرعة .

عدم إعلانه المعارضة بالجلسة :

غنى عن القول إنه يلزم لإمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أن يكون المعارض قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة عن طريق تكليفه بالحضور ، أو إخباره بصفة رسمية بأية طريقة كانت . وأن يكون الاعلان للمعارض شخصياً أو في محل إقامته ، فلا يغنى عن ذلك الاعلان للنيابة أو لجهة الادارة . ولا حتى تأشيرة وكيل المتهم على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتعهدده باخطار موكله ، فإن علم الوكيل بها لا يفيد حتماً علم الأصل .

ولما كان موضوع إعلان المعارض بالجلسة وثيق صلة بموضوع مبدأ سريان ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، لذا أرجأنا الكلام فيه تفصيلاً إلى الباب المقبل . لأنه على صحة الإعلان يتوقف الأمران معاً : صحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من جانب ومبدأ سريان ميعاد الطعن فيه من جانب آخر .

تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري :

يلزم بطبيعة الحال ألا يكون غياب المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . فإذا غاب لسبب قهري لا يدل له فيه فلا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وجاز استثنائه لهذا السبب إذا صدر من محكمة جزئية ، كما جاز الطعن فيه بالنقض إذا صدر من محكمة استئنافية . ولذا ينبغي على المحكمة إذا رفضت طلب التأجيل وحكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن أن تبين سبب الطلب وأسباب الرفض على ما سيلي فيما بعد .

وإنما الأمر الذي ينبغي أن نعالجه أولاً هو أن نحدد متى يمكن القول بأن المعارض لم يحضر الجلسة فيقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن ، ومتى يمكن القول بأنه قد حضرها فينبغي الفصل في موضوعها ؟

حضور المعارض وغيابه :

تطور قضاء النقض في شأن التعريف بمدلول حضور المعارض وغيابه . فذهب — بادية

(١) راجع الرحوم الأستاذ العراقي في المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية الطبعة الثانية ج ٢ فقرة ٢٢١ ص ١٠٧ ، وهو يستند بدوره إلى رأى للشارحين ج ٥ فقرة ١٦٦٩ - ولبواتقان (م ١٨٨ فقرة ٢٨ ، ٢٩) .

ذى بدء - إلى أنه يصح الحكم باعتبار المعارضة في الحكم الغيابي كأن لم تكن إذا غاب المعارض في أية جلسة كانت ولو ثبت حضوره في أول جلسة « لأن الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات (المقابلة للمادة ٤٠١/٢ إجراءات) رتبت هذا الحكم على عدم حضور المعارض إطلاقاً بدون تقييد بالجلسة الأولى أو بما بعدها . أما موطن عدم إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما إذا حضر المعارض في بعض الجلسات وتخلف عن الحضور من بعد فهو أن تكون المرافعة قد حصلت في الجلسة الأولى أو فيما بعدها من الجلسات التي يكون حضر فيها المعارض وقدم ما لديه من الدفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب ما . ففي هذه الصورة - ما دام أن الحكم الذي يصدر في الدعوى يكون حضورياً لاستيفاء التهم دفاعه من قبل - لا يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكلما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة من شأنه أن يكون غيبياً فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متعين » (١) .

وبعبارة أخرى أن محكمة النقض بقضائها هذا طبقت على حضور المعارض وغيابه الضابط العام للحضور والغياب في الدعاوى الجنائية ، ألا وهو ضابط إتاحة الفرصة للمتهم في أن يمدى دفاعه . فإنه من المعروف أنه إذا تغيب الخصم أمام المحكمة الجنائية عن جميع الجلسات ثم حضر جلسة المرافعة إذا جرت في جلسات متعددة ، وأتيحت له الفرصة الكافية للاطلاع على ماتم في غيابه من إجراءات وإبداء دفاعه كان الحكم حضورياً بالنسبة له .

إلا أنها ما لبثت أن اتجهت وجهة أخرى في هذا الشأن مقرررة « أن المعارض الذي حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وأتمه ، أو استفتح ولم يتمه ، أو لم يستفتح مطلقاً يكون على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه على حالها التي هي بها . . . وأن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة ، إذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء ، والأحكام الجزائية لا تختمل التوسع في تفسير مداها . وإذن فالمعارض الذي يتخلف عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذي يحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ، إلا إذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره تلك الجلسة . ومحل نظر هذا العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، أو عند الطعن فيه بطريق النقض » (٢) .

- ثم قررت بعد ذلك أنه متى حضر المعارض أول جلسة لنظر معارضته فإنه يكون على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى بعد ذلك ولو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية وكان لم يمد أى دفاع في الجلسة التي حضرها (٣) .

- ثم أكدت هذا البدء من جديد فذهبت إلى أنه « لا يجوز قانوناً الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته . أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب

(١) نقض ١٩٢٩/١/٣ بمجموعة القواعد ج ١ رقم ١٠٧ ص ١٢٤ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ بمجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٨ ص ٤٥٤ .

(٣) نقض ١٩٤٣/٣/٨ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٣٢ ص ١٩٣ .

في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضة كأن لم تكن ، بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع^(١) واستقرت على هذا المبدأ حتى الآن .

وهذا القضاء يعد في الواقع تطبيقاً لقاعدة عامة تسير عليها ، وقد عبرت عنها في حكم حديث قائلة: « إنه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه ، أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة ، وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ، ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصوراً على النطق بالحكم^(٢) » .

مضور وكيل عن المعارض :

وقد يحضر محام عن المعارض في جلسة المعارضة . والقاعدة أمام المحاكم الجنائية هي أنه يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازياً لا وجوبياً . أما في الجنح الأخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينوب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه . وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً (م ٢٣٧ إجراءات) .

إنما يلاحظ أنه إذا قضى غايياً بتغريم المتهم وعارض في الحكم فإنه يجوز حضور محام عنه في المعارضة بتوكيل ، ولو كانت الواقعة جنحة مما يجوز فيها الحبس من مبدأ الأمر ، لأنه لا يجوز في المعارضة إلغاء الحكم بالغرامة وإبدالها بالحبس . وكذلك الحال في الاستئناف إذا كان المتهم مستأنفاً وحده الحكم الصادر بالغرامة دون النيابة ، لأنه لا يجوز هنا أيضاً إلغاء الحكم بالغرامة وإبدالها بالحبس . فكأنه إذا كانت الدعوى الجنائية مما يجوز فيها التوكيل ، فإن حضور المحامي وغياب الأصل يحول دون إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . أما إذا لم يجز التوكيل — وهو الأصل أمام المحاكم الجنائية فيما خلا الأحوال الاستثنائية السابق بيانها — فإن حضور المحامي وحده لا يكفي ولا يحول دون إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

أما إذا حضر المحامي وطلب التأجيل لمجرد الاطلاع والاستعداد ، أو لتقديم مستندات ، أو نحو ذلك مما لا يحول دون إمكان حضور المعارض شخصياً ، فإن للمحكمة أن تقضى مع ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

ولذا قضى بأنه إذا كان المعارض متهماً بجنحة تستوجب الحبس ولم يحضر فحكمت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن كان حكمها صحيحاً ، ولو حضر المحامي عنه وطلب منها التأجيل فرفضت طلبه ، لأن حضور المحامي في مثل هذه الدعوى لا يغني عن حضور المتهم ، وعدم التأجيل هو من سلطة المحكمة^(٣) .

(١) تقضى ١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٧ ص ٢٠ ، وراجع تقضى ١٠/٣/١٩٤٧ مجموعة حاصم كتاب ٢ رقم ٣٤ ص ٦٤ ، ومجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٢٣ ص ٣٠٩ .

(٢) تقضى ١٩٥٨/٦/٢٣ طعن رقم ٩١٧ سنة ٢٨ ق غير منشور .

(٣) تقضى ١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٥ ص ٤٤٦ .

بل قضى بأن حضور محام في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة عن المعارض المحكوم عليه بالحبس في جنحة مستوحية لهذه العقوبة لا يقوم مقام حضور المعارض شخصياً . فإذا غاب المعارض عن الجلسة الأولى وحضر عنه محام طلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت القضية الجلسة أخرى أعلن لها المعارض فلم يحضر أيضاً ، فان المحكمة لا تستطيع في هذه الجلسة أن تقضى في موضوع المعارضة ، وإنما لها أن تقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن (١) .

وإذا فرض جدلاً أنه كان لا يجوز في المعارضة حضور المدافع بتوكيل عن المعارض ، ولم تلتفت المحكمة إلى ذلك فسمحت للمدافع بالكلام في الموضوع — رغم أن الحبس كان عقوبة مقررة للجريمة — فما العمل ؟ ... قضى في فرنسا بأنه إذا حصل ذلك في المحاكمة الأولى — لا في المعارضة — كان الحكم حضورياً لا غنياً رغم الحظر المقرر في القانون (٢) . وقياساً على هذا الرأي ينبغي القول بأنه في المعارضة يتعذر الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، بل ينبغي الحكم في موضوعها . أما في مصر فلم تصدر أحكام بعد في هذا المعنى لا في المحاكمة الغيابية ، ولا في المعارضة . وإن كنا نميل إلى القول — على العكس من ذلك — بأن مثل هذا الحكم يعتبر غيبياً إذا صدر في المحاكمة الأولى ، وأن حضور المدافع دون الأصيل — إذا كان لا يجوز التوكيل في المعارضة — لا يحول دون إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولو ترفع الوكيل في موضوع الدعوى نتيجة خطأ في الإجراءات إذ الإجراء الباطل في القانون لا يصح أن يربأ أثراً صحيحاً مهما كان نوعه .

عدم التمسك بالحكم إلا في نهاية الجلسة :

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن حكم غيبي فلا يصح التمسك به إلا بعد انتهاء الجلسة التي صدر فيها تطبيقاً للمادة ٣٤٢ إجراءات ، فإذا حضر المعارض قبل انتهاء الجلسة المحددة لنظر المعارضة ، والتي حكم فيها باعتبارها كأن لم تكن ، وجبت إعادة نظر المعارضة في حضوره فإذا ثبت حضور المعارض قبل نهاية الجلسة ورفضت المحكمة إعادة نظر الدعوى في حضوره كان ذلك منها خطأ في الإجراءات يلحق بحكمها البطلان . وهو لا تجوز المعارضة فيه تطبيقاً لقاعدة أن المعارضة لا تقبل سوى مرة واحدة فحسب .

قصور الحكم في تسييبه :

يخضع الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن للنظرية العلمية في تسييب الأحكام الجنائية سواء في ديباجته أم في منطوقه ، فإذا وقع فيه خطأ جوهري أدى ذلك إلى بطلانه ، وصح ذلك وحده سبباً للطعن فيه .

(١) تقض ١٩٣٠/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٩٣ من ٥٥٣ و ١٩٤٥/٤/٣٠ قواعد النقض ج ٢ رقم ٣٧ من ١٠٣٠ .

(٢) من ذلك مثلاً تقض فرنسي في ١٩٢٨/٣/٨ المجلة الجنائية رقم ٧٥ و ١١/٦/١٩٣٧ سيري ١٩٣٨ — ١ — ٣٥٣ .

وهو في تسببيه لا يثير صعوبة تذكر ، إذا لم يدفع بغياب المعارض لعذر قهري ، إذ يكفي حينئذ في تسببيه أن يقال فيه إن المتهم المعارض غاب عن الجلسة رغم إعلانه قانوناً بها^(١) .

وقد قضى في هذا الشأن بأنه إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن والحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً كلاهما خال من بيان أن المتهم أعلن بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته وقضى فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فإن محاسبته على أن ميعاد استئنافه بدأ من يوم صدوره لا يكون لها سبب في البيانات الواردة بالحكم ، ويكون هذا الحكم متعيناً نقضه لقصوره^(٢) .

هذا إذا لم يحضر المعارض ، أما إذا حضر وكيله ودفع بقيام عذر قهري منعه من الحضور وجب على المحكمة إذا رفضت التأجيل وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أن تبين في حكمها هذا الطلب والأسباب التي بني عليها ، والأسباب التي بنت عليها رفض طلب التأجيل وإلا كان حكمها معيياً عيياً جوهرياً يستوجب نقضه^(٣) .

ومناطق العيب الجوهري في هذه الحالة هو القصور في التسبيب . ولذا نقرأ لمحكمتنا العليا في هذا الصدد أنه : « إذا كان المحامي عن المتهم قد قدم شهادة مرضية عن مرض المتهم ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، ولم تذكر شيئاً عن حالة المرض المدعى به ، ولا عن الشهادة فإن حكمها يكون قاصراً^(٤) » .

وقصور التسبيب متوافر حتى إذا أغفل الحكم الرد على أحد الأعذار القهرية فحسب ، أو أغفل مناقشة الدليل المثبت له إذا كان صاحب الشأن قد قدم أكثر من عذر قهري واحد . ولذا قضى بأنه إذا كان الثابت بمحضر الجلسة الاستئنافية أن محامياً حضر عن المحكوم عليه بجلسة المعارضة ، وقال إنه لم يستطع الحضور بسبب مرضه ، وبسبب حالة الوباء وقدم الشهادة بالمرض ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس عدم صحة اعتذار الطاعن من عدم الحضور ، وتحدثت عن حالة وباء الكوليرا ، ولم تذكر شيئاً عن حالة المرض المدعى وعن الشهادة المقدمة ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها^(٥) .

وإذا رفضت المحكمة لغير أسباب سائغة وكافية تحقيق العذر المدفوع به ، أو رفضت تمكين صاحب الشأن من إثباته ، صح أن يوصف هذا منها بأنه إخلال بحق الدفاع ، وهو بطلان في الإجراءات مؤثر في صحة الحكم أيضاً .

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٢٩/١/٣ بمجموعة القواعد ج ١ رقم ١٠٧ ص ١٢٤ .

(٢) نقض ١٩٤٢/١١/٢ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ٨ ص ٦ .

(٣) راجع مثلاً نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٥ ص ٣٤ .

(٤) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض. س ٢ رقم ٦٩ ص ١٧٥ .

(٥) نقض ١٩٤٨/١/١٢ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٠٢ ص ٤٦٠ .

والأعذار القهرية تختلف من دعوى الى أخرى . وقد يكون العذر القهرى مسلماً بقبوله في العرف والعادة وان لم يبلغ درجة المنع المطلق ، كالمرض الذي لا يقعد الانسان وانما تخشى عاقبة الإهمال فيه ، وكتشيع جنازة الأهل والأقربين ، أو كتلبية طلب للقضاء في جهة أخرى ، أو ما أشبه ذلك (١) .

وأكثر الأعذار القهرية شيوعاً هي المرض الذي تخشى عاقبة الإهمال فيه . ولا يشترط فيه أن يكون المعارض عاجزاً عن الحركة أو قعيد الفراش ، بل يكفي المرض الذي يستوجب من المريض أن يلزم داره لا يغادرها ، خشية اشتداد وطأته عليه ، ويثبت عادة بشهادة طبية . والمحكمة غير مطالبة بالأخذ بما ورد فيها تطبيقاً لقاعدة أن لها دون غيرها تقدير المانع القهرى على وجه عام ، اللهم إلا إذا كانت العلة التي تبديها لرفض العذر يستحيل التسليم بها عقلاً (٢) . ولذا فهي مطالبة ببحت الشهادة الطبية ، وتقدير قيمتها كدليل على مرض المحكوم عليه وجسامة مرضه وتاريخه ، ثم تتعرض لتعذره أولاً تعذره حسبما يظهر لها ، فإذا أغفلت الرد كان حكمها قاصر البيان معيماً (٣) . أما إذا ردت على الشهادة الطبية بما يفيد أنها لا تطمئن إليها لأسباب سائغة مقبولة — فإنه لا معقب عليها (٤) ، لأن ذلك يدخل في مطلق تقديرها لدليل من الأدلة .

وبعبارة أخرى أننا متى قلنا إن محكمتنا العليا تراقب في رد حكم الموضوع على الدفع بالعذر القهرى أن يكون بأسباب سائغة ، فإن مقتضى هذا القول إنها تراقب فيها أن تكون مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي خلص إليها سواء فيما يتعلق بتعرضه للعذر في ذاته ، أم للدليل المثبت له . أى أنها تراقب هنا سلامة الاستنتاج كما هو الشأن في عناصر موضوع الدعوى على وجه عام (٥) .

* * *

وإذا لم يكن في محضر الجلسة ما يشير إلى حضور محام عن المتهم أو أية شهادة بمرض المتهم قد قدمت ، ولم يكن بملف الدعوى إلا شهادة مرضية خالية من أية إشارة دالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لكتاب الجلسة فإنه لا يكون ثمة دليل على ما يزعمه هذا المتهم في طعنه على الحكم الصادر باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة ، أو أنها اطلعت عليها ، وما رتبته على ذلك من قصور الحكم عن الرد على قيام هذا العذر القهرى ، ويكون من المتعين رفض هذا الطعن (٦) .

أما إذا كان هذا الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية ، فطعن فيه المتهم بالنقض وكان مبنى الطعن

(١) نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ الآنف الإشارة إليه .

(٢) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ رقم ٢١٩ س ٥٩٢ .

(٣) نقض ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٢ س ٣ .

(٤) نقض ١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٢٣ س ٦٦٦ .

(٥) ورعاية النقض على موضوع الدعوى الجنائية يخضع لنظرية واحدة وإن تعددت تطبيقاتها ؛ راجع فيها مؤلفنا ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصرى س ٢٠٠ — ٢٨٧ .

(٦) نقض ١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤١ س ٧٤١ ونفس المجموعة رقم ٢٤٢ س ٧٤٤ .

هو أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور إلا لسبب قهرى هو المرض ، وكان قد قدم لأول مرة مع أسباب الطعن بالنقض شهادة لإثبات هذا المرض ، فان لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تقدر الشهادة فتأخذ بها أو تطرحها (١) .

* * *

ملاحظة :

يخلص مما تقدم أن الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن سواء بالاستئناف أم بالنقض يجوز كلما وقع فيه بطلان ، أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه ، ويكون ذلك في مثل الأحوال الآتية :
(أ) إذا تبين أن المعارض لم يكن قد أعلن بالجلسة أصلاً ، أو أعلن إعلاناً غير صحيح . فصحة الإعلان تتوقف عليها صحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(ب) إذا تبين أن المعارض رغم إعلانته لم يتمكن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لعذر قهرى لديه . والدفع بالعذر القهرى يكون بحسب الأصل أمام محكمة الموضوع . ولكن يجوز الدفع به وإثباته في النقض إذا تعذر إبدائه في الاستئناف .

(ح) إذا تبين أن المعارض حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، ولو تخلف عن حضور باقى الجلسات ، وقضى رغم ذلك باعتبار معارضته كأن لم تكن ، إذ بحسب قضاء النقض الأخير لا يمكن عندئذ الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ، بل يجب الفصل في موضوع الدعوى بالقبول أو بالرفض ، متى كانت جائزة ومقبولة شكلاً .

(د) إذا تبين أن ثمة وكيل عن المعارض قد حضر في الأحوال التى يجوز فيها التوكيل أمام المحاكم الجنائية ، وقضى رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(هـ) إذا حضر المعارض قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، فرفضت المحكمة إعادة نظر المعارضة في حضوره ، إذ التمسك بالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يكون إلا بعد انتهاء الجلسة التى صدر فيها .

(و) إذا وقع قصور في تسبيب هذا الحكم . ويتحقق ذلك على أوجه خاص عند الدفع بتوافر عذر قهرى منع المعارض من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته إذا لم يرد الحكم على هذا الدفع وعلى الدليل المثبت له ، أو رد على أيهما بأسباب غير كافية أو غير سائغة .

* * *

ضوابط الدفع بالبطلان :

هذه كلها من صور البطلان في الحكم ، أو في الإجراءات المؤثرة في الحكم . فتصلح بالتالى سبباً للاستئناف من المحكوم عليه . كما تصلح سبباً للطعن بالنقض بعد استنفاد طريق الاستئناف إذا كان الحكم صادراً من محكمة أول درجة . وينبغى عندئذ إثارة الدفع بالبطلان أمام المحكمة الاستئنافية ،

(١) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ بمجموعة التواعد ج ٦ رقم ٢٢٦ ص ٣٠١ .

وكذلك إثبات أسبابه . فأسباب الدفع موضوعية والتحقيق الذى يجرى لإثباتها هو من اختصاص المحكمة الاستئنافية ، ورسالة محكمة النقض هى أن تراقب فحسب هذه الأخيرة فى ردها على الدفع بالبطلان ، وعلى توافر أسانيد ، بأن يكون الرد بأسباب صحيحة سائغة ، مستمدة من ظروف الدفع وما تكشف عنه تحقيق أسبابه .

أما إذا كان الحكم صادراً لأول مرة من المحكمة الاستئنافية جازت إثارة الدفع بالبطلان فى النقض متى كان من المتعذر التمسك بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم . وعندئذ تكون محكمة النقض هى المختصة بتحقيق أسبابه ، متى كان هذا التحقيق لازماً للفصل فى الطعن على ألا يمس التحقيق الوقائع التى أثبتتها المحكمة المطعون فيه إن كان قد ثبت فيه ثمة شئ له صلة بالدفع . ومن ذلك أن يدفع الطاعن بأنه لم يكن قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية ، أو أعلن إعلاناً لا يصح أن يبنى عليه الحكم فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، كإعلانه بجهة النيابة أو الإدارة . أو بأن ثمة عذر قهرى منعه من الحضور فى المعارضة فى الحكم الاستئنافية ، فتفصل المحكمة العليا عندئذ فقط فى مثل واقعة عدم الاعلان ، أو توافر العذر القهرى . فإذا استبان لها صحة الدفع نقضت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإلا فلا ، ولنا عودة تفصيلية إلى ذلك فيما بعد .

وقلنا إن مبنى الطعن بالنقض يكون عندئذ هو البطلان فى الحكم ، أو فى الاجراءات المؤثرة فى الحكم ، بحسب الأحوال ، وليس هو الخطأ فى تطبيق القانون لأن هذا الوجه الأخير من أوجه الطعن بالنقض ينصرف إلى الخطأ فى القانون الموضوعى فحسب (قانون العقوبات) لا إلى الخطأ فى الاجراءات الجنائية ، وما يتصل بها من صور البطلان المختلفة فى قواعد المحاكمة والحكم .

الباب الثانى

مبدأ سريان ميعاد الطعن فى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

الأصل هو أن ميعاد الطعن فى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يسرى من يوم صدوره ، وقد جاءت المادة ٤٠٦/١ صريحة فى هذا المعنى ، فلا يسرى من يوم إعلانه ، لأنه لا يعلن إلى المحكوم عليه ، رغم أنه حكم غيابى ، اكتفاء بإعلانه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته . فإذا تبين أن المعارض لم يكن قد أعلن إعلاناً صحيحاً ، أو لم يعلن أصلاً ، أو أعلن إعلاناً صحيحاً ولكن منعه عذر قهرى من حضور الجلسة المحددة لمعارضته فبقى فيها باعتبارها كأن لم تكن ، فيئذ فقط يسرى ميعاد معارضته من تاريخ إعلانه بالحكم لا من تاريخ صدوره . وعلى هذا يتعين علينا أن نتناول فى فصل أول القاعدة الأصلية وهى احتساب ميعاد الطعن من يوم صدور الحكم ، وفى فصل ثان الخروج عنها إلى احتساب الميعاد من يوم إعلانه ، وأحوال ذلك .

الفصل الأول

إحتساب الميعاد من يوم صدور الحكم بحسب الأصل

جاء نص المادة ٤٠٦/١ إجراءات صريحاً فى أنه « يحصل الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو من تاريخ

انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن» . كما جاء نص المادة ١/٤٢٤ في شأن الطعن بالنقض صريحاً أيضاً في أنه « يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم الحضورى أو ... من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن » . ثم قررت المادة ٣٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض أنه « يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى .. أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة » .

وقد كان قانون تحقيق الجنايات في هذا الشأن غامضاً فلم تكن المادة ١٥٤ منه تتضمن أية إشارة إلى ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن بل كان نصها عاماً مجعلاً مقتضاه أنه « يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم الكتاب في ظرف العشرة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم الصادر في غيبة المعارض أو الحكم الحضورى ، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للمعارضة في الحكم الغيابى ... » . كما كان نص المادة ١٧٧/٣ مقتضاه أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم « إلا في حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء فيما يتعلق بالتهمة إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة ... » .

كما كان قانون تحقيق الجنايات ينص في خصوص الطعن بالنقض في مادة ٢٣١ منه على أن « يحصل الطعن المذكور بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه ... » .

وفي ضوء هذه النصوص كان قضاء النقض قد استقر بغير تردد على أن ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم النطق بالحكم . وفي تحليل هذا المبدأ تقرأ لمحكمتنا العليا ما يلى :

— « إن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن لا يمكن أن يكون محلاً لمعارضة أخرى ، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات يمكن القول بلا حرج بأن ميعاد استئنافه يجب أن يبتدىء بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه . وهذا هو المتعين الأخذ به (١) » .

— وأن القول بأن هناك قاعدة تقضى باعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه ، لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا النص استقلالاً . وإنما القانون ، اذ نص على أن ميعاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم الغيابي (م ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات) فقد استفيد أن الحكم الغيابي واجب اعلانه ليبدأ ميعاد المعارضة ، فيه وواضح أن الأمر منحصر في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة والجائزة المعارضة فيه . أما الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة فلا يوجد في القانون أية قاعدة تقضي باعلانها لتبدأ مواعيد التقاضى الجديد بشأنها (٢) » .

— وأن المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيباً فلا يبتدىء فيما يتعلق بالتمه إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . فإذا كان الحكم الغيابي صادراً في معارضة فهو لعدم جواز المعارضة فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، ولا ضرورة إذن لإعلانه (١) .

واضطرد قضاؤها في هذا المعنى لا يحد عنه (٢) . وقد جاء قانون الإجراءات الجديد فأقر هذا الرأي بنصوص صريحة في شأن الاستئناف والنقض معاً ، على ما أسلفناه آنفاً ، فأصبح من المسلم به في قانوننا الإجرائي أن الأصل هو أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من يوم صدوره ، متى كان المحكوم عليه قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر معارضته إعلاناً صحيحاً .

وسريان ميعاد الطعن من يوم صدور الحكم في المعارضة قاعدة عامة تسرى على كل حكم صادر فيها (٣) . سواء باعتبارها كأن لم تكن أم في موضوعها أم بعدم جوازها أم بعدم قبولها شكلاً . ففي جميع هذه الأحوال لا محل لإعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر متى ثبت أنه كان معلناً للجلسة التي حددت لنظر معارضته إعلاناً صحيحاً ، وفي الميعاد القانوني ، فلا خروج عن هذا الأصل إلا عند انتفاء الاعلان الصحيح أو عند توافر عذر قهري منع المعارض من الحضور على ما سيلي بيانه تفصيلاً في العدد القادم .

(يتبع)

بيان الإشارات

أحكام النقض : مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي يصدرها دورياً المكتب الفني بها .

قواعد النقض : مجموعة القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في خمسة وعشرين عاماً (١٩٣١ — ١٩٥٥) التي أصدرها المكتب الفني بها (في جزأين)

مجموعة القواعد : مجموعة القواعد القانونية التي أصدرها الأستاذ محمود أحمد عمر (في سبعة أجزاء) .

(١) نقض ١٩٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٩٤ ص ٧٩ .

(٢) منه نقض ١٩٣٣/٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٩٠ ص ١٣٤ و ١٩٣٧/١٢/١٣ ج ٤ رقم ١٢٥ ص ١١٧ و ١٩٣٨/١٠/٣١ ج ٤ رقم ٢٦١ ص ٣١٦ و ١٩٤٠/١/٢٩ ج ٥ رقم ٥٣ ص ٨٠ و ١٩٤٢/١١/٢ ج ٦ رقم ٨ ص ٦ و ١٩٤٤/٦/١٢ ج ٦ رقم ٣٦٣ ص ٥٠١ و ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض ص ٣ رقم ٣١٣ ص ٨٣٥ .

(٣) راجع مثلاً نقض ١٩٣٢/١١/٧٨ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٨ ص ٢٠٤ و ١٩٣٣/٢/٢٠ رقم ١٠ ص ٢٠٥ و ١٩٣٧/٦/١٤ رقم ١١ ص ٢٠٥ و ١٩٣٧/١٢/١٣ رقم ١٢ ص ٢٠٥ و ١٩٣٨/١٠/٣١ رقم ١٣ ص ٢٠٥ و ١٩٤٠/١/٢٩ رقم ١٤ ص ٢٠٥ و ١٩٤٣/١١/٢٢ رقم ١٥ ص ٢٠٥ و ١٩٤٤/٦/٥ رقم ١٦ و ١٩٥١/٥/٢٨ رقم ١٨ ص ٢٠٦ .

وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة

والغاؤها

للمستأذ فنى عبد الصبور

القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ٢ -

المبحث الثالث : تكييف أعمال النيابة العامة

٢٢ - قدمنا فى المقال الأول من هذا البحث^(١) أن النيابة العامة شعبة من السلطة التنفيذية وإن كان القانون قد خولها اختصاصاً قضائياً محدداً وأنها لذلك تصدر تارة قرارات إدارية وتارة أخرى قرارات قضائية لجمعها بين اختصاصات إدارية وأخرى قضائية ورأينا قبل أن نبسط القول فى تكييف أعمال النيابة العامة أن نبرز معيار التفرقة بين الأعمال أو القرارات الإدارية والأعمال أو القرارات القضائية وخلصنا إلى رأى الذى نأخذ به وهو يتلور فى أن طبيعة العمل القانونى من كونه عملاً قضائياً أو عملاً إدارياً ترجع إلى طبيعة المحل الذى صدر فيه العمل القانونى أو انصب عليه فإن كان خصومة بين طرفين متنازعين كان هذا العمل من الوظائف القضائية وبالتالي عد عملاً قضائياً ولو كان من أصدره ليس من رجال القضاء أو رجال السلطة القضائية . وعلى العكس إذا كان الأمر قد انصب على مجرد قصد إحداث أثر قانونى ابتغاء مصلحة عامة وفى حدود القانون دون أن يكون هناك ثمة خصومة كان العمل إدارياً لا يمت للوظيفة القضائية بسبب ولو كانت الهيئة التى أصدرته يدخل فى تشكيلها عناصر قضائية كأن يشترك فيها أحد رجال القضاء .

٢٣ - وبتطبيق المعيار المتقدم فى التفرقة بين العمل الإدارى والعمل القضائى على الأعمال التى تبشرها النيابة العامة كانت أعمالها المتعلقة بالتحقيق القضائى^(٢) ورفع الدعوى الجنائية والتقرير فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، كلها أعمال قضائية وكانت ما تصدره فيها من قرارات لها الصفة القضائية وتحوز قوة الشئ المحكوم به ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحاكم وفقاً للقانون ولهذا كان من المقرر أنه ليس للنيابة العامة إذا رفعت الدعوى الجنائية أن تسحب قرارها بذلك وإذا طعنت فى الحكم الجنائى بالاستئناف فليس لها أن تتنازل عنه لأن قراراتها فى ذلك قرارات قضائية ، وكذلك

(١) نشر بمجلة المحاماة ص ٣٩ ع ٣ ص ٣٣٠ .

(٢) بحث الأستاذ عادل يونس بمجلة مجلس الدولة ص ٦٥٤ من ١٢١ وقرار النيابة بالإفراج عن متهم محبوس احتياطياً أو بالإذن له فى مباشرة عمل قرار قضائى (قضاء إدارى ٢٧/٤/١٩٤٨ محاماة ص ٣٠ من ٦٤٧) .

ليس للنيابة العامة أن تعدل عن قرارها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد التحقيق الذي أجرته (فما عدا حق النائب العام في إلغائه م ٢١١ إجراءات) لأنه قرار قضائي^(١).

وقد قضى بأن قرار النيابة العامة بمباشرة دعوى عسكرية أمام المحاكم العسكرية يعد من القرارات القضائية كتلك التي تتخذها النيابة في الدعاوى العادية بصفتها أمينة على الدعوى العمومية ومن ثم فتخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري ولا عبء في ذلك بالقانون الذي تطبقه النيابة في إجراءاتها. فحفظها لقضية عسكرية مع مصادرة المضبوطات إداريا وقفا للقانون قرار قضائي إذ أصدرته النيابة وهي بصدد مباشرة ولاية قضائية أسندتها إليها المشرع بنص خاص^(٢).

٢٤ — أما أعمال النيابة العامة الأخرى غير المتعلقة بوظيفتها القضائية في التحقيق والاثم ورفع الدعوى الجنائية وما تعلق بذلك فهي أعمال إدارية يجوز لها العدول عنها أو تعديلها ولا تحوز حجية الشيء المقضي ولذلك كان أمر النيابة بحفظ الأوراق بناء على محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها رجال الضبط أمراً إدارياً لا يحوز حجية ولا يمنع النيابة من العدول عنه والعودة إلى رفع الدعوى والتحقيق ولو لم تظهر أدلة جديدة وذلك بالنظر إلى طبيعته الإدارية^(٣).

الفقه والقضاء :

٢٥ — وقد سار الفقه على التفرقة بين أعمال النيابة القضائية المتعلقة بالاثم والتحقيق ورفع الدعوى الجنائية وما اتصل بذلك من قبض وتفتيش ومصادرة وجبس احتياطي والقرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد التحقيق وبين أعمالها الأخرى الإدارية ورتبوا على ذلك عدم مسئولية الدولة عن أعمال النيابة العامة القضائية لتعلقها بحجية الشيء المقضي به ومسئولية الدولة عن أعمال النيابة الإدارية شأن رجال النيابة في ذلك شأن باقي الموظفين. وكذلك كان القضاء المختلط يفرق بين النوعين السابقين من أعمال النيابة العامة فاعتبر من أعمالها الإدارية التفتيش على السجون وإقامة الدعوى التأديبية وما تتخذ من قرارات بصدد التركات التي لا وارث لها أو بصدد نزع الملكية وما إلى ذلك بينما اعتبر النيابة العامة في تنفيذها للأحكام الجنائية والمدنية قاعة بعمل قضائي.

أما القضاء الأهلي فلم يعن بداءة بالتفرقة بين أعمال النيابة القضائية وأعمالها الإدارية حتى قضت محكمة الاستئناف الأهلية في ١٠/١٢/١٩٣٢^(٤) بأن « أعمال رجال البوليس المتشعبة ليس لها صفة ولاية القضاء بل أن وظيفتهم إدارية خصوصاً عند قيامهم بواجب منع ارتكاب الجرائم ». ثم قضت محكمة الاستئناف بالإسكندرية بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٦^(٥) بوجوب التفرقة بين الإجراءات القضائية التي

(١) الإجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى ص ٥٢ .

(٢) قضاء إداري ١٥/٢/١٩٥٥ محاماة ص ٣٦ ص ٧٣٧ .

(٣) نقض ١٥/٣/١٩٥٦ مجموعة رسمية ص ٥٦ رقم ٥٥ ونقض ١٩٥١/٢/٦ مجموعة الكتب القوي.

ص ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) استئناف مصر الأهلية ١٠/١٢/١٩٣٢ مجموعة رسمية ٥/٣٦ ص ٢٧٦ .

(٥) استئناف الإسكندرية الأهلية ١٩/١١/١٩٤٦ محاماة ص ٢٩ ص ٥٨ ع ٢٠١ .

تتخذ النيابة طبقاً لولايتها القضائية وبين الاجراء الادارى الذى تصدره أثناء عملها الادارى . وذهبت الى أن اجراءات التحقيق وما يتخذ فيها من قرارات «أعمال قضائية» بينما أن اجراءات تنفيذ الأحكام القضائية اجراءات ادارية .

٢٦ — على أن التفرقة بين الأعمال القضائية والإدارية للنيابة لا يخلو فى بعض الأحوال من صعوبة . فإن كان الأصل فى التفرقة أن يكون العمل أو القرار متعلقاً بوظيفة النيابة القضائية فيما يتعلق بالتحقيق والاثهام ورفع الدعوى الجنائية ، فمنع النيابة المتهم من السفر لا يعد قرار قضائياً إلا اذا كان بصدد تحقيق أو فى حالة منعه من السفر ولو كان مفرجاً عنه طبقاً للمادة ١٤٩ اجراءات جنائية^(١) ومنع النيابة نشر ما يدور بتحقيق معين طبقاً للمادة ١٩٣ عقوبات قرار قضائى إلا أنه فى بعض الحالات لا تبدو التفرقة بهذه السهولة كما فى الحالات الآتية : (١) تنفيذ الأحكام بواسطة النيابة (٢) تصرف النيابة فى الأشياء المضبوطة (٣) أمر النيابة بإغلاق محل للدعارة (٤) أمر النيابة بالعقوبة (الأمر الجنائى) (٥) أمر النيابة لرجال الضبط بمنع تعرض شخص لحيازة شخص آخر .
ولنعالج هذه الأحوال لأهميتها كل على حدة فيما يلى :

(١) تنفيذ الأحكام :

٢٧ — كان قيام النيابة بتنفيذ الأحكام القضائية محل خلاف من حيث طبيعته ، هل هو عمل قضائى أم عمل إدارى . فذهب القضاء المختلط إلى أنه من الأعمال القضائية سواء أكان التنفيذ واقعاً على الأحكام الجنائية أم الأحكام المدنية بينما ذهب القضاء الأهلى إلى أنه من الأعمال الادارية التى تقوم بها النيابة العامة^(٢) وقد كانت المحاكم الادارية فى فرنسا تعتبر أن الأصل فى تنفيذ الأحكام الجنائية أنه من الأعمال القضائية وأن رفض تنفيذ الأحكام عمل من الأعمال الادارية . وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن أمر النائب العام بالسير فى اجراءات تنفيذ حكم الإعدام طبقاً للمادة ٤٤١/٥ اجراءات مخول له وحده فلا يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام التى ينبغى إذا ما رفع طعن منه اليها أن تأمر بعدم جواز الطعن بدلا من الحكم بعدم الاختصاص^(٣) .

ويبدو من هذا القضاء أن محكمة النقض قد اعتبرت أمر النائب العام بتنفيذ حكم الإعدام قراراً قضائياً كان يصح الطعن فيه أمام غرفة الاتهام لو لم يكن المشرع قد جعله قراراً نهائياً لا معقب عليه بدلالة قضائها بعدم قبول الطعن لا بعدم الاختصاص .

٢٨ — ونحن نأخذ بالرأى الذى يذهب إلى أن الأصل فى تنفيذ الأحكام الجنائية أنه من الأعمال القضائية وعلى ذلك فلا تختص به المحاكم الإدارية ما لم يكن المشرع قد أعطى الاختصاص فى الطعن فيها

(١) نقض ١٩٥٤/١/٥ مجموعة المكتب الفنى س ٥ ص ٢١١ .

(٢) استئناف اسكندرية ١٩٤٦/١١/١٩ السابق الإشارة إليه .

(٣) نقض جنائى ١٩٥٣/١/١٣ مجموعة المكتب الفنى س ٤ ص ٣٩٦ .

إلى القضاء الإدارى استثناء كما فى حالة قرارات لجنة الرأى عن الجرائم التى أسند الفصل فيها إلى تلك اللجنة كما قدمنا^(١). وينبنى على كون تنفيذ الأحكام الجنائية عملاً قضائياً أن الإشكالات التى ترفع بشأنه إنما يختص بها القضاء الجنائى. فقد نصت للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل إشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم ومع ذلك إذا كان النزاع خاصاً بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية ولا يختص القضاء المدنى بنظر إشكالات التنفيذ فى الأحكام الجنائية ولو كانت من الغير إلا فى حالة تنفيذ الأحكام المالية بشأن الأموال المطلوب التنفيذ متى كان التنفيذ الحاصل على مقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات أى بطريق الحجز أو بالطرق الادارية لتحصيل الأموال الأميرية (م ٥٢٧ إجراءات^(٢)) أما تنفيذ الأحكام المدنية فلا مرأى فى أنه من الأعمال القضائية التى يختص القضاء المدنى المستعجل بنظر الإشكالات فيها وفقاً للقانون.

٢٩ — واختصاص النيابة بتنفيذ الأحكام الجنائية مخول لها قانوناً بالمادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب « على النيابة العامة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة فى الدعوى الجنائية ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة » ويكون تنفيذها تلك الأحكام بالطريق الجنائى أى بتنفيذ العقوبة على المحكوم عليه مباشرة أو بطريق الإكراه البدنى وأما تنفيذها الأحكام المالية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية (م ٥٠٦ مرافعات) فيعد تنفيذاً بالطريق المدنى ويخضع لما يخضع إليه تنفيذ الأحكام المدنية من قواعد من حيث الإشكال فى التنفيذ.

٣٠ — أما مساعدة النيابة العامة فى تنفيذ الأحكام المدنية البعثة الصادرة من المحاكم المدنية وعليها الصيغة التنفيذية استناداً إلى ما نصت عليه المادة ٣١ من قانون نظام القضاء التى تنص على أنه « يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العام ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية ». فإن هذه المساعدة التى تؤديها النيابة فى هذه الحالة لا تعد فى نظرنا عملاً قضائياً لأن التنفيذ يقوم به المحضرون أما المساعدة أو المعاونة من رجال النيابة أو مأمورى الضبط فهى لا تصدر عن وظيفة قضائية وإنما تصدر عن النيابة بصفتها الإدارية كسلطة عامة ومن ثم فيعد أمرها لرجال الضبط بمعاونة المحضر فى التنفيذ الجبرى أمراً إدارياً لا صلة له بوظيفتها القضائية^(٣). أما وضع الصيغة التنفيذية للأحكام فهو عمل قضائى فى ذاته يخرج عن رقابة محكمة القضاء الإدارى^(٤).

(١) راجع بند ١٨ من هذا البحث بالمقال الأول منه المنشور بمجلة المحاماة ع ٣ س ٣٩ ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٢) راجع تفصيل ذلك فى بحثنا إشكالات التنفيذ فى الأحكام الجنائية بمجلة المحاماة السنة الرابعة والثلاثون ص ١٦٢٠ وما بعدها وراجع نقض ١٩٥٦/٦/١٤ بمجموعة المكتب القنى ص ٧ ص ٧١٨.

(٣) راجع حكم استئناف اسكندرية الأهلية ١٩٤٦/١١/١٩ محاماة س ٢٩ ص ٥٨.

(٤) راجع قضاء إدارى ١٩٤٧/٣/١٢ بمجموعة عمر ص ١٨٢.

(٢) تصرف النيابة في الأشياء المضبوطة :

٣١ — وللنيابة العامة عند إصدار أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أن تفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة على ذمة التحقيق أو محضر جمع الاستدلالات^(١) كما لها أن تنفذ حكم القضاء بشأن تلك الأشياء سواء أكان بالمصادرة أم بردها إلى صاحب الحق فيها إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة . ويكون تصرف النيابة في الأشياء المضبوطة بردها إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . أما إذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها فيكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون^(٢) . على أنه لا يجوز للنيابة العامة أن تأمر بالرد عند المنازعة ورفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه^(٣) كما أن لغرفة الاتهام أو لمحكمة الجناح إذا طلب أمامها الرد أن تأمر بإحالة الخصوم بالنسبة لطلب الرد إلى القاضى أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها^(٤) بل إنه إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب بالثمن الذى يبيع به^(٥) .

٣٢ — على أن الأمر بالرد الصادر من النيابة العامة لا يمنع ذوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم من حقوق (م ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية) أما إذا كان الحكم بالرد قد صدر من المحكمة الجنائية فلا يجوز للتهم أو المدعى بالحقوق المدنية المجادلة من جديد في طلب الرد وقد صدر الحكم فيه في مواجهة أحدهما بناء على طلب الآخر . وعلة ذلك أن أمر الرد من المحكمة يعد حكما فاصلا في الطلب بالتبعية للدعوى الجنائية (م ١٠٣ إجراءات) أما الأمر الصادر من النيابة فهو لا يعد حكما بمعنى الكلمة يحوز حجية الشيء المحكوم فيه وإنما يعد عملا قضائيا^(٦) صادرا من النيابة على أساس سلطتها القضائية لتعلقه بالتصرف في التحقيق والدعوى الجنائية وإن كان للقضاء رقابة عليه فقد نصت المادة ١٠٥/٢ إجراءات على اختصاص غرفة الاتهام بنظر طلب الرد

(١) م ١٠٦ إجراءات جنائية .

(٢) م ١٠٢ إجراءات جنائية .

(٣) م ١٠٥/٢ إجراءات جنائية .

(٤) م ١٠٧ إجراءات جنائية .

(٥) م ١٠٩ إجراءات جنائية .

(٦) راجع حكم محكمة العطارين ١٩١٨/٥/٢٧ مجلة الحقوق س ٣٧ س ٩٠ واسكندرية الابتدائية ١٩١٨/١١/١٦ مجموعة رسمية س ٧/١٢ وقارن حكم الموسكى ١٩٢٨/٤/٢٣ جدول عشرى محاماة بند ١٣٨٥ إذ قضى « بأن تسليم النيابة فرساً إلى صاحبه الأصيل مع ضبطه مع مشتري من سوق عام عمل إدارى » .

عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء المضبوط ولو كانت النيابة قد خالفت نص هذه المادة أو لم تفصل في طلب الرد . كما أن المادة ١٠٧/٧ إجراءات قد أجازت المادة النزاع بشأن طلب الرد إلى المحكمة المدنية لتفصل فيه إذا رأت غرفة الاتهام أو المحكمة الجنائية موجبا لذلك كأن كانت إجراءات الفصل في الطلب تستغرق وقتاً طويلاً أو تستدعي تحقيقاً خاصاً حول توافر أركان حق استرداد الشيء المضبوط لمن فقد حيازته لسبب الجريمة وتوافر حق الحبس ان ضبطت معه الأشياء المضبوطة من عدمه (١) .

ونرى لذلك أنه لا اختصاص للقضاء الإداري بشأن أوامر النيابة التي تصدرها في التصرف في الأشياء المضبوطة على ذمة تحقيق أو جريمة وإنما يكون الاختصاص في التظلم من أمر النيابة لغرفة الاتهام في صورة طلب يقدمه ذوى الشأن لتأمر بما تراه أو يكون الاختصاص إلى المحكمة المدنية إذا ماتحت غرفة الاتهام أو المحكمة الجنائية عن الفصل في الطلب .

ومن ثم فلا يجوز الالتجاء مباشرة إلى القضاء المدني للفصل في طلب الرد دون رفع الأمر بداءة إلى غرفة الاتهام وإن كان يجوز للضرورة أن يلجأ إلى القضاء المدني مباشرة في طلب التعويض عن الجريمة كما أن الأمر بالرد من النيابة لا يمنع ذوى الشأن من اللجوء إلى المحاكم المدنية للمطالبة بحقوقهم المدنية .

٣٣ — وقد تتصرف النيابة في الأشياء المضبوطة التي لم يحكم بمصادرتها وكانت مستعملة في الحادث أو كان في إحرازها جريمة بالأمر بمصادرتها أو بإعدامها أو بيعها كما إذا كان صاحب الحق فيها مجهولاً فإن هذا التصرف لصيق الصلة أيضاً بوظيفة النيابة القضائية المتعلقة بالتحقيق ورفع الدعوى والتصرف في الأشياء المضبوطة وبالتالي يكون عملاً قضائياً لا عملاً إدارياً ولكنه لا يحرم صاحب الحق في الشيء من المطالبة بثمنه إذا بيع الشيء المضبوط على أن تكون المطالبة في ميعاد ثلاثة سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى (٢) .

(٣) أمر النيابة برفع محل للدعارة :

٣٤ — أجازت المادة ١٠ مكرر من قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة المعدل بق ٣٠٣ سنة ١٩٥٣ للنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في جرائم فتح وإدارة محل للفجور أو المعاونة على إدارته أو جرائم الاعتياد على ممارسة الفجور أو تسهيل ارتكاب الفجور والدعارة أو جرائم استخدام أشخاص ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محل الدعارة — فللنيابة العامة في هذه الأحوال أن تصدر أمراً بإغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور على أن تعتبر الأمثلة والأثاثات التي تضبط في المحال المنصوص عليها في المادتين ٩، ٨ ق مكافحة الدعارة رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى

(١) م ٩٧٧ مدني و ١٠٢ إجراءات .

(٢) م ١٠٨ إجراءات جنائية .

يفصل في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس . ويكلف بالحراسة بغير أجر من فتح المحل أو أداره أو غاون في إدارته أو مالكة أو مؤجره أو أحد القيمين أو المشتغلين فيه ولا يعتد برفضه إياها. فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتاً بأجر إلى من يرى البوليس أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الأختام الموضوعة على المحل المغلق فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الأختام أحد الأشخاص المكلفين بالحراسة على ما تقدم (١) .

٣٥ - والأصل أن إغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور لا يتم إلا بحكم نهائي في الأحوال التي يجيز القانون الحكم بالإغلاق كما أن الأصل كذلك أن مصادرة الأمتعة أو الأثاث الموجود بالمحل أو المنزل لا تتم إلا بحكم نهائي في الأحوال المنصوص عليها فيها . إلا أن المشرع رأى أن في حكم هذا الأصل ما يحتمل معه استمرار إدارة المنزل للدعارة خلال المدة بين ضبط الواقعة وبين صدور الحكم بالغلق كما أنه لا يكون ثمة جدوى من حكم المصادرة إذا لم توضع الأمتعة أو الأثاث تحت التحفظ ومن ثم أجاز المشرع للنيابة إصدار أمر بالإغلاق وإلى اعتبار الأمتعة المضبوطة في حكم الأشياء المحجوزة إدارياً بمجرد ضبطها . ولا يسقط أمر النيابة بالإغلاق إلا بمجرد صدور الحكم ببراءة المتهم في جريمة الدعارة ولو استؤنف من النيابة بعد ذلك إذ يعد أمر النيابة بعد صدور حكم البراءة دليلاً على عدم ضرورة إغلاق المحل أو المنزل موضوع الاتهام (٢) . ولما كان أمر النيابة بالغلق في جريمة الدعارة على الوجه المتقدم متصلاً بعملها القضائي في التحقيق والتصرف فيه والالتزام وإقامة الدعوى الجنائية ومعلق بقاء ذلك الأمر على الحكم بالبراءة أو التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية كان الأمر بالغلق عملاً قضائياً وليس عملاً إدارياً إذ أنه إجراء قضائي وقتي خول المشرع للنيابة حق إصداره حتى يصدر الحكم بالإدانة والغلق في موضوع الدعوى الجنائية أو يقضى بالبراءة فيسقط ذلك الإجراء الوقتي الذي أصدرته النيابة بإغلاق المحل موضوع الاتهام . ولذلك كان أمر النيابة بالإغلاق لا يمكن العدول عنه ولا يسقط إلا بصدور حكم البراءة أو التقرير في الدعوى بعدم وجود وجه لإقامتها بل ولا تملك المحكمة الجنائية مع ذلك أن تلغى أمر النيابة بالإغلاق قبل الفصل في الدعوى التي قد تقضى فيها بالبراءة مما حدا بالمشرع أن يتطلب الفصل في الدعوى الجنائية على وجه السرعة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع (٣) وإن كان هذا النص تنظيمي لا تؤثر مخالفته على الحكم الذي يصدر في الدعوى . وينبني على كون أمر النيابة بالإغلاق في أحوال المادة العاشرة مكرر ق ٦٨ سنة ١٩٥١ أمراً قضائياً وليس أمراً إدارياً إلا يختص القضاء الإداري بإلغائه أو وقف تنفيذه .

(١) م ١٠ مكرر قانون ٦٨ لسنة ٥١ المضافة بقانون ٣٠٢ سنة ١٩٥٣ .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٣ سنة ١٩٥٣ .

(٣) م ١٠ مكرر الفقرة الرابعة من قانون ٦٨ سنة ١٩٥١ المعدل بقانون ٣٠٢ سنة ١٩٥٣ .

(٤) أمر النيابة بالعقوبة الجنائية :

٣٦ — لاجدال في أن الأمر الجنائي الصادر من القاضي في مواد الجنع والمخالفات وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية^(١) . بمثابة حكم جنائي وإن كان يصدر بأمر من القاضي بناء على طلب النيابة على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بعد إجراء تحقيق أو سماع مرافعة وذلك لأن عمل القاضي في إصدار الأمر الجنائي هو عمل قضائي متعلق بخصومة ودعوى يتوقف الفصل فيها على تطبيق حكم القانون وليس أدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٣٢٤/١ إجراءات جنائية من أنه « لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الغرامة » وما نصت للمادة ٣٢٥/١ إجراءات عليه من أن « يرفض القاضي إصدار الأمر إذا رأى أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بحالتها التي هي عليها أو بدون تحقيق أو مرافعة ... »

٣٧ — ولكن الشارع رأى أن يمنح وكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائي في الجنع التي يعينها وزير العدل بقرار منه^(٢) . وفي المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمنات أو الرد^(٣) . على أن يكون لرئيس النيابة أو من يقوم مقامه أن يلغى الأمر الجنائي الصادر من وكيل النيابة لخطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأنه لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية ويكون للخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الصادر من وكيل النائب العام — كالأمر الصادر من القاضي — وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه لهم . فإذا لم يعترض الخصم أو اعترض ولم يحضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى يصبح الأمر الجنائي نهائياً واجب التنفيذ . أما إذا اعترض وحضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى تترتب على اعتراضه سقوط الأمر الجنائي واعتباره كأنه لم يكن وتنظر الدعوى الجنائية وفقاً للإجراءات العادية^(٤) .

٣٨ — ونحن نرى أن الأمر الجنائي الصادر من النيابة لا يختلف في طبيعته عن الأمر الجنائي الصادر من القاضي فكلاهما عمل قضائي خوله الشارع للنيابة مع كونها ليست من السلطة القضائية وإن كانت على صلة بها تخفيفاً على جهة القضاء برفع أعباء القضايا قليلة الأهمية عن الحاكم لتفرغ لمواجهة القضايا التي تستلزم مجهوداً في المحاكمة . وينبغي على كون الأمر الجنائي الصادر من النيابة عملاً قضائياً أولاً : إنه إذا لم يعترض عليه الخصوم ولم يبلغه رئيس النيابة أو من يقوم مقامه لخطأ في تطبيق القانون كان بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ تنقضي به الدعوى الجنائية^(٥) . ثانياً : إن إلغاء الأمر بالاعتراض

(١) م ٣٢٣ إجراءات جنائية .

(٢) القرار الوزاري المؤرخ ١٩٥٧/٦/١٩ الصادر من وزارة العدل ومنشور بالوقائع المصرية في ١٩٥٧/٦/٢٤ العدد ٥٠ .

(٣) م ٣٢٥ مكرر إجراءات جنائية المضافة بقانون ٢٨٠ سنة ١٩٥٣ والعملة بقرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون ١١٣ سنة ١٩٥٧ .

(٤) م ٣٢٧ و٣٢٨ إجراءات جنائية .

(٥) المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٣ سنة ١٩٥٧ المعدل للمادة ٣٢٥ مكرر إجراءات جنائية .

عليه لا يكون إلا بتقرير في قلم كتاب المحكمة وعرض القضية أمام المحكمة الجنائية للفصل فيها وفقاً للإجراءات العامة . ثالثاً : إن الاختصاص بإشكالات التنفيذ الخاصة بالأمر الجنائي ينعقد للمحكمة الجنائية فقد نصت المادة ٣٣٠ إجراءات جنائية على أنه « إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر لا يزال قائماً لعدم إعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب أو أن مانعاً قهرياً منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو إذا حصل إشكال آخر في التنفيذ يقدم الإشكال إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بغير مرافعة إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو بدون تحقيق أو مرافعة فيحدد يوماً لينظر في الإشكال وفقاً للإجراءات العادية ويكلف المتهم وباقي الخصوم في اليوم المذكور . فإذا قبل الإشكال تجرى المحاكمة وفقاً للمادة ٣٢٨ » أي وفقاً للإجراءات العادية .

(٥) أمر النيابة في منازعات الحيابة :

٣٩ — رأينا أن النيابة تجمع بين سلطاتها العامة كشعبة من السلطة التنفيذية وبين السلطة القضائية التي خصها بها المشرع في تحقيق الجرائم وإقامة الدعوى الجنائية وما تعلق بذلك من قرارات على ما تقدم . ولما كانت النيابة هي رأس رجال الضبطية القضائية وهم في نفس الوقت رجال الضبطية الإدارية ولها وفقاً للمادة ٢٢ إجراءات الاشراف عليهم فيما يتعلق بأعمال وظائفهم . فإن للنيابة العامة (٢) أن تصدر قراراً بناء على محضر جمع الاستدلالات إلى رجال الضبطية لمنع تعرض شخص لحياسة شخص آخر على عقار منعه من وقوع الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات وما بعدها الخاصة بتحريم دخول عقار في حياسة شخص آخر بقصد منع حيازته بالقوة ويكون قرار النيابة في هذا الصدد قراراً إدارياً لا قضائياً للأمر الآتي :

أولاً : نصت المادة ٣٣ من قانون نظام القضاء على أن مأمورو الضبطية القضائية تابعون للنيابة العامة فيما يختص بوظيفتهم كما نصت المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله . ومن مقتضى هذه التبعية الإشراف على أعمالهم المتعلقة بهذه الوظيفة ومن ذلك الإشراف على ما يحررونه من محاضر جمع الاستدلالات وإصدار القرارات المتممة لأعمالهم في تلك المحاضر ومن ذلك أيضاً إصدار الأمر لرجال الضبطية بتمكين شخص من وضع يده على عقار وقرار النيابة في ذلك يجد له سنداً قانونياً في المادتين ٣٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

ثانياً : إن أمر النيابة لأحد مأموري الضبط القضائية بمنع تعرض شخص لحياسة شخص آخر لا يعد قراراً قضائياً طالما أنه لم يصدر في تحقيق خاص بجريمة وقعت فعلاً كما أنه لا يعد فاصلاً في الخصومة

(١) شرح الإجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى ص ٤٦٣ بند ٣٧٤ .

(٢) قارن مقال الأستاذ أحمد رفعت خفاجي في مدى اختصاص النيابة العامة بالفصل في مواد الحيابة بمجلة المحاماة ص ٣٢ ص ٦٢٠ .

بين الطرفين لانه لم يقصد به إعطاء ذى الحق حقه وإنما قصد به تحقيق مصلحة عامة هي منع وقوع الجرائم ومنهجا جرائم دخول العقار بقصد منع حيازته بالقوة .

ثالثاً : إن اختصاص النيابة العامة بإصدار القرارات الإدارية في عملها الإداري يحد له سنداً في أنها أصلاً شعبة من السلطة التنفيذية التي من شأنها أن تعمل على منع وقوع الجرائم، واختصاصها بذلك عام . أما اختصاص النيابة القضائي فهو اختصاص محدد بنصوص معينة وذلك مراعاة لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث لا تتعدى كل سلطة على الأخرى إلا فيما استثنى بنص خاص (١) .

رابعاً : ولا يمنع من اختصاص النيابة بإصدار قرار إداري لأحد رجال الضبط التابعين لها من تمكين شخص من حيازته للعقار وتفهم الطرف الآخر بالالتجاء إلى القضاء ، أن يكون المشرع قد وضع لحماية الحيازة دعاوى خاصة هي دعاوى اليد (٢) ذلك لأن الهدف من قرار النيابة في هذا الشأن ليس الفصل بين الطرفين المتنازعين وإنما هو تحقيق مصلحة عامة لمنع وقوع الجرائم التي قد تنشأ عن التنازع بشأن الحيازة .

خامساً : إن قرار النيابة بتمكين شخص من حيازته لعقار لا يقيد النيابة بشيء بل تملك العدول عنه وتعديله أو سحبه كما أنه لا يحوز حجية الشيء المقضي به .

قرارات رجال الضبطية القضائية :

٤ — لا مرأى في أن رجال الضبط ينقسم إلى فئتين : (١) ضبطية قضائية . (٢) ضبطية إدارية . فالأولى هي السلطة التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة للتحقيق أو الدعوى فهي التي تقوم بالبحث عن الجرائم والكشف عنها وعن مخالفة القوانين وضبط مرتكبيها وجمع الأدلة قبلهم ، أما الضبطية الإدارية فهي السلطة التي من وظيفتها منع وقوع الجرائم والعمل على تفادي مخالفة القوانين الخاصة . فعمل رجل الضبط الإداري يبدأ قبل وقوع الجريمة فإذا ما وقعت يبدأ عمل رجل الضبط القضائي . ورغم وضوح هذا المعيار في التفرقة بين الضبطية القضائية والضبطية الإدارية فإنه قد نشور بعض الصعوبات في هذا الصدد بسبب جمع رجال الضبط للوظيفتين : الضبطية الإدارية والضبطية القضائية .

٤١ — ولا مرأى كذلك في أن رجال الضبط مهما كانت وظائفهم لا يعدون من السلطة القضائية وإن كانوا يحكم وظائفهم القضائية يحضرون للعمل القضائي الذي تقوم به النيابة العامة من تحقيق أو رفع للدعوى الجنائية ، وعلى ذلك فالأصل أن قرارات رجال الضبطية الإدارية قرارات إدارية ، أما قرارات رجال الضبط القضائي فإنها تعتبر أعمالاً قضائية متى كانت متصلة بالكشف عن

(١) القاهرة الابتدائية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في القضية ٥٩٣ سنة ١٩٥٨ س القاهرة (غير منشور)

(٢) م ١٥٨ و ١٦٢ من القانون المدني .

الجريمة التي وقعت وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق فيها^(١) فيعد عملاً قضائياً لتحقيق البوليس من رجل الضبطية القضائية وما يتصل بذلك من قبض وتفتيش وخلافه ، أما عمل رجل الضبط الإداري لمنع الجرائم كحجز شخص بقسم البوليس لمنع مظاهرات أو لمنع جريمة^(٢) ومصادرة الصحف بمعرفة البوليس فهو عمل إداري إلا إذا كان متصلاً بجريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف^(٣) . وكذلك يعد أعمالاً قضائية قرارات رجال الضبطية تنفيذاً لقرارات النيابة القضائية للارتباط بينهما . ولكن لا يعد امتناع رجل الضبط عن تنفيذ قرار النيابة القضائي عملاً قضائياً بل يعد عملاً إدارياً لانقطاع الصلة بينهما ، وقد قضى باعتبار امتناع « حكامدار البوليس » عن تنفيذ أمر النيابة بالإذن لطالب محبوس احتياطياً لاتهامه في جناية بتأدية الامتحان من الأعمال الإدارية^(٤) . وكذلك قضى بأن مصادرة الإدارة لإحدى الصحف بناء على قرار الحظر من النيابة المتعلق بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٣ عقوبات عمل قضائي وبأن ضبط موظف الجمرك الحلي لا يجوز تصديرها عمل قضائي^(٥) وذلك لأن المصادرة والضبط قد تعلقا بجريمة يدخل في اختصاص رجل الضبطية القضائية جمع الأدلة بشأنها وضبط مرتكبها ، أما إذا لم يكن في الأمر جريمة فمصادرة رجل الضبطية تعد قراراً إدارياً^(٦) وإهمال رجل الضبطية الإدارية في وظيفته في منع الجرائم عمل إداري تسأل عنه الحكومة^(٧) وتخضع لرقابة القضاء الإداري من حيث التضمين في حين لا رقابة للقضاء الإداري على القرارات التي يصدرها رجال الضبطية القضائية فيما خوله لهم القانون أو تنفيذاً لقرارات النيابة القضائية ، فقد قضت محكمة القضاء الإداري المصري بعدم اختصاصها بالرقابة على قرار رجال الضبط القضائي بصدد مصادرة نسخ إحدى الصحف وضبطها لمخالفتها قرار حظر النشر الصادر من النيابة العامة استناداً إلى المادة ١٩٣ عقوبات على أساس أن عمل رجل الضبط القضائي في هذه الحالة عمل قضائي^(٨) .

المبحث الرابع : مدى اختصاص القضاء بوقف التنفيذ أو الإلغاء

٤٢ — القاعدة الأولى : لا تختص المحاكم العادية بتأويل الأمر الإداري أو بوقف تنفيذه — وإن كان الاختصاص ينعقد لها : (١) في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة

-
- (١) قضاء إداري ١٩٤٨/٤/٢٧ عمارة س ٣٠ ص ٦٤٧ . واستئناف القاهرة ١٩٣٣/١٢/١٠ مجموعة رسمية س ٣٦ ص ٢٧٩ . ويراجع مستعجل مصر ١٩٥٠/٤/٦ س ٣١ ص ١٤٠ .
- (٢) نقض ١٩٣٤/٣/٢٢ المحاماة س ٣٤ ص ٣٧٠ .
- (٣) م ١٧١ عقوبات وما بعدها .
- (٤) قضاء إداري ١٩٤٨/٤/٢٧ عمارة س ٣٠ ص ٦٤٧ .
- (٥) قضاء إداري ١٩٤٧/٥/١٣ مجموعة عمر س ٣٠١ والقرارات الإدارية للدكتور الطماوى ص ١٣٩ .
- (٦) راجع قضاء إداري ١٩٤٨/٤/٦ عمارة س ٣٠ ص ٥٨٢ وقضاء إداري ١٩٥٣/١٢/٢٠ عمارة س ٣٥ ص ١٩٢٥ .
- (٧) راجع القاهرة الابتدائية ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ عمارة س ٣٢ ص ١٤٩٣ .
- (٨) راجع قضاء إداري ١٩٤٧/٤/٢٢ في القضية ٧٣ سنة أولى ق مجموعة عمر س ٦٤ . وقارن مجلس الدولة للدكتور مصطفى كامل ص ١٨٧ .

بشأن عقار أو منقول عن الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك . (٢) وفي دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . (٣) وفي كل المسائل الأخرى التي يخولها القانون حق النظر فيها^(١) على أن القضاء الإداري قد أضحى بصدور القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ مختصاً وحده بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون المذكور سواء رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية كما يختص وحده بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد إداري آخر . وينبنى على ذلك أن ليس للقضاء العادي أن يوقف تنفيذ الأمر الإداري أو يلغيه سواء من حيث الموضوع أم من حيث أى إجراء وقى^(٢) ولو كان الأمر الإداري قد فقد شرائط صحته وهى : (١) صدوره من هيئة مختصة بإصداره . (٢) استيفاء إجراءات الشكل التي يتطلبها القانون . (٣) ألا يكون مشوباً بعيب التعسف في استعمال السلطة *détournement de pouvoir* ذلك لأن تخلف أحد هذه الشروط لا يفقد الأمر الإداري صفته الإدارية إلا إذا كانت المخالفة لهذه الشروط من الجسامة بحيث تبلغ حد اغتصاب السلطة *usurpation de pouvoir* فيصبح الأمر عدواناً وغصباً ولا وجود له قانوناً فإذا تبعه تنفيذ كان هذا التنفيذ اعتداء مادياً يفقد الأمر في هذه الحالة صفته الإدارية وبالتالي حصاته ويكون للحاكم القضائية المدنية التصدى له . وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء (راجع القضاء الإداري للدكتور سليمان الطماوى ص ٣٧٨ ومقال البروفسير فيدل "Vedel" في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية والعشرين والقانون الإداري للدكتور مصطفى كامل ص ٢٦٦) . ولا يكون الأمر الإداري منعدماً *inexistant* مكوناً للغصب إلا إذا كانت مخالفة الأمر الإداري لقواعد الاختصاص أو الشكل مخالفة ظاهرة صارخة كما إذا كانت مخالفة لقواعد الاختصاص ماسة بمبدأ الفصل بين السلطات أو كانت قواعد الشكل قد أغفلت تماماً . أما إذا كان القرار مخالفاً مخالفة بسيطة للقانون أو شاب المخالفة غموض فإن الأمر لا يفقد صفته الإدارية ويبقى خاضعاً لاختصاص القضاء الإداري^(٣) .

وتأسيساً على القاعدة الأولى لا يختص القضاء المدني والقضاء المستعجل بوقف تنفيذ أو إلغاء أو عدم الاعتداد بالقرارات الإدارية التي تصدرها النيابة العامة في غير أعمال وظيفتها القضائية ما لم تكن تلك القرارات مخالفة للقانون مخالفة صارخة بحيث لا يتعلق مطلقاً بتطبيق أى نص تشريعي أو لائحي^(٤) .

(١) م ١٨ ق نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ .

(٢) مستعجل القاهرة ١٠/١٢/١٩٥٥ محاماة س ٣٦ ص ١٤٠٤ .

(٣) راجع مقال البروفسير فيدل المشار إليه في المتن في م ١٩١ حيث جاء به :

"Il ne suffit pas que l'acte soit illégal... il faut une illégalité d'une nature particulière et présentant deux caractéristiques: il faut d'abord qu'elle soit manifeste, c'est-à-dire ne souffre aucune discussion. A partir du moment où on peut avoir un doute léger (moins sérieux) sur l'illégalité de l'acte, celui-ci n'est plus la source d'une voie de fait. En outre il ne suffit pas que l'acte soit simplement illégal il faut encore qu'il soit insusceptible de se rattacher à l'application d'un texte législatif ou réglementaire".

(٤) مستعجل جزئي القاهرة ، محاماة س ٢٤ ص ٤٠٢ في ١٢/٢/١٩٤٤ إذ اعتبر تسليم النيابة المختلطة شخصاً إلى السلطات قرار صادر من لا ولاية له وغصباً والمحكمة ألا تقرر وجوده . وراجع مستعجل جزئي ١٣/٤/١٩٥٢ محاماة س ٣٢ ص ١٥١٦ .

٤٣ — القاعدة الثانية : أن المحاكم العادية وإن كانت تجمع في الاختصاص بين المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وبين الفصل في الدعاوى الجنائية إلا أن المشرع قد جعل من القضاء المدني والقضاء الجنائي نظامين مختلفين من حيث استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية كقاعدة عامة ومن حيث إجراءات كل من الدعويين . وينبى على ذلك أن الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية من اختصاص القضاء الجنائي متى كان الحكم الجنائي صادر بعقوبة سواء أكان الإشكال من المحكوم عليه أم من الغير وهو ما فصله قانون الإجراءات الجنائية في المواد من ٥٢٤-٥٢٧ إجراءات^(١) . فلا يختص بالإشكال في هذه الحالة قاضي الأمور المستعجلة الذي يعد فرعاً من المحكمة المدنية ويتقيد اختصاصه بما يتقيد به اختصاصها . ولما كانت قرارات النيابة القضائية هي المتعلقة بوظيفتها القضائية في التحقيق وإقامة الدعوى الجنائية فقد حرص المشرع على أن يكون التظلم من تلك القرارات سواء بالإلغاء أو وقف التنفيذ إلى جهة القضاء الجنائي التي تباشر النيابة العامة سلطتها أمامه فجعل التظلم من قرار النيابة بحبس المتهم احتياطياً وباستمرار هذا الحبس إلى القاضي الجنائي بطريق طلب التهم سماع أقواله^(٢) وجعل طريق التظلم في تنفيذ الأمر الجنائي الصادر من القاضي الجزئي أو من النيابة بالإشكال فيه أمام القاضي الجنائي كذلك^(٣) كما رسم طريق وقف تنفيذ قرار النيابة بضبط المسروق وعدم تسليمه إلى مالكه بجعل ذلك إلى غرفة الاتهام^(٤) كما جعل طلب إلغاء قرار عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة من اختصاص غرفة الاتهام التي لها أن تؤيده أو تلغيه^(٥) .

وعلى ذلك فالأصل أن قرارات النيابة القضائية يكون التظلم منها بطلب إلغاؤها أو وقف تنفيذها إلى جهة القضاء الجنائي عند طرح الموضوع عليها أو بالطريق الذي رسمه القانون ولا مرأى في أن بطلان أمر النيابة القضائي لا يغير من طبيعته فيقلبه إلى أمر إداري يمتنع على المحاكم التعرض له بالإلغاء أو وقف التنفيذ .

٤٤ — القاعدة الثالثة : أنه إذا كان أعضاء النيابة العامة لا يسألون عن أعمالهم القضائية إلا بطريق الخصامة إذا ما وقع منهم في أعمالهم غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم^(٦) وكانت دعوى الخصامة وهي دعوى مدنية ترفع أمام إحدى دوائر محكمة الاستئناف ، فإذا كان الخصام مستشاراً في إحدى محاكم الاستئناف أو النائب العام أو المحامي العام ، تنظر دعوى الخصامة دائرة خاصة

(١) راجع تفصيل ذلك في بحثنا « إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية » بمجلة المحاماة السنة ٣٤ ص ١٦٢٠ وما بعدها .

(٢) م ٢٠١ و ٢٠٢ إجراءات جنائية .

(٣) م ٣٣٠ إجراءات جنائية .

(٤) م ١٠٥ إجراءات جنائية .

(٥) م ٢١٠ إجراءات جنائية .

(٦) م ٧٩٧ مرافعات .

مؤلفة من سبعة مستشارين حتى إذا ما قضى بصحة الخصامة حكم على عضو النيابة الخاصم بالتضمينات والمصاريف ويطلقان تصرفه^(١)، لما كان ذلك كذلك فإنه ليس للتضرر من أمر النيابة القضائي الباطل أن يطالب بالتعويض إلا في دعوى الخصامة كما أنه ليس له أن يلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الأمر المطعون فيه سواء رفعت دعوى الخصامة أم لا وسواء توافرت شروطها من عدمه^(٢) وذلك لأنه إذا توافرت شروط دعوى الخصامة فإن المحكمة المختصة بدعوى الخصامة وهي محكمة استئنائية هي التي تختص بالحكم بطلاق تصرف عضو النيابة القضائي، أما إذا لم تتوافر شرائط دعوى الخصامة فلا يصح لقاضي الأمور المستعجلة أن يتعرض لأمر النيابة القضائي لأنه متعلق بالدعوى الجنائية ولأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مقيد بما يتقيد به اختصاص القضاء المدني الذي يتبعه وإنما يكون وسيلة التمسك بطلاق تصرف عضو النيابة القضائي أمام جهات القضاء الجنائي عند طرح الموضوع عليها أو بالطريقة التي رسمها القانون في أحوال خاصة كما بينا^(٣).

* * *

٤٥ — فريضة البحث :

ويخلص لنا من هذا البحث للبادئ التالية :

أولاً — أن النيابة شعبة من السلطة التنفيذية خصها المشرع بوظيفة قضائية محددة وأنها لذلك تصدر قرارات قضائية فيما يتصل بتلك الوظيفة وقرارات إدارية فيما يختص بوظائفها الأخرى .

ثانياً — أن قرارات النيابة القضائية تخضع لرقابة القضاء الجنائي حين يطرح عليه موضوع الدعوى الجنائية أو يطرح عليه الطعن في قرارات النيابة بالطريق الذي رسمه القانون ولرقابة المحكمة المختصة بدعوى الخصامة التي لها أن تقضى بطلاق القرار .

ثالثاً — أن قرارات النيابة الإدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري ولا يختص القضاء المدني — فما عدا حالة دعوى الخصامة — بإلغاء أو وقف تنفيذ تلك القرارات ما لم يكن القرار الإداري الصادر من النيابة معدوماً وكان بطلانه ومخالفته للقوانين واللوائح مخالفة ظاهرة صارخة بحيث لا يمكن إسناده إلى أي نص في اللوائح أو القوانين .

والله ولي التوفيق ؟

(١) م ٨٠٣ و ٨٠٦ مرافعات .

(٢) قانون عكس ذلك بحث الأستاذ عادل يونس الحامي العام بمجلة مجلس الدول السنة ٦٥ و ٦٥ ص ٢٠٥ .

(٣) راجع بند ٤٣ من هنا البحث .

التنازع الداخلى بين الشرائع المصرية فى الأحوال الشخصية

الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

فى بيان مدلول الرُموال الشخصية :

يرجع اصطلاح الشخصية إلى عهد قديم هو القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين حيث كانت إيطاليا مقسمة إلى إقطاعات صغيرة أو مدن لكل منها قانونها المحلى *loi municipale* وكان القانون الرومانى هو القانون العام الذى يسود فى جميع أنحاء المملكة — وكان كثيراً ما يقع التنازع بين هذا القانون وبين القوانين المحلية . ولذا فقد اصطلح الفقه على تمييز النظامين القانونيين بأن أطلق على القانون الرومانى كلمة *loi* وعلى القانون المحلى لفظ *statut* وترجمته « حال » . وفى سبيل حل هذا النزاع قسم الفقه « الأحوال » إلى أحوال تتعلق بالأشخاص أى تتبع الشخص خارج الإقليم وإلى أحوال تتعلق بالأموال أى يتحدد سلطانها بحدود إقليم معين وتحكم ما يوجد فيه من أموال^(١) .

ومع تطور الزمن وظهور الدولة الموحدة واختفاء تلك المدن أو الإقطاعات اختفت ظاهرة وجود قانون عام وقانون محلى ، ولكن ظل تقسيم الأحوال إلى متعلقة بالأشخاص ومتعلقة بالأحوال عالقاً بأذهان الفقه وأصبحت قواعد القانون المدنى تنقسم إلى طائفتين : الأولى تتعلق بالعلاقات الشخصية أو بالأشخاص وهى تعنى القواعد الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، وأصبح لها اسم الأحوال المتعلقة بالأشخاص ، والثانية تتعلق بالعلاقات المالية واحتفظ لها بإسم الأحوال المتعلقة بالأموال .

ومع الزمن اختصر كل من هذين الاصطلاحين فأصبح الأول الأحوال الشخصية والثانى الأحوال العينية .

ومما تقدم يبين كيف أن أصل تسمية « الأحوال » تعنى « القوانين » أو القواعد القانونية لا غير ، وإنما وقع الخلط على مر الزمن وأصبح الشائع أن الأحوال تعنى مجموعة الروابط .

ولقد كان التعريف بكل من اصطلاحى الأحوال الشخصية والأحوال العينية محل جدل كبير فى الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر — فيعرف نيبوايه الأحوال الشخصية بأنها القوانين أو النصوص

(١) أنظر دكتور جيل الشرقاوى فى مذكراته المطبوعة ١٩٥٨ ص ١ حاشية ومذكرات غير مطبوعة للدكتور أحمد سلامة فى الأحوال الشخصية لطالبة كلية الحقوق بجامعة عين شمس . والدكتور عز الدين عبد الله فى مؤلفه فى تنازع القوانين طبعة ١٩٥٨ ص ١٩ وما بعدها .

التشريعية وقواعد العادات التي تنظم حالة الأشخاص وأهليتهم والمسائل المتعلقة بالولاية والوصاية وظاهر في هذا التعريف تأثيره بالمعنى التاريخي لاصطلاح الأحوال الشخصية — واكتفى الفقيهان أوبري ورو بضرب أمثلة لما يعد من الأحوال الشخصية لصعوبة التوصل إلى وضع معيار لها وقالوا في النهاية بالرجوع إلى طبيعة الأشياء (١).

أما في مصر فلم يعرف المشرع المقصود بالأحوال الشخصية بل جرى في النصوص المختلفة التي وضعها في مناسبات مختلفة على إيراد بيان لما يعد من الأحوال الشخصية فنصت المادة (٢٨) من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة على أن « تشمل الأحوال الشخصية المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة وعلى الأخص الخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر (الدوطة) ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبنوة والإقرار بالإبوة وإنكارها والعلاقات بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار وتصحيح النسب والمسائل المتعلقة بالهبات والموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت وبالغية وباعتبار المفقود ميتاً » وقد وضعت على أساس هذا النص المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي نصت على أنه « ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر ... في مسائل الأنكحة ، وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية... » وكذا وضعت على نسق المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية ، ثم أخيراً المادة (١٣) من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — وقد ساد الرأي القائل بأن البيان الوارد في هذه المواد جميعاً ليس بياناً جامعاً مانعاً بل هو تعداد تمثيلي لم يرد على سبيل الحصر لما يعد من قبيل الأحوال الشخصية (٢).

وهذا الرأي هو الراجح والذي تؤيده المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء والتي تقول « وحق لا يكون هناك خلاف في مفهوم عبارة الأحوال الشخصية قد حذا المشروع حذو لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة فنقل عنها ما أوردته من الأمثلة بياناً لمدلول هذه العبارة » ويدعم هذا الرأي أيضاً أنه توجد مسائل لا خلاف في أنها من الأحوال الشخصية ولم يرد ذكرها في المادة (١٣) كمرکز اللقيط والحضانة ومسائل مختلفة على طبيعتها كتصفية التركات وأخذ اختصاص على عقار المورث .

وقد حاولت محكمة النقض المصرية في حكم لها صدر بجلاسة ٢١ يونيو ١٩٣٤ أن تضع تعريفاً

(١) دكتور جابر جاد في تنازع القوانين طبعة سنة ١٩٥٦ ص ٢٧٤ نبذة رقم ١٠٣ ويعرف دكتور حامد زكي — الأحوال الشخصية بأنها مجموعة النظم القانونية المتعلقة بشخص الإنسان دون أمواله والتزاماته وأشكال تصرفاته (مقالة في القانون والاقتصاد السنة ٤ العدد ٧ في المحاكم الأهلية والأحوال الشخصية ص ٧٨٧ وما بعدها).

(٢) المرحوم الدكتور عبد المنعم رياض مبادئ القانون الدولي الخاص طبعة سنة ١٩٤٣ ص ٤٠٠ نبذة ٤٤٨ والدكتور عز الدين عبد الله تنازع القوانين الطبعة الثالثة ص ١٩٤٨ وقارن عكس ذلك حكم القاهرة الابتدائية في ١٩٥٥/٦/٢٨ في القضية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ أحوال شخصية (غير منشور) وقد قالت فيه المحكمة إنه لا خلاف في أن المشرع حدد في المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء المسائل التي تعتبر من الأحوال الشخصية تحديداً على سبيل الحصر .

للأحوال الشخصية فقالت إن « المقصود بالأحوال الشخصية هو مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التى رتب القانون عليها أثراً قانونياً فى حياته الاجتماعية ، ككون الإنسان ذكراً أو أنثى وكونه زوجاً أو أرملًا أو مطلقاً أو أباً أو إبناً شرعياً أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر سن أو جنون ، أو كونه مطلق الأهلية أو مقيدها بسبب من أسبابها القانونية . أما الأمور المتعلقة بالمسائل المالية فكلها بحسب الأصل من الأحوال العينية وإذن فالوقف والوصية والنفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها من الأحوال العينية ، غير أن المشرع المصرى وجد أن الوقف والوصية من عقود التبرعات التى تقوم غالباً على فكرة التصديق المندوب إليه ديانة ، فألجأ هذا إلى اعتبارها من قبيل الأحوال الشخصية كما أخرجها من اختصاص الحاكم المدنية التى ليس فى نظامها النظر فى المسائل التى تحوى عنصراً دينياً ذا أثر فى تقرير حكمها » (١) .

وهذا الحكم محل نقد لأنه :

أولاً : لم يميز بين الحالة والأهلية تمام التمييز فاعتبر الأهلية داخلة ضمن الحالة مع أنها تعتبر نتيجة لها (٢) .

وثانياً : أنه يشعر خطأ بأن الأحوال الشخصية والحالة اصطلاحان مترادفان .

وثالثاً : أن ما ذهب إليه المحكمة من اعتبار النفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها من الأحوال العينية لا يمكن التسليم به .

ومع ذلك فهى محاولة محمودة من المحكمة العليا تلك التى أثبتتها فى حكمها .

• • •

كيفية تحديد ما يعد من الأحوال الشخصية :

وأول عمل يقع على عاتق القاضى حين يعرض عليه نزاع ما هو إلا أن يحدد طبيعة المسألة المعروضة وهل تدخل فى الأحوال الشخصية أو تعد من الأحوال العينية ولهذا التحديد أهمية كبرى سواء أكانت العلاقة وطنية بحتة أو ذات عنصر أجنبى أو أجنبية خالصة — فأما الأولى : فلأنه يترتب على اعتبارها داخلة فى مدلول اصطلاح الأحوال الشخصية أن تنطبق مجموعة القواعد القانونية المصرية التى تحكم مسائل الأحوال الشخصية وهى قواعد غير موحدة حتى الآن — فليس هناك قانون مصرى موحد خاص بالأحوال الشخصية بل نظام مركب من عدة شرائع دينية تنطبق كل منها على المسألة المعروضة إذا كان المتقاضون تابعين لملة وطائفة واحدة ، فإن اختلفوا طبقت أحكام الشريعة الإسلامية بوصفها الشريعة التعددية فى نظامنا القانونى المركب بحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء الحاكم الشرعية والمحاكم المالية .

(١) مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الأول ص ٤٥٤ .

(٢) دكتور جابر جاد المرجع السابق ص ٣٧٦ ومؤلفنا مرافعات الأحوال الشخصية للأجناب طبعة ١٩٥٧ ص ٩ .

وأما في الحالتين الثانية والثالثة وهما حالتى العلاقة ذات العنصر الأجنبي أو العلاقة الأجنبية فإنه يترتب على تحديد طبيعة المسألة المعروضة تعيين قاعدة الإسناد الواجبة الأعمال . فلقد فرق المشرع عند وضع قواعد الإسناد بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية فجعل الأولى محكمة بمبدأ شخصية القوانين وأخضع الثانية لقانون موقع المال أو قانون محل نشوء الالتزام أو قانون إرادة المتعاقدين .

ويتم تحديد طبيعة المسألة أو بمعنى آخر تكييفها طبقاً لأحكام القانون المصرى وذلك أخذاً بما نص عليه المشرع فى المادة العاشرة من القانون المدنى — والمقصود بالقانون المصرى هنا هو القانون المصرى فى جملة (١) .

ولما كنا قد أسلفنا القول إن القانون المصرى فى مسائل الأحوال الشخصية نظام مركب من عدة شرائع دينية ، وكانت كل من هذه الشرائع تختلف عن الأخرى فيما وضعت من قواعد للوصف كان أمام القاضى مشكلة تحديد الشريعة الواجب إجراء التكييف طبقاً لها .

والمفهوم من قولنا إن اصطلاح القانون المصرى يشمل القانون المصرى فى جملة أن على القاضى أن يرجع إلى جميع الشرائع المصرية فيأخذ منها الفكرة العامة التى تسيطر عليها جميعاً فى المسألة المعروضة دون التقييد بشريعة معينة — والغالب أنه سيعتد بأحكام الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص باعتبارها تمثل الأحكام التى تسرى فى حق غالبية المصريين (٢) . ولأنها هى القانون العام فى الأحوال الشخصية بحكم ما قضت به المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من وجوب تطبيقها حيث يمتنع تطبيق أية شريعة خاصة لقيام مانع من موانع تطبيقها فضلاً عن أنها مصدر رسمى من مصادر القانون بحكم نص المادة الأولى من القانون المدنى .

مصرى ومبوء الاستبراء بنص المادة ١٣ من قانون نظام القضاء :

وإذ قلنا إن المشرع عدد فى المادة (١٣) من قانون نظام القضاء ما يعد من الأحوال الشخصية التى كانت تختص بالفصل فى منازعاتها المحاكم الوطنية بالنسبة لغير المصريين بعد انتهاء فترة الافتقال والمحاكم الشرعية والمالية بالنسبة إلى المصريين وحتى أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وإذ رجحنا أن هذا البيان لم يرد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال فحسب ، فإنه لا شك أنه يجب الوقوف فى التكييف بالنسبة للمسائل الواردة فى هذا النص عند حد اعتبارها من الأحوال الشخصية لأن المشرع يملك ناصية تحديد المسائل التى يرى وجوب اعتبارها من الأحوال الشخصية ولأنه لا اجتهاد فيما ورد بشأنه نص صريح .

وإذ يتطلب إجراء التكييف فى العلاقات ذات العنصر الأجنبي أو الأجنبية البحتة لإمكان الوصول -

(١) الأعمال التحضيرية للقانون المدنى جزء أول ص ٢٣٣ .

(٢) بهذا المعنى دكتور جابر جاد تنازع القوانين المرجع السابق ص ٢٤٤ .

إلى قاعدة الاسماء التي يتعين على أساسها القانون الواجب التطبيق ، فإنه في العلاقات الوطنية لا يزال هذا التكييف أمراً جوهرياً لإمكان البت فيما إذا كان القانون المدني هو الذي يجب تطبيقه أو شريعة من الشرائع التي تحكم منازعات الأحوال الشخصية ، وبهذا النظر يتحتم في رأينا القول بأن البيان لوارد في المادة ١٣ من قانون نظام القضاء هو بيان للأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين ولغير المصريين لأنه لا يتصور أن يكون لعلاقة قانونية واحدة أوصاف مختلفة في نظر مشرع واحد — غير أن هذا النظر ليس أمراً مسلماً فقد اعتبر القضاء مسألة من المسائل المذكورة في المادة (١٣) غير متعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين ونسوق مثلاً لذلك « الدوطة »^(١) . ففي الوقت الذي أوردت فيه المادة (١٣) المذكورة الدوطة من بين المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فإن محكمة النقض تكيفها بين المصريين بأنها اتفاق ذو طابع مالى إذ قضت في حكمها الصادر في ١٢/٦/١٩٥٢ بأن « الاتفاق بين المصريين على أن تقدم الزوجة « دوطة » بائنة ، تسلم إلى الزوج عند الزواج للاتفاق بغلتها في تحميل أعباء الحياة الزوجية ، هو اتفاق ذو طابع مالى ومن ثم يخضع لحكم القواعد العامة ولا تنصرف إليه إرادة عاقيه والعرف الجارى بين أفراد الطائفة التي ينتسبون إليها فيما لا يخالفه فيه للنظام العام ... »^(٢) .

وتعلل محكمة النقض اتجاهها هذا بما أوردته في حكمها الصادر في ٢٧/٥/١٩٤٣ من أن « الدوطة ليست ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه إذ أن الزواج يتم صحيحاً بدونها . فإذا تعهدت الزوجة أو أحد أهلها « بدوطة » للزوج فلا يترتب على الامتناع عن دفعها إليه فسخ الزواج بل يكون له فقط حق المطالبة بها على أساس أن التعهد بها يتولد عنه التزام مدنى فالنزاع المتعلق بالدوطة هو نزاع بعيد عن المساس بعقد الزواج وما هو متعلق بالزواج ومن ثم فهو من اختصاص المحاكم المدنية »^(٣) .

وكانت محكمة استئناف القاهرة قد أصدرت في ٢١/٤/١٩٣٨ حكماً قالت فيه إن « الدوطة عرفاً عند المسيحيين عبارة عن مبلغ من المال تقدمه الزوجة لزوجها ليستغله لفائدة ومصلحة الزوجية بشروط يتفق عليها فهي تعتبر كشركة مالية بين الطرفين خاضعة لأحكام خاصة ومن قبيل العقود المدنية والتجارية التي تمس موضوع الزواج »^(٤) .

(١) الدوطة تختلف معنى عن المهر إذ أن الأولى هي المال الذي تقدمه الزوجة أو أحد أقاربها لزوجها مشاركة منها في بناء منزل الزوجية وتخضع في سلطته على المال لأحكام الاتفاق بينهما فيها لا يكون مخالفاً للقوانين السائدة في شأنها ؛ أما المهر فهو المال الذي يدفعه الزوج لزوجته — ولهذا يكون نص المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة معيباً إذ بسوى بين المهر والدوطة .

(٢) مجموعة أحكام النقض السنة الثالثة العدد الثالث ص ١١٨٧ رقم ١٨٧ .

(٣) مجموعة محمود عمر الجزء الرابع مدنى ص ١٧٠ رقم ٦٤ .

(٤) المحاماة ١٨ رقم ٤٥٦ ص ١٠٤٤ أى أن المحكمة لم تكيف الدوطة بأنها من مسائل الأحوال الشخصية ولأنها كانت قضت بعدم اختصاصها لأن الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين كانت تنظرها إلى ما قبل العمل =

والقضاء المختلط كان يجري أولاً في نفس هذا الاتجاه فقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ مايو سنة ١٨٩٥ بأن « حظر التصرف في أموال الدوطة مسألة عينية لأشخصية ومن ثم فهي تخضع لقانون المكان الذي توجد فيه لا القانون الشخصي ». (البلتان ٧ ص ٢٨٢) وبتاريخ ١/٢٢/١٩١٤ عدلت المحكمة عن رأيها واعتبرت أن مبدأ عدم التصرف في الدوطة مردد الأحوال الشخصية ومن ثم لا تتغير طبيعته حتى ولو كانت الدوطة عقارية » (البلتان ٢٦ ص ١٧٨) .

وأخذت محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكم لها أصدرته في ١٩٥٣/٣/٨ بأن الدوطة عقد مدني (وديعة) معاصراً لعقد الزواج وذكرت في أسباب حكمها أنها وصلت إلى هذا التكيف الذي لا يوجد في القانون المدني أي نص يحدده مستهدية التاريخ التشريعي المقارن — وردت المحكمة على الحجة المؤسسة على أن المادة (١٣) من قانون نظام القضاء قد أدرجت « الدوطة » ضمن « الأحوال الشخصية » بقولها « إن المادة المذكورة نقلت بكاملها من المادة (٢٩) من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة صحتها المادة (٢٨) وهذا لا يدل حتماً على أن الدوطة من مسائل الأحوال الشخصية البحتة إذ أن المحاكم المختلطة كانت مختصة بنظر المسائل المدنية كمحاكم مصرية عامة ثم أضيف إليها اختصاص الأحوال الشخصية التي كانت للفصليات الملغاة — ولذا كان اختصاصها بنظر الدوطة مسألة لا شك فيها سواء اعتبرت الدوطة من الأحوال العينية أو الشخصية — ولما أراد الشارع أن ينقل المادة (٢٩) إلى المادة (١٣) من قانون نظام القضاء لم يلتفت إلى هذه الناحية التاريخية فنقل المادة (٢٩) بحذافيرها (١) .

وهذا الرد لا يكفي في نظرنا لمخالفة أمر المشرع الوارد في المادة ١٣ من قانون نظام القضاء الذي يقضى باعتبار الدوطة من الأحوال الشخصية (٢) .

وقد كلفت محكمة القاهرة الابتدائية الدوطة بأنها من الآثار المالية لعقد الزواج وأجرت عليها قاعدة الإسناد الواردة في الفقرة الأولى من المادة ١٣ مدني وهي التي تحيل إلى قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج (٣) وتأييد هذا الاتجاه من محكمة استئناف القاهرة بحكمها الصادر بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٥٤ لسنة ٧٣ قضائية الذي قالت فيه :

« وحيث إن المادة ١٣ من القانون المدني تنص على سريان قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال ، وبتطبيق

بقانون توحيد القضاء ؛ المجالس الملية المختلفة والأحوال الشخصية للأجانب كانت تنظرها أثناء فترة الانتال المحاكم المختلطة أو المحاكم القنصلية بحسب ما إذا كانت الدولة الموافقة على معاهدة مونترو قد احتفظت بحكمها القنصلية خلال هذه الفترة أم لا .

(١) القضية رقم ١٦٢٧ سنة ١٩٥١ أنظر مؤلف الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس ، القانون المقارن في الأحوال الشخصية للأجانب طبعة سنة ١٩٥٤ ص ٥٨ .

(٢) مؤلفنا مرافعات الأحوال الشخصية المرجع السابق هامش ص ١٤ .

(٣) ٣ يناير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٥ لسنة ١٩٥٥ أحوال شخصية أجانب (غير منشور)

هذا النص المتضمن قاعدة من قواعد الإسناد فى القانون المصرى فإنه يتعين فى الدعوى الراهنة الرجوع إلى أحكام القانون المدنى اليونانى المتعلقة ببائة الزوجة فى خصوص قواعد الموضوعية باعتباره قانون جنسية الزوجين معاً وذلك على أساس أن البائة من الآثار المالية للزواج .

ولا زلنا نأمل أن تعدل محكمتنا العليا عن اتجاهها هذا وأن تعتبر الدوطة بين المصريين من مسائل الأحوال الشخصية ، ولقد ذهب بعض الشراح إلى أنها بدأت تعدل بالفعل عن اتجاهها السابق وذلك بالحكم الذى أصدرته بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ الذى قالت فيه إنه « يبين من المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هى من مسائل الأحوال الشخصية » ويقولون إن الدوطة لا شك تدخل فى عموم النظام المالى بين الزوجين^(١) . غير أننا لا نستطيع أن نسلم بكفاية هذا الحكم للقول باتجاه المحكمة العليا نحو اعتبار الدوطة من الأحوال الشخصية إذ أن القضية التى صدر فيها هذا الحكم كانت مرددة بين أجنبى لا مصرىين فهى لا تزال حتى الآن تسير منطقها فى اعتبار الدوطة بالنسبة إلى المصريين مجرد اتفاق ذو طابع مالى .

على أن المشرع قد يرى إخراج مسألة أو مسائل معينة من قائمة الأحوال الشخصية ليدخلها فى قائمة الأحوال العينية ، وحيث يتعين الامتثال لأمره وعدم الاستمرار فى اعتبارها من الأحوال الشخصية .

فالإراث والوصية يعتبران وفقاً لنص المادة ١٣ من الأحوال الشخصية وكان الواجب وفقاً للرأى الذى قلناه أن يعتبران كذلك بالنسبة للمصريين ولغير المصريين ولكن المشرع أراد أن يعتبرهما من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين فقط إذ أخرجهما من طائفة الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين عند ما نص فى المادتين ٨٧٥ و ٩١٦ من القانون المدنى على وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة بشأنها^(٢) على منازعات الوارث والوصايا وكانت هذه المنازعات بحكم هذا النص خارجة عن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية (المحاكم الشرعية والمالية) قبل صدور قانون توحيد القضاء .

وقد رجحنا فى مؤلفنا مرافعات الأحوال الشخصية الرأى الذى يقول به بعض الشراح من أن المشرع المصرى لم يكن دقيقاً عند ما أدخل بعض المواد ذات الطابع المالى البحت فى دائرة الأحوال الشخصية كالإراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت والهبة ، إذ لا محل الآن لاعتبارها كذلك بعد انتهاء فترة الانتقال إذ نظمت هذه المواد تنظيمها وضعياً فى مصر وكان الواجب أن تخضع هذه المواد فى قواعد الإسناد لقانون الوطن لأنه لا يضير الأجانب المتوطنين فى مصر والمليين بقوانينها أن تسرى على هذه المسائل المالية البحتة القوانين المصرية الوضعية^(٣) .

(١) مجموعة أحكام النقض ٤ س ٧٧٠ رقم ١١٤ . أحمد سلامة مذكراته المرجع السابق .

(٢) القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الوارث والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصايا .

(٣) دكتور جابر جاد المرجع السابق ص ٢٧٨ ونرى إخضاع هذه المسائل لقانون موقع المال باعتبارها من مسائل الأحوال العينية .

في معنى التنازع :

الأصل في تنازع القوانين *conflit des lois* أنه يعنى مفاضلة يجرىها المشرع الوطنى بين القوانين المختلفة لاختيار أكثرها ملاءمة لحكم العلاقة القانونية ، ففي بعض الأحوال — وكثيراً ما يحدث هذا — يفضل قانوناً أجنبياً معيناً لحكم علاقة قانونية بعينها على القانون الوطنى فيأمر في قاعدة الإسناد أو قاعدة التنازع على ما يسميها البعض ، بتطبيق القانون الأجنبى دون القانون الوطنى .

وبذلك لا ينصرف معنى التنازع إلى تسابق القوانين بوصفها تعبيراً عن سيادات دول مختلفة لحكم العلاقة القانونية ، بل هو مجرد معنى يتركز في ذهن المشرع يفيد جريان الموازنة بين القوانين لاختيار أنسبها لحكم العلاقة (١) .

والأفضل أن التنازع يكون بين قوانين دول مختلفة . ولكنه قد يقع في الدول التي تأخذ بنظام قانونى مركب بين الشرائع المختلفة المكونة لقانون الدولة بناء على نصوص داخلية تعتبر بمثابة قواعد إسناد تتعين على أساسها الشريعة الداخلية التي يرى المشرع أنها أنسب الشرائع لحكم العلاقة .

وقد نصت المادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى على أنه « متى ظهر من المواد المقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تعدد فيها الشرائع ، فإن القانون الداخلى لتلك الدولة هو الذى يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها » فهذا النص وارد بشأن ما إذا كانت قاعدة الإسناد الوطنية تشير بتطبيق قانون معين وكان هذا القانون مركباً من عدة أنظمة داخلية ، فإنه يرجع دائماً لضابط الإسناد الداخلى في هذا التركيب القانونى لتعيين الشريعة الواجبة التطبيق من بين الشرائع المتعددة سواء أ كان التعدد إقليمياً *interprovential* أو شخصياً *interpersonnel* .

وتسرى هذه القاعدة سواء أ كان القانون المسند إليه قانوناً أجنبياً أم القانون المصرى ويجب أن يتم إعمال ضابط الإسناد الداخلى طبقاً للروح السائدة في القانون المسند إليه فلو كان هذا القانون هو القانون البريطانى أو الأمريكى فإنه يجب التزام السابقة القضائية التي يتحدد على أساسها القانون المحلى أو الشريعة الداخلية المعنية بالتطبيق في النظام المركب لهذا القانون .

وكان ضابط الإسناد الداخلى في القانون المصرى منذ فجر نشوء القضاء الطائفى منذ عهد الدولة العثمانية هو الملة والطائفة فكلما اتحدت ملة الخصوم وطائفتهم طبقت شريعتهم الدينية في المنازعات المتعلقة بأحوالهم الشخصية .

أما إذا اختلفوا وجب تطبيق الشريعة الإسلامية بالذات بوصفها الشريعة الغالبة في نظامنا القانونى المركب لأنها هى شريعة الغالبية من المصريين وتمثل حكم الإسلام فى المعاملات وهو دين الدولة الرسمى طبقاً لنص المادة الثالثة من دستور سنة ١٩٥٦ وإن كان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لم ينص على هذا الحكم صراحة ، إلا أنه حكم مستفاد من طبيعة الأمور .

(١) دكتور عز الدين عبد الله مؤلفه تنازع القوانين طبعة ١٩٥٨ ص ١٣ .

وعند صدور قانون توحيد القضاء رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى نص على إلغاء المحاكم الشرعية والملة، فإن تلك القاعدة التى كانت سارية بحكم أن المجالس الملية مجالس محدودة الولاية فلا تستطيع أن تحكم إلا بين أبناء الطائفة الذين ينتمون إليها ، وضمن هذه القاعدة نص المادة السادسة الذى يجرى على أن « تصد الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقوف التى كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكور (الراجح من مذهب أبى حنيفة) بـ أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — فى نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم » .

فهذا النص أصبح فى نظامنا القانونى المركب فى الأحوال الشخصية هو ضابط الإسناد الداخلى الذى تتعين به الشريعة الداخلية الواجبة التطبيق وغير صحيح أن يقال إن هذا النص يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين فحسب ، لأن النص مع وروده فى شأن المصريين قد أحيل إليه بوصفه قانوناً مصرياً داخلياً من قاعدة الإسناد الواردة فى المادة ٢٦ مدنى (١) .

(١) قارن حكم استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٥ فى القضية رقم ٩٠٩ سنة ٧٢ ق والذى قضت فيه المحكمة بتطبيق شريعة الطرف المصرى من الزوجين وقالت فى أسباب حكمها « من حيث إن المستأنفة وهى يوجوسلافية الجنسية أقامت دعوى تطليق ضد زوجها الذى دخل فى الجنسية المصرية وظلت هى محتفظة بجنسيتها الأصاية لحظاً الزوج وعلى مسئوليته وأقام الزوج من جانبه دعوى يطلب فيها إثبات إيقاع الطلاق منه تطبيقاً للشريعة الإسلامية وذلك لاختلاف الملتين إذ هو يتبع الكنيسة الأرثوذكسية بينما تتبع زوجته الكنيسة الكاثوليكية وقد طبقت المحكمة الابتدائية الشريعة الإسلامية فقضت بإيقاع الطلاق الصادر من الزوج دون التعرض للخطأ وبينت الحكم على أن القانون المصرى للأحوال الشخصية هو نظام مركب من عدة قوانين ويسرى على أبناء كل طائفة دينية قانون ديانتها إذا اتحد الخصوم ملة ومذهباً فإن اختلف الخصوم مذهباً وملة كانت الشريعة الإسلامية هى الواجبة التطبيق كما يتضح ذلك من الاطلاع على فرمان العسالى المعروف بالخط الهمايونى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٥٦ والقوانين والأوامر اللاحقة له والخاصة بنظم المجالس الملية والمختلطة .

« ومن حيث إن ما ذهب إليه الحكم فى هذا الصدد غير سديد إذ أن تطبيق الشريعة الإسلامية عند اختلاف الملة لا يكون إلا فى حالة التنازع الداخلى بين مختلف الهيئات التى تبشر الفصل فى قضايا الأحوال الشخصية باعتبار أن المحاكم الشرعية لم تعد المحاكم المختصة فى الولاية أصلاً فى القضاء فلا يخرج من ولايتها إلا ما كان متعلقاً بالأحوال الشخصية لمصريين متحدى الملة ولما كانت المحاكم الشرعية لا تطبق إلا الشريعة الإسلامية فتكون تلك الشريعة هى التى يعمل بها دون غيرها ومع ذلك وحتى فى هذا النطاق فقد كانت المحاكم المختلطة والأهلية تنكر على المحاكم الشرعية هذا الرأى وترى قصر اختصاصها على المسلمين لأن تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على غير المسلمين لم يرده المحاكم المسلمون الذين أقروا اختصاص البطريركيات والمحاكمات أما فكرة الاختصاص العام فهى فكرة أوروبية يستلزم أن تكون المحكمة العامة غير مقيدة بقواعد الدين أو على الأقل مستعدة لأن تطبق على كل قضية القانون الشخصى الذى يناسبها تطبيقاً لقواعد القانون الدولى الخاص . أما النزاع الحالى فهو خارج عن نطاق التنازع الداخلى إذ هو خاص بدعوى تطليق رفعت من زوجة احتفظت بجنسيتها الأجنبية ضد زوجها المصرى فيسرى القانون المصرى طبقاً للمادة ١٣ مدنى وإذا كان القانون المصرى عبارة عن نظام قضائى مركب أى متعدد الشرائع طبقاً للمنصوص عليه فى المادة ٢٦ مدنى فإن القانون الداخلى هو الذى يقرر أى شريعة يجب تطبيقها — ولما كان الزوج أرثوذكسى المذهب وقد انعقد الزواج أمام بطريركية الروم الأرثوذكس فإن أحكام تلك الشريعة دون غيرها هى —

وباستقراء نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يبين أنها تضع شروطاً ثلاث يكون توافرها جميعاً مقتضى لطبق أى من الشرائع المالية الخاصة ويكون تخلف أى منها مانعاً من هذا التطبيق .

وهذه الشروط هي :

أولاً : ألا يكون المتقاضيان متحدين في الملة وفي الطائفة .

ثانياً : أن يكون لهما وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ جهات قضائية مالية منظمة .

ثالثاً : أن يكون حكم شريعتهما الخاصة غير مخالف للنظام العام .

وتضيف المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ شرطاً رابعاً يستفاد بمفهوم مخالفة النص

وهو ألا يغير أحد المتقاضيين ديانته إلى الإسلام أثناء سير الدعوى .

== التي يجب تطبيقها فأحكام تلك الشريعة تعتبر في هذه الحالة جزء من القانون الداخلي الذي يتكون من مجموعة القوانين الداخلية للنظام التشريعي المركب - وجميع القواعد التي تتضمنها القوانين المالية تعتبر جزء من القانون المصري في مجموعة تطبق في النطاق المعد لكل منها فإذا تطلب الأمر كما في القضية الحالية الرجوع إلى قاعدة موضوعية من قواعد الأحوال الشخصية لأحد المصريين وجب الرجوع إلى قواعد مذهبه الديني فيرجع إلى الشريعة الإسلامية فيما يختص بالمسلم وإلى شريعة كل بطريركية أو هيئة دينية طبقاً لكل حالة ولا يقبل الاحتجاج بنص المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والقول بأن نص هذه المادة يؤثر قاعدة قانونية معمولاً بها فإن نص هذه المادة صريح في أن مجال تطبيقها هو نزاع بين مصريين غير مسلمين بخلاف النزاع الحالي وهو بين أجنبية ومصري مما يتحتم معه الرجوع إلى قواعد التنازع الخارجي المنصوص عنه في القانون المدني .

ومن حيث إن القاعدة التي يحتاج إليها المستأقف ضده قد يكون لها قيمة من الوجهة المصرية في تعيين جهة الاختصاص ولذلك إذا اختلفت الملة باعتبار أن المحاكم الشرعية هي الجهة العامة في الاختصاص وحيث تطبق المحكمة الشرعية الشريعة الإسلامية والحال في النزاع المطروح مختلف تماماً فالملطوب معرفته أى القوانين بين تلك القوانين المتعددة للأحوال الشخصية في مصر هو الواجب التطبيق والمحكمة التي تختار إحداها غير مقيدة بتطبيق قانون معين كالمحاكم الشرعية بل تختار القانون المفروض تطبيقه باعتباره الأصلح طبقاً لقواعد الإسناد وهو هنا شريعة الروم الأرثوذكس .

(الحكم منشور في محيط المبادئ الحديثة للقضاء المصري في الأحوال الشخصية لمحمد حلمي عبد العاطي الموظف بالنيابة العامة ص ٢٤٨) .

وراجع في نقد هذا الحكم دكتور عز الدين عبد الله في مؤلفه المرجع السابق ص ١٩٣ .

موانع انطباق الشرائع غير الإسلامية

عدم انتساب المتقاضين إلى ملة وطائفة واحدة :

اختلف الفقهاء والدارسون فيما إذا كان نشوء القضاء الطائفي ترتيباً على قاعدة إسلامية هى ترك الدين وما يدينون أو كان بسبب اعتبارات سياسية دعت إليه .

وفى هذا يقول الأستاذ أحمد صفوت أنه « من الخطأ الشائع القول حديثاً بأن القضاء الملى كان امتيازاً لغير المسلمين لأسباب سياسية كما قال بذلك بعض المؤلفين دفاعاً عن هذا النظام وشبهوه بالامتيازات الأجنبية مع أنه نظام أساسى فى دار الإسلام وفى الشريعة الإسلامية نشأ وبقى منذ الفتح الإسلامى إلى حين تنظيمه بالخط الملمايونى الصادر فى سنة ١٨٥٦ من سلاطين آل عثمان . . . » (١) .

ويذهب الأستاذ حلمى بطرس إلى أنه « لم يحمل محمد الفاتح على تقرير هذا الامتياز روح التسامح الدينى أخذاً بالقاعدة الشرعية التى تقضى بترك غير المسلمين وما يدينون فيما يتعلق بالعقيدة الدينية ولا الشعور بأن تحقيق العدل لرعاياه غير المسلمين يقتضى أن يطبق عليهم قواعد دياتهم فى علاقاتهم القانونية — وإنما دعاه إلى تقرير هذا الامتياز أسباب سياسية بحجة . . . » (٢) .

ونرى الأخذ بالرأى الثانى مع تفصيل . فقد فتح محمد الثانى القسطنطينية عام ١٥١٤ فرأى من جهة أن مبدأ شخصية القوانين منتشر فى أوروبا — ورأى من جهة أخرى أن قضاء الكنيسة باسطاً ظله على المسيحيين يتقاضون أمامه منذ العصور الوسطى — وكان لديه من الاعتبارات السياسية ما يدفعه إلى إقرار هذا الوضع — فقد كان يخشى أن يصدم رعاياه من الروم فى تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية فتتضم كنيستهم الشرقية فى القسطنطينية إلى الكنيسة الغربية فى روما وينتضى ما كان بين الكنيستين من خلاف قديم — فرأى أن يتحالف مع رعاياه المسيحيين فى الشرف فأقر بطرق الروم على ما كان له من سلطات قضائية على أتباعه من الروم فى جميع المسائل المدنية والجنائية ثم فعل ذلك مع بطرك الروم وربان اليهود .

وليس هذا الذى أجراه السلطان محمد الفاتح يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بل على العكس يتناقض معها — إذ لم تكن الشريعة الإسلامية على نحو ما سنرى شريعة شخصية تنطبق على الرعايا المسلمين فحسب — بل كانت شريعة إقليمية تفرعاً على المأثور من أن الإسلام دين ودولة ومن أن فقهاء المسلمين كانوا يفرقون بين ما هو واجب ديانة وما هو واجب قضاء (٣) .

(١) راجع مقالة تاريخ القضاء الشرعى بمجلة مصر المعاصرة العدد ٢٨٣ يناير سنة ١٩٥٦ ص ٣١ .

(٢) مؤلفه الأحوال الشخصية لغير المسلمين طبعة سنة ١٩٥٦ ص ٤٤ ، وراجع مؤلف الأستاذ إليثيريادس « دراسات شرقية » ترجمه للافرازية جان بول جيتان ص ١٤٧ .

(٣) راجع الدكتور حسن بغدادى فى مؤلفه التفرقة بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية الطبعة

الفرنسية ١٩٣٧ ص ٨٢ وما بعدها حيث يقول :

“La protection de la liberté confessionnelle ne pouvait avoir conséquence de soustraire les dissidents à l'emprise de la loi musulmane s'agissant du commerce juridique qui demeure étranger au domaine religieux”.

فروح التسامح التي يتسم بها الإسلام إنما مجالها العبادات فقط . فقاعدة « لا إكراه في الدين » التي تضمنها الحديث الشريف لا تعمل عملها خارج حدود الدين أو العبادات — أما المعاملات ومنها الزواج وسائر مسائل الأحوال الشخصية المعروفة الآن فهي بلا جدال كانت مجالاً لتطبيق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لا غير — لأنها شريعة إقليمية تحكم كل ما يجري بدار الإسلام من وقائع وتصرفات^(١) — ولقد كانت الأحوال الشخصية والأحوال العينية تقسيم غريب على الفقه الإسلامي الذي لا يعرف سوى العبادات والمعاملات ويدخل في هذه الأخيرة كل ما ليس تنظيماً لعلاقة الإنسان بالخالق ويعد من الأمور التنظيمية للمجتمع في أى صورة من صورهِ — وطبعاً أنه لا اعتداد في تعرف ما يعد من العبادات أو من المعاملات سوى الشريعة الإسلامية بوصفها هي الشريعة المفوضة لسائر الشرائع الخاصة في حكم علاقات بعينها بين أفراد معينين — فإذا كانت الشريعة المسيحية تعتبر الزواج من المقدسات sacraments أو من أسرار السبعة للكنيسة بما يمس عقائد المسيحيين فذلك تكييف داخلي لا اعتداد به في مجال الوصف العام الضروري لتبيان نوع العلاقة تمهيداً لتحديد الشريعة الواجبة التطبيق .

تعريف الملة والطائفة :

يسود الفقه في تعريف كل من الملة والطائفة رأيان :

رأى — يذهب إلى أن الديانة تنقسم إلى مذاهب مختلفة وإن المذهب هو أسلوب معين أو طريق خاص في فهم مبادئ الديانة في حين أن الطائفة ليست إلا جماعة من المؤمنين بديانة معينة تعتنق مذهباً واحداً من مذاهبها وتجمع بينها من روابط الجنس أو اللغة أو العادات الخاصة ما يجعلها تستقل برؤسائها الدينيين ونظام عباداتها الداخلي^(٢) .

ويضرب أصحاب هذا الرأي أمثلة لذلك التعريف فيقولون إن « الديانة المسيحية تنقسم إلى ثلاثة مذاهب والمذهب الواحد يعتنقه في مصر عدة طوائف — فالكاثوليكية مثلاً مذهب مسيحي يعتنقه سبع طوائف من المصريين لكل منها رؤساؤها ونظامها الداخلي وإن كان لا خلاف بينها في العقيدة ولا في القواعد القانونية التي تحكم الأحوال الشخصية . . . » .

ورأى آخر^(٣) يذهب إلى أن الديانة تنفرع عنها طوائف وأن الطوائف يندرج تحتها ملل — وإن قيام أهل ملل عدة في طائفة واحدة ليس معناه أن أهل هذه الملل لهم مذاهب مختلفة وإنما الواقع أن أهل ملل الطائفة الواحدة يجمعهم مذهب واحد وأن تعدد مللهم يرجع إلى اختلافهم في الأصل أو اللغة أو العادات هذا الاختلاف قد أدى إلى ممارسة أهل كل ملة من طائفة للمسائل الروحية بطقوس أو لغة معينة » .

(١) راجع أحمد غلوش في مؤلفه The religion of Islam جزء ثان ص ٦٦ .

(٢) حلمي بطرس المرجع السابق ص ٤٦ .

(٣) الزملاء محمد عمر وألني بقطر في مؤلفهما الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين طبعة

سنة ١٩٥٧ ص ٤٧ .

ووجه الخلاف بين هذين الرأيين إنهما وإن هدفا إلى غرض واحد هو الوصول إلى أنه لم تكن هناك أربعة عشر شريعة طائفية إبان قيام المجالس المليّة — بل كان ثمة اتحاد في مجموعات المذهب الواحد من الديانة الواحدة وإن اختلفوا أصلاً ولغة وعادات وطقوس ، ولذا فمن رأيهم وجوب عدم الاعتداد إلا باتحاد الديانة والمذهب فقط بين هذه المجموعات المختلفة عندما يراد تحديد الشريعة الواجبة التطبيق. نقول إن اتفاق الرأيين في الهدف أو الغرض فإنهما قد تباينا تماماً في التعريف والتقسيم — ذلك لأن الرأي الأول يعتبر الديانة أصل يتفرع إلى مذاهب وكل مذهب يتفرع بدوره إلى طوائف ، أما الرأي الثاني فيقول بأن الديانة تتفرع إلى طوائف وكل طائفة تتخذ مذهباً معيناً في خصوص عقيدتها — أما الملة في نظر أصحاب هذا الرأي الأخير فهي طريقة ممارسة مجموعة من طائفة للمذهب الذي تعتقه وهذا ما يجعلها تشبه — خطأً — في نظرنا بالطقس^(١) dogme الأمر الذي يبين معه عدم دقة هذا التعريف .

لا شك عندنا أن الديانات المعترف بها ثلاثة — اليهودية — والمسيحية — والإسلام — وأن كل من الديانتين الأوليين قد انقسمت إلى فرق اتخذت كل منها طريقاً معيناً لفهم الديانة من زاوية أو زوايا معينة — فالمسيحية مثلاً انقسمت إلى ثلاث فرق هي الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية وكل من هذه الفرق الثلاث انقسمت بدورها إلى شيع يسود بين كل منها رباط مشترك اجتماعي أكثر منه ديني جماع لأوجه تشابه أو اشتراك من جنس أو لغة أو إقليم أو عادات أو تقاليد — ووضعت كل شيعة أو مجموعة من هذه الشيع أو المجموعات لنفسها دستوراً دينياً معيناً قد يتفق مع غيره من دساتير شيع أخرى في أصل العقيدة والفكرة الدينية ولكنه يختلف عنه وينفرد بطقوس خاصة تمارس بلغة معينة وبطريقة مفردة وتستقل بتنظيم كامل للعبادات وبرؤسائه الروحانيين .

ومن هذا التصوير الواقعي يكون الأقرب للصحة عندنا ما نادى به أصحاب الرأي الثاني من أن الديانة انقسمت إلى طوائف تدين كل منها بهذه الديانة من زاوية خاصة قد يترتب عليها اختلاف شديد بين أصول العقيدة عند طوائف الديانة الواحدة — وكل من هذه الطوائف انقسمت إلى ملل لأن الملة لغة هي الجنس race من الناس .

وطى أنه أياً كان الأمر وسواء أكانت الملة فرع من الطائفة أم كانت هذه الأخيرة فرع من الأولى فلا جدال في أنهما أمرين متعذران لا يشتهر أحدهما بالآخر وقد بدت كل منهما ذات كيان قانوني مستقل يأبى وجوده القول باختلاطهما لما يترتب على ذلك من آثار نعرضها فيما سيجيء أهمها انفراد كل منها بمجلس خاص لنظر المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بين أفراد الملة والطائفة الواحدة .

نظرة على الطوائف والملل المختلفة :

تنقسم الديانتان اليهودية والمسيحية إلى طوائف وتتفرع كل طائفة إلى ملل على النحو الآتي :

أولاً — الديانة اليهودية :

تنقسم هذه الديانة إلى طائفتين :

(١) مفرد طقوس .

(١) طائفة الربانيين وهم من يعتبرون التلمود^(١) توراة ثانية أو كتاباً مكملًا للتوراة يجب الوقوف عند القواعد والأحكام الواردة فيه — وأفراد هذه الطائفة هم الأكثر عدداً .

(ب) طائفة القرائين وهم من لا يؤمنون إلا بالتوراة الكتاب المنزل على سيدنا موسى عليه السلام أما التلمود عندهم فليس إلا تفسيراً لآيات التوراة لا يمنع من الاجتهاد في التفسير وعدم الوقوف عند حد النص على عكس الربانيين فهم لا يسمحون بالاجتهاد في استنباط الأحكام لأن التوراة والتلمود يحويان كافة التفاصيل المطلوبة^(٢) .

وقد ظل القراءون ملة واحدة في حين أن الربانيين انقسموا إلى ملتين ، الأولى : ملة الاشكينازيم . والثانية : ملة السفاراديم .

وتتكون الملة الأولى من يهود الغرب ، والثانية من يهود الشرق ، ومنهم يهود مصر . وقد انقسم هؤلاء بدورهم إلى فرقتين هما يهود الاسكندرية والجيزة ويهود باقي الجمهورية .

أما الديانة المسيحية فتقسم إلى ثلاث طوائف هي الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية ، وكل من هذه الطوائف انقسم إلى ملل مختلفة :

فالكاثوليكية تنقسم إلى سبعة ملل هي :

- (١) الأقباط الكاثوليك ، وأصلهم من مصر .
- (٢) الروم الكاثوليك وهم من أصل يوناني .
- (٣) الأرمن الكاثوليك وهم من أصل أرمني .
- (٤) السريان الكاثوليك وهم من أصل سوري .
- (٥) الموارنة وهم من أصل لبناني .
- (٦) الكلدان وهم من أصل عراقي .
- (٧) اللاتين وهم من أصل أوروبي .

والأرثوذكسية تنقسم بدورها إلى أربعة ملل هي :

- (١) الأقباط الأرثوذكس وهم من المصريين .
- (٢) الروم الأرثوذكس وهم من اليونانيين .
- (٣) الأرمن الأرثوذكس وهم من الأرمن .
- (٤) السريان الأرثوذكس وهم من سوريا .

أما البروتستانتية فهي تنقسم إلى ملل كثيرة تزيد في جميع أنحاء العالم عن المائة والخمسين نذكر

(١) التلمود هو جماع الميشنا وهو كتاب يهودا في شرح آيات التوراة والجيمارتين اللتين وضعها الأحبار الأمورائيين في فلسطين تفصيلاً لأحكام الميشنا .

(٢) مراد فرح في شعار الخضر ص ١ إذ يقول إن « إخواننا (الربانيين) يعتبرون التلمود توراة ثانية لا يقدر أن يجيدوا عنه قيد نكير أو فتيل فضلاً عن عدم اعتبار القرائين له إلا ما وافق منه ... » .

منها ملة الكنيسة المسيحية المتحدة — والبعثة الهولندية — والكويكرز — والميتوديست — والانجليكان — والادفنسنت — واللاموتيين — والانجليين — والوطنيين . غير أن المشرع المصرى لم يلق بالآ إلى هذا التعدد ولم يعترف إلا بوجود ملة الانجليين الوطنيين فقط .

هذه هى شيع غير المسلمين — كان لكل منها مجلس ملى خاص يتصدى للفصل فى المنازعات التى تتردد بين أبنائها فقط — وهذه الشيع أو الملل هى التى يرتضى المشرع المصرى أن تطبق شريعة أى منها عند توافر مسوغ هذا التطبيق أى عند تخلف المانع من تطبيقها ، أما غير هذه الشيع التى تتفرع عن عقائد غير سماوية فهذه إزاء عدم الاعتراف بها فى مصر — ولا يمكن السماح بتطبيق أى شريعة من هذه الشرائع لمخالفة ذلك للنظام العام^(١) .

ولكن هذا النظر لا ينتقص من مبدأ حرية العقائد *liberté de conscience* الذى هو مبدأ أساسى لا يمكن المساس به طالما ليس فى التعبير عن العقيدة غير السماوية ما يمس النظام العام أو الآداب ، فلا يمكن للدولة أو للسلطات الدينية الرسمية فيها أن ترفع أى شخص على اعتناق دين معين أو عقيدة معينة إذ مضى ذلك العهد الذى كان فيه دين الحاكم يفرض على المحكومين فرضاً يقابله الحكم بالموت عند عدم الاستجابة إليه . وقد تضمن إعلان حقوق الإنسان العالمى هذا المبدأ فى المادة ١٨ منه إذ جاء نصها على أن « لكل شخص الحق فى حرية التفكير والدين والضمير ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم أو الممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أ كان ذلك سرّاً أم جهراً ، منفرداً أم مع الجماعة »^(٢) .

فكل إنسان حر فى أن يعتقد ما يشاء ولكنه لا يستطيع أن يطلب من الدولة أن تعترف بعقيدته إذا كانت لا دينية بالسماح بتطبيق التعاليم التى يدعى وجودها لحكم أفراد طائفته المنحرفة على نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية بينه وبين آخر ممن يدين بنفس العقيدة لأن فى هذا التطبيق ما يعتبر اعترافاً رسمياً بمذهب فوضوى يثير بلبلة فى الأفكار الدينية السماوية ويعرض السكينة العامة داخل الدولة للخطر .

على أن ذلك لا يمنع فى رأينا من احترام مبدأ حرية العقيدة داخل هذه الحدود ، فلو قام نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية بين إسرائيلى أو مسيحى مثلاً وبين زوجة تقول إنها ملحدة فإنه يجب اعتبارها مختلفى الديانة مما يبرر تطبيق الشريعة الإسلامية على النزاع طالما ليس فى الاعتراف بمركز الملحدة فى هذا الخصوص ما يرتب تطبيق شريعة من الشرائع غير السماوية .

وقد عرضت على محكمة القاهرة الابتدائية قضية تلخص وقائهما فى أن سيدة لبنانية الجنسية

(١) أنظر جيل الفرقاوى فى مؤلفه الأحوال الشخصية لغير المسلمين الكتاب الثانى فى الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس حيث يقول ص ١٤ إن الديانات الثلاثة المعروفة وحدها هى التى يمكن أن تطبق قواعدها لحكم مسائل الأحوال الشخصية للمصريين نظراً لإلترابط الاختصاص التشريعى لقواعد هذه الديانات بقواعد الاختصاص القضائى للحاكم الدينية .

(٢) الموسوعة الفرنسية الجزء العاشر فى الدولة الحديثة الملزمة رقم ١٨ .

أقامت دعوى ضد زوجها المصرى الجنسية المسيحي الكاثوليكي تطلب فيها الحكم بتطليقها منه تأسيساً على أنها اعتنقت الديانة الفرعونية القديمة فأصبحت لا تصدق في وجود إله . ولما كان القانون الواجب التطبيق طبقاً للمادة ١٤ مدنى هو القانون المصرى وكان الطرفان بذلك مختلفي الديانة فإن الشريعة الإسلامية ، تكون هى الواجبة التطبيق وأحكامها لا تسمح باستمرار الزواج بين الكتابي والملحدة . وقدمت عدة مستندات تدل على وجود عقيدة فرعونية في الوقت الحاضر واحتجت بدستور الجمهورية الذى نص صراحة على أن حرية الاعتقاد مطلقة .

وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى إقرار وجهة نظر المدعية تأسيساً على أن الاعتقاد الدينى مسألة نفسانية محض ولا يمكن منعها من أن تعتقد فيمن تشاء أو كيف تشاء طالما أن شريعة هذه الفئة الملحدة التى انضمت إليها المدعية لن تكون محل تطبيق . ولا يمكن القول بغير ذلك إذ يصطدم القول بعدم اعتبار هذا التغير مع الواقع الذى يأبى القول بأنهما لا يزالان متحدى الديانة والملة والطائفة .

ويترتب على هذا النظر أن تكون الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق وأحكامها تجعل زواج المسلم بغير الكتابية باطلاً ابتداءً ولا يجوز استمراراً . فإذا سحب هذا الحكم على الدعوى المذكورة وجب التفريق فوراً بينهما لأن ما لا يجوز ابتداءً لا يجوز استمراراً ، ولأن مقتضى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الدعوى أن يأخذ الكتابي حكم المسلم (١) .

ومع وضوح هذا النظر فقد خالفته المحكمة وقضت برفض الدعوى وقالت في أسباب حكمها ما يلي :

« ومن حيث إنه لا شك أن لكل إنسان الحق في حرية العقيدة والاعتقاد ذلك لأنه ليس لإنسان أن يتدخل في عقله وتفكيره — على أن العقل والوعى والبدئية جميعاً يستقيم على الإيمان بالذات الإلهية وأن هذا الإيمان الرشيد هو خير تفسير لسر الخليقة يفعله المؤمن ويدين به المفكر ويتطلبه العقل السليم الإيمان بالله ، يقتضى الانتساب إلى دين من الأديان السماوية وهى الإسلام والمسيحية واليهودية — والعالم المتمدين كله يقوم على أن يعتنق الفرد المؤمن ديناً من هذه الأديان لأن الإنسان غير المؤمن هو الشذوذ وليس هو القاعدة في الحياة الانسانية وفي الظواهر الطبيعية والبلاد المتمدينة كلها قد أسست شرائعها في مسائل الأحوال الشخصية على أسس في الغالب من شرائع الدين الذى يدين به مجموع أفرادها ، فهى لا تعد الإلحاد وتعترف به ولا تجعل له شريعة تطبق على الملحدين ولا تعتبر الإلحاد ديانة لها أصول وقواعد لأن الإلحاد والكفر بالله وبالأديان شذوذ ؛ وانحراف إلى غير العقل والوعى ، فإن أيسح للانسان أن يكفر بالله عقلاً وعقيدة فإن هذا الكفر ليس له ولا يمكن أن يكون له أو تجعل الدولة له مظاهر خارجية أو تسمح بإعلانه ، أو إنشاء معابد للملحدين لأنه مما يمس الوعى السليم والنظام العام .

« ومن حيث إنه ترتيباً على ذلك لا يمكن القول بأن انحراف المدعية إلى غير دين ، عقيدة أو ملة أو

(١) سيأتى تفصيل ذلك فيما بعد .

ديانة لها أصول أو شرائع — ولا يمكن القول بأن ملتها قد اختلفت مع ملة زوجها أو دياتها قد أصبحت غير دياتته إلا إذا اتجهت إلى ديانة أخرى من الأديان السماوية اعتنقتها ، لأن المفاضلة بين الأدبان واختيار أحدها مع الإيمان بالله ليس كالإلحاد ، ولكل إنسان يعيش فى بلد يؤمن بالله ، ديانة من ديانات السماء ، فان كفر بها ولم يعتقد فى وجود الله فذلك أمر بينه وبين نفسه إذ لا تدل على ذلك مظاهر خارجية من عبادة أو إشهار أو غيره — ولا يمكن للدولة أن تسمح بهذه المظاهر — على ما سلف القول — لأنها تمس الأفكار الأساسية فيها وهى أفكار يقوم عليها نظام المجتمع الأعلى .

« ومن حيث إن الذى يبنى على ذلك ، وعلى أن الإلحاد ليس ديانة أن تبقى المدعية على دياتها حتى تختار ديانة أخرى (١) ... » .

نقد هذا الحكم :

ووجه الخطأ فى هذا الحكم أن المحكمة — مع اعترافها بحرية العقيدة فى حدود عدم مصادمة التعبير الخارجى عن العقيدة غير المساوية للنظام العام — لم ترتب الآثار القانونية لاعتبار المدعية ملحدة وبالتالي غير متفقة فى الواقع والقانون مع زوجها ملة وطائفة بل اعتبرت خروجها من دياتها عديم الأثر فى تطبيق شريعة مختلفى الملة والطائفة مع أن ذلك ليس يعنى تطبيق تعاليم الملحدن التى يصادم تطبيقها النظام العام والتى لا يجوز تطبيقها من جهة أخرى حتى مع اتحاد التابعين لها ملة وطائفة لعدم وجود جهة قضائية منظمة لهم وقت صدور القانون رقم ٤٦٢/١٩٥٥ .

وكان الأولى بالمحكمة أن تتعرض لما إذا كان خروج المدعية عن دينها ينطوى على غش نحو القانون وترتب إذا خلصت إلى نتيجة إيجابية آثار الغش نحو القانون من عدم الاعتداد بالتغير الحاصل من المدعية من حيث الشريعة الواجبة التطبيق على الدعوى بحيث يرد قصدها من التغير — وهو إقصاء قاعدة قانونية معينة عليها فإذا كانت المحكمة قد اعترفت بمبدأ حرية العقيدة — وهى لا بد معترفة به — ولم تتعرض لما إذا كان تصرفها بتغير دينها كان الدافع إليه غش نحو القانون ؟ فكان من الواجب أن ترتب الآثار التى يجب أن تترتب على حصول هذا التغير ألا وهى اعتبارها مختلفة الديانة مع زوجها وتطبيق الشريعة الإسلامية عملاً بنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢/١٩٥٥ .

وقبل أن تتعرض لتحديد الوقت الذى يجب أن يعتد فيه بقيام الاتحاد فى الملة والطائفة ، يعين أن نعرض بصورة تفصيلية للتشريعات العثمانية والمصرية الخاصة بالطوائف غير الإسلامية ، فهى وإن كانت صورة لحقبة أصبحت الآن فى ذمة التاريخ إلا أنها تفسر لنا ولا شك كثيراً من الغموض الذى يشوب مسألة تطبيق الشرائع المختلفة فى مواد الأحوال الشخصية .

(ينبع)

(١) القضية رقم ١١٨/١٩٥٧ أحوال شخصية أجانب الصادر فيها الحكم بتاريخ ١٣/٥/٥٨ (غير منشور) .

التبني في القانون المقارن

وتنازع بعض أحكام التبني في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية

للاستاذ محمود طاهر المحامى

نصت المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة التي ألحقت بالاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بموترو في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ وصدر بها القانون ٢٩ لسنة ١٩٣٧ في ٢٤ من يوليو ١٩٣٧ على أنه :

« تشمل الأحوال الشخصية المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة ... ونظام الأموال بين الزوجين ... والعلاقات بين الأصول والفروع ... والتبني » .

ونصت المادة ٢٩ ققرة ٧ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة المرفقة بمعاهدة موترو والصادر بها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٧ في ٢٤ من يوليو ١٩٣٧ على أنه :

« يرجع في المسائل المتعلقة بصحة التبني إلى قانون بلد كل من المتبنى والمتبنى وفي المسائل المتعلقة بآثار التبني إلى قانون بلد المتبنى » .

وقد وصف الفقهاء المصريون ما أورده المادة ٢٩ المشار إليها بأنها :

« كانت مصدراً تشريعياً للقانون المصرى الجديد فيما يتعلق بتنازع القوانين لأنها كانت تعبر عن آراء عدد كبير من الدول أى أنه كان لها صفة دولية إلى حد كبير » (١) .

ولما فكر في وضع المجموعة المدنية الجديدة قرر مشروع القانون المدنى في المادة ٣٤ منه :

« ١ — يسرى قانون كل من المتبنى والمتبنى على المسائل الخاصة بصحة التبني .

٢ — أما الآثار التى تترتب على التبني فيسرى عليها قانون المتبنى » .

ولكن هذه المادة عندما عرضت على لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ قررت حذفها « لأنها تعالج نظاماً لا يعرفه القانون المصرى وقد راعت اللجنة فضلاً عن ذلك أن القواعد العامة في القانون الدولى الخاص تغنى عند التطبيق عن إيراد مثل هذه المادة » (٢) .

(١) تادرس ميخائيل تادرس « القانون المقارن في الأحوال الشخصية للأجانب في مصر » طبعة أولى

سنة ١٩٥٤ ، ص ١٨٠ .

(٢) كانت مذكرة المشروع التمهيدى قد نصت على أن المشروع قد قصر المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ على تعيين القانون الواجب تطبيقه في المسائل المتعلقة بسبب البتوة شرعياً كان أم طبيعياً أم مؤسساً على التبني ، وفي المسائل المتعلقة بالنفقات ولم يكتفى المشروع في هذه المواد بنقل الأحكام المقررة في المادة ٢٩ من لائحة التنظيم =

ولم يرحب الفقهاء المصريون بهذا الحذف ، فقرر أحدهم :

« نحن لانرى في القول بجهالة القانون المصرى بنظام التبني مبرراً لحذف هذه المادة ذلك لأن المشرع المصرى يقر هذا النظام بالنسبة للأجانب بدليل إيراده في المادة ١٣ من قانون نظام القضاء التى عدت مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب مما يلزم معه بيان قاعدة الإسناد التى تطبق بشأنه . ونرى أن أعمال القواعد العامة يؤدى إلى الأخذ بالأحكام الواردة بالمادة ٣٤ من المشروع المطابقة لنص المادة ٢٩ فقرة ٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة » (١) .

وقرر آخر :

« ظاهر أن الشارع المصرى قد أخطأ بحذفه هذه المادة إذ أن الأمر لا يخص المصريين وحدهم بل النزلاء الأجانب المقيمين فى مصر وهؤلاء — عملاً بالقانون الدولى الخاص نفسه — يخضعون فى مسائل أحوالهم الشخصية لقوانينهم الخاصة . وقد أصبحت السيادة الولاية للمحاكم المصرية تمتد بعد إلغاء المحاكم القنصلية والمختلطة إلى هذه الناحية أيضاً عملاً بالمادتين ١٢ ، ١٣ من قانون نظام القضاء وأصبح نزلاؤنا الأجانب يتطلعون إلى قضاء المحاكم المصرية بوصفه الملاذ الوحيد لهم فى الفصل فى منازعاتهم الشخصية طبقاً لقوانينهم Statuts Personnels وقواعد القانون الدولى الخاص » (٢) .

وقد جاء القانون رقم ١٤٧ بإصدار قانون نظام القضاء الصادر فى ٢٨ من أغسطس ١٩٤٩ فنص فى المادة ١٣ منه :

« تشمل الأحوال الشخصية ... المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة ... ونظام الأحوال بين الزوجين .. والعلاقة بين الأصول والفروع ... والتبني » (٣) .

== القضائى للمحاكم المختلطة بل تدارك مع ما أخذ على هذه الأحكام من نقص أو عيب فى صياغتها ، وقد أشير إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدنى بالنسبة للمادة ٣٤ المحذوفة إلى أنه لا مقابل لها فى التقنين المدنى السابق ولكن تقابلها الفقرة ٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة . وأشارت مذكرة المشروع إلى هذا المصدر للمادة ٣٤ وإلى أنها « تسند الاختصاص إلى قانون كل من المتبنى والمتبنى للفصل فى صحة التبني . أما آثاره فتجعل الاختصاص فيها لقانون المتبنى وقد روعى فى ذلك أن التبني تصرف من نوع خاص فيجب أن ينعقد صحيحاً وفقاً لقانون كل من الطرفين وبقرّب هذا مما تقرر فى الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من المشرع الخاص بالشروط الموضوعية لصحة الزواج — قارن مع ذلك المادة ٢٣ من القانون البولونى الصادر فى سنة ١٩٢٦ — بيد أن آثار التبني لا يمكن أن تخضع إلا لقانون واحد وقد أثر المشروع قانون المتبنى ، أنظر المادة ١٠ من القانون الإيطالى الجديد ، « الأعمال التحضيرية للقانون المدنى » ص ٢٦٦ .

وقد تليت المادة فأقرتها اللجنة كما هى تحت رقم ١٧ فى القانون النهائى ثم وافق مجلس النواب عليها فلما عرضت على لجنة القانون المدنى فى مجلس الشيوخ قررت حذفها .

(١) عز الدين عبد الله « القانون الدولى الخاص المصرى » ج ١ ، طبعة ثالثة ١٩٥٤ ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤ .

(٢) تادرس ميخائيل تادرس ، نفس المرجع ، ص ١٨٠ — ١٨١ .

(٣) نصت المذكرة الإيضاحية على أنه : « حتى لا يكون خلاف فى مفهوم عبارة الأحوال الشخصية ==

وواضح أنه نفس نص المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .
ولما صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ نص في المادة ٩١١ منه على أنه :
« إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبني وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يجيزان التبني يثبت التبني بمحضر يحرر لدى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن أحدها ويدون في هذا المحضر إقرارات الطرفين شخصياً بعد التحقق من توفر الشروط والأحكام التي ينص عليها القانونان المذكوران لانعقاده وصحته » .

وذهبت المذكرة الإيضاحية لهذه المادة إلى أنه :
« من المسلم أن التبني يخضع من حيث الشروط الواجب توافرها لانعقاده وصحته والآثار التي تترتب عليه لأحكام قانوني بلدي الطرفين » .

ولكن ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لم يقره الفقهاء المصريون إذ ذهب أحدهم إلى أن :
« هذا الذي جاء بالمذكرة الإيضاحية فيه تزيد فيما يتعلق بآثار التبني فليس من المسلم خضوعها لقانوني الطرفين ذلك لأنه وإن اختلف بشأن القانون الذي يحكم صحة التبني فهو قانون جنسية المتبني* أم هو قانون جنسية المتبني* فالراجح هو إخضاع آثار التبني لقانون واحد وهو قانون المتبني* » (١) .
وقرر آخر :

« يبين من هذا النص أن القانون الواجب التطبيق هو قانون المتبني والمتبني* معاً . أما آثار التبني فقد سكت عنها النص وبذلك تركها خاضعة للاجتهاد وقد كان الأولى أن يحددها بقانون المتبني* جرياً على العرف الغالب الذي سارت عليه أكثر الدول وعلى ما كانت تنص عليه المادة ٢٩ من لائحة المحاكم المختلطة المرفقة بمعاهدة مونترو » (٢) .

وأقرت أحكام القضاء المصري رأي الفقهاء في الاقتصار على تطبيق قانون المتبني على آثار التبني «ومنها حمل الطفل المتبني لإسم طالب التبني فقد أوردت المذكرة التفسيرية للمادة ٩١١ مرافعات ما يفيد أن المشرع يرى إخضاعها لقانون كل من الطرفين وإن كان هذا الرأي يخالف الراجح فقهاً من وجوب إخضاع آثار التبني لقانون الشخص طالب التبني » (٣) .

قد حذا المشروع حذو لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة فنقل عنها بما أوردته من الأمثلة بياناً لدلول هذه العبارة ... ولم ير المشروع بعد ذلك أن يعرض للقواعد التي يستهدي بها في تعرف القانون الواجب التطبيق على المسائل التي يكون مثار النزاع بين قانونين فأكثر اكتفاء بما أوردته القانون المدني في هذا الشأن من أحكام في فصل تنازع القوانين .

(١) عز الدين عبد الله ، نفس المرجع ، ص ٢٥٤ .

(٢) تادرس ميخائيل تادرس ، نفس المرجع ، ص ١٨١ ، وقد فاته أن النص وإن سكت إلا أن المذكرة الإيضاحية قد قررت صراحة بأن آثار التبني تخضع للقانونين معاً ، وهو اتجاه قانوني يرجح كما قرر هو .

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية ، دائرة الأحوال الشخصية للأجانب ، حكم ١٦ من ديسمبر ١٩٥٨ في القضية ٦٧ سنة ١٩٥٨ .

أما بالنسبة لصحة التبني فالقضاء المصري مستقر على أن القانون الواجب التطبيق هو قانون كل من المتبني والمتبني^(١).

النظام العام وأنظمة التبني في مصر :

كان القضاء المصري قد تردد في بادئ الأمر فذهب أحياناً إلى رفض طلب التبني المقدم من مسيحية أورثوذكسية لطفلة أورثوذكسية مجهولة الجنسية واستند هذا الحكم إلى المادة ٢٥ من القانون المدني التي تنص على أن :

« يعين القاضي القانون الذي يجب تطبيقه في حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية أو الذين ثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد » .

وانتهى الحكم إلى تعيين القانون المصري وبالدات الشريعة الإسلامية وهي لا تجيز التبني^(٢).

ولكن لم يلبث هذا الاتجاه أن عدل عنه إذ ذهب القضاء المصري إلى أن القانون المصري للأحوال الشخصية الأرثوذكسية هو القانون الديني الأرثوذكسي . واستند على ما جرى عليه العرف منذ الفتح الإسلامي لمصر وعلى الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ -- وقوانين إنشاء المجالس المالية وعلى المادة ٤ من القانون المدني المختلط^(٣) كما استند على المادة ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية^(٤) وانتهى هذا الحكم إلى القضاء بتبني أرثوذكسي للقيطة أرثوذكسية^(٥).

وقد عقب الفقهاء على الاتجاه الأول الذي ذهب إليه القضاء المصري بعد التبني من النظام العام ورفض القضاء به على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تقره ، بأنه :

« في حالة التبني لا يعتبر عدم إجازة الشريعة الإسلامية له بالنسبة للمسلمين أنه في ذاته مخالف للنظام العام في مصر بالنسبة لغير المسلمين ، وآية ذلك أن الشارع المصري نفسه اعترف بجواز إجراء التبني في المادة ٩١١ من قانون المرافعات وفرض على المحكمة أن تصدق عليه إذا كان مستوفياً

(١) الحكم السابق والحكم الصادر من نفس المحكمة في ١٣ من يونيو ١٩٥٠ في القضية رقم ٦٨ سنة ١٩٥٠ .

(٢) محكمة القاهرة الابتدائية ، دائرة الأحوال الشخصية ، حكم ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ ، في القضية ٩٩ سنة ١٩٥٢ .

(٣) كانت هذه المادة تنص في فقرتها الأولى :

Les questions relatives à l'état et à la capacité des personnes et au statut matrimonial, aux droits de succession naturelle ou testamentaire, aux tutelles et curatelles, restent de la compétence du juge du droit personnel.

(٤) كانت هذه المادة تنص على أنه « ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر في المازعات المتعلقة ... ولا في المسائل المتعلقة ... ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية .

(٥) محكمة الاسكندرية الابتدائية ، دائرة الأحوال الشخصية ، حكم ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٣ ، القضية ١٢٩٨ سنة ١٩٥٣ .

لشرائطه القانونية التي ينص عليها كل من قانون طالب التبني وقانون المطلوب تبنيه — والمقصود بعبارة « قانون » هنا هو القانون الشخصي طبعاً *Loi Personnelle* وهو يتحدد إما بقانون الجنسية *Lex Patriae* بالنسبة للأجانب أو بالقانون الديني *Lex Religiosa* بالنسبة للمصريين الغير مسلمين وكذلك لعدى الجنسية الغير مسلمين إذا رأت المحكمة أن تحدد لهم قانون موطنهم (أى مصر) أو عقيدتهم كما رأينا ^(١).

واستقر الفقه المصرى على هذا الاتجاه فلم يعد يدخل حالة التبني في التطبيقات والأمثلة لفكرة النظام العام . أى الأمثلة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها في شرائع متحدى الملة ^(٢) .

وقد اتضح من حكم لمحكمة النقض أنها تقر القاعدة التي أرسها المادة ٩١١ مرافعات من إخضاع التبني لقانونى التبني والمتبنى معاً وذلك في حالة يونانيين تبنيًا لقيطاً عثرا عليه في مصر ولم تسفر تحريات البوليس عن معرفة والديه . وكانت المحكمة التفصيلية اليونانية قد قضت بهذا التبني ولكن محكمة النقض بعد أن استعرضت جنسية الطفل المتبنى وانتهت إلى أنه يعتبر مصرياً مولوداً في مصر وفقاً للمادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذى كان سارياً وقت العثور عليه والمادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان سارياً وقت صدور حكم المحكمة التفصيلية بالتبني . انتهت إلى أن هذه المحكمة التفصيلية لا تكون ذات ولاية في الفصل في موضوع التبني ^(٣) .

التبني في القانون المقارن :

سبق أن أشرنا إلى الشريعة الإسلامية لا تبيح التبني ، كما أن قانون الكنيسة المسيحية "Droit Canonique" هو الآخر لا يبيحه أصلاً ، ولا تزال تشريعات بعض الدول المسيحية متأثرة بهذا الطابع الكنسى كهولاندا والبرتغال وكولمبيا والأرجنتين والمكسيك .

ولكن الطوائف غير الإسلامية في مصر تسمح قوانينها الدينية بالتبني . فالمسألة السابعة والثلاثون الواردة في الفصل الثانى المعنون « فيما يتعلق بالمولودين الغير محقق نسبهم وفي أبناء الوضع » من كتاب الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف الأرثوذكسية تنص على أن :

« أبناء الوضع يعتبرون من جهتين: الأولى من جهة الرضاة ... والثانية من جهة الترية. وهو أنه إذا تبني رجل بولد مجهول النسب أى اتخذ كإبن له نظراً لكونه عديم الذرية بحيث أشهد على

(١) تادرس ميخائيل تادرس ، نفس المرجع ، ص ٧٩ .

(٢) ليهاب حسن اسماعيل ، شرح مبادئ الأحوال الشخصية للطوائف الملية ، طبعة أولى ١٩٥٧ ، ص ٥٨ — ٦٦ ، وجيل خانكي « الأحوال الشخصية للأجانب في مصر » ١٩٥٠ ، ص ٢٩ .

(٣) نقض ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ طعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق ، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في الخمسة وعشرين عاماً ج ١ ص ١٢١ ، وبما يلاحظ أنه الحكم الوحيد منذ إنشائها محكمة النقض الذى تعرضت فيه المحكمة لموضوع التبني .

نفسه بذلك وثبته في محل رئاسته الدينية ورياه تربية كاملة كوالد طبيعي لولده صار لذلك الولد قرابة وضعية مع ذلك الولد فيكون ابنه بالوضع لا بالطبع ويلزمه معاملته في الإعالة والرعاية بحسب ما يمكنه وطبقاً لما قرره في محل شريعته عند التبني به^(١) .

كما أن المادة ٨١ من « مختصر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية » تنص على أن :

« القرابة الشرعية تشبه القرابة الطبيعية فتبطل الزواج بحسب القاموس الروماني بين الأشخاص الآتي ذكرهم : أولاً في الخط المستقيم بين الشخص المتبني (بكسر النون) والشخص المتبني ثم بين المتبني وأولاد المتبني القاطنين تحت ولايته عند التبني ثانياً . في الخط المنحرف بين الشخص المتبني (بفتح النون) وأولاد المتبني القاطنين تحت ولايته . ثالثاً بين المتبني (بكسر النون) وزوجة المتبني وبالعكس أي بين المتبني وزوجة المتبني وذلك على قياس القرابة الأهلية في الخط المستقيم »^(٢) .

ويشترط القانون الفرنسي شروطاً — يجب توفرها في شخص المتبني والمتبني وهناك شرط مشترك هو أن يكون كلاهما فرنسي الجنسية أو على الأقل إذا كانا أجنبيين أن يكون لهما إقامة في فرنسا وأن يتمتعا فيها بالحقوق المدنية . ولكل شخص أن يتبنى بشرط أن تتوفر فيه الشروط التي يفرضها القانون . فالتبني مسموح به للنساء وللغراب وللخصيان وقد استقر الفقه والقضاء على السماح به للرهبان الكاثوليك حتى صدور قانون ٩ من ديسمبر سنة ١٩٠٥ الذي فصل الكنيسة عن الدولة ويكفي أن يكون المتبني قادراً على إعطاء موافقة قانونية على التبني . فالهجران عليه يستطيع أن يتبنى لأن الحجر القانوني لا ينطبق إلا على الذمة المالية . وكذلك الحجر القضائي بشرط أن يكون المتبني في فترة اكتمال قواه العقلية^(٣) .

ومن الشروط التي يجب توفرها في طالب التبني أن يكون بالغاً من السن ٥٠ عاماً وأن يكون الفرق في السن بينه وبين المتبني ١٥ عاماً « م ٣٤٣ » وهذا الشرط للزواج مطلق ولا يجوز الاستثناء فيه إلا في حالة التبني بأجر .

وللتبني يجب ألا يكون للمتبني (بكسر النون) في وقت التبني أطفال أو فروع شرعيون وإذا كان طالب التبني متزوجاً فلا يستطيع أن يتبنى إلا بموافقة زوجته ولا فارق في هذه الحالة بين الزوج والزوجة . وهذه القاعدة نافذة حتى في حالة الانفصال الجسدي^(٤) .

ويجب أن يكون المتبني قد أعطى للمتبني مساعدات ومنحه عناية غير متقطعة قبل أن يبلغ سن الرشد خلال ست سنوات على الأقل . ويجب أن يكون المتبني معروفاً بحسن السمعة وسلطة تقدير هذا الشرط مطلقة للقاضي .

(١) الأب الإيفوماتوس فيلوتاوس ، قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاذ — ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) المرجع السابق — ص ٢٧٠ .

(٣) Demolombe, T. 6, No. 49; Huc, T. 3, No. 112.

(٤) Demolombe, Ibid., No. 26; Baudery-Lacantinerie et Chéneaux, T. 5, No. 24.

أما الشروط الواجب توافرها في المطلوب تبنيه فأولها أن يكون قد بلغ سن الرشد « م ٣٦٦ » .
ويجب أن يكون المتبني قد حصل على رضى أبويه أو رضى من هو على قيد الحياة منهما إذا
كانت سنه أقل من ٢٥ عاماً . أما إذا كان قد تجاوز هذه السن فيجب أن يحصل على رأيهما فحسب
« م ٣٤٦ » .

ولا يجوز أن يكون الشخص متبني لعدة أشخاص إلا في حالة أن يتبناه زوج وزوجه « م ٣١٨ »
لأن المتبني في الواقع لا يستطيع أن يؤدي في عدة أسر وفي وقت واحد الواجبات التي تفرضها عليه
النبعية الصورية الجديدة .

ويجوز تبني شخص متزوج فإذا كان المطلوب تبنيه هو الزوج فلا حاجة للحصول على رضى
زوجته . أما إذا كانت الزوجة هي المطلوب تبنيها فيجب أن تحصل على إذن زوجها . أو على
إذن المحكمة (١) .

والإبن غير الشرعي يمكن تبنيه قانوناً بواسطة أبيه أو أمه . وقد استقر الفقه والقضاء على أن
الإبن غير الشرعي المعترف بنسبه قانوناً يمكن أيضاً أن يتبناه أبوه الذي اعترف به أو أمه التي
اعترفت به (٢) .

أما بالنسبة للأطفال الذين يولدون من زنا أى أثناء قيام الزوجية ، ثم يعترف بنسبهم قانوناً ،
فإن الفقه في فرنسا يقرر بوجه عام أنهم كالأطفال غير الشرعيين ، يمكن أن يتبنوا بواسطة آبائهم
أو أمهاتهم (٣) .

تنازع بعض أحكام التبني في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية :

لكل ولاية من الولايات التسع والأربعين في الولايات المتحدة الأمريكية — كما هو معروف —
هيئاتها التشريعية المحلية الخاصة . أى مجلس نوابها . أو « مجلس الممثلين House of Representatives
ومجلس شيوخها Senate » ولكل منها تشريعاتها المحلية الخاصة بها .

ولقد رأينا — ونحن في صدد شرح التبني في القانون المقارن — أن نسوق على سبيل المثال
قوانين ثلاث من هذه الولايات المتحدة الأمريكية ونرى مبلغ التنازع بينها ثم نتبين قواعد الإسناد
في مصر بالنسبة لهذا التنازع .

فقانون العاصمة واشنطن « ولاية كولومبيا » ينص على أن :

« يمكن لأي شخص — بشرط أن تتضمن الزوجة إذا كانت موجودة في الطلب أو تقره — أن

(١) Demolombe, Ibid, No. 38; Aubry et Rau, T. 6, No. 556, p. 119; Huc, Ibid., No. 119; Baudry-Lacantinerie et Chéneaux, Ibid, No. 34.

(٢) Duranton, T. 3, No. 293; Grenier, No. 35; Duvergier sur Toullier, T. 1, No. 988; Proudhon et Valette, T. 2, p. 217; Planol, T. 1, No. 1582.

(٣) Aubry et Rau, Ibid, 556, note 18, p. 121; Laurent, T. 4, No. 209; Huc, Ibid, No. 118; Baudry-Lacantinerie et Chéneaux, Ibid, No. 36.

يلتمس من دائرة الأحوال الشخصية في محكمة البلدية أن يتبنى أى قاصر أو راشد (١٦ - ٢١١) ،
إذا كان المراد تبنيه راشداً فإن قبوله هو المطلوب وحده .

إذا كان المراد تبنيه قاصراً فإن القبول مطلوب منه (إذا كانت سنه أزيد من ١٤) كما أن هذا القبول مطلوب أيضاً من : (١) كلا الوالدين إذا كانا متزوجين وعلى قيد الحياة ، أو (ب) ممن على قيد الحياة منهما ، أو (ح) من أم المراد تبنيه للولود من غير زواج شرعى إلا إذا كان المراد تبنيه قد ثبت نسبه شرعاً طبقاً لأى حكم قضائى فى هذه الحالة يكون قبول والده إذا كان على قيد الحياة مطلوباً أيضاً ، (د) من أم المراد تبنيه . . . (و) مكتب التبني المرخص له بذلك أو الموظفون الرسميون بولاية واشنطن د . س . فى حالة ما إذا انتهت حقوق والديه بحكم من هيئة قضائية مختصة أو بتنازل عن الحقوق الأبوية إلى هؤلاء الموظفين أو مكتب التبني المعترف به وأن يكون هذا التنازل مبنياً على رضا تم الحصول عليه وأن يكون المراد تبنيه قد عهد به قانوناً إلى عناية مكتب التبني وحراسته (١٦ - ٢١٣) .

يكون الاختصاص لدائرة الأحوال الشخصية بمحكمة البلدية إذا كان مقدم الطلب مقبلاً إقامة قانونية أو كان قد أقام على الأقل عاماً فى ولاية كولومبيا District of Columbia أو إذا كان المراد تبنيه تحت العناية القانونية أو فى حراسته أو تحت رقابة موظفى هذه الولاية أو مكتب من مكاتب التبني المرخص بها (١٦ - ٢١٠) .

الطلب يجب أن يتضمن اسم المراد تبنيه وجنسه ذكراً أو أنثى وتاريخ ومحل ميلاده وأسماء وعناوين ومحال إقامة والديه الطبيعيين إن عرفا إلا إذا كانت هذه البيانات قد اشترط ألا تعلن أثناء إجراءات التبني بواسطة موظفى الولاية أو مكتب التبني المرخص له وإسم وعنوان وسن وعمل طالب التبني وإسم رب العمل إن وجد الذى يعمل لديه هذا الطالب وعلاقة القرابة إن وجدت التى تربط المراد تبنيه بطالب التبني وجنس ودين المراد تبنيه ووالده أو والديه الطبيعيين وجنس ودين طالب التبني والتاريخ الذى يبدأ فيه المراد تبنيه الإقامة مع طالب التبني وأى تغيير فى الإسم يراد إجراءه (١٦ - ٢١٤)^(١) .

Martindale — Hubbell Law Directory, Vol. 3. Law Digest Court (١)
Calendars, 89th year, 1957, revised by Hogan & Hartson, of the District of Columbia Bar.

ADOPTION:

Any person, provided spouse (if any) joins in petition or consents thereto, may petition Domestic Relations Branch of Municipal Court for adoption of any minor or adult (16-211).

Consents Required. — If adoptee is adult, only consent required is that of adoptee.

If adoptee is minor, consent required of adoptee (if over 14), and also (a) both parents, if married and both are alive; or (b) living (c) mother of adoptee born out of wedlock, unless adoptee has been legitimated according to laws of any jurisdiction, in which case consent of father, if alive, also required; or (d) mother of adoptee; or (f) licensed child — placing agency or D.C. Commissioners in case parental rights of parents terminated by any court of competent jurisdiction or by a release of parental right to Commissioners or licensed child — placing agency, based upon consents obtained in accord- =

وقانون ولاية نيويورك ينص على أن :

« التبنى هو إجراء قضائي والقرار الصادر بالتبنى يعد حكماً (م ١١٠) .

الشخص الراشد غير المتزوج أو الزوج الراشد أو الزوجة الراشدة يجوز لهم تبني شخص آخر والزوج الراشد أو القاصر أو الزوجة الراشدة أو القاصر يجوز لكل منهما تبني طفل آخر سواء كان هذا الطفل ثمرة زواج شرعي أم لا (م ١١٠)

الرضا المطلوب : (١) من الطفل المتبنى إذا كانت سنه تزيد عن ١٤ سنة . (٢) من والدي الطفل الذي ولد من زواج شرعي أو من أحدهما إذا كان على قيد الحياة . (٣) من أم الطفل المولود من غير زواج شرعي . (٤) من أي شخص أو وكالة مرخص لها برعاية الطفل المطلوب تبنيه (م ١١١) لا تطلب موافقة الوالد أو الوالدة الذي : (١) هجر الطفل . (٢) تنازل عن الطفل لوكالة مرخص لها بالتبني . (٣) ...

إذا كانت سن الطفل المطلوب تبنيه أقل من ١٨ سنة فإن الحكم بالتبني لا يمكن صدوره إلا بعد إقامة هذا الطفل مع الوالدين طالبي التبني لمدة ستة شهور إلا إذا قررت المحكمة التجاوز عن هذا الشرط « (١) .

وقانون ولاية كاليفورنيا ينص على أن :

« يجوز لأي راشد أن يتبنى أي طفل قاصر إذا كان الأول يكبر الثاني بعشرة أعوام على الأقل

= ance with (a) through (e) and adoptee has been lawfully placed under care and custody of such agency or Commissioners; or (g) Commissioners in any situation not herein above provided for . (16-213).

Jurisdiction is conferred on Domestic Relations Branch of Municipal Court if petitioner is a legal resident of, or has resided at least one year in, the District of Columbia, or if adoptee is in legal care, custody or control of Commissioners or a Licensed child — placing agency. (16-210).

Petition must state name, sex, date and place of birth of adoptee; names, addresses and residences of natural parents (if known) except that such information should not be set forth in adoption proceeding which is consented to by Commissioners or Licensed Child-placing agency; name, address, age, business or employment of petitioner, and name of employer (if any) of petitioner; and relationship (if any) of adoptee to petitioner; race and religion of adoptee, or natural parent or parents; race and religion of petitioner; date that adoptee commence residing with petitioner; and any change of name which may be desired. (16-214).

Adoption is a judicial proceeding and order of adoption is treated (١) as a judgment. (D.R.L. 110).

Adult unmarried person or adult husband and wife together may adopt another person. Adult or minor husband or wife may adopt spouse's child born in or out of wedlock. (D.R.L. 110).

Consent is required: (1) Of foster child if over 14 years of age unless judge or surrogate dispenses with it; (2) of parents or surviving parent of child born in wedlock; (3) of mother of child born out of wedlock; (4) of any person or authorized agency having lawful custody of foster child. (D.R.L. 111). No consent is required of parent who (1) has abandoned child, (2) has surrendered child to authorized agency for adoption.

Condition Precedent. — Where foster child is under 18, no order of adoption may be made until such child has resided with foster parents for six months, unless court dispenses with this requirement. (D.R.L. 112).

وأى راشد يجوز له أن يتبنى أى راشد آخر أصغر منه إلا إذا كان هذا الراشد هو زوجة طالب التبني .

طالب التبني يجب أن يكون مقبلاً في الناحية التي تم فيها إجراءات التبني .

القبول المطلوب من والدي الطفل المراد تبنيه إذا كانا على قيد الحياة — أو من والدته إذا كان الطفل غير شرعي — وفي بعض الحالات يكفي رضا أحد الوالدين إذا كان هذا الوالد أو الوالدة هو الذي ينفرد بالولاية على الطفل وقبول الوالد ليس ضرورياً إذا كان قد حرم قضائياً من حقوقه في الولاية على الطفل بحكم من المحكمة أو كان قد هجر الطفل بدون أن يبين ما يثبت نسب الطفل أو كان قد وقع وأقر بالإذن بتبني الغير للطفل (٢٢٤) قبول الطفل ضروري إذا كانت سنه أزيد من ١٢ سنة (٢٢٥) زوجة طالب التبني يجب أن توافق على التبني (٢٢٣) الموافقة على التبني بمجرد إعطائها لا يمكن أن تسحب إلا بواسطة الوالد الطبيعي بعد موافقة المحكمة (٢٢٦) إذا لم يكن الزوج قد انفصل قانوناً عن زوجته فإن الشخص المتزوج لا يمكن : (١) أن يتبنى راشد آخر بدون موافقة زوجة طالب التبني ، أو (ب) لا يمكن أن يتبنى بدون موافقة زوجة طالب التبني .

إجراءات التبني تنظر في المحكمة العليا للناحية التي يقوم فيها طالب التبني (٢٢٦ ، ٢٢٧) إلا في حالة الوالد الذي قد يتبنى ابنه غير الشرعي باعترافه علناً وقبوله في عائلته برضاء زوجة طالب التبني « (١) » .

وقد عرض هذا التنازع بين قوانين الولايات المتحدة الأمريكية — للمرة الأولى فيما نعلم — على قضاء الأحوال الشخصية للأجانب في مصر . فذهبت النيابة العامة — في معرض المقارنة بين قانوني ولايتي كاليفورنيا ، وهي ولاية طالب التبني في القضية ، ونيويورك ، وهي ولاية أم المطلوب تبنيه في نفس القضية — إلى أنه لما كان الثابت من الأوراق أن جميع الشروط التي يتطلبها القانونان

(١) Martindale — Hubbell Law Directory, Ibid, revised by O'Melveny & Mayers, of the Los Angeles Bar.

Any adult may adopt any minor child if former is at least ten years older, and any adult may adopt any younger adult person, except adopter's spouse. (C.C. 221-2). Where adoptee is unmarried minor child provisions of C.C. 221 et seq. govern, except for those in C.C. 227 p. which apply where adoptee is married minor child or adult person. Adopting parent must be a resident of county wherein proceedings are had. (C.C. 226).

Consent Required. — Of child's parents, if living; or mother, if child illegitimate; in certain cases, consent of single parent when having sole custody upon notice to spouse. A parent's consent is unnecessary where parent is judicially deprived of child's custody by a court, or has deserted child without provision for its identification, or has signed and acknowledged statement relinquishing child for adoption. (C.C. 224). The child's consent is necessary if it is over twelve (C.C. 225), and adopter's spouse must agree (C.C. 223). Minority of parents cannot be ground for revocation of relinquishment. (C.C. 224M). Consent to adoption, once given, can only be withdrawn by natural parent if court approves. (C.C. 226a). Where not lawfully separated from spouse, married person cannot (a) adopt another adult without consent of adopter's spouse or (b) be adopted without consent of adoptee's spouse (C.C. 227 p.). Regarding other cases and participation by Dept. of Social Welfare of Licensed agency, C.C. 226-27.

Adoption proceedings are had in superior court of county in which petitioner seeking to adopt resides (C.C. 226, 227), except that father may adopt his illegitimate child by public acknowledgment and receiving it into his family with consent of his wife (C.C. 230).

المذكوران متوافرة في الحالة المعروضة سواء بالنسبة لفارق السن بين التبنى (بكسر النون) والتبنى (يفتح النون) أو موافقة زوجة طالب التبنى — أو موافقة والددة الطفل المطلوب تبنيه أو عمل التحريات اللازمة وكان الشرط الوحيد المشكوك في تخلفه هو الشرط الذي يتطلبه قانون ولاية «نيويورك» خاصاً بإقامة الطفل المطلوب تبنيه مع الوالدين المتبنين لمدة ستة شهور — ذلك أن المدعى وإن كان قد قرر أن الطفل المطلوب تبنيه يقيم معه حالياً وأيدته في ذلك زوجته إلا أنه لم يحدد فترة هذه الإقامة — لما كان ذلك وكان القانون المذكور قد أجاز للمحكمة أن تتغاضى عن هذا الشرط — وكانت النيابة العامة ترى استعمال هذه الرخصة في الحالة المطروحة وتطلب إلى المحكمة إتمامها نظراً لظروف الواقعة وملاساتها ومن ثم يكون طلب التبنى قائماً على أساس سليم من الواقع والقانون ويتعين إجابة المدعى إليه .

ومن حيث إن طالب التبنى يرغب في أن يحمل الطفل المطلوب تبنيه اسمه وهو أمر يجيزه كل من القانونين المطبقين.

لذلك ترى النيابة العامة الحكم — بالتصديق على محضر التبنى (١) .

وقد قرر القضاء المصري في هذا الحكم الفريد الذي تعرض لحالة تبني ، طالب التبنى والمطلوب تبنيه فيها أمريكيان تابعان لولايتين مختلفتين أنه :

« لما كان التبنى والتبني أمريكي الجنسية ، وكان مفاد ذلك وجوب تطبيق القانون الأمريكي وكانت أمريكا دولة تتعدد فيها الشرائع ذات نظام مركب إقليمي بمعنى أنه في كل ولاية وإقليم من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية تطبق شريعة مستقلة . وكان المشرع المصري قد وضع في المادة ٢٦ مدني مصري القاعدة التي يلجأ إليها لتحديد أية شريعة من هذه الشرائع تكون هي الواجبة التطبيق على الدعوى فنص في هذه المادة على أنه : « متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها » وكانت أمريكا من البلاد السابقة القضائية Common Law بمعنى أن قواعد الإسناد فيها تفيض من أحكام القضاء ، وكان الرأي السائد في أمريكا قضاء هو اتخاذ الموطن ضابطاً عند تنازع القوانين الإقليمي بين قوانين مختلف الولايات ، وكان مؤدى هذا وتطبيقاً للمادة ٢٦ مدني ولأن ضابط الإسناد في القانون المصري هو قانون الجنسية تطبيق قانون موطن كل من المدعى طالب التبنى وقانون الإقليم المعتبر موطناً للمطلوب تبنيه .

لما كان ذلك وكان طالب التبنى يقيم في كاليفورنيا وكان قد توطن فيها ولم يثبت أنه قد غير مكان توطنه أو اكتسب موطناً مختاراً آخر فإن قانون ولاية كاليفورنيا يكون هو الواجب التطبيق على الدعوى باعتباره قانون طالب التبنى مع قانون الطفل .

ومن جهة أخرى فانه لما كان الطفل ولد من أم أمريكية وكان يبين من شهادة ميلاد الطفل أن الأم مولودة في واشنطن وكان مؤدى ذلك أن يكون موطن الأم الأصلي في واشنطن

(١) مذكرة النيابة في القضية ١٩٥٨/٦٧ أحوال شخصية أجانب ، محكمة القاهرة الابتدائية .

غير أنه لما كان الثابت من الإقرار الصادر منها في ١٥/٢/١٩٥٨ أنها وإن كانت مولودة في واشنطن إلا أنها تتوطن نيويورك وإن كانت إقامتها في جنيف ، وكان مفاد ذلك أن الأم اكتسبت موطناً مختاراً في ولاية نيويورك domicile of choice وكان موطن الولد الطبيعي في أحكام القانون الأمريكي هو قانون موطن والدته أي أن موطن الطفل المراد تبنيه في هذه الدعوى هو ولاية نيويورك فإن قانون الطفل الواجب تطبيقه في هذه الدعوى هو قانون ولاية نيويورك .

وبالتأسيس على ما تقدم تكون الدعوى محكمة بقانوني ولايتي كاليفورنيا ونيويورك من حيث شروط صحة انعقاد التبني .

وحيث أنه عن أطراف التبني فإنه يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ في التعليق على اجراءات التبني أنه ينحصر من حيث الشروط الواجب توافرها لانعقاده لأحكام قانون بلدي الطرفين وقد عدت المذكرة — دون حق — هذه الشروط وبينت منها شروط « أن يمثل المطلوب تبنيه وصيه إن كان قاصراً وعمره أقل من سن معينة ، وأن يوافق أبواه أو أحدها واجراءات هذه الموافقة » فعلى ذلك فإن اجراءات موافقة والدة الطفل في خصوص هذه الدعوى تكون خاضعة أيضاً لأحكام القانون الأجنبي عملاً بالمذكرة الإيضاحية للقانون أي أن ماهية الخطوات القانونية التي تتخذها الأم حتى تكون موافقتها قائمة وهل يلزم بعدها أن تكون طرفاً في محضر التبني أم لا محكمة بقانون التبني أي أن هذا القانون هو الذي يحدد أطراف التبني الذين يتعين ظهورهم وحضورهم لدى رئيس المحكمة لتوثيق التبني عملاً بالمادة ٩١١ مرافعات فإذا حددت هذه الأطراف وكان القانون الواجب التطبيق يستلزم حضورهم باعتبارهم طرفاً في اجراءات التبني وجب أن يحضروا لدى رئيس المحكمة عملاً بالمادة ٩١١ مرافعات . أما إذا كان القانون الأجنبي لا يستوجب موافقة الأم في حالات خاصة كما إذا عهدت بالطفل إلى مكتب تبني فإنها لا تكون طرفاً في اجراءات التبني ولا يلزم حضورها التوثيق لدى رئيس المحكمة في مصر ، وكذلك إذا كان قانون التبني لا يستلزم ظهور أو حضور مندوبي مكتب التبني عند توثيق التبني في حالة تنازل الأم عن إنبتها الطبيعي لهذا المكتب فإنه لا يكون لازماً في مصر حضور هذا المندوب لإجراءات توثيق التبني في مصر تأسيساً على أن القانون الواجب التطبيق لا يستلزم حضوره ولا يعلق التبني على حضوره عملية التوثيق المنصوص عليها في المادة ٩١١ مرافعات . وبهذا يتضح أن المادة ٩١١ مرافعات وإن تعلقت بالإجراءات واستلزمت حضور الأطراف في التبني شخصياً فإن هذه المادة محكمة أيضاً بالقانون الأجنبي الذي يحدد من هم الأطراف الواجب حضورهم لإجراءات التبني وذلك على النحو الذي أوضحته المذكرة التفسيرية لأحكام التبني في مصر .

ويخلص مما تقدم أن قانوني التبني والتبني يمكن شروط صحة التبني الموضوعية ويحددان من هم أطراف التبني الواجب حضورهم لإجراءات التوثيق في مصر .

وحيث إنه بالنسبة لقانون الطفل المتبني . فإنه لما كان يبين من الاطلاع على المواد ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ من قانون ولاية نيويورك أن قانون هذه الولاية يحيز لكل شخص غير

متزوج أو للزوجين معاً أن يقبليا طفلاً يجب موافقته إذا كان يزيد منه عن ١٤ عاماً ، على أنه يشترط أن يمثل في إجراءات التبني طالبا التبني إذا كانا زوجين والتبني إذا كان يزيد منه عن ١٨ سنة ووالدته إذا كانت موجودة إلا إذا كانت سلت وتنازلت عن ابنها لو كالة للتبني مخولة إياها سلطة إتمام التبني ، وأنه في حالة إتمام التبني بمعرفة مكتب التبني ينفذ التبني بمعرفة هذه الوكالة بغير حاجة لحضور ممثل المكتب في إجراءات التوثيق .

وإنه إذا كان الطفل المتبني يقل عن ١٨ عاماً لا يصدق على التبني إلا إذا قام هذا الطفل مع طالبي التبني لمدة ستة أشهر إلا إذا رأت المحكمة أن تتجاوز عن هذا الشرط ورتب القانون على التبني جواز أن تغير المحكمة اسم الطفل على النحو المطلوب في الدعوى .

ترى هذه المحكمة التجاوز عن شرط إقامة الطفل مع طالبي التبني لمدة ستة أشهر قبل التصديق على التبني مستعملة في ذلك الرخصة المخولة لها بمقتضى القانون الواجب التطبيق . لأن المحكمة من تقزير هذا الشرط — وتخصيصها بحالة ما إذا كان الطفل أقل من ١٨ عاماً بمعنى أنه إذا كان يزيد منه عن ١٨ سنة فلا وجه لهذا الشرط — هو رعاية مصلحة الطفل وإعطائه الفرصة — وهو مازال بعد لم يبلغ السن في نظر مشرعه الذي يقدر فيها مصالحه — في عدم الموافقة على التبني إن لم تناسبه ظروف المعيشة مع طالبي التبني إن كان مميزاً — أما والطفل لم يتجاوز من العمر شهوراً فإن حكمة تطبيق هذا الشرط لا تكون متوافرة ، هذا إلى أن ظروف الدعوى ومصلحة الطفل ناطقة بوجوب التجاوز عن هذا الشرط .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١٣٦	٣ فبراير ١٩٥٨	إثبات . شهادة . حكم « تسبیب معيب » . استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلانه .
١٣٧	» » » ٣٧١	إجراءات . استجواب المتهم . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك بىطلان الإجراءات . غير جائز .
١٣٨	» » » ٣٧١	خيانة أمانة . اختلاس محجوزات . استناد الحكم فى إدانة المتهم بالتبديد إلى عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . خطأ .
١٣٩	» » » ٣٧٢	١ — إثبات . شهادة . استناد الحكم إلى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين . جوازه .
		٢ — إجراءات . محضر الجلسة . حكم . اعتبار الحكم مكملاً لمحضر الجلسة فى إثبات إجراءات المحاكمة .
١٤٠	» » » ٣٧٢	متشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه .
١٤١	» » » ٣٧٢	غرفة الاتهام . محكمة عسكرية . قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . التزام غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنایات . م ١٨٠ أ . ج .
١٤٢	» » » ٣٧٣	قتل وإصابة خطأ . ركن الخطأ . حكم « تسبیب كاف » . انتهاء الحكم بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . عدم تحدنه بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها فى م ٢٣٨ ع . لا عيب .
١٤٣	» » » ٣٧٣	نقض . إجراءاته . كفالة . عدم إيداع الطاعن الكفالة . عدم قبول طعنه . م ٤٢٧ أ . ج .
١٤٤	» » » ٣٧٣	إجراءات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » . محكمة الجنایات . عدم اتباع المتهم الإجراءات التى رتبها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ أ . ج .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٥	٣٧٣	٤ فبراير ١٩٥٨
١٤٦	٣٧٤	» » »
١٤٧	٣٧٤	» » »
١٤٨	٣٧٥	١٠ » »
١٤٩	٣٧٥	» » »
١٥٠	٣٧٥	» » »
١٥١	٣٧٦	» » »

عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم سماع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند على هذا الأساس . لا عيب .

تقضى « المصلحة في الطعن » دفاع شرعى . تعدد الجرائم . قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة الجنيحة . تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوقيعه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل . نعيه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعى . لا مصلحة .

تلبس . أثره . رشوة . قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذاً لاتفاق سابق بين المتهم والمحقق عليه . عدم اعتبارها وليدة الإجراءات التى سبقتها والى اتخاذها ضابط البوليس الحربى . لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة . م ٣٧ أ . ج . .

١ — معارضة . حكم . حكم حضورى اعتبارى . متى لا يجوز للمتهم الطعن بالمعارضة فى الحكم الحضورى اعتباراً ؟ م ٣٤١ أ . ج .
٢ — استئناف . أثره . استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به فى المعارضة . تصدى المحكمة لموضوع الدعوى . غير جائز .

قبض . تفتيش . متى يسوغ للضابط القبض على المتهم استعمالاً للحق الذى خوله له القانون فى المادة ٣٤ أ . ج ؟ مثال .

إثبات . اعتراف . تفتيش . دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش . اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة . الاعتراض على الاعتراف بمقولة إنه تولد عن إكراه . غير صحيح .

تموين . قانون . مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ بعدم إرساله البيانات الخاصة بالكاوتشوك . صدور القرار رقم ٥٤ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ سنة ١٩٥٧ . بعد أجل إرسال البيانات . استفادة المتهم من ذلك . م ٥ ع .

١ — استئناف . دعوى مدنية . متى يجوز للمتهم استئناف الدعوى المدنية بغير تقييد بنصاب معين ؟ م ٤٠٣ أ . ج .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٢	١٠ فبراير ١٩٥٨	٢ — دعوى مدنية . تقدير قيمتها . تعويض . تقدير قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت . ١ — دعوى مدنية . رفعها على المتهم القاصر . غير جائز . م ٢٥٣ . ج .
١٥٣	» » »	٢ — إجراءات . محضر الجلسة . قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال إقامتهم . لا عيب . إثبات . اعتراف . حكم « تسبب كاف » . إدانة المتهم استناداً إلى الأدلة القائمة في الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . التزيد الحاطيء في الحكم بإمكان الأخذ بالدليل المستمد من الاعتراف غير الاختياري . لا عيب .
١٥٤	١١ » »	حكم . حكم حضوري اعتباري . متى تجوز المعارضة فيه ؟
١٥٥	» » »	دفاع . محام . إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول . إخلال بحق الدفاع .
١٥٦	١٧ » »	سرقة . سرقة بإكراه . الاعتداء الذي تتوفر به جريمة السرقة بإكراه . اعتبار كل من ساهم فيها فاعل في الجريمة .
١٥٧	» » »	١ — نقض . إجراءاته . ميعاده . متى يبدأ ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز استئنافها . ٢ — استئناف . أثره . سلطة المحكمة الاستئنافية .
١٥٨	١٨ » »	قمار . محلات عمومية . الألعاب الواردة في م ١٩ من ق ٣٨ سنة ١٩٤١ هي على سبيل التمثيل . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب .
١٥٩	» » »	نقض . إجراءاته . ميعاد الطعن . الشهادة التي يعتمد عليها للانتفاع بالمهلة . هي التي ترد على السبب .
١٦٠	» » »	١ — قانون . أرز . اعتبار القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ في الحدود التي غير فيها القانون الجديد .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦١	٢٤ فبراير ١٩٥٨	٢ - تقض . أسباب الطعن . خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم . عدم استناد النيابة في طعنها إلى ذلك . تعارض مصلحة المتهم مع تطبيقه . عدم جواز تصحيحه .
١٦٢	» » »	خيانة أمانة . اختلاس محجوزات . حكم « تسبیب كاف » . ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز . تحدّثه بعد ذلك عن نية التبيد . غير لازم .
١٦٣	» » ٢٥	تقض . أثره . سلطة محكمة الإحالة بعد تقض الحكم . متشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . عود للاشتباه . اعتبار المتهم عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ من ق ٩٨ سنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائداً لحالة الاشتباه إلى كل ما سبقه من وقائع . غير صحيح .
١٦٤	» » »	أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكم « تسبیب معيب » . إنكار الحكم في بعض أسبابه حق المتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من الذود عن ماله . قصور .
١٦٥	» » »	إثبات . شهادة . حكم « تسبیب كاف » . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في الجلسة . لاعيب .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
١٦٦	أول مايو ١٩٥٨	١ - دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . قانون . سريان قانون المرافعات الحالي بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت المدة في السريان بعد العمل به . المادتان ١٥١ و ٣٠١ مرافعات .
		٢ - دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . الشروط الواجب توافرها في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط .
		٣ - دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . محكمة الموضوع . سلطتها في تقرير أن الطلب المقدم من التمسك بسقوط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف باستحضار ملف الاستئناف من

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	محكمة أخرى لا يفيد تنازلاً عن طلب السقوط وقبولاً بمحوالة النظر في الاستئناف .	
	٤ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » نقض « أسباب جديدة » . استصدار التمسك بسقوط الخصومة أمراً بعد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه في حكم النقض وإعلان هذا الأمر وتنفيذه والتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هذه الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير جائز .	
	٥ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . معنى أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية .	
	٦ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . نفاذ . أحكام وقتية . الأحكام التي تحميها المادة ٣٠٤ مرافعات من أثر سقوط الخصومة .	
	٧ — دعوى . خصومة « سقوط الخصومة » . استئناف . أثر سقوط الخصومة في الاستئناف . المادة ٣٠٥ مرافعات .	
	٨ — نقض « حالات الطعن » . الطعن بمخالفة حكم سابق . إجراءات . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر بسقوط الخصومة في الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره حكماً في موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ مرافعات .	
	٩ — قوة الأمر المقضي . انعدام حجية الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه .	
	١٠ — دفاع . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة هذا الطلب متى استكملت دفاع الخصوم ومنحتهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات .	
١٦٧	موظفون . معاشات « سن التقاعد » ، مجالس بلدية . عدم سريان قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للقوانين واللوائح المنظمة لشؤونهم ومنها	٣٨٣ أول مايو ١٩٥٨

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد سن التقاعد بستين سنة .
١٦٨	أول مايو ١٩٥٨	١ — ضرائب . ضريبة المهن التجارية . سريانها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .
		٢ — ضرائب . ضريبة المهن التجارية . قانون « رجعية القوانين » . عدم سريان القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات الضريبية السابقة .
١٦٩	» » »	ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . حكم « تسبيب معيب » . دفاع . اتخاذ أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ والاستناد في تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ إلى حكم ابتدائي صادر به مع أنه ألغى استئنافاً وتمسك مصلحة الضرائب بذلك . إغفال هذا الدفاع في الحكم . قصور . الرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .
١٧٠	» » »	ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وتنازله عن الطعن بعد صدور الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنازله عن الطعن .
١٧١	» » »	١ — أحوال شخصية . تطليق . أجنبي . قانون . طلب التطليق من زوج مالطي الأصل بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وإنما يقيم بمصر . وجوب تطبيق القانون الإنجليزي . المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ مدني .
		٢ — جنسية . الجنسية البريطانية طبقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ . شمولها لجميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .
١٧٢	٨ مايو ١٩٥٨	١ — نقض « أسباب متعلقة بالنظام العام » . استئناف . قوة

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الأمر القضي . عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزاً متى كان النعي وارداً في التقرير على موضوع الاستئناف لا شكله الذي يكون قد حاز قوة الأمر القضي .
		٢ — نقض « تقرير الطعن » . إجارة . عدم جواز التحدي بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال .
		٣ — قوة الأمر القضي . إجارة . اختصاص . دفع . رفع دعوى إثبات حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة إنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استناداً الى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائياً برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر .
١٧٣	٨ مايو ١٩٥٨	١ — دعوى . استئناف . تحضير . حكم . إجراءات . إغفال إيداع التلخيص وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ٤١٦ مرافعات .
		٢ — نقض « الخصوم في الطعن » المطعون عليه لم يكن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن .
١٧٤	١٥ » »	١ — مسئولية . المسئولية التقصيرية . إثبات . التزام الضرر بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية .
		٢ — مسئولية . القضاء برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على ما ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي لا يد للدعى عليه فيه . عدم التزام المحكمة بالتحري عن وقوع خطأ من الضرور أو من الغير .
		٣ — مسئولية . عقد . المسئولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع كل من المسئولتين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث . مثال .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم الحكم
	٤ - حكم استثنائي « تسببه » . النعي عليه بالقصور استناداً إلى وقائع لم يحصلها ولم يعول عليها في قضائه ، لا محل له .	
١٥ مايو ١٩٥٨	١ - وقف . أموال عامة . شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والاحسان من الأملاك العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يخلع عليها صفة المال العام . المادة ٩ مدني قديم .	١٧٥ . ٤٠٢
	٢ - حكم « تسبب معيب » . نقض « حالة الطعن بطلان الحكم » . عدم جواز الاستناد إلى أسباب الحكم الابتدائي في إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم على دعامة جديدة أهدر بها الدعابة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي .	
	٣ - نقض « الخصومة في الطعن » . دعوى . « صفة الخصوم فيها » . وقف « النظر عليه » توافر صفة ناظر الوقف في رفع طعن عن الحكم الصادر في النزاع القائم بين جهة الوقف ووزارة الأوقاف حول صفة أعيان النزاع وما إذا كان وقفاً خيرياً أو أموالاً عامة أو ذات كيان مستقل .	
	٤ - نقض « الخصوم في الطعن » و « أسباب جديدة » . وقف « النظر عليه » . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة في تمثله طبقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز .	
» » »	ضرائب . شركات التضامن « تصفية » . إجراءات . التزام كل شريك في شركة التضامن شخصياً عن حصته في أرباح الشركة وبطلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامين ما لم يكونوا قد أنابوا هذا المدير في تقديم إقرار الأرباح .	١٧٦ . ٤٠٦
» » »	عمل . وقف العامل عن عمله . المقصود بلفظ « العلم » الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .	١٧٧ . ٤٠٨
» » »	إجارة . دفاع . حكم « تسبب معيب » . قصور الحكم إذا	١٧٨ . ٤٠٩

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٩	١٥ مايو ١٩٥٨	أغفل دفاع المستأجر بأن الأرض المطالب بأجرتها ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها .
٤١٠		١ - ضرائب . رسم الأيلولة . أرض ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد الباني ورغم كونها تزرع فانها تعتبر من الأراضي المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها تمهيداً لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		٢ - نقض « أسباب جديدة » . ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الأرض موضوع النزاع من الأطيان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		٣ - ضرائب . رسم الأيلولة . أرض كانت من الأطيان الزراعية في حياة مورث المورث ثم تغيرت صفتها بعد وفاته وأصبحت معدة للبناء . عدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف .
١٨٠	» » »	١ - دعوى . طلبات الخصوم فيها . التزام القاضى بالتقيد بمحدودها .
٤١٤		٢ - نقض « اعلان الطعن » . اعلان . مخاطبة أحد المطعون عليهم مع زوجته المقيمة معه وتسليمها صورة الاعلان الخاصة به . عدم وجود باقى المطعون عليهم وعدم وجود من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع المقدم من المطعون عليهم جميعاً بىطلان الطعن لبطلان اعلان التقرير إليهم تأسيساً على أن ورقة الاعلان لم تتضمن اسم مستلمها واستدلواهم على ذلك بصورة من الصور التي سلمت الى شيخ البلد . لا محل له .
١٨١	» » »	٤١٦ عمل . فصل العامل في غير الحالات الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . التزام مدعى حصول التعسف بإثباته . م ٢/٦٩٥ مدنى .

العدد الرابع	قهرمت	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٢	٤١٩	١٥ مايو ١٩٥٨
١٨٣	٤٢١	» » »
١٨٤	٤٢٥	٢٢ » »
١٨٥	٤٢٩	٢٢ ديسمبر ١٩٥٦
		١ - ميعاد الستين يوماً . وقفه لمدة سنة في الحالات المنصوص
		(٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا « مجلس الدولة »
		٢ - نقض « تقديم الأوراق والمستندات » . عدم التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام التمهيدية . المادة ٣٢٢ مرافعات .
		١ - نزاع ملكية . تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغير اتباع الإجراءات القانونية . ق ٥ سنة ١٩٠٧
		٤ - أهلية « عوارض الأهلية » . حجر . السفه والغفلة . تعريفهما .
		٣ - حكم « إيداع أسبابه » . أهلية . حجر . صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة حجر . عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات . لا بطلان . م ٣٤٦ مرافعات .
		٢ - نقض « نظر الطعن أمام المحكمة » . دعوى « انقطاع الخصومة » . أهلية ، حجر . متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟ مثال في دعوى حجر . المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٤٤١ و ٤٤٢ مرافعات .
		١ - نقض « الصلحة في الطعن » . أهلية حجر . وفاة المطلوب الحجر عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه لانتعش توافر مصلحة طالب الحجر في الطعن على الحكم .
		تسجيل . بيع « تراحم المشترين » . تصرف البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتر ثان . قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة تعاقد وتسجيلهما الصحفيين في يوم واحد وساعة واحدة ثم قيام كل منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة بأسبقية رقم تسجيل صحيفة الدعوى .

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		عليها بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ . الوقف لا يقتصر على قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المعادلات الدراسية ، بل يشمل ما يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لأحكامه استناداً إلى ما حل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليهما بالمادة الرابعة منه .
		٢ — ميعاد الستين يوماً . انطواء القرار المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة . مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته . توجيه الطاعن في صحيفة الطعن إلى أحد شقي القرار فقط . رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لأحد الشقين ، وأثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .
١٨٦	٤٣٠	٢٩ ديسمبر ١٩٥٦
		١ — انصاف . مبدأ تخصيص الإنصاف . عدم جواز الجمع بين مزايا أكثر من إنصاف واحد . من نال إنصافاً كاملاً في ظل سلك معين انتهى إليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق في إنصاف جديد عن الفترة نفسها .
		٢ — كادر العمال . الإنصاف المقرر بمقتضاه لا يفيد منه إلا فريقان من العمال : من لم يسبق إنصافه أصلاً ، ومن سبق إنصافه إنصافاً أدنى . مثال لحالات لا يسرى عليها كادر العمال .
١٨٧	٤٣١	٥ يناير ١٩٥٧
		١ — قرار تأديبي . سببه . إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملاً محرماً عليه . زواج مأذون بمقتضى عقد عرفي . فصله تأسيساً على أنه أخل بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفي . فقدان قرار الفصل لركن السبب . دليل ذلك .
		٢ — عقد الزواج . اشتراط الرسمية لسماع الدعوى . المناط في عدم سماع الدعوى هو إنكار الزوجية . بقاء الزواج على وضعه الشرعي عقداً قائماً على إيجاب وقبول يتم صحيحاً متى استوفى شرائطه دون حاجة لإثباته بالكتابة وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية إذا لم يجدها أحد الزوجين .
١٨٨	٤٣٥	٢٦ » »
		عقد العمل . الموظف العام الذي يخضع للقواعد الانضباطية . وجوب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . العلاقة العارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق القانون الخاص . مثال .

العبد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٩	٤٣٦ ٢٦ يناير ١٩٥٧	١ - عقد العمل الفردى . الموظفون والمستخدمون والعمال والصناع . منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تدخل فى نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بها علاقة عمل فردى بتدرج فى نطاق القانون الخاص . ٢ - عقد العمل . عدم سريان قانون عقد العمل الفردى إلا على العلاقات القائمة على أساس عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى ققه القانون الخاص . دليل ذلك . ٣ - عقد العمل ، عدم سريان قانون عقد العمل الفردى على مستخدمى وعمال الحكومة الذين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية . أساس ذلك . ٤ - عقد العمل . بعض أوجه الخلاف بين القواعد المقررة فى قانون عقد العمل الفردى وتلك المقررة بالقوانين واللوائح المنظمة لشئون المستخدمين والعمال . ٥ - عقد العمل . نص المادة ٥٠ من قانون عقد العمل الفردى . قصر سريانه على الشروط والاتفاقات العقدية دون النصوص التنظيمية الواردة فى لوائح أو قوانين خاصة .
١٩٠	٤٣٩ ٢ فبراير ١٩٥٧	١ - حجز إدارى . إجراءاته . لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . ٢ - قرار إدارى . تعريفه . ٣ - إختصاص . منازعة حول صحة أو بطلان إجراءات اتخذت فى نطاق قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها لإختصاص القضاء العادى لا الإدارى ، أساس ذلك .
١٩١	٤٤٠ ٩ - ٩ - ٩	١ - معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . نصه صراحة على إلغاء القرارات الصادرة فى ٨/١٠/١٩٥٠ وأول يولى و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، عدم مساسه بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد إلى إلغائها أو تعديلها ، إذا تضمن هذا القانون أية مزايا عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة على صدوره لحلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق به فان أصحابها يفيدون منه ولو

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم الصفحة
	<p>كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات . سريان هذه الإفادة من التاريخ المعين في القانون وبالشروط التي نص عليها .</p> <p>٢ - معادلات دراسية . الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التي وردت بالبند ٦٤ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . ورودها على سبيل التخصيص . لا يدخل فيها شهادات أخرى ، ولو أجاز المرسوم الصادر في ١٠/٨/١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي .</p> <p>٣ - معادلات دراسية . الشهادات العالية الواردة بالمرسوم الصادر في ١٠/٨/١٩٥٣ . قصد المشرع من هذا المرسوم . بيان صلاحية حاملها للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي على سبيل الجواز . جواز تعيينهم في درجات أقل وبمرتبات أدنى . عدم انصراف قصده الى اعتبار هذه الشهادات خاضعة لحكم البند ٦٤ الملحق بقانون المعادلات الدراسية .</p> <p>٤ - معادلات دراسية . القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . تقديره مرتباً أدنى من مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لبعض الشهادات التي ينص مرسوم ١٠/٨/١٩٥٣ على جواز ترشيح حاملها في وظائف الكادر الإداري والفني العالي . أمثلة .</p>	
١٩٢	٤٤٢	٩ فبراير ١٩٥٧
	<p>١ - إختصاص . قرار من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن . اعتباره صادراً في غير المجال الإداري . خروجه عن ولاية القضاء الإداري . علة ذلك .</p> <p>٢ - إختصاص . ثبوت أن العلاقة محل المنازعة ليست من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، بل تدخل في نطاق روابط القانون الخاص ، عدم إختصاص القضاء الإداري .</p>	
١٩٣	٤٤٣	١٦ » »
	<p>١ - قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب كالشأن في أي قرار إداري آخر . ينعدم السبب إذا لم تتوافر حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل الإدارة . رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الوقائع وصحة تكييفها القانوني تجدها الطبعي في التحقق عما إذا كانت نتيجة القرار مستفادة من أصول موجودة أو معدومة ، ومستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً أم لا . ليس له</p>	

العدد الرابع	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التأديب من دلائل وقرائن إثباتاً وتقياً في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب .
		٢ — مجلس تأديب . القضاء الإداري ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا النظام . بل هو أداة رقابة قانونية تجري في حدودها .
١٩٤	٢٣ فبراير ١٩٥٨	إجراءات . بطلان إعلان عريضة الدعوى في المنازعة الإدارية . لا يبطل العريضة نفسها مادامت قد تمت صحيحة . القياس في ذلك على المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف . قياس مع الفارق . الأثر الذي يترتب على بطلان هذا الاعلان .
١٩٥	٢ مارس ١٩٥٧	١ — مسئولية . منط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية . يتوافر الخطأ إذا كان القرار الاداري غير مشروع لإصابته بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .
		٢ — سبب القرار الاداري ، قرار بحجز مصاب بمرض عقلي تطبيقاً للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وجوب قيامه على ركنين : إصابة المحجوز بمرض عقلي ، وخطورة مرضه بما من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام أو سلامة المريض أو الغير ، صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الركنين . فقدانه لركن السبب . إلغاؤه . التعويض عن الضرر الناشئ عنه .
		٣ — مسئولية . التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية . مسئوليته عن كل خطأ يقع منه جسيماً كان أو يسيراً . دليل ذلك .
٤٦٣		تأثر الالتزامات المدنية بالنزعة الشخصية والمادية للدكتور مختار القاضي .
٤٧١		الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
٤٨٣		وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة وإلغاؤها للأستاذ فتحي عبد الصبور — القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .
٤٩٧		التنازع الداخلي بين الشرائع المصرية في الأحوال الشخصية للأستاذ صلاح عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .
٥١٤		التبني في القانون المقارن وتنازع بعض أحكام التبني في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية للأستاذ محمود كامل الحامى .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن
الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري ؛
قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بعبارة « وزير الزراعة » الواردة في المواد ٩ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه « وزير الإصلاح الزراعي » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨^(٢)

في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الإقليم السوري

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ مكرر الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ١ — لصاحب أى صحيفة يومية أو دورية تصدر في الاقليم السوري أن يتنازل عن امتيازها بطلب يقدمه إلى مديرية الدعاية والأبناء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ويعطى مقدم الطلب إيصالاً بذلك .

ولا يجوز الرجوع عن الطلب بعد تقديمه لأى سبب كان كلاً لا يجوز للتنازل إصدار أية صحيفة أو مطبوعة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ٢ — يمنح صاحب الامتياز الذى تنازل عن امتيازها تعويضاً تقدره لجنة بدائية مشكلة من :

الأمين العام لوزارة الثقافة والارشاد القومى رئيساً

المدير العام لمديرية الدعاية والأبناء
مندوب عن وزارة الخزانة يعين بقرار من وزير الخزانة
عضوين {

ولصاحب الامتياز الاعتراض على تقدير هذه اللجنة خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغه القرار .

وإذا لم يعترض صاحب الامتياز على قرار هذه اللجنة يصبح قرارها قطعياً وغير قابل للطعن فيه أمام

أى جهة كانت . أما إذا اعترض صاحب الامتياز فیت فى الاعتراض لجنة استئنافية مشكلة من :

وزير الثقافة والارشاد القومى رئيساً

وزير الداخلية
وزير الخزانة
عضوين {

ويكون قرار هذه اللجنة الاستئنافية قطعياً وغير قابل للطعن فيه أمام أى جهة كانت .

مادة ٣ — تدفع التعويضات وفقاً لما تقرره اللجنة مقابل صك تنازل يوقعه المتنازل ويتناول :

(أ) التنازل عن الامتياز تنازلاً نهائياً لا يجوز الرجوع عنه .

(ب) إلغاء اسم الصحيفة .

(ج) تعهد صاحب الامتياز بأنه يتحمل جميع الالتزامات وما يترتب للغير من حقوق تنجم عن

تنازله عن الامتياز وخاصة تعويضات المستخدمين والعمال .

(د) إبراء ذمة الخزانة العامة من أى دين أو طلب ينتج عن تنازله عن الامتياز .

مادة ٤ — على المتنازل خلال أسبوع من تاريخ اكتساب قرار اللجنة البدائية الدرجة القطعية

أو من تاريخ تبليغه قرار اللجنة الاستئنافية — أن يوقع الصك المشار إليه فى المادة السابقة .

ويعتبر فوات هذا الموعد دون توقيع الصك بمثابة قبول للتقدير الوارد فيه والأحكام المترتبة عليه .

وللجهات الإدارية المختصة بعد انتهاء الموعد المذكور أن تنفذ التنازل بالطرق الادارية .

مادة ٥ — على المستخدمين والعمال خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة

الرسمية تقديم كشوف للمديرية العامة للدعاية والأبناء مبين بها استحقاقاتهم لدى أصحاب امتيازات

الصحف .

- مادة ٦ — يخطر التنازل بمضمون هذه البكشوف ، فإذا لم يعترض عليها خلال أسبوع من تاريخ إخطاره أدت اللجنة إلى المستخدمين والعمال مستحقاتهم وذلك في حدود المبلغ المستحق للتنازل .
- فإذا اعترض عليها كان على ذوى الشأن إقامة الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارهم بالاعتراض وفي هذه الحالة يقف صرف المبلغ حتى يبت في الموضوع .
- مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم السورى من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بالإقليم المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له في الاقليم المصرى ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

- مادة ١ — تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصرى بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

تبين عند البحث في تطبيق القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٥٨ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ المشار إليه أن بعض الشركات لا تخضع لأحكامه كاملة استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة (٨٨) منه التى تنص على أن :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

١ — تسرى أحكام هذا القانون على « شركات المساهمة » التي تؤسس في مصر والتي تتخذ فيها مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي .

٢ — وتسرى تلك الأحكام على « شركات التوصية بالأسهم » و « الشركات ذات المسؤولية المحدودة » والتي تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي .

٣ — ومع ذلك يستثنى من تطبيق الفقرتين السابقتين « شركات المساهمة » و « شركات التوصية بالأسهم » و « الشركات ذات المسؤولية المحدودة » التي اتخذت على الوجه الصحيح مركز إدارتها الفعلي في الخارج قبل الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأبقت عليه حتى تاريخ صدور هذا القانون ويكون حكمها حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب أو الوكالات المنصوص عليها في المادة (٩٠) في تطبيق أحكام القانون المتقدم ذكره .

ولما كان حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة يعد خروجاً على الأصل العام المقرر في الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون المدني إذ تقرر الفقرة المذكورة بصراحة ووضوح أن الأشخاص للعنوية التي تتخذ مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي في الإقليم المصري تخضع لأحكام القوانين النافذة فيه ، وهي نفس القاعدة العامة التي تضمنتها أحكام الفقرات الأولى والثانية من المادة (٨٨) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ .

ولما كان الاستثناء سالف الذكر لم يعد هناك مبرر لبقائه بل يجب العودة إلى الأصل العام الذي يأخذ به القانون للدنى في المادة (١١) منه وتأخذ به الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٨٨) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل هذه المادة وإلغاء الفقرة الثالثة منها ، وقد تضمنت المادة الأولى من المشروع النص على ذلك ونصت المادة الثانية منه على أن يعمل به في الإقليم المصري بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره لتكون لدى الشركات التي تنطبق عليها أحكامه فسحة من الوقت لتنفيذها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإعفاء الحكومات والهيئات الأجنبية من رسوم التسجيل
عن العقارات التي تملكها في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ،
قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه بند جديد
بالنص الآتي :

« الحكومات والهيئات الأجنبية بالنسبة إلى العقارات التي تملكها لإقامة منشآت ثقافية عليها
بناء على موافقة رئيس الجمهورية وبشرط المعاملة بالمثل » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية الحرة المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل ؛
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دمغة والقوانين المعدلة له ،
وعلى الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ؛
وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر (١) الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

للتأمين وآخر للاذخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

إنشاء صندوق إصابات العمل

مادة ١ — فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) بالمؤسسة : مؤسسة التأمين والادخار للعمال المنشأة بمقتضى القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(ب) بإصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وفى أثناء تأديته ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للعامل خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه ، أياً كانت وسيلة المواصلات ، بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

(ج) بالمصاب : من أصيب بإصابة عمل .

(د) بالأجر : الأجر الإجمالى محسوباً بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام القانون المذكور وبالطريقة التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالنسبة للذين لا تسرى عليهم أحكامه .

(هـ) بالصندوق : صندوق إصابات العمل .

مادة ٢ — ينشأ صندوق للتأمين ضد حوادث العمل وأمراض المهنة وللتعويض عنها يطلق عليه « صندوق إصابات العمل » ويلحق بالمؤسسة .

وتكون أموال هذا الصندوق مما يأتى :

(أ) الأقساط التى تستحق عن التأمين المنصوص عليه فى هذا القانون .

(ب) ريع استثمار أموال الصندوق .

(ج) الإعانات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها .

مادة ٣ — يسرى هذا القانون على جميع العمال والمستخدمين ومن يتمتعون منهم ، بما فى ذلك عمال الزراعة فى حالة إصابتهم بآلات ميكانيكية أو بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة تنظيم شروط وأوضاع التأمين ضد إصابات العمل وأحكام التعويض عنها وذلك بالنسبة إلى :

(١) عمال الزراعة في غير الحالات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ب) خدام المنازل ومن في حكمهم .

(ج) الأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل .

(د) أصحاب الحرف والمشتغلون لحسابهم .

(هـ) أصحاب الأعمال أنفسهم .

الباب الثاني

التنظيم الإداري

مادة ٤ — يكون لمجلس إدارة المؤسسة فضلا من الاختصاصات المشار إليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ ما يأتي :

(١) إصدار اللائحة الخاصة بنظام العلاج الطبي .

(٢) الموافقة على نظام عقد الاتفاقيات الخاصة بتقديم العلاج الطبي بما في ذلك تأجير دور العلاج .

(٣) إنشاء أو شراء دور العلاج .

مادة ٥ — تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى « لجنة صندوق إصابات العمل » على الوجه الآتي :

(١) مدير عام المؤسسة رئيساً

(٢) مدير عام الإدارة العامة للعمل نائباً للرئيس

(٣) أحد ممثلي أصحاب الأعمال يختاره ممثلو أصحاب الأعمال في مجلس إدارة المؤسسة

أعضاء {

(٤) أحد ممثلي العمال يختاره ممثلو العمال في مجلس إدارة المؤسسة

(٥) أحد أطباء الصحة العمالية يندبه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

(٦) أحد أطباء المؤسسة يندبه مجلس الإدارة بناء على ترشيح المدير العام

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها أربعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٦ — تختص اللجنة بالنصوص عليها في المادة السابقة بإبداء الرأي في المسائل التي يحيلها إليها مجلس الإدارة أو المدير العام وعلى الأخص :

(١) المسائل الخاصة بتنفيذ لائحة نظام العلاج الطبي والاتفاقيات الخاصة بها .

(٢) المسائل المتعلقة بإنشاء أو شراء دور العلاج .

(٣) مراجعة مشروع الميزانية العامة للمصروفات الخاصة بالصندوق .

(٤) الشكاوى والصعوبات التي تعترض سير الأعمال .

وتعرض اقتراحات اللجنة على مجلس الإدارة لتقرير ما يراه في شأنها .

مادة ٧ — تشكل من بين أعضاء مجلس الإدارة لجنة تسمى « لجنة الوقاية من إصابات العمل » وتمثل فيها المؤسسة والإدارة العامة للعمل وأصحاب الأعمال والعمال كما يضم إليها من يرى مجلس الإدارة لزوما للاستشارة بخبرتهم من الإخصائيين في شئون الوقاية من إصابات العمل .

وينظم تشكيل تلك اللجنة ونظام العمل بها واختصاصاتها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى المجلس على أن يراعى أن يكون من بين اختصاصات تلك اللجنة على الأخص ما يأتى :

(١) بحث الوسائل التي تكفل تعاون أصحاب الأعمال فيما يتعلق بتطبيق أساليب الوقاية في أماكن العمل . وشروط تقديم المعونة الفنية والمالية اللازمة لهم عند الاقتضاء .

(٢) بحث الوسائل التي تكفل تعاون العمال فيما يتعلق باتباع تعليمات الوقاية أثناء العمل .

(٣) بحث إصابات العمل من حيث أسبابها ومعدلات تكرارها وشدتها وطرق الوقاية منها .

(٤) القيام بالتجارب فيما يتعلق بوسائل الوقاية المختلفة وتقدير مدى كفايتها لاختيار أحسنها .

(٥) إعداد البحوث والذنرات والملصقات وكذا تنظيم المحاضرات والندوات وعرض الأفلام الخاصة بالوقاية والعمل على كل ما من شأنه رفع الوعى الوقائى بين أصحاب الأعمال والعمال .

(٦) إنشاء معمل لأبحاث الوقاية من إصابات العمل وكذا معرض دائم لأدواتها وأجهزتها ومكتبة تضم المراجع المختلفة التي يعتمد عليها فيما يتعلق بأساليب الوقاية من إصابات العمل .

(٧) التعاون مع الهيئات الأخرى المختصة أو المعنية بالوقاية من إصابات العمل .

وتعرض اقتراحات اللجنة على مجلس الإدارة لتقرير ما يراه في شأنها .

مادة ٨ — يكون الصندوق مستقلا في حساباته .

وينخضع نظام الحسابات والمركز المالى له لأحكام المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٩ — لا يجوز أن تزيد المصروفات الإدارية السنوية للصندوق على ٥٪ من أقساط التأمين المحصلة وذلك بخلاف المصروفات التأسيسية . على أنه يجوز لوزير الشئون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح من مجلس الإدارة موافق عليه بأغلبية أحد عشر صوتاً على الأقل زيادة النسبة المشار إليها بحيث لا تتجاوز ٧,٥٪ .

وجوز للمؤسسة أن تعقد للصندوق قرضاً بدون فوائد على أن تتخذ التدابير التي تكفل سداد هذا القرض من إيرادات الصندوق المذكور .

الباب الثالث

التأمين

مادة ١٠ — على كل صاحب عمل أن يؤمن لدى المؤسسة على عماله ضد إصابات العمل .
ولا يسرى هذا الحكم على المصالح والهيئات الحكومية وما يدخل في حكمها كالمؤسسات العامة والهيئات الإقليمية ولا يمتد هذا الاستثناء إلى المقاولين الذين يقومون بأعمال لها .
وعلى المصالح والهيئات المشار إليها في الفقرة السابقة أن تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبدفع التعويضات المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر أيهما أفضل .

مادة ١١ — إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول من الباطن ولم يؤمن عن إصابات العمل تطبيقاً لأحكام هذا القانون قبل التاريخ المحدد للبدء في العمل بثلاثة أيام وجب على المقاول الأصلي أن يقوم بهذا التأمين وله الرجوع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما استأنزمه هذا التأمين من نفقات .

مادة ١٢ — تقدر أقساط التأمين التي يجب على صاحب العمل أدائها للصندوق على أساس تعريفه خاصة يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة على أن يوضح به القواعد والنظم التي يبنى عليها التقدير وحالات تخفيض الأقساط وزيادتها .

مادة ١٣ — لا يجوز تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أى نصيب في نفقات التأمين .
مادة ١٤ — على صاحب العمل أن يورد أقساط التأمين خلال الخمسة عشر يوماً التالية لمواعيد استحقاقها وتحسب في حالة التأخير فوائد سنوية مركبة بسعر ٦٪ عن المدة من يوم الاستحقاق حتى تاريخ أدائها وتحدد مواعيد ذلك الاستحقاق بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
وفي جميع الحالات تكون مصاريف إرسال الأقساط وفوائد التأخير إلى المؤسسة على حساب صاحب العمل .

مادة ١٥ — على صاحب العمل أن يخطر المؤسسة بكل تغيير يطرأ على العمل مما قد يؤدي إلى التأثير على طبيعة الخطر المؤمن من أجله أو مداه وكذلك بكل تغيير في عدد العمال أو أجورهم زيادة أو نقصاً ويكون هذا الإخطار طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ١٦ — مع مراعاة أحكام المادة ١٤ يلزم صاحب العمل إذا تخلف عن التأمين على عماله كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ إضافي إلى الصندوق يوازي مقدار أقساط التأمين المستحقة عنهم خلال مدة التخلف .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة في حالة تأخير صاحب العمل عن القيام بالإخطار المشار إليه في المادة ١٥ إذا كان من شأن هذا الإخطار زيادة قيمة أقساط التأمين أما إذا كان الإخطار المذكور

يستدعى تخفيض تلك الأقساط سقط حق صاحب العمل في ذلك التخفيض عن مدة التأخير ويؤول الفرق إلى الصندوق .

كما يجوز للمؤسسة بناء على قرار من مجلس الإدارة الرجوع على صاحب العمل بما تتكفله قبل أى مصاب من عماله لم يسبق له الإخطار عنه .

مادة ١٧ — تعتبر جميع المبالغ المستحقة للصندوق قبل صاحب العمل أو الغير وفقاً لأحكام هذا القانون ممتازة بذات الدرجة المنصوص عليها في المادة ١١٤١ من القانون المدنى . وتستوفى بعد استيفاء المبالغ المستحقة للخزانة العامة .

ولمدير عام الإدارة العامة للعمل بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإدارى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ١٨ — يتمتع الصندوق بالمزايا الآتية :

(١) تعفى من جميع رسوم الدمغة المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً أقساط التأمين المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون ، والعقود والمخالفات والشهادات والاستمارات والمطبوعات وكذا التقارير والمحركات الطبية .

(٢) يعفى ناتج استثمار أمواله من جميع الضرائب المفروضة حالياً أو التي تفرض مستقبلاً .

(٣) يعفى من رسوم تسجيل عقود الملكية بالنسبة للمستشفيات ودور العلاج .

مادة ١٩ — على المؤسسة إعطاء صاحب العمل المؤمن لديها شهادة أو أكثر دالة على حصول التأمين .

وعلى صاحب العمل تعليقها في أماكن العمل .

ويحدد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه البيانات التي تتضمنها الشهادة وما يؤديه أصحاب الأعمال للمؤسسة مقابلها بحيث لا يتجاوز ما يتحمله صاحب العمل خمسين ملياً عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طالبا بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها .

الباب الرابع

أنواع التعويض

مادة ٢٠ — لكل عامل مصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته الحق في الحصول على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد المقررة في هذا القانون .

ولا يستحق التعويض في الأحوال الآتية :

(١) إذا تعمد العامل إصابته نفسه .

(ب) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك :
 (١) كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
 (٢) مخالفة ضريحة لتعليمات الوقاية المتعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل .
 وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة العامل أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على ٢٥ ٪ من العجز الكامل وفقاً لأحكام المادة ٢٧ .
 ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين ١ ، ب إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجريه البوليس وفقاً للمادة ٤٨ .

مادة ٢١ — تلزم المؤسسة بعلاج المصاب على نفقتها وذلك في المكان الذي تعينه له .
 ويجوز في حالات الضرورة أن يجري علاج المصابين في العيادات أو المستشفيات العامة وذلك بموجب اتفاقيات تعقد لهذا الغرض وتؤدي بموجبها المؤسسة أجر ذلك العلاج ويقصد بالعلاج ما يأتي :

- (١) خدمات الأطباء والاختصاصيين .
- (٢) الإقامة بالمستشفيات والزيارات المنزلية عند الاقتضاء .
- (٣) العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية حسبما يلزم .
- (٤) صرف الأدوية اللازمة لذلك العلاج .

مادة ٢٢ — على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج الذي تعده له المؤسسة وتخطره بها ولا تلزم المؤسسة بأداء أية نفقات إذا رفض العامل اتباع تلك التعليمات .
 وللمؤسسة الحق في ملاحظة حالة المصاب حينما يجري علاجه

مادة ٢٣ — يستمر علاج المصاب إلى أن يشفى من إصابته أو يثبت عجزه ويجري تقدير العجز المتخلف عند انتهاء العلاج أو بعد مرور سنة من تاريخ الإصابة إن لم يتم شفاؤها أو يثبت العجز المتخلف عنها وذلك بشهادة طبية من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وعلى المؤسسة إخطار صاحب العمل والعامل بانتهاء العلاج والشفاء أو بما تخلف لدى العامل المصاب من عجز مستديم ونسبته .

مادة ٢٤ — على المؤسسة أن تباشر أو توفر الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك الأطراف الصناعية طبقاً لما يقرره مجلس إدارتها بناء على اقتراح لجنة الصندوق .

مادة ٢٥ — إذا نشأ عن إصابة العامل عجز يمنعه عن أداء عمله فعلى الصندوق أن يؤدي له معونة مالية تعادل ٧٠ ٪ من أجره عن التسعين يوماً التالية ليوم إصابته تزداد بعدها إلى ثمانين في المائة من الأجر وبشرط ألا تقل تلك المعونة عن ١٢٥ ملياً يومياً أو الأجر الكامل للمصاب إن قبل عن ذلك .

وتستحق هذه المعونة ابتداء من اليوم التالى للإصابة ويستمر صرفها حتى الشفاء أو ثبوت العجز أو حدوث الوفاة أو انقضاء عام أيها أسبق .

على أنه يجوز وقف صرف تلك المعونة إذا خالف المصاب تعليمات العلاج المشار إليها فى المادة ٢٢ . ويستأنف صرف تلك المعونة بمجرد اتباع المصاب لتلك التعليمات .

مادة ٢٦ — يعتبر العجز كاملاً إذا كان من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين العامل وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يكتسب منه ويعتبر من حالات العجز الكامل حالات فقد البصر فقد كلياً أو فقد ذراعين أو فقد ساقين أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة وحالات الجنون المطبق .

مادة ٢٧ — تقدر نسبة العجز الجزئى وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) إذا كان العجز مبيناً بالجدول الملحق بهذا القانون روعيت النسب المثوية من درجة العجز البكنى المبينة به .

(ب) إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز فى قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة فى الشهادات الطبية .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تعديل الجدول المذكور بناء على اقتراح من مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٢٨ — لكل من المصاب والمؤسسة طلب إعادة الفحص الطبى للمصاب الذى تزيد درجة عجزه عن ٤٠ ٪ مرة كل ستة أشهر خلال سنة من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة لمدة أربع سنوات بعد ذلك .

وعلى طبيب المؤسسة الذى يياشر هذا الفحص أن يعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة .

مادة ٢٩ — إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل استحق المصاب عنه معاشاً شهرياً يادل ٦٠ ٪ من أجره ويجب ألا يقل معاش الأجر الكامل عن ٢٤٠ قرشاً شهرياً ولا يجاوز ٢٤ جنيهاً شهرياً حتى بالنسبة للمشتغلين تحت النمرين بغير أجر .

مادة ٣٠ — إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته به ٤ ٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً يوازي نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل .

مادة ٣١ — يستمر صرف معاش العجز مدى حياة المصاب ، وتصرف معونة للمستحقين بعد وفاته وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٣٢ — يعدل معاش العجز بحسب ما يتضح من إدارة الفحص الطبى المنصوص عليه فى المادة ٢٨ وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

ويقف صرف معاش العجز إذا لم يتقدم صاحبه للفحص الطبى بناء على طلب المؤسسة وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢٨ ويستمر ذلك الوقف إلى أن يتقدم صاحب المعاش لاجراء ذلك الفحص ويتبع فى صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة الفحص الطبى المذكور .

وإذا نقصت درجة العجز عن ٤٠٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ومنح المصاب عن عجزه المتخلف تعويضاً من دفعة واحدة طبقاً لأحكام المادة ٣٧ .

مادة ٣٣ — إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشاً شهرياً قيمته ٥٠٪ من أجر التوفى يوزع على المستحقين من بعده طبقاً لأحكام المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى . مع مراعاة أنه إذا لم يوجد مستحقون ممن ورد ذكرهم في الفقرات الأربعة الأولى من المادة المشار إليها أو الإخوة والأخوات الذين كان يعولهم العامل فيكون المعاش المستحق من حق الصندوق .

ويجب ألا تقل جملة المعاش المستحق في حالة الوفاة عن ٢٠٠ قرش شهرياً ولا يتجاوز عشرين جنيهاً شهرياً .

ويستحق هذا المعاش ابتداء من الشهر الذى تحدث فيه الوفاة .

ويستثنى من الحكم السابق المستحقون عن المشتغلين تحت التمرين بغير أجر ويكون تعويضهم على أساس مائة جنيه دفعة واحدة توزع عليهم طبقاً لأحكام المادة ٤٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وتلتزم المؤسسة في جميع حالات الوفاة بدفع عشرة جنيهات مقابل مصروفات الجنازة تصرف لمن قام بنفقاتها فعلاً .

مادة ٣٤ — يستمر صرف المعاش :

(١) للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها .

(٢) للبنات أو الأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو يتجاوزن سن ٢١ سنة .

ويجوز إعادة صرف المعاش للأرامل والبنات والأخوات في حالة طلاقهن وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

(٣) للأولاد أو الإخوة حتى يبلغوا سن ١٧ سنة مالم يكونوا عاجزين جسمانياً أو بسبب عاهة عقلية عن كسب عيشهم . ويمتد صرف المعاش إلى ٢١ سنة لمن كانوا مقعدين بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية .

(٤) للوالدين مدى حياتهما .

مادة ٣٥ — تصرف للأرامل والأخوات والبنات عند زواجهن منحة زواج تساوى قيمة معاش الأرملة أو البنت أو الأخت عن ستة شهور .

مادة ٣٦ — يلتزم من يصرف بإسمه معاش الوفاة بإبلاغ المؤسسة عن أى نقص في عدد المستحقين للمعاش خلال شهر من وقوع ما يؤدي إلى ذلك من وفاة أو زواج أو تجاوز السن المقررة .

مادة ٣٧ — إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقل نسبته عن ٤٠٪ من العجز الكامل

استحق المصاب تعويضاً معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف طبقاً لأحكام المادة ٢٩ ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة .

مادة ٣٨ — إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيت في تعويضه القواعد الآتية :

- (١) إذا كان مجموع نسب العجز الناشئ عن الإصابات الحالية والإصابات السابقة أقل من ٤٠٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وأجرها والأجر وقت حدوثها .
- (٢) إذا كان مجموع نسب العجز الناشئ عن الإصابات الحالية والإصابات السابقة يوازي ٤٠٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي :

- (أ) إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة قدر معاشه على أساس مجموع نسب العجز المتخلف عن إصاباته جميعاً وأجره وقت الإصابة الأخيرة .
- (ب) إذا كان المصاب مستحقاً في معاش العجز قدر معاشه على أساس مجموع نسب العجز المتخلف عن إصاباته جميعاً وأجره وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه وقت وقوع الإصابة الأخيرة .

مادة ٣٩ — على المؤسسة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل صرف المعونة المالية المقررة للمصاب خلال فترة عجزه عن العمل أسبوعياً أو في نهاية تلك الفترة إن قلت عن أسبوع .

وعليها كذلك أن تتخذ من الوسائل ما يكفل صرف المعاشات شهرياً خلال الأسبوع الأول من كل شهر على أن يصرف ما يستحق منها لأول مرة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف .

كما يجب أن يتم صرف تعويض الدفعة الواحدة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف في حالات الوفاة أو ثبوت العجز الجزئي بصفة نهائية .

على أنه يجوز صرف المعاشات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون مرة كل ثلاثة أشهر إذا قل قيمة المستحق منها عن جنيه واحد شهرياً .

مادة ٤٠ — لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وبعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة زيادة مزايا التأمين المنصوص عليها في هذا القانون وإضافة مزايا أخرى في حدود ما تسمح به قدرة الصندوق وحالته المالية .

مادة ٤١ — لا يجوز أن يكون الشخص الواحد مستحقاً في أكثر من معاش واحد مقرر طبقاً لأحكام هذا القانون . وفي حالات ازدواج الاستحقاق فيقرر له المعاش الأفضل .

مادة ٤٢ — يوقف صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون في حالة مغادرة مستحقها لأراضي الجمهورية العربية المتحدة . ويستأنف صرفها طبقاً لشروط وأوضاع استحقاقها عند عودتهم ثانية .

كما يوقف صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون لمن يحكم عليهم بالحبس أو السجن مدة تزيد على ثلاثة شهور على أنه يجوز خلال مدة الحبس أو السجن صرف المعاشات كلها أو بعضها لمن يعولهم المسجون وذلك بناء على طلب يقدمه العولون للمؤسسة يوافق عليه مجلس الإدارة .

الباب الخامس

الإجراءات والتفتيش

مادة ٤٣ - على العامل أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً بأي تخاثر يكون سبباً في إصابته والظروف التي وقع فيها متى سمحت حالته بذلك .

وعليه كذلك في حالة إصابته بأحد الأمراض المهنية أن يبلغ كلا من صاحب العمل والمؤسسة بذلك فور علمه من الطبيب الذي شخص المرض .

ويجوز للمؤسسة إذا رأت التحقق من نوع المرض أن تعرض العامل على أحد أطبائها لتعيين نوع المرض .

مادة ٤٤ - على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

وعليه في جميع الأحوال أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة عمله .

مادة ٤٥ - على صاحب العمل إخطار المؤسسة عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور علمه بها وأن يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمراقبه صورة من هذا الإخطار .

ويكون الإخطار طبقاً للأنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض ويصدر به قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٤٦ - على صاحب العمل عند حدوث الإصابة أن يتولى نقل المصاب إلى مكان العلاج الذي تعينه له المؤسسة وتكون مصاريف الانتقال لمكان العلاج وإليه على حساب المؤسسة طبقاً للقواعد التي تقررها لائحة العلاج الطبي .

مادة ٤٧ - على صاحب العمل إبلاغ البوليس عن كل حادث يصاب به أحد عماله إصابة تعجزه عن العمل وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ علمه بهذا الحادث ويجب أن يكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الإصابة والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاجها .

مادة ٤٨ - يجرى البوليس أو الهيئة القائمة بأعماله تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ يقدم إليه ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود . كما يوضح به بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب العامل المصاب طبقاً للمادة ٢٠ ويثبت فيه أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته بذلك .

وعلى البوليس إبلاغ الإدارة العامة للعمل عن هذه الحالات فور الانتهاء من تحقيقها أو موافاتها بصورة من التحقيق وللإدارة المذكورة أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك .

وعلى الإدارة العامة للعمل إخطار المؤسسة بجميع الحالات التي يثبت فيها أن الإصابة لم تكن نتيجة لحادث عمل أو كانت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب أو كانت عن عمد .

مادة ٤٩ — على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر لفحص عماله المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية يعينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويبين في هذا القرار الشروط والأوضاع التي يجب أن يجرى عليها الفحص الدوري .

مادة ٥٠ — على الأطباء أن يبلغوا الإدارة العامة للعمل والمؤسسة وصاحب العمل بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العمال وحالات الوفاة الناشئة عنها .

وإذا لم يقيم الطبيب بالابلاغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة وجب على الإدارة العامة للعمل أن تبلغ أمره إلى النقابة العليا للمهن الطبية للنظر في أمره كما يجوز لها أن تطلب إلى صاحب العمل استبدال غيره به .

مادة ٥١ — على صاحب العمل أن يمد في كل محل أو فرع أو مكان يزاول فيه العمل السجلات الآتية :

(١) سجل تدرج فيه أسماء العمال حسب تواريخ التحاقهم بالعمل ويكون لكل منهم رقم خاص مع إثبات رقم بطاقة التأمين إن وجدت وكذا مقدار الأجور حسب المادة (٣٠) من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ومقدار الأجر الفعلي اليومي أو الأسبوعي أو الشهري أو أجر القطعة أو العمولة لكل منهم وأيام اشتغاله وتاريخ تركه العمل نهائياً .

(٢) سجل يدون فيه ما يقع من إصابات العمل نتيجة لحوادث أو أمراض مهنية وذلك بمجرد علمه بها عن طريق الإبلاغ المنصوص عليه في المادة ٤٣ .

(٣) سجل يدون فيه إسم الطبيب الذي يعهد إليه بفحص العمال طبقاً للمادة ٤٧ وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ونوع مرض كل منهم .

ويجب أن تكون جميع هذه السجلات موضوعة ومستوفاة بالشكل الذي تقرره الإدارة العامة للعمل بالتطبيق للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

ويجب تقديم هذه السجلات لمفتشى الإدارة العامة للعمل ومندوبي المؤسسة كلما طلبوا ذلك .

مادة ٥٢ — على كل صاحب عمل أن يقدم للمؤسسة الكشف والبيانات والاستمارات التي يستلزمها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه .

مادة ٥٣ — يكون لمن تتدبه المؤسسة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة لتقدير مدى الخطر المؤمن من أجله والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بهذا القانون .. ولها أن توفد مندوباً عنها لتحقيق ظروف الإصابة من النواحي الفنية والوقائية وأن تخطر الإدارة العامة للعمل بنتيجة ذلك التحقيق .

وعلى المؤسسة في حالة اكتشاف إحدى المخالفات أن تبلغ الإدارة العامة للعمل لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

مادة ٥٤ — يكون لموظفي الإدارة العامة للعمل الذي لهم صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون الحق في الاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون بالمؤسسة . وعلى المؤسسة أن توافي الإدارة العامة بما تطلبه من بيانات خاصة بذلك .

الباب السادس

الوقاية من إصابات العمل

مادة ٥٥ — على صاحب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من إصابات العمل طبقاً للشروط والأوضاع التي تصدر بها قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٥٦ — كل زيادة في عدد العمال أو أجورهم أو طبيعة الخطر المؤمن من أجله أو مداه لا يجوز أن يكون سبباً في عدم دفع التعويض ويقتصر حق المؤسسة في هذه الأحوال على مطالبة صاحب العمل بفرق أقساط التأمين وفوائدها طبقاً للتعريف المعمول بها .

مادة ٥٧ — تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا القانون حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل . وتحل المؤسسة قانوناً محل العامل قبل ذلك الشخص المسئول بما دفعته .

على أن عدم قيام صاحب العمل بالتأمين لا يعفي المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المقررة في هذا القانون قبل العمال المصابين إذا ما ثبت سريان القانون عليهم . ولها الرجوع على صاحب العمل بالأقساط المقررة وفوائدها بالنسبة لجميع عماله من تاريخ سريان القانون عليه .

مادة ٥٨ — لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد المؤسسة بأحكام قانون آخر . ويجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانب صاحب العمل .

مادة ٥٩ — تظل المؤسسة مسئولة عن تنفيذ هذا القانون خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت على هذا الأخير أعراض مرض مهني خلال هذه المدة سواء كان بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

وله أن يتقدم خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته بطلب إعادة

النظر في عجزه أو في تقدير نسبته وعليه أن يرفق بطلبه شهادة طبية مبينة بها نوع العجز ونسبته .
وتقدم تلك الطلبات إلى مكتب العمل المختص وعلى المؤسسة أن تودع مكتب العمل جميع الأوراق المتعلقة بالإصابة محل النزاع فور طلبها ما لم تتم تسوية الخلاف .

مادة ٦٨ — على مكتب العمل المختص إحالة الموضوع على لجنة التحكيم الطبي وينظم تشكيلها وإجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الرسوم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزيرى العدل والصحة العمومية .

مادة ٦٩ — على مكتب العمل المختص إخطار كل من المصاب والمؤسسة بنتيجة التحكيم الطبي فور وصولها إليه وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب على قرار التحكيم من التزامات ويكون قرار التحكيم الطبي نهائياً وغير قابل للطعن .

مادة ٧٠ — لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابة بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ الوفاة أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز .
ويعتبر أى إجراء تقوم به الإدارة العامة للعمل في مواجهة المؤسسة في حكم المطالبة المشار إليها في الفقرة السابقة .

على أن عدم المطالبة بالتعويض خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يمنع من قبول الدعوى إذا كان راجعاً لأسباب مقبولة .

مادة ٧١ — تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدعاوى التى يرفعها العمال أو المستحقون بعد وفاتهم طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة فى جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة . ولها فى حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

الباب التاسع

العقوبات

مادة ٧٢ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس شهراً واحداً وبغرامة مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتواطأ عن طريق إعطاء بيانات خاطئة للحصول على تعويض أو معاش دون وجه حق من الصندوق .

مادة ٧٣ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش كل من خالف أحكام المواد : ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٥١ .

مادة ٧٤ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش كل من خالف أحكام المواد ١٠ و ٤٩ و ٥٥ وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بشرط ألا تتجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه على أنه إذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوماً جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة أمثالها .

مادة ٧٥ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من خالف أحكام المواد ١٥ و ٣٦ و ٤٥ و ٥٢ و ٥٣ .

مادة ٧٦ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش كل من خالف حكم المادة ١٣ وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها خمسمائة جنيه . وفضلاً عن ذلك تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما حملوه من نفقات التأمين .

مادة ٧٧ — يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات كل من أفشى سرّاً من أسرار الصناعة وغير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد أطلع عليها بحكم المادة ٥٣ .

الباب للعاشر

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٧٨ — لا يجوز إبرام أو تجديد أو امتداد عقود تأمين ، ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين ، كما لا يجوز منح إعفاءات طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتلغى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد اثني عشر شهراً من التاريخ المذكور .

وتسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة .

مادة ٧٩ — للمتبعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بالإقليم الجنوبي من المستخدمين والعمال الذين كانوا متفرغين للعمل في أقسام إصابات العمل فيما عدا أعمال الإنتاج بشركات التأمين قبل أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ وظلوا يعملون بها حتى تاريخ نشر هذا القانون الحق في أن يلحقوا بالعمل في المؤسسة بنفس أجورهم عن شهر يناير سنة ١٩٥٨ .

ويقصد بالأجور المذكورة ما كانوا يتقاضونه من مرتبات أصلية وعلاوات غلاء معيشة وإعانات اجتماعية ومكافآت سنوية مقررة مما تعتبر جزءاً من الأجور ولا يدخل في حساب تلك الأجور العمولات أو ما في حكمها .

ويكون تعيين هؤلاء المستخدمين والعمال بالمؤسسة لمدة سنة واحدة وذلك طبقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي ينظمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وللمؤسسة بعد فترة السنة المشار إليها في الفقرة السابقة أن تعيد النظر في وضعهم في الدرجات التي تتناسب مع ما يتضح من درجة كفاية كل منهم ومنحهم الأجور المقررة لتلك الدرجات بالتطبيق للألحة نظام موظفي المؤسسة دون التقيد بأي اعتبار آخر .

وعلى شركات التأمين أن تؤدي لهؤلاء العمال والمستخدمين ، عند ابتعاثهم بالعمل بالمؤسسة ، مكافآت نهاية خدمتهم كاملة .

أما بالنسبة إلى الموظفين الذين يعملون في أقسام الإنتاج فتكون لهم الأولوية في التعيين عند اختبار المستخدمين الجدد على أن تقدر مرتباتهم تبعاً لكفائتهم .

مادة ٨٠ - مع مراعاة أحكام المادة ٧٨ من هذا القانون تلغى القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٨١ - يضم إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة وكيل وزارة الصحة للشئون الطبية ورئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٨٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

جدول تقدير درجات العجز الجزئي المستديم

النسبة المئوية لدرجة العجز	نوع الإصابة
٨٠	(١) فقد الذراع الأيمن إلى الكتف
٧٥	(٢) فقد الذراع الأيمن إلى ما فوق الكوع
٦٥	(٣) فقد الذراع الأيمن تحت الكوع
٧٠	(٤) فقد الذراع الأيسر إلى الكتف
٦٥	(٥) فقد الذراع الأيسر إلى ما فوق الكوع
٥٥	(٦) فقد الذراع الأيسر تحت الكوع
٢٥	(٧) فقد الإبهام
١٠	(٨) فقد السبابة
٠٥	(٩) فقد إصبع واحدة خلاف السبابة والإبهام
٦٥	(١٠) فقد الساق فوق الركبة
٥٥	(١١) فقد الساق تحت الركبة
١٠	(١٢) فقد أصبع القدم الكبير وعظم مشط
٥٥	(١٣) الصمم الكامل
٣٥	(١٤) فقد عين واحدة

كما يراعى في تقدير درجات العجز الجزئي المستديم القواعد الآتية :

(١) إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت درجة العاهة بنسبة ما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

(٢) إذا كان العامل أعسرأ فإنه ينال عن فقد ذراعه الأيسر التعويض المقرر للذراع الأيمن وبالعكس بشرط أن يكون قد قرر ذلك صراحة عند التحاقه بعمله .

(٣) إذا نتج عن إصابة عضو واحد من أعضاء الجسم عدة عاهات قدر التعويض بجمع النسب المئوية المقررة لسكل عاهة على حدة بشرط أن لا يتجاوز مجموعها بأى حال من الأحوال النسبة المقررة للفقد الكلى لهذا العضو .

(٤) فقد أعضاء الجسم أو عجزها عن تأدية وظيفتها قبل الإصابة لا يترتب عليه دفع أى تعويض .

جدول أمراض المهنة

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p><u>ويشمل ذلك :</u></p> <p>تناول الحامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الحردة) فى سبائك العمل فى صناعة الأدوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (الحردة) . العمل فى صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على الرصاص . التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ... الخ .</p> <p>وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p><u>ويشمل ذلك :</u></p> <p>العمل فى صناعة مركبات الزئبق ، وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية ، وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات ، وعمليات التذهيب ، واستخراج الذهب ، وصناعة المفرقات الزئبقية .. الخ .</p>
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p><u>ويشمل ذلك :</u></p> <p>العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .</p>

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٤	التسمم بالأتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الأتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الأتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . <u>ويشمل ذلك :</u> العمل فى استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وطحنها وتعبئتها ... الخ .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . <u>ويشمل ذلك :</u> التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت ... الخ .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو إيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .
١٠	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته .

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	ويشمل ذلك : التعرض لغاز كربونيل النيكل . كل عمل يستدعي التعرض لأول أكسيد الكربون . ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله وتولده كما يحدث في الجراجات وقائن الطوب والجير ... الخ .
١٢	التسمم بحامض السيانون ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانون أو مركباته وكذا كل عمل يستدعي التعرض للأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو تربتها أو المواد المحتوية عليها .
١٣	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .
١٤	التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعي تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكلوروفرم ورابع كلورور الكربون	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول الكلوروفرم أو رابع كلورور الكربون وكذا أى عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلورور الاثمين وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .

رقم مسجل	نوع المرض	التعليقات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أشعة X	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة X .
١٨	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون اللزمنة	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارافين) أو الفثور أو أى مركبات أو منتجات أو متخلفات هذه المواد وكذا التعرض لأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .
١٩	تأثر العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عنه من مضاعفات	أى عمل يستدعى التعرض التكرار أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج للصور أو المعادن المحمية أو المصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف بالعين أو ضعف الإبصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوية (نوموكونيوزس) التي تنشأ عن : ١ - غبار السليكا (سليكوزس) ٢ - غبار الأسبستوس (أسبستوزس) ٣ - غبار القطن (يسينوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥ ٪ كالعامل في المناجم والمحاجر أو تحت الأحجار أو طحنها أو في صناعة المسنات الحجرية أو تليع المعادن بالرمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الأسبستوس وغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .
٢١	الجمرة الخبيثة (أثراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رملها أو أجزاء منها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر . ويدخل في ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء .
٢٢	السقاوة	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رملها أو أجزاء منها .
٢٣	مرض الدرن	العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذا المرض .
٢٤	أمراض الحميات المعدية	العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذه الحميات .

مذكرة إيضاحية

مسايرة للاتجاهات التشريعية الحديثة في التأمينات الاجتماعية ونظراً لأن التأمين هو حجر الزاوية في حل المشاكل الاجتماعية وهو أساس استقرار وضع العامل وحياته ، وتحقيقاً لصالح فئة كبيرة من العمال لم يستفيدوا من نظم التأمين والتعويض عن إصابات العمل بوضعها الحالي وبعد دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة في مصر والخارج ، وتمشياً مع الاتجاه الذي رسمه القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ من قيام مؤسسة التأمين والادخار للعمال بمباشرة جميع أنواع التأمينات الاجتماعية .

لهذا فقد روعى في وضع القانون المرفق بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل أن يقوم على الأسس الآتية :

(١) توحيد جهة التأمين عن حوادث العمل وأمراض المهنة في صندوق واحد وهو مبدأ مقرر في التشريع الحالي (القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢) الذي نص في مادته الخامسة على أن قيام شركات التأمين بمزاولة ذلك النوع من التأمين إنما هو إجراء مؤقت أن تنشئ الحكومة صندوقاً موعداً للتأمين يحل محل الهيئات التي تقوم به حالياً . وفي ذلك تحقيق لما كان يهدف إليه المشروع وقت إصدار القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ .

وقد روعى أن يتم توحيد جهة التأمين تدريجياً خلال سنة من بدء سريان القانون المقترح حتى يتمكن الصندوق الجديد من استيعاب عمليات التأمين التي تباشرها الهيئات الحالية عقب انتهاء المدد المقررة لها أولاً فأول .

وأن توحيد جهة التأمين فضلاً عن أنه يحقق مبدأ العدالة والمساواة في المعاملة بين جميع فئات العمال الذين يغطيهم القانون فإنه يسير الاتجاهات التأمينية الحديثة في جميع بلاد العالم التي أخذت بنظم التأمينات الاجتماعية ، كما أنه لا يدع مجالاً لتشابك المسؤوليات وتعقيد الاجراءات بين هيئات متعددة للتأمين .

كما أن مؤسسة التأمين والادخار للعمال التي سوف يعهد إليها بإدارة صندوق تأمين إصابات العمل يشترك في إدارتها أصحاب الأعمال والعمال — وكلاهما أصحاب شأن مباشر — إلى جانب الحكومة .

(٢) التوسع في مجال التطبيق بحيث يشمل كل من يشتغل لدى الغير ، بعد أن كان ذلك قاصراً على عمال الصناعة والتجارة دون غيرهم في التشريع الحالي .

ومما هو معروف أن مبدأ التعويض لم يكن مقررراً بالنسبة لعمال الخدمات منذ عام ١٩٣٦ حتى اليوم وعدد هؤلاء يساوى أو يزيد على عدد عمال الصناعة والتجارة .

هذا فضلاً عن أن القانون الجديد قد فتح المجال أمام العمال الزراعيين وخدم المنازل والأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل للدخول في نطاق التغطية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ينظم أحكام التأمين والتعويض .

كما أجاز القانون أن يمتد التأمين إلى أصحاب الأعمال أنفسهم وكذا المشتغلين لحسابهم وذلك بالشروط والأوضاع التي ينظمها قرار الوزير .

(٣) حماية أصحاب المنشآت الصغيرة الذين لم يستفيدوا من تغطية عملهم في ظل التشريعات الحالية ، حيث لجأت شركات التأمين إلى انتقاء عملائها من بين أصحاب المنشآت الكبيرة والمتوسطة في مناطق محدودة من أنحاء الإقليم المصري ولم تمتد خدمات تلك الشركات إلى جميع أنحاء هذا الإقليم نظراً لطبيعة هذه الشركات وهي العمل على أسس تجارية .

وأن إدارة التأمين بصندوق مستقل يلحق بمؤسسة التأمين والادخار للعمال لما يحقق هدفين أساسيين :

(أولهما) إمكان تحقيق التغطية الشاملة بواسطة فروع المؤسسة ومكاتبها المنتشرة في جميع أنحاء إقليم مصر لتنفيذ القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٥ .

(والثاني) تحقيق ما هدف إليه المشرع في القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٥ (م : ٣) من قيام مؤسسة التأمين والادخار مباشرة جميع أنواع التأمينات الاجتماعية الأخرى للعمال .

وثمة هدف ثالث وهو تبسيط الإجراءات بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال إذا ما تعاملوا في كل ما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية مع هيئة واحدة .

(٤) الأخذ بنظام التعويض بالمعاش في حالات الوفاة والعجز المستديم الذي تبلغ نسبته ٤٠ ٪ أو أكثر . وحددت قيمة المعاشات فيما يتراوح بين حد أعلى يبلغ عشرة أضعاف الحد الأدنى .

(٥) استيفاء نظام تعويض الدفعة الواحدة في حالات العجز الذي تقل نسبته عن ٤٠ ٪ وذلك على أساس لا يقل عن قيمة التعويض المقرر بحسب التشريع الحالي .

(٦) أجاز المشروع لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل زيادة المزايا المقررة فيه أو إضافة مزايا جديدة بحسب ما يتضح من التجربة وعلى ضوء ما تسفر عنه حالة الصندوق المالية .

(٧) للوقاية والتأهيل في هذا القانون أهمية تتناسب مع ما لهما من أثر في الإبقاء على القوى العاملة والموارد البشرية للنتاج .

(٨) روعى في هذا القانون أن تكون الرعاية الطبية للعمال المصابين من مستوى أفضل مما تقره التشريعات الحالية وكان ذلك واضحاً كل الوضوح .

(٩) تحديد المصروفات الادارية بخمسة في المائة من أقساط التأمين المحصلة مما يبقى على باقي حصة تلك الأقساط لصرفها على الخدمات والمزايا للعمال المنتفعين وإدارة الصندوق بمعرفة مؤسسة واحدة سوف يوفر كثيراً من المصروفات الأخرى كالمعمولة وغير ذلك .

وقد تم وضع القانون بعد دراسات أسفرت عن إمكان تحقيق الأسس والأهداف التي أشرنا

إليها وذلك في حدود الالتزامات الحالية لأصحاب الأعمال إذا ما حصلت أقساط التأمين على أساس التعريفة المعمول بها حالياً .

على أن التقديرات التي بنى عليها لم تقلل أمر أصحاب الأعمال الذين يراعون شروط الوقاية في أماكن العمل إذ أجاز القانون أن تنخفض أقساط التأمين بالنسبة لهم . أما من لم يتوفر لديهم تلك الوسائل فقد أجاز القانون معاوتهم فنياً ومادياً للارتقاء بالمستوى الوقائي في منشآتهم .

هذا ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا القانون سوف يؤدي إلى زيادة الانتاج نتيجة لحالة الاطمئنان والاستقرار التي سوف يكفلها النظام المقترح في أوساط العمال إذا ما اطمأنوا على يومهم وعلى غدهم في حالة ما قد يصيبهم القدر به من مخاطر ، هذا فضلاً عما يكفله القانون من توفير عناصر الأمان في جو العمل من النواحي الوقائية ، الأمر الذي سوف يبق على العناصر المدربة والموارد البشرية للكفاية الانتاجية .

وقد عالج القانون إصابات العمل في أطوارها الثلاثة ، فعالج أسبابها بتوفير وسائل الوقاية ، وعالج ما يقع منها فعلاً بتوفير الرعاية الطبية والتعويض الأفضل ، كما عالج بعد ذلك آثارها المختلفة عنها بتوفير خدمات التأهيل الطبي والمهني لمن يلحق بهم عجز مستديم قابل للتأهيل .

وأخيراً يجب أن توضح الآثار الاجتماعية المترتبة على تنفيذ هذا القانون من أن أسر المصابين سوف يجدون مورداً للرزق يدرأ عنهم غائلة الحاجة نتيجة لاستنفاد ما يكون قد صرف لهم من تعويض عائليهم إذا ما اقتصر نظام التعويض على الدفعة الواحدة دون المعاش ، فضلاً عن ذلك فالقانون يرتب مورداً كريماً للعيش بالنسبة للعجزة كما يتيح لهم الفرصة عن طريق التأهيل لاستعادة قدراتهم على الكسب عن طريق العمل .

* * *

ويقع القانون في ٨١ مادة أوردت المادة الأولى منها بعض التعاريف الخاصة ببعض المصطلحات التي ورد ذكرها بالمشروع ومنها المقصود « بإصابة العمل » بأنها الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بالقانون أو الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته واعتبر القانون في حكم ذلك كل حادث يقع للعامل خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه أيّاً كانت وسيلة المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

وطبيعي أنه يشترط في الإصابة الموجبة للتعويض أن تكون نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته وهي كل ما يمس جسم الإنسان ويحدث به ضرراً جسيماً بوقوعه فجأة بفعل قوة خارجية ، أما الإصابة بمرض مهني فكل ما يشترط فيها أن تكون من الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بالقانون .

وقد جاء هذا القانون متمشياً مع القانون الحالي في مسؤولية صاحب العمل على أساس ما يجب عليه تعويضه من إصابات العمل التي يشترط فيها السببية الزمنية والمسكانية معاً وأن في التزام النص الحالي

ما يجنب المشروع اتساعاً غير محدود المدى في نطاق التطبيق على أن هذا لا يمنع مستقبلاً من القانون في حدود ما يسفر عنه التطبيق والقدرة المالية للصندوق في ظل البناء التأميني إذا ما استكمل باقي عناصره من تأمين صحي وتأمين عجز وغير ذلك من فروع التأمين .

كما أوردت هذه المادة المقصود « بالأجر » على أنه الأجر الإجمالي المنصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ولما كان هناك منشآت لا ينطبق عليها ذلك القانون بينما تدخل في نطاق سريان المشروع . لهذا وجب النص على كيفية تقدير الأجور في مثل هذه المنشآت التي تختلف فيها طبيعة العمل ونوعه اختلافاً بيناً من زراعة إلى حرفة إلى تجارة إلى غير ذلك . ولهذا نصت على أن يصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لتنظيم طريقة تقدير أجور العمال الذين لا يسرى عليهم القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .

وأخيراً أوردت هذه المادة المقصود « بالصندوق » على أنه صندوق إصابات العمل .

كما نصت المادة الثانية على إنشاء صندوق إصابات العمل وتبعيته لمؤسسة التأمين والادخار للعمال وبينت كذلك الموارد المالية لهذا الصندوق .

وبينت المادة الثالثة من يسرى عليهم القانون وهم جميع العمال والمستخدمين ومن يتعمرون منهم سواء أكان التمرين بأجر أو بغير أجر . كما يسرى أيضاً على عمال الزراعة في حالة إصابتهم بآلات ميكانيكية أو بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق به .

أما باقي العمال الزراعيين وخدم المنازل ومن في حكمهم والأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل فقد رأى أن يكون تأمينهم ضد إصابات العمل خاضعاً للنظم والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى إدارة المؤسسة .

ونظراً لأن هناك بعض طوائف من أصحاب الأعمال وكذلك بعض أصحاب الحرف البسيطة يتعرضون لنفس الأخطار التي يتعرض لها العمال فقد أجاز القانون لهم في البندين د ، هـ من المادة الثالثة أن يؤمنوا على أنفسهم ضد إصابات العمل وترك لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة تنظيم شروط وأوضاع وإجراءات ذلك التأمين بالنسبة لهم .

وتضمنت المواد من (٤) إلى (٨) التنظيم الإداري لصندوق إصابات العمل وتشكيل واختصاصات كل من مجلس الإدارة ولجنة صندوق إصابات العمل ولجنة الوقاية من إصابات العمل وعلى أن يكون الصندوق مستقلاً في حساباته وأن يخضع نظام الحسابات والمركز المالي لأحكام المواد (١٦ ، ١٧ ، ١٨) من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .

ومحافظة على أموال الصندوق أوجب القانون في المادة ٩ منه ألا تزيد المصروفات الإدارية السنوية على ٥ ٪ من أقساط التأمين المحصلة وذلك بخلاف المصروفات التأسيسية على أنه يجوز للوزير الشؤون الاجتماعية والعمل زيادتها بحيث لا تتجاوز ٧ ٪ بشروط معينة .

كما أجازت الفقرة الثانية من هذه المادة لمجلس إدارة المؤسسة أن يقرض الصندوق الجديد قرصاً

دون فوائد لمقابلة المصروفات التأسيسية على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بسداد ذلك القرض من إيرادات ذلك الصندوق .

ونصت المادة ١٠ على إلزام كل صاحب عمل بالتأمين على عماله بالمؤسسة ضد إصابات العمل .

كما نصت على عدم سريان هذا الإلزام بالنسبة إلى المصالح والهيئات الحكومية وما يدخل في حكمها غير أن هذا الاستثناء لا يمتد إلى القاولين الذين يقومون بأعمال لها .

على أنه رغبة في المساواة بين موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة وبين غيرهم ممن يشتغلون لدى الأفراد والهيئات فقد أوجب القانون في الفقرة الثالثة من هذه المادة على المصالح والهيئات الحكومية وما يدخل في حكمها علاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبدفع التعويضات المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر أيهما أفضل .

ولما كان المقاول الأصلي كثيراً ما يلجأ إلى بعض القاولين من الباطن لتنفيذ بعض العمليات وخشية أن يهمل المقاول من الباطن في التأمين على عماله فقد رأى إلزام المقاول الأصلي بالتأمين في هذه الحالة إذا لم يتم المقاول من الباطن بالتأمين قبل الموعد المحدد للبدء في العمل بثلاثة أيام وأجاز له استرداد ما استلزمه هذا التأمين من نفقات (مادة ١١) .

ونصت المادة (١٢) على أن تقدر أقساط التأمين على أساس تعريفه خاصة يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة على أن يتضمن القرار القواعد والنظم التي يبنى عليها تقدير تلك الأقساط وحالات تخفيضها وزيادتها .

وخشية أن يلجأ صاحب العمل لتحميل العمال كل أو بعض من نفقات التأمين رأى النص صراحة في المادة ١٣ على عدم جواز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين .

وألزمت المادة (١٤) صاحب العمل بتوريد أقساط التأمين خلال فترة محددة وباحتساب فوائد سنوية مركبة في حالة التأخير وترك لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تحديد مواعيد استحقاق الأقساط بقرار يصدره .

ولما كانت فئات أقساط التأمين تختلف من صناعة أو مهنة إلى أخرى تبعاً لطبيعة الخطر المؤمن من أجله ومداه وعدد العمال وأجورهم . لذلك فقد أوجبت المادة (١٥) من المشروع على صاحب العمل إخطار المؤسسة بكل تغيير يطرأ على العمل وكذلك بكل تغيير في عدد العمال أو أجورهم زيادة أو نقصاً .

وحتى لا يهمل صاحب العمل في التأمين على عماله أو يتأخر عن القيام بالإخطار عن كل تغيير نصت المادة (١٦) بإلزامه فضلاً عن فوائد التأخير المشار إليها في المادة (١٤) بأداء مبلغ إضافي يوازي مقدار أقساط التأمين المستحقة خلال مدة التخلف أو الفرق الناتج عن زيادة الأقساط في حالة التغيير أما إذا كان تأخره في عدم الإخطار يستدعي تخفيض الأقساط سقط حق صاحب العمل في ذلك التخفيض عن مدة التأخير ويؤول الفرق إلى الصندوق .

وخشية أن يتهاون بعض أصحاب الأعمال رغم ذلك أو يتراخو في التأمين على عاملهم حفظ القانون للمؤسسة الحق في الرجوع على صاحب العمل بما تكلفه قبل أى مصاب لم يسبق له الاخطار عنه قبل إصابته .

ونصت المادة (١٧) على أن تعتبر جميع المبالغ المستحقة للمؤسسة على صاحب العمل أو الغير ممتازة وتستوفى بعد استيفاء المبالغ المستحقة للخزانة العامة وخول مدير عام الإدارة العامة للعمل بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإدارى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإيراد هذا الحكم قصد به ضمان حصول الصندوق على الاشتراكات في أقل وقت وحتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته بصفة مستمرة .

وبينت المادة (١٨) من القانون الاعفاءات التى يتمتع بها الصندوق فيما يتعلق برسوم الدمغة والضرائب سواء المفروض منها حالياً أو ما قد يفرض منها مستقبلاً وكذا الاعفاء من رسوم تسجيل عقود الملكية بالنسبة للمستشفيات ودور العلاج وذلك أسوة بما اتبع بالنسبة لصندوق التأمين والادخار للعمال .

وأوجبت المادة (١٩) على المؤسسة إعطاء صاحب العمل المؤمن لديها شهادة أو أكثر دالة على حصول التأمين وأوجبت على صاحب العمل تعليقها في أما كن العمل وترك لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تحديد البيانات التى تتضمنها الشهادة وما يؤديه أصحاب الأعمال للمؤسسة مقابلها .

وأوجبت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة على الجهات الحكومية التى تختص بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها .

وخولت المادة (٢٠) لكل عامل مصاب أو المستحقين بعد وفاته الحق في الحصول على تعويض واستثنت حالتين نص على عدم استحقاق تعويض فيهما وهما حالة تعمد العامل إصابة نفسه حق لا يستفيد من فعلته ، والثانية إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب العامل أى إذا كان علماً بما قد يؤدي إليه سوء السلوك من نتائج وحتى لا يستفيد من ذلك ، واعتبر القانون في حكم سوء السلوك الفاحش كل فعل يأتية المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات وكل مخالفة لتعليمات الوقاية المتعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل ولاشك أن في استكمال التفتيش وزيادة الوعي الوقائى مما سوف يؤدي إلى عدم مخالفة العمال لتعليمات الوقاية .

وعلقت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة عدم استحقاق التعويض في الحالتين السابقتين على ألا ينشأ عن الإصابة وفاة العامل أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكامل وذلك لأنه يصعب في هذه الحالة افتراض أن العامل قد تعمد وضع نفسه في الحالة التى سببت الحادث .

كما نصت الفقرة الرابعة من هذه المادة على أنه لا يجوز التمسك بإحدى حالى عدم الاستحقاق في التعويض إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذى يجريه البوليس .

ونصت المادة (٢١) على التزام المؤسسة بعلاج المصاب في المكان الذى تعينه له وأن تتحمل جميع

نفقات ذلك العلاج من خدمات الأطباء والاختصاصيين والاقامة بالمستشفيات والزيارات المنزلية عند الاقتضاء وإجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية وصرف الأدوية اللازمة لذلك العلاج .

وخشية أن تقابل المؤسسة بصعوبات عملية في الأماكن النائية أو في البلاد التي لا يوجد فيها أطباء أو مستشفيات خاصة ولا سبيل لها في علاج العمال إلا في المستشفيات العامة الحكومية أو في غيرها من العيادات والمستشفيات المجانية لذلك فقد روى النص على عدم جواز العلاج في هذه العيادات أو المستشفيات المجانية إلا بشروط وأوضاع خاصة تنظمها اتفاقيات تعقدها المؤسسة لذلك الشأن وتؤدي بموجبها المؤسسة أجر العلاج .

وأوجبت المادة (٢٢) في فقرتها الأولى على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج الذي توفره إليه المؤسسة وتخطره بها فإذا رفضها العامل فلا التزام على المؤسسة بأداء أية نفقات نتيجة لذلك الرفض . كما أقرت في فقرتها الثانية حق المؤسسة في مناظرة المريض وملاحظة حالته حينما يجري علاجه .

وخولت المادة (٢٣) للمصاب الحق في العلاج إلى أن يشفى من إصابته أو يثبت عجزه ويقدر العجز بعد ذلك أو بعد مرور سنة على الأكثر من تاريخ الإصابة إن لم يتم شفاؤها أو يثبت العجز المتخلف عنها بشهادة طبية من طبيب المؤسسة يكون شكلها وبياناتها طبقاً لما يقرره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كما تلزم المؤسسة بإخطار صاحب العمل والعمال بانهاء العلاج وتمام الشفاء أو بما تخلف لدى المصاب من عجز مستديم ونسبته .

ولما كانت العناية بالمصاب لم تعد مقصورة على تعويضه وعلاجه بل يجب أن يمتد ذلك إلى تأهيله طبيًا ومهنيًا لإعادته إلى العمل فيستفيد منه الانتاج ويرفع من روح المصاب المعنوية لذلك فقد أوجبت المادة (٢٤) على المؤسسة أن تبشر أو توفر الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك تزويد المصاب بالاطراف الصناعية طبقاً لما يقرره مجلس إدارتها بناء على لجنة صندوق إصابات العمل .

وبينت المادة (٢٥) مقدار المعونة المالية التي تستحق للعامل أثناء علاجه بأن تكون مساوية لسبعين في المائة من الأجر عن التسعين يوماً الأولى تزداد إلى ٨٠ ٪ عن باقي السنة بشرط ألا تقل عن اثني عشر قرشاً ونصف في اليوم أو عن أجر المصاب إن قل عن ذلك ، ولا شك أن التدرج بالزيادة في قيمة المعونة المالية تستدعيه حالة المصاب كلما طال به مدة المرض ويتمشى مع مقابلة حاجيات المصاب إذا ما أزمته إصابته وهو مبدأ اجتماعي سليم إذ يوفر رعاية اجتماعية للعامل بقدر حاجته وفي نفس الوقت يحول دون تمارض العامل إذا ما علم بأنه سيحصل على أجره كاملاً وخاصة في المراحل الأولى من الإصابة .

وأن الانتقاص من قيمة المعونة المالية في هذا القانون خلال التسعين يوماً الأولى عما كان مقرراً في التشريع الحالي إنما يجب أن ينظر إليه إلى جانب المزايا الأخرى التي تضمنها القانون ومنها زيادة تلك المعونة بعد ذلك وكذا تقرير مبدأ المعاش ، وغير ذلك من المزايا التي كفلها القانون ولم تكن مقررة بمقتضى التشريع الحالي .

هذا وتستحق المعونة المالية من اليوم التالى للاصابة ويمتد صرفها حتى الشفاء أو ثبوت العجز كما رؤى تحديد مدة صرفها بسنة تقدر بعدها درجة العجز ولا خوف على تعويض المصاب فى الوضع الحالى طالما أن حقه مقرر فى المعاش لن ينتقص منه عدم ثبوت العجز أو تمام الشفاء خلال تلك السنة . كما أجازت هذه المادة وقف صرف تلك المعونة إذا ما خالف المصاب تعليمات العلاج المشار إليها فى المادة (٢٢) وذلك بشرط أن يستأنف صرفها بمجرد اتباع المصاب لتلك التعليمات .

واعتبرت المادة (٢٦) العجز كاملاً إذا كان من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين العامل وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه وذكرت على سبيل المثال بعض حالات مما يعتبر عجزاً كاملاً . وبينت المادة (٢٧) قواعد تقدير نسبة العجز الجزئى .

وأعطت المادة (٢٨) للمصاب الذى تزيد درجة عجزه عن ٤٠ ٪ كما أعطت للمؤسسة الحق فى طلب إعادة الفحص الطبى للمصاب مرة كل ستة أشهر فى خلال سنة من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة لمدة أربع سنوات بعد ذلك ، والغرض من هذا هو تتبع العجز وما قد ينتهى إليه زيادة أو نقصاً فإذا نقصت درجة العجز إلى مادون الـ ٤٠ ٪ وقف صرف المعاش ومنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة (المادة ٣٢ فقرة أولى) .

وحددت المادة (٢٩) معاش العجز الكامل بما يعادل ٦٠ ٪ من أجر العامل المصاب بشرط ألا تقل عن ٢٤٠ قرشاً شهرياً ولا يتجاوز ٢٤ جنيهاً شهرياً حتى بالنسبة إلى العمال المشتغلين تحت التمرين بغير أجر .

كما حددت المادة (٣٠) معاش العجز الجزئى المستديم الذى تقدر نسبته بـ ٤٠ ٪ أو أكثر من العجز الكامل بما يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل .

ونصت المادة (٣١) على أن يستمر صرف معاش العجز مدى حياة المصاب على أن تصرف معونة المستحقين بعد وفاته بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

كما نصت المادة (٣٢) فى فقرتها الثانية على وقف صرف معاش العجز لأى مصاب لا يتقدم لإعادة فحصه طبياً إلى أن يتم ذلك وأن يتبع فى صرف المستحق له عن فترة الإيقاف ما تسفر عنه نتيجة ذلك الفحص .

وحددت المادة (٣٣) معاش الوفاة بما يعادل ٥٠ ٪ من الأجر كما بينت المستحقين فى هذا المعاش ونسبة استحقاق كل منهم كما نصت على استحقاق معاش الوفاة عن الشهر الذى تحدث فيه الوفاة واستثنت من حق ترتيب ذلك المعاش المستحقين عن المشتغلين تحت التمرين بغير أجر إذا نصت على أن يكون تعويضهم على أساس مائة جنيه دفعة واحدة توزع بينهم طبقاً للتسبب المذكورة .

أما مصاريف الجنازة فقد رفعها المشروع إلى عشرة جنيهات ألزم المؤسسة بدفعها لمن قام بنفقات الجنازة فعلاً .

وقد بينت المادة (٣٤) متى يوقف صرف المعاش بالنسبة لكل مستحق عن التوفى .

ولما كان معاش الأرمال أو البنات أو الأخوات يقف عند زواجهن ومساعدة لهم في نفقات الزواج نص المشروع في المادة (٣٥) على أن يصرف لمن عند زواجهن منحة زواج تساوى قيمة المعاش عن ستة شهور .

وألزمت المادة (٣٦) من يصرف باسمه معاش الوفاة إبلاغ المؤسسة عن أى نقص في عدد المستحقين للمعاش في خلال شهر من تاريخ وقوع ما يؤدي إلى ذلك من وفاة أو زواج أو تجاوز السن حتى لا تستمر المؤسسة في صرف معاشات دون وجه حق .

وحددت المادة (٣٧) تعويض الدفعة الواحدة وهو ما يستحق للمصاب إذا نشأ عن إصابته عجز جزئى مستديم تقل نسبته عن ٤٠ ٪ من العجز الكلى ويكون ذلك التعويض معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف . وقد روعى في تحديد هذه المدة أن لا يقل قيمة تعويض الدفعة الواحدة في هذا القانون عن قيمته في التشريع الحالى .

وبينت المادة (٣٨) الأحكام الخاصة بتعدد الإصابات والطريقة المتبعة في تعويضها .

ونصت المادة (٣٩) على إلزام المؤسسة بصرف المعونة المالية المقررة للمصاب خلال فترة عجزه عن العمل أسبوعياً أو في نهاية مدة العلاج إن قلت عن أسبوع وأن تقوم بصرف المعاش شهرياً خلال الأسبوع الأول من كل شهر وحتى لا تتوانى المؤسسة في صرف المعاش لمن هم في حاجة إليه وخاصة بعد فقد عائلهم فقد ألزمتها القانون بأن يكون صرف ما يستحق منه لأول مرة خلال ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف وكذلك الحال بالنسبة لتعويض الدفعة الواحدة . كما أجازت صرف المستحق من المعاشات كل ثلاثة أشهر إذا ما قلت قيمته عن جنيه واحد شهرياً وذلك قصداً في المصروفات الإدارية .

وخولت المادة (٤٠) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة زيادة مزايا التأمين وإضافة مزايا أخرى في حدود ما تسمح به قدرة الصندوق وحالته المالية .

ونظراً لما قد يقع من استحقاق الشخص الواحد في أكثر من معاش طبقاً لأحكام هذا القانون فقد حرم المشروع (مادة ٤١) : تمشياً مع الأصول المعترف بها دولياً — الجمع بين معاشين وذلك مع حفظ حق المستحق في المعاش الأفضل .

ولما كان بعض مستحق المعاش قد يغادرون أراضى الجمهورية العربية المتحدة لهذا نصت المادة (٤٢) : فقررة أولى على وقف صرف معاشاتهم طالما كانوا في الخارج على أن يستأنف صرفها بعد ذلك طبقاً لشروط وأوضاع استحقاقها عند عودتهم ثانية .

أما الفقرة الثانية فقد أوجبت وقف المعاش بالنسبة لمن يحكم عليهم بالسجن أو الحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور كما أجازت استئناف صرفها كلية أو جزئياً بعد ذلك لمن يعولهم المسجون بناء على طلب يقدم منهم يوافق عليه مجلس الإدارة .

وبينت المواد من (٤٣) إلى (٥٠) الإجراءات التي يجب أن يتبناها كل من العامل المصاب وصاحب العمل والبوليس والطبيب في حالة وقوع إصابة عمل .

ونصت المادة (٥١) على إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي يتطلبها الإشراف على تنفيذ القانون طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

كما ألزمت المادة (٥٢) كل صاحب عمل بتقديم الكشف والبيانات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ القانون إلى المؤسسة بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وخول القانون في المادة (٥٣) لمن تدبه المؤسسة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة لتقدير مدى الخطر المومن من أجله والإطلاع على السجلات والمستندات كما أجاز للمؤسسة أن توفد مندوباً من قبلها لتحقيق ظروف الإصابة من النواحي الفنية والوقائية وأن تخطر الإدارة العامة للعمل نتيجة ذلك التحقيق كما أوجبت نفس المادة على المؤسسة في حالة اكتشاف إحدى المخالفات أن تخطر الإدارة العامة للعمل ليقوم موظفوها الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين من أصحاب الأعمال وذلك بمقتضى حكم المادة (٥٤) .

وأوجبت المادة (٥٥) على صاحب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من إصابات العمل طبقاً للشروط والأوضاع التي تصدر بها قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وحق لا يضر العمال المصابين من إهمال أصحاب الأعمال في الإبلاغ عن زيادة عدد العمال أو أجورهم أو طبيعة الخطر المومن من أجله أو مداه أو من أن الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وعدم قيام صاحب العمل بالتأمين على عماله فقد نصت المادة (٥٦) على أن ذلك لا يكون سبباً في عدم دفع التعويض ويقتصر حق المؤسسة في هذه الأحوال على مطالبة صاحب العمل بفرق أقساط التأمين وفوائده طبقاً للتعريف المعمول بها كما نصت المادة (٥٧) على التزام المؤسسة في حالة مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل بتنفيذ أحكام هذا القانون قبل العامل المصاب وأن تحمل المؤسسة قانوناً محل العامل قبل ذلك الشخص المسئول بما دفعته .

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٥٧) على أن عدم قيام صاحب العمل بالتأمين لا يعفى المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المقررة في هذا القانون قبل العمال المصابين إذا ما ثبت سريان القانون عليهم ولها الرجوع على صاحب العمل بالأقساط المقررة وفوائدها بالنسبة لجميع عماله من تاريخ سريان القانون عليه .

وللمحكمة التي أشار إليها التشريع الحالي (في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل) من أن إيجاب التعويض أصبح مطلقاً إلا أنه قيد بمحدود تؤدي إلى تخفيف الشدة التي ينطوي عليها مبدأ اخطار المهنة ويلاقي المضر الناشئة من ترك تقدير التعويض إلى مجرد الرأي لذلك فقد تضمن القانون نفس الحكم الوارد بالقانون المذكور إذ نصت المادة (٥٨) من المشروع على أنه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد المؤسسة بأحكام أى قانون .

آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانب صاحب العمل .

هذا ولما كان المرض أو الضرر الناتج عن مزاولة الصناعات والأعمال التي تسبب مرضاً مهنيّاً لا يحدث بغتة بل يظهر تدريجياً فقد نصت المادة (٥٩) على أن تظل المؤسسة مسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا القانون خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت على هذا الأخير أعراض مرض مهني خلال هذه المدة سواء أ كان بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

ولما كان المفروض أن يحصل العامل أو المستحقين عنه على التعويض كاملاً لذلك فقد اعتبرت المادة (٦٠) من القانون كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للمصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته عن الفئات المقررة بهذا القانون باطلاً سواء أبرم هذا الاتفاق قبل الإصابة أو بعدها .

كما نصت المادة (٦١) على عدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات العامل أو المستحقين عنه في صندوق إصابات العمل إلا لدين النفقة وبما لا يجاوز الربع وذلك حماية للتعويض وأسوة بما اتبع في صندوق التأمين والادخار .

وأجازت المادة (٦٢) لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تعديل جدول أمراض المهنة بناء على اقتراح لجنة يشكلها لهذا الغرض .

وحق لا يحرم العمال من الامتيازات المعمول بها حالياً في منشآتهم والتي تكون أكثر سخاء مما تضمنه هذا القانون فقد نصت المادة (٦٣) على أن يتمتع العمال بأية امتيازات تزيد عما هو مقرر بهذا المشروع وتكون مقررة بموجب النظم المعمول بها في المنشآت التي يعملون بها ، على أن تلزم تلك المنشآت بتحمل الفرق بين ما تلتزم به المؤسسة طبقاً لهذا القانون والامتيازات المعمول بها .

ونصت المادتان (٦٤) و (٦٥) على إعفاء الأموال المستحقة لمن يستحقون عن العامل بعد وفاته من الخضوع لرسوم الأيالة المقرر بمقتضى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ باعتبارها معاشاً كما لا تسرى أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ على العمليات التي تباشرها المؤسسة لأن هذا القانون قد اشتمل على كل الضمانات التي تكفل للحكومة الإشراف على أموالها ولا مجال إذن لتعدد الرقابة مما قد يعوق المؤسسة عن القيام بأعمالها على الوجه الذي يحقق الأغراض الاجتماعية المرجوة منها ، فضلاً عن أن هذا الحكم قد تقرر بالنسبة لأموال صندوق التأمين والادخار بمقتضى القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٥ .

وحق لا تتأخر المؤسسة في صرف المبالغ المستحقة للمصاب عن المواعيد المقررة لها دون عذر قهري فقد نصت المادة (٦٩) على إلزام المؤسسة بدفع هذه المبالغ مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ عن عشرة أيام من تاريخ مطالبتها كتابة بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول مبيّن فيه جميع البيانات الأساسية بشأن تلك المطالبة ولا شك أن وضع هذا الحكم يقتضى من المؤسسة مراعاة المواعيد المحددة في المشروع حتى لا تتحمل مآليتها أعباء لا مبرر لها .

ونظمت المادة (٦٧) الإجراءات التي تتبع في طلب إعادة النظر في انتهاء العلاج أو ثبوت العجز أو تقدير نسبته والجهة التي يقدم إليها هذا الطلب .

وبينت المادتان (٦٨) و (٦٩) الإجراءات التي يتبناها مكتب العمل في طلب إعادة النظر الذي يقدم إليه بالتطبيق لأحكام المادة السابقة .

ولما كان التشريع الحالي (المادة ١٠ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠) يقضى بعدم قبول دعوى التعويض إلا إذا كان صاحب العمل قد طوّل كتابة التعويض في خلال السنة التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة فقد رؤى في هذا القانون (مادة ٧٠) الإبقاء على هذا المبدأ مع رفع المدة إلى خمس سنوات بدلاً من سنة .

وأعفت المادة (٧١) الدعاوى التي يرفعها العمال أو المستحقون عنهم بعد وفاتهم طبقاً لأحكام القانون من الرسوم القضائية في جميع أدوار التقاضي .

وبينت المواد من (٧٢) إلى (٧٧) العقوبات التي توقع على المخالفين لأحكام هذا القانون . وقد نصت المادة (٧٨) على أنه لا يجوز إبرام أو تجديد أو امتداد عقود التأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين كما لا يجوز منح إعفاءات طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٢ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

أما بالنسبة لعقود التأمين التي تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فقد نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أن تلغى جميعاً ، كما تلغى جمع الإعفاءات من التأمين في هذا التاريخ على أن تسري أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة . وتنظماً لفرص العمل للمواطنين جميعاً ، وحتى لا يضار الموظفون والعمال الذين كانوا متفرغين للعمل في أقسام إصابات العمل بشركات التأمين ، فقد نص القانون في المادة (٧٩) منه على تنظيم إلحاقهم بالعمل بالمؤسسة وشروط ذلك .

وألغت المادة (٨٠) القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بالتأمين والتعويض عن حوادث العمل وأمراض المهنة مع مراعاة أحكام المادة ٧٨ في ذلك الإلغاء . ونصت المادة ٨١ على أن يضم لعضوية مجلس إدارة المؤسسة وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية ورئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وملحق بالقانون جدولان أولهما بتقدير درجات العجز الجزئي المستديم في بعض الحالات وقد روعي أن تكون النسب المئوية الواردة به قرين كل إصابة أعلا مما هو مقرر في التشريع الحالي كما وردت به إصابات جديدة حدد للعجز الناشئ عنها نسب مئوية . وأما الجدول الثاني فهو جدول الأمراض المهنية التي تستوجب التعويض إذا ما كان المريض بها يعمل في أحد الأعمال أو الصناعات المسببة لتلك الأمراض والمبينة قرين كل منها بالجدول المذكور .

وقد روعي في الجدول الملحق بالقانون أن يكون متفقاً مع ما تتطلبه الاتفاقية الدولية الخاصة بأمراض المهنة كما أضيف إلى قائمة الأمراض المهنية المعمول بها حالياً مرضى الدرن والحُميات المعدية وذلك إذا أصيب بها من يعملون في المستشفيات المخصصة — لا العامة — لعلاج تلك الأمراض .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعرض القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

المحامي

مجلة قضائية شهرية

نصرها نقابة المحامين

يناير
سنة ١٩٥٩

السنة التاسعة والثلاثون

العدد
الخامس

قال عمر بن عبد العزيز : إذا كان في القاضي خمس خصال
فقد كمل : علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم على
الخصم ، واقتداء بالآئمة ، ومشاورة أهل العلم والرأي

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر الجمهورية الآتية :

- عدد
- ١٩ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية .
- ١٠ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية .
- ٦ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا .
- ٢ حكيمين صادرين من قضاء الأمور المستعجلة الستائفة .
- ٢ حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية . (القضاء التجارى)
- ٣ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية . (القضاء المدنى)

رقابة المحاكم لدستورية القوانين — للأستاذ مصطفى محمد البرادعى تقيب المحامين .

الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — للدكتور رءوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

ملكية الرسائل — للدكتور مختار القاضي .

التنازع الداخلى بين الشرائع المصرية في الأحوال الشخصية — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والذول عن أموالها المنقولة . ص ٢٤٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة . ص ٢٤٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته في إقليم مصر . ص ٢٤٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر . ص ٢٥١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً
في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر . ص ٢٥٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون رقم ١٨٥ لسنة
١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين . ص ٢٥٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان . ص ٢٥٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ ببعض التدابير الضريبية لمولى
بور سعيد والاسماعيلية والسويس . ص ٢٥٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل
المائي الداخلي بالإقليم المصري . ص ٢٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن عدم سرعان الأحكام
الخاصة بالشفعة على ما يباع من أملاك الدولة لطوائف معينة وبشروط خاصة . ص ٢٦٧

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية . ص ٢٦٩

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٧٧

قرارات جمهورية :

رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اللائحة التنفيذية للقرار بقانون
رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ بالإصلاح الزراعي في الإقليم السوري . ص ٢٨٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن اللائحة الداخلية لمؤسسة
الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري . ص ٢٨٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية
والمحاكم التأديبية . ص ٢٩٨

قرارات وزارية :

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة
الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق . ص ٣٠٥

وزارة الخزانة :

قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٣٠٦

· وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٨ . ص ٣٠٧

· وزارة الصناعة :

قرار رقم ٥١٤ لسنة ١٩٥٨ صادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ . ص ٣٠٨

· وزارة العدل :

قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣١٢

قرار بتحويل الخبراء والمفتشين بمصلحة تحقيق الشخصية صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣٢١

قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣١٣

· أوامر جمهورية :

أمر رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري . ص ٣١٤

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كاه ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

١٩٧

٣ مارس سنة ١٩٥٨

تجهر . مسئولية جنائية . متى يسأل الأشخاص الذين
يتألف منهم التجمهر عن الجريمة التي ترتكب .

المبدأ القانوني

مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ
الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها
جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم
التجمهر وقت ارتكابها .

(القضية رقم ١٢٥٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وفهم يس
جندي والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

١٩٨

٣ مارس سنة ١٩٥٨

سرقة . سرقة بإكراه . طعن المتهم المحجى عليه بمطواه
لتعطيل مقاومته وإيتمكن من الفرار بالقطن المسروق .
توفر ظروف الإكراه .

١٩٦

٣ مارس سنة ١٩٥٨

تلبس . مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتوفر فيها حالة
التلبس .

المبدأ القانوني

إن صور التلبس قد وردت في القانون
على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها
ومن ثم فإذا أعربت المحكمة عن عدم ثقتها
في قول المخبر إنه اشتم رائحة المخدر قبل
القبض على المتهم وحصلت قوله في أنه لما
رأى المتهم يحاول إلقاء المندبل قبض عليه
وأخذ منه المندبل واشتمه ، فإن الحكم يكون
قد أخطأ في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة
تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة إلقاء المتهم
المندبل لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة
إليه متلبساً بها لأن ما حواه المندبل لم يكن
بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(القضية رقم ٢٠١٦ سنة ٢٧ ق) .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواه عند ما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث به الإصابات الموضوفة بالتقرير الطبي ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الإكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها .

(القضية رقم ٢٠١٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

١٩٩

٣ مارس سنة ١٩٥٨

ضرب . حكم « تسبب كاف » . استفادة توفر القصد الجنائي في الضرب من عبارة الحكم . كفايته .

المبدأ القانوني

توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً وإنما يكفي أن يستفاد من عبارته .

(القضية رقم ٢٠٢١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٠

٣ مارس سنة ١٩٥٨

خير . رأيه . تقليد أختام الحكومة . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ركن التقليد . مخالفة هذا التقدير لما رآه الخبير الفني . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم

إلى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن أن ينخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفهما ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فإنه لا يقاـح في سلامة هذا التقدير أن يكون الجـبير الفني قد رأى غير ماراته المحكمة .

(القضية رقم ٢٠٢٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠١

٤ مارس سنة ١٩٥٨

مجرمون أحداث . شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقاً لنص المادة ٣٦٢ / ٢ أ . ج .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم ، فإنها تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهـمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات تأويلاً صحيحاً

متفقاً مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(القضية رقم ١٥٢٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٠٢

٤ مارس سنة ١٩٥٨

١ — تفتيش . الإذن به . إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق . ورود الأسماء في هذا المحضر بأرقام سلسلة على صورة منظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي صدر فيه . صحة الأمر بالتفتيش .

ب — تفتيش . تنفيذه . صدور أمر بتفتيش منزل المتهم . مساكنته مع أخيه في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش . إجراء سليم .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

٢ — متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيمان معاً فيه وإن

استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .

(القضية رقم ١٧٠٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٢٠٣

٤ مارس سنة ١٩٥٨

اختصاص . تنازع الاختصاص . غرفة الاتهام . تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . م ٢٢٦ ، ٢٢٧ أ . ج .

المبدأ القانوني

إن مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجنتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة ، ومن ثم فإن طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

(القضية رقم ١٧٢٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٤

٤ مارس سنة ١٩٥٨

الاختصاص . تنازع الاختصاص . وقوع تنازع بين
جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق .
اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه م ٢٢٧ أ.ج .

المبدأ القانوني

لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً ومنتجاً
أثره أن يقع لازماً بين جهتين من جهات الحكم
أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن
يقع بين جهتين إحداهما من جهات الحكم
والأخرى من جهات التحقيق ، فإذا حدث
ذلك ، كانت محكمة النقض هي الجهة المختصة
الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون
الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة .

(القضية رقم ١٧٥١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر
المستشارين) .

٢٠٥

٤ مارس سنة ١٩٥٨

تفتيش . دفع . الدفع ببطلان التفتيش أو الأمر
الصادر به . ممن يقبل ؟

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع
ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر
الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذي
يملك التحدث عن حرمة .

(القضية رقم ١٨١٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي
المستشارين) .

٢٠٦

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

تزوير أوراق رسمية . إثبات . إجراءات . جواز ادعاء
المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق
الطعن بالتزوير .

المبدأ القانوني

إن المتهم عند ما يدعى أثناء المحاكمة
بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى
كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبته — ولو
كانت الورقة من الأوراق الرسمية — بأن
يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت
الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا
ماورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص
عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٤ من
قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١١٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل وفهم يس جندى والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطية
اسماعيل المستشارين) .

٢٠٧

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

١ — دعوى مدنية . تعويض . متى يكون المتبوع
مسئولاً عن خطأ تابعه ؟ م ١٧٤ مدني .

ب — نقض « سبب جديد » دعوى مدنية . حضور
عائى الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية جميع جلسات
المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن
تغيير صفة مدير الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — يكفي لمسائلة المتبوع عن الضرر
الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن

المبدأ القانوني

لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما استنباتته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي الزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تده معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

(القضية رقم ١٢٥٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٩

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

دعوى مدنية . قتل وإصابة خطأ . مناط مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية م ١٧٨ مدني .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجني عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ،

تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه — يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

٢ — متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ومحمود حلمي خاطر المستشارين) .

٢٠٨

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

عقوبة . أسباب الإيابة وموانع العقاب . دفاع شرعي . ظروف مخففة . عدم الارتباط بين تطبيق م ١٧ ع وبين المادة ٢٥١ ع . متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ ع ؟

بغير طلب من سلطة الاتهام — أن تجرى أى تعديل فى هذا الوصف .

(القضية رقم ٢٠٣٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكى كامل ومحمود حلمى خاطر المستشارين) .

٢١١

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

تسعين جبرى . توفر الجريمة ولو كان الامتناع عن البيع جزئياً . ق رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانونى

إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئياً ولا محل للقول بأن المتهم عند ما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس — فشل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(القضية رقم ٢٠٤٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وفهم يس جندى والسيد أحمد عفيفى ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

٢١٢

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

نقض . « سلطة محكمة النقض » . قوة الأمر المقتضى . قانون . الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائى حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد . عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب أجنبى لا يد « للحارس » فيه .

(القضية رقم ٢٠٣٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وفهم يس جندى والسيد أحمد عفيفى ومحمد عطية اسماعيل المستشارين) .

٢١٠

١٠ مارس سنة ١٩٥٨

١ — وصف التهمة . غرفة الاتهام . نيابة عامة . سلطة ممثلها فى أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم .

ب — غرفة الاتهام . وصف التهمة . سلطة غرفة الاتهام فى تكليف الجريمة للطروحة أمامها . م ١٧٩ أ . ج .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أن للنيابة العامة حق إبداء ما يعين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهى فى ذلك لا تنجزاً ومن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

٢ — لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تكليف الجريمة للطروحة لنظرها وإحالتها بالوصف الذى تراه ولها فى سبيل ذلك — حتى

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلاً - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها.

(القضية رقم ١١٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٣

١١ مارس سنة ١٩٥٨

تحقيق . محضر التحقيق . متى يسوغ للمحقق ندب آخر غير كاتب المحكمة ؟

المبدأ القانوني

متى استشعر المحقق حرجاً من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على مظنة احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو الإضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تتعلق بموضوع التحقيق وظروفه أو بزمانه أو مكانه جاز ندب غيره لهذه المهمة تأسيساً على أن هذا الندب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، إذ المراد بالضرورة في هذا الموطن هو العذر الذي يبيح ترك الواجب دفعاً للحرج عن المحقق وسداً للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(القضية رقم ١٨٥٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعثمان رمزي المستشارين) .

٢١٤

١٧ مارس سنة ١٩٥٨

١ - محلات عمومية . قار . قانون . صدور القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائياً على التهم بجريمة ارتكبها في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . وجوب تطبيق أحكام القانون الأول فيما هو أصح للمتهم .

ب - محلات عمومية . مسئولية جنائية . افتراض علم مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعماله من أية مخالفة لأحكامه . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه . م ٤٠ من ق ٣٧١ سنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقهاه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائياً صدر القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بغلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلاً من الغلق نهائياً ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح للمتهم .

٢ - إن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعماله عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه .

(القضية رقم ١٥١٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد عطية اسماعيل وفهم يس جندى المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وعثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين) .

٢١٥

٥ يونيه سنة ١٩٥٨

١ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
العبارة في خضوع الربح الناتج من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لهذه الضريبة . القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .
ب — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتحان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له . مثال .

ج — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
اعتبارها الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

المبادئ القانونية

١ — يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن العبارة في خضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات في السنة الضريبية الواحدة بل العبارة بالاحتراف أى بثبوت أن الممول أخذ هذه الأعمال مهنة معتادة له . فإذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله فحسب أى

بقصد استثماره فإنه بذلك يخرج عن نطاق الامتحان . أما إذا كان قد ثبت أن الممول قد اتخذ من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة مهنة معتادة له بنية المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة عرضية من غير محترف فإن الأرباح الناتجة عن هذه العمليات تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ولا محل للقول بأن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاهد إلا مع سمسار البورصة دون أن تكون له صلة بأى عمل لا يعتبر محترفا مهما تكررت عملياته في البيع والشراء لأن سمسار البورصة الذي يوسطه المتعامل في عقد صفقاتها يبيع وشراء ليس إلا وكلا عن هذا العمل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانوني الذي فرضه الشارع للتعامل في البورصة يبيع وشراء للقيم المنقولة .

٢ — إن امتحان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له هو من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع

النزاع بأدلة سائغة أن الممول قد امتن شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للافادة من فروق الأسعار فإن المحكمة لا تكون قد جاوزت سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مزاوله عمل يعتبر مدنياً أو تجارياً .

المحكمة

« . . . من حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد مبناه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : ويتحصل الوجه الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تكرار العمليات التي باشرها الطاعن مقطع النزاع في إخضاعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن العبرة في الخضوع لهذه الضريبة هي باحتراف الممول العمل التجاري بقصد الربح إذ يخلص من استعراض نصوص المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن استثمار الشخص لأمواله في الأوراق المالية وإن تعددت عملياته في البورصة لا يمكن اعتباره مهنة بالمعنى المقصود في هذا الخصوص لأن مزاوله المهنة هي الأساس في الإخضاع لإحدى ضريبي الأرباح التجارية والصناعية أو المهن الحرة . وأنه كان يتعين على المحكمة أن تتحرى الوقائع المثبتة

للامتحان بصرف النظر عن الوقائع المثبتة للتكرار فقد يكون للتكرار دواع غير دواعي الاحتراف . وأن الفقهاء مجمعون على أن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقد إلا مع ممسار البورصة دون أن تكون له صلة بأي عميل لا يعتبر محترفاً مهما تكررت عملياته في البيع والشراء .

« ومن حيث إنه يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ اللتين تحكمان واقعة الدعوى أن العبرة في خضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق المالية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات في السنة الضريبية الواحدة بل العبرة بالاحتراف أي بثبوت أن الممول اتخذ هذه الأعمال مهنة معتادة له . أما إذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله فحسب أي بقصد استثماره فإنه بذلك يخرج عن نطاق الامتحان .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وهو في سبيل الفصل في الخلاف القائم بين طرفي الخصومة أورد بأسبابه ما يأتي : « ومن حيث إنه يبين من العمليات التي باشرها المستأنف عليه في سنوات النزاع أخذاً بما سجله عنها الحكم المستأنف في أسبابه بإيضاح وتفصيل وافيين أنها عمليات متصلة ومتكررة كان يمارسها من قبل سنة ١٩٣٨ ثم استمر فيها السنوات التالية عليها وباضطراد وقد تناولت على نطاق واسع أسهماً وسندات مختلفة بلغت بضعة ألوف من الأوراق من مختلف الأنواع منها ما قيمته الاسمية غير مضمونة وما فائدها غير ثابتة ولا محققة وأربى ثمنها على عشرات الألوف من الجنيهات وأن العملية شراء ثم بيع ثم شراء وهكذا كانت

تتناول فيما تناولته أسهماً وسندات بالذات لمؤسسة بعينها كالشيخ فضل ومياه القاهرة والبنك الأهلي الخ ، وأنها كانت تتكرر في عام بعينه ، وهذا ما يستفاد من مطالعة ما جاء بالكشوف التي كان قدمها المستأنف عليه لمصلحة الضرائب وإجراء المقارنة بين ما كان في حوزته منها في سنة ١٩٣٨ وما آلت إليه بعد تلك السنة صعوداً وهبوطاً في عددها أخذاً بإجراء التطابق بين مجموع المشتريات ومجموع المبيعات فيها — ولا يغير من هذا النظر كون المستأنف عليه تعمد عدم تقديم كشف تفصيلية مؤيدة بفواتير البيع أو الشراء في حركة عملياته بعد سنة ١٩٣٩ واجترأ عن ذلك بتقديم ما خص منها عام ١٩٣٩ وحده إذ أن ما قدمه عن السنة المذكورة يكشف بذاته أن عملياته كانت متصلة ومتكررة وأنها كانت تتم عن طريق السماسرة في البورصة والتحويل من وإلى البنوك ، والحركة في السنة المذكورة بخصوص إجمالي سيرها فيها تطابق إجمالي سير الحركات في السنوات التالية وحيث إن من شأن اضطراد حركة البيع والشراء في الأوراق المالية على الصورة المتقدم بيانها والتي سجلها الحكم المستأنف ذاته في أسبابه والتي استمدتها من واقع المستندات المقدمة من المستأنف عليه وتكرار تلك العمليات ومثابرتة على السير فيها سنوات طويلة وعدم ثبوت أن المستأنف عليه كانت له مهنة أخرى خلالها — كل ذلك من شأنه أن ينفي عن تلك العمليات الطابع الذي أضفاه عليها الحكم المستأنف من كونها عمليات عرضية وأن المقصود بها هو مجرد توظيف أمواله . . . وأنه وإن كان من المسلم به أن شراء وبيع الأوراق المالية لا يعد بذاته عملاً تجارياً وأنه ليس ثمة ما يمنع تصور توظيف المال فيها دون أن تنصرف النية إلى اتخاذها مهنة

معتادة إلا أن مناط ذلك أن تحصل العمليات وتكرر على وجه عرضي وغير مقصود بذاته المضاربة في فروق الأسعار وأن يكون الرائد الأساسي لمن يمارسها هو التحويل فقط على ما تغله تلك الأوراق من فوائد وأرباح تصرف إليه عند استحقاق الكوبونات أما أن تجرى العمليات على النطاق الواسع الذي سجله الحكم المستأنف على الطاعن والذي التزمه سنوات عدة فهذا لا يعد — توظيفاً للمال — وإنما امتحاناً لحرفة البيع والشراء بنية المضاربة للافادة من فروق الأسعار . — ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يعتمد فيما انتهى إليه قضاؤه من إخضاع الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مجرد تكرار هذه العمليات — كما ذهب الطاعن في هذا الوجه من الطعن — وإنما أقام الحكم قضاؤه على ما ثبت لديه من مزاوله الطاعن لهذه العمليات على وجه الامتحان وبقصد المضاربة من محترف مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة عرضية من غير محترف . واستدل الحكم على ذلك بالقرائن العديدة التي ساقها باستعراضه تلك العمليات خلال سنوات النزاع أخذاً بما سجله عن وقائعها الحكم الابتدائي الذي استمدتها من المستندات التي قدمها الطاعن . ولما كان امتحان شخص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وللأدلة السائغة التي أوردها قد استخلصت من مجموع الوقائع المعروضة عليها أن الطاعن قد امتحن شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للافادة من فروق

ذلك أن المضاربة من الوجهة القانونية هي الشراء بأموال يكون أغلبها مقترضاً لمجرد الانتفاع بفروق الأسعار وهو أمر يختلف بطبيعته تمام الاختلاف عن إدارة الطاعن لأمواله الخاصة وتوظيفها في أوراق مالية ولا تتعارض هذه الإدارة مع التكرار وعمليات التوظيف بيعاً وشراء.

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع النزاع بأدلة سائغة حسبما سبق بيانه عند مناقشة الوجه السابق أن الطاعن اتخذ من عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها في البورصة مهنة معتادة له بنية المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار — وما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن يؤدي لإخضاع الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لهذا النشاط خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية سواء كان أغلب الأموال التي وظفها في هذا الغرض أو أقلها مقترضاً أو كانت كلها مملوكة له خاصة.

« ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يتعين رفض الطعن ».

(القضية رقم ١٢٠ سنة ٢٤ ق ٠)

٢١٦

٥ يونيو سنة ١٩٥٨

أ — دعوى . استئناف . تحضير . إجراءات . إغفال تلاوة تقرير التلخيص أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ١١٧ . مرافعات .

ب — نقض « إعلان الطعن » . إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن للمطعون عليه شخصياً وتسليمها إلى شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون إثبات أنه يقيم معه . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ . مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من الاطلاع على

الأسعار . لما كان ذلك فإنها لم تتجاوز سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى ثم تكييف هذا الواقع التكييف القانوني الصحيح مما يتعين معه رفض هذا الوجه من الطعن . ولا تجدى بعد هذا المجادلة فيما ورد بالحكم المطعون فيه من أن العمليات التي باشرها الطاعن هي « عمليات تجارية » لأنه سواء كانت هذه العمليات مدنية أو تجارية فالأرباح الناجمة عنها تخضع في كلتا الحالتين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مادام قد ثبت امتنان الطاعن شراء وبيع الأوراق المالية بقصد المضاربة من سنة ١٩٣٩ ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مزاولة عمل يعتبر مدنياً أو تجارياً . ولا محل أيضاً لما أثاره الطاعن من أن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقد إلا مع سمسار البورصة دون أن تكون له صلة بأي عمل ، لا يعتبر محترفاً مهما تكررت عملياته في البيع والشراء إذ أن هذا الاعتراض مردود بأن سمسار البورصة الذي يوسطه التعامل في عقد صفقاته بيعاً وشراءً ليس إلا وكيلاً عن هذا العميل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانوني الذي فرضه الشارع للتعامل في البورصة شراء وبيعاً للقيم المنقولة .

« ومن حيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر تكرار الطاعن لعمليات البيع والشراء بأمواله الخاصة مضاربة تخضع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد أخطأ أيضاً في تطبيق القانون —

القاضي والى لزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم وذلك لتتوافر له مكينة الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت . فتمت كان الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة قدم استقالته من وظيفته وصدر قرار وزاري يقبولها ويرفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العالي قبل إصدار الحكم المطعون فيه والنطق به فان الحكم يكون باطلا .

٢ — الغرض من تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة طبقاً للمادة ١٢ من قانون المرافعات هو أن تتولى هذه الجهة تسليمها للشخص المطلوب اعلانه ، وهذا القصد يتحقق إذا سلت صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادر باعتباره ممثلاً هو الآخر لجهة الإدارة في تلك البلدة ، ولا تدل عبارة نص المادة المشار إليها على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون العمدة أو مشايخ البلد ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر العمدة أو شيخ البلد .

(الفضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد وعثمان رمزي ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي المستشارين)

٢١٨

٥ يونيه سنة ١٩٥٨

أ — استئناف . إجراءات . إعداد . إعلان . لا عمل لإعذار من لم يحضر من المستأنف عليهم طبقاً للمادة ٩٦ مرافعات إذا لم يكن وجهت إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف . مثال .

ب — استئناف « الخصوم في الاستئناف » عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان يخصاً في

صورة الحكم المطعون فيه وصورة محاضر جلسات المرافعة التي تداولت فيها القضية أمام محكمة الاستئناف أنه لم يثبت فيها ما يدل على تلاوة تقرير التلخيص الذي أحيلت به الدعوى إلى جلسة المرافعة طبقاً لما توجبه المادتان ١١٦ و ١١٦ مرافعات فإن الحكم يكون باطلاً على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ — متى تبين من مراجعة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يسلم صورة الإعلانات المطعون عليه شخصياً بل سلمها لشخص ذكر أنه قريبه ولكنه لم يثبت أنه يقيم معه فإن الإعلان يكون باطلاً طبقاً لنص المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(الفضية رقم ١٧٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعثمان رمزي ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي المستشارين)

٢١٧

٥ يونيه سنة ١٩٥٨

أ — حكم « بياناته » استقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلان الحكم .

ب — إعلان . الإعلان لجهة الإدارة . جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادر دون مأمور البندر . م ١٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — إن النصوص الواردة في قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب العاشر الخاص بإصدار الأحكام تؤدي بمفهومها إلى ضرورة إصدار الأحكام بمن يتصف بوصف

٤٠٩ و ١٢٢ مرافعات إلى وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً أمام محكمة أول درجة .

٣ - مؤدى المادتين ٣٤ و ٣٥ مرافعات أنه لا يجوز أن يكون خصماً في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في الحكم المطعون فيه . فتى تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له .

٤ - لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان الاجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما أوجبه المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أمام محكمة الاستئناف من إعادة إعلان من لم يحضر وإعذاره ، ولا بالبطلان المؤسس على القول بأنه يجب أن يختصم في الاستئناف كل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتين ٤٠٩ و ١٢٢ مرافعات - لأن هذا البطلان مما لا يتصل بالنظام العام .

٥ - متى كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه في تفسير عقد البيع محل النزاع لا مخالفة فيه لظاهر عباراته فإنه لا محل للنعي عليه بمخالفة القانون ولا يعيبه ما أورده تزيداً عن مدلول مستند آخر في الدعوى متى كان الحكم يستقيم بدونه .

المحكم

« ... حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه

الدعوى أمام محكمة أول درجة ٤٠٩ و ١٢٢ مرافعات .
ح - نقض « الخصوم في الطعن » . اختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز . المادتان ٣٤ و ٣٥ مرافعات .

د - نقض « أسباب جديدة » لإجراءات استئناف . إعدار . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما تقضى به المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتان ٤٠٩ و ١٢٢ مرافعات . غير جائز .

هـ - عقد « تفسيره » . بيع . حكم « تسبب كاف » . تفسير عقد بيع بما لا مخالفة فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده عن مدلول مستند آخر في الدعوى . لا خطأ ولا عيب .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان أحد المستأنف عليهم لم توجه إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف فإنه لا موجب في القانون لإعادة إعلانه وإعذاره إذا لم يحضر في الاستئناف طبقاً للمادة ٩٦ مرافعات . فإذا كان المدعى قد طلب أمام محكمة أول درجة أن يصدر الحكم في مواجهة هذا الخصم ولما استئناف الحكم الابتدائي لم توجه إليه المستأنف أى طلبات فإنه لا يكون ثمت بطلان لعدم اتخاذ ما تقضى به المادة ٩٦ سابقة الذكر في خصوصه .

٢ - لمن يرى من الخصوم أن له مصلحة في مخاصمة من لم يختصم في الاستئناف أن يدخله في الدعوى إذ لم يوجب القانون شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . ولا تؤدى المادتان

بإبطال الإجراءات من وجهين : — الأول —
أن محكمة الاستئناف لم تراع ما أوجبه قانون
المرافعات في المادتين ٩٦ و ١٦٤ وفي بيان ذلك
تقول الطاعنة إن المطعون عليهما الأولين اختصاصهما
هى وباقي المطعون عليهم عدا الخامسة أمام محكمة
الاستئناف وأن المطعون عليهم المذكورين لم
يحضروا أمام المحكمة فكان واجباً عليها عملاً
بالمادة ٩٦ أن تأمر بتأجيل الدعوى وتكلف
المطعون عليهما الأولين بإعلان من لم يحضر من
المدعى عليهم مع إعدارهم بأن الحكم الذى سيصدر
يعتبر حضورياً في حقهم . ولكن المحكمة لم تتخذ
هذا الإجراء وصدر الحكم المطعون فيه حضورياً
بالنسبة للطاعنة وغيباً بالنسبة لباقي الخصوم .
وأنة وإن كان القانون لم يربط صراحة البطلان
جزاء على مخالفة ما تقضى به المادة ٩٦ إلا أن
العيب الذى لحق بهذا الإجراء من شأنه أن يفقده
إحدى صفاته الخاصة به والميزة له بحيث لا يتحقق
الغرض المقصود منه على الوجه الذى أراده
القانون ، ومن ثم يكون العيب مؤدياً إلى البطلان
عملاً بالمادة ٢٥ مرافعات . الوجه الثانى — أن
المحكمة لم تراع ما يقضى به قانون المرافعات في
المادة ٤٠٩ وما بعدها ذلك أن الطاعنة كانت قد
اختصمت فيمن اختصمت أمام محكمة أول درجة
المطعون عليها الخامسة باعتبارها إحدى الباعين
للعقار موضوع دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر لها
من المطعون عليهما الأولين ولما صدر لها الحكم
من محكمة أول درجة بطلباتها استأنفه المطعون
عليهما الأولان ولكنهما أغفلا إدخال المطعون
عليهما الخامسة في الاستئناف مع أن مؤدى المادة
٤٠٩ وما بعدها أنه يجب أن يختصم أمام محكمة
الاستئناف كل من كان خصماً في الدعوى أمام

محكمة أول درجة . وإذا كانت محكمة الاستئناف
لم تراع هذا الإجراء فإن حكمها يكون مشوباً
بالبطلان .

« وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول
بأن من صدر الحكم بالنسبة لهم غيباً في الحكم
المطعون فيه لم توجه إليهم طلبات لا أمام محكمة
أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف إذ طلبت
الطاعنة أمام محكمة أول درجة أن يكون الحكم
في مواجهتهم . وإذا كانت الخصومة قد انعقدت
بين الطاعنة والمطعون عليهما الأولين على طلب
التسليم وهو ما لا شأن لهؤلاء الخصوم به فإن
اختصاصهم أمام محكمة الاستئناف لم يكن له محل .
كما أن المطعون عليهما الأولين لم يوجها في
الاستئناف أى طلبات لهؤلاء الخصوم . ومن ثم
فإن إعادة إعلانهم وإعدارهم لم يكن له موجب في
القانون وبالتالي لا يكون ثمة بطلان لعدم اتخاذ
ما يقضى به قانون المرافعات في المادة ٩٦ في
خصوصهم . ومردود في الوجه الثانى بأن القانون
لم يوجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في
الدعوى أمام محكمة أول درجة ولا يجدى الطاعنة
تمسكها بما نصت عليه المادة ٤٠٩ مرافعات من أن
« الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها
قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه
الاستئناف فقط » ، ولا بما نصت عليه المادة ١٢٤
من أنه « لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن
خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف » .
ذلك أن نقل الدعوى بحالتها أمام محكمة الاستئناف
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وعدم جواز
اختصاص من لم يكن خصماً أمام محكمة الدرجة
الأولى في الاستئناف لا يؤدى إلى وجوب شمول
الاستئناف لكل من كان خصماً أمام محكمة الدرجة

الأولى . وكان للطاعنة إذا رأت لها مصلحة في محاصمة المطعون عليها الخامسة في الاستئناف أن تدخلها في الدعوى . هذا فضلا عن أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بما تثيره في هذا السبب بوجهيه ومن ثم فإنها لا تملك التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام .

« وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إنها كانت تملك مع المطعون عليهما الأولين منزلا مناصفة بينهما وبينهما فى سنة ١٩٣٤ وأنها اشترت معهما منزلا آخر مناصفة من عزيزة محمد القط واشترى المطعون عليهما الأولان منزلين باسمهما خاصة وقامت معهما بهدم تلك المنازل وإقامة منزل واحد على أرضها هو المنزل محل النزاع فى سنة ١٩٤٧ وقيد هذا المنزل بدقتر العوائد من سنة ١٩٤٨ على أن لها الربع فيه وللمطعون عليهما الباقي وأنها وضعت يدها على نصيبها وهو الربع من سنة ١٩٤٨ . ولما كانت الطاعنة تشارك المطعون عليهما الأولين فى تجارة مناصفة بينهما وبينهما وكانوا جميعاً قد أقاموا طابقاً آخر بالمنزل موضوع الدعوى فإنها تخرجت مع المطعون عليهما عن حصتها فى التجارة وأرباحها وكان من نتيجة هذا التخرج أن حررت ثلاثة عقود بينها وبينهما فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أولها عقد البيع موضوع الدعوى والثانى عقد تخارج والثالث سند دين لها على المطعون عليهما بما بقى فى ذمتهم نتيجة التخرج ، وذكر فى البند الثالث من عقد البيع أن المنزل مقيد بعوائد الأملاك باسمها بحق الربع وباسم شريكها بحق الثلاثة أرباع كما نص بالبند الرابع أن الطاعنة تضع يدها على شقة من المنزل مقابل نصيبها وهذا النص

مقتربنا بما جاء بالبند الثالث صريح الدلالة على أن وضع يدها الذى أشير إليه فى العقد هو عن الحصة السابقة التى تملكها ووضعت يدها عليها من سنة ١٩٤٨ ولا شأن لها بالقدر الوارد بعقد البيع - وأن محكمة الاستئناف إذ فسرت ماورد بالبند الرابع من أن التسليم الوارد به ينصرف إلى القدر المبيع تكون قد خالفت عبارات البندين الثالث والرابع الصريحة وانحرفت عن معناها الظاهر فخالفت بذلك قانون الطرفين وهو عقد البيع . وأنه مما يؤيد أن نص البند الرابع لا ينصرف إلى القدر الوارد بعقد البيع أن وضع يدها نشأ فى سنة ١٩٤٨ كدلالة قيد هذا الربع باسمها فى دفتر العوائد من ذلك التاريخ وباعتراف أحد المطعون عليهما المذكورين أمام محكمة أول درجة . وأنه لا يمكن أن يكون وضع اليد الذى بدأ فى سنة ١٩٤٨ كان نتيجة لعقد البيع الذى حرر فى أواخر سنة ١٩٥٢ - هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما أقامه على قسيمة عوايد سنة ١٩٥٣ التى قدمها المطعون عليهما الأولان والثابت بها أن للطاعنة ربع المنزل مع أن هذه القسيمة لا تؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة لأن عقد البيع موضوع الدعوى لم يكن قد سجل وبالتالي لم يكن يمكن أن يقيد للطاعنة أكثر من ربع المنزل الذى تضع اليد عليه من سنة ١٩٤٨ .

« وحيث إن الحكم المعطون فيه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ما أورده من « أن البند الرابع من عقد البيع الذى أقيمت الدعوى بشأنه نص على أن الطرف الثانى « الطاعنة » تقر بأنها واضعة يدها بالسكن فى شقة من المنزل مقابل نصيبها . ومؤدى هذا النص أن المشترية استلمت فعلا حقا فى المنزل الذى أبرم هذا العقد بشأنه

ولا يقبل تفسير هذا النص بأنه قصد به وضع اليد على الحصة الأخرى التي تدعيها المستأنف ضدها « الطاعنة » ولا يقرها عليها المستأنفان « المطعون عليهما الأول والثاني » لأن هذه العبارة لا تحتل مثل هذا التفسير ما دام أن العقد لم يتضمن أى بيان عن ملكية المشتري لهذه الحصة الأخرى أو الربع الآخر من المنزل — ولو أن المتعاقدين قصدوا هذا المعنى الذى تذهب إليه المستأنف ضدها الأولى « الطاعنة » وعنوا بهذه العبارة الربع الآخر من المنزل لما فات محرر العقد أن يضمه بنداً آخر عن تسليم هذه الحصة المبيعة وفقاً لما جرى عليه العقود في نصوصها — أما العبارة الواردة في البند الثالث من العقد بشأن قيد المنزل في عوايد الأملاك باعتبار المستأنف ضدها « الطاعنة » تملك الربع من قبل فلا شأن لها بما ورد في البند الرابع عن وضع اليد ولا يجوز الاستناد إليها في تفسير عبارة هذا البند بما لا تحتمله عباراته خصوصاً إذا ما ورد أن التحويل باسم شخص ليس هو الدليل القاطع على الملكية أو سبباً لها وإن كان مظهرًا من مظاهرها — على أن هذه الحجة المستندة إلى التحويل باسم المستأنف عليها « الطاعنة » يهدرها قسيمة عوايد الأملاك الصادرة في ١١/١٠/٥٣ والتي قدمها المستأنفان « المطعون عليهما الأول والثاني » فقد جاء فيها أن المستأنف ضدها الأولى « الطاعنة » مالكة في المنزل بحق الربع وليس بحق النصف ما دام أن القسيمة متعلقة بالقسط الثالث عن سنة ٥٣ ومحركة بعد تحرير عقد البيع بزهاء عشرة شهور . . . والمستأنف ضدها « الطاعنة » وشأنها في محاصمة المستأنفين « المطعون عليهما الأول والثاني » بدعوى على حدة يطرح فيها ذلك النزاع بخصوص ربع المنزل الذى تقرر أنها كانت تمتلكه

من قبل تحرير عقد ٢١/١٢/١٩٥٢ وتناقش أسانيد وأوجه الدفع فيه — وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه في تفسير البندين الثالث والرابع من عقد البيع لا مخالفة فيه لظاهر عبارتهما فقد جرى نص البند الثالث بأن « هذا الملك مقيد بعوايد أملاك بندر شبين الكوم باسم مصطفى محمد فأتى ومحمد محمد فأتى والست شفيقة محمد جاد الله بحق الربع للست شفيقة » وجرى نص البند الرابع بأنه « ويقر الطرف الثانى « الطاعنة » بأنه واضح يده بالسكنى في شقة من المنزل مقابل نصيبها » . ومؤدى هذا البند الأخير أن الطاعنة أقرت بأنها استلمت الحصة التى اشترتها بموجب عقد البيع — وأنه إذا كانت الطاعنة تدعى ملكية حصة أخرى في المنزل لسبب آخر غير عقد البيع موضوع الدعوى فهى وشأنها في المقاضاة عنها بدعوى على حدة كما قرر الحكم المطعون فيه الذى التزم في تفسير العقد ظاهر عباراته لأسباب سائغة — أما ما أورده الحكم عن مدلول قسيمة العوايد المحركة في ١١/١٠/٥٣ فزيد يستقيم الحكم بدونه .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون نتيجة مخالفة الثابت في الأوراق فيما قضى به من إلزام الطاعنة بالمصروفات تأسيساً على أن الطاعنة كانت قد تقدمت بطلب البيانات المساحية من مصلحة الشهر العقارى توطئة لتسجيل العقد إلا أن واحداً من المطعون عليهما الأول والثاني اعترض المهندس الذى انتقل إلى موقع العقار لإثبات البيانات المساحية على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لطلب التسجيل المقدم منها لمصلحة الشهر العقارى في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ والقدمة بحفاظتها بما اضطرت معه إلى رفع هذه الدعوى ، ومن ثم

فإن الحكم إذا أُلزمها بالمصروفات استناداً إلى أن المطعون عليهما الأول والثاني لم ينازعا في طلب صحة ونفاذ العقد وأن الطاعنة لم تنذرهما قبل رفع الدعوى وأن منازعة المطعون عليهما اقتضت على طلب التسليم يكون قد خالف الثابت في الأوراق وانطوى نتيجة لهذا على خطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إن هذا النعي مردود أولاً بأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بمذلول صورة الطلب المقدم منها لمصلحة الشهر العقاري في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الموضوع ومردود ثانياً بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من أن الطاعنة لم تكن محقة في إقحام النزاع بشأن الحصة الأخرى التي تدعى ملكيتها بسبب آخر غير عقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد وأنها أقامت الدعوى دون أن تنذر المطعون عليهما الأول والثاني لمباشرة الإجراءات الموصلة إلى تحرير العقد النهائي وأن هذين الآخرين لم ينازعا في صحة العقد — وهذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق ولا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إنه لسكل هذا يتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم وابراهيم عثمان يوسف والحسين العوضى ومحمد رفعت المستشارين) .

٢١٩

٥ يونيه سنة ١٩٥٨

عمل . تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافأة والتأمين .
المادتان ٣٩ ق ٤١ سنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

لا يجوز عند تقدير مكافأة خدمة العامل

الجمع بين المكافأة وما يكون مودعاً لحسابه من رب العمل بموجب بوليصة التأمين طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تحقيقاً للحكمة التي توخاها الشارع منه ، ذلك أنه واضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير والادخار وبين مكافأة الخدمة . وكل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين لحكمة توخاها في ذلك الحين هي عدم إلحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها . فاذا كانت الشركة صاحبة العمل وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاماً مالياً يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير والادخار كما هو الحال في نظام التأمين فإن الحكمة من إيراد هذا النص تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة . ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد نص في بوليصة التأمين على أن يكون للعامل الحق في مبالغ التأمين والاستمرار في عملياته على حسابه الخاص إذا قضى مدة معينة في الخدمة إذ لا يترتب على ذلك أن يكون له الحق في أن يجمع بين مبالغ هذا التأمين ومبلغ مكافأة الخدمة .

المحكم

« ... حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي قد نصت على

الادخار شيئاً واحداً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أساء تأويل المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ امتنع عن تطبيقها على واقعة النزاع ورفض طلب استئصال مدفوعات الشركة في التأمين من مبلغ المكافأة المستحق للمطعون عليه .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ورد فيه ما يأتي : « وحيث إن ما تقرره الشركة بشأن خصم المبالغ التي دفعتها للمدعى (المطعون عليه) في بوليصة التأمين وقدرها ٥٣٣ ج و ١٠٠ م من المستحق له كمكافأة كنص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل وبدلالة سكوته (المدعى) عن أمر هذا التأمين تسليماً منه باحتساب المبلغ المذكور من المستحق له . وحيث إن هذا القول مردود بأن عقد التأمين منصوص فيه أنه إذا قضى العامل في خدمة الشركة عشر سنوات فإن التأمين يكون من حقه وله الحق في أن يستمر في عملية التأمين على حسابه الخاص أو إلغائها فيقبض مجموع قيمة التصفية تقدماً — كما أنه مردود بأن الاستفادة من المستندات المقدمة منها بالحفاظة تحت رقم ١١ دوسيه أنها حولت بوليصة التأمين للمدعى للسير فيها على حسابه الخاص ولا يتضمن ذلك قبوله صراحة أو ضمناً خصم ما دفعته الشركة من أقساط التأمين ولا حاجة للتمسك بنص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل أمام صراحة الاتفاق المنصوص عليه في بوليصة التأمين من استحقاق العامل لكامل المبلغ » .

« وحيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نصت في فقرتها الأولى على ما يأتي : « إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه من مكافأة

أنه « إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه العامل من مكافأة طبقاً للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة » ومؤدى هذا النص أن يستنزل من المكافأة في حالة زيادتها عن مجموع مدفوعات رب العمل لحساب العامل على الوجه المذكور ، ومفاد ذلك أن يحصل العامل على أكبر المبلغين دون سواء وقد سلم بذلك ضمناً حكم محكمة أول درجة والحكم المطعون فيه وإن استبعدا تطبيق هذه المادة على واقعة النزاع على أساس أن بوليصة التأمين التي دفعت الشركة بمقتضاها للمطعون عليه المبلغ الذي تطالب بخصمه من المكافأة المستحقة له تتضمن نصاً من مقتضاه أن الموظف الذي يقضى في خدمة الشركة عشر سنوات له الحق في أن يستمر في عملية التأمين على حسابه الخاص مع أن استمرار الموظف في التأمين لحسابه الخاص لا ينفى استئصال مدفوعات الشركة من مكافأة خدمته فهذا الشرط خاص بعلاقة الموظف بشركة التأمين ، أما علاقة الموظف بالشركة التي يعمل بها فيحكمها قانون عقد العمل ولا يمس حقوق أحدهما في هذا المجال ما قد يكون في البوليصة من شروط خاصة بعلاقة المؤمن بالمستأمن في نطاق التأمين . ولما كانت الشركة قد دفعت لحساب المطعون عليه من أقساط التأمين مبالغ مجموعها ٥٣٣ ج و ١٠٠ م وهو مبلغ جسيم لا يتصور انصراف قصد الشركة إلى التبرع به للمطعون عليه خصوصاً وأن نظام التأمين على حياة موظفي الشركة ليس إلا بديلاً عن نظام صندوق الادخار الذي كان موجوداً بالشركة كما هو ثابت من لائحة التأمين الخاصة بالشركة والمقدمة ضمن مستنداتها . وكان التأمين وصندوق

طبقاً للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة .
 وواضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير والادخار وبين مكافأة الخدمة وكل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين لحكمة توخاها في ذلك الحين هي عدم إلحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها ، وإذا كانت الشركة الطاعنة وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاماً مالياً يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير والادخار فإن الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا النص بعدم جواز الجمع بين قيمة المكافأة والمبالغ المدفوعة من الشركة لحساب العامل بمقتضى هذا النظام المائل — هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وينبنى على ذلك أن ما نص عليه في بوليصة التأمين هو حق العامل في مبالغ التأمين التي يدفعها له رب العمل بموجب بوليصة التأمين هو حقه في المبالغ التي يودعها رب العمل باسمه (العامل) في صندوق التوفير — لا يترتب عليه — دون حاجة إلى قبول خاص من العامل — أن يكون للعامل الحق في أن يجمع بين مبالغ هذا التأمين ومبلغ مكافأة الخدمة . وذلك تحقيقاً لنص المادة ٣٩ سالفة الذكر ، وحكمة الشارع التي توخاها منه ، وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه إذ أباح للمطعون عليه الجمع بين مكافأة الخدمة ، والمبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التأمين بمقولة إن عقد التأمين منصوص فيه على حقه في التأمين والاستمرار في عمله على حسابه الخاص وقبض مجموع قيمة التصفية نقداً وأن تحويل بوليصة التأمين له (للمطعون عليه) لا يتضمن قبولاً منه

بخصم قيمة هذا التأمين من مبلغ المكافأة — هذا الحكم يكون مخالفاً للقانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .
 « وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن من ضمن ما طلب المطعون عليه الحكم له به على الشركة الطاعنة مبلغ ١٢٦٦ ج و ٢٥٣ م قيمة مكافأته عن مدة خدمته بها وقد طلبت الشركة أن يخصم من ذلك المبلغ ٥٣٣ ج و ١٠٠ م قيمة ما أودعته لحساب المطعون عليه في بوليصة التأمين غير أن محكمة أول درجة رفضت إجراء هذا الخصم وحكمت للمطعون عليه بقيمة المكافأة جميعها ضمن مبلغ ١٢٦٨ جنيهاً و ٢٥٣ ملياً المحكوم به ابتدائياً للمطعون عليه . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وأصرت على وجوب خصم مبالغ التأمين من قيمة المكافأة وقد أصبح النزاع بين الطرفين الآن قاصراً على ذلك .

« وحيث إنه قد تبين مما سبق أنه لا يجوز للمطعون عليه أن يجمع بين مكافأة الخدمة وما يكون مودعاً لحسابه من الشركة الطاعنة بموجب بوليصة التأمين . ولما كانت المكافأة المستحقة للمطعون عليه عن مدة خدمته في الشركة هي مبلغ ١٢٦٦ جنيهاً و ٢٥٣ ملياً والمبالغ التي دفعتها الشركة لحساب المطعون عليه بموجب بوليصة التأمين هي ٥٣٣ جنيهاً و ١٠٠ ملياً فيتمين تبعاً لما سبق — خصم هذه من تلك — وعلى هذا النحو تكون المكافأة الواجب الحكم بها للمطعون عليه هي مبلغ ٧٣٣ جنيهاً و ١٥٣ ملياً فقط وهو ما يجب تعديل الحكم المستأنف في هذا الخصوص إليه » .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ومن ثم فإن هذه الضريبة هي التي تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً لذلك القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي عدتها المادة ٧٢ ولم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التي تخضع لحكم هذه المادة ، ولا محل للقول بأن مهنة الخبير المنصوص عليها في المادة المذكورة تنسحب على عمل المخرج لأن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهناً معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة الخبير قد قصد من هذا اللفظ مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة . ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خبيراً الأمر الذي يناقض غرض الشارع عن التخصيص .

٢ — يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقنينه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على

٢٢٠

٥ يونيو سنة ١٩٥٨

حكم « تسبب معيب » . إثبات « بالبينة » . حوال شخصية . موارث « ثبوت الوفاة والوراثة » . عدم بيان ماهية البينة التي استند إليها الحكم في ثبوت الوفاة والوراثة ومؤداها والحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة . قصور . المادة ٣٤٧ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى بثبوت الوفاة والوراثة قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي وقف في تسبب قضائه عند حد القول بأن المدعى أثبت دعواه بالبينة الشرعية وأن الدعوى قد ثبتت بذلك دون أن يبين ماهية هذه البينة ومؤداها وما هي الحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة التي أسست عليها قضاءها فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب .

(القضية رقم ٤٣ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عباد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين) .

٢٢١

١٢ يونيو سنة ١٩٥٨

١ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ب — ضرائب . ضريبة المهن غير التجارية . دستور . قانون . لوائح . دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة .

ج — ضرائب . قانون . التعديل الذي أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على الماضي .

والصناعية التي يتضافر فيها العمل ورأس المال معاً وأن مهنة المخرج بطبيعتها غير تجارية ليس لرأس المال دخل فيها فتخضع أرباحها لضريبة كسب العمل المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون — إذ أقام الحكم قضاءه على هذا الأساس قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن المشرع قبل تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الضريبة العامة التي تسرى على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى ولم يستثن من ذلك إلا المهن التي أوردتها المادة ٧٢ على سبيل الحصر والمهن غير التجارية التي تعين بقرار من وزير المالية . ولما كانت مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي عدتها هذه المادة ولم تعين بقرار من وزير المالية فانها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه باعتبار مهنة المخرج مهنة غير تجارية تخضع أرباحها لضريبة المهن الحرة على ما ذهب إليه من أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أخضع المهن التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كما أخضع المهن غير التجارية للضريبة على كسب العمل وأن ضابط التمييز بين المهنتين هو عامل رأس المال الذي يتضافر مع العمل في المهن التجارية وينتفي عنه في المهن غير التجارية وأن العنصر الهام في مهنة المخرج هو العمل الشخصي المبني على الخبرة الفنية التي ليس لرأس المال دخل فيها .

« ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يحكم واقعة الدعوى

الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالفه الذكر أو تهئية مجال لهذه الممارسة وليس في هذا إفتيات على حقوق الساطة التشريعية . وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرته لمنافاته لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون .

٣ — التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على الماضي .

المحكم

« . . . حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار مبلغ الـ ٢٥٠٠ جنيه الذي تقاضاه مورت المطعون عليهن مقابل إخراجه فيلم « ليلي بنت الفقراء » لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إستناداً إلى القول بأن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تخضع من المهن لهذا النوع من الضريبة غير المهن التجارية

قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عند ما تحدث في المادة ٧٢ عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددها بالذات وعهد إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى بقرار وزارى يصدر منه إذ جرى نص هذه المادة بالآتى : « اعتباراً من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعماري والحبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية » . وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة التجارية والصناعية هي الأصل العام الذى يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولما كان الثابت أن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التى عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأنه لم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التى تخضع لحكم هذه المادة ، وكان التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى — ومن ثم فإن الضريبة التى تسرى على أرباح مورث المطعون عليهم كمخرج لفيلم « ليلي بنت الفقراء » هي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص . ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع عن مورث المطعون عليهم في الرد على وجه الطعن من أن تفويض وزير

المالية الوارد بدليل المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة بصدر هذه المادة ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى وإنما هو تفويض تشريعى لا يملك الوزير مباشرته لمنافاته لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التى تنص على أنه : « لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون » كما أنه لا يجوز التحدى بأن السلطة التشريعية قد عهدت إلى الوزير بتفسير مراد الشارع من عبارة « كل مهنة غير تجارية » الواردة بنهاية المادة لأنها بذلك تكون قد سلبت السلطة القضائية حقها في هذا التفسير مما يتعين معه إهمال العبارة الواردة بنهاية المادة واعتبارها غير موجودة . ذلك أن هذا الاعتراض مردود بأنه يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقنينه للمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التى لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالسادة المذكورة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالف الذكر أو تهية مجال لهذه الممارسة . وليس في هذا افتئات على حقوق السلطة التشريعية ولا محل أيضاً لما ذهب إليه في دفاعه الاحتياطى من أن مهنة الحبير المنصوص عليها في المادة ٧٢ قديمة تنسحب على

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن الأصل في القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه ليست هي الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذا الأصل بل يرد عليه أيضاً مسؤولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - كما يرد عليه أيضاً حالة رب العمل الذي يسمى اختيار المقاول فيعهد بالعمل إلى مقاول جاهل بأصول مهنة المقاوله والفارق بين مسؤولية المالك في هذا الصدد ومسؤولية المتبوع أن سوء الاختيار في الحالة الأولى يجب على المدعى إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفترض قانوناً افتراضاً لا سبيل لدحضه . فإذا كان المضرور قد تمسك في دفاعه بأن المقاول الذي عهد إليه المالك يجهل أصول هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح رداً عليه فإنه يكون قاصر التسبب مخالفاً للقانون .

٢ - إن بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يعلن من المطعون عليهم لا يتعدى أثره إلى من أعلن منهم بالطعن متى كانت الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب فيها القانون اختصاص خصوم معينين ولا تربط المطعون عليه الذي لم يعلن بالطاعن صلة يتأثر بها طعنه .

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

عمل مورث المطعون عليهم كمنخرج سينأى لأن لفظ « خير » إذا أطلق بغير تحديد انصرف إلى كل شخص يقوم على ممارسة بعض العلوم أو الفنون . لا محل لهذا القول ، ذلك أن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهناً معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة « الخبير » قد قصد من هذا اللفظ مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خيراً الأمر الذي يناهض غرض الشارع من التخصيص .

« ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقم ٦٠ سنة ٢٩ ق استئناف القاهرة صالح للفصل فيه .

« ومن حيث إنه للأسباب المقدمة يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار مبلغ ٢٥٠٠ جنيه التي تقاضاها مورث المطعون عليهم بوصفه مخرجاً لفيلم « ليلي بنت الفقراء » خاضعاً لضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم المستشارين)

٢٢٢

١٢ يونيه سنة ١٩٥٨

١ - مسؤولية - حكم « تسبب معيب » - دفاع - تمسك المضرور بأن المقاول الذي عهد إليه المالك يجهل أصول المقاوله - عدم الرد على هذا الدفاع - قصور -

ب - نقض « إعلان الطعن » - عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن في دعوى لا يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين - بطلان الطعن بطلاناً لا يمتد إلى من أعلن بالطعن من المطعون عليهم -

٢٢٣

١٢ يونيه سنة ١٩٥٨

وقف . وقف خيرى . صحة الوقف الخيرية إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . مثال .

المبدأ القانونى

يعد الوقف خيرياً إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . فإذا كان الواقف قد وقف داراً لضيافة الواردين والمترددین عليها واستظهرت بحكمة الموضوع عبارات إشهاد الوقف وفسرت هذه العبارات تفسيراً تحتمله وتقصت قصد الواقف تقصياً سليماً بأنه أنشأ وقفه ابتداء على جهة بر يصح الوقف عليها قرينة إلى الله تعالى لحاجة الضيوف الواردين والمترددین على دار الضيافة ومنهم الغنى ومنهم الفقير إلى المأوى والطعام والشراب فى قرية لا تتوافر فيها هذه الحاجة ثم انتهت المحكمة إلى تقرير خيرية الوقف — فإنه لا محل للنعى على حكمها بمخالفة القانون .

المحكمة

« . . . من حيث إن الطعن يقوم على أسباب ثلاثة : ويتحصل السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه إذ جعل معيار التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الأهلى ما ذكره من أن الوقف يكون خيرياً إذا كان على جهة يستوى فيها الغنى والفقير ويكون أهلياً إذا كان على جهة لا يصح الوقف عليها وحدها قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن المعيار الصحيح لتلك التفرقة هو مصرف الوقف وحده فإن كان المصرف مما يتقرب به إلى الله كان خيرياً وإلا كان أهلياً والعبرة هى بالبحث والتقصى وراء قصد الواقف فإن كان قد قصد

من وقفه اعتبار الفقر والحاجة وخصص الانتفاع لمن قامت به تلك الصفات كان الوقف خيرياً — أما إذا لم تكن تلك الصفات ملحوظة عند الإنشاء بل كان الملحوظ اعتباراً آخر فإن الوقف يخرج عن نطاق الوقف الخيرى — وفى خصوص الوقف موضوع النزاع لم تكن صفة الفقر والحاجة فى الضيف هى الدافعة الحافزة للإنشاء والوقف عليه بل كانت صفته كصديق لأسرة الواقف أو ذريته من الذكور الذين لا يتخلل فى نسبتهم إليه أنثى هى التى أهله للنزول ضيفاً للسلامك مما يخرج هذا الوقف عن قصد التقرب به إلى الله تعالى ، فالواقف قد قصد فى الحقيقة من هذا الوقف أن يحمل عبئاً مالياً من أعباء وتكاليف ذريته الذكور بالوصف السابق ناظراً لهذا الفرع من ذريته الذين سيحملون اسمه نظرة خاصة ليقوا ذوى جاه وعزة وكرامة . وأضاف الطاعنون فى ختام هذا السبب أن الحكم المطعون فيه نسب لهم قولاً لم يقصدوه إذ ذكر أنهم قالوا إن المقصود من الضيوف هم الأغنياء فقط ورتب على ذلك أن مثل هذا الوقف يعتبر باطلاً ، فى حين أنهم لم يقصدوا من عبارتهم التى أوردوها فى هذا المقام سوى القول بأن الفقر والغنى لم يكن ملحوظاً فى ضيوفهم فمنهم الغنى والفقير وأنه لم يكن ملحوظاً فى إضافة الفقراء منهم إعانتهم على الفقر أو سد حاجتهم .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وهو فى سبيل الفصل فى الخلاف القائم بين طرفى الخصومة حول صفة الوقف موضوع النزاع وما إذا كان يعتبر وقفاً خيرياً أو أهلياً بدأ بتعريف كل من الوقفين الخيرى والأهلى حسب تعريف الفقهاء لها وقرر أن : « الوقف يعتبر خيرياً إذا كان للفقراء والمساكين أو لجهة يستوى فيها الفريقان الغنى والفقير » . ثم

أورد الحكم العبارات التي وردت بشأن الوقف محل النزاع والتي جرى نصها بأن : « نصف السلاملك الكائن بناحية الرحمانية يكون وفقاً على الضيوف الواردين والمترددین عليه وذکور ذریته الذین لا تتخلل فی نسبتهم إلى الواقف أنثی لا تنفع من يستحق الانتفاع به من الورثة المذكورین حسب العادة . . . » وفي مقام بحث صفة الوقف محل النزاع وتعرف قصد الواقف قرر الحكم : « أن كلمة الضيوف الواردين والمترددین كلمة عامة تشمل كل ضيف يرد على هذا المكان سواء أكان غنياً أم فقيراً . . . وهو من الأوقاف التي نصح شرعاً من غير أن يجعل الواقف وقفه بعد ذلك على جهة بر أخرى لأن هذا مما يستوی فیہ الفريقان الغنی والفقیر لاحتیاج کل منهم فی مثل هذه القرية إلى مكان يؤويه وطعام وشراب يرد به جوعه وظمأه لأن هذه القرية ليس فيها أما كن معدة للبيت بأجر ولا لتناول الطعام والشراب كذلك فكان احتیاج الغنی والفقیر لمثل ذلك من الأشياء المعروفة لدى الواقفین . . . وما ذكره الواقف في إظهاره من تخصيص مبلغ ٤٦٨٠ ج لخیرات معینة لا يمنع من أن يجعل قبل أو بعد ذلك في إظهاره سهماً معینة لخیرات أخرى زیادة فی التقرب إلى الله تعالى . . . » .

وبین من ذلك أن محكمة الموضوع لم تخرج في تعريفها للوقف الخیری عن معناه وأنها انتهت إلى أنه یصح شرعاً إذا كان على جهة بر یستوی فیها الفريقان الغنی والفقیر . ولما كانت قد استظهرت عبارات إظهار الوقف التي لم ینازع الطاعنون فی صحتها ما أثبتته الحكم بشأنها وفسرت هذه العبارات تفسيراً تحتمله وتقصت قصد الواقف تفصیلاً سليماً بأنه أنشأ وقفه محل النزاع ابتداءً على جهة بر یصح الوقف علیها قرابة إلى الله تعالى لحاجة الضيوف الواردين والمترددین على دار الضیافة

ومنهم الغنی ومنهم الفقیر إلى المأوى والطعام والشراب فی قرية لا تتوافر فیها هذه الحاجة ، لما كان ذلك فإن النعی على حکمها بمخالفة القانون یكون نعیاً غیر سدید یتعین معه رفض هذا السبب . ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعنون فی ختام هذا السبب من أن الحكم المطعون فیہ لم یتفهم قصدهم إذ نسب إلیهم قولهم إن المقصود من الضيوف هم الأغنیاء فقط لأنه فضلاً عن عدم جدوی هذه المجادلة بعد أن خلص الحكم إلى تقرير خیرية الوقف محل النزاع بالأسباب السائغة التي أوردها والتي سبقت الإشارة إلیها فإنه یبین من الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعنین لمحكمة الاستئناف لجلسة ١٩٥٦/٦/٢٤ والمقدمة بحافظة مستندات المطعون علیها — یبین أنه ورد بهذه المذكرة ما یأتی : « أن الضيوف الذین عناهم الواقف هم الأشخاص الذین علی شاکلته وفي مستوى مرکزہ من الکبراء والوجهاء والأعیان الذین کان یتضيفهم حال حیاته وهم علی کل حال لیسوا من الفقراء والمساکین أو أبناء السبیل » .

مما ینتفی معه القول بأن الحكم المطعون فیہ أوّل عباراتهم تأویلاً لم یقصدوه .

« ومن حیث إن السبب الثانی یتحصل فی أن الحكم المطعون فیہ استند فی قضائه إلى واقعتین غیر صحیحین تخالفان ما ورد بكتاب الوقف وهاتان الواقعتان هما : أولاً — أن الحكم المطعون فیہ قال إن الموقوف علی الذرية هو عشرون قیراطاً ولیس من بینها الموقوف علی السلاملك واستنتج الحكم من ذلك أن الموقوف علی السلاملك هو وقف خیری ولیس علی الذرية . وهذا یخالف الواقع لأن فی کتاب الوقف وقفین أحدهما ومقداره عشرون قیراطاً بعد خصم قیراط أجر الناظر علی الموقوف علی زوجات وذرية الواقف ذکوراً

وأثباتاً ، والآخر ومقداره ثلاثة قرارات على ذريته الذكور الذين لا تتخلل في نسبتهم إليه أنني لغرض معين هو الانتفاع فيما يحتاجه استقبال وإكرام الضيف وكلا الوقفين أهلى ولو فهمت الوقائع على هذا الوجه الصحيح لتغير وجه الرأى فى الدعوى . ثانياً — أن الحكم المطعون فيه قال إن وقف السلامك وما وقف عليه جهة بر لا تنقطع مما يدل على أن الوقف كان ابتداء على جهة بر وبذا يكون وقفاً خيرياً مع أنه ليس . بل لازم أن يذكر الوقف بعد انقراض كل مصرف هذه الأيلولة لجهة البر عند انقراض الوقف مادام قد صدر إلهاد وقفه وختمه بعبارات تفيد الدوام والاستمرار مما يجعل الوقف مؤبداً على الدوام . كما أخطأ الحكم حيناً بنى قضاءه على أن وقف السلامك يكفى فيه ذكره وحده دون أن تذكر جهة أخرى لاعتباره وقفاً أبدياً ذلك أن السلامك فى حد ذاته مما يقبل الزوال والانتقطاع ولا يستقيم الحكم إلا بالتسليم بأن التأيد جاء قبل أو بعد عبارة الوقف الخاصة بإنشاء هذا الوقف — كما سبق البيان — ولو لم يقع الحكم فى هذا الخطأ والذي كان من العمد التى أقام عليها قضاءه لتغير وجه الرأى فى الدعوى لصالح الطاعنين — وبالرغم من إثارة الطاعنين لهذا الوجه من الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنها ردت عليه رداً قاصراً .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود — أولاً — بأن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير خيرية الوقف محل النزاع قد أقام قضاءه بصفة أصلية على أسباب سائغة تكفى لحمله وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها بحسب ما سبق بيانه عند مناقشة السبب السابق — ومردود ثانياً — بأن الحكم المطعون فيه إذا كان قد أضاف بعد ذلك على سبيل التزيد تأكيذاً لخيرية الوقف

موضوع النزاع أسباباً أخرى بعد قوله : « وحيث إنه فضلاً عما تقدم ... » وقرر أن الموقوف على الذرية هو عشرون قيراطاً فقد استمد هذا التقرير من عبارات الوقف التى وردت بإلهاد وقفه وقد جرى نص هذه العبارة كالآتى : « فإذا انقرضت ذرية الواقف جميعاً ولم يبق منهم أحد على وجه الأرض وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين وكانت جميع حصص ذرية الواقف وزوجته أو زوجاته البالغ قدر الجميع عشرين قيراطاً مصروفة إلى ذرية أخ الواقف ... » فإذا كان الحكم قد استخلص من هذه العبارات أن الموقوف على ذرية الواقف هو عشرون قيراطاً فقد كان استخلاصه سليماً تؤدى إليه ألفاظ ومعانى هذه العبارة . ومردود ثالثاً — بأن الحكم المطعون فيه لم يستند فى هذه الأسباب النافلة تأكيذاً لخيرية الوقف إلى مجرد ما ذكره الواقف فى العبارة السابقة بل أضاف أيضاً أسباباً أخرى تحرى فيها قصد الواقف فقرر أنه لو قصد جعل نصف السلامك وما وقف عليه وقفاً أهلياً على ذريته الذين لا تتخلل فى نسبتهم إليه أنشى نص فى إلهاد الوقف على أنه عند انقراضهم يؤول نصف السلامك والأطيان الموقوفة عليه إلى ذرية أخوية ثم إلى جهة بر كما فعل بالنسبة للعشرين قيراطاً موضوع الوقف الأهلى ولما أطلق للناظر اليد فى الصرف على الضيوف الواردين والمترددين على السلامك دون مناقشته الحساب فى حين أنه بالنسبة للموقوف على الذرية استلزم أن ينشئ الناظر دفاتر منظمة وأن يقدم الحساب للمستحقين فى كل سنة . وهو مردود أخيراً — بأن لا محل لما أثاره الطاعنون من أن السلامك مما يقبل الزوال والانتقطاع لأن الوقف ليس على هذا المكان ذاته بهذا الوصف وإنما باعتباره مكاناً معداً لاستقبال الضيوف الواردين والمترددين

الذين قصد الواقف توفير حاجتهم من طعام وشراب وإيواء أثناء حلولهم به كما قرر الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم ذكروا في مذكراتهم المقدمة لمحكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥١/١/٣١ أنه يستفاد من نصوص الوقف وشروطه أن السلاملك وما وقف عليه قاصر على انتفاع أولاد الواقف المذكور الذين لا تتخلل في نسبتهم إليه أنثى ولم يجعل لأية جهة خيرية في ذلك أدنى نصيب إذ وصف الواقف هذه الذرية بأنها المستحقة لهذا الوقف ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهري القاطع في أن الوقف وقف أهلى على هذا النوع من الذرية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً — بأنه عود للمجادلة في صفة الوقف موضوع النزاع الأمر الذى سبقت مناقشته عند الرد على السببين السابقين — ومردود أيضاً — بأن الحكم المطعون فيه وهو في مقام التدليل على خيرية الوقف موضوع النزاع أورد بأسبابه ما يأتى : « والواقف هنا وإن لم يقتصر على كلمة الضيوف الواردين والمترددین — بل أرفدها بقوله وذکور ذریته الذین لا یتخلل فی نسبتهم إلیه أنثى لا انتفاع من يستحق الانتفاع به من الذرية المذكورين إلا أنه لا يقال إن الواقف لم يجعله خاصاً بالضيوف بل أشرك معهم ذکور ذریته — لا يقال ذلك — لأنه قال بخصوص انتفاع الذرية بالسلاملك إنما يكون حسب العادة — أى كما يقول المستأنفون في مذكرتهم المؤرخة ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٤ أمام محكمة أول درجة يقضون فيه

أوقات فراغهم ويستقبلون الضيوف الذين يردون إليه ويترددون عليه وإذا فليس للذرية المذكورة حق استحقاق فيه بالمعنى المفهوم من كلمة الاستحقاق في الوقف الأهلى — وإلا لما علق الواقف هذا الاستحقاق برضا الناظر وأغلب المستحقين إذ لم تجر العادة بذلك مطلقاً — وأيضاً — فإن الواقف قد جعل الصرف على الضيوف الواردين والمترددین على السلاملك بمعرفة الناظر كما يراه حسبما تجرى به العادة ولا اعتراض عليه مطلقاً من أحد المستحقين أو غيرهم حتى بمجرد طلب الحساب ولا تسمع منهم شكوى في هذا الصدد مع أن الواقف بالنسبة للموقوف على الأولاد والذرية أوجب أن ينشئ الناظر حساباً للوقف من دفاتر منتظمة ويقدم الحساب للمستحقين في نهاية كل سنة — وهذا دليل واضح على أن ما خصص للصرف على نصف السلاملك وهو ربع الثلاثة قراريط هو للصرف في عمارة ومصالح ومهمات السلاملك المذكور من فرش وأوان وأدوات ومأكل ومشرب الضيوف الواردين والمترددین عليه ومن يكون ناظراً عليه وماهيات الخدم وليس الشأن فيه كالشأن في القسم الخاص بالأولاد والذرية — ومما تقدم يبين أن محل النزاع وقف خيرى كما يقول المستأنف ضده لا وقف أهلى كما يقول المستأنفون » . وفي هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه الرد الكافى على ما أثاره الطاعنون في هذا السبب .

« ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن لا يستند إلى أساس سليم ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٤٢ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي ومحمد زعفراني سالم والحسينى العوضى المستشارين) .

٢٢٤

١٩ يونيو سنة ١٩٥٨

١ — نقض « المصلحة في الطعن » . تحكيم . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن . مثال عن حكم قضى في منطوقه ببطالان مشارطة تحكيم دون الحكم بانقضائها . المادة ٧١٣ مرافعات قديم .

ب — تحكيم . عقد « تفسيره » . محكمة الموضوع . سلطاتها في تفسير مشارطة التحكيم .

ج — تحكيم . حكم « تسبب كاف » . عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص مشارطة التحكيم في الحكم إذا تعلق النزاع بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها .

د — نقض « أسباب جديدة » . تحكيم . عدم قبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشارطة التحكيم أن يتمسك بانقضائها بمضى الأجل المحدود قانوناً لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم .

هـ — نقض « تقديم المستندات » . متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في الميعاد الثاني . م ٤٣٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن . فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب بطلان مشارطة تحكيم لم يشترط فيها ميعاد للحكم وأسس المدعى دعواه على مضي الثلاثة الشهور المحددة قانوناً دون أن يصدر المحكمون أحكاماً في المنازعات المنوط بهم إنهاؤها فقضى الحكم في منطوقه ببطالان المشارطة وتبين من أسبابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بافظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشارطة بانقضائها الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكمون حكمهم في خلاله ،

وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه ، ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلاناً لاصقاً بالمشارطة ناشئاً عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها فإن النعي على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشارطة دون انقضائها يكون موجهاً إلى عبارة لفظية أخطأت المحكمة في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها ولا تتحقق بهذا النعي للطاعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على انقضاء المشارطة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشارطة .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد أخذت في تفسير مشارطة تحكيم بالظاهر الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه فإنه لا يكون عليها أن تعدل عن هذا الظاهر إلى سواه إلا إذا تبين أن ثمت ما يدعو إلى هذا العدول .

٣ — لا يعيب الحكم أن المحكمة لم تورد به نصوص مشارطة التحكيم التي رفعت الدعوى بطلانها خصوصاً إذا كان النزاع متعلقاً بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها ولم ينع على المحكمة بأنها خالفت الثابت في الأوراق بخصوصها .

٤ — لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشارطة التحكيم أن يتمسك بانقضائها لمضى الأجل المحدد في القانون لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم .

بإعلان مشاركة التحكيم أن تزول آثار الأحكام التي يكون المحكمون قد أصدروها — بينما أن انقضاء المشاركة لا ينال منها — ذلك أن قبول المطعون عليه عرض أمر هذا الحكم على هيئة التحكيم للفصل في المنازعة الخاصة بالدين موضوعه — يفيد التنازل عن حجته وعن قوته التنفيذية . وفي هذا أيضاً يختلف الأثر بين البطلان والانقضاء . فانقضاء الأجل المحدد لإصدار الحكم من المحكمين دون إصدار حكم — يفتح الباب لدوى الشأن باللجوء لجهة القضاء العادى لعرض النزاع الذى كان معروضاً أمره على المحكمين عليه وذلك للفصل فيه بواسطة القضاء — وإذا كان المطعون عليه يعرضه على المحكمين أمر الحكم المحول إليه من عبد الرازق أبو الخير يعتبر متنازلاً عن حجية ذلك الحكم وعن قوته التنفيذية — فلم يكن له بعد ذلك من سبيل طبقاً للمادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم (الذى عقدت المشاركة فى ظله) — إلا أن يرفع بمطوبه دعوى ويستصدر فيها حكماً جديداً بدينه — وذلك هو مانفيدة عبارة النص . أما الدعوى بإعلان مشاركة التحكيم تأسيساً على انقضاء الأجل فغير جائزة القبول ..

« وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى منطوقه بإعلان مشاركة التحكيم إلا أنه يبين من مطالعة أسبابه — أنه يقوم فى حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم — فيما تقرره هذه المادة من أنه « إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم فى هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الخصام أن يقدم الدعوى إلى المحكمة ... » وقد ورد بأسباب الحكم المطعون فيه : « وحيث

٥ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة فى الميعاد الثانى بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد له لتقديم المستندات المؤيدة لطعنه فى خلاله بمقتضى المادة ٣٣٢ من أفعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون بقضائه بإعلان مشاركة التحكيم تأسيساً على أن المحكمين لم يصدرُوا حكمهم فى الأجل المحدد لذلك قانوناً — إذ لم يجعل الشارع البطلان جزاء لعدم إصدار الحكم فى الميعاد وما كان له أن يفعل إذ البطلان إنما يكون جزاء لاختلال ركن من أركان العقد لا لعارض يعرض للعقد بعد نشوئه صحيحاً — وقد خلط الحكم المطعون فيه بين أسباب البطلان وأسباب الانقضاء — وآثار كل منهما — ثم يقول الطاعن إن نعيه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ليس مبناه مجرد الجدل الفقهي بل لأن له فى التمسك به مصلحة وفائدة ذلك أنه كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المحول للمطعون عليه كان من بين المسائل المتنازع عليها والتي عهد إلى المحكمين بالفصل فيها وقد فصلوا فى أمره بإلزام الطاعن — من قيمته — بمبلغ ثلاثمائة جنيه فقط — وقد أغفلت محكمة الاستئناف الرد على هذا الدفاع ، فشاب حكمها القصور فى التسبيب كما أنه من شأن قضائها

على انقضاء المصارطة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المصارطة .

« وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان لميوب في التسبب من وجوه : أولها : ما قرره من أن مصارطة التحكيم خلو من النص على حرمان المحتكمين من الالتجاء للقضاء وأنه لا يجوز طلب تعيين محكمين آخرين إلا في حالة ما يتفق الخصوم على إنهاء النزاع بالتحكيم دون غيره ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه كان على محكمة الاستئناف أن تدرك أن تعرف قصد المحتكمين لا يصح أن يبنى على مجرد خلو المصارطة من النص على حرمانهم من اللجوء للقضاء بل يكون سبيل تعرف هذا القصد هو تحرى مدلول النصوص وخوها مجمعة وتبين الغرض الاجتماعي منها ، والظروف التي حررت فيها دون الوقوف عند لفظها . وقد كان على الحكم المطعون فيه — أن يثبت تدوينات نصوص المصارطة حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابتها . وثانيها — أن محكمة الاستئناف لم تواجه ما تمسك به الطاعن من دفاع جوهرى كان من شأنه لو صح أن يتغير له وجه الحكم في الدعوى ، وذلك أنه أبدى أمامها أنه لا يحق للمطعون عليه أن يتمسك بانقضاء المصارطة لمضى الثلاثة شهور المحددة قانوناً لإصدار الحكم في خلالها — لأنه — أى المطعون عليه قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظائفهم إذ أبرق إليهم بمنعهم من الضى في العمل كما أن أحد زملائه من المحتكمين وجه إليهم إنذار بنفس المعنى وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا الدفاع فلم تشر إليه ولم ترد عليه . وفي ذلك ما يشوب حكمها بالقصور . وثالثها — أن محكمة الاستئناف أهملت أيضاً دفاعاً جوهرياً تقدم به الطاعن إليها مفاده أن وفاة أحد المحكمين

إن المصارطة جاءت خالية من تحديد موعد لصدور حكم المحكمين وبذلك أصبح واجباً على المحكمين أن يصدوا حكمهم في ظرف الثلاثة شهور التالية لتعيينهم وعرض النزاع عليهم وهذا قد تم في نفس المصارطة التي حددت فيها أوجهه » ثم أردف ذلك بقوله : « ويترب على عدم إصدار الحكم في تلك المدة أنه يجوز لأى طرفيها إهدارها والالتجاء إلى القضاء لعرض النزاع عليه والفضل فيه » . ومن ذلك يبين أن محكمة الاستئناف قد أعملت في خصوص الدعوى نص المادة ٧١٣ (مرافعات قديم) وأسست قضاءها عليه — وقد أفصحت عن وجهة نظرها في هذا الخصوص بما سلف ذكره من أسبابها وبما ذكرته بعد ذلك من أن الطاعن « لم يجاوز حكم القانون بالتجائه إلى القضاء بعد مضي المدة القانونية دون صدور حكم المحكمين في النزاع — وتكون المصارطة أصبحت غير ذات موضوع » . ولما كان يبدو جلياً من هذه الأسباب أن محكمة الاستئناف — وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المصارطة بانقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكمون حكمهم في خلاله — وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه — ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلاناً لاصقاً بالمصارطة ناشئاً عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها وبذلك يعد وجه الطعن موجهاً إلى عبارة لفظية أخطأت محكمة الاستئناف في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها . لما كان ذلك كذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا تتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ذلك أن القضاء بالبطلان المؤسس

بحافظته الثانية المرققة برقم واحد إشارة إلى أن المطعون عليه قد أرسل برقية إلى المحكمين بطلب الامتناع عن مباشرة التحكيم إلا أنه لا محل للاعتداد بما ورد في هذه المذكرة وذلك لأن هذا المستند قد أودع في يوم ٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ — بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد للطاعن لتقديم المستندات المؤيدة لطعنه في خلاله بمقتضى المادة ٤٣٢ (مرافعات جديدة) وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثاني ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن . ومردود في وجهه الثالث بأن النعى في خصوصه مجرد من الدليل والشأن فيه كشأن الوجه الثاني — فضلا عن أنه قد ورد بالحكم الابتدائي أن وفاة أحد المحكمين حدثت في سبتمبر سنة ١٩٤٧ أى بعد فوات أكثر من ثلاثة شهور على تاريخ إعمال مشاركة التحكيم .

«وحيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه» .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف والحسيني العوضي المستشارين) .

في خلال الثلاثة شهور المحددة لإصدار الحكم — من شأنه أن يوقف سريان هذا الميعاد فيكون لأصحاب الشأن أن يطلبوا تعيين محكم آخر بدلا من المتوفى عملا بالمادة ٧٠٧ (مرافعات قديم) وقد أغفل الحكم هذا الدفاع فلم يثبت ولم يرد عليه .

«وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه إذا كانت محكمة الاستئناف قد ذكرت في حكمها « إن مشاركة التحكيم جاءت خلوا من النص على حرمان المحكمين من الالتجاء إلى القضاء » فليس فيما قرره مخالفة لقواعد التفسير — ذلك أن محكمة الاستئناف قد أخذت في هذا الخصوص بالظاهر الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه — ولم يكن عليها أن تعدل عن هذا الظاهر إلى سواء إلا إذا تبين أن ثمت ما يدعو إلى هذا العدول ، كذلك لا يعيب حكمها إنها لم تورد به نصوص مشاركة التحكيم خصوصا وأن الأمر يتعلق بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها ولم ينص عليها بأنها خالفت الثابت في الأوراق بخصوصها . ومردود في وجهه الثاني بأنه لا يقبل من الطاعن التحدى بما ورد فيه لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لم يتقدم من الطاعن دليل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ولئن كان قد ورد بالصورة الرسمية من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف المودعة

مجلس الدولة المحكّم الإداري العليّ

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد طي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى والإمام الإمام الحربي وطي إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

الإدارية العليا نفسها إذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .

و — قرابة . حساب درجتها . أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته .

ز — عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة (أولاً) من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوى . المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصيل فيها مدعياً أو مدعى عليه . عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة . القرابة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات . عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

ح — دعوى الإلغاء . توجيهها إلى الوزير بصفته . موضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإداري . الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لا شخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب للأخير إساءة استعمال السلطة .

ط — عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن تكون مباشرة . تعريف القرابة المباشرة .

المبادئ القانونية

١ — إن الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص ببرد القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاء الإداري ،

٢٢٥ .

٩ مارس سنة ١٩٥٧

أ — رد القضاة . القواعد الواردة بالباب التاسع من قانون المرافعات . سريانها على القضاء الإداري .

ب — عدم صلاحية القاضي . أسبابها . عند توافر أحدها يصبح القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى والحكم فيها ولو لم يردده أحد الخصوم . إغفال ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم . وقوع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض يجيز للخصم أن يطلب منها سحبه . سريان هذه القاعدة على أحكام المحكمة الإدارية العليا .

ج — رد القضاة . عدم قبول طلب رد جميع مستشاري النقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يتبقى ما يكفي للحكم في طلب الرد . المادة ٢/٣٣٦ مرافعات . سريان هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب من الأسباب الواردة بالمادة ٣١٣ مرافعات . حكمة تقرير هذه القاعدة ألا يفصل في الرد هيئة مجلس في تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى ممن وجه ضدهم طلب الرد . اختلاف هذه المحكمة عن تلك التي شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذي يخول وزير العدل سلطة ندب مستشار بالاستئناف للاشتغال بمحكمة النقض مؤقتاً .

د — رد القضاة . القاعدة التي تقررها المادة ٢/٣٣٦ مرافعات . انطباقها في شأن مستشاري المحكمة الإدارية العليا .

هـ — محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . قصره على رئيس هيئة المفوضين دون ذوى الشأن . منع ذوى الشأن لا ينصرف إلى طلبات إلغاء أحكام المحكمة

بالتطبيق للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي نصت على أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة .

٢ - إن أسباب الرد المذكورة في الباب التاسع من قانون المرافعات نوعان : النوع الأول هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يرده أحد من خصومها ، وهي المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . والمعنى الجامع لهذه الأسباب هو كونها مما تضعف له النفس في الأعم الأغلب وكونها معلومة للقاضي ويبعد أن يجهلها ؛ ولذا نص في المادة ٣١٤ على أن عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا بحيث يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة وزيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض

جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف . ومثل هذه الوسيلة يجب إتاحتها للخصم إذا وقع البطلان في حكم للمحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة التي تقوم حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء . أما النوع الثاني من الأسباب فلا تمنع القاضي من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ، وإنما تجيز للخصم أن يطلب رده قبل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقط حقه فيه (م ٣١٨) . هذا ويتبع في الرد في جميع الأحوال - سواء لهذه الأسباب أو لتلك - الإجراءات المنصوص عليها في القانون .

٣ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات على أن « لا يقبل طلب رد جميع مستشاري محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » . وهذا الحكم يسرى في جميع الأحوال أياً كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛ ذلك أن المادة ٣٣٦ هي ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكرراً من قانون المرافعات القديم التي كانت أضيفت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون إنشاء محكمة النقض . والحكمة التشريعية التي دعت إلى ذلك هي الضرورة الملجئة لتفادي وضع

المرافعات المدنية والتجارية ، لكن ألغى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكرراً من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك في قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل إن إصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة في قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالاً لآى شك في أنه لا يجوز استعمال رخصة النذب في مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . وذلك لاختلاف المحكمة التشريعية التي يقوم عليها كل من النصين .

٤ — إن المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تطبق في شأن مستشارى المحكمة الإدارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى في شأن ردهم القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض .

٥ — إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضى الدولة إماماً من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك ، وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذى يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما نصت عليه المادة

شاذ في نظام التدرج القضائى حتى لا يفصل في طلب رد مستشارين من مرتبة أعلى في هذا التدرج (أو في الدعوى عند قبول طلب الرد) هيئة هي بمثابة محكمة مخصوصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور أدنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أيسح المحظور ، والضرورات تبيح المحظورات . وهذه المحكمة غير تلك التي تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء التي تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يندب للاشتغال مؤقتاً بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ؛ إذ حكمة ذلك هي حاجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا النذب حافظة أساساً لتشكيلها ، ولا يترتب عليه أن توضع في الوضع الشاذ الذى دعا إلى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛ يقطع في ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار إليه هي بدورها ترديد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة وجوباً في حالة رد مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، أو بعبارة أخرى لو كان قصده أن استعمال تلك الرخصة يجب أن يغنى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون

المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الادارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

٦ - يبين من الاطلاع على المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من القانون المدني وما ورد في صدها بالمذكرة الإيضاحية أن القرابة بما في ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج . وإذا كان أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر فإن أخت الزوجة - وهي من الحواشي - تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وينبني على ذلك أن زوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت هذا الأخير ودرجته .

٧ - إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر في فقراتها الخمس الأحوال التي تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت في فقرتها الأولى على أنه : (أولاً) إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة ، وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقاً لهذه الفقرة تستلزم شرطين : (أولهما) رابطة القرابة أو المصاهرة إلى الدرجة المحددة .

(وثانيهما) أن يكون القريب أو الصهر لغاية هذه الدرجة خصماً في الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة في رفعها إن كان مدعياً وفي دفعها إن كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصيل فيها مدعياً كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصيل ، كالموصى على القاصر والقيم على المحجور عليه وكالوزراء بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أخصاماً بذواتهم في تلك الدعوى لأنهم ليسوا ذوي مصلحة شخصية ومباشرة فيها فتمنع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم القاضي من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى لا ينصرف أثره إلا إلى الأصيل دون النائين عنهم . أما نيابة القاضي عن أحد الخصوم أو قرابة القاضي أو مصاهرتة لغاية الدرجة الرابعة للنائين عن الخصوم في الدعوى التي تجعل القاضي غير صالح لنظرها بممنوعاً من سماعها فقد حددتها الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر وهي : إذا كان القاضي وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قياً أو مظنوناً ورائته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة

المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى ، ونيابة الوزراء بالنسبة إلى الدعاوى المتعلقة بالدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سالفه الذكر الواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ؛ لأنه يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم أنه لا بطلان إلا بنص .

٨ — إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصماً أصيلاً في الدعوى وإنما اختصم كنائب عن الدولة بوصفه وزيراً لإحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه إنما انعقدت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ؛ إذ لم يطلب الحكم عليه بأى إلزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة انصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر في شأن تسيير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيراً ، فموضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإدارى في ذاته ووزنه بميزان القانون فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيمه ؛ وهي عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصيناً من الإلغاء إذا لم ينطو على عيب أو أكثر

من تلك العيوب . والخصومة عينية بالنسبة إلى القرار ؛ بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة طبقاً للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب إلى الوزير في الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقولة إنه كان مدفوعاً في تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض شخصية ؛ لأن الطعن في القرار الإدارى بعيب إساءة استعمال السلطة لا يقبل الخصومة في شأنه إلى خصومة شخصية بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب الحكم عليه بإلزام أو شيء بهذه الصفة .

٩ — إن الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (التى استظهرت حالة وجود مصلحة للقريب أو الصهر في الدعوى ولو لم يكن خصماً فيها) لا تجعل القاضى ممنوعاً من سماعها غير صالح لنظرها إلا : ، إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة ، . فيجب لى تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مانعة للقاضى من سماع الدعوى وتجعله غير صالح لنظرها أن تكون على عمود النسب أى قرابة أو مصاهرة مباشرة . دون قرابة أو مصاهرة الحواشى . والقرابة المباشرة هى الصلة ما بين الفروع والأصول طبقاً للمادة ٣٥ من القانون المدنى . ولذى تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون أقارب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة إلى الزوج

الآخر ، وذلك طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور . وعلى ذلك فالأقارب والأصهار على عمود النسب هم بالنسبة إلى القاضى ولده ووالده (أباً وأماً) وولد وزوجه وزوج ولده ووالد وزوجه وزوج والده وأن علواً أو نزلوا ؛ ومن ثم فليس للمدعى في خصوص هذه الدعوى أن يتحدى بأن الوزير المختصم في دعوى الإلغاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان أن الطعن في القرارات بعيب إساءة استعمال السلطة قد يعرضه لمساءلته شخصياً عن التعويض مستقبلاً في دعوى أخرى — ليس له أن يتحدى بذلك طالما أن علاقة المصاهرة بين القاضى وبين الوزير المختصم في دعوى الإلغاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه الدعوى . حسباً يبين من الأوراق ، تتحصل في أنه بجلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ صدر حكم محكمة القضاء الإدارى (الهيئة الخامسة) في الدعوى رقم ٤٤٩٩ لسنة ٨ القضائية التى كانت مقامة من الطاعن ضد مجلس الوزراء ووزارة الأشغال العمومية بإلغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ والقرار الوزارى المنفذ له بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٤ والصادر من الوكيل الدائم لوزارة الأشغال العمومية بإحالة المدعى إلى المعاش ، وما يترتب على ذلك من آثار ، مع إلزام الحكومة بأن تدفع للمدعى مبلغ ثلثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة ، ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة فى

هذا الحكم بعريضة أودعها سكرتيرية هذه المحكمة فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فى الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية طالباً بإلغاء الحكم المذكور ورفض الدعوى . وبجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ صدر حكم هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى ، وإلزام المدعى بالمصروفات . وبعريضة مودعة سكرتيرية هذه المحكمة فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ أقام المدعى هذه الدعوى طالباً القضاء بطلان هذا الحكم ، وإعادة نظر الطعن ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وأقام دعواه على أن الحكم وقع باطلاً بالتطبيق لأحكام المادة ٣٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والمادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات ؛ وذلك لأن أحد مستشارى هذه المحكمة الذين فصلوا فى الطعن هو صهر لوزير الأشغال العمومية أحد الخصوم فى الدعوى ، الذى رفع إلى مجلس الوزراء المذكرة الخاصة بإحالة الطاعن إلى المعاش مدفوعاً فى ذلك بعوامل وأغراض شخصية ، والذى كانت تتأثر مصلحته وسياسته فى الوزارة بالحكم فى الدعوى . ولما كان عمل القاضى فى مثل هذه الحالة — ولو باتفاق الخصوم — يقع باطلاً ومخالفًا للنظام العام ، فإنه يجوز رفع دعوى بطلانه أمام المحكمة التى أصدرته لعدم وجود وجه للطعن بطريق آخر فى الحكم ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٣١٤ من قانون المرافعات . وأساس البطلان هو قيام المصاهرة المشار إليها وهى مصاهرة من الدرجة الثانية وفقاً لحكم المادة ٣٧ من القانون المدنى . ولا محل لاقتراض أن السيد وزير الأشغال لم يكن خصماً فى الدعوى ؛ إذ أنه كان مدفوعاً فى تصرفه مع الطاعن بعوامل وأغراض خاصة تقوم على إساءة استعمال السلطة

ولا تمت للمصلحة العامة بصفة . واستدل الطاعن على ذلك بوقائع سردها في مذكرته . ثم أضاف أنه كان في الوسع طبقاً لنص المادة ٥٧ فقرة ثالثة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أن يتنحى السيد المستشار الذي قام به المانع من سماع الدعوى ، وأن يصدر قرار من رئيس المجلس بنذب من يحل محله أو نذب عند كاف من المستشارين لتشكيل دائرة أخرى بالمحكمة لنظر الطعن .

(١) عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« ومن حيث إن الحكومة دفعت في مذكرتها (أصلياً) بعدم قبول الدعوى شكلاً ، وذلك استناداً إلى وجهين :

(الأول) أن اختصاص المحكمة الإدارية العليا هو اختصاص استثنائي ، والأصل أن أحكامها بمنأى عن الطعن . ولما كان القانون لم ينص على إجراء آخر لهذا الطعن الاستثنائي أمام المحكمة المذكورة ، فإن إجراءات مثل هذه الدعوى أمامها تكون هي الإجراءات ذاتها المقررة للطعن أمامها في الحالات العادية وهي التي نظمها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي تقضى بالألا يقدم الطعن ، إلا عن طريق رئيس هيئة مفوضي الدولة ، فلا يقبل من ذوى الشأن أن يتقدموا مباشرة إلى المحكمة وإلا كان طعنهم غير مقبول شكلاً ، كما أن لرئيس هيئة المفوضين ألا يطعن في الحكم حتى لو تقدم له الخصوم بطلب رفع الطعن ، سواء في ذلك الطعن الأصلي أو الطعن الاستثنائي . و (الثاني) أن المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الثانية على أنه لا يقبل طلب رد جميع مستشاري محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند

قبول طلب الرد . وهذا النص صريح في أن مستشار النقض يظل صالحاً للفصل في الدعوى على الرغم من توافر أسباب الرد ولا يكون اشتراكه في الحكم مبطلاً له . وهذه الحالة متوافرة في النزاع الحالي ؛ لأن المحكمة كانت مكونة من ستة أعضاء أحدهم هو الذي وقع على تقرير الطعن باعتباره رئيساً لهيئة مفوضي الدولة وقتئذ ؛ ومن ثم لم يكن صالحاً لنظر الدعوى طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات . فإذا تنحى العضو الآخر الذي قامت به صلة المصاهرة لما بقي من أعضاء المحكمة العدد الكافي قانوناً لنظر الطعن . بل إن الخصم لو طلب رد هذا العضو لكان طلب الرد غير مقبول طبقاً لنص المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات . وإذا كان قانون مجلس الدولة قد أجاز لرئيس المجلس حق نذب من يشاء من المستشارين ، فإنه لم يوجب عليه هذا النذب في الحالة الراهنة ولم يرتب على إغفال النذب جزاء البطلان . على أن حق النذب هذا مقرر لوزير العدل بمقتضى قانون استقلال القضاء منذ سنة ١٩٤٣ ، ومع ذلك فإن قانون المرافعات الصادر بعد ذلك في سنة ١٩٤٩ مع علمه بقيام هذا الحق لم ينص على وجوب استعماله في هذه الحالة ولم يرتب جزاء ما على عدم النذب وإلا لأصبح نص المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات لغوياً . وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس الدولة بناء على نص المادتين ٣٢ و ٥٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . ومتى كان حق النذب جوازياً فلا يقبل طلب الرد وبالتالي لا يقبل الطعن ببطلان الحكم .

« ومن حيث إن السيد مفوض الدولة قدم بملسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ مذكرة بالرأى القانوني انتهى فيها إلى طلب « الحكم بعدم

قبول الدعوى ؛ لأنه لا طريق للطعن على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وإلزام المدعى بالمصروفات . واستند في هذا الرأي إلى أن دعوى البطلان الأصلية لاتوجه ضد الأحكام التي تصدر من السلطة القضائية غير منعدمة الوجود لو كانت باطلة . وأن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نظم طرق الطعن في الأحكام التي تصدر من القضاء الإداري وفرق بين الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا وبين الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، فبينما رسم طريقين للطعن على هذه الأحكام الأخيرة هما : الطعن بواسطة رئيس هيئة مفوضي الدولة ، ومن بين حالاته بطلان الحكم ، والطعن بطريق التماس إعادة النظر ، لم يشرع طريقاً للطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا ، بل إنه نص على عدم قبول الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر . وبذلك جعل لهذه الأحكام قرينة الصحة النهائية مهما شابها من عيب ، وأغلق كل طريق للطعن فيها متأثراً في ذلك بالغالب من الدعاوى التي تعرض على تلك المحكمة وهي دعاوى الإلغاء التي تتميز بأنها عينية ، طرف النزاع فيها هو القرار المطعون فيه وأثر الحكم فيها في مواجهة الكافة ، الأمر الذي يستبعد قيام أية علاقة شخصية مع القاضى الإداري توجب تنحيه عن نظر الدعوى . أما الإحالة إلى قانون المرافعات الواردة في المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فإنها مقصورة على إجراءات التقاضى أمام القضاء الإداري التي لم ترد في شأن تنظيمها قواعد خاصة في قانون مجلس الدولة ، دون طرق الطعن في الأحكام التي لا تعد من قبيل إجراءات التقاضى . ولما كانت المحكمة الإدارية العليا ليست محكمة تقض مدنى فلا وجه

لأن يسرى أمامها التنظيم الذي أدخلته المادة ٣١٤ فقرة ٢ من قانون المرافعات بالنسبة إلى محكمة النقض المدنية من أنه إذا وقع بطلان في الحكم بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته للفصل في الطعن جاز للخصم أن يطلب إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى . ذلك أن هذا التنظيم خاص بتصحيح الحكم الباطل أمام محكمة النقض المدنية فلا يتعداها إلى محكمة أخرى ، ولا تطابق بين نظام الطعن بطريق النقض المدنى ونظام الطعن الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا ؛ إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

«ومن حيث إن المدعى أودع سكرتيرية المحكمة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ مذكرة برده على دفاع الحكومة قال فيها عن الوجه الأول الذي استندت إليه الحكومة في دفعها بعدم قبول الدعوى إن عدم جواز اتصال ذوى الشأن مباشرة بالمحكمة الإدارية العليا مقصور على ما حدده نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولا ينصرف المنع الوارد في هذا النص إلى طلب سحب أو بطلان حكم صادر من هذه المحكمة ذاتها . وقال عن الوجه الثانى إنه يجب التفرقة بين أسباب الصلاحية وأسباب الرد . فإذا صح أن حق النذب جوازى لا يترتب على إغفال استعماله أى جزاء ، فإن ذلك مقصور على طلب الرد . أما عدم الصلاحية فيوجب النذب أو التعيين تبعاً لسبب عدم الصلاحية ، فإذا كان عدم الصلاحية

وعلى عدم الصلاحية سواء ، فإن التفرقة التي يذهب إليها الطاعن لا يكون لها محل ، ويتعين العمل بنص المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات . ولا وجه للاستناد إلى نص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ؛ إذ لا شأن لتعيين القضاة بدينهم . كما أن تشكيل المحكمة يظل صحيحاً طبقاً لنص المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات ولو توافرت شروط الفقرة الخامسة من المادة ٣١٢ من القانون المذكور . وخلصت الحكومة من هذا إلى التصميم على طلباتها .

« ومن حيث إن الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاء الإداري ، بالتطبيق للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي نصت على أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محاكم الاستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة .

« ومن حيث إن أسباب الرد المذكورة في الباب المشار إليه نوعان : النوع الأول هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يرد أحد من خصومها ، وهي المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . والمعنى

عارضاً في قضية بذاتها أو مؤقتاً بسبب مرض طارئ وجب النذب ، أما إن كان مستمراً بسبب مرض ميؤوس من شفائه مثلاً فإنه يجب تعيين قاض آخر بناء على حكم المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . وأضاف في مذكرة لاحقة أن المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نصت في فقرتها الثالثة على أن النذب من قسم لآخر في مجلس الدولة أو بين فروع القسم الواحد أو بين أعضاء الفرع الواحد يكون بقرار من رئيس المجلس ، وعليه فلا يستساغ القول بأن النذب جوازي غير واجب . هذا إلى أن الأصول الفقهية تقضي بأن الرخصة تصبح واجبة إذا كان في عدم العمل بها إخلال بحكم ضروري ، والقول بغير ذلك ينطوي على مجافاة لقصد الشارع وتعطيل للعدالة مخالفاً للنظام العام . كما أن الفقرة الخامسة من المادة ٣١٤ من قانون المرافعات تجعل من أسباب عدم صلاحية القاضي أن يكون قد أفتى أو رافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها أو سبق له نظرها قاضياً أو خيراً أو محكماً ، ولا شك أن المحكمة الإدارية العليا حين أصدرت الحكم المطلوب سحبه كان تحت نظرها صلة أحد أعضائها بالسيد وزير الأشغال ، وأنها قدرت جميع الأسباب المستند إليها في الطعن وأصدرت حكمها على هذا الأساس ، ومن العبث أن يطلب إليها العدول عن رأي انتهت إليه بعد إيمان قاطع بصحته .

« ومن حيث إن الحكومة قدمت في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٧ مذكرة تكميلية ردت فيها على دفاع المدعى بأن الأخذ بالتفرقة بين أسباب الرد وأسباب عدم الصلاحية مؤداه أن المادة ٣٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يقتصر حكمها على الرد ولا يسرى على عدم الصلاحية ؛ ومن ثم فلا يسوغ الاستناد إليها في طلب إعادة نظر الطعن . أما إذا كان حكمها يصدق على الرد

الجامع لهذه الأسباب هو كونها مما تضعف له النفس في الأعم الأغلب ، وكونها معلومة للقاضي ويعد أن يحلها ؛ ولذا نص في المادة ٣١٤ على أن عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا بحيث يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة : وزيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف . ومثل هذه الوسيلة تجب إتاحتها للخصم إذا وقع البطلان في حكم للمحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة التي تقوم على حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية لتنظيم المتقاضين وصون سمعة القضاء . أما النوع الثاني من الأسباب فلا تمنع القاضي من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ، وإعانة تجزئ للخصم أن يطلب رده قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط حقه فيه (م ٣١٨) . هذا ويتبع في الرد في جميع الأحوال سواء لهذه الأسباب أو لتلك الإجراءات المنصوص عليها في القانون ، ولكن بمراعاة ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات من أنه « ولا يقبل طلب رد جميع مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » ويسرى هذا الحكم في جميع الأحوال أياً كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛ ذلك أن المادة ٣٣٦ هي ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكرراً من قانون المرافعات القديم التي كانت أضيفت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون إنشاء محكمة النقض ،

والحكمة التشريعية التي دعت إلى ذلك هي الضرورة الملجئة لتفادي وضع شاذ في نظام التدرج القضائي حتى لا يفصل في طلب رد مستشارين من مرتبة أعلى في هذا التدرج (أو في الدعوى عند قبول طلب الرد) هيئة هي بمثابة محكمة مخصوصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور أدنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أتيح المحظور ، والضرورات تبيح المحظورات ، وهذه الحكمة غير تلك التي تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ، التي تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يندب للاشغال مؤقتاً بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ؛ إذ حكمة ذلك هي حاجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا الندب حافظة أساساً لتشكيلها ، ولا يترتب عليه أن توضع في الوضع الشاذ الذي دعا إلى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، يقطع في ذلك أن المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار إليه هي بدورها ترديد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء . فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة وجوباً في حالة رد مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ؛ أو بعبارة أخرى لو كان قصده أن استعمال تلك الرخصة يجب أن يغنى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكان ألغى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكرراً من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك في قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه » .

(ب) عن الموضوع :

« من حيث إن الحكومة تدفع الدعوى موضوعاً بالأوجه التالية :

(الأول) إن العديل ليس قريباً أو صهرراً لعديله شرعاً أو قانوناً ، ذلك أن الفقه الشرعى يعتبر أن أقارب الزوجة هم الأختان وأن أقارب الزوج هم الآباء ، وأن كلمة الأصهار تشمل المعنيين وتنصرف إلى كل ذى رحم محرم من الزوجة ، ولما كان زوج الأخت لا ينطبق عليه وصف أنه ذو رحم محرم من زوجته ، فإن العديل لا يكون صهرراً لعديله إطلاقاً . كما أن القانون المدنى عندما نظم حالة الشخص وبتين أحكام القرابة أورد في مذكرته الإيضاحية ما يقع في أن العديل ليس قريباً لعديله ، أما المصاهرة فيترب عليها أن يصبح كل من الزوجين صهرراً لأسرة الزوج الآخر . فالعديل صهر لأقارب زوجته ، والعديل الآخر صهر لأقارب هذه الزوجة ، ولكن ليس كل منهما صهرراً للآخر أى أن أصهار أحد الزوجين لا يعتبرون أصهاراً للزوج الآخر . وقد فرق قانون المرافعات بين القرابة والمصاهرة من حيث المانع من صلاحية القاضى لنظر الدعوى ، ولو جاز في الجدل الخلط بين القرابة والمصاهرة ، فإن قانون استقلال القضاء قد نص في المادة ٢٨ منه على جعل الأصل المشترك درجة من درجات الحساب ، وبذلك يكون العديل في الدرجة الخامسة بالنسبة إلى عديله ولا يقوم في حقه سبب عدم الصلاحية .

(الثانى) إن وزير الأشغال ليس خصماً في الدعوى كما هو الحال عادة في الدعاوى المدنية ؛

لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل إن إصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة في قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالاً لأى شك ، في أنه لا يجوز استعمال رخصة النذب في مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لاختلاف الحكمة التشريعية التى يقوم عليها كل من النصين ، كما سلف إيضاحه . وغنى عن البيان أن هذه المادة تطبق في شأن مستشارى المحكمة الإدارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى في شأن ردهم القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض .

« ومن حيث إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك ، وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذى يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم ، بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ؛ إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

و (عن الوجه الثاني) إن وزير الأشغال كان مدفوعاً في تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض خاصة بينها هذا الأخير في دعواه وأشار إليها في دفاعه ومذكراته . وقد نصت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء على أنه لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية ، كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى . ولا شك أن وزارة الأشغال كانت خصماً في الدعوى وأن الممثل لها كان هو وزيرها .

و (عن الوجه الثالث) إن الطبيعة العينية لطلبات الإلغاء تبنى على فكرة المصلحة العامة التي يجب أن تسود القرارات الإدارية ، بمعنى أنه يلزم كل صاحب مصلحة أن يتدخل في الدعوى الأصلية لحماية مصالحه ، بحيث إذا قصر في ذلك وترك الدعوى إلى نهايتها فلا يلوم من إلا نفسه ، لأنه متى صدر حكم الإلغاء كان عينياً ذا حجية مطلقة يسري أثرها قبل الكافة ، دون أن يستطيع أحد مهما كانت مصلحته أن ينازع فيه ، على خلاف الحال في دعاوى القضاء الكامل . بيد أن الطبيعة العينية للطعن بالإلغاء لا يمكن معها إنكار قيمة المصالح الشخصية لذوى الشأن ومراكزهم القانونية الذاتية ومن هنا يجتمع في دعوى الإلغاء جانب عيني يتمثل في فكرة المشروعية وجانب شخصي يتمثل في ذاتية المراكز القانونية التي تحميها هذه الدعوى . وليس شك في أن نوعاً من الخصومة الشخصية يقوم بين المدعى وبين جهة الإدارة بمناسبة القرار المطلوب إلغاؤه ؛ إذ أن دعوى الإلغاء ليست دعوى حسبة كما أنه متى توافرت للمدعى مصلحة فيها لا يقضى بالإلغاء قضاء مجرداً . ولو صح ما تذهب إليه

ذلك أن القرار المطعون فيه إنما أصدره الوزير بوصفه لا بصفته الشخصية ، فالخصم فيه هو الحكومة ذاتها لا الوزير نفسه الذي إنما يقوم على رأس جهاز يدير المرفق العام في سبيل المصلحة العامة ؛ وآية ذلك أن المدعى عندما رفع دعواه أمام محكمة القضاء الإداري اختصم وزير الأشغال بصفته دون ذكر اسمه ، أي اختصم الوزارة دون شخص الوزير ، الأمر الذي ينتفي معه طلب بطلان الحكم للمؤسس على أن الوزير عدل لأحد المستشارين الذين اشتركوا في هذا الحكم .

(الثالث) إن الخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية توجه إلى القرار الإداري ذاته ؛ ذلك أن الأمر في دعوى الإلغاء يتعلق بفحص مشروعية القرار بصرف النظر عن الحقوق الشخصية لرافع الدعوى ؛ ولذا فإن لحكم الذي يصدر فيها تكون له حجية مطلقة قبل الكافة ، كما نصت على ذلك المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة وأيدته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . وبناء على هذا فإن وزير الأشغال لا يعتبر خصماً في الدعوى ؛ إذ هي موجهة إلى القرار الإداري ذاته فلا تنطبق في شأنه أحكام الباب التاسع من قانون المرافعات الخاصة برد القضاة .

«ومن حيث إن رد المدعى على دفاع الحكومة يتحصل فيما يلي :

(عن الوجه الأول) إنه طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون المدني تعتبر أخت زوجة الرجل في نفس قرابة أخته ودرجتها وهي الثانية ، كما يعتبر زوجها كزوج أخته وفي درجتها .

ومن المقرر في الفقه الشرعي أن قرابة الزوجة وقرابة الزوج هم جميعاً أصهار ، أي أن العدل صهر لعدله شرعاً ولغة كذلك .

الحكومة لكان إيراد النصوص الخاصة بالرد ضمن أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ عبثاً ينبغي تنزيه الشارع عنه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول ، فإن القانون المدني نص في المادة ٣٤ منه على أن :
 « ١ — تكون أسرة الشخص من ذوى قرابه .
 ٢ — ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك » . ونص في المادة ٣٥ منه على أن :
 « ١ — القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع . ٢ — وقرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر » . كما نص في المادة ٣٧ منه على أن : « أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر » وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه يعتبر قريباً للشخص من يجمعه به أصل مشترك ذكراً كان أو أنثى ، وأن القرابة مباشرة أو قرابة حواشي : فتكون القرابة المباشرة بين شخصين إذا تسلسل أحدهما من الآخر كما هو الأمر بين الأصول والفروع ، وقرابة الحواشي لا تسلسل فيها وإن كان يجمع الشخصين أصل مشترك . فالأب قريب مباشر وكذلك أبو الأب وإن علا وأم الأب وإن علت . والأم قريب مباشر وكذلك أبو الأم وإن علا وأم الأم وإن علت . وكل أصل من هؤلاء يعتبر كل من أبيه وأمه أصلاً أى قريباً مباشراً . والأخ والأخت من الحواشي وفرعهما وإن نزل كذلك يكون من الحواشي العم والعمة وفرعهما وإن نزل وعم وعمة الأب ، والجد وإن علا وفرع هؤلاء وإن نزل . وما ذكر عن العم والعمة يصح في الحال والحالة وهكذا . وإذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة ، فإن هذا الشخص يعتبر في نفس القرابة والدرجة بالنسبة

لزوج الشخص الآخر وهذا من طريق المصاهرة . ويتبين من ذلك أن القرابة بما في ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج . وإذا كان أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر ؛ فإن أخت الزوجة وهي من الحواشي تعتبر في نفس قرابة أخت الزواج ودرجته . وينبني على ذلك أن زوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت هذا الأخير ودرجته ، وهي درجة أدنى من الدرجة الرابعة المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٣٦ من القانون المدني .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجهين الثاني والثالث ومردهما إلى أصل واحد هو قيام أو عدم قيام وصف الخصومة في القريب أو الصهر المانعة من صلاحية قريه أو صهره القاضي من نظر الدعوى فإن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر في فقراتها الخمس الأحوال التي تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت في فقرتها الأولى على أنه : « (أولا) إذا كان قريباً أو صهرأ لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة . . . » وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقاً لهذه الفقرة تستلزم شرطين : (أولهما) رابطة القرابة أو المصاهرة إلى الدرجة المحددة . (وثانيهما) أن يكون القريب أو الصهر لغاية هذه الدرجة خصماً في الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة في رفعها إن كان مدعياً وفي دفعها إن كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصل فيها مدعياً كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصل كالوصي على القاصر والقيم على المحجور عليه وكالوزراء بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة ،

المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ؛ إذ لم يطلب الحكم عليه بأى إزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة ، كما أن الخصومة انصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر فى شأن تسيير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيراً . فموضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإدارى فى ذاته ووزنه بميزان القانون ، فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيمه ، وهى عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصيناً من الإلغاء إذا لم ينطو على عيب أو أكثر من تلك العيوب . والخصومة عينية بالنسبة إلى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة طبقاً للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى . فلا وجه — والحالة هذه — لما يثيره المدعى من أنه نسب إلى الوزير فى الدعوى إساءة استعمال السلطة ، زعماً بأنه كان مدفوعاً فى تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض شخصية ؛ لأن الطعن فى القرار الإدارى بسبب إساءة استعمال السلطة لا يقبل الخصومة فى شأنه إلى خصومة شخصية بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب الحكم عليه بإزام أو شيء بهذه الصفة . أما ما يثيره المدعى من أن الطعن فى القرار بعبب إساءة استعمال السلطة قد يعرض الوزير لمساءلته شخصياً عن التعويض مستقبلاً فى دعوى أخرى ، فتكون له مصلحة شخصية فى دعوى الإلغاء ، فردود بأن الفقرة الرابعة من ٣١٣ من قانون

فهؤلاء لا يعتبرون أخصاماً بذواتهم فى تلك الدعاوى ؛ لأنهم ليسوا ذوى مصلحة شخصية ومباشرة فيها ، فتمنع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم القاضى من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم غيرهم فيها ؛ ذلك لأن الحكم الصادر فى الدعوى لا ينصرف أثره إلا إلى الأصلاء ، دون النائبين عنهم . أما نيابة القاضى عن أحد الخصوم أو قرابة القاضى أو مصاهرتة لغاية الدرجة الرابعة للنائبين عن الخصوم فى الدعوى التى تجعل القاضى غير صالح لنظرها ممنوعاً من سماعها فقد حددتها الفقرة الثالثة من تلك المادة فى الحالات التى ذكرتها على سبيل الحصر وهى إذا كان القاضى « وكلاً لأحد الخصوم فى أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قياً أو مظنونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية فى الدعوى » . ونيابة الوزراء بالنسبة إلى الدعاوى المتعلقة بالدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سالفة الذكر الواردة على سبيل الحصر ، وهى حالات لا يمكن التوسع فيها ؛ لأنه يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم أنه لا بطلان إلا بنص .

« ومن حيث إن السيد وزير الأشغال لم يكن خصماً أصيلاً فى الدعوى وإنما اختصم كنائب عن الدولة بوصفه وزيراً لإحدى الوزارات ، فالخصومة — والحالة هذه — إنما انعقدت بين

٢٢٦

١٦ مارس سنة ١٩٥٧

١ — دفع بعدم القبول . قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . تعلقه بالنظام العام .

ب — محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر . جوازه . أساس ذلك .

ج — مهندس . ترقية إلى مساعد مدير أعمال . القواعد المتبعة في ذلك . القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ .

د — لجنة شئون الموظفين . اختصاصها بالتعقيب على تقدير كماليات الموظفين في حدود المادة ٣١ من قانون الموظفين ، والنظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة الأولى بما في ذلك الترقية بالاختيار . إذا باشرت الجهة اختصاصها الأول وصار تقديرها نهائياً فليس لها عند مباشرة اختصاصها الثاني أن تعدل عن تقديرها الأول لدرجة الكفاية إلى تقدير آخر .

هـ — لجنة شئون الموظفين . القول بأنها لا تملك سوى تسجيل تقدير الكفاية كما هو إذا لم يبد المدير المحلي فرئيس المصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس المباشر . في غير محله . مهمتها التعقيب الجدي قبل وضع التقدير النهائي إذا قامت لديها أسباب مبررة لذلك وإلا سجلت تقدير الرؤساء عند انعدام ما يستوجب التعقيب .

المبادئ القانونية

١ — إن قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام ، مما يتعين معه التصدي للدفع والبت فيه ، ولو تنازل مقدمه عنه .

٢ — إن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشأن ، إنما أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يحيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لأوضاع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، استناداً إلى

المرافعات المدنية والتجارية التي استظهرت مثل هذه الحالة أي حالة وجود مصلحة للقريب أو الصهر في الدعوى ولو لم يكن خصماً فيها ، فإن تلك الفقرة لا تجعل القاضي ممنوعاً من سماعها غير صالح لنظرها إلا « إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة » . فيجب لكي تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مانعة للقاضي من سماع الدعوى تجعله غير صالح لنظرها أن تكون على عمود النسب ، أي قرابة أو مصاهرة مباشرة ، دون قرابة أو مصاهرة الحواشي . والقرابة المباشرة هي الصلة ما بين القروع والأصول طبقاً للمادة ٣٥ من القانون المدني ، ولكي تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون أقارب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وذلك طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور ؛ وعلى ذلك فالأقارب الأصهار على عمود النسب هم بالنسبة إلى القاضي ولده ووالده (أباً أو أمّاً) وولد زوجه وزوج ولده ووالد زوجته وزوج والده ، وإن علواً أو نزلوا .

«ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أنه لم يقيم السيد المستشار الإمام الخريبي أي مانع يجعله غير صالح لنظر الدعوى ، وإنما قام هذا المانع بالسيد المستشار بدوى إبراهيم حمودة ، فامتنع عن نظر الدعوى طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ، لأنه هو الذي أقام الطعن وقت أن كان يعمل رئيساً لهيئة مفوضي الدولة ، كما أنه بتنحيه لم يبق سوى خمسة وهو العدد اللازم لتشكيل المحكمة لإمكان الفصل في الدعوى ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات الخاصة بها .» (القضية رقم ١٤٤٠ سنة ٢ ق) .

خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها ، هذا إلى أن المراكز القانونية في مجال القانون العام إنما تستمد من قواعد تنظيمية مردها إلى القوانين واللوائح التي يتعين على القاضي الإداري إنزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ؛ ومن ثم يتعين رفض الدفع المؤسس على القول بأن الحكم المطعون فيه وقد قضى للدعى بأكثر مما طلبه ، فما كان يجوز الطعن فيه إلا بطريق التماس إعادة النظر بالتطبيق للادة ١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

٣ - إن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحة الري والمباني الأميرية بوزارة الأشغال العمومية نص في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الترقية وترتيب الأقدمية في الدرجات ، تكون الترتيبات وترتيب الأقدمية في وظائف الكادر الفني العالي بمصلحة الري والمباني الأميرية بوزارة الأشغال العمومية على أساس أقدمية الترقية إلى الوظائف المبينة بالجدول المرافق ، وفقاً للترتيب الوارد به » . كما نص في مادته الثانية على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ٣٨ من القانون المشار إليه تكون الترقية بالاختيار من وظيفة إلى أخرى تعلوها في الأهمية في حدود الدرجة المالية ذاتها » . وقد قسم الجدول المرافق للقانون المذكور الدرجة الرابعة بمصلحة الري إلىوظيفتين هما :

(١) مساعد مدير أعمال ووكيل هندسة ، (ب) مهندس . ونص على أن تعتبر الوظائف المدرجة أمام (١) أعلى من الوظائف المدرجة أمام (ب) . وقد كان الباعث على إصدار هذا القانون حرص الشارع على مصلحة العمل وتقديره لما ينطوي عليه من أهمية بمصلحة الري والمباني الأميرية بوزارة الأشغال العمومية نظراً إلى ما تتطلبه إدارة المرافق العامة للدولة من وجوب مراعاة الدقة في اختيار المهندسين الذين تتوافر فيهم الصلاحية للقيام بأعباء الوظائف الرئيسية بهاتين المصلحتين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ، وهي صلاحية لا يقتصر مداها على كفاية الموظف في عمله الفني كمهندس فحسب ، بل تقوم على عناصر وصفات عدة من بينها الكفاية ؛ ذلك أن هذه الكفاية قد لا تنهض بذاتها دليلاً قاطعاً على الصلاحية للاضطلاع بمهام وظيفة كوظيفة مساعد مدير أعمال بمصلحة الري التي تعد أولى مدارج الوظائف الرئيسية بتلك المصلحة وعصب الأعمال الفنية وأعمال المقاولين المالية بها . ومن أجل هذا رأى الشارع أن تكون الترقية بالتقليب إلى وظائف الري المختلفة تبعاً لتدرجها في الأهمية بطريق الاختيار ، وذلك في حدود الدرجة المالية ذاتها ، وأن تكون هذه الترقية إلى الوظيفة سابقة على الترقية إلى الدرجة المالية وأساساً لها .

٤ - لما كانت المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نظمت الترتيبات وحددت

نسب ما يجب فيه الترقية بالأقدمية وما يجوز أن تكون فيه الترقية بالاختيار بالشروط المبينة فيها ، فقد نظم الشارع في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور كيفية تقدير كفاية الموظفين بالقيود والشروط التي عينها . وهذا أمر كان لابد منه حتى تنضبط الترقيات على مقتضى ما قصده في المواد المشار إليها . ويجب التنبيه إلى أن لجنة شئون الموظفين تقوم بمهمة مزدوجة في هذا المجال وفي ذاك ، فهي تعقب على تقدير الكفايات في الحدود وبالشروط التي عينها الشارع في المادة ٣١ من القانون ، كما تقوم بمهمة النظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة الأولى بما في ذلك الترقية بالاختيار في الحدود التي نظمتها المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر . وغنى عن البيان أن اللجنة إذا باشرت سلطاتها في المجال الأول وانتهت إلى رأى في التقدير أصبح هذا التقدير نهائياً طبقاً للمادة ٣١ ، فلا يجوز عند النظر في الترقية طبقاً للمادة ٢٨ أن تطرح تقديرها النهائي الذي انتهت إليه في درجة كفاية الموظف وتقدره تقديراً جديداً تبنى عليه اقتراحها في الترقية .

٥ - إن المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ نصت على أن : يقدم التقرير السنوى السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فرئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتها ، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير

الكفاية ، وإلا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائياً . . والقول بأنه إذا لم يمسد المدير المحلى فرئيس المصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس المباشر فلا تملك لجنة شئون الموظفين سوى تسجيل التقدير كما هو دون نظر فيه أو تعقيب عليه ولو بانتهى لها أسباب جدية تقتضى مراجعة الرؤساء في تقديراتهم - هذا القول لا يتفق مع روح القانون وقصد الشارع في ضوء المصلحة العامة ؛ ذلك أنه قد تقوم لدى اللجنة أسباب تقطع في عدم صحة تقديرات الرؤساء المذكورين أو أسباب جديدة ما كانت تحت نظرهم ولو أنهم تبنوها لما انتهوا إلى ما انتهوا إليه من تقدير . كما أنه إذا كان الموظفون يتبعون مصالح أو رؤساء عدة بينما تنتظمهم وحدة واحدة في الترقية فيجب أن توزن كفايتهم بميزان واحد تحقيقاً للمساواة بينهم جميعاً حتى لا تتأثر بذلك ترقياتهم الأمر الذى لا يتأتى إلا إذا كان التعقيب النهائى على جميع التقديرات وإن تعددت مصادرها منوطاً بلجنة تضبط الميزان بينهم جميعاً وهى لجنة شئون الموظفين ، وإلا لأفضى الأمر إلى وضع شاذ تتأثر به مصلحة الموظفين من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى . وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن مهمة اللجنة حتى في هذه الصورة ليست مجرد تسجيل مآدى للتقديرات الصادرة من الرؤساء ولو بان للجنة من الأسباب ما يقتضى مراجعتها ، وإنما مهمتها التعقيب الجدى قبل وضع التقدير النهائى إذا قام لديها مثل هذه الأسباب ، وإلا سجلت

تقدير الرؤساء ما دام ليس ثمة ما يستوجب مراجعته والتعقيب عليه .

(القضية رقم ١٦٩٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٧

٢٣ مارس سنة ١٩٥٧

أ — استقالة . وقوعها تحت تأثير الغلط في فهم القانون من جانب الإدارة ومقدم الاستقالة - زوال عيب فساد الرضا . لا وجه للتمسك بعد ذلك بهذا العيب .

ب — استقالة . عملية تقديم الاستقالة وقبولها ليست عملية تعاقدية ، بل هي عملية إدارية . انتهاء الخدمة بقرار إداري بقبول الاستقالة . وجوب أن يصدر طلب الاستقالة وقرار قبولها برضا صحيح . انطباق الحكم المقرر في المادة ١٢٤ مدني . تطبيق القضاء الإداري لهذا النص لا باعتباره ملزماً بتطبيقه ، بل بحسبانه مقررأ لأصل طبي هو وجوب تنفيذ العقود والالتزامات بحسن نية .

ج — استقالة . تقديمها مع النص فيها على وجوب الإسراع في صرف مكافأة الخدمة أو المبلغ المستحق في صندوق الادخار أيهما أكبر . عدم اعتبار هذه العبارة شرطاً تعلق عليه الاستقالة قبولاً أو رفضاً .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت أن الموظف والإدارة ، حين تقديم الاستقالة وحين قبولها ، قد وقع كلاهما تحت تأثير الغلط في فهم القانون ، باعتقاد أن الموظف مقدم الاستقالة كان ممن يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، الذي كان يشترط للإفادة من أحكامه أن يكون للموظف المستقيل مدة خدمة محسوبة في المعاش تبلغ خمس عشرة سنة ، فإن الإدارة قد قامت بعد ذلك بما يحقق ما طلبه الموظف وأمثاله في استقالاتهم من حيث صرف المبالغ المستحقة لهم في صندوق

الادخار كاملة بما في ذلك حصة الحكومة ، فليس ثمة ما يوجب إلغاء القرار الصادر بقبول الاستقالة بحجة أن تقديم طلبها والقرار بقبولها كلاهما قد وقع تحت تأثير الغلط في فهم القانون ، ومرد ذلك الى أصل طبيعي يتعلق بزوال عيب فساد الرضا بسبب الغلط رددته المادة ١٢٤ من القانون المدني ، حيث نص على أنه « ليس لمن وقع في غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضي به حسن النية ، ويبقى بالأخص ملزماً بالعقد الذي قصد إبرامه إذا أظهر الطرف الآخر استعداداً لتنفيذ هذا العقد » .

٢ — لأن كان تقديم الاستقالة وقبولها ليس عملية تعاقدية تنتهي بها خدمة الموظف ، بل هي عملية إدارية ، يثيرها الموظف بطلب الاستقالة ، وتنتهي الخدمة بالقرار الإداري الصادر بقبول هذا الطلب الذي هو سبب هذا القرار ، إلا أنه لما كان طلب الاستقالة هو مظهر من مظاهر إرادة الموظف في اعتزال الخدمة ، والقرار بقبول هذا الطلب هو بدوره مظهر من مظاهر إرادة الرئيس الإداري في قبول هذا الطلب وإحداث الآثار القانونية المترتب على الاستقالة ، كان لازماً أن يصدر طلب الاستقالة وقرار قبولها برضا صحيح يفسده ما يفسد الرضا من عيوب ، كما يزيل هذه العيوب أو يسقط الحق في التمسك بها ما يقضي بها القانون في هذا الخصوص ، كما يجب التنبيه الى أنه بالرغم من أن القضاء الإداري غير ملزم بتطبيق المادة ١٢٤ من

١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك . عدم مساسه بهذا المركز القانوني .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ، أى فى الفترة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه إلا بنص خاص يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد إلغائه إلا إذا مد العمل به بالنص . وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد .

٢ — إن المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية نصت على أنه « لا يكون للأجنبي الذى كسب الجنسية المصرية عملاً بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية . . . » . وهذا الحكم قد استحدثه القانون المشار إليه الذى أصبح معمولاً به منذ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ولم يكن وارداً

القانون المدنى إلا أنه يجب إنزال الحكم على مقتضاه ، لأن هذا المقتضى يرتد الى أصل طبيعى هو وجوب تنفيذ العقود والالتزامات بحسن نية . مادام الثابت أن تمسك المدعى بالغلط الذى وقع فيه ووقعت فيه الإدارة يتعارض مع ما يقضى به حسن النية .

٣ — إذا ثبت أن الموظف قدم استقالته ونص فيها على وجوب صرف مكافأته عن مدة خدمته أو المبلغ المستحق له فى صندوق الادخار أيهما أكبر وذلك « بمجرد تركه الوظيفة » . فإن هذه العبارة لا تعتبر شرطاً تعلق عليه الاستقالة قبولا أو رفضاً . وانماهى لاتعدو أن تكون استنهاضاً للهمة فى سرعة إتمام الصرف .

(القضية رقم ١٧٠٢ سنة ٢ قى بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

٣٠ مارس سنة ١٩٥٧

١ — أثر مباشر . المجال الزمنى لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية . من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .

ب — أثر مباشر . القاعدة التى استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية . الأجنبي الذى اكتسب الجنسية وكان موظفاً بالحكومة قبل العمل بهذا القانون ، لا يجوز فصله استناداً الى عدم إتمامه السنوات الخمس المنصوص عليها بتلك المادة . الأجنبي الذى يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذا القانون ، يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به .

ج — أثر رجعى . أجنبي . توظيفه بالحكومة المصرية . اكتسابه المركز القانونى للموظف المصرى بمجرد حصوله على الجنسية المصرية . صدور القانون رقم

للحكم الجديد الذى استحدثه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعمول به منذ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وإلا كان ذلك تطبيقاً للقانون الجديد بأثر رجعى بغير نص خاص على مركز قانونى كان قد تم واستقر لصاحبه فى ظل قانون سابق .

المحكم

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً بين من الأوراق ، تتحصل فى أن المدعى أقام الدعوى رقم ٣٦٩٦ لسنة ٩ القضاية بعريضة أودعها سكرتيرية محكمة القضاء الإدارى فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، قال فيها إنه حصل على شهادة العالمية مع إجازة التدريس وشهادة إجازة القراءات سنة ١٩٢٨ ، وفى عام ١٩٤٦ احتاج الأزهر لمدرسين للفن القراءات فى المعاهد وفى قسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية ، ولما لم ينجح فى المسابقة التى أجراها لهذا الغرض عدد كاف من المتقدمين لها ، شغلها بالعلماء الحائزين لشهادة إجازة القراءات وكان هو من بينهم ، وبأشر عمله اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم صدر قرار بتعيينهم مدرسين للقراءات ، وقد اشترط فى هذا القرار أن يقدم المدعى ما يثبت تجنسه بالجنسية المصرية ، وكان بالفعل قد قدم طلباً للتجنس بالجنسية المصرية ، ولما أخطرت رئاسة مجلس الوزراء الأزهر فى ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ بأن مجلس الوزراء أرجأ النظر فى موضوع الجنسية قامت إدارة الأزهر برفع الأمر إلى مجلس الأزهر الأعلى الذى قرر إحالة الأمر إلى لجنة الموظفين الأجانب بوزارة المالية التى قررت الموافقة على تعيين المدعى بمكافأة شهرية

بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية . ومن ثم فإن الأجنبى الذى كان قد اكتسب الجنسية المصرية وكان بالفعل موظفاً بالحكومة المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لا يلحقه حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وبالتالي لا يحق فصله استناداً إلى عدم انقضاء خمس سنوات على اكتسابه الجنسية ، بينما هو يلحق الأجنبى الذى اكتسب الجنسية المصرية ولو كان اكتسابه إياها سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون ، مادام إنشاء الصلة الوظيفية بالحكومة المصرية تم بعد هذا التاريخ ، لأن هذا من آثار مركزه القانونى كأجنبى اكتسب الجنسية المصرية ، فيخضع هذا الأثر للقانون الجديد بحكمه المباشر .

٣ - إن التوظيف فى خدمة الحكومة المصرية ، وإن كان الأصل فيه أن يكون من حقوق المصريين ، إلا أنه يجوز توظيف الأجانب فى خدمتها طبقاً للقوانين الخاصة بذلك ، فالمركز القانونى فى التوظيف إما أن يكون مركز المصرى أو مركز الأجنبى بحسب الأحوال . وقد كان الوضع فى ظل قانون الجنسية السابق أن الأجنبى الموظف بالحكومة المصرية بمجرد اكتسابه الجنسية المصرية يصبح مركزه القانونى مركز الموظف المصرى وينسلخ عنه مركز الموظف الأجنبى فى الوظيفة ، ومن ثم إذا ثبت أنه قد منح هذه الجنسية فى ١٩٥٠/٢/٢٠ فإن هذا المركز القانونى الذى اكتسبه فى ظل قانون كان يسمح بذلك لا يخضع

قدرها ١٥ ج بعقد لمدة سنة ، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر مرسوم بمنحه الجنسية المصرية استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، فأحيل إلى القومسيون الطبي لتقرير لياقته طبياً للخدمة ، ثم قررت لجنة مشئون الموظفين تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة ، ووافق مجلس الأزهر الأعلى على ذلك وعلى اعتباره شاغلاً للدرجة السادسة من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم رقى إلى الدرجة الخامسة بالأقدمية في أغسطس سنة ١٩٥٢ ، واستمر يباشر أعمال وظيفته إلى أن فوجيء في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بقرار من الأزهر يقضى بفصله وتعيينه بمكافأة قدرها ١٥ ج شهرياً على البند الثانى ، مستنداً في ذلك إلى قرار من ديوان الموظفين بفصله من الخدمة إلى أن تنقضى الخمس السنوات التى يشترطها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية . ثم استطرد بقوله إنه اكتسب الجنسية المصرية فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى لم يكن يقيم أية تفرقة بين المصرى الأصل والأجنبى المتجنس بالجنسية المصرية الذى يصح مصرياً من جميع الوجوه من الوقت الذى يكتسب فيه الجنسية المصرية ويستطيع أن يمارس كافة الحقوق العامة التى يمارسها المصريون ، فاستقر مركزه القانونى فى ظله وما كان يجوز بعد ذلك أن ينسحب عليه حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذى لا ينطبق بداهة إلا على أجنبى حصل على الجنسية المصرية فى ظل قانون سنة ١٩٥٠ ، الذى عمل به اعتباراً من ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، فى حين أنه اكتسب الجنسية

المصرية فى فبراير سنة ١٩٥٠ فأصبح مستوفياً لكافة شروط التعيين باعتباره مصرياً ، فما كان يجوز بعد ذلك اعتباره أجنبياً حاصلًا على الجنسية المصرية فى ظل القانون الجديد ويتعين أن تمضى خمس سنوات من تاريخ التجنس لكي يلى وظيفة عامة ، وليس فى هذا القانون ما يوحى بانسحاب أحكامه على الماضى بأثر رجعى ، وحتى بفرض سريانه عليه فإن قرار ديوان الموظفين صريح فى أن يفصل حتى تتم مدة الخمس سنوات ، وهذه المدة تعتبر مكتملة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ مع أن فصله تم فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ أى بعد تمام مدة الخمس سنوات ، وهذا فضلاً عن أن معظم شراح القانون الدولى الخاص يتجه إلى تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ السالف الذكر على نحو يخالف ما تفسرها به المذكرة الإيضاحية ، فإذا كانت هذه المادة قد حرمت الأجنبى الذى تجنس بالجنسية المصرية من التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين فإن ذلك لا يشمل حق تقلد الوظائف العامة الذى يجوز للأجانب أن يشاركوا المصريين الأصلاء فيه ، ولا يجوز أن يكون مركز المصريين المتجنسين أسوأ من مركز الأجانب . وخلص من ذلك إلى طلب الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بفصله من وظيفته ودرجته وتعيينه على بند الإعانات ، وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، ومع حفظ كافة الحقوق ، وبإلزام الجامع الأزهر بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقد رد الأزهر على ذلك بأن تعيين المدعى فى وظيفته فى الدرجة السادسة وترقيته إلى الدرجة الخامسة قد تم فى ظل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ؛ ومن ثم يخضع

لأحكامه ويكون قرارا تعيينه وترقيته معدومين ؛
 إذ يجب معاملته وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤
 لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف الأجانب
 إلى أن تنقضى الخمس السنوات في ٢٠ من فبراير
 سنة ١٩٥٥ المحظور فيها على الأجنبي التجنس
 بالجنسية المصرية تولى الوظائف العامة . وفي ٢٠
 من يونيه سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بإلغاء
 القرار الصادر من الجامع الأزهر في ١٣ من
 مارس سنة ١٩٥٥ بفصل المدعى من الخدمة ،
 وما يترتب على ذلك من آثار ، وبإلزام الجامع
 الأزهر بالمصروفات ؛ وأسست المحكمة قضاءها
 على أن نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠
 لسنة ١٩٥٠ السالف الذكر يسرى على المدعى
 بالأثر المباشر للقانون ، لأنه لم يكن قد اكتسب
 قبل صدور قرار تعيينه في سنة ١٩٥٢ مركزاً
 قانونياً ثابتاً بتعيينه في إحدى الوظائف العامة ،
 وأن تعيين المتجنسين بالجنسية المصرية في الوظائف
 العامة قبل مضي خمس سنوات على تجنسهم من
 المسائل التي لا ترخص فيها جهة الإدارة ؛ ولذلك
 فلها أن تسحب قرارها في أي وقت متى تبين لها
 وجه مخالفته للقانون ، ولكن نظراً لأن المدعى
 وقت إصدار القرار المطعون فيه كان قد استوفى
 الشرط الذي كان يعيب ذلك القرار إذ كان قد
 مضى على تجنسه بالجنسية المصرية مدة أكثر من
 خمس سنوات مما لا يجدى معه إصدار القرار
 المطعون فيه ويتعين الحكم بإلغائه .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم
 المطعون فيه اعتبر قرار فصل المدعى من وظيفته
 صادراً في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ ، في حين
 أن الثابت من ملف خدمته المضموم لملف الدعوى
 أن هذا القرار صدر من شيخ الأزهر في ١٥ من
 نوفمبر سنة ١٩٥٤ تحت رقم ٤١٠ ، وأن مرسوم

منحه الجنسية المصرية صدر في ٢٠ من فبراير
 سنة ١٩٥٠ ، ولذلك لم تكن مضت خمس سنوات
 على تجنسه بالجنسية المصرية مما يتعين معه اعتبار
 القرار المذكور مجدياً ؛ ومن ثم فإن الحكم
 المطعون فيه قد أخطأ في استخلاص الوقائع من
 الأوراق مما انبنى عليه الخطأ في تطبيق القانون ،
 ويتعين الطعن فيه أمام المحكمة العليا .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن مثار
 النزاع في الدعوى هو ما إذا كانت المادة العاشرة
 من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص
 بالجنسية فيما نصت عليه من أنه « لا يكون للأجنبي
 الذي كسب الجنسية المصرية عملاً بأحكام المواد
 ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة
 بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل
 انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه
 الجنسية ... » تسرى على المدعى في خصوص
 علاقته الوظيفية في خدمة الحكومة ، أم أنها
 لا تسرى عليها .

« ومن حيث إن هذا الحكم قد استحدثه
 القانون المشار إليه الذي أصبح معمولاً به منذ
 نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من سبتمبر سنة
 ١٩٥٠ ، وما كان يتضمنه المرسوم بقانون رقم
 ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية الذي كان
 معمولاً به من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧
 من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إن القانون بوجه عام يحكم
 الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ،
 أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه ،
 وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون
 الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز
 القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى
 بأثر رجعي على الوقائع والمراكز القانونية

السابقة عليه إلا بنص خاص يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد إلغائه إلا إذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد .

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم فإن الأجنبى الذى كان قد اكتسب الجنسية المصرية وكان بالفعل موظفاً بالحكومة المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لا يلحقه حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، بينما هو يلحق الأجنبى الذى اكتسب الجنسية المصرية ولو كان اكتسابه إياها سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون ، ما دام إنشاء الصلة الوظيفية بالحكومة المصرية تم بعد هذا التاريخ ، لأن هذا من آثار مركزه القانونى كأجنبى اكتسب الجنسية المصرية ، فيخضع هذا الأثر للقانون الجديد بحكمه المباشر .

« ومن حيث إنه يبين من ملف خدمة المدعى أنه صدر أمر إدارى فى ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ بتعيين المدعى — الحاصل على إجازة التدريس — مدرساً بقسم القراءات بمكافأة قدرها ١٥ ج شهرياً وندبه لمعهد أسوط ، على أن يؤخذ عليه تعهد بتقديم ما يثبت أنه متجنس بالجنسية المصرية فى مدى شهرين من تاريخ هذا القرار وإلا أهمل تعيينه ولا يباشر عمله إلا بعد تقديم ما يدل على جنسيته المصرية ، ولكنه كان قد تسلم عمله فى المعهد اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ أى قبل صدور أمر التعيين . وفى يولييه

سنة ١٩٤٧ رفع وزير المالية بصفته رئيساً للجنة الموظفين الأجانب مذكرة إلى مجلس الوزراء طالباً الموافقة على تعيينه — بناء على طلب المجلس الأعلى للأزهر — بمكافأة قدرها ١٥ ج شهرياً بعقد لمدة سنة ، نظراً لأن موضوع جنسيته لم يبت فيه وسبق أن قرر مجلس الوزراء فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٦ عند عرضه عليه تأجيل نظره ، وقد وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ ، ثم عين مدرساً بمعهد القراءات بمكافأة شهرية قدرها ١٥ ج اعتباراً من ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم حصل على الجنسية المصرية فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الأزهر الأعلى على أن يشغل درجة سادسة من الأربع عشرة درجة الحالية فى قسم القراءات التى قرر شغلها بالأقدمية المطلقة بحسب تاريخ التعيين لتدريس القراءات اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم رقى للدرجة الخامسة بالأقدمية اعتباراً من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ صدر القرار رقم ٤١٠ من شيخ الجامع الأزهر بفصله من الخدمة اعتباراً من تاريخ هذا القرار ، وذلك بسبب عدم مضى مدة خمس سنوات من تاريخ منحه الجنسية المصرية فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، ورفع اسمه من سجلات الأزهر اعتباراً من هذا التاريخ .

« ومن حيث إن التوظيف فى خدمة الحكومة المصرية ، وإن كان الأصل فيه أن يكون من حقوق المصريين ، إلا أنه يجوز توظيف الأجانب فى خدماتها طبقاً للقوانين الخاصة بذلك ، فالمركز القانونى فى التوظيف ، إما أن يكون مركز المصرى أو مركز الأجنبى بحسب الأحوال ، ويبين من

العرض السابق أن المدعى ، وإن بدأ صلته الوظيفية بالحكومة في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، إلا أنه كان مفهوماً أن يعامل معاملة الموظف الأجنبي إلى أن يكتسب الجنسية المصرية فيعامل معاملة الموظف المصري . وغنى عن البيان أنه بمجرد اكتسابه هذه الجنسية يصبح مركزه القانوني مركز الموظف المصري منذ اكتسابه الجنسية المصرية وينسلخ عنه مركز الموظف الأجنبي في الوظيفة ، وهذا الفاصل الزمني قد تم في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ تاريخ منحه الجنسية المصرية ، وبهذه المثابة لا يخضع هذا المركز القانوني الذي اكتسبه في ظل قانون يسمح بذلك للحكم الجديد الذي استحدثه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعمول به منذ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وإلا كان ذلك تطبيقاً للقانون الجديد بأثر رجعي بغير نص خاص على مركز قانوني كان قد تم واستقر لصاحبه في ظل قانون سابق .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في نتيجة قضائه ، ويكون الطعن — والحالة هذه — في غير محله متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ١٧٦٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٩

٦ أبريل سنة ١٩٥٧

موظف . تعريفه . خفير لحراسة الزروع بوزارة الأوقاف وعلاقته بها عقدية . عدم خضوعه للقواعد التنظيمية في شأن الموظفين والمستخدمين . عدم سريان قواعد الإنصاف عليه . خروج دعواه في هذا الصدد عن اختصاص القضاء الإداري .

المبدأ القانوني

إن صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجري عليه بالتالي أحكام الوظيفة العامة

فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها إلا إذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو السلطات الإدارية بالطريق المباشر . فإذا كان الثابت أن العلاقة بين وزارة الأوقاف وبين المطعون عليه (الذي يعمل كخفير لحراسة المزروعات) ليست علاقة لائحية بين موظف عام وجهة حكومية تدخل في نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة في هذا الشأن ، بل هي علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل ، أساسها عقد مدني بحسب تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة غير متفرغ لها . لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة ، وتساهم كل من الوزارة ومستأجرى أطيانها في دفعه مناصفة بينهما ، ويؤخذ من حصيلة هذا الإيراد بحسب دون ما عداها وبقدر ما تسمح به ، بعد أن كان يتحمل به كله من قبل هؤلاء المستأجرون وحدهم ، فانه يعتبر بهذه المثابة من الأجراء لحساب وقف خاص ومن ماله ، ولا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه في علاقتها مع الغير كنشاط الأفراد في مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة بما يدخل في نطاق القانون العام ؛ ومن ثم فإن القواعد التنظيمية الصادرة في شأن الموظفين والمستخدمين لا تسري في حقه ولا تخضع لها تحديد أجره . ولما كانت قواعد الإنصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ إنما شرعت ليفيد منها الموظفون العموميون ، وكان اختصاص اللجان

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت أن القبض على المدعى كان تدبيراً من التدابير التي اتخذتها الإدارة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام، بناء على حالة واقعية كانت قائمة، هي السبب الذي دعا الإدارة إلى اتخاذ هذه التدابير، فأفصحت عن إرادتها بالقبض عليه هو وغيره، فإن هذا التصرف له كل مقومات القرار الإداري، كتصرف إرادي متجه إلى إحداث أثر قانوني، هو القبض على الأشخاص، بغاية من المصلحة العامة هي وقاية الأمن والنظام لسبب هو الحالة الواقعية التي كانت قائمة عندئذ، وبهذه المثابة يختص القضاء الإداري بطلب التعويض عنه.

٢ — لئن كان القانون يخول للحاكم العسكري في ظل الأحكام العرفية سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التي تعرض له من اتخاذ تدابير سريعة حاسمة، إلا أنه ينبغي ألا تتجاوز سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة، وألا تخل بالتزاماته القانونية، وألا تتغول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانوني، وإلا شاب تصرفاته عدم المشروعية، وانبسطت عليها رقابة القضاء الإداري إلغاء وتعويضاً.

٣ — إن قرار الحاكم العسكري العام ينبغي أن يكون له سبب، بأن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو إلى التدخل، وإلا فقد القرار علة وجوده ومبرر إصداره، وقد بالتالي

القضائية والقضاء الإداري عامة في منازعات التسوية مقصوراً على ما تعلق منها بالموظفين العموميين أو ورثتهم دون من عداهم، وكان المطعون عليه من غير طائفة هؤلاء الموظفين فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى.

(القضية رقم ١٤٧٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٠ .

١٣ أبريل سنة ١٩٥٧

أ — قرار إداري . النص على تعريفه . القرار الصادر من الإدارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار إداري . اختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى التعويض عنه .

ب — أحكام عرفية . سلطة الحاكم العسكري التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية . وجوب ألا تتجاوز الحدود الدستورية، وألا تخل بالتزاماته القانونية، وألا تتغول على الحريات العامة بدون مبرر . مخالفة ذلك نهم التصرف بعدم المشروعية . رقابة القضاء الإداري لذلك إلغاء وتعويضاً .

ج — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري العام . وجوب توافره على ركن السبب . حدود رقابة القضاء الإداري لهذا الركن .

د — قرار إداري . السلطة التقديرية للإدارة في حالة الظروف الاستثنائية . لا يطلب منها ما يتطلب في الظروف العادية من الحيلة والحذر .

هـ — مسئولية . مسئولية الإدارة عن قراراتها . شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف عادية . شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف استثنائية .

و — أحكام عرفية . القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . القصد منه . إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه من إجراءات أثناء قيام الأحكام . مناط ذلك أن يكون رائداهم من تلك الإجراءات المصلحة العامة .

الامن والنظام ، وليس يتطلب من الإدارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيلة والدقة والحذر حتى لا يفلت الزمام من يدها .

هـ - يتعين التفرقة في مسئولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامة من تدابير وتصرفات وهي تعمل في ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والروية ، وبين ما اضطر الى اتخاذها من قرارات واجراءات عاجلة تملأها عليها ظروف طارئة ملحة غير عادية لا تمهل للتدبير ولا تحمل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث ، ففي الحالة الأولى تقوم مسئوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر للغير وقامت بين الخطأ والضرر رابطة السببية ، وتتراوح هذه المسئولية تبعاً لجسامة الخطأ والضرر . أما في الحالة الثانية فالأمر جدد مختلف ، إذ يوزن الخطأ بميزان مغاير ، وتقدر المسئولية على هذا الأساس ، فما يعد خطأ في الأوقات العادية قد يكون إجراء مباحاً في أحوال الضرورة الاستثنائية ، وتدرج المسئولية على هذا الأساس ، فلا تقوم كاملة الا اذا ارتكبت الإدارة خطأ استثنائياً جسيماً يرقى الى مرتبة العسف المتعمد المصطحب بسوء القصد . وتخفف هذه المسئولية في حالة الخطأ الظاهر غير المألوف الذي يجاوز الخطأ ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتندم كلية في حالة الخطأ العادى المتجرد عن التعسف في استعمال السلطة الذى تحمل الإدارة على

أساسه القانونى ، كما يجب أن يكون هذا السبب حقيقياً لا وهمياً ولا صورياً ، وصحيحاً مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة تنتجها ، وقانونياً تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانوناً ، وإنه ولئن كانت الإدارة في الأصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التى تترتب على الوقائع الثابت قيامها ، إلا أنه حينئذ لخطورة مناسبة العمل الإدارى بمشروعيتها ، ومتى كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصاً فيما يتعلق بالحريات العامة ، وجب أن يكون تدخل الإدارة لأسباب جدية تبرره ، فالمناط ، والحالة هذه ، فى مشروعية القرار الذى تتخذه الإدارة هو أن يكون التصرف لازماً لمواجهة حالات معينة من دفع خطر جسيم يهدد الأمن والنظام ، باعتبار هذا الإجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر ، وللقضاء الإدارى حق الرقابة على قيام هذا المسوغ أو عدم قيامه ، فإذا ثبتت جدية الأسباب التى تبرر هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أى طعن . أما اذا اتضح أن الأسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الأهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات كان القرار باطلاً .

ز - للحكومة عند قيام حالة استثنائية تمس الأمن والطمأنينة سلطة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ما تواجه به الموقف الخطير . إذ يقدر الخطر الذى يهدد الأمن والطمأنينة بقدر ما نطلق حريتها فى تقدير ما يجب اتخاذه من اجراءات وتدابير لصون

تجاوزوا بها حدود القانون ، باعتبار أنهم إنما فعلوا ما تقتضى به المصلحة العامة ، وما يملية واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيلة والطمأنينة ، والمناطق في ذلك كله أن يكون الحاكم العسكري وهو يتخذ هذا الإجراء إنما يدفع به خطراً أو غائلة . وبعبارة أخرى أن يكون رائده في ذلك المصلحة العامة .

المحكّم

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة تتحصل حسباً يبين من الأوراق ، في أن المدعين أقاما الدعوى رقم ٣١٢٧ لسنة ٧ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ ، طالبين الحكم على المدعى عليهم بإلزامهم متضامين بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً للمدعى الأول وبمبلغ خمسين جنيه للمدعى الثانى ، وقالوا — بياناً لذلك — إن المدعى الأول كان طالباً في السنة النهائية بمعهد التربية العالى للمعلمين في السنة الدراسية ١٩٤٨/١٩٤٩ وقد اعتقل في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ دون أن يصدر أمر بذلك ، وقد حرمه المعهد من امتحان الدور الأول إذ لم يخطر به بيمعاده الامتحان ، أما بالنسبة للدور الثانى ، فقد طلب المدعى تأدية الامتحان فرفض طلبه لعدم تأدية الامتحان العملى ولعدم حصوله على ٧٥٪ من نسبة الحضور ، في حين أنه كانت هناك قوة قاهرة تمنعه من الحضور وقد ترتب على ذلك أن تأخر سنة دراسية كاملة حرم خلالها من مرتبه فضلاً عن تأخير أقدميته سنة كاملة عن زملائه . أما المدعى الثانى فقد قبض عليه دون أمر اعتقال ، ولما عثر على المدعى الأول أفرج عنه . وقد ردت جامعة عين شمس على الدعوى بأن المدعى الأول انتظم في الدراسة بمعهد التربية

الوقوع فيه ظروف غير عادية تبتغى به مصلحة عامة تعلو على المصالح الفردية ، ذلك أن المصالح الفردية لا تتوازى مع المصلحة العامة توازى مصلحة الفرد مع الفرد ، وليس يسوغ أن تقوم الخشية من المسئولية عائقاً للسلطة العامة على القيام بواجبها الاسمى في إقرار الأمن والمحافظة على كيان المجتمع وسلامة البلاد .

٦ — نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ على أنه : لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار . وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامون أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ، وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شىء مما ذكر أو بسجبه أو بتعديله . أم كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض ، أو بحصول مقاصة أو ابراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداد أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر . ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التى ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في شئون وظائفهم ، . وقد قصد بإصدار هذا القانون — على ما يبين من المناقشات التى دارت بمجلس الشيوخ — إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه أثناء قيام الأحكام العرفية من اجراءات

إلى معتقل الطور وبقي معتقلاً إلى أن أفرج عنه في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ « ، وأن « القبض على المدعى الأول وحبسه في يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ إلى أن صدر أمر الحاكم العسكري العام في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ باعتقاله قد وقع من رجال البوليس بصفته من رجال الضبطية الإدارية والقرار الصادر في هذا الشأن من حكمدارية بوليس القاهرة أو من يمثله يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري من حيث طلب إلغائه أو التعويض عنه » ، وأن « القرار السالف الذكر صدر بغير سند من القانون يخول اتخاذ هذا الإجراء المقيّد للحرية وفي غير الحالات المبينة على سبيل الحصر في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات والفقرة السابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية التي لا تجيز الأمر بالقبض إلا على المشتبه بهم وليس المدعى من هؤلاء ؛ ومن ثم فإن القرار المذكور جاء مخالفاً للقانون . أما بالنسبة لاعتقال المدعى بالقرار الصادر من الحاكم العسكري في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ فإن هذا القرار — كأى قرار إداري آخر — ينبغي أن يكون له سبب . وهذا السبب هو أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الإدارة إلى التدخل وإلا فقد القرار علة وجوده ومبرر إصداره وقد بالتالي أساسه القانوني الذي يجب أن يقوم عليه ، كما يجب أن يكون هذا السبب حقيقياً ، لا وهمياً ولا سورياً ، وصحيحاً مستخلصاً استخلاصاً سائفاً من أصول ثابتة تنتجها ، وقانونياً تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانوناً . والقرار فيما تقدم جميعه يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري كما أنه ولأن كانت جهة الإدارة في الأصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التي تترتب على الوقائع الثابت قيامها والتي من أجلها تتدخل لإصدار قرارها ، إلا أنه

قسم الآداب في العام الدراسي ١٩٤٨/١٩٤٩ حتى يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وفي يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ قبض عليه خارج المعهد وظل معتقلاً حتى يوم ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وقد قدم والد المدعى التماسات ثلاثة للسماح لنجوله بأداء الامتحان ، إلا أنه بالرغم من مساعي المعهد المتكررة لم يسمح له بأداء الامتحان ، ثم أضافت الجامعة بأن حرمان المدعى الأول من الامتحان كان بسبب اعتقاله لا عدم حصوله على نسبة الحضور ، أو لعدم أدائه التمرين المتصل في التريّة العملية ، وقدمت وزارة الداخلية مذكرة بالظروف التي أدت إلى اعتقال المدعى وصورة من الأمر الصادر باعتقاله وفي يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة : (أولاً) بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التعويض المقدم من عبد العزيز رسلان مع إلزامه بمصروفات هذا الطلب . (ثانياً) بالنسبة لطلب التعويض المقدم من عبد العزيز رسلان بإلزام الحكومة بأن تدفع له مبلغ مائة جنيه والمصروفات المناسبة . وأقامت المحكمة قضاءها على أنه « يبين من الأوراق أن حكمدارية بوليس القاهرة قبضت على المدعى الأول في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ لأن التحريات دلت على أنه من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة بالمعادي ، وله نشاط خطر على الأمن العام . وقد أرسلت حكمدارية بوليس القاهرة كتاباً بذلك في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ برقم ٩٤٧ سري سياسي إلى مدير الأمن العام طالبة استصدار الأمر اللازم باعتقاله ، فأصدر الحاكم العسكري أمراً في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ باعتقال المدعى وآخرين مستنداً في ذلك إلى الرسوم الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية والرسوم الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وكتاب حكمدارية بوليس القاهرة السابق الإشارة إليه ؛ وقد رحل المدعى

حيثما تختلط مناسبة العمل الإداري بشرعيته ، ومتى كانت الشرعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصاً فيما يتصل بالحريات العامة ، وجب أن يكون تدخل الإدارة لأسباب جدية تبرره ، فلا يكون العمل الإداري عندئذ مشروعاً إلا إذا كان لازماً وهو في ذلك أيضاً يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري ، فإذا ثبتت جدية الأسباب التي بررت هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أي طعن ، أما إذا اتضح أن هذه الأسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الأهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات العامة كان القرار باطلاً ، وإذا كان القانون — نظراً إلى طبيعة الأحكام العرفية والظروف الدقيقة التي تلابسها عادة — يخول الحاكم العسكري سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التي تعرض له من اتخاذ تدابير حاسمة ، بحيث إن المحكمة وهي تعقب على تصرفاته تفعل ذلك بكثير من الحيطة والحذر حتى لا تكون سبباً في تعطيله عن أداء مهمته الخطيرة ، إلا أنه ينبغي ألا تتجاوز سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة ، وألا تتغول بوجه خاص على الحريات بدون مبرر قانوني ، وإلا شابها عدم المشروعية وانبسطت عليها رقابة هذه المحكمة إلغاءً وتعويضاً . وأن « الأسباب التي تبرزها الحكومة في قرارها باعتقال المدعى الأول هي أسباب غير جدية ؛ ذلك لأنها تقوم على خطورة المدعى المذكور على الأمن العام واثمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين النحلة . وخطورة الشخص على الأمن العام — لكي يكون سبباً جدياً يبرر اعتقاله وهو إجراء مقيد للحرية — يجب أن تستمد من وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى ، وأن تكون هذه الوقائع أفعالا معينة يثبت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بما يراد الاستدلال عليه بها ، وأن مجرد انتماء المدعى الأول

— لو صح — إلى جماعة ذات مبادئ متطرفة أو منحرفة عن النظام الاجتماعي لا يعني حتماً وبذاته اعتباره من الخطرين على الأمن بالمعنى المقصود من هذا اللفظ على مقتضى قانون الأحكام العرفية ، مادام لم يرتكب فعلاً وشخصياً أموراً من شأنها أن تصفه حقاً بهذا الوصف ، وقد كان المدعى عند القبض عليه طالباً بالسنة النهائية بمعهد التربية العالي للمعلمين ، وكان منتظماً ومواظباً على دراسته كما شهدت بذلك إدارة المعهد ، الأمر الذي ينفي عنه ابتداء شبهة خطورته على الأمن العام ، ويؤيد عدم جدية هذا السبب لتبرير إجراء خطير كتقييد حريته الشخصية واعتقاله » ، وأنه « متى تبين أن القرار الصادر باعتقال المدعى الأول كان باطلاً لمخالفته للقانون وترتب على تنفيذه أن لحق الضرر بالمدعى بسبب تقييد حريته الشخصية طوال مدة اعتقاله التي تنفذ فيها هذا القرار ، وحرمانه من أداء الامتحان بالمعهد الذي يعمل فيه ، فإن الدعوى من حيث مبدأ التعويض بالنسبة للمدعى المذكور تكون قائمة على أساس سليم من القانون » . وأنه « بالنسبة للمدعى الثاني فإنه فضلاً عن أن الأوراق خلت مما يثبت صحة واقعة القبض عليه ، فإن هذه الواقعة على فرض صحتها لا تعدو أن تكون بطبيعتها عملاً مادياً يخرج عن اختصاص هذه المحكمة بالحكم بالتعويض عنها .

« ومن حيث إن الطعن يقوم ، بالنسبة للمدعى الأول ، على أن القبض عليه في الفترة من ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ إلى ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ كان وقائياً بقصد المحافظة على الأمن العام في الظروف الاستثنائية التي صدر فيها القرار ، وقد يكون هناك وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في الظروف العادية ، على اعتبار أن القبض على المدعى جاء مجحفاً بالحرية الفردية التي ارتأى

الحكم أنها أولى بالرعاية على الرغم من انتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، بل هو سكرتير هذه الجماعة بالمعادي ، إلا أن الأمر لابد وأن يكون له وجه آخر يختلف في الظروف الاستثنائية عنه في الظروف العادية ، حيث تتمتع سلطات البوليس الإداري بسلطات واسعة تضاف إلى سلطاتها العادية ، ويصير كل إجراء تتخذه الجهات الإدارية في مثل هذه الظروف أو الحرب أو الأزمات أو الأوقات العصيبة من شأنه تأمين سير المرافق العامة أو حماية النظام العام - ولو كان هذا الإجراء باطلاً لتجاوز الاختصاص أو مخالفة القوانين - سليماً ما دام هو ضروري لهذا التأمين أو تلك الحماية ، وليس ذلك تطبيقاً لحالة الضرورة ، وإنما تأسيساً على واجبات السلطات الإدارية ، فإذا تبين للجهة الإدارية أن الشروعية تحول بينها وبين اتخاذ قرار يفرضه تأمين المرافق العامة أو حماية النظام العام ، تحررت منه بالقدر الذي يمكنها من أداء واجباتها الملقة على عاتقها . وبناء على ذلك فإن القبض على المدعى الأول - في الظروف التي تم فيها - توطئة لاستصدار أمر من الحاكم العسكري باعتقاله كان له ما يبرره . أما عن الفترة من ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ تاريخ صدور الأمر باعتقاله حتى تاريخ الإفراج عنه في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ؛ فإن ما قيل عن القبض على المدعى الأول يصدق على الأمر الصادر باعتقاله ، مع مراعاة أن الأحكام العرفية تضيف في حد ذاتها في الظروف الاستثنائية الصادرة فيها توسعاً في اختصاص البوليس الإداري يخرج به كثيراً - وفقاً لنصوص القوانين المنظمة لها - عن نطاق البوليس الإداري في الأوقات العادية ، وذلك على حساب الحريات الفردية . وإذا كان القرار الصادر من الحاكم العسكري في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ باعتقال المدعى الأول سليماً فإنه لا تترتب عليه أية مسؤولية .

وبالنسبة للمدعى الثاني فقد ذهب الحكم المطعون فيه ، إلى أن واقعة القبض عليه - على فرض صحتها - لا تعدو أن تكون بطبيعتها عملاً مادياً يخرج عن اختصاص هذه المحكمة الحكم بتعويض عنه ، والواقع أن عملية القبض عمل مادي لا يعدو في الأغلبية الكبرى من تصرفات الإدارة إلا أن يكون تنفيذاً لقرار إداري سابق . وبالرجوع إلى وقائع الدعوى يبين أن القبض المزعوم على المدعى الثاني لم يكن إلا تنفيذاً لقرار حكمدار بوليس القاهرة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ بإلقاء القبض على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ؛ ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري مختصة به . وعلى هذا يتعين إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل في هذا الشق من الدعوى بعد استكمال عناصر واقعة القبض المزعوم التي إن صحت فلا تعدو أن تكون تنفيذاً للقرار الإداري المشار إليه .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أنه في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ أرسل حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام الكتاب رقم ٩٤٧ يذكّر فيه أنه « إلحاقاً لكتاب الحكماءية رقم ح/٢٩٧ سري بتاريخ ٦ من فبراير الجاري بشأن التحري عن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة بالمعادي ، وبالنسبة لكتاب عزتكم رقم مخصوص ٤٩/٢٨٨٤ سري سياسي بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ بشأن طلب الإفادة عما إذا كان ضمن أعضاء الجماعة المذكورة بالمعادي من له نشاط خطر على الأمن العام ، وقد صار ضبطهم وحجزهم بقسم المعادي . هذا لعزتكم للاحاطة ، ونرجو التفضل باستصدار الأمر اللازم باعتقالهم » . وقد تضمن الخطاب اسم أحد عشر شخصاً من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة بالمعادي أولهم المدعى الأول .

(١) عن الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى

بطلب التعويض المقدم من المدعى الثانى :

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن القبض على السيد / عبد العزيز رسلان كان تديراً من التدابير التى اتخذتها الإدارة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام ، بناء على حالة واقعية كانت قائمة ، هى السبب الذى دعا الإدارة إلى اتخاذ هذه التدابير فأفصحت عن إرادتها بالقبض على المدعى المذكور هو وغيره ، وهذا التصرف له كل مقومات القرار الإدارى كتصرف إدارى متجه إلى إحداث أثر قانونى ، هو القبض على الأشخاص ، بغاية من المصلحة العامة هى وقاية الأمن والنظام ، لسبب هو الحالة الواقعية التى كانت قائمة عندئذ ، وبهذه المثابة يختص القضاء الإدارى بطلب التعويض عنه أما كونه وقع مخالفاً للقانون أو غير مخالف له ، وهل ثمة محل للتعويض فهذا هو بحث الموضوع .

(ب) عن الموضوع :

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، وإن أصاب الحق فى المبادئ القانونية التى ردها من أنه ولئن كان القانون يغول للحاكم العسكرى فى ظل الأحكام العرفية سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التى تعرض له من اتخاذ تدابير سريعة حاسمة ، إلا أنه ينبغى ألا تتجاوز سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة ، وألا تخل بالتزاماته القانونية ، وألا تشغل بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانونى ، وإلا شاب تصرفاته عدم المشروعية وانبسطت عليها رقابة القضاء الإدارى إلغاء وتعويضاً ، كما أن قرار الحاكم العسكرى العام ينبغى أن يكون له سبب ، بأن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو إلى التدخل وإلا فقد القرار علة وجوده ومبرر إصداره ، وقد بالتالى أساسه القانونى . كما يجب أن يكون هذا

وفى ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ أصدر الحاكم العسكرى العام - بعد اطلاعه على الرسوم الصادر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية ، وبمقتضى السلطة المخولة له ، بالرسوم الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبعد اطلاعه على كتاب حاكمدارية بوليس مصر المؤرخ ١٧ من فبراير ١٩٤٩ رقم ٩٤٧ سرى سياسى - أصدر قراراً باعتقال من وردت أسماؤهم بكتاب حاكمدارية بوليس مصر السالف الذكر . كما قدمت وزارة الداخلية مذكرة مؤرخة فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن عدم تأدية المدعى الأول للامتحان ورد بها ما يأتى : « كان المدعى خلال العام الدراسى ١٩٤٨/١٩٤٩ طالباً بالسنة النهائية بمعهد التربية العالى للمعلمين وكان من أعضاء جماعة الإخوان المنحلة العاملين ذوى النشاط الخطر وسكرتير شعبة المعادى ، فصدر الأمر باعتقاله فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ بناء على طلب حاكمدارية بوليس القاهرة وترحل لمعتقل الطور . وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٩ تقدم بطلب للسيد قائد معتقل الطور يلتمس فيه التصريح له بدخول امتحان التربية العملية ، وحفظ هذا الطلب لصدور أمر بمنع المعتقلين من تأدية الامتحانات فى ذلك الوقت . وبتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أخطرت المراقبة العامة للامتحانات بوزارة المعارف لتمكين بعض المعتقلين ومن بينهم المذكور من تأدية امتحان الدور الثانى بمعتقلها كستب ، فأفادت بكتابها رقم ١٠١٩٢ فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بأن المعهد أفاد بعدم أحقيته فى دخول امتحان الدور الثانى لعدم حضوره دروس التربية العملية ، وعدم استيفائه نسبة حضور المحاضرات وهى ٧٥٪ من مجموع المحاضرات ولذلك تقرر بقاءه للاعادة . . . »

الواجب - القبض على كل من توهم أن له نشاطاً خطراً من أفراد هذه الجماعة درءاً لما عساه أن يكون قد يئته طائفة من أفرادها ، وكان هذا الإجراء أمراً لا بد منه حفظاً للأمن ومنعاً لوقوع الجرائم ، تسوغه ظروف الحال وملابساته وقتذاك . وليس من شك في أن للحكومة في مثل هذه الحالة الاستثنائية سلطة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ما تواجه به الموقف الخطير ، إذ يقدر الخطر الذي يهدد الأمن والطمأنينة بقدر ما تطلق حريتها في تقدير ما يجب اتخاذه من إجراءات وتدابير لصون الأمن والنظام ، وليس يتطلب من الإدارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيلة والدقة والحذر ، حتى لا يفلت الزمام من يدها . ولا جدال في أن ما اتخذ من تدابير في هذا الصدد كانت تقتضيه ظروف الحال ، فليس أشد استهتاراً بالأمن ، ولا أقوى دلالة على خطر مرتكبي هذه الجريمة ودقة تدبيرهم ، ولا أدعى إلى اضطراب الأمور من اغتيال رئيس الحكومة في مقر وظيفته وتحت سمع حراسه وبصرهم وبالرغم من الاحتياطات الشديدة التي اتخذت للمحافظة عليه ، ومن قتل وكيل محكمة استئناف مصر مما روع القضاة في محراب العدالة ، وغير ذلك من الحوادث الإرهابية ، كل ذلك في وقت كانت البلاد فيه في حالة حرب وجيوشها خارج البلاد مما لا يؤمن معه ، في مثل هذه الظروف ، أن تستغل هذه الفرصة لإضعاف الروح المعنوية في البلاد ، وفي وقت هي أشد ما تكون حاجة إلى رفع معنوياتها ، فإذا رؤى في هذه الظروف اعتقال الخطرين من أفراد هذه الجماعة أو من يتوهم أن لهم اتصالاً بها وذلك إلى أن تستتب الأمور وينجلي التحقيق ؛ فإنه يكون قد قام المسوغ لهذه التدابير ؛ إذ ليس أبقى لدواعي تطمين النفوس ، وأمكن لاقتلاع

السبب حقيقياً ، لا وهمياً ولا صورياً ، وصحياً مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة تنتجها ، وقانونياً تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانوناً ؛ وإنه ولئن كانت الإدارة في الأصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التي تترتب على الوقائع الثابت قيامها ، إلا أنه حينما تختلط مناسبة العمل الإداري بمشروعيته ومق كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصاً فيما يتعلق بالحريات العامة ، وجب أن يكون تدخل الإدارة لأسباب جدية تبرره . فالمناط والحالة هذه في مشروعية القرار الذي تتخذه الإدارة هو أن يكون التصرف لازماً لمواجهة حالات معينة من دفع خطر جسيم يهدد الأمن والنظام ، باعتبار هذا الإجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر ، والقضاء الإداري حق الرقابة على قيام هذا المسوغ أو عدم قيامه ، فإذا ثبتت جدية الأسباب التي تبرر هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أي طعن ، أما إذا اتضح أن الأسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الأهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات كان القرار باطلاً - لئن كان الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما رده من هذه المبادئ إلا أن مثار المنازعة هو في مدى انطباق هذه المبادئ على خصوصيتها ، وهل كان ثمة سبب يبرر اعتقال المدعين أم لا .

« ومن حيث إنه على أثر قيام نقر من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة في أواخر سنة ١٩٤٨ باغتيال رئيس الحكومة القائمة وقتذاك ، وما لابس هذه الجريمة من وقوع حوادث معينة قام بها أفراد هذه الجماعة ، رأت الحكومة أن مسئوليتها عن حفظ الأمن وسلامة البلاد وصيانة الأرواح تقتضيها - في سبيل القيام بهذا

الأسى في إقرار الأمن والمحافظة على كيان المجتمع وسلامة البلاد .

« ومن حيث إنه فضلاً عن أنه ظاهر من كل ما سبق بيانه أنه قد قام المسوغ الشرعى لما اتخذ من تدابير في شأن اعتقال المدعى الأول الذى كان من جماعة الإخوان المنحلة ، مما لا وجه معه لساءلة الحكومة عن التعويض الذى يطالب به ؛ فإنه في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ناصاً في مادته الثانية عل أنه : « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامون أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ، وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسجبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو إبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر . ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التى ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس فى شئون وظائفهم » .

وقد قصد بإصدار هذا القانون ، على ما يبين من المناقشات التى دارت بمجلس الشيوخ ، إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه أثناء قيام هذه الأحكام من إجراءات تجاوزوا بها حدود القانون ، باعتبار أنهم إنما فعلوا ما تقتضى به المصلحة العامة ، وما يملية واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيلة والطمأنينة ، والمناط فى

منابت القلق فى البلاد من توقي الشر والنحوط من الفوضى ، والحزم فى معالجة الأمور بالقدر الذى تقتضيه .

« ومن حيث إنه يتعين التفرقة فى مسئولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامة من تدابير وتصرفات وهى تعمل فى ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والروية ، وبين ما تضطر إلى اتخاذه من قرارات وإجراءات عاجلة تملها عليها ظروف طارئة ملحة غير عادية لا تمهل للتدبير ولا تحتل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث ، وفى الحالة الأولى تقوم مسئوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر للغير وقامت بين الخطأ والضرر رابطة السببية ، وتتراوح هذه المسئولية تبعاً لجسامة الخطأ والضرر . أما فى الحالة الثانية فالأمر جد مختلف ؛ إذ يوزن الخطأ بعمران مغاير ، وتقدر المسئولية على هذا الأساس ، فما يعد خطأ فى الأوقات العادية قد يكون إجراء مباحاً فى أحوال الضرورة الاستثنائية ، وتدرج المسئولية على هذا الأساس ، فلا تقوم كاملة إلا إذا ارتكبت الإدارة خطأ استثنائياً جسيماً يرقى إلى مرتبة العسف المتعمد المصطحب بسوء القصد ، وتتخفف هذه المسئولية فى حالة الخطأ الظاهر غير المألوف الذى يجاوز الخطأ ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتعدم كلية فى حالة الخطأ العادى التجرد عن التعسف فى استعمال السلطة الذى تحمل الإدارة على الوقوع فيه ظروف غير عادية تبتغى به مصلحة عامة تعلو على المصالح الفردية ، ذلك أن المصالح الفردية لا تتوازى مع المصلحة العامة توازى مصلحة الفرد مع الفرد ، وليس يسوغ أن تقوم الخشية من المسئولية عائقاً للسلطة العامة عن القيام بواجبها

ذلك كانه أن يكون الحاكم العسكري وهو يتخذ هذا الإجراء إنما يدفع به خطراً أو غائلة ، وبعبارة أخرى أن يكون رائده في ذلك المصلحة العامة ، وليس من شك في أن الحاكم العسكري عندما أصدر أمره باعتقال الخطرين من جماعة الإخوان إنما كان يستهدف مصلحة عامة .

« ومن حيث إنه بالنسبة للمدعى الثانى ، فإن ما يصدق على المدعى الأول يصدق على حالته ؛ إذ اعتقاله قد صدر في الظروف نفسها ، وللأسباب ذاتها التي صدر فيها القرار بالنسبة للمدعى الأول ،

وتحت تأثير الاعتقاد بأن له اتصالاً بتلك الجماعة ، ولم يستغرق اعتقاله إلا أياماً معدودات ، بالقدر الذى استلزم التحقق من أمره في هذا الخصوص ؛ ومن ثم فلا وجه لساءلة الحكومة بتعويض عن ذلك .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع مخالفاً للقانون ، ويتعين إلغاؤه ، والقضاء برفض الدعوى بشقيها » .
(القضية رقم ١٥١٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٣٣١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

دعوى الطرد . حق الحبس للمستأجر . اجراءه
تحسينات بعلم المؤجر . عدم اختصاص القضاء المستعجل
في هذه الحالة .

المبدأ القانوني

إذا كانت التحسينات التي أجراها
المستأجر بدون علم المؤجر وبدون معارضته
كان للمستأجر حق حبس العين المؤجرة بعد
انتهاء عقد الإيجار حتى يؤدي له المؤجر قيمة
ما أنفقه في التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار
ولو نص في عقد الإيجار على أن ما يجريه
المستأجر من أعمال بالعين المؤجرة يصير ملكا
للمؤجر بمجرد اتمامها متى استظهرت المحكمة
أن هذا النص ترديد لأحكام الالتصاق . ومتى
استقام حق الحبس في هذه الحالة كانت
المنازعة القائمة على أساسه منازعة جديدة مانعة
من اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى
طرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاء
العقد .

المسكن

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن
المستأنف عليه بصفته قد أقامها بصحيفة أعلنت في
١٩٥٨/٧/٢٩ قال فيها إن المستأنف قد استأجر
منه قطعة أرض بمقتضى عقد إيجار مؤرخ
١٩٥٢/١/٢٩ لمدة سنة واحدة تنتهي في آخر

يناير سنة ١٩٥٢ وتجددت لمدة أخرى انتهت في
يناير سنة ١٩٥٣ وأصبح العقد يتجدد بعد ذلك
مشاهرة بحسب مواعيد دفع الأجرة وأن المستأنف
عليه قد نبه في صحيفة الدعوى على المستأنف بعدم
رغبته في تجديد العقد بموجب تسليم العقار المؤجر
في أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ وإلا فسيضطر إلى قيد
الدعوى الحالية وبطلب الحكم وبطرد المستأنف
من العقار المؤجر وتسليمه إلى المستأنف عليه مع
إلزام المستأنف بالمصاريف وأتعاب الحاماة بحكم
مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد قضت محكمة
أول درجة بجلسة ١٩٥٨/١/٦ — أولا : برفض
الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى
البدئية من المستأنف وبصفة مستعجلة بطرد
المستأنف من العين موضوع الدعوى وتسليمها
للمستأنف عليه بصفته مع إلزام المستأنف بالمصروفات
وقد طعن المستأنف في ذلك الحكم بطريق
الاستئناف بصحيفة أعلنت في ١٩٥٨/١٠/١٥
جاء بها أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد وقد نعى
المستأنف على الحكم المطعون فيه : أولا أن العين
المؤجرة ليست أرضاً فضاء ولكنها « خربة »
عليها مبان قام المستأنف بإصلاحها وإقامة بناء
عليها بتصريح من المستأنف عليه وقد روعى ذلك
في تقدير الأجرة المتفق عليها بالعقد ورتب على
ذلك أن الإيجار في هذه الحالة يخضع للقانون ١٢١
سنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا يختص القضاء المستعجل
بطرده . ثانياً : إن المطلوب في الدعوى طرد
المستأنف من أرض فضاء مع أن العين المؤجرة
ليست أرضاً فضاء بل هي بناء كامل مصرح به من
المستأنف عليه والحكم بالتسليم فيه إهدار لحقوق

و ٢٩/١٠/١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية لأحكام التقض الجزء الأول ص ١١١ بند ٨٦ و ٨٧) .

«وحيث إنه من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٥٩٢ من القانون المدني أنه إذا أوجد المستأجر في العين بناء أو تحسينات مما يزيد في قيمة العقار التزم للمؤجر أن يرد عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات وما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك. فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضاً أن يطلب من المستأجر إزالتها . ويكون للمستأجر الحق في حبس العين المؤجرة بعد انتهاء الإيجار حتى يؤدي له المؤجر قيمة ما أنفق في التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار استناداً إلى الحق في الحبس المقرر في المادة ٢٤٦ مدني وذلك متى كانت التحسينات أو المباني قد أنشأت بعلم المؤجر وبدون معارضته (راجع الوسيط للأستاذ الدكتور السهوري ج ٢ ص ١١٦٢) .

«وحيث إنه من المتفق عليه أن للقاضي المستعجل أن يفحص المنازعات التي يثيرها المستأجر في دعوى الطرد لا للفصل فيها ولكن للتحقق من جديتها فإن بدت تلك الجدية كانت مانعة من اختصاصه بالحكم فيها وعلى هدى ذلك فقد استبان للحكمة من أوراق الدعوى أن ما أقامه المستأنف من مبان كان بعلم المستأنف عليه ودون معارضته بل وبتصريح منه (مستند ٥ دوسيه الملف الجزئي) وهو ما لم ينازع فيه المستأنف عليه كما استبان لها من ظاهر عقد الإيجار أن ماورد به من إقرار المستأنف بأن المباني التي بناها تكون ملكاً للبطيركية بمجرد إتمامها ليس إلا ترديداً لما هو مقرر في أحكام الانصاق من أن ملكية ما يحدئه المستأجر في الأرض المؤجرة من منشآت تؤول إلى المؤجر

المستأنف في العقار وفقاً لأحكام الانصاق فضلاً عن أن له حق حبس العين حتى يفي مالك الأرض له بقيمة تكاليف البناء أو ثمن ما زاد عن ثمن الأرض بسبب ما أقامه عليها من منشآت مما يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل البحث في طلب المستأنف في صحيفة استئنافه قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وإلزام المستأنف عليه المصروفات ومقابل الأتعاب .

«وحيث إن الاستئناف قد حاز شكاه القانوني فهو مقبول شكلاً .

«وحيث إنه متى كان البادي من وقائع الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ٢٩/١٠/١٩٥٢ . أنه قد انصب على تأجير قطعة أرض فضاء مع التصريح للمستأنف بإقامة مباني عليها على أن تكون مملوكة للمستأنف عليه بصفته بمجرد إتمامها وأن الأجرة قد قدرت بسعر المتر من الأرض المؤجرة فإن إنشاء المباني لا يغير من أن موضوع عقد الإيجار أرض فضاء إذ لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت من أجله العين المؤجرة ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض أما الاتفاق على أن يكون ما يقام من مبان ملكاً للمؤجر بمجرد إتمامها فلا يؤثر على كون العقد وارداً على أرض فضاء متى كان البادي من العقد موضوع الدعوى أن الأجرة تستحق سواء أقام المستأنف المباني أم لم يقم بها وينبني على ذلك أن المحكمة تستظهر من الأوراق عدم سريان قانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن على عقد الإيجار موضوع الدعوى الحالية ويتعين لذلك طرح ما دفع به المستأنف من عدم الاختصاص بنظر الدعوى الحالية على أساس خضوع واقعة الدعوى للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ (راجع نقض ١٢/٥/١٩٥٥)

تطبيقاً لهذا الأمر هي قرارات إدارية يتمتع على المحاكم العادية التعرض لها بالإلغاء أو وقف التنفيذ . وعلى ذلك فأمر الحراسة العامة بمخصم مبلغ ١٠ ٪ مقابل أتعاب الحراسة قرار إداري فردي سواء اعتبرت الحراسة العامة على أموال الفرنسيين من فروع الإدارة أو من أشخاص القانون العام أو المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية .

٢ — ينبغي لكي يعد الأمر الإداري غصباً أو عدواناً أو عقبة مادية أن يكون بطلانه جسيماً صارخاً ظاهراً بما لا يدع مجالاً للشك في أنه لا يمت للشروعية بسبب ولا يمكن إسناده لأي نص قانوني .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المستأنفين قد أقاموا أمام محكمة أول درجة بصحيفة أعلنت في ١٧ و ٢١ يولييه سنة ١٩٥٨ قالا فيها إن لها لدى بنك الإسكندرية المستأنف عليه الثاني حساباً مشتركاً وفي مستهل سنة ١٩٥٧ فوجيء المستأنفان بنياً حبس أموالهما موضوع هذا الحساب عن يدهما بمقولة إنهما يقيمان في فرنسا ولما تقدمتا للبنك المذكور بمستندات للتدليل على أنهما يقيمان بسويسرا ألقى البنك تبعة ما فعل على الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين المستأنف عليها الأولى التي أقرت برفع الحبس عن أموال المستأنفين بخطاب أرسلته الحراسة إلا أنه تضمن أن على البنك المذكور خصم ١٠ ٪ من رصيد الحساب لقاء مصروفات الحراسة وأتعابها عملاً بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . وأضاف المستأنفان أنه لما كان تطبيق الأمر العسكري المذكور على حالتهما في غير محله وأنه ليست هناك حراسة قد

بمجرد التصاقها بالأرض (راجع أسباب كتب الملكية للدكتور محمد علي عرفة ص ٨٩) وتستشف المحكمة من كل ما تقدم أن منازعة المستأنف في الطرد رغم انتهاء عقد الإيجار بالتبعية الحاصل من المستأنف عليه في ٢٩/٧/١٩٥٨ على أساس أن له الحق في حبس العين المؤجرة حتى يقبض من المستأنف عليه قيمة ما أنفقته من تحسينات في العين المؤجرة أو ما زاد في قيمتها منازعة جدية مانعة من اختصاص القضاء المستعجل بطرد المستأنف من العقار موضوع الدعوى .

« وحيث إنه بالنسبة على ما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى ويكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب ويتعين إلغاؤه وإلزام المستأنف عليه بصفته وقد خسر الدعوى بالمصروفات عن الدرجتين عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧/١ و ٤١٦ إجراءات » .

(قضية عمر محمد يوسف ضد الأستاذ اسكندر حنا دميان بصفته رقم ١٥٤٣ سنة ١٩٥٨ س رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد ماهر وكيل المحكمة ومحمود منصور وفتحى عبد الصبور القاضيين) .

٣٣٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨

أ — حراسة . الحراسة على أموال الفرنسيين أوامر الحراسة العامة بشأن أتعاب الحراسة . طبيعتها .
ب — الأمر الإداري متى يعد عقبة مادية يخصص القضاء المستعجل برفعها .

المبادئ القانونية

١ — فرض الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين بموجب الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ عمل من أعمال السيادة ولكن ما تتخذه جهة الإدارة من قرارات فردية

من إجمالى إيرادات الشركات والهيئات والأموال الموضوعة تحت الحراسة وفقاً للأمر العسكرى وفقاً للقرار ١٣ سنة ١٩٥٧ الصادر من وزير المالية يكون الاقطاع من المبالغ المودعة لدى الإدارة العامة أو الحراسة العامة بنسبة ١٠ ٪

(ب) إن مناقشة انطباق أو عدم انطباق الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ومشروعية تصرف الحارس فى الحراسة لا يمس الأمر العسكرى ذاته من قريب أو من بعيد .

(ج) إنه حتى لو قيل لقيام الحراسة دون قرار خاص لوجب قيام الدليل على ان المستأنفين مقيمان فى فرنسا بعد صدور الأمر العسكرى وأن عبء ذلك يقع على المستأنف عليه الأول بصفته لا على المستأنفين .

«وحيث إن المستأنف عليها الأولى قد دفعت بلسان الدفاع بملسة ٢٢/١٠/١٩٥٨ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المهندس موسى عرفة الذى كان حارساً عاماً كما دفع المستأنف عليه الثانى بعدم ولاية القضاء المستعجل بنظر الدعوى بمقولة إن اعتبار شخص ما خاضع لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ هو من إطلاقات السلطة القائمة على تنفيذ الأمر ولا يملك القضاء العادى مناقشة صحته أو عدم صحته كما دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال ولأن الفصل فى الدعوى فيه مساس بالموضوع وطلب المستأنف عليه فى ختام مذكرته أصلياً رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم ولاية القضاء المستعجل بنظر الدعوى وإلزام المستأنفين بالمصاريف واحتياطياً بقبول الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع ومن باب احتياط الكلى إخراج المستأنف عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف .

فرضت على أموالها فعلاً فقد أقاما الدعوى الحالية بطلب عدم الاعتداد بالخطاب الصادر من المستأنف عليها الأولى إلى المستأنف عليه الثانى بوجوب خصم ١٠ ٪ من رصيد حساب المستأنفين مع إلزامهما متضامنين بالمصروفات والأتعاب وقد قضت محكمة أول درجة بملسة أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ بقبول الدفع بعدم الاختصاص الولائى المبدى من المستأنف عليه الأول بصفته وبعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائياً بنظرها وركنت فى ذلك إلى أن شئون الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين خاضعة لنظام الأحكام العرفية والفصل فى الدعوى معنى تدخل المحكمة فى شئون الحراسة العرفية ومن ثم فيخرج عن ولاية القضاء المستعجل الفصل فيها وفى أحقية الحراسة أو عدم أحقيتها للأجر الذى تطالب به تنفيذاً للأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ والقرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن .

« وحيث ان المستأنفين قد طعنا فى الحكم سالف الذكر بطريق الاستئناف بصحيفة أعلنت فى ١١ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ جاء بها أن الحكم المستأنف لم يعلن بعد وأن المستأنفين ينعان على الحكم المطعون فيه : أولاً — أنه لم تفرض حراسة على أموالهما وأن الأمر لم يعتد مجرد تحفظ أمرت الحراسة بعد ذلك برفعه وأن الأجر ١٠ ٪ لا يستحق إلا عند قيام الحراسة . ثانياً — ان تطبيق الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإصدار الخطاب موضوع الدعوى بنخصم ١٠ ٪ من رصيد الحساب خطأ وبعد عقبة مادية لا تستند إلى أساس قانونى . وأضاف المستأنفان فى مذكراتهما إلى ذلك :

(١) إنه بموجب القرار الوزارى رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٦ بنخصم أجر الحراسة فى حالة أحقيته

« وحيث إن الاستئناف قد حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلاً .

« وحيث إنه عن الدفع بانقطاع سير الخصومة لتغير صفة المهندس موسى عرفة الذي كان حارساً عاماً على أموال الرعايا الفرنسيين فردود بأن الحارس العام على الرعايا الفرنسيين ممثل في الخصومة أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف الحالي بصفة وظيفته لا بصفته الشخصية وقد حضر عنه بالصفة الأولى محامى الحراسة بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ومن ثم فلا محل للقول بانقطاع سير الخصومة ويتعين رفض الدفع بانقطاعها .

« وحيث إنه قد استبان للمحكمة من الوقائع المتقدمة ومن ظاهر مستندات الخصوم أنه بعد أن صدر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ الذي فرض الحراسة الإدارية على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأناطها بحارسين عامين يختصان بإدارتهما ويعينان من وزير المالية والاقتصاد على أن تعطى أتعاب الحراس ومرتبات الموظفين المعينين بالحراسة ومصروفاتها بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة في الحراسة . أخطر بنك الاسكندرية الحراسة العامة على أموال الفرنسيين بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٧ و ٢٦/١٠/١٩٥٧ بأنه قد نما إلى علم البنك أن المستأنفين ولهما حساب مشترك مقيمان بفرنسا مما اضطره إلى تجميد حسابهما طبقاً للأمر ٥ لسنة ١٩٥٦ وطلب من الحراسة إفادته بما يتبع نحو الحساب والإفادة في حالة الإفراج عنه بأنه لا يستحق عليه خصم الـ ١٠٪ من الرصيد (مستند ١ حافظة المستأنف عليه الثاني ٥ دوسيه القضية الجزئية) فكلفت الحراسة محامى المستأنفين بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٧ بتقديم شهادة من القنصلية المصرية بسويسرا بإقامة المستأنفين بها ولما تقدم وكيل

المستأنفين بمستنداته أرسلت الحراسة خطاباً بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٨ إلى بنك الاسكندرية تفيد بموافقها على رفع التحفظ عن الحساب المودع باسم المستأنفين مع مراعاة خصم ١٠٪ من رصيده مقابل مصاريف الحراسة وتوريده لحسابها (مستند ٢ و٤ حافظة المستأنفين ٤ دوسيه القضية الجزئية) فلما تقدم وكيل المستأنفين بالشكوى أتبعته الحراسة خطابها بخطاب آخر في ١٤/٦/١٩٥٨ تؤكد فيه ضرورة خصم نسبة الـ ١٠٪ ثم ذكرت في خطاب تال مؤرخ ١٢/٨/١٩٥٨ إلى بنك الاسكندرية بوجوب هذا الخصم ما لم يتقدم المستأنفان بدليل على مغادرتهم باريس فور صدور الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أو قبل صدوره (مستند ٧ و٩ حافظة مستندات المستأنف عليه الثاني سالف الذكر) ثم وجهت الحراسة للبنك المذكور خطاباً في ١/١٠/١٩٥٨ بأنه ثبت لدى الحراسة أن الشهادة الصادرة من القنصلية العامة للجمهورية العربية المتحدة ، بيرن مؤرخة ١٦/١٢/١٩٥٧ بخصوص المستأنف الأول وأن جواز سفر المستأنف الثاني الصادر في باريس في ٩/٣/١٩٥٦ مقيد بدفتر سجل المصريين بيرن في ١٥/١/١٩٥٧ وأنه ليس لدى الحراسة دليل على مغادرة المستأنفين لفرنسا فور صدور الأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٥٦ أو قبل صدوره وأنه يتعين لذلك اعتبارهما في حكم الرعايا الخاضعين لأحكام الأمر المذكور وبالتالي يتعين خصم نسبة الـ ١٠٪ من أموالهما المودعة بالبنك المستأنف عليه الثاني (حافظة ٥ دوسيه) .

« وحيث إنه لامراء في أن أعمال السيادة هي الأعمال التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لاسلطة إدارة فتباشرها بمقتضى هذه السلطة العليا لتنظيم علاقتها بالسلطات العامة الأخرى داخلية كانت أو خارجية أو تتخذها اضطراراً

للمحافظة على كيان الدولة في الداخل أو للدود عن سيادتها في الخارج ومن ذلك إعلان الأحكام العرفية وما يتبعها من سلطة إصدار الأوامر العسكرية . أما القرارات الفردية التي تتخذ لتنفيذ الأحكام العرفية فانها لا تعد من أعمال السيادة وإنما تعد قرارات إدارية يتمتع على القضاء العادي التعرض لها بالإلغاء أو وقف التنفيذ بل تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري (يراجع قضاء إداري ٣٠ يونيو سنة ٩٥٢ محاماة سنة ٣٣ ص ٦٨ وقضاء إداري ٢٦/٦/٩٥١ مجلة مجلس الدولة سنة ٥ ص ١٠٩٩ ومؤلف الدكتور مصطفى كامل في مجلس الدولة ص ٢٠٩) وعلى ذلك فلا جدال بين الطرفين في أن فرض الحراسة على أموال الأعداء من الإجراءات المتصلة بالأحكام العرفية أي أنها من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم ولائياً بالتعرض لها ومن ثم فيكون فرض الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين بموجب الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ٩٥٦ عمل من أعمال السيادة ولكن ما تتخذه الإدارة من قرارات فردية تطبيقاً لهذا الأمر هي قرارات إدارية يتمتع على المحاكم العادية كذلك التعرض لها بالإلغاء أو وقف التنفيذ . ولما كان الخطاب المؤرخ ١٧/٤/٩٥٨ موضوع التداعي الذي تضمن أمراً من الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين إلى بنك الاسكندرية بنخص مبلغ عشرة في المائة من المودع بإسم المستأنفين مقابل أتعاب الحراسة وتوريده لحسابها قد صدر حسبما هو ظاهر من خطابات بنك الاسكندرية السابق الاشارة إليها بالتطبيق لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ٩٥٦ فإن هذا الخطاب يعد قراراً إدارياً فردياً سواء اعتبرت الحراسة العامة على أموال الفرنسيين من فروع الإدارة أو من أشخاص القانون العام أو المؤسسات العامة ذات

الشخصية المعنوية (مجلس الدولة للدكتور مصطفى كامل ص ٢٣٩) وعلى ذلك فإنه ليس للمحاكم العادية أن تتعرض لأمر صحة أو بطلانه ولا محل للقول بأنه مجرد عقبة مادية أو غصبا متى كان بحسب الظاهر قد صدر من جهة مختصة هي الحراسة العامة على أموال الفرنسيين أما الادعاء بمخالفته عن التطبيق لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ٩٥٦ أو القرارات الإدارية المنفذة له كانت هذه المخالفة إن صحت لا ترفع عن الخطاب المذكور صفة الأمر الإداري وبالتالي لا تكون المحاكم العادية مختصة بالنظر في صحته أو بطلانه إذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الإداري فضلا عن أنه ينبغي لكي يعد الأمر الإداري غصبا أو عدوانا أو عقبة مادية أن يكون بطلانه جسيما صارخاً ظاهراً بما لا يدع مجالاً للشك في أنه لا يمت للمشروعية بسبب ولا يمكن إسناده إلى أي نص قانوني (راجع مقال البروفسور فيدال بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٩١) وهو ما لا يتوافر في الخطاب موضوع التداعي بحسب الظاهر إذ البادى منه أنه قد صدر من الحراسة العامة على أموال الفرنسيين إلى البنك بالأمر بنخصم ال ١٠ ٪ مقابل أتعاب الحراسة استناداً إلى الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير المالية الصادر بتحديد أتعاب الحراسة وفقاً للأمر المذكور بعشرة في المائة .

« وحيث انه وقد استقام لدى المحكمة أن فرض الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين ومن في حكمهم وفقاً للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ عمل من أعمال السيادة وأن الخطاب المؤرخ ١٧ أبريل سنة ١٩٥٨ الصادر للبنك بنخصم ال ١٠ ٪ أتعاباً عن الحراسة أمر إداري فإن القضاء المستعجل وهو فرع من المحاكم العادية لا يختص بالحكم بعدم

الاعتداد بالخطاب المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٨ موضوع
التداعى لخروج ذلك عن ولايته عملاً بالمادة ٨٧
و ١٨٥ ق ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ولا
يجدى المستأنفين الادعاء بعدم صدور قرار بفرض
الحراسة على أموالهم فإن المقرر أن الحراسة
الإدارية على أموال الفرنسيين مفروضة قانوناً
بالمادتين الثامنة والتاسعة من الأمر العسكري رقم ٥
لسنة ١٩٥٦ دون حاجة لقرار بفرضها كما لا يجدى
المستأنفين الادعاء بأنهما قد غادرا باريس لسويسرا
فور صدور الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
مضى كان البادى من أوراق الدعوى أنه لم يقيّد اسم
المستأنف الأول بقنصلية برن إلا في ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٥٧ والمستأنف الثانى فى ١٥/١/١٩٥٧
(حافظة ٥ دوسيه) وكان مناط تطبيق الأمر
العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على المصرى فى
الخارج أن يكون مقيماً بأرض إحدى الدولتين

بريطانيا أو فرنسا وقت صدوره فى أول نوفمبر
سنة ١٩٥٦ ومن ثم فتكون منازعة المستأنفين فى
ذلك منازعة غير جدية لا تلتفت إليها المحكمة .

« وحيث انه بالبناء على ما تقدم يكون الدفع
بعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائياً بنظر
الدعوى فى محله ويتعين الحكم بعدم اختصاصه بنظرها
وتأييد الحكم المستأنف لهذه الأسباب ولما تضمن
من أسباب أخرى .

« وحيث ان المستأنفين قد خسرا طعنهما
فيتعين إلزامهما بالمصروفات الاستئنافية عملاً بالمواد
٣٥٦ و ٣٥٧ و ٤٠٦ مرافعات » .

(قضية الأستاذ بطرس الياس عوض وآخر ضد
السيد الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين بصفته
وأخر رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٥٨ س رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد ماهر وكيل المحكمة ويونس ثابت
وفتحى عبد الصبور القاضيين) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٣٣٣

محكمة النيا الابتدائية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

أ - دعوى بطلان الأحكام . سبيل التمسك
بالبطلان هو طرق الطعن .

ب - قصر هذه القاعدة على البطلان الذي يؤثر في
صحة الحكم . البطلان الذي يمتد إلى كيان الحكم
وانعقاده . قبل دعوى البطلان بصدده .

ج - أهمية التفرقة بين بطلان الحكم وانعدامه .

المبادئ القانونية

١ - إن القاعدة الأساسية بصدد الأحكام
الباطلة هو أن يحصل التمسك ببطلانها بالطعن
في الحكم بطرق الطعن المقررة له قانوناً
بحيث إذا فوت الخصم على نفسه ميعاد الطعن
أو كان الحكم بما لا يقبل وجهاً من وجوه
الطعن انغلق أمام الخصم باب التحدى
بالبطلان وأصبح هذا الحكم عنوان الحقيقة
والصحة رغم ما انطوى عليه من شوائب .

وتتبع هذه القاعدة حتى ولولم يكن في
مكنة الخصم تنبيه المحكمة للبطلان بأنه لم يكن
أمامه فرصة التمسك ببطلانه ، بل حتى إذا
كان الحكم قد صدر غير قابل للطعن فيه بأى
طريق من طرق الطعن .

٢ - تقتصر هذه القاعدة الأصلية في
طريقة التمسك ببطلان الأحكام في تطبيقها

على البطلان الذى يشوب الحكم فيؤثر في
صحته دون أن يمتد إلى انعقاده وكيانه . أما إذا
أمعن البطلان فامتد إلى كيان الحكم نفسه
فأعدمه وجوده أو أزال أحد أركانه فيقف
عندئذ أعمال هذه القاعدة الأصلية ويصبح من
حق الخصم أن يرفع دعوى أصلية بالبطلان
حتى ولو كان الخصم قد فوت مواعيد الطعن
القانونية بل أنه يكفيه في هذا المقام أن يعتصم
بالسكوت ويعتبر الحكم معدوماً ويصدر في
تصرفه عن هذا الاعتبار فإذا أريد التحدى
به قبله اكتفى بالدفع بانعدام الحكم .

٣ - تظهر أهمية التفرقة بين بطلان
الحكم وانعدامه في أن الحكم الباطل يعد
قائماً مرتباً كل آثاره القانونية إلى أن يحكم
ببطلانه ولا سبيل إلى إلغائه إلا بالطعن فيه
بطريق الطعن المناسب ويزول بطلان الحكم
بالرد عليه بما يدل على اعتباره صحيحاً عملاً
بالمادة ٢٦ مالم يتعلق بالنظام العام - أما الحكم
المعدوم فهو والعدم سواء ولا يرتب أى أثر
قانونى ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه
ولأنما يكفى انكاره عند التمسك بما اشتمل عليه
من قضاء ويجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب
انعدامه ولا تزول حالة انعدامه بالرد عليه بما
يفيد اعتباره صحيحاً أو بالقيام بعمل أو بإجراء
باعتباره كذلك .

المحكمة

« من حيث إن وقائع هذه الدعوى على ما بين من أوراقها تتحصل في أن الستأنفة سنية بولس عبد الملك بصفتها وكيلة الغائب فرج قلته أقامت الدعوى رقم ٤٢٨/١٩٥٤ أمام محكمة ملوى الجزئية على الستأنف عليهما طلبت فيها الحكم بيطلان التصرف في ٢٠ س و ١٤ ط أطيان شيوعاً في ٣ س و ٢٣ ط ٢٦ ف وهي عبارة عن القطعة الثانية من ملخص حكم التعاقد الموضحة الحدود والعالم بملخص الحكم المذكور والعريضة والمبيعة من المدعى عليه الأول (الستأنف عليه الأول) للمدعى عليه الثاني (الستأنف عليه الثاني) بموجب العقد العرفي المؤرخ في أول يونيو سنة ١٩٥٢ والذي صدر عنه حكم صحة التعاقد في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى والمسجل في ٤/٤/١٩٥٣ تحت رقم ١٧٤٧ بأمورية الشهر العقاري والتوثيق بأسيوط مع محو وشطب هذا التسجيل والتسجيلات الأخرى إذا كانت توجد واعتبارها كأن لم تكن مع إلزام المدعى عليهما متضامين بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبغير كفالة .

« وحيث إن المدعية عدلت طلباتها بمذكرتها الختامية بطلب الحكم بيطلان الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى القاضى بصحة التعاقد عن عقد البيع العرفي المؤرخ أول يونيو سنة ١٩٤٧ المتضمن بيع المدعى عليه الأول للمدعى عليه الثاني ٢٠ س و ١٤ ط البينة بهذا الحكم — والمسجل في ٤/٤/١٩٥٣ تحت رقم ١٧٤٧ بأمورية الشهر العقاري والتوثيق بأسيوط ومحو وشطب هذا التسجيل والتسجيلات الأخرى إذا كانت — واعتبار الحكم المذكور منعماً وكأنه لم يكن — مع إلزام المدعى عليهما متضامين

بالمصروفات والأتعاب والنفاذ بلا كفالة .

« ومن حيث إنه تبياناً لهذه الدعوى — قررت المدعية في صحيفتها والمذكرات المقدمة منها أن الغائب فرج قلته يملك ٢٠ س و ١٤ ط شيوعاً في ٣ س و ٢٣ ط ٢٦ ف أطيان بزمام البياضة بحوض ساحل عياد ٩ جزائر فصل أول قطعة ٢٨ موضحة الحدود والعالم بكشف التحديد الموضح بالعريضة . وأنه نظراً لغيابه غيبة طويلة . . إتهز المدعى عليه الأول ذلك — وباع ذلك القدر الى نجله المدعى عليه الثاني بموجب عقد يبيع مؤرخ في أول يونيو سنة ١٩٤٧ وقد أقام الأخير الدعوى رقم ١٨٥٢ سنة ١٩٥٢ مدنى ملوى ضد المدعى عليه الأول واختصم الغائب فيها رغم علمه بغيته وأعلمه في مواجهة النيابة — وحصل على حكم بصحة التعاقد عن العقد المذكور . وأنه نظراً لأن القدر المبيع في تكليف الغائب وليتمكن المدعى عليهما من تسجيل الحكم اصطنعا إقراراً مؤرخاً في ١٣ من يناير سنة ١٩٢٩ نسبا صدوره من الغائب ويتضمن أن القدر المبيع كان أصلاً ملكاً للمدعى عليه الأول وباعه يبعاً سورياً للغائب — وقرر المدعى عليه الثاني فقد ذلك الإقرار — وعلى هذا الأساس تم تسجيل الحكم بتاريخ ٤/٤/١٩٥٣ تحت رقم ١٧٤٧

« ومن حيث إن المدعية في تقرير طلب الحكم لها بيطلان الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢ سنة ١٩٥٢ مدنى ملوى واعتباره منعماً — ذكرت أن البيع الصادر من المدعى عليه الأول للثاني يعتبر تصرفاً في ملك الغير فهو تصرف باطل قانوناً — فضلاً عن أن الغائب لم يمثل تمثيلاً صحيحاً في الدعوى إذ الثابت أن الحكم المذكور صدر بعد صدور قرار بغية فرج قلته وتعيين المدعية مديرة مؤقتة — وقد سجل هذا القرار في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ في حين أن اعلان صحيفة الدعوى

رقم ١٨٥٢ سالفه البيان تم في ٢٤ و ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ وقد صدر حكم بإثبات غيبة فرج في ١٣/٣/١٩٥٠ وتعيين المدعية وكيلة عن الغائب — وعلى ذلك يعتبر هذا الحكم منعماً .

«ومن حيث إن المدعية قدمت تأييداً لدعواها المستندات الآتية : —

١ — صورة فوتوغرافية من الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدني ملوى الرفوعة من المدعى عليه الثاني ضد المدعى عليه الأول وفرج قلته واصف غير معلوم له محل إقامة وأعلن في شخص النيابة ويتضمن أنه بجلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة غائباً وفي مواجهة المدعى عليه الثاني بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الأول وبين المدعى عن الـ ٦ س ١٦ ط الموضحة الحدود والمعلم بالعريضة حسب ما ظهرت من عملية المساحة نظير الثمن المقبوض وقدره مائة جنيه بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ أول يونيو سنة ١٩٤٧ وألزم المدعى عليه الأول بالتسليم والمصاريف وقد أعلن فرج قلته بهذا الحكم بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ في مواجهة النيابة وتسجل في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ برقم ١٧٤٧ (تراجع حافظة المدعية المودعة تحت رقم ٤ دوسيه) .

٢ — صورة رسمية من الحكم الصادر في المادة رقم ١٢ ب سنة ١٩٤٨ الغائب فرج قلته واصف بجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ من محكمة ملوى الحسبية حيث قضت المحكمة حضورياً بإثبات غيبة فرج قلته وتعيين سنية بولس وكيلة عنه (المستند ١ حافظة المدعية رقم ٨ دوسيه) .

٣ — صورة رسمية من محضر حصر تركة الغائب فرج قلته — وثابت به أنه من ضمن التركة ٢٠ س و ١٤ ط أرض زراعية بزمام البياضة مركز ملوى بحوض ساحل عياد بحكم ضد محمد

شعبان وآخر رقم ٨٤/١٩٣٠ وتساوى من الثمن ٢٠٠ جنيه (المستند ٢ حافظة رقم ٨ دوسيه) .

٤ — عقد بيع مسجل في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ (المستند ٣ حافظة ٨ دوسيه) .

٥ — كشف رسمي عن أطيان بإسم صموئيل أسعد (المستند ٤ حافظة ٨ دوسيه) .

٦ — صورة فوتوغرافية من عقد بيع مؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٩ ومسجل في ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٩ يتضمن بيع صموئيل أسعد منصور لفرج قلته فدان أطيان زراعية موضحة بالعقد في مقابل ثمن قدره ١٠٠ جنيه أقر المشتري بقبضها (المستند المودع بحافظة المدعية ١٢ دوسيه) .

٧ — شهادة رسمية من محكمة ملوى للاحوال الشخصية تفيد أن القرار الصادر من المحكمة بجلسة ١٠/١/١٩٤٩ هو الذي سجل برقم ٢٣٠ في ١٦/٣/١٩٤٩ (المستند ١ حافظة المدعية ١٧ دوسيه) .

«ومن حيث إن المدعى عليه الأول طلب أمام محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع يده على القدر موضوع الدعوى وأنه المالك له أو ندب خير لتحقيق ذلك .

«ومن حيث إن المدعى عليه الثاني طلب أصلياً رفض الدعوى واحتياطياً إحالتها على التحقيق لاثبات أنه تلقى الملكية من مالك .

« ومن حيث إن محكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ١٣ من إبريل سنة ١٩٥٧ حضورياً برفض الدعوى وألزم المدعية المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة منها مائة قرش للمدعى عليه الأول ومائتي قرش للمدعى عليه الثاني — وقد بنت قضاءها على أنه إذا كان الحكم باطلاً فلا سييل إلى إلغائه إلا بالطعن فيه بالطريق المناسب من طرق الطعن المبينة في

القانون لأنها السبيل الوحيد لإصلاح الحكم سواء كان البطلان متعلقاً بالشكل أو بالموضوع — وعلى ذلك فإذا كان الحكم باطلاً وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استنفدت ... اعتبر صحيحاً وأصبح من غير الجائز رفع دعوى مبتدئة بطلب بطلانه إذ لا بطلان في الأحكام . ثم تناولت المحكمة الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى مقررة أن المدعى في تلك الدعوى قد اختصم فرج قلته بصفته الشخصية رغم تقديم طلب ثبوت غيبته وصدور قرار بتعيين مديرة المدعية مديرة مؤقتة لإدارة أمواله وتسجيل ذلك القرار في تاريخ سابق على تاريخ صدور الحكم في ١٩٥٢/١١/٢ وأنه لما كان ذلك فإن الحكم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى يعتبر باطلاً بالنسبة لفرج قلته لعدم تمثيله تمثيلاً صحيحاً في الدعوى إذ كان الواجب اختصاص المدعية بصفتها وكيلة عنه فيها . وأنه إعمالاً للقاعدة التي تمنع رفع دعوى أصلية يبطلان حكم قضائي ولما كان الحكم المذكور لم يعلن للمدعية بصفتها بعد — وهو حكم غيبي فإن عليها أن تطعن عليه بالطريق المناسب — وانتهى الحكم من ذلك إلى رفض الدعوى .

ولما كان هذا الحكم لم يقع من المستأنفة موقع القبول — فقد رفعت عنه هذا الاستئناف للأسباب التي تتحصل في : (أولاً) : أنه بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ قررت محكمة ملوى الحسبية بتعيينها (المستأنفة) مديرة مؤقتة لأموال الغائب فرج قلته — وتسجل هذا القرار في ١٩٤٩/٣/١٦ — وبتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠ قضت المحكمة المذكورة بثبوت غيبة فرج وتعيينها وكيلة عنه — وتأسيساً على ذلك يكون فرج قلته قد فقد أهلية التقاضى واعتبر في عداد الأموات فكان من المحتم على المستأنف عليه الثانى إذا شاء مخاصمته أن يعلنه في

شخص من يمثله — أما وأنه قد أعلنه في شخص النيابة فيعتبر هذا الإجراء باطلاً ويبطال معه ما تلاه من أحكام . (ثانياً) : إن محكمة أول درجة ارتكبت على مراجع قهية تقرر بغير ما ذهبت إليه . (ثالثاً) : إن الحكم الابتدائي سلم يبطلان الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى إذ قال إن فرج قلته اختصم بصفته الشخصية رغم تقديم طلب ثبوت غيبته وصدور قرار بتعيين مديرة مؤقتة لإدارة أمواله وتسجيل ذلك القرار في تاريخ سابق على تاريخ صدور الحكم المذكور في ١٩٥٢/١١/٢ ولما كان ذلك فإن الحكم يعتبر باطلاً بالنسبة لفرج قلته لعدم تمثيله تمثيلاً صحيحاً في الدعوى إذ كان الواجب اختصاص المدعية (المستأنفة) بصفتها وكيلة عنه . (رابعاً) : إن الحكم الصادر ضد شخص لم يمثله تمثيلاً صحيحاً يعتبر معدوماً inexistant والإجماع على أنه يجوز في هذه الحالة رفع دعوى مبتدئة بطلب بطلانه .

« ومن حيث إن المستأنفة طلبت الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء يبطلان الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى القاضى بصحة التعاقد عن عقد البيع العرفى المؤرخ في أول يونيو سنة ١٩٤٧ والمتضمن بيع المستأنف عليه الأول للثانى ٢٠ س و ١٤ ط المينة بهذا الحكم والمسجل في ١٩٥٣/٤/٤ برقم ١٧٤٧ بأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط ومحو وشطب هذا التسجيل والتسجيلات الأخرى إذا كانت واعتبار الحكم المذكور منعماً وكأنه لم يكن مع إلزام المستأنف عليهما متضامنين المصروفات والأتعاب عن الدرجتين والنفاد المؤقت وبلا كفالة .

« ومن حيث إن الحاضر عن المستأنف عليه

الرفع ولا يجوز التمسك به برفع دعوى أصلية بالبطلان وهذا هو معنى قولهم إنه (لا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب بطلان الأحكام Voies de nullité n'ont lieu contre le jugement راجع في ذلك : —

Débéze : De la regle en France voies de nullité n'ont lieu contre les jugements, thèse, Toulouse, 1938.

— راجع أيضاً جلاسون ٣ رقم ٧٥١ ص ٥٧ وما بعدها — وكتاب المرافعات للأستاذ المرحوم عبد الحميد أبوهيف طبعة ثانية بنسبة ١٩٣٣، المرافعات للدكتور أبو الوفا طبعة ثالثة بند ٤٨٤ ص ٦٠٢ وما بعدها — وقواعد المرافعات في التشريع المصري لمحمد العشماوى ودكتور عشماوى الجزء الثانى ص ٧٥٥ وما بعدها (وهذه القاعدة تتركز على سنيين قانونيين . أولهما : إن الأحكام تتميز عن سائر أوراق المرافعات بتلك الشخصية التى تنفرد بها وهى « حجية الشيء المحكوم به » ومن مقتضى هذه الحجيصة أن الحكم بمجرد صدوره يفترض — فيما بين الخصوم أنفسهم — أنه قد صدر صحيحاً (فى الموضوع والشكل) فلا يجوز البحث فيما قرره من ناحية الموضوع أو ما اعتراه من عيب فى الشكل لا أمام المحكمة التى أصدرته ولا أمام غيرها إلا بالطريق الرسوم قانوناً للطعن فيه لأنه وقد صدر يعتبر عنواناً للحقيقة والصحة — وهذه الحجيصة لاتعلق بالنظام العام — فالدفع الناشئ عن حجية الشيء المحكوم به لا يصح للقاضى أن يحكم به من تلقاء نفسه . ثانيهما : أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام والتمسك ببطلانها إلا بمراعاة إجراءات ومواعيد وأوضاع خاصة حددها القانون — وهذا أمر يتعلق بالنظام العام فالمحكمة تقضى به من تلقاء نفسها بعدم قبول الطعن شكلاً إن رفع بعد الميعاد وتقضى من تلقاء نفسها ببطلانه أو عدم جوازه إن رفع بإجراء مغاير لذلك الذى رسمه القانون أو فى حالة غير التى

الثانى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً — وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة المصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة — مؤيداً ما ذهب إليه الحكم المستأنف فى عدم جواز رفع دعوى بطلان أصلية لبطلان الحكم الصادر فى القضية رقم ١٨٥٢ / ١٩٥٢ مدنى ملوى .

« ومن حيث إنه يبين من دفاع الطرفين أن المستأنف عليه الأول يقرر بعدم جواز رفع دعوى مبتدأة يبطلان الحكم الصادر فى القضية رقم ١٨٥٢ / ١٩٥٢ مدنى ملوى وأن السبيل الوحيد للطعن فيه هو اتخاذ طرق الطعن العادية التى رسمها القانون للطعن فى الأحكام — وتقرر المستأنفة عكس ذلك وأنه يجوز لها رفع دعوى أصلية يبطلانه .

« ومن حيث إنه يتعين بادئ ذى بدء بيان القاعدة الأصلية بصدد الأحكام الباطلة وكيفية التمسك بها — وماهية الحكم وأركانها — ومتى يكون الحكم باطلاً nul ومتى يكون معدوماً inexistant وهل تجوز مخاصمة الغائب بإعلانه فى مواجهة النيابة — وهل تنعقد الخصومة على هذا الوجه أو لا يجوز .

« ومن حيث إن القاعدة الأساسية بصدد الأحكام الباطلة هو أن يحصل التمسك ببطلانها بالطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة له قانوناً ، بحيث إذا فوت الخصم على نفسه ميعاد الطعن أو كان الحكم بما لا يقبل وجهاً من وجوه الطعن إنغلق أمام الخصم باب التحدى بالبطلان وأصبح هذا الحكم عنوان الحقيقة والصحة رغم ما انطوى عليه من شوائب . فالأصل إذن هو أن سبيل التمسك بالبطلان إنما يكون باتخاذ طريق الطعن الرسوم قانوناً فلا يجوز التمسك بالبطلان الذى اعترى الحكم بإثارته بطريق

سمح بها القانون أو من شخص غير الذين منحهم القانون حق الطعن (كأن يرفع الاستئناف مثلاً بصحيفة في حالة يجب فيها رفعه بعريضة) راجع مدونة الفقه والقضاء في المرافعات الجزء الثاني هامش ص ٣٤٢ وما بعدها .

هذه هي القاعدة الأصلية في طريقة التمسك ببطلان الأحكام وهي تتبع حتى ولو لم يكن في مكنة الخصم تنبيه المحكمة للبطلان بأنه لم يكن أمامه فرصة التمسك ببطلانه ، بل حتى إذا كان الحكم قد صدر غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن إذ يجب أن يكون شأن الحكم الباطل كشأن الحكم الذي جافى العدالة فتمت انغلاق سبيل الطعن في أيهما لا يجوز رفع دعوى بطلب إعادة النظر فيما قضى به الحكم ولا يجوز التمسك بذلك على صورة دفع (جلاسون ص ٣ ص ٥٦ — العشماوى ص ٧٥٢ وما بعدها) .

إنما يلاحظ أن هذه القاعدة الأصلية في طريقة التمسك ببطلان الأحكام — مقصورة في تطبيقها على البطلان الذي يشوب الحكم فيؤثر في صحته دون أن يمتد إلى انعقاده وكيانه أما إذا أمعن البطلان فامتد إلى كيان الحكم نفسه فأعدمه وجوده أو أزال أحد أركانه فيقف عندئذ أعمال هذه القاعدة الأصلية ويصبح من حق الخصم أن يرفع دعوى أصلية بالبطلان — حتى ولو كان الخصم قد فوت مواعيد الطعن القانونية — بل أنه يكفي في هذا المقام أن يعتصم بالسكوت ويعتبر الحكم معدوماً ويصدر في تصرفه عن هذا الاعتبار فإذا أريد التحدى به قبله اكتفى بالدفع بإنعدام الحكم ، لأن هذا الحكم — وقد وصل العيب الذي يشوبه إلى المدى الذي يعدمه كيانه ووجوده يصبح والعدم سواء وبالتالي يمكن الدفع بإنعدامه كلاً أريد تطبيقه عليه ، ومن باب أولى يمكن رفع

دعوى أصلية ببطلانه ولهذا درج الفقهاء على التفرقة بين الأحكام الباطلة (nuls) وبين الأحكام المعدومة inexistants وقالوا إن الأولى هي التي تطبق عليها قاعدة — لا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الأحكام — أما الثانية فلا تنطبق عليها تلك القاعدة ويجوز التحدى بعيها برفع دعوى أصلية ببطلانه ، بل لا يلزم رفع دعوى أصلاً ويكفي مجرد الدفع بإنكارها وعدم وجودها (راجع مدونة الفقه والقضاء جزء ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها . كتاب المرافعات للمرحوم عبد الحميد أبو هيف طبعة ثانية ص ٨٦٩ فقرة ١١٩٣ العشماوى المرجع السابق ص ٧٥٨ وما بعدها) .

« ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك كان من المتعين إذن معرفة متى يكون الحكم باطلا nul ومتى يكون الحكم معدوماً inexistant والحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً في خصومة رفعت إليها وفق قواعد المرافعات سواء أكان في موضوع الدعوى أم في شق من الموضوع أم في مسألة متفرعة عنه فإذا كان العيب الذي شاب الحكم معدوماً لركن من أركانه الجوهرية فنحن أمام حكم معدوم — لا باطل — بمعنى أن حالات البطلان في الحكم nullité هي مجرد عيوب تعترية وليس من شأنها أن تفقده كيانه وطبيعته كحكم لأنها لا تعدو أن تكون شوائب تعيب صحة الحكم دون أن تمتد إلى انعقاده وكيانه — أما حالات الانعدام inexistance فهي شيء أعنف من هذا وأمعن في الخروج على القانون هي مخالفات قانونية لا تقتصر على تعيب الحكم ؛ بل تعدمه أحد أركانه فتجعله والعدم سواء (راجع نظرية الأحكام في قانون المرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الأولى بند

١١ ، بند ١٣٦ وما بعده ومدونة الفقه والقضاء في المرافعات ص ٣٤٥ .

« ومن حيث إنه متى كان هذا هو وجه التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المعلوم ومن المقرر أن من أركان الحكم أن يصدر في خصومة مرفوعة وفق قواعد المرافعات ويتعين لكي تنعقد الخصومة أن تعلن صحيفتها إلى المدعى عليه وأن يكون كل من طرفيها أهلاً للتقاضى وإلا فإنها تعد معدومة هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها (نظرية الأحكام في قانون المرافعات ص ٢٧١ بند ١٣٨) ومن ثم فإذا تعيب هذا الركن بعيب أعدامه وجوده وجعل الخصومة لم تنشأ أصلاً - فنحن أمام حكم معدوم ، لا باطل كأن يصدر الحكم على شخص سبق أن توفي قبل رفع الدعوى أو أصيب بالجنون أو بما يعدم أهليته قبل رفع الدعوى ولم يختصم بمثله القانوني في صحيفة افتتاحها أو على شخص لم يعلن إطلاقاً بصحيفة الدعوى أو أعلن بطرق ملتوية توصلوا إلى إدخال الغش على المحكمة واستصدار حكم بطريق الغش في غفلة من الخصم (راجع نظرية الدفوع رقم ٣١٩ ومدونة الفقه والقضاء في قانون المرافعات بند ٨٩٨ ص ٣٤٧ - نظرية الأحكام في قانون المرافعات رقم ١٣٨ والمرافعات المدنية والتجارية للمرحوم أبو هيف طبعة ثانية هامش ٨٠٠ - قواعد المرافعات للشماوي جزء ثان ص ٧٥٩) .

وتظهر أهمية التفرقة بين بطلان الحكم وانعدامه في أن الحكم الباطل يعد قائماً مرتباً كل آثاره القانونية إلى أن يحكم بطلانه ولا سبيل إلى إلغائه إلا بالطعن فيه بطريق الطعن المناسب ويزول بطلان الحكم بالرد عليه بما يدل على اعتباره صحيحاً عملاً بالمادة ٢٦ مالم يتعلق بالنظام العام - أما الحكم المعلوم فهو والعدم سواء ولا يرتب أي

أثر قانوني ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء ويجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب انعدامه ولا زول حالة إنعدامه بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحاً أو بالقيام بعمل أو إجراء باعتباره كذلك (نظرية الأحكام في قانون المرافعات للدكتور أبو الوفا ص ١٧٥) .

« ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المستأنف ضده الثاني - أقام الدعوى رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى ضد المستأنف ضده الأول وهو والده واختصم فيها الغائب فرج قلته بأن أعلنه في مواجهة النيابة رغم صدور القرار من محكمة ملوى للأحوال الشخصية بغية فرج قلته بجلسة ١٠/١/١٩٤٩ وتعيين المدعية مديرة مؤقتة وقد تسجل ذلك القرار برقم ٢٣٠ في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ (المستند ١ حافظة ١٧ دوسيه) وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة المذكورة بثبوت غيبة فرج قلته وتعيين المدعية وكيلة عنه .

« ومن حيث إن الغالب أى المفقود هو من يختفى بحيث لا يعرف إن كان حياً أو ميتاً (نظرية العقد للدكتور السهنورى ص ٣٤٣ وما بعدها) ولم يكن الغائب بطبيعته شخصاً فاقد الأهلية ولكن الظروف قضت بحماية أمواله وتعيين وكيل عنه حتى يقوم بإدارة هذه الأموال خوفاً عليها من التبديد إذا ما علم الناس بحالة الغائب وهو احتياط قصده به المصلحة العامة من جهة والمصلحة الخاصة من جهة أخرى وقد نصت المادة ٧٨ من الرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال على أنه « يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ويسرى على القامة والوكلاء عن الغائبين

بمعنى الكلمة ولكن تكون في الحقيقة طلباً للعود
لنظر القضية وعدم الاعتداد بالحكم لأنه في حكم
المدوم — ولذلك تعتبر من هذه الزاوية مسألة
عارضة في ذات الدعوى التي صدر فيها الحكم
المدوم وهذا هو رأى المرحوم عبد الحميد بك
أبو هيف — قال في الصحيفة ٨٦٩ نبذة ١١٩٣
« ويرتبط بتنظيم طرق الطعن في الأحكام مبدأ
قديم هو أنه لا بطلان في الأحكام — ومعناه أنه
لا يقبل الطعن في الحكم بدعوى البطلان كما في العقود
بل يجب أن تتبع للوصول إلى بطلان الحكم
الطريقة القانونية التي يشرعها القانون للطعن
فيه . . . »

ويستثنى من هذه القاعدة :

أولاً — الأحكام الصادرة من غير المحاكم وفي
غير أحوال التحكيم وبدون إجراءاتها فإنها حكم
فرد على فرد ولا قيمة لها .

ثانياً — الأحكام الصادرة على خلاف القواعد
الأساسية الموضوعية للنظام العام القضائي فهذه تعتبر
كالأولى ولكن ليس من السهل تحديد هذه القواعد
وقد أشار في الهامش إلى أن من ذلك كون القضاة
الذين حضروا المرافعة لم يحضروا الجلسة التي صدر
فيها الحكم وأصدره غيرهم من القضاة ولم يوقع عليه
القضاة الأولون . كما أشار إلى أن البطلان في آخر
درجة يصبح إبداءه باعتبار العمل الباطل غير
موجود — والرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم
الباطل لتسمع القضية وتحكم فيها من جديد .

وجاء في كتاب المرافعات للشماوى طبعة أولى
نبذة ٧٦٦ ص ٥٤٠ مانصه : ولكن القاعدة
المقدمة — أي قاعدة « لا بطلان في الأحكام » تخضع
للاستثناءات الآتية : —

١ — الأحكام التي تصدر من فرد أو أفراد
عاديين ليس لهم ولاية القضاء . .

الأحكام المقررة في شأن الأوصياء . كما نصت المادة
١٠٦ من القانون رقم ١٩٤٧/٩٩ بإصدار قانون
المحاكم الحسبية على وجوب تسجيل طلبات إثبات
الغيبية والتأشير على هامش تسجيل الطلبات بضمون
الأحكام التي تصدر فيها والطعون التي تقدم فيها
وما يتم في هذه الطعون وقررت المادة ١٠٨ من
القانون المذكور أن القرارات والأحكام المبينة
تحت ثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ (ومنها
إثبات الغيبة) لا تكون حجة على الغير حسن النية
لا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها فإن لم يسجل
الطلب فمن تاريخ تسجيل الحكم .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك وكان الثابت
أن المستأنف عليه الثاني قد اختصم الغائب في الدعوى
رقم ١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى ممثلاً في شخصه
بالرغم من تقديم طلب ثبوت غيبته وصدور القرار
بتعيين المستأنفة مديرة مؤقتة لإدارة أمواله (الغائب)
وتسجيل ذلك القرار في تاريخ سابق على تاريخ
رفع الدعوى وصدور الحكم فيها ورغم تعيين
المستأنفة وكيلة عن الغائب في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠
لما كان ذلك فإن الخصومة تكون (بالنسبة له)
معدومة أصلاً بالنسبة للغائب وبالتالي يكون الحكم
الصادر فيها معدوماً بالنسبة له ويكون للوكيل عن
الغائب رفع الدعوى بطلب انعدام ذلك الحكم أمام
المحكمة التي أصدرته .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم
المستأنف واعتبار الحكم الصادر في القضية رقم
١٨٥٢/١٩٥٢ مدنى ملوى منعدماً بالنسبة للغائب
فرج قلته — وكأن لم يكن ومحو كافة التسجيلات
والإجراءات المتوقعة بالنسبة للغائب المذكور
بخصوص هذا الحكم إذ أن دعوى البطلان حين
تقوم على أساس أن الحكم قد صدر على خلاف
القواعد الأساسية للنظام القضائي لا تكون دعوى

هذه المحكمة ملزمة بالسير فيها والحكم في موضوعها .

« ومن حيث إنه عن المصاريف فيلزم بها الخصم المحكوم عليه في الدعوى عملاً بالمواد ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤١٦ من قانون المرافعات . »

(قضية السيدة سفيه بولس عبد الملاك بصفته ضد سموئيل أسعد منصور وآخر رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٧ س ملوى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن محمد شقير وجلال عبد الرحيم عثمان وعبد المنعم كريم القضاة) .

٣٣٤

محكمة المنصورة الابتدائية

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

(أ) دعوى الحبس لعدم أداء النفقة . لإجراء تقييضي في مواد النفقات .

(ب) تحقيق القدرة على الأداء هو الإجراء الختمى للدعوى . لا حاجة إلى حكم بالتحقيق .

المبادئ القانونية

١ - إن دعوى الحبس لعدم أداء النفقة ليست كسائر الدعاوى التي تقام للبطلانية بحق معين ، بل هي مجرد إجراء من إجراءات التنفيذ في مواد النفقات خص بها المشرع هذه المواد وحدها لتعلقها بضرورات الحياة ومقوماتها حتى يعمل على إرغام المكلف بها على سرعة أدائها لمستحقها فيقيم بذلك أوده وليس في وجهه أبواب التحايل على التهرب منها وهي كثيرة لا تدخل تحت حصر خصوصاً وأنه كثيراً ما يكون أداء مثل هذه النفقات عسيراً على نفس المكلف بها بالنظر إلى عنف المنازعات التي تكتنف ظروف فرضها . من

٢ - الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها أو على خلاف القواعد الأساسية الموضوعية للنظام القضائي لا يعتبر لها وجود كذلك . ولا يحتاج في نفي صفة الأحكام اتباع طرق الطعن فيها .

وجاء في نفس المرجع نبذة ٧٦٧ ص ٥٤٢ . « وتجب التفرقة بين الأحكام الباطلة والأحكام المدعومة فهذه الأخيرة تعتبر غير موجودة ولا تستلزم طعناً فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية أو رفع دعوى عادية بالبطلان - بل يكفي التمسك بعد وجودها حتى لا يكون لها أثر . ومثال هذا النوع الأحكام التي لم تدون بالكتابة أو لم يوقع عليها القاضي الذي أصدرها . »

وقد اعتبرت دائرة الرئيس « ريفو » في محكمة الاستئناف المختلطة أن الحكم الذي لم يشترك في إصداره من سمعوا المرافعة في الدعوى ولم يوقعوا عليه حكماً باطلاً بطلاناً أصلياً ومعدوماً (يراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ البلتان ١ لسنة ٤١ ص ٦٤) .

وجاء في حكم محكمة النقض ما يأتي : « بطلان الحكم الناشئ عن أن أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به ولم يوقع على مسودته ، بل الذي حضر تلاوته وأمضى مسودته هو قاض آخر ، هو بطلان متعلق بأس النظام القضائي - أي بالنظام العام - فالطعن بهذا البطلان جائز في أي وقت ، بل أن على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها (يراجع حكم النقض الصادر بجملة ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ٩٤ سنة ٢ ق مجموعة القواعد القانونية للاستاذ محمود عمر الجزء الأول ص ١٧٦ وما بعدها القاعدة رقم ٩٩) . »

« ومن حيث إن بطلان الحكم يستتبع حتماً وبقوة القانون عودة القضية إلى السير وأن تصبح

الدعوى ، وأن طرفيها مدعوان إليه إثباتاً ونفيًا بمجرد دفعها دون ما حاجة إلى حكم بالتحقيق يدعوهما إلى ذلك .

المحكمة

« بما أن المستأنف أقام الإشكال رقم ٧١٥ سنة ١٩٥٨ أمام السيد / قاضي الأمور المستعجلة لمركز المنصورة ضد المستأنف عليهما طالباً الحكم بوقف تنفيذ حكم الحبس الصادر في القضية رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٨ — مركز المنصورة الجزئية للأحوال الشخصية مع الزام المستأنف عليها الثانية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وذكر شرحاً لهذا الإشكال أنه كان زوجاً لبنت المستأنف ضدها الثانية رزق منها بيتاً — وقد استصدرت حكماً ضده من محكمة مركز المنصورة الجزئية للأحوال الشخصية قضى بالزامه بأن يدفع لها شهرياً ٢٣٠ قرشاً نفقة للبنت وأجرة حضانتها وقد أقامت ضده الدعوى رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٨ أمام محكمة المنصورة الجزئية للأحوال الشخصية طلبت فيها الحكم بحبسه لامتناعه عن دفع ٥٠٠ م و ١٠ ج متجمد هذه النفقة — فقضت هذه المحكمة بجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٨ بحبسه ثلاثين يوماً مقابل امتناعه عن دفع المبلغ المذكور .

ولما كان الحكم المذكور — في رأى المستأنف — قد صدر باطلاً بطلاناً جوهرياً معدماً لأثره القانوني — فقد أقام الإشكال موضوع هذا الاستئناف بالطلبات السابقة — واستند المستأنف في القول بطلان الحكم الصادر بحبسه إلى أن إعلانه وقع باطلاً إذ ذكر فيه أنه سلم إلى صهر المستأنف محمد أحمد عيسى المقيم معه مع أن هذا الشخص لا تربطه بالمستأنف أية صلة — كما أن الإجراءات التي بنى عليها هذا الحكم قد خولف فيها القانون — ذلك أن المحكمة كانت

أجل ذلك كله استئن المشرع دعوى الحبس بعدم أداء النفقة كإجراء من إجراءات تنفيذها فضمها المادة ٣٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب انحاء كم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وجعل موضوعها في الكتاب الخامس الخاص بتنفيذ الأحكام ونص صراحة في عجز تلك المادة على أن الالتجاء إلى دعوى الحبس في تنفيذ النفقة لا يمنع من تنفيذها بالطرق الاعتيادية ، وفي ذلك كله إشارات صريحة إلى أن هذه الدعوى هي حلقة من إجراءات التنفيذ في مواد النفقات وليست كسائر الدعاوى التي يطلب بها حق معين .

٢ — لما كانت هذه الدعوى ترفع ابتداء لإرغام المحكوم عليه بالنفقة على أدائها بعد التثبت من قدرته على ذلك ، وكان موضوع البحث الوحيد فيها هو مقدرة المكلف بها على أدائها من عدمه تكون إقامة هذه الدعوى هي بمثابة طلب المحكمة لتجري تحقيقاً في موضوع القسرة على الأداء حتى تأمر به المكلف أو توقع عليه جزاء الحبس عند الامتناع — ومن ثم يكون المقتضى الحتمي لإقامة هذه الدعوى أن رافعها وهو المحكوم له بالنفقة إنما يدعى القدرة المكلف بها على أدائها وأنه برفعها سيقم الدليل أمام المحكمة على هذا الادعاء ، وأنه يدعو من رفعت عليه إلى الالتجاء بدفاعه للتدليل على انتفاء هذه القدرة في جانبه إن رغب في ذلك . فتحقيق القدرة على الأداء تعتبر بهذه المثابة الإجراء الأساسي الحتمي الذي تقوم عليه هذه

إقامته كسائر الإعلانات الأخرى التي وجهت إليه في هذه الدعوى والتي لم يطعن عليها بطعن ما — ومن ثم يكون الإعلان الآن قد تم صحيحاً بما ثبت فيه — ولا يقدر في هذا الشأن ما تضمنته الشهادة الإدارية المقدمة من المستأنف والتي تخالف ما ورد في هذا الإعلان لأن مجال تحقيق ذلك يخرج عن اختصاص هذه المحكمة التي تنظر الدعوى بصفة مستعجلة وتقضى فيها من ظاهر مستنداتها .

« وبما أنه عن الدفع الخاص ببطلان الحكم المستشكل فيه لعدم اتباعه الاجراءات التي يوجب قانون المرافعات اتباعها في مسائل الاثبات — فإن الثابت أن دعوى الحبس لعدم أداء النفقة — ليست كسائر الدعاوى التي تقام للمطالبة بحق معين — بل هي مجرد اجراء من اجراءات التنفيذ في مواد النفقات — خص بها المشرع هذه المواد وحدها — لتعلقها بضرورات الحياة ومقوماتها حتى يعمل على ارجاء المكلف بها على سرعة آداؤها لمستحقها فيقيم بها أوده — وليس في وجهه أبواب التحايل على التهرب منها وهي كثيرة لا تدخل تحت حصر خصوصاً وأنه كثيراً ما يكون أداء مثل هذه النفقات عسيراً على نفس المكلف بها بالنظر الى عنف المنازعات التي تكتنف ظروف فرضها — من أجل ذلك كله استن المشرع دعوى الحبس لعدم أداء النفقة كإجراء من اجراءات تنفيذها فضمنها المادة ٣٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها — وجعل موضعها في الكتاب الخامس الخاص بتنفيذ الأحكام ونص صراحة في عجز تلك المادة على أن الالتجاء إلى دعوى الحبس في تنفيذ النفقة لا يمنع من تنفيذها بالطرق الاعتيادية — وفي ذلك كله إشارات صريحة الى أن هذه الدعوى هي حلقة من اجراءات التنفيذ في مواد النفقات وليست كسائر

المستأنف عليها الثانية باثبات قدرة المستأنف على أداء المبلغ المطالب به دفعة واحدة كما سمحت لها باستشهاد شهود لإثبات هذه الواقعة — دون أن تصدر حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك — ودون أن تبيح للمستأنف الحق في نفى ما سمحت لحصمه بإثباته — مخالفة بذلك نص المواد ١٦٠ و ١٩١ و ١٩٢ من قانون المرافعات — وبجلسة ١٩٥٨/٨/١٠ قضت محكمة أول درجة برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ وألزمت المستأنف المصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة — مستندة في ذلك إلى أنه ما دام الثابت أن الدعوى أجلت من جلسة ١٩٥٨/٦/٤ حتى جلسة ١٩٥٨/٦/٢٥ لإعلان المستأنف بأمر الدفع أو الحبس — وقد تم هذا الإعلان صحيحاً طبقاً للقانون — فقد كان من المتعين عليه أن يمثل في هذه الجلسة ليدفع الدعوى بما يعين له من أوجه الدفاع — أما وهو لم يفعل ذلك فقد فسرت المحكمة على أنه قبول منه لما أثبتته المستأنف عليها — وذهبت محكمة أول درجة إلى أنه لا محل للتمسك بنص المادة ١٩١ مرافعات ما دامت الوقائع المراد إثباتها معلومة لطرفي النزاع ووضحة من الأمر الصادر من المحكمة بالدفع أو الحبس .

وقد أقام المستأنف هذا الاستئناف مستنداً فيه إلى ذات الأسباب التي قام بعرضها على محكمة أول درجة .

« وبما أنه عن القول ببطلان الإعلان الموجه إلى المستأنف وهو إعلان الأمر بدفع النفقة المتجمدة في ذمته بمقولة إنه أعلن إليه مخاطباً مع صهره محمد احمد عيسى المقيم معه لغيابه في حين أنه لا تربطه بهذا الشخص صلة ما فضلاً عن عدم إقامته معه — فإن هذا الذي ذهب إليه الحكم المستأنف لا يكفي للنعي بالبطلان لأن الثابت أنه قد وجه إليه في محل

الدعوى التي يطلب بها حق معين .

«وبما أنه لما كانت هذه الدعوى إنما ترفع ابتداء لإرغام المحكوم عليه بالنفقة على أدائها ، بعد التثبت من قدرته على ذلك — وكان موضوع البحث الوحيد فيها هو مقدرة المكلف بها على أدائه من عدمه — تكون إقامة هذه الدعوى هي بمثابة طلب إلى المحكمة لتجرب تحقيقاً في موضوع القدرة على الأداء حتى تأمر به المكلف أو توقع عليه جزاء الحبس عند الامتناع — ومن ثم يكون المقتضى المحتمى لإقامة هذه الدعوى أن رافعها وهو المحكوم له بالنفقة إنما يدعى القدرة المكلف بها على أدائها وأنه برفعها سيقم الدليل أمام المحكمة على هذا الإدعاء وأنه يدعو من رفعت عليه إلى الالتجاء بدفاعة للتدليل على انتفاء هذه القدرة في جانبه إن رغب في ذلك فتحقيق القدرة على الأداء تعتبر بهذه المثابة الاجراء الأساسى المحتمى الذى تقوم عليه هذه الدعوى — وأن طرفيها مدعوان إليه إثباتاً ونقياً بمجرد رفعها — دون ما حاجة إلى حكم بالتحقيق يدعوهما إلى ذلك .

«وبما أنه عن التحدى بنص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية والتي تأمر باتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية — فإن هذا التحدى لا يغنى المستأنف في هذا الصدد — ذلك لأن نص المادة الآتية قد استثنت الأحوال التي وردت بشأنها

قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها — ومفاد هذا النص أن الأصل هو اتباع أحكام اللائحة الشرعية فيما أوردته من قواعد خاصة — فإن خلت هذه اللائحة من هذه القواعد فالمرجع إلى أحكام قانون المرافعات — ولما كانت دعوى الحبس من الدعوى التي انفردت بها اللائحة الشرعية ولا يعرفها قانون المرافعات وكانت بطبيعتها قد نظمت لها اللائحة الآتية اجراءات خاصة لم ترد في ذلك القانون — فانه لا يستقيم مع التفسير السليم للمادة الخامسة المشار إليها أن تنسحب عليها أحكام قانون المرافعات — ذلك لأنها دعوى خاصة نظمت لها اللائحة الشرعية إجراءات خاصة لا شأن لقانون المرافعات بها — ومن ثم يكون القول بوجوب اتباع أحكام ذلك القانون — بإصدار حكم يدعو طرفي الدعوى إلى إثبات ونفي واقعة القدرة على الأداء — قول لا يستند إلى أساس سليم ويتعين لذلك اطراحه .

«وبما أنه يخلص من جملة ما تقدم أن الأسباب التي استند إليها المستأنف لا تنال من سلامة الحكم المستأنف الذي ترى المحكمة أنه في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها وتعتبره جزء من حكمها ومن ثم يتعين تأييده .

«وبما أن المصروفات يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بنص المادتين ٣٥٧/١ و ٦١٤ مرافعات » .
(قضية علي سيد أحمد بدوى ضد السيد مأمور مركز السنبلاوين وأخرى رقم ٣٧٨ سنة ١٩٥٨ س رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سعيد كامل رئيس المحكمة وأحمد الشريف ومحمود رمضان القاضيين) .

القضاء التجارى

٣ - إن البيع سيف الاسكندرية Cost and Freight Alexandria وتنقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد الشحن وتكون مخاطر الطريق عليه ويلتزم البائع فيه بإبرام عقد النقل لحساب المشتري ومقاد هذا جميعه أن سند الشحن يعتبر بمثابة عقد النقل .

٤ - إن التحكيم arbitrage يرتكز على أساسين هما إرادة الخصوم وإقرار المشرع لهذه الإرادة فالتحكيم هو اتفاق على طرح النزاع على أشخاص يسمون محكمين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به . وإذن فإرادة الخصوم هي التى تخلق التحكيم ودون هذه الإرادة لا يتصور أن يخلق ولكن لا تكفى إرادة الخصوم وحدها لإنشاء التحكيم بل يجب أن يقر المشرع اتفاقهم . وبعبارة أخرى إذا لم ينص القانون على جواز التحكيم وجواز تنفيذ أحكام المحكمين ما كانت إرادة الخصوم لكافية لخلقها .

٥ - إذا كان سند الشحن قد تضمن النص على تطبيق شرط التحكيم المبين في نموذج المشارطة المعروفة بمشارطة سنتر وكون ، فإنه يتعين إعمال هذا الشرط وقبول الدفع بعدم القبول لوجود شرط التحكيم في سند الشحن ، ولا يحول دون ذلك القول بأن مسؤولية ملاك السفينة في هذه الحالة تقوم على أساس المسؤولية التقصيرية .

٣٣٥

محكمة اسكندرية الابتدائية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - نقل بحرى . تحرير مشارطة إيجار . لا يمنع من تحرير سند شحن في نفس الوقت . شروط السند تكمل تلك الواردة في مشارطة الإيجار .

ب - شاحن : عند تعاقد مع الناقل ، يعتبر نائباً عن المرسل إليه أثر ذلك .

ج - البيع « سيف » خصائصه .

د - تحكيم . تعريفه . حكمته . الاتفاق على محكمين يقيمون في الخارج ويصدرون أحكامهم هناك . أمر لا يمس النظام العام . ليس فيه افتئات على القضاء المصرى . م ٨٤١ ، رافعات .

هـ - ناقل . نطاق مسئوليته العقدية .

المبادئ القانونية

١ - إن تحرير مشارطة إيجار السفينة يتم في حالة ما إذا تعلق الأمر بنقل شامل لجميع عناصر السفينة أما إذا تعلق الأمر بنقل جزئى أى نقل بضاعة تشغل بعض السفينة فحسب فيستثنى بتحرير سند شحن مثبت للعقد والشحن معاً ، إلا أنه من ناحية أخرى فليس هناك ثمة ما يمنع من تحرير مشارطة إيجار وسند شحن في نفس الوقت .

٢ - إن الشاحن عند تعاقد مع الناقل يعتبر نائباً عن المرسل إليه بيد أن هذه النيابة ناقصة بحيث يظل الشاحن طرفاً في عقد النقل في الوقت الذى يكون فيه المرسل إليه طرفاً في هذا العقد وفقاً لأحكام النيابة التى تقضى بانصراف آثار العقد إلى الأصيل .

المحكمة

« من حيث إن وزارة التموين أقامت هذه الدعوى ضد شركة جارتاك للحبوب وشركة جوليودي كاسترو وشركاه للملاحة بصفتها وكالة عن ملاك السفينة « إيتال فيجا » بصحيفة معلقة للأخيرة في ١٩٥٦/٥/٢٢ جاء فيها ما ملخصه أن الوزارة ابتاعت من شركة جارتاك للحبوب بمدينة نيويورك كمية من القمح الأمريكي شحنت على الباخرة « إيتال فيجا » من ميناء فيلادلفيا إلى الإسكندرية فلما وصلت الباخرة إلى الميناء الأخيرة في ١٩٥٦/٢/٢٢ وعند استلام بنك مصر الوكيل عن المدعية لهذه الرسالة تبين له وجود عجز في وزنها قدره ١٨٠٠٠ طنا فقامت الوزارة بالاحتجاج في ١٩٥٦/٣/٤ لدى شركة الملاحة المذكورة وقد بلغت قيمة العجز ١٣٧ م و ١٨٨٥ ج ولما كانت الشركتان المدعيتان عليهما مسئوليتان عن هذا العجز فقد رفعت المدعية هذه الدعوى وطلبت في ختام صحيفة الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا لها المبلغ المذكور وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع المصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل — وإذ لم تتمكن المدعية من إعلان شركة جارتاك للحبوب تنازلت عن محاسمتها بجلسة ١٩٥٧/١٢/٢٤ وقضى بأبواب هذا التنازل . وركنت المدعية إثباتاً للدعوى إلى حافظتي مستنداتها رقم (٤) ، (٨) من الملف وتتضمن الأولى مشاركة إيجار السفينة وسند الشحن وشهادة فحص ووزن رسالة القمح وتقرير فحص الرسالة وحالتها وشهادة موطن وفاتورة الشراء وخطاب الاحتجاج ، وكل هذه المستندات مترجمة ، وتحوى الحافظة الثانية كشفاً ببيان أوراق الرسالة .

« وحيث إن المدعية قدمت مذكرتها رقم (٦) من الملف وأصرت فيها على الحكم لها بما طلبت مرددة ما أوردته بصحيفة دعواها الافتتاحية ومقررة ما محصله أن سند الشحن جاء خلواً من أية تحفظات تتعلق بالبضاعة أو وزنها مما يقطع بأنها قد شحنت كاملة من ميناء التصدير وأن ما لحق بها من عجز إنما وقع بفعل السفينة الناقلة وفي خلال الرحلة البحرية مما يسأل عنه الناقل الذي تمثله الشركة المدعى عليها .

« وحيث إن المدعى عليها قدمت مذكرتها رقم (٧) من الملف ودفعت فيها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم في سند الشحن المحرر في فيلادلفيا بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١ والذي تم بمقتضاه نقل البضاعة موضوع هذه الدعوى حيث نص في بنده العاشر على تطبيق شروط وبنود الاضراب ونص التحكيم الخاص بعقد استئجار « ستروكون » ومن ثم يتعين عرض هذا النزاع على التحكيم في لندن وفقاً للبند ٣١ من مشاركة ستروكون ، وقالت أيضاً إن مثل هذا الشرط صحيح قانوناً ولا يمنع من ذلك أن يكون التحكيم على يد محكمين في الخارج على ما استقر عليه القضاء وأجازه القانون — ثم قدمت تأييداً لدفاعها حافظة ضممتها سند الشحن المؤرخ ٣١ يناير سنة ٥٦ بخصوص نقل كمية القمح موضوع النزاع وقد أحال في بنده العاشر إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة ستروكون .

« وحيث إن المدعية ردت على هذا الدفع في مذكرتها رقم (٩) من الملف فذكرت أنها لم تشارك في إبرام مشاركة إيجار السفينة الناقلة ومن ثم فلا تسرى عليها ما تضمنته من شروط وأنها لا تخضع لسند الشحن الصادر عن تلك المشاركة لأنها كذلك ليست طرفاً في هذا السند الذي لا يعدو أن يكون

وسند شحن في نفس الوقت - كما هو الشأن في الدعوى الحالية - وفي هذه الحالة تكون الشروط المثبتة في سند الشحن مكتملة للملك الواردة في مشاركة الإيجار خاصة إذا ما أحالت شروط سند الشحن إلى الشروط الواردة بالمشاركة .

«وحيث إنه وإن قيل بأن مشاركة إيجار السفينة لا تحكم العلاقة بين شركة الملاحة الناقلة وبين وزارة التكوين باعتبار الأخيرة من الغير بالنسبة للمشاركة لأنها ليست طرفاً فيها ، فإن هذا القول لا يمكن الأخذ به بالنسبة لسند الشحن الذى أشير فيه صراحة على أن البضاعة مشحونة لحساب وزارة التكوين . ويؤدى ذلك وبصرف النظر عما أثبت بسند الشحن أن رأى السليم فى الفقه والذى تأخذ به هذه المحكمة هو أن الشاحن عند تعاقد مع الناقل يعتبر نائباً عن المرسل إليه يد أن هذه النيابة ناقصة بحيث يظل الشاحن طرفاً فى عقد النقل فى الوقت الذى يكون فيه المرسل إليه طرفاً فى هذا العقد وفقاً لأحكام النيابة التى تقضى بانصراف آثار العقد إلى الأصيل (الوجيز فى القانون البحرى للدكتور مصطفى طه ٣٧٦ ص ٣٤٠) .

« وحيث إنه إذا ما تبين مما تقدم أن الشاحن كان نائباً عن الوزارة المدعى فى إبرام عقد النقل بشروطه الثابتة فى سند الشحن فمن ثم يكون دفاع الأخيرة المبني على التظهير واعتبارها من الغير منهار من أساسه ، هذا كله بالإضافة إلى أنه جاء بفاتورة شراء الرسالة (المستند ١١ من حافظة المدعى رقم (٤ ملف) أن البيع سيف الاسكندرية Cost and Freight Alexandria

وفى مثل هذا البيع تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد الشحن وتكون مخاطر الطريق عليه ويلتزم البائع فيه بإبرام عقد النقل لحساب المشتري ، ومفاد هذا جميعه أن سند الشحن يعتبر بمثابة عقد النقل بالنسبة للمرسل إليها وزارة التكوين

إيضالاً وقع عليه الريان باستلام البضاعة إذ الثابت فى الدعوى أن شحنة القمح قد استوعبت جميع عنابر السفينة ، هذا فضلاً عن أنه إذا كان لسند الشحن حجية بين طرفيه - الشاحن والناقل - إلا أنه إذا تداول بطريق التظهير فلا يكون للناقل أو الربان أن يحتج فى مواجهة المظهر إليه حسن النية بالدفع التى تكون له قبل الشاحن المظهر إذ أن قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع تنطبق على انتقال سند الشحن بطريق التظهير كما هو الشأن فى الأوراق التجارية . وأنه تفرعاً على ذلك تكون أحكام معاهدة بروكسل التى تحكم العلاقة بين الناقل الذى تمثله الشركة المدعى عليها الثانية وبين الوزارة المدعى بوصفها مالكة للبضاعة المشحونة بموجب سند الشحن المظهر إليها من الشاحن ومن ثم فلا يحتج عليها إلا بما تضمنته تلك المعاهدة من أحكام ، وأضافت المدعى أن مسئولية الناقل متحققة فى هذه الدعوى من تقصيره فى المحافظة على الشحنة وصيانتها الصيانة التى يفرضها القانون وهذه المسئولية التقصيرية بعيدة عن عقد النقل (سند الشحن) بفرض أنه ينظم العلاقة بين المدعى والناقل كما ذهبت المدعى عليها ، ومن ثم تختص هذه المحكمة بنظر الدعوى ويكون الدفع بعدم القبول لوجود (شرط التحكيم) بسند الشحن على غير سند من القانون متعيناً رفضه ، ثم صممت على الحكم لها بطلباتها المشار إليها آنفاً .

« وحيث إن المحكمة تشير بادئ الرأى إلى أن تحرير مشاركة إيجار السفينة يتم فى حالة ما إذا تعلق الأمر بنقل شامل لجميع عنابر السفينة ، أما إذا تعلق الأمر بنقل جزئى أى نقل بضاعة تشغل بعض السفينة فحسب فيكتفى بتحرير سند شحن مثبت للعقد والشحن معاً ، إلا أنه من ناحية أخرى فليس هناك ثمة ما يمنع من تحرير مشاركة إيجار

عليهم وينتهي أثر إرادتهم عند هذا الحد ، فإذا تراضى خصم عن شرط التحكيم وأقام دعواه أمام المحكمة المختصة أصلاً بالنزاع جاز لخصمه التمسك بعدم قبول الدعوى ومنع سماعها ، وإذا عرض النزاع على التحكيم يكون للحكم الصادر من المحكمين حجية الأمر المقضى إذ التحكيم جهة قضاء نظمها القانون (الوسيط ج ٢ للسنهوري ص ٦٥٠) .

«وحيث إن غالبية الفقه والقضاء استقرت على أنه لا مانع يمنع من أن يكون التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين لأن حكمة تشريع التحكيم كما سلف القول تنحصر في أن طرفي الخصومة يريد أن يحصص إرادتهما واتفاقهما تفويض أشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهما وأن يحسموا النزاع بحكم أو بصلح يقبلان شروطه ، فرضا طرفي الخصومة هو أساس التحكيم وكما يجوز لها الصلح بدون وساطة أحد فإنه يجوز لها تفويض غيرهم في إجراء ذلك الصلح أو في الحكم في ذلك النزاع ويستوى أن يكون المحكمون في مصر وأن يجري التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين في الخارج وأن يصدروا حكمهم هناك ، كما أن الاستفادة من المادة ٨٤١ من قانون المرافعات التي أوجبت أن يصدر حكم المحكمين في مصر وإلا اتبعت في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي ، الاستفادة من ذلك أن المشرع المصري لا يرى في الاتفاق على محكمين يقيمون في الخارج ويصدرون أحكامهم هناك أمراً يمس النظام العام . وليس في ذلك افتئات على سلطان القضاء لأن المتعاقدين لا يستبدلان بالحاكم المصرية محاكم أخرى وإنما يحتكان إلى هيئة تستمد منهما سلطانهما لا من قانون أجنبي . (قواعد المرافعات ج ١ للشماوي سنة ٥٧ ص ٣٠٧ ، وإجراءات التنفيذ

وتعتبر طرفاً فيه مند إبرامه وتسرى عليها كافة الاشتراطات المدرجة به باعتبار أن الشاحنة قد قبلتها نيابة عنها (أصول القانون البحري للمؤلف السابق ص ٦١٤ وما بعدها) ومن ثم فلا محل للقول باستبعاد الشروط الواردة في سند الشحن موضوع الدعوى ومنها شرط التحكيم وأعمال معاهدة بروكسل .

«وحيث إن التحكيم arbitrage يرتكز على أساسين هما إرادة الخصوم وإقرار المشرع لهذه الإدارة فالتحكيم هو إتفاق على طرح النزاع على أشخاص يسمون محكمين arbitres ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به ، ولقد أشارت المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات إلى مشروعية التحكيم وأسبابه وهي القصد في النفقة والوقت والبعد عن شطط الخصومة القضائية خصوصاً في المعاملات التجارية سيما ما كان منها متسماً بطابع التخصص أو الصفة الدولية .

وإذن لإرادة الخصوم هي التي تخلق التحكيم ودون هذه الإرادة لا يتصور أن يخلق ولكن لا تكفي إرادة الخصوم وحدها لخلق هذا النظام بل يجب أن يقر المشرع اتفاقهم . وبعبارة أخرى إذا لم ينص المشرع على جواز التحكيم وجواز تنفيذ أحكام المحكمين ما كانت إرادة الخصوم كافية لخلقها "C'est la loi même qui détermine les modalités d'exercice de l'arbitrage et par conséquent le favorise".

(راجع Dalloz Encyclopédie Juridique سنة ١٩٥٥ باب التحكيم ص ٢٣٣ وما يليها) . ولقد أقر المشرع نظام التحكيم في المادة ٨١٨ مرافعات احتراماً لإرادة الخصوم . ومتى وضحت هذه الإرادة وفق الشكل الذي يتطلبه القانون التزم الخصوم بحسم النزاع بطريق التحكيم ، فيفرض عليهم ويفرض المحكم

لا يكونون مسئولين عن ذلك ، لا مسئولية عقدية لأن العقد لما يبرم ولا مسئولية تقصيرية لأنه لا خطأ في عدم قيامهم بأمر لم يلتزموا به وبمجرد إبرام عقد النقل يقوم الالتزام في ذمتهم في الحدود التي رسمها هذا العقد وهى حدود لا يترتب عليها إلا المسئولية العقدية ومن ثم فليس للمدعية أن تستند إلى أحكام المسئولية التقصيرية إذ هى تفترض أنهم قد أخلوا بالالتزام فرضه القانون — والالتزام في حالتنا لا مصدر له إلا العقد (الوسيط ج ١ للسهرورى ص ٧٦١) ومتى كان الأمر كذلك فإن النزاع حول إخلال هؤلاء الملاك بالتزاماتهم قبل المدعية لا يبدو أن يكون نزاعاً حول تنفيذ سند الشحن وهو بهذه المثابة يدخل في نطاق شرط التحكيم .

«وحيث إنه حكم على المدعية فتلزم المصاريف عملاً بنص المادة ٣٥٧ / ١ مرافعات » .
(قضيه السيد وزير التكوين بصفته ضد شركة جارتاك للحبوب وآخرى رقم ٤٧٧ سنة ٥٦ تك رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الوهاب أبو سريع ابراهيم وأحمد خيرت ومحمود حسين القضاة) .

٣٣٦

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٤ يناير سنة ١٩٥٩

- ١ — دعوى الإفلاس ليست إلا دعوى إجراءات لا دعوى خصومة لا تهدف إلى الفصل في نزاع بل إلى مجرد إثبات حالة التوقف عن الدفع . مثال .
ب — وضع الأختام على المحال المملوكة لغير المفلس . لا يجوز إلا إذا انضح بجلاء أنه أخفى أقواله فيها .

المبادئ القانونية

- ١ — إن دعوى الإفلاس ليست إلا دعوى إجراءات لا دعوى خصومة لا تهدف إلى الفصل في نزاع بل إلى مجرد

في المواد المدنية والتجارية طبعة سنة ٥٥ للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٨٤ ، والقانون الدولى الخاص للدكتور حامد زكى الطبعة الأولى ص ٣١١ ، وتقض ٥٦/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ٥٦ رقم ٥ و ١٠١ / ٦ ص ٢٣٢ ، واستئناف اسكندرية ٥٢/٥/١٤ فى الاستئناف رقم ٢٥٤ سنة ١٢ ق تجارى وهو حكم غير منشور ، وفى نفس المعنى حكم هذه المحكمة الصادر بتاريخ ٥٧/١٢/٢٩ فى القضية رقم ٣٧٢ سنة ٥٦ ت ك اسكندرية وهو حكم غير منشور) .

« وحيث إنه بالابتناء على ما تقدم ولأن سند الشحن المؤرخ ٥٦/١/٣١ الذى ينظم العلاقة بين الوزارة المدعية وملاك السفينة قد تضمن فى بنده العاشر النص على تطبيق شرط التحكيم المبين فى نموذج المشاركة المعروفة بمشارطة «ستروكون» .
"All terms, conditions and provisions of the strike, lighterage clause No. 26 and arbitration clause of the "Centrocon" Charter-Party to apply".

فإنه يتعين إعمال هذا الشرط وقبول الدفع بعدم القبول لوجود شرط التحكيم فى سند الشحن ، ولا يحول دون ذلك ما دفعت به المدعية من أن مسئولية ملاك السفينة فى هذه الحال تقوم على أساس المسئولية التقصيرية وأنه إذا نظر إلى الدعوى على أساس أن القانون قد رتب المسئولية فيها بعيداً عن العقد فإنه لا يجوز الاعتداد بشرط التحكيم ، ذلك أنه ما دامت المدعية تستند إلى ترتيب هذه المسئولية إلى الإهمال فى المحافظة على البضاعة موضوع عقد النقل وعدم بذل المهمة فى صيانتها فإنه لا يكون للمدعية إلا دعوى المسئولية العقدية لأن الالتزام العقدى الذى صار ملاك السفينة مسئولين عنه لم يكن قبل العقد التزاماً فى ذمتهم فلو فرض أنهم قبل العقد لم يحافظوا على البضاعة ويصونها فإنهم

٢٠/١١/١٩٥٨ إلى الأستاذ إبراهيم جنيته بوصفه
وكيلاً عن الدائنين بتفليسة فضل محمد عبد الغنى
في الدعوى رقم ٩٢ سنة ٥٨ إفلاس اسكندرية
طالباً بالحكم برفع الأختام الموضوعة على المصنع
للملوك له والواقع بشارع البرت الأول بسموحه
مع إلزام التفليسة المصروفات والأتعاب وشمول
الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والأمر بتنفيذه
بمسودته الأصلية ، وقال شرحاً لذلك إنه في يوم
١٥/١١/٥٨ وضع وكيل الدائنين الأختام على
المصنع المذكور بحسبان أنه للمفلس في حين أن
هذا المصنع مملوك له بموجب عقد بيع مشهر منذ
سنة ١٩٥٦ أى سنة سبقت تاريخ التوقف عن
الدفع ، واستطرد المعارض قائلاً إن أدلة ملكيته
للمصنع تتحصل في استئجاره للسكان السكائن به
المصنع بمقتضى عقدين محرر أولهما في ٢٦/٣/٥٦
وثابت التاريخ في ٢٩/٨/٥٦ برقم ٤٩٥٤ ومحرر
ثانيهما في ١/١/٥٧ وثابت التاريخ في ٤/١٢/٥٧
تحت رقم ٥٥١١ ، وفي أن المفلس لم يستأجر أيّاً
من المحلين السكائن بهما المصنع في فترة توقفه عن
الدفع أو في فترة قريية منها ، إذ استأجرت شركة
الشرق للأسمدة الكيماوية المحل رقم ٥ من ١/٧/٥٥
حتى ٣١/١٠/٥٦ ثم أخلته وظل خالياً حتى
استأجره المعارض في ١/١/٥٧ حسباً هو مسجل
في كتاب المالك « دائرة جوزيف سموحه » وفي
أن السجل التجارى الخاص بالمصنع رقم ٥٠٣٥٢
الصادر بتاريخ ٢١/٦/٥٦ يثبت أن المعارض يتخذ
مقر عمله في نفس العين الموضوعة عليها الأختام
منذ مدة سابقة على تاريخ استخراج السجل
التجارى. — وقد قام المعارض بتعجيل نظر
المعارضة لجلسة ٢٩/١١/٥٨ وأعلن المعارض
ضده بذلك في ٢٤/١١/٥٨ ، وإذ حجزت الدعوى

إثبات حالة معينة تهم الكافة تقتصر على
معرفة هل التاجر المدعى عليه في حالة توقف
زعزعت الائتمان فيه فيتعين إخراجه من
السوق حالاً وشل حركة تعامله واعتبار ديونه
الآجلة قد استحققت فوراً وتصفية كل ما يملكه
وتوزيعه على دائنيه أم أنه ليس كذلك فيترك
على حاله يزاول تجارته ومعاملاته كالمعتاد .

٢ — ليس أدل على صحة هذا التكييف
من أن الدعوى قد ترفع على التاجر بعد وفاته
كما أن المحكمة تستطيع أن تقضى من تلقاء
نفسها بأن تاجرأ ما أصبح في حالة إفلاس
— كما أن النيابة العامة بوصفها المهيمنة على
صالح المجتمع تستطيع هي الأخرى أن تطلب
إشهار إفلاس أى تاجر إذا رأت أنه توقف
فعلاً عن الدفع وأصبح وجوده في السوق
مهبطاً لصالح المتعاملين معه — بل إن المدين
يستطيع أن يتقدم للمحكمة ويطلب إشهار
إفلاسه هو نفسه درءاً لنتائج أخرى قد تكون
أشد صرامة عليه لو أنه سكت ومن ذلك
حرمانه من الصلح مع دائنيه في الحدود التي
رسمها القانون أو المحافظة عليه أو اعتباره
مفلساً بالتدليس وما شاكل ذلك .

٣ — يتحدد نطاق دعوى إشهار
الإفلاس يبحث حالة التوقف عن الدفع
فحسب .

المحكم

«من حيث إن محمد عبد الجليل إبراهيم عن
نفسه وبصفته مدير شركة « محمود عبد الجليل
وإخوته » أقام هذه المعارضة بالصحيفة العلنية في

الحكم لجلسة ٩٥٨/١٢/٢٠ استبانت المحكمة أن المعارض قد وجه المعارضة لوكيل الدائنين فحسب ، فقررت إعادة القضية إلى المرافعة لإعلان المفلس وشركة أولاد طاهر سباهى بوصفها الدائنة طالبة الإفلاس ، وقد قام المعارض بإعلانها في ٢٤ ، ١٩٥٨/١٢/٢٥ موجهاً إليهما ذات الطلبات مع إلزامهما بالمصروفات والأتعاب .

« وحيث إن المادة ٣٩٠ تجارى تنص على أن الحكم بإشهار الإفلاس يجوز المعارضة فيه من كل ذى حق في ظرف ثلاثين يوماً ابتداء من اليوم الذى تمت فيه الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها ، ولما كانت الأوراق لم تتضمن ما يتصل بإجراءات اللصق والنشر إلا أنه يبين من الاطلاع على القضية رقم ٩٢ سنة ٥٨ إفلاس اسكندرية أن حكم إشهار الإفلاس المعارض فيه صدر بجلسة ٥٨/١١/١٥ ولذلك تكون المعارضة قد حازت وضعها القانونى وجاءت في الميعاد متعيناً الحكم بقبولها شكلاً .

« وحيث إن المعارض قدم تأييداً لمعارضته حافظتى المستندات رقم (٦) ، (٨) من الملف وتحوى الأولى « ١ » عقد إيجار صادر بتاريخ ٩٥٦/٣/٢٦ من السيد : جوزيف سموحه إلى المعارض محمد عبد الجليل ابراهيم عن الدكان رقم ٤ بمدينة سموحه لاستعماله مصنع للتريكو لمدة تبدأ من ٥٦/٤/١ وتنتهى في ٥٧/٣/٣١ والعقد ثابت التاريخ في ٥٦/٧/٢٩ رقم ٤٥٩٤ « ٢ » عقد إيجار بتاريخ ٥٧/١/١ بين الطرفين المذكورين عن الدكان رقم ٥ بمدينة سموحه لاستعماله ورشة للتريكو والعقد ثابت التاريخ في ١٩٥٧/١٢/٤ تحت رقم ٥٥١١ « ٣ » خطاب مرسل من الحارس الخاص على أموال دائرة جوزيف سموحه إلى محامى

المعارض بتاريخ ٥٧/١٠/٢٢ يتضمن أن المعارض يستأجر الدكانين المذكورين رقمى ٤ ، ٥ الكائنين بملك الدائرة بشارع رقم ٥ وشارع البرت الأول — الدكان الأول رقم ٤ من ٥٦/٤/١ والدكان الثانى رقم ٥ كان مؤجراً لشركة الشرق للأسمدة الكيماوية من ٥٥/٧/١ — ٩٥٦/١٠/٣١ وظل خالياً شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ٩٥٦ إلى أن أجره المعارض بتاريخ ٩٥٧/١/١ ، ويقول المعارض على وجه الحافطة إنه يبين من ذلك أن المفلس لم يستأجر الدكان رقم ٥ أبداً ، وتضمن الحافطة الثانية: (١) شهادة رسمية مؤرخة ٥٨/١٢/١ مستخرجة من مكتب التوثيق بالاسكندرية تفيد أن عقد بيع قد وثق في ٥٦/٩/١ تحت رقم ٢٤٩٦ بين المفلس والمعارض وكان الأول يقيم وقتئذ بشارع المفتش رقم ٤٣ قسم باب شرقى ، على شراء ١٤ ما كينة لا غير نظير ثمن قدره ١٢٠٠ جنيه .

(٢) شهادة رسمية مؤرخة ٥٨/١١/٣٠ عن طلب إضافة بيانات إلى السجل التجارى الخاص بالمعارض يبين منه أن المعارض له سجل تجارى برقم ١١٦٢ سنة ١٩٥٦ وأنه صاحب مصنع لصناعة وتجارة الملابس الداخلية التريكو بشارع رقم ٥ وشارع البرت الأول بسموحوه بالعقار رقم ٢٥ باب ٤ — والبيانات المطلوب التأشير بها هى إضافة تجارة الخردوات بالجملة والقطاعى إلى السجل (٣) صورة إيصال مؤرخ ٥٤/٤/٩ باستلام المعارض ما كينتين لصناعة التريكو اشتراها من سيد مرعى محمد سعيد ابراهيم . (٤) مخالصة بثمن الماكينتين السالفتين مؤرخة ٥٤/٥/٥ ومثبت تاريخها في ٩٥٧/٤/٣ تحت رقم ٢٣٩٢ . (٥) فاتورة مؤرخة ٥٦/١/٣١ من مصنع تريكو سالم عمر جمعه إلى المعارض بمبلغ ٥ جنيه ثمن بونوار (آلة لللف الحيط) .

(١) شهادة رسمية مؤرخة ٥٨/١٢/١ مستخرجة من مكتب التوثيق بالاسكندرية تفيد أن عقد بيع قد وثق في ٥٦/٩/١ تحت رقم ٢٤٩٦ بين المفلس والمعارض وكان الأول يقيم وقتئذ بشارع المفتش رقم ٤٣ قسم باب شرقى ، على شراء ١٤ ما كينة لا غير نظير ثمن قدره ١٢٠٠ جنيه .

(٢) شهادة رسمية مؤرخة ٥٨/١١/٣٠ عن طلب إضافة بيانات إلى السجل التجارى الخاص بالمعارض يبين منه أن المعارض له سجل تجارى برقم ١١٦٢ سنة ١٩٥٦ وأنه صاحب مصنع لصناعة وتجارة الملابس الداخلية التريكو بشارع رقم ٥ وشارع البرت الأول بسموحوه بالعقار رقم ٢٥ باب ٤ — والبيانات المطلوب التأشير بها هى إضافة تجارة الخردوات بالجملة والقطاعى إلى السجل (٣) صورة إيصال مؤرخ ٥٤/٤/٩ باستلام المعارض ما كينتين لصناعة التريكو اشتراها من سيد مرعى محمد سعيد ابراهيم . (٤) مخالصة بثمن الماكينتين السالفتين مؤرخة ٥٤/٥/٥ ومثبت تاريخها في ٩٥٧/٤/٣ تحت رقم ٢٣٩٢ . (٥) فاتورة مؤرخة ٥٦/١/٣١ من مصنع تريكو سالم عمر جمعه إلى المعارض بمبلغ ٥ جنيه ثمن بونوار (آلة لللف الحيط) .

(٦) مقايضة مؤرخة ٥٦/٦/١٢ صادرة من مصنع بنايوتى ريزوس إلى المعارض عن جملة تركيبات وإضافات متعلقة بآلات المعارض وقيمة المقايضة مبلغ ٦٣ جنيه تسلم منها الصانع المذكورة ٥٦ جنيه والباقي ٧ جنيهات يدفع في ١٥/٣/٥٧ .

« وحيث إن المفلس لم يحضر لعدم الاستدلال عليه وإعلانه في مواجهة النيابة .

« وحيث إن وكيل الدائنين لم يقدم أى دفاع في موضوع المعارضة مكتفياً بتقديم صورة من طلب تاريخه ٥٨/١١/١٨ كان قدمه إلى السيد مأمور التفليسة بالتنحي عن القيام بإجراءات التفليسة لاعتداء عليه حدث بمناسبة وضعه الأختام على المصنع موضوع النزاع .

« وحيث إن شركة أولاد طاهر سباهى وهى الدائمة طالبة الإفلاس قدمت مذكرتها رقم (١٣) ملف وقالت فيها إنها كانت تتعامل مع المفلس فضل محمد عبد الغنى بصفته مديراً وصاحب مصنع فضل للتريكو (تريكو الوادى) بالاسكندرية بشارع رقم ٥ رقم ٢٥ بسموحة وذلك بموجب عقد اتفاق محرر بينهما وموقع عليه من المفلس بهذه الصفة ، وكان السيد / محمود عبد الجليل صاحب شركة محمود عبد الجليل وإخوته كما يتضح ذلك من عريضة المعارضة يوقع على الفواتير الخاصة بمصنع المفلس كما هو ثابت من الفاتورة المقدمة منها ، في حين أن رافع هذه المعارضة هو محمد عبد الجليل عن نفسه وبصفته مديراً للشركة المذكورة ، وذكرت أنها بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ أصدرت حكماً حضورياً من محكمة إسكندرية التجارية ضد المفلس بصفته تلك وقد أعلنت إليه هذا الحكم في مصنعه السالف واتضح من الاعلان أنه غير موجود مما اضطرها إلى إعلانه في محل إقامته بشارع الفتش فلم يوجد أيضاً وأعلن لذلك في مواجهة النيابة ، وإزاء هذا

إضطرت إلى رفع دعوى إفلاس أمام هذه المحكمة ضده وصدر الحكم بإفلاسه ووضع الأختام على محل تجارته وأى محل آخر يتصل بتجارته وقد وضعت الأختام على المصنع الذى كانت الشركة ترسل إليه فيه البضاعة المباعة ويتسلمها هو وأحد شركائه مثل السيد / محمود عبد الجليل ، وأضافت أن المفلس هو الذى أثبت لها من تصرفاته بأن المصنع مملوك له ، ثم طلبت الحكم أصلياً برفض الدعوى واحتياطياً بإخراجها منها بلا مصاريف مع إلزام المعارض في الحالتين بالمصروفات والأتعاب . وقدمت تأييداً لدفاعها المستندي رقم (١١) و (١٢) ملف والمستند الأول عبارة عن عقد اتفاق مبرم بينها والمفلس فضل محمد عبد الغنى بصفته مديراً لمصنع فضل للتريكو (مصنع تريكو الوادى) الواقع بشارع ٥ رقم ٢٥ ويفيد أنه تم الاتفاق بين الطرفين على أسعار الخيوط التى تبيعها وتوردها الشركة المذكورة لحسب حساب مصنع المفلس المشار إليه ، وهذه الأسعار للدفع بكميالات أو نقداً بنخصم ٢ ٪ ، والمستند الثانى إيصال مؤرخ ١٩٥٦/٩/٢٧ باستلام من يدعى محمود عبد الجليل بمصنع فضل للتريكو بسموحة من الشركة السالفة كمية من الخيوط وزنها ٥٠٤ كيلو جرام .

« وحيث إن المعارض قدم مذكرته رقم (١٠) ملف وطلب فيها الحكم أصلياً برفع الأختام الموضوعة على مصنوعه واحتياطياً بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما يتعلق بوضع الأختام على المصنع المملوك للمعارض والكائن بسموحة بشارع البرت الأول رقم ٣ وشارع رقم ٥ العقار رقم ٢٥ والأمر برفض الأختام الموضوعة على هذا المصنع مع إلزام المعارض ضدهم بالمصروفات والأتعاب في كل الأحوال ورد ما أوردوه بصحيفة المعارضة وقرر أنه اشترى

والواضح منه أن له المصنع محل النزاع بنفس العنوان مما يدل على ملكيته للمصنع ملكية لا يرقى إليها نزاع أو شك ، واستطرد يقول إن المزايم التي رددتها شركة سباهى لا تقيد ملكية المفلس لهذا المصنع ولا هى تشكك فى ملكيته هو له وأن غاية ما تبغى الشركة المذكورة من تقديمها هذه المزايم هى التدليل على اتصال الأعمال بين كل من المفلس والمعارض ذلك أن الزعم بأن المفلس كان مقبياً بالمصنع مردود بأن كل الإعلانات التى وجهت للمفلس فى المصنع قد ردت دون إعلان سواء ما تعلق منها بإعلان حكم المديونية الصادر لصالح شركة سباهى أو بإعلان دعوى الإفلاس ، ولا عبرة بما ورد بإجابة شيخ الحارة فى إعلان حكم المديونية من أن المفلس قد ترك المصنع الآن إذ ثبت من عقدى الإيجار أن المفلس لم يكن مقبياً بالمحل الذى يشغله المصنع فى أى وقت ما ، ثم قال إن المستند الأول لشركة سباهى الذى يقول فيه المفلس إنه مالك لذلك المصنع لا يكفى فى سبيل التدليل على هذه الملكية فهذا الإيصال يحوى ادعاءً كاذباً من المفلس لا تأثير له على ملكيته هو للمصنع الثابتة بالمستندات القاطعة المقدمة منه ، أما الإيصال المؤرخ ٥٦/٦/٢٩ المقدم من شركة سباهى للتدليل على توريد بضاعة إلى مصنع يسمى مصنع فضل للتركى وأن محمود عبد الجليل أخ المعارض قد استلم هذه البضاعة . فهذا الإيصال سابق على يوم ٥٧/٣/١٣ تاريخ التوقف عن الدفع بتسعة أشهر فضلاً عن أنه لم يبين المكان الكائن به المصنع بل ذكر على النقيض اسم مصنع فضل للتركى فى حين أنه من الثابت فى بيانات السجل التجارى الرسمية التى قدمها أن المصنع لم يكن مسمى بهذا الاسم فى تاريخ صدور الإيصال ، وأردف يقول إن حقيقة الأمر أن المفلس كان يستورد بعض خيوط الغزل من

من المفلس ١٤ آلة تركىكو بمبلغ ١٢٠٠ جنيه دون المصنع وذلك بموجب عقد ثابت التاريخ فى ٥٦/٩/١ تحت رقم ٢٤٩٦ مبين به أن عنوان المفلس هو ٤٣ شارع المفتش بالحدراء مما يدل على أن الشراء لم يكن موضوعه مصنعا بل عدة آلات . وقال شرحاً لطلبه الأصلى إنه يبين من عبارات حكم الإفلاس أن المحل الذى أمرت المحكمة بوضع الأختام عليه هو المحل رقم ٥ بشارع ٢٥ بسموحة ومصنعه الذى وضعت عليه الأختام لا يحمل هذا الرقم بل هو رقم ٢٥ بشارع رقم ٥ بسموحة ، لما كان ذلك ولأن حكم الإفلاس لم يأمر بوضع الأختام على المحل الأخير لا فى منطوقه ولا فى أسبابه فانه ليس لوكيل الدائنين بعد ذلك أن يضع الأختام على مصنعه إذ أن هذا الفعل مخالف لما أمر به ذلك الحكم ولا يصح التحدى بأن ما ورد بمنطوق الحكم كان من قبيل الخطأ المادى البحث وأن المقصود من المصنع المذكور بالمنطوق هو مصنع المعارض ، ذلك أن الخطأ المادى لا يملك تصحيحه إلا المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات ثم ينفذ الحكم بعد تصحيحه ، ولم يحدث شيء من هذا فى دعوى الإفلاس ولذلك كان تصرف وكيل الدائنين تصرفاً معيباً لا سند له من القانون حقيقةً بالإلغاء ، ثم عرض بعد ذلك لدفاعه الاحتياطى فذكر أن المفلس لم تكن له تجارة تتصل به على أى نحو كان الاتصال وأن المصنع الموضوع عليه الأختام مملوك له ملكية خاصة واستند فى ذلك إلى عقدى الإيجار المقدمين منه وأن المحل رقم ٥ لم يكن مؤجراً للمفلس فى أية فقرة إذ كان مؤجراً لشركة الشرق للأسمدة الكيماوية من ٥٥/٧/١ حتى ١٩٥٦/١٠/٣١ ثم ظل خالياً حتى استأجره هو وأنه كان يعمل بالمصنع قبل شرائه آلات المفلس ويدل على نشاطه هذا ما هو ثابت من سجله التجارى المنشأ منذ سنة ١٩٥٦

شركة سباهي تم بيعها لعملاء متعددين من بينهم المصنع الذي يملكه هو وأن المفلس كان يستفيد من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، وواضح من ذلك أنه كان أجنبياً عن المفلس في كل العمليات التي تمت بين هذا الأخير وبين شركة سباهي وبالتالي فلا علاقة له بهذه الشركة ، وختم دفاعه بأن وضع الأختام محدود بتجارة المفلس وحدها ولا يتعداها إلى غيرها من المحال التجارية المملوكة للغير إلا إذا كان هناك تهريباً واضحاً من جانب المفلس لأمواله لدى الغير بحيث يبدو أن المحل الذي يحوز به الغير ليس في الواقع محله بل هو محل المفلس ، ويبدو أن الطريق الوحيدة لجرد أموال المفلس هي طريق حجزها لدى الغير الذي توافى مع المفلس لإخفاء هذه الأموال عنده تهرباً من الدائنين ، وقد أشار إلى أن الفقه والقضاء استقرا على ذلك وانتهى إلى أن حكم الإفلاس لم ينصب على مصنعه وأنه يفرض أن هذا الحكم تناول مصنعه فإنه لا يحوز وضع الأختام عليه لأنه ليس مملوكاً للمفلس ولأنه فيه بضاعة وخلص إلى التصميم على طلباته .

« وحيث إن المحكمة تشير بادية الرأي إلى أن دعوى الإفلاس ليست إلا دعوى إجراءات لا دعوى خصومة وهي لا تهدف إلى الفصل في نزاع بل إلى مجرد إثبات حالة معينة تهم الكافة تقتصر على معرفة هل التاجر المدعى عليه في حالة توقف زعزعت الائتمان فيه فيتعين إخراجه من السوق حالا وشل حركة تعامله واعتبار ديونه الآجلة قد استحققت فوراً وتصفية كل ما يملكه وتوزيعه على دائنيه أم أنه ليس كذلك فيترك على حاله يزاول تجارته ومعاملاته كالمعتاد (استئناف اسكندرية ٨/٤/٥٨ في القضية رقم ٧ سنة ١٤ ق تجارى وهو حكم غير منشور) وليس أدل على صحة هذا التكيف من أن الدعوى قد ترفع على

التاجر بعد وفاته (م ٢٠٩ تجارى) كما أن المحكمة تستطيع أن تقضى من تلقاء نفسها بأن تاجراً ما أصبح في حالة إفلاس (م ١٩٦) كما أن النيابة العامة بوصفها المهيمنة على صالح المجتمع تستطيع هي الأخرى أن تطلب إشهار إفلاس أى تاجر إذا رأت أنه توقف فعلاً عن الدفع وأصبح وجوده في السوق مهدداً لصالح التعاملين معه (م ١٩٦) بل أن المدين يستطيع أن يتقدم للمحكمة ويطلب إشهار إفلاسه هو نفسه درءاً لنتائج أخرى قد تكون أشد صرامة عليه لو أنه سكت ومن ذلك حرمانه من الصلح مع دائنيه في الحدود التي رسمها القانون أو المحافظة عليه أو اعتباره مفلساً بالتدليس ومشاكل ذلك (م ١٩٨) .

« وحيث إنه متى كان الأمر على ما تقدم فإن دعوى إشهار الإفلاس يتحدد نطاقها بحيث حالة التوقف عن الدفع فحسب ، وليس لمحكمة الإفلاس أن تقحم نزاعاً آخر في الدعوى يدور حول ملكية المفلس لعقار معين أو لمؤسسة معينة نشب النزاع حولها — كما هو الحال في هذه الدعوى — بل أن الوضع الطبيعي للأمر هو أن تقتصر المحكمة على بحث واقعة التوقف دون غيرها ، فإذا ثبتت لها أعلنت حالة الإفلاس وعينت مأموراً للتفليسة وتندبت وكيلاً للدائنين وهو وحده الذي يعهد إليه القانون بجميع كافة التحركات الخاصة بحقوق المدين والتزاماته وهو الذي يرفع الدعوى باسمه أو باسم الدائنين للمطالبة بحقوق التفليسة قبل الغير ، كما أن الدعوى التي ترفع على التفليسة من الغير وتكون خاصة بإثبات حق معين لهذا الغير تدور حول الملكية أو حق عقارى آخر أو حول مؤسسة ما أو استغلالها هذه كلها لا ترفع إلا في مواجهة وكيل الدائنين المذكور .

« وحيث إنه يجب على المحكمة عند شهر

بالحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٥٨/١١/٢٩ دخل فى عدم قيام وكيل الدائنين بتحقيق هذه الملكية بعد أن ثار النزاع حولها من المعارض الذى قدم مستنداته المشار إليها آتفا للتدليل على ملكيته هو للمصنع المذكور والذى يبدو من ظاهرها أن له علاقة أيضاً بالمصنع بدأت فى سنة ١٩٥٦ كما هو ثابت من طلبه المقدم للسجل التجارى بتاريخ ٩٥٨/١١/٣٠ وبعد صدور حكم الإفلاس - بإضافة بيانات إلى سجله (المستند رقم ٢ من حافظة المعارض ٨ ملف) والوارد به أن مصنعه كان بشارع رقم ٥ وبشارع البرت الأول بسموحة بالعقار ٢٥ وهو نفس المحل الوارد بعقد الاتفاق المؤرخ ٥٦/٣/١ والبرم بين المفضل وشركة سباهى فى سنة ١٩٥٦ أى فى نفس الوقت الذى بدأت فيه علاقة المعارض بالمصنع (المستند الأول المقدم من شركة سباهى رقم ١١ ملف) .

« وحيث إنه إزاء ما تقدم تكون ملكية المفضل للمصنع محل شك لا يجيز وضع الأختام عليه ولا يجوز لهذه المحكمة أن تقضى فى هذه الملكية ، فإذا حسمتها على نحو معين فإن ذلك يعد خروجاً منها على نطاق دعوى الإفلاس على ما سلف إيضاحه وهذه مسألة تكون بدعوى موضوعية للمفاضلة فى الملكية وللسندىك إذا شاء بوصفه ممثلاً للمفضل الغائب وعلى أساس أنه هو أقدر الناس على جمع التحريات عن أموال المفضل أن يقيم هذه الدعوى وبذلك يكون الاستقراء تاماً أمام محكمة الموضوع لتقضى فيما إذا كانت مستندات المعارض كافية لإثبات ملكيته للمصنع من عدمه ، أما قبل ذلك فلا تملك محكمة الإفلاس - وهى لا تنظر إلا فى حالة التوقف عن الدفع فقط - أن تحكم فى مثل هذا النزاع ، ولكل ذلك جميعه يكون الحكم المعارض فيه فى غير محله فيما قضى به من وضع الأختام على المصنع

الإفلاس أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أموال التفليس ومنع تبديدها إلى حين جردها وتسليمها للسندىك ، ولذا أجاز لها القانون أن تأمر بوضع الأختام على جميع منقولات المفضل ومحاله التجارية ، ولا يجوز وضع الأختام على المحال المملوكة لغير المفضل إلا إذا اتضح بجلاء أنه أخفى أمواله فيها . (الإفلاس للدكتور محسن شفيق بند ٤٤٦ ص ٦٤٧) .

« وحيث إنه بتطبيق هذه القواعد على وقائع الدعوى يبين أنه ثبت من أوراق المحضرين التى وجهت إلى المفضل فى المصنع موضوع النزاع أن شيخ الحارة أجاب بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٩ فى إعلان حكم المديونية الذى استصدرته شركة سباهى ضد المفضل بأن «فضل محمد عبد الغنى كان بمصنع تريكو شارع ٥ برقم ٢٥ وتركه وليس له محل إقامة بالاسكندرية بسموحة» ولا يوجد له محل مصنع ولا محل تجارة الآن بسموحة وبالرغم من هذه الإجابة حضر المفضل أمام المحكمة وصدر ضده حضورياً حكم المديونية المذكورة ، كما أجاب شيخ الحارة بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٨ فى إعلان دعوى الإفلاس بأن «فضل محمد عبد الغنى ترك مصنع تريكو الوادى بسموحة والآن مصنع أولاد عبد الجليل وليس له محل إقامة بالاسكندرية» وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أنه كان للمفضل شأن ومصلحة فى المصنع محل المعارضة ولم يتضح نوع هذه العلاقة أهى علاقة ملكية أم علاقة شركة مع المعارض أو علاقة تبعية وعمل بالمصنع فحسب ، ولازم ذلك أنه لم يظهر بجلاء أن المصنع كان مملوكاً للمفضل وقت إشهار إفلاسه ولم يقدم وكيل الدائنين الدليل على هذه الملكية ويبدو أن تهرب المفضل وعدم الاستدلال عليه رغم وضعه تحت مراقبة البوليس

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٣ فقرة ٦ من معاهدة سندات الشحن التي تحكم النزاع تنص على ما يأتي :

« وفي جميع الأحوال ترتفع عن الناقل والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه » . ومفاد هذا النص أن التقادم السنوي لا يبدأ إلا من اليوم الذي سلمت فيه البضاعة فعلاً للمرسل إليه أو لوكيله . فإذا استمر تسليم البضاعة عدة أيام سرى التقادم من اليوم الذي انتهى فيه وضع البضاعة بأكملها في عهدة المرسل إليه .

٢ — إن المادة ٣٩ من قانون المرافعات تنص على أن ترك الخصومة لا يتم بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله .

٣ — إذا كانت وثيقة التأمين تتضمن نصاً على أن هذا التأمين لا يشمل الخسارة الخاصة وأن التأمين يشمل البضاعة في حالات شحط السفينة أو المركب أو غرقها وحريقها واصطدامها بأي سفينة أو مركب أخرى . وفي حالات وجود أسباب جدية لافتراض الخسارة أو الضرر موضوع التأمين سببها الحريق أو الانفجار أو اصطدام السفينة أو المركب إما بسفينة أخرى أو بمادة أخرى بما في ذلك قطع الثلج أو بسبب تفريغ البضاعة في ميناء استغاثته . فإن مدلول ذلك أن الشركة لا تسأل عن تعويض المؤمن له

المشار إليه مما يتعين معه إلغاؤه في هذا الشق والقضاء برفع الأختام عن المصنع وتسليمه للمعارض بمحضر جرد محافظة على ما قد يظهر من حقوق للتفليسة فيه .

« وحيث إنه عن المصاريف قترى المحكمة إضافتها إلى جانب التفليسة لأنه قضى ضدها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن النفاذ المجل بغير كفالة واجب بقوة القانون عملاً بالمادة ٢١١ من القانون التجاري باعتبار أن الحكم صادر في دعوى ناشئة عن التفليسة وإدارتها وخاصة بالإجراءات المقصود منها صيانة أموال المفلس وغل يده عن التصرف (الوسيط في القانون التجاري للدكتور محسن شفيق ج ٢ ص ٤٢٩ ، وإجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا طبعة سنة ١٩٥٦ بند ٣٦ ص ٤٥) ولا ترى المحكمة محلاً لتنفيذ الحكم بمسودته الأصلية لعدم وجود ما يبرره » .

(قضية محمد عبد الجليل إبراهيم عن نفسه وبصفته ضد الأستاذ إبراهيم جنيته بصفته رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الوهاب إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد خيرت وعمود حسن حسنين القاضيين) .

٣٣٧

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٦ يناير سنة ١٩٥٨

أ — عوارية . لا يترتب على عدم الإخطار الكتابي بها طبعاً للمادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل . عدم قبول الدعوى قبل الناقل . على المرسل إليه فقط عبء إثبات العوارية .

ب — دعوى . متى يجوز التنازل عن غاصمة خصم فيها . ٣٠٩ م مرافعات .

ج — تأمين . بوليصة التأمين . لا تنطى الخسارة الخصوصية . مثال .

عن قيمة البضاعة لهلاكها أو تلفها بسبب آخر يعتبر من الخسارة الخصوصية . وقد استقر الفقه والقضاء على صحة مثل هذه الشروط .

المحكمة

« من حيث إن وزارة التموين أقامت هذه الدعوى ضد د . س . بيتلوس وشركاه بوصفه وكيل ملاك الباخرة « ترافل ستار » ، ت . قرقورة وأولاده ومائلى وشركاه بوصفها وكالة عن شركة ماير فاز فاند للتأمين بصحيفة معلنة في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ جاء فيها ما ملخصه أن الوزارة المدعية استوردت كميات من القمح الأمريكى شحنت في الباخرة « ترافل ستار » فلما وصلت الباخرة المذكورة إلى ميناء الإسكندرية وتم تفريغ شحنتها تبين وجود تلف مقداره ٥٩٠ ك و ٧ طن وثمنه ٩٩٦ م و ٢٩٤ ج وذلك طبقاً لتقدير خبير الوزارة ولما كانت مسئولية هذا التلف تقع على عاتق المدعى عليهما الأول والثانى بوصفهما وكلاء عن ملاك الباخرة « ترافل ستار » وعلى عاتق المدعى عليها الثالثة بوصفها وكالة الشركة المؤمن لديها على وصول البضاعة سليمة وبمطالبتهم بالمبلغ المذكور امتنعوا عن الوفاء مما اضطر المدعية إلى رفع هذه الدعوى وطلبت في ختام صحيفة الحكم بالزامهم متضامين بدفع مبلغ ٩٩٦ م و ٢٩٤ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع المصاريف والأتعاب وشمول ذلك بالنفاذ العجل وبلا كفالة — وقد قضت المحكمة بجلسته ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤ بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر لتخلف المدعية عن تنفيذ قرارات المحكمة وكان أن عجل قلم الكتاب السير في الدعوى لجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، و بجلسته ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٧ تنازلت المدعية

عن غاصمة المدعى عليه الثانى ققضت المحكمة بالجلسة المذكورة باثبات هذا التنازل وأصبحت الدعوى موجهة إلى المدعى عليهما الأولى والثالثة « وحيث إن المدعية رددت هذا الذى سلف فى مذكرتها الأولى رقم (١١) من الملف ثم انتهت إلى التصميم على طلباتها المشار إليها آنفاً ، وقدمت إثباتاً لدعواها ثلاث حوافظ بمسنداتها تتضمن الأولى رقم (٥) ملف عقد بيع البضاعة والثانية رقم (٩) ملف عقد استئجار الباخرة وسند الشحن وتقرير خبير اللويدز وكشف ببيان المبالغ المطالب بها ، وتحوى الحافظة الثالثة رقم (١٢) ملف بوليصة تأمين مؤرخة ٩ يناير سنة ١٩٥٢ وصادرة من شركة فيرمانز فاند انشورانى .

« وحيث إن المدعى عليهما الأولى والثالثة قدما مذكريتهما رقم (١٢) و (١٦) عن الملف ودفعاً بسقوط حق المدعية فى رفع الدعوى بالنسبة للأول وبرفضها بالنسبة للثالثة وقالوا شرحاً لذلك إن تقرير خبير اللويدز الذى تقدمت به المدعية يفيد أن تسليم البضاعة قد تم فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ والدعوى قد رفعت وأعلنت للمدعى عليه الأول فى ٥ مارس سنة ١٩٥٣ بعد الميعاد الذى حددته المادة الثالثة فقرة سادسة من معاهدة سندات الشحن . وأما بالنسبة للمدعى عليها الثالثة ، فإن بوليصة التأمين المقدمة من المدعية صريحة فى أنها لا تغطى أية خسارة جزئية ، لما كان ذلك وكانت الخسارة فى هذه الدعوى هى خسارة جزئية طبقاً لتقرير خبير اللويدز فانها تخرج عن نطاق مسئولية المدعى عليها الثالثة وتكون الدعوى قبلها على غير سند من القانون متعينة الرفض . ثم قدم المدعى عليهما تأييداً لدفاعهما الحافظة رقم (١٥) ملف وتحوى الخطابين المؤرخين ١٢ و ٢٩ مارس سنة ١٩٥٢ والمرسلين من

المدعى عليها الثالثة إلى المدعية بنفى مسئوليتها على أساس أن بوليصة التأمين خالية من الخسارة الجزئية .

« وحيث إن المدعية عقت على ما أثاره المدعى عليهما من دفاع في مذكرتها الختامية رقم (١٨) من الملف فقالت إن القول بأن تسليم البضاعة قد تم في ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ غير صحيح لأن الثابت من تقرير خير اللويدز أن الباخرة « ترافل ستار » قد وصلت إلى ميناء الإسكندرية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ وأن طلب معاينة الشحنة قد تم في ٩ فبراير ١٩٥٢ واستمرت تلك المعاينة حتى يوم ١٨ فبراير ١٩٥٢ ثم بدأ بنك مصر النائب عن المدعية في تفريغ الشحنة واستلامها في تسليم البضاعة وأتم عملية الاستلام في منتصف شهر مارس سنة ١٩٥٢ ، لما كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت في ٥ مارس ١٩٥٢ فإنها تكون رفعت في خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩/٢ من المعاهدة ويكون الدفع المبدى من المدعى عليها الأولى فاقد الأساس حراً بالرفض . ثم تنازلت المدعية عن محاسبة المدعى عليها الثالثة مؤقتاً وقصرت دعواها على المدعى عليها الأولى فحسب وصحمت على الحكم لها بطلباتها قبل هذه الأخيرة فقط .

« وحيث إنه يبين من مطالعة تقرير خير اللويدز المؤرخ ٢٠ فبراير ١٩٥٢ والذي تستند إليه المدعية في المطالبة وبالتعويض (المستند رقم ٥ من حافظتها رقم ٩ ملف) أن بنك مصر النائب عنها في استلام رسالة القمح هو الذي كلف الخبير بتاريخ ١ فبراير ١٩٥٢ بإجراء معاينة الرسالة بعد وصول السفينة إلى ميناء الإسكندرية في ٥ فبراير ١٩٥٢ . وقد أجرى الخبير المذكور المعاينة في يوم طلبها وأثبت في تقريره أنه نزل إلى العنبر رقم ٣ بالقزان

العميق الجانبي للسفينة وتأكد من أن كمية معينة من القمح قد أصابها العجز وتسربت إليها الحرارة من العنابر وأنها كانت ناعمة ومتفحمة اللون وتنبعث منها رائحة رديئة وقد نصح بوضع القمح التالف في عبوات وتفريغه على الرصيف مع عزله عن باقي الكميات لحين فحصه جيداً بمعرفة وبعد تنفيذ تعليماته توجه إلى الرصيف في ١٨ فبراير ١٩٥٢ حيث وجد ٦٩ جوالاً قد نزلت وبفحصه لمحتوياتها وجدها نفس الكمية السالفة وقد قرر أنها عديمة القيمة ثم قدم تقريره إلى بنك مصر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الرسالة فرغت قبل معاينة الخبير الأخيرة الحاصلة في ١٨ فبراير ١٩٥٢ وقد استلمها بنك مصر في أثناء تفريغها بمعرفة بوصفه نائباً عن الوزارة المدعية في عمليتي التفريغ والاستلام ، وذلك في موعد غايته ١٨ فبراير ١٩٥٢ وهذا على خلاف ما ذهبت إليه المدعية من أن البنك المذكور أتم عملية الاستلام في منتصف شهر مارس سنة ١٩٥٢ الأمر الذي لم تقدم دليلاً عليه .

« وحيث إن المادة ٣ ققرة ٦ من معاهدة سندات الشحن التي تحكم النزاع تنص على ما يأتي : « وفي جميع الأحوال ترتفع عن الناقل والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه » ومفاد هذا النص أن التقادم السنوي لا يبدأ إلا من اليوم الذي سلمت فيه البضاعة فعلاً للمرسل إليه أو لوكيله فإذا استمر تسليم البضاعة عدة أيام سرى التقادم من اليوم الذي انتهى فيه وضع البضاعة بأكملها في عبوة المرسل إليه وهو في خصوصية هذه الدعوى يوم ١٨ فبراير ١٩٥٢ (أصول القانون البحري للدكتور مصطفى كمال طه ص ٥١٥ - ٥٨٠) وبذلك يكون

أنه فيما عدا الأحوال السابق بيانها لاتسأل شركة التأمين عن تعويض المؤمن له عن قيمة البضاعة لهلاكها أو تلفها بسبب آخر يعتبر من الخسارة الخصوصية .

«وحيث إنه لما كان الفقه والقضاء قد استقرا على صحة مثل هذه الشروط وكان التلف الذى أصاب القمح موضوع الدعوى يعتبر من الخسارات الخصوصية وليس من الخسارات العمومية التى تلحق البضاعة كسلامة السفينة وحمولاتها وكانت هذه الخسارة الخصوصية ليست ناشئة عن إحدى الحالات التى التزمت فيها شركة التأمين بتعويض الخسارة الناشئة منها فان شركة التأمين لاتسأل إلا عن الخسارة العمومية والخسارات التى تجيز ترك الأشياء المعمول عنها السيكورتاه طبقاً للمادة ٢٤٤ بحرى (استئناف اسكندرية ٥ نوفمبر ١٩٥٧ فى القضية ٢٧٨ سنة ١٠ ق تجارى وهو حكم غير منشور) » وحيث إنه لما كانت المدعية الصادر لصالحها التأمين لم تستعمل حقها فى ترك الأشياء المؤمن عليها كما أن تلف البضاعة لم يكن بسبب حالة من الحالات التى تجيز استعمال هذا الحل طبقاً للمادتين ٢١١ ، ٢١٥ بحرى فانه يتعين إعمال نصوص وثيقة التأمين وهى لاتغطى الخسارة التى لحقت بالبضاعة بسبب تلفها من حرارة عنابر السفينة على الوجه المتقدم الذكر .

« وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعية قبل المدعى عليها الثالثة فى غير محلها ويتعين رفضها . » وحيث انه حكم على المدعية فتلزم المصاريف بما فى ذلك مقابل أتعاب المحاماة عملاً بنص المادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيد وزير التموين بصفته ضد د . س ببتلوس وآخرين رقم ٢٢٠ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الوهاب ابراهيم أبوسريع وأحمد خبرت ومحمود حسين القضاة) .

آخر موعد لرفع الدعوى هو يوم ١٧ فبراير ٩٥٣ لما كان ذلك وكانت الدعوى الحالية قد أقيمت فى ٥ مارس ٩٥٣ ومن ثم يكون رفعها بعد اليعاد المحدد قانوناً ويكون الدفع المبدى من المدعى عليها الأولى بعدم قبول الدعوى قبله لرفعها بعد اليعاد فى محله ويتعين القضاء بذلك .

«وحيث إنه لا يبقى بعد ذلك إلا مناقشة مسئولية المدعى عليها الثالثة بوصفها وكالة عن شركة التأمين فيرمانز فاند انشورانى عن التلف الذى لحق بالقمح خصوصاً وقد قررت المدعية فى مذكرتها الختامية تنازلها عن مخاصمتها وكان ذلك بعد أن أبدت هذه الشركة فى مذكرتها المقدمتين لجلسة ٢٥ أكتوبر ١٢، ٥٥ مايو ٩٥٧ طلباتها برفض الدعوى قبلها ، فإن المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن ترك الخصومة لا يتم بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقوله : ولما كانت المدعى عليها الثالثة لم يصدر منها ما يفيد قبول تنازل المدعية عن مخاصمتها فإنه يتعين لذلك الالتفات عن هذا التنازل وإطراحه والفصل فى الدعوى الموجهة إلى المدعى عليها المذكورة .

«وحيث إنه يتضح من الاطلاع على وثيقة التأمين المرفقة بحافظة المدعية رقم ١٣ ملف أنها نصت على ما يأتى : هذا التأمين لا يشمل الخسارة الخاصة وأن التأمين يشمل البضاعة فى حالات شحط السفينة أو المركب أو غرقها أو حريقها أو اصطدامها بأى سفينة أو مركب أخرى . وفى حالات وجود أسباب جدية لاقتراض الخسارة أو الضرر موضوع التأمين سببها الحريق أو الانفجار أو اصطدام السفينة أو المركب إما بسفينة أخرى أو بمادة أخرى بما فى ذلك قطع الثلج أو بسبب تفريغ البضاعة فى ميناء استغاثة»

«وحيث إن مدلول شرط وثيقة التأمين السالفة

رقابة المحاكم الدستورية القوانين^(١)

لإستاذ مصطفى محمد البراعى

نقيب المحامين

تزداد أهمية رقابة القضاء لدستورية القوانين بازدياد تدخل الدولة في تنظيم نشاط الأفراد وتوجيه السياسة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وما يتبع هذا التدخل من قيود ، ولعل أهم ما دفع الفقه والقضاء إلى الأخذ بالرقابة أنهم يرونها أجدى الوسائل التي يحققون بها حماية الحقوق والحريات الفردية إذا ما تجاوز المشرع سلطانه المحدد بالدستور .

والرقابة لدستورية القوانين أثر من آثار التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية لإيثار البحث في شأنها في البلاد ذات الدساتير المرنة كما هو حاصل في النظام الانجليزي حيث يقوم على قاعدة دستورية أساسية هي مبدأ سيادة البرلمان ، ولعل التاريخ الانجليزي من أى دستور مكتوب كما هو الشأن في معظم الدول الأوربية .

أما في البلاد ذات الدساتير الجامدة فتقوم التفرقة بين القوانين الدستورية وهى القوانين الأساسية (Loi Fondamentales) التي تضعها السلطة المؤسسة وبين القوانين العادية في الحدود التي رسمها الدستور .

والنتيجة الطبيعية لهذه التفرقة أن تظهر قاعدة دستورية القوانين التي تقضى ألا يصدر قانون على خلاف حكم الدستور وإلا كان ذلك القانون غير دستوري ووجب امتناع القضاء أو منعه عن تطبيقه .

وللرقابة وسيلتان :

١ - الرقابة عن طريق هيئة سياسية .

٢ - الرقابة عن طريق المحاكم .

والوسيلة الأولى محل نقد الكثيرين من الفقهاء طالما أنها هيئة سياسية ليست بمنأى عن النزوات والانحراف . ويشير تشكيلها صعوبات لايسهل التغلب عليها إذ لو كان تشكيلها بطريق التعيين بواسطة الحكومة أو البرلمان فانه يضيع استقلالها . وإذا كان تشكيلها بطريق الانتخاب من الشعب فسيكون عرضة للتيارات الحزبية والسياسية .

ويختلف تشكيل هذه الهيئة تبعاً للطريقة التي ينظم بها الدستور الرقابة السياسية ومن أولى الدول

(١) محاضرة ألفت بمؤتمر المحامين العرب ببغداد المنعقد في نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

التي أخذت بنظام الرقابة السياسية فرنسا في بعض دساتيرها القديمة كما ضمنتها دستورها الذي صدر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

وقد أخذت دول أخرى كثيرة بالرقابة السياسية لدستورية القوانين وتختلف النظم فيها إختلافاً كبيراً إذ منها ما جعل الرقابة من اختصاص لجنة خاصة مثل ألمانيا الشرقية بدستورها الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وقد جعل الرقابة الدستورية من اختصاص لجنة دستورية يشكلها المجلس الشعبي ، بين أعضائها ثلاثة قضاة من المحكمة العليا .

ومن الدول ما يجعل الرقابة للهيئة التشريعية ذاتها كالجمهوريات السوفيتية التي ينص دستورها على اختصاص الهيئة التشريعية وحدها بحق الفصل فيما إذا كانت الشروط التي يتطلبها الدستور قد روعيت عند إصدار القانون وفيما إذا كان هذا القانون دستورياً .

ومن الدول ما تجعل الرقابة من اختصاص المكتب الإداري للهيئة التشريعية تحت إشراف هذه الهيئة كالجمهوريات اليوغوسلافية المتحدة بدستورها الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ وألمانيا بدستورها الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ وتشيكوسلوفاكيا بدستورها الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٥٨ .

الرقابة بواسطة هيئة قضائية :

يمكن حصرها في صورتين :

- ١ — الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية بطلب إلغاء القانون .
 - ٢ — الرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون أو رقابة الامتناع .
- أما رقابة الإلغاء فقد تكون سابقة على صدور القانون أو لاحقة له وهي تسمح للقاضي بإبطال القانون غير الدستوري بحيث يعتبر كأن لم يكن .

الرقابة السابقة :

كالرقابة المبينة بدستور إيرلندا الصادر في أول يولييه سنة ١٩٣٧ حيث يجوز لرئيس الدولة بعد استشارة مجلس الدولة أن يحيل أى قانون قبل إصداره إلى المحكمة العليا للنظر في دستوريته .

وتطبق الرقابة السابقة أيضاً من زمن في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا وبنما واکوادور .

الرقابة اللاحقة :

وتكون بعد صدور القانون حيث ترفع الدعوى إلى جهة قضائية تملك الحكم بإلغائه لمخالفته للدستور ، ولا توجد هذه الطريقة إلا في عدد قليل من الدول وبعضها يجعل هذه الرقابة من اختصاص محكمة عادية كما هو حاصل في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٠ وكولومبيا في دستورها الصادر سنة ١٨٨٦ وفنزويلا في دستورها الصادر سنة ١٩٣١ وكما هو حاصل

في سويسرا التي خول دستورها الصادر سنة ١٨٧٤ للمحكمة الاتحادية إلغاء القوانين غير الدستورية بجانب ولايتها القضائية العادية .

وأهم ما يتميز به هذا النظام أنه يجيز هذا الطعن لكل فرد له مصلحة في تقديمه في المواعيد المحدودة دون أن يلتزم بدفع أى رسم لذلك وبعض الدول التي أخذت بنظام الرقابة اللاحقة قصرتها على محكمة خاصة كما هو حاصل في تشيكوسلوفاكيا بدستورها الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ والنمسا بدستورها الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٠ ودستورها الصادر أيضاً في مايو سنة ١٩٤٥ وإيطاليا بدستورها الصادر في ديسمبر سنة ١٩٤٥ حيث يجعلها من اختصاص محكمة دستورية مشكلة من خمسة عشر قاضياً يشترك في تعيينهم البرلمان والقضاء الأعلى .

رقابة الامتناع :

حيث يتمتع القاضى عن تطبيق القانون غير الدستورى فى القضية المنظورة أمامه ولا يمنع قضاؤه من استمرار القانون ونفاذه فى الحالات الأخرى .

وخير مثل لرقابة الامتناع ماجرى عليه القضاء فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد كانت أسبق الدول إلى العمل بها . ساعد على ذلك طبيعة نظام الحكم بها ووجود اتحاد مركزى بها له ما للولايات من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ودستور ينظم هذه السلطات وقد استلزم هذا الوضع ضرورة التنظيم والتنسيق فنص الدستور الاتحادى الصادر سنة ١٧٨٩ فى مادته الثالثة أنه « يباشر السلطة القضائية فى الولايات المتحدة محكمة عليا واحدة والمحاكم الأدنى درجة التى يقرر الكونجرس إنشائها » . ونص فى المادة السادسة فقرة ثانية على أنه « يعتبر هذا الدستور وكذا ما تسنه الولايات المتحدة من قوانين تمشياً مع أحكامه وما يرمه من معاهدات القانون الأعلى فى الدولة ويتقيد به القضاء فى كل ولاية بصرف النظر عن أى حكم مخالف فى دستور الولاية أو قوانينها » .

وظاهر من هذا النص أنه يتعين على محاكم الولايات الامتناع عن تطبيق دستور الولاية أو قوانينها إذا تعارضت مع دستور الاتحاد وقوانينه . وقد كان لهذا أثر حاسم فى الأسباب التى أدت إلى تقرير رقابة الدستورية فى الولايات المتحدة مضافاً إلى ذلك أن أحكام بعض الولايات قبل نشأة الاتحاد الأمريكى سنة ١٧٨٩ أخذت بفكرة الرقابة وقضت بعدم دستورية بعض القوانين .

«الحكم الصادر من محاكم: نيوجرسي New Jersey سنة ١٧٨٠، ورود ايسلند Rhode Island سنة ١٧٨٦ وفرجينيا Virginia سنة ١٧٨٨ » .

وساعد كذلك على تقرير النظام المذكور أن الولايات قبل استقلالها كانت مستعمرات لبريطانيا وكانت محاكم الولايات تمتع عن تطبيق القوانين التى تسنها برلماناتها إذا تجاوزت حدود اختصاصها التى تقررها بريطانيا بموجب الأوامر الملكية الصادرة من التاج أو القوانين التى يسنها البرلمان الإمبراطورى . فلما استقلت الولايات وكان لكل منها دستور حرصت أن يكون لها ما كان للأوامر الملكية

والقوانين الأساسية القديمة من المرتبة وأن تكون دساتير جامدة ، وكان هذا ما حصل أيضاً بالنسبة إلى الدستور الاتحادي .

واستتبع اتحاد الولايات ووجوب توزيع السلطات بينها وبين دولة الاتحاد وجود هيئة قضائية عليا يكون ضمن اختصاصها الفصل فيما يمكن أن ينشأ بين الولايات وبين دولة الاتحاد من منازعات وحققت المحكمة الاتحادية العليا المذكورة الغرض من إنشائها وقامت بأكثر دور لتحقيق الرقابة القضائية .

وكانت أول قضية قررت فيها المحكمة العليا حق الرقابة القضائية قضية ماربوري Marbury ضد ماديسون Madison ويرجع السبب في قضية ماربوري هذه إلى أن الحزب الاتحادي Federalist الذي تولى تنظيم مؤتمر فيلادلفيا وحمل الولايات على إقرار مشروع الدستور الاتحادي سنة ١٧٨٩ والذي تولى بعد ذلك الحكم ما يزيد عن عشرة أعوام ، ظهر في أثنائها الحزب الجمهوري Republican الذي كان يدافع عن حقوق الولايات المتحدة ويحاول تعزيزها والذي فاز في انتخابات سنة ١٨٠٠ فرأى الاتحاديون أن يعينوا قبل تخليهم عن الحكم في مارس سنة ١٨٠١ قضاة يعملون على تنفيذ فكرتهم وعلى رأس هؤلاء قاضي قضاة المحكمة الاتحادية العليا .

فأصدروا حركة بتعيين عدد كبير من قضاة الصلح ولكن حدث أن أخطأ وزير الداخلية ولم يسلم أوامر التعيين إلا إلى عدد قليل منهم فرفع بعض القضاة الذين لم تسلم لهم أوامر تعيينهم ومن بينهم ماربوري دعواهم إلى المحكمة يطلبون منها الحكم بأحقيتهم في التعيين وإصدار أمرها إلى وزير الداخلية بتسليم أوامر التعيين استناداً إلى حق المحكمة في إصدار الأوامر وقضت المحكمة بأحقية المدعين في التعيين ولكنها رفضت إصدار أمرها إلى وزير الداخلية بتسليمهم أوامر التعيين وأكد رئيس المحكمة ، في الحكم حق المحكمة العليا في رقابة دستورية القوانين .

وأهم الأسباب التي استند إليها تلخص فيما يلي :

(أ) أن الدستور الأمريكي هو القانون الأساسي للبلاد والنتيجة الطبيعية لهذا أن يعتبر التشريع باطلاً إذا خالف نصوص الدستور وعلى القاضي أن يطبق القانون الأساسي (الدستور) الذي يشغل الدرجة العليا من التدرج القانوني ويمتنع عن تطبيق كل قانون آخر مخالف .

(ب) أن القضاة يقسمون عند تولي مناصبهم على احترام نصوص الدستور ولا يستطيعون الخنث في قسمهم هذا .

(ج) أن المادة الثالثة من الدستور تنص على أن « السلطة القضائية تمتد إلى كافة المازعات التي تنشأ في ظل الدستور » الأمر الذي يوجب على القاضي ألا يتجاهل نصوص الدستور في قضائه .

وقضاء المحاكم الأمريكية في الرقابة قضاء امتناع عن طريق الدفع بعدم الدستورية كما بينا إلا أنه اتجه بعد ذلك إلى طريقتين آخريين للرقابة أصبحا أكثر شيوعاً من الطريق الأول . وهما :

١ — الرقابة عن طريق الأمر القضائي .

٢ — الرقابة عن طريق الحكم التقريري .

الرؤى القضائية :

ويرجع أصل هذا الطريق إلى أن الأفراد في إنجلترا كانوا يلجأون إلى مستشار الملك يطلبون منه إنصافهم ورفع ما حاق بهم من ظلم بعد استنفادهم للطرق التي يسمح بها القانون العام دون أن يصلوا إلى تقرير حقوقهم وأوجد المستشار الأمر القضائي تحقيقاً للعدالة وتصحيحاً لأوضاع القانون العام وتأثر واضعو الدستور الاتحادي بهذه الفكرة فضمنوا نص المادة الثالثة فقرة ثانية باختصاص المحكمة الاتحادية العليا « بالنظر في جميع الخصومات وفقاً للقانون أو العدالة التي تنشأ في ظل هذا الدستور » .

وهذا النص هو الذي تستند إليه المحاكم الاتحادية في إصدارها للأمر القضائي باعتباره أحد أسباب العدالة حيث يستطيع أى فرد أن يطلب من المحكمة المختصة إيقاف تنفيذ أى قانون على أساس أنه غير دستوري وأن من شأن تنفيذه إلحاق الضرر به . وتصدر المحكمة بناء على ذلك أمراً قضائياً إلى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون ويجب على الموظف تنفيذ أمر المحكمة وإلا اعتبر مرتكباً لجريمة احتقار المحكمة .

وتعرض هذه الجريمة مرتكبها للحكم عليه بالحبس أو بالغرامة .

الحكم التقريري :

ومقتضاه أن يلجأ شخص إلى المحكمة يطلب إصدار حكم يقرر ما إذا كان القانون الذي يراد تطبيقه عليه دستورياً أو غير دستوري ويتعين على الموظف المختص أن ينتظر حتى تصدر المحكمة حكمها إما بتطبيق القانون أو بالامتناع عن تطبيقه .

وأخذت محاكم الولايات بهذا الطريق منذ سنة ١٩١٨ ولكن المحكمة الاتحادية العليا رفضت استخدامه في بادئ الأمر استناداً إلى أن طلب الحكم التقريري لا يتضمن أية منازعة حتى يمكن القول باختصاصها ولكنها عادت وأيدت بعد ذلك ما ذهبت إليه محاكم الولايات وأصدر الكونجرس سنة ١٩٣٤ قانوناً يعطى للمحاكم الاتحادية سلطة إصدار أحكام تقريرية في خصوص دستورية القوانين .

* * *

وقد توسعت المحاكم الأمريكية في رقابة الدستورية وخلقت الأسباب المختلفة للاعتداء على اختصاص السلطة التشريعية والتحكم في سياستها واستبعاد القوانين التي لا تراها بحسب تقديرها صالحة للمجتمع وفرضت أحكامها وآراءها .

وكان من نتيجة ذلك أن انتقد الكتاب بشدة هذا السلك ووصفوه بأنه « حكومة القضاء » و« أرستقراطية القضاء » و« التشريع المستور » ، وصوروا المحكمة العليا على أنها مجلس تشريعي آخر يفرض رقابته وإشرافه على الكونجرس رغم أن أعضاءها معيون وغير مسئولين . وكان من أهم أسباب النقد التي وجهت للمحكمة :

- ١ — كثرة الأحكام الصادرة بأغلبية خمسة قضاة من أعضاء المحكمة التسعة وما ينطوى عليه من إخضاع مصير القانون لرأى قاض واحد .
- ٢ — ما تنطوى عليه الرقابة من تعطيل إرادة الهيئة التشريعية المنتخبة وتغليب إرادة عدد من القضاة غير المنتخبين وغير المسؤولين .
- ٣ — ما يؤدي إليه بقاء القضاة في مناصبهم مدى الحياة من طبع العمل القضائي بطابع المحافظة وكراهة التجديد .

وكان طبيعياً أن يظهر النضال بين القضاء والسلطة التشريعية وأبرز مثل له ما حدث بشأن القوانين ذات النزعة الاشتراكية كالقوانين الخاصة بتحديد ساعات العمل وتحديد حد أدنى للأجور وحماية العمال ضد الحوادث فقد جرت المحاكم مدة طويلة متأثرة بنزعتها المحافظة على الحكم بعدم دستورية تلك القوانين ولكنها اضطرت أخيراً إلى أن تسلم بدستوريتها وحدث في سنة ١٩٣٣ أن أصدر الكونجرس عدة قوانين للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها الولايات المتحدة وتنفيذاً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضعه الرئيس فرنكلين روزفلت ولكن المحكمة العليا أصدرت أحكامها بعدم دستورية بعض هذه القوانين وكانت نتيجة أن اقترح روزفلت سنة ١٩٣٦ بعد إعادة انتخابه زيادة عدد قضاة المحكمة العليا وسائر المحاكم الاتحادية حتى يتمكن من تعيين قضاة موالين له وتكون الأغلبية في جانبه ورغم أن الرأي العام كان يحس خطورة ما انتهت إليه المحكمة إلا أن الكونجرس رفض اقتراح روزفلت متأثراً أيضاً بالرأي العام الذي أظهر خوفه مما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا الاقتراح من تضييع للرقابة القضائية والإخلال بالحريات الفردية .

ورجعت المحكمة العليا بعد ذلك عن رأيها السابق متأثرة بتأييد الرأي العام لتلك القوانين .

وفي فرنسا :

طال الجدل حول هذه الرقابة بين رجال الفقه الفرنسي فبعضهم ذهب إلى أن القضاء مختص برقابة دستورية القوانين — والآخرون ذهبوا إلى عكس ذلك :

الرأى القائل بعدم الرقابة :

من هذا الرأى الأستاذ إسمان Esmain وبعض رجال الفقه القدامى ويستندون في ذلك إلى ما يأتي :

- (أ) أن القانون إنما هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة وليس من الجائز فرض رقابة عليها .
- (ب) أن الطعن في مشروعية القانون يعد طعناً في صحة تمثيل الهيئة التشريعية لإرادة الأمة .
- (ج) أن المحاكم مهمتها الحكم بمقتضى القوانين لا الحكم على القوانين .
- (د) أن أول دساتير الثورة الفرنسية وهو دستور سنة ١٧٩١ كان يقضى بالمادة الثالثة منه « أن المحاكم ليس لها أن تتدخل في أعمال السلطة التشريعية ولا أن توقف تنفيذ القوانين » ولا يزال هذا المبدأ مقررًا رغم سقوط دستور سنة ١٧٩١ المذكور نظراً لأن قانون العقوبات الفرنسي الحالي

يعاقب القضاة الذين يتدخلون في أعمال السلطة التشريعية أو الذين يعملون على إيقاف تنفيذ القوانين (المادة ١٢٧ من قانون العقوبات الفرنسي) ويرجع السبب الذي دعا المشرع الفرنسي إلى وضع هذين النصين إلى أن المحاكم الفرنسية القديمة التي كان يطلق عليها اسم برلمانات كانت تعرقل تنفيذ القوانين وتحكم أحياناً بإلغائها وكان لذلك أثره في نفوس رجال الثورة الفرنسية فوضعوا النصوص المذكورة (ومن هذه النصوص أيضاً القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٧٩١ ، الذي حظر بصيغة الأمر على المحاكم أن تتدخل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في عمل السلطة التشريعية أو أن تقف أو تعرقل تنفيذ القوانين التي تصدرها تلك السلطة) .

(هـ) أن القاضي حين يسمح له برقابة الهيئة التشريعية مستنحرف رقابته إلى الناحية السياسية دون أن يتحمل أية مسئولية وليس أخطر على الدولة من وجود هيئات لها نفوذ سياسي ولا تتحمل المسئولية .

والرأي الفائل بإختصاص القضاء الفرنسي :

- ويضم أغلب الفقهاء ومن بينهم ديجي وهربو - يستندون في ذلك إلى الأدلة الآتية :
- ١ - أن النصوص السابق الإشارة إليها قد زال موجب استعمالها بزوال أسبابها التاريخية إذ لم تعد المحاكم الفرنسية في العصر الحديث في مثل الموقف الذي كانت تقفه البرلمانات القديمة .
- ٢ - أن هذا الاختصاص من طبيعة عمل القاضي الذي يجب عليه الفصل فيما يعرض عليه من منازعات قانونية وحين يطعن أمامه في قانون من القوانين بأنه مخالف للدستور ففي هذه الحالة يجد القاضي أن أمامه نزاعاً بين قانونين قانون أعلى وهو الدستور - وقانون أدنى ويقضى عليه واجبه أن يطبق القانون الأعلى ويمتنع عن تطبيق القانون العادي المخالف للدستور .
- ٣ - أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعنى إمكان تجاوز السلطة التشريعية حدود سلطتها المرسومة في الدستور والرقابة القضائية لدستورية القوانين عامل أساسى لحفظ التوازن بين السلطات .

رأي القضاء في فرنسا :

واضطرد قضاء مجلس الدولة ومحكمة النقض وجميع المحاكم الإدارية والمدنية على عدم جواز تعرض المحاكم لدستورية القوانين والاقتصار فقط عند حد مراجعة الأركان الشكلية على أساس آخر غير الرقابة الدستورية وهو الانعدام باعتبار أن القانون الذي لا يستوفى الشروط الشكلية التي يتطلبها الدستور يعتبر غير موجود .

رقابة القضاء لدستورية القوانين في مصر :

اختلفت آراء الفقهاء وأحكام المحاكم ف يرى فريق من الفقهاء أن المحاكم المصرية ليس لها حق رقابة دستورية القوانين ويستندون في ذلك إلى الأسباب التي استندت إليها المحاكم الفرنسية والفقهاء الذين يؤيدونها في رأيها - ويرى فريق آخر وهو الغالب جواز الرقابة القضائية على دستورية القوانين

ويستندون في ذلك إلى أن الرقابة القضائية تقوم على أساسين أولهما مبدأ الشرعية *principe de légalité* وثانيهما أن هذه الرقابة من طبيعة عمل القاضى ويقولون في شرحهم للمبدأ الأول إن الرقابة على تصرفات الحكام هي من أهم القواعد الأساسية في أية حكومة قانونية إذ لا بد في كل حكومة عادلة غير مستبدة من خضوع الحكام جميعاً لمبدأ الشرعية في تصرفاتهم سواء أكانت قوانين أم لوائح أم قرارات ولا يكفي القول بأن القواعد التي عينها الدستور للسلطة التشريعية لا رقيب عليها — سوى ضمير أعضاء هذه السلطة ومسؤوليتهم الأدبية أمام الأمة — إذ لا يمكن الأخذ به في حكومة شرعية يجب أن تعمل في حدود الدستور وتخضع في تصرفاتها لقيوده وأحكامه . وقالوا عن المبدأ الثانى إن وظيفة القاضى هي تطبيق القانون كما هو ملزم أيضاً باحترام الدستور الذى هو القانون الأساسى للدولة ومن المسلم به أنه إذا تعارضت لأئحة مع قانون وجب ترجيح الأخير لأنه أعلى وبهذه المثابة يعتبر أقوى من اللأئحة وكذلك إذا تعارض قانون عادى مع الدستور وجب إعلاء كلمة الأخير باعتباره القانون الأعلى وذلك بالامتناع عن تطبيق القانون العادى وهو الأدنى — وظاهر أن المبدأ الثانى المذكور ليس إلا ترديداً للأدلة التى يستند إليها رجال الفقه فى فرنسا والأسباب التى استند إليها « مارشال » فى حكمه . أما الدليل الأول الخاص بمبدأ الشرعية فقد كان محل انتقاد من بعض الفقهاء أيضاً فى مصر ذلك لأنه يقوم على فهم خاطئ لما يطلق عليه مبدأ الشرعية الذى يقوم على ثلاث مدلولات تلخص فى : (١) أن أية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا فى الحدود التى بينها قرار عام . (٢) وكل قرار عام يجب أن يكون موضع الاحترام حتى من السلطة التى أصدرته . (٣) وأن القيود التى تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها إلا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الأمة .

وليس واحد من هذه المدلولات يشترط أن يكون القضاء مختصاً بالنظر فى دستورية القوانين . وهذا التفسير لم يقل به أحد من رجال الفقه الدستورى فى فرنسا أو غيرها ولو صح هذا التفسير لصح القول إذاً باعتبار نظام الحكم الفرنسى غير قائم على أساس الأخذ بمبدأ المشروعية أى أنه نظام « لحكومة مستبدة » .

القضاء المصرى :

وقد تردد القضاء المصرى فى الأخذ بمشكلة دستورية القانون تردداً طويلاً ولعل أول حكم قرر صراحة حق المحاكم فى نظر دستورية القوانين هو الحكم الصادر من محكمة مصر الأهلية فى أول مايو سنة ١٩٤١ الذى استند إلى الأسباب السابق بيانها ولكن لما استؤنف قضت محكمة استئناف مصر الأهلية بإلغائه مرتكئة إلى حجج الرأى المخالف .

وظل التردد والغموض سائداً أحكام المحاكم حتى استقر القضاء الإدارى على الأخذ بالرأى القائل باختصاص القضاء بالنظر فى دستورية القوانين فى صورة واضحة وكان أول حكم صدر بذلك هو حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ والذى بحث المسألة بحثاً دقيقاً وافياً وكان

ذا أهمية خاصة لصدوره من المحكمة العليا للقضاء الإداري في ذلك الوقت وللأسباب التي استند إليها وقد جاء بها :

« ومن حيث إن محامي الحكومة دفع بأن المحاكم لا تملك التصدي لبحث دستورية القوانين موضوعاً وكل ما تستطيعه هو التحقق من توافر الأركان الشكلية للقانون فإذا ظهر أنها متوافرة فيه فقد امتنع عليها البحث في دستوريته موضوعاً من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للمبادئ المقررة في الدستور وذلك إعمالاً لمبدأ فصل السلطات الذي يقوم على استقلال كل سلطة عن الأخرى في عملها ووجوب عدم التدخل فيه أو تعطيله وبناء على ذلك فإن المرسوم بقانون الذي يصدر بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور مستوفياً الأوضاع الشكلية التي تنص عليها بأن يصدر في غيبة البرلمان فيما بين دورى انعقاده مهوراً بتوقيع الملك والوزراء المختصين يكون بمثابة القانون الذي لا يجوز البحث في دستوريته موضوعاً .

« ومن حيث إنه ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم المصرية من التصدي لبحث دستورية القوانين بأن المراسيم بقوانين سواء من ناحية الشكل أو الموضوع أما القول في أن هذا التصدي إهدار لمبدأ فصل السلطات بتدخل السلطة القضائية في عمل السلطة التشريعية بما يعطل تنفيذه — فإنه يقوم على حجة داحضة إذ على العكس من ذلك فإن في التصدي إعمالاً لهذا المبدأ ووضعاً للأمور في نصابها الدستوري الصحيح بما يؤكد ويثبت — ذلك لأن الدستور المصري وإن قرر المبدأ المذكور ضمناً حين حدد لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية المجال الذي تعمل به عندما نص في المادة ٢٣ على أن جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور — وفي المادة ٢٤ منه على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب وفي المادة ٢٩ منه على أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور وفي المادة ٣٠ منه على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، إن الدستور المصري إذ قرر مبدأ الفصل دون أن يصرح به فقد قرنه بمبدأ آخر أكدته ضمناً وجعله متلازماً معه حين قرر في المادة ٢٣ أن استعمال السلطات يكون على الوجه المبين بالدستور وبذلك جعل استعمال السلطات لوظائفها بتنظيمه دائماً تعاون متبادل بينها على أساس احترام كل منها للمبادئ التي قررها الدستور فالبدآن متلازمان يسيران جنباً إلى جنب ويكمل أحدهما الآخر وبغير ذلك لا تنتظم الحياة الدستورية ، لأنه إذا أهدرت إحدى السلطات أي مبدأ من مبادئ الدستور فإنها تكون قد خرجت من دائرة المجال المحدود لاستعمال سلطتها وإذا جاز لها أن تتخذ من فصل السلطات علة تتذرع بها في إهدارها للدستور لانتهاى الأمر إلى فوضى لا ضابط لها مما يقطع بأن التزام كل سلطة من تلك السلطات بمبادئ الدستور هو خير الضمانات لإعمال مبدأ فصل السلطات بل ولتدعيم البنيان الدستوري جميعه .

« ومن حيث إنه بعد إذ تحدد معنى مبدأ فصل السلطات بحسب روح الدستور أخذاً من دلالة المقابلة بين نصوصه وتفهم مراميها يتعين بعد ذلك تحديد وظيفة المحاكم إزاء تعارض قانون من القوانين العادية مع الدستور نصاً أو روحاً وما الذي ينبغي على المحاكم حينئذ عمله وما تكليف عملها في هذه الحالة . ومن حيث إن الدستور المصري إذ قرر في المادة ٣٠ منه أن السلطة القضائية التي

تتولاها المحاكم قد ناط بها تغيير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من شتى المنازعات ويتفرع عن ذلك أنها تملك الفصل عند تعارض القوانين في أيها هو الواجب التطبيق إذ لا يعدو أن يكون هذا التعارض صعوبة قانونية مما يتولد من المنازعة فتشملها سلطة المحكمة في التقدير وفي الفصل لأن قاضي الأصل قاضي الفرع .

« ومن حيث إنه لا جدال في أن الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية هو أحد القوانين التي يجب على المحاكم تطبيقها ولكنه يتميز على سائر القوانين بما له من طبيعة خاصة تضي عليه صفة العلو وتسميه بالسيادة بحسبانه كفيل الحريات ومؤثلاً ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها ويستتبع ذلك أنه إذا تعارض قانون عادي مع الدستور في منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم وقامت بذلك لديها صعوبة ماثرا أي قانونين هو الأجدر بالتطبيق وجب عليها بحكم وظيفتها القضائية بناء على ما تقدم أن تتصدى لهذه الصعوبة وأن تفصل فيها على مقتضى أصول هذه الوظيفة وفي حدودها الدستورية المرسومة لها — ولا ريب في أنه يتعين عليها عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادي وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه بحسبانه القانون الأعلى الأجدر بالاتباع وفي ذلك لا تعتدى على السلطة التشريعية ما دامت المحكمة لا تضع بنفسها قانوناً ولا تقضى بإلغاء قانون ولا تأمر بوقف تنفيذه . وغاية الأمر أنها تفاضل بين قانونين قد تعارضا فتفصل في هذه الصعوبة وتقرر أيهما الأولى بالتطبيق وإذا كان القانون العادي قد أهمل فمرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور على سائر القوانين تلك السيادة التي يجب أن يلتزمها كل من القاضي والشارع على حد سواء . »

« ومن حيث إن الدستور ذاته قد ردد تلك البدهة القانونية في المادة ١٦٧ منه حين جعل نفاذ أحكام القوانين السابقة عليه رهيناً بأن تكون متفقة مع أحكامه وغنى عن البيان أن الخطاب في هذه المادة موجه إلى المحاكم التي قد يقوم لديها مثل هذا التعارض في التطبيق بين تلك القوانين وبين الدستور وتلمح في هذا النص دلالة مزدوجة إذ حين ناط ببحث مطابقة تلك القوانين للدستور قد اعتبر أن حقها في هذا البحث من المسلمات كما أنه أكد سيادة الدستور العليا إذا ما تعارض مع القوانين العادية . »

وأعقب الحكم المذكور حكم آخر صدر من محكمة القضاء الإداري كذلك في سنة ١٩٥٢ وقد جاء به :

« ومن حيث إنه عند سكوت الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة القضائية أو على منعها — وهذا هو موقف الدستور المصري — يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون معارضاً مع الدستور . »

« ومن حيث إن أصلاً من الأصول الدستورية هو أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأقضية . والقانون هنا هو كل قاعدة عامة مجردة أيأ كان مصدرها ، سواء كان هذا المصدر نصاً دستورياً أو تشريعياً يقرره البرلمان أو قراراً إدارياً تنظيمياً . »

« ومن حيث إنه إذا تعذر على القضاء تطبيق هذه التشريعات جميعاً لما قد يوجد بينها من تعارض وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى في المرتبة وأن يستبعد عن دائرة التطبيق القانون الأدنى إذا تعارض مع القانون الأعلى — فاذا تعارض قرار وزاري مع قرار من مجلس الوزراء وجب تطبيق قرار مجلس الوزراء دون القرار الوزاري — وإذا تعارض مرسوم مع قانون وجب تطبيق القانون دون المرسوم وإذا تعارض قانون مع الدستور ... الخ . »

الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين :

دستور سنة ١٩٢٣ خلو من أى نص فى موضوع الرقابة ودستور سنة ١٩٥٦ لم يتضمن ما يقضى العدول عن هذا المبدأ ولم يتعرض لدستورية القوانين غير مشروع لجنة الخمسين (سنة ١٩٥٣) فقد نص المشروع المذكور على إنشاء محكمة عليا دستورية تختص وحدها بالفصل فى المنازعات الخاصة بدستورية القوانين والمراسيم التى لها قوة القانون وفى المنازعات بين سلطات الدول المختلفة فيما يتعلق بتطبيق الدستور وفى تفسير النصوص الدستورية والتشريعية الخاصة بالمحاكم ومجلس الدولة .

والنص بذلك يضع حداً لرقابة المحاكم لدستورية القانون وقد أصبح من اختصاص المحكمة العليا وحدها دون غيرها .

وتؤلف المحكمة العليا المشار إليها من اثنى عشر قاضياً يختارون من المستشارين ومن أساتذة القانون ورجال الفقه الإسلامى الجامعيين ومن المحامين لدى محكمة النقض المتخرجين من عشرين عاماً - سواء فى هؤلاء جميعاً الحاليون منهم والسابقون ويعين رئيس الجمهورية أربعة منهم وأربعة ينتخبهم البرلمان مجتمعاً بهيئة مؤتمرة وأربعة ينتخبهم القضاء العالى العادى والإدارى والشرعى . وتنتخب المحكمة رئيساً من بين أعضائها ومدة العضوية اثنتا عشر سنة وتجدد على الوجه المبين فى القانون .

ويرى كثيرون من رجال الفقه فى مصر أن دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ طالما لم يتعرض لموضوع مراقبة القضاء لدستورية القوانين فقد ترك الأمر لاجتهاد القضاء والفقه - وهما مستقران حالياً على الاعتراف بحق القاضى فى مباشرة هذه الرقابة - ويفسر بذلك سكوته على أنه إقرار ضمني لحق المراقبة القضائية القائم فعلاً .

رأينا :

ونعتقد بعد استعراض هذه الآراء والنظم المختلفة لتحقيق الرقابة أن أفضل وسيلة تتبع أن يعهد بالرقابة الى محكمة دستورية عليا يراعى فى تشكيلها العنصر السياسى لما تنطوى عليه الرقابة على القوانين من جانب سياسى لا يمكن إغفاله وحتى لا ينحرف القضاء العادى فى رقابته للهيئة التشريعية إلى ما انحرف اليه القضاء فى الولايات المتحدة وكان سبباً فى المشاكل والحملات على السلطة القضائية لسوء تقديرها للاعتبارات السيامية المختلفة . ولأن إنشاء محكمة دستورية خاصة تنفرد بالنظر فى دستورية القوانين تسمح بتقرير الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية والتى ينتهى الحكم فيها إلى بطلان القانون فى مواجهة الكافة بعكس ما تؤدي إليه الرقابة بطريق الدفع من عدم الاستقرار واضطراب الأحكام إذ قد تقرر إحدى الجهات القضائية عدم دستورية قانون معين بينما تقرر جهة قضائية أخرى دستورية نفس القانون . وتتفادى بذلك ما تنتهى اليه السلطة القضائية من فرض وصايتها على الهيئة التشريعية وما يؤدي إليه طبعها المحافظة من تعطيل النشاط الاجتماعى والاقتصادى .

تتفادى بذلك أيضاً ماثيره هذه الوصاية من إشكالات دستورية وسياسية مما قد يهدد استقلال القضاء كما حاول روزفلت أن يفعل مع المحكمة العليا .

مراجع البحث :

- الدكتور أحمد كمال أبو المجد
الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية .
(رسالة تقدمت ١٩٥٧) .
- الدكتور السيد صبرى
الاستاذ السيد على السيد
مبادئ القانون الدستوى والطبعة الثالثة ١٩٤٦ .
رقابة القضاء لدستورية القوانين — بحث — مجلة مجلس الدولة السنة الأولى
١٩٥٠ ص ٦٣ .
- الدكتور سعد عصفور
الدكتور عبد الحميد متولى
الدكتور عبد الرزاق السنهورى
مقدمة القانون الدستورى ١٩٥٤ .
الوسيط فى القانون الدستورى ١٩٥٦ .
مخالفة التشريع للدستور والانحراف فى استعمال السلطة التشريعية —
بحث بمجلة مجلس الدولة السنة الثالثة ص ١ .
- الاستاذ عبد السلام ذهني
مجلس الدولة ودستورية القوانين — مقال — مجلة مجلس الدولة السنة
الأولى ١٩٥٠ ص ٧٩ .
- الدكتور عثمان خليل عثمان
المبادئ الدستورية العامة ١٩٥٦ .
الاتجاهات الدستورية الحديثة ١٩٥٦ .
- الاستاذ محمد عصفور
الدكتور وحيد رأفت
والدكتور وايت ابراهيم
مذاهب المحكمة الإدارية العليا فى الرقابة والتفسير والابتداع ١٩٥٧ .
القانون والدستور ١٩٣٧ .

Duguit: *Traité de Droit Constitutionnel*.

Esmein: *Eléments de Droit Constitutionnel* (Paris 1927-1928).

Lambert: *Le gouvernement des juges et la lutte contre la législation sociale aux Etats-Unis*.

الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

للدكتور رؤوف عبيد

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٢ —

الفصل الثاني

احتساب ميعاد الطعن من يوم الإعلان
في أحوال معينة

تمهيد وتقسيم :

الأصل هو أن يحتسب ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من يوم صدوره ، على ما بيناه في الفصل السابق . وعلة هذا الأصل هو افتراض علم المحكوم عليه بصدوره منذ يوم النطق به . فإذا انتفت العلة لسبب صحيح فإن ميعاد الطعن ينبغي ألا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدوره ، وإلا أهدر حق المتهم في إحدى درجتى التقاضى — وربما في كليهما — إذا قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن في درجة أو في أخرى أو في كليهما معاً على غير علم منه بالجلسة التى كانت محددة لنظر معارضته ، وبالتالي بالحكم الصادر فيها : —

— وعلى ذلك نجد هناك أحوالا استثنائية معينة ينبغي فيها إعلان المحكوم عليه غيابياً على وجه عام بالحكم الصادر ضده ، وإلا فيظل حقه في استئنافه قائماً إلى حين سقوط الدعوى بمضى المدة . — وعندئذ يتعين علينا أن نحيط بالقواعد التى ينبغي مراعاتها في الإعلان بأى حكم غيابي حتى يكون صحيحاً منتجاً أثره في تحديد بدأ سريان ميعاد الطعن فيه .

— كما نجد هناك أحوالا أخرى يغنى فيها العلم اليقيني بصدور الحكم عن إعلانه . فما هى هذه الأحوال . وما حكمها ؟

فكأن موضوعات الفصل الحالى تكون قد تحددت — على هذا النحو — بثلاثة ، وهو ما يقتضى أن نورد مبحثاً على حدة لكل منها : —

المبحث الأول

الأحوال الاستثنائية التي ينبغى فيها إعلان الحكم في المعارضة

هذه الأحوال ليست مقصورة على الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . بل إنها عامة على كل حكم غيابي صادر في المعارضة أياً كان نوعه ونطاقه ، ففي كل حالة يبين فيها أن المحكوم عليه في معارضته لم يكن يعلم بصدور الحكم لا يبدأ ميّعاد الطعن في هذا الحكم إلا من تاريخ الإعلان الرسمي بهذا الحكم (١) . ويتحقق ذلك :

— إذا كان المعارض لم يعلن أصلاً بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، أو إذا كان قد أعلن بها إعلاناً باطلاً بطلاناً أعدم أثره .

— إذا كان قد أعلن بها إعلاناً صحيحاً ، ولكن في مواجهة النيابة أو جهة الإدارة .

— إذا كان قد أعلن مخاطباً مع شخصه أو في محل إقامته ، ولكن وقع في الإعلان خطأ مادي أو كتابي أهدر قيمته في تعريف المعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته .

— إذا كان قد أعلن إعلاناً صحيحاً ، ولكن طرأ عليه عذر قهري حال دون إمكانه حضور الجلسة وسماع الحكم الصادر فيها .

وسنعالج كل حالة منها في مطلب على التوالي ، ثم نعالج في مطلب خامس وأخير بعض القواعد العامة عليها جميعها .

المطلب الأول

انتفاء الإعلان الصحيح ، أو انتفاؤه أصلاً

جلى أنه إذا كان المحكوم في معارضته لم يعلن أصلاً بالجلسة التي حددت لنظر معارضته فإن الحكم يكون باطلاً — أياً كان نوعه — ويظل كل أثر مترتب عليه بما في ذلك سريان ميّعاد الطعن فيه . وهذا مبدأ بديهي مستقر في قضائنا منذ أيام قانون تحقيق الجنايات . وقد تأيد في ظل قانون الإجراءات . ذلك أنه « لما كان احتساب ميّعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة من اليوم الذي صدر فيه الحكم أساسه وعلمته علم المحكوم عليه به في يوم صدوره ، إباحقيقة لسماعه إياه ، وإما اعتباراً لإعلانه بالجلسة طبقاً للقانون وتعده مخالفة مقتضى الإعلان بتخلفه عن حضور الجلسة — لما كان ذلك فإن الحكم في المعارضة إذا ما تبين أنه صدر في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها لايصح أن يبدأ ميّعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً علم المحكوم عليه به بعد صدوره (٢) . وهذه قاعدة عامة

(١) راجع في هذا الموضوع جارو تحقيق الجنايات ج ٥ فقرة ١٦٥٥ ص ٦٢ — ٦٥ . واقض مصري في ١٩٤٦/١٠/٢٨ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢١٨ ص ١٩٨ .

(٢) نقض ١٩٤٥/١/٢٢ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٦٩ ص ٦١٣ .

على استئناف كل حكم غيابي صادر في المعارضة - أيًا كان نوعه - متى تبين أن المعارض لم يكن قد أعلن بالجلسة إعلاناً صحيحاً (١).

وأثر الإعلان الصحيح ينتهي بعدم حضور المعارض للجلسة المبينة فيه إذا لم يصدر الحكم فيها في غيبته . وعلى ذلك إذا أجلت الدعوى لجلسة أو جلسات تالية ولم يحضر المعارض أية جلسة منها تعذر الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ إعلانه « متى كان لا يوجد دليل رسمي على علم الطاعن بصدور الحكم عليه قبل التقرير بالطعن فيه ، ومن ثم فإنه يكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم » (٢).

ولا يغني عن إعلان المعارض رسمياً بمعرفة النيابة العامة للجلسة المحددة لنظر المعارضة تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة ، وتعهد بإخطار المعارض . والحكم الذي يصدر في مثل هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، ذلك أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصيل الذي لم يكن حاضراً وقت عمل التقرير بالمعارضة (٣).

كما قضى في هذا الشأن بأن علم المحامي الذي قرر بالمعارضة عن هذا الطريق الأخير لا يفيد حتماً علم الموكل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير بها وتحديد اليوم في مواجهته . ومن ثم يجب إثبات علم هذا الأخير بها ، فإذا تغيب عن نظر المعارضة وقضى باعتبارها كأن لم تكن بناء على مجرد القول بأن المتهم لم يحضر جلسة المعارضة رغم علمه قانوناً بها ، كان الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه (٤).

أما متى كان الطاعن قد قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي بنفسه وحددت له الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وأخبر بها . فقد قضى بأن هذا يعد إعلاناً صحيحاً يوم الجلسة إذ لا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر (٥).

وغنى عن البيان أنه إذا أعلن المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته إعلاناً صحيحاً ، ثم أجلت القضية إدارياً دون علم الخصوم فلم يعلن بذلك المحكوم عليه ، فيكون واجباً قانوناً محاسبته على أساس يوم علمه رسمياً بصدور الحكم المستأنف بإعلانه (٦) . وهذه قاعدة عامة تسري على استئناف

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٤٢/٤/٢٧ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٢٧ ص ٢٠٧ و ١٩٤٢/٦/١٩٤٢ رقم ٢٨ ص ٢٠٧ و ١٩٤٢/١١/٢٩ رقم ٢٩ ص ٢٠٧ .

(٢) نقض ١٩٤٨/٣/٣٠ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٨٤ ص ١٢٣ .

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ رقم ١٨٣ ص ٦٥٧ و ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ رقم ٢٢٤ ص ٨٢٩ .

(٤) نقض ١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٨٠ ص ٥٤٤ .

(٥) نقض ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٥٩ ص ٥٢٠ . و ١٩٤٨/٣/٨ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٧٨ ص ١١٦ .

(٦) نقض ١٩٤٣/٤/١٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٥٧ ص ٢٢٣ و ١٩٤٦/٥/٢١ ج ٧ رقم ١٦٥ ص ١٥٨ .

الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن كما تسرى على استئناف الأحكام على وجه عام حتى ولو كانت حضورية لسبق حضور المحكوم عليه إحدى جلسات المحاكمة وإبداء دفاعه في الدعوى إذا صدر الحكم في غير حضوره بسبب التأجيل الإداري .

وينبغي في إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته أن يكون الإعلان في الميعاد القانوني فإذا كان لأقل منه وتختلف المعارض عن الحضور فقضى رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن كان الحكم معيياً متعيناً نقضه^(١) أما إذا حضر المعارض بناء على إعلان غير صحيح ، أو لميعاد أقل مما يتطلبه القانون فليس له أن يتمسك بإعلان الإعلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف بالحضور أو استيفاء أى نقص فيه وإعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته على طلبه (م ٣٣٤ إجراءات) . فإذا رفضت المحكمة إجابته إلى طلبه كان حكمها معيياً لبطلان لحق إجراءاتها . وكذلك الحال إذا لم يكن قد أعلن أصلاً ، أو أعلن بميعاد أقل مما أوجب القانون في المادة ٢٣٣ إجراءات .

ويجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في قانون المرافعات . وتقضى المادة ١٤ منه بأن تسلم ورقة الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه . كما تقضى المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد من القيمين معه المبينين في تلك المادة . فإذا كان المحضر لم يجد المتهم المطلوب لإعلانه يوم الجلسة فسلم صورة الإعلان لشخص آخر ، ولم يبين فيه أن هذا الشخص من أقارب المتهم أو من خدمه الذين يساكنونه ، فهذا الإعلان يكون باطلاً قانوناً لإغفاله هذا البيان الجوهري الواجب اشتماله عليه ، والحكم الصادر على أساسه يكون باطلاً بالتبعية لقيامه على إجراء باطل^(٢) .

كذلك كان قانون المرافعات يوجب توقيع شاهدين على أصل الإعلان وصورته معاً (م ١٣ من قانون المرافعات القديم) . وقد قضى بأن هذا التوقيع ضمان لإيصال الإعلان إلى شخص المعلن إليه . فكلما تحقق هذا الغرض في الواقع فلا وجه للتمسك ببطلان الاعلان لعدم توقيع شاهدين عليه^(٣) .

المطلب الثاني

الإعلان بالجلسة للنياحة أو لجهة الإدارة

الأصل أن يعلن الإنسان بجلسات المحاكم لشخصه أو في محل إقامته . وإنما يفترض قانون المرافعات

(١) نقض ١٩٥١/٤/٢ قواعد النقض ج ١ رقم ٧ ص ٢٧٦ . وراجع نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٧ ص ٢٠ .

(٢) نقض ١٩٣٣/٥/٨ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٩ ص ٢٧٧ .

(٣) نقض ١٩٣٦/٥/١٨ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ١١ ص ٢٧٧ . ومثل هذا يمكن أن يقال عن إغفال بعض البيانات غير الجوهرية المطلوبة في الإعلان بحسب قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي لتلك التي تتطلبها المادة ١٠ منه .

استثناء من هذا الأصل حصول الإعلان بمجرد تسليم صورة منه إلى النيابة العامة متى كان المعلن إليه غير معلوم له محل إقامة في أنحاء الجمهورية (راجع المادة ٨ مرافعات) .

وكذلك أوجبت المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجديد أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بحسب الأصل إلى شخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية « وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك » .

وإنما ينبغي أن يكون الإعلان للنيابة أو لجهة الإدارة مستوفياً شرائطه طبقاً لقانون المرافعات المدنية . وتقضى المادة ١١ منه بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه . وتقضى المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد من المقيمين معه المبينين في تلك المادة ، فإذا لم يجد منهم أحداً وجب أن يسلمها بحسب الأحوال إلى مأمور القسم أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة . وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وقد قضى بأن عدم مراعاة ذلك يستوجب بطلان الإعلان ، ومن ثم تكون باطلة ورقة إعلان المتهم للجلسة التي حددتها المحكمة لنظر المعارضة المقدمة منه ، والتي اكتفى المحضر فيها بإثبات إعلانه مع مندوب القسم لإغلاق محله (١) . حين قضى بأنه ما دام المتهم قد بحث عنه رجال المباحث فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته فأعلانه للنيابة يكون صحيحاً (٢) .

* * *

يبد أن إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر دعواه إلى جهة النيابة أو الإدارة ، ليس قرينة على العلم الفعلي بتاريخ الجلسة ، مهما كان مستوفياً شرائطه . بل إنه مبني على مجرد افتراض قانوني اقتضاه تعذر الاستدلال على محل إقامة المتهم . وهذا افتراض يخالف الواقع في غالب الصور ولكن يصح الأخذ به في النطاق الجنائي كلما كان لا يتعارض مع حق المتهم في أن يبدى دفاعه في موضوع الدعوى المقامة عليه . وعلى العكس من ذلك لا يؤخذ به إذا أدى إلى حرمان المتهم من إبداء دفاعه ، أو إلى حرمانه من إحدى درجات التقاضي .

فإعلان المتهم في مواجهة النيابة أو الإدارة يعد إجراء صحيحاً في ذاته بحكم النصوص القانونية ، ولكنه لا يصلح أساساً للحكم في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، بل يكون باطلاً ، وإن كان بطلانه

== ولنا عودة تفصيلية إلى الكلام في إعلان الحكم الغيابي عندما يجب إعلانه ، والقواعد المشتركة سواء انصب الإعلان على ورقة التكليف بالحضور أم على الحكم الصادر ، وذلك في العدد القادم .

(١) نقض ١٩٥٢/٥/٧ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ١٠ ص ٢٧٧ .

(٢) نقض ١٩٤٧/١١/١٠ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ١٢ ص ٢٧٧ .

لا يقع بقوة القانون . فهو ليس بطلان تلقائي ، بل ينبغي الدفع به في الاستئناف أو في النقض بحسب الأحوال .

أو بعبارة أخرى إن الإعلان في مواجهة النيابة أو الإدارة يصلح أساساً لحكم غيابي قابل للمعارضة سواء أ كان ابتدائياً أم استئنافياً ، لأنه لا يمس في شيء حقوق المتهم ، ولا يكتسب أية قيمة إلا إذا علم به المتهم علماً حقيقياً لا افتراض فيه . أما الحكم في المعارضة سواء في موضوعها أم باعتبارها كأن لم تكن فهو غير قابل للمعارضة من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون غير قابل للاستئناف إما لأنه كذلك بطبيعته وإما لأنه صادر من محكمة استئنافية . وقد يكون غير قابل للنقض ، إما لأنه كذلك بحسب طبيعته ، وإما لانتفاء أسبابه . ولذا جرى رأى القضاء الجنائي على أساس من الصواب على القول بأنه لا يصح بالإعلان لجهة النيابة أو الإدارة أن تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام على وجه عام . فلا بد لبدء سريان ميعاد الطعن بأية طريقة كان من علم المحكوم عليه علماً حقيقياً لا يغنى عنه الافتراض بقرينة واهية كقرينة الإعلان لجهة الإدارة أو النيابة . وقضاؤنا الجنائي في هذا المعنى قديم ، يكفي أن تقتطف من حديثه ما يلي :

— لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه غيابياً من غير أن يكون قد أتيح له الدفاع عن نفسه . ولذلك فإنه يجب قانوناً أن يكون تسليم إعلان طلبات التكاليف بالحضور في هذه الحالة إلى شخص المطلوب إعلانه ، فإذا لم يوجد صح إعلانه بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم . ويعتبر الإعلان في هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورقته قد وصلت إلى الشخص المراد إعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عدم وصول الورقة إليه . ولا يجوز بأية حال أن يحصل الإعلان للنيابة . وإذن فإذا كان المعارض لم يعلن بالجلسة لشخصه أو في محل إقامته وإنما أعلن للنيابة فهذا الإعلان لا تكون له قيمة ، ويكون الحكم الغيابي الترتب عليه باطلاً^(١) ، — لا يصح في القانون الحكم في غيبة المتهم في المعارضة المرفوعة منه إلا إذا كان قد أعلن بالجلسة لشخصه أو في محل إقامته ، إذ الإعلان للنيابة لا يصح أن يبنى عليه حكم إلا الحكم الغيابي الذي يكون قابلاً للمعارضة^(٢) .

— إذا كان المحكوم عليه قد أعلن لجلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابي الاستئنافي في مواجهة النيابة العمومية ، فهذا الإعلان لا يصلح في القانون أساساً لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة . والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلاً^(٣) .

— إن إعلان المعارض للنيابة لا يصلح في القانون أساساً لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة .

(١) نقض ١٩٤١/١٢/٨ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٨ ص ١٠٢٧ وراجع نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ رقم ٢٤ ص ١٠٢٨ .

(٢) نقض ١٩٤٩/٤/١١ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٩ ص ١٠٢٧ .

(٣) نقض ١٩٥١/٣/٦ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٥ ص ١٠٢٨ .

وعلى ذلك يكون باطلا الحكم الذي يصدر بناء على مثل هذا الإعلان^(١).

— اذا كان الطاعن بعد أن عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأمرت المحكمة بتأجيل الدعوى وإعلانه للجلسة التي حددتها ولكن ورقة الإعلان لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة لم تعلن لشخص الطاعن ولا في محل إقامته ، وإنما أعلنت لجهة الإدارة فإنه لا يصح أن يبنى على هذا الإعلان الحكم في المعارضة ويكون الحكم المترتب عليه باطلا^(٢).

— كما قضى بأن الإعلان لجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن^(٣) ، ولذا فلا يبدأ به ميعاد الطعن أيضاً .

— وفي حكم أحدث مما تقدم قضى بأنه اذا كان التهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاهتداء الى عنوانه وكان الحكم الاستثنائي لم يبحث تاريخ علم التهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف ، بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد ، فإنه يكون قد أخطأ^(٤).

والدفع بالجهل بالإعلان قد يثار على نفس الصورة بالنسبة لميعاد الاستئناف في الأحوال الاستثنائية التي يلزم فيها إعلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ حينئذ إلا من تاريخ الإعلان لشخص المحكوم عليه أو في محل إقامته ، مع جواز الدفع عندما يكون الإعلان في محل الإقامة فحسب بعدم العلم بحصول الإعلان ، وذلك تطبيقاً لقاعدة المادة ٢/٣٩٨ اجراءات . وعندئذ لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن إلا من يوم العلم الفعلي بحصول الإعلان ، وإذا لم يحصل هذا الإعلان ظل الحق في الطعن قائماً إلى حين سقوط الدعوى بمضي المدة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن إعلان من يجب إعلانه بالجلسة المحددة لنظر دعواه على درجات ثلاث في قانوننا المصري من حيث أثره في بدء مواعيد الطعن في الأحكام :

— فإعلان لشخص المعلن اليه ، وهذا يبدأ به ميعاد الطعن فوراً . ولا سبيل للدفع بالجهل به .

— وإعلان لمحل إقامة المعلن اليه بتسليمه إلى أحد الساكنين معه ، وهذا يبدأ به أيضاً ميعاد الطعن فوراً . ولكن يمكن إثبات الجهل به ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم ثبوت العلم الفعلي (م ٢/٣٩٨ اجراءات) .

(١) نقض ١٩٥٢/١١/٣ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٦ ص ١٠٢٨ .

(٢) نقض ١٩٥٣/٦/٣٠ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٠ ص ١٠٢٧ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ رقم ١٠ ص ٢٥ .

(٤) نقض ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٦٣ ص ٩٥٩ .

— وإعلان في مواجهة النيابة أو جهة الإدارة . وهذا لا يبدأ به أصلاً ميعاد الطعن ، وهو يسمح بإصدار الحكم الغيابي الذي تجوز فيه المعارضة فحسب . ولذا فلا يجوز الحكم في المعارضة على أى وجه كان هذا الحكم سواء باعتبارها كأن لم تكن ، أم بعدم جوازها ، أم بعدم قبولها شكلاً ، أم في موضوعها . ولذا فهو لا يجوز في رأينا أيضاً إصدار الحكم الحضورى اعتباراً طبقاً للمادة ٢٤٠ إجراءات ، وإلا فونت المحكمة على التهم إحدى درجتى التقاضى ، وهو الأمر الذى دعا إلى عدم التعويل على الإعلان للنيابة أو لجهة الإدارة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة .

المطلب الثالث

الخطأ الذى قد يهدر قيمة الإعلان

قد يقع في إعلان المحكوم عليه غيباً بالجلسة التى تحدت لنظر معارضته خطأ كتابى ما ، أو نقص في البيانات التى ينبغى أن ترد به . وليس كل خطأ أو نقص من شأنه أن يهدر قيمة الإعلان : (١) فطبقاً لقاعدة المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات للمحكمة إصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فيه متى كان يمكن تداركه بغير إخلال بحق التهم في الدفاع . (ب) كما أنه إذا حضر التهم في الجلسة بنفسه فليس له أن يتمسك بطلان الإعلان . وإنما له أن يطلب التصحيح ، وإعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه طبقاً لقاعدة المادة ٣٣٤ إجراءات . وعندئذ يتعذر على أية حال الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(=) ومن المقرر كذلك أن بطلان الإعلان — لما شابه من خطأ أو نقص — يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً تطبيقاً لقاعدة المادة ٢٦ مرافعات . ومجرد حضور المعارض لجلسة المعارضة يسقط مثلاً حقه في الدفع بطلان الإعلان لحطئه في تحديد اليوم الصحيح المحدد لنظر دعواه ، متى علم بالتاريخ الصحيح من جهة أخرى فحضر الجلسة بناء على ذلك ، أو نكطاً الإعلان في اسم المعلن إليه أو عنوانه إذا فطن الأخير إلى أنه هو المقصود بالإعلان دون غيره فحضر الجلسة رغم الخطأ .

وإنما إذا أخطأ الإعلان في تاريخ الجلسة بما ترتب عليه تغيب المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته ، تعذر بطبيعة الحال إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإلا كان الحكم باطلاً . وإذا لم تلتفت المحكمة إلى الخطأ الحاصل في الإعلان في شأن تحديد تاريخ الجلسة فقضت رغم هذا الخطأ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ اعلانه لا من تاريخ النطق به .

وكذلك الشأن أيضاً إذا وقع في الإعلان خطأ في اسم المعلن إليه أو في عنوانه بما أدى إلى توجيهه إلى غير الشخص المقصود به . وبالتالي إلى تغيب الشخص المقصود به عن حضور الجلسة المحددة لنظر

المعارضة . ففي هذه الأحوال وأمثالها يكون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن باطلا ، ويبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ إعلانه إعلاناً صحيحاً لا من تاريخ النطق به .

وقد حدث في هذا الشأن أن المعارض كان قد أعلمه قلم الكتاب وقت أن قرر بالمعارضة أن معارضته ستنتظر في يوم معين ، ثم جاءه إعلان بالحكم الغيابي الصادر ضده ، وعليه إشارة من قلم الكتاب نفسه بأن المعارضة حدد لنظرها يوم آخر لاحق لليوم الأول المحدد لافي تقرير المعارضة ، وظهر أن الإعلان قد وصل المعارض قبل حلول هذا اليوم ، ثم نظرت المعارضة في اليوم المحدد لها أولاً ولم يحضر المعارض فحكمت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن . فقضت محكمة النقض بأنه لا يجوز احتساب ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره ، لأن المحكوم عليه مجهل صدوره بسبب إعلانه رسمياً بما يفيد تعديل يوم الجلسة إلى يوم آخر (١) .

ويلاحظ في إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته أنه ينبغي أن يكون قبل انعقاد الجلسة يوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنج غير مواعيد المسافة (م ٢٣٣ إجراءات) ويجوز أن يكون الميعاد يوم كامل فقط في الجنج الاستئنافية المشار إليها في المادة ٢٧٦ مكرراً إجراءات جديدة مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

فإذا أعلن التهم لميعاد أقل مما يتطلبه القانون وحضر فعلا كان من حقه أن يطلب تأجيل الدعوى لتحضير دفاعه . فإذا رفضت المحكمة طلبه كان حكمها معيباً لبطلان لحق إجراءاتها . وكذلك تكون الحال إذا لم يكن قد أعلن أصلاً وعلم بميعاد الجلسة عن طريق آخر ، ورفضت المحكمة رغم ذلك التأجيل للاستعداد . أما إذا لم يحضر فيسرى ماسبق أن ذكرناه من تعذر الحكم في موضوع المعارضة أو اعتبارها كأن لم تكن .

المطلب الرابع

التغيب عن جلسة المعارضة لعذر قهري

بيننا في مناسبة سابقة كيف أن تغيب المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يصلح سبباً للحكم باعتبارها كأن لم تكن متى كان التغيب لعذر قهري لا يدل له . فإذا لم يصل نبأ العذر إلى المحكمة في الوقت المناسب ، أو وصل إليها فلم تأخذ به لأسباب غير سائغة أو غير كافية ، كان حكمها معيباً . وقد استقر قضاء النقض على أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ حينئذ من تاريخ إعلان هذا الحكم لا من تاريخ صدوره ، على أساس أنه يتعذر عندئذ افتراض علم الطاعن بالحكم في اليوم الذي صدر فيه .

والأعذار القهرية متعددة وأكثرها شيوعاً في شأن تغيب المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته مرض المعارض مرضاً يحول دون إمكان حضوره الجلسة ، أو وجوده في الحبس ، أو الاعتقال ،

(١) نقض ١٩٣٨/٣/٧ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٦٨ ص ١٥٣ .

أو الحجر الصحي ... (١) ففي مثل هذه الأحوال إذا حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم تحقق المحكمة الاستئنافية — أو محكمة النقض بحسب الأحوال — من قيام العذر وجب أن تحتسب هذه أو تلك مبدأ سريان ميعاد الطعن من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم لا من يوم النطق به . وقد استقرت محكمتنا العليا على هذا المبدأ في ظل قانوني تحقيق الجنايات والإجراءات . ومن قضائها في هذا الشأن عن المرض : —

— إنه إذا حكم غايياً على متهم فعارض ثم لم يحضر جلسة المعارضة فحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، ثم استأنف ودفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان مريضاً وقدم لها شهادة طبية فلم تعن بالرد على دفاعه وحكمت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ، فإن في اغفال المحكمة الرد على هذا الدفع إخلالاً بحق الدفاع ، إذ لو صح أن المتهم كان مريضاً بحيث لم يستطع الحضور بنفسه جلسة المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى لكان لذلك أثره في قبول الاستئناف ، لأن ميعاد الاستئناف في هذه الحالة لا يسرى من التاريخ الذي جعله الحكم الاستئنافي مبدأ لهذا الميعاد وهو يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وإنما يسرى ابتداء من تاريخ علم المتهم رسمياً بالحكم (٢) .

— إنه إذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه ، أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة ، فإنه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم ، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر ، فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له (٣) . وإذن فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حاسبت المستأنف على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن لا من يوم إعلانه به ولم تبين تدعيماً لقضائها بذلك أنه كان معلناً اعلاناً قانونياً بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأنه لم يكن لديه عذر قهري منعه من الحضور ، فإنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها (٤) .

— مادامت المحكمة قد أسست قضاءها بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني على افتراض صحة العذر الذي أبداه الطاعن استناداً إلى الشهادة المرضية التي قدمها والتي تقول إنه كان مريضاً من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فإن ميعاد الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن إلا من تاريخ اعلانه أو علمه به رسمياً ، ومادام أنه لم يعلن أو يثبت علمه رسمياً بصدور الحكم فإن استئنافه يكون مقبولا شكلاً — وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف قد أصبحت

(١) راجع ما سبق ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ عن نوع الأعذار القهرية التي تقبلها المحاكم والتي لا تقبلها .

(٢) نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣١٤ ص ٤١٠ .

(٣) نقض ١٩٤٢/٤/٢٧ بمجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٩٤ ص ٦٥٥ .

(٤) نقض ١٩٤٢/٦/١ بمجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤١٧ ص ٦٧٢ وبتفسير المعنى نقض ١٩٤٢/١١/٢ ج

غير معاقب عليها فإنه يكون من المتعين مع قبول الطعن اقضاء براءة الطاعن^(١) .

* * *

وعن التواجد في السجن قررت أنه : —

— إذا كان المحكوم باعتبار معارضته كأن لم تكن لم يحضر الجلسة لسبب وجوده في السجن فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم كما أن الحكم في ذاته لا يكون بطبيعة الحال صحيحاً مادام المعارض لم يكن في مقدوره حضور الجلسة التي صدر فيها^(٢) .

وعن الحجر الصحي قررت أيضاً أنه : —

— إذا كان المستأنف كما جاء في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً محجوزاً في الحجر الصحي في اليوم الذي صدر فيه الحكم في معارضته في الحكم الابتدائي باعتبارها كأنها لم تكن ، فهذا الحجر يكون مانعاً قهرياً له حال دون حضوره الجلسة في اليوم المذكور ، وعلمه بالحكم الذي صدر فيها ، فميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره ولا تصح محاسبته على أساس يوم صدوره^(٣) .

* * *

وفي ظل قانون الاجراءات لم يتغير الوضع عن ذلك شيئاً ، واضطرد قضاء النقض على اتباع نفس القاعدة ومنه أنه : —

— مادامت المحكمة قد أسست قضاءها بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني على افتراض صحة العذر الذي أبداه الطاعن استناداً إلى الشهادة المرضية التي قدمها والتي تقول إنه كان مريضاً من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فإن ميعاد الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به رسمياً ، ومادام أنه لم يعلن أو يثبت علمه رسمياً بصدور الحكم فإن استئنافه يكون مقبولا شكلاً^(٤) .

— متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن عندما مثل عن سبب عدم استئنافه الحكم في الميعاد قرر أنه كان مريضاً بالمستشفى وعولج به عشرين يوماً ثم تردد على عيادته الخارجية أياماً أخرى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يعنى يبحث ما إذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعاً حقيقة لمانع المرض أم لا ، فإن الحكم يكون قاصراً مبنياً على

(١) نقض ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤٩ ص ٣٨٦ .

(٢) نقض ١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٣٦ ص ٢٣٣ وبنفس المعنى نقض ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٩ ص ١٥ .

(٣) نقض ١٩٤٨/٦/١٨ مجموعة عاصم ج ٧ رقم ٦٥٥ ص ٦٢٧ .

(٤) نقض ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤٩ ص ٣٨٦ .

الخطأ في تأويل القانون^(١).

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف التهم الحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن لرفعها بعد الميعاد مع أنه قد تبين أنه كان مجبوساً بالسجن في اليوم الذي كان محمداً لنظر معارضته ، فإنه يكون مخطئاً ، ذلك أن وجود التهم بالسجن في يوم نظر المعارضة يعد مانعاً قهرياً حال دون شهوده الجلسة وعلمه بالحكم الذي صدر فيها ، وكان يترتب على ذلك أن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره لا من يوم صدوره^(٢).

المطلب الخامس

قواعد عامة على الأحوال الأربع السابقة

في كل الأحوال الأربع السالف بيانها يبدأ ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من تاريخ إعلان الحكم عليه بالحكم بوجه رسمي لا من يوم صدوره . فإذا أخطأت المحكمة الاستئنافية وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً على أساس احتساب الميعاد من يوم صدور الحكم لا من يوم إعلانه كان حكمها خاطئاً ، وجاز فيه الطعن بطريق النقض للبطلان . وقد يكون البطلان للخطأ في تأويل القانون الإجرائي ، أو في تطبيقه ، أو لمجرد القصور في تسبيب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً إذا دفع الطاعن بعدم إعلانه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، أو بحصول خطأ في تاريخ الجلسة فيه ، أو بأن إعلانه كان في مواجهة النيابة أو الإدارة فلم يعلم بتاريخ الجلسة ، أو بطرؤه عذر قهري منعه من حضورها . . . فلم يرد الحكم أصلاً على مثل هذا الدفع ، أو رد عليه بأسباب غير كافية أو غير سائغة .

وإذا لم يطعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي بعدم قبول الاستئناف شكلاً المرفوع عن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، لثل تقديمه بعد الميعاد ، حاز الحكمان معاً حجية الشيء المقضي به : الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ثم الحكم بعدم قبول استئنافه شكلاً ، رغم ما يكون قد شاب أيهما ، أو شاب كليهما من بطلان ، ولو كان البطلان جوهرياً . لأن سلوك سبيل الطعن هو كل ما يملكه صاحب الشأن من وسائل لتدارك ما قد يقع في الأحكام من أوجه الخطأ أو البطلان .

وقد حدث في هذا الشأن أن أخطأ حكم استئنافي — على وجه عكسي — فاحتسب ميعاد استئناف حكم ابتدائي باعتبار المعارضة كأن لم تكن بحيث قضى خطأ بقبول الاستئناف شكلاً رغم رفعه بعد

(١) نقض ١٩٥٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٦٩ ص ٧٤٢ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٦ ص ٧٥ وراجع في هذا الموضوع أحكاماً أخرى كثيرة في قواعد محكمة النقض ج ١ ص ٢٠٧ رقم ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ص ٢٠٨ رقم ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦

الميعاد على اعتبار أن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ إعلان هذا الحكم الذي لم يكن قد أعلن للنهـم بعد ، لا من تاريخ صدوره كما هي القاعدة الأصلية . ثم فصلت المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى ، ولم تطعن النيابة بطريق النقض في الحكم الاستئنافية لا وقع فيه من الخطأ القانوني ، وطعن فيه المحكوم عليه وحده وقبل طعنه في الموضوع ، فذهبت محكمتنا العليا على أساس من الصواب إلى أن مثل هذا الحكم لا ينقض إلا فيما قضى به في موضوع الاستئناف فقط ، أما من ناحية قضائه بقبول الاستئناف شكلاً فيجب احترامه لأنه قد حاز نهائياً قوة الشيء المقضي به^(١) .

* * *

هذا الذي قلناه فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم مبدأ سريان ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يحكم بلا أدنى تغيير كل حكم غيابي يصدر في معارضة حتى إذا ترتب عليه منع السير فيها ومن ذلك الحكم بعدم جواز المعارضة والحكم بعدم قبولها شكلاً . إن مثل هذا الحكم أو ذاك لا تجوز فيه المعارضة أيضاً ، وإنما يجوز فيه الاستئناف أو النقض بحسب الأحوال . بل وكل حكم صادر في المعارضة يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ النطق به (م ٤٠٦) ، كما يبدأ ميعاد النقض من نفس التاريخ (م ٤٢٤) ، حتى ولو كان في موضوعها .

وإنما يبدأ تاريخ الطعن من يوم الإعلان كما تبين أن المحكوم عليه كان يجهل تاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته بسبب عدم إعلانه أصلاً ، أو بسبب إعلانه في مواجهة النيابة أو الإدارة ، أو بسبب خطأ وقع في تحديد تاريخ الجلسة في الإعلان ولو كان الإعلان لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته .

ولكن الفصل في جواز المعارضة يسبق الفصل في شكلها . وبعبارة أخرى على المحكمة أن تبحث أولاً جواز المعارضة في الحكم المعارض فيه^(٢) ، فإذا كانت المعارضة جائزة بحثت شكلها فإذا كانت مقبولة شكلاً وتغيب المعارض قضت باعتبارها كأن لم تكن . أما إذا كانت المعارضة غير جائزة ، أو غير مقبولة شكلاً قضت بذلك بغير بحث فيما إذا كان تغيب المعارض لعذر قهري أم بغير عذر .

ويلزم على أية حال أن يكون المعارض قد أعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، إذ من حقه أن يترافع في موضوع جواز المعارضة أو قبولها شكلاً ويبدى وجهة نظره في هذا الشأن . فإذا كان قد أعلن إعلاناً صحيحاً — وحضر أو تغيب — بدأ ميعاد الطعن في الحكم بعدم جوازها أو بعدم قبولها شكلاً من تاريخ النطق به . أما إذا لم يكن قد أعلن إعلاناً صحيحاً بدأ ميعاد الطعن

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٣٨/١١/٢٨ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٨٧ ص ٣٦٥

(٢) والأصل أن المعارضة جائزة في كل حكم غيابي إلا إذا نص على عدم جواز المعارضة فيه ، ومن ذلك ما نص عليه مثلاً القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ من عدم جواز المعارضة في الأحكام النيابية الصادرة بشأن المحلات الصناعية والتجارية .

من تاريخ الإعلان الصحيح ، كما هي الحال تماماً في شأن الحكم باعتبارها كأن لم تكن . ولا ينبغي أن يختلف الأمر عن ذلك شيئاً إذا منعه عذر قهري عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته ف قضى فيها غيائياً بعدم جوازها أو بعدم قبولها شكلاً ، إذ هنا أيضاً يتعذر اقتراض علم المحكوم عليه بالحكم الصادر ، فلا يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ النطق به بل من تاريخ إعلانه .

* * *

والأصل أن يكون أمام المحكمة الاستئنافية دفع المحكوم عليه باعتبار معارضة كأن لم تكن بانتفاء حصول الإعلان بالجلسة أو بالحكم — بحسب الأحوال — أو بعدم صحة الإعلان ، أو بعدم إعلانه مع شخصه أو في محل إقامته ، أو بحصول عذر قهري منعه من حضور الجلسة التي كانت كانت محددة لنظر معارضته أمام المحكمة الجزئية ، باعتبار أن تحقيق هذا الدفع أو ذاك أمر متصل بموضوع الدعوى . والمحكمة الاستئنافية درجة في الموضوع على عكس الحال في محكمة النقض . حيث تقتصر رسالتها عن إجراء تحقيق موضوعي في أي دفع من الدفوع حتى ولو استند في النهاية إلى نص من نصوص القانون أو أصل قضائي مستقر . فلا تثار أمامها لأول مرة دفوع تتطلب تحقيقاً في الموضوع أو على وجه عام جديدة ، بل تقتصر خطتها على مراقبة أسباب الحكم الاستئنافي في الرد على الدفع الذي أبدى — قبولاً أو رفضاً — من حيث كونه بأسباب صحيحة في القانون ، كافية منطقية ، أم لا .

أما إذا تعذر إبداء الدفع أمام المحكمة الاستئنافية أو لم تظهر مبرراته إلا أمام محكمة النقض فحسب ، فإنه يجوز عندئذ إبداءه لأول مرة أمام هذه الأخيرة ، وتختص هذه بتحقيقه عندئذ وبالفصل فيه . وكذلك تختص به إذا كان الطاعن قد تمسك بتحقيق ما دفع به أمام محكمة الموضوع فلم يحققه هذه الأخيرة (١) .

وتأسيساً على ذلك إذا كان فيما ورد في أسباب الحكم الاستئنافي نفسه ما يفيد صحة ما دفع به الطاعن من عدم إعلانه طبقاً للقانون ، أو من توافر عذر قهري لديه منه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فإنه يصح التمسك بأى من الأمرين في الطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي . وكذلك الشأن أيضاً إذا كان ما ذكره الحكم المطعون فيه ، وهو مكمل لحضر الجلسة ، من البيانات الخاصة بمثل هذا الدفع مخالفاً للحقيقة ، أى للواقع الثابت فيه ، لأن إثبات الدفع في الحالين لا يتطلب تحقيقاً في الموضوع مما لا تختص به المحكمة العليا .

هذا إذا كان في المقدور إبداء الدفع أمام المحكمة الاستئنافية ؛ أما إذا تعذر هذا الإبداء ، فقد وضح إمكان التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . ويتحقق ذلك في إحدى حالتين :

الأولى : إذا طرأ سبب الدفع بعد صدور الحكم الاستئنافي ، وكان هو سبب التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد الذي حدده القانون . ذلك أن القانون يوجب التقرير بالطعن بالنقض وتقديم

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ المحاماة س ٢٩ رقم ٣٥٩ س ٧١٣ و ١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٢١٧ س ٦٦٢ و ١٩٥٠/١١/٢٧ س ٢ رقم ٩٢ س ٢٤٠ .

أسبابه في خلال أربعين يوماً من تاريخ الطعن بالحكم الحضورى ، أو من انقضاء ميعاد المعارضة ، أو من الحكم الصادر فيها (م ٣٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . فهذا الميعاد يحتسب بالنسبة للحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن من تاريخ النطق به إذا كان لا يجب إعلانه . ومن تاريخ إعلانه إعلاناً صحيحاً إذا كان ينبغي إعلانه لسبب من الأسباب الأربعة الآتية الذكر ، فتكون محكمة النقض من ثم مختصة بتحقيق أى دفع منصب على بطلان الإعلان ، لإمكان الفصل في شكل الطعن فيه بالنقض أولاً .

أما إذا دفع بشيء من ذلك عند الفصل في شكل الاستئناف ، فإن محكمة النقض تقتصر في هذه الحالة الأخيرة على مراقبة أسباب الحكم الاستئنافي عند التعرض لهذا الدفع — قبولاً أو رفضاً — وهو بصدور الفصل في شكل الاستئناف قبولاً أو رفضاً بحسب الأحوال . أما تحقيق سبب الدفع فلا يعد حينئذ من اختصاصها ، ولا تقدير الأدلة التى أسفر عنها التحقيق الذى أجرته المحكمة الاستئنافية إذا كانت قد أجرت ثمة تحقيق .

الثانية : إذا طرأ سبب الدفع قبل صدور الحكم الاستئنافي ، ولكن تعذر إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . ويتحقق ذلك على وجه خاص في العذر القهرى الذى قد يكون قد حال دون حضور المعارض الجلسة الاستئنافية المحددة لنظر معارضته ففى فيها لغيابه باعتبار معارضته كأن لم تكن . ومن أحدث قضاء النقض الذى تعرض لهذه الحالة حكم قضى صراحة بأنه « يصح للمتهم التمسك لأول مرة لدى محكمة النقض بالعذر القهرى كالمرض الذى حال دون حضوره جلسة المعارضة التى قضى فيها من المحكمة الاستئنافية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة الاستئنافية وقت إذ أصدرت الحكم على هذا العذر القهرى حتى كان يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها . فإذا ثبت أن الطاعن لم يستطع حضور جلسة المعارضة لظرف قهرى هو المرض الذى حال دون حضوره ، ولم يقم في الأوراق دليل على علم الطاعن بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قبل التقرير بالطعن فإن الطعن يكون قد حاز شكله القانونى » (١) .

(يتبع)

(١) لفض ١٩٥٨/١١/١٨ طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٨ ق لم ينشر بعد .

ملكية الرسائل

LETTRES MISSIVES

للدكتور مختار القاضي

تثير ملكية الرسائل طائفة من الصعوبات الفقهية تحتاج إلى كثير من العناية والدرس كي توضع لها أصول ثابتة ودعامات تستند عليها الحلول القانونية لهذه الصعوبات .

ومثار الجدل في ملكية الرسائل صادر عن أمرين ، أولهما أن الرسالة ليست خالصة للمرسل ولا هي خالصة للمرسل إليه ، على الأقل من الناحية المادية ، فهي من إنشاء المرسل ، ورقا ومداداً وتصويراً ، فلا أقل من أن يدعى هذا المرسل ملكية مادية عليها ، ثم هي بعد ذلك بين يدي المرسل إليه ، وقد تقع بين يديه لا على سبيل الحيازة المؤقتة ، بل على سبيل التنازل التام عن ملكيتها ، فلا أقل من أن يدعى هذا الآخر ملكيته للرسالة دون المرسل . بل إن ملكية الرسالة المادية قد تؤول لغير هذين ، وهو أمر يزيد من تعقيد المسألة .

والأمر الثاني ينحصر في التشابك المعقد بين الحقوق المادية التي تتضمنها الرسالة ، وبين الحقوق الأدبية ، فإذا صح أن للمرسل حقوق التأليف ، والمرسل إليه حق الملكية المادية بعد أن تصل إليه الرسالة ، فإنه قد يتعارض الحق المادي للمرسل إليه مع الحق الأدبي للمرسل وخاصة إذا تضمنت الرسالة أسراراً شخصية هي محل نزاع قضائي بين المرسل والمرسل إليه ، يريد الأول أن يستبعد الرسالة حفظاً لأسراره ، ويريد الثاني أن ينشرها دليلاً على واقعة ينقصها الدليل .

على أن نطاق التشابك لا يقف عند حقوق المرسل والمرسل إليه ، وإنما قد يتعداهما إلى الغير ، فقد تتضمن الرسالة أسراراً للغير ، فما هو حق الغير في مصادرة هذه الأسرار التي تضمنتها الرسالة ؟ هذا التعارض بين الحقوق المادية والحقوق الأدبية لا يعترض ملكية الرسائل وحدها ، وإنما هو إشكال عام ومظهر من مظاهر التعارض بين العناصر المادية والعناصر الأدبية في موضوع الحقوق المعنوية عامة .

ووضع الحلول لهذه الصعوبات يحتاج إلى أمرين أولهما هو الحاجة إلى تحليل الحقوق التي تتضمنها الرسالة تحليلاً دقيقاً نافياً للجهالة نفياً تاماً حتى يمكن رد كل حق إلى صاحبه . والأمر الثاني ، هو التسليم مبدئياً بوجوب التضحية بالحقوق الأقل أهمية في سبيل تأييد الحقوق الأهم ، وذلك في حالة ما إذا تعسر الفصل بين حقين من حقوق أصحاب الشأن في الرسالة ، وهذه التضحية ليست إلا تطبيقاً من تطبيقات نظرية التعسف في استعمال الحق كما وردت في المادة الأولى من القانون المدني الجديد .

ماذا يقصر بالرسالة ؟ :

تشمل الرسالة كل محرر يرسله شخص لآخر فتشمل الخطابات المغلقة والمفتوحة (تذاكر البريد) والرسائل البرقية .

ولكن يخرج من عداد الرسائل التي نحن بصدد أحكامها الرسائل التليفونية^(١).
وسبب ذلك أن الخطابات والرسائل التلغرافية لها أصول ثابتة من عمل المرسل وهي التي تضمني عليها قيمتها القانونية. أما الرسائل التليفونية فهي رسائل شفوية، وإن دونها المرسل إليه عنده.

من هو مالك الرسالة؟

يرى البعض أن الرسالة بعد تسليمها تكون ودیعة Dépôt في يد المرسل إليه^(٢) ولكن هذا الرأي يتعارض مع ما للمرسل إليه من حق في إعدام الرسالة.
وقد رأت بعض المحاكم أن المرسل والمرسل إليه إنما يشتركان في ملكية الرسالة^(٣). ولكن هذا الرأي هجر من زمن بعيد.

ويرى البعض أن الرسالة موضوع لحقوق متعددة، فهناك حق الملكية الذي يخول المرسل إليه حق استعمال الرسالة، والحق في سرية الرسالة droit au secret والحق في الملكية الأدبية بالنسبة إلى محتويات الرسالة، والحق في التمسك بالرسالة كإثبات في دعوى مقامة droit à la preuve^(٤).
وليس هذا الرأي سوى تفصيل للحقوق والالتزامات التي تنشأ ملكية الرسائل المادية بالنسبة للمرسل إليه وملكيته الأدبية بالنسبة للمرسل، أي أن هذا الرأي هو تفصيل للرأي السائد في الفقه الحديث.

والرأي السائد أن الملكية المادية للرسالة تبقى للمرسل إليه^(٥) أما الملكية الأدبية فهي للمرسل^(٦) ما لم يتنازل عنها.

وقد عارض هذا الرأي من جانب بعض الفقهاء، فهم يرون أن حق المرسل إليه في أن يعدم الرسالة يتنافى مع إعطاء المرسل حقوقاً أدبية عليها، لأن إعدامها يذهب بأصل هذه الحقوق^(٧).

(١) بلانيول وريبير وبيكار ٥٨٠.

(٢) Limoges في ١٧ يناير ١٨٨٤ Rec. Sirey Chr. مشار إليه في D.R.N. تمت عنوان Lettres missives ج ٢ — ١٩٤٨ ص ٩٢٩.

(٣) پيزانسون ٣٠ ديسمبر ١٨٦٢ دالوز ٦٣ — ٢ — ٦٣ فانس ١١ مارس ١٨٦٩ دالوز ٦٩ — ٢ — ٢٢٣.

(٤) هذا الرأي وارد في مجموعة دالوز D.R.N. ص ٩٢٩ وبؤيده الدكتور محمد كامل مرسى في الحقوق العينية الأصلية ج ٢ بند ٢١٢ طبعة ١٩٤٩.

(٥) تولوز ٦ يوليو ١٨٨٠ سيري ٨١ — ٢ — ١١٥ ونقض ٨ فبراير ١٨٨١ دالوز ٨٢ . ١ — ٧٣ سيري ٨١ — ١ — ١٩٣.

(٦) La lettre missive — Jardel ١٩١١ ص ٤٤ — ٤٥ ومدني بورديو ١٧ ديسمبر ١٩٤٦ J.C.P. ١٩٤٧ — ٢ — ٤٠١٤.

(٧) چيفي Du droit sur les lettres missives ص ٣١٢ وبلانيول وريبير وبيكار نبذة ٨١ هـ.

هذا الاعتراض محل نظر ، إذ أنه يتنافى مع حقوق التأليف المستقرة في القانون المقارن ، فمشتري النسخة الأصلية من مصنف له أن يعدمها رغم أن حقوق الاستغلال قد يحتفظ بها المالك ، بل إن لمشتري النسخة الأصلية أن يمنع المؤلف من الاطلاع عليها (المادة ٥ من قانون حق المؤلف المصري) . وفي رأي أن حق الملكية الأدبية على الرسالة يظل للمرسل ما لم يتنازل عن كتابه (مادة ٥ و ٧ من قانون حق المؤلف المصري) أما الملكية المادية فهي للمرسل إليه .

مقوق المرسل إليه على الرسالة :

للمرسل إليه أن يتصرف في أصل الرسالة مادامت قد أرسلت إليه بغير تحفظ ، أى إذا أرسلت على سبيل التملك ، وهو يتصرف فيها تصرف المالك ، فله أن يعدمها إذا شاء ، بل إن إعدام الرسالة لا يقف دونه ما للمرسل من حقوق التأليف .

وللمرسل إليه أن يتصرف في الرسالة للغير بالبيع والهبة والرهن ، وله أن يستغلها كما له أن يستعملها ، قل إن للمرسل إليه كافة حقوق المالك على ملكه المادى^(١) .

ومع ذلك فإن للمرسل أن يحد من حقوق الرسل إليه^(٢) ، فله أن يطلب إعدامها أو ردها^(٣) .

وسواء طلب إليه أم لم يطلب فيمتنع الرد إذا كانت الرسالة مرسلة إلى شخص بصفته موظفاً أو بصفته نائباً^(٤) أو كانت الرسالة فيها دليل إثبات ضد من أرسلها لصالح المرسل إليه^(٥) .

وتوجب المادة ٤٧١ من القانون التجارى الفرنسى تسليم رسائل المفلس للسنديك وقيس عليها تسليم الرسائل للمصنف .

وللأب والأم رقابة على الخطابات التى ترسل للصغار أو التى ترسل منهم ، ولكل منهما أن يعدم هذه الرسائل^(٦) أو أن يتمسك بها ضد الغير^(٧) .

وتنتقل رقابة الرسائل التى للأب أو للأم للمدرسة عن طريق التفويض الضمنى .

(١) نقض فرنسى فى ٢٦ يوليو ١٨٦٤ دالوز ٦٤ — ١ — ٣٤٧ .

(٢) باريس ٧ نوفمبر ١٨٨٨ G.P. ١٨٨٩ — ١ — ٣٠ .

(٣) نقض فرنسى ٩ فبراير ١٨٨١ دالوز ٨٢ — ١ — ٧٣ .

(٤) Douai فى ٢٤ يونيو ١٨٧٤ دالوز ٧٥ — ٢ — ٩٥ .

(٥) Caen ١٠ يونيو ١٨٦٢ دالوز ٦٢ — ٢ — ١٢٩ ويلانبول وريبير وبيكار ص ٥٦٢ . ويرى الدكتور كامل مرسى عدم استعمال الرسالة السرية كدليل إثبات ، وهو يعتمد على حكم محكمة الاسكندرية الكاية فى ٢٧ مارس ١٩٣٥ وأسىء تأويله كما يقول الدكتور محمد على عرفة فى حق الملكية ج ١ بند ٣٩٠ ص ٥٥٨ هامش ٥ .

(٦) كان ١١ يوليو ١٨٦٦ سبرى ٦٧ — ٢ — ١٥١ ونقض ٢٧ ديسمبر ١٨٧٥ سبرى ٧٦ — ١ — ٩٧ .

(٧) پلانبول وريبير وبيكار ص ٥٦٩ .

أما المرضى في المصحات العقلية قبل أن يحجر عليهم فإنهم يملكون الرسائل التي ترسل إليهم ، ويجب تسليمها إليهم تحت رقابة المستشفى أو الطبيب المعالج خشية أن تؤثر في علاجهم فيمتنع تسليمها إليهم^(١) . ومع ذلك ليس للطبيب المعالج بأية حال أن يمنع المريض من مراسلة السلطات . وللزوج الحق في رقابة خطابات زوجته^(٢) .

التزام المرسل إليه بالمحافظة على سرية الرسالة :

إن صيانة السر الذي تتضمنه الرسائل أمر جري عليه الفقه والقضاء من قديم ، ولكن الخلاف قائم على تأصيل هذا الحق ومعرفة الأساس القانوني الذي بني عليه ، ف يرى البعض أن أساسه اتفاق ضمني Pacte بين المرسل والمرسل إليه وبمقتضاه يعتبر أن هذا الأخير قد تعهد بالمحافظة على سرية الرسالة . وهذا الرأي يخالف الواقع لأنه ينسب إلى المرسل إليه قصداً قد لا يكون له^(٣) .

ويرى الأستاذ جوسران^(٤) أن هذا الحق مستمد من طبيعة الرسالة ذاتها ، فالرسالة في طبيعتها لا تنشأ لتذاع وإفشاء ما تحويه يحول دون الغرض الذي أعدت له ، ويعتبر اساءة لاستعمال حق الملكية .

وعيب هذا الرأي أن نظرية التعسف في استعمال الحق تقصر أحياناً عن حماية هذه السرية ، فمالك الرسالة من حقه أن يبيعها ، وترتفع قيمة الرسالة بقدر ما تحوى من أسرار خطيرة ، فإذا بيعت بشمن باهظ فلا يعتبر هذا تعسفاً في استعمال الحق لأن البائع لا يقصد مجرد الأضرار بالغير وإنما يقصد إلى الكسب عن طريق مشروع هو بيع ما يملك ، وقد يكون الضرر الذي يصيب المرسل من جراء إفشاء الرسالة قليلاً بالقياس إلى ما يصيب المرسل إليه من كسب . فلا تنطبق نظرية التعسف في استعمال الحق .

ويرى آخرون أن هذه الحماية قائمة على أن السرية حق من الحقوق الشخصية فهو يهدف إلى المحافظة على سمعة الأشخاص الذين أنشأوا الرسالة وذلك بعدم إذاعة الأسرار التي تمس حياتهم الخاصة^(٥) .

ويرد على هذا الرأي بأن هذه الأسرار قد لا تمس شخص الإنسان بل قد تمس صفقة تجارية فلا تعتبر حقاً من حقوقه الشخصية .

(١) نقض ٦ مايو ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ - ١ - ١٠٠ وتعليق Appleton .

(٢) Sainte Manehould ٢٣ مارس ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٧ - ٢ - ١١٢ وبوردو ١٥ مارس ١٩١٩ دالوز ١٩٢٠ - ٢ - ١١٢ . ورغم أن المادة ٢١٣ مدني ألغيت سنة ١٩٣٨ إلا أن المحاكم لا تزال تعطى الزوج الحق في رقابة رسائل زوجته Leval مدني ٢٦ فبراير ١٩٤١ G.P. ١٩٤١ - ١ - ٤٢٩ .
(٣) كامل مرسى ، الحقوق العينية ج ٢ بند ٢١٦ وانظر D.N.R. تحت عنوان Lettre missive > ٢ ط ١٩٤٨ .

(٤) ١٥٣٣ .

(٥) جيني ج ١ ص ١٩٦ جاردل ص ٢٠٣ .

وفي رأي أن أناس المحافظة على سرية الرسالة قائم على أن الرسالة تتضمن شرطاً من المرسل مقترناً بها يحد من ملكية المرسل إليه ، وهذا الشرط هو عدم إفشاء ما تضمنته الرسالة من سر ، فإن قبلها المرسل إليه على هذا الشرط التزم به ، وإن لم يقبلها ردها إن شاء وإن شاء أعدمها ، وبذلك ينتفي الاعتراض السابق ، كما يمتنع على المرسل إليه أن يتصرف في الرسالة لمن يسوء استعمالها لأنه مشروط عليه ضمناً صيانة ما في الرسالة من سر . وبذلك لا تعتبر إذاعة سرية الرسائل تعسفاً في استعمال الحق بل خروجاً على نطاق الحق ذاته .

على أن نظرية التعسف في استعمال الحق تنور في حالة أخرى وهي حالة استعمال الرسالة كدليل إثبات من المرسل إليه ضد المرسل ، إذ لا يتصور وجود شرط ضمنى من المرسل يقضى بعدم استعمالها ضده كدليل إثبات لصالح المرسل إليه كما لا يتصور قبول المرسل إليه للرسالة على هذا الشرط وكيف يقل أن يرد إنسان دليلاً أرسل إليه من قبل خصمه طوعاً واختياراً ؟ وبناء على هذا النظر يكون للمرسل إليه أن يستعمل الرسالة كدليل ضد مرسلها ولو كانت سرية ، إلا أن يتعسف في حق الاستدلال ، فللمحكمة هنا أن تمنعه (١) .

وعلى كل حال لا تجوز إذاعة الرسالة السرية من المرسل إليه — في غير حالات الإثبات ضد المرسل — إلا بعد استئذان مرسلها (٢) .

ولا تجوز إذاعة الرسائل السرية للحكومة ولا الرسالة للمحامين من عملائهم أو إلى رجال القضاء . ولكن يمكن تقديم الرسائل السرية المتبادلة بين الأزواج في حالات طلب الطلاق والانفصال الجسماني (٣) ومع ذلك لا يمكن إجبار أحد على تقديم رسالة للقضاء (٤) .

وتعتبر الرسالة في حكم الورقة العرفية إذا كان موقعاً عليها من المرسل ، أو مبدأً بثبوت بالكتابة (٥) وتقدير السرية من عدمها أمر لا يتعلق بالمرسل أو المرسل إليه وحده بل تقدره المحكمة (٦) وفقاً للعلاقة بين الطرفين ونية كاتبها والغرض من كتابتها وصفة المرسل إليه (٧) .

(١) استئناف مختلط ٢٣ أبريل ١٩٢٥ المحاماة ٥ رقم ٥٢٩ ص ٦٤٧ .

(٢) روان ١٥ أبريل ١٩٣٩ D.H. ١٩٣٩ — ٣٨٠ .

(٣) جيني ج ٢ ص ٢٥٦ ونقض ١١ يونيو ١٨٨٨ دالوز ٩٠ — ١ — ١٢ و ٢٥ مارس ١٨٩٠ دالوز ٩١ — ١ — ٣١١ .

(٤) بلانيول وريبير وبيكار ص ٥٦٩ .

(٥) نقض ١٩ يوليو ١٨٩٠ دالوز ٩٠ — ١ — ٥٥٧ و ٧ يناير ١٨٩٦ دالوز ٩٦ — ١ — ١٣٥ .

(٦) جوسران ١٥٣٣ — نقض فرنسي ٥ فبراير ١٩٠٠ سيري ١٩٠١ — ١ — ١٧ و ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٩ — ١ — ٤٦ وسيري ١٩٠٩ — ١ — ٢٥٣ ونقض ١١ مارس ١٨٨٧ سيري ٨٧ — ١ — ٢٦٢ ورن ٥ مارس ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ — ٢ — ٢٣٣ .

(٧) الهافر ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ محاماة ٤ رقم ٦٠٨ ص ٧٩٤ .

وتفقد الرسالة سريتها إذا قدمت في قضية وأذيع مضمونها من قبل (١) .

حقوق المرسل على الرسالة :

(١) الحق في استرداد الرسالة قبل تسليمها للمرسل إليه :

تظل ملكية الرسالة لمرسلها حتى تسلم للمرسل إليه . وهذا الرأي قال به جمهور الفقهاء ، كما قضت به أغلب المحاكم (٢) .

وتبيح قوانين البريد للمرسل حق استرداد رسالته حتى تسلم للمرسل إليه . والظاهر أن هذه القوانين تستند إلى أن المرسل يظل صاحب الرسالة حتى تسلم للمرسل إليه وبالتالي يحق له استردادها . وأساس تراخي نقل ملكية الرسالة من المرسل إلى المرسل إليه حتى تسلم لهذا الأخير مبنى على قواعد الهبة . إذ الهبة مالم تكن في وثيقة رسمية فإنها لا تتم إلا بالقبض . والرسالة لم تخرج في أغلب صورها عن كونها لونا من ألوان الهبات يبقى ملكا للواهب وهو المرسل حتى يتسلمها الموهوب له وهو المرسل إليه ، ويكون للمرسل أن يستردها إلى اللحظة التي تصل فيها الرسالة إلى يد المرسل إليه ، ومن أجل ذلك لا يقال إن أنظمة البريد هي التي تعطى للمرسل حق استرداد رسالته قبل وصولها ، وإنما يقال إن أنظمة الهبات هي التي تجيز ذلك وهي التي تستند إليها قوانين البريد .

ومع ذلك فإن قواعد الهبة التي أشرنا إليها إن كانت تصلح لتبرير حق المرسل على رسالة بريدية فإنها لا تصلح لتبرير هذا الحق بالنسبة للرسالة التلغرافية ، فأصل الرسالة الذي يظل محفوظاً لدى مكتب التلغراف المرسل منه ليس هو الذي سوف يسلم من المكتب المرسل إليه إلى من وجهت إليه الرسالة التلغرافية ، وإنما هو صورة من الأصل ، وهذه الصورة من صنع إدارة التلغراف وعملها المادى البحث ، فلا يمكن أن يقال إن المرسل مالك لها . ومع ذلك يمكن تطبيق قواعد الاشتراط لمصلحة الغير على الرسائل التلغرافية ، فالمرسل للرسالة مشروط وإدارة التلغراف متعهدة بنقل صورة التلغراف وتسليمها إلى المرسل إليه . وما دام للمشتري أن يرجع في المشاركة حتى يقبلها المستفيد فإن هذا المشتري يظل صاحب الحق في الرسالة حتى تسلم لمن وجهت إليه وهو بمثابة المستفيد .

ومع ذلك فإن قواعد التبرعات تحكم العلاقة بين مرسل الرسالة (باعتباره مشروطاً) والمرسل إليه (باعتباره مستفيداً) ونفتمى إلى قواعد التبرعات مرة أخرى .

(ب) الحق في استرداد الرسالة بعد وصولها :

إذا تسلم المرسل إليه الرسالة كانت ملكيتها المادية له ، بناء على قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية . ومع ذلك فالمرسل أن يسترد الرسالة في حالتين :

(١) نقض فرنسي ١٩ يونيو ١٨٩٥ دالوز ٩٠٦ - ١ - ٢٠ وسيرى ٩٥ - ١ - ٣٢٥ .

(٢) Pothiers في ١٧ فبراير ١٨٨٥ وريوم في ١٣ يوليو ١٨٩٣ وأشار إليهما جيني في الجزء الأول ص ٢٦٦ وبلانبول وريبير وبيكار بند ٥٨٢ .

١ — إذا طلب المرسل في نفس الرسالة أن ترد إليه فيجب أن ترد^(١) مالم تتضمن دليل إثبات لصالح المرسل إليه ضد المرسل^(٢)، فإن وجهت كدليل إثبات ضد الغير فإن للمرسل أن يشترط على المرسل إليه الامتناع عن ذلك^(٣).

٢ — إذا بقيت الرسالة في يد المرسل إليه فيجوز للمرسل أن يستردها بناء على قواعد الرجوع في الهبة، ذلك بأن سبب تملك المرسل إليه للرسالة لا يمكن أن يستقيم كما قلت إلا على قواعد الهبة (م ٥٠٠ وما بعدها).

والرجوع في الهبة يكون إما بناء على اتفاق بين الواهب والموهوب له وإما بناء على عذر مقبول عند الواهب، وفي رأي أن إذاعة أسرار الرسالة عذر مقبول يوجب ردها إلى المرسل، وبذلك تكون الأحكام التي قضت بمنع الرد في هذه الحالة أحكاماً خاطئة^(٤).

ومثل جواز الرد جواز إعدام الرسالة.

(ح) الحق في نشر الرسالة :

إذا كانت أحكام الملكية المادية تحكم الرسالة باعتبارها قصاصة ورق فإن الحقوق الأدبية للمؤلف تعلق بالرسالة حتى بعد وصولها للمرسل إليه، ولكن بشرط أن تتضمن الرسالة ما يمكن أن يوصف بأنه حق أدبي واجب الحماية^(٥).

فإذا كان مضمون الرسالة خبراً عادياً خالياً من الفن فليس للمرسل في هذه الحالة أن يدعى حقوق التأليف على رسالته حتى ولو تضمنت الرسالة سرّاً من الأسرار فإن حماية هذا السر ليست قائمة على أساس حق المؤلف على مصنّفه، بل تقوم على اعتبارات أخرى سبق أن بيناها.

فإذا تضمنت الرسالة حقوق التأليف كان للمرسل^(٦) دون المرسل إليه هذه الحقوق مالم يتنازل عنها للمرسل إليه، وعلى هذا عبء الإثبات^(٧).

(١) نقض فرنسي ٩ فبراير ١٨٨١ دالوز ٨٢ — ١ — ٧٣ وسيري ٨١ — ١ — ١٩٣، الهافر ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ محاماة ٤ رقم ٦٠٨ ص ٧٩٤، السين ٢٧ نوفمبر ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ — ٦١٦ محاماة ٩ رقم ١٧٨ ص ٢٨٠.

(٢) كان في ١٠ يونيو ١٨٦٢ دالوز ٦٢ — ٢ — ١٢٩، سيري ٦٥ — ١ — ٣٣ تحت حكم النقض الصادر في ٢٦ يوليو ١٨٦٤.

(٣) نقض ٩ فبراير ١٨٨١ دالوز ٨٢ — ١ — ٧٣ وسيري ٨١ — ١ — ١٩٣ وتعليق Labbé.

(٤) باريس ١٠ ديسمبر ١٨٥٠ سيري ٥٠ — ٢ — ٦٢٥.

(٥) نقض ٨ أبريل ١٨٦١ سيري ٦٢ — ١ — ٢٥٣ و ٢٣ مايو ١٩٠٠ سيري ١٩٠١ — ١ — ٨٩ و ١٨ مارس ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٨ — ١ — ٣١٥ وانظر پلانيول وريبير وبيكار ص ٣٦٦ وانظر مؤلفنا « حق المؤلف » ص ٣٤ وما بعدها، ص ١٥٤ طبعة ١٩٥٨.

(٦) وينتقل هذا الحق للورثة كأي حق للمؤلف : أولاً بنيه ج ٢ ص ٤٠ و پلانيول وريبير وبيكار بند ٥٨٦.

(٧) ديخوا بند ٣٦٩

ومع ذلك - ورغم عدم التنازل فإن المرسل إليه بما له من حقوق الملكية المادية أن يحتفظ بالرسالة فلا يرددها إلى المرسل ولا يطلعه عليها ، ولا يعطيه نسخة منها وفقاً لأحكام المادة ٤١ من قانون حق المؤلف ولكن حق المرسل إليه في منع المرسل من الاستعانة بأصل الرسالة لمباشرة حقوقه الأدبية يصطدم بحق المرسل في طلب استرداد الرسالة بناء على قواعد الرجوع في الهبة ، فإذا انطبقت قواعد الرجوع جاز للمرسل أن يطلب استرداد الرسالة أو الاطلاع عليها ، لأن من يملك الكل يملك الجزء . هذا رأي وإن كان جمهور الفقهاء لم يفتن إليه لأنه أعمل قواعد حقوق المؤلف وقواعد الملكية دون أن يعمل قواعد الهبات ، مع أن الملكية المادية للرسالة تنشأ في أغلب الأحوال بسبب الهبة .

وإذا كان للمرسل إليه أن يتصرف في أصل الرسالة تصرف المالك بالبيع والرهن والإعارة كما له أن يستعملها استعمالاً شخصياً وله كذلك استعمالها كدليل إثبات فإن المرسل إليه مع ذلك ممنوع من نشر الرسالة بدون إذن كتابي من المرسل وذلك بنقلها إلى الجمهور عن طريق عمل نسخ منها وتوزيعها لأن حقوق النشر لا يمكن التنازل عنها وفقاً للمادة ٥ و ٧ و ٣٧ من قانون حق المؤلف إلا بإذن كتابي يحدد الحقوق المتنازل عنها تحديداً دقيقاً يتضمن نوع الاستغلال ومدته ، وما لم يحدث هذا التنازل فإن حقوق التأليف على الرسالة تظل للمرسل الذي له وحده نشرها وذلك وفقاً للمادة ٤١ من قانون حق المؤلف وهي تنص على أنه لا يترتب على التصرف في النسخة الأصلية من المؤلف أيّاً كان نوعه نقل حق المؤلف .

ويرى بعض الفقهاء أن حق المرسل في نشر الرسالة مشروط بعدم إذاعة أسرارها^(١) ، مع أن المرسل حين ينشر رسائله التي بعث بها إلى شخص معين لا يفعل أكثر مما يفعله من ينشر مقالا في الصحف ، فلا تحكم سرية الرسالة هنا أحكام الرسائل ، لأن الرسالة تستمد أهميتها من توقيع المرسل واعترافه ببعض الأمور السرية التي إن وقعت في يد المرسل إليه كانت حجة على المرسل ، أما المرسل حين ينشر رسالته السرية فإنما يفضح نفسه ، أما إذا تعرض للمرسل إليه أو لغيره فلا قيمة لتعرضه لأن المرسل إليه أو غيره لم يوقع على الرسالة حتى تعتبر هذه الأسرار حجة عليه ، وإنما قد يقع تصرفه هذا تحت طائلة العقاب بمقتضى مواد السب العلني أو القذف أو نحو ذلك .

مقوّم الحائز للرسالة :

قد يكون حائز الرسالة خلفاً عاماً للمرسل إليه ، وفي هذه الحالة تكون له كافة حقوق هذا الأخير .

غير أن الرأي قد اختلف بالنسبة للرسائل السرية هل تورث أم أن لمرسلها أن يطالبوا ورثة المرسل إليه بردها .

لقد قضت المحاكم بوجوب الرد إذا كانت الرسالة سرية^(٢) . وكذلك إذا اشترط المرسل إعادتها

(١) جوسران ١٥٣٢ .

(٢) السين ١٠ يوليو ١٨٨٠ ونقض ٩ فبراير ١٨٨١ دالوز ٨٢ - ١ - ٣ وأورليانس ٢٩ يوليو ١٨٨٠ =

أو أوصى المرسل إليه بإعدامها بعد موته فإنها تخرج من التركة^(١) .

وهذا ما أخذت به محكمة الجيزة للأحوال الشخصية في قضية تركة محمد محمود خليل سنة ١٩٥٤ .
فإذا تضمنت التركة بعض الرسائل قسمت على الورثة ، كما يصح أن تسلم الرسائل لأحد الورثة ليحفظها^(٢) . وفي مصر يجوز تسليمها لأحد الورثة طبقاً للمادة ٩٠٥ مدني .

فإذا كان حائز الرسالة خلقاً خاصاً للمرسل كانت له حقوق المرسل إليه أيضاً ، إلا أن تكون الرسالة سرية ، وفي هذه الحالة يجب استئذان المرسل والمرسل إليه معاً ، ولا ينفي هذا مسئولية المرسل إليه نفسه عن التصرف في رسالة سرية من غير إذن المرسل .

ومع ذلك يكون لكل حائز للرسالة بطريق مشروع أن يستعملها كدليل إثبات لصالحه ولو بغير إذن ، لأن حق التمسك بالرسالة كدليل إنما هو حق مستقل عن حقوق الملكية^(٣) ، فلا يقتصر التمسك بالرسالة كدليل على المالك لها كما رأى بعض الفقهاء في رأى قديم^(٤) . وبذلك يكون لحائز الرسالة أن يستعملها كدليل إثبات ضد المرسل^(٥) ويسرى هذا الحكم على ورثة المرسل .

ويكون له أيضاً استعمالها كدليل إثبات ضد غير مرسلها ما دامت لا تحمل سرّاً . أما إذا تضمنت سرّاً بالنسبة لهذا الشخص أو بالنسبة لشخص المرسل فلا بد من استئذان المرسل ذاته . على أن للخصم أن يستبعدّها إذا لم يكن يقصد بها إلا الأضرار^(٦) .

وعلى كل حال يستطيع المرسل أن يشترط على المرسل إليه ألا تستعمل كدليل إثبات ضد شخص

١٨٩٦ دالوز ٩٧-٢-٢٠٩ سيري ٩٦-٢-٢٤٨ ، نقض فرنسي ٢٨ مايو ١٩٠٠ سيري ١٩٠١-١-٢٦٣ ، السين ١٨ يوليو ١٩٢٣ دالوز ٢٣-٢-٢٠٦ .

(١) تولوز ٦ يوليو ١٨٨٠ سيري ٨١-٢-١١٥ ونقض ٩ فبراير ١٨٨١ (سبق ذكره) .

(٢) تولوز ٦ يوليو ١٨٨٠ (سبق ذكره) .

(٣) جيني ج ٢ ص ٨٨ وبارتان تعليقا على أوبري ورو ١٢ بند ٧٦٠ Lepellier في تعليقه على حكم النقض ٢٧ ديسمبر ١٨٧٥ دالوز ٧٦-١-٦٧ ونقض ٣ فبراير ١٨٧٣ سيري ٧٣-١-٣١٣ و ١٣ نوفمبر ١٨٧٨ سيري ٧٨-١-٢٠١ .

(٤) أوبري ورو ج ١٢ بند ٧٦٠ ، وهذا ما قضت به محكمة الاسكندرية ٢٧ مارس ٩٣٥ بحاماة س ١٦ رقم ٢٧٠ ص ٦١٦ لا يحق للغير التمسك بالمسكاتبات التي لم يكن طرفاً فيها . ولا تقبل منه في الدعاوى التي ترفع عليه من مراسلها . ومن واجب المحكمة أن تتحقق أن المرسل إليه رضى بتقديمها أو على الأقل لا يمانع فيه . فإن كان الخطاب يحوى مسائل سرية خاصة بالمرسل فلا يصح قبولها إطلاقاً سواء رضى المرسل إليه أو لم يرض لأن الأمر فيها ليس متعلقاً به وحده ، بل للمرسل شأن فيه ، وهذا الحكم هو الذى سبق أن فسرّه الدكتور محمد كامل مرسي على أنه يمتنع المرسل إليه من التمسك بالرسائل السرية كدليل إثبات في قضية له من غير إذن المرسل .

(٥) نقض ٣١ ديسمبر ١٩١٣ دالوز ١٩١٧-١-١٤٣ .

(٦) پواتيه ٢١ ديسمبر ١٩١٨ دالوز ١٩٢٠-٢-٥٩٠٠ .

ثالث^(١) . وفي هذه الحالة لا يجوز له التصرف فيها للغير ، فإن فعل ذلك يسأل عنه .
ولحائز الرسالة أن يقدمها للقضاء في غير دعواه وبشرط أن يأذن بذلك المرسل إليه^(٢) فإن كانت الرسالة سرية لا بد من إذن المرسل والمرسل إليه معاً^(٣) .

ولكن ليس لمن حاز الرسالة حيازة غير مشروعة أن يستعملها كدليل إثبات ، سواء كانت هذه الحيازة عن طريق السرقة أو عن طريق وصولها إليه خطأ^(٤) وحكم بأنه من الجائز أن تقدم خطابات متبادلة من أحد الزوجين وشخص ثالث دون إذن مرسلها بشرط أن تكون هذه الرسائل قد وقعت تحت يد مقدمها بطريقة مشروعة^(٥) .

سلطة النيابة في الاستيلاء على الرسائل :

للمحقق أن يستولى على أية رسالة ولو من مكتب البريد وذلك في سبيل الكشف عن الجرائم ، إلا بالنسبة للرسائل التي تتبادل بين المتهم ومحاميه وفقاً للبدا القائل بحرية الدفاع^(٦) .
ومتى قدمت الرسالة من الخصم أو من النيابة وانتهت القضية فيجب تسليم الرسالة إلى حائزها ولو كان غير المرسل إليه ، مادامت الحيازة بسبب مشروع وهذا ما فعلته غرفة المشورة بإحدى المحاكم المصرية في قضية لم تنشر بعد .

الرسائل في حياة الزوجية :

تتخذ الرسائل أهمية خاصة في حياة الزوجية ، والعلاقات بين الأزواج ، وخاصة في قضايا الطلاق ، والانفصال الجسماني عند المسيحيين ، وفي جرائم الزنا .
والرأي في فرنسا مستقر على أن الحصانة التي تتمتع بها الرسائل السرية لأحد الزوجين تنهار عند بحث القضايا التي تهدد العلاقة الزوجية^(٧) .

غير أن المسألة تحتاج إلى شيء من التفصيل ، إذ أن الحال فيها يختلف إذا كانت الرسالة متبادلة

(١) نقض ٩ فبراير ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢-١-٧٣ وسيرى ٨١-١-١٩٣ وتعليق Labbé .

(٢) نقض ٢٦ يوليو ١٨٦٤ دالوز ٦٤-١-٣٤٧ و ٢٠ يوليو ١٨٨٠ دالوز ٨١-١-١٧٩ .

(٣) نقض ١٥ مايو ١٨٥٨ دالوز ٥٨-١-٢٠٩ والهافر ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ علامة س ٤ رقم ٦٠٨ ص ٧٩٤ و ٣ مايو ١٨٧٥ دالوز ٧٦-١-١٨٣ وبروان ٥ فبراير ١٩٣٩ ١٩٣٩-٣٨٠ .

(٤) نقض ١١ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٧-١-٣٣٢ ونقض في ١٣ يوليو ١٨٩٧ دالوز ١٩٠٠-١-٤٣ وتولوز ٢ مارس ١٩٣٣ دالوز ١٩٣٣-٢-٥٥ .

(٥) السين ٩ يناير ١٩٤٧ دالوز ٩٤٧-١-١٧٦ .

(٦) نقض جنائي ٩ سبتمبر ١٨٩٧ دالوز ٩٨-١-١٤٦ .

(٧) جيني ج ٢ ص ٢٥٦ ونقض فرنسي في ١١ يونيو ١٨٨٨ دالوز ٩٠-١-١٢ و ٢٥ مارس ١٨٩٠ دالوز ٩١-١-٣٦١ و ٥ أغسطس ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢-١-٤٩٢ .

بين الزوجين عما إذا كانت متبادلة بين أحد الزوجين وشخص ثالث .

أما في الحالة الأولى حيث تكون الرسالة متبادلة بين الزوجين فإن لكل منهما الحق في الاعتماد عليها كدليل قضائي^(١) . فمثلا يجوز تقديم رسالة احتوت على شتائم صادرة من أحد الزوجين ضد الزوج الآخر في قضية تطليق بسبب الضرر^(٢) .

وأما في الحالة الثانية حيث تكون الرسالة متبادلة بين أحد الزوجين وشخص ثالث فيجوز لأحد الزوجين أن يستعمل هذه الرسالة ضد الزوج الآخر ، بشرط أن تكون هذه الرسالة قد وصلت إلى من يتمسك بها عن طريق مشروع ، وأن تكون ضرورية للدعوى ، والقضاء وحده هو الذي يقدر قيمتها في الإثبات^(٣) .

ولكن متى تعتبر الرسالة قد وصلت إلى يد أحد الزوجين عن طريق مشروع ؟

كان القضاء الفرنسي حتى ١٨ فبراير ١٩٣٨ يفرق بين مركز الزوج والزوجة في هذا الشأن . أما بالنسبة للزوج فقد كان يحق له مراقبة رسائل زوجته بمقتضى القانون ، وبذلك يحق له تسلم الرسائل التي ترسل لزوجته من أى شخص وله فضا كما له الاعتماد عليها في تبرير خروج زوجته على واجبات الزوجية^(٤) . أما بالنسبة لحق الزوجة في مراقبة رسائل زوجها فإن المحاكم الفرنسية لم تكن تعترف به فإذا استولت الزوجة على رسالة لزوجها بطريقة غير لائقة فإنه لا يحق لها أن تتمسك بهذه الرسالة ضد الزوج^(٥) .

ومع ذلك فإن بعض المحاكم بدلا من أن ترفع حقوق الزوجة في الرقابة إلى مرتبة حقوق الزوج لجأت إلى الحد من حقوق الزوج في مراقبة رسائل زوجته ، فحظرت استعمال الزوج لرسائل زوجته في قضية ضدها إذا كان الزوج قد استولى على هذه الرسائل بطريقة غير لائقة^(٦) .

وبعد أن ألغى حق الزوج في رقابة رسائل زوجته بمقتضى قانون ١٨ فبراير ١٩٣٨ عاد حق الزوج كحق الزوجة في وجوب أن تصل الرسالة إلى يد المتمسك بها عن طريق مشروع . ومع ذلك فإنه حتى بعد صدور هذا القانون ظلت بعض المحاكم تعطى للزوج رقابة شرعية على

(١) باريس ٢٢ فبراير ١٨٦٠ دالوز ٦٠ - ٥ - ٣٥٣ وديجون ١١ مايو ١٨٧٠ دالوز

٧١ - ٥ - ٢٣٩ .

(٢) مدني السين في ١٠ أغسطس ١٨٩١ Le Droit في ٥ سبتمبر .

(٣) السين مدني ٩ يناير ١٩٤٧ دالوز ١٩٤٧ - ١٧٦ .

(٤) نقض ١٥ يوليو ١٨٨٥ دالوز ٨٦ - ١ - ١٤٥ .

(٥) أنظر في هذا الشأن محكمة Saint-Gautens في ١ فبراير ١٩٢٧ Rec. G.P.

١٩٢٧ - ١ - ٣٤٠ .

(٦) بوردو في ١٥ مارس ١٩٢٩ دالوز ١٩٣٠ - ٢ - ١٢٩ مع تعليق فابست .

رسائل زوجته بمقتضى القواعد العامة (١).

وليس ما يمنع من تطبيق القواعد السابقة في منصر ، فيما يختص بالرسائل المتبادلة بين الزوجين أما بالنسبة للرسائل المتبادلة بين أحد الزوجين والغير فإن الشريعة الإسلامية تعطي للزوج حق القوامة على زوجته مما يجعل له رقابة على ما تتحرره الزوجة أو تتسلمه من رسائل ، وإنما يقوم الشك حول حق الزوجة في مراقبة رسائل زوجها للغير أو رسائل الغير له .

إن إعطاء حق الرقابة للزوجة على رسائل زوجها أمر لا سند له من القانون . فإذا فضت الزوجة خطاباً لزوجها دون رضاه الصريح أو الضمني ثم اعتمدت على هذا الخطاب كدليل ضد زوجها فإن هذه الرسالة يجب أن تستبعد (٢).

أما إذا كانت الرسالة وقعت لها بطريق الصدفة أو استولت عليها بعد شبهات قوية تقدرها المحكمة فإنه يحق للزوجة أن تستند إليها كدليل ضد زوجها . إذ يجب أن يتوسع على سبيل الاستثناء في معنى مشروعية الاستيلاء في هذه الحالة دفماً للضرر عن الزوجة ونحن إذا لم نأخذ بهذا الرأي فإننا نكون قد أبطلنا نص المادة ٢٧٦ عقوبات بالنسبة لحق الزوجة في الاستناد إلى « مكاتيب » الزوج كدليل على ارتكابه جريمة الزنا ، إذ لا يعقل أن يسلم الزوج أو شريكه في الزنا للزوجة المكاتيب التي تثبت زناها عن طوعية واختيار .

(١) Leval في ٢٦ فبراير ١٩٤١ Rec. G.P. ١٩٤١ - ١ - ٤٢٩ .

(٢) ورد في حكم صادر من محكمة الاسكندرية في ١٧ مارس ١٩٢٥ (سبق ذكره) عبارة تصالح أساساً لتبرير هذا الاستبعاد حيث جاء فيه « إذا ثبت أن مقدم الرسالة حصل عليها بطريق غير مشروع وجب في جميع الأحوال استبعادها حتى لا يعتبر قبوله إقراراً لتلك الوسائل الأثيمة التي كانت سبباً في الحصول عليها ولكي تنزه إجراءات القضاء عن كل ما يشوبها أو يندسها مما لا يتفق مع الآداب السامية والأخلاق السريعة » .

التنازع الداخلي بين الشرائع المصرية في الأحوال الشخصية

للمؤستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

— ٢ —

التشريعات العثمانية الخاصة بالطوائف غير الإسلامية وتطور نظام التمييزات الطائفية :

قلنا إن ما فعله السلطان محمد الفاتح لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بل على العكس يتناقض معها لأن الدمييين وفقاً لأحكام هذه الشريعة بأحكام الإسلام في جميع مسائلهم المدنية والجنائية . فليس صحيحاً الزعم بأن محمد الفاتح فعل ذلك نزولاً على حكم الشريعة بل نزولاً على حكم السياسة مخالفاً في ذلك أحكام الشريعة الإسلامية .

وبقي الحال على ذلك زمناً طويلاً أساء خلاله رجال الدين استعمال ما خول لهم من سلطات قضائية فصاروا يستبدون برعاياهم ويعتبرون القضاء إقطاعاً للأساقفة ويحللون ما حرم ويحرمون ما حلل من أجل المال (١) .

وزاد مساوئ هذا النظام دسائس الدول الأجنبية وبسطها حمايتها على الطوائف غير الإسلامية تتخذ من ذلك سبيلاً للتدخل في شئون الدولة العثمانية ، بعد أن دخلت هذه في دور التفكك والانحلال . ثم أخذت حركة القانون تشتد نحو الإقليمية وهي مبدأ يتفق مع سلطان الدولة ومع مبادئ الشريعة الإسلامية التي بسطناها آنفاً . وبذا تكون هذه الحركة الجديدة معارضة لمبدأ شخصية التطبيق الذي كان منتشراً وقتذاك .

من أجل هذا دخلت الدولة العثمانية في دور إصلاح عام لشؤونها الإدارية والسياسية والقانونية والقضائية . فأعلنت في ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ دستوراً قائماً على المبادئ الحديثة وقرىء على ممثلي الدول الأجنبية في جليخانة وهي ميدان فسيح يتصل بمحديقة القصر الشاهاني فأصبح هذا الدستور معروفاً باسم خط جليخانة (٢) .

وقد تضمن هذا الدستور تقريراً للمبادئ العامة في الحرية والمساواة ما بين الرعايا طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووعد بوضع قوانين عادلة في المسائل الإدارية والعسكرية والقضائية في الدولة العثمانية .

(١) قضاء الأحوال الشخصية للطوائف المللية من ٦ و ٧ والمراجع المشار إليه فيه .

(٢) يراجع نص هذا الخط كاملاً في قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلادج ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

وأعقب صدور خط جُلخانة قوانين التنظيمات للوعود بها ، ولكن الوثيقة التى أعقبت هذا الخط وعرضت لنظام الطوائف غير الإسلامية بكثير من التفصيل والتى لاتزال دستوراً للطوائف الملية فى مصر فيما لم يصدر فيه تشريع خاص هى الخط الهمايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ .

* * *

الخط الهمايونى :

على أثر انتهاء حرب القرم سنة ١٨٥٣ عقدت معاهدة فى باريس وانتهت إلى تنظيم حماية الأقليات فى الدول الموقعة على المعاهدة ومنها الدولة العثمانية واشترط أن تصدر كل دولة تشريعاً داخلياً تنفيذاً للمعاهدة فأصدرت الدولة العثمانية الخط الهمايونى سنة ١٨٥٦ .

وقد أشار هذا الخط الهمايونى إلى ماسبق تقريره من مبادئ فى خط جُلخانة وإلى التنظيمات التشريعية التى صدرت بعده . ثم عرض لمسألة جوهرية هى أهم ما يعنىنا فى بحثنا وهى مسألة التنظيم الجديد للقضاء بالنسبة للمسلمين وللطوائف غير الإسلامية فتقول مايلى :

« مادة ١٦ : أما جميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة الغير مسلمة ، تجارية كانت أو جنائية ، فتحال إلى دواوين مختلطة . والمجالس التى تعقد من طرف هذه الدواوين لاجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود الذين يقيمونهم ، ينبغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة يمين يجرؤونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم » .

« مادة ١٧ : أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية ، فينبغى أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الآيالايلات والألوية المختلطة أيضاً ، وتجرى المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علناً » .

« مادة ١٨ : وأما الدعاوى الخاصة ، مثل الحقوق الأثرية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة ، فتحال ، على أن ترى ، إذا أراد أصحاب الدعوى ، بمعرفة البطريرك أو الرؤساء ، أو المجالس » (١) .

فالمادة ١٦ من الخط الهمايونى سلبت من القضاء الملى اختصاصاته التجارية والجنائية . والمادة ١٧ سلخت من هذا القضاء اختصاصاته المدنية . وبذلك عاد لقضاء الدولة اختصاصه فى هذه الأنواع بالنسبة لجميع الرعايا العثمانيين . وهذه خطوة كبيرة فى سبيل توحيد قضاء الدولة وفى استكمالها لسلطانها وفى اقليمية التطبيق لقوانين المعاملات والعقوبات . وفى هذا عود لأحكام الشريعة الإسلامية .

بقى ما يسمى بالأحوال الشخصية وتشمل الزواج وما يتصل به من مسائل الأهلية والحجر

والولاية والميراث والوصايا وهذه هي التي تعرضت لها المادة ١٨ من الخط الهمايوني مطلقاً عليها اسم الدعاوى الخاصة وذكرت منها الحقوق الارثية (الميراث) على سبيل المثال .

وقد جرى القضاء المضرى في تفسير الخط الهمايوني على اعتبار عبارة « الدعاوى الخاصة » شاملة لجميع قضايا الأحوال الشخصية (١).

ويخلص من حكم المادة ١٨ من الخط الهمايوني ما يلي :

(١) ان اختصاص القضاء الملى الاستثنائي مقيد باتحاد ملة الخصوم فان اختلفت الملة فان الدعاوى الخاصة تخرج من اختصاص هذا القضاء وتدخل في اختصاص قضاء الدولة العام فتسرى عليها أحكام الشريعة الاسلامية .

ويقول الأستاذ أحمد صفوت في هذا الصدد : « في عصر الفتح العثماني كانت التبعة الغير مسلمة ثلاث فرق : الروم والأرمن واليهود . واتباع كل طائفة كانوا يتقاضون فيها . وكان الزواج المختلط بينهم نادراً فاذا حصل تبع أحد الزوجين مذهب الآخر . وعلى ذلك كان اختصاص كل طائفة مقصوراً على اتباعها من أهل ملتها . . وهذه القاعدة مستفادة مما جرى عليه العمل من أول نشؤ الامتيازات القضائية الملية . . فاذا اختلفت ملة الخصام كانت المحاكم الشرعية هي المختصة » (٢) .

(٢) وتخرج هذه الدعاوى الخاصة أيضاً من اختصاص القضاء الملى وتدخل في اختصاص المحاكم العامة للدولة وتسرى عليها أحكام الشريعة الاسلامية ، اذا لم يتراض الخصوم على الترافع إلى القضاء الملى حتى ولو اتحدت ملتهم . وهذا الحكم مفهوم من صريح نص المادة ١٨ من الخط الهمايوني في العبارة التي تقول « اذا أرادت أصحاب الدعوى » فاذا لم ترد أصحاب الدعوى الترافع الى قضائهم الملى رجع الاختصاص إلى المحاكم العامة للبلاد . وهذا الحكم ينطبق على جميع الدعاوى الخاصة ومنها الزواج نفسه .

ومن هذا يبين أن الروح العامة التي كانت تسود الخط الهمايوني تؤدي إلى الرجوع إلى أحكام الشريعة الاسلامية بقدر الامكان .

التحريرات السامية :

كان من المتوقع أن يقاوم رجال الدين أحكام الخط الهمايوني التي سلبتهم امتيازاتهم الطائفية ، وطلعت على تلك التقاليد البالية التي كانت سائدة قبل هذا التشريع . وهي تقاليد وإن كانت تفسرها الظروف التي نشأت فيه فانها لم تعد ملائمة للتطور ولا متعشية مع سلطان الدولة وفوق ذلك فهي تصطدم مع أحكام الشريعة الغراء .

(١) استثناب مخطوط ١٨٨٩/٤/١٠ بلتان ١ ص ١٠١ و ١٩ يناير ١٨٩١ بلتان ٣ ص ١٤٥ و ١٨٠١/٤/١٨ بلتان ١٣ ص ٢٥٢ و ١٩٠١/٦/١٢ بلتان ١٣ ص ٣٦٧ و ١٣ فبراير ١٩٠٢ بلتان ١٤ ص ١٤٠ .

(٢) قضاء الأحوال الشخصية المرجع السابق ص ٢٢ .

وكان النضال عنيفا بين الحكومة العثمانية وهي التي كانت تحرص على تنفيذ أحكام الخط المهايوني بالدقة الواجبة ، وبين رجال الدين من الطوائف غير الاسلامية يريدون هدم هذه الأحكام والرجوع إلى امتيازاتهم الطائفية .

وقد استطاعت على أثر هذا النضال أن تسترد طائفتان من الطوائف غير الاسلامية بعض امتيازاتها القديمة بقدر محدود . ولكن الخط المهايوني بالنسبة للطوائف الأخرى وبالنسبة لهاتين الطائفتين نفسيهما فيما عدا الامتيازات المحدودة التي استردتها ، بقي قائما حتى هذه الأيام .

وهاتان الطائفتان هما طائفة الروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس .

أما الطائفة الأولى فقد نالت انتصارا وقتيا ، إذ صدر منشور وزاري ليسب له قوة القانون في ٨ / ١٠ / ١٨٦٨ يرد إليها بعض امتيازاتها القديمة السابقة على الخط المهايوني ، وقد جاء في هذا المنشور ما يأتي : « أنه بناء على التقارير التي قدمتها بطريركية الروم بأن بعض القضاة يتدخلون في الدعاوى الدينية مثل الوصية وعقد الزواج وهدايا الخطبة وأمثالها ، وطلبت منع التدخل . وحيث إنه بحسب النظام الحالي تكون هذه الدعاوى الدينية عائدة على البطريركية ، ويمنع تدخل المحاكم الأخرى فيها » .

كذلك نالت الطائفة الثانية انتصاراً وقتياً بمنشور وزاري آخر ليست له قوة القانون ، صدر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ .

ولكن مالبث وزير العدل أن أصدر سنة ١٨٨٣ منشورين وزاريين يثبت فيهما أحكام الخط المهايوني فثار رجال الدين على أثر ذلك ولجأوا إلى عقوبة الحرمان يوقعونها على الكنائس في تركيا . وبقي النضال محتدماً حتى أصدرت الدولة العلية التبريرات السامية الثلاثة التالية .

(١) التبرير السامي الخاص بالروم الأرثوذكس :

صدر هذا التبرير في ٣ فبراير ١٨٩١ وجاء فيه :

« إنه بناء على التقارير التي قدمتها بطريركية الروم باستدعاء دوام حفظ امتيازاتها القديمة المذهبية في شأن النفقة (تراخومة) والمهر التولية من عقد وفسخ النكاح ودعوى الجهاز بقصد إجراء القرارات التي تصدر من البطريركية كما كان ، وفي مادة الوصاية ، وأصول تفتيش مكاتب الروم ، وفي أمر تخليف الرهبان وفي توقيفهم ومحاكمتهم بناء على الأمور الجزائية ، فتطبيقاً لما صار تبليغه للبطريركية بتواريخ مختلفة ... يقتضى مراعاة المعاملة القديمة في رؤية دعاوى النفقة والتراخومة التولية من مواد عقد النكاح وفسخه ودعاوى الجهاز بالبطريركية متى كانت بالاستانة العلية والتروبوليدخانة متى كانت بالخارج .

ويتبين من هذا النص ما يأتي :

(١) أن هذا التبرير السامي أحكامه مقصورة على طائفة الروم الأرثوذكس دون غيرهم من الطوائف غير الإسلامية .

(٢) أن المراد بهذا التبرير السامي إرجاع بعض « امتيازات قديمة مذهبية » فلا بد إذن من

التسليم بأن هذه الامتيازات القديمة كانت قد زالت ، ويراد إرجاعها من جديد . وهى بالفعل قد زالت بمقتضى أحكام الخط الهايونى كما قدمنا ، ثم رجعت بمقتضى هذا التحرير .

(٣) لا يرجع التحرير السامى من هذه الامتيازات ، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ، إلا مسائل معينة حددت على سبيل الحصر . وهى مسائل النفقة والمهر والجهاز من جهة ومسألة الوصية من جهة أخرى .

(٤) أما مسائل النفقة والمهر والجهاز ، فقد كانت بمقتضى أحكام الخط الهايونى تنظر أمام المحاكم الشرعية ، إلا إذا كان الخصوم من ملة واحدة وتراضوا على قضاء ملتهم . والذي استحدثه هذا التحرير السامى هو أن تكون هذه المسائل من اختصاص القضاء الملى للروم الأرثوذكس ، إذا كان الخصوم جميعاً من الروم الأرثوذكس ، تراضوا على ذلك أو لم يراضوا .

(ب) التحرير السامى الصادر بشأن الأرثوذكس :

صدر هذا التحرير فى أول أبريل ١٨٩١ ونقل ما يعيننا من نصوصه :
« لما كان من مقتضى القرارات المتخذة طبقاً لما صار إجراؤه من التوقيعات والمذكرات فيما التمسته بطريكيخانة الأرمن من دوام المحافظة على امتيازاتها الذهبية . . »

« وإذا دعت الحال لإيقاف أحد الرهبان ومحاكمته . . فيجرى إيقافهم بالبطريكيخانة . ثم حيث إنه حاصل من الرهبان امتناع عن أداء اليمين . . »

« ولما كانت أمور النفقات المتولدة عن مواد عقد الأنكحة وفسخها جار رؤيتها من القديم *ab antiquo* بالبطريكيخانة فى الأستانة العلية بالمرخصة خانة فى الخارج ، فمع مراعاة هذه المعاملة القديمة بعد الآن . . »

« وحيث كان من الأصول الجارية قديماً أن يصير الاستعلام من البطريكيخانة عن أرباب الموارث فى دعاوهم التى تنظر لدى الحاكم الشرعية فمن الآن فصاعداً أيضاً تراعى هذه الأحوال » (١).

ويستخلص من هذه النصوص النتائج الآتية :

١ — أن تحرير أول أبريل سنة ١٨٩١ مقصور هو أيضاً على طائفة الأرمن الأرثوذكس .

٢ — مسألة الرهبان من حيث حلف اليمين أمام القضاء ومن حيث التحقيق معهم ومحاكمتهم كانت من المسائل البارزة فى هذا التحرير .

٣ — الامتيازات الذهبية « التى أرجعها تحرير أول أبريل سنة ١٨٩١ للأرمن الأرثوذكس ، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ، أضيق بكثير من تلك التى أرجعها تحرير ٣ فبراير سنة ١٨٩١ للروم الأرثوذكس وذلك من حيث إن مسائل الأحوال الشخصية المحضة لم يرجع منها إلى الاختصاص الإجبارى للقضاء الملى غير مسائل النفقات دون مسائل المهر والجهاز وذلك فى هذا التحرير على عكس

تحرير ٣ فبراير . فتبقى هذه المسائل الأخيرة بالنسبة للارمن الأرثوذكس خاضعة كما كانت لأحكام الخط الهايوني أى أنها تكون من اختصاص المحاكم الشرعية ، إلا إذا كان الخصوم كلهم من الأرمن الأرثوذكس وتراضوا على قضاء ملتهم .

وبذا يكون التحريران الساميان السابقان مقصورين على طائفتي الروم الأرثوذكس ولم يعما على غيرهما من الطوائف غير الإسلامية . والتعميم المزعوم خطأ زاع حتى وقع فيه التشريع والقضاء وكان سبباً في الاضطراب الذى أحاط بهذا الموضوع . إلا أنه كان لمحكمة النقض المصرية فضل الكشف عن هذا الخطأ فى حكمها المشهور الصادر فى ١٩٣٤/٦/٢١ والذى سنعود إليه .

التحرير السامى الثالث :

ولما صدر التحريران الساميان سالفى الذكر أرسلهما الباب العالى لجهات الدولة مشفوعين بتحرير ثالث نصه : « سبق تبليغ دولتكم القرارات المتخذة تأييداً لمفوضية الامتيازات المذهبية الحائزة لها كل من بطريكخانة الروم والأرمن بمقتضى براءات عالية ، وتوفيقاً لعالى منطوق الإرادة السنية الشاهانية التى صدرت بعد الاستئذان بما استنسبه مجلس الوكلاء للخصوص بقطعى التحريرات العمومية الصادرتين فى ٢٧ جمادى الآخر ، ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ — وحيث إن ما ينبغى مراعاته من التعهدات المذكورة وتعين بالتحريرات العمومية السالف ذكرها من جلب واستنطاق وتوقيف الرهبان لأجل المواد الحقوقية والجزائية وتحليفهم اليمين عند الاقتضاء . ومن دعاوى النفقات المتولدة عن عقد وفسخ الأنكحة يكون بالطبع شاملاً لسائر الملل الغير المسلمة ، فقد استنسب إجراء المعاملات فى مثل هذه الأحوال توفيقاً للأصول المذكورة ، وصار تبليغ ذلك لجهات الاقتضاء ، وهذا أيضاً لدولتكم لإجراء مقتضاه » (١) .

ثم أبلغ الباب العالى مصر بهذه التحريرات السامية الثلاثة عن طريق المعية السنية . وهذه أبلغتها إلى نظارة الداخلية فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ بالعبارات الآتية :

« بناء على ما ورد من نظارة الداخلية بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠٨ ، بشأن ما حدث من الإشكالات فى إجراء الأحكام المتعددة الصادر بها الإعلانات من البطريكخانة الأرمن الكاثوليك غيايا وحضوريا فى الدعوى التى أقامتها الست روزينة بنت ماردىوس ضد زوجها سليم فرج افندى القاضى بمحكمة طنطا الأهلية ، وطلب المخابرة مع جهة اللزوم لأجل الحصول على معرفة درجة الحدود الحائزة لها البطريكخانة فيما تصدره من الإعلانات والأحكام ، حتى بذلك تندفع المشاكل الحاصلة فى تنفيذها .

(١) جلد ٥ س ٢٧ .

كتب من طرف الحضرة الفخيمة إلى نظارة العدلية الجليلة بما لزم في ذلك ، فوردت مكاتبها بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ ومعه ثلاث صور مطبوعة من التحريرات السامية العمومية الصادرة بتاريخ مختلفة في شأن الامتيازات المذهبية الخاصة بطريكة خانة الروم والأرمن . وما تقرر في شأنها أخيراً وما يتعلق بجلب الرهبان للمحاكم واستنطاقهم وتوقيفهم وتحليفهم على حسب دواعي الأحوال . وما تقرر في دعاوى النفقات بحيث أن ذلك يكون عمومياً في حق الجماعات الغير المسلمين لاتخاذها دستوراً للعمل في مثل هذه الأحوال . وهاهي الصور المذكورة مرسلّة مع هذا لصوب سعادتكم لإجراء اللازم فيها حسب ما تقتضيه الحال أفندم ^(١) .

ويبين من هذه الإفادة الأخيرة أن السبب في تبليغ التحريرات السامية الثلاثة إلى مصر هو أن نظارة الداخلية المصرية طلبت من المعية السنية أن تستعلم من الباب العالي عن التشريعات العثمانية السارية على الطوائف غير الإسلامية بمناسبة قضية أثارت إشكالات معقدة . فلما استعملت المعية السنية أبلغها الباب العالي هذه التحريرات وبلغتها بدورها إلى نظارة الداخلية . ولكنها لم توضح تماماً ما الذي عمم بمقتضى التحرير السامي الثالث فقد ذكرت عبارة « وما تقرر في شأنها أخيراً » مما يوهم أن كل ماورد في التحريرين الساميين قد عمم على الطوائف الغير الإسلامية . ولكن العبرة بما ورد في التحرير السامي الثالث نفسه لا بالإفادة التي بلغ بها ، وهذا التحرير نجده واضحاً في معنى أن المراد تعميمه على جميع الطوائف الغير الإسلامية هو الجزء الخاص بجلب واستنطاق وتوقيف الرهبان وتحليفهم اليمين ودعاوى النفقات .

وقد شاع الخطأ بأن التحرير الثالث قد عمم جميع الأحكام الواردة في التحريرين الأولين على جميع الطوائف الغير الإسلامية . وكان لمحكمة النقض المصرية ، كما قلنا ، فضل كشف هذا الخطأ فلم تعتبر الوصية من ضمن المواد التي يكون للمجالس المليّة لسائر الطوائف غير الإسلامية اختصاص بالنظر فيها .

وهذا أيضاً ما ارتأته محكمة التمييز السورية في حكمها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ إذ جاء في حكمها :

Attendu que, d'autre part, l'ordre viziriel ne visait que les testaments des Grecs et non ceux des autres chrétiens de l'empire dont les contestations résultant de leurs testaments continuent à appartenir aux Tribunaux de l'Etat, tout comme les Grecs eux-mêmes quand tous les héritiers ne sont pas du même rite.

(١) جلد المرجع السابق ص ٢٢٧

(٢) الجازيت ٢١ ص ١٤٣ .

المقدمة من كل ما تقدم :

أولاً : أن الخط الهاميونى إلاً يزال هو القانون الأساسى للطوائف غير الإسلامية ، ولم تعدل أحكامه إلاً بالنسبة لطوائف معينة وفى مسائل محدودة فجميع دعاوى الأحوال الشخصية لغير المسلمين — فيما عدا طوائف معينة — هى كبدأ عام من اختصاص المحاكم الشرعية إلاً إذا اتحدت ملة الخصوم وتراضوا على قضائهم الملى أى أن سلطان هذا القضاء الأخير تحكىمى .

ثانياً : ويستثنى من المبدأ المتقدم دعاوى النفقة ، فهى بالنسبة لجميع الطوائف بعد أن عم تحرير أول إبريل سنة ١٨٩١ ، من الاختصاص الإجبارى للقضاء الملى متى كان الخصوم جميعاً من ملة واحدة .

ثالثاً : ويستثنى أيضاً بالنسبة لطائفة الروم الأرثوذ كس وحدها دعاوى المهر والجهاز والوصية فهذه تدخل فى الاختصاص الإجبارى للقضاء الملى للروم الأرثوذ كس .

* * *

التشريعات المصرية التى طأنت تنظم القضاء الملى :

نقصد بالتشريعات المصرية الصادرة فى شأن الطوائف غير الإسلامية تلك التى تتعلق بالتنازع الداخلى بين قوانين الأحوال الشخصية فى مصر . أما النصوص التى كانت واردة فى التشريع المختلط والأهلى وفى معاهدة منترو فهى تتعلق بالتنازع فى القانون الدولى الخاص مما لا علاقة لنا به فى المسألة المعروضة .

هذه التشريعات نوعان :

١ — التشريعات العثمانية التى كانت سارية فى مصر حتى سنة ١٩١٥ واستبقيت بعد ذلك على أثر انقطاع العلاقة ما بين مصر والدولة العثمانية بمقتضى تشريع خاص مصرى هو القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ، ويقضى هذا القانون باحتفاظ الميثاق المعترف بها من الباب العالى بمعاهدات أو فرامانات أو براءات التى تستمد سلطانها من الأوامر العثمانية ، بولايتها مؤقتاً لحين تنظيمها بقانون مصرى . وهذه التشريعات العثمانية هى الخط الهاميونى الصادر سنة ١٨٥٦ والتحريرات السامية الصادرة سنة ١٨٩١ وقد بسطنا الكلام فيها .

٢ — التشريعات المصرية التى نظمت القضاء الملى لطوائف ثلاث من الطوائف غير الإسلامية هى طائفة القبط الأرثوذ كس وطائفة الإنجليين وطائفة الأرمن الكاثوليك .

(أولاً) دكرينو سنة ١٨٨٣ الخاص بالأقباط الأرثوذ كس :

صدر هذا الدكرينو فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ (٧ رجب سنة ١٣٠٠ هـ) بالتصديق على اللائحة التى تنظم القضاء الملى لأ كبر طائفة مصرية غير إسلامية هى طائفة الأقباط الأرثوذ كس . وقد عدل هذا الدكرينو مرتين : الأولى بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ والثانية بمقتضى القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٢٧ . وهذا التعديل الأخير أخرج من اختصاص المجالس الحسنية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

والمادة ١٦ من لائحة الأقباط الأرثوذكس هي التي تعيننا فقد ورد نصها كما يلي :

« من وظائف المجلس المذكور النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة » .
« إنما مسائل الموارث لا تنظر إلا باتفاق جميع أولى الشأن » .

ويؤخذ من هذا النص :

١ — أن اختصاص المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس مقصور على الأقباط الأرثوذكس فيما بينهم . فإذا اختلفت الملة كانت المحاكم الشرعية هي المختصة .

٢ — أن هذا الاختصاص يتناول مسائل الأحوال الشخصية كما هي واردة في كتاب « مرشد الحيران » على التفصيل الآتي :

(أ) مسائل الزواج وما يتصل به من مهر وجهاز وطلاق وعدة ونسب وثيقة وغير ذلك ولا شك أن القضاء الملى للأقباط الأرثوذكس مختص بها اختصاصاً إجبارياً تراضى الخصوم على اختصاصه أو لم يراضوا .

(ب) مسائل الأهلية والولاية والوصاية والحجر والقوامة . وقد أصبحت من اختصاص المجالس الحسنية .

(ج) مسائل الموارث لا تدخل في اختصاص القضاء الملى إلا اختياراً ، أى إذا تراضى الخصوم على هذا القضاء .

ثانياً — دكرتو سنة ١٩٠٢ الخاص بالطوائف الإنجيلية ، ودكرتو سنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك .

نظم القضاء الملى للطوائف الإنجيلية بمقتضى الدكرتو الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ ونظم القضاء الملى للأرمن الكاثوليك بمقتضى الدكرتو الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، بالتصديق على لائحة المجلس الملى لهذه الطائفة . وتنقل النصوص التي تعيننا في هذين التشريعين .

نصت المادة ٣١ من دكرتو سنة ١٩٠٢ على مايلي :

« يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس إنجيلية أو بين إنجيليين وطنيين ، وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد » .

« على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص »

غير إنجليين أمام المجلس بصفة خصوم فى الدعوى ، ولا مسائل الموارث الحالية من الوصية إلا فى حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور .

والمادة ١٦ من دكرتو سنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك تطابق المادة ٢١ من دكرتو سنة ١٩٠٢ المذكورة .

ويؤخذ من هذين النصين ما يلى :

أولاً — أن اختصاص القضاء الملى لكل من طائفتى الإنجليين والأرمن الكاثوليك مقصور على أبناء الطائفة ، ويشترط ألا تكون الخصومة مما لا يمكن الفصل فيه إلا بحضور أشخاص من غير أبناء الطائفة بصفة خصوم فى الدعوى .

ثانياً -- أن هذا الاختصاص يتناول مسائل الأحوال الشخصية على التفصيل الآتى :

- (أ) مسائل الزواج وما يتصل به من مهر وجهاز وطلاق وعدة ونسب ونفقة .. الخ . ولا شك أن القضاء الملى يختص بها اختصاص إجبارياً تراضى الخصوم على هذا الاختصاص أو لم يراضوا .
- (ب) مسائل الأهلية والولاية والوصاية والقوامة والحجر .. الخ . وهى تدخل فى اختصاص القضاء الملى إلا أنها أصبحت من اختصاص المجالس الحسبية منذ سنة ١٩٢٥ .
- (ج) مسائل الموارث وتدخل فى اختصاص القضاء الملى إذا تراضى الخصوم عليه .
- (د) الوصايا وهى تدخل فى عموم مدلول الأحوال الشخصية وتدخل فى الاختصاص الإجبارى للمجلس الملى .

ثالثاً — القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ :

ولما انفصلت مصر عن تركيا فى سنة ١٩١٥ صدر القانون رقم ٨ الذى أجاز للطوائف الدينية الاستمرار فى ولاية الحكم القائمة بها بأن نص على ما يلى :

« السلطات القضائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية تستمر إلى حين الإقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية . . . »

وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هى والهيئات التى بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها مخولاً لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدّها لغاية الآن من المعاهدات والفرامانات والبراءات العثمانية .

وبمقتضى هذا القانون أصبحت الطوائف تستمد ولاية الحكم فى الحكومة المصرية مباشرة وانقطعت صلتها بالتشريع العثمانى ، وإنما بقي اختصاصها محدوداً بالخط الهايوى والمنشورات اللاحقة له والتى لم تمسها الحكومة المصرية بالتعديل حتى صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمحلية (١) .

(١) قضاء الطوائف المالية للأستاذ أحمد صفوت المرجع السابق ص ١٧ .

رابعاً — اللوائح الدافعية للطوائف :

لما نظمت الحكومة طوائف الأقباط الأرثوذكس والإنجيليين والأرمن الكاثوليك نصت على أن ولاية الحكم يقوم بها المجلس أو هيئة من قبله وحددت أقل عدد واجب لإصدار الأحكام . أما الطوائف الأخرى فتسير في ذلك على التقاليد المتبعة من عهد الدولة العلية وهذه التقاليد تجعل الحكم أصلاً من اختصاص رئيس الطائفة في العاصمة والطائفة في المديرية .

وقد نص الخط الهايونى على وجوب إنشاء مجالس مختلطة من رجال الدين ومن أعيان من الطائفة ينتخبون ويشاركون معاً في إدارة أمور الطائفة كلها ومنها الفصل في القضايا بقوله :

« وتتحال إدارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقي التبعة الغير مسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها » .

وقال في موضع آخر بوجوب سن لأئمة تسير عليها البطريكخانة ومجالسها في إدارة أحوالها ويحدد فيها اختصاصها بقوله :

« إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في إصطلاحاتها التي أوجبها الوقت وآثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطريكخانات » .

وعلى ذلك سنت في ٨ فبراير سنة ١٨٦٢ لأئمة عمومية لبطريكخانة الروم الأرثوذكس واتبعت بلائحة أخرى على منوالها للأرمن الارثوذكس ثم للاسراييليين .

ومن هذا التاريخ بدأ إشراك الأعيان مع رجال الدين في إدارة أمور الطوائف وفي الحكم بين رعاياها .

وقد طبق هذا النص في مصر . فطلبت الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ من رؤساء الطوائف التي لم تنظم بقوانين أن يضعوا لأئمة بنظام الاجراءات الداخلية لديهم ليعرف منها على وجه قاطع الهيئة التي تتولى الحكم والإجراءات التي تتبعها ويتبعها المتقاضون . وأنذرت التي تتوانى في ذلك بعدم تنفيذ أحكامها من قبل الإدارة . فقدم أكثر الطوائف واللوائح التي يسيرون عليها من زمن . ومنهم من قدم اللائحة المتبعة لدى بطريكخانة الاساتنة وهم الأرمن الأرثوذكس ولم تعتبر الحكومة هذه اللائحة لأنها غير مطبقة في مصر .

فأما التي لم تقدم لوائحها ومنهم الاسراييليون القراؤون والسريان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس فقد امتنعت الحكومة عن تنفيذ أحكامها .

إنما امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها من قبل رجال الإدارة لا يسلبها ولاية الحكم . فكانت مختصة بالحكم وحكمها صحيح واجب الاحتراف مادام عليه تصديق البطرك صاحب ولاية الحكم بمقتضى البراءات القديمة والخط الهايونى والمنشورات المفسرة له . فإذا لم تنفذ الحكومة إدارياً يلجأ صاحب الحكم إلى المحاكم النظامية أهلية أو مختلطة في طلب الحق الثابت له به . فإذا كان الحكم مثبتاً لحالة

قانونية كإعلام وراثية أو حكم بطلاق يطالب صاحبه بما يثبت عليه من الحقوق لدى المحاكم المختصة . وإن كان حكماً بدفع مبلغ من المال كنفقة أو تسليم عين كالجهاز أو باستلام طفل ، يادر إلى رفع دعوى بالحق الثابت له بالحكم لدى المحاكم الأهلية أو اختلطة أو استولى بنفسه على ما هو محكوم له به .

ولم يقل أحد بأن عدم تقديم لائحة بالإجراءات الداخلية من قبل رئاسة الطائفة أو مجلسها يسلبها ولاية الحكم الثابتة لها بدليل أن ولاية الطوائف في مصر ثابتة لهم من قبل طلب هذه اللوائح وبدليل أن الطوائف التي نظمت بقوانين فوطن إليها في هذه القوانين عمل لوائح داخلية ولم تعمل هذه اللوائح إلا بعد عدة سنوات . والأرمن الكاثوليك لم يقدموا لأختهم . والأرمن الكاثوليك لم يقدموا لأختهم الداخلية وولاية الحكم ثابتة لهم بالقانون .

هذا ويجدر أن نشير إلى أنه كان قد صدر الرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ معدلاً أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ تعديلاً جوهرياً إذ أنه نص على أن اختصاص المجالس المالية بالنفصل في مسائل الأحوال الشخصية يكون معلقاً على صدور لائحة ترتيب لهذه المجالس . ورغم ذلك لم تصدر هذه اللائحة بالنسبة لكثير من المجالس . ومثل هذا الرسوم بقانون لو أن قوته التشريعية بقيت لغير كثير من الحلول التي اتبناها إليها لأنه يكفي إذ ذاك ألا تكون لائحة مجلس فاقد صدرت حتى يعتبر جهة قضاء غير منظمة عند صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لكن الذي حدث أن هذا الرسوم بقانون بطل العمل به لأنه كان قد صدر أثناء تعطيل الحياة البرلمانية بأمر ملكي . ونص في هذا الأمر على وجوب عرض ما يصدر من مراسيم بقوانين أثناء فترة التعطيل على البرلمان الجديد وألا يبطل العمل بها مستقبلاً . ولم يعرض هذا الرسوم بقانون على البرلمان الجديد (١) .

القضاء والفق في شأن اختصاص القضاء المالي :

الشرط الجوهري في اختصاص القضاء المالي والذي لا بد منه sine qua non هو اتحاد ملة الخصوم . وقد أجمع القضاء والفق في مصر على اعتبار توافر هذا الشرط مقتضى لاختصاص المجالس المالية واعتبار تخلفه بذاته ووحده مانعاً من هذا الاختصاص . وسنتكلم أولاً عن القضاء الأهلي ثم القضاء الشرعي ثم القضاء المختلط قبل إلغاء المحاكم الشرعية والمالية .

القضاء الأهلي :

١ — قضت محكمة استئناف مصر الأهلية في ١٥/٤/١٩٢٨ بأنه « يشترط لاختصاص المجلس المالي للأقباط الأرثوذكس في مسائل الإرث شرطان : الأول أن يكون التقاضي أمامه برضاء الخصوم

(١) راجع نفق ١٩٥٤/١١/٢٩ رقم ٢٤ سنة ٢٤ ق تنازع اختصاص وراجع استئناف مختلط ٦ مارس ١٩٤١ بلسان س ٥٣ .

والثاني : أن يصدر قراره في حدود اختصاصه أى بين الأشخاص التابعين للطائفة المذكورة ، فإذا ضح الاستدلال على رضا الأخصام باختصاصه لسكوته على التقاضى أمامه ، فإنه لا يختص على كل حال بالفصل في مسائل الإرث إذا كان بين الأخصام شخص تابع للملة أخرى^(١) .

٢ — وقضت أيضاً بأنه إذا كان هناك اختلاف في مذهب الطرفين فيتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة لتصرفات الولى في مال ابنه^(٢) .

٣ — حكمت محكمة مصر بصفة استثنائية في ٢٧ فبراير ١٩٣٤ حكماً أيدته محكمة النقض وأثبتت عليه جاء فيه ما يلي :

« وحيث إن تاريخ التشريع للطوائف التي لاتدين بدين الاسلام والنصوص الصريحة في هذا الشأن لاتدع مجالاً جدياً للشك الذى يحاوله البعض في اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية في حالة عدم اتحاد دين الخصوم وملتهم ، إذ جاءت المادة ١٨ من الحظ الهمايوى الصادر سنة ١٨٥٦ صريحة في أن اختصاص مجالس الطوائف قاصر على حالة ما إذا كانت الدعوى بين اثنين من المسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين ، فالنص إذن يستبعد أولاً وبالأحوال حالة ما اذا كان أحد الطرفين مسلماً سواء كان مدعياً أو مدعى عليه . وما كان يتسنى النص على غير هذا ، فان القول بغيره مصادمة لقواعد الشريعة الإسلامية التي لاتجيز لغير المسلم أن يقضى على المسلم ، إذ لم يجعل الله لغير المسلمين على المسلمين من سبيل . مع أنه وان كانت عبارة نص المادة ١٨ غير قاطعة في وجوب اتخاذ ملة غير المسلمين المتقاضين أمام المجالس الطائفية . إلا أن النصوص السابقة لها تشعر بهذا إذ قررت تشكيل مجلس خاص لنظر الدعاوى المختلطة تجارية كانت أو مدنية — التي تقع بين مختلفي الدين أو الملة أو المذهب ، فلو كان يريد المشرع مد اختصاص المجالس المللية إلى هذه الأحوال في قضايا الأحوال الشخصية لفعل ولأتى بتعبير غير التعبير المحدود في المادة ١٨ . يؤيد هذا أيضاً أن نص المادة ١٨ يقضى بأن المجالس المللية لا تختص في مسائل الأحوال الشخصية إلا إذا أرادت أمحباب الدعاوى ، وهو ما جعل الرأى حيناً على أن اختصاص المجالس المللية اختياري لا إلزامي — فكيف يتفق هذا الاختيار مع إجبار المدعى على السعى لمحكمة المدعى عليه ؟ على أن هذا هو التفسير الذى استقر عليه في مصر كما فسرته في مصر بعض النصوص الأخرى تفسيراً خاصاً . فقد بدت رغبة المشرع في هذا واضحة جلية حين أصدر القوانين الثلاثة الخاصة بالأقباط الأرثوذكس والإنجيليين والأرمن الكاثوليك فقضى في المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بالأقباط الأرثوذكس ... على أن اختصاص المجلس يكون فيما يقوم بين « أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية » كذلك المادة ٢١ من الأمر العالى

(١) المحاماة ٨ ص ٩١٦ .

(٢) (١٠/٤/١٩٣٠ المحاماة ١٠ ص ٣٢٤ وأظر حكمها الصادر في ١٠/١٣/١٩٣٢ المحاماة ١٣ ص ٨٧١ .

الصادر سنة ١٩٠٢ بخصوص الإنجليين ، فقد نصت صراحة على أن اختصاص المجلس الملى « لا يتناول أى مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص غير إنجليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم » وهذا يطابق النص الوارد فى المادة ١٦ من قانون ٢٢ سنة ١٩٠٥ الخاص بالأرمن الكاثوليك . وهى نصوص صريحة تقطع بألا اختصاص للمجالس الملية إلا إذا اتحدت ملة المتقاضين ، ولا اختصاص لها بحال إذا اختلفت . ويجب الالتجاء فى هذه الأحوال إلى المحاكم الشرعية التى تعتبر المحاكم العامة بالنسبة لجهات الأحوال الشخصية الأخرى فضلا عن أن اختصاصها ثابت شرعاً بإجماع الفقهاء إذا كان أحد الطرفين مسلماً مدعياً كان أو مدعى عليه وبين غير المسلمين إذا ترفع إليها أحد الخصمين فيما عدا الأنكحة وفقاً لمذهب الإمام الأعظم الواجب الاتباع أمامها يؤيد هذا ما جاء فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٣٠ التى نصت فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ على أنه لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . وجاء فى المذكرة الإيضاحية « كانت المحاكم الشرعية عملاً بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة فى الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان فى ذلك من الحرج والمشقة بالنسبة للطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق » ويستفاد من هذا بداهة أن المحاكم الشرعية مختصة بنظر دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين . وما ذلك بطبيعة الحال إلا فى حالة اختلاف الدين أو الملة ، أى أن المشرع اعتبر هذا الاختصاص مفروغاً منه ووضع له قاعدة موضوعية فى حالة من أحواله ، وهى طلاق غير المسلم لزوجته غير المسلمة (١) .

وقد قالت محكمة النقض عن هذا الحكم أنه عاجل الموضوع « معالجة قانونية قيمة يحرم معها القول بأن الحكم شط فإبطال حكم محكمة الخرطوم أو حكم المجلس الملى افتئاتاً منه واعتداء على محارم القانون » .

٤ — وقد قضت محكمة النقض فى ١٥/٦/١٩٣٣ (٢) بتأييد حكم محكمة استئناف مصر الأهلية الصادر فى ١٠/١٢/٩٣٢ ويقضى بأن « مناط اختصاص مجلس الطوائف غير الإسلامية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن الوصايا هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها ، فإذا اختلفت ملتهم كانت الجهة الوحيدة التى يرفع إليها النزاع هى المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مواد الأحوال الشخصية » .

٥ — ولحكمة النقض المصرية أحكام حديثة قاطعة فى هذا المعنى أصدرتها بهيئة جمعية عمومية لتنازع الاختصاص .

فقضت بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٥٤ بأن « المحاكم للشرعية كانت منذ القدم هى المحاكم ذات الولاية العامة فى مسائل الأحوال الشخصية وقد ظلت كذلك فلم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى . ويبين من نصوص الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة

(١) أنظر الحكم منشوراً بأكمله فى مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر مدنى جزء أول ص ٥٦٨ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية جزء أول مدنى ص ٢٣٧ وبهذا المعنى نقض ١١/٢/١٩٣٩ الحاملة السنة

١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس والقوانين المعدلة له أن المشرع قصر اختصاص هذا المجلس على مسائل الأحوال الشخصية المعينة في المادة ١٦ منه كما أنه جعل مناط هذا الاختصاص الاستثنائي المحدود أن يكون طرفا الخصومة من أبناء الملة أى من طائفة الأقباط الأرثوذكس . وقد حرص المشرع عند إنشاء المجلس المذكور على تأكيد وجوب مراعاة شروط الاختصاص وعدم تجاوزها فأشار إلى ذلك في المادة الأولى من الأمر العالى المشار إليه كما نص في المادة ٢٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ على أن أحكام هذا المجلس لا تنفذ إلا إذا صدرت في حدود اختصاصه ، فإذا كان طرفا الخصومة مختلفين في الملة امتنع الاختصاص وظل على حاله للمحاكم الشرعية « (١) » .

ما يستفاد من هذا القضاء :

ولا يستفاد من الأحكام المتقدمة فقط تحديد الاختصاص القضائي بالنسبة إلى غير المسلمين ، وأن يكون في حالة اتحادهم في الملة لمجلسهم الطائفي وفي حالة اختلافها للمحاكم الشرعية ، بل إن ما يترتب على ذلك من نتيجة تتعلق بالقانون الواجب التطبيق على مواد أحوالهم الشخصية أهم بكثير في بحثنا الراهن ذلك أن المجالس الطائفية لا يطبق كل منها على المنازعات التي تعرض عليه وتكون من اختصاصه إلا شريعة الطائفة وبذا يكون مجال هذه الشريعة في التطبيق قاصراً على حالة اتحاد المتنازعين ملة . وكذلك فإن المحاكم الشرعية — وكانت إلى ما قبل إلغائها تعتبر جهة القضاء الإسلامى لا تستطيع أن تطبق غير أحكام الشريعة الإسلامية الموضوعية الأمر الذى يستتبع القول بأن هذه الشريعة كانت تحكم منازعات الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين المختلفي الملة .

غير أن المشرع المصرى رأى دفعا للحرج والمشقة على الطوائف الإسلامية التي لا تدين بوقوع الطلاق أن يعلق سماع الدعوى بطلب الطلاق على أن يكون الطرفان فيها يدينان بوقوع الطلاق .

وسنعود إلى تفصيل هذا الموضوع بعد ذلك .

القضاء الشرعى :

وكذلك فإن المحاكم الشرعية اشترطت اتحاد ملة الخصوم وطائفتهم لسكى يكون القضاء الطائفي مختصاً (راجع حكم محكمة قنا الشرعية في ٢٩ يوليو ١٩٢٩ المحاماة الشرعية ١ ص ٦٨٨ وحكم محكمة جرجا الشرعية في ١٥/٦/١٩٢٩ نفس المجلة ١ ص ٤٢٦) .

القضاء المختلط :

واضطرتت أحكام القضاء المختلط أيضاً على نفس هذا المعنى (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٧/١/١٩٢١ بلسان ٣٣ ص ١٦٣ وحكمها في ٥ مارس ١٩٢٥ بلسان ٣٧ ص ٢٦٧ واستئناف مختلط ٩ فبراير ١٩٢٦ بلسان ٣٨ ص ٢٢٠) .

(١) الحكم منشور بمجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض السنة الخامسة مدنى ص ٦٨٧ ونفس المعنى ٢٨ يناير ١٩٥٦ نفس المجموعة السنة السادسة ص ١ .

آراء الفقه فى شرط اتحاد المذنب :

وليس الفقه بأقل اضطراباً على هذا المبدأ المستقر فقد اتفقت كلمته على اشتراط هذا الشرط (أنظر فى هذا المعنى على سبيل المثال الدكتور حامد زكى فى مؤلفه القانون الدولى الخاص المصرى وبمبحث له فى مجلة القانون والاقتصاد السنة ٤ ص ٧٨٧ فى المحاكم الأهلية والأحوال الشخصية والدكتور عبد المنعم رياض فى كتابه مبادئ القانون الدولى الخاص طبعة ١٩٤٣ ص ٥٢٨ وما بعدها ، والدكتور حسن بغدادى فى رسالته عن التفرقة بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية النسخة الفرنسية ص ١٥٦ - ١٦٠) .

تسريع إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية (القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) :

كان لتعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين وما كان لكل جهة من حق تطبيق قوانينها وإجراءاتها الخاصة دون وجود صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضائها ، أبعد الأثر فى وجود فوضى قضائية فى هذه المسائل الدقيقة مما حدا بالمشروع إلى أن يتدخل بإصدار القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية وإحالة جميع الدعاوى التى كانت تنظرها إلى المحاكم الوطنية .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلى :

« ولقد ورثت مصر نظام تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى فقامت المحاكم الشرعية وقام إلى جانبها القضاء الملى ثم تعددت جهات القضاء الملى فأصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة وإجراءاتها الخاصة مما أدى إلى الفوضى والإضرار بالتقاضين حيث استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة فى توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها فإن المرجع العام فى تحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الملبىون الصادر فى تركيا سنة ١٨٥٦ وأحكام بعض النظمات أو التحريرات السابقة أو اللاحقة وكلها آثار تشريعية عثمانية نفذت فى مصر ولم تكن هذه الآثار التشريعية فى صياغتها وتفسيرها وليدة حرص على توخى الوضوح والأحكام وإنما كانت فى حقيقتها ثمرة تجهيل اقتضته ظروف السياسة .

« وقد استتبع هذا التجهيل تنازع المحاكم فيما بينها وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد وبقي المتقاضون يستعدون محكمة على أخرى وظل مصير الحقوق رهيناً بهوى الظروف يتحكم فيه لدى الخصومة وهكذا تكدرت الأحكام المتناقضة بالملات تلتبس مخرجاً إلى التنفيذ ولا مخرج .

« وإنه لمن الشذوذ بمكان أن يظل الوطنيون من المتمعين إلى الطوائف المليية غير الإسلامية محتفظين باستثناءات قضائية كانت فى كثير من الحالات عنواناً على الفوضى وعدم النظام ...

« وليس يتفق مع السيادة القومية فى شىء أن تصدر أحكام فى ألصق المسائل بذات الإنسان من

جهات قضائية غير مسئولة ولا مختارة من جانب الحكومة أو أن تكون تلك الجهات خاضعة لهيئات أجنبية تباشر أعمالها خارج حدود البلاد كما هو الحال بالنسبة لبعض الطوائف التي يرفع الطعن في أحكامها إلى محكمة روما — وليس أقل من كل أولئك مساساً بالسيادة أن يلي القضاء في بعض المجالس الطائفية أجانب لا يعرفون لغة المتقاضين ويصدرون أحكامهم بين المصريين بلغة غير لغتهم .

« ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق أهداف البلاد في الإصلاح والقضاء على الفساد في شتى نواحيه فإن العقبات المتقدمة ما كانت لترد الحكومة عن أداء واجبها في إقامة صرح القضاء وهي مطالبة بتوفير سبل التقاضي لجميع رعاياها دون تفریق أو تمييز ولهم قبلها ما يقتضيها النهوض بأعباء الإصلاح ولو لم يصادف هوى البعض — وليس لحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملئ عليها إرادتها أو تناهض سياسة الإصلاح فيها أو تتحكم في طرق الإصلاح » .

وهذا الذي أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون يقطع في الدلالة على أن المشرع إنما قصد إلى إلغاء الهيئات القضائية الطائفية التي ورثنا امتيازات بقائها عن الدولة العثمانية نظراً لما كان في وجودها من سبب لفوضى قضائية وتشريعية إذا كان كل منها يطبق قانوناً لا يعرفه المشرع بادعاء أنه قانون الديانة أو الملة . والمشرع في سبيل إصلاح منشود أراد أن يقضى على ما كان في وجود هذه الجهات القضائية الطائفية من اعتداء على السيادة القومية إذ إن كانت أحكام بعضها (أحكام جهات القضاء الكاثوليكية) يطعن فيها أمام الكرسي البابوي بروما وهذه حال لا يصح قيامها في دولة متحضرة كاملة السيادة .

والمشرع بقضائه على هذه الجهات الطائفية لم يرفض الإجحاف بحقوق المصريين غير المسلمين في أعمال قواعد شرائعهم الخاصة فنص في المادة السادسة على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم المذكورة . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم » .

« يلزم »

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		١ — قضاء محكمة النقض الجنائية
١٩٦	٥٤١	٣ مارس ١٩٥٨
١٩٧	٥٤١	» » »
١٩٨	٥٤١	» » »
١٩٩	٥٤٢	» » »
٢٠٠	٥٤٢	» » »
٢٠١	٥٤٢	٤ » »
٢٠٢	٥٤٣	» » »
٢٠٣	٥٤٣	» » »
٢٠٤	٥٤٤	» » »

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
تفتيش . دفع . الدفع ببطان التفتيش أو الأمر الصادر به . من يقبل ؟	٤ مارس ١٩٥٨	٥٤٤	٢٠٥
تزوير أوراق رسمية . إثبات . إجراءات . جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .	» » ١٠	٥٤٤	٢٠٦
١ - دعوى مدنية . تعويض . متى يكون المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ؟ ١٧٤ مدني .	» » »	٥٤٤	٢٠٧
٢ - نقض « سبب جديد » دعوى مدنية . حضور محامي الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .	» » »	٥٤٥	٢٠٨
عقوبة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . ظروف مخففة . عدم الارتباط بين تطبيق م ١٧ ع وبين المادة ٢٥١ ع . متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ ع ؟	» » »	٥٤٥	٢٠٩
دعوى مدنية . قتل وإصابة خطأ . مناط مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية . م ١٧٨ مدني .	» » »	٥٤٦	٢١٠
١ - وصف التهمة . غرفة الاتهام . نيابة عامة . سلطة ممثلها في أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم .	» » »	٥٤٦	٢١١
٢ - غرفة الاتهام . وصف التهمة . سلطة غرفة الاتهام في تكييف الجريمة الطروحة أمامها . م ١٧٩ أ . ج .	» » »	٥٤٦	٢١٢
تسعين جبري . توفر الجريمة ولو كان الامتناع عن البيع جزئياً . ق رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ .	» » »	٥٤٦	٢١٢
نقض . « سلطة محكمة النقض » . قوة الأمر المقضي . قانون الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد اليعاد . عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها	» » »	٥٤٦	٢١٢

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
الترتيب	التصنيف	تاريخ الحكم
٢١٣	٥٤٧	١١ مارس ١٩٥٨
		تحقيق . محضر التحقيق متى يسوغ للمحقق ندب آخر غير كاتب المحكمة ؟
٢١٤	٥٤٧	١٧ مارس ١٩٥٨
		١ - محلات عمومية . قمار . قانون . صدور القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائياً على المتهم بجريمة ارتكبتها في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . وجوب تطبيق أحكام القانون الأول فيما هو أصلح للمتهم .
		٢ - محلات عمومية . مسئولية جنائية . افتراض علم مستغل المحل ومديره والمشرف على أعماله من أية مخالفة لأحكامه . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه . م ٤٠ من ق ٣٧١ سنة ١٩٥٦ .
		٢ - قضاء محكمة النقض المدنية
٢١٥	٥٤٨	٥ يونيه ١٩٥٨
		١ - ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . العبرة في خضوع الربح الناتج من عمليات شراء وبيع الاوراق المالية لهذه الضريبة . القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .
		٢ - ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتهان أحد الاشخاص مهنة ما واتخاذها خرفة معتادة له . مثال .
		٣ - ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . اعتبارها الاصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٢١٦	٥٥١	» » »
		١ - دعوى . استئناف . تحضير . إجراءات . إغفال تلاوة تقرير التلخيص أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ١١٧ مرافعات .
		٢ - نقض « اعلان الطعن » . إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن للطعون عليه شخصياً وتسليمها إلى شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون اثبات أنه يقيم معه . بطلان الاعلان . المادتان ١٣ و ٢٤٠ مرافعات .
٢١٧	٥٥٢	» » »
		١ - حكم « بياناته » إستقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلان الحكم .

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - إعلان . الإعلان لجهة الإدارة . جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادر دون مأمور البندر . م ١٢ مرافعات .
٢١٨	٥٥٢	٥ يونيه ١٩٥٨
		١ - استئناف . إجراءات . إعداء . إعلان . لا محل لإعذار من لم يحضر من المستأنف عليهم طبقاً للمادة ٩٦ مرافعات اذا لم يكن وجهت اليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف . مثال .
		٢ - استئناف « الخصوم في الاستئناف » عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . م ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات .
		٣ - نقض « الخصوم في الطعن » . اختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .
		٤ - نقض « أسباب جديدة » إجراءات . استئناف . إعداء . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض يطلان الاجراءات المؤسس على عدم مراعاة ماتقضى به المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتان ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات . غير جائز .
		٥ - عقد « تفسيره » . بيع . حكم « تسبيب كاف » . تفسير عقد بيع بما لا مخالفة فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده عن مدلول مستند آخر في الدعوى . لا خطأ ولا عيب .
٢١٩	٥٥٧	» » »
		عمل . تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافأة والتأمين . المادتان ٣٩ ق ٤١ سنة ١٩٤٤ .
٢٢٠	٥٦٠	» » »
		حكم « تسبيب معيب » . إثبات « بالبينه » أحوال شخصية . مواريث « ثبوت الوفاة والوراثه » . عدم بيان ماهية البينة التي استند اليها الحكم في ثبوت الوفاة والوراثه ومؤداه والحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة ، قصور . المادة ٣٤٧ مرافعات .

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٢٢١	٥٦٠	١٢ يونيه ١٩٥٨
		١ - ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانه بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
		٢ - ضرائب . ضريبة المهن غير التجارية . دستور . قانون . لوائح . دستور تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ باضافة مهن غير تجارية الى المهن الواردة في هذه المادة .
		٣ - ضرائب . قانون . التعديل الذى أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على الماضى .
٢٢٢	٥٦٣	» » »
		١ - مسئولية . حكم «تسبب معيب» . دفاع . تمسك المضرور بأن المقاتل الذى عهد اليه المالك يحمل أصول المقاتلة . عدم الرد على هذا الدفاع . قصور .
		٢ - نقض «إعلان الطعن» . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن فى دعوى لا يوجب القانون فيها اختصاص معينين . بطلان الطعن بطلانا لا يمتد إلى من أعلن بالطعن من المطعون عليهم .
٢٢٣	٥٦٤	» » »
		وقف . وقف خيرى . صحة الوقف الخيرى إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . مثال .
٢٢٤	٥٦٨	» » »
		١ - نقض «المصلحة فى الطعن» . تحكيم . المصلحة النظرية البحتة لاتصلح أساساً للطعن . مثال عن حكم قضى فى منطوقه بى بطلان مشاركة تحكيم دون الحكم بانقضائها . المادة ٧١٣ مرافعات قديم .
		٢ - تحكيم . عقد «تفسيره» . محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير مشاركة التحكيم .
		٣ - تحكيم . حكم «تسبب كاف» . عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص مشاركة التحكيم فى الحكم إذا تعلق النزاع بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها .
		٤ - نقض «أسباب جديدة» . تحكيم . عدم قبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفى مشاركة التحكيم أن

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		يتمسك بانقضائها بمضى الأجل المحدود قانوناً لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم .
		٥ - نقض « تقديم المستندات » . متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في الميعاد الثاني . م ٤٣٢ مرافعات .
		٣ - قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)
٢٢٥	٩ مارس ١٩٥٧	١ - رد القضاة . القواعد الواردة بالباب التاسع من قانون المرافعات . سريانها على القضاء الإداري .
		٢ - عدم صلاحية القاضي . أسبابها . عند توافر أحدها يصبح القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى والحكم فيها ولو لم يرد أحد الخصوم .
		إعقال ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم . وقوع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض يحجز للخصم أن يطلب منها سحبه . سريان هذه القاعدة على أحكام المحكمة الإدارية العليا .
		٣ - رد القضاة . عدم قبول طلب رد جميع مستشاري النقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يتبقى ما يكفي للحكم في طلب الرد . المادة ٣٣٦/٢ مرافعات . سريان هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب من الأسباب الواردة بالمادة ٣١٣ مرافعات حكمه تقرير هذه القاعدة ألا يفصل في الرد هيئة يجلس في تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى ممن وجه ضدهم طلب الرد . اختلاف هذه المحكمة عن تلك التي شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذي يخول وزير العدل سلطة ندب مستشار بالاستئناف للاشتغال بمحكمة النقض مؤقتاً .
		٤ - رد القضاة . القاعدة التي تقررها المادة ٣٣٦/٢ مرافعات . إنطباقها في شأن مستشاري المحكمة الإدارية العليا .
		٥ - محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . قصره على رئيس هيئة القوضين دون ذوي الشأن . منع ذوي الشأن لا ينصرف إلى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها إذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .
		٦ - قرابة . حساب درجتها . أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٧ - عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة (أولا) من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوى . المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصيل فيها مدعياً أو مدعى عليه . عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة . القرابة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات . عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة			
٨ - دعوى الإلغاء . توجيهها إلى الوزير بصفته . موضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإداري . الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لاشخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب للآخر إساءة استعمال السلطة .			
٩ - عدم صلاحية القاضي . القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات . وجوب أن تكون مباشرة . تعريف القرابة المباشرة .			
١ - دفع بعدم القبول . قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . تعلقه بالنظام العام .	١٦ مارس ١٩٥٧	٥٨٦	٢٢٦
٢ - محكمة إدارية عليا . الطعن أمامها . تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر . جوازه . أساس ذلك .			
٣ - مهندس . ترقيته إلى مساعد مدير أعمال . القواعد المتبعة في ذلك . القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ .			
٤ - لجنة شئون الموظفين . اختصاصها بالتعقيب على تقدير كفاءات الموظفين في حدود المادة ٣١ من قانون الموظفين ، والنظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة الأولى بما في ذلك الترقية بالاختيار . إذا باشرت الجهة اختصاصها الأول وصار تقديرها نهائياً فليس لها عند مباشرة اختصاصها الثاني أن تعدل عن تقديرها الأول لدرجة الكفاية إلى تقدير آخر . . .			

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢٧	٢٣ مارس ١٩٥٨	<p>٥ - لجنة شئون الموظفين . القول بأنها لا تملك سوى تسجيل تقدير الكفاية كما هو إذا لم يبد للدبر المحلى فرئيس المصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس المباشر . فى غير محله . مهمتها التعقيب الجدى قبل وضع التقدير التهاى إذا قامت لديها أسباب مبررة لذلك وإلا سجلت تقدير الرؤساء عند إنعدام ما يستوجب التعقيب .</p> <p>١ - استقالة وقوعها تحت تأثير الغلط فى فهم القانون من جانب الإدارة ومقدم الاستقالة . زوال عيب فساد الرضا . لا وجه للتمسك بعد ذلك بهذا العيب .</p> <p>٢ - استقالة . عملية تقديم الاستقالة وقبولها ليست عملية تعاقدية ، بل هى عملية إدارية . انتهاء الخدمة بقرار إدارى بقبول الاستقالة . وجوب أن يصدر طلب الاستقالة وقرار قبولها برضاء صحيح . انطباق الحكم المقرر فى المادة ١٢٤ مدنى . تطبيق القرار الإدارى لهذا النص لا باعتباره ملازماً بتطبيقه ، بل بحسبانه مقررأ لأصل طبعى هو وجوب تنفيذ العقود والالتزامات بحسن نية .</p> <p>٣ - استقالة . تقديمها مع النص فيها على وجوب الإسراع فى صرف مكافأة الخدمة أو المبلغ المستحق فى صندوق الادخار أيهما أكبر . عدم اعتبار هذه العبارة شرطاً تعلق عليه الاستقالة قبولاً أو رفضاً .</p>
٢٢٨	٣٠ » »	<p>١ - أثر مباشر . المجال الزمنى لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .</p> <p>٢ - أثر مباشر . القاعدة التى استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية . الأجنبي الذى اكتسب الجنسية وكان موظفاً بالحكومة قبل العمل بهذا القانون ، لا يجوز فصله استناداً إلى عدم إتمامه السنوات الخمس المنصوص عليها بتلك المادة . الأجنبي الذى يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذا القانون . يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به .</p>

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢٩	٦ أبريل ١٩٥٧	٣ — أثر رجعي . أجنبي . توظيفه بالحكومة المصرية . اكتسابه المركز القانوني للموظف المصري بمجرد حصوله على الجنسية المصرية . صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك . عدم مساسه بهذا المركز القانوني .
٢٣٠	١٣ » »	موظف . تعريفه . خفير لحراسة المزروعات بوزارة الأوقاف وعلاقته بها عقدية . عدم خضوعه للقواعد التنظيمية في شأن الموظفين والمستخدمين . عدم سريان قواعد الانصاف عليه . خروج دعواه في هذا الصدد عن اختصاص القضاء الإداري .
٢٣٠	١٣ » »	١ — قرار إداري . النص على تعريفه . القرار الصادر من الإدارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار إداري . اختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى التعويض عنه .
		٢ — أحكام عرفية . سلطة الحاكم العسكري التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية . وجوب ألا تتجاوز الحدود الدستورية ، وألا تخل بالالتزامات القانونية . وألا تتغول على الحريات العامة بدون مبرر . مخالفة ذلك تصم التصرف بعدم المشروعية . رقابة القضاء الإداري لذلك إلغاء وتعويضاً .
		٣ — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري العام . وجوب توافره على ركن السبب . حدود رقابة القضاء الإداري لهذا الركن .
		٤ — قرار إداري . السلطة التقديرية للإدارة في حالة الظروف الاستثنائية . لا يطلب منها ما يتطلب في الظروف العادية من الحيلة والحذر .
		٥ — مسئولية . مسئولية الإدارة عن قراراتها . شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف عادية . شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف استثنائية .
		٦ — أحكام عرفية . القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . القصد منه . إعفاء القائمين على الأحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه من إجراءات أثناء قيام الأحكام . مناط ذلك أن يكون رائدهم من تلك الإجراءات المصلحة العامة .

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤ - قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٢٣١	١٢ نوفمبر ١٩٥٨	دعوى الطرد . حق الحبس للمستأجر . اجراءه . تحسينات يعلم المؤجر ، عدم اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة .
٢٣٢	٢٦ » »	١ - حراسة . الحراسة على أموال الفرنسيين . أوامر الحراسة العامة بشأن اتماب الحراسة . طبيعتها .
		٢ - الأمر الادارى . متى يعد عقبة مادية يختص القضاء المستعجل برفعها .
		٥ - قضاء المحاكم الكلية المدنية .
٢٣٣	٢٧ » »	١ - دعوى بطلان الأحكام . سبيل التمسك بالبطلان هو طرق الطعن .
		٢ - قصر هذه القاعدة على البطلان الذى يؤثر في صحة الحكم . البطلان الذى يمتد إلى كيان الحكم وانعقاده . قبول دعوى البطلان بصدده .
		٣ - أهمية التفرقة بين بطلان الحكم وانعدامه .
٢٣٤	٣١ يناير ١٩٥٩	١ - دعوى الحبس لعدم أداء النفقة . إجراء تنفيذى في مواد النفقات .
		٢ - تحقيق القدرة على الأداء هو الإجراء الحتمى للدعوى . لا حاجة إلى حكم بالتحقيق .
		٦ - القضاء التجارى
٢٣٥	٣٠ نوفمبر ١٩٥٨	١ - نقل بحرى . تحرير مشاركة إيجار . لا يمنع من تحرير سند شحن في نفس الوقت . شروط السند تكمل تلك الواردة في مشاركة الإيجار .
		٢ - شاحن . عند تعاقد مع الناقل ، يعتبر نائباً عن المرسل إليه أثر ذلك .
		٣ - البيع « سيف » خصائصه .
		٤ - تحكيم . تعريفه ، حكمته . الاتفاق على محكمين يقيمون

العدد الخامس	فهرست	السنة التاسعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في الخارج ويصدرون أحكامهم هناك . أمر لايمس النظام العام . ليس فيه اقتضات على القضاء المصري . م ٨٤١ مرافعات . ٥ — ناقل . نطاق مسئوليته العقدية .
٢٣٦	٢٤ يناير ١٩٥٩	١ — دعوى الإفلاس ليست إلا دعوى إجراءات لا دعوى خصومة لا تهدف إلى الفصل في نزاع بل إلى مجرد إثبات حالة التوقف عن الدفع . مثال .
		٢ — وضع الأختام على المحال المملوكة لغير المفلس . لا يجوز إلا إذا اتضح بجلاء أنه أخفى أمواله فيها .
٢٣٧	٢٦ يناير ١٩٥٩	١ — عوارية . لا يترتب على عدم الإخطار الكتابي بها طبقاً للمادة ٦/٢ من معاهدة بروكسل . عدم قبول الدعوى قبل الناقل . على المرسل إليه فقط عبء إثبات العوارية .
		٢ — دعوى . متى يجوز التنازل عن غاصمة خصم فيها . م ٣٠٩ مرافعات .
		٣ — تأمين . بوليصة التأمين . لا تنطوي الخسارة الخصوصية . مثال .
٦٤١		رقابة المحاكم لدستورية القوانين — للأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين .
٦٥٣		الظمن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
٦٦٨		ملكية الرسائل — للدكتور مختار القاضي .
٦٨٠		التنازع الداخلي بين الشرائع المصرية في الأحوال الشخصية للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد التصرف باللجان
في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف باللجان في العقارات المملوكة للدولة
والنزول عن أموالها المنقولة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مادة جديدة برقم ١ مكرراً
نصها الآتي :

« مادة ١ مكرراً — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز لوزير التربية والتعليم بقرار منه
إهداء الكتب والمطبوعات المختلفة إلى الهيئات والمعاهد العلمية والحكومات والأفراد وذلك مهما
بلغت قيمة الكتب والمطبوعات المهداة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر ٤١ الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه النص الآتي :

« يجوز بقرار من الوزير المختص منح إجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب لمدة لا تتجاوز أربع
سنوات . ويجوز مدها عند الضرورة بقرار من اللجنة العليا للبعثات بشرط أن تكون التقارير
الواردة عن عضو الإجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك » .

مادة ٢ — تسرى أحكام الفقرة السابقة على من سبق منحهم إجازة دراسية ودعت الضرورة لمدها .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة
على حق الوزير في منح الموظف إجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ،
وقد يحدث أن لا تكفي المدة المبينة آنفاً لحصول الموظف على الدرجة العلمية التي تمنح الإجازة الدراسية
بشأنها أو إتمام الدراسة التي يبغيها ، ويكون في عودته قبل هذا ضياع للفائدة المرجوة . ومن أجل
هذا رأى تعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ بما يؤدي إلى تحقيق الغرض من الإجازات الدراسية
بإطالة أمدها بعد أربع سنوات ، على أن يكون هذا بقرار من اللجنة العليا للبعثات التي تقدر توافر

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر « أ » الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

الضرورة لمد الإجازة الدراسية من عدمه ، وبشرط أن تكون التقارير الواردة عن عضو الإجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك المد .

ويطبق هذا التعديل على من يمنح إجازة دراسية مستقبلاً أو من سبق منحها واحتاج لمداسواء قبل صدور هذا القانون أو بعده .

وتتشرف وزارة التربية والتعليم بعرض مشروع القانون على السيد رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة برجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن
تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ١ مكرراً إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه

نصها الآتي :

« مادة ١ مكرراً — استثناء من أحكام البند (١) من المادة الأولى من المرسوم بقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . لوزير الزراعة أن يصدر القرارات المنظمة لبسع مواد العلف الخام وتداولها وتوزيعها بمقتضى بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة الزراعة لهذا الغرض . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

ولووزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر « ١ » الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

مذكرة إيضاحية

تكشف العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته عن تضارب في الاختصاصات بين هذه الوزارة القائمة على تنفيذ هذا القانون ووزارة التموين القائمة على تنفيذ المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . الأمر الذي حدا بوزارة التموين لأن تتقدم إلى لجنة التموين العليا بإحالة موضوع الكسب والعلف المصنوع ومشتقاتها إلى وزارة الزراعة باعتبارها الجهة المهيمنة عن تنفيذ سياسة الإنتاج الحيوانى بشقيها في الترية والتغذية ووافقت هذه اللجنة بمجلسها في ١٤/١/١٩٥٨ على ذلك .

ونظراً لأن الفقرة « ١ » من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على أنه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا أن يفرض قيوداً على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

ومنمّا من ازدواج الإجراءات رأت هذه الوزارة إضافة مادة جديدة برقم ١ مكرراً إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بما يخولها سلطة الإشراف على بيع مواد العلف الخام ومن بينها كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة وكذلك الإشراف على تداولها وتوزيعها وذلك بمقتضى بطاقات تصدرها وزارة الزراعة لهذا الغرض — وذلك استثناء من أحكام البند (١) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر .

« أما فيما يتعلق بتحديد الأسعار والإشراف على المواد التي تنتج منها مواد العلف الخام فتظل خاضعة لإشراف وزارة التموين كما هي » .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع هذا القرار على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانونين رقمي ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ و ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الظروف لا زالت تدعو إلى تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطناً حتى لا يتوسع الزراع في زراعته بما يزيد على مطالب الاستهلاك والتصدير وينقص في مساحات الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي . كما وأن الاستمرار في استخدام الدورة الثلاثية فيه محافظة على خصب الأرض ومستوى الإنتاج .

لذلك رأت الوزارة — بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد استمرار العمل في سنة ١٩٥٨/٥٩ الزراعية بأحكام القانونين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦/٥٥ الزراعية ورقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٧/٥٦ الزراعية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

وقد أعدت وزارة الزراعة بإقليم مصر مشروع القرار بقانون المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٧ بتحديد المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٥٨ — ١٩٥٩ الزراعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الحكومة تهدف إلى الإكثار من إنتاج القمح توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة في الحد من الاستيراد فقد جرت على إصدار تشريعات بتعيين المساحة التي تزرع قمحا سنويا وكان آخر هذه التشريعات هو القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٦/٥٥

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

الزراعية الذي استمر العمل بأحكامه في سنتي ١٩٥٧/٥٦ و ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعيتين بمقتضى القانونين رقمي ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٧ لسنة ١٩٥٧ .

ولما كانت الظروف التي من أجلها صدرت هذه القوانين ما زالت قائمة كما وأن الاستمرار في استخدام الدورة الثلاثية فيه محافظة على خصب الأرض ومستوى الإنتاج فقد رأت الوزارة بعد الاتفاق مع وزارة التموين استمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٥٩/٥٨ الزراعية . وذلك حتى لا ينصرف الزراع عن إنتاج القمح بالمقادير اللازمة للاستهلاك :
وقد أعدت وزارة الزراعة بإقليم مصر مشروع القرار بقانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين النص الآتي :

« تبقى للصحفيين المقيدون في جدول النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تنفيذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه .

ويجب أن يتضمن عقده العمل المبرم بين الصحفي وصاحب الصحيفة أو وكالة الأنباء جميع المزايا التكميلية التي يتفق عليها بينهما .

ويجوز للصحفيين إبرام اتفاقات خاصة مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها . كما يجوز لأصحاب الصحف ووكالات الأنباء إبرام اتفاقات مع مجلس إدارة نقابة الصحفيين تتضمن تنظيم

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر «ب» الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

شروط العمل مثل تحديد الأجور والعلاوات وقواعد استحقاقها والإجازات والمكافآت وغير ذلك من الشروط الجوهرية التي تكون أكثر سخاء مما تضمنته اللائحة المشار إليها في الفقرة الأولى . وعلى كل صاحب صحيفة أو وكالة أنباء أن يبلغ مجلس نقابة الصحفيين بشروط العمل لديه وبكل اتفاق يبرمه مع الصحفيين لقيده في سجل خاص ، وعليه كذلك أن يخطر المجلس بكل تعديل يطرأ على هذه الشروط وإلا اعتبرت الشروط الأصلية قائمة . وجاز للصحفي أن يتمسك بما يراه فيها أكثر فائدة له .

ولمجلس النقابة أن يعترض على ما يراه مجحفاً بالصحفيين من شروط العمل وأن يطلب تعديلها . فإذا لم يوافق على ذلك صاحب الصحيفة أو وكالة الأنباء عرض الخلاف على لجنة للفصل فيه وتشكل هذه اللجنة من :

مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة...	رئيساً
نقيب الصحفيين أو من يقوم مقامه عند غيابه ...	أعضاء
صاحب الصحيفة أو وكالة الأنباء أو من ينوب عنه ...	
عضوان يعينهما وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على أن يكون أحدهما من أصحاب الصحف أو وكالات الأنباء والآخر من أعضاء نقابة الصحفيين ...	
وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .	

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

صدرت بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لائحة العمل الصحفي تنفيذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين .

ثم صدر القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين . وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٤ منه على أن تبقى للصحفيين المقيدین بجدول النقابة القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ويقيدون في جدول النقابة وفقاً لأحكامه بجميع الحقوق والامتيازات التي حصلوا عليها من أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ واللوائح التي صدرت تنفيذاً له .

ومع أن هذا النص يفيد الإبقاء على اللائحة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ فقد أيد القضاء هذا الرأي في أكثر من مناسبة إلا أنه رأى منع لكل لبس وإقراراً للأمر الواقع فعلا إعداد مشروع قانون باستبدال نص الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بنص جديد يقضي بالإبقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ للصحفيين المقيدین في جدول النقابة .

وأجازت للصحفيين إبرام اتفاقيات خاصة مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها ، كما يجوز لأصحاب الصحف ووكالات الأنباء إبرام اتفاقات مع إدارة نقابة الصحفيين تنضمن تنظيم شروط العمل بما يكون أكثر سخاء مما تضمنته اللائحة المشار إليها .

وقد تضمن التعديل إضافة حكم جديد يكفل نوعاً من الحماية فيما يتعلق بشروط العمل أو اتفاقات وذلك بأن يكلف كل صاحب صحيفة أو وكالة أنباء بإبلاغ مجلس نقابة الصحفيين بشروط العمل لديه وبكل اتفاق يبرمه مع الصحفيين يقيده في سجل خاص وعليه كذلك أن يخطر مجلس إدارة نقابة الصحفيين بكل تعديل يطرأ على هذه الشروط وإلا اعتبرت الشروط الأصلية قائمة .

وخول التعديل كذلك لمجلس الإدارة أن يعترض على ما يراه مجحفاً للصحفيين من شروط العمل وأن يطلب تعديلها . فإذا لم يوافق على ذلك صاحب الصحيفة أو وكالة الأنباء عرض الخلاف على لجنة للفصل فيه . وتكون قرارات اللجنة نهائية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

· بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للايجار السنوى للأراضى الزراعية لمدة سنتين تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الحزاة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر «ب» الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

مذكرة إيضاحية

تقضى المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان بأن « يقدر الإيجار السنوى طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات ويعاد تقدير الإيجار السنوى إعادة عامة كل عشر سنوات ويجب الشروع في إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل » .

وتقضى الفقرة الأولى من المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجارات الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأقطان بأن « تقوم اللجنة (لجنة التقدير) بتقدير إيجار الأراضي بعد معاينتها وسماع ملاحظات الملاك ذوى الشأن مع مراعاة التعليمات التى تضعها وزارة المالية بموافقة مجلس الوزراء بالقواعد التى يجب اتباعها فى هذا الموضوع » .

وقد صدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بهذه التعليمات بعد موافقة مجلس الوزراء عليها بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ ونصت الفقرة الأولى من المادة (١) من هذا القرار على أن « يقدر الإيجار السنوى على أساس صافى غلة الأرض فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية ويراعى فى تقدير صافى الغلة أثمان الحاصلات وقيمة المصروفات الزراعية ودرجة خصوبة الأرض وطرق ريها وصرفها وقرب الأرض من المساكن والأسواق وما تنتجه أراضى كل جهة من المحصولات فى دورتها الزراعية » .

وقد انتهت لجان التقدير من تقدير الإيجار السنوى للأراضى الزراعية على أساس أثمان الحاصلات الزراعية فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ حيث كان متوسط سعر القطن وقتئذ ١٧,٩١٠ للطنطار وهو أهم الحاصلات الزراعية وبلغ مجموع القيم الإيجارية الجديدة فى جميع الأراضى عدا بلدين بمحافظة القنال ١٣٣,٨٨٢,٥٥٨ جنياً يقابلها ١٠٧,٩٠٥,٢٤٥ جنياً قيمة التقدير الذى أجرى فى سنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ فتكون نسبة الزيادة فى مجموعها ٢٤,٧ ٪ .

وسيكون لهذه الزيادة بحكم قانون الإصلاح الزراعى أثر فى العلاقة بين المالك والمستأجر فإذا حوسب المستأجر على القيمة الإيجارية الجديدة نقص إيراد الذى رتب حياته عليه بمقدار هذه الزيادة فضلاً عن انخفاض إيراده الأصلى لانخفاض سعر القطن عما كان عليه فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وما ذكر عن المستأجرين ينطبق كذلك على أغلب الملاك الزراعيين بأنفسهم أو الزراعين بالمشاركة إذ يبلغ عدد المولدين الذين يملكون أقطاناً لغاية خمسة أفدنة ٢٧٨٣,٠٣٩ ممولا من مجموع عدد المولدين فى ضريبة الأقطان البالغ ١٧٦,٩٤٨,٢ ممولا والغالبية العظمى من هؤلاء الملاك يعدون من صغار الملاك الذين يزرعون الأرض بأنفسهم .

وقد رؤى اتباعاً لسياسة الحكومة فى تخفيف العبء عن جميع المواطنين سواء أكانوا ملاكاً أو مستأجرين استمرار العمل بتقديرات إيجار الأراضي الزراعية التى اتخذت أساساً لفرض ضريبة الأقطان اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٩ وذلك لمدة سنتين تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ،

حيث تكون الأحوال الاقتصادية الخاصة بالحاصلات الزراعية قد كشفت عن الطريق الذي يؤدي إلى وضع التشريع الملائم في وقتها ، وترتب على ذلك إرجاء العمل بتقديرات الايجار السنوى للأطيان الزراعية التي انتهت إليها لجان التقدير على أساس صافي غلة الأرض في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ والسابق الإشارة إليها .

وتحقيقاً لذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان ويقضى في مادته الأولى بأنه « استثناء » من حكم المادة (٢) من القانون المشار إليه ، يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للايجار السنوى للأراضي الزراعية لمدة سنتين تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وتنص المادة الثانية منه على نشره في الجريدة الرسمية والعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

ببعض التدابير الضريبية لمولى بور سعيد والاسماعيلية والسويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ مكرر «ب» الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ١ — يعفى محولو مأموريات ضرائب بور سعيد والاسماعيلية والسويس من أداء ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى البندين (ب) و (ج) من (أولاً) و (ثالثاً) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى إيرادات سنة ١٩٥٦ .

وكذلك يعفى محولو مناطق بور سعيد والاسماعيلية والسويس من ضريبة الدفاع المقررة بمقتضى البندين (١) و (ب) من المادة ١ من القانون المذكور بالنسبة إلى إيرادات تلك السنة .

مادة ٢ — يكون إعفاء محولى مأموريات الضرائب المشار إليهم فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من كل أو بعض الضرائب المستحقة عليهم وفقاً للشروط والأوضاع وفى الحدود المبينة فى هذا القانون .

مادة ٣ — يتناول الإعفاء المنصوص عليه فى المادة (٢) البالغ التى لم تؤد إلى مصلحة الضرائب من ضريبتى الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية المفروضتين بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ومن الضريبة العامة على الإيراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ومن الضريبة الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية المفروضة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، وذلك بالنسبة إلى السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤ — يكون الإعفاء من الضرائب المشار إليها فى المادة (٣) بقرار من وزير الخزانة أو من ينييه فى ذلك بناء على توصية اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٥) وتكون هذه القرارات نهائية ولا يجوز الطعن عليها لأى سبب من الأسباب .

مادة ٥ — تنشأ فى كل مأمورية من مأموريات الضرائب المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها قرار من وزير الخزانة .

وتختص هذه اللجان ببحث طلبات الإعفاء من الضرائب التى تقدم إليها وفقاً للمادة (١١) من هذا القانون ، وبالتوصية بالإعفاء من الضرائب المشار إليها فى المادة (٣) متى ثبت لها من ظروف طالبي الإعفاء عجزهم عن أداء الضرائب .

مادة ٦ — يكون للجان المشار إليها فى المادة (٥) الاطلاع على حسابات الممولين والأوراق والمستندات اللازمة لتكوين رأيها ، ولرؤساء هذه اللجان أن يندبوا لذلك عضواً أو أكثر من أعضائها .

ويسرى على أعضاء هذه اللجان حكم المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

مادة ٧ — استثناء من أحكام المادتين ٢٠ ، ٥٣ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تقف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، البيوع الإدارية المترتبة على التأخير فى أداء ديون مصلحة الضرائب المستحقة على الممولين المشار إليهم فى المادة الأولى من هذا القانون . ومع ذلك يجوز أن يتم البيع إذا رأت مصلحة الضرائب أن حقوق الخزانة معرضة للضياع ،

أو طلب ذلك منها المدين المحجوز عليه بشرط اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٨ - استثناء من أحكام المادة ٩٣ مكرراً (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، يعفى الممولون المذكورون في المادة الأولى من هذا القانون من الفوائد المترتبة على التأخير في الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم عن السنوات الضريبية حتى نهاية ١٩٥٦ .

مادة ٩ - استثناء من أحكام المواد ٤٣ ، ٤٨ ، ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، والمواد ١٦ ، ١٧ ، ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، يعفى الممولون المذكورون الذين انقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات أو أداء الضرائب من واقعها ، إذا قاموا بتقديم هذه الإقرارات وأداء الضرائب المستحقة من واقعها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - يقف لمدة سنتين تبدأ من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها على المولين المذكورين بمقتضى القوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ١١ - تقدم طلبات الإعفاء من الضرائب المشار إليها في المادة (٥) من هذا القانون إلى اللجنة المختصة وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الحالة الاقتصادية في منطقة قناة السويس قد تأثرت إلى حد كبير بالعدوان الثلاثي العاشم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتوقفت الحركة التجارية أو كادت مما حال دون قيام محولى المنطقة بالتزاماتهم قبل مصلحة الضرائب في المواعيد المقررة قانوناً .

ونظراً إلى أن الحالة التي نشأت عن هذا العدوان مؤقتة واستثنائية ومن الأموال عودة الحياة الاقتصادية في المنطقة إلى اعتاشها في القريب بعد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك .

فقد أعدت وزارة الخزانة مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق لصالح محولى المنطقة .

وتنص المادة (١) من المشروع على إعفاء محولى مأموريات ضرائب بورسعيد والاسماعيلية والسويس من ضريبة الدفاع المقررة على أوعية ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية المفروضتين

بالبندين (ب) و (ج) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ والضريبة العامة على الإيراد المنصوص عليها في (ثالثاً) من نفس المادة ، وكذلك إعفاء محولى منطقة بور سعيد والاسماعيلية والسويس من ضريبة الدفاع المقررة على أوعية ضريقتى الأطنان والمباني بمقتضى البندين (١) و (ب) من المادة (١) من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، وهاتان الضريقتان تحصلهما مصلحة الأموال المقررة. لذلك نص في المشروع على إعفاء محولى مناطق بور سعيد والاسماعيلية والسويس من ضريبة الدفاع المقررة على وعاءيهما .

ويكون الإعفاء الوارد في هذه المادة بالنسبة إلى إيرادات سنة ١٩٥٦ .

وتنص المادة (٢) من المشروع أن يكون إعفاء محولى مأموريات الضرائب المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من كل أو بعض الضرائب المستحقة عليهم وفقاً للشروط والأوضاع وفي الحدود المبينة في المشروع .

أما المادة (٣) من المشروع فتنص على المبالغ التى يجوز إعفاؤها ، وهى التى لم تؤد إلى مصلحة الضرائب عن ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية والعامة على الإيراد وأخيراً الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية المفروضة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، كما نصت المادة في نهايتها على السنوات التى يمكن أن يتناولها الإعفاء وهى السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ .

وتعرضت المادة (٤) لإداة الإعفاء وهى قرار وزير الخزانة أو من ينييه عنه بناء على توصية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥) من المشروع وحصنت هذا القرار من الطعن عليه لأى سبب من الأسباب ، للاعتبارات العليا التى صدر القرار في ظلها .

وينت المادة (٥) كيفية تشكيل لجان فحص حالة محولى مصلحة الضرائب في كل مأمورية من المأموريات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون كما حددت هذه المادة اختصاصها ببحث طلبات الإعفاء من الضرائب التى تقدم إليها وفقاً للمادة (١١) من هذا القانون ، والتوصية بالإعفاء من الضرائب المشار إليها في المادة (٣) متى ثبت لها من ظروف الحال عجزهم عن أداء تلك الضرائب نتيجة للاعتداء الناشئ على تلك المنطقة تخفيفاً عليهم وتضامناً معهم ، في مقدار ما تحمله من عجز وما تكبدوه من وزر هذا الاعتداء الآثم .

ونصت المادة (٦) على حقوق أعضاء هذه اللجان وواجباتهم .

ونصت المادة (٧) من المشروع على وقف البيوع الإدارية المترتبة على التأخير في سداد ديون مصلحة الضرائب المستحقة على المولين سالفى الذكر ويسرى هذا الوقف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، وذلك استثناء من أحكام المادتين ٢٠ ، ٥٣ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

وقد تعرض المشروع في هذه المادة للبيوع الإدارية فنص على وقفها ، ولم يتعرض لإجراءاتها

التي تمهد لها وتنتهى بها كتوقيع الحجز على أموال المدين وتحرير محضر بالأموال المحجوزة وتعيين حارس وغير ذلك ، والحكمة من ذلك مزدوجة ، فمن جهة يكفل توقيع الحجز على أموال المدين المتأخر في أداء الضريبة عدم التصرف فيها ، ومن جهة أخرى يحث توقيع هذا الحجز المدين على الوفاء بدین الحكومة .

وينسحب وقف البيوع الإدارية التي نص عليها المشروع على المحجوز سواء الموقعة منها قبل ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أم بعد هذا التاريخ المترتبة على التأخير في سداد ديون مصلحة الضرائب ولو كان استحقاق هذه الديون بعد التاريخ المذكور .

ولما كانت هناك حالات يخشى فيها على حق الحكومة من الضياع كالحكم بطرد المدين من العين المؤجرة أو اعتزام المدين الهجرة أو التهرب من الوفاء بالضريبة أو تصفية نشاطه إلى غير ذلك من الأسباب فضلاً عن أن المدين المحجوز عليه قد يطلب البيع ، فقد رأى النص في الفقرة الثانية من المادة (٧) من المشروع على حق مصلحة الضرائب في التنفيذ بالبيع بشرط اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إذا تحققت المصلحة من أن حقوق الخزنة العامة معرضة للضياع أو طلب منها ذلك المدين المحجوز عليه .

وتعرضت المادة (٨) من المشروع لإعفاء ممولي مأموريات ضرائب بورسعيد والاسماعيلية والسويس من الفوائد المترتبة على التأخير في الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم عن السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ ، ويشمل هذا الإعفاء الضرائب جميعها المستحقة الأداء في هذه السنوات .

ونصت المادة (٩) من المشروع على إعفاء الممولين الذين انقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات أو أداء الضريبة من واقعها والمنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشرط قيامهم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم الإقرارات والوفاء بالضرائب المستحقة عن واقعها .

ونصت المادة (١٠) من المشروع على وقف التقدم السقط لحق الحكومة في المطالبة بالضرائب المستحقة لها على الممولين المشار إليهم بمقتضى أحكام القوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ويسرى الوقف لمدة سنتين تبدأ من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

ونصت المادة (١١) من المشروع على أن تقدم طلبات الإعفاء إلى اللجنة المختصة وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة والمفهوم أن تقديم الممولين لهذه الطلبات لا يؤثر على حقهم أو حق مصلحة الضرائب في الطعن على ربط الضريبة وفقاً للأحكام التي قررتها قوانين الضرائب في هذا الخصوص أو على إجراءات هذا الطعن .

وأخيراً نصت المادة (١٢) من المشروع على العمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القرار بالقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨^(١)

بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائى الداخلى بالإقليم المصرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاحة الداخلية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإشراف وزارة الخزانة على الهيئات المستقلة ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة العامة لشئون النقل الداخلى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة تلحق بوزارة المواصلات بالإقليم المصرى تسمى « الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى » وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة .

مادة ٢ — تختص الهيئة بما يأتى :

(أولا) وضع تخطيط شامل لمرافق النقل المائى الداخلى لتحقيق استخدام جميع إمكانياته للصالح العام .

(ثانياً) تنظيم أعمال النقل المائى الداخلى التى تقوم بها مشروعات النقل المائى وتنسيقها والإشراف عليها سواء كانت تلك المشروعات مملوكة لأفراد أو شركات أو هيئات أو اتحادات ويجب على هذه المشروعات أن تأخذ موافقة الهيئة عند قيامها بزيادة أو انقاص كفاءة تشغيلها أو وقف أعمالها .

(ثالثاً) القيام بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالنقل المائى الداخلى أو الاشتراك مع الهيئات أو الشركات التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو تعاونها على تحقيق غرضها فى إقليم مصر أو فى الخارج أو أن تشتريها أو تدمجها فيها أو أن تلحقها بها .

(رابعاً) الترخيص بإنشاء أو تأسيس أو تكبير حجم مشروعات النقل المائى الداخلى .

(خامساً) تنفيذ أحكام القوانين الصادرة فى شأن تنظيم الملاحة الداخلية .

(سادساً) وضع برنامج تطهير وصيانة الأهوسة والأعمال الصناعية المتصلة بأغراض الملاحة

الداخلية وذلك بالاتفاق مع وزارة الأشغال العمومية بالإقليم المصرى .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ مكرر « ١ » الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

(سابعاً) وضع برنامج تطهير المجارى المائية الملاحية وصيانتها وتحديد خطوط الملاحة بها ، وذلك بالاتفاق مع وزارة الأشغال العمومية بالإقليم المصرى .

(ثامناً) وضع برنامج إدارة الأهوسة من حيث فتحها وغلقها ، وذلك بالاتفاق مع وزارة الأشغال العمومية بالإقليم المصرى .

(تاسعاً) إنشاء المراسى وتحديد مواقعها وصيانتها ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها .

(عاشرآ) وضع تعريفات وأجور نقل الركاب والبضائع ، وكذلك شحنها وتفريغها ، وكذلك أجور استخدام المنشآت الصناعية المتصلة بالملاحة الداخلية . ولا تسرى إلا بقرار من رئيس الجمهورية . ويجب على مشروعات النقل المائى الداخلى أن تعلن تلك التعريفات وأن تلتزمها من تاريخ سريانها .

(حادى عشر) وضع القواعد الخاصة بشروط نقل الركاب والبضائع .

(ثانى عشر) وضع القواعد الخاصة بالإحصائيات والسجلات والحسابات ومستندات الشحن والخدمات المتعلقة بها وكذلك القواعد الخاصة بالتقارير السنوية أو أية معلومات أخرى ترى الهيئة الحصول عليها ، وعلى القائمين بمشروعات النقل المائى الداخلى أن يتبعوا هذه القواعد طبقاً للقرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون ، ويكون لموظفى الهيئة الذين لهم صفة مأمورى الضبط الفضائى التفتيش والاطلاع على كافة المستندات والسجلات المقررة .

(ثالث عشر) تقسيم المجارى المائية الملاحية إلى خطوط أو مجموعات خطوط لنقل البضائع أو الركاب .

(رابع عشر) الموافقة على منح التزام نقل البضائع والركاب نظير أجر فى الخطوط أو مجموعات الخطوط لأحد مشروعات النقل ويكون منح الإلتزام بقانون بعد إجراء مزايده أو ممارسة يحدد وزير المواصلات إجراءاتها وشروطها ، ولا يجوز لغير الملتزمين القيام بنقل البضائع أو الركاب نظير أجر على الخطوط أو مجموعات الخطوط الصادر عنها الإلتزام إلا إذا اشترطت الهيئة عكس ذلك عند منح الإلتزام .

مادة ٣ - للهيئة فى حالة الضرورة أو لاعتبارات الصالح العام أن تقوم بإدارة أى مشروع نقل مائى داخلى إذا توقف المشروع عن القيام بأعماله وذلك لحساب المشروع وعلى مسئوليته .

مادة ٤ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض رسم على أجور نقل البضائع والركاب على ألا يجاوز هذا الرسم ٢٥ ٪ من الأجر كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض رسوم مماثلة على الأجور التقديرية فى حالة نقل البضائع والركاب بدون أجر .
وتخصص حصيلة هذه الرسوم لميزانية الهيئة .

مادة ٥ - يتولى شئون هذه الهيئة مجلس إدارة يباشر اختصاصاته طبقاً لأحكام هذا القانون

واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم المالية والإدارية المتبعة في المصالح الحكومية .

مادة ٦ — يشكل مجلس الإدارة من :

(أولا) وزير المواصلات رئيساً ، وعند غيابه يرأس المجلس من ينييه الوزير من الأعضاء .
(ثانياً) سبعة أعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات على أن يكون من بينهم عضو يمثل وزارة الخزانة وآخر يمثل وزارة الأشغال بالإقليم المصرى ويكون الأعضاء متفرغين وغير متفرغين .

وتحدد مكافآت الأعضاء ومدة عضويتهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا تزيد مدة العضو على خمس سنوات ويجوز دائماً إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم ، ويجب على العضو المتفرغ أخذ موافقة المجلس قبل القيام بأى عمل آخر .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بهم من ذوى الخبرة . ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية من أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٧ — يختص مجلس الإدارة بالمسائل الآتية :

(أولا) إصدار القرارات واللوائح التى تنظم الإدارة وتكفل ضبط العمل وحسن سيره وتنفيذ الأعمال الداخلة فى اختصاص الهيئة .

(ثانياً) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والإنشائية والحساب الختامى للهيئة قبل عرضها على الجهات المختصة .

(ثالثاً) النقل من بند إلى بند واقتراح النقل من باب إلى باب من أبواب الميزانية .

(رابعاً) عقد القروض لصالح الهيئة .

(خامساً) وضع اللوائح المتعلقة بنظام موظفى الهيئة ومستخدميها وعمالها وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية .

(سادساً) وضع اللوائح الخاصة بشئون الميزانية والحسابات وقواعد تنظيم الشراء والبيع وتأجير العقارات وكافة العقود الأخرى .

(سابعاً) تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من أعضاء المجلس أو من غيرهم وتحديد مهمتها وتقدير مكافأة أعضائها بقرار من وزير المواصلات .

(ثامناً) النظر فى كل ما يرى وزير المواصلات عرضه على المجلس من مسائل خاصة بإدارة الهيئة وماليتها وتنظيم العمل بها أو بالمسائل الداخلة فى اختصاصاتها .

مادة ٨ — يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه ويجب دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل ولوزير المواصلات الحق فى دعوة المجلس إلى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك ، وترسل الدعوة للاجتماع مرافقاً لها جدول الأعمال

وذلك قبل ميعاد الجلسة بوقت كافٍ وتدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقعه كل من رئيس المجلس والموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

مادة ٩ — ترفع قرارات مجلس الإدارة إلى وزير المواصلات لاعتمادها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها وللوزير حق طلب إعادة النظر في موضوع هذه القرارات خلال سبعة أيام من تاريخ رفعها إليه وفي هذه الحالة لا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا إذا وافق عليها المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل ، على أنه إذا مضت سبعة أيام من وقت رفع القرارات للوزير دون أن يتخذ بشأنها قراراً ما اعتبر قرار مجلس الإدارة نافذاً من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

مادة ١٠ — يكون تعيين مدير الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات .

ويقوم المدير بإدارة الهيئة وتصريف شئونها وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وله على الأخص :

- (أولاً) تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة .
- (ثانياً) عرض ميزانية الهيئة وحسابها الختامي على مجلس الإدارة لإقراره .
- (ثالثاً) الإشراف على أعمال موظفي ومستخدمي الهيئة على الوجه الوارد في اللائحة الخاصة بها .
- (رابعاً) إصدار الإذن بالمصروفات الخاصة بالهيئة طبقاً لأحكام اللوائح وله أن يفوض غيره في ذلك .

مادة ١١ — يمثل المدير الهيئة في علاقاتها بالهيئات أو الأشخاص الآخرين ، كما يمثلها أمام القضاء وأمام جميع الجهات الأخرى وله حق التوقيع عنها في التعاقد وفي غير ذلك من الأمور الخاصة بشئون الهيئة . ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة كما يكون مسئولاً عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وعليه أن يقدم إلى مجلس الإدارة في كل شهر وكما طلب إليه ذلك تقريراً عن سير العمل بالهيئة وعن حالتها من الناحية المالية أو أي بيانات أخرى .

كما يجب عليه أن يقدم إلى وزير المواصلات في ختام كل سنة تقريراً عن نشاط الهيئة وللمدير أن ينوب غيره في كل أو بعض اختصاصاته .

مادة ١٢ — تتكون أموال الهيئة من :

- (أولاً) المبالغ التي تخصصها الدولة سنوياً من ميزانيتها لتنفيذ أغراض الهيئة .
- (ثانياً) الإيرادات التي تحصل عليها الهيئة طبقاً لأحكام القانون .
- (ثالثاً) الهبات والوصايا على أن يتم قبولها بموافقة وزير المواصلات .
- (رابعاً) المبيعات التي تتم وفقاً لأحكام لائحتها المالية .
- (خامساً) الأتاوات التي تفرضها عقود الالتزام .

مادة ١٣ — يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٤ — يكون للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية .

وتوضع للهيئة ميزانية إنشائية لمدة أكثر من سنة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٥ — تقدم الهيئة تقريراً سنوياً عن مرفق النقل المائي الداخلى لرئيس الجمهورية وذلك في خلال أربعة أشهر من انقضاء السنة المالية .

مادة ١٦ — مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة يعين مجلس الإدارة مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة في القانون الخاص للمحاسبين والراجعين ، ويحدد مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون للمراقب حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن فيما بينهم .

مادة ١٧ — تسرى في شأن موظفي الهيئة ومستخدميها القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حالياً بالحكومة كما تسرى جميع القواعد القانونية في شئون الحسابات والمشتريات الحكومية وذلك حتى يتم إصدار غيرها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٨ — يعهد إلى لجنة تعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات بتقويم أصول الهيئة .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر تحدد القرارات التنفيذية لهذا القانون العقوبات التي توقع عند مخالفة تلك القرارات بشرط أن تكون العقوبة هي الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٠ — على وزير المواصلات في الإقليم المصرى إصدار اللوائح والقرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٢١ — يلغى كل نص يخالف ما ورد في هذا القانون من أحكام .

مادة ٢٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٨^(١)

في شأن عدم سريان الأحكام الخاصة بالشفعة على ما يباع
من أملاك الدولة لطوائف معينة وبشروط خاصة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون المدني ؛
وعلى شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٢ والقرارات
المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز الأخذ بالشفعة فيما يباع من أملاك الدولة إلى الضباط والجنود المصابين بسبب
الحرب بالشروط المبينة بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ - لا يجوز الأخذ بالشفعة فيما يباع من أملاك الدولة إلى صغار المزارعين ويقصد بصغار
المزارعين المزارعون الذين لا يملكون أطيافاً أو يملكون أطيافاً لا تزيد على عشرة أفدنة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

التمس ضباط الجيش وجنوده الذين أصيبوا في ميدان القتال واعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية ،
منعهم قطعاً من أراضى الدولة المخصصة لإقامة مساكن لهم عليها مساعدة لهم على تحمل أعباء الحياة —
وتقديرآ لخدماتهم ، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ بأن تباع الحكومة
إلى هؤلاء الضباط والجنود قطعاً من الأراضى المخصصة للبناء بمعدل ١٠ ٪ من الثمن مع تقسيط
الباقى على ٣٠ سنة بالشروط المعتادة في مثل هذه الأحوال على أن يقتصر البيع على المصابين
بسبب الحرب . .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ مكرر (ب) الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

وبجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ وافق المجلس أيضاً - تقديرًا لما أبداه هؤلاء الضباط والجنود من خدمة ممتازة وتضحية كبيرة أقدمتهم عن العمل وتمشيًا مع الغرض الذي صدر من أجله قرار المجلس في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ - على معافاتهم من دفع المجلد بواقع ١٠ ٪ والاكتفاء بتقسيط الثمن على الثلاثين سنة .

ولما كان بيع هذه الأراضي يتم وفقاً لشروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٢ والقرارات المعدلة لها - فقد استبقى مجلس الدولة فيما إذا كان بيع أملاك الدولة وفقاً لهذه الشروط والقيود - تنفيذاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ المشار إليهما يجيز للغير الأخذ بالشفعة ، فأفاد بأن هذا البيع يعطى الحق للغير في طلب الشفعة إذا توافرت لديه الشروط القانونية للأخذ بالشفعة طبقاً لنصوص القانون المدني .

ولما كان في طلب الشفعة من الغير للأراضي التي تباع من أملاك الدولة للمذكورين أو غيرهم تفويت للغرض الذي من أجله رخصت الحكومة في بيع أراضي الدولة لطوائف معينة .

لذلك - وتحقيقاً للغرض الذي من أجله صدر قرار مجلس الوزراء المشار إليهما في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ - أعدت الوزارة مشروع قرار القانون المرافق بعدم سريان الأحكام الخاصة بالشفعة على ما يباع من أملاك الدولة لطوائف معينة لشروط خاصة إلا إذا كان الشفيع من هذه الطوائف وتوافرت فيه تلك الشروط إذ أن ذلك كفيل بتحقيق الأغراض المتوخاة مما صدر أو يصدر مستقبلاً من قوانين وقرارات .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن السلطة القضائية

يقوم القضاء برسالة سامية بالغة الأهمية ولهذا كفل له الدستور استقلاله ونظمت شؤونه ومشئون رجاله قوانين خاصة بما يحقق ضماناته ، وليس ثمة شك في أنه كلما اكتمل النظام الذي يعمل في ظله القاضى كلما تهيأت له السبيل لأداء رسالته على أكمل وجه ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية صدرت تعديلات متعاقبة لقانونى نظام القضاء واستقلاله ابتغاء المزيد من تلك الضمانات وسعياً بالقضاء ونظامه إلى الكمال .

غير أن العمل تكشف عن بعض العيوب في هذه التشريعات ومن ناحية أخرى فإن مقتضى قيام الوحدة بين إقليمى الجمهورية أن يكون فيهما تشريع واحد للسلطة القضائية فوضع مشروع القانون المرافق للاستعاضة بالأحكام الواردة فيه عما يتعارض معها من أحكام في قانونى نظام القضاء واستقلاله في الإقليم المصرى وقانون السلطة القضائية في الإقليم السورى ومستهدفا استكمال ما تكشف عنه العمل من مواطن النقص بما يعين القضاء ، وهو في مستهل عهد جديد ، على مواصلة حمل الأمانة الملقاة على شاتقه ومواجهة تبعاته وأعبائه الجديدة .

وفيما يلي تفصيل ما تناوله المشروع من أحكام :

قانون الإصدار

حرص المشروع في المادة الأولى من قانون الإصدار على إبقاء العمل بأحكام النصوص الخاصة بموظفى المحاكم في إقليمى الجمهورية إلى أن يصدر قانون خاص ينظم شئونهم جميعا على اعتبار أن هذه النصوص المستبقاه قد استقر تطبيقها في المحاكم وانتظمت بها حال موظفيها كما نص على أن إلغاء التشريعات القائمة المتعلقة بالقضاء في الإقليمين قاصر على ما يخالف الأحكام الواردة في المشروع وعلى ذلك فإن الإلغاء لا يتناول أى حكم آخر لم يرد في شأنه نص خاص في المشروع بخالفه وكذلك لا يتناول الإلغاء الأحكام الواردة في قوانين أخرى غير التشريعات المتعلقة بالقضاء ومن قبيل ذلك الأحكام التى وردت في المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلتين بالقانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن محاكم الجبايات وحصول مانع لأحد المستشارين المعينين بها لدور من أدوار انعقادها أو ندب أحد من رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بها فإنه من الواضح أن مثل هذه النصوص لا يتناولها الإلغاء .

وتنص المادة الثانية على عدم المساس بما لمحكمتى النقض والتمييز من اختصاصات أخرى بمقتضى قوانين خاصة حتى لا تقوم أية شبهة في أن محكمة النقض بنظامها الجديد هى التى أصبحت مختصة بها جميعا .

ولما كانت الأحكام الواردة في هذا المشروع تقضى باختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلمات

(١) نشر القانون بملحق خاص عن السنة ٣٩ بحاماة .

التي يقدمها رجال القضاء في القرارات المتعلقة بشئون ترقية (المادة ٨٧) كما تقضى باختصاص الهيئة العامة المدنية بمحكمة النقض بنظر بعض طلباتهم الأخرى (المادة ٩٠) . ونظراً لأن مجلس القضاء الأعلى سبق له نظر بعض التظلمات المتعلقة بشئون الترقية والمرفوعة فعلاً عند العمل بهذا القانون في صورة طلبات عادية كانت قد قدمت إليه قبل رفعها إلى محكمة النقض وقد يعرض حرج فيما لو أحيلت هذه التظلمات إلى المجلس المذكور للفصل فيها فقد رأى إيراد حكم وقفي في المادة الثالثة بإحالة جميع الطلبات المقدمة من رجال القضاء ومن في حكمهم وقت العمل بهذا القانون إلى الهيئة العامة المدنية بمحكمة النقض لتفصل فيها سواء أكانت متعلقة بالترقية أو بغيرها من شئون القضاة .

كما تورد المادة الرابعة حكماً وقتياً فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة وقت العمل بهذا القانون بشأن النزاع على تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة من إحدى المحاكم والأخرى الصادرة من المحاكم الشرعية والمالية قبل إلغائها . وأنه وإن كان النص يردد القاعدة العامة الواردة في المادة الأولى من قانون المرافعات إلا أن وضعه يرفع أى لبس في هذا الخصوص .

وتعين المادة الخامسة المحكمة التي تستأنف أمامها الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة فقضت باستئناف هذه الأحكام أمام محاكم الاستئناف دون المحاكم الابتدائية مشككة بهيئة استئنافية نظراً لأنه كثيراً ما يعرض في هذه الدعاوى من المسائل القانونية الدقيقة ما يحسن معه أن تنظرها محاكم الاستئناف بعد أن سلخت من رقابة محكمة النقض . وقد رأى من ناحية أخرى أن يكون نظرها ابتداءً مسنداً إلى المحاكم الجزئية تيسيراً للمتقاضين على اعتبار أنها أقرب المحاكم إلى موقع العقار الذي يراد حمايته بدعاوى الحيازة التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة . كما تورد المادة حكماً وقتياً بالنسبة للمرفوع من هذه الدعاوى وقت العمل بهذا القانون ، وتحظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة .

وتحدد المادة السادسة النصاب الانتهائي لمحاكم الصلح في الدعاوى المدنية والتجارية في الإقليم السوري وحالات استئناف الأحكام الصادرة في حدود هذا النصاب والمحاكم التي تستأنف أمامها هذه الأحكام .

كما تعطي المادة ٨ رجال القضاء الشرعي المحققين بالمحاكم وبنيايات الأحوال الشخصية ألقاب رجال القضاء والنيابة الماثلة لدرجاتهم .

أما المواد من ٩ إلى ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ فتتضمن كلها أحكاماً خاصة بالإقليم السوري . وتجزئ المادة ٢٤ ندب بعض رجال القضاء والنيابة من كل من الإقليمين للعمل في الإقليم الآخر بقرار من وزير العدل المختص بالاتفاق مع وزير العدل في الإقليم الآخر .

كما تنص المادة ٢٥ على احتساب نصف مدة الاشتغال بالحمامة في المعاش لمن يعين في وظائف القضاء أو النيابة وذلك بالشروط والقيود الواردة في المادة ومنها أنه لا يجوز أن تزيد المدة المحتسبة في المعاش عن مدة الخدمة في الوظيفة ولا عن عشر سنوات إلا في الأحوال المستثناة في المادة .

وتورد المادة ٣٦ حكماً مؤقتاً بشأن سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون والخاصة بالقاضي المفرد في الإقليم الجنوبي ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قانون السلطة القضائية

استحدثت المشروع في الفصل الخاص بترتيب المحاكم وتأليفها ما يأتي :

(أولاً) أجاز بقرار من الجمعية العمومية لمحكمة النقض أن تعقد بعض دوائر المحكمة جلساتها كلها أو بعضها في مدينة دمشق لنظر قضايا الإقليم السوري (المادة ٢) .

(ثانياً) استحدثت دائرة لنظر مواد الأحوال الشخصية وأطلقت عبارة « نواب رئيس محكمة النقض » على وكلاء المحكمة المذكورة (المادة ٣) .

(ثالثاً) أخذ بنظام الهيئات العامة بمحكمة النقض لتحل محل الجمعية العمومية لهذه المحكمة في نظر بعض مسائل ليس فيها ما يقتضى إسناده إلى الجمعية العمومية (المادة ٤) .

وقد أجاز إسناد رئاسة الهيئة العامة إلى أحد نواب رئيس المحكمة إلقاء الحرج أو التعارض مع بعض نصوص هذا المشروع لأن المادة ٩٠ تحرم على من كان عضواً في مجلس القضاء أن يجلس في الهيئة العامة المختصة بنظر بعض شئون القضاة إذا كان قد سبق له الاشتراك في القرار الذي رفع الطلب بسببه .

ومن الواضح أنه يصح أن يحضر المستشار في أكثر من هيئة من الهيئات العامة لمواجهة دواعي العمل خصوصاً وأن هذا الحكم مقرر بنص صريح بالنسبة لدائرة المواد المدنية ودوائر الأحوال الشخصية من أنه يجوز أن يكون من بين أعضائهما من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في قرار الإحالة .

(رابعاً) طبق نظام القاضي الواحد بالنسبة للأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية تيسيراً لسرعة الفصل في القضايا غير أنه اشترط أن يكون القاضي في هذه الحالة وفي غير حالة الضرورة في درجة رئيس محكمة حتى يكون قد توفرت لديه الخبرة والكفاية أما بالنسبة للهيئة التي تنظر قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية فقد أبقى على تشكيلها من ثلاثة قضاة أحدهم رئيس محكمة ابتدائية إلا عند الضرورة فيجوز أن يرأسها أقدم القضاة (المادة ٨) .

وتناول المشروع في الفصل الخاص بولاية المحاكم :

(أولاً) إنشاء محكمة للفصل في طلبات تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري (المادتان ١٦ و ١٧) . وتنظم المواد من ١٨ إلى ٢٠ إجراءات الطلب والفصل فيه .

(ثانياً) إسناد الاختصاص في نظر طلبات الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة من إحدى المحاكم وتلك التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية والمالية قبل إلغائها إلى الهيئة العامة للمواد المدنية لمحكمة النقض (المادة ٢١) .

وفيما يتعلق بالنيابة العامة نص على تفويل المحامي العام الأول جميع الاختصاصات المخولة قانوناً للنائب العام في حالة غيابه أو خلو منصبه أو قيام أى مانع لديه (المادة ٢٨) .

وفي إدارة نفوذ المحاكم تنص المادة ٣٣ من المشروع على تفويل النيابة العامة حق الإشراف على الأعمال المتعلقة بنفوذ المحاكم بدلاً من المراقبة التي يقتضيها التشريع الحالي لأن معنى المراقبة ينطوي على المراقبة الفعلية ولا يسوغ أن يأخذ أعضاء النيابة بآثار هذه المراقبة في مسائل الحسابات وهى من أخص شئون موظفي الحسابات والمسئولين في الأصل عن هذه الشئون .

وأدخل المشروع تعديلات في بعض الأحكام الخاصة بالجمعيات العمومية للمحاكم على البيان الآتى :
(أولاً) أوجب المشروع صدور قرار من وزير العدل بتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها في المحاكم فيما عدا محكمة النقض (المادتان ٣٥ و ٣٦) وذلك توكيلاً للتوحيد وتجنباً لما قد يلحق العمل من اضطراب فيما لو اختلف في محكمة عن الأخرى .

(ثانياً) أجاز لمجلس عدد قضاة المحكمة على الأقل — فيما عدا محكمة النقض — أن يطلب إلى رئيس المحكمة عقد جمعيتها العمومية فإذا لم يستجب لهذا الطلب تولى أقدم القضاة الموقعين على الطلب توجيه الدعوة . ونظراً لما لهذا الإجراء من خطر فقد قيد بشرطين أحدهما أن يكون الطلب مقدماً من خمس عدد قضاة المحكمة على الأقل ، وثانيهما أن يبين في الطلب سبب وميعاد اجتماع الجمعية العمومية حتى يكون لرئيس المحكمة تقدير جديده الطلب (المادة ٣٨) .

ونظراً لأهمية الأعمال المنوطة بالمكتب الفني بمحكمة النقض وزيادتها في السنوات الأخيرة تبعاً لزيادة أعمال المحكمة وإنشاء دائرة جديدة بها لنظر مواد الأحوال الشخصية فقد استحدثت نص المادة ٤٤ من المشروع بشأن المكتب الفني بمحكمة النقض وتشكيله ، وقد أخذ مجلس الدولة بهذا النظام . وتنص المواد من ٤٥ إلى ٤٩ على بعض أحكام خاصة بموظفي محكمة النقض ومن الواضح أنه يجب الرجوع في شئونهم فيما لم تتناوله أحكام هذه النصوص إلى أحكام النصوص الأخرى التي تسرى بالنسبة لموظفي المحاكم والوارد في قانون نظام القضاء وقانون نظام موظفي الدولة حسب الأحوال .

وفيما يتعلق بتعيين القضاة فقد خفض سن التعيين في وظيفة القاضي إلى ثمان وعشرين سنة وفي وظيفة المستشار بمحاكم الاستئناف إلى ثمان وثلاثين سنة وفي وظيفة المستشار بمحكمة النقض إلى أربعين سنة (المادة ٥٠) وذلك نزولاً على مقتضيات العمل ودواعيه وحتى يتواءم ذلك وما عليه الحال في الإقليمين كما خفضت المدة التي يشترط قضاؤها في إحدى الوظائف المشار إليها في المادة ٥٦ من المشروع بالتعيين في محكمة النقض إلى سنتين وكذلك جرى المشروع بتخفيض بعض المدد التي يلزم تمضيها في الهيئات التي يجوز التعيين منها في وظائف القضاء (المادتان ٥٢ و ٥٤) .

وتنص المادة ٥٧ على كيفية التعيين في وظائف نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ووكيل وزارة العدل وغيرهم من رجال القضاء وذلك فيما عدا وظائف رئيس محكمة النقض والنائب العام والمحامي العام الأول فإن المصلحة العامة تقتضى ترك أمر تعيينهم للسلطة التنفيذية .

وقد راعى المشروع في الفصل الخاص بنقل القضاة وندبهم الأمور الآتية :

(أولاً) أن الحكم الخاص بنقل مستشارى محاكم الاستئناف والوارد فى البند (١) من المادة ٦٤ مستمد من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء والجديد فيه أن هذا النص السابق كان يجوز بقاء المستشار فى محكمته بناء على طلبه فرؤى ضمناً لحسن سير العمل ونظامه ألا يقرر هذا الحكم فى النص الجديد .

(ثانياً) تنظيم اختيار رؤساء الدوائر فى محاكم الاستئناف بحيث يكون اختيارهم من المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٥٠٠ جنيه فى السنة فإن لم يتوافر العدد الكافى من هذه الفئة استوفى العدد ممن يبلغ مرتبتهم ١٤٠٠ ج سنوياً وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من اختيار رؤساء الدوائر من بين المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٧٠٠ ج أو ١٦٠٠ ج .

وروى أن يكون ذلك الاختيار بطريق الندب خلافاً لما كان عليه الحال فى التشريع السابق (المادة ٦٤) .

(ثالثاً) جواز ندب مستشار من محاكم الاستئناف لرئاسة محكمة ابتدائية عند الضرورة (المادة ٦٧) وجواز ندب القضاة لغير محكمهم بقرار من وزير العدل لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى مدة أخرى بقرار منه أيضاً بشرط موافقة مجلس القضاء الأعلى فى حالة التجديد (المادة ٦٨) .

(رابعاً) أن يكون ندب القضاة عند غياب أحدهم بطريق التناوب .

وبالنسبة لمرتبات القضاة ومعاشاتهم توخى المشروع :

(أولاً) صياغة الفقرة الثانية من المادة ٧٣ بحيث لا يمتنع تقرير المرتب الإضافى للقاضى إذا طبق كقاعدة عامة .

(ثانياً) وضماناً لحسن سير العمل وعدم اضطرابه خلال العام القضائى نص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أنه إذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو فإنه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ .

كما استهدف المشروع فى واجبات القضاة تحقيق الإصلاح فى الأمور الآتية :

(أولاً) وحدت صيغة اليمين التى يحلفها رجال القضاء والنيابة وذلك أخذاً بالصيغة المتبعة فى الإقليم السورى ونص على أن يكون حلف رئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام أمام رئيس الجمهورية وحلف من عداهم من رجال القضاء والنيابة على النحو الوارد فى نصوص المادتين ٧٦ و ١٢٧ .

(ثانياً) أجاز ندب القاضى بموافقة مجلس القضاء لأعمال أخرى قضائية أو فنية سواء فى غير عمله أو بالإضافة إليه على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى وحده تحديد المكافأة التى يستحقها وعلى ألا تزيد مدد ندب القاضى إذا كان لغير عمله عن سنة واحدة يجوز تجديدها لسنة أخرى فقط .

كما أجاز أيضاً بموافقة مجلس القضاء تحكيم القاضى فى بعض الأحوال ونص على أنه إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فى النزاع المراد فضه بطريق التحكيم كان لمجلس القضاء سلطة

اختيار الحكم الخاص بالدولة أو الهيئة العامة كما له وحده تحديد المكافأة التي يستحقها الحكم (المادة ٧٧) .

(ثالثاً) أورد المشروع مما نص عليه في المادة ٨٠ حكماً خاصاً بعدم الاعتداد بتوكيل المحامي الذي تربطه بالقاضي الصلة المشار إليها في المادة إذا كانت الوكالة لاحقة لتولية القاضي نظر الدعوى والغرض من تقرير هذا الحكم هو أنه يحصل أن بعض الخصوم يعمدون في أثناء سير الدعوى إلى توكيل محام له صلة بالقاضي كسبيل لتجنيته عن نظرها فرؤى النص على عدم قبول الوكالة في مثل هذه الحالة . والنص الموضوع يتسع لجميع الصور المختلفة سواء أ كان القاضي هو قاضي المحكمة أصلاً أو كان منتدباً لنظر الجلسة المنظورة فيها القضية أو كان قد ندب لنظر قضية بذاتها .

وفيما يتعلق بمجلس القضاء الأعلى فقد نص المشروع على تشكيل مجلس واحد للقضاء في إقليم الجمهورية يرأسه رئيس محكمة النقض فإذا اعتذر أو منعه مانع عن الحضور يرأس المجلس أقدم النواب كما نص على تشكيل لجنة وقتية في كل إقليم من بين أعضاء مجلس القضاء لنظر بعض المسائل المستعجلة (المادة ٨٢) .

ونص في المادة ٨٦ على تأليف التفتيش القضائي في كل من الإقليمين من عدد كاف من رؤساء المحاكم الابتدائية وعلى أن يرأسه رئيس في درجة مستشار سواء من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف كما تضمن النص حكماً خاصاً بلائحة التفتيش وذلك توفيراً للضمانات المطلوبة في شأن التفتيش على عمل القاضي .

وقد توخى المشروع تقرير ضمانات أخرى للقضاة فأوجب إخطار القاضي قبل الحركة القضائية بأسباب تخطيطه في الترقية وأجاز لهذا القاضي التظلم من ذلك إلى مجلس القضاء الأعلى على النحو المبين في المواد من ٨٧ إلى ٨٩ .

أما بالنسبة لطلباتهم الأخرى — عدا التعيين والترقية والنقل والندب — فقد أسند الاختصاص فيها للهيئة العامة المدنية والتجارية لمحكمة النقض والتي نص على أنه يصح انعقادها في هذه الحالة إذا حضر سبعة من أعضائها فهو عدد كاف في ذاته ويتفق ومقتضيات العمل في محكمة النقض (المادة ٩٠) كما أورد النص أن الطعن في القرارات الصادرة بالترقية يكون بطريق التظلم أمام مجلس القضاء طبقاً لما هو مقرر في المادة ٨٧ وأما القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب فهي قرارات نهائية غير قابلة للطعن أمام أية جهة أو هيئة قضائية أخرى .

وقد وضع نص المادة ٩٢ على هدى الأحكام المقررة في قانون مجلس الدولة بشأن ميعة رفع الطلب وبدء جريانه وعلى هدى من الإجراءات والقواعد المقررة للطعن بالنقض في المواد المدنية فيما يتعلق بسماع أقوال النيابة العامة والفصل في الطلب وذلك حتى تكون جميع الإجراءات والقواعد الخاصة بطلبات رجال القضاء مبينة في هذا المشروع دون إحالة إلى نصوص في قوانين أخرى .

وفي الفصل الخاص بالأجازات نصت المادة ٩٣ على أن للقضاء عطلة قضائية تبدأ في كل عام من

وتناولت المادة ١٢٩ من المشروع النص على تشكيل مجلس استشارى أعلى للنيابة العامة فى كل من الإقليمين والنص كذلك على صحة انعقاده بحضور ثلاثة من أعضائه وقد كان هذا الحكم مقررأ قبل تعديل قانون استقلال القضاء بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ .

ونصت المادة ١٣٠ على أن تؤلف بكل إقليم إدارة للتفتيش على أعمال أعضاء النيابة من محام عام رئيساً ومن مفتشين من رؤساء النيابة ووكلائها من الفئة الممتازة ونظمت أحكام هذا التفتيش على هدى من الأحكام المقررة للتفتيش على أعمال القضاة طبقاً للمادة ٨٦ .

وقد توخى المشروع تقرير ضمانات لأعضاء النيابة فيما يتعلق بتأديبهم فأوجبت المادة ١٣٤ سماع أقوال عضو النيابة قبل توجيه التنبيه إليه وقررت حقه فى التظلم من هذا التنبيه أسوة بما هو مقرر للقضاة كما عدل تشكيل مجلس تأديب أعضاء النيابة فى كل من الإقليمين توفيراً للضمانات المتطلبة فى هذا الشأن .

ولما كان إلغاء الفوارق بين القضاة فى الدرجات من شأنه أن يحقق لهم الاستقرار ويؤكد فى نفوسهم الشعور بالاستقلال فقد حرص المشروع على إدماج الوظائف الحالية لوكلاء محاكم الاستئناف فى وظائف رؤسائها وكذلك إدماج درجات وكلاء المحاكم الابتدائية ومن فى حكمهم مع درجات رؤساء هذه المحاكم ومن فى حكمهم .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

يتناول مشروع قانون السلطة القضائية - فيما يتناوله من أحكام - نظام محكمة النقض وييسط اختصاصها بحيث يشمل كافة الطعون بالنقض في الأحكام التي تصدر من المحاكم الأخرى في إقليم الجمهورية مما يقتضى - بطريق اللزوم - توحيد إجراءات الطعن وأحواله أمام هذه المحكمة .

ولما كانت حالات الطعن وإجراءاته إنما ترد بحسب الأصل في القوانين الخاصة بالمرافعات والإجراءات الجنائية إلا أنه نظراً لأن توحيد هذه القوانين لم يتم بعد فقد رأى تحقيقاً للمصلحة العامة التعجيل بوضع مشروع القانون المرافق عن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وفي المواد الجنائية مستهدفاً معالجة كثير من العيوب التي دل عليها العمل في التشريعات الحالية .

قانون الإصدار

ومن أهم ما تناوله مشروع قانون الإصدار النص في المادة الرابعة على إبقاء العمل بالنصوص المتعلقة بالطعن بالنقض في المواد الداخلة في اختصاص المحاكم الشرعية بالإقليم السورى ومواد الأحوال الشخصية في كل من الإقليمين فيما عدا ما نص عليه في المادة الأولى .

وكذلك النص في المادة الخامسة على سريان النصوص السابقة بالنسبة للطعون المرفوعة أمام محكمة النقض أو محكمة التمييز عند العمل بهذا القانون رعاية لحقوق ثبوت أو مصالح جديدة بالاعتبار مع مراعاة أن هذا النص تضمن كذلك الأحكام الآتية :

(أولاً) أنه بالنسبة إلى جميع الطعون المرفوعة في المواد المدنية والتجارية في الإقليم السورى وبالنسبة إلى بعض الطعون غير الجزائية في الإقليم المصرى أوجبت المادة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد من ٩ - ١٧ فقرة أولى من هذا القانون وعرض تلك الطعون على دائرة فحص الطعون .

(ثانياً) توجب المادة تحديد يوم من كل أسبوع لنظر الطعون الخاصة بالإقليم السورى .

(ثالثاً) ولما كانت المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ تقضى بانقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها فقد رأى عدم إجراء هذا الحكم بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل هذا القانون أو التي ترفع بعد العمل به أمام محكمة النقض .

(١) نشر القانون بمجلد خاص عن السنة ٣٩ بمادة .

قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

أولاً — في الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية :

ولما كان لا مبرر للفرقة في إجراءات الطعن بالنقض بين المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية فقد توخى المشروع توحيد الإجراءات في هذه المسائل كلها سواء فيما يتعلق بإجراءات الطعن أو بميعاده وبدء جريانه أو بالإعلان أو تبادل المذكرات .

ولما كان الأصل أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وفقاً لحكم المادة الأولى من المشروع وأن الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إنما أجاز استثناء على هذا الأصل فقد رؤى قصر هذا الاستثناء على الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم (المادة ٢) وذلك نظراً لما لهذه الأحكام من خطر خصوصاً وأن مجال عرضها على محكمة تنازع الاختصاص يتطلب صدور أحكام مناقضة لها من محكمة القضاء الإداري . وبهذا يكون المشروع قد منع الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في دعاوى الحيازة وفي مسائل الاختصاص بحسب نوع القضية . والغرض من ذلك هو الحد من كثرة الطعون بالنقض خصوصاً وأنه لم يعد لهذه الدعاوى من الأهمية والخطر ما يقتضى الإبقاء على فتح باب الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر فيها .

وخول المشروع دائرة فحص الطعون سلطة أوفى في طلبات وقف التنفيذ فأجيز لها كذلك أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً بشرط الإيداع إذا طلب ذلك في تقرير الطعن (المادة ٤) .

ولما كان المشروع قد راعى — على ما سبق بيانه — توحيد الإجراءات في المسائل المدنية والتجارية وفي مواد الأحوال الشخصية فإن ميعاد الطعن المقرر في المادة ٥ هو الميعاد المحدد للطعن في هذه المسائل جميعها لانعدام مبرر الفرقة بين مسائل الأحوال الشخصية وبين المواد المدنية والتجارية في هذا الميعاد لأن الطعن بالنقض في هذه المسائل كلها يحتاج ذات الوقت للبحث والدراسة قبل التقرير به .

كما نصت المادة ٦ من المشروع على أن يكون بدء جريان ميعاد الطعن في جميع المسائل المذكورة على السواء من تاريخ الحكم الحضورى أو من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة إذا كان الحكم غائباً وقابلاً للمعارضة خلافاً لما كان عليه الحال من قبل في المواد المدنية والتجارية باعتبار أن الطعن بالنقض هو طريق استثنائى لا مسوغ لإطالة أمده بتعليق بداية ميعاده على إعلان الحكم وهو إجراء زمامه في يد الخصوم .

وتضمن نص المادة ٧ بعض الأحكام المستحدثة الآتية :

أولاً — أجاز حصول تقرير الطعن إما في قلم كتاب محكمة النقض وإما في قلم كتاب المحكمة التي

أصدرت الحكم على أن يقوم قلم الكتاب في هذه الحالة الأخيرة بإرسال جميع الأوراق الخاصة بالطعن إلى محكمة النقض في اليوم التالي للتقرير بالطعن . وقد روعي في ذلك التيسير على المتقاضين وهو إجراء مقرر بالنسبة للطعون الجنائية .

ثانياً — مما يوجب هذا النص إلزام الطاعن بتقديم صورة الحكم المطعون فيه وصورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ولم يرتب البطلان إلا عند عدم وجود هذه الأوراق بالملف وذلك لأنه وإن كان تقديم الأوراق المذكورة تعتبر في حكم الإجراءات إلا أنه في حد ذاته يعد دليلاً من أدلة الطعن أو إجراء مختلطاً بالدليل فإن وجدت تلك الأوراق في ملف الطعن لأي سبب كما في حالة ضم ملف المادة أو إذا كانت هذه الأوراق قد قدمت من المطعون عليه . في مثل هذه الأحوال لا يكون ثمت محل للحكم بالبطلان جزاء عدم تقديمها من الطاعن في الميعاد — أما إذا خلا الملف من هذه الأوراق تعين الحكم ببطلان الطعن .

ثالثاً — اشترط في ضم ملف المادة أن يطلب الضم أحد الخصوم حتى نهاية الميعاد المحدد لتقديم مذكرة بدفاعه للطاعن أن يطلبه حتى نهاية ميعاد مذكرته الشارحة والمطعون عليه أن يطلبه حتى نهاية الميعاد المحدد لتقديم مذكرته وبهذا يكون قد وضع حد للطلب بتحديد ميعاده والأمر في إجابة الطلب متروك لرئيس المحكمة عند الاقتضاء .

وتبين المادة ٨ من المشروع مقدار كفالة الطعن في كل من الإقليمين وقد رؤى أن يتضمن النص الحكم الوارد في قانون الرسوم في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسم الطعن مع رفع هذا الرسم إلى خمسة عشر جنيهاً في الإقليم المصري ومائة وعشرين ليرة سورية في الإقليم السوري .

ويراعى بالنسبة للمادة ١١ أنها مستمدة من نص المادة ٤٣٢ مكرراً المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والتي لم ينص فيها صراحة على البطلان في حالة عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن في الميعاد إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن في حين أن نص قانون المرافعات في هذا الخصوص (المادة ٤٣١) قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ كان ينص صراحة على البطلان وقد رؤى إبقاء النص بوضعه الحالي بغير نص صريح على البطلان حتى يكون خاضعاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات وأخذاً بقضاء محكمة النقض من أن المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلاً إذا حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني لا يصح له أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به .

ومن الواضح أن نص المادة ١١ يسرى بالنسبة للمواد المدنية والتجارية وكذلك بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية على السواء .

أما المادة ١٢ فهي تقرر فيما تضمنته فقرتها الأولى حكماً جديداً مؤداه أنه يجوز للدعي عليه في الطعن أن يتمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إبداءها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها والعلّة في ذلك أنه قد يكون في الدفع التي أبدأها أمام محكمة الموضوع ورفضت ما يحسم النزاع ومن قبيل ذلك الدفع بعدم جواز الاستئناف أو بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها أو

بعدم الاختصاص فأجيز للمدعى عليه في الطعن التمسك بها بشرط أن يكون ذلك في مذكرته . كما رؤى
إيضاح عبارة الفقرة الثانية من المادة بما جرى به قضاء محكمة النقض من أن القصد بالاستندات التي
يقدمها الطاعن في الميعاد الثاني إنما هي المستندات التي تؤيد الرد لا الطعن .

ورغبة في التوفيق بين ما عليه الحال في الإقليمين بشأن المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض فقد
جعل المشروع هذه المرافعة جوازية للمحكمة إذا رأت ضرورة لها (المادتان ١٩ و ٢٠) .

وقد تضمنت المادة ٢٤ حكماً هامين أحدهما أن نقض الحكم المطعون فيه قد يكون لغير الخطأ
في القانون ومع ذلك تكون القضية صالحة للحكم في الموضوع الذي قبل الطعن فيه ولا مبرر لإعادة ،
ومن قيل ذلك نقض الحكم لمخالفته الثابت بالأوراق أو لإغفاله مستنداً قاطعاً في الدعوى فرؤى أن
يعمم حكم الفقرة الأولى من المادة ولا يقصر على حالة نقض الحكم للخطأ في القانون كما عليه الحال في
التشريع القائم . كما استحدث الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة وهي مستمدة من المادة ٤٣٨
من قانون الإجراءات الجنائية إذ لا محل لإطالة إجراءات الفصل في الدعوى بإعادتها إلى محكمة
الموضوع إذا طعن للمرة الثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال عليها الدعوى ففي هذه الحالة
الأخيرة أوجب المشروع على محكمة النقض الفصل في الموضوع .

ولما كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن بالنقض في مسائل معينة من مواد
الولاية على المال وأن القصد بالقرارات الانتهائية الصادرة في هذه المسائل والتي يجوز الطعن فيها
بالنقض والمشار إليها في المادة المذكورة إنما هي تلك التي تصدر من ذات المحاكم المبينة أنواعها فيما
أورده الشرع من أحكام عامة عن الطعن بالنقض ومن ذلك ما نصت عليه المادتان ٢٠١ من المشروع
من قواعد عامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فرؤى
وضع نص المادة ٢٩ من المشروع حتى يكون واضحاً أن القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا
الباب هي الواجبة الاتباع أيضاً في الحالات التي يجوز فيها الطعن بالنقض في مسائل الأحوال
الشخصية .

ثانياً — في الطعن في المواد الجنائية :

لما كان نص المادة ٣٠ من المشروع مستمداً من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي
فقد رؤى إيراد الفقرة الثانية من المادة بعد سرد حالات الطعن وهي تفيد قصر الطعن بالنقض من
المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية وحدها مما اقتضى استبعاد عبارة « فيما
يختص بحقوقهم فقط » التي كانت واردة في صدر المادة ٤٢٠ لأن وجودها كان يخلق لبساً إذ المقصود
هو انعطاف هذه العبارة على حقوق كل من المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها دون غيرها
من الخصوم .

وتنص المادة ٣٤ على ميعاد الطعن بحيث أصبح أربعين يوماً بدلاً من ثمانين يوماً كما تنص
على بداية جريان هذا الميعاد من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء المعارضة أو من تاريخ

الحكم الصادر في المعارضة ومن الواضح أن الحكم الصادر في المعارضة ينطوي تحته كل حكم صادر فيها سواء بعدم قبولها شكلاً أو بعدم جوازها أو باعتبارها كأن لم تكن أو في موضوع المعارضة ذاته. ومن الواضح كذلك أن يجاوز الميعاد القانوني سواء في التقرير بالطعن أو في إيداع الأسباب يترتب عليه عدم قبول الطعن لا سقوطه . ويراعى كذلك أنه استحدث في الص ققرتان جديدتان توجب أن يكون التوقيع على أسباب الطعن بالنسبة إلى النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل وبالنسبة إلى غيرها من الخصوم من محام مقبول أمام محكمة النقض . والعلة في ذلك هي حصر الطعون في نطاق لا يدخله إلا ذور التجربة والمران وإغلاقه في وجه غيرهم تحقيقاً للصالح العام وتوفيراً للجدية في هذه الطعون .

وقد رفع المشروع مبلغ الكفالة إلى خمسة وعشرين جنياً في الإقليم المصري وجعله مائتي ليرة سورية في الإقليم السوري (المادة ٣٦) وذلك تمشياً مع مبلغ الكفالة المقرر للطعون المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وحداً من الطعون حتى لا يكون هناك إسراف برفع طعون غير جدية في القضايا قليلة الأهمية . وبديهي أن المكلف بأداء الكفالة إنما هو الطاعن إذا لم يكن الطعن مقدماً من النيابة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .

ورؤى أن تكون المصادرة وجوبية جزاء للحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه وعدم قصرها على حالتى عدم قبول الطعن أو رفضه . كما رؤى النص على جواز الحكم في مواد الجناح بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنياً على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه وبذلك يكون للمحكمة سلطة تقدير الغرامة التي ترى الحكم بها في هذه الحالة مع تحديد الحد الأقصى لها دون حدها الأدنى .

ويراعى أن الحكم الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من المشروع بشأن مقدار الرسم الثابت للطعن في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية يسرى كذلك بالنسبة للطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية الملحق بالدعوى الجنائية وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٨ من قانون الرسوم في المواد الجنائية رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ .

أما المرافعة الشفهية فهي جوازية للمحكمة إذا رأت لزوماً لها (المادة ٣٧) .

ونص المادة ٣٩ يترتب الحكم بعدم قبول الطعن في حالة تقديمه أو تقديم أسبابه بعد الميعاد ولم يتضمن النص حالة «الأسباب غير المقبولة» التي وردت في التشريع القائم لأن اتصال الطعن بالموضوع لا يؤدي إلى عدم قبوله بل إلى رفضه نظراً لعدم توافر إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٠ . وتضمنت المادة ٤١ فيما تضمنته من أحكام إجازة إخلاء سبيل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية على النحو الوارد بالمادة .

وأوردت المادة ٤٤ فيما تضمنته حكماً جديداً بشأن التزام محكمة الموضوع في جميع الأحوال باتباع المبادئ القانونية التي تقررها الهيئة العامة للمواد الجزئية بمحكمة النقض .

ولما كان العمل قد تكشف عن عدم تطبيق حكم المادة ٤٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي فقد وضع نص المادة ٤٦ من المشروع طبقاً لمراد الشارع على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة فأصبح واجباً على النيابة العامة أن تعرض القضايا المحكوم فيها حضورياً بالإعدام على محكمة النقض على النحو المبين في المادة وذلك بدلا مما كانت تقضى به المادة ٤٣٩ سابقة الذكر من إسناد ذلك إلى المحامين الذين يحضرون مع المحكوم عليهم بالإعدام أمام محكمة الجنايات .

وقد رؤى إلغاء ما تقرره المادة ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي للنائب العام من حق في طلب إلغاء الأحكام أو القرارات الخارجة عن سلطة الهيئة القضائية التي أصدرتها وذلك اكتفاء بما تقرر بشأن مد الميعاد العادي للطعن بالنقض إلى أربعين يوماً وهذا الميعاد يجاوز الميعاد الوارد بالمادة ٤٤٠ إجراءات والذي رآه التشريع الحالي كافياً لتصحيح الأخطاء المشار إليها في هذه المادة .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرارات رئيس الجمهورية :**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٥٨^(١)بشأن اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨
بالإصلاح الزراعي في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعي بالإقليم السوري ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل باللائحة التنفيذية المرافقة لهذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامها .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨

بشأن الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري

الباب الأول**إجراءات الاستيلاء**

مادة ١ — على كل مالك أو متصرف بأرض زراعية سواء كانت مروية أو مشجرة أو بعلية أن يقدم بياناً خطياً موقعاً عليه منه ومصدقاً عليه من المختار والرئيس الإداري يبين فيه مساحة الأرض التي يملكها أو يتصرف بها والمنشآت والأشجار والآلات الثابتة وغير الثابتة الملحقه بالأرض على النموذج الذي تعده لذلك مؤسسة الإصلاح الزراعي بالإقليم السوري وذلك متى كان مجموع مساحة الأرض يجاوز ٨٠ هكتاراً في الأرض المروية والمشجرة أو ٣٠٠ هكتار في الأرض البعلية أو ما يعادل أحدهما من النوعين . كما يبين به الحل الذي توجه إليه فيه كافة التبليغات والإخطارات والمسكبات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

ويلزم بتقديم هذا البيان ولو تصرف فيما زاد على الحد الأقصى وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالإصلاح الزراعي .

ويسرى ذلك أيضاً على الأشخاص الآتي ذكرهم :

(١) من يملك أو يتصرف بأرض زراعية مروية كانت أو مشجرة أو بعلية ولو كانت ملكيته أو تصرفه بالأرض بدون سند أو بسند غير ناقل للملكية أو بسند لم يتم قيده في السجلات العقارية وذلك متى كانت مساحة الأرض التي يملكها أو يتصرف بها تتجاوز الحدود الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة .

(ب) المالك أو المتصرف بالأراضي المستثناة طبقاً للمادة السابعة من القانون .

مادة ٢ - كل شخص طبيعي أو معنوي أصبحت مساحة الأراضي التي يملكها أو يتصرف بها تزيد على الحد الجائز تملكه بمقتضى القانون إذا كان سبب الزيادة ميراثاً أو غير ذلك يلزم بتقديم البيان السالف الذكر خلال شهرين من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

مادة ٣ - يقدم البيان المذكور إلى مؤسسة الإصلاح الزراعي على أن يراعى بالنسبة للأراضي التي يتنازل عنها المالك لزوجته ولأولاده أن يملأ نموذج مستقل لكل منهم .

وتقدم البيانات في ميعاد غايته ٢٦ كانون أول سنة ١٩٥٨ وترسل البيانات أو صور عنها بمعرفة مؤسسة الإصلاح الزراعي إلى مديرية المصالح العقارية لمراجعتها والتصديق عليها .

مادة ٤ - يجوز للمالك عند الاستيلاء الفعلي على أرضه أن يحدد الأراضي التي يرغب في الاحتفاظ بها لنفسه وتلك التي يتنازل عنها لزوجته ولأولاده على أن يتقدم ببيان عن هذه الأراضي على النموذج المعد لذلك .

مادة ٥ - يجب على المالك أن يستخرج صوراً رسمية من بياناته الخاصة بالأراضي التي تنازل عنها لزوجته ولأولاده وأن يتقدم بها إلى دوائر المصالح العقارية في المحافظات في ميعاد أقصاه ٦٠ يوماً من تاريخ الاستيلاء وذلك لقيدها في السجلات العقارية .

مادة ٦ - إذا لم يقدم البيان أو قدم واشتمل على معلومات غير صحيحة أو ناقصة جاز للمؤسسة أن تعين الأرض التي تبقى للمالك وكذلك الحال فيما إذا اختار المالك مساحات من الأرض من شأنها تعطيل الانتفاع بالأرض المستولى عليها . كما يجوز للمؤسسة الاستيلاء على الملحقات الثابتة وغير الثابتة اللازمة للانتفاع بالأرض المستولى عليها .

ويكون لصاحب الشأن أن يعترض على قرارات المؤسسة لدى اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون .

مادة ٧ - يصدر وزير الإصلاح الزراعي قراراً أولياً بالاستيلاء على الأراضي الزائدة على الحد المقرر في القانون وذلك على مسؤولية مقدم البيان ولا يعتبر هذا القرار نهائياً إلا بعد استكمال الإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ٨ — يحصل بدل الانتفاع المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون. في نهاية السنة الزراعية. ويتبع في شأن تحصيله الطرق المتبعة في جباية الأموال العامة وتكون له نفس مرتبة الامتياز المقررة للضرائب .

مادة ٩ — تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي لجان فرعية تكون مهمتها الاستيلاء وحصر الأرض المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها وينظم القرار الإجراءات والأوضاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتصفية ما ينشأ من العلاقات بين المالكين القدماء والجدد من جهة والمستثمرين من جهة أخرى وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال والتوزيع .

مادة ١٠ — تقوم اللجان الفرعية للاستيلاء بتسلم الأراضي التي تقرر الاستيلاء عليها وحصر ما عليها من المنشآت والأشجار والآلات الثابتة وغير الثابتة وسائر الملحقات حصراً تفصيلاً وتقدير قيمة هذه الملحقات مستعينة بالجهات الحكومية المختلفة كلما لزم الأمر وتنظم بذلك تقريراً يعرض على اللجنة التنفيذية للنظر في الموافقة عليه ويبلغ أصحاب العلاقة بالتقدير بخطاب مضمون مع إشعار بالوصول .

مادة ١١ — تحدد اللجنة الفرعية موعد انتقالها للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتخطر به صاحب الشأن أو من ينوب عنه قبل موعد الانتقال بأسبوع على الأقل .

مادة ١٢ — يجوز لأصحاب الشأن الاعتراض على تقدير قيمة المنشآت والأشجار والآلات الثابتة وغير الثابتة وسائر الملحقات في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارهم به .

وتشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي لجان برئاسة عضو من مجلس الدولة وعضوية ممثل لمؤسسة الإصلاح الزراعي وأحد الخبراء للفصل في هذه الاعتراضات ولا يعتبر قرار اللجنة نهائياً إلا بعد التصديق عليه من مجلس الإدارة وله حق تعديله أو إلغائه .

مادة ١٣ — تعين المؤسسة مندوباً عنها لتسلم الأرض المستولى عليها من اللجنة الفرعية بمقتضى محضر ويصدر بتعيينه قرار من وزير الإصلاح الزراعي .

مادة ١٤ — تتولى اللجنة التنفيذية :

(أ) التحقيق في صحة البيانات للنظر في استبعاد الأراضي التي لا تخضع للاستيلاء .

(ب) فرز نصيب المؤسسة في الملك الشائع وذلك وفقاً للنصوص التالية .

مادة ١٥ — إذا كانت الأراضي التي تقرر الاستيلاء عليها شائعة في أرض أخرى فرزت بمعرفة لجان يشكلها الوزير لهذا الغرض ولكل ذي علاقة أن يعترض على ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالطريق الإداري .

مادة ١٦ — تتخذ لجنة الفرز لتقدير قيمة الأرض الأسس المبينة في المادة التاسعة من القانون .

ويراعى في تعيين نصيب المؤسسة مصلحة التوزيع دون إضرار بالشركاء على الشيوع ويبلغ إلى أصحاب العلاقة قرار لجنة الفرز بالطريق الإدارى ولهم أن يعترضوا عليه .

مادة ١٧ — تشكل بقرار من الوزير لجان خاصة للنظر في الاعتراضات المنصوص عليها في المادة السابقة وتشكل برئاسة عضو من مجلس الدولة وعضوية ممثل لمؤسسة الإصلاح الزراعى وأحد الخبراء ولا يعتبر قرار هذه اللجنة نهائياً إلا بعد التصديق عليه من مجلس الإدارة ويبلغ أصحاب الشأن بالقرار بعد التصديق .

مادة ١٨ — يصدر قرار من وزير الإصلاح الزراعى بتشكيل اللجان المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون بعد أن ينتدب وزير العدل رئيس اللجنة وعضو مديرية المصالح العقارية .

مادة ١٩ — تنشر مؤسسه الإصلاح الزراعى في الجريدة الرسمية بياناً عن قرار الاستيلاء الأول يتضمن أسماء الأشخاص المستولى على أراضيهم والمساحات المستولى عليها وأرقام المحاضر والقطع أو حدودها إن لزم الأمر والقرى والنواحي والأقضية والمحافظات التى توجد بها .

مادة ٢٠ — يكون لكل ذى شأن أن يتقدم إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية بما قد يكون لديه من اعتراضات تتعلق بملكية الأرض المستولى عليها أو الرهون أو الديون العقارية أو الامتياز .

مادة ٢١ — ترسل اعتراضات ذوى الشأن بكتاب مضمون مع إشعار بالوصول باسم رئيس اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى على أن تكون من خمس نسخ ويضمن الاعتراض اسم المعارض ومحل إقامته وأسباب الاعتراض والمستندات المؤيدة له .

وتقوم اللجنة القضائية في حالة المنازعة بتحقيق البيانات وفحص الملكية والحقوق العينية والديون العقارية ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوماً لسماع أقوالهم وتكليف المستولى لديهم وغيرهم من ذوى الشأن بالحضور أمامها لإبداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بخطاب مضمون مع إشعار بالوصول قبل الجلسة بأسبوعين على الأقل .

ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو أن ينيبوا عنهم محامياً أو أكثر وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين أو الإداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة ولا تقيد اللجنة في إجراءاتها بقواعد قانون أصول المحاكمات في الإقليم السورى ولا تكون جلسات اللجنة صحيحة إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها معللة بالأغلبية المطلقة .

ولا تعتبر قرارات اللجنة نهائية إلا بعد تصديق مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعى عليها .

مادة ٢٢ — تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعى لجنة أو أكثر تتولى فحص الحالات المستثناة وفقاً لنص المادة السابعة من القانون .

مادة ٢٣ — يكون لكل ذى شأن الاعتراض على قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أمام اللجنة القضائية ويتبع في شأن هذه الاعتراضات الإجراءات الواردة بالمادة ٢١ من اللائحة .

الباب الثانى

إجراءات التوزيع

مادة ٢٤ — تنشر قرارات توزيع الأراضى فى الجريدة الرسمية مع بيان أسماء من وزعت عليهم الأرض وبيانات مفصلة عن الأرض الموزعة .

ويحق لكل ذى مصلحة أن يعترض على هذه القرارات أمام اللجنة القضائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر ويتبع فى شأن هذه الاعتراضات الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢١ من اللائحة .

مادة ٢٥ — تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعى لجنة برئاسة عضو من مجلس الدولة وعضوية اثنين من المهندسين الزراعيين تتولى النظر فيما تعرضه عليها المؤسسة من القضايا المتعلقة بتخلف من وزعت عليه الأرض عن بذل العناية الواجبة فى زراعتها أو الإخلال بأى التزام جوهرى آخر يقضى به عقد التوزيع أو القانون .

الباب الثالث

إجراءات الاستيلاء النهائى وصرف التعويض

مادة ٢٦ — يصدر مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعى قراره النهائى بشأن الاستيلاء إما بالموافقة على قرار الاستيلاء الأول أو بتعديله حسب الأحوال وذلك على ضوء ما تعرضه عليه مؤسسة الإصلاح الزراعى بعد التدقيق والفحص فى المسائل المشار إليها فى المواد السابقة .

مادة ٢٧ — ترسل المؤسسة إلى مديرية المصالح العقارية القرار النهائى المشار إليه فى المادة السابقة لاتخاذ ما يلزم بشأنه وفقاً لما يقضى به القانون .

مادة ٢٨ — يصدر قرار من وزير الإصلاح الزراعى ببيان الإجراءات والقواعد التى تتبعها اللجان المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون .

مادة ٢٩ — يكون لكل ذى شأن الاعتراض على قرارات هذه اللجان أمام اللجنة القضائية وترفع هذه الاعتراضات طبقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذه اللائحة .

مادة ٣٠ — يكون لكل ذى شأن أن يحجز تحت يد مؤسسة الإصلاح الزراعى ولحين صرف التعويض بما قد يكون له من حقوق أو ديون شخصية قبل المالك المستولى لديه والمؤسسة أن تستنزل من قيمة التعويض المستحق للمالك ما يكون ثابتاً من هذه الحقوق أو الديون بمستند تنفيذى طبقاً للقانون .

مادة ٣١ — يصرف التعويض بعد اتخاذ كافة الإجراءات المقررة بالقانون وهذه اللائحة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن اللائحة الداخلية لمؤسسة الإصلاح الزراعي
في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١١٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن مؤسسة الإصلاح الزراعي .

قرر :

مادة ١ — يعمل باللائحة الداخلية لمؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري المرفقة بهذا القرار .

مادة ٢ — يخول وزير الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري صلاحية عقد النفقات والأمر بالصرف من القرض الممنوح للمؤسسة ومن سائر أموالها في حدود المبالغ الإجمالية التي يقررها مجلس الإدارة ريثما تصدر الموازنة الخاصة بها وأنظمتها المالية الأخرى وتدخل هذه النفقات في مصروفات الموازنة المذكورة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

اللائحة الداخلية

لمؤسسة الإصلاح الزراعي بالإقليم السوري

الباب الأول

مادة ١ — يعبر في هذه اللائحة عن :

(أ) مؤسسة الإصلاح الزراعي بكلمة « مؤسسة » .

(ب) مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي بكلمة « المجلس » .

(ج) اللجنة التنفيذية بكلمة « اللجنة » .

(د) وزير الإصلاح الزراعي بكلمة « الوزير » .

(هـ) المدير العام للإصلاح الزراعي بكلمة « المدير العام » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

الفصل الأول - المجلس

- مادة ٢ - يكون مقر المؤسسة والمجلس مدينة دمشق ويعقد المجلس فيها جلساته ويجوز عقدها خارج دمشق إذا رأى الرئيس أو طلبت أغلبية الأعضاء ذلك .
- مادة ٣ - يعقد المجلس جلسة في كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه يوجهها للأعضاء مع جدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .
- مادة ٤ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين وإذا تساوى عددها رجح الجانب الذى منه الرئيس .
- مادة ٥ - رئيس المجلس هو الذى يرأس جلساته ويدير المناقشة فيه ويوقع محاضر الجلسات والقرارات وفى حالة غيابه يحل محله الوزير القائم بعمله ثم أقدم الوزراء .
- مادة ٦ - فى حالات الاستعجال أو الضرورة يجوز الموافقة على القرارات من أعضاء المجلس متفرقين .
- مادة ٧ - يكلف رئيس المجلس بقرار منه أحد موظفى المؤسسة بالقيام بأعمال أمانة سر المجلس .
- مادة ٨ - تدون محاضر جلسات المجلس ويوقعها كل من رئيس المجلس وأمين السر ويتلى المحضر فى الجلسة التالية .

الفصل الثانى - اللجنة

- مادة ٩ - تعقد اللجنة جلسة فى كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسها يوجهها إلى الأعضاء مع جدول الأعمال .
- مادة ١٠ - يعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء المطلقة .
- مادة ١١ - تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فإن تساوى عدد الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .
- مادة ١٢ - يكلف رئيس اللجنة بقرار منه أحد موظفى المؤسسة بأعمال أمانة سر اللجنة .
- مادة ١٣ - تقوم اللجنة علاوة على الاختصاصات المعينة فى القوانين والقرارات المتعلقة بالإصلاح الزراعى بدراسة المعاملات والقيام بكافة الأعمال التى يكلفها بها المجلس بقرار منه .

الفصل الثالث - الوزير

- مادة ١٤ - يتولى الوزير بالإضافة إلى الاختصاصات الممنوحة له بموجب القوانين والقرارات المتعلقة بالإصلاح الزراعى الرقابة والإشراف على أوجه النشاط فى المؤسسة من التواحي الفنية والإدارية والمالية ويمارس بصورة خاصة الاختصاصات المنصوص عليها فى النظام المالى والاختصاصات التالية :

- (أ) تعيين الموظفين من الحلقة الأولى باستثناء المدير العام والمديرين المساعدين ومدير هيئة التفتيش ونقلهم وترفيعهم وإقرار العقوبات الخفيفة بحقهم .
- (ب) تعيين فروع المؤسسة والمناطق التابعة لها .
- (ج) تحديد المديرية التي ترتبط بكل من المديرين المساعدين .
- (د) للوزير تفويض المدير العام ببعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذه اللائحة .

الفصل الرابع — المدير العام

مادة ١٥ — يرأس المدير العام جميع دوائر المؤسسة باستثناء هيئة التفتيش — ويتولى بالإضافة إلى الاختصاصات الممنوحة له بموجب القوانين والقرارات المتعلقة بالإصلاح الزراعي — الإشراف على أعمال المؤسسة من النواحي الفنية والمالية والإدارية ويمثل المؤسسة تجاه الغير وأمام القضاء وهو المسئول عن حسن سير أعمال المؤسسة وبشكل خاص يمارس الاختصاصات الواردة في النظام المالي والاختصاصات الآتية :

- (أ) تنفيذ قرارات المجلس واللجنة والوزير .
- (ب) التوقيع على المعاملات والمراسلات . وله أن يفوض المديرين المساعدين ومديرى ورؤساء الدوائر والفروع بالتوقيع نيابة عنه على بعض هذه المعاملات والمراسلات .
- (ج) تعيين الموظف من الحلقة الثانية ونقلهم وترفيعهم وإقرار العقوبات الخفيفة بحقهم .
- (د) البت في كل ما يتعلق باستئجار المباني والعقارات التي تحتاجها المؤسسة والتعاقد على ذلك بعد موافقة الوزير .
- (هـ) للمدير العام أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات إلى المديرين المساعدين أو رؤساء الفروع وفي حالة غيابه يندب الوزير من يقوم بعمله .

الفصل الخامس — المدير المساعد

- مادة ١٦ — يعتبر كل من المديرين المساعدين مسئولاً تجاه المدير العام عن حسن سير أعمال المديرية التابعة له ويتولى بالنسبة لهذه المديرية الاختصاصات التالية :
- (أ) مراقبة سير العمل وقيام الموظفين بالأعمال المنوطة بهم .
- (ب) منح أذن السفر إلى الموظفين بالمركز الرئيسى وتعيين واسطة النقل ، أما موظفو الفروع فيكون ذلك من حق رؤساء الفروع .
- (ج) منح الإجازات للموظفين .
- (د) ممارسة الاختصاصات التي يفوضه بها المدير العام .
- (هـ) في حالة غياب أحد المديرين المساعدين يندب المدير العام من يقوم بعمله بعد موافقة الوزير .

الفصل السادس — هيئة التفتيش

مادة ١٧ — (١) يتولى مدير هيئة التفتيش تفتيش الأعمال في جميع مديريات المؤسسة وفروعها من النواحي الفنية والإدارية والمالية وله أن يطلع على جميع الأوراق والمستندات والمعاملات . وعلى جميع الموظفين مساعدته في مهمته وإطلاعه على ما يرغب الإطلاع عليه .
أما الأوراق والمعاملات المكتومة فيجب على مدير التفتيش الحصول على موافقة الوزير مسبقاً للإطلاع عليها .

(ب) يوزع مدير هيئة التفتيش أعمال التفتيش في المركز الرئيسي والفروع على المفتشين ويفوضهم بجميع أو بعض اختصاصاته .

(ج) يقدم مدير هيئة التفتيش تقاريره وتقارير المفتشين إلى الوزير مباشرة .

الفصل السابع — الموظفون

مادة ١٨ — تتكون الإدارات الدائمة في المؤسسة من المديريات التالية :

- (١) مديرية هيئة التفتيش .
- (٢) » الشؤون الإدارية .
- (٣) » » المالية .
- (٤) » القضايا وتحقيق الملكية .
- (٥) » الاستيلاء وتحديد التعويض .
- (٦) » التوزيع والبيع والتأجير .
- (٧) » الهندسة والمساحة .
- (٨) » الشؤون الزراعية والحيوانية .
- (٩) » الاستثمار والآلات الزراعية .
- (١٠) » التعاون .
- (١١) » الإحصاء .

ويمكن إضافة مديريات جديدة أو حذف بعض المديريات المذكورة أعلاه بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتحدد تشكيلات هذه المديريات وفروع المؤسسة واختصاصاتها وعدد موظفيها وسائر الأحكام الأخرى المتعلقة بها بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ١٩ — يحدد تسلسل وظائف المؤسسة الدائمة والرواتب القابلة لها وفقاً للجدول الملحق بهذه اللائحة .

مادة ٢٠ — يطبق على موظفي المؤسسة الدائمين النصوص المتعلقة بالترقية والواجبات والمحظورات

- والعقوبات والإجازات الإدارية والصحية والخاصة بالنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسى .
- مادة ٢١ — يطبق على موظفى المؤسسة الدائمين أحكام قانون التقاعد كسائر موظفى الدولة وتحسم من رواتبهم العائدات التقاعدية وتسدد إلى خزانة الدولة .
- وتكلف وزارة الخزانة بتنظيم معاملات التقاعد المتعلقة بموظفى المؤسسة ويتقاضى هؤلاء الموظفون حقوقهم التقاعدية من خزانة الدولة .
- مادة ٢٢ — يشترط فيمن يعين لإحدى الوظائف الدائمة فى المؤسسة أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون الموظفين الأساسى على أن يطلب :
- (أ) شهادة عليا لوظائف الحلقة الأولى .
- (ب) شهادة ثانوية لوظائف (مراقب ثان أو كاتب رئيسى فما فوق) وشهادة متوسطة لوظيفة (مراقب ثالث أو كاتب) .
- (ج) خبرة عملية وشهادة مسلكية على الأقل لوظائف المساحين والرسامين .
- مادة ٢٣ — يحدد اختصاص الشهادات المطلوبة للوظائف الدائمة المنصوص عليها فى الفقرتين (ب ، ج) من المادة السابقة بقرار من الوزير .
- مادة ٢٤ — يعود إلى المدير العام تقدير الخبرة العملية والشهادة المسلكية المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٢٢ .
- مادة ٢٥ — يتم التعيين فى وظائف المؤسسة الدائمة السابقة . وتطرح فى المسابقة الوظائف التالية :
- معاون رئيس شعبة لحملة الشهادة العليا .
- وظائف (مراقب ثان أو كاتب رئيسى) لحملة الشهادة الثانوية .
- وظائف (مراقب ثالث أو كاتب) لحملة شهادة الدراسة المتوسطة .
- مادة ٢٦ — يحدد المدير العام شروط المسابقة ويعلن عنها فى صحيفتين على الأقل من الصحف الأكثر انتشاراً وفى مراكز المؤسسة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد إجرائها .
- مادة ٢٧ — يستثنى من شروط المسابقة الذين يعينون تعييناً استثنائياً وفقاً لأحكام المادتين ١٤ و ١٥ من قانون الموظفين الأساسى كما يستثنى منها الذين يعينون لوظيفة مساح أو رسام .

الفصل الثامن — أحكام عامة

- مادة ٢٨ — يستفيد موظفو المؤسسة الدائمون من التعويض العائلى حسب الأحكام المطبقة على موظفى الدولة .
- مادة ٢٩ — يحق للوزير وللمرة واحدة فقط منح بعض موظفى المؤسسة درجة واحدة علاوة على

درجتهم السابقة ترفيعاً بصورة استثنائية ويحتفظ الموظف المرفع بقدمه في درجته السابقة ويفقد هذه الدرجة إذا انتقل إلى الوزارات والمؤسسات الأخرى في الدولة قبل مضي سنتين على ترفيعه .
كما يحق للوزير منح المهندسين المدنيين ومهندسي الري والمهندسين الزراعيين ترفيعاً بصورة استثنائية مرتبة واحدة بالشروط الواردة في الفقرة الأولى .

مادة ٣٠ — تطبق في تأدية رواتب موظفي المؤسسة الدائمين الأحكام المطبقة على موظفي الدولة في تأدية الرواتب وتوابعها وتمتاتها .

مادة ٣١ — يمنح المدير العام تعويض تمثيل شهري قدره (١٥٠) ليرة سورية . كما يمنح من المديرين المساعدين تعويض تمثيل شهري قدره (١٠٠) ل . س .
ويجوز منح رؤساء الفروع تعويض تمثيل بقرار من الوزير بمحد أقصى قدره (٥٠) ل . س شهرياً .

مادة ٣٢ — يستفيد موظفو المؤسسة الدائمون الذين تكون مراكز وظائفهم في المناطق النائية من تعويض شهري باسم تعويض أعباء المنطقة بمعدل لا يتجاوز ٣٠ بالمائة من الراتب الشهري المقطوع .

وتحدد المناطق النائية والتعويض المذكور بقرار من الوزير .

مادة ٣٣ — يستفيد الموظفون المسئولون عن حفظ وإدارة حركة النقود وسائر القيم ومحاسبو المؤسسة من تعويض مسئولية بقرار من الوزير .

مادة ٣٤ — يحدد بقرار من الوزير بدل السفر لموظفي المؤسسة عندما يكلفون بمهام رسمية خارج مراكز عملهم على أن لا يتجاوز التعويض اليومي قسط راتب الموظف ليوم واحد .

مادة ٣٥ — للمؤسسة أن توفد إلى البلاد الأجنبية موظفين للتدريب والتخصص والاطلاع وذلك بقرار من الوزير ولها أن تستفيد من منح الدراسة والتخصص والاطلاع التي تمنحها الجامعات والحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية .

مادة ٣٦ — يستفيد المهندسون المدنيون ومهندسو الري من تعويض الاختصاص المعمول به في وزارة الأشغال العامة كما يستفيد المساحون والرسامون من تعويض الاختصاص المعمول به في مديرية المساحة والتحسين العقاري في المديرية العامة للمصالح العقارية ويصدر بتحديد قرار من الوزير .

مادة ٣٧ — يحق للوزير أن يمنح بقرار منه مكافآت للموظفين الأكفاء الذين يقومون بأعمالهم بنشاط وإخلاص وأمانة وذلك تشجيعاً لهم على أن تؤخذ مسبقاً موافقة مجلس الإدارة إذا زادت مكافآت الموظف على (٥٠٠) ل . س في السنة .

مادة ٣٨ — يجوز تكليف موظفي المؤسسة القيام ببعض الأعمال خارج أوقات الدوام الرسمي ويتقاضون عن هذه الأعمال تعويضات تحسب بالنسبة للساعات الإضافية وضمن الحدود المنصوص عليها

في المرسوم التشريعي رقم ٩٥ المؤرخ في ١٠/١٠/١٩٥٣ وضمن حدود الاعتمادات المرسدة في الميزانية .

الفصل التاسع — أعمال انتقالية

- مادة ٣٩ — يجوز تعيين المديرين المساعدين دون التقيد بشرطى الشهادة والمساواة .
- كما يحق للوزير خلال مدة تنهى في ٣١ كانون الأول ١٩٥٩ التعيين في وظائف المؤسسة دون التقيد بشرط المساواة .
- مادة ٤٠ — يجوز نقل وندب الموظفين من كافة وزارات ودوائر الدولة إلى وظائف المؤسسة بمراتبهم ودرجاتهم دون التقيد بشرط الشهادة ويستفيدون من مختلف التعويضات التي تمنح لموظفي المؤسسة .
- مادة ٤١ — يوضع للمؤسسة ملاك خاص بالموظفين الموقتين يصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة يحدد فيه عدد الموظفين وشروط تعيينهم ورواتبهم وتعويضاتهم وواجباتهم وحقوقهم دون التقيد بالنصوص الواردة في هذه اللائحة ويطبق عليهم قانون العمل .
- مادة ٤٢ — يحدد نظام المستخدمين والعمال في المؤسسة بقرار من الوزير تعين فيه فئاتهم ورواتبهم وعددهم وأصول تعيينهم .

الباب الثاني

النظام المالي

الفصل الأول — عقد النفقات وتصفياتها

- مادة ٤٣ — الوزير هو الأمر الرئيسي لعقد النفقات وصرفها إلا ما استثنى صراحة وأنيط بمجلس الإدارة أو المدير العام أو أية جهة أخرى .
- مادة ٤٤ — يحق للوزير تفويض المدير العام والمديرين المساعدين ببعض اختصاصاته المتعلقة بعقد النفقات وصرفها كما يحق له تفويض رؤساء الفروع — فيما يتعلق بالنفقات العائدة لقروءهم .
- مادة ٤٥ — جميع الصكوك والمعاملات التي تتضمن نفقة يجب أن تحمل توقيع وخاتم المحاسب المختص بعد التثبت من موافقتها للقوانين والأنظمة وتوفير الاعتماد المالي . ويدخل في ذلك المعاملات والصكوك التي تعقد نفقاتها محلياً في الفروع وفقاً للاختصاص الممنوح في المادة السابقة والتي توقع من قبل محاسب الفرع .
- مادة ٤٦ — تنظم أوامر الصرف بالمبالغ المستحقة من قبل المحاسب المختص ويوقع عليها أمر الصرف ترخيصاً بتأديتها — بعد التدقيق فيها .
- مادة ٤٧ — يحق للمحاسب رفض التوقيع على الصكوك أو المعاملات المتضمنة عقد النفقات أو على أوامر الصرف المخالفة للقوانين والأنظمة وفي هذه الحالة تسلك الطريق الآتية :

- (١) يعيد المحاسب المعاملة إلى مرجعها المختص مع بيان أسباب رفضها
- (٢) إذا قنع الأمر ذو الصلاحية بالأسباب التي أدلى بها المحاسب طوى المعاملة .
- (٣) إذا لم يقنع بتلك الأسباب - قدمها إلى مديرية المالية لبيان المطالبة بشأنها .
- (٤) يقدم مدير المالية المعاملة مع مطالعته عليها بطريق المدير العام إلى الوزير . فإذا كان رأى مدير المالية في مطالعته أن المعاملة صحيحة - أمر الوزير المحاسب بالتوقيع عليها وتنفيذها للأسباب التي أدلى بها مدير المالية . وإذا كانت المطالبة مؤيدة وجهة نظر المحاسب . ورأى الوزير إمكان الاستغناء عنها أمر بطيها وصرف النظر عنها وإذا رأى الضرورة تقضى بتنفيذها رغم الأسباب المبينة من قبل المحاسب ومدير المالية أصدر قراراً بتنفيذها على مسؤوليته .
- وإن أمر الوزير الموجه إلى المحاسب بتنفيذ المعاملة في الحالتين المذكورتين يرفع المسؤولية عن عاتق المحاسب .
- (٥) إن رفض المحاسب المعاملة لعدم وجود الاعتماد قطعي ولا يجوز تنفيذ المعاملة المرفوضة لهذا السبب إلا بزواله .
- مادة ٤٨ - لا تخضع صكوك ومعاملات المؤسسة المالية لتأشير ديوان المحاسبات المسبق ، وإنما تخضع بعد إجرائها لرقابته القضائية .
- مادة ٤٩ - تؤدي مبالغ أوامر الصرف بحسب أنواعها إما نقداً من السلفة الدائمة الموضوعة تحت تصرف المحاسبين أو شيكا أو حوالة على حساب مؤسسة الإصلاح الزراعي لدى المصرف المركزي .
- مادة ٥٠ - ينظم أوامر الصرف بالاستحقاق الأساسي (غير الصافي) وتسجل الحسميات في الحقل الخاص بها . وينظم الشيك بالبلغ الصافي باسم المستحق وتسدد المؤسسة الحسميات باسم الجهة التي تعود إليها .
- مادة ٥١ - إن مدير الشؤون المالية أو من يقوم مقامه هو الذي ينظم الشيكات على المصرف المركزي وتحمل إضافة إلى توقيعه توقيع الوزير أو المدير العام أو من ينوب مناهما بتفويض من الوزير .
- مادة ٥٢ - يصدر قرار وزاري تعين فيه قواعد منح السلف الدائمة للمركز الرئيسي والفروع ومقاديرها وأنواع النفقات والمبالغ التي يجوز صرفها من السلف المذكورة وكيفية تسديدها وبوجه عام كل ما يتعلق بالسلف الدائمة والسلف الشخصية .
- مادة ٥٣ - تقوم مديرية الشؤون المالية بإدارة وتنسيق أعمال المؤسسة المالية وهي المرجع الرئيسي لها ، وتحقيقاً لذلك يناط بها المهام الآتية :
- (١) تهيئة منسروع الموازنة ومراقبة تنفيذها .
- (٢) وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ أعمال المؤسسة المالية وشئون المستودعات ومراقبتها .
- (٣) الإشراف على أعمال المحاسب المركزي ومحاسبي الفروع وملاحقتهم لتنظيم جداول حساباتهم

- الشهرية وتقديمها مع معاملاتها إلى ديوان المحاسبات في أوقاتها .
- (٤) تنظيم جدول الحساب الختامي وتقديمه مع تقرير مالي إلى المدير العام الذي يقدمه مع ملاحظاته إلى الوزير لعرضه على المجلس .
- (٥) تنظيم مشاريع طلبات المناقلات والاعتمادات الإضافية .
- (٦) تهيئة توزيع الميزانية بحسب بنودها بين الإدارة المركزية والفروع استناداً إلى بيانات وطلبات المديريات .
- (٧) مراقبة وملاحقة تسديد السلف .
- (٨) فحص كفالات الموظفين الخاضعين للكفالة وحفظها ومسك سجل خاص بها ويصدر بشأن الكفالات قرار وزارى خاص بتنظيمها وتحديد الموظفين الخاضعين لها ومقاديرها .

الفصل الثانى - الموازنة

مادة ٥٤ — السنة المالية للمؤسسة اثنا عشر شهراً تبدأ فى ١ تموز (يوليو) وتنتهى فى ٣٠ حزيران (يونيه) .

مادة ٥٥ — تحضر الموازنة على الشكل الآتى :

(١) قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل أى حتى غاية شهر كانون الأول (ديسمبر) تقدم مديريات وفروع المؤسسة إلى المديرية العامة بيانات لمشاريعها وأعمالها للسنة المقبلة والمبالغ التقديرية اللازمة لها وبما يتطلبه سير العمل من أجور عقارات وقيم أشياء وأجور يد عاملة وسوى ذلك من أنواع النفقات اللازمة وتقدم مديرية الشؤون الإدارية بياناً برواتب ونفقات الموظفين والمستخدمين القائمين على العمل وما يحتمل أن يعين فى العام المالى المقبل منهم .

(٢) تقوم المديرية العامة بدراسة هذه البيانات من مختلف وجوهها وتطلب إذا لزم الأمر الإيضاحات اللازمة من المديريات والجهات المختصة بشأن نفقاتها التقديرية وتحيلها مع مطالعتها عليها إلى مديرية المالية حتى غاية شهر كانون الثانى (يناير) .

(٣) تقوم مديرية المالية بتوحيد هذه البيانات وتصنيفها ووضع مشروع الموازنة بناء عليها وتعيدها إلى المدير العام مع مختلف الكشوف التفصيلية . على أن يتم ذلك حتى غاية شهر شباط (فبراير) .

(٤) يرفع المدير العام المشروع مصحوباً بتقرير مفصل إلى الوزير الذى يدعو مجلس الإدارة للانعقاد لمناقشته وإقراره على أن لا يتجاوز ذلك اليوم الخامس عشر من شهر آذار (مارس) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها .

مادة ٥٦ — يحدد شكل موازنة المؤسسة ويتم النقل من بند إلى آخر بقرار من الوزير .

مادة ٥٧ — يتم قطع الموازنة ويستخرج حساب الأرباح والخسائر والميزانية الختامية فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية العائدة إليها وترفع هذه المستندات بالتسلسل إلى الوزير

لعرضها على مجلس الإدارة وإقرارها ومن ثم تقديمها إلى رئاسة الجمهورية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها .

الفصل الثالث - تأمين المواسم والأشغال

مادة ٥٨ - تؤمن لوازم وحاجات وأشغال المؤسسة بالمناقصة أو بالتراخي أو بالأمانة أو بالطريق المباشر .

مادة ٥٩ - يعلن عن المناقصة في صحيفتين محليتين على الأقل وقبل موعد إجرائها بمدة كافية .

مادة ٦٠ - تجري المناقصة بطريقة تقديم العروض المكتومة ولا يقبل أى عرض بعد انتهاء المدة المحددة لتقديمها أو أى تعديل أو ملحق بها .

مادة ٦١ - يوضح بقرار من الوزير دفتر شروط عامة بمناقصات المؤسسة يتضمن مختلف الأحكام النافذة لحقوق وواجبات كل من المؤسسة والمتراخي والعلاقات القانونية بينهما وسائر الأحكام التي يرى لزوم النص عليها بياناً وتنظيماً لعمليات المناقصات .

٦٢ - ينظم لكل مناقصة دفتر شروط خاصة تضعه المديرية ذات العلاقة ويصدق من المدير العام يتضمن أوصاف الالتزام الفنية والواجبات المترتبة على المتراخي ومدد التنفيذ والتسليم وأماكنه . والتأمينات الموقته والضمانات النهائية وما سوى ذلك من الأمور الخاصة بالالتزام .

مادة ٦٣ - لا يجوز أن يتضمن دفتر الشروط الخاصة ما يتعارض مع أحكام دفتر الشروط العامة . ولا يقبل أى احتراز أو تحفظ على أحكام دفتر الشروط العامة .

مادة ٦٤ - لا يكون للمناقصات أو العقود بالتراخي أية نتيجة أو أثر كما لا تكون المؤسسة مرتبطة بأى تعهد قبل التصديق على محضر الإحالة أو العقد بالتراخي من قبل السلطة صاحبة الحق بالتصديق وتبليغه إلى المتراخي أو المتعهد .

مادة ٦٥ - تصدق المناقصات والعقود بالتراخي قبل تنفيذها من السلطات الآتية :

(١) المدير العام : المناقصات التي لا تزيد قيمتها الإجمالية على ١٠٠.٠٠٠ ل . س والعقود بالتراخي التي لا تزيد قيمتها الإجمالية على ٢٠.٠٠٠ ل . س .

(٢) الوزير : المناقصات التي تزيد قيمتها الإجمالية على ١٠٠.٠٠٠ ل . س ولا تتجاوز ٢٠٠.٠٠٠ ل . س . والعقود بالتراخي التي تزيد قيمتها الإجمالية على ٢٠.٠٠٠ ل . س ولا تتجاوز ٤٠.٠٠٠ ل . س .

(٣) مجلس الإدارة : المناقصات والعقود بالتراخي التي تزيد قيمتها على الحدود المختصة للوزير .

مادة ٦٦ - يحق للوزير تفويض رؤساء الفروع بإجراء وتصديق عقود بالتراخي لا تزيد قيمتها على ٢٠٠٠ ل . س ومناقصات محلية غير تابعة للنشر لا تزيد قيمتها على ٤٠٠ ل . س .

مادة ٦٧ - نفقات النشر والإعلان عن المناقصات تقع على عاتق المؤسسة .

مادة ٦٨ - يجري تأمين اللوازم والأشغال التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠٠ ل . س بالطريق

المباشر وتصدق في المركز الرئيسى من قبل المدير المساعد وفي الفروع من قبل رؤسائها .

مادة ٦٩ — تنفيذ الأشغال بالأمانة بقرار من الوزير .

الفصل الرابع — المزايدات وبيع الأشياء

مادة ٧٠ — يكون بيع أشياء المؤسسة بالمزاد أو بالتراخي أو بالطريقة المباشرة مع تطبيق الحدود المنصوص عنها في المادة ٧١ فقرة ١، ٢، ٣ .

الفصل الخامس — أحكام عامة

مادة ٧١ — يصدر النظام الحسابى ونظام المخازن ونظام المبيعات والمشتريات للمؤسسة بقرار من الوزير بعد موافقة اللجنة التنفيذية .

مادة ٧٢ — تربط المستودعات بمديرية المالية .

مادة ٧٣ — قبل صدور القرارات التنظيمية الوارد ذكرها في هذا النظام يطبق على المعاملات المالية القواعد والأنظمة المطبقة في الدولة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨^(١)

باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية في الإقليم المصرى ؛

وبناء على ما عرضه المدير العام للنيابة الإدارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ — يعمل باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

الباب الأول

القواعد التي يسير عليها العمل

الفصل الأول

أحكام عامة في الاختصاص

مادة ١ — رجال النيابة الإدارية تابعون لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لمدير عام النيابة الإدارية وينوب بعضهم عن بعض .

مادة ٢ — تحدد بقرار من المدير العام اختصاصات الوكلاء العامين ورؤساء الإدارات .

الفصل الثاني

في الرقابة والفحص

مادة ٣ — يباشر قسم الرقابة اختصاصاته من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب الوزارات والهيئات المختلفة ، أو طلب قسم التحقيق .

مادة ٤ — تجري الرقابة في سرية .

مادة ٥ — يجب أن يتضمن الإذن الكتابي بإجراء المراقبة الفردية اسم الموظف محل المراقبة والغرض منها .

ويجوز عند الاقتضاء ، إبلاغه إلى المكلف بها بأية وسيلة .

الفصل الثالث

في مباشرة التحقيق

مادة ٦ — إذا امتنعت الوزارات والمصالح عن تقديم الأوراق التي يرى عضو النيابة الإدارية أنها لازمة للتحقيق عرض الأمر على الوزير أو الرئيس المختص للبت فيه .

مادة ٧ — يتناول التحقيق كل ما يتكشف من مخالفات ولو لم تنصل بالواقعة الأصلية .

مادة ٨ — يكون التحقيق كتابة ، ويثبت في محضر أو محاضر سلسلة يصدر كل منها بذكر تاريخ ومكان وساعة افتتاحه وإتمامه وتذييل كل ورقة من أوراق التحقيق بتوقيع عضو النيابة وال كاتب إن وجد .

مادة ٩ — يثبت عضو النيابة في المحضر كل ما يتخذ من إجراءات واسم المسئول وسنه ومحل إقامته ووظيفته ودرجته والأسئلة والأجوبة ويطلب منه التوقيع على المحضر .

مادة ١٠ — يرافق عضو النيابة الإدارية أثناء التحقيق كاتب منها يتولى كتابة المحاضر ويوقع على كل صفحة منها مع عضو النيابة ويقوم بتنفيذ تأشيراته .

ويجوز عند الانتقال ندب أى كاتب آخر مع تحليفه اليمين قبل مباشرة عمله ، كما يجوز عند الاقتضاء قيام عضو النيابة بتحرير المحضر بنفسه .

مادة ١١ — يجب على كل من دعى للحضور لتأدية الشهادة أن يحضر بناء على طلب المحقق فإذا تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به بكتاب موصى عليه يحدد فيه موعد سماع أقواله ، أو امتنع من الشهادة ، يحرر عضو النيابة الإدارية محضراً بالجريمة ويحال إلى النيابة العامة .

مادة ١٢ — إذا كان الشاهد مريضاً ، أو كان لديه ما يمنعه من الحضور جاز سماع الشهادة في محل وجوده .

فإذا انتقل عضو النيابة وتبين له عدم صحة العذر جاز اعتبار الشاهد ممتنعاً عن الشهادة .

مادة ١٣ — إذا تخلف الشاهد عن الحضور فلعضو النيابة أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويتضمن أمر الضبط اسم الشاهد ولقبه وصناعته ومحل سكنه أو إقامته وموضوع التحقيق بإيجاز ، وتاريخ الأمر وإمضاء عضو النيابة والختم الرسمي ، كما يتضمن الأمر بالإحضار التكليف بالحضور في ميعاد معين .

وتكليف رجال السلطة العامة بالقبض على الشخص المطلوب ، وإحضاره إذا رفض الحضور طوعاً في الحال .

وتعلن الأوامر بمعرفة رجال السلطة العامة وتسلم له صورة منها .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تعتمد من النيابة الإدارية لمدة أخرى .

مادة ١٤ — إذا وجدت مبررات قوية تدعو لإجراء تفتيش الموظف أو منزله عرض عضو النيابة الأمر بمذكرة على المدير العام للنيابة الإدارية أو الوكيل العام المختص للاذن بالتفتيش .

ويجوز عند الاقتضاء إبلاغ الإذن بالتفتيش إلى عضو النيابة القائم بالتحقيق بأي وسيلة .

ويأشر التفتيش أحد أعضاء النيابة بحضور المراد تفتيشه أو من ينوب عنه كلما كان ذلك ممكناً . فإذا لم يكن ذلك ميسوراً وجب أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين بالغين من أقاربه أو من القاطنين معه أو من الجيران ، ويراعى هذا الترتيب بقدر الإمكان ويثبت ذلك في المحضر .

وإذا وجد العضو القائم بالتفتيش في المنزل أثناء تفتيشه أوراقاً محتومة أو مغلقة بأية طريقة فلا يجوز فضاها بل توضع في حرز . ولعضو النيابة المحقق وحده فضاها والاطلاع على الأوراق على أن يتم ذلك إذا أمكن بحضور صاحب الشأن ويدون ملاحظاته عليها ويرد ما لم يكن لازماً للتحقيق ، ويحرر محضراً بكل ذلك .

مادة ١٥ — إذا لم يوافق الرئيس الإداري المختص على طلب وقف الموظف عن عمله كان للمدير العام للنيابة الإدارية أن يعترض لدى الوزير أو وكيل الوزارة المختص لاتخاذ ما يراه من قرار في هذا الشأن .

مادة ١٦ — لا يجوز لأصحاب الشأن الاطلاع على أوراق التحقيق إلا بعد الانتهاء منه .

الفصل الرابع

التصرف في التحقيق

مادة ١٧ — يعرض المحقق أوراق التحقيق عقب الانتهاء منه على رئيس الإدارة المختصة بمذكرة بما أسفر عنه التحقيق من وقائع وتكييفها ورأيه فيه .

ويتصرف رئيس الإدارة في التبليغات والشكاوى وفقاً للقواعد المقررة للاختصاص .

مادة ١٨ — في التبليغات والشكاوى التي يرى إحالتها إلى النيابة العامة بعد التحقيق لانطوائها على جريمة جنائية وفقاً لنص المادة ١٧ من القانون ، يجب على عضو النيابة الإدارية المحقق تحديد المسؤولية الإدارية والمالية والبت فيها دون انتظار التصرف النهائي في الدعوى الجنائية كلما كان ذلك ممكناً .
أما التبليغات والشكاوى التي أبلغت عنها النيابة العامة دون تحقيق تفصيلي من النيابة الإدارية فيتم تحديد المسؤولية الإدارية والمالية فيها على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة .

مادة ١٩ — إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوماً ورأت الجهة الإدارية حفظ التحقيق جاز لمدير عام النيابة الإدارية عرض الأمر على الوزير المختص .

مادة ٢٠ — على الجهة الإدارية إرجاء تنفيذ القرارات الصادرة في شأن المخالفات السالفة الإشارة إليها في المادة ١٢ من القانون إلى حين فوات الميعاد المقرر لطلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية .

مادة ٢١ — إذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون ، وجب أن يكون الطلب مسبباً وأن تخطر به في الوقت ذاته الجهة الإدارية التي أصدرت القرار .

مادة ٢٢ — إذا تكشف التحقيق عن مسؤولية إدارية وعن وجود جريمة جنائية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة ، وذلك بعد نسخ صورة مطابقة للأصل من الأوراق للتصرف في المسؤولية الإدارية .

مادة ٢٣ — إذا طلبت الجهة الإدارية بناء على تحقيق أجرته ، إقامة الدعوى التأديبية جاز للنيابة الإدارية أن تستوفي التحقيق إذا رأت وجهاً لذلك .

مادة ٢٤ — إذا تضمنت مذكرة التحقيق رأياً بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية وجب على المحقق أن يرسل مع الأوراق مشروعاً بقرار الإحالة يتضمن بيان المخالفة أو المخالفات على وجه الدقة والنصوص القانونية الخاصة بها وأسماء الموظفين المنسوبة اليهم هذه المخالفات .

الفصل الخامس

في السجلات

مادة ٢٥ — تنظم بقرار من مدير عام النيابة الإدارية والسجلات والدفاتر اللازمة للعمل بجميع الأقسام والإدارات .

الفصل السادس

نظام أعضاء النيابة الإدارية

مادة ٢٦ — يعين مساعدو النيابة الإدارية من بين الحاصلين على درجة ممتاز في ليسانس الحقوق ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جداً فمن بين الحاصلين على درجة جيد . ويجوز تعيينهم ولو لم يكونوا حاصلين على إحدى الدرجات المذكورة عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من المدير العام .

مادة ٢٧ - يرشح المدير العام للنيابة الإدارية من يعين من الخارج - ويراعى أن يكون ظاهر الكفاية وألا يقل مستواه من حيث الأقدمية عن أمثاله من أعضاء النيابة الإدارية . ويجوز أن يكون تعيينه عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من المدير العام .

مادة ٢٨ — يصح في ترقية الأعضاء إلى الوظائف الحالية أن تكون الترقية بالامتياز الظاهر بما لا يزيد على ربع الوظائف أما فيما جاوز ذلك فتكون الترقية بالأقدمية مع الجدارة إلا بالنسبة إلى وظيفة رئيس نيابة إدارية ورئيس نيابة إدارية فئة ممتازة ووكيل عام فتكون الترقية إليها بحسب درجة الكفاية .

مادة ٢٩ -- ينظم التفتيش الفنى والإدارى والكتابى بقرار من مدير عام النيابة الإدارية .

مادة ٣٠ — يقدم المفتشون الفنيون ورؤساء الإدارات إلى الوكلاء العاملين المختصين بتقديراتهم عن درجة كفاية الأعضاء في حدود اختصاصهم .

ويتقدم هؤلاء الوكلاء تقريراً برأيهم في هذه التقديرات .

وتقدم هذه التقارير إلى المدير العام للنيابة الإدارية في الأسبوع الأول من شهرى يناير ويوليه وفى أى ميعاد آخر يحدده المدير العام .

مادة ٣١ — تقدر درجة كفاية عضو النيابة الإدارية بأحد التقديرات الآتية :

كفاء — فوق الوسط — وسط — دون الوسط .

مع مراعاة حالته من حيث استقامته وسلوكه الشخصى وقدر كفايته في العمل وعنايته به ومبلغ استعداده لتحمل المسؤولية ومدى قدرته على الابتكار وغير ذلك من عناصر التقدير .

مادة ٣٢ — تقام الدعوى التأديبية على عضو النيابة الإدارية بتقرير مسبب من المدير العام

ويكلف العضو الحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مع علم وصول ويشتمل التقرير على بيان واف بالتهمة وأدلتها — ويعتبر العضو في اجازة حتمية بمرتب كامل حتى تنتهى محاكمته التأديبية .

مادة ٣٣ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويحضر العضو بنفسه وله أن يوكل محامياً للدفاع عنه . وللمجلس التأديب أن يطلب حضوره شخصياً وإذا غاب صدر القرار بعد التحقق من وصول التكليف بالحضور اليه .

ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بنى عليها ويعلن به العضو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٣٤ — تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو وقبول رئيس الجمهورية لها ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها .

الباب الثانى

فى التعاون بين قسمى الرقابة والتحقيق وبين النيابة الإدارية والوزارات والهيئات

٣٥ — تحيل إدارة التحقيق إلى قسم الرقابة ما ترى إحالته إليه من شكاوى ، وما يتكشف عنه التحقيق من وقائع تحتاج الى رقابة أو فحص أو تحرر .

مادة ٣٦ — فى الحالات التى تطلب فيها الوزارات والهيئات المختلفة ، إجراء الرقابة أو الفحص أو التحرى — تخطر الجهة الإدارية بصفة سرية بالنتيجة وتحفظ الأوراق بقسم الرقابة .

مادة ٣٧ — يحيل رئيس ادارة التحقيق الأوراق إلى الوزير المختص ، أو من يندبه من وكلاء الوزارة ، أو رؤساء الهيئات بالرأى فيها . ويراعى أن يتضمن كتاب الإحالة توجيه النظر إلى المواعيد المقررة فى المادة ١٢ من القانون .

مادة ٣٨ — إذا رأت الجهة الإدارية بناء على تحقيق تجريه ، أن تزيد مدة وقف الموظف عن أعمال وظيفته عن ثلاثة أشهر أبلغت المدير العام للنيابة الإدارية طلبها ومبرراته لعرضه بتقرير منه على المحكمة التأديبية المختصة .

الباب الثالث

فى المحاكم التأديبية

مادة ٣٩ — يكون تحديد عدد الجلسات بالمحاكم التأديبية وأيام وماعات ومكان انعقادها طبقاً للنظام الذى يضعه رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة ٤٠ — جلسات المحاكم التأديبية سرية . ويجوز عقد الجلسة بصفة علنية إذا قرر ذلك رئيس المحكمة .

مادة ٤١ — تبدأ السنة القضائية من أول أكتوبر وتنتهى فى آخر سبتمبر غير أنه فى المدة

من أول يونيه الى آخر سبتمبر يراعى عند تنظيم الإجازات السنوية أن يكون توزيع العمل بين رؤساء وأعضاء المحاكم التأديبية بالتناوب بحيث تظل جلسات هذه المحاكم مستمرة .
ويضع رئيس مجلس الدولة النظام الذى يكفل استمرار الجلسات المذكورة .
ويجوز عند الضرورة استكمال العدد القانونى بطريق الندب بقرار من رئيس مجلس الدولة وديوان الموظفين حسب الأحوال .

مادة ٤٢ — تنشأ فى أول كل سنة بكل محكمة من المحاكم التأديبية السجلات الآتية :
(١) سجل عام تقيّد فيه الدعاوى بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ تقديمها ويبين فيه نوع الدعاوى — إدارية كانت أو مالية — وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة والوزارات والمصالح والهيئات التابعين لها ومضمون المخالفة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى وتاريخ الحكم ومنطوقه .
(٢) سجل خاص تقيّد فيه الدعاوى الخاصة بالمخالفات الإدارية بأرقام متتابعة يبين فيه رقم القضية وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة .
(٣) سجل خاص بمماثل تقيّد فيه الدعاوى الخاصة بالمخالفات المالية .
(٤) سجل مفهرس يبين فيه رقم القضية وأسماء الحاليين للمحاكمة مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية .
(٥) سجل تحصر فيه الأحكام الصادرة فى شأن المخالفات الإدارية برقم متتابع يبين فيه رقم السجل العام وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة ومنطوق الحكم وتاريخ صدوره .
(٦) سجل مماثل للسجل السابق لحصر الأحكام الخاصة بالمخالفات المالية .
(٧) سجل لحفظ القضايا يبين فيه رقم القضية وتاريخ ورودها لقلم الحفظ وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة وتاريخ الحكم .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء سجلات أخرى إذا اقتضت حالة العمل ذلك .
مادة ٤٣ — يعد ملف لكل دعوى تودع به كل ورقة يوجب القانون إيداعها ويكون ذلك بمحضر إيداع يثبت فيه رقم القضية وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة واسم المودع وبيان الأوراق المودعة وتوقع من المودع والموظف المختص ويؤشر على غلاف الملف من الداخل ببيان الأوراق المودعة بأرقام متتابعة وتاريخ إيداعها وعدد ملحقاتها وتثبت على غلاف الملف من الخارج رقم الدعوى بالسجل العام وأسماء الموظفين الحاليين للمحاكمة ونوع المخالفة وبيان إجراءات سيرها .

مادة ٤٤ — تقدم المستندات فى حافظة يبين فيها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام متتابعة إلى سكرتير المحكمة من أصل وبه المستندات وصور من الحافظة وحدها ويحفظ أصل الحافظة والمستندات بملف الدعوى .
ويجوز أن تقدم المستندات بلغة أجنبية على أن تكون مشفوعة بترجمة إلى اللغة العربية .

مادة ٤٥ — يكون اطلاع ذوى الشأن على المستندات فى مقر المحكمة تحت إشراف الموظف المختص .

مادة ٤٦ — لا يجوز رد المستندات إلا بعد صدور الحكم فى الدعوى وإيداع مسودته فإذا دعت الضرورة إلى استردادها قبل صدوره جاز ردها بإذن كتابى من رئيس المحكمة على أن يعين ميعاداً لإعادتها .

قرارات وزارية :وزارة الداخلية :قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتنفيذ أحكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨
بإستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ بإستبدال
صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق .
وعلى لائحة الخدامين الصادرة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٦ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صحيفة الحالة الجنائية شهادة ببيان الأحكام الجنائية المسجلة لصاحبها بمصلحة
تحقيق الشخصية أو بعدم صدور أحكام منها ضده من الأحكام التي يجب إثباتها على الشهادات
طبقاً للقوانين والقرارات .
ولا تعتبر هذه الصحيفة ترخيصاً بمزاولة أية مهنة من المهن .

مادة ٢ — تصرف صحيفة الحالة الجنائية إلى الأشخاص الذين يطلبونها من مراكز وأقسام البوليس
ومن مصلحة تحقيق الشخصية على النموذج المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ — تسرى صحيفة الحالة الجنائية لمدة عام من تاريخ تحريرها .

مادة ٤ — استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للجهة التي تقدم إليها الصحيفة إن كان لديها قرائن
أو شبهات قوية أن تطلب إعادة بحثها في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا حكم على صاحب الصحيفة بالإدانة في إحدى الجرائم بعد تسلمه للصحيفة .
 - (ب) إذا قدمت شكاوى جدية من شأنها لو ثبتت أن تتغير حالة صاحب الصحيفة عما ورد فيها .
 - (ج) إذا ترجح للجهة التي يعمل فيها صاحب الصحيفة وجود خطأ فيها .
- مادة ٥ — يحصل من صاحب الصحيفة رسم مقداره ٣٠٠ مليم (عدا رسم الدفعة) ويضاعف
الرسم في حالة الاستعجال .

مادة ٦ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في غرة صفر سنة ١٣٧٨ (١٦ أغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٦ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

وزارة الخزانة :قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨^(١)بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

وزير الخزانة (إقليم مصر)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٧ نصها كالآتي :

« مادة ٧ — تحيط مأمورية الضرائب المختصة الممول الذي لم يوافق على التصحيحات التي أجرتها أو لم تفتح المأمورية بملاحظاته بربط الضريبة وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادتين ٨ و ٩ من القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٨ — تقوم المأمورية المختصة بربط الضريبة تنفيذاً لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها » .

« مادة ٩ — تصدر الأوراد التي تحصل الضريبة بمقتضاها والنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه من رؤساء المأموريات المختصين .

ويحرر الورد والتنبيه بصدور الورد على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها » .

مادة ٣ — تلغى المادة ٦ مكرراً من القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحريراً في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

وزارة الاقتصاد :قرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٨^(١)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ،
وعلى القرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد أسعار الرتب لأصناف القطن المختلفة من محصول موسم ١٩٥٨ - ١٩٥٩ التي تستلمها لجنة القطن المصرية اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ ،

وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة المساعد لشئون القطن ،

قرر :

مادة ١ - - تحدد أسعار شراء لجنة القطن المصرية لأقطان غير المتعاقدين مع وزارة الزراعة من الأصناف الآتى بيانها محصول موسم ١٩٥٨ - ١٩٥٩ (محلوجة تسليم الاسكندرية) على الوجه الآتى :

الصف	سعر الشراء
جيزة ٤٥	يشترى بسعر أعلى من سعر الكرنك لنفس الرتبة بثمانية ريالات .
آمون	يشترى بسعر أعلى من سعر الكرنك لنفس الرتبة بثمانية ريالات .
جيزة ٥٩	يشترى بسعر الكرنك .
جيزة ٣٧	يشترى بسعر المنوفى .
جيزة ٥٦	يشترى بسعر المنوفى .
جيزة ٥١	يشترى بمتوسط سعرى الجيزة ٣٠ والمنوفى لنفس الرتبة .
جيزة ٦٣	يشترى بمتوسط سعرى الجيزة ٣٠ والمنوفى لنفس الرتبة .
جيزة ٦٥ (ب)	يشترى بمتوسط سعرى الجيزة ٣٠ والمنوفى لنفس الرتبة .
جيزة ٣٤	يشترى بسعر الجيزة ٣٠ .
جيزة ٤٧	يشترى بسعر الجيزة ٣٠ .
جيزة ٥٨	يشترى بسعر الجيزة ٣٠ .
جيزة ٦٤	يشترى بسعر الجيزة ٣٠ .
جيزة ٦٥ (أ)	يشترى بسعر الجيزة ٣٠ .
جيزة ٥٤	يشترى بسعر الأشمونى .
جيزة ١٩	يشترى بسعر الأشمونى .
جيزة ٥٠	يشترى بسعر الأشمونى .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

- جيزة ٦٠ يشتري بسعر الأشموني .
جيزة ٦١ يشتري بسعر الأشموني .
١٨٥ بهتيم يشتري بسعر الأشموني .

مادة ٢ — ينخصم من الأسعار الموضحة بالمادة السابقة نسبة قدرها ٣ ٪ (ثلاثة في المائة) وذلك للرتب المختلفة من الأصناف المائلة للكرنك والتوفي والجيزة ٣٠ ابتداء من رتبة فولى جود فير / جود إلى أكسترا إذا كانت من تيلة ضعيفة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
تحريراً في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .

وزارة الصناعة :

قرار رقم ٥١٤ لسنة ١٩٥٨^(١)
صادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

وزير الصناعة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بإنشاء الغرف الصناعية ؛

وبعد أخذ رأى اتحاد الصناعات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تخضع الغرف الصناعية للأئحة الأساسية المشتركة المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

اللائحة الأساسية المشتركة للغرف الصناعية

مادة ١ — تعنى الغرفة بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية الصناعة المصرية ورقياً .

مادة ٢ — تضع الغرفة لائحتها الداخلية لتنظيم أعمالها وتحديد علاقتها بالشعب التي قد تنشئها .

مادة ٣ — يعتبر عضواً بالغرفة كل منشأة صناعية لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه أو يعمل بها خمسة وعشرون عاملاً على الأقل وتزاول الصناعة أو الصناعات التي تمثلها الغرفة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ — يمثل المنشآت المنضمة إلى عضوية الغرفة أحد المسؤولين عن إدارتها .

مادة ٥ — تتكون أموال الغرفة من :

(أ) الاشتراكات التي تقررها الغرفة على أعضائها بمقتضى قرار من مجلس الإدارة .

(ب) إعانات حكومية .

(ج) الهبات والوصايا على أن يصدر بقبولها قرار من وزير الصناعة .

(د) الإيرادات التي تحصل عليها الغرفة من أملاكها العقارية أو المنقولة .

مادة ٦ — الاشتراكات سنوية وتُدفع في أول يولييه من كل عام . وعلى الأعضاء الجدد أن يدفعوا إلى الغرفة كامل اشتراكاتهم عن السنة الجارية خلال شهر من تاريخ قبولهم أيّاً كان الوقت الذي تم فيه القبول .

على أنه يجوز للمنشأة التي لا تسمح أحوالها المالية بدفع اشتراكها أن تتقدم إلى مجلس إدارة الغرفة بطلب تقسيطه أو تخفيضه أو الإعفاء منه لمدة محددة .

مادة ٧ — يكون للغرفة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء تنتخب الغرفة ستة منهم من بين من يمثل أعضائها ويعين وزير الصناعة الثلاثة الباقين من بين المشتغلين بالصناعة .

ويراعى عند الانتخاب تمثيل الصناعات المنتمة إلى الغرفة أو مجموعات منها بعضو على الأقل .

ويحدد وزير الصناعة بناء على اقتراح مجلس إدارة اتحاد الصناعات عدد من يمثل صناعات أو مجموعات منها تنتمي إلى الغرفة في مجلس إدارتها .

مادة ٨ — أعضاء مجلس الإدارة تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات بالاقتراع السري ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

مادة ٩ — للمجلس أن يعين أعضاء بدلا من الذين تخلو محالهم خلال السنة على أن تصدق أول جمعية عمومية على هذا التعيين وتكون مدة العضو المعين بهذه الصفة لباقي مدة العضو الذي يحل محله .

مادة ١٠ — لا يجوز لعضو مجلس الإدارة توكيل غيره في اجتماعات المجلس ومع ذلك يجوز له أن يصحب معه إلى الاجتماع عند الحاجة أحد معاونيه من موظفي المنشأة التي يمثلها ، ولهذا الموظف أن يشترك في مداورات المجلس دون أن يكون له حق التصويت .

ويعتبر مستقيلا من المجلس العضو الذي يتخلف عن حضور اجتماعاته ثلاث مرات متوالية دون إبداء عذر يقبله المجلس .

مادة ١١ — لرئيس المجلس أن يدعو من يشاء من الأعضاء لحضور اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت .

مادة ١٢ — يجتمع المجلس بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب كتابي مسبب من ثلاثة من

أعضاء المجلس . وتكون الاجتماعات صحيحة إذا حضرها خمسة أعضاء وتؤخذ القرارات بالأغلبية وعند تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

فإذا لم يتكامل العدد القانوني جازت إعادة دعوة المجلس للانعقاد بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الدعوة وتصبح قراراته صحيحة مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ١٣ - يكون لمصلحة الرقابة الصناعية مندوب لدى الغرفة ويجب لصحة اجتماعات مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كل اجتماع وله حق الاشتراك في المداولات دون أن يكون له صوت محدود فيها .

مادة ١٤ - يختص مجلس الإدارة بوضع السياسة العامة للغرفة ويرسم الخطط اللازمة لتنمية الصناعات المنتجة إليها ومعالجة مشاكلها والاتصال بالسلطات المسئولة وله في سبيل تحقيق ذلك :

- (أ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية والفنية للغرفة وتعيين مدير الغرفة وموظفيها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم .
- (ب) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .
- (ج) النظر فيما تحيله السلطات المسئولة عليه مما يتصل بأعمال الغرفة .

مادة ١٥ - يختار المجلس بطريق الاقتراع السري رئيس مجلس الإدارة وهيئة مكتب ينوب رئاستها رئيس مجلس الإدارة ويحدد المجلس اختصاصاتها ومدتها

مادة ١٦ - يعين المجلس مديراً للغرفة ويحدد اختصاصاته ومكافآته السنوية ويشترك المدير مع المجلس في إدارة الغرفة وتصريف شئونها . كما يحضر اجتماعات هيئة المكتب . ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى من يراه في تولى أعمال مدير الغرفة في حالة غيابه .

مادة ١٧ - يمثل المدير الغرفة لدى السلطات العامة كما يمثلها قبل الغير وفي معاملاتها وأعمالها الرسمية وهو الذي يمثلها في التقاضي .

مادة ١٨ - يتولى مدير الغرفة أو من ينوب عنه تحت إشراف مجلس الإدارة تصريف شئونها وعلى الأخص :

- (أ) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- (ب) الإشراف على أعمال الموظفين الذين يعملون في الغرفة .
- (ج) تحضير ميزانية الغرفة وحسابها الختامي .
- (د) اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالغرفة وله أن يفوض غيره في ذلك .

مادة ١٩ - ترفع قرارات الغرفة إلى وزير الصناعة خلال يومين على الأكثر من تاريخ صدورها مصحوبة بمحضر الجلسة .

ولو وزير الصناعة أن يعترض على هذه القرارات خلال أسبوع من تاريخ صدورها ولا ينفذ القرار المعارض عليه إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

مادة ٢٠ — ترسل خطابات الدعوة ومعها جدول الأعمال بالبريد قبل تاريخ الاجتماع بسبعة أيام على الأقل . ويجوز للرئيس في حالة الاستعجال أن يأمر بتوجيه الدعوة تليفونياً أو تلغرافياً أو برسول .

مادة ٢١ — تكون للغرفة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للغرفة في أول يولييه وتنتهى في ٣٠ يونيه من السنة التالية . على أنه بالنسبة للسنة المالية الأولى تكون بدايتها من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء الغرفة على أن تنتهى في ٣٠ يونيه من السنة المالية ويجب عرض الميزانية قبل شهر من العمل بها على مجلس الإدارة لإقرارها .

مادة ٢٢ — تضع الغرفة حسابها الختامى عن السنة المالية المتقضية ويعرض على وزير الصناعة لاعتماده خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية .

مادة ٢٣ — يراجع حسابات الغرفة وحالتها المالية مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة ويقدم تقرير المراجع إلى رئيس الغرفة ويبلغ إلى الجمعية العمومية العادية .

مادة ٢٤ — تتكون الجمعية العمومية للغرفة من جميع أعضائها ويرأسها رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٢٥ — تنعقد الجمعية العمومية العادية في النصف الأول من السنة المالية لسماع تقرير مجلس الإدارة السنوى والموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى وانتخاب أعضاء المجلس ومراجعى الحسابات .

مادة ٢٦ — تنعقد الجمعية العمومية غير العادية للغرفة كلما رأى ذلك مجلس الإدارة أو رئيسه وعلى رئيس المجلس دعوة الجمعية غير العادية كلما طلب ذلك خمسة من أعضاء المجلس للنظر في موضوعات تحدد في الدعوة إلى الانعقاد .

مادة ٢٧ — تكون اجتماعات الجمعية العمومية صحيحة إذا حضرها ثلث أعضاء الغرفة على الأقل فإذا لم يتكامل هذا العدد يدعى الأعضاء إلى اجتماع آخر ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور أى عدد من الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة .

مادة ٢٨ — ترسل خطابات الدعوة ومعها جدول الأعمال بالبريد قبل تاريخ الاجتماع بعشرة أيام على الأقل . ويجوز للرئيس في حالة الاستعجال أن يأمر بتوجيه الدعوة تليفونياً أو تلغرافياً أو برسول .

مادة ٢٩ — يجوز للغرفة أن تقترح تعديل لأحكامها بشرط أن يعرض التعديل المقترح على جمعية عمومية تدعى للانعقاد بصفة غير عادية . ولا يجوز إقرار التعديلات إلا إذا كان ثلاثة أرباع الأعضاء حاضرين أو ممثلين ووافقت عليها أغلبية الأصوات .

مادة ٣٠ — توزع إيرادات الغرفة على النحو الآتى :

١٠٪ لتكوين مال احتياطى .

٥٠٪ لنفقات الغرفة الخاصة .

٤٠٪ لاشتراك الغرفة في اتحاد الصناعات .

وزارة العدل :قرار^(١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد
صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب
واللافتات في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة ؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى موافقة وزير الاقتصاد بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم : مدير عام مصلحة التسجيل التجارى ووكلاؤها ، ومراقب السجل التجارى ووكيل المراقبة ومدير إدارة السجل التجارى ، ومفتشو السجل التجارى ورؤساء مكاتب السجل التجارى بالمحافظات والمديريات ومن يقوم مقامهم ومدير عام مصلحة الرقابة التجارية ووكلاؤها ، ومراقب مكافحة الغش التجارى ووكيل المراقبة والموظفون الفنيون بها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

تحريراً في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار^(١)

بتحويل الخبراء والمفتشين بمصلحة تحقيق الشخصية
صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ بشأن توزيع الاختصاصات
بوزارة الداخلية ؛

وعلى موافقة وزير الداخلية في مارس سنة ١٩٥٧ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يخول خبراء ومفتشو مصلحة تحقيق الشخصية أثناء مباشرتهم أعمالهم في الجرائم التي يندبون لمعاينتها صفة مأموى الضبط القضائي في كل دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ (٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

قرار^(١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى موافقة وزير الزراعة بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يخول الموظفون الفنيون بمكتب العلف بوزارة الزراعة والموظفون الفنيون الذين يندبون لمراقبة مصانع العلف بالوزارة المذكورة صفة مأمورى الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

أوامر جمهورية :أمر رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتشكيل محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليم الجمهورية ؛
وعلى المرسوم رقم ٢٠٢٦ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٧ باستبقاء
الأحكام العرفية في منطقتي القنيطرة والزوية ؛

قرر :

مادة ١ — تشكل في كل محافظة محكمة أمن دولة بدائية .
وتحال إلى هذه المحاكم جرائم مخالفة أوامر الحاكم العسكري والأوامر الجمهورية أو التي تقضى
هذه الأوامر بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

مادة ٢ — تشكل ثلاث محاكم أمن دولة عليا في :

(أ) دمشق ، ويشمل اختصاصها مدينة دمشق ، ومحافظات دمشق وحمص ودرعا ، والسويداء .

(ب) حلب ، ويشمل اختصاصها محافظات حلب واللاذقية وحماء .

(ج) دير الزور ، ويشمل اختصاصها محافظتي دير الزور والحسكة . وتحال إليها الجرائم
النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة متى كانت عقوبتها جنائية .

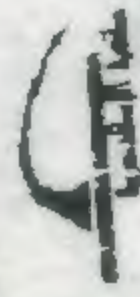
مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر في الإقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٨) .



General Organization of the Alexan-
dria Library (GUAL)
Bibliothèque d'Alexandria

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر (أ) الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٨ .



Bibliotheca Alexandrina



0542563